

ترتيب

# مسند الامام الخضر

من رواية القاضي الإمام المحدث العلامة صدر الدين موسى بن زكريا الحصكفي ر.  
٦٥٠ هـ

لخاتمة الحافظ محمد عابد السندي الأنصاري ر.

١٢٥٧ هـ

مع شرح

## لشيخنا العلامة المتأخرين الشيخ المحدث محمد حسن السنلي ر.

١٣٠٥ هـ

طبعة مبدية مصححة ماون

مكتبة الشريعة

كراتشي - باكستان

ترتيب

# مُسْتَدَلَّ الْأَمَلِ الْخَظِيرِ

من رواية القاضي الإمام المحدث العلامة صدر الدين موسى بن زكريا الحصكفي رحمه الله

٦٥٠ هـ

لخاتمة الحفاظ محمد عابد السندي الأنصاري رحمه الله

١٢٥٧ هـ

مع شرح

# نَسِيقُ النِّظَامِ مُسْتَدَلَّ الْأَمَلِ

لعلامة المتأخرين الشيخ المحدث محمد حسن السنبلي رحمه الله

١٣٠٥ هـ

طبعة مبدية صممة مارونة



كراتشي - باكستان

اسم الكتاب : مستلزمات الخطر

عدد الصفحات : 682

السعر : 240/- روبية

الطبعة الأولى : ۱۴۳۱ھ - ۲۰۱۰ء

اسم الناشر : مكتبة البشري

جمعية شودهري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز ہنگلوں جلسان جوهر، کراتشي، پاکستان.

الهاتف : +92-21-37740738 +92-21-34541739

الفاکس : +92-21-34023113

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

الموقع على الإنترنت : www.ibnabbasaisha.edu.pk

---

يطلب من : مكتبة البشري، کراچی۔ +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، ۱۶ اردو بازار لاہور۔ 37223210 - 042-37124656

بك لينڈ، ٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی۔ 051-5773341-5557926

دار الإخلاص، نزد قصبہ خوانی بازار پشاور۔ 091-2567539

مكتبة رشيدية، سرکی روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة



## مقدمة الناشر

الحمد لله الذي نور أساس الشرع بالقرآن العظيم وقومه، وزينه بالسنة الشريفة ونقمه، ووضحه بالمجتهدين وأصله، ورجّحه من بين الأديان وفضله، والصلاة والسلام على من خصه الله تعالى بأعظم الكمالات وشرفه، وجعل أقواله حجة وكرمه، وعلى آله وأصحابه وما أثنى عبد على مولاه وعظمه.

أما بعد، فإن علم الحديث أجل العلوم الدينية مقاماً، وأشرفها رتبةً ومكاناً، وأقواها درجة وبرهاناً كيف لا! وقد حرص النبي ﷺ عليه بالدعاء لحاملي هذا العلم كما روى ابن عباس رضي الله عنهما فقال: قال رسول الله ﷺ: **اللهم ارحم خلفائي، قلنا: ومن خلفائك يا رسول الله؟ قال: الذين يروون أحاديثي ويعلمونها الناس** فوقف جمع من العلماء والمحدثين أعمارهم لخدمة هذا العلم الشريف منذ عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا خدمة لا نظير لها في الأديان غير الإسلام، ودونوا الكتب والرسائل ونقلوا الأحاديث فيها نقلاً قد روعي فيه ألفاظ خير الأنام إلى آخر ما يمكن لهم، حتى وصل الحديث إلينا غصاً طرياً، لامعاً مضيئاً.

ومن هذه الكتب التي فاقت شهرته وانتشرت سمعته كتاب **مسند الإمام الأعظم**، وهو من أهم الكتب في علم الحديث، وله أهمية كبرى لدارسي هذا العلم، وتلقاه العلماء بالقبول، وتناولوه دراسة وشرحاً، لا سيما في بلاد الهند وباكستان وسائر البلاد الآسوية الجنوبية والوسطى وما جاورها من البلدان التي أكثر أهلها من مقلدي الإمام الهمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه.

وإن إدارة **مكتبة البشري** قد عازمت على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقاً لهدفنا أردنا طباعة **مسند الإمام الأعظم** وإخراجه في ثوبه الجديد وطباعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا جهودهم في تنزيده وتصحيحه، وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

مكتبة البشري

كراتشي باكستان



## منهج عملنا في هذا الكتاب:

ومن المعلوم بدهاء أن الكتاب **مسند الإمام الأعظم** أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا الدينية. ولما كانتها العلمية والدراسية قمنا بإحداث طبعه في أسلوب أنيق وطرز جديد؛ ليكون أشمل نفعاً وأسهل درساً فاتبعنا الميزات التالية:

- بذلنا جهودنا في تصحيح النصوص من الأخطاء اللفظية والمعنوية التي توارثت قديماً في الطبقات الهندية والباكستانية، مع رعاية قواعد الإملاء والترقيم.
- ووضعنا عناوين المباحث في رؤوس الصفحات؛ تسهيلاً لدارس.
- وشكلنا ما يلتبس أو يشكك من الكلمات الصعبة.
- ووضحنا سائر عناوين المباحث، والنصوص القرآنية باللون الأحمر؛ تنبيهاً على أهميتها.
- وأشرنا إلى التعليقات التي في حاشية الكتاب باللون الأسود الغامق في المتن.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بالمعكوفين هكذا: [ ].
- وشكلنا الآيات القرآنية واستعملنا اللون الأحمر لرقمها.
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من الذيل واكتفينا بذكره في الحاشية فقط؛ حذراً من التكرار.
- وقمنا بتخريج الأحاديث والآثار من كتب الأحاديث المعتمدة.

### الاعتذار

بملاحظة فهرس الأخطاء المطبعية في آخر الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله أئمة الدين، وصحبه سُرُج الإسلام والمسلمين، أما بعد: فيقول أضعف عباد الله الغني محمد عابد ابن أحمد علي بن القاضي محمد مراد الواعظ السندي الأنصاري - تاب الله عليه إنه هو التواب الرحيم -: لما كان مسند الإمام الأعظم والهُمام الأقدم أبي حنيفة النعمان رحمته الله من رواية الخَصْفَكِيِّ مرتبًا على أسماء شيوخه بحسب ما روى عنهم رحمهم الله، وكان استخراج الحديث منه مشكلاً، خصوصاً لمن لا يدري شيخ الإمام في ذلك الحديث أردتُ أن أرّبه على الأبواب الفقهية؛ ليسهل البحث فيه، مستعيناً بالله؛ إنه مفيض الخير والجود.

١- أبو حنيفة عن يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي....  
ابن الحارث أبو واقد

**رواية الخصفكي:** قال علي القاري: بفتح الحاء المعجمة وسكون الصاد المهملة ففاء مفتوحة فكاف فياء نسبة كذا رأيته مضبوطاً بخط شيخنا ومولانا عبد الله السندي رحمته الله لكن في "الجواهر المضية في طبقات الحنفية" [ص: ٤٧٨] للعلامة الشيخ عبد القادر القرشي: الخصفكي بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين وفتح الكاف، وفي آخرها الياء نسبة إلى حصكفاء مدينة من ديار بكر، ونسبه موسى بن زكريا بن إبراهيم بن محمد بن صاعد القاضي الإمام العلامة صدر الدين الرومي راوي "كتاب الشمائل" للترمذي بسنده إلى أبي عيسى الترمذي، ولد سنة ثمانية وخمس مائة، وحدث بالقاهرة وحلب، سمع منه الديماطي الحافظ، وذكره في معجم شيوخه، ومات بالقاهرة سنة خمسين وستمائة، ودفن جوار السيد نفيسة.

**عن يحيى:** [بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني] هو الأنصاري لا القطان كما توهم في "رسالة أصول الحديث" المنسوبة إلى السيد الجرجاني، وتبناها عليه في هامشها، قال الحافظ في خطبة "تهذيب التهذيب": إن هذا الحديث رواه عن يحيى أكثر من سبعمائة رجل على ما قال بعض الثقات، ولا يستبعد عقلاً ولا نقلاً إلا أنه لو تفحص عن جميع رواة جملة الأحاديث عن يحيى لم تبلغها، ولا ما يقاربه أيضاً [٧٤/١].

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **الأعمال بالنيات**، .....

**الأعمال إلخ:** [أي جميع الأعمال التي يطلب بها الثواب، أو يترتب عليها العقاب، فاللام استغرافية.] هذا الحديث عند البعض متواتر والعامه على أنه مشهور، وقد جرت عادة عامة أرباب السنن والجوامع بتصدير صحاحهم وسنتهم بهذا الحديث نظرًا إلى تحسين النية وإخلاصها في مبادئ أعمال الخير، وإشارة إلى أن مناط خيرية الأفعال الحسنة هو حسن النية وخلوص الطوية، قال الله تعالى: **﴿وَتُسْأَلُ عَنْكُمْ بِمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾** (الأحزاب: ٥) وقال: **﴿وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ قُلُوبُكُمْ﴾** (البقرة: ٢٢٥)، وخصوص المورد لا يعارض عموم اللفظ المعتبر عندنا، وقال رحمته الله في حديث متعلق بالرياء والسمعة: **﴿لَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ أوردته في "المشكاة" [ص: ٤٥٤].**

واعلم أن هذا الحديث متفق عليه رواه الجماعة، وقد تمسك به الشافعي وغيره من الأئمة في أن النية شرط في الوضوء والغسل وغيرهما من وسائل العبادات المقصودة، فإن المقام حال عن القرينة الصارفة إلى خصوص الفعل، فالتقدير: صحيحة أو صحة الأعمال؛ لأن الوجود الحسي ليس مطمح النظر الشرعي، وكذا الأعم، فتعين الاعتبار الشرعي وهو الوجود الشرعي المعبر عنه بالصحة.

أقول: للحنفية وجوه في الجواب عنه: الأول: بالتشبيث بمورد الحديث؛ فإنه ورد في مهاجر أم قيس على ما يشير إليه قوله ﷺ: **أو امرأة ينكحها إلخ**؛ فإنه هاجر لقصد نكاح أم قيس المهاجرة؛ لأنه وإن لم يترتب على هجرته ثواب المهجرة، فلم يحكم ببطالان هجرته. والثاني: أن التقدير حكم الأعمال بالنيات، فإن كثيرًا من الأفعال تصدر بلا قصد وإرادة، والحكم مشترك بين الحكم الديني وهو الصحة والأخروي وهو الثواب، ولا يصح إرادتهما معًا؛ لبطلان عموم المشترك، فتعين إرادة أحدهما، ولا يجوز أن يكون هو الصحة؛ لأن الثواب منوط بالنية بالاتفاق فهو المتعين للإرادة، وخلو الوضوء عن الثواب لا يستصحب خلوه عن الصحة، وعن كونه مفتاحًا للصلاة، وفيه تأمل، وحققناه في مقامه.

والثالث: أن النية عبارة عن قصد التقرب، وإرادة فعل القرية على ما يلوح إليه التلويح، إنما هي في العبادات، فبهذا تخصص الأعمال بالعبادات، ألا ترى أن صحة الأفعال في المعاملات غير منوط بالنية، فلاح أن كون الوضوء عبادة منوط بالنية ونحن نلتزمه، فإنه لا يترتب عليه الثواب إلا بالنية، وقد صرح فقهاؤنا بأن المأمور به هو الوضوء المنوي نقله في "النهر الفائق" [٤٤/١] و"الدر المختار" [١٠٧/١] وغيرهما ولا خلاف في هذا.

والرابع: أن صحة جميع الأعمال لو كانت مشروطة بالنية على ما يقتضيه تعميمكم، لزم أن لا يصح غسل الثوب والبدن واستقبال القبلة وغيرهما إلا بالنية، واللازم باطل فالملزوم كذلك. لا يقال: هذه أمور حسية وهي لا تحتاج إلى النية؛ لأن هذه مناقشة في المثال فنبذله بالنكاح وغيره، فإنها أمور شرعية، فإن ترتب ملك البضع على الإيجاب والقبول أمر شرعي كالبيع، ولا تمس فيها الحاجة إلى النية. لا يقال: الماء مزيل بالطبع، فإذا =



## ولكل امرئ ما نوى،.....

= زالت النجاسة حساً حكم بزوالها بناء على الحكم الحسي بخلاف الوضوء؛ فإن الحدث نجاسة حكمية فزوالها بالماء غير معقول؛ لأننا نقول: الماء عرف مطهراً ومزيلاً للنجاسات بالطبع في الشرع، فالحكمية إنما هي النجاسة، فإذا سلم كون الأعضاء نجسة فإزالة الماء نجاستها أمر معقول.

والخامس: ما سنح لهذا العبد الضعيف القاصر ونسجته عنكبوت الخاطر الفاتر أن المقدر هو الاعتبار الشرعي على ما هو قولكم كما هو الظاهر، فللاعتبار نحوان: اعتباره في نفسه واعتباره لغيره، ولا اشتراك بينهما معنى؛ لأن الأول مستقل، والثاني غير مستقل، ولا يتصور الاشتراك المعنوي بين المستقل وغيره، كما حقق في الكون في نفسه، والكون الرابطي فلا يردان معاً، فتعين أحدهما وهو الاعتبار في نفسه؛ لأنه هو المتبادر الظاهر، على أنه متفق عليه بيننا وبينكم، فلا يلزم من نفي هذا النحو من الاعتبار انتفاء النحو الثاني، فلم يلزم من نفي اعتبار الوضوء في نفسه اعتباره للصلاة بأن يكون مستبيحاً لها، والله أعلم.

واعلم أن الشارح القاري قدر الاعتبار أيضاً في هذا المقام، وجعله مختلفاً باختلاف الحالات، فتارة يتحقق في ضمن الصحة كما في العبادات المقصودة، وأخرى في ضمن الكمال كما في غير المقصودة حيث قال: أي اعتبارها الشامل لصحتها وكما لها باختلاف الحالات، وقال العلامة الحلي في "الغنية شرح المنية" بعد بيان جواب الحنفية: فالحق أن النزاع في طريق الاستدلال بالحديث لفظي؛ فإنه يدل على عدم صحة العبادات بدون النية بالاتفاق، ولا يدل على عدم صحة غيرها بدونها بالاتفاق، وذلك أنه لا يجوز أن يراد من الأعمال جميعاً شرعية أو غير شرعية؛ لوجود أكثر الأعمال الغير الشرعية بدون النية، ولا أن يراد الأعمال الشرعية جميعاً عبادات أو معاملات؛ لعدم توقف المعاملات على النية بالاتفاق، فتعين أن يراد العبادات أو متعلق الثواب والعقاب، وحينئذ فإنما النزاع الحقيقي في أن الطهارة الحكمية هل هي عبادة ليس غير؟ أو هي من جملة الأفعال العادية الطبيعية التي تتحقق حساً؟ فإن وجد فيها نية القربة كانت عبادة يثاب عليها، وإلا فلا، مع تحققها كما في سائر الحركات والسكنات، والأفعال والتروك التي لها تحقق في الوجود حساً [ص: ٥٢]. وهكذا سرد الكلام وفيه تأمل.

**الأعمال بالنيات:** رواه ابن حبان في "صحيحه" [١١٣/٢، رقم: ٣٨٨] بهذا اللفظ، والسته [البخاري رقم: ١، ومسلم رقم: ١٩٠٧، والترمذي رقم: ١٦٤٧، وأبو داود رقم: ٢٢٠١، والنسائي رقم: ٧٥، وابن ماجه رقم: ٤٢٢٧] بلفظ "إنما"، والحذف موجود في "الأربعين" للحاكم، و"المعرفة" للبيهقي، وفي مواضع من "صحيح ابن حبان"، وفي "البخاري" أيضاً. **ولكل امرئ إلخ:** تصريح وتأكيد لما قبله أي الثواب الذي يترتب على الحسنات وهو نتيجة راجحة لها إنما هو باعتبار النية فيختلف باختلاف المقصود؛ فإن التدريس مثلاً يقصد إشاعة الشريعة ونشرها أعظم ثواباً منه يقصد إحكام علمه أو اشتهاه في الآفاق، ثم المكروه والحرام لا يحتاجان إلى النية بعد العلم بكونهما كذلك على ما حقق في شروحهم، فمن شرب الخمر ولو يقصد تقوية البدن بعد العلم بكونها =

**فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه.**

= حمراً يترتب عليه العقاب.

**فمن كانت هجرته إلخ:** تفريع على أن الأعمال منوط قبولها وثوابها بالنية، والهجرة: هو الانتقال من دار الحرب إلى دار الإسلام، وأريد بها ههنا الانتقال مطلقاً تجوزاً إطلاقاً للمقيد على المطلق بطريق المجاز المرسل، أو أريد بها الأفعال المقصودة بتشريك معنى الانتقال بنمط الاستعارة، أو أريد بها المعنى اللغوي أي هجر الشيء وتركه وفراقه يعني فمن كان انتقاله إلى الأعمال انتقالاً وتوجهاً إلى مرضاة الله ورسوله، أو كان أفعاله مقصودة إلى مرضاهما أي معمولة بنية اتباعهما، أو كان هجره وتركه وفراقه عن الدنيا وما يتعلق بها خالصاً إلى اقتفاء أقوال الله والرسول، ومنقطعاً منهما إليهما فهجرته إلى الله ورسوله أي فهذه هجرة كاملة تتيحها القبول والثواب، أو هجرته الصورية الدنيوية هجرة حقيقية أخروية، أو هجرته تكفيه من حيث هي إقبال عليهما وتوجه إليهما.

**إلى دنيا:** أي حطامها وأعراضها وأغراضها وأمتعها أي إلى تحصيلها قصداً منه أنه يصيبها ويصل إليها فينتفع بها. **أو امرأة إلخ:** أي هاجر ليتزوج امرأة؛ لعشقها وقضاء الشهوة بها، فجعل هجرته وسيلة إلى النكاح لا إلى كسب السعادة والأجر، وهذا تخصيص بعد التعميم تنبيهاً على سبب ورود الحديث حيث هاجر واحد من الصحابة بعد مهاجرة أم قيس؛ ليتزوجها وكان يسمى مهاجر أم قيس. **فهجرته:** أي هجرته إلى دنيا أو هجرته إلى المرأة، وحاطها ظاهرة أنها مذمومة لا يترتب عليها الثواب.

**إلى ما هاجر إليه:** وقد زعم بعضهم أنه متواتر وليس كذلك؛ لأن الصحيح أنه لم يروه عن النبي ﷺ إلا عمر، ولم يروه عن عمر إلا علقمة، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم، ولم يروه عن محمد بن إبراهيم إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، وعنه انتشر، فقليل: رواه عنه أكثر من مائتي راو، وقيل: سبعائة من أعيانهم مالك والثوري والأوزاعي وابن المبارك والليث بن سعد وحماد بن زيد وسعيد وابن عيينة، وقد ثبت عن أبي إسحاق الهروي الملقب بشيخ الإسلام أنه كتبه عن سبعائة رجل أيضاً من أصحاب يحيى بن سعيد فهو مشهور بالنسبة إلى آخره، غريب بالنسبة إلى أوله، نعم المشهور ملحق بالمتواتر عند أهل الحديث، غير أنه يفيد العلم النظري إذا كانت طرقة متباعدة سالمة من ضعف الرواة، ومن التعليل.

والمتواتر يفيد العلم الضروري، ولا تشترط فيه عدالة ناقله وبذلك افترقا، وقد توبع علقمة والتميمي ويحيى بن سعيد على روايتهم، قال ابن مندة: هذا الحديث رواه عن عمر غير علقمة ابنه عبد الله وجابر وأبو جحيفة وعبد الله بن عامر بن ربيعة وذو الكلاع وعطاء بن يسار وناشرة بن سمي وواصل بن عمرو الجذامي ومحمد بن المنكدر، ورواه عن علقمة غير التميمي سعيد بن المسيب ونافع مولى ابن عمر، وتابع يحيى بن سعيد على روايته =

= عن التيمي محمد بن محمد أبو الحسن الليثي وداود بن أبي الفرات ومحمد بن إسحاق بن يسار وحجاج بن أرطاة وعبد ربه بن قيس الأنصاري، ورواة إسناده ههنا ما بين كوفي ومدني، وفيه تابعي عن تابعي يحيى ومحمد التيمي، أو ثلاثة إن قلنا: إن علقمة تابعي وهو قول الجمهور، وصحابي عن صحابي إن قلنا: إن علقمة صحابي كذا في "الإرشاد الساري". وقال: وأخرجه المؤلف في الإيمان والعقود والمهجرة، والنكاح والأيمان والنذور، وترك الخيل، ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والدارقطني وابن حبان والبيهقي ولم يخرجوه مالك في "موطئه"، وبقيّة مباحثه تأتي إن شاء الله في محالها [٨٠/١].

وقد رواه من الصحابة غير عمر قيل: نحو من عشرين صحابياً، فذكره الحافظ أبو يعلى القزويني في كتابه "الإرشاد" من رواية مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: **الأعمال بالنية**، ثم قال: هذا حديث غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه، فهذا ما أخطأ فيه الثقة، ورواه الدارقطني في أحاديث مالك التي ليست في "الموطأ"، وقال: تفرد به عبد المجيد عن مالك، ولا نعلم من حدث به عن عبد المجيد غير نوح بن حبيب وإبراهيم بن محمد العتقي.

وقال ابن مندة في جمعه لطرق هذا الحديث: رواه عن النبي ﷺ غير عمر سعد بن أبي وقاص وعلي بن أبي طالب وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن مسعود وأنس وابن عباس ومعاوية وأبو هريرة وعبادة بن الصامت وعتبة بن عبيد السلمي وهلال بن سويد وعقبة بن عامر وجابر بن عبد الله وأبو ذر وعتبة بن المنذر وعقبة بن مسلم وعبد الله بن عمر. وقد اتفق على أنه لا يصح مسنداً إلا من رواية عمر إشارة إلى أن من أراد العزيمة صحح العزيمة، ومن أراد المواهب السنية أخلص النية، ومن أخلص المهجرة ضاعف الإخلاص أجره، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، وإنما تنال المطالب على قدر همة الطالب، إنما تدرك المقاصد على قدر عناء القاصد على قدر أهل العزم تأتي العزائم.

قلت: ما قاله صاحب "الإرشاد الساري" إنه لم يخرجوه مالك في "موطئه" تبع فيه الحافظ ابن حجر حيث صرح في "التلخيص الحبير" بأنه لم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرجوه سوى مالك؛ فإنه لم يخرجوه في "الموطأ"، وإن كان ابن دحية وهم في ذلك قادعي أنه في "الموطأ"، نعم رواه الشيخان والنسائي من حديث مالك. قلت: هذا مما يتعجب منه؛ فإن محمد بن الحسن من أعظم رواة "الموطأ"، وقد أخرجه في "موطئه" من طريق مالك، ولهذا تعقبه السيوطي في "تنوير الحوالك" بأنه موجود في "موطأ محمد".

وقال الحافظ أبو سعيد محمد بن علي الخشاب: رواه عن يحيى نحو من مائتين وخمسين. وقال الحافظ أبو موسى عن عبد الجليل بن أحمد في "المذاكرة" عن أبي إسماعيل الهروي عبد الله بن محمد الأنصاري، قال: كتبت عن سبعمائة نفر من أصحاب يحيى. قال الحافظ: تتبعته من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف =



= جزء، فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقاً هذا، ثم رأيت في 'مستخرج ابن مده' عدة طرق فصممتهما إلى ما عندي فزادت على ثلاث مائة.

وقال البزار والخطابي وأبو علي بن السكن ومحمد بن عتاب وابن الجوري وغيرهم: إنه لا يصح مرفوعاً إلا من جهة عمر، وأخرجه ابن عساكر من حديث أنس في ترجمة إبراهيم بن محمد اليسابوري، وقال: عريب جداً، وقال ابن مده في 'مستخرجه': إنه رواه مرفوعاً أكثر من عشرين مرة، ثم ساقها لكن كقولها هذا اللفظ متكلم فيه، ثم قصة أم قيس ومهاجرها أخرجه سعيد بن منصور في 'سنه' والطبراني في 'معجمه'، وليس فيها أن الحديث سبق لأحدهما، والحديث أخرجه أحمد في 'مسند' وابن عدي في 'كامله' من حديث عمر، وأبو يعين في 'الخليّة' والدار قطني في 'غرائب مالك' من حديث أبي سعيد، وابن عساكر في 'أماليه' من حديث أنس، والرشيد العطار في جزء من تخريجه من حديث أبي هريرة ٥

## كتاب الإيمان والإسلام والقدر والشفاعة

٢- أبو حنيفة عن علقمة، عن يحيى بن يعمر قال: بينا مع صاحب لي بمدينة رسول الله ﷺ إذ بصرنا بعبد الله بن عمر، فقلت لصاحبي: هل لك أن تأتيه فنسأله عن القدر، قال: نعم، فقلت: دعني حتى أكون أنا الذي أسأله، فإني أعرف به منك، قال: فانتبهنا إلى عبد الله فقلت: يا أبا عبد الرحمن! إنا نقلب في هذه الأرض فرما قدمنا البلدة بها قوم يقولون: لا قدر فيما نرد عليهم، قال: أبلغهم مني أني منهم بريء ولو أني وجدت أعواناً لجاهدكم، ثم أنشأ يحدثنا، قال: بينما نحن مع رسول

الاتحاد والإسلام اح هما واحد في عرف الشرع، وقد يراد بالإسلام الانقياد الظاهري كما في قوله تعالى: **وَمَا يُلَاحِظْ أَعْيُنُكُمْ إِنَّمَا يُلَاحِظُ رَبُّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ** (الحجرات: ١٤) ومن هذا القليل ما ينطق به حديث الباب؛ فإنه أريد بالإيمان التصديق بالقلب بصوريات الدين، وبالإسلام العمل بأركان الدين وشرائع الإسلام وشعائره، ويدل على أنها شعائر وشرائع لا نفس الإسلام زيادة حفظ الشرائع في الحديث، وعليه يحمل ما وقع في لفظ الإسلام بلا زيادة كما في **وَالْقَدَرُ: مَا قَدَرَهُ اللَّهُ فِي الْأَرْلِ مِنَ الْأُمُورِ الْكَائِنَةِ**، فتجري في الوجود على حسب ما قدرها، والشفاعة شامة لرفع الدرجات ونعمو السيئات الصغيرة والكبيرة كما يدل عليه الأحاديث المستفيضة في هذا الباب، فإيراد أحاديث الباب برهان قاهر، ودليل باهر على براءة دليل الإمام عن شوب الاعتزال، وإنما هذا المقال للأردال.

أبو حمزة هذا الحديث رواه ابن حنبل والحارثي في "مسديهما" وعبد في "الآثار". صاحب في وهو حميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين كما في مسلم [رقم: ٨] ونحوه عند أبي داود [رقم: ٤٦٩٥] وم يتعرض له القاري. بعد الله الباء لتعدينية كما في قوله تعالى: **يَسْأَلُكَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ** (القصص: ١١).

فانتهى وصلنا، وفي الجواهر: زيادة فقعدنا إليه. أنا نقلب اح ولفظ مسلم: قد ظهر قبسا ناس يقرؤون القرآن [رقم: ٨]. كما قوم الجملة صفة للبلدة؛ لأن اللام لعهد الذهبي. فيما نرد "ما" استفهامية أي فأي شيء نخيهم به فيكونوا حاسرين، والرد هو الجواب كقوله تعالى: **وَالرَّدُّ: مَا زَائِدَةٌ، وَ"بَيْنَ" مضاف إلى الجملة.**

الله ﷻ ومعه رهط من أصحابه إذ أقبل شاب جميل أبيض حسن اللّمة طيّب الريح عليه ثياب بيض، فقال: السلام عليك يا رسول الله! السلام عليكم، قال: فردّ عليه رسول الله ﷻ ورددنا معه، فقال: أدنو يا رسول الله؟ قال: "ادن"، فدنا دنوة أو دنوتين، ثم قام موقراً له، ثم قال: أدنو يا رسول الله؟ فقال: "ادنه"، فدنا حتى ألصق ركبته بركبة رسول الله ﷻ، فقال: أخبرني عن الإيمان، قال: "أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، ولقائه، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره من الله"، فقال: صدقت، قال: فعجّبنا من تصديقه لرسول الله ﷻ .....

رهط أي جمع من أصحابه، من الثلاثة إلى العشرة. **السند** بكسر اللام وتشديد الميم هي الشعر الذي يلمّ بالمسك. **ركبته** وفي بعض الروايات: ووضع يديه على فحديه **عن الاتقان** أي عن المؤمن به؛ يطابق الحواب، فإنه كاشف عن الأمور التي ينبغي أن يؤمن بها، ويصدق حقيقتها وواقعيتها لا أنه تفسير لمعنى الإيمان، وهو التصديق القلبي بما جاء به الرسول ، والإقرار شرط لإجراء الأحكام على التحقيق، فهذا هو المؤمن به إجمالاً.

**عن الاتقان** طاهر الفرق بين الإيمان والإسلام في الإطلاقات الشرعية والنصوص هو أن الإيمان اعتقاد القلب، والإسلام انقياد الظاهر، وعنه حديث أس رفعه: **عن الاتقان** أخرجه ابن أبي شيبة في 'مؤلفه'، ثم الحديث أخرجه ابن حبان في 'صحيحه' [٣٩٧/١، رقم: ١٧٣] عن عمر رفعه بلفظ:

وقد ورد الإيمان بالقدر في آثار متواترة، ففي حديث أبي هريرة: "الإيمان بالقدر نظام التوحيد" أخرجه الديلمي في 'مسنده'، وفي حديثه مرفوعاً: **عن الاتقان** أخرجه الحاكم في 'تاريخه'، والقضاعي في 'مسند الشهاب'.

**وشأنه** أي بالقدر والبعث، أو برؤيته في الحنة، والظاهر الثاني؛ فإن الأهم في النزاع والمهتم بالشأن هو إثبات البعث، وهذا أكثر في القرآن. **والبود الآخر** [أي يوم الدين والحراء بالحشر والمشرق] وفي رواية: **عن الاتقان** تابعه عليها مطر الوراق بلفظ: **والقدر** أي بأن الأمور المقدرة كلها خيرها وشرها من قضاءه تعالى وأمره.



وقوله: صدقت كأنه يعلم، قال: فأخبرني عن شرائع الإسلام ما هي؟ .....

**كانه يعلم.** فإن التصديق لا يتصور إلا مسبقاً بالعلم، والسؤال مسوق للجهل، واتساق معجب.  
عن شرايع الاسلام [فرائض وأركانها التي هي مدارها.] هذا الحديث رواه مسلم [رقم: ٨] والترمذي [رقم: ٢٦١٠] وأبو داود [رقم: ٤٦٩٥] والنسائي [رقم: ٤٩٩٠] وغيرهم من طريق كهمس بن الحسن، عن عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن نعيم مطولاً ومفصلاً، وروى الحارثي [رقم: ٥٠] نحوه عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً، قال الترمذي: وفي الباب عن طلحة بن عبيد الله وأنس بن مالك وأبي هريرة.  
وفي هذا الحديث بيان عظم الإخلاص والمراقبة، وفيه: أن العالم إذا سئل عما لا يعلمه يقول: لا أدري، ولا ينقص ذلك من جلالة بل يدل على ورعه وتقواه ووفور علمه، وأنه يسأل العالم ويعلم السامعون، ويحتمل أن في سؤال جبريل النبي - ﷺ في حضور الصحابة أنه يريد أن يريهم أنه - ﷺ من العوالم، وأن علمه مأخوذ من الوحي، فتريد رعبتهم ونشاطهم فيه، وهو المعنى بقوله: **عنه** **من دونه**، وأن الملائكة تمثل بأي صورة شاءوا من صور بني آدم كما قال في "الإرشاد الساري" [٢٠٧/١]. وقال: وأخرجه المؤلف في التفسير، وفي الركاة مختصراً، ومسلم في الإيمان، وابن ماجه في السنة تنمامه، وفي الفتن ببعضه، وأبو داود في السنة، والنسائي في الإيمان، وكذا الترمذي وأحمد في مسنده' والبزار بإسناد حسن، وأبو عوانة في "صحيحه"، وأخرجه مسلم أيضاً عن عمر بن الخطاب ولم يخرج الحارثي لاختلاف فيه على بعض رواته.

وباجملة فهو حديث جليل حتى قال القرصي: يصحح أن يقال له: أم السنة؛ ما تضمنه من حمل عيها، وقال عياض: إنه اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الإيمان ابتداءً وحالاً ومآلاً، ومن أعمال الجوارح، ومن إحلاص السرائر، والتحفط من آفات الأعمال حتى أن علوم الشريعة كلها راجعة إليه، ومشعبة منه. اعدم أن هذا الحديث أخرجه أبو داود عن كهيمس وعثمان بن عياث عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر، وفي طريق عثمان عن يحيى بن يعمر وحفيد بن عبد الرحمن، وأخرجه أيضًا من طريق سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن يحيى بن يعمر بهذا الحديث، قال أبو داود: ويزيد وينقص. قال: فما الإسلام؟ قال: 'إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم شهر رمضان، والاعتسالم من الجنابة'.

قال أبو داود: عنقمة مرجئي، أقول: لعل هذا هو طريق إساد الإمام عن عنقمة، والساقط ههنا الراوي بين عنقمة وابن يعمر هو سليمان بن بريدة، وعنقمة عامة ما يرويه يرويه عنه، ويؤيده طريق أبي داود، وهذا مما لم يتعرض له القاري في 'شرحه'. وأما الكلام في الرجال فنقول: عنقمة بن مرثد أبو الحارث الكوفي فهو من رجال الصحاح الستة، كما في 'التقريب' [رقم: ٤٦٨٢] وقال: ثقة، ولم يسه إلى الإرجاء كما هو عادته في المرتجة حتى أنه لم يقل بأنه رemy بالإرجاء، وأخرج له مسلم في "صحيحه" =







فقال: "هذا جبرئيل". أناكم يعلمكم معالم دينكم، والله ما أتاني بصورة إلا وأنا أعرفه فيها إلا هذه الصورة".

٣- أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود قال:

ابن مسلم أبي سليمان النخعي بن يزيد

= انتلعت الأرض، والباقي سواء، وأخرجه من طريق عمرو بن أبي عمرو عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة سندا ومتنا. **لا هذه الصورة** هذا الحديث أخرجه الحمسة عن ابن عمر عن أبيه، وسعيد بن منصور في 'سنه' من حديث ابن عمر وفيه سليمان بن ريدة، والطبراني في 'معجمه الكبير' عن ابن عمر وفيه. 'أتى ابن عمر رجل الخ، والبحاري في الإيمان [رقم: ٥٠] وفي تفسير سورة لقمان عن أبي حيان، ومسلم عن عمارة بن القعقاع [رقم: ١٠]، وأبو داود والنسائي عن أبي فروة ثلاثتهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة.

ومسلم من حديث كههم عن عبد الله بن ريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن أبيه [رقم: ٨]، وتابعه مطر الوراق وسليمان التيمي عن يحيى وعثمان بن غياث عن ابن ريدة، فطريق مطر أخرجه أبو عوادة في 'صحيحه'، وطريق عثمان أخرجه أحمد في 'مسنده'، وطريق التيمي أخرجه بن حزيمة في 'صحيحه'، وحالفهم سليمان بن ريدة، فجعله من حديث ابن عمر لا من حديث أبيه، ورواه أحمد، وأبو يعيم في "الحية"، عن عطاء الخراساني، عن يحيى بن يعمر، وأخرجه الطبراني عن عطاء، عن ابن عمر، وأبو زرارة في 'مسنده' عن أنس بن مالك بن سعد حسن، والبحاري في حلق أفعال العباد، وأبو عوادة في 'صحيحه' عن جرير المحلي، وفيه خالد بن يزيد العمري أبو الهيثم، كذبه أبو حاتم وجي، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، وقال موسى بن هارون: ضعيف، فالحديث لا يبقى صحيحا كما قال الحافظ، ورواه أحمد بسند حسن، ورواه ابن مندة عن يزيد بن زريع عن كههم مرسلًا.

ابن حنيفة تكرير الحديث تكرير الإسناد؛ لتقوية من الحديث وتعليق النظر. **علقمة**، **الح** هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة أبو شبل الحنفي الكوفي الفقيه الكبير، عم الأسود بن يزيد، وحن إبراهيم الحنفي من أجل أصحاب ابن مسعود، ولد في حياة أبيه، وأخذ القرآن والعلم عن ابن مسعود وعبي وعمر وأبي إدريس وعائشة رضي الله عنهم أجمعين، كما في 'رد المختار' [٤٩١]، وليس هذا علقمة بن أبي علقمة بلال مولى عائشة أم المؤمنين، روى عن أنس بن مالك وعن أمه، وعنه مالك بن أنس وسليمان بن بلال وغيرهما كما رعمه انقاري. وذكره في 'شرح' لهذا المسند من غير تحاش ومبالاة ومثله قيل، وذكر في هوامش شرحه، وهذا عجيب منه بل أعجب جدًا، وجه العجب وجهه: منها: علو كعب القاري في أمثال هذا المضمار وسموه في حمة مراتب التحديث، وعنده الحديث والأخبار لاسيما في أسماء الرجال اشباه الكبار. ومنها: اشتها علقمة في عامة أسانيد الإمام حتى شاع وداع وملأ الأسماع أن إسناده هو حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وحتى أن الفقهاء شحوا بها أسفارهم وملأوا كتبهم، وقد قالوا: الفقه ررعه عبد الله بن مسعود.



وملائكته، وكتبه، ورسله، والقدر خيره وشره"، قال: صدقت، فعجبنا لقوله: صدقت كأنه يدري، ثم قال: <sup>إلى أهمهم أو أنفسهم</sup> يا رسول الله! فما شرائع الإسلام، قال رسول الله ﷺ: "إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وغسل الجنابة"، قال: صدقت فعجبنا لقوله: صدقت كأنه يدري، ثم قال: فما الإحسان؟ قال: "أن تعمل لله كأنك

= أحساد غموية بوراية مشككة بما شاءت من الأشكال، والإيمان بالرسول التصديق بأهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى كذا انقطاه من 'إرشاد الساري' [٢٠٣/١]. وكذا لإيمان بكته. والإيمان بالقدر: تصديق أنه تعالى قدر الأشياء في القدم، وعدم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى، كذا لنسوي في "شرح مسلم" [٢٧/١]، وقوله: 'فعبجا سب تعجبهم أن هذا خلاف عادة السائل الجاهل، إنما هذا كلام خبير بالمستور عنه، وم يكن في ذلك الوقت من يعلم هذا غير النبي ﷺ، كذا للنسوي في شرح مسلم [٢٨/١].

وملائكته بأهم عناد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم. يا رسول الله وفي رواية ابن ماجة عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب: وهو مخالف لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ﴾ (النور: ٦٣) وقيل: لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ﴾ (الحجرات: ٢) فيؤول إما تحصيل الملائكة من الخطاب، وإما بأنه نقل بالمعنى لا باللفظ، ويؤيد الثاني هذه الرواية وغيرها بلفظ: "يا رسول الله".

إقام الصلاة وفي رواية ابن ماجة [رقم: ٦٣] أولها: اشهادتان، وحامسها: حج البيت، وليس فيها ذكر غسل الجنابة، فيحمل ذلك على تعدد الواقعة، أو اقتصار بعض الرواة على بعض. **وغسل الجنابة** لعل هذه الرواية قبل فرصة الحج. كأنه يدري ويظهر من نفسه أنه لا يدري، ويسمى جاهل العارف، أن يعمل الله أي عمل فعل صالح، أو كف عن السيئ، وكل منهما فعل العبادة، فيوافق ما في أخرى أن تعدوا الله وهو الإخلاص المطل للرباء والسمعة؛ فإنك هذه الحالة تخاف الله وتخشاه، والله أحق أن تخشاه، فإنك إذا تراه جلالة وحجروته وعظمته وكبريائه وهو أحكم الحاكمين تطراً عيبك وتعزيرك هيته ومهاتته، ويحضر بك القلب بأجمعه، واللبان بمجامعه حضوراً خالصاً كما ترى حالك خضورك عند أدبي الأحكام، فصلاً عن الملوك والسلاطين، فما طمك بالخضور بين يدي رب العالمين وأحكم القاصين، والأرض قصته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه، ومن ههنا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُهُ إِلَّا بَعْدَ نَظَرٍ إِلَى الْمُحْسِنِينَ لَهُ الدِّينُ﴾ (البينة: ٥) وفي ذم المنافقين: ﴿يُرَآؤُونَ النَّاسَ﴾ (النساء: ١٤٢) وقد تملأت النصوص والأخبار، والأحاديث والآثار على وجوب إخلاص العمل ومحاسنه، ودم الرياء والسمعة ومشايبه، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُهُ إِلَّا بَعْدَ نَظَرٍ إِلَى الْمُحْسِنِينَ لَهُ الدِّينُ﴾ (البقرة: ١٩٥).

تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك" قال: صدقت، قال: فمتى قيام الساعة؟ قال رسول الله ﷺ: "ما المسئول عنها بأعلم من السائل"، فقفي، فقال رسول الله ﷺ: "عليّ بالرجل"، فطلبنا فلم نر له أثرًا، فأخبرنا النبي ﷺ، فقال: "ذلك جبرئيل عليه السلام جاءكم يُعلمكم معالم دينكم".

شرائعها أسافعة لكم

### [بيان التوحيد والرسالة]

٤- أبو حنيفة عن عطاء أن رجالاً من أصحاب النبي ﷺ حدثوه أن عبد الله ابن رواحة كانت له راعية تتعاهد غنمه، وأنه أمرها تتعاهد شاة، فتعاهدتها حتى سَمُنت الشاة، واشتغلت الراعية ببعض الغنم، فجاء الذئب فاختلف الشاة وقتلها فجاء عبد الله وفقد الشاة فأخبرته الراعية بأمرها .....  
 أي يتعهد غيرها  
 أي احتطف واحدها  
 بن رواحة لم يجدها بعد تفقدها

فإنه يراك فالأول أكمل المرتبتين وهو مرتبة الشهود، وهذا الثاني مرتبة الحضور والشهود التخيلي. وباحتمال أحسبوا إن الله يحب المحسين. ما المسئول عنها: [أي الذي سئل عن الساعة وقيامها] لقوله تعالى: ﴿سَأَلْتُ عَنْ سَاعَةِ نَزْجِهِمْ لَعَنَ اللَّهُ يَوْمَئِذٍ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٨٧] وغير ذلك من الآيات الكثيرة.

من السائل: في بعض الروايات: وكثير الأشرار، كقوله ﷺ: "أما رسلي هو إيمان إلى كثرة السرايري، وقال وكيع: تند العجم العرب. وإن من خلفاء عرود عمة حسان بن سفيان في نسأ أي يتفاخرون بكثرة ارتفاعه وحسنه ورينته، فيكون الأمراء الرؤوس أرداداً جهلاً. فقال: ذلك. والظاهر أن رسول الله ﷺ أيضاً ما عرفه أولاً، ويؤيده ما في صحيح ابن حبان: "والذي نفسي بيده ما شئ عليّ منذ أتاني قبل مررتي هذه، وما عرفت حتى ولي" [٣٩٧/١، رقم: ١٧٣].

معالم دينكم: رواه مسلم عن عمر، والنحاري عن أبي هريرة، والواقعة محتفة. أبو حنيفة عن عطاء: [بن أبي رباح، رواه محمد في الآثار] هذا الحديث أخرجه مسلم [رقم: ٥٣٧] وأبو داود [رقم: ٩٣٠] والسنائي [رقم: ١٢١٨] من حديث معاوية بن الحكم السلمي ر. عبد الله: رواه مالك من معاوية بن الحكم في حارثته كذا قيل. راعية تتعاهد: حارية ترعى وتحفظ غنمه. تتعاهد شاة: في نسخة تحرف آخر والإضافة.





قال: فدخل عليه فوجده في الموت فسأله، ثم قال: "أشهد أن لا إله إلا الله وأني  
رسول الله"، فنظر إلى أبيه فلم يكلمه أبوه فقال له النبي ﷺ: "أشهد أن لا إله إلا الله  
وأني رسول الله"، فنظر إلى أبيه فقال أبوه: أشهد له، فقال الفتى: أشهد أن لا إله  
إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فقال النبي ﷺ: "الحمد لله الذي أنقذ بي نسمة من  
النار". وفي رواية: أنه قال ذات يوم لأصحابه: "اغضوا بنا نعود جارنا اليهودي"،  
قال: فوجده في الموت، فقال: "أشهد أن لا إله إلا الله؟" قال: نعم، .....

داحية في أوسط الخيران، وهو جار مشرك ذو رحم له حق الحوار والرحم لا حق الإسلام، وهو أعنى من الحار  
المشرك غير ذي الرحم، وأدى من الحار المحرر للحقوق الثلاثة، لكنه لعله أدى من الأوسط المذكور في الحديث  
أيضاً؛ لأن حق الإسلام أقوى من حق القرابة، قال الله تعالى: ﴿لَكَ بِذِهِ صِفَةٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ (الأنفال: ٧٣)  
وقد جعلهم الله أعداء المسلمين في مواضع من كتابه،  
وإيراد بامشرك هنا: الكافر كما في قوله تعالى: ﴿لَكَ بِذِهِ صِفَةٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ (النساء: ٤٨)  
فيدخل فيه اليهودي والبصري، وأخرج الطبراني مرفوعاً: ﴿لَكَ بِذِهِ صِفَةٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ (الأنفال: ٧٣)  
والجوار والرحم. والأحاديث في حق الجار كثيرة.

ثم قال اشهد الخ رجاء أن يؤمن ويخرج من النار؛ لأن العرة محواتيم. **فخطر إلى ابنه** كالمستشير ليأمره ويشير عليه بالإيمان. فكان قلبه يميل إلى الشهادتين، لكن اعتراه الحمية من تلقاء أبيه فاستشاره دلالة، وإيما استشاره وتوقف في الشهادة؛ لاشتغالها عن تصديق الرسالة التي جحدتها اليهود واستيقستها ظلمًا وعلوًّا لا في شهادة الوحداية؛ لأهم كانوا مقرين بها؛ لكونهم من أهل الكتاب غير عدة الأوثان. **فقال أبوه** اشهد له مراعاة لحاظه لا بقلبه؛ لكونهم معاندين له به وإن عرفوه كما يعرفون أبناءهم.

**فقال النبي ﷺ:** الخ بالفرح والسرور بسجاته وإسلامه، وكونه وسيلة منجية له، فعمدة الله عليهما كانت غير مترقة، وهو ٥٠ مرة غيبته عن كل مسلم مؤمن به في حياته (التوبة: ١٢٨). **نسمة** نفساً وبحقوق دار روح. **يعود حاربا** فيكون العيادة جائرة في مرض الكفار أيضاً، ومع ذلك بية الهداية موجبة لمريد الثواب.

**قال: نعم؛** لكونه من أهل الكتاب والموحدين لا من عبدة الأوثان.

قال: "أتشهد أني رسول الله؟" قال: فنظر الرجل إلى أبيه، قال: فأعاد عليه رسول الله ﷺ،  
مبني على قول الإسلام وتكرره

فوصف الحديث ثلاث مرات إلى آخره على هذه الهيئة إلى قوله: فقال: أشهد أنك

رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: "الحمد لله الذي أنقذ بي نَسَمَةً من النار".  
من عذابها بالخلود

**بيان الإسلام احسبي، والوقف في دراري مُشركين**

٦- أبو حنيفة عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة: أن

أنى رسول الله ﷺ إلى العرب والعجم لا محتص بالعرب كما رعمه بعض أهل الكتاب. أسند ابن رسول وهو  
 عين مضمون "محمد رسول الله"، فلا يرم التلظت بعين ألفاظ الكلمة، بل يكفي أداء مضمونها، **الحمد لله** أي  
 شكرًا له فإنه نعمة اكتسب بها أعظم الأجر والثوبات.

**أنقذ في الحج** | لأن الإسلام يحث ما قبله كما أخرجه ابن سعد في 'طبقاته' عن الزبير، وعن جابر بن مصعب  
 مرفوعًا | رواه البخاري في كتاب الخائز في باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟ [رقم: ١٣٥٦] وفي  
 باب عيادة المشرك من كتاب المروسي والطب [رقم: ٥٦٥٧] عن حماد بن زيد عن ثابت السائي عن أس  
 قال: "كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض فأتاه النبي ﷺ يبعده، فقعد عند رأسه، فقال له: **سبح**، فطهر إلى  
 أبيه وهو عنده، فقال له: أطع أنا والقاسم **سبح** فأسلم". ولساني عن إسحاق بن راهويه، عن سليمان بن حرب  
 عن حماد المذكور، فقال: "أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله". روى البخاري: فحرج النبي ﷺ وهو  
 يقول: **سبح** [رقم: ١٣٥٦] أي خلصه ونجاه، والله در القائل:

ومريض أنت عائلته قد أتاه الله بالفرج

وفيه دليل على أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه يعذب. وأما اسم ذلك الصبي، فقيل: عبد القدوس فيما  
 ذكره ابن شكوان عن حكاية صاحب 'الغنية' كذا في 'إرشاد الساري' [٤٤٩/٣]، وقال في كتاب المروسي.  
 لم يقف الحافظ ابن حجر على اسمه، نعم نقل عن ابن شكوان أن صاحب 'الغنية' حكى عن ابن رباد أن اسمه  
 عبدوس، وقال: هو غريب ما وجدته عن غيره. ورواه أبو داود ولفظه: 'ونظر الغلام إلى أبيه وعبد رأسه' [رقم:  
 ٣٠٩٥]، ومن هذا الحديث ظهر صحة إسلام الصبي، ولولا صحته منه ما عرصد **ابن حنيفة** أخرجه  
 البخاري وأبو داود والترمذي بسحوه، وروى أبو يعين في 'الحية"، والبيهقي عن أس مختصرًا بريادة: 'حتى يعرب  
 عنه لسانه". **عبد الرحمن**: أبو داود التابعي المدني القرشي.

رسول الله ﷺ قال: "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه"، قيل:

..... فَمِنْ مَاتَ صَغِيرًا

**كل مولود** من بني آدم من بني الخان أيضاً؛ نعموم النقط. **يولد** أي يتولد على فطرة التوحيد معي: أنه لو حلي وطعمه لما اختار إلا طريق الإيمان، ما حصل عليه من انقطع انتهى لقول الشرع هو ترك عليها بلا إغواء وإضلال لا استمر على لزومها، وقيل: معناه كل مولود يولد على الإقرار بالله وإد سمي غيره آلهًا، لكن وجود الخالق الدائر للنسمات بوحدته الذاتية فطري محمود عليه كل أحد، ولد له يحب تصديق وجوده، ووحدته على كل أحد وإن لم تبلغه الدعوة.

**قائمه:** رواه البخاري عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: من آمن بالله ورسوله على نفسه،  
وعلى أهله، وبقدرته، ونفسه، لم يمسح به من الجنة شيء من حسنة، فيها من حسنة [رقم: ١٣٥٩]، ثم  
يقول أبو هريرة: «فصل بين من آمن بالله ورسوله، وبين من آمن بالله ورسوله، وبين من آمن بالله ورسوله» (الروم: ٣٠) وفي حديث  
أبي صالح عن أبي هريرة عند مسلم: «ليس مولود يولد إلا على الفطرة حتى يعبر عنه بسانه» [رقم: ٢٦٥٨]،  
وقال في «إرشاد الساري» تحت "يهودانه": إما بتعليمهما إياه وترعيسهما فيه، أو كونه نعتاً لهما في الدين يكون  
حكمه حكمهما في الدنيا، فإن سقت له السعادة أسلم، وإلا مات كافراً، فإن مات قبل بلوغه الحلم، فاصحح  
أنه من أهل الجنة، وقيل: لا عبرة بالإيمان المطري في الدنيا، بل الإيمان الشرعي المكتسب بالإرادة والعقل، فصل  
اليهودي مع وجود الإيمان المطري محكوم بكفره في الدنيا تبعاً لأبويه [٤٥٠/٣].

وروى البخاري عن ابن جبير عن ابن عباس قال: سئل رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين، فقال: الله يدرى حميمهم. وعن عطاء بن يريد الليثي عن أبي هريرة: سئل رسول الله ﷺ عن دراري المشركين، فقال: الله يدرى. [رقم: ١٣٨٣ أو ١٣٨٤]. وقد ورد: كل من ولد من ولد حتى يمسح به من ماءه، أخرجه أبو يعنى في "مسنده" [٢/ ٢٤٠، رقم: ٩٤٢]، والصابري في "كثيره" [١/ ٢٨٣، رقم: ٨٢٨]، والبيهقي في "سنه" [٦/ ٢٠٣، رقم: ١١٩٢٣]، من حديث الأسود بن الربيع.

وقد اختلف في هذه المسألة فقول: إهم في مشية الله. ونقله البيهقي في "الاعتقاد" عن الشافعي في أولاد الكفار خاصة، وليس عن مالك شيء مخصوص في ذلك، نعم صرح أصحابه بأن أطفال المسلمين في الجنة، وأطفال الكفار خاصة في المشيئة. وقيل: إهم تبع لأنائهم، فأولاد المسلمين في الجنة، وأولاد الكفار في النار، وقيل: إهم في البرج بين الجنة والنار؛ لأهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة، ولا سيئات يدخلون بها النار. وقيل: إهم نخدم أهل الجنة؛ لحديث أبي داود وغيره عن أس، والبراء من حديث سمرة مرفوعاً: **إلا الله لا يخدمه أحد**، وإساده ضعيف. وقيل: يصيرون ترائباً، وقيل: إهم في النار حكاه عياض عن الإمام أحمد، وعن ابن تيمية بأنه قول لبعض أصحابه، ولا يحفظ عن الإمام شيء أصلاً، وقيل: إهم يمتحنون في الآخرة بأن يرفع الله لهم ناراً =



## يا رسول الله؟ قال: "الله أعلم بما كانوا عاملين".

= فمن دخلها كانت عليه بردٌ وسلامٌ، ومن أتى عبدًا، أخرجه اسرار من حديث أنس وأبي سعيد، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل، وتعقب بأن الأجرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا شلاء. وأحيب بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الحجة أو السار، وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك، وقد قال تعالى: ﴿...﴾

وقيل: إهم في الحجة، قال النووي: وهو الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون؛ لقوله تعالى: ﴿...﴾. وقيل: (الإسراء: ١٥). وقيل: بالتوقف، والله أعلم، كذا في 'إرشاد الساري' [٤٨٧٣]، وكذا نقل التوقف عن إمامنا الأعظم، وصرح محمد بعدم التعذيب؛ لقوله المذكور،

**يهودانه** الخ يجعلانه يهوديا ويصريا، وفي بعضها ريادة؛ ومحاسنه أيضا. **فمن مات الخ** من الكفار أي ما حكمه في الإيمان والكفر. **فما كانوا الخ** ليس بـ لقصع بدحوهم الحجة أو غيرها؛ قد ورد في أصل الكفرة أخبار مختلفة كحديث البراء رفعه: **...** أخرجه أبو يعنى في مسنده، وحديث عائشة رفعته: **...** أخرجه أحمد [٢٠٨٦، رقم: ٢٥٧٨٤] بسند ضعيف جدا، وكذا ما روى به في روائد "مسنده"، وابن أبي عاصم في 'السنن' عن علي في قصة ولدي حذقة من روحها السابق، وفيه: **...** المشركين وأولادهم في النار، وكحديث ابن مسعود وحديث سمرة بن قيس مرفوعا، فيه: **...** رواهما أبو داود [٤٧١٧، رقم: ٥٨٠٥] ويعارضهما حديث حساء بنت معاوية عن عمها مرفوعا، وفيه: **...** رواه أحمد بسند حسن [٥٨٠٥]، وحديث سمرة في قصة أسماء الطولية مرفوعا، وفيه: **...** أخرجه البخاري، وحديث أنس في إهم خدم أهل الحجة أخرجه الطيالسي في "مسنده" [٢٨٢١، رقم: ٢١١١] مرفوعا، وحديث سمرة مثله أخرجه ابن جرير، وحديث ابن عباس موقوفا وحديث سمعان موقوفا مثله أخرجهما سعيد بن منصور في 'سننه'، وروى لتوقف من حديث ابن عباس وأبي هريرة مرفوعا عند الشيوخ، وروى سح التوقف بعد الحكم بالنار بقوله تعالى: **...** (الأأنعام: ١٦٤) وقال: هم على الفطرة أو في الجنة، رواه ابن عبد البر بسند ضعيف عن عائشة.

**عامين** قد روى صدر الحديث أصحاب الكتب الستة | البخاري رقم: ١٣٨٣، ومسنم رقم: ٢٦٥٨، والترمذي رقم: ٢١٣٨، وأبو داود رقم: ٤٧١٤، والطبراني في 'الكبير' [٢٨٣١، رقم: ٨٢٨]، والبيهقي في 'سننه' [٢٠٣٦، رقم: ١١٩٢٣] وغيرهم عن الأسود بن الربيع، ولقطه: **...** يعرف عنه لسانه فأبواه **يهودانه** ويصراه ومحاسنه، وفي رواية عن أبي هريرة: **...** : سئل رسول الله ﷺ عن ذراري المشركين، قال: الله أعلم بما كانوا عامين أي الله أعلم بما هم صائرون إليه من دحور الحجة أو النار. وقد احتلف العلماء في ذلك، فقيل: إهم من أهل الحجة؛ نظرا إلى أصل الفطرة. وقيل: حدامهم، وبه وردت أحاديث. وقيل: من علم الله أنه يؤمن ويموت عليه إن عاش أدخله الجنة، ومن علم أنه يكفر أدخله النار. =





إلا الشرك بالله تعالى.

٩- أبو حنيفة عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن طاؤس قال: جاء رجل  
أبو أمية      بن كيسان الخولاني الحمدي

[illegible]

**الا الشوك** الخلي كشرک الذات أو الصفات أو العادة، أو الخفي وهو الرياء والسمعة، وهو قد يفضي إلى الكفر. **أبو حنيفة** إلخ: رواه محمد في "الآثار" بالفاظ أخر.

[illegible]

ومنها: ما رواه عن معاذ مرفوعاً: [الحارثي رقم: ٢٨٥٦، ومسلم رقم: ٣٠]. ومنها: ما رواه عن مرفوعاً: [الحارثي رقم: ١٢٨، ومسلم رقم: ٣٢]. ومنها: ما رواه مسلم عن عذابة مرفوعاً: [الحارثي رقم: ٢٩]. ومنها: ما رواه عن عثمان مرفوعاً: [الحارثي رقم: ٢٦].

[illegible]





يتأولون علينا، ويسفكون دماءنا، أكفروا؟ قال: لا، حتى يجعلوا مع الله شيئاً، قال: وأنا أنظر إلى إصبع ابن عمر وهو يحركها ويقول: سنة رسول الله ﷺ، وهذا الحديث رواه جماعة، فرفعوه عن رسول الله ﷺ.

١٠ - أبو حنيفة عن عبد الله بن حبيبة قال: سمعت أبا الدرداء صاحب رسول

الله ﷺ قال: بينا أنا رديف رسول الله ﷺ فقال: .....  
أي بين أوقات راكم خلفه على دابة

أنظر إلى اصبع رفع اصبع واحدة إشارة إلى التفريد والتوحيد، أو إلى بقي الكفر بالحركة. وهذا الحديث: وإن كان موقوفاً على ابن عمر صاهراً، فرفعوه: بهذا المعنى وانلفظ صريحاً وإن كان لفظ "سنة رسول الله" أيضاً في حكم الرفع. أبو حنيفة الخ [رواه محمد في الآثار عنه عن عبد الله بن أبي حنيفة] هكذا أخرجه محمد في 'الآثار' والبخاري وصحة العدل والأشئاني في 'مسانيدهم'. ثم الحديث أخرجه أحمد والنسائي في 'مسنديهما'، والطبراني في 'الكبير' و'الأوسط' وفي سنده أحمد بن ربيعة قد احتج به غير واحد، وترجمناه في المقدمة، وذكر ما يذب عنه، وأخرجه مسند من طريق رجاله ثقات، وأبو يعلى في 'مسنده'، والشيخان والترمذي من حديث أبي در، وشيخ الإمام ههنا هو عبد الله بن أبي حنيفة كما في 'العقود' و'المسابد' و'آثار محمد' ناعياً لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرْحاً، وترجمناه في المقدمة، وأخرجه البخاري من طريق محمد بن النضر وأسد بن عمر ومحمد بن الحسن والفضل بن موسى كلهم عن أبي حنيفة، راد الفصل: "فكان أبو الدرداء يقوم كل جمعة عند منبر رسول الله ﷺ يحدث بهذا الحديث".

ورواه أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي من طريق أبي يحيى الحماني ويريد بن هارون كلاهما عن أبي حنيفة، ورواه الطبراني في 'كبيره' من طريق يزيد بن وهب ومن طريق أبي صالح ومن طريق أبي مرثد كلهم عن أبي الدرداء، ومن طريق رجاء بن حيوة عن أم الدرداء عنه، وأخرجه أبو يعلى في 'مسنده' [٢٠٩/٧، رقم: ٤٢٠٢] والنسائي عن أسد رفعه: قال معاذ: من سجد لا يدرك سجدة، والطبراني عن أسد عن معاذ.

قال: يسا فيه رد على الخوارج والمعتزلة، والحديث بعينه رواه الطبراني عن أبي الدرداء مختصراً، ورواه أحمد وابن حبان [١١٨/٨، رقم: ٣٣٢٦] عنه أيضاً مختصراً، ورواه أحمد [١٦٦/٥، رقم: ٢١٥٠٤] والشيخان [البحاري رقم: ٥٨٢٧، ومسنم رقم: ٩٤] عن أبي در بتكرير المرات الثلاث، وأخرجه الطبراني في "معجمه الأوسط" [٣٢٨/٢، رقم: ٢١٢٤] عن سلمة بن نعيم الأشجعي مختصراً، وأحمد والترمذي [٢٦٤٤، رقم: ٢٦٤٤] والنسائي وابن حبان [٣٩٤/١، رقم: ١٧٠] وابن ماجه عن أبي در مرفوعاً مع ذكر تشير جبرئيل به.

يا أبا الدرداء! من شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، وجبت له الجنة"، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: فسكت عني ساعة، ثم سار ساعة، فقال: "من شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، وجبت له الجنة"، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: فسكت عني ساعة، ثم سار ساعة، ثم قال: "من شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، وجبت له الجنة"، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: "وإن زنى وإن سرق، وإن رُغم أنف أبي الدرداء"، قال: فكأني أنظر إلى إصبع أبي الدرداء السبابة يؤمّي إلى أرنبته.

- وصدر الحديث رواه الزوار [٢٧٦/١، رقم: ١٧٤] عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من أتى قبري فسلم عليّ، لم يزل في ربي حتى يموت» ورواه أحمد ومسلم [رقم: ٢٩] والترمذي [رقم: ٢٦٣٨] عن عبادة بن الصامت، وأحمد [١٣١٣، رقم: ١٢٣٥٤] وابن ماجه عن أنس بالخطاب إلى معاذ، وفي رواية لأحمد عن أبي الدرداء: «من سلم عليّ من قبري، لم يزل في ربي حتى يموت». قال أبو الدرداء: وإن ربي وإن سرق؟ قال: «نعم»، قال: وإن ربي وإن سرق؟ قال: «نعم»، قال: ثلاثاً، قال في الثالثة: «نعم». [٤٤٢٦، رقم: ٢٧٥٣١] ذكره القاري.

من شهد أي صدق بالوحدانية والرسالة. وحب الحصول الإيمان بشرط الموت عليه. فسك عي الخ لريادة التأكيد والاتقاش في انهم تكرير. وحت لد الخمد لأن الإيمان يوجب دخول الجنة ولو مألًا، وعدم جنود المؤمن في النار. ثم سار ساعة وذهب على الدابة ساعة ونحة. وان رلى عمد، وارتكبه بلا كره وبوم. وان رعم الخ أي لصق أنفه بالتراب حيث بالغ في السؤال وطلب الجواب. قال القائل عبد الله بن حبة روي. اطر لي اصع [أشار إلى أن المراد رعم هذا الألف وأثرها] أخرج الشيبان عن عثمان بن مالك رفعه: . . . [المحاري رقم: ٤٢٥، ومستم رقم: ٣٣]. والأحاديث في هذا الباب متواترة معي، وبعضها محمولة على الدخول بقاء أو ابتداء، لا على حصول الانتهاء، وكثير من الأحبار مؤددة نقطع الدخول، وظاهرها الابتداء، كما في أحاديث بشارة الجنة للمبشرين بها، وهذا مشير إلى أن التصديق بالقلب إذا وجد راسخاً وتمكنت من القلب جهته، ووقع فيه تمكان جاء باهياً عن المحشاه، وعاصماً للعبد حافظاً لنفسه عن مواجب الضراء، كما ورد التريل في الصلاة: أما تهى عن المحشاه والمكر، فحقائق هذه الأمور إذا قامت بالنفس وأحدث منها مكاناً فار العبد بالعصمة أو الحفظ، وعمل =

١١- أبو حنيفة عن الحارث عن أبي مسلم الخولاني قال: لما نزل معاذ حمص <sup>أبو هند بن عبد الرحمن</sup> أتاه رجل شاب، فقال: ما ترى في رجل وصل الرحم، وبر، وصدق الحديث، وأدى الأمانة، وعف بطنه وفرجه، وعمل ما استطاع من خير، غير أنه شك في الله <sup>بلا عيانة</sup> ورسوله؟ قال: إنها تحبط ما كان معها من الأعمال، قال: فما ترى في رجل ركب <sup>ارتكبها</sup>

= هذا هو محمل ما يعتقد من اعتبار الأعمال مقومة للإيمان أي أثرًا لا يقومه.

عن أبي مسلم. [الراشد الشامي اسمه عبد الله بن ثوب نصح المثلثة وفتح الواو بعدها موحدة] من التابعين لقي أبا بكر وعمر ومعاذ، روى عنه جماعة. حمص بدة مشهورة من الشام. ما ترى أي ما حكم شخص عمل الحسنة من الصلوات والصيام والركاة والحج، وصلة الرحم والإحسان إلى الناس والصدقات، واجتنب السيئات كالزنا وأكل الحرام وشرب الخمر، والكذب والسرقة والعي والطلم والقتل واللواط وغيرها، ولم يصدق بوحدايته سبحانه، أو رسالة رسول من الرسل من الشر أو الملائكة، أو بكتاب سماوي، أو بعيرها من ضروريات الدين المفروض لإيمانه؟

فقال: حبطت أعماله، كما قال الله تعالى: ﴿حَبِطَ أَعْمَالُهُمْ فِي يَوْمٍ هُمْ فِيهِ لَا شَرَّةَ إِلَّا هَمٌّ﴾ (آل عمران: ٢٢) وقوله: ﴿وَمَنْ حَبِطَ أَعْمَالُهُ فَلَا تَنْفَعُهُ مُمْسِكَةٌ شِرْكٌ وَلَا مِثْلُ شِرْكِهِ﴾ (الكهف: ١٠٥) ولأن حسن الأعمال وترتب الثواب عليها متفرع على وجود شرطها الذي هو الإيمان، فعدم ثوابها كعدم ثواب صلاة بلا طهور. ثم سأل عن حكم شخص صدق بجميع ضروريات الدين وارتكب الكبائر، أهو مؤمن أو كافر بهذه الأعمال؟ وهل تحبط هذه الأعمال شهادته وإيمانه كما يحبط عدم شهادته بجماعته الحسنة أولاً، فقال: الأعمال السيئة ولو كثرت لا توجب الكفر وهو مؤمن، لكنه كما يرجح له العجاة وينب له عدم خلوده في النار، يخاف عليه التعذيب بأعماله بالنار إلا بالتوبة، أو الشفاعة أو عفو صاحب الحق.

فقال الرجل السائل: والله إن كانت هذه الرية والتوقف تحبط الأعمال الحسنة، فهي قوية على الإحباط، لا تحبط شهادته الأعمال السيئة ولا تضرهما من حيث تفنيهما فلا يترتب عليهما آثارهما من عدم الخلود، وهو المراد بعدم صررها لهما، فلا يتوهم أن الفتى يرى مذهب المرجئة فكيف صدقه معاذ بن جبل الصحابي؟ وأما ما قيل: سب القطب الربابي السيد عبد القادر الجيلاني الإرجاء إلى أبي حنيفة في "العية" فمفترى عليه، ولا يدل عليه عبارته في "الغنية"، فافهم.

وعف بطنه وفرجه صار عيماً من جهة النطق والمرح؛ لقوله تعالى: ﴿سَمِعَ صَاحِبُ﴾ (البقرة: ١٣٠) فلم يأكل الحرام ولم يرتكب الربا. أنه شك: وتردد وتوقف في اتوحيده أو الرسالة. تحبط ما كان الخ وتتمى ذلك فيبقى بلا ترتب الآثار.



المعاصي، وسَفَكَ الدماء، واستحل الفروج والأموال، غير أنه شهد أن لا إله إلا الله  
غير حتى أموال العر  
 وأن

محمدًا عبده ورسوله مخلصًا، قال معاذ: أرجو وأخاف عليه، قال الفتى: والله، إن  
له النجاة العذاب من جهة المعاصي الرجل المذكور  
 كانت هي التي أحببت ما معها من عمل ما تضر هذه ما عمل معها، ثم انصرف،  
في الرية والشك من الطاعات الشهادة مع الإخلاص من الماكه والقبائح  
 فقال معاذ: ما أزعم أن رجلا أفقه بالسنة من هذا.

١٢- حماد عن أبي حنيفة عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي بن حراش عن  
سعيد بن طارق  
 حذيفة قال: يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب، ولا يبقى إلا شيخ كبير، أو  
من مذكرتي أهل الإسلام نفس له ب  
 عجوز فانية، يقولون: قد كان قوم يقولون: لا إله إلا الله وهم لا يقولون: لا إله إلا  
في سالف الزمان موحدين له هؤلاء الناقلون  
 الله قال: فقال صلة بن زید: فما يغني عنهم يا عبد الله! لا إله إلا الله، وهم لا يصومون،  
في شيء يفهمهم شأنهم بالحضرة يسلم تصديق برسائه  
 ولا يصلون، ولا يحجون، ولا يتصدقون؟ قال: ينجون بها من النار.  
لا يركبوا راوي

واستحل الفروج فروح اغرمت الأبدية أو العارضية بمعنى أنه ربي بها، لا أنه اعتقدها حلالاً، وإلا فهو كفر.  
 شهد أن لا إله إلا الله أي صدق بالتوحيد ورسالة ما حرم والاستيقان. ما أزعم أن رجلاً لم يقله وفق  
 بالحديث بمعنى أن عمل السيئات غير مصل للإيمان. يدرس بمعنى آثاره ودرس إعلامه. أو عجوز شت  
 الراوي أو من الحديث. قد كان قوم في هذا الباب روايات كثيرة وأحاديث شهيرة، منها: ما رواه أحمد  
 [٢٥٩٣، رقم: ١٣٧٥٥] ومسلم [رقم: ١٤٨] والترمذي [رقم: ٢٢٠٧] عن أنس مرفوعاً: لا إله إلا الله  
 مسعود: لا إله إلا الله، وفي رواية لأحمد [٣٩٤١، رقم: ٣٧٣٥] ومسلم [رقم: ٢٩٤٩] عن أنس  
 مسعود: لا إله إلا الله، ورواه الستة [الحارثي رقم: ١٥١٦] وإخاكم [٥٠٠/٤، رقم:  
 ٨٣٩٧] عن أبي سعيد: لا إله إلا الله، كذا قال القاري. صلة بن زید وفي نسخة الشرح:  
 ابن زفر والله أعلم به، والصواب بالنظر إلى كتب الصحاح هو نسخة الشرح.

سجون الخ [لما ورد به الأحاديث السابقة] أي يحجون بمجرد هذا التصديق بالوحدانية ورسالة بلا عمل من  
 أركان الإسلام عن عبود الله، وإن عبدوا بعده عملها في النار، أو نحوها عنه من بدء الأمر بالشفاعة أو العفو،  
 كيف وقد قال الله تعالى: فمن عمل مثلاً (٧) والإيمان لا ريب أنه عمل خير، بل

١٣- أبو حنيفة والمسعر عن يزيد قال: كنت أرى رأي الخوارج، فسألت بعض أصحاب النبي <sup>منهم ذلك البعض</sup>، فأخبرني أن النبي <sup>صهيب</sup> قال: بخلاف ما كنت أقول: فأنقذني <sup>أخلصني</sup> الله تعالى به.

### [بيان وجوب الإيمان بالقدر]

١٤- أبو حنيفة قال: كنا مع علقمة وعطاء بن رباح، فسأله علقمة، فقال له: يا أبا محمد! إن ببلادنا قومًا لا يثبتون لأنفسهم الإيمان، ويكرهون أن يقولوا: إنا مؤمنون، بل يقولون: إنا مؤمنون إن شاء الله تعالى، فقال: وما لهم لا يقولون، قال: يقولون: إنا إذا أثبتنا لأنفسنا الإيمان، جعلنا لأنفسنا الجنة، .....

= أصل أصول الخيرات ومبى مبادئ الحسنات، فلا بد أن يراه في الآخرة، وجراؤه عدم التعذيب بالنار، فإذا خرج عن النار لا يمكن دحوله فيها بعد الخروج بالإجماع، فانتفى الخلود، وقال: من لا يثبت الإيمان لا يثبت الجنة. أخرجه الشيخان عن أبي ذر [البحاري رقم: ٥٨٢٧، ومستم رقم: ٩٤] وأحمد والبراء والطبراني عن أبي الدرداء، وأما أحاديث ترتب دخول الجنة، أو حرمة النار على شهادة التوحيد، فرائدة على حد التواتر.

أبو حنيفة <sup>الح</sup> وفي نسخة الشرح: أبو حنيفة والمسعودي، وفي هوامشها: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود. أرى رأي <sup>الح</sup> [رواه مسلم عن أبي عاصم عن يزيد بن عاصم عن يربيد بن الصديق عن صهيب الكوفي مفصلاً في باب الشفاعة] [من عدم شفاعة الشافعين في حق مرتكب الكبيرة وهو كافر عندهم] من كفر مرتكب الكبيرة، وخلوده في النار. أبو حنيفة قال: رواه محمد في "الآثار" بالفاظ أخرى، طرف منه رواه البخاري.

وعطاء بن رباح [وفي "العقود": عند عطاء] من أكابر التابعين من أهل مكة، ولذا عظمه وكناه.

إن في بلادنا قوماً. من أهل الكوفة والعراق. ويكرهون <sup>الح</sup> لما يزعمون توهم الجزم في الإطلاق.

أما مؤمنون <sup>الح</sup> بالإيمان القطعي الحقيقي المعترف في القيامة. أي بطريق الجزم والقطع، لتطرق الاشتباه إلى ما عليه الحائقة، والمؤمن إما يكون حقيقة من حتم بالحسنى والإيمان، فإن العبرة للخواتيم، ولذا علقوه على مشيئة الله تعالى.

جعلنا <sup>الح</sup> لأن الله وعد للمؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار، واشترى أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة، ومن أوفى بعهده من الله، فاسحلف في وعده محال، وانتمة في الدليل: أن إثبات الإيمان بالجزم إثبات -

قال: سبحان الله! هذا من خُدَع الشيطان وحبائله وحيله، أَلْجَاهُمْ إِلَى أَنْ دَفَعُوا  
 أَعْظَمَ مَنَّةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، وَخَالَفُوا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَأَيْتَ  
 أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَضِيَ عَنْهُمْ يَثْبُتُونَ الْإِيمَانَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَيَذْكُرُونَ ذَلِكَ  
 عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: يَقُولُونَ: إِنَّا مُؤْمِنُونَ، وَلَا يَقُولُونَ: إِنَّا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ،  
 فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ عَذَبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، فَقَالَ لَهُ  
 عَلْقَمَةُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! إِنْ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ عَذَبَ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ لَمْ يَعْصُوهُ طَرَفَةَ عَيْنٍ عَذَّبَهُمْ  
 وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، .....  
 عَصْد

= دخول الجنة بالقطع، للملزمة المذكورة القطعية المخصوصة، وقطعية دخولها لشخص معين بعبه سوى من هو  
 المستثنى كالأسياء والعشرة المبشرة غير معهودة في الشرع، بل ممنوع، ومستتره المنهي عنه مهيأ عنه.  
 ثم البراءة لقطعي؛ لأن الإيمان حاصل في الحال قطعي الثبوت وإن لم يكن مستترًا لدخول، والإيمان الحقيقي  
 محاصر وقت الحائثة غير قطعي. وأما البراءة في أن المشتقات هل هي حقيقة في حصول ابتدئ التحال لا في  
 الاستقبال؟ أو أنها في المبدأ الكامل المعتر عند المصطلح حقيقة؟ فبراءة حقيق المودة قليل الخدوى راجع إلى  
 مبحث لعوي لا معنوي.

**سبحان الله** اح تعجب باستماعه؛ بكونه مراعاةً ومراحمًا نسبة وسن الصحابة، مع كونهم قريب العهد بعهد  
 النبوة، فإنه لم يقل عنهم الاستثناء في الإيمان، وقال سبحانه: ..... (الأص: ٧٤)  
 ثم ..... (الساء: ١٥١) وأطلق عمر بن الخطاب لفظ "المؤمنين" على الموصوفين بالإيمان في الحال؛ ولذا يجري  
 أحكام الإيمان على الموصوف به حالاً، فإذا ترتب عليه الآثار والأحكام الشرعية، فكيف لا يجرم بوجوده حقيقة؟.  
**إن المؤمنين** يحرم واليقين بالإيمان الحاي، لا إنا أهل الجنة قطعاً؛ لعدم إخراجهم بالإيمان الختامي، بل لو سبهم إخراج  
 به أيضاً لم يستتره إخراجهم بكونهم أهل الجنة بالذات بل بالوعد، فإن تعديه سبحانه المؤمنين بأجمعهم، أو عدم  
 إدخاله إياهم الجنة ليس بنظم، حتى يكون ممتنعاً وينتقض إخراجهم، ودلت لأن الاحتمال التام الكمي عن التقصير في  
 حقه سبحانه، وأداء شكر نعمه الغير المتبادية وهو الواجب مما لا يمكن لأحد حتى صدرت الرلات عن الأسياء،  
 وغوتوا بها، ومن ههنا يحشون رهم، ويهانون يوم القيامة، ويذكرون بعض رلائهم في العذر عن الشهادة، فهو  
 عدهم بأمثال هذه التقاصير الكثيرة لا يكون ظلماً بل عدلاً. **ولا يقولون** لعدم القطع به في الحال.

قال: هذا عندنا عظيم، فكيف نعرف هذا؟ فقال له: يا ابن أخي! من ههنا ضل أهل  
 القدر، فإياك أن تقول بقولهم: فإنهم أعداء الله تعالى، الرادون على الله تعالى أليس  
 يقول الله تعالى لنبيه ﷺ: **«فَلْيَسِّرْ لَهُ سُبُلَ الْيُسْرِ»** <sup>معينه</sup> <sup>تخدير</sup> <sup>عليه هذا بلقيته</sup> <sup>في الدين</sup> <sup>هذه شبهة</sup> <sup>على ما ورد في الأحاديث</sup> <sup>علامهم لا يات</sup> <sup>بالتوفيق</sup> <sup>الهيئة الواضحة</sup> <sup>يريد</sup> <sup>(الأنعام: ١٤٩)</sup> فقال له  
 علقمة: اشرح يا أبا محمد! شرحاً يذهب عن قلوبنا هذه الشبهة، فقال: أليس الله  
 تبارك وتعالى دل الملائكة على تلك الطاعة، وألهمهم إياها، وعزّمهم عليها، وجبرهم  
 على ذلك؟ قال: نعم، فقال: وهذه نعم أنعم الله تعالى بها عليهم؟ قال: نعم، قال:  
 فلو طالبهم بشكر هذه النعم ما قدروا على ذلك؟ وقصروا، وكان له أن يعذبهم  
 بتقصير الشكر، وهو غير ظالم لهم. <sup>كثيره لا يحصى</sup> <sup>عن الذم</sup> <sup>وآخذهم عليه</sup>

### بيان الحث على العمل

١٥- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر: أن سراقاً قال: يا رسول الله! حدثنا

عندنا عظيم الح أي عظيم لا يتحملة أدهاساً، أو ثقبيل بالكرهية في أفهامنا لا يقله الفهم: لأن التعذيب بالحرم  
 والعصيان، فكيف يتصور غير حرم وعصيان من المعصومين؟ ولا يفهم معنى الظلم: لا تعذيب من هو بريء عن  
 الخرم. **شرح** أي بين لنا بياناً واضحاً شافياً مريلاً لأصل التردد، ومستأصلاً لبيان الشك بالتفصيل ببيان النعم  
 والمنة عند العقل أيضاً. **وقصروا** <sup>الح</sup> وعجزوا عن أدائه، واعترفوا بقولهم: ما عندناك حق عبادتك.  
**وهو غير ظالم لهم** أقول: مضمون هذا الحديث روي موقوفاً عن بعض الصحابة ومرفوعاً عن بعضهم. فرواه أحمد  
 [١٨٢/٥، رقم: ٢١٦٢٩] وأبو داود [رقم: ٤٦٩٩] وابن ماجه [رقم: ٧٧] عن ابن الدبمي قال: أتيت أبي بن  
 كعب، فقلت: قد وقع في نفسي شيء من القدر، فحدثني لعل الله أن يذهب من قلبي، فقال: لو أن الله عذب أهل  
 سمواته وأهل أرضه عذبهم، وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، ولو أنفقت مثل أحد  
 ذهناً في سبيل الله، ما قبل الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابكم لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن  
 ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلت النار، قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود، فقال مثل ذلك، ثم أتيت ريد بن  
 ثابت، فحدثني عن النبي ﷺ مثل ذلك.

**نو حبققة** [رواه ابن ماجه عن مجاهد، عن سراق بن جعشم] أخرجه البخاري وابن حنبل في "مسنديهما"،  
 ورواه مسلم [رقم: ٢٦٤٨]، وأصله عند البخاري [رقم: ٤٦٦١]، وهو قريب إلى ما أخرجه ابن ماجه.

عن ديننا كأننا وُلدنا له، أنعمل بشيء قد جرت به المقادير، وجفت به الأقلام، أم في شيء نستقبل فيه العمل؟ قال: <sup>أي حقيقة أمره</sup> "بل في شيء قد جرت به

المقادير، وجفت به الأقلام"، قال: فقيم العمل؟ قال: "اعملوا! فكل ميسر لما خلق له <sup>من سبيل وأيام</sup>

### وَدَبَ الْحَسَنُ فَنُسِرَهُ لِلْعُسْرَى

(مسلم ١٠٥)

قد حوت وقدرت في الأمور في الأول. <sup>وحررت</sup> وحفت به <sup>الأقلام</sup> وفرغت عن كتابته أقلام الألواح السماوية. <sup>قد حوت</sup> عني وفق القضاء والقدر. <sup>وحفت به</sup> <sup>الأقلام</sup> قد سطرها في اللوح المحفوظ. <sup>أي لا</sup> سب حكم بالعمل فـ"في" اسببية. <sup>العسل</sup> منصوب شرعاً كالفرائض والواجبات. <sup>أحضر</sup> هذه الحصة أخرجها الطبراني في 'الكبير' عن عمران بن حصين مرفوعاً، وفيه لفظ: 'ميسر لما يهدي له من القول'.

<sup>فكل</sup> <sup>سسر</sup> <sup>ح</sup> هذا اللفظ رواه أحمد [٩٣/٢، رقم: ٥٨٧] والشيخان [الحارثي رقم: ٧٥٥١، ومسلم رقم: ٢٦٤٧] وابن ماجه [رقم: ٧٨] عن عمران، والترمذي عن أبي بكر. <sup>للعسر</sup> في معناه أحاديث كثيرة، منها: حديث عمر ، أخرجه مالك في 'الموطأ' وأحمد [٢٩١/١، رقم: ١٩٦] وأبو داود والترمذي [رقم: ٢١٣٥] وحسنه، وصححه إمامكم، والقائل فقيم العمل فيه رجل، وفي "مسند مسدد بن مسرهد": أنه عمران بن حصين، وعبد مسلم: أنه سراقه [رقم: ٢٦٤٨]. ومنها: حديث عمران بنحوه، وفيه السائل مبهم أيضاً، أخرجه الشيخان.

<sup>للعسرى</sup> قال انقاري: الحديث أخرجه أحمد [٣٠٤/٣، رقم: ١٤٢٩٧] ومسلم [رقم: ٢٦٤٨] وابن حبان والطبراني وابن مردويه عن جابر عن سراقه، قال: يا رسول الله! في أي شيء يعمل؟ أي شيء ثبتت فيه المقادير وجرت فيه الأقلام، أم في شيء نستقبل فيه العمل؟ قال: لا. <sup>فيه الأقلام</sup> قال سراقه: فقيم العمل إذن يا رسول الله؟ قال: <sup>أي لا</sup> ، وقرأ رسول الله هذه الآية: <sup>أي لا</sup> <sup>من حصن وحج</sup> <sup>إلى قوله</sup> <sup>الليل: ٥ - ١٠</sup>.

أقول: احاصل: أن الأعمال الذي ندخلها في الوجود وإن كان مقدراً مقضياً لها في الأول وكنت في اللوح ودخلت تحت علم الباري وإرادته وقدرته، لكن هذا التقدير والدخول لا يستلزم الجبر وانتزاع القدرة الكسبية عن العباد؛ لأن كنهها في مرتبة الحكاية والتعبير، لا في مرتبة التأثير الواقعي. فلا يكونان مفصيين إلى الجبر ولا مرية في أن الأعمال داخلة تحت قدرتنا واختيارنا على ما هو المحسوس الظاهر لكل من لا حجة له وله مسكة من العقل. نعم تثبت قدرة المكسب لا قدرة الخلق والتأثير، ولو كان التقدير والدخول مما يقضي إلى الجبر، لزم الجبر في أفعال الباري القدير المطلق جلت قدرته أيضاً؛ لوجود المروم، وهو ناطل.





مدخلها، ومخرجها، وما هي لاقية، قيل: **فقيم العمل** يا رسول الله؟ قال: اعملوا فكلٌ ميسرٌ لما خلق له، فمن كان من أهل الجنة يسرّ لعمل أهل الجنة، ومن كان من أهل النار يسرّ لعمل أهل النار، قال الأنصاري: **الآن حق العمل**.

١٧- أبو حنيفة عن عبد العزيز عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: قال رسول الله : ما من نفس إلا وقد كتب الله مدخلها، ومخرجها، وما هي لاقية، فقال رجل من الأنصار: .....

= وأما سائله ههنا فهو سراقه بن جعشم كما عند ابن مردويه في 'تفسيره' من طريق جابر، أو أبو بكر كما في 'مسند أحمد'، أو عمر كما عند الرار، وقيل: علي بن أبي طالب الراوي، وفي مسند: أنه سراقه بن مالك بن جعشم، وفي الترمذي هو عمر، وفي 'مسند أحمد' والرار والطبراني: هو أبو بكر، أو هو رجل من الأنصار، وجمع تعدد السائلين عن ذلك، ففي حديث عبد الله بن عمرو: "فقال أصحابه" كذا في "إرشاد الساري" [٤٥٩ / ٣، ٤٦٠]. وقال: قال الخطابي في قوله: "ألا تنكر على كتابنا": مطالبة منهم بأمر يوجب تعصيل العبودية، وروى أن يتحدثوا حجة لأنفسهم في ترك العمل، فأعلمهم بقوله: ... بأمري لا يطل أحدهما بالآخر، باص: هو العلامة الموجبة في عدم الربوبية، وظاهر: هو القسمة اللازمة في حق العبودية، وهي أمانة محبة غير مفيدة حقيقة لتعلم، وبصوره: الرق المقسوم مع الأمر بالكسب، والأجل المضروب في العمر مع المعالجة بالصعب، وإث لا تحب الغيب فيهما عنة موجبة، والظاهر البادي سنا محبلاً، وقد اصططح اساس حاصتهم وعامتهم أن الطاهر فيهما لا يترك نسب الناص. وقال في 'فتوح الغيب' تنحيصه: عليكم بشأن العبودية وما حقنتم لأجله، وأمرتم به، وكنوا أمر الربوبية العيبية إلى صاحبها، فلا عليكم بشأنها. وفيه تفصيل ومطالب أحر في مقامات متفرقة.

**مدخلها** في الطاعة والمعصية وصبت البرق وغيرها. **قل** أي فقال رجل من الأنصار كما في جميع نسخ مسانيد الإمام التي قرأناها ورأيناها كذا قيل **فقيم العمل** وإحال أن الأمور مفروغ عنها في الأصل **حق العمل** ظهر وجه حكمة الأمر بالعمل. **عن عبد العزيز** الحديث روى الشيخان عن علي كرم الله وجهه قال: قال رسول الله : ... قلوا: يا رسول الله! أفلا تنكر على كتابنا، وتدع العمل؟ قال: ... **مدخلها** مكان دخولها ورماته وسائر شأنه. **ومخرجها** مكان خروجها ورماته ومنتهى أجه. **وما هي لاقية** ملاقية فيما بعد الحاتين من اعث إلى الأبد.

**فقيم العمل** إذا يا رسول الله؟ فقال: اعملوا فكل ميسرٌ لما خلق له، أما أهل الشقاوة فَيُسِّرُوا لعمل أهل الشقاوة، وأما أهل السعادة فيسروا لعمل أهل السعادة، فقال الأنصاري: الآن حق العمل، وفي رواية: اعملوا، فكل ميسرٌ من كان من أهل الجنة يُسرّ لعمل أهل الجنة، ومن كان من أهل النار يُسرّ لعمل أهلها، فقال الأنصاري: الآن حق العمل.

### [بيان ذم القدورية]

١٨- أبو حنيفة عن الهيثم عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:

**يحيى قوم يقولون: لا قدر، .....**

**فضم العمل** أي في أي أمر وأية فائدة بقي العمل؛ لأن تحسين العمل لرجاء ترتب الثواب، وإذا قدر في الأول أنه ترتب عليه فلا حاجة إلى السعي فيه؛ لكونه حاصلًا ضروريًا، وإذا قدر فيه أنه لا ترتب عليه، فهو ممتنع بالغير، فلا حاجة إلى العمل، بل إذا قدر عدمه امتنع وجوده، وجوابه ما قصناه سابقًا أن اختيار العمل لإتمام الأمر ضروري، والقدرة الكسبية حاصلة بالفعل، وعمل أهل الجنة ميسر لأهلها، وعمل أهل النار ميسر لأهلها. **حق العمل** [ثبت ظهوره ونتيجة العمل] هذا قال ابن عطاء في حكمه: إذا أردت أن تعرف قدرك عنده، فانظر فيما ذا يقيمك، وقد ورد من أراد أن يعلم منزلته عنده فليضر كيف مرلة الله من قسه.

**حق العمل** وهذا معنى قول السبكي: اعرض نفسك على كتاب الله من قوله عز وجل: **لا تعجل** (الأنعام: ١٣-١٤) وهذا مصدر كلي، وهو لا يباي تخلف فرد جرئي بانقلاب بزه وجورًا، وبانعكاس فجوره برًا؛ فإن الأعمال بالحواليم. **أبو حنيفة عن مسلم** [هكذا رواه جماعة، وليس ذكر الهيثم في "العقود" أخرجه أبو داود [رقم: ٤٦٩١] وإسحاق [رقم: ١٥٩/١، رقم: ٢٨٦] في الإيمان عن أبي حازم عن ابن عمر بنفض: **لا قدر** أي لم يقدر الله شيئًا في الأرض من أحوال الأشياء قبل خلقها، وقد قال الله تعالى: **لا شيء** على شرطهما إن صح سماع أبي حازم عن ابن عمر.

**قال رسول الله ﷺ** أخرجه نحوه ابن ماجه عن جابر مرفوعًا. **يحيى قوم** أخرجه أحمد في 'مسنده' [٩٠٢، رقم: ٥٦٣٩]، والحاكم في 'مستدرکه' [١٥٨/١، رقم: ٢٨٥] عن ابن عمر رفعه: **لا قدر** أي لم يقدر الله شيئًا في الأرض من أحوال الأشياء قبل خلقها، وقد قال الله تعالى: **لا شيء**

ثم يخرجون منه إلى الزندقة، فإذا لقيتموهم فلا تسلموا عليهم، وإن مرضوا فلا تعودوهم،  
الخروج عن الشريعة باطلاً ولا تردوا عليهم زحراً لهم  
 وإن ماتوا فلا تشيعوهم؛ فإنهم شيعة الدجال، ومجوس هذه الأمة، حق على الله أن  
أشاعه وأنشأه  
 يلحقهم بهم في النار.

١٩- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **يجيء قوم ....**

**ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن تراه** (الحديد: ٢٢)، وقال: **إن**  
**الحج: ٧٠)**، وقال: (الأعام: ٥٩) وغير ذلك من  
 الآيات الكرائم الكثيرة المتظاهرة على هذا الباب، ومن هذا عرفت أن القدرية نقاة القدر لا مشتبوه، وهذا الحديث  
 إخبار بالغيب معجزة من معجزاته الباهرة. **حجرت** بالابتداع الناشئ عن ترك الاتباع.  
**فلا تشيعوهم**: ومن جملة التشيع صلاة الجنائز، وحضور دفنهم.

**مجوس هذه الأمة** [أي أمة الدعوة أو الإحابة] لأن المجوس تقول بالهين، تسمي خالق الخير يردان، وخالق الشر  
 أهرمن، وهو الطاعوت، وهؤلاء القدرية كالمعتزلة أيضاً قائلون بتعدد الخالق بناء على رأيهم أن أفعال العباد  
 مخلوقة هم، فهم خالقون لها، فالخالق على رأيهم الماسد أشخاص غير متناهية، وهم مستقنون في إيجادها وخلقها  
 مع أن الممكن لا تأثير له في حد ذاته، وحقيقته معرفة عن الوجود، والمستعير للوجود كيف يعطي غيره، فهو غير  
 صالح للإيجاد، وقد ثملأت الصصوص القرآنية والخيرية على احتصاص الخلق به تعالى، وهو:  
 (الأعام: ١٠٢) (القرة: ٢٠) (الصافات: ٩٦) والمشي

وإن ترقى وزاد على المشبه به في باب التعدد، لكن لما كان بالتأويل واعتراف الإمكان في العباد كان أهول وأدنى  
 منه، ولذا اختلف في تكفيرهم، والتحقيق عدمه بناء على التمسك والتأويل ولو باطلاً رافقاً داحضاً.  
**لا تشيعوهم** **الحج** الأحاديث في ذم القدرية من المعتزلة وغيرهم من أهل البدعة مشهورة، وفي كتب الحديث  
 مسطورة تكاد أن تكون متواترة. **قد ورد** النهي عن الكلام في القدر أي إطالة البحث عن كنهه،  
 فقد أخرج الخطيب في "تاريخه" عن ابن عمر رفعه: وأخرج ابن عدي

في "كامه" عن أبي هريرة رفعه: **لا عدلاً** لعق، **والناس**، **والمكذب بالقدر**.  
**ابن الزمان**. وأخرج الطبراني في "الكبير" عن أبي أمامة رفعه:

**لا عدلاً** لعق، **والناس**، **والمكذب بالقدر**.  
 وعن عمرو مرفوعاً: **لا عدلاً** لعق، **والناس**، **والمكذب بالقدر**.  
 الترمذي [رقم: ٢١٥٤] والحاكم عن عائشة، والحاكم [٥٧١/٢، رقم: ٣٩٤٠] عن علي كلاهما مرفوعاً:  
 بعثهم، ولعنهم الله، وكل بني محاب: الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله.

يقولون: لا قدر

شيوخ لا قدر الخ روى أبو داود عن موسى بن إسماعيل عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: **من أحب الله أحب عبده**، وعن عمر مولى عقبة عن رجل من الأنصار عن حذيفة مرفوعاً: **من أحب الله أحب عبده**، وعن أبي هريرة عن عمر مرفوعاً: **من أحب الله أحب عبده**، وروى ابن ماجه عن أبي الربيع عن جابر مرفوعاً: **من أحب الله أحب عبده**، و[رقم: ٩٢]، و[رقم: ٢١٤٩]، وفي الباب عن عمر وابن عمر ورافع بن حديج، هذا حديث حسن غريب، وبالجملة قد ورد: **صفاك من أمي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية**، أخرجه الترمذي في جامعه [رقم: ٢١٤٩]، والبخاري في تاريخه، وابن ماجه في سننه [رقم: ٦٢] من حديث ابن عباس، وابن ماجه [رقم: ٧٣] من حديث جابر، والخطيب في تاريخه من حديث ابن عمرو، والطبراني في أوسطه [٣٧٠/٥، رقم: ٥٥٨٧] من حديث أبي سعيد كههم مرفوعاً، وورد: **أخرج أبو يعيم في 'الحية' [٢٥٤٩] من حديث أنس، والطبراني في أوسطه [١٧٤/٢، رقم: ١٦٢٥، ٦٩/٦، رقم: ٥٨١٧] من حديث وائلة بن الأسقع، ومن حديث جابر، وورد: **أخرج الطبراني في أوسطه [٢٨١٤، رقم: ٤٢٠٤] من حديث أنس، وقد ورد: **أخرج أحمد في 'مسند' [٩٠/٢، رقم: ٥٦٣٩]، والحاكم في 'مستدرکه' [١٥٨/١، رقم: ٢٨٥] من حديث ابن عمر، وقد أخرج ابن عدي في 'كامه' من حديثه مرفوعاً: **وقد أخرج أحمد [٣٠/١، رقم: ٢٠٦] وأبو داود [رقم: ٤٧١٠] وابن حبان في 'صحيحه' [٢٨٠/١، رقم: ٧٩] والحاكم في 'مستدرکه' [١٥٩/١، رقم: ٢٨٧] عن عمر رفعه: **أخرج ابن أبي عاصم في 'مسند'، والطبراني في 'كثيره'، وابن عدي في 'كامه'، وورد من حديث أبي الدرداء رفعه: **أخاف على أمي ثلاثاً: رلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، والتكذيب بالقدر** أخرجه الطبراني في 'الكبير'، ومن حديث أبي محجن رفعه: **أخرج ابن عساكر، ومن حديث أنس: **أخرج أبو يعلى الموصلي في 'مسند'، وابن عدي في 'كامه'، والخطيب في 'النجوم'، ومن حديث أبي هريرة رفعه: **آخر الكلام في القدر بشار أمي في آخر****************



أخرجه الحاكم في 'مستدرکه' [٥١٤٢، رقم: ٣٧٦٥] والطبراني في 'أوسعه'، ومن حديث أبي أمامة رفعه: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما من عبد من عباده يمشي في الدنيا على ما أمر به من الله تعالى حتى يموت حتى ياتيه الموت فليس له أجر** أخرجه الطبراني في 'الكبير' [٢٤٠/٨، رقم: ٧٩٣٨]، وابن عدي في 'كامله'، ثم هذا القدر الواجب الإيمان به إجمالاً قد يصور ويبرر له صورة تعبر عنه بأسوح المخصوص كما ينطق به التبريل، وأخرج الطبراني في 'الكبير' عن ابن عباس رفعه: **إن الله تعالى خلق لوحاً محفوظاً من ذرة بيضاء صفائح من ياقوتة حمراء، قيمه نور، وكتبه نور، الله في كل يوم** فعل هذا في عالم المثال، أو في عالم الباسوت، أو في عالم العيب مما يعمل فيه المعاني صوراً بآسوتية، وقد وردت في باب الكتابة أيضاً أحاديث متواترة المعنى كما ورد: **إن الله تعالى كتب على ابن آدم حقه من الدنيا قبل أن يخلق، ومنه** أخرجه الشيخان [المحاري رقم: ٦٢٤٣، ومسنم رقم: ٢٦٥٧] وأبو داود [رقم: ٢١٥٢] عن أبي هريرة مرفوعاً، وكما ورد: **قال الله تعالى: وما من شيء الا عن عندي لحيته** أخرجه الترمذي [رقم: ٢٨٨٢] والنسائي والحاكم [٧٥٠/١، رقم: ٢٠٦٥] إلى غير ذلك مما لا يكاد يحصى عدده، فقد أخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ بسند جيد عن ابن عباس، قال: **'خلق الله اللوح المحفوظ كمسيرة مائة عام، فقال بقلم قل أن يخلق الخلق وهو على العرش: اكتب، فقال انقلب: وما أكتب؟ قال: اكتب عملي في خلقي إلى أن تقوم الساعة، فحرق القلم بما هو كائن في علم الله إلى يوم القيامة'**، وأخرج أبو الشيخ عن أنس رفعه: **إن لله لوحاً أحد وجهيه ياقوتة ولوجه شدي رمدة حصراء، قيمه نور، فيه خلق وفيه يروى، وفيه يحيى وفيه يمت، وفيه ير ويدن، وفيه يفعل ما شاء في كل يوم ونيلة**، وأخرج أبو الشيخ والطبراني عن ابن عباس نحوه موقوفاً، وأخرج ابن أبي الدنيا في 'مكارم الأخلاق'، وأبو الشيخ في 'العضمة'، والبيهقي في 'شعبه' عن أنس مرفوعاً: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما من عبد من عباده يمشي في الدنيا على ما أمر به من الله تعالى حتى يموت حتى ياتيه الموت فليس له أجر** الخ، وابن مردويه، وأبو الشيخ في 'تفسيره' عن جابر بن مطعم رفعه: **عرشه على الماء، وخلق القلم فكتب به ما هو خالق، وما هو كائن من حقه، وأبو يعلى بسند حسن في 'مسنده' عن ابن عباس رفعه: إن أول شيء خلقه الله القلم، وأمره أن يكتب بكل شيء، والطبراني بسند حسن عنه رفعه: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما من عبد من عباده يمشي في الدنيا على ما أمر به من الله تعالى حتى يموت حتى ياتيه الموت فليس له أجر** الخ، وفيه أحاديث أخر كثيرة، وأخرج أبو داود [رقم: ٢٥٣٢] عن أنس رفعه: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما من عبد من عباده يمشي في الدنيا على ما أمر به من الله تعالى حتى يموت حتى ياتيه الموت فليس له أجر** الخ، عند منها الإيمان بالأقدار، وأخرج أحمد في 'مسنده' [٨٩/٥، رقم: ١٩٩١٦]، والطبراني في 'الكبير' [٢٠٨٢، رقم: ١٨٥٣] عن جابر بن سمرة رفعه: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما من عبد من عباده يمشي في الدنيا على ما أمر به من الله تعالى حتى يموت حتى ياتيه الموت فليس له أجر** الخ**

ثم يخرجون منه إلى الزندقة، فإذا لقيتموهم فلا تسلموا عليهم، وإن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوا جنازتهم؛ فإنهم شيعة الدجال، ومجوس هذه الأمة وحققاً على الله أن يلحقهم بهم في النار.

٢٠- أبو حنيفة عن سالم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لعن الله القدرية، وقال: "ما من نبي بعثه الله تعالى قبلي إلا حذر أمته منهم ولعنهم".

وقال النووي: قال الإمام: وقد قال رسول الله ﷺ: لعن الله القدرية، وشبههم بهم؛ لتقسيمهم الخير والشر في حكم الإرادة كما قسمت المجوس، فصرفت الخير إلى يردن والشر إلى أهرم، ولا حفاء باحتصاص هذا الحديث بالقدرية، هذا كلام الإمام واس قتيبة، وحديث: رواه أبو حارم عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أخرجه أبو داود في 'سنه' [رقم: ٤٦٩١]، والحاكم أبو عبد الله في 'المستدرک علی الصحیحین' وقال: صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم عن ابن عمر [١٥٩/١، رقم: ٢٨٦].

أقول: وله طرق أخر كما سمعت آنفاً من ابن ماجة وأبي داود عن حذيفة وجابر، قال النووي: وقد تظاهرت الأدلة القطعية من الكتب والسنة وإجماع الصحابة، فأهل الحق والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وقد أكثر العلماء من التصنيف فيه ومن أحسن المصنفات فيه وأكثرها فوائد كتاب الحافظ الفقيه أبي بكر البيهقي، وقد قرر أئمتنا من المتكلمين ذلك أحسن تقرير بدلائلهم القطعية السمعية والعقلية، والله أعلم. وقد نطق الآثار بالكف عن بحث القدر لسد باب الفتنة، وبخافة على عامة الطوائف، فقد أخرج الصيرافي في 'الكبير' عن ابن عباس رفعه: لعن الله القدرية، [١٦٢/١٢، رقم: ١٢٧٦٤].

فلا تسلموا رجلاً منهم كما في اللاعبين باشتراطهم، فلا تشهدوا جنازتهم كما في حق تارك الصلاة لا لكفرهم. وحققاً على الله الخ أي حق حقاً على الله أي ثبت ووجب بإحباره أن يلحقهم بالمجوس في دخول النار وبغير محندي فيها؛ فإنها معدة للكافرين بالأصانة وبغيرهم بالنسبة. بلحقهم الإلحاق مشير إلى عدم الخلود. لعن الله القدرية هو غير مستدرم لكفرهم كما في اللعن على شارب الخمر؛ لأنه لعن الفرق لا على معين؛ فإنه في الحقيقة لعن الوصف، أو هو محمول على التعليط والتحذير كما في قوله: لعن الله القدرية، وبطريقه الوعيد بالتكفير في حق تارك الصلاة. ولعنهم وقد روى الدارقطني في العدل عن علي مرفوعاً: لعن الله القدرية على لسان سبعين نبياً.

٢١- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ:

لعن الله القدرية، وما من نبي ولا رسول إلا لعنهم، ونهى أمته عن الكلام معهم.

٢٢- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "القدرية مجوس

هذه الأمة وهم شيعة الدجال.

حزبه وأنصاره

بيان عدم خلود العصاة في النار وبيان سبب عدم

٢٣- أبو حنيفة عن يزيد بن صهيب عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه

قال: يخرج الله من النار من أهل الإيمان بشفاعة محمد ﷺ، قال يزيد: فقلت: إن الله

المرتكن للذب

تعالى يقول: وما هم بحارجين من

وفيهم عدم خروجهم (البقرة: ١٦٧)

وما من نبي إلح فيه إشارة إلى مرادفته، أو إلى عموم الرسول من النبي لشموله الملك. بريدة بن صهيب هو يزيد بن صهيب الكوفي ثم المكي، أبو عثمان، قيل له: الفقير؛ لأنه أصيب في فقار ظهره، فكان يألم منه حتى ينحني، كذا في "شرح النووي" [١٠٧/١]. والحديث قد أخرجه مسلم عن محمد بن أبي أيوب قال: حدثني يزيد الفقير قال: كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصاة ذوي عدد نريد أن نخرج، ثم نخرج على الناس، قال: فمررنا على المدينة، فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم -جالس إلى سارية- عن رسول الله ﷺ، قال: فإذا هو قد ذكر الجهنمين، قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله ﷺ! ما هذا الذي تحدثون؟ والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلُ النَّارَ فَقَدْ آتَاكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَسَوْفَ يَسْأَلُكَ عَنْهَا﴾ (آل عمران: ١٩٢)

وهذا الحديث في نسخة أخرى: ﴿إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلُ النَّارَ فَقَدْ آتَاكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَسَوْفَ يَسْأَلُكَ عَنْهَا﴾ (الحج: ٢٢) فما هذا الذي تقولون؟ قال: فقال: أنقرأ القرآن؟ قلت: نعم، قال: فهل سمعت بمقام محمد ﷺ يعني الذي يبعثه الله فيه؟ قلت: نعم، قال: فإنه مقام محمد الحمود الذي يخرج الله به من يخرج، قال: ثم نعمت وضع الصراط ومرّ الناس عليه، قال: وأحاف أن لا أكون أحفظ ذلك، قال: غير أنه قد رعم أن قومًا يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها، قال: يعني يخرجون كأهم عيدان السماسم، قال: فيدخلون نهرًا من أنهار الجنة، فيغتسلون فيه فيخرجون كأهم القراطيس، فرجعنا، فقلنا: ويحكم! أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟ فرجعنا، فلا والله ما خرج ما غير رجل واحد، أو كما قال أبو نعيم [رقم: ١٩١].

أنه قال رواه محمد في "الأنار" موقوفًا. وما هم بحارجين إلح عملا منه من أنه في حق كل من دخلها.

قال جابر: اقرأ ما قبلها **بسم الله الرحمن الرحيم** إنما هي في الكفار، وفي رواية: يخرج

قوم من أهل الإيمان بشفاعته محمد ﷺ، قال يزيد: قلت: إن الله تعالى يقول: **وما**

ابن صهيب

اقرأ من هذا الحديث شروع في بيان الشفاعة وإثباتها، فبإيراد أحاديث الإيمان بالقدر، وأحاديث إثبات القدر ودم القدرية، وأحاديث الشفاعة، ظهر طهارة ذيل الإمام وبراءة نفسه النفيسة عن نقيصة الاعتزال، كما نسبته إليه أهل الاعتزال. وقد استدلل المعتزلة في امتناع الشفاعة عقلاً: بأنه خلاف العدل الموجب لحزاء السوء بالسوء، والحسنى بالحسنى. ولذا أوجوا جزاء الأعمال الحسنة. ونقلاً: بما ورد إجمالاً في الآيات في باب مجازاة الأعمال السيئة، كقوله تعالى: **ومن عمل صالحاً فإنه نجى** (النساء: ١٢٣) وقوله: **ومن عمل صالحاً فإنه نجى** (الشورى: ٤٠) وقوله: **ومن أساء فعليه** (فصلت: ٤٦)

وقوله: **ومن عمل صالحاً فإنه نجى** (عامر: ٤٠) إلى غير ذلك مما لا تكاد تستقصى. وتفصيلاً: كقوله تعالى: **ومن عمل صالحاً فإنه نجى** (النساء: ٩٣) وقوله: **ومن عمل صالحاً فإنه نجى** (الفرقان: ٦٨-٦٩) وغير ذلك. وتصريحاً: كقوله: **ومن عمل صالحاً فإنه نجى** (المائدة: ٤٨) وقوله: **ومن عمل صالحاً فإنه نجى** (غافر: ١٨) وقوله: **ومن عمل صالحاً فإنه نجى** (يونس: ٣) وقوله: **ومن عمل صالحاً فإنه نجى** (لقمان: ٣٣) وقوله: **ولا تخزي نفس عن نفسي شيئاً** (البقرة: ٤٨)

وقصة حديث بعد ورود قوله تعالى: **ومن عمل صالحاً فإنه نجى** (الشعراء: ٢١٤) لفاطمة وصفية وغيرهما، والحواب أن القبيح هو الخلف في الوعد لا العفو في الوعيد؛ لأنه إسقاط الحق من تلقاء صاحب الحق كما في إبراء العريم، ولذا لا يسقط حق العبد إلا بعفوه يوم القيامة، والآيات واردة في حق الكفار، والحديث لا ينفي إلا الاختيار الاستقلالي، وقوله: **ومن عمل صالحاً فإنه نجى** (يونس: ٣) وما يجري مجراه ويؤدي مؤداه مؤيد لنا؛ لأنه مشير إلى إثبات الشفاعة بعد الإذن، وهو قولنا: وهو **عندنا مأذون**، ويؤذن يوم القيامة أيضاً، ثم عند المعتزلة إنما تكون الشفاعة في رفع الدرجات لأهل الجنة.

**ما قبلها إلخ** يعني أنه وارد في حق الكفار، وعدم الخروج عن النار والخلود فيها مختص بهم لا يعدو غيرهم؛ لوقوعه في شأنهم، وللحديث المذكور: من قال **لا بد**، ولما تلونا: **ومن يغفر لنفسه** (الزلزلة: ٧) ولأن الجزاء على وفاق الجرم، وهو مشاه باعتبار الفعل، أو فساد العقيدة، فيبغى أن يتناهى جراؤه أيضاً، وإلا لزم زيادة التعذيب على قدر الحرم، وهو تعدد، بخلاف الكفر؛ فإنه في ذاته كفر المتناهي لا اعتقادهم أنه إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا، وما نحن بمعوثين، ومن ههنا صارت الدنيا في هذا النظر جنة الكافر.

**بشفاعة محمد ﷺ**: إذا ماتوا على الإيمان بغير توبة.





فَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ، فَيَسْتَغِيثُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا تَسْمِيَهُمُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَهَنَّمِيِّينَ،  
فَيَذْهَبُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ذَلِكَ.

٢٥- أبو حنيفة عن عطية عن أبي سعيد عن النبي ﷺ في قوله تعالى: **عسى أن**

متوقع لٹ اُن یقیناً

مَعَتْ رَسَتْ مَعَهُمَا مَحْمُودًا ۝ قَالَ: الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ "الشَّفَاعَةُ"، يَعِذُّ اللَّهُ تَعَالَى قَوْمًا مِنْ (الْإِسْرَاءِ: ٧٩)

أهل الإيمان بذنوبهم، ثم يخرج بشفاعة محمد ﷺ، فيؤتى بهم هراً يقال له: الحيوان،  
في كنانة واصفات

فيغتسلون فيه، ثم يدخلون الجنة، فيسمّون في الجنة الجهنميين، ثم يطلبون إلى الله تعالى، فيذهب عنهم ذلك الاسم. وفي رواية: <sup>أخرى</sup> قال: يخرج الله تعالى قومًا من أهل

النار من أهل الإيمان والقبلة بشفاعه محمد ﷺ  
 إذا كان مسلماً

فستعتون في إذهاب علامة النارية، ذلك والحديث رواه الحافظ أبو نعيم كما ذكره القرطبي في حديث  
صويل: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من قرأ سورة النور في ليلة الجمعة، لم يضره شيء من  
أذى الجن، قال: له! ثم أحيون، فسكنوا فيه حتى علامة الله عليه من الدنيا والآخرة، ثم قرأوا  
مكتوب على جباههم: هؤلاء الجبنميون عتقاء الرحمن من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ثم قرأوا سورة النور،  
وفرغوا إلى الله تعالى أن يمحو عنهم نكت السم، فيمحوها الله عنهم.

عن عطية الخ. الحديث له طرق ثالثة كما هي مذكورة في "البدور السافرة في أحوال الآخرة" للعلامة جلال الدين السيوطي. **الشفاعة** أي حبس الشفاعة بحمدك فيه الأولون والآخرون. **بشفاعة محمد**. فيه وضع اظاهر موضع المصمر. **الحيوان**. بالتحريك، لهر من أثمار الجنة. **فيسئلون** فيذهب عنهم جميع ما يكرهون. **فيسئلون** ككتابة هؤلاء عتقاء الله من النار. **ثم يطلبون إلى الله** أي يتصرعون، ولدا عداه بـ إلى". **أهل الاعمال**. مثل أصحاب البدعة والهواء.

شفاعة محمد. ورد في الشفاعة أحاديث متواترة معي، منها: حديث: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أخرجته أحمدا في مسنده» [٢١٣/٣، رقم: ١٣٢٤٥]، وأبو داود في «سننه» [رقم: ٤٧٣٩]، والترمذي في «جامعه» [رقم: ٢٤٣٥]، وابن حبان في «صحيحه» [٣٨٧/١٤، رقم: ٦٤٦٨] عن أنس، وابن ماجه في «سننه» [رقم: ٤٣١٠]، وابن حبان في «صحيحه» [٣٨٦/١٤، رقم: ٦٤٦٧]، والحاكم في «مستدرکه» [٤١٤/٢، رقم: ٣٤٤٢] عن جابر، والطبرانی في «کبیره» [رقم: ١١٤٥٤] عن ابن عباس، وأخطب في تاريخه عن ابن عمر =

وذلك هو **المقام الخمود**، فيؤتى بهم نهرًا يقال له: **الحيوان فيلقون فيه** .....  
 بعد قبول الشفاعة      على سبيل المانحة

= وعن كعب بن عجرة، وكحديث: **شفاعتي لأهل الذنوب من آمن وإن** .....  
 أخرجه الخطيب عن أبي الدرداء، وكحديث: .....  
 أخرجه أحمد بن ميع في 'مسنده' عن زيد بن أرقم، وبسبعة عشر من الصحابة، وكحديث: .....  
 أخرجه أبو يعيم في "الخلية" عن عبد الرحمن بن عوف، وكحديث: .....  
 أخرجه ابن ماجه [رقم: ٤٣١٣] عن عثمان، وكحديث: .....  
**من أهل بيته** أخرجه أبو داود [رقم: ٢٥٢٢] عن أبي الدرداء عنهم مرفوعًا،

وكحديث بريدة رفعه: .....  
 وأما دم المسكرين لشفاعة كالمعتزلة، فقد ورد في أحاديث عامتها موقوفة، كأثر عمر قال: 'إنه سيكون في هذه الأمة قوم يكذبون بالرحم، وبالذحان، ويكذبون بظلوع الشمس من معربها، ويكذبون بعداد القمر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار' أخرجه الشيخان، وكأثر أنس قال: "من كذب بالشفاعة فلا نصيب له" أخرجه سعيد بن منصور في 'سنه'، والبيهقي وهاد، وكعضب عمران بن حصين عن أبيه عن القوم بالشفاعة نظرًا إلى أنه لا مصرح به في القرآن، أخرجه البيهقي مفصلاً بالقصة.

**المقام الخمود الح** [الخلوسة على العرش أو الكرسي و به يعطى الأوبون والآحرون.] قال العلامة جلال الدين السيوطي في "الكبر المذخور" شفاعة سيدنا رسول الله ﷺ ثمانية أنواع، أحدها: شفاعة العظمى الخاصة به دون الأنبياء والمرسلين، في فصل القضاء بين الحلائق أجمعين، الثانية: تعجيل حساب أمته، روى ابن أبي الدنيا مرفوعًا في حديث طويل: .....  
 روى مرفوعًا في حديث طويل: .....  
 إلى قوله: -

الحديث، وفيه: "أنه فعل ذلك ثلاث مرات".  
 الرابعة: شفاعته لعمه أبي طالب في تخفيف العذاب عنه، الخامسة: شفاعته لأقوام أن يدحوا حبة بعر حساب، ذكره القاضي عياض بلا شاهد إلا أن يستشهد بدعائه لعكاشة أن يكون من السعيرين ألفا الذين لا حساب عليهم، السادسة: شفاعته لجميع من يؤمر له بالخلة بدخوله إليها، السابعة: في رفع درجات من يدخل الجنة، فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم، والمعتزلة يقولون بهذه المرتبة، ومنه قوله .....  
 الثامنة: شفاعته لأهل الكائن من أمته ممن دخل النار فيخرجون منها، وينبغي أن تكون هذه الشفاعة الثانية، انتهى ملخصًا بقدر الضرورة.

**الخمود الح** حديث أبي سعيد هذا أخرجه مسلم [رقم: ١٨٣] مطولاً، وفي معناه أحاديث كثيرة نعت =

فيبتون به كما ينبت الثعالب ثم يخرجون منه ويدخلون الجنة، فيسمون فيها <sup>من النبات</sup> الجهنميين، ثم يطلبون الله تعالى أن يذهب عنهم ذلك الاسم فيذهب عنهم، وزاد في آخره: "وعتقاء الله تعالى" وروى أبو حنيفة هذا الحديث عن أبي روبة شداد بن عبد الرحمن عن أبي سعيد.

٢٦- حماد عن أبي حنيفة - ع - عن عطية العوفي قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ: **عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً** قال:

= التواتر في باب الخروج من تحاورت حده، وأخرج البراء بسند ثقات عن أبي هريرة مرفوعاً في قوم يخرجهم الله تعالى من النار إلخ، وفيه: **فيبتون** كما ينبت البقل حتى إذا دخلت الأرواح في أجسادهم قالوا: ربنا إذا أخرجتنا من النار سمعنا ربه، وأخرج حماد عن أبي سعيد مرفوعاً بسند فيه جوير هالك: **عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً**، وأخرج حماد عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً بسند فيه جوير هالك: **عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً**، وفيه بيان الخروح والناس بعد كونهم محملاً بآيات الحجة في الحميل، وأخرج الطبراني في 'الأوسط' عن المعيرة رفعه: **عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً**، وفي 'شرح القاري' ريادة: وفي رواية نحوه. **وعتقاء الله تعالى: أي يسمون به، وفي "شرح القاري": فيسمون.**

**وروى أبو حنيفة** وروى المحاري عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً: **خرج من النار سمعته** **عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً**، وكان قد سقط فمه، فقالت لعمر بن دينار: أنا محمد سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً**؟ قال: نعم [رقم: ١٦٩٠].

**حماد الخ:** رواه محمد في 'الآثار'، وذكر فيه متن حديث: **عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً**، **إلخ** أيضاً. سمعت أبا سعيد أخرجه عنه نحوه أحمد ومسلم وابن ماجه. **عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً** روى المحاري في التفسير عن آدم بن عبي قال: سمعت ابن عمر يقول: 'إن أساس يصيرون يوم القيامة حُجاً كل أمة تتبع نبيها يقولون: يا فلان اشفع حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي ﷺ، فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود' [رقم: ٤٧١٨]، وروى الترمذي عن يزيد =

يخرج الله تعالى قوماً من النار من أهل الإيمان والقبلة بشفاعة محمد ﷺ، فذلك هو المقام المحمود، فيؤتى بهم فُهرًا يقال له: الحيوان، فيلقون فيه، فينبتون كما ينبت الثعالب، ثم يخرجون فيدخلون الجنة، فيُسمون الجهنميين، ثم يطلبون إلى الله تعالى أن يذهب عنهم ذلك الاسم فيذهب عنهم.

٢٧- حماد عن أبي حنيفة عن عبد الملك عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال:

يدخل قوم من أهل الإيمان يوم القيامة النار بذنوبهم، فيقول لهم المشركون: ما أغنى عنكم إيمانكم ونحن وأنتم في دار واحدة نعذب، فيغضب الله عز وجل لهم، فيأمر أن لا يبقى في النار أحد يقول: لا إله إلا الله، فيخرجون وقد احترقوا حتى صاروا كالحُمَمَة السوداء إلا وجوههم، فإنه لا يزرَق أعينهم، .....  
أي كما هو مذهب أهل السنة  
أي يعرف بالرسالة أيضا

= الراعاري عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ..... وسئل عنها، قال: ..... | رقم: ٣١٣٧ |، قال: هذا حديث حسن. **والقصة** مشير إلى أن فساد العقيدة إذا لم يسبق حد الكفر موجب خروج صاحبه عن النار في الآخرة بالآخرة وإن كان شر الفسقة العمية، فالرفض والخروج والاعتزال إذا كان غير باع حد الكفر لا يكون موجبا لتحليل. **هر** فيه لعتان معروفتان، فتح الهاء وإسكانها والفتح أجود، وبه جاء القرآن العزيز.

**التعابير** جمع شعور بصم رء أو 'القضاء الصغير'، وجه الشبه سرعة أسماء، وقيل: هي رؤوس الطرائث، ووجه الشبه البياض، جمع طرثوث ست يؤكل. **فيسمون الجهنميين** رواه البخاري من حديث أنس بن مالك.

**فيقول لهم** أخ روي عن أبي موسى الأشعري مرفوعا: ..... **فيقول لهم** ..... فأحدنا بها، فيعقر الله هم بمفضل رحمته، فيأمر بكل من كان من أهل ..... **دار واحدة نعذب** هذا جهل منهم خافهم في كمية العذاب المتناهية وكيفية الحمية. **فيغضب الله** يظهر أثر غصه دنا عن أهل الإيمان، ورأفة عليهم. **فإنه لا يزرَق** أخ فتزريق العيون وتسويد الوجوه مخصوص بالكفار، قال الله تعالى: ..... **شودت وجوههم** أكفرته بعد إيمانكم فدوقوا العذاب بما كنتم تكفرون. (آل عمران: ١٠٦).





قال: **جاء رجل إلى رسول الله ﷺ**، فقال: يا رسول الله! هل يبقى أحد من الموحدين في النار؟ قال: نعم، رجل في قعر جهنم ينادي بالحنان المنان حتى يسمع صوته جبرئيل **عليه السلام**، فيتعجب من ذلك الصوت، فقال: **العجب! العجب!** ثم لم يصبر حتى يصير بين يدي عرش الرحمن ساجدًا، فيقول الله تبارك وتعالى: ارفع رأسك يا جبرئيل، فيرفع رأسه، فيقول: ما رأيت من العجائب - **والله أعلم بما رآه** -،

فيقول: يا رب! سمعت صوتًا من قعر جهنم ينادي بالحنان المنان، فتعجبت من ذلك الصوت، فيقول الله تبارك وتعالى: يا جبرئيل! اذهب إلى مالك، قل له: أخرج العبد <sup>عرب</sup> <sup>صاحبه</sup>

**جاء رجل الخ:** هذا الحديث يدل على أن الخروح من النار كما يكون بالشفاعة من النبي **عليه السلام** ومن غيره من الأنبياء والأولياء والشهداء والعلماء والصدحاء والأقرباء، يكون بإسقاط الحق من تلقاء صاحب الحق، كما هو الظاهر من قوله: **سمعت صوتًا من قعر جهنم ينادي بالحنان المنان**، فإِنَّ رَحْمَتَهُ وَاسِعَةٌ لِعِبَادِهِ كَيْفَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى وَجُوبِ الشَّفَاعَةِ، كَمَا قَالَ: **لَا رَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ** (الأعراف: ٥٦) وعلى كل تقدير سواء كان بغفرانه ورحمته تقيص إخراج من الحرم، أو بعدله خروجه بعد تمام محاراته، يلزم إرد على المعترة القائلة بتحليل من دخل النار، فإن الثابت ومتركب الصفات محتب الكائن لا يدخلان عندهم في النار أصلاً، والكفار ومتركب الكائن حالدان فيها لا يخرجان عنها، ثم إيراد هذا الحديث في بحث الشفاعة استطراد.

**هل يبقى أحد** [غير المشركين فيشمل موحدي إلهية]. أي هل يبقى بعد إخراج المسلمين شخص من الموحدين؟ فقال **عليه السلام** نعم، يبقى بعد خروجهم، وهو آخر من يخرج من النار، وقصته وحاله كذا وكذا. **ينادي** بطريق الشاء، أو ابتداء، أو الدعاء. **بالحنان المنان** تشديد انون فيهما للمناعة من الحنان باخفة وهو الرحمة، ومن المنة بمعنى العطية، أو بمعنى الامتنان، فإنه بمن على عباده بالنعمة كما قال: **هَلْ يَسْتَعِزُّ بِرَحْمَتِي** (الحجرات: ١٧)، وعن علي كرم الله وجهه: 'الحنان' من يقبل عني من أعرض عنه، و'المنان' من يدل بالنوال قبل السؤال، وقد عُدَّ من الاسم الأعظم، والمعنى أنه يبلغ في ذكرهما، ويرفع صوته بهما.

**العجب العجب** كثر للمخالعة، وروي النصب أي أعجب العجب. **والله أعلم** والحال أنه أعلم ومع ذلك يسأل. **يا جبرئيل الخ** أخرجه أحمد [٢٣٠، ٣، رقم: ١٣٤٣٥] وأبو يعنى في 'مسنديهما'، والبيهقي بسند صحيح عن أس مرفوعاً: **يا جبرئيل** في **قعر جهنم** **ينادي بالحنان المنان** **حتى يسمع صوته جبرئيل** **عليه السلام** **فيتعجب من ذلك الصوت** **فقال: العجب! العجب!** **ثم لم يصبر حتى يصير بين يدي عرش الرحمن ساجدًا** **فيقول الله تبارك وتعالى: ارفع رأسك يا جبرئيل** **فيرفع رأسه** **فيقول: ما رأيت من العجائب** **- والله أعلم بما رآه -** **فيقول: يا رب! سمعت صوتًا من قعر جهنم ينادي بالحنان المنان** **فتعجبت من ذلك الصوت** **فيقول الله تبارك وتعالى: يا جبرئيل! اذهب إلى مالك** **قل له: أخرج العبد**



واجتمعت عليه الحيات والعقارب، فيجذبه جذبة حتى تسقط عنه الحيات والعقارب،  
 ثم يجذبه جذبة أخرى حتى تنقطع منه السلاسل والأغلال، ثم يخرج من النار، فيصيره  
 في ماء الحياة، ويدفعه إلى جبرئيل، فيأخذ بناصيته ويمدّه مدًّا، فما مرّ به جبرئيل على  
 ملائكة إلا وهم يقولون: أف لهذا العبد! حتى يصير بين يدي عرش الرحمن  
 ساجدًا، فيقول الله تبارك وتعالى: ارفع رأسك يا جبرئيل!

ويقول الله تبارك وتعالى: عبدي ألم أخلقك بخلق حسن؟ ألم أرسل إليك رسولاً؟ ألم  
 يقرأ عليك كتابي؟ ألم يأمرك وينهك؟ حتى يُقرّ العبد، فيقول الله تعالى: فلم فعلت  
 كذا وكذا؟ فيقول العبد: يا رب! ظلمت نفسي حتى بقيت في النار كذا وكذا خريفًا،  
 لم أقطع رجائي منك، يا رب! دعوتك بالحنان المنان وأخرجتني بفضلك، فأرحمني  
 برحمتك! فيقول الله تبارك وتعالى: "اشهدوا يا ملائكتي بأني رحمته".

حتى بدأت نواجده.

ماء الحياة الأبدية وهو النهر المذكور. ويمدّه مدًّا يخرج جراً إلى ناصيته وهم يقولون الخ لكوه صائناً نفسه ظمًا  
 كثيرًا بالعصية. خلق حسن أي بصورة حسنة لقوله تعالى: (التي: ٤). طسب نفسي وعصيت  
 بشامة النفس وهواها. خريفًا خريف بن خريف سة. لم أقطع رجائي الخ لأنه لا يأس من روح الله إلا  
 القوم الكافرون؛ ولذا عد اليأس من الرحمة كفرًا كما تقرر في الكلام:

إلهي لمن عذبتني ألف مرة فحبل رجائي منك لا يتقطع

بأني رحمته [وأعطيتني حنة فيها نعمة]. هذا بيان آخر رجل يرحم منها، وأما أول من يدينها فقال السيوطي في  
 النكر مدفون: "قائمة بجي"، واسمها ربة، وقيل: أرميل، وقد قتلت قلبه سبعين نبأ، وهي تدعى في التوراة مقتنة  
 الأنبياء، وأما على مبر في النار يسمع صرايحها أقصى أهل النار، أعادبا الله منها ومن كل كرب عظيم في نار الحميم.

## [بيان الشفاعة]

٢٩- أبو حنيفة عن محمد بن منصور بن أبي سليمان البلخي ومحمد بن عيسى  
 ويزيد الطوسي عن القاسم بن أمية الخذاء العدوي عن نوح بن قيس عن يزيد  
 الرقاشي عن أنس بن مالك قال: قلنا: يا رسول الله! لمن تشفع يوم القيامة؟ قال:  
 لأهل الكبائر، وأهل العظام، وأهل الدماء.

محمد بن منصور الخ هذا كله إسناده مجهول، والظاهر أنه رواه الإمام عن الرقاشي، وهذه الرجال كلهم رجال  
 الرواية عن الإمام ممن بعده، ولكن القاري لم يقق الإسناد، بل سرد تسويده على عادته المعجلة. لمن تشفع الخ قد  
 ورد: سبعة، خمسة، أربعة، ثلاثة، واحد، من أخرجهم الديلمي في "فردوسه" عن أبي هريرة  
 مرفوعاً. وورد: سبعة من من أخرجهم الحطيب في "تاريخه" عن عبيد مرفوعاً، وفي  
 حديث أم سمية مرفوعاً: سبعة من من أخرجهم عبيد مرفوعاً، وفي حديث ابن عدي في "كامله".

لأهل الكبائر الخ أي مرتكي الكثرة من أمته، سواء كان شفاعته لهم بعد دحوشهم النار، وكوهم مجزيين  
 بعض جرائمهم، أو قبل ذلك. وعطف أهل العظام إما عطف تفسير، ويحتمل أن يعمل الأول على حقوق الله،  
 والثاني على حقوق العباد، أو تخصيص بعد تعميم، والمراد بها: الفواحش عاية الفحش، أو أشد الكبائر، كترك  
 الصلاة، والربا باخرمات الأبدية، والنواطة بالرجال والمردان، وغير ذلك. أو تعميم بعد تخصيص، والمراد بها جميع  
 الذنوب التي هي من حيث كونها عصباً لله تعالى عظيمة وكثيرة على القلوب المكسرة الحاشعة الخاضعة، سواء  
 كان صغيرة أو كبيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿...﴾ (النور: ١٥).

والمراد بأهل الدماء: قتلة النفوس المحترمة المعصومة بالعصمة الشرعية بظلم، أو أريد بهم الأعم من عليه القصاص:  
 قصاص النفس أو الأطراف على طريق عموم الجوار، وبالجملة: هذا الحديث وأمثاله نصوص مصرحة بإيمان  
 مرتكب الكبيرة، واستحقاقه للشفاعة، فإن شفاعته الكافر وإخاله في النار ممتنعة بالإجماع، وبالنصوص القرآنية،  
 كقوله تعالى: ﴿...﴾ (التوبة: ١١٣) وقوله: ﴿...﴾ (الشافعي) (المذثر: ٤٨) وغير ذلك.

وبالأحاديث وقد ورد استحقاقه للشفاعة في حديث كاد أن يكون متواتراً أنه قال: سبعة من لأهل الدماء  
 من. رواه أحمد [٢١٣/٣، رقم: ١٣٢٤٥] وأبو داود [٤٧٣٩، رقم: ٤٧٣٩] والترمذي [رقم: ٢٤٣٥] وابن حبان [رقم:  
 ٦٤٦٨، ٣٨٧/١٤] والحاكم في "مستدركه"، والترمذي [رقم: ٢٤٣٦] وابن ماجه [رقم: ٤٣١٠] وابن حبان  
 [رقم: ٣٨٦/١٤] والحاكم [رقم: ٤١٤/٢، رقم: ٣٤٤٢] عن حبان، والطبراني [رقم: ١٨٩/١١، رقم: ١١٤٥٤] =

٣٠- حماد عن أبي حنيفة عن إسماعيل بن أبي خالد، وبيان بن بشر عن قيس بن

أبي حازم، قال: سمعت جرير بن عبد الله يقول: قال: قال رسول الله ﷺ: "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ليلة البدر <sup>سحي</sup> في كمال الظهور <sup>رؤية ظاهرة</sup> .....

= عن ابن عباس، والحطيب عن ابن عمر وعن كعب بن عجرة، وفي رواية للحطيب عن أبي اندراء، بلفظ: ..... وفيه رد يبلغ على مذهب اخوارح والمعتزلة، وكذا على معتقد المرحنة، فظهر أن مسالكهم معجوجة باطلة قطعاً، واحتجهم داحضة، وأدوا من أن يصعق إليها. حماد عن أبي حنيفة أخرجه البخاري من طريق إسماعيل عن قيس عن جابر قال: كما عند النبي ﷺ، إذ نظر إلى القمر ليلة البدر، فقال: ..... أو قال: ..... [رقم: ٥٥٤]، ثم قال: ..... محمد رتب قتل ضوء الشمس وقتل عزوبها (طه: ١٣٠).

نكم سرور ح رواه أحمد [٣٦٠/٤، رقم: ١٩٢٠٨] وأصحاب الكتب الستة [المحاري رقم: ٥٥٤، ومستم رقم: ٦٣٣، وأبو داود رقم: ٤٧٢٩، والترمذي رقم: ٢٥٥١] كلهم عن جرير بلفظ: ..... والأحاديث في هذا سبب مشتهرة كادت أن تكون متواترة، ويشير إليه قوله تعالى: (القيامة: ٢٣) واحتلف في رؤية النساء، واخفق أهل شقائق الرجال كما ورد: ..... أخرجه أبو داود [رقم: ٢٣٦] والترمذي [رقم: ١١٣] عن عائشة، والبربر في 'مسنده' عن أسس مرفوعاً، فيريه بلا رؤية على حسب المراتب في الفصل، واحتلفوا في رؤية الحق به، كما اختلفوا في دخولهم الجنة، وكل ذلك مذكور مبسوط في الكتب المبسطة.

نكم سرور ح تشبيه في كمال انتميز والظهور، والمشي ههنا أقوى في باب وجه الشبه من المشبه به، فتشبيه للإفهام وبيان حال المشبه، ثم الرؤية إما تكون بالعين مع التفرغ عن الرمان والمكن والجهة والبنون والصوء وغيرها من صفات الأجسام، وسمات الأحداث من اسقائص واستقدم، واشتراط الرؤية المصرية باكتشاف هذه العوارض واعتراء هذه المواحق إنما هو عادي لا حقيقي عقلي، وما رعمه الفلاسفة من امتناع حصول المخرد في المادي، أو حروح الشعاع من مركز البصر إلى المخرد، فهو من رحارف بموهاقهم، وطوارف تسويلاتهم ليس عليه برهان، بل لم يمسح صحيح من أيمان، وأي استحالة أو احتير مذهب صاحب الإشراق بالأبصار مخرد حصول المصور؟ ولا يبعد أن يعطي العين قوة إدراك المخرد كما أعطى للعقل، فإن المعطي الفيض بيده ملكوت كل شيء وهو على كل شيء قدير، فامتقدون للفلاسفة واسترسنوا بديهم =



**لا تضامون في رؤيته، فانظروا أن لا تُغلبوا في صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها،**  
 لا يعلنكم الشيطان صلاة الفجر صلاة الظهر والعصر

**قال حماد: يعني الغدوة والعشي.**  
 المجر الطهر والعصر

= كالمعتزلة وشيعتهم، شيعة الشيطان رفضة سة حبيب الرحمن قد ضلوا في هذا الطريق وأصوا كثيراً  
**لا تضامون** بفتح التاء وتشديد الميم مخدّف إحدى اثنا عشر أو بصمها أي لا تحتاجون أن يصم بعضكم إلى  
 بعض، كما هو العادة في رؤية الهلال، فتكون رؤيته تعالى لكل في محله ينظر إليه بحيث يتجنى عليه، وفي رواية.  
 تحفيف الميم من الصيم، وهو الضرر، وفتح حرف المصارعة أي لا يصير بعضكم بعضاً في رؤيته لأجل المراحة  
 في مشاهدته، والمعنى لا تشكون في رؤيته.

\*\*\*\*\*

استیو کوبین

بن عبد الرحمن

مرض عین او کفایه

**طلب العلم الح** أي صلب العلم المتعلق بالشخص، فالقدر الضروري من هذا الفرض هو ما يتعلق به من عباداته ومعاملاته فلا يفرض من علم المعاملات ما لا يتعلق به إلا وقت تعيقها به، وإذا أشتر أنبيع وحب عليه علم ما يتعلق بالمبيعات، وإذا صارب وحب عليه علم المضاربات، وهكذا، وأما علم الإيمان والإسلام وما بينهما من الأركان الأربعة وشرائعها وفرائضها، كعسل الحياة والوصوء والنية وغير ذلك، فهو فرض على كل مكلف بالغ عاقل، ذكرًا كان أو أنثى، حرًا أو عبدًا، وأما علم جميع مسائل الفقه الضرورية في الأمصار والأعصار، ومسائل الكلام والاعتقاد فهو فرض كفاية يسقط عنه بعض من سكة السنة والقرية كما أن حفظ القرآن بقدر ما لا بد منه للصلاة فرض عين، وحفظ جميعه فرض كدية، وسنة عين. **على كل مسلم** إذا كان مكلفًا، وفي حكمه مسلمة. **طلب العلم الح** قال القاري: اعلم أنه ورد من طرق كثيرة، وتعددتها بوجوب القول بخمس أخديث، فلا يباي ما قال البيهقي من أن متنه مشهور وإساده ضعيف، وقد روي من أوجه كتبها ضعيفة.





٣٦- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: قال

رسول الله ﷺ: **يجمع الله العلماء يوم القيامة، فيقول: إني لم أجعل حكمي في**

معرفة كتابي وسنة نبي

في منزل الكرامة

**قلوبكم إلا وأنا أريدكم الخير، اذهبوا إلى الجنة؛** .....

في الدنيا والآخرة  
ودرجاتها العالية

**إني لم أجعل إلح** أخرجه أبو بكر بن أبي عاصم والأصبهاني عن أبي موسى رفعه: سمعت الله بعدد من قيامه، ثم  
نزل العلماء، فقال: يا معشر العلماء! في ما أضع علمي فيكم، لا علمي بكم، وما أضع علمي فيكم لأعلمكم،  
تصنيفه فقد غُفِرَ بكم، وأخرجه بحوه الطبراني بسند رجاله ثقات عن ثعبة بن الحكم، وابن عساكر عن أبي  
الصعالي مقطوعاً، ويؤيد تفسير قوله تعالى: **هَلْ أَتَاكَ نَبَأُ كَذِبٍ لَمَّا جَاءَ مِنْ رَبِّكَ**، فمنه حديث لُقَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ  
مَنْعَةً مِنْهُ، **سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَنْ جَاءَ بِكَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَاتِي فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ** (فاطر: ٣٢-٣٣) أن المراد  
كلهم في الجنة، كما رواه أحمد والبيهقي، والترمذي وحسنه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، والقرطبي عن البراء،  
والبيهقي عن أسامة بن زيد مرفوعاً وعن أبي وعطاء، وتفصيل مراتب اثلاث في النجاة، أخرجه ابن أبي الدنيا  
والبيهقي عن ابن عباس موقوفاً وأحمد وابن أبي حاتم والبيهقي عن أبي الدرداء مرفوعاً، وسعيد بن منصور  
والبيهقي عن عمر موقوفاً.

**في قلوبكم إلح** لا يناسب لتحريمه ما ذكره انفاري، وأقول: فيه أحاديث: الأول: ما أخرجه ابن عدي في  
"كامله" عن أبي موسى رفعه: سمعت الله بعدد من قيامه، فقال: يا معشر العلماء! في ما أضع علمي فيكم، لا  
علمي بكم، وما أضع علمي فيكم لأعلمكم تصنيفه فقد غُفِرَ بكم، ويقول الله تعالى لا تخفوه عند الله  
عندما في ما أحقره من علمه. وأخرجه الطبراني، وفي السندين صحة بن يزيد أعله به ابن عدي، وصدقة بن  
عبد الله وهو ضعيف. والثاني: ما أخرجه ابن عدي عن واثلة أو أبي أمامة رفعه: إذا كان يوم يجمع الله  
علماء العلماء، فقال: يا معشر العلماء! في ما أضع علمي فيكم، وما أضع علمي فيكم لأعلمكم، وفيه ضعف.

والثالث: ما أخرجه الطبراني بسند لا بأس به ورجاله موثقون عن ثعبة بن الحكم رفعه: يقول الله عز وجل العلماء  
يوم يجمعهم، **يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الْعُلَمَاءَ**، في ما أضع علمي فيكم، لا علمي بكم، وما أضع علمي فيكم لأعلمكم،  
كان فيكم ولا شيء. والرابع: ما أخرجه الطبراني في "ترغيبه" عن أبي هريرة مرفوعاً، وفيه: **يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الْعُلَمَاءَ**،  
يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الْعُلَمَاءَ، في ما أضع علمي فيكم، لا علمي بكم، وما أضع علمي فيكم لأعلمكم، وأخرجه ابن الجار في "تاريخه"  
بسند آخر. والخامس: ما أخرجه الطبراني في "ترغيبه" عن جابر رفعه: يقول الله يوم يجمع العلماء، في  
ما أضع علمي فيكم، لا معرفي بكم، فمنهم من غُفِرَ بكم وقد أورد بعض الحفاظ في "أماليه" بسنده عن ابن عمر  
مرفوعاً بنحوه، وأخرج ابن عساكر عن أبي عمر الصنعائي بنحوه أيضاً.

**في قلوبكم إلح**: فيه إيماء إلى أن الاعتناء بالعلم الداحل في القلب الموجب لتقوى الرب، وقد ورد: 'العلم =



فقد غفرتُ لكم على ما كان منكم.

ما صدر منكم

٣٧- أبو حنيفة عن القاسم عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: من كذب عني متعمداً، أو قال: ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار.

٣٨- أبو حنيفة عن عطية عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. ورواه أبو حنيفة عن أبي روبة شداد بن عبد الرحمن عن أبي سعيد.

٣٩- حماد عن أبي حنيفة عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال: قال

= عن حماد: عن أبي الحسن فذكر حجة الله على ابن آدم، وعن أبي حنيفة فذكر علم النافع رواه ابن أبي شبة [رقم: ٣٤٣٦١، ٨٢٧] وإحكامه عن الحسن مرسلاً، واحتجب عنه عن حابر مرفوعاً، وروى النديم في مسند الفردوس عن عني: من أراد أن يعلم ولم يرد في الدنيا رهد لم يرد من الله إلا بعداً كذا في الشرح. **ما كان منكم** من تفصيل في عمل أن تطويل في عمل. **من كذب** هذا حديث مشهور كاد أن يكون متواتراً، فقد رواه الشيخان [الحري رقم: ١٢٩١، ومسلم رقم: ٣] ولأربعة [الترمذي رقم: ٢٢٥٧، وأبو داود رقم: ٣٦٥١، وابن ماجه رقم: ٣٠] وإحكامه [١٤٩١، رقم: ٢٥٨] والصبغاني والدارقطني والخطيب وغيرهم بروايات متعددة عن الصحابة فيهم العشرة المشتهرة بنقص: من كذب عني متعمداً. وفي بعض الروايات: **من قال ما لم أقل إلخ**، كذا في "الشرح".

هذا منقطع؛ لأن محمد بن أبي بكر لم يسمع من أبيه، وكان صغيراً حين مات أبوه، ورواه عني بعد ما تروى عنه أسماء بنت عميس، لكن الراوي إذا كان ثقة يكون الحديث حجة معتبرة عند أبي حنيفة، هذا باعتبار ظهور أسماء بالإسناد، والصواب أنه رواية الإمام عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده عند الله بن مسعود، كما في نسخ 'المسانيد'، وعليه نسخة 'العقود'، وأخرجه أبو داود من هذا الطريق فلا يقطع، وابن ماجه عن سماك عن عبد الرحمن **ورواه أبو حنيفة** ح. فلإمام سندان للحديث الذي كاد أن يكون متواتراً. الحديث روى العشرة المشتهرة وسعوى من الصحابة لمعبره، وقد عد من لأحدث معتبرة فقد روى أحمد والشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أنس وأحمد والحري وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن الربيع والترمذي عن عني وجماعة آخرين عن طائفة من الصحابة **أبي روبة** يضم إراء وسكون ابواو فموحدة فهاء.

رسول الله ﷺ: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. قال عطية:

وأشهد أني لم أكذب على أبي سعيد، وأن أبا سعيد لم يكذب على رسول الله ﷺ

من كذب الخ. تشديد الوعيد بناء على كمال عظم احرم وكبره، فكما في إشاعة الحديث ثواب عظيم كذلك في افتراءه ووصفه جرم كبير فحيم؛ لأنه سعي في إيصال كبير يتمادى لا إلى نهاية، فإن الأحاديث مأخذ الدين وأحكامه وماشيها ومبادئها ومبانيها، فهو ثلثة عظيمة في الدين، وإحلال واستيصال لأصول الشرع أمين، وقد وحّد الكذابون الموضوعون، لكن المحدثين المحققين - شكر الله مساعيهم - صفوا الكتب في هذا الباب، وميزوا القشر عن اللب، حتى نقحوا الأحاديث، وبوّعوها أنواعاً كثيرة، وأفرزوا، والتقطوا الصحاح من الحسن، والحسان من الضعاف والمناكير الشواذ فضلاً عن الموضوعات.

فليتوا مقعده الخ. وفي رواية: فهو أحد الكاذبين. قال عطية الخ. رواه مسم عن منصور عن ربعي عن عني، وعن عبد العزيز بن صهيب عن أنس، وعن أبي عوانة عن أبي حصين عن أبي هريرة، وعن عني بن ربيعة عن المعيرة [رقم: ١، ٢، ٣، ٤]. ورواه الترمذي عن عاصم عن زر عن مسعود، وعن ربعي عن عني، وعن ابن شهاب عن أنس [رقم: ٢٦٥٩، ٢٦٦٠] قال: وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان، وأبوزر وسعيد بن ريد وعبد الله بن عمرو، وأنس وجابر وابن عباس، وأبي سعيد وعمرو بن عتبة وعقبة بن عامر، ومعاوية وبريدة وأبي موسى وأبي أمامة، وعبد الله بن عمر والمقع وأوس الثقفي. قال الترمذي: حديث علي بن أبي طالب حديث حسن صحيح.

قال عبد الرحمن بن مهدي: منصور بن المعتمر أثبت أهل الكوفة. وقال وكيع: لم يكذب ربعي بن حراش في الإسلام كذبة. قال النووي: وأما متن الحديث فهو حديث عظيم في نهاية من الصحة، وقيل: به متواتر، ذكر أبو بكر البرار في 'مسنده' أنه رواه عن رسول الله ﷺ نحو من أربعين نفساً من الصحابة رضي الله عنهم، وحكى الإمام أبو بكر الصيرفي في 'شرحه لرسالة الشافعي' أنه روي عن أكثر من ستين صحابياً مرفوعاً وذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن مندة عدد من رواه قبلهم بهم سبعة وثلاثين، ثم قال: وغيرهم، وذكر بعض الحفاظ أنه روي عن اثنين وستين صحابياً، وفيهم العشرة المشهود هم نسخة. قال: ولا يعرف حديث اجتماع عني روايته العشرة إلا هذا، ولا حديث يروي عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا.

وقال بعضهم: رواه مائتان من الصحابة ثم لم يرب في ردياد، واتفق اسحاري ومسلم على إخرجه في 'صحيحيهما' من حديث علي والزبير وأنس وأبي هريرة وغيرهم، وأما إيراد أبي عبد الله الحميدي صاحب 'الجمع بين الصحيحين' حديث أنس في أفراد مسم فليس بصواب؛ فقد اتفقا عليه، والله أعلم [شرح صحيح مسلم ٨/١]. وقال في 'إرشاد الساري': وهو حديث في عية الصحة ونهاية القوة، وقد أصق القول بتواتره جماعة، وعورض بأن امتواتر شرطه استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة، وليست موجودة في كل طريق =

مفردة، وأحب أن المراد من إطلاق نواتره رواية لمجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كاف في إفادة العلم [٣٠٣، ١، ٣٠٤]. وفي "الرسالة في أصول الحديث" المسبوبة إلى السيد الشريف أخرجني: نعم حديث . . . نقله من الصحاح . . . الحم العفير، قيل: هم أربعون، وقيل: ثمان وستون، وفيهم عشرة مشتهرة، ولم يزل العدد على اتوني في (ردباد) ص: ٥٢ ٥٤]. وقال ابن حجر في 'شرح مسحة': فائدة: ذكر بن الصلاح أن مثل المتواتر على التفسير المتقدم يعر وجوده لا أن يدعي ذلك في حديث من كذب عني، وما دعاه من العرة مجموع، وكذا ما ادعاه غيره من العدم؛ لأن ذلك شأ من قلة الاصلاح عني كثرة الطرق، وأحوال الرجال، وصفاقم مقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على الكذب، أو يحصل منهم اتفاقاً [ص: ٤٥].

ثم اعلم أن هذا لفظ من الحديث ورد من حديث أس، أخرجه أحمد والشيخان والترمذي والنسائي، ومن حديث الزبير أخرجه البخاري والأربعة غير أبي داود، ومن حديث أبي هريرة أخرجه مسلم، ومن حديث عني أخرجه الترمذي، ومن حديث جابر وأبي سعيد أخرجه أحمد وابن ماجه، ومن حديث ابن مسعود أخرجه الترمذي ومسلم، ومن حديث خالد بن عرفة وريد بن أرقم أخرجهما أحمد والحاكم، ومن حديث سلمة بن الأكوع وعقبة بن عامر ومعاوية أخرجهما أحمد في "مسنده"،

ومن حديث سائب بن يزيد وسلمان بن خالد الخراعي وصهيب، وصارق بن أشيم وضحة بن عبيد الله، وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو وعثة بن عروان، والعرس بن عميرة وعمار بن ياسر وعمران بن حصين، وعمرو بن حريث وعمرو بن عسة وعمرو بن مرة الخثي، ونعيرة ويعلى بن مرة وأبي عبيدة بن الجراح، وأبي موسى الأشعري أخرجه أحاديثهم كنه اصبراني في معجمه الكبير. ومن حديث البراء بن عازب ومعاذ وسيف بن شريط وأبي ميمون أخرجه أحاديثهم كنه في 'معجمه الأوسط'، ومن حديث أبي رثة وابن الزبير وأبي رافع وأم أيمن أخرجه أحاديثهم الدارقطني في "الأفراد"،

ومن حديث سلمان الفارسي وأبي أمامة أخرجهما الخطيب في 'تاريخه'، ومن حديث رافع بن خديج وريد بن أسد وعائشة أخرجه ابن عساكر في 'تاريخه'، ومن حديث أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وحذيفة بن أسيد وحذيفة بن اليمان أخرجه أحاديثهم ابن صاعد في 'طريقه'، ومن حديث عثمان بن عفان أخرجه أبو سعود بن الفرات في "جرته"، ومن حديث سعيد بن زيد أخرجه الزاير في "مسنده"، ومن حديث أسامة بن زيد وبريدة بن الخصيب وسفيانة وأبي قحافة أخرجهما بن عدي في 'كامله'، ومن حديث جندع بن عمرو وسعد بن المداحس وعند الله بن رعب أخرجهما أبو نعيم في 'معرفة الصحابة'، ومن حديث عبد الله بن أبي أوفى أخرجه ابن قانع، ومن حديث عفان بن حبيب أخرجه الحاكم في 'مدحه'، ومن حديث عروان وأبي كبشة أخرجهما العقيلي في "ضعفاته".

٤٠ - أبو حنيفة عن سعيد عن إبراهيم عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: من

من مسروق شرقي السبي

كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.

= ومن حديث أبي ذر وأبي موسى العافقي أخرجه ابن الحوري في 'مقدمة موضوعاته'، فهؤلاء أربعة وستون صاحباً رَوَوْه، منهم: الخلفاء الأربعة وبقية العشرة والعبادة، وحذيفة صاحب السر وأسماء الحب ابن الحب، وأبو ذر أصدق الناس لهجة، وعمار المملوء الإيمان وعمران كليم الملائكة، وأنس الخادم ومعاد العالم وعبد الله اللازم وغيرهم، وله طرق أخر أيضاً، وأخرج الشيخان [الحارثي رقم: ١٢٩١، ومسلم رقم: ٤] عن المغيرة، وأبو يعنى الموصلي في 'مسندة' [٢٥٧/٢، رقم: ٩٦٦] عن سعيد بن زيد كلاهما رفعه **عن علي بن الحسين** **عليه السلام** **قال: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**

هذا كلام في الإسناد، وأما في المتن فقال النووي. قال العلماء: معناه فينبول، وقيل: فليتحد مرله من النار. قال الخطابي: وأصحه مائة الإبل، وهي أعطاهما، ثم قيل: إنه دعاء بلفظ الأمر أي بواه الله ذلك، وكذا 'فليج النار'. وقيل: هو حر بلفظ الأمر معناه: فقد استوجب ذلك فليوطن نفسه عليه، ويدل عليه الرواية الأخرى: **من كذب علي متعمداً فليج النار**، وجاء في رواية: **من كذب علي متعمداً فليج النار**. ثم معنى الحديث: أن هذا جزاؤه وقد يجازى به وقد يعفو الله الكريم عنه ولا يقطع عليه بدخول النار، وهكذا سبل كل ما جاء من الوعيد بالنار لأصحاب الكفائر غير الكفر، كلها يقال فيها: هذا جزاؤه وقد يجازى وقد يعفى عنه.

ثم إن حوري وأدخل النار فلا يخلد فيها بل لابد من خروجه منها بفصل الله تعالى ورحمته، ولا يخلد في النار أحد مات عنى التوحيد، وهي قاعدة متفق عليها عند أهل السنة. وقال أيضاً: وقال الشيخ أبو محمد الحويي - والد إمام الحرمين أبي المعالي من أئمة أصحابنا: يكفر بتعمد الكذب عليه **عليه السلام**، حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب، وأنه كان يقول في دروسه كثيراً: من كذب على رسول الله **عليه السلام** عمداً كفر وأريق دمه، وضعف إمام الحرمين هذا القول، وقال: إنه لم يره لأحد من الأصحاب وأنه هفوة عظيمة والصواب ما قدمناه عن الجمهور، والله أعلم.

وقال في 'إرشاد الساري': وردّه عليه ولده إمام الحرمين، وقال: إنه من هفوات والده، وتعه من بعده فضعفه، وانتصر له ابن المير بأن خصوصية الوعيد توجب ذلك؛ إذ لو كان مطلق النار لكان كل كاذب كذلك عليه وعلى غيره؛ فإما الوعيد بالخلود، قال: وهذا قال: 'فليتبوأ' أي فليتحد بها مباءة ومسكناً، وذلك هو الخلود، وبأن الكاذب عليه في تخيل حرام مثلاً لا يفك عن استحلال ذلك الحرام، أو الحمل على استحلاله، واستحلال الحرام كفر، وكذا الحمل على الكفر كفر. وأجيب عن الأول: بأن دلالة التوبة على الخلود غير مسلمة، ولو سلم فلا نسلم أن الوعيد بالخلود مقتض لل كفر بدليل "متعمداً" لقتل الحرام، وأجيب عن الثاني: بأن لا نسلم أن الكذب عليه ملازم لاستحلاله، ولا لاستحلال متعقه، فقد يكذب عليه في تخيل حرام مثلاً مع قطعه بأن الكذب عليه حرام، وأن =

٤١- أبو حنيفة عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ قال: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.

= ذلك الحرام ليس بمستحل كما تقدم في العصة من المؤمنين عني ارتكابه الكائن مع اعتقادهم حرمتها [٣٠٢ ١].  
**من كذب علي** افترى نسبة قول أو فعل فيهيئ محله. **فليسوا مقعده** الخ قال الخطابي: صاهره أمر ومعه خبر، يريد أن الله تعالى يورث مقعده من النار. وقال الطيبي: الأمر بالتبوء فكمه وتعيط؛ إذ لو قيل: كان مقعده في النار لم يكن كذبك، وأيضاً فيه إشارة إلى معنى القصد في الدب وجرائه، أي كما أنه قصد في الكذب التعمد فليقصده في جزائه التواء [شرح الصبي ٣٥٦، ١]. وقال الكرماني: يخور أن يكون الأمر على حقيقته، والمعنى: من كذب فليأمر نفسه بالتبوء، قنت: والأولى أن يكون أمر تهديد، أو يكون دعاء على معنى بواه الله [١١٣/٢].

الأستلة والأجوة: منها: ما قيل: التبوء إن كان إلى الكاذب، فلا شك أنه لا يبوء لنفسه وله إلى تركه سبيل، وإن كان إلى الله فامر العبد بما لا سبيل له إليه غير جائز؟ أحيب: بأنه بمعنى الدعاء أي بواه الله كما ذكرنا. ومنها: ما قيل: ذلك عام في كل كذب أم حاص؟ أحيب: بأنه احتنعوا فيه، فقيل: معناه اخصوص أي الكذب في الدين، كما ينسب إليه تحريم حلال أو تحليل حرام، وقيل: كان ذلك في رحل بعينه كذب عني الرسول. وادعى عند قوم أنه بعثه إليهم؛ ليحكم فيهم، واحتجاج الزبير يسمي التحصيل فهو عام في كل كذب ديني دنيوي. ومنها: ما قيل: من قصد الكذب على الرسول ولم يكن في الواقع كذب هل يأثم؟ أحيب: بأنه يأثم لكن لا سبب الكذب بل بسبب قصد الكذب؛ لأن قصد المعصية معصية إذا تجاوز عن درجة الوسوسة، فلا يدخل تحت الحديث.

ومنها: ما قيل: لم توقف الزبير في الرواية والإكثار منها؟ أحيب: لأجل خوف العلط والسيان، والعاطط والناسي وإن كان لا إثم عليه، فقد يسب إلى التفریط؛ لتساهله أو نحوه، وقد تعلق بالناسي حكم الأحكام الشرعية كعرامات المتنفقات وانتقاص الطهارات، قلت: وأما من أكثر منهم فمحمول على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالتثبت، أو طالت أعمارهم فاحتيج إلى ما عندهم، فسنلوا فلم يمكنهم الكتمان.

ومنها: ما قيل: إن قوله "من كذب عني" هل يتناول غير العائد أو المراد منه العامد؟ أحيب بأنه أعم من العامد وغيره، وم يقع فيه العمد في رواية اسحاري، وفي طريق ابن ماجه: "من كذب عني متعمداً"، وكذا وقع للإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة، وقد أخرجه من طريق عنده عن شعبة نحو رواية السحاري، والاختلاف فيه على شعبة، وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله بن الزبير فقط: "من حدث عني كذبا" ولم يذكر العمد، فدل ذلك أن المراد منه العموم.



## ورواه أبو حنيفة عن يحيى بن سعيد.

= وقال بعض الحفاظ: انحطوط في حديث الربير حذف لفظة 'متعمداً'، وبذلك جاء في بعض صرقه، فقال: مالي لا أراك تحدث وقد حدث فلان وفلان وابن مسعود؟ فقال: والله يا بني! ما فارقت منذ أسلمت ولكن سمعته يقول: من كذب علي فبسط مفعده من النار والله ما قال: "متعمداً" وأنتم تقولون: متعمداً، قال أبو الحسن القاسمي: لم يذكر في حديث علي والربير 'متعمداً' فمن أجل ذلك هاب بعض من سمع الحديث أن يحدث الناس بما سمع، فإن قلت: إذا كان عاماً ينبغي أن يدخل فيه الناس أيضاً؟ قلت: الحديث بعمومه يتناول العامد والسهوي والناسي في إطلاق اسم الكذب عليهم، غير أن الإجماع انعقد على أن الناسي لا يثم عليه، والله أعلم [عمدة القاري ٢/٢٢٩].

ورواه إلخ: أخرجه الستة غير أبي داود وأحمد عن أنس من طرق، وأبو مسلم الكجي وأبو بكر بن الشخير في العلم.

\* \* \* \* \*

## كتاب الطهارة

## [بيان النهي عن البول في الماء الدائم]

٤٢- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه. أخرجه الألباني بن عبد الله

لا يبولن الخ هذا لفظ انترمدي [رقم: ٦٧] ثم أخرجه عن أبي هريرة حواه. الماء الدائم أي الماء الراكذ الغير اخاري إذا لم يكن في حوض كبير يسحب عليه حكم البخاري، وهذا الحديث هو الأصل في باب حس الماء القليل، والماء الكثير مخرج عنه بالإجماع، وهو: العدير العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر عند أي حيفة، والعشر في العشر عند المتأخرين من الحففة، ومقدار القلتين عند الشافعي، والماء الذي لم يتغير بالحجاسة أحد أوصافه عند مالك، وقيل: لا يبول وإن كان كثيراً؛ لأنه يراه آخر، فيبول فيه، فيعتاد فيه البول، فينغير الماء، فاللهي على الأول تحريمي، وعلى الثاني تريحني. والعائط في حكم البول بل أشد منه، وقيل: هذا التفصيل في النهار، وأما في الليل فمهي عنه مصنفًا، مخافة إيذاء الحس فإنه مأواهم في الليل.

ثم اعلم أن الماء البخاري مستثنى عن هذا الحكم على ما رواه الشيخان [البخاري: ٢٣٩، ومسلم: ٢٨٢] عن أبي هريرة مرفوعاً: لا يبول في الماء الدائم، فكذا ما هو في حكم البخاري، فهذا وجه آخر غير التمسك بالإجماع. ثم اعلم أن حديث القلتين رواه أحمد [٢٦/٢، رقم: ٤٨٠٣] وأبو داود [رقم: ٦٣] والترمذي [رقم: ٦٧] والسنائي [رقم: ٥٢] والدارمي [٢٠٢، رقم: ٧٣١] وابن ماجه [رقم: ٥١٧] عن ابن عمر ، وللمحدثين في صحته كلام، فقال الميزور آبادي في "سفر السعادة": ذهب جماعة إلى أنه لا يصح، وجماعة إلى أنه صحيح، ثم هو ليس مروياً في الصحيحين.

وقال علي بن المديني وهو من شيوخ البخاري وأقران أحمد -: إنه لا يثبت هذا الحديث عن رسول الله ، ويقال: إنه مخالف لإجماع الصحابة؛ فإن الرعي وقع في رمزه فاس عاس واس الزبير أمراً سرح مائه كنه، وكان ذلك محض من الصحابة ولم ينكروا عليه، وقال الطحاوي: إن حديث القلتين وإن صح لا نعمل به؛ لأن لفظ القلة مشترك بين الحرة والقرية وقلة الحبل، ولا نعلم إيرادها نالعين [١٥/١]. وأما ما يتمسك به أصحاب الظواهر من حديث بشر بضاعة: لا يبول في الماء الدائم، عني أنه لا يتحس أصلاً، فهو ساقط عن أصله، فإنه كان جارياً، وقيل: كان ماء كثيراً، فالعامة من العلماء على الفرق بين القليل والكثير فافهم. ثم يوضأ منه هو إما مرفوع أو مجزوم، و"ثم" ههنا للتراخي في الرتبة، ومعناه: تعيد الاعتسال، فلا يبال فيه، كذا قال علي القاري.

٤٣ - أبو حنيفة عن الهيثم الصواف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: **نهى رسول الله ﷺ أن يبال في الماء الدائم، ثم يغتسل منه أو يتوضأ.**  
أخرجه ابن المطهر بن حبيب  
روى نحوه سيهفي  
الراكد الواقف بأنصب

## [بيان الوضوء من سور الهرة]

٤٤ - أبو حنيفة عن الشعبي عن مسروق عن عائشة: أن رسول الله ﷺ **توضأ**  
أراد التوضيء عامر بن شراحيل

أن **سال الح** فضلاً أن يعاط، أو المراد بالبول المعنى الأعم، والمراد أن لا يصب الجس. **ثم يغتسل منه الح** أي من الحماة كما في رواية مسلم عن أبي هريرة: **لا يغتسل حرج في ماء من سور الهرة حتى يغتسل منه الح** [رقم: ٢٨٣]. فإن الجس إذا اعتسل صار الماء غير مطهر له عن الحماة؛ لكونه نجساً، وكذا حال غير اجنب، فإنه يتنجس بتنجس الماء، فهناك يصير الظاهر متنجساً. **أبو حنيفة الح** هكذا أخرجه ابن حنبل، والحديث أخرجه عنه أبو داود وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة والحاكم كنههم عن عائشة، وبسط طرقه في 'صرح الحماية' لنا، والقريب من لفظ الإمام ما أخرجه الطبراني في "صغيرة" عن أنس.

**نوصا الح** قال علي القاري في شرحه: فدل على أن سور الهرة صاهر مصهر إذا لم تأكل نجاسة، أو أكلتها ومكثت ساعة، وقيداً بذلك كما في 'الوادع' عن أبي حنيفة في هذه: أكلت فارة ثم شربت لا يتنجس الماء؛ لأنها غسلت فمها بلعابها، ولعابها صاهر، وفي الحديث: **لا يشرب من سور الهرة حتى يغتسل منه الح** وهذا منه لبيان الجوار فلا يباي ما ذكره علماؤنا من أن سور الهرة مكروه يعني الأول أن لا يتوضأ منه إلا إذا عدم غيره. وقد روى الطحاوي [١٨٠١] والدارقطني [٧٠١/٢١] عن عائشة: "أن النبي ﷺ كان يصعي للهرة الإناء، حتى تشرب منه"، وفي "كامل ابن عدي" في ترجمة أبي يوسف صاحب أبي حنيفة: أنه روي عن عائشة: أنها قالت: "كان النبي ﷺ تمر به الهرة، فيصعي لها الإناء، فتشرب منه ثم يتوضأ بفضلها، ورش ما بقي أي على الأرض، فلا يستعمله أحد لكرهه فيه.

وروى مالك [رقم: ٤٢] وأحمد [٢٩٦٥، رقم: ٢٢٥٨١] والترمذي [رقم: ٩٢] وأبو داود [رقم: ٧٥] - والسنائي [رقم: ٦٨] وابن ماجه [رقم: ٣٦٧] والدارمي [٢٠٣/١، رقم: ٧٣٦] عن كبشة بنت كعب - وكانت تحت ابن أبي قتادة - أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوء فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت منه، قالت كبشة: فرأى أنظر إليه، فقال أتعجبين يا ابنة أخي؟ قالت: فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله ﷺ قال: **لا يشرب من سور الهرة حتى يغتسل منه الح**. فالتطواف صيغة مبالغة تفيد السالة والكثرة، والمراد: أنها ما كانت تطوف عليكم، فهو حكماً بنجاسة سورها، لوقعتم في حرج ومشقة، فرحصنا فيه، أو المراد أنها يدوم عليكم طوافها، كالصعاليك والمخاويج، فيلزمكم مواساها والرفق بها، وعلى كل تقدير فقد جاء فيه =

= المسامحة والمساهلة، فعند أبي حنيفة: سؤرها مكروه تنزيهاً، ودث باء على أن الحديث يدل على أن هذا الحواز لبضرورة والخرج، فمساها على المسامحة، وكان يسعى أن يكون سؤرها غسلاً لما ورد في الحديث: 'به من اسباع وسورها بحس'، فضرورة انصواف أبحاثه؛ فإن لصوررات تبيح احتظورات، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعِينَ﴾ (المائدة: ٦) وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥) وقال: ﴿فَلْيَسِّرْ لَهُ سُبُلَ عَمَلِهِمْ عَلَى غَيْرِ مَا كَانَ يَفْعَلُونَ﴾ (النور: ٥٨) في ضمن بيان المماثل المتشابهين، وأما عند أبي يوسف والأئمة الثلاثة: فظاهر بلا كراهة، نظراً إلى ظاهر الحديث.

**نوصاً** الح أعلم أنه وردت في باب هرة أحبار، منها: حديث عائشة مرفوعاً: 'قد سب حس هي كعص' **سب** يعني هرة، أخرجه ابن حزيمة في صحيحه [٥٤، ١، رقم: ١٠٢] صحيحه الحاكم، ورواه لدارقطني نحوه، ومنها: حديث أبي قتادة في قصته كما نكسها، أخرجه مالك في 'الموصأ' [رقم: ٤٢] عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة عن حاتها كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة لا تحت أبي قتادة كما توهمه بعض ابوهاة، وأخرجه الشافعي وأحمد [٢٩٦٥، رقم: ٢٢٥٨١] في 'مسنديهما' والأربعة [الترمذي رقم: ٩٢، وأبو داود رقم: ٧٥، والنسائي رقم: ٦٨، وابن ماجه رقم: ٣٦٧] في "سننهم".

وابن حزيمة [٥٥١، رقم: ١٠٤] وابن حبان [١١٤/٤، رقم: ١٢٩٩] والحاكم [٢٦٣١، رقم: ٥٦٧] في "صحيحهم" والدارقطني [٧٠١، رقم: ٢٢] والبيهقي [٢٤٥١، رقم: ١٠٩٢] في 'مسنديهما' من طريق مالك، والشافعي من طريق الثقة عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، وأبو يعلى الموصلي في 'مسنده' من طريق حسين المعلم عن إسحاق عن أم يحيى امرأته عن حاتها ابنة كعب، وأخرجه البيهقي من طريق همام عن إسحاق به، وأم يحيى هي حميدة، كما قاله ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة، والحديث صحيحه سحاري والترمذي والعقيلي والدارقطني وساق له طريقاً غير طريق إسحاق في ألفرده، والحديث أعنه ابن مده بأن حميدة وكبشة محبهما محل الجهالة، ولا يعرف لهما إلا هذا الحديث.

وتعقب بأن حميدة حديثاً في التشميت، أخرجه أبو داود، وثأثأ أخرجه أبو يعيم في 'المعرفة'، ثم قد روى عنها إسحاق وابنه يحيى وهو ثقة عند ابن معين فارتفعت ابجهاة، وأما كبشة فهي صحابية كما قيل وحاكم وابن دقيق العيد بأن المصحح معتمد على تخريج مالك، فإنه لا يخرج إلا ثقة كما صح عنه، فهو احتير هذه الطريقة فصحيح، وإلا فالقول قول ابن مده. قلت: بهذا يصهر أن عبد الكريم أما أمية أيضا يسعى أن يكون ثقة عنده، وعند كل هؤلاء الأشياء له، كيف؟ وقد حقق ابن القيم في 'راد المعاد' أن أخذ الإمام العدل رواية عن رجل توثيق له معتبر، وأبو أمية شيخ الإمامين أبي حنيفة ومالك، ثم لا يتصور اعتماد قول ابن مده نحال. ومنها: حديث جابر رفعه: 'كان يصعي الإناء بسور فينغ فيه، ثم يتوصأ من قصته' أخرجه ابن شاهين في الناسج والمسوح =

ذات يوم فجاءت الهرة فشربت من الإناء، فتوضأ رسول الله ﷺ منه ورش ما بقي.

لفظ ذات مفحوم أي واحدة

[بيان البول قائماً]

٤٥ - أبو حنيفة عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال: رأيت رسول الله ﷺ

يبول على .....

= بسند فيه ابن إسحاق. ومنها: حديث عائشة رفته: 'كان تمرّ به الهرة، فيصعيها الإناء فتشرب، ثم يتوضأ بمصنعها'. أخرجه الدارقطني [٦٦/١، رقم: ١] بسند فيه أبو يوسف القاضي عن عبد ربه بن سعيد المقرئ عن أبيه. قال الحافظ. عبد ربه هو عبد الله بن سعيد متفق على ضعفه، وفي "تقريبه": إنه متروك، وأخرجه الدارقطني من وجه آخر فيه الواقدي.

ومنها: حديثها من وجه آخر في قصته. أخرجه أبو داود عنها بلفظ: '... من وجه آخر'. وأخرجه الدارقطني وقال: تفرد برفعه داود بن أبي صالح، وكذا قال الطبراني والبرار، وقال: لا يشت، قلت: هو داود بن أبي صالح بن دينار التمار المدي مولى الأنصار صدوق من الخامسة، قاله الحافظ في "تقريبه". ثم اعلم أن حديث عائشة أخرجه الدارقطني والعقيلي من وجهين آخرين، أحدهما: سليمان بن مسافع عن منصور بن صفيّة عن أمه عنها، والآخر طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الشعبي عنها، وهذا غير صريق الإمام في هذا المسند ههنا. قال الحافظ: وفيه انقطاع، ولعله من عدم سماع الشعبي عن عائشة، وهو عجيب؛ لأنه من الثالثة، كيف لم يسمع منها؟ عني أن المباط على التحقق إمكان اللقاء، وهو ظاهر بينها وبين إبراهيم فصلاً عن الشعبي.

ورواه ابن ماجه والدارقطني عنها من وجه آخر فيه حارثة بن محمد ضعفه، وأخرجه الخطيب من وجه آخر فيه سلمة بن معيرة ضعيف، قلت: وأحسن الطرق الموصولة صريق الإمام ههنا عن الشعبي عن مسروق عنها. وقد أخرج الصيرافي في "معجمه الصغير" من حديث أنس مرفوعاً: خرج إلى أرض المدينة يقال لها: بطحان، فقال: يا أنس اسكب لي وضوءاً، فسكبت له، فلما قضى حاجته أقبل إلى الإناء وقد أتى هراً فوبغ في الإناء، فوقف له النبي ﷺ حتى شرب ثم توضأ فذكرت ذلك له، فقال: '... من وجه آخر'. [٣٧٩/١، رقم: ٦٣٤] قال الصيرافي: تفرد به عمرو بن حفص. [الإناء أي من الماء الذي في الإناء.

أبي وائل أخرجه الستة من طريق أعمش عن أبي وائل، وابن حبان من طريق جرير عن منصور

يبول الخ الحديث رواه مسلم [رقم: ٢٧٣] والترمذي [رقم: ١٣] وابن ماجه [رقم: ٣٠٥] وغيرهم، فالترمذي رواه عن أبي وائل عن حذيفة: "أن رسول الله ﷺ أتى ساطة قوم قال عليها قائماً فأتيته بوضوء، فدهست لأتأحر عنه فدعاني حتى كنت عند عقبيه، فتوضأ ومسح على حفيه"، ورواه عن أبي وائل عن المعيرة بن شعبة =



سبابة قوم قائماً.

## [بيان عدم الوضوء من اللبن واللحم]

٤٦- أبو حنيفة عن عدي عن ابن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فتمضمض وصلى ولم يتوضأ.

٤٧- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر قال: أكل النبي صلى الله عليه وسلم .....  
محمد بن مسلم

= مرفوعاً، وقال الترمذي: وحديث أبي وائل عن حذيفة أصح، وقد رخص قوم من أهل العلم في لبون قائماً. وأعلم أنه قد جاء النهي عن لبون قائماً، فقد أخرج الترمذي [رقم: ١٢] وأحمد والسنائي [رقم: ٢٩] عن عائشة قالت: 'من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لبون قائماً فلا تصدقوه، ما كان لبون إلا قاعداً'. وهو معارض حديث حذيفة، ووجه التطبيق: أنها أحبرته عن علمها بحسب ما كانت تراه وتشاهده في بيتها فم تشاهده كذلك، وراه حذيفة في خارج البيت، ولا تعارض بين عدم العمي والوجود الواقعي، وأيضاً الأعداد ساقطة عن مقام الاعتداد، فم تعد ما كان منه ماء على معدر، وأيضاً اسادر كالمعدوم، وأيضاً في قوها بقي الدوام والاستمرار والعادة، لا دوام البقي والاستمرار حتى يباقي لوجود مره أو مرتين، وأخرج الترمذي عن عمر قال: رأي النبي صلى الله عليه وسلم أنبول قائماً، فقال: ..... ، فمالت قائماً بعد [رقم: ١٢].

وصعبه بعد الكريم، وصحح ما روي عن ابن عمر عن أبيه: ما بنت قائماً منذ أسمع. وروى عن بريدة، وجعله غير محفوظ، ثم قال: معنى النهي عن لبون قائماً على التأديب لا على التحريم، وقد روي عن عبد الله بن مسعود قال: من الحفاء أن لبون وأنت قائم. وأعلم أنه اتفقوا على كراهته تحريماً أو تريهاً؛ لما يبره من كشف العورة، وتحس البدن والثوب برشاشه، وترك المرأة، وأولوا فعله أنه كان من عذر، فقبل. وجع في عظم صبه لم يقدر به على القعود. وقيل: إن العرب يستشمون ويعالجون به وجع الصب، واحتاره لشافعي وأخرج الحاكم عن ابن عمر: "أنه صلى الله عليه وسلم بال قائماً من وجع في باطن ركبته".

وقيل: لم يكن هناك موضع قعود، فاضطر إلى القيام؛ لأنها كانت عنية من جانب، وسافة من آخر، فلو قعد إلى السافل لاكتشف العورة على المارة، ولو قعد إلى العالي حاف السقوط. وقيل: كان ذلك بياناً للمحاور وتسهيلاً على الأمة، وهو الظاهر فافهم. **سأطه** بضم السين وهي كساسة تطرح فيها باقية البيوت.

ابن عباس رواه الشيخان [البخاري رقم: ٢١١، ومسلم رقم: ٣٥٨] والثلاثة [الترمذي رقم: ٨٩، وأبو داود رقم: ١٩٦، والسنائي رقم: ١٨٧، وابن ماجه رقم: ٤٩٨] دون قوله: وصلى ولم يتوضأ، وقال: ..... .

أبي الزبير وفي "العقود" زيادة: ولم يتوضأ، ورواه ابن ماجه من طريق شورى عن ابن المكدر، ومن طريق عمرو بن =

## مرقاً بلحم ثم صلى.

= دينار وعبد الله بن محمد بن عقيل، كلهم عن جابر رفعه: "أكل حنظلًا ولحمًا وأبو بكر وعمر، ولم يتوضؤوا"، ورواه أحمد في قصته.

**مرقاً بلحم:** أي محوطاً به، أو حاصلًا به، ويشير إلى الأول قوله: أكل. ثم صلى. أي ولم يتوضأ، وهو دليل على أن الوضوء لا يتقضى بأكل ما مسته النار على ما رواه أبو هريرة وأم حبيبة وأبو أيوب وأبو طلحة وريد بن ثابت وسهر بن الخنطبة وغيرهم، والآثار في المعارضة كثيرة مرفوعة وموقوفة عن أبي بكر وعمر وعثمان وعامر بن ربيعة وغيرهم، أخرجهما محمد في "الموطأ" [٢٢٨/١ - ٢٣٣]، وروى أبو داود [رقم: ١٩٢] والسنائي [رقم: ١٨٥] وغيرهما عن جابر: "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، وهو صريح في النسخ،

وقد يؤول بأن المراد: الوضوء اللعوي وهو غسل اليدين والقدمين، ولا خلاف في هذا لأحد من الأئمة الأربعة إلا لأحمد في لحم الإبل، وبأن الأمر للاستحباب، فاضطرب الحديثان، وهذين الوجهين سقط الاستدلال بقوة أحاديث الوضوء بحوم الإبل، وعدم اعراض الصريح الضعيف، وما يقال: إن الحمل على اللعوي باطل لتصدر الشرعي من الشارع، فليس ذلك؛ لأن هذا هو الطاهر بقربة إمام من جهة ما يعرض من بدسومة اللحم، وإلا فمن الطاهر أن الوضوء مما حرج لا مما دخل كما قاله محمد، وروى عن ابن عباس وابن عمر وعبيد الله.

**ثم صلى إلخ:** فيه آثار كثيرة، والأصحح في باب السجح حديث جابر: "كان آخر الأمرين" إلخ، أخرجه الأربعة [الترمذي رقم: ٨٠، وأبو داود رقم: ١٩٢، والسنائي رقم: ١٨٥] في "سهم"، وإسناده حرمته [٢٨٠، رقم: ٤٣] وابن حبان [٤١٦٣، رقم: ١١٣٤] في "صحيحيهما"، وفيه ثلاث علل: الأولى: ما قاله أبو داود وابن حبان: إنه اختصار من حديث: "قربت له حنظلًا ولحمًا فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ قبل الطهر" إلخ، وأقره ابن أبي حاتم عن أبيه نحوه. والثانية: ما رآه عن أبيه أنه يمكن أن يكون شعيب بن أبي حمزة حدث به من حفظه، فهوهم فيه. والثالثة: ما قاله الشافعي في سنن حرمله: إنه لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر، إنما سمعه من عبد الله ابن محمد بن عقيل، فهو منقطع.

ويؤيده ما أخرجه البخاري في "تاريخه الأوسط" عن ابن المنكدر عن سفيان: طسا أنه عن ابن المنكدر عن سمع جابر، ثم هذه العلل كلها عدنا وأهمية بعد صحة الطريق بأصنه وثقة رواته، ويعاصده ما أخرجه البخاري في "صحيحه" عن سعيد بن الحارث، قلت للحارث: "أنوضأ مما مست النار؟ قال: لا" [٥٤٥٧]. وما أخرجه الطبراني في "أوسطه" من حديث محمد بن مسلمة بنقطة: "أكل في آخر أمره لحمًا ثم صلى ولم يتوضأ"، ومستند أحمد حديث البراء بن عازب مرفوعًا: "وضوء من حوم إبل، ولا وضوء من حوم بعير" أخرجه أبو داود [رقم: ١٨٤] والترمذي [رقم: ٨١] وابن ماجه [رقم: ٤٩٤] في "سهم"، وابن خارود في "مستقاه" وإسناده حرمته =

## [بيان الأمر بالسواك]

٤٨- أبو حنيفة عن علي بن الحسين الزرّاد عن تمام عن جعفر بن أبي طالب:

= واس حان في صحيحيهما، وقال ابن حزيمة: صحيح من جهة النقل لعدالة ناقيه، لكن ذكر الترمذي الاختلاف فيه عن أبي ليلى أنه عن البراء، وعن دي العرة، أو عن أسيد، وصحح أنه عن البراء. وكذا نقله ابن أبي حاتم عن أبيه، وفي اساب حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم، وحديث ابن عمر أخرجه ابن ماجه وأعله أبو حاتم. قال البيهقي حكاية عن بعض أصحابه عن الشافعي: إن صح حديث في الحوم الإبل قلت به، قال البيهقي: قد صح فيه حديث جابر بن سمرة وحديث البراء، وبه فإن أحمد وإسحاق. قلنا: السج الصريح بعمومه والتأويل كلاهما جواب كاف.

عن علي الخ هكذا الإسناد في سختنا، وأخرجه الحارثي وطلحة العدل والأشاشي واس المطهر والكلاعي في "مسايدهم" هكذا: أبو حنيفة عن أبي يعنى عن تمام، أو أبي تمام عن جعفر بن أبي طالب، أو العباس بن عبد المطلب عن أبي قال: ، وفي رواية: ، هكذا نقله في "العقود"، قال: والصواب في الإسناد كما قاله الحافظ في "تعميل المفعة": عن أبي عني الحسن الرّاد الصيقل، قال: وقد احتف في حديثه على مصور بن اعتمر، فقال الثوري في المشهور عنه، ووافقه أكثر أصحاب مصور عنه: عن أبي علي عن جعفر بن تمام بن العباس عن أبيه، وشد معاوية بن هشام، فقال: عن الثوري عنه عن أبي علي عن قثم بن تمام، أو تمام بن قثم عن أبيه.

وقال عمر بن عبد الرحمن الأنار: عن مصور عن أبي عني عن تمام بن العباس عن أبيه، وقال أبو حنيفة: عن مصور عن الحسن الرّاد عن تمام بن جعفر بن أبي طالب عنه، وقال شيان بن عبد الرحمن: عن مصور عن أبي علي عن جعفر بن العباس عن أبيه، وهذا اضطراب شديد، كذا نقله عن الحافظ، وقال: وعبد أحمد وابن قانع والبعوي والبرار: جعفر بن تمام عن أبيه عن العباس بن عبد المصعب، قال: ثم قال الحافظ: ولعل أرجحها ما رواه الأكثر عن الثوري، فإنه أحفظهم.

وهذا يظهر أن أصل الإسناد وصوابه: أبو حنيفة عن مصور عن أبي عني الحسن الرّاد الصيقل عن جعفر بن تمام بن العباس بن عبد المطلب عن أبيه مرسلًا، وقد وقع هذا التحييط والحط إما من التساح أو من الرواة، فترك المصور وأورد عني بن الحسن مكان أبي عني الحسن، وذكر لفظ: عن تمام عن جعفر بن أبي طالب مكان عن جعفر بن تمام بن عبد المصعب عن أبيه، وهذا ظهر صحة ظني مما أوردته في المقدمة: أنه تمام بن عبد المطلب، عني ما ذكره ابن حان في ثقات التابعين، وليس هو تمامًا الضعيف، والحديث بعضه رواه الشيخان [الحارثي رقم:

٨٨٧، ومسلم رقم: ٢٥٢] من حديث أبي هريرة بلفظ: ، وأما رواية: عن أبي عني =

= ما يساعد مذهب الحنفية، فقد أخرجه السائي وس حبان واس حزيمة [٧٣/١، رقم: ١٤٠] والحاكم في 'صحيحهم' من طريق آخر، وعلقها البحاري [باب سواك الرطب والياس نصائم] فهي أيضًا صحيحة، فوجب التوفيق بما ذكره أصحابنا، وأعجب من عبي القاري! أنه لم يفتح الإسناد، غير أنه ذكر حركات لفظ الرراد، وترجم جعفر الطيار أحبا علي عليه السلام، ثم لا عرو منه بعد ما يشاهد ويخرب عاداته وديده في عجالاته عبي كمالاته؛ ولذا تعتربه الكوفة، لا سيما في الأسيد كثيرًا، وفي المتن واصلات قليلًا، لكن يعتصر قليل خطأ المرء في كثير صوابه.

**عن علي إرخ:** هذا الحديث في الأصل حديث العباس بن عبد المطلب: كانوا يدعون علي بن أبي طالب ولم يستأخوا فقال: **تدعون علي فلما استأخوا** الحديث أخرجه الترمذي والمعوي والطبراني وابن أبي حشمة في 'تاريخه'، وقال ابن السكن، فيه اضطراب، ورواه أحمد من حديث ثمام بن العباس، ورواه الطبراني من حديث جعفر بن عتبة، أو ثمام عن أبيه، وقيل: عن ثمام بن قثم، أو قثم بن ثمام في 'مسند أحمد'.

ثم اعلم أن الورد في نذب السمك وسببته أحسن كثيرة، نذكر نبداً منها بإشارة ميامنه في كتابه، الأول: حديث أبي هريرة رفعه: **لَوْلا أَن أَشَقَّ عَلَيَّ مَنِي بَرَصَتْ عَلَيْهِمُ السَّمُوكُ** مع مضموعه أخرجه لحاكم [٢٤٥/١، رقم: ٥١٦] والسنائي، ورواه مسلم وأبو داود بلفظ: **لَأَمْرُهُمْ بِأَحْيَرِ الْعِشَاءِ**، وناسوا عبد بن حماد [رقم: ٤٦]، وحديثه طرق وألفاده أخرجه العقيقي وأبو نعيم والبيهقي وأحمد وغيرهم، وأخرجه الشيخان. الثاني: حديث زيد بن خالد بنحوه مرفوعاً، أخرجه الترمذي وأبو داود.

الثالث: حديث عبي بن جراحه، أخرجه أحمد والزار في 'مسنديهما'. الرابع: حديث أم حبية مرفوعاً بنحوه  
أخرجه أحمد ورواه ابن أبي خيثمة في 'تاريخه' بسقط: 'أمرهم بالسواك عند كل صلاة' كما في صلوات. الخامس:  
حديث عبد الله بن عمرو. السادس: حديث سهل بن سعد. السابع: حديث جابر. الثامن: حديث أنس بن مالك  
مر، أخرجه أبو نعيم في 'كتاب السواك' بإسناد حسن في بعضها. التاسع: حديث ابن أبي عمير. العاشر: حديث  
ابن عمر. الحادي عشر: حديث جعفر الطيار بنحو ما مضى، أخرجه الطبراني.

الثاني عشر: حديث عائشة مرفوعاً: **اسوٓث مطهره** **بسم مرصدة رب** أخرجه النسائي [رقم: ٥] وأحمد [٦٢، ٦، رقم: ٢٤٣٧٧] وابن حبان في 'صحيحه' [٤٤٨، ٣، رقم: ١٠٦٧] وعلّقه اببحاري بالخزم، ورواه الشافعي وابن أبي عمر في 'مستدريهما'، والدارقضي في 'العلل' واس حرمة في 'صحيحه' [١٣٥، رقم: ٧٠١] وإسحاق في 'مستدرکه'. الثالث عشر: حديث أبي هريرة **هـ**، وفي أوله: **وعبيكم سوس** **فيه** إلخ، أخرجه ابن حبان [٣٥٢/٣، رقم: ١٠٧٠]. الرابع عشر: حديث ابن عمر، أخرجه أحمد بسند فيه ابن ليعقة. الخامس عشر: حديث أنس، أخرجه أبو عيم بسند فيه يزيد الرقاشي. السادس عشر: حديث أبي أمامة، أخرجه =

السابع والثلاثون: حديث عائشة رفعته: "كان يوضع له سواكه في وضوئه، فإذا قام من الليل" إ.ح، أخرجه أبو داود [رقم: ٥٥] وصححه ابن ماجة، ورواه ابن ماجه والطبراني من وجه آخر، صححه الحاكم وابن السكيت، ورواه أبو يعيم من وجه آخر بلفظ: "فإذا استيقظ تسوك ثم توضأ". الثامن والثلاثون: حديث ابن عمر به، أخرجه أحمد. التاسع والثلاثون: حديث معاوية رفعه: "أمرني أن لا آتي أهلي في عرة هلال، وأن لا أتوضأ في السحاس، وأن أستر كلما قمت من سبي"، أخرجه الطبراني [٣٤٩/١٩، رقم: ٨١١] بسند ضعيف. =

= الأربعون: حديث صفوان بن المعطل به، أخرجه في "زوائد المسند". الحادي والأربعون: حديث أبي أيوب أخرجه أبو نعيم، والأسانيد كلها ضعيفة. الثاني والأربعون: حديث عائشة: "كان إذا سافر حمل السواك، والمشط، والمكحلة، والقارورة، والمرأة"، أخرجه العقيلي وأبو نعيم عن طرق، وأعلها ابن الجوري. الثالث والأربعون: حديث أبي سعيد بنحوه، أخرجه ابن طاهر في "صفة التصوف". الرابع والأربعون: حديث عائشة رفعته: "كنت أضع له ثلاثة آية حمرة: إباء لظهوره، وإباء لسواكه، وإباء لشرايه"، أخرجه ابن ماجه [رقم: ٣٦١] بسند ضعيف.

الخامس والأربعون: حديثها: فصل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعين ضعفاً، أخرجه أحمد في 'مسنده'، وابن خزيمة في 'صحيحه' [٧١/١، رقم: ١٣٧]، والحاكم في 'مستدرکه' [٢٤٤/١، رقم: ٥١٥]، والدارقطني في 'سنه'، وابن عدي في 'كامله'، والبيهقي في 'شعه'، وابن نعيم من طريق الزهري عن عروة عنها بطرق، والخطيب في 'المستفاد والمفترق' من وجه آخر عن عروة، والحاثل من أبي أسامة في 'مسنده' من وجه آخر، وابن نعيم من وجه آخر، فيه فريخ ضعيف، وابن حبان في 'الضعفاء' بطريق آخر ضعيف.

السادس والأربعون: حديث ابن عمر به، السابع والأربعون: حديث جابر، الثامن والأربعون: حديث ابن عباس به أخرجه أبو نعيم بأسانيد معلومة؛ ولهذا قال ابن معين: لا يصح له إسناد وهو باطل، أي بالنظر إلى الآحاد لا مجموعها. التاسع والأربعون: حديث جابر رفعه: **دَوَّعَ الْحَبْلُ مِنْ سَبْعِ قَبِيصٍ، فَسَبَّحْتُ وَرَوَّعْتُ عَشْرًا** **دَمَّتْ فَمَضَعُ وَدَعْنُ مَسْ، وَخَرَجَ سَبْعٌ مِنْ فَمِ الْمَدْمُوعِ فِي الْمَدْمُوعِ، أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ، وَرَحَالَهُ ثَقَاتٌ، كَمَا** **قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ. الْحَمْسُونَ: حَدِيثُ عُبَيْدِ بْنِ جَوْهَرٍ، أَخْرَجَهُ الزَّيْزَارِيُّ "مُسْنَدُهُ".**

أحادي واخمسون: حديث عائشة: **كانت من كنيسة وعسى فريضة** **سبع شهور** **فهم** **من أخرج** **اليهقي** **بسند ضعيف**، وأعله. **الثاني واخمسون**: حديث عبد الله بن حنظلة رفعه: **كان أمر بالوضوء لكل صلاة، طاهرًا كان أو غير طاهر، فلما شق عليه ذلك، أمر بالسواك عند كل صلاة، ووضع عنه الوضوء إلا من حدث**. **أخرجه ابن خزيمة [١/١١١، رقم: ١٥]** **وابن حبان والحاكم في "صحيحهم"** **وأبو داود والبيهقي، وهو مؤيد لمذهب الشافعية، ومشير إلى عدم تقدير الحدث في آية الوضوء كما قالوا، إلا أن يقال: إنه حكم عام، وما في الحديث خاص به.**

الثالث والخمسون: حديث وثلاثة رفعه: **عن أبي حمزة** عن **أبي بصير** عن **أبي عبد الله** عليه السلام أن **أحمد** [٤٩٠/٣، رقم: ١٥٤٣٣] والطبراني [٧٦/٢٢، رقم: ١٩٠] بسند فيه ليث بن أبي سليم مختلف فيه، والراجح توثيقه لا تضعيفه. الرابع والخمسون: حديث رافع بن خديج وغيره: السواك واجب، أخرجه أبو نعيم بسند واهل الخامس والخمسون: حديث أبي أمامة رفعه: **عن أبي بصير** عن **أبي حمزة** عن **أبي عبد الله** عليه السلام أن **أحمد** [٤٩٠/٣، رقم: ١٥٤٣٣] والطبراني [٧٦/٢٢، رقم: ١٩٠] بسند فيه ليث بن أبي سليم مختلف فيه، والراجح توثيقه لا تضعيفه.



= مائة [رقم: ٢٨٩] بسند ضعيف. السادس والخمسون: حديث عامر بن ربيعة رفعه: رأيته ما لا أحصى. تسوك وهو صائم، أخرجه أصحاب السنن [الترمذي رقم: ٧٢٥] وابن حريجة في "صحيحه"، وعلقه البخاري [باب سواك الرطب وليابس للصائم]، وفيه عاصم بن عبد الله، قال ابن حريجة: أن أبرأ من عهدته، وحسن الحديث غيره. السابع والخمسون: حديث عائشة: من حبر حصان الصائم، اسواك، أخرجه ابن ماجة [رقم: ١٦٧٧] بسند ضعيف، وأبو يعين من وجه آخر. الثامن والخمسون: حديث أنس: **سواك حصان من حبر**، ورواه غيره بسند صحيح، ورفع، أخرجه السنن في "الكنى"، والعمري وسنن حبان في "الضعفاء والبيهقي، وفيه إبراهيم بن بيطار الخوارزمي، قال البيهقي: منكر الحديث.

التاسع والخمسون: حديث معاذ بن سحوة، أخرجه الطبراني في "معجمه الكبير". الستون: حديث ابن عباس رفعه: تسوك وهو صائم، أخرجه أحمد بن ميع في "مسنده" بسند صحيح، وهذه الأحاديث مؤيدة لمحققة في باب الصوم. الحادي والستون: حديث أبي هريرة: **كان تسوك من حبر**، وقد ثبت **عصا**، أخرجه البيهقي [٢٧٤/٤، رقم: ٨١٢٢] بسند ضعيف، وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسند مقطوع الثاني والستون: حديث عمر رفعه: **ما نام بينة حتى يستن**، أخرجه أبو يعين في "معرفة الصحابة". الثالث والستون: حديث جابر: **كان يستاك إذا أخذ مصجعه**، وإذا قام من الليل، وإذا خرج إلى الصلاة، ثم رفعه من صديق أسامة، أخرجه في "كتاب السواك" بسند ضعيف. الرابع والستون: حديث ابن عمر ورفع: **لا تسوك على من لا يمسك**، **بالأشجار** أخرجه بسند فيه ابن هبة.

الخامس والستون: حديث ابن عباس رفعه: **"نه رجلان، حاجتهما واحدة، فتكلم أحدهما، فوجد من فيه أحلاماً فقال: أما تستاك؟ قال: بلى"**، الحديث أخرجه الصوري والبيهقي. السادس والستون: حديث أبي موسى: في السواك على طرف اللسان، أخرجه الشيخان، سابع والستون: حديث عائشة رفعته: **"كان يستاك فيعصي اسواك لأعسنه، فأبدأ به فاستاك، ثم أعسنه ثم أدفعه"**، أخرجه أبو داود [رقم: ٥٢]، والثامن والستون: حديثها مرفوعاً في سواك عند الرخص أحياناً، قالت: فأحذيه فقصمته، فأعصيته له، أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٤٤٣٨]، وفي الحديثين الاستياك سواك غيره. التاسع والستون: حديث ابن عمر مرفوعاً نحوه أخرجه السبعون: حديث عائشة نحوه، أخرجه أبو داود بسند حسن. الحادي والسبعون: حديث أبي سعيد: **عسل به الجمعة واجب، وأن يستن، وأن يمس طيباً إن قدر عليه** أخرجه.

الثاني والسبعون: حديث عني: **"إما أفواهكم طرق القرآن، فطهروها بالسواك"**، أخرجه أبو يعين مرفوعاً، ووقفه ابن حبان. الثالث والسبعون: حديث أبو يعين به، أخرجه أبو يعين، ومسنده الكشي في السنن بسند ضعيف به. الرابع والسبعون: حديث عائشة مرفوعاً: **"كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك"**، أخرجه ابن حبان =

= في "صحيحه" [٣/٣٥٦، رقم: ١٠٧٤] ومسلم [رقم: ٢٥٣] بنحوه. الخامس والسبعون: حديث أنس رفعه: **سُئِلَ عَنْ سَاكٍ فِي سَلَاةٍ**، رواه البخاري [رقم: ٨٨٨]. السادس والسبعون: حديث أبي أيوب بنحوه، أورده ابن أبي حاتم في "علله" بلفظ: **سُئِلَ عَنْ سَاكٍ فِي سَلَاةٍ**، وأعله أبو زرعة بالإرسال. السابع والسبعون: مرسل عيسى بن الساق، رواه مالك في "الموطأ". الثامن والسبعون: حديث أنس رفعه: **كَانَ يَسْتَاكُ بَفَضْلٍ وَضُوئِهِ**، أخرجه الدارقطني [١/٤٠، رقم: ٤] بسند فيه يوسف بن خالد السلمي من أئمة الخفية ووهاه القناد، وأخرجه من وجه آخر منقطع.

التاسع والسبعون: حديث جابر رفعه: **'كَانَ السَّوَاكُ مِنْ أَدْنَى مَوْضِعِ الْقَلَمِ مِنْ أَدْنَى الْكَاتِبِ'**، أخرجه الطبراني [٥/٢٤٤، رقم: ٥٢٢٤] وأعله أبو زرعة بالوهوم من يحيى بن اليمان، وإنما هو من فعل ريد بن خالد كما أخرجه أبو داود [رقم: ٤٧] والترمذي [رقم: ٢٣]. الثمانون: حديث أبي هريرة: **"كَانَ الصَّحَابَةُ أَسْوَكُكُمْ حَلَفَ أَدْنَاهُمْ، يَسْتَوْنَهَا كُلَّ صَلَاةٍ"**، أخرجه الخطيب في رواة مالك. الحادي والثمانون: حديث ابن عباس رفعه: **سُئِلَ عَنْ سَاكٍ فِي سَلَاةٍ**، أخرجه أبو نعيم، هذا ندماء ورد في السواك مرفوعاً، أورده مما لحظه الحفاظ.

وأما ما ورد من كفاية الإصبع في الاستياك، فمنه حديث أنس رفعه: **حَدَّثَ عَنْ سَاكٍ فِي سَلَاةٍ** أخرجه ابن عدي، والدارقطني، والبيهقي بسند فيه مقال، لكن قال الصياد: لا أرى بسنده بأساً، ومنه حديث عائشة به، أخرجه أبو نعيم والطبراني وابن عدي بسند فيه المثني. ومنه: حديث عمرو بن عوف به، أخرجه أبو نعيم بسند فيه كثير حفيده، كثير ضعفه. ومنه: حديث عبيد بن جراح في الوضوء، وفيه: **تَضَمُّضُ فَادْحَلْ عَصَ أَصَابِعِهِ فِي فِيهِ**، وفي آخره: **رَفَعَ الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "مُسْنَدِهِ"**. ومنه أثر عثمان موقوفاً: **كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ، يَسُوكُ فَاةً بِأَصْبَعِهِ**، أخرجه أبو عبيد في "كتاب الطهور". ومنه حديث عائشة: **'قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ يَذْهَبُ فَوْهَ، أَيْسَتَاكُ؟'** قال: نعم، قلت: **كَيْفَ يَصْنَعُ؟** قال: **يَدْخُلُ بِصَعِهِ فِي فِيهِ**، أخرجه الطبراني في "أوسطه" [٦/٣٨١، رقم: ٦٦٧٨] بسند مضعف.

وأما ما ورد فيما يستاك به، فمنه حديث ابن مسعود: **'كُنْتُ أُحْتَجِّي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَوَاكًا مِنْ أَرَاكٍ'**، أخرجه القاسمي أبو يعلى في "مسند"، وابن حبان، والطبراني، وصححه الضياء في "أحكامه"، ورواه أحمد موقوفاً. ومنه حديث أبي خيرة الصُّبَّاحِي: **"كُنْتُ فِي الْوُفْدِ، فَرَزَدُنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْأَرَاكِ، وَقَالَ: اسْتَاكُوا هَذَا"**، وفي لفظ: **'كُنَّا أَرْبَعِينَ رَجُلًا، فَرَزَدُنَا الْأَرَاكُ نَسْتَاكُ بِهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عِدْنَا الْخَرِيدَ وَنَحْنُ نَحْتَرِي بِهِ، وَلَكِنْ نَقُلْ كَرَامَتِكَ وَعَظِيمَتِكَ، ثُمَّ دَعَا هُمْ"**، وفي لفظ: **"ثُمَّ أَمَرَ لَنَا بِالْأَرَاكِ، فَقَالَ: اسْتَاكُوا هَذَا"**، وفيه: **"فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَدَعَا لَهُمْ"**، أخرجه البخاري في "تاريخه"، والطبراني في "كبيرة" [٢٢/٣٦٨، رقم: ٩٢٤] وأبو نعيم في "المعرفة" وغيرهم.

إن ناساً من أصحاب النبي ﷺ، دخلوا على النبي ﷺ، فقال: ما أراكم قُلُوحاً! استاكوا، فلولاً أن أشق على أمتي، لأمرهم بالسواك عند كل صلاة، وفي رواية: ما لي أراكم تدخلون علي قُلُوحاً! استاكوا، فلولاً أن أشق على أمتي، لأمرهم أن يستاكوا عند كل صلاة، أو عند كل وضوء.

## [بيان كيفية الوضوء]

٤٩- حماد عن أبو حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي بن أبي

= ومعه حديث أبي ريد العافقي رفعه: لا بد من غسل يدي من تحت إصبعي، قال راويه، العثمانيون، أخرجه أبو عبيد في المعرفة. ومعه حديث معاذ رفعه: غسل يدي من تحت إصبعي، قال راويه، العثمانيون، أخرجه أبو عبيد في المعرفة. وأخرج البخاري في أسامه في 'مسند' عن حمزة بن حبيب رفعه: 'كفى عن سواك يعود الرجال، وقال: إنه يترك عرق أحدهم، وهذا مرسل في سنده ضعف، وقد أسهيا للكلام في السواك؛ لأنه من أعظم صرق السلاط نسلت الطهارة، تنقها باقول ملاك المهارة.

**قُلُوحاً:** كفيف جمع قُلُوح، من القُلُوح محرقة صفرة الأسنان.

**فلولاً إلخ:** أي لولا مخافة وجود اشتقة عليهم عرصته عليهم، فامتنع الثاني بوجود الأول، فهو مستحب مؤكد، وردت أنواع من التأكيد، فيستحب عند اصفرار السن، وتغير الرائحة، والقيام من النوم إلى الصلاة، وعند الوضوء. وقوله: عند كل صلاة أي عند كل وضوء للصلاة، فيحمل النص على المفسر الواقع في بعض الروايات، وهو الأخص؛ لأن ساءه على التيسير؛ ولأن يخاف خروج الدم عند السواك، فينقص وضوء المتوصي القائم إلى الصلاة، والحديث رواه مالك وأحمد [٢١٤/١، رقم: ١٨٣٥] والشبكان [السجاري رقم: ٨٨٧، ومسلم رقم: ٢٥٢] وأثرمدي [رقم: ٢٢] والسنائي [رقم: ٧] وسنن ماجة [رقم: ٢٨٧] عن أبي هريرة، والسنائي: عن ريد بن خالد، وفي رواية مالك والشافعي والبيهقي [٣٦١، رقم: ١٥٠] عن أبي هريرة.

أو للتوريع أو لتتويع أو لتشكل. **عن عبد خير إلخ:** رواه حديث علي بن عبد خير، وأبو حبة بالخاء المهملة ولياء المشددة من تحت - الودعي، وررر من حبش، وعند برهم بن أبي ليلى، وسنن عباس، وإسرائيل بن سيرة، أما رواية عبد خير كما هو ههنا: فقد أخرجه أبو داود والسنائي: 'أنه أتى بإناء فيه ماء، وطست فأفرغ من الإناء على يمينه، فغسل يديه ثلاثاً، ثم تمضمض واستنشق، وشر من كف الذي يأخذ فيه، ثم غسل =

طالب: أنه توضأ، فغسل كفيه ثلاثاً، ومضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً، ومسح رأسه، وغسل قدميه، وقال: هذا وضوء رسول الله ﷺ

٥٠ - أبو حنيفة عن خالد بن عبد خير عن علي: أنه دعا بماء فغسل كفيه ثلاثاً <sup>أي ثلاثاً</sup> <sup>من علقمة</sup> قلب أي إلى رجليه

= وجهه ثلاثاً، وغسل يده اليمنى ثلاثاً، وغسل يده الشمال ثلاثاً، ثم مسح برأسه مرة، ثم غسل رجله اليمنى ثلاثاً، ورجله الشمال ثلاثاً. وروى ابن ماجه وابن حبان بلفظ: تمضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، راد ابن ماجه: من كف واحد، وأخرجه الترمذي في مسنده، وفيه: فعسل قدميه بيده اليسرى، ورواية أبي حية أخرجه الترمذي، وفيه: فعسل كفيه حتى أنقاهما، وفيه أيضاً: المسح مرة، أخرجه أبو داود مختصراً، والترمذي في "مسنده" بلفظ: ثم أدخل يده في الإناء، فملاً فمه، فمضمض، ثم استنشق، وشرب بيده اليسرى ثلاث مرات. ورواية رر بن حيش: أخرجه أبو داود، وأعلها أبو زرعة بأنه من رواية زر عن أبي حية عنه.

ورواية عبد الرحمن: أخرجه أبو داود بسند صحيح، وفيه: المسح مرة واحدة. ورواية ابن عباس: أخرجه أيضاً مطولاً، والبزار في مسنده، وقال: لا أعلم أحداً روى هذا هكذا، إلا من حديث عبد الله الحولاني. ولا عنه إلا محمد بن طلحة بن زيد بن ركانة، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" مختصراً، وضعفه البخاري فيما حكاه الترمذي ورواية الزاين: أخرجه ابن حبان، وفي آخره: ثم قام، فشرب فضله وهو قائم، وأصه في البخاري، وأخرج البيهقي وغيره من حديث أبي حية عنه: تمضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، وهذا ظاهر في الفصل، وأخرج أبو عبيد بن السكك في "صحيحه" عن أبي وائل: شهدت علياً وعثمان، توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وأفرد المصمصة والاستنشاق، ثم قالوا: هكذا رأينا رسول الله ﷺ توضأ، وهذا أصح، وما في مسند أحمد عن علي بن بوحة، ذكر ثلاثاً بعدهما، وعبد ابن ماجه بزيادة "من كف واحد"، فعبر صريح، بل ولا ظاهر في الوصل كما ينوهم.

أنه دعا بماء الخ المأقول لوضوئه ثلاثاً وعشرون صحابياً على ما قاله ابن الهمام في "الفتح [٢٤/١]" مهم: علي وعثمان، والأصح فيه حديث عبد الله بن زيد بن عاصم، وحديثه حجة فيه، ويقال له حاكي وضوئه ﷺ، وهو قاتل مسيلمة بمشركة الوحشي، قتل يوم الحرة، وعبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان غير عبد الله هذا صاحب الوضوء، وحديثه رواه الشيخان ومالك والنسائي وغيرهم، وهذا الحديث رواه الدارمي عن عبد خير، قال: نحن جلوس ننظر إلى علي حين توضأ، فأدخل يده اليمنى فملاً فمه، فمضمض واستنشق وشرب بيده اليسرى، فعل هذا ثلاث مرات، ثم قال من سره أن ينظر إلى ظهور رسول الله ﷺ فهذا ظهوره، وروى الترمذي [رقم: ٤٨] عن أبي إسحاق عن أبي حية قال: رأيت علياً توضأ، فغسل كفيه حتى أنقاهما، ثم مضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه مرة، ثم غسل قدميه إلى الكعبين، =

**وتضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً** .....  
 على حدة      مسدود      من مرفق

= ثم قام فأخذ فصل ظهوره فشربه وهو قائم، ثم قال: أحسب أن أرىكم كيف كان ظهور رسول الله ، ثم رواه عن أبي إسحاق عن عبد حير عن عبي، وقال: حديث عبي رواه أبو إسحاق همداني عن أبي حية وعبد حير والخارث عن عبي، وقد رواه رائدة بن قدامة وغير واحد عن خالد بن عتمة عن عبد حير عن عبي حديث الوضوء بطوله، وهذا حديث حسن صحيح.

**تخصيص** **أح** أحلفت الأحاديث في التضمضة والاستنشاق ففي بعضها ثلاث عرفات، وفي بعضها عرفة واحدة فصلاً ووصلاً كما في رواية عبد الله بن ريد في 'الصحيحين'، فأحده الشافعي أنهما ثلاث عرف كلهما في كل مرة بعرفة واحدة وصلاً يستنشق بها بعد التضمضة، وأحد أبو حنيفة أن كلا منهما ثلاث عرف فصلاً، فأجمع ست عرف، ورحح هذا الصريق بوارد عبي لأول بكونه عبي وفق القياس، فإن كلا من اسم والألف عضو عبي حدة، فلا يجمع بينهما كما في سائر الأعضاء، فرحح الموافق لقياس عبي المخالف كما تقرر في الأصول، وقيل: إنه جوز أبو حنيفة الوصل لكن الأولى عنده الفصل.

وقال الترمذي [رقم: ٢٨] . وقال الشافعي: إن جمعتهما في كف واحد فهو جائز، وإن فرقهما فهو أحب إلينا، فعلى هذا يرتفع الخلاف من اليقين، وقد يقال: حديث الواحد نص، وحدث التعدد مفسر، فحمل النص عليه بأن يراد بوحدة في كل منهما عبي ما يقرر في الأصول، فافهم. **تخصيص** **أح** روي في الفصل بينهما أحاديث منها ما مر، ومنها: ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٠٨] عن عثمان أنه أصعب الميضة عبي منه اليمى ثم أذنها في الماء فتضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، الحديث مرفوعاً بآخره، ومنها حديث طلحة بن مصرف عن أنه عن حدة، قال: رأيت النبي يفصل بين التضمضة والاستنشاق أخرجه أبو داود [رقم: ١٣٩] وأَعُوذُ بعزله.

أول: أن فيه لبث بن أبي سليم، قال ابن حبان: كان يقب لأسيده ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات كما بين من حديثهم، تركه القطان وابن معين وابن مهدي وأحمد، وقال النووي في 'تهديب الأسماء': تفق لعناء عبي ضعفه قسا: ابن حبان فصاب كما قاله الذهبي، وأما النووي فهو أحق منه فبحي، أعمى في إحد مشربه، لا سأل ما يرحح من رأسه، وليث من الثقات، والرجيح لتوثيقه كما هو قضية مراجعة من الرجال. والثانية: ما حكاه أبو داود عن أحمد كان ابن عبية يكره، ويقول: أثبت هذا صحة بن مصرف عن أبيه عن حدة، وكذا حكاه عثمان الدارمي عن ابن المديني قسا: هذه محمجة لا تؤر إلى مدرجة فلا يعمل بها إلا بعد الفقه، وإلا فالواجب الإيمان بمتشابه القرآن لا بمتشابه الفرسان أو مقطعات أبناء الزمان.

والثالثة: جهالة اسم حدة عمرو بن كعب أو كعب بن عمرو كما حكاه الدارمي عن ابن مهدي، وأقر بأن به صحة وأقر به المحدثون وإن أنكره أهل بيته كما حكاه الدوري عن ابن معين، لكن روى الخلال عن أبي داود عن بعض ولد طلحة أن حدة صحة، فعد الصحة لا يرحح بالجهالة فصلاً عن جهالة الاسم.

**ومسح رأسه ثلاثاً وغسل قدميه ثلاثاً، ثم قال: هذا وضوء رسول الله ﷺ، وفي**  
 رواية: عن خالد عن عبد خير عن علي أنه دعا بماء فغسل كفيه ثلاثاً، واستنشق  
 ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه مرة، وغسل قدميه ثلاثاً، ثم  
 قال: هذا وضوء رسول الله ﷺ كاملاً، وفي رواية: أنه دعا بماء، فأتي بإناء فيه ماء  
 كرم الله وجهه

= والرابعة: ما حكاه ابن أبي حاتم عن أبيه في "عنه" أنه يشتبه للاختلاف في طهحة أنه من الأصابع أو من  
 مصرف، وهذه الإعلال واه؛ إذ نستتبع صاهرة في الروايات، وقد صرح بأنه ابن مصرف أبو عبي بن اسكن وابن  
 مردويه في "كتاب أولاد الحديث"، ويعقوب بن سفيان في "تاريخه"، وابن أبي حيثمة في "تاريخه"، وحق كثر.  
 والخامسة: ما أعته به ابن القضاة من الجهالة حال مصرف بن عمرو وقد طهحة، وهذا غير حرج عندنا في تدث  
 القرون علماً أنه قد يرتفع الجهالة برواية ثقة واحد عنه عند البعض.

والخمس: الحديث لا يرل عن الحسن بوجه لا سيما بعد اعتصاده بشواهد، وأمثلة حديث للحصوم دلالة ما  
 رواه الحاكم عن ابن عباس رفعه: توضع مرة مرة وجمع بين المضمضة والاستنشاق [٢٥١/١، رقم: ٥٣٤]،  
 وما رواه أبو داود الطيالسي عن عبي بن قيس بلفظ: "وتمضمض واستنشق من الكف الذي أحده فيه"، وما رواه أبو  
 داود بلفظ: "ثم تمضمض ثلاثاً مع الاستنشاق بماء واحد" [رقم: ١١٣]، فهذا كله هو سنة سلامته عن العوائل في  
 الدلالة والسند يحمل على بيان الجواز أحياناً.

ثم قد ورد الحديث قولاً أيضاً في باب المضمضة والاستنشاق واحت عيهما كما أحرجه إشافعي وأحمد  
 [٢١١/٤، رقم: ١٥٧٨٨] في مسنديهما، وابن الجارود وابن حريمة [٧٨، ١، رقم: ١٥٠] والحاكم [٢٤٨،  
 رقم: ٥٢٥] في "صحيحهم"، والأربعة [الترمذي رقم: ٧٨٨، وأبو داود رقم: ١٤٢، والسنائي رقم: ١١٤،  
 وابن ماجه رقم: ٤٤٨] والبيهقي [٥٠، ١، رقم: ٢٢٩] في "سهم" عن لقيط بن صيرة رفعه: "سبح الله وحده،  
 فيه أحمد من جهة عدم سماع إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط كما حكاه الحلال عن أبي داود عنه، لكنه  
 روي عن عاصم غيره أيضاً وروى الدوالي بلفظ: "سبح الله وحده" بلفظ: "سبح الله وحده"، وفي لفظ  
 لأبي داود [رقم: ١٤٤]: "إذا توضأت فمضمض".

**ومسح رأسه ثلاثاً.** أي كله ظاهره يوافق الشافعي، ونجى تأويله. **وغسل قدميه إلخ.** فيه رد على الشيعة  
 مدعين لاتباعه كرم الله وجهه، وحمل على انقية ساقط ترها عن حبابه **وضوء رسول الله ﷺ.** مع  
 الاشتمال على السس والفرائض. **كاملاً.** أي آتياً على وجه الكمال من مراعاة الفرص والسنة؛ فيه **توضأ**  
 مرة أو مرتين أيضاً.



وطست، قال عبد خير: ونحن ننظر إليه فأخذ بيده اليمنى الإناء فأكفأ على يده <sup>أي قلبه</sup> اليسرى، ثم غسل يديه ثلاث مرات، ثم أدخل يده اليمنى الإناء فملاً يده، ومضمض، <sup>ثم</sup> واستنشق، ففعل هذا ثلاث مرات، ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده إلى <sup>مصمصة ولا تستنشق</sup> المرافق ثلاث مرات، ثم أخذ الماء بيده ثم مسح بها رأسه مرة واحدة، ثم غسل قدميه ثلاثاً ثلاثاً، ثم غرف بكفه فشرب منه، ثم قال: من سرّه أن ينظر إلى ظهور رسول الله ﷺ فهذا طهوره. <sup>أي مشه</sup>

وفي رواية: أنه دعا بماء فغسل كفيه ثلاثاً، ومضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وغسل ذراعيه ثلاثاً، ثم أخذ ماء في كفه فصبه على <sup>أي وضعه</sup> صلته، ثم قال: من سرّه أن ينظر إلى ظهور رسول الله ﷺ فلينظر إلى هذا، وفي رواية عن علي: أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وقال هذا وضوء رسول الله ﷺ، قال عبد الله بن محمد بن يعقوب <sup>غسل أعضاء وضوئه</sup> يعني به من روى عن أبي حنيفة في هذا الحديث ..... <sup>مستنداً</sup>

**غسل يده الخ** أي غسلها الشامل لكليهما. **في المرافق** فيه رد على الشيعة حيث عكسوا الأمر فيدؤون من المرافق إلى الأصابع. **فشرب منه** أي من سور الوضوء؛ فإنه مستحب. **أن طهور الخ** [بضم الطاء وفتحها] أي استعمال طهارته الصغرى. **أخذ ماء الخ** أي لم يكتف بما في يده. **على صلته** أي مقدم رأسه؛ فإنه كان أصنع، والصلعة الخسار شعر مقدم الرأس.

**من روى الخ** اعلم أن رواية المسح مرة واحدة أخرجها ابن حنبل وابن المصنف وطلحة العدل والأشعري في مسابدهم وهي رواية حارثة بن مصعب، وأكثر الحفاظ من أصحاب أبي حنيفة، وأخرجها أصحاب السنن، نعم، روى أبو يوسف عنه: ومسح رأسه ثلاثاً، وأخرجه من طريقه الدارقطني، فما أورد عنه أنه حالف الحفاظ في التثبيت وحالف مذهبه أيضاً، فالجواب أولاً: أن رواية أكثر أصحابه الحفاظ ما ذكرنا فهي المعتمدة. وثانياً: أنه أخرج الزاري في "مسده" من طريق أبي حية بن قيس عن علي، وفيه: مسح رأسه ثلاثاً، وإساده مقارب كما قاله الحفاظ، قال: وهو عند الترمذي: ومسح رأسه ثلاثاً، ورواه أبو حنيفة نحوه عن الحارث عن الصحاك عن علي مرفوعاً، أخرجه ابن المظفر والأشعري، وثالثاً: ما سيذكره "الجامع".

عن خالد أن النبي ﷺ مسح رأسه ثلاثاً على أنه وضع يده على يافوخه، ثم مَدَّ يديه إلى مؤخر رأسه، ثم إلى مقدم رأسه، فجعل ذلك ثلاث مرات، وإنما ذلك مرة واحدة؛ لأنه لم يبين يده، .....  
أي مقدم رأسه  
ثم إلى مؤخر رأسه

عن خالد مسده المقدم أو بإسناد منقطع. ثلاث مرات الخ قال القاري في "شرحه": ولا يبعد أن يحمل على أن وضع يديه على مقدم رأسه إلى مؤخره، ثم يده اليمنى على طرفه الأيمن، واليسرى على طرفه الأيسر، ويمكن أنه وضع يداً واحدة على مقدم رأسه ومسحه إلى آخره، ثم وضعها على طرفه الأيمن ثم الأيسر ومسحها، ولا يضر الانفصال في المسح؛ فإنه في حكم الاتصال. وحمه صاحب "الهداية" على تكرير المرة من غير أخذ الماء الجديد، وإلا فبأن المسح على اليسر، وعلى تحديد المسح يقبض المسح غسلًا.  
**وإنما ذلك الخ:** وإنما وقع مرات للاستيعاب.

**لأنه لم يبين الخ** قال القاري: أي لم يفارق من رأسه لبيان الأفضل؛ ولهذا مسح الأديين بماء الرأس مع أنه بمصل، نعم، الأولى أن يصع ثلث أصابع يديه على مقدم رأسه ويمدها إلى قفاه ثم يمر ببطن كفيه على طرفيه ويبعد المسبحة والإمام، ثم يمسح بهما الأذنين على ما هو المعروف في وضعها. ثم للمسح طريق آخر مذكور في الفقه، والظاهر ما قاله نظرًا إلى الأحاديث فافهم. لم يبين الخ اعلم أن هذا الحديث أخرجه الدارقطني من طريق أبي يوسف القاضي عن أبي حنيفة عن خالد بن علقمة به، وقال إن أبا حنيفة حالف الخفاف في ذلك. فقال: ثلاثاً، وإنما هو مرة واحدة، قلت عليه أولاً: انظر إلى هذه الرواية عن أبي حنيفة ليس فيها التثليث إلا في الرواية الأولى، بل الباقية إما مصرحة بالوحدة أو بمحملة أو ساكتة، فمن أين صولتك على الإمام؟ وثانياً: أن التثليث في حديث علي مروي من طرق، منها: طريق عبد الملك بن سلع عن عبد خير عنه يعط: ومسح برأسه وأذنيه ثلاثاً، أخرجه هذا الدارقطني نفسه، ومنها: ما أخرجه البيهقي في "الخلافيات" عن أبي حنيفة عنه، ورواه البرار في "مسده"، ومنها: ما أخرجه البيهقي في "سننه" من طريق محمد بن عني بن حسين عن أبيه عن جده عنه في صفة الوضوء، قال البيهقي: كذا قال ابن وهب عن ابن جريح عنه، وقال حجاج عن ابن جريح: ومسح برأسه مرة واحدة، ومنها: ما أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" من طريق عثمان بن سعيد الخزاعي عنه في صفة الوضوء، وفيه عبد العزيز بن عبد الله مضعف، فانظر أين ذهب تفرد أبي حنيفة برواية التثليث، وثالثاً: أنه لو سلم ما ذكره فتأويله ما أورده "الحامع" فلا مخالفة، ورابعاً: أنه لو سلم صحة السند إلى الإمام فلم يبق بعد عندنا ركن معارضة حتى يحكم بمخالفة الحفاظ؛ لجوار تعدد الواقعة من علي، وبني تعددها على تعدد الواقعة من حضرة الرسالة، ويبين صدور التثليث على بيان الجواز.

## ولا أخذ الماء ثلاث مرات فهو كمن جعل الماء في كفه .....

= وقد ثبت التثنية مرفوعاً ولا مرد له كما روي من حديث عثمان أخرج أبو داود والترمذي وفيه عند الترمذي من أبي وردان، قال أبو حاتم: ما به بأس، وقال ابن معين: صحيح، ووثقه ابن حبان، وعنى هذا مسنده حسن، ومع هذا نفعه هشام بن عروة عن أبيه عن حماد، أخرجه الترمذي، وتابعه عبد الكريم عن حماد، أخرجه أيضاً، وعند الكرمي موثق أيضاً عبدنا، وأخرجه أيضاً من طريق أبي وائل عن عثمان، وفيه مقال أيضاً، وأخرج أبو داود وابن حزيمة والدارقطني من طريق أبي وائل عن عثمان، وفيه: "ومسح برأسه ثلاثاً"، ثم رفع الحديث، وفيه عامر بن شقيق ليس حديث، لكن تصحيح بن حزيمة يرفقه، وأخرج أحمد والدارقطني وسنن في صحيحه من حديث ابن ذرارة، وهو مجهول عن عثمان بنحوه، وحالة لا خرج فيه عند حفيوه، ورواه البيهقي عن عطاء عنه، وهو عنه منقطع، وأخرجه الدارقطني عن محمد بن أبيه عن عثمان، ومحمد يضعفونه لكن أنه ليس ضعيفاً عبدنا، ووثقه ابن حبان، وأخرجه أيضاً من حديث عبد الله بن جعفر عن عثمان وفيه إسحاق بن يحيى ليس بالقوي.

فاعلم أن قول مخالفة والمعارضة سهل على أكثر المحدثين، وهي، مريء فهم، ونية عمدتهم، وأكمل فرد في هذه المسألة هو الدارقطني كما يرفعون المعارضة بين رفع وتوقف، حتى احتروا على ترجيح توقف على الرفع في كل مورد حتماً فيها، قال النووي في 'شرح مسلم' في باب الجمعة: هذا كلام لدارقطني، وهذا يعني استدراكه ساد على القاعدة المعروفة له ولأكثر المحدثين أنه إذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو إرسال وتصال حكموا بالتوقف والإرسال، وهي قاعدة ضعيفة متنوعة، والتصحيح صريقة الأصوليين والعقلاء والسحاري ومسلم ومحققي المحدثين أنه يحكم بالرفع والاتصال؛ لأنها زيادة ثقة.

واحفظ ذلك، فإنه كثير النفع لك في مواضع، وحامساً أنه من أين وجب القطع لك بسنة أبي حنيفة إلى مخالفة، فقد جاز أنه اعترى ذلك رجلاً من دونه بل من دون القاضي، وعرضه ذلك الوهم، وهو سبب كل ذلك فهو غير مكدر ليدل الإمام أبي حنيفة؛ فإن مخالفة الحفاظ عرضت لأعني مشاهير أئمة الحديث ممن يؤمنون بإمامتهم كالإمام مالك وشعبة بن الحجاج في كثير من النواضع وغيرها، ثم اعلم أنه قال أبو عبد القاسم بن سلام: لا نعلم أحداً من سلف جاء عنه استكمال التثنية في مسح الرأس إلا عن إبراهيم النخعي، ونعقده الحفاظ بأنه روى عن أبي شيبة عن ابن خبير وعطاء وردن وميسرة، وأورده أيضاً من طريق عن قتادة عن أس.

**ولا حد الماء الخ** روى الترمذي عن الربيع بن معمر عن عمرو بن عثمان قال: رأيت النبي - بنوصاً، قالت: 'مسح رأسه، ومسح ما قبل منه وما أدير وصديقه وأبيه مرة واحدة' [رقم: ٣٤]، قال الترمذي: وفي أساب عن علي، وجد طحفة بن مصرف بن عمرو، قال أبو عيسى: حديث الربيع حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن النبي - مسح برأسه مرة، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي - ومن بعدهم، =

ثم مدّه إلى كوعه، ألا ترى أنه بين في الأحاديث التي روى عنه وهم الجارود بن زيد وخارجة بن مصعب وأسد بن عمران المسح كان مرة واحدة، ويّين أن معناه ما ذكرنا، قال: وقد روي عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ كثيرة على هذا اللفظ أن النبي ﷺ مسح رأسه ثلاثاً منهم عثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وغيرهم ، قال البيهقي: وقد روي من أوجه غريبة عن عثمان تكرار المسح، إلا أنه مع خلاف الحفاظ ليس بحجة عند أهل العلم، فهل كان معناه إلا على ما ذكرنا، فمن جعل أبا

## حنيفة غالطاً

= وبه يقول جعفر بن محمد وسفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق رأوا الرأس مرة واحدة.  
وروي عن سفيان بن عيينة يقول: سألت جعفر الصادق بن محمد عن مسح الرأس أخرى مرة؟ فقال: إي والله،  
وروي عن أبي حنيفة عن علي بن فضال الوضوء مرفوعاً، وفيه: مسح برأسه مرة، وكذا روي عن عبد الحارث بن  
علي . . . واعلم أن أحاديث المسح بعد التمتع وانعكاسها عما مضى، إنما هي مقيدة بأمر الواحد وهو  
الصحيح، وما ورد في بعض الأحاديث تشية المسح بمعمورة إلى ضعف، وهذا يصح تثليث المسح في حديث  
صحيح، وإنما قال الشافعي به إما ما مر، وإما على ما روي مصفاً: أنه توساً ثلاثاً، ولوضوء شامل  
للعسل والمسح، وإما قياساً على العمل، وأجاب عنه الحنفية بأن هذا الحديث صاهر محتمل، والأحاديث الأخرى  
وردت مفسرة بمرة واحدة فيحمل عليها، وأن شاء المسح على التحفيف والتيسير فلا يقاس على العمل،  
واعترف ابن حجر في 'فتح الباري' [١/ ٣٩٤] أنه لم يرد في صريح من 'الصحيحين' ذكر عدد لمسح، وعليه  
كثر العلماء إلا الشافعي لقائل بالتثني، وقال أبو داود أحاديث عثمان اصحاب كتبها تدعى المسح بمرة  
واحدة، وعبارة الترمذي تشير إلى أن الشافعي أيضاً قائل بالتوحيد، وقد يحمل الحنفية طرق التعدد والتثني على  
مرات لمسح ماء واحد لا على تحديد الماء، وفي بعض شروح 'الهداية': أن تثليث هذا معنى مسنون عند أبي  
حنيفة على ما روى الحسن عنه، وفي 'الهداية': به مشروع ومروي عنه [١/ ٣٢]. **كوعه**: بضم الكاف الراء  
الدي يلي الإلهام كالكاء، قيل: هما طهما ارنديس في لدرج مما بيني ارسع، وهو ارد ههما.

جعل أنا حنيفة عالطا أقول: روى الدارقطني في 'سنه' [١٨٩١، رقم: ١] عن محمد بن محمود الواسطي عن شعيب بن أيوب عن أبي يحيى الحماني عن أبي حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد حير عن عبيد الله بن وهب أنه توضأ الحديث، وفيه: مسح برأسه ثلاثاً، ثم قال: هكذا رواه أبو حنيفة عن علقمة بن خالد، وحالعه جماعة من =

في رواية المسح ثلاثاً فقد وهم وكان هو بالغلط أولى وأخلق، وقد غلط شعبة في هذا الحديث غلطاً فاحشاً عند الجميع، وهو رواية هذا الحديث عن مالك بن عرفة <sup>أي في إسناده</sup> <sup>ظاهره</sup> <sup>أي جميع المحدثين</sup> عن عبد خير عن علي، فصحف الاسمين في إسناده، .....

= الحفاظ الثقات، فرووه عن خالد بن علقمة فقالوا فيه. ومسح رأسه مرة واحدة. ومع خلافه بإياه قال: إن السنة في الوضوء مسح الرأس مرة واحدة. قلت: الريادة من الثقة مقبولة، ولا سيما من مثل أبي حنيفة، وأما قوله: فقد حالف في حكم المسح غير صحيح؛ لأن تكرار المسح مسنون عند أبي حنيفة أيضاً، صرح بذلك صاحب 'الهداية'، ولكن بناءً واحد، وقد وردت الأحاديث أيضاً في المسح مرتين منها: ما رواه ابن ماجة بسند لا بأس به من إسماعيل بن إبراهيم: "توضأ النبي . . . ومسح على رأسه مرتين" [رقم: ٤٣٨]. وقال الترمذي: هو حديث حسن، وقال ابن عبد البر: وبه قال ابن سيرين، ومنها: ما رواه السائي من حديث عبد الله بن ريد: 'ومسح برأسه مرتين' [رقم: ٩٩]، وسنده صحيح، العيني شرح البخاري [١٢١/٣].

**مسح ثلاث** مع أنه لم يقل بظاهره. **وهم** أي أخطأ فيما وهم، وسها فيما وهم. **قد غلط سعد** أقول: شعبة بن الحجاج هو أمير المؤمنين في الحديث، وقد تملأت الصحاح الستة وتظافرت السس المروية على حصاياه الكثيرة في الأسماء وغيرها، وقد سهوا عنها في ضمن الأحاديث، أو في كتب العلل، وأكثرها ما سطره الشراح كالنووي والقسطلاني وغيرهما في شروحهما، فمنها: ما ذكروه في هذا الحديث. ومنها: ما في 'شرح النووي لمسلم' في "باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة" في اسم عمرو بن عثمان في الطريق الأول، ومحمد بن عثمان في الطريق الثاني، قال النووي: واتفقوا على أن الثاني وهم وغلط من شعبة، وأن صحابه عمرو بن عثمان كما في الطريق الأول. قال الكللابي وجماعات لا يخصصون من أهل هذا الشأن: هذا وهم من شعبة، فإنه كان يسميه محمداً، وإنما هو عمرو، وكذا وقع على الوهم من رواية شعبة في كتاب الزكاة من البخاري والله أعلم.

ومنها: ما رواه البخاري في 'فصل من عدا إلى المسجد وراح' عن هريرة عن أسد عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن حفص بن غاصم قال سمعت رجلاً يقال له: مالك بن خيبة [رقم: ٦٦٣]. قال في 'الإرشاد الساري': تابع شعبة على ذلك أبو عوانة وحماد بن سنان، لكن حكم ابن معين وأحمد والشيخان والسائي والإسماعيلي والدارقطني وغيرهم من الحفاظ بوجه شعبة في ذلك في موضعين: أحدهما: أن خيبة أم عبد الله لا مالك، وثانيهما: أن الصحبة ورواية لعبد الله لا مالك، ولم يذكر أحد مالكاً في الصحابة كما تقدم هذا كله في المقدمة.

**فصحف الاسمين** [أي حرف اسمي الاس والاب] قال الترمذي: وروى شعبة هذا الحديث عن خالد بن علقمة فأخطأ في اسمه واسم أبيه، فقال: مالك بن عرفة، وروي عن أبي عوانة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي . . . ، وروي عنه عن مالك بن عرفة مثل رواية شعبة، والصحيح خالد بن علقمة. فصح ما قال الخامع من غلط شعبة وخطئه في تصحيف الاسمين.

فقال بدل خالد: مالك، وبدل علقمة: عرفطة، ولو كان هذا الغلط من أبي حنيفة لنسبوه إلى الجهالة وقلة المعرفة، ولأخرجوه من الدين، وهذا من قلة الورع <sup>أو نحوه</sup> واتباع الهوى. <sup>في من الحديث</sup> <sup>بالأسانيد</sup> <sup>تعصبا وتصلبا</sup> <sup>أي النسبة</sup> <sup>عدم التقوى</sup>

## [بيان الوضوء ثلاثاً ثلاثاً]

٥١- أبو حنيفة عن عطاء عن جرمان مولى عثمان: أن عثمان توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ. <sup>بن أبي رباح</sup> <sup>فكاد عاداته الثلاث</sup>

## [بيان الوضوء مرة مرة]

٥٢- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه: <sup>بن مرثد سليمان</sup>

وبدل علقمة إلخ. وهما عطشان في الحقيقة. لسبوه إلخ. [أي أعداؤه من المحدثين أو الفقهاء المحدثين] كما ضعفوه وابنه وابن ابنه حمادا وإسماعيل بن حماد، وبعض شيوخه كحماد بن أبي سليمان؛ نظراً إلى تفقههم، حتى أن الترمذي يتحاشى عن ذكر اسمه مع التزامه ببيان مذاهب الفقهاء، ويذكر السفليين وابن المبارك وأحمد وإسحاق والشافعي ومالكاً وغيرهم، وأما الدارقطني وابن عدي وغيرهما فقد ضعفوا أبا حنيفة وغيره تعصياً في الدين، وقد تعقبهم عليه العيني وغيره من النقاد فافهم.

وانواع أهوى. من جهة التعصب الذي عم الهوى. أبو حنيفة إلخ. هكذا أخرجه ابن حنبل، ورواه الشيخان وأبو داود. توصاً ثلاثاً إلخ. أي غسل أعضاء وضوئه، ولا دلالة فيه على تثليث المسح، وروي عن ابن عباس مرفوعاً: "توضأ مرة مرة"، وعن أبي هريرة: "مرتين مرتين"، وكذا عن جابر، وروي عن عبد الله بن زيد مرفوعاً: "توضأ فغسل وجهه ثلاثاً، وغسل يديه مرتين مرتين، ومسح برأسه، وغسل رجليه"، قال الترمذي: وقد ذكر في غير حديث: أن النبي ﷺ توضأ بعض وضوئه مرة، وبعضه ثلاثاً [رقم: ٤٧]. وقد رخص بعض أهل العلم في ذلك م يرو بأساً أن يتوضأ الرجل بعض وضوئه ثلاثاً، وبعضه مرتين أو مرة. وأكثر الطرق على تثليث الغسل فهو العادة المستمرة. ولعل المرتين والمرة تعليم للجوار، قال محمد في "الموطأ": هذا حسن، والوضوء ثلاثاً ثلاثاً أفضل، والاثنان يجرئان، والواحدة إذا أسبعت تجزئ أيضاً، وهو قول أبي حنيفة <sup>ج</sup> [١/ ١٨١].

أبو حنيفة إلخ: أخرجه البخاري، ورواه أبو حنيفة من صريق الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رفعه: "توضأ مرة مرة"، وفي "فوائد سمويه" بلفظ: "واحدة واحدة"، وراد الطبراني في "أوسطه": ثم توضأ ثنتين ثنتين، وقال: هذا وضوء لأمه فسكح، ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وقال: هذا وضوء لزوجته لاس، من قبلي [٤/ ٧٨، رقم: ٣٦٦١]، وفي سننه كلام أوضحناه في "صرح الحماية".



أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة.  
 لبيان الجواب

## [بيان غسل الرجلين في الوضوء]

٥٣- أبو حنيفة عن محارب عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ويل للعراقيب  
 ود في جهنم

من النار.

**توضأ مرة مرة** قال القاري: أي غسل أعضاء وضوئه ومسح رأسه مرة مرة؛ إبقاء على أن مسح هو المرة الواحدة، وثبت الغسل سنة، وجمهور على أن رأس مسح مرة واحدة خلاف الشافعي، وقد روى أحمد عن ابن عمر مرفوعاً: . . . . .  
 . . . . . ونقل عن الدارقطني وسبهقي وس حبان وس ماجة وأحمد والخطابي وغيرهم أنهم رَوَوْا مرفوعاً، أنه توضأ مرة مرة وقال: . . . . .  
 ، وتوضأ مرتين مرتين وقال: . . . . . وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال: . . . . .

### ووضوء الأشياء من قسبي

أقول: لأحسن أن يفسر لوضوء في هذه الأمثلة غسل الأعضاء، ويقال: إنه لم يتعرض ههنا لمسح كما هو السائد، وقد وقع القصر على بعض الوضوء في كثير من طرق نقل الوضوء، ولو عمم مسح أيضاً كما عممه القاري صعب عليه انتقضي عما يفوته الشافعي من تثبيت مسح ماء على ما روي: أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً وأقول ثانياً: إهم وإن لاح من فهم أن المرة لأولى فرض ولأخرى ستان، لكي أقول: مجموع الثلاث هو الفرض والسنة، ومصادقهما بعد التثبيت واحد كما أن لقراءة بسورة كالظن أن مفصل في الفهرسة وفرض مع، وليس الخقق ما يطل أن الفريضة هو الآية أو ثلاث آيات، أو آية صوية فرض والبرئد على هذا القدر سنة؛ ودئت لك الفرض مطلق غسل والقراءة، وهو قد يتحقق في ضمن آية وفي ضمن مرة، وقد يتحقق في ضمن أكثر من آية ومرة كما أن عند القائمين بالخرء مجموع الخربن جسم، وكذئت مجموع ألف أجراء، وليس أن خربن منها جسم والبرئد ليس جسم بل من عوارضه، نعم لفرض أفراد أكثر من أفراد السنة فإن منها المرة والمربن وثلاث وقراءة آية وقراءة أكثر، وليس من أفراد السنة إلا الثلاث أو إلا الصور مثلاً، وقد حققنا هذا البحث في مواضع من كتبنا، أجهلنا منها هذا القدر فليطلب له.

**تعرّف** ح جمع عرفوت، وهو الور الذي حلف الكعبين بين مفصل اساق والقدم من دوات الأربع، وهو فوق لعقب من لإسدان كذا نقل عن 'نهاية الحرري'، وروى الشيخان [البحاري رقم: ١٦٣، ومسنم رقم: ٢٤١] وغيرهما عن بن عمرو: . . . . . قال القاري: وحصل لعقب بالعدد؛ لأنه لعصو يدي لم يغسل. وقيل: أراد صاحب العقب، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه،



**عن رجل من ثقيف** يقال له: **الحكم** أو **ابن الحكم** عن أبيه قال: **توضأ النبي ﷺ** ، وأخذ حفنة من ماء فنضحه في مواضع <sup>عرصة</sup> <sup>رشته</sup> **طهوره**.

**عن رجل** <sup>الح</sup> اختفوا في تعيين اسمه واسم أبيه. **الحكم** أو <sup>الح</sup> قال علي القاري: قال ابن عبد البر: الحكم بن سفيان الثقفي، ويقال: سفيان بن الحكم. روى حديثه منصور عن مجاهد، فاحتف أصحاب منصور في اسمه، وهو معدود من أهل الحجاز. له حديث واحد في الوضوء مضطرب الإسناد يقال: به م يسمع من أبي ، وسماعه عندي صحيح؛ لأنه نقله الثقات، منهم الثوري. وم يحافه من هو في حفظ مثله، وقال ابن إسحاق: هو الحكم بن سفيان بن عثمان بن عامر معيقب الثقفي.

وقال الترمذي [رقم: ٥٠]: وفي الباب عن أبي الحكم بن سفيان وابن عباس وريد بن حارثة وأبي سعيد، وقال بعضهم: سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان، واصطربوا في هذا الحديث. وقال 'في التقريب': الحكم بن سفيان. وقيل: سفيان بن الحكم. قيل: له صحبة لكن في حديثه اضطراب [رقم: ١٤٤٢]، وقال أيضاً في 'البهائم': مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه في نضح الوضوء، هو الحكم بن سفيان.

**مواضع طهوره** [أي في حوالي موضع استنجائه وفيه، فالمراد بالطهور هو الاستنجاء] أي في مقام فرجه، قال القاري: وهو يحتمل أن يكون فوقه أو فوق إزاره فيما يحاذيه، وهذا لدفع الوسوسة فيما يافيه، والحديث رواه أحمد وأبو داود والنسائي [رقم: ١٣٥] وابن ماجه [رقم: ٤٦١] وإسحاق عن الحكم بن سفيان، ولفظه: 'أنه كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فصصح به فرجه'. ورواه الترمذي [رقم: ٥٠] وابن ماجه [رقم: ٤٦٣] عن أبي هريرة بلفظ: **جاءني حبري، فقال يا محمد! إذا توضأت فانتصح**. وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وسمعت محمداً البخاري يقول: الحسن بن علي الهاشمي منكر الحديث، لكن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال بلا فرضية ووجوب على ما نص عليه أرباب أصول الحديث، ولا سيما وقد تأيد ههنا بالقياس أيضاً، فالنضح أحسن وأحب.

ثم اعلم أن الحديث أخرجه أحمد في 'مسنده' [١٦١/٤، رقم: ١٦٨٣٣] وإسحاق في 'مستدركه'، والدارقطني في 'سننه' من حديث أسامة بن زيد بن حارثة عن أبيه مرفوعاً: أتاني حبري في أو ما أوحى إلي فعلمي الوضوء والصلاة، فلما فرغ من الوضوء أخذ غرفة من ماء فصصح بها فرجه، وفي حديث عمار بن ياسر رفعه: إن من الفطرة: المضمضة، والاستنشاق، والسواك، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، وتف الإبط، والاستحذاء، وغسل البراجم، والانتضاح بالماء، والاختتان. أخرجه أحمد في 'مسنده' [٢٦٤/٤، رقم: ١٧٦٠٦] وابن أبي شيبة في 'مصنفه' [١٧٨، ١، رقم: ٢٠٤٨] وأبو داود [رقم: ٥٤] وابن ماجه [رقم: ٢٩٤]، والانتضاح هو هذا النضح.

## [بيان المسح على الخفين]

٥٥- أبو حنيفة عن الحكم عن القاسم عن شريح قال: سألت عائشة أمسح على

الخفين؟ قالت: انت علياً  
أي أحضره

عن الحكم الخ قال في 'التقريب': الحكم بن عتيبة بالمشاة ثم الموحدة مصعراً، أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلّس، من الخامسة مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها، وله نيف وستون [رقم: ١٤٥٣]. فهو من الطبقة الصعري من التابعين وليس كما قال القاري: الظاهر أنه من أتباع التابعين. عن القاسم لعله من قال له في 'التقريب': القاسم بن مخيمرة بالمعجمة مصعراً، أبو عروة الهمداني بالسكون الكوفي، نزيل الشام، ثقة فاضل من الثالثة، مات سنة مائة [رقم: ٥٤٩٥]، لكنه قاسم بن محمد كما يأتي. أمسح الخ أي أمسح على الخفين؟ أو المسح عليهما ثابت عن النبي - كما في "شرح القاري".

قال انت الخ الحديث رواه مسلم وابن ماجه عن الحكم قال: سمعت القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ قال: سألت عائشة عن المسح على الخفين، فقالت: انت علياً فأسأله؛ فإنه أعمم بذلك مني، فأتيت علياً فسألته عن المسح، فقال: كان رسول الله - يأمرنا أن نمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام، وفيه توفيت المسح للمقيم والمسافر، وأن المقيم أيضاً بمسح، فهو رد على مالك في رواية عنه: أنه لا بمسح المقيم كما حكاه محمد عنه في "موطئه"، وفي رواية: أنه لا توفيت فيه ساء على ما رواه أبي بن عمار أنه قال لرسول الله - : أمسح على الخفين؟ قال: نعم، قال: نعم، قال: نعم، قال: نعم، حتى بلغ سبعاً قال له: .. بدا لك، رواه ابن ماجه [رقم: ٥٥٧].

وفي رواية أبي داود: وقال: نعم .. سم [رقم: ١٥٨]، لكن قال أبو داود: وقد اختلف في إسناده، وليس هو بالقوي، ورواه ابن أبي مريم ويحيى بن إسحاق والسليخ ويحيى بن أيوب، وقد اختلف في إسناده. ثم أحاديث التوفيت كثيرة جيدة الأسانيد، فقد روى أبو داود عن خزيمة بن ثابت مرفوعاً: مسح على خفين بمسح .. [رقم: ١٥٧] قال أبو داود: رواه منصور بن المعتمر عن إبراهيم التيمي بإسناده، قال فيه: ولو استزدرته لزدنا، وقد روى ابن ماجه ما ذكرنا عن علي، ورواه الدارمي بإسناد الحكم المذكور.

وروى ابن ماجه عن خزيمة ما رواه أبو داود، وفيه من طريق: ولو مضى السائل على مسألته لجعلها خمساً، ومن طريق قال: "ثلاثة أيام"، أحسبه قال: "ولياليهن للمسافر في المسح على الخفين" [رقم: ٥٥٣، ٥٥٤]، وروى الأثرم في "سنه" والدارقطني [١/ ١٩٤، رقم: ١] وابن خزيمة [رقم: ١٩٢] عن أبي بكرة مرفوعاً: "أنه رخص للأثرم في "سنه" ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس حفيه أن يمسخ عليهما"، وروى الترمذي [رقم: ٩٦] والنسائي [رقم: ١٢٧] عن صفوان بن عسال مرفوعاً: "يأمرنا إذا كنا سفرًا أن لا نزع

## فاسأله؛

= حفاها ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط وبر وبوط، قال ترمذي. هذا حديث حسن صحيح، وقد روى الحكم بن عتيبة وحماد عن إبراهيم السعفي عن أبي عبد الله حدي عن حزيمة بن ثابت، ولا يصح، قال عبي بن المديني: قال يحيى: قال شعبة: لم سمع إبراهيم السعفي من أبي عبد الله حدي حديث مسح، وقال رتبة عن منصور: كنا في حجرة إبراهيم التيمي ومع إبراهيم السعفي، فحدثنا إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت عن النبي في المسح على الخفين، قال محمد: أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال.

وروى الترمذي عن عمرو عن أبي عبد الله عن حزيمة مرفوعاً: **مسح على الخفين يومئذٍ مسحاً**، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وفي أساب عن عبي وأبي بكرة وأبي هريرة وصفوان بن عسال وعوف بن مالك ومن عمر وحريز. وقال في التوقيت: وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ولتأنيين ومن بعدهم من فقهاء مثل سفيان ثوري وابن المنار والشافعي وأحمد وإسحاق، قالوا: يمسح المقيم يوماً ويلة، ومسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وقد روى بعض أهل العلم أنهم لم يوقفوا في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس، والتوقيت أصح. أقول: حديث عدم توقيت لا يعارض أحاديث التوقيت لا من جهة الطريق؛ كثرتها، وكثرة صرفها، وجودتها، ورواها العدم، ومنهم عبي حاتم الخفاء، ولا من جهة الدلالة؛ لأنه نص يقبل التأويل بأن يراد عدم التوقيت من جهة عدم الحصر، وأنه ليس مقصوراً على هذه الأيام حتى لا يخور المسح بعده، وبو سمه انتعارض فيرجع إلى أقوال الصحابة، وأكثرهم وأكابرهم على مذهب، أو إلى القياس وهو مؤيد لنا؛ لأن هذه الرحضة مسبة على عدم الحرج ورفع مشقة، وهي مرتفع هذين قدريين بمقيم ومسافر على حسب ما هما من اضرورة؛ فإن الضرورة تنقذر بقدرها فافهم.

**فاسأله** أخرج مسلم عن عمرو بن قيس الملائي عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن محمرة عن شريح بن هانئ، قال: أتيت عائشة أسأها عن مسح على الخفين، فقالت: عبيك ناس أبي طاب فاسأله؛ فإنه كان يسافر مع رسول الله ﷺ، فأسأها، فقال: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً ويلة لمقيم، وعن ريد بن أبي أبيسة عن الحكم بهذا الإسناد مثله، وعن الأعمش عن الحكم عن القاسم بن محمرة عن شريح بن هانئ قال: سألت عائشة عن مسح على الخفين، فقالت: أنت عبأ؛ فإنه أعلم بذلك مني، فأتيت عبياً، فذكر عن النبي ﷺ مثله [رقم: ٢٧٦]. والأعمش والحكم والقاسم وشريح تابعيون كوفيون كما قال أبووي. أقول: كذا ههنا الإمام والحكم والقاسم وشريح تابعيون كوفيون، ورأى الإمام أسأه بعينه كما قال الدرقي كما أن الأعمش أيضاً رآه ونظر إليه، ومن ههنا ظهر أن شريحاً هو ابن هانئ لا ابن حارث، وأن القاسم هو ابن محمرة لا ابن محمد كما في الحديث الآتي، ولعله وهم من جامع، وليس في نسخة محمولة لشرح لقاري، ومحمرة بضم الميم وباء المعجمة وشريح بالشين والحاء، وهانئ همزة حرة، قال أبووي.

فإنه كان يسافر مع النبي ﷺ، قال شريح: فأتيت علياً فقال لي: امسح.

٥٦- أبو حنيفة عن علقمة عن سليمان بن بريدة عن أبيه: أن رسول الله ﷺ

فإنه كان يسافر فيه تسية على أن غالب مسحه كان في السفر، وه تدر عائشة أنه مسح في الحضر. قال شريح: شريح بن هاني، قاضي كوفة في خلافة عبي كرم لله وجهه، عني ما في 'شرح القاري'، والظاهر أن القاضي شريح بن الحارث.

امسح. [طاهره الإصلاق اشامل للحضر ولسفر] أي عني الخفين، قال الشيخ في 'شرح سفر السعادة' بقاءً عن المواهب اللدنية: إن جمعاً من الحفاظ قد صرحوا بأن حديث المسح على الخفين بلغ في الثبوت حد التواتر، ولا يتصرف إليه شك وشبهة، وقد جمع بعض العلماء عدد رواته متجاوزاً عن الثمانين، وفيهم عشرة المشتركة، ولم يكره من السنف إلا مائتة. إلا في رواية نقلت عنه أنه لم يسافر لا للمقيم، وقال محمد في الموصأ: قال مائتة: لا يجوز المسح على الخف للمقيم، وعمامة الآثار التي رواها مائتة في المقيم، وقال ابن حجر: إن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بجواره مصقاً، وقيل: توقفه في المسح حال الإقامة في خاصة نفسه، وفتواه على جوازه، ونقل مثله عن أبي أيوب الأنصاري.

وكتب المائكية مشحونة بجواره سفرًا وحضرًا. وقد الشمني في 'شرح النقاية': يجوز امسح على خف، وليس بسنة مشهورة، وروي عن أبي حنيفة - أنه قال: لم أجور المسح حتى رُيت الآثار والأحجار فيه مثل ضوء اسهار، وقال الإمام أحمد: إن سبعة وثلاثين نفرًا من الصحابة روه عنه. وفي رواية: ثلاثين نفرًا منهم مرفوعًا وموقوفًا، وقال ابن اسارك: يجيء الرجن ويسأني عن المسح، فأشئت أنه من أهل الهواء، وأما حمل قراءة الحر في 'أرحلکم' على المسح، وقراءة الصب على العسل كما ارتكبه بعضهم، فلا يخلو عن خدشة؛ فإن المسح ليس مغيًا بالكنعين اتفاقًا، وقال الحسن البصري: حدثني سبعون نفرًا من الصحابة عن المسح على الخفين، وفي 'الهداية': أن إجماع المسح مستفيضة مشهورة فمنه يعتقد أنه كان متدعًا، وقال الكرخي: أحاف عليه لكفر، ومثله عن أبي حنيفة -

واعلم أن غسل الأرجلين وقع عامًا في لكتاب باعتبار عموم أوقات الوضوء، أو مصقًا عن قيد التحفط وعدمه، وحديث المسح على الخفين؛ لكونه متواترًا أو مشهورًا وقع محصيًا لذلك عدم، أو مقيدًا لذلك المطلق؛ فإن المشهور يجوز به الريادة عني الكتاب بمعنى تغيير الوصف، لا بمعنى تغيير الحكم نفسه ونسحه وتبديله؛ فإنه بما يتصور بانقطعي التواتر، وهذا تخصيص أو تقييد عندنا، ومسح عند الشافعي عني ما عرف في الأصول من باب التحصيل، وقصر العام عني بعض مسمياته. ثم امسح رحصة ترفيه بقاء على عدم الخرج واشتقة في الدين، قال الله تعالى: ٥٥. حسن عليكم في من حرج ٥ (الحج: ٧٨) وقال: ٥. لا تجدك عفاة (البقرة: ١٨٥) فعلى هذا قيل: إن العسل أو أحدًا بالعزيمة، وعملاً بطاهر الكتاب، وقيل: لمسح =



## توضاً، ومسح على الخفين، وصلى خمس صلوات.

٥٧- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه: أن النبي ﷺ يوم فتح مكة

= أولى إظهاراً بسنة، ورداً على أهل السدة من الحوارج والروفض، وأما الأحاديث فتشهد عدم رجحان أحدهما على الآخر؛ فإنه إذا كان متحفظاً مسح وم يرفعهما، وإذا لم يكن محققاً غسل الرجلين ولم يلبس الخفين لأجل المسح، ولكن الأرجح أن يقال: الأعمال بالنيات، فإن مسح بنية السبية ورد على أهل أهواء، أو غسل الرجلين أحداً بالأصل، وعملاً بالكتاب الظاهر كان مأجوراً في كتبا الصورتين، فالأوبوية لكل منهما على الآخر من وجه، فافهم. **امسح** [رواه مسلم | رقم: ٢٧٦] أيضاً عن شريح عن علي | لأي رأيت رسول الله ﷺ يمسح أو يأمره. **عن سليمان الخ**: أخرجه مسلم والأربعة إلا النسائي.

**نوصاً الخ** رواه ابن ماجه [رقم: ٥١٠] عن محارب بن دثار عن سيمان بن بريدة عن أبيه: أن النبي ﷺ كان يتوضاً لكل صلاة، فلما كان يوم فتح مكة صلى الصلوات كلها بوضوء واحد، قال القاري: وقد سبق أنه تواتر في المعنى أحاديث المسح عليهما، وأنه أجمع عليه أهل السنة خلافاً لبعض المبتدعة. **خمس صلوات**. أي بذلك الوضوء، وفيه دفع توهم أنه ربما مسح عليهما وأراد الطهارة في الحصة لا بالطريقة الكاملة.

**يوم فتح الخ** [أي وقته، أو عامه] رواه أبو داود عن مسدد عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن سيمان بن بريدة عن أبيه، قال: 'صلى رسول الله ﷺ يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد، ومسح على خفيه، فقال له عمر: إني رأيت صعدت اليوم شيئاً لم تكن تصعه، وقال: **مسح** [رقم: ١٧٢]، ورواه الدارمي بإساده عن عبيد الله بن موسى عن سفيان الخ. قال أبو محمد الدارمي: فدل فعل رسول الله ﷺ أن معنى قول الله تعالى: **وَدَعَا إِلَى صَوَابِهِ وَخَصَمَتِهِ** (المائدة: ٦) لكل محدث ليس للظاهر، ومنه قول النبي ﷺ: **لَا مَسَاحَ لَكُمْ مِنْ حَبِيبٍ**، والله أعلم، قلت: هذا بعيد؛ ما روى الدارمي نفسه عن عكرمة: أن سعداً كان يصلي الصلوات كلها بوضوء واحد، وأن علياً كان يتوضاً لكل صلاة، وتلا هذه الآية **وَدَعَا إِلَى صَوَابِهِ وَخَصَمَتِهِ** (المائدة: ٦).

وروي عن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر: أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة صاهراً أو غير صاهر، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة [١٧٥١، رقم: ٦٥٧]، وهو صريح في أن الوضوء عند كل صلاة كان فرضاً عليه ﷺ، غاية الأمر أنه سح بعده يوم فتح مكة، وفعه هذا لا يدل على أن معنى الآية هذا، بل أعم من أن يكون معناه، أو معناه فرضية الوضوء لكل صلاة ثم سح، فالأعم لا دلالة له على الأخص إلا أن يقال: يستفاد هذا مع ضم أحاديث أخر كما روه البخاري وأبو داود وابن ماجه والدارمي وغيرهم عن أس بن مالك: 'كان النبي ﷺ يتوضاً عند كل صلاة، قس: كيف كنتم تصنعون؟ قال: يجزئ أحداً الوضوء ما لم يحدث'. وروى عنه الترمذي: 'كان يتوضاً لكل صلاة صاهراً أو غير طاهر، قال: قلت لأس: فكيف كنتم تصنعون =

**صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ بوضوء واحد، ومسح على خفيه، فقال له عمر: ما رأيك صنعتَ هذا قبل اليوم، فقال النبي ﷺ: عمدًا صنعته يا عمر.**

= أنتم؟ قال: كما يتوضأ وضوءاً واحداً [رقم: ٥٨]، وقال الترمذي بعد رواية علقمة عن ابن بريدة عن أبيه: هذا حديث حسن صحيح، وروى هذا الحديث علي بن قادم عن سفيان الثوري، وزاد فيه: "توضأ مرة مرة"، وروى سفيان الثوري هذا الحديث أيضاً عن محارب بن دثار عن سفيان بن بريدة: "أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة"، ورواه وكيع عن سفيان عن محارب عن سليمان بن بريدة عن أبيه، وروى عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن سفيان عن محارب بن دثار عن سفيان بن بريدة عن النبي ﷺ، وهذا أصح من حديث وكيع. ويقال: إن سورة المائدة لم يسبح منها شيء على ما ورد: أحبوا حلالها وحرموا حرامها، وهذا يتنهض حجة أيضاً على من قال: إن الوضوء كان فرضاً على الكل تخكم النص المذكور ثم مسح.

وبالحكمة قد انعقد الإجماع على أن فرضية الوضوء إنما هي بشرط الحدث وإن كان التحديد مستحسناً بل مندوباً مؤكداً على ما تحمله بعض الصحابة كابن عمر وعلي وسعد وغيرهم، وإن كان حديث: عشر حسنات ضعيفاً على ما قاله الترمذي وغيره، وروى ابن ماجه [رقم: ٥١١] والترمذي وغيرهما عن جابر بن عبد الله برواية فصل ابن مشر أنه رأى جابراً يصلي الصلوات بوضوء واحد، فقالت: ما هذا؟ فقال: رأيت رسول الله ﷺ يصنع هذا فانا أصنع كما صنع رسول الله ﷺ، وروي مرفوعاً جمعه الظاهر والعصر بعد الأكل بوضوء واحد على ما رواه أئمة الحديث.

**خمس صلوات** أي على خلاف عادته من أنه كان يتوضأ لكل صلاة إما عملاً بظاهر القرآن، وإما استحباباً، وقيل: كان فرضاً عليه خاصة ثم مسح. **ومسح على خفيه** على خلاف عادته من غسلهما. **فقال له عمر** تعجب من كون الأمرين أو أحدهما على خلاف العادة من التوضي لكل صلاة، وغسل رجلين. **صنعت هذا** أي هذا الجمع بين الصلوات بوضوء، أو المسح على الخفين. **صنعتة** إلح يعني يعرف أن تحديد الوضوء غير واجب، وليستين أن المسح على الخفين جائز، وأن آية المائدة غير مسوغة، وأن الجمع بين القراءتين هو اختلاف العمل من غسل الرجلين ومسحهما المحمولين على الخالتين، وهذا معنى قول الشعبي: نزل القرآن بالمسح، وجرت السنة بالغسل.

والخاص: أنه كان ميباً لما أجمل من الأحكام، هذا ما فسره به القاري في "شرحه"، وقال: والحديث رواه أحمد [٣٥٠/٥، رقم: ٢٣٠١٦] ومسلم [رقم: ٢٧٧] وغيرهما عن بريدة، وفي رواية لعبد الرزاق [١/٥٤، رقم: ١٥٧] وابن أبي شيبة [٣٤/١، رقم: ٢٩٨] عن بريدة بن الحبيب الأسلمي: أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات كلها بوضوء واحد.

٥٨- أبو حنيفة عن عبد الكريم أبي أمية عن إبراهيم، حدثني من سمع جرير بن عبد الله يقول: رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين.....

= قلت: الأحسن أن يقال: ليعرف أن تجديده غير واجب عليه : فإن عدم وجوه على الأمة كان طاهرًا عندهم، على ما عرفت من حديث أنس وغيره، ويستبين عند عمر أن المسح جائز، وإلا فهو مشروع جائز قبل الفتح كما عرف في موضعه، ثم أنت تعلم أن عدم استحباب آية المائدة غير ظاهر بهذا الفعل والقول كما عرفت إلا بما ورد من قوله ﷺ: **«مسحوا على خفافكم»**، أو بما قضا سابقًا، وأيضًا قد نقلنا أن صريق الجمع بين القراءتين بهذا المصطلح لا يستقيم؛ لعدم كون المسح معيًا بالكعبين بل لا جهة للجر هناك إلا حر الخوار كما في حجر ضب بحرب، ومن ملك ذا رحم محرم منه.

**حدثني من سمع الخ** لعنه هو همام بن الحارث كما في الرواية القابلة، والعجب ما وقع في نسخة شرحها القاري فقال: من سمع جرير بن عبد الملك مقام 'من سمع جرير بن عبد الله'، ونقل في هوامشه أن هذا جرير بن عبد الله البجلي كما صرح في "جامع المسانيد" و"مسند الإمام الحسين بن محمد بن حُسرو استخفي وغيرهما من مسانيد الإمام، أعادنا الله من الأوهام بسبب سهو الأقدام، فزلة القلم في هذا أظهر وأبرز بلا مرية لأحد بعد ملاحظة مسانيد والأسانيد الموجودة في كتب السنن والحوامع، ومن طوارف القرائح: أن القاري - عفر الله به - أيضًا شرح هذا اللفظ المصحف مع علو كعبه وسعة بابه في الحديث، فقال: اظاهر أنه تابعي؛ إذ لم يذكره ابن عبد البر في 'الاستيعاب لتراجم الأصحاب'، فاحديث مرسل، وهو حجة عندنا وعند الجمهور، والصرفه عليه أنه شرح هذا الحديث سابقًا بإسناد إبراهيم عن همام عن جرير بن عبد الله وترجمه، وأيضًا لم ينظر إلى قوله: 'رأيت رسول الله ﷺ الخ'، وكيف يمكن من التابعي أن يقول: 'رأيت' الخ؟

نعم الأحسن ههنا أن يقال: الحديث منقطع سقط الروي بين النحوي وجرير، وهو مقول أيضًا عندنا بعد كون الراوي عن الساقط ثقة عدلاً، ثم القاري في كلا الإسنادين عن جرير سرد الكلام على طبق ما سبق أن مسح الخفين منه **«بيان لقراءة الجر في»** كما أن الغسل مورد لقراءة النصب، ولم ينظر إلى ما حرروه عن آخرهم من الفقهاء والمحدثين أنه كيف يستقيم مع بيان العاية في **«مسح»**؛ فإن المسح غير معيًا بالعاية كما ذكرنا، ثم قيل في هوامش نسخة الشرح: وفي 'مسند الإمام' برواية احافظ طلحة بن عبد الله بن محمد: وكان إسلامي بعد نزول المائدة. وهذا من لفظ جرير بن عبد الله البجلي.

**مسح الخ** حديث جرير رواه ابن ماجه عن إبراهيم عن همام بن الحارث عنه قال: قال جرير بن عبد الله ثم توصًا، ومسح على خفيه، فقبل له: أتفعل هذا؟ قال: وما يعني وقد رأيت رسول الله ﷺ يفعله [رقم: ٥٤٣]، قال إبراهيم: كان يعجبهم حديث جرير؛ لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة. ورواه أبو داود عن بكير بن =

بعد ما أنزلت سورة المائدة.

٥٩- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن همام بن الحارث: أنه رأى جرير بن عبد الله توضأ ومسح على خفيه، فسأله عن ذلك، فقال: إني رأيت رسول الله ﷺ يصنعه، وإنما صحبته بعد ما نزلت المائدة.

٦٠- أبو حنيفة عن حماد عن الشعبي عن إبراهيم بن أبي موسى الأشعري عن المغيرة بن شعبة: أنه خرج مع رسول الله ﷺ في سفر فانطلق رسول الله ﷺ، فقضى <sup>إلى تبوك</sup> فذهب إلى جانب الفناء

= عامر عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن جرير [رقم: ١٥٤]، وروى أنه قال: ما أسلمت إلا بعد برول المائدة. ورواه الترمذي عن همام بن الحارث [رقم: ٩٣] قال: وفي الباب عن عمر وعلي وحذيفة والمغيرة وبلال وسعد وأبي أيوب وسلمان وبريدة وعمرو بن أمية وأنس وسهل بن سعد ويعلى بن مرة وعادة بن الصامت وأسامة بن شريك وأبي أمامة وجابر وأسامة بن زيد، قال: حديث جرير حديث حسن صحيح. ويروى عن شهر بن حوشب قال: رأيت جرير بن عبد الله توضأ ومسح على خفيه، فقنت له في ذلك، فقال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح على خفيه؛ فقلت له: أقل المائدة أو بعدها؟ فقال: ما أسلمت إلا بعد المائدة، حدثنا بذلك قتيبة، حدثنا خالد بن زياد الترمذي عن مقاتل بن حيان عن شهر بن حوشب عن جرير، وهذا حديث مفسر؛ لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي ﷺ على الخفين كان قبل نزول المائدة، وذكر جرير أنه رأى النبي ﷺ مسح على الخفين بعد نزول المائدة.

بعد ما أنزلت **الح** فإن جريراً أسلم بعد نزول المائدة على ما في كتب الصحاح من التصريح به.

**واما صحبه** [بل أسلمت بعده قبل وفاته **هـ** بأربعين يوماً] ليست هذه الريادة عند الشيعين والترمذي والنسائي وابن ماجه في هذا الطريق، وأخرج معها أبو داود وابن حزيمة والحاكم من طريق بكر بن عامر عن أبي زرعة عن عمرو بن جرير في آخره: ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة، قال الحاكم: هذه الريادة صحيحة وم يخرجاه، وللطبري في "أوسطه" من وجه آخر عن جرير، وفيه: أنه كان معه في حجة الوداع.

**ابو حنيفة الح** هكذا أخرجه ابن حنبل وأبو بكر بن عبد الباقي والحاثمي في 'مسانيدهم'، وأخرجه الستة بحواه على اختلاف ألفاظ. **انه حرج الح** لفظ البحاري: "أنه حرج لحاجته فأتبعه المغيرة بإدائه فيها ماء، فصب عليه حين فرغ من حاجته، فتوضأ ومسح على الخفين" [رقم: ٢٠٣]. ورواه أبو داود بطرق: ففي صريح: عدل رسول الله ﷺ وأما معه في غزوة تبوك قبل الفجر فعدلت معه، فأباح النبي ﷺ فترر ثم جاء، =

ورواه ابن ماجه مختصراً، وفيه: 'فتوضأ ومسح على الخفين' [رقم: ٥٤٨]. ورواه الدرهمي ولفظه: كنت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة في سفر، فقال: **معت**؟ فقلت: نعم، فنز عن راحلته، فمشى حتى توارى عني في سواد الليل، ثم جاء، فأفرغت عليه من الإداوة، فغسل يديه ووجهه، وعبه حبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل الحبة، فغسل ذراعيه ومسح برأسه، ثم أهويت لأنتزع حفيه، فقال: **دعهم** **فإني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما** [١/١٩٤، رقم: ٧١٣].

جده روميه في بعض الروايات: رومية كما في الترمذي [رقم: ١٧٦٨] وأبي داود [رقم: ١٥١]، وفي بعضها: شامية كما في أكثر روايات 'الصحيحين'. [البحاري رقم: ٢٩١٨، ومسلم رقم: ٢٧٤] ونسخة المسند التي شرحها القاري، قال القاري: ولا منافاة بينهما؛ لأن الشام حيث كان تحت ملك الروم، ولا يبعد أن يكون نسبة هياتها المعتاد لیسها إلى إحداهما، ونسبة خياطتها أو قماشها إلى الأخرى، والحديث قد أحرجه =

فرفعها رسول الله ﷺ من ضيق كمّها، قال المغيرة: فجعلت أصب عليه من الماء من <sup>أسكب عليه الماء</sup> إداوة معي، فتوضأ وضوءه للصلاة، ومسح على خفيه ولم ينزعهما، ثم تقدم وصلى. <sup>كانت معي</sup>  
 ٦١- أبو حنيفة عن حماد عن الشعبي <sup>عامر</sup> عن المغيرة بن شعبة قال: وضأت رسول الله ﷺ وعليه جبة رومية ضيقة الكمين، فأخرج يديه من تحتها ومسح على خفيه، <sup>نوب معروف</sup> وفي رواية: أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين، وعليه جبة شامية ضيقة الكمين، فأخرج يديه من أسفل الجبة.

= الشيحان في "صحيحهما". وفيه جواز الثياب الضيقة، لا سيما في الجهاد للتأهب، وجواز العمل القليل في الوضوء من غير استيناف، وجواز الاستعانة بالغير في صب الماء، وجواز مسح الخفين ومسح الناصية التي هي بقدر ربع الرأس، فارتفع به إجمال الكتاب في مقدار محل المسح، وجواز عدم انتظار الإمام إذا حيف التأخير في الوقت، وجواز اقتداء الأفضل بالعضول، وثبوت اقتدائه ﷺ بعمر أبي بكر ، بل التحقيق على ما قاله الشيخ عبد الحق: إن الإمام كان هو النبي ﷺ واقتدى به أبو بكر ، وثبوت أن المسبوق يقضي ما فاتته من الركعات، ولا يثبت سحدة السهو، وثبوت أن طهارة القدمين شرط عند إدخالهما الخفين، وهذه كلها على اختلاف العبارات في الروايات فافهم. **إداوة:** ظرف وهي مطهرة من أدم.

**ثم تقدم إلخ** إلى الصلاة لا أنه أهم؛ لأن الإمام كان عبد الرحمن بن عوف، أو أنه قصة أخرى. **وصأت إلخ.** بتشديد الضاد أي سكبت عليه ماء وضوئه، وفيه جواز الاستعانة في الوضوء. **ضيقة الكمين** بحث لم يقدر على كشف ساعديه ليغسلهما. **وعليه جبة إلخ** قال القاري: وفي رواية البخاري: قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر، فقال: **أعنت ما؟** فقلت: نعم، فنزل عن راحته، فمشى حتى توارى عني في سواد الليل، ثم جاء فأفرغت عليه الإداوة، فغسل وجهه ويديه، وعليه جبة شامية من صوف، فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل من الجبة فغسلهما، ومسح رأسه وعلى خفيه [رقم: ٥٧٩٩].

وفي رواية للملك وأحمد وأبي داود: كان في غزوة تبوك، وفي "الموطأ" و"مسند أبي داود": أن ذلك كان عند صلاة الصبح. وفي رواية لمسلم: قال: فأقبلت معه حتى وجد الناس قدموا عبد الرحمن بن عوف فصلى بهم، فأدرك النبي ﷺ الركعة الآخرة، فلما سلم عبد الرحمن قام رسول الله ﷺ يتم صلاته، فأفزع ذلك الناس. وفي أخرى: قال المغيرة: فأردت تأخير عبد الرحمن، فقال ﷺ: **دعه**. ففي الحديث اختلافات في الجبة، وفي أنه ذهب عبد الرحمن يتأخر، أو أرادته مغيرة، أو أنه كان في الليل أو في الصبح، أو أنه أتبعه المغيرة، أو توارى عنه =



٦٢- أبو حنيفة عن حماد عن الشعبي عن المغيرة بن شعبة قال: رأيت رسول

ابن أبي سليمان عامر

الله ﷺ يمسح.

٦٣- أبو حنيفة عن أبي بكر بن أبي الجهم عن ابن عمر قال: قدمت على

غزوة في العراق، فإذا سعد بن مالك يمسح على الخفين، فقلت: ما هذا؟ فقال: يا ابن

عمر! إذا قدمت على أبيك فسله عن ذلك، قال: فأتيته فسألته، فقال: رأيت رسول

وحدته

مير المؤمنين

= فم يذهب إلى غاية ما ذهب وغير ذلك، والتوفيق في كل ذلك ممكن، ففي الحجة كما بقنا، وفي التأخر بخور أن يشرع في التأخر بعد إشارة المغيرة ومعهما النبي بعد فعلهما، وفي الوقت بخور أن يذهب للتأخر آخر الليل، وبعد المحي طلع الصبح بل أسمر، وفي الاتباع أنه أتبعه شيئاً ثم ذهب وحده فافهم.

نسخ الح هذا مختصر حديث المغيرة، وحديث منقصر، ولما قصد إمام إبراهيم بن موسى الأشعري كما في الرواية السابقة، أو عروة أو حمزة أو المغيرة، والساقط أن عاد مولى المغيرة وأحد أبيه بعد العاد.

أبو حنيفة الح أخرجه ابن حنبل وطلحة العدي وأسد بن عمرو في "مسائدهم". بن أبي الجهم هو ابن عبد الله بن أبي الجهم العدوي، ثقة من الساعة. [ليس ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قدمت ح أي الكوفة كما في رواية 'الموطأ']. روه بعض الجماعة، وبمصر البحاري مرفوعاً: أنه مسح على الخفين، وأن عبد الله ابن عمر سأل عمر عن ذلك، فقال: نعم إذا حدثت شيئاً سعد عن النبي فلا تسأل عنه غيره [رقم: ٢٠٢].

وفي 'موطأ يحيى' عن مالك: أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها، فرأه عبد الله ابن عمر يمسح على الخفين، فأكر ذلك عليه، فقال له سعد: سل أباك إذا قدمت عليه، فقدم عبد الله فسي أن يسأل عمر عن ذلك حتى قدم سعد، فقال: أسألت أباك؟ فقال: لا، فسأله عبد الله، فقال عمر: إذا أديت حديثي في الخفين وهما طاهرتان، فامسح عليهما، قال عبد الله: وإن جاء أحدهما من الغائط؟ قال: نعم، وإن جاء أحدكم من الغائط. وكذا في "موطأ محمد" عنه غير لفظ: نعم [١/ ٢٧٩، رقم: ٤٩].

ورواه ابن ماجه وفيه: فقال: إنكم لتفعلون ذلك فاجتمعوا عند عمر، فقال سعد لعمر: أفنت ابن أخي في المسح، فقال عمر: كما مع رسول الله ﷺ يمسح على خفافه لا يرى بذلك بأساً فقال ابن عمر: وإن جاء أحد من الغائط؟ قال: نعم [رقم: ٥٤٦]. ولعل ابن عمر إما لم يبلعه حينئذ بل سبه، أو بلعه المسح في السفر وحمله عليه خاصة، وإلا فمسح ابن عمر على الخفين، وروايته مرفوعاً ثابت على ما في ههنا وموطأ محمد عن مالك. سعد الح أبو إسحاق أحد العشرة المشتهرة. ما هذا أي المسح، لعله أنكر المسح في الحضر.

فسله عن ذلك: فإنه أعرف به فتطمئن بقوله.

الله ﷻ **يمسح فمسحنا**. وفي رواية: قال: قدمت العراق للغزو فإذا **سعد بن مالك** <sup>أي به</sup> **يمسح على الخفين** فقلت: ما هذا؟ قال: إذا قدمت على **عمر** <sup>مقام غسل الرجلين</sup> **فمسحه**، فقال: قدمت على **عمر** فسألته، فقال: رأيت رسول الله ﷺ **يمسح فمسحنا**. وفي رواية: <sup>جئت إليه</sup> قال: قدمت العراق لغزوة **جلولا**، فرأيت **سعد بن أبي وقاص** **يمسح على الخفين**، فقلت: ما هذا يا **سعد**؟ فقال: إذا لقيت **أمير المؤمنين** فاسأله، قال: فلقيت **عمر** <sup>مكرًا عبه</sup> فأخبرته بما صنع، فقال **عمر**: **صدق سعد** رأيت رسول الله ﷻ يصنعه فصنعنا. وفي رواية: قال: قدمنا على غزوة العراق فرأيت **سعد بن أبي وقاص** **يمسح على الخفين** فأنكرت عليه، فقال لي: إذا قدمت على **عمر** فاسأله عن ذلك، قال ابن عمر: فلما قدمت عليه سأله وذكر له ما صنع **سعد** فقال: **عمك أفقه منك**، رأينا رسول الله ﷺ **يمسح فمسحنا**. <sup>وهو سعد بن مالك</sup>

٦٤- أبو حنيفة عن حماد عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه تنازع أبوه وسعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين، فقال سعد: امسح، وقال عبد الله ما يعجبني، قال سعد: فاجتمعنا عند **عمر**، فقال **عمر**: **عمك أفقه منك سنة**. <sup>أي سعد</sup>

٦٥- أبو حنيفة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رأيت النبي ﷺ **يمسح على**

**فمسحنا** تغاله ولا نعرف وجهه، أو لا نحتاج إلى دليله غير هذا. **سعد بن مالك** أي وقاص بن وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب. **جلولا** بفتح الجيم واللام موضع ببغداد، ولها وقعة معروفة. **أمير المؤمنين** وهو أول من سمي أمير المؤمنين. **فاسأله** هل رأى النبي ﷺ **يمسح**. **صدق سعد** في فعله أو قوله بخواره. **عمك أفقه** أعلم وأعرف بالنسبة لمساواته أباك في الإسلام والصدقة والقرب في العمر فكانه عمك. **رأينا** أنا وهو وغيره. **أبو حنيفة** أخرجه الحارثي في "مسند"، ونحوه عبد الحارثي وابن ماجه. **سعد** النبي ﷺ لقد قدم صحبتته.

### الخفين في السفر ولم يوقته.

[بيان التوقيت في المسح]

٦٦- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي عن أبي عبد الله الجدي، عن اسمه عبد بن حميد

في السفر الح. لعنه حمه عليه حاصة، ولذا أنكر على سعد. ولم يوفد. [لم يعين وقته فيما سمعته] أي لم يبعي عنه توقيته لا أنه بين عدم توقيته؛ فإن روايات توقيته للمسافر وللمقيم ثالثة كما سيأتي، وعمله لهذا الأثر لم يوقت مالك، وجوز للمسافر لا للمقيم في رواية عنه، قال القاري: وأحد هذا الإمام مالك، لكن من حفظ حجة على من لم يحفظ، ففي 'صحيح مسلم' [رقم: ٢٧٦] عن علي كرم الله وجهه: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم.

ثم أعلم قد روي عدم التوقيت من أوجه، فقد روى أبو داود عن أبي س أي عمارة أنه قال: يا رسول الله !  
 أسمع على الخفي؟ قال: **٥٠**، قال يوماً؟ قال: **٥٠**، قال: ويومين؟ قال: **٥٠**، قال: وثلاثة؟ قال: **٥٠**،  
 [رقم: ١٥٨]. ورواه ابن ماجه وفيه: حتى يبع سباعا قال به: **٥٠** [رقم: ٥٥٧]. وضعفه أبو داود وقد  
 استوفينا هذا البحث في حواشينا السابقة، فتذكر، كيف وروايت التوقيت أصح وأشد جودة ورواية على أن  
 رواية المثلث مقدمة على الثاني، وأيضاً خلاف القياس يقتصر على مورد، ويقدر الضروري بقدر الضرورة.

قال الترمذي [رقم: ٩٦]: وقد روى الحاكم بن عتبة وحماد عن إبراهيم السحفي عن أبي عبد الله الحدي عن حزيمة بن ثابت ولا يصح. قال علي بن المديني قال يحيى: قال شعبة: لم يسمع إبراهيم السحفي عن أبي عبد الله الحدي حديث المسح. وقال رائدة عن منصور: كما في حجرة إبراهيم التيمي ومعا إبراهيم السحفي، فحدثنا إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الحدي عن حزيمة بن ثابت عن النبي في المسح على الخفين. وقد صحح الترمذي حديث سعيد بن مسروق والد الثوري عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الحدي عن حزيمة بن ثابت عن النبي في المسح على الخفين. وهذا مقطوع بسقط التيمي وعمرو

عن إبراهيم الخ [لعله سقط عمرو بن ميمون من أبي]. صححه ابن معين كما روي عنه. وقال ابن دقيق العيد: الروايات متصارفة متكاثرة برواية التيمي عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن حريمة. وقال ابن حاتم في 'علله' عن أبي زرعة: الصحيح من حديث التيمي عنه عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن حريمة مرفوعاً. والصحيح من حديث النخعي عنه عن الجدلي بلا واسطة. قلت: هذا مؤيد لما في بسطنا من حذف عمرو بن ميمون من أثناء الإسناد؛ لأنه من رواية السحفي، وادعى النووي في "شرح المهدب": الاتفاق على ضعف هذا الحديث. وهذا مردود؛ لأنه قد صححه ابن حبان، وقد نقل الترمذي عن ابن معين أنه صححه أيضاً، وزيادة: "ولو استزدناه لزدنا" ليست في رواية النخعي،

خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ أنه قال في المسح على الخفين: **للمقيم يوماً وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها** .....

= وقال الشيخ في الإمام: أصبح صرقه رواية رائدة سمعت مصوراً يقول: كما في حجة إبراهيم الحنفي ومعا إبراهيم التيمي، فذكرنا المسح على الخفين، فقال التيمي: حدثنا عمرو بن ميمون عن الجدي عن حزيمة فذكره تمامه، أخرجه السيوطي، ورواه حسين بن علي الحنفي عن رائدة بلا زيادة رائدة أخرجه الضراوي.

**للمقيم** الخ رواه أبو داود عن الحكم وحماد عن إبراهيم عن أبي عبد الله الحدي عن خزيمة بن ثابت عن أبي إسحاق قال: مسح على خفين يومين [رقم: ١٥٧]، قال أبو داود: ورواه مصور بن المعتمر عن إبراهيم التيمي بإساده، قال فيه: "ولو استردناه لرادنا". ورواه ابن ماجه عن سفيان عن أبيه عن إبراهيم الليثي عن عمرو بن ميمون عن خزيمة بن ثابت، قال: جعل رسول الله ﷺ للمسافر ثلاثاً، ولو مضى السائل على مسأله لحعلها خمساً [رقم: ٥٥٣]. ورواه الترمذي عن سعيد بن مسروق عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الحدي عن خزيمة بن ثابت عن أبي إسحاق: أنه سئل عن المسح على الخفين، فقال: [رقم: ٩٥]، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قال. وقد روى الحكم بن عتيبة وحماد عن إبراهيم الحنفي عن أبي عبد الله الحدي عن خزيمة بن ثابت ولا يصح.

قال علي بن المديني: قال يحيى: قال شعبة: لم يسمع إبراهيم التيمي عن أبي عبد الله الحدي حديث المسح، وقال رائدة عن مصور: كما في حجة إبراهيم التيمي ومعا إبراهيم الحنفي، فحدثنا إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الحدي عن خزيمة بن ثابت عن أبي إسحاق في المسح على الخفين، قال محمد: أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال. فعاية الأمر فيه: أن يكون منقطعاً؛ لسقوط الراوي وهو عندنا بعد ثقة الراوي عن الساقط، وهو ظاهر في إبراهيم الحنفي، قال في "التقريب": إبراهيم بن يزيد بن قيس ابن الأسود الحنفي أبو عمران الكوفي الفقيه: ثقة إلا أنه يرسل كثيراً من الخامسة، مات سنة ست وتسعين، وهو ابن خمسين أو نحوها [رقم: ٢٧٠].

**ثلاثة أيام** الخ هو المناسب لأقل مدة السفر الذي يعتد الريادة عليه مكرراً حكماً، كما أن الزيادة على اليوم والنية مكرراً حساً، فاعتبر في حق المقيم التكرير الحسي الإقامة الحسية، وفي حق المسافر التكرير الحكمي؛ لكون السفر أمراً حكماً من جهة النظر إلى التقدير، ولأن أقل ما يقدر وتعين في المحسوس متميزاً عند الكل هو اليوم، والليل تابع له تيسيراً، والمسافر مستحق الزيادة؛ نظراً إلى المشقة وقلة وجدان الماء والعجلة، فهذه الأمور الثلاثة أعصى ثلاثة أيام، ولأن أقل الجمع ثلاثة، ولأن الريادة بالواحد يوجب الروحية، والله يحب الفرد والوتر، ولذا ترى أعداد الأمور الشرعية أكثرها وترّاً كالنسيجات وغيرها، ثم للأسرار وبيان اللهم في الشرعيات مقام آخر فليطلب الله.

**لا ينزع خفيه إذا لبسهما وهو متوضئ، وفي رواية: المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوماً وليلة إن شاء إذا توضأ قبل أن يلبسهما.**

٦٧- أبو حنيفة عن سعيد عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون الأودي عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت: أن النبي ﷺ سئل عن المسح على الخفين، قال: للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة.

معروف بهذا الشهادتين  
تعيين مقداره وامتداده  
من وقت حدث

٦٨- أبو حنيفة عن الحكم عن القاسم بن محمد عن شريح بن هانئ.....

**لا يرفع حنطه** وفي "العقود" زيادة: "لا يرفع خفيه إن شاء إذا لبسهما وهو متوضئ"، والحديث رواه أبو داود والترمذي وصححه ابن ماجه، وأشهر طرقه ما قدمه كما قاله الحافظ، وقد ثبت سماع الجعفي عن أبي عبد الله الجدلي كما في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٢٥].

**وهو مندوص الح** [أي صاهر القدمين بعسلهما محققا كما بعد غسل سائر الأعضاء، أو مقدرا كما قبله، هذا عند القائلين بعدم تعري الحدث، وأما عند المخورين فتجزئ بلا إشكال.] وفي رواية ابن عمر عن عمر: وهو طاهر تان، واستدل به الشافعية على اشتراط الطهارة الكاملة وقت اللبس، وهو مبني على اشتراط الترتيب في الوضوء، فالمشروط عند الشافعية هو الطهارة الكاملة عند اللبس، وعند الحنفية وقت الحدث؛ لأنه هو وقت الاحتياج إلى المسح، ولذا اعتبروه انتهاء مدة المسح. وقال القاري: إنه جعل انتهاء المسح الحدث بعد وقت اللبس عند الجمهور، ووقت المسح عند أحمد في رواية، ووقت اللبس عند الحسن البصري.

**د ب ص ح** يعني أنه غسل القدمين ثم لبسها قبل الحدث. عن **برهم** هذه رواية صحيحة بلا اشتباه، وإنما الاشتباه في رواية إبراهيم الجعفي وقد قصصاه. **مسون الأودي** أبو عبد الله، ويقال: أبو يحيى محضرم مشهور ثقة عائد نزل الكوفة. (التقريب) **يوما وليلة** أي على أعلاها، وأما حديث المعيرة: 'وأسمه' فمعتول قد أعله الترمذي وأبو داود، وروي خلافه عن عبي **مرفوعا**. **القاسم بن محمد** أي ابن أبي بكر، وطاهره غلط، وهو القاسم بن محبيرة كما في "عقود الخواهر"، وسج "أنسابه" وجامعها، وفي كتب اللبس والصحاح فهو تصحيف الناسخ لقرب نقش محبيرة بنقش محمد، والحديث أخرجه مسلم بهذا السند [رقم: ٢٧٦]، وابن ماجة وأبيه في "صحيحه"، وبسبب طرق أحاديث التوقيت في 'صرح الحماية'.

**شريح بن هانئ** ليس في نسخة شرح عليها القاري بيان والد القاسم، ولا والد شريح، وفي نسخة كليهما، لكن القاسم لعنه ابن محبيرة كما في 'لسن ابن ماجه' و"مسند" وغيرهما، وشريح هو ابن هانئ، ويمكن أنه ابن الحارث، والظاهر من نسخة القاسم بن محمد بن أبي بكر.

عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ: **يمسح المسافر على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن والمقيم الذي سافر ثلاثة منازل يوماً وليلة.**

### [بيان الغسل من الجنابة]

٦٩- أبو حنيفة عن أبي إسحاق عن الأسود عن الشعبي عن عائشة **قالت:** كان رسول الله ﷺ يصيب من أهله من أول الليل، فينام ولا يصيب ماء، فإذا استيقظ من آخر الليل، عاد واغتسل.

٧٠- حماد عن أبي حنيفة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة **قالت:** كان رسول الله ﷺ يصيب أهله أول الليل ولا يصيب ماء، فإذا استيقظ من آخر الليل،

عن علي بن أبي طالب رواه ابن ماجه عن شعبة عن الحكم عن القاسم بن محبيرة عن شريح بن هانئ مع ذكر ما سأله عائشة، ورواه الدرهمي عن عمرو بن قيس عن الحكم [رقم: ٥٥٢]، وهذا كنه حجة على ماثل في عدم التوقيت، وقد سبق ما له فتذكر. **يوماً وليلة** في بيته أو المسافر دون مدة السفر؛ فإنه مقيم حكماً.

عن الشعبي الظاهر أن الشعبي ليس في سلك الإسناد كما تشهد به رواية محمد بن أبي حنيفة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة مرفوعاً في 'الموطأ'، ورواية حماد عنه الآتية بهذا السند، وليس في 'العقود' وسج المسابيد أيضاً. **ولا يصيب ماء**، رواه ابن ماجه عن سفيان عن الأعمش وأبي الأحوص عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة مرفوعاً: "إن كانت له حاجة إلى أهله فضاها، ثم ينام كهيأته لا يمس ماء، وكان يحب ثم ينام كهيأته لا يمس ماء" [رقم: ٥٨٢].

وقيل عن سفيان، قال: فذكرت الحديث يوماً فقال لي إسماعيل: يا فتى! يشهد هذا الحديث شيء وطاهره الإيراد، ورواه أبو داود عن سفيان عن أبي إسحاق، وقال: حدثنا الحسن بن عبي الواسطي قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: هذا الحديث وهم يعني حديث إسحاق، وكذبت قدح فيه الترمذي، لكن قال القاسم الحنفي: أشار الدارقطني في "العلل" إلى أنها ليست بقادحة. قلت: لا تعارض؛ إذ يمكن ذلك وذلك، ويمكن تركه؛ لبيان الحوار أيضاً، والحديث أخرجه ابن المظفر والبخاري وابن حنبل وطبعة العدن في مسابيدهم **ولا يصيب** رواه الترمذي عن سفيان والأعمش عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة مرفوعاً [رقم: ١١٨، ١١٩]، قال الترمذي: وهذا قول سعيد بن المسيب وغيره، وقد روى غير واحد عن الأسود عن عائشة عن أبي إسحاق أنه =



## عاد واغتسل.

٧١- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان

رسول اللہ ﷺ إذا أراد أن ينাম .....

١٠ - كان يتوضأ قبل أن ينام، وهذا أصح من حديث أبي إسحاق عن الأسود، وقد روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبة والثوري وغير واحد، ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق. وحاصل القدح في الرواية معارضته للروايات الأخرى عن الأسود عن عائشة، فيحمل ذلك على وهم أبي إسحاق؛ بناء على ما قاله في 'التقريب': إنه اختلط بآخره، وإلا فهو ثقة ضابط صدوق. وأجيب عنه بوجهين: الأول: أنه كيف لا يصح الرواية، والمدرس إذا بين سماعه من شيعه وكان ثقة، يقل؟ فيحمل على معنى أنه لا يحس ماء للعسل توفيقاً بينه وبين الروايات الأخرى، وهو المختار للبيهقي.

والثاني: أنه لا معارضة باختلاف الأوقات لأنه يمكن أن لا يمسه ماء لتعقيم الجوار؛ إذ لو واطب عليه لاعتقدوا وجوبه، وهو الجواب المختار للنووي، كذا نقله في "مرقاة الصعود"، والصواب عندنا هو الثاني؛ لعدم قرينة التقدير على الجواب الأول، ولهذا العذر الذي بينه النووي، فالتوضي قبل اليوم مستحب. عاية الأمر أنه تظافر الروايات عليه مستحب مؤكد، قال محمد في "الموطأ": وإن لم يتوضأ ولم يعسل ذكره حتى ينام، فلا بأس بذلك أيضًا [٢٩١/١]. وأما القدح بالاختلاط فلا يستقيم إلا أن يثبت رواية هذه زمن الاختلاط. ثم اعلم أن الحديث أخرجه الأربعة، وقال أحمد: ليس بصحيح. وقال أبو داود: هو وهم. وقال يزيد بن هارون: هو خطأ. وقال مهنا عن أحمد بن صالح: لا يحل أن يروى هذا الحديث، وقال الأثرم في "عله": لو لم يحالف أنا إسحاق في هذا إلا إبراهيم وحده لكفى.

ووافقه عبد الرحمن بن الأسود، وكذا عروة وأبو سلمة عنها، وقال ابن مفلح: أجمع المحدثون على أنه خطأ من أبي إسحاق. وفيه مسامحة، فقد صححه البيهقي، وهذه الزيادة حذفها مسلم في "صحيحه"، وعللها في "كتاب التمييز"، وجمع بينهما ابن سريج كما حكاه الحاكم، وقال الدارقطني في "علله": يشبه أن يكون الخبران صحيحين، قاله بعض أهل العلم. وجمع ابن قتيبة بينهما بأنه فعل الأمرين لبيان الخواص، ويؤيده ما رواه هشيم عن عبد الملك عن عطاء عنها مثل رواية أبي إسحاق عن الأسود.

وما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في "صحيحيهما" عن ابن عمر مرفوعاً في سؤاله: أينما أحدنا وهو جنب؟ قال: تفرد الثقة مقبول لا سيما إذا عاضده حديث صحيح آخر. **أبو حنيفة:** أخرجه مسلم وأبو داود والسنائي. **إذا أراد الخ:** أخرجه الشيخان، ولفظ مسلم من طريق الأسود عنها مرفوعاً: "كان إذا كان جنباً وأراد أن =

= يأكل أو ينام توضاً وضوءه للصلاة" [رقم: ٣٠٥]، وعندهما من طريق أبي سلمة عنها: "كان إذا أراد أن ينام وهو جنب، توضاً وضوءه للصلاة قبل أن ينام"، وعند البخاري من طريق عروة عنها: "إذا أراد أن ينام وهو جنب، غسل فرجه وتوضاً للصلاة" [رقم: ٢٨٨]، ورواه الدارمي عن محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

ورواه أبو داود عن سفيان ويونس عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: "إن النبي ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب، توضاً وضوءه للصلاة"، وعن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: "أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام توضاً تعني وهو جنب"، وعن عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر عن عمار بن ياسر: "أن النبي ﷺ رخص للجنب إذا أكل أو شرب أو نام أن يتوضاً" [رقم: ٢٢٢]. قال أبو داود: بين يحيى بن يعمر وعمار بن ياسر في هذا الحديث رجل، وقال علي بن أبي طالب وابن عمر وعبد الله بن عمرو: الجنب إذا أراد أن يأكل توضاً.

ورواه ابن ماجه عن ليث بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضاً وضوءه للصلاة"، وعن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن عمر بن الخطاب قال لرسول الله ﷺ: أيرقد أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم، وعن عبد الله بن حباب عن أبي سعيد الخدري: أنه كانت تصيبه الجنابة من الليل فيريد أن ينام، فأمره رسول الله ﷺ أن يتوضاً ثم ينام [رقم: ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦]. وأخرجه ابن خزيمة [رقم: ٢١٢، ٢١٣].

وأخرجه الطبراني في معجمه "الأوسط" من حديث أم سلمة وأبي هريرة، وأخرج الطبراني في معجمه "الكبير" من حديث ميمونة بنت سعد قالت: قلت: يا رسول الله ﷺ هل يرقد الجنب؟ قال: ما أحب أن يرقد حتى يتوضأ، ولا ينزل بعد الوفاة البوية إلى الأرض، وبه يظهر أن الموت على حالة الجنابة غير حسن، لكنه ليس كما اشتهر أنه موت حرام نحس مؤثم لمن مات به كموت قاتل نفسه؛ فإنه باطل بالضرورة الدينية.

ورواه محمد في "الموطأ" عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ﷺ: أن عمر ﷺ ذكر لرسول الله ﷺ أنه تصيبه الجنابة من الليل، قال ﷺ: غسل ذلك، ورواه عنه يحيى، وعنه عن هشام بن عروة عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها كانت تقول: إذا أصاب أحدكم المرأة، ثم أراد أن ينام قبل أن يعتسل، فلا يتم حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، وعنه عن نافع: أن عبد الله بن عمر ﷺ كان إذا أراد أن ينام أو يطعم وهو جنب، غسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ومسح برأسه، ثم طعم أو نام [٢٨٩/١، رقم: ٥٥]. قيل: لم يذكر غسل الرجلين؛ لأنه كان به عذر، ولعله فهم أن الأمر للندب فعسل ما تيسر ولم يبالغ في الكمال.

وهو جنب، توضاً وضوءه للصلاة.

شعقة لا الوضوء اللعي

٧٢- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن رجل عن حذيفة: أن رسول الله

لعله همام من الحارث

مدّ يده إليه فدفعها عنه، فقال رسول الله: ما لك؟ قال: إني جنب، قال له

رسول الله: أرنا يدريك؟ فإن المؤمن ليس بنجس، وفي رواية: المؤمن لا ينجس.

أعصنا إياهما

والكفر نجس باطلاً

٧٣- أبو حنيفة عن حماد عن حذيفة: أن رسول الله صلفه مدّ يده إليه فأمسكها

عنه، فقال رسول الله ﷺ: إن المؤمن لا ينجس.

= ورواه البخاري عن يحيى عن أبي سمية قال: سألت عائشة أكان النبي يرقد وهو جنب؟ قالت: نعم

ويتوضأ، وعن الميث عن نافع عن ابن عمر: أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله أيرقد أحداً وهو

جنب؟ قال: لا. وعن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة قالت:

'كان النبي إذا أراد أن ينام وهو جنب، غسل فرجه وتوضأ للصلاة'، وعن جويرية عن نافع عن عبد الله بن

عمر قال: استفتى عمر النبي أيام أحداً وهو جنب؟ قال: لا. وروى حديث ميث في قصة

إصابة الحنة عمر [رقم: ٢٨٦]، فهذه أحاديث صحيحة حياد الأسانيد في تأكيد استحباب الوضوء عند

النوم، والأكل، والشرب، وسائر الأفعال للجنب.

أبو حنيفة أخرجه أبو داود والسنائي، ورواه مسلم بنقطة: أنه لقيه فحاده فاعتسل، ثم جاء فقال: كنت

جنباً، فقال: وهو جنب وصنا لا احتلاماً فإنه محفوظ عنه. مالك ما شئت وأي ماع

ث وباعت على هذا الدفع. ليس نجس [لكسر حيم أي متنجس] بضم الحيم مضارعاً، أو بفتحين مصدر.

أبو حنيفة الحديث معضل بإسقاط الراويين، وهو كما مرسل مقبول إذا كان ثقة. عن حماد لعله إسناد عن

إبراهيم عن همام عن حذيفة. حذيفة أي ابن اليمان صاحب سر رسول الله ﷺ رواه أبو داود [رقم: ٢٣٠]

وغيره عن مسعر عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة، أن النبي لقيه فأهوى إليه، فقال: إني جنب؟ فقال:

ما. وروى البخاري وأبو داود وغيرهما عن أبي هريرة أن النبي لقيه في بعض طرق

المدينة وهو جنب، فاحتسنت منه، فذهبت فاغتسلت ثم جاء فقال: كنت يا أبا هريرة؟ قال: كنت جنباً،

فكرهت أن أحاسنك وأنا على غير طهارة، فقال: لا بأس. لفظة لفظ البخاري [رقم

٢٨٣]. وفي لفظ أبي داود: [رقم: ٢٣١]، فظهر من هذا الحديث أن المؤمن

والمسلم معنى واحد في الشرع وإن اختلفا لغة على ما تقرر في علم الكلام، وأن الحاسة الحكمية لا تؤثر في

٧٤- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول

بن أبي سليمان النخعي  
ابن يزيد

= تنجيس غيره ولا تتعدى، فلا تعتبر إلا في حق الصلاة، وما ضاهاها حكمًا، كيف! وهو أمر اعتباري شرعي ليس أمرًا محسوسًا في البدن، حتى يعد نحسًا حقيقيًا، فكما لا يكون المحدث وجده محسوسًا لغيره، ونحسًا في نفسه، ولا عرفه ولعانه وغيرهما كذلك الخب، غير أن الصعري اعتبرت حالة في الأعضاء الأربعة المحصورة، والكبرى حالة في البدن كله، وقد يستبطن من الحديث أن الكافر نحس حقيقة ونحسًا كما في قوله تعالى: ﴿...﴾ [١٢١] وقال: في الباب عن حذيفة الخ.

وبالحملة حديث: عن أبي حنيفة أخرجه الشبان [البخاري رقم: ٢٨٣، ومسلم رقم: ٣٧١] والأربعة [الترمذي رقم: ١٢١، وأبو داود رقم: ٢٣١، والسنائي رقم: ٢٦٩، وابن ماجه رقم: ٥٣٤] عن أبي هريرة، وأحمد في 'مسنده' [٣٨٤/٥، رقم: ٢٣٣١٢] ومسلم [رقم: ٣٧٢] والأربعة [أبو داود رقم: ٢٣، والسنائي رقم: ٢٦٧، ٢٦٨، وابن ماجه رقم: ٥٣٥] غير الترمذي عن حذيفة، والسنائي عن ابن مسعود، والطبراني في "الكبير" عن أبي موسى كلهم مرفوعًا.

**أبو حنيفة** هكذا رواه أبو يوسف في مسنده عنه وأخرجه مسلم والأربعة. **عن عائشة الخ** رواه الترمذي عن عبيدة عن الأعمش عن ثابت بن عبيد عن القاسم بن محمد قال: قالت عائشة: قال لي رسول الله ﷺ **عن أبي حنيفة** قالت: قلت: إني حائض، قال: **عن أبي حنيفة** [رقم: ١٣٤]، قال الترمذي: وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة. ورواه أبو داود عن أبي معاوية عن الأعمش بذلك الإسناد [رقم: ٢٦١]، ورواه ابن ماجه [رقم: ٦٣٢]، ورواه الدارمي عن سليمان عن ثابت بن عبيد بذلك الإسناد.

وقال القاري: رواه البخاري وأبو داود [رقم: ٢٦١] والسنائي [رقم: ٢٧١] وابن ماجه [رقم: ٦٣٢] وقد روى أحمد وأبو داود [رقم: ٦٥٩] والحاكم [٣٨٩/١، رقم: ٩٥٠] عن المعيرة: "أنه كان يصلي على الحصى والمروءة المدبوعة"، وروى ابن ماجه عن ابن عباس: "أنه كان يصلي على بساط"، وفيه رد على الرافضة، حيث لا يجوزون الصلاة أو السجدة إلا على الأرض أو حشها، وإن كان هو الأفضل اتفاقًا، وروي عن مالك كراهية الصلاة على غير الأرض أو جنسها.

قلت: الرد على الرافضة إنما هو عندنا، ولكنه لا يتهص حجة عليهم، ولا يمكن به إحامهم؛ لأن رواية كتبنا غير مقبولة عندهم لا سيما ورجاها من أهل السنة، نعم! يمكن الرد به على مالك رحمته الله في قوله بالكراهة في رواية، وعلم من هذا الحديث أن الحيض نجاسة حكمية لا حقيقية محسوسة، حتى يحس به البدن نجاسة تتعدى إلى غيره، ومن ههنا تظاهرت الآثار والأخبار في طهارة سور الخب والحائض وعرقهما، وامتشاط الحائض، ومباشرة بدنها بعد الأمر بالانترار كما في أحاديث عائشة، ونقل عن "شرح السنة" أن فيه دليلاً على أن للحائض أن تناول الشيء من المسجد من غير دخول؛ فإنه جائز.

الله ﷻ قال لها: يا وليتي الحمرة، فقالت: إني حائض، فقال: : إن حيضتك ليست في يدك.

٧٥- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: أخبرني من سمع أم سليم أنها سألت

النبي ﷺ عن المرأة ترى .....

**الحمرة** بضم الحاء وسكون الهمزة: حصيرة صغيرة مسوكة من سعف النخل وترمل الخبوص. **إلى حائض** **الح** هذا عذر منها في الامتناع بالمناولة؛ ساء على رعمها أنه ليس بمحائض أن تأخذ السجادة قياساً منها على امتناع دخول المسجد، أو ساء على أنها توهمت أنها ناحيضة حسنة حقيقية، وصارت الحائض ناحيضة سارية في جميع المدن، حتى اليد كما يشير إليه أمر الاعتسار، والنحو يحسن به ما يلاقيه، فكيف تمسك السجادة، وإها يتحس ملاقاة يدها بالحسنة، فأجاب: بأن كل حس لا يحس ملاقاته الشيء الملاقي، بل هو مخصوص بالحاسة الحقيقية المحسوسة، وهذه سرية حكمية وحاسة شرعية لا حاسة حسية في اليد، حتى يتعدى منها إلى الآخر، وإنما الحقيقية فيما هو مقام الدم النجس بتلوثه به.

**من سمع** رواه الحرثي وابن حبرو، وأخرجه الستة من حديث أم سمية غير أبي داود فمن حديث عائشة، وابن أبي عمير من حديث أبي أمامة بن سهل عن أم سيم. **أم سليم** **الح** | است مبحان أم أس بن ماث تروحت ماث بن نصر والد أس ثم تروحت أما طلحة. | رواه البخاري عن ماث عن هشام بن عروة عن أبيه عن ريب بنت أبي سمية عن أم سمية أم المؤمنين أنها قالت: جاءت أم سيم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ فقال رسول الله ﷺ: : . **رأت الماء** [رقم: ١٣٠].

وفي 'موضأ جي' عن ماث رواية عروة عن أم سيم بلا واسطة، وفيه: المرأ ترى في الماء مثل ما يرى الرجل أتغتسل؟ فقال لها رسول الله ﷺ: : هو يغتسل، فقالت لها عائشة: أف لك وهل ترى ذلك المرأة؟ فقال لها رسول الله ﷺ: : . **ومن** **الح** **الح** وفي صريق آخر تنك الأفاض حتى رواها البخاري. وفي رواية مسلم: . **يكون الشبه** [رقم: ٣١١].

وروى محمد في 'موضأه' الصريق الأول عنه عن ابن شهاب عن عروة عن أم سيم، ولعل بين عروة وأم سيم عائشة أو غيرها فكان مقطوعاً، ووصله آخرون، فرواه الترمذي عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن ريب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت: جاءت أم سيم بنت مبحان إلى النبي ﷺ، وفيه: قالت أم سلمة: قتت ها: فصحت النساء يا أم سيم! [رقم: ١٢٢]، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وهو قول عامة =

ما يرى الرجل، فقال النبي:

- الفقهاء: إن المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل فأنزلت أن عليها العسل، وه يقول سفيان الثوري والشافعي، وفي الباب عن أم سليم وخولة وعائشة وأنس.

ورواه أبو داود عن ابن شهاب قال: قال عروة عن عائشة: أد أم سليم الأنصارية - وهي أم أنس بن مالك - قالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحيي من الحق أرايت المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل أتغتسل أم لا؟ قالت عائشة: فقال النبي ﷺ **نعم تغتسل** **فإنه حدث**، قالت: فأقبلت عليها، فقلت: أف لك وهل ترى ذلك المرأة فأقبل علي رسول الله ﷺ فقال: **رب مت** **عنه** **من** **بدا** **شبهه؟** [رقم: ٢٣٧]، قال أبو داود: وكذا روى عقيل والزبيدي ويونس وابن أخي الزهري عن الزهري، وإبراهيم بن أبي الوزير عن مالك عن الزهري، ووافق الزهري مسافعا الحجبي قال: عن عروة عن عائشة، وأما هشام بن عروة فقال: عن عروة عن ريب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن أم سليم جاءت إلى رسول الله ﷺ. ورواه بطريق آخر أبو داود عن القاسم عن عائشة قالت: سئل النبي ﷺ عن الرجل يجد اللؤلؤ ولا يذكر احتلاماً، قال **نعم**، وعن الرجل يرى أن قد احتلم ولا يجد الببل، قال **نعم** **لا غسل** **عنه**، فقالت أم سليم: المرأة ترى ذلك أعليها غسل؟ قال ﷺ: **نعم إنما النساء شقائق الرجال** [رقم: ١١٣].

ورواه الدارمي عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها أحرته: أن أم سليم أم بني أبي طلحة دخلت على رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحي من الحق أرأيت المرأة ترى في اليوم ما يرى الرجل أتغتسل؟ قال: نعم، فقالت عائشة: فقلت: أف لك أترى المرأة ذلك؟ فالتفت إليها رسول الله ﷺ، فقال: - بكت فمن سكت - ورواه عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس، قال: دخلت على رسول الله ﷺ أم سليم وعنده أم سلمة، فقالت: المرأة ترى في مامها ما يرى الرجل، فقالت أم سلمة: تربت يداك يا أم سليم فضحت النساء، فقال النبي ﷺ متصراً لأم سليم: - بكت فمن سكت - حتى حزنني حتى يسأل عما يحسد به فتعجب، قالت أم سلمة: ولنساء ماء يا رسول الله ﷺ؟ قال: نعم وأين سيهنه - ما هن ستفن رجل - ورواه ابن ماجه عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أمها [رقم: ٦٠٠].

ما يرى من الاحتلام والبلل في النوم. فقال النبي ﷺ قال القاري: ورواه البيهقي وغيره عن عائشة: "إذا استيقظ أحدكم من نومه، فرأى بطلاً ولم ير أنه احتلم اغتسل، وإذا رأى أنه قد احتلم ولم ير بطلاً فلا غسل عليه"، ورواه النسائي عن أنس: أن أم سليم سألت رسول الله ﷺ عن المرأة تحتلم، فقال ﷺ: "إذا لم ير بطلاً فليس يغسل" [رقم: ١٩٥]، ورواه مسلم عن أنس [رقم: ٣١٠]. قلت: مدار الغسل على وجدان البلل، وقد أخرجه عن أبي داود [رقم: ٣٧]، ورواه الترمذي عن عائشة.



## تغتسل.

٧٦- أبو حنيفة عن عطاء عن عائشة قال: قال رسول الله ﷺ: **بئس البيت الحمام** من أي رباح **هو بيت لا يستر وماء لا يطهر.**

أي العورة غالباً

**تغسل** أي إذا وجدت البلل على ثوبها أو يدها كما في الروايات الأخرى، ثم ههنا مقامان: الأول: أن المعترض على أم سليم في هذا السؤال عائشة كما في بعض الروايات، أو أم سلمة كما في أخرى، وقد أشكل عليهم الجمع فله محامل ثلاثة: الأول: أنهم صحّحوا أن المعترض عليها هي أم سلمة. والثاني: ما احتاره القاضي عياض أنه يحتمل أن عائشة وأم سلمة كنهاتهما أنكرتا عليها، فأجابهما النبي ﷺ بما أجابهما، قال ابن حجر: وهو جمع حسن لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي ﷺ في مجلس واحد.

والثالث: أن يحمل ذلك على تعدد الواقعة والقصة؛ فإنه يمكن أن سألت أم سليم بعد ما سببت، والمقام الثاني: أن هذا الحكم ثابت من الكتاب أيضاً قال الله تعالى: **فَمَنْ أَشَدُّ وَجْهًا بِأَخِيهِ** (الطارق: ٦، ٧) غير أن الدفق قد اختلف فيه في مبي المرأة بين الفقهاء، فقيل: لا دفق فيه، والدفق في الآية محمول على التعليب، والدافق هناك بمعنى المدفوق. وقيل: فيه دفق يسير خفيف قلما يحس به، وهو المختار عندنا على ما صرحنا به في حواشي 'شرح الوقاية'. وإنما لا يحس به ظاهراً؛ لسعة المجرى، ومن هذا النظر الظاهر في الكتاب، ولشأمة الوند لأمرها كما أشار إليه بقوله: "فمن أين يكون الشبه؟"، و"ثم يشبهها ولدها"، دعا عليها وقال: "ترت يمينك" دماً واستحقاقاً بعدم النظر الغائر، وليس هذا دعاء عليها حقيقة، بل كلمة خفة وذم في أمر.

وإنما كان إنكارها بقاء على النظر الطاهر من عدم الإحساس بالماء في المرأة، وإنما يتصور فيها الخفية المحضة لعنوق ماء الرجل. وباء على هذا ذهب بعض الأطباء كحاليوس إلى نفي المني في المرأة، وبحقوهم كإرسطاطاليس على وجوده، كيف لا؟ ولا بد في الفعل من فاعل وقابل، فالعاقد هو ماء الرجل والمنعقد ماء المرأة، وأما احتلام المرأة وخروج مائها خارجاً، فقد كان نادراً؛ لسعة المجرى، فإن أكثر الإحراج هو الدفق، وهو كالمفقود فيها، فهذا جرى منها الإنكار عليه.

وروى الدارمي عن سعيد بن مسيب يقول: سألت حائتي حولة بنت حكيم السلمية رسول الله ﷺ عن المرأة تحتلم، فأمرها أن تغتسل. وبعض المهم المتعلق بهذا الباب من وجوب الغسل بخروج الماء، وما يتحدو حذوه قد ذكرناه في حواشينا المبسوطة على 'شرح الوقاية' و'الهداية' فليراجع إليها. **وماء لا يطهر** [أي في الأكثر وفي نسخة: من التطهير فتدبر. أخرج الحاكم في 'مستدرکه' عن عائشة مرفوعاً: **مَنْ دَخَلَ الْمَاءَ مِنْ دُونِ الْوُجُوهِ** ورواه السنائي بلفظ "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يدخل الحمام إلا بميزر" وأخرجه الحاكم وابن عدي: بغير إيراد. قال القاري في 'شرحه': وفيه دليل على نجاسة الماء المستعمل خلافاً لما لك في هذا العمل، والحديث بعينه -





= واحد، رواه عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار عنها، ولم يسمع منها، ويرده ما عند البخاري من التصريح بسماعه له منها، وأخرج الدارقطني [١٢٥/١، رقم: ٣] وأبو عوانة في "صحيحه" والبرار في "مسنده" من طريق عمرة عنها: "كُت أفركه من ثوبه إذا كان يابسًا، وأغسسه إذا كان رطبًا"، وأعله البرار بالإرسال. وأخرج البرار وأبو يعلى الموصلي في "مسديهما"، وابن عدي في "كامله"، والدارقطني والبيهقي في "سننهما" والعقيلي في "ضعفاته"، وأبو نعيم في "المعرفة" من حديث عمار رضي الله عنه في قصته مرفوعًا: **إذا غسلت المني فامسح به في ثوبك ولا تسبه**، وفي سنده ثابت بن حماد عن علي بن زيد بن جدعان، والحديث ضعفه غير أبي يعلى ثابت بن حماد، واتهم بعضهم بالوضع، وقال اللالكائي: أجمعوا على ترك حديثه، وقال البيهقي: حديث باطل، رواه ثابث وهو متهم بالوضع، وأخرجه انزار والطبراني من طريق إبراهيم بن زكريا العجلي عن حماد بن سمية عن علي بن زيد، وإبراهيم ضعيف، وعلط، وإنما يرويه ثابت بن حماد كما قال الطبراني تفرد به ثابت هذا ما قاله الحافظ، وفيه ضعف آخر يعلى بن زيد.

**أصافته إلخ** رواه الترمذي عن الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال: 'صاف عائشة ضيف، فأمرت به بمحفة صفراء فنام فيها فاحتلم، فاستحى أن يرسل إليها وبها أثر الاحتلام، فغمسها في الماء، ثم أرسل بها، فقالت عائشة: لم أفسد عينا ثوبًا؟ إنما يكفيه أن يفركه بأصابعه، وربما فركته من ثوب رسول الله ﷺ" [رقم: ١١٦]، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وهو قول غير واحد من الفقهاء مثل سفيان وأحمد وإسحاق، قالوا في المني يصيب الثوب: يجزيه الفرك وإن لم يغسله، وهكذا عن مصبور عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عائشة، مثل رواية الأعمش، وروى أبو معشر هذا الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وحديث الأعمش أصح، ورواه ابن ماجه عن الأعمش إلخ، وفيه: "نزل بعائشة ضيف فأمرت له بمحفة لها صفراء فاحتلم فيها فاستحى أن يرسل بها وبها أثر الاحتلام، فغسلها في ماء ثم أرسل بها، فقالت عائشة: لم أفسد عينا ثوبًا؟ إنما كان يكفيه أن يفركه بأصابعه، ربما فركته من ثوب رسول الله ﷺ بإصبعي".

ورواه أبو داود عن الحكم عن إبراهيم عن همام بن الحارث: "أنه كان عند عائشة فاحتلم فأبصرته جارية لعائشة، وهو يغسل أثر اجنابة من ثوبه أو يغسل ثوبه فأحبرت عائشة، فقالت: لقد رأيتي وأنا أفركه من ثوب رسول الله ﷺ" [رقم: ٣٧١].

ونقل عن الطحاوي: أنه قد ذهب ذاهبون إلى أن المني طاهر، وأنه لا يفسد الماء إن وقع فيه وأن ليس حكمه في ذلك حكم النجاسة، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار، وحالهم في ذلك الآخرون، فقالوا: بل هو نجس، وقالوا: لا حجة لكم في هذه الآثار؛ لأنها إما حاءت في ذكر ثياب اليوم، ولم تأت في ثياب يصلى فيها، وقد رأينا الثياب =

= النجسة بالغائط والبول والدم لا بأس بالنوم فيها، ولا تحور الصلاة فيها، فقد يجوز أن يكون المني كذلك، وإنما يكون هذا الحديث حجة علينا لو كما نقول: لا يصح النوم في الثوب النجس، فإذا كما سيجح النوم، وبوافق ما رويتم فيه، ونقول من بعد: لا تصح الصلاة في ذلك، فلم خالف شيئاً مما روي في ذلك، وقد جاء عن عائشة فيما كانت تعمل بثوب رسول الله ﷺ الذي كان يصلي فيه إذا أصاب المني ما حدثنا يونس، حدثنا يحيى بن حسان، حدثنا عبد الله بن المبارك وبشر بن أفضل عن عمرو بن ميمون عن سيمان بن يسار عن عائشة، قالت: 'كنت أعسل المني من ثوب رسول الله ﷺ، فيخرج إلى الصلاة وأن يقع الماء لفي ثوبه'. وهكذا كانت تعمل بثوبه الذي كان يصلي فيه تعسل المني وتمركه من ثوبه الذي كان لا يصلي فيه.

وكان حجة لأهل القول الأول على أهل القول الثاني حديث علقمة والأسود عن غيرها عن عائشة، قالت: 'كنت أفرك المني عن ثوب رسول الله ﷺ يابساً بأصابعي ثم يصلي فيه ولا يفسده'، وليس في هذا عدداً دليل على طهارته؛ لأنه قد يجوز أن يكون يفعل هذا فيطهر المني في نفسه نجس، كما قد روي فيما أصاب العسل والخف من الأذى فطهورهما التراب، فالتراب يخرج عن غسلهما، وليس دليلاً على طهارة الأذى في نفسه، فكذا ما روي في المني يحتمل أن يكون حكم المني عندهم أن الثوب يطهر بإزالته بالفرك يابساً وهو في نفسه نجس.

وقد روى مالك في 'موطئه' عن عمر بن الخطاب، وفيه: 'فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه ووضح ما لم ير وأدن وأقام'، وعنه برواية سليمان بن يسار عنه، وفيه: 'فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام'، وبطريق آخر، وفيه: 'فاغتسل وعسل الاحتلام من ثوبه'، وعنه برواية يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وفيه: 'فجعل يغسل ما رأى من ذلك الاحتلام حتى أسفر، فقال له عمرو بن العاص: أصبحت ومعا ثياب قدع ثوبك يعسل، فقال عمر بن الخطاب: وا عجبا لك يا ابن العاص! لئن كنت تجد ثياباً أكل الناس يجد ثياباً إلخ'، وفيه من الاهتمام ما لا يخفى.

قال الشيخ عبد الحق في ترجمة المشكاة: إن هذه الأحاديث أدلة على بحاسة المني كما هو مذهب ومذهب مالك وأحمد في رواية، ومذهب الشافعي ومذهب أحمد المشهور: أنه طاهر، ودليلهما: أنه أصل حقيقة أولياء الله ومادتها فكيف نقول: إنه نجس، وروى الدارقطني [١٢٤/١، رقم: ١] والطبراني [١٤٨/١١، رقم: ١١٣٢١] عن ابن عباس: أنه سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب، فقال: . . . . .

.. وفي لفظ: . . . . . وقال: . . . . . وأخرجه البيهقي من طريق عطاء عنه، والطحاوي من طريق ابن جبير عنه مرفوعاً، وأخرجاه من طريق عطاء عن ابن عباس موقوفاً أيضاً، وقال البيهقي: الموقوف هو الصحيح إلخ.

ويؤيد مذهبه ما أخرجه ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي من طريق محارب بن دثار عن عائشة قالت: 'ربما حثته من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي'، ولفظ ابن خزيمة [١٤٧/١، رقم: ٢٩٠]: 'أما كانت تحت المني' إلخ، وأخرجه ابن حبان، ثم أخرجه من وجه عنها: 'أفركه من ثوبه وهو يصلي'. ولنا: ما ورد في =

فأرسلت إليه بملحفة، والتحف بها الليل، فأصابته جنابة فغسل الملحفة كلها،  
 فقالت: ما أراد بغسل الملحفة إنما كان يجزيه أن يفركه لقد كنت أفركه من ثوب<sup>احتياطاً</sup>  
 رسول الله ﷺ ثم يصلي فيه.<sup>يكفيه</sup>

## [بيان طهارة الجلد بالدبغ]

٧٩- أبو حنيفة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال:  
 إنما إهاب دبغ فقد طهر.<sup>ابن حرب</sup> <sup>مول ابن عباس</sup>

= عسبه وفركه؛ تسهيلاً وتيسيراً لشدة الابتداء لا نظراً إلى طهارته، فإن قالوا: إن الغسل والمرك لكمال النظافة لا للتطهير، قلنا: هو خلاف الظاهر وتمة الدليل: أنه عد وجمع بينه وبين الأشياء النجسة كما في "الهداية" أنه ورد: "يغسل الثوب من الخمس: البول، والغائط، والدم، والمني، والقيء". وما قالوا: إنه أصل الحلقة لأولياء الله، قلنا: الحلقة التي هي الدم مادة الحلقة لهم أيضاً، وهو نجس بالاتفاق، وأيضاً قد يتكون الظاهر من النجس كالدم من الدم، ثم المني كما هو أصلهم ومادتهم كذلك هو مادة أعدائه وأصدهم، فكيف نقول: إنه طاهر، وأما حديث ابن عباس، ففي صحته كلام، ولو سلم صحته فهو مسووح، وهذا التفصيل في مقام البسط من هذا.

**ملحفة** بكسر الميم وفتح الحاء، أي ملحف تغطي به دفعا للبرد. **فأصابته جنابة** من الاحتلام ولطح الملحفة بميه.

**الملحفة** فإنه لم تكن محتاجة إليه. **أن يفركه** أن يدلكه حين كان يابساً. **يصلي فيه** أي في ذلك الثوب والظاهر أنه ﷺ كان يعلم خصوصاً إذا تكرر معها مع التفاته إلى طهارة ثوبه وفحصه عن حاله. **أما إهاب** الخ رواه مسلم عن ابن عباس مرفوعاً، ولقطه: **دبغ** **إهاب** **فقد صب** [رقم: ٣٦٦]، وروى مالك [رقم: ١٠٦٤] وأبو داود [رقم: ٤١٢٤] عن عائشة مرفوعاً: "أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت".

ورواه الترمذي عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس مرفوعاً: **دبغ** **إهاب** **فقد صب**، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا: في جلود الميتة إذا دبغت فقد طهرت، وقال الشافعي: أما إهاب دبغ فقد طهر إلا الكب والخنزير، وكره بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم جلود السباع، وشددوا في لسهها والصلاة فيها، وقال إسحاق بن إبراهيم: إنما معنى قول النبي ﷺ: **دبغ** **إهاب** **فقد صب**: إنما يعني به جلد ما يؤكل لحمه، هكذا فسره الضر بن شميل، وقال: إنما يقال: إهاب لجلد ما يؤكل لحمه، وكره ابن المبارك وأحمد وإسحاق الصلاة في جلود السباع. **دبغ**: الدباغة هي إزالة ما في الجلد من التنت والفساد بالأدوية أو الشمس.



٨٠- أبو حنيفة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ مرّ بشاة  
مولى ابن عباس

ميتة لسودة، فقال: .....  
أي كانت مسكاًها

**لسودة** بنت زمعة أم المؤمنين رَوَاهُ ابْنُ خَالَتِهَا وَغَيْرُهُ قَالَتْ: 'مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ فَدَبَغْنَا مَسْكَهَا، ثُمَّ مَا رَأَيْتُ  
نَبْدَ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَتًّا، وَاعْلَمْ أَنَّ طَهَارَةَ جِلْدِ مَيْتَةٍ بِالدَّبَاغَةِ اتَّفَقَ عَلَيْهَا الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ، وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا  
الْبَابِ مَشْهُورَةٌ، فَقَدْ رَوَى الشَّيْخَانُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: تَصَدَّقْ عَلَى مَوْلَاةٍ مَاتَتْ لِمَيْمُونَةَ بِشَاةٍ فَمَرَّ بِهَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ..... فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: ..... | البخاري رقم: ٢٢٢١، ومسلم رقم: ٣٦٣.

ورواه الترمذي وغيره، فأخرج الترمذي عن عطاء عن ابن عباس يقول: ماتت شاة، فقال رسول الله ﷺ: لأهلها:  
..... | رقم: ١٧٢٧، قال: وفي الباب عن سمنة بن المحقق وميمونة  
وعائشة، وحديث ابن عباس حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحو  
هذا، وروي عن ابن عباس عن ميمونة، وروي عنه عن سودة، وسمعت محمداً يصحح حديث ابن عباس عن  
النبي ﷺ، وحديث ابن عباس عن ميمونة، وقال: احتمل أن يكون روى ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ،  
وروى ابن عباس عن النبي ﷺ، وم يذكر فيه عن ميمونة، قال: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وهو قول  
سفیان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق.

وروى مالك [رقم: ١٠٦٤] وأبو داود [رقم: ٤١٢٤] عن عائشة: "أن رسول الله ﷺ أمر أن يستمتع بجلود  
الميتة إذا دبغت". وروى أحمد [٣٣٣/٦، رقم: ٢٦٨٧٦] وأبو داود [رقم: ٤١٢٦] عن ميمونة قالت: "مرّ على  
رسول الله ﷺ رجل من قريش يحرّون شاة هم مثل الحمار، فقال لهم رسول الله ﷺ: ..... فقالوا: إنها  
ميتة، فقال رسول الله ﷺ: ..... وروى عن سمنة بن المحقق قال: إن رسول الله ﷺ جاء في غزوة  
تبوك على أهل بيت، فإذا قرية معيقة فسأل الماء، فقالوا: يا رسول الله ﷺ! إنها ميتة، قال: .....  
قال القاري: وقد روى ابن حريجة في "صحيحه" [٦٠/١، رقم: ١١٤] والحاكم [٢٦٥/١، رقم: ٥٧٤] وصححه  
عن ابن عباس قال: أراد النبي ﷺ أن يتوصاً من سقاء قليل له: إنه ميتة فقال: "داعه يزيل حشّه أو نخسه أو  
رجسه". والحديث أخرجه الطبراني في 'أوسطه' والدارقطني من حديث أم سمنة سسد فيه فرج ضعيف.  
وأخرجه الحاكم في 'تاريخه' عن ابن عباس بنفط: 'مرّ بشاة ميتة لأم سمنة أو سودة إلخ"، وأما حديث:  
"..... فقد أخرجه الشافعي والترمذي [رقم: ١٧٢٨]، ورواه مسلم [رقم: ٣٦٦] بلفظ:  
"إذا دبغ" إلخ، ورواه ابن حبان [١٠٣/٤، رقم: ١٢٨٧] وأخرجه الدارقطني [٤٨/١، رقم: ٢٤] عن ابن عمر  
بسند صحيح وحسنه، وأخرجه الخطيب عن جابر في 'تحصيل المتشابه' فلمسألة متفق عليها بين الأئمة، =

= وقد استثنوا منه جلد الخنزير؛ لنجاسة عينه، قال تعالى: ﴿مِنهُ رَحْسٌ﴾ (الأنعام: ١٤٥)، وجلد الأدمي؛ لكرامته، واختلف في الكلب، والصحيح من مذهبنا أنه ليس نجس العين كالخنزير كما حقق في موضعه، ولذا جار اقتناء بعضها، وأطلق السحت على ثمنه، وأما القيل فعد محمد: نجس العين، وعند الشيعين ليس كذلك، ونقل عن السلف الانتفاع بعظام الميتة كالغيل وغيره، ويترجلون بها ويدهنون، وكذا نقل فيها الآثار الأخر. ثم قد تكلم بعض أصحاب أحمد في مسألة طهارة الجلد المدبوغ متمسكين بما روي عن عبد الله بن عكيم قال: "أنا كتاب رسول الله ﷺ أن لا تتعمقوا من الميتة بإهاب ولا عصب"، رواه أبو داود [رقم: ٤١٢٧] والسنائي [رقم: ٤٢٤٩] وابن ماجه [رقم: ٣٦١٣] والترمذي [رقم: ١٧٢٩] وقال: هذا حديث حسن، ورواه الشافعي في "حرملة" وأحمد في "مسند" والبخاري في "تاريخه"، والدارقطني والبيهقي وابن حبان، وقال: هذه اللفظة أوهمت عالمًا من الناس أن هذا الخبر ليس بم متصل، وليس كذلك بل ابن عكيم شهد كتاب رسول الله ﷺ حيث قرئ عليهم في جهة. وقال البيهقي والخطابي: مرسل، وتكلموا في الأحاديث الواردة في طهارته، وربما احتجوا بأنها منسوخة بهذا، مما ذكر فيه أنه قبل وفاته بشهرين، وربما تمسكوا بعد تسليم الصحة والمعارضة وعدم الانتساح بعموم قوله تعالى: ﴿لَا يَجْعَلُ اللَّهُ سَبِيحًا مِّن مَّا خَلَقَ﴾ (المائدة: ٣) فإنه عام وإن كان مدبوغًا، وربما نقلوا عن الدارقطني حديثًا مرفوعًا: **بسم الله الرحمن الرحيم في حديث منسوخ من سبي** لا يهاب ولا عصبها، وهذا يدل على النهي بعد الرخصة.

والحق ما قاله الجمهور بوجوه، الأول: أنها كثيرة صحيحة عن أحلة الصحابة. والثاني: أنها بصوص مفسرة، وحديث عبد الله والآية كلاهما محملان في حق حرمة الانتفاع بأي جزء، والحديث وإن بين الإهاب والعصب لكن الإهاب يحتمل أن يكون حرمة الانتفاع به قبل الدباغة توقيفًا وجمعًا بين الأخبار. والثالث: أن الإهاب يقال للجلد قبل الدباغة ويقال بعد الدباغة له أديم، كذا نقل عن الشامي. والرابع: أن أحاديث الطهارة بعد الدباغة مشهورة يجوز بها الزيادة على الكتاب. والخامس: أنه روى الشيخان أن المحرم من الميتة أكلها لا كلها كما مر. والسادس: أن عبد الله بن عكيم ضعيف مضطرب لا يقاوم تدث الأحاديث الصحيحة، واختلف في صحبته والصحيح أنه تابعي مخضرم، قال في "التقريب": مخضرم من الثانية، وقد سمع كتاب النبي ﷺ إلى جهة مات في مرة الحاج [رقم: ٣٤٨٢]. قال الترمذي [رقم: ١٧٢٩]: ويروي عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ به هذا الحديث، وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن عكيم أنه قال: "أنا كتاب رسول الله ﷺ قبل وفاته بشهرين" سمعت أحمد بن الحسن يقول: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث؛ لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين وكان يقول: "كان هذا آخر أمر النبي ﷺ"، ثم ترك أحمد هذا الحديث؛ لما اضطربوا في إسناده حيث روى بعضهم وقالوا: عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ من جهة. =

ما على أهلها لو انتفعوا بإهابها فسلخوا جلد الشاة فجعلوه سقاءً في البيت حتى  
أخرجوه من لحمها  
 صارت شتاً.  
بيت السوداء

= وقال الحلال عنه: أنه توقف ما رأى ترلر الرواة فيه، وقال: ابن أبي حاتم عن أبيه في "عنه" ليست له صحة، وإنما روايته كتابة. وروى ابن عدي في "كامله" والطبراني عن ابن أبي ليلى عنه بلفظ: "جاءنا كتاب" إلخ، وفي سنده ثقات. وأخرجه الطبراني في "أوسطه" من وجه آخر، لكن هذا الحديث وإن اضطرب فقد عاصده ما أخرجه ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" بسند فيه عدي بن الفضل ضعيف، وما أخرجه ابن وهب في "مسنده" بسند فيه رمعة بن صالح ضعيف، وما أخرجه أبو بكر الشافعي في "فوائده" بسند حسن. وأصل الحديث بسط فيه الحارمي كلاماً شافياً، وحمل سيهقي وابن عبد البر ذلك على أن الإهاب قبل الدباغة وبعدها شق وقرنة وهو مأثور عن النضر بن شميل، وسحوه جمع ابن شاهين. وقيل بالتحصيص بأن انتهى عنه جلد الخنزير والكتف. والسامع: أنه إذا فرض تعارض الخبرين فامضير حيثنذ على القياس، وهو معاضد لبطهارة بالدباغة كما لا يخفى فافهم.

ما على أهلها أي لا بأس عليهم بعد الدباغة. **سقاء** بكسر أوله لما يستقى فيه أو منه كالقرنة ونحوها.  
**شتاً**: بفتح الشين وتشديد النون أي يابساً خلقاً.

## كتاب الصلاة

**كتاب الصلاة** اعلم أنه ورد في فرضيتها وتأكيدها أمرها أخبار: كحديث أنس رفعه: فرض الله على عباده خمساً، أخرجه مسلم والنسائي والترمذي بحديث الإسراء عن أنس في فرض الخمسين ثم القصر على خمس، أخرجه الشيخان والنسائي مطولاً، والترمذي مختصراً. وكحديث عائشة: "فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وريد في صلاة الحضر"، أخرجه البخاري [رقم: ٣٥٠]، ومنه يعلم أن المتم في السفر مسيء كما هو مذهبه، وكحديث ميسرة بن معبد الجهني رفعه: مروى في الصلاة مع سبعين صلاة في السفر، وأخرجه أبو داود [رقم: ٤٩٤] ونحوه عند الترمذي. وكحديث أنس رفعه: "فرض الله على عباده خمساً في كل صلاة ركعتين، وهي خمس ركعات"، أخرجه البخاري [رقم: ٣٥٠]، وأخرجه الترمذي [رقم: ٢٢٩٨٧]، وأخرجه النسائي [رقم: ٤٦٣] وابن ماجه [رقم: ١٠٧٩].

وكحديث ابن عمر رفعه: "فرض الله على عباده خمساً في كل صلاة ركعتين، وهي خمس ركعات"، أخرجه البخاري [رقم: ٣٥٠]، وأخرجه الترمذي [رقم: ٢٢٩٨٧]، وأخرجه النسائي [رقم: ٤٦٣] وابن ماجه [رقم: ١٠٧٩]. وكحديث أنس: "فرض الله على عباده خمساً في كل صلاة ركعتين، وهي خمس ركعات"، أخرجه البخاري [رقم: ٣٥٠]، وأخرجه الترمذي [رقم: ٢٢٩٨٧]، وأخرجه النسائي [رقم: ٤٦٣] وابن ماجه [رقم: ١٠٧٩]. وكحديث أنس: "فرض الله على عباده خمساً في كل صلاة ركعتين، وهي خمس ركعات"، أخرجه البخاري [رقم: ٣٥٠]، وأخرجه الترمذي [رقم: ٢٢٩٨٧]، وأخرجه النسائي [رقم: ٤٦٣] وابن ماجه [رقم: ١٠٧٩].

وكحديث أنس رفعه: "فرض الله على عباده خمساً في كل صلاة ركعتين، وهي خمس ركعات"، أخرجه البخاري [رقم: ٣٥٠]، وأخرجه الترمذي [رقم: ٢٢٩٨٧]، وأخرجه النسائي [رقم: ٤٦٣] وابن ماجه [رقم: ١٠٧٩]. وكحديث أنس: "فرض الله على عباده خمساً في كل صلاة ركعتين، وهي خمس ركعات"، أخرجه البخاري [رقم: ٣٥٠]، وأخرجه الترمذي [رقم: ٢٢٩٨٧]، وأخرجه النسائي [رقم: ٤٦٣] وابن ماجه [رقم: ١٠٧٩]. وكحديث أنس: "فرض الله على عباده خمساً في كل صلاة ركعتين، وهي خمس ركعات"، أخرجه البخاري [رقم: ٣٥٠]، وأخرجه الترمذي [رقم: ٢٢٩٨٧]، وأخرجه النسائي [رقم: ٤٦٣] وابن ماجه [رقم: ١٠٧٩].

وكحديث أبي ذر نحوه، أخرجه أحمد والروائي، وسعيد بن منصور في "سننه"، وكحديث الطبراني في "الكبير" مرفوعاً: "فرض الله على عباده خمساً في كل صلاة ركعتين، وهي خمس ركعات"، أخرجه البخاري [رقم: ٣٥٠]، وأخرجه الترمذي [رقم: ٢٢٩٨٧]، وأخرجه النسائي [رقم: ٤٦٣] وابن ماجه [رقم: ١٠٧٩]. وكحديث أنس: "فرض الله على عباده خمساً في كل صلاة ركعتين، وهي خمس ركعات"، أخرجه البخاري [رقم: ٣٥٠]، وأخرجه الترمذي [رقم: ٢٢٩٨٧]، وأخرجه النسائي [رقم: ٤٦٣] وابن ماجه [رقم: ١٠٧٩].

٨١- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله عن أبي ذر: أنه صلى صلاة

عن حماد الخ. أخرجه الطحاوي في 'معالي الآثار' من طريق حساني: حدثنا أبو الأحوص وحديث عن أبي إسحاق عن المخارق قال: خرجنا حجاجاً بالبصرة فوجدنا أبا در قائماً يصلي، فرأيناه لا يطيل القيام ويكثر الركوع والسجود، فقلت له في ذلك: فقال: ما ألوت أن أحسن، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **من ركع كعباً وسجد سجدة رفعه الله درجة**، **وحد منه هـ حسنة**، وهذا سند صحيح، غير أن الحماني متكلم فيه، أقموه بسرقه الحديث، لكنه حافظ وثقه ابن معين، وشع عن مصغفيه. ثم في هذا المقام أحاديث أخر كثيرة، وقد طال الكلام في هذا اسراع أن الأفضل طول القيام؟ كما هو مسئلك أئمتنا الثلاثة، أو كثرة السجود؟ كما هو مذهب آخرين، وقد ذكره الطحاوي، لكنه اختصر الكلام فيه.

عبد الله: من مسعود فإنه مراد عند الإصلاقي. عن أبي دراج اسمه: حنيد صاحب جليل القدر، روى الترمذي عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ رواية معدان بن صالح الأيمري عنه قال: بقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ فقلت له: دعي عنى عمل يفعني الله به ويدخلني الله الجنة، فسكت عني منياً، ثم التفت إليّ، فقالت: عليك بالسجود، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من عبد يسجد لله سجدة إلا رفعه الله بها درجة، وحط عنه بها خطيئة. قال معدان: فبقيت أبا الدرداء، فسألته عما سألت عنه ثوبان، فقالت: عليك بالسجود، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من عبد يسجد لله سجدة إلا رفعه الله بها درجة، وحط عنه بها خطيئة. [رقم: ٣٨٨].

قال إترمدي: وفي أبواب عن أبي هريرة وأبي فاطمة، ثم قال: حديث ثوبان وأبي الدرداء في كثرة الركوع والسجود حديث حسن صحيح، وقد احتج أهل العلم في هذا، فقال بعضهم: صور القيام في الصلاة أفضل من كثرة الركوع والسجود، وقال بعضهم: كثرة الركوع والسجود أفضل من صور القيام، وقال أحمد بن حنبل: قد روي عن أبي إسحاق في هذا حديثان ولم يقض فيه شيء، وقال إسحاق: أما بالنهار فكثرة الركوع والسجود، وأما بالليل فصور القيام إلا أن يكون رجل به حرء بالليل يأتي عليه فكثرة الركوع والسجود في هذا أحب إلي؛ لأنه يأتي على جزئه، وقد ربح كثرة الركوع والسجود.

قال أبو عيسى: إنما قال إسحاق هذا؛ لأنه كذا وصف صلاة النبي ﷺ، ووصف طول القيام، وأما بالنهار  
فتم يوصف من صلاته من طول القيام ما وصف بالنيل، وروى ابن ماجه ذلك عن كثير من مرة عن أبي فاصمة،  
وعن معاذ عن ثوبان وأبي الدرداء، وعن الصائغي عن عادة بن الصامت، وفيه: من سجد سجدتين  
لا يكسبه من حسنة، ومجاه من سجدتين مع سجدتين، وسجدتين من سجدتين [رقم: ١٤٢٢، ١٤٢٣،  
١٤٢٤]. وروى الترمذي وابن ماجه حديث جابر في طول القيام، وابن ماجه ذلك عن أبي وائل عن عبد الله،  
وعن ريبان عن المغيرة، وعن أبي صالح عن أبي هريرة عبارات مختلفة. قال القاري في 'شرحه': واحديث رواه أحمد  
عن أبي درة، ولفظه: من سجدتين سجدتين كسبه من حسنة، وحسنه من حسنة، مع سجدتين =

فخففها، وأكثر الركوع والسجود، فلما انصرف، قال له رجل: أنت صاحب رسول الله ﷺ وتصلي هذه الصلاة؟ فقال أبو ذر: ألم أتم الركوع والسجود؟ قال: بلي، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من سجد لله سجدة، رفع بها درجة في الجنة، فأحببت أن تؤتي لي درجات، أو تكتب لي درجات.

وفي رواية عن إبراهيم النخعي عن حدثه: أنه مرّ بأبي ذر بالربذة، وهو يصلي صلاة خفيفة يكثر فيها الركوع والسجود، فلما سلم أبو ذر، قال له الرجل: تصلي هذه الصلاة وقد صحبت رسول الله ﷺ؟ فقال أبو ذر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من سجد لله سجدة، رفعه الله بها درجة في الجنة، فلذلك أكثر فيها السجود.

## [بيان عورة الرجل]

٨٢- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم، قال: قال عبد الله: قال رسول الله ﷺ:   
 بن أبي سليمان النخعي بن مسعود

- [١٤٨/٥، رقم: ٢١٣٥٥]. ورواه الطبراني عن أبي أمامة مرفوعاً: سكرت من سجدة، فبهت من حد سجدة لله سجدة، لا رفعه لله درجة [٣٢٢/٢٢، رقم: ٨١١]. ورواه أحمد [١٤٧/٥، رقم: ٢١٣٤٦] والطحاوي والرويان عن أبي ذر بلفظ: من سجد سجدة رفعه الله بها درجة، وحط عنه بها حنيفة. ثم حديث معدان عن ثوبان وأبي الدرداء رواه مسلم أيضاً في "صحيحه"، والاختلاف في هذه المسألة إنما هو في الأفضلية وكثرة الثواب، والأخبار جاءت متعارضة، والظاهر: الأفضلية لكل من صول القيام وكثرة السجود باختلاف الجهات، أو لطول القيام؛ لأن أعظم العبادات ثواباً أحمرها، والمشقة في الطول.

فحقها روى الطبراني في "الكبير" عن ابن عباس رفعه: حوز في صلاة، فإن حنيفة ضعيف وأخبر ود حجة [١٧/١٢، رقم: ١٢٣٣٨]. هذه الصلاة. المبتدأ محذوف، أي والحال أنت تصلي هذه الصلاة الخفيفة مع كونك صحابياً. فإني سمعت: بيان سبب التخفيف في القيام وكثرة الركوع والسجود.

أتم الركوع: إشارة إلى ما ورد: "إن أسوأ الناس سرقة اندي يسرق من صلاته، لا يتم ركوعها وسجودها". بالربذة: موضع قرب المدينة فيه مدفن أبي ذر. الرجل: المذكور في الرواية الأولى. درجة في الجنة: إشارة إلى أن زيادة العادة من حيث الكمية والعدد، أفضل من زيادتها من حيث الكيفية، والكمية الانصالية بالاتصال الزماني.



## ما بين السرة والركبة عورة.

## [بيان جواز الصلاة في ثوب واحد]

٨٣- أبو حنيفة عن عطاء عن جابر: أنه أمهم .....  
ابن أبي رباح

ما بين السرة إلخ قال القاري في "شرحه": الحديث رواه الحاكم في "مستدركه" عن عبد الله بن جعفر، وروى الدارقطني عن عطاء بن يسار عن أبي أيوب قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "من عورة من عورة" ورواه أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ قال: "من عورة من عورة" وعن علقمة عن علي كرم الله وجهه قال: قال رسول الله ﷺ: "من عورة من عورة" [٢٣١/١، رقم: ٥]. وروى البخاري تعليقاً عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش مرفوعاً: "من عورة من عورة" وقال أنس: "حسر النبي ﷺ عن فحده"، قال أبو عبد الله البخاري: وحديث أنس أسد، وحديث جرهد أحوط حتى يخرج من اختلافهم.

وهما روايات أخر في "الصحيح" فليلاً ما يوجد فيه التحديد، لكن الأئمة اتفقوا على وجوب ستر هذا القدر في الصلاة وغيرها، وعلى أن السرة من الرجل ليست بعورة، وأما الركبة، فقال مالك والشافعي وأحمد: ليست بعورة، وقال أبو حنيفة: إنها عورة، وبه قال بعض الشافعية، وقيل: العورة هي السواتان، وبه قال بعض الظاهرية، والأصل هما قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَنَ اللَّهِ شَيْءٌ﴾ (الأعراف: ٣١)، والتفصيل في كتب الفقه، ودلائل الحنفية مذكورة هناك، وأما ما فيكفي لنا رواية عبد الله بن جعفر وابن مسعود وأبي أيوب بإزاء الظاهرية، وحديث علي بن أبي طالب، هذا كله في عورة الرجل، وأما عورة المرأة فبدها كله عورة سوى وجهها وظهور كفيها وقدميها.

عورة أخرجه الدارقطني عن علي بن مسعود ضعيف [٢٣١/١، رقم: ٤]، والبيهقي عن ابن جريج مفصلاً في "حلافاته"، ونحوه عند الدارقطني، والعقيلي وأبي داود عن ابن عمر، وعند البخاري من حديث أنس وأبي موسى وأبي الدرداء، وعند مسلم من حديث عائشة أمهم إلخ وعن أسماء بنت أبي بكر قالت: رأيت أبي يصلي في ثوب، فقلت: يا أبا عبد الله! أنصبي في ثوب واحد وثيابك موصوعة؟ فقال: يا بنية! إن آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ خلفي في ثوب واحد، رواه ابن أبي شيبة [٢٧٨/١، رقم: ٣١٩٥] وأبو يعلى.

وروى البيهقي عن عمر وأبي سعيد قالوا: اختلف أبي بن كعب وابن مسعود في الصلاة في ثوب واحد، فقال أبي: في ثوب واحد، وقال ابن مسعود: في ثوبين، فجار عليهم عمر بن الخطاب فلامهما، وقال: إنه ليسوع أبي أن يختلف اثنان من أصحاب محمد ﷺ في شيء واحد، فمع أي فتيا كما يصدر الناس؟ أما ابن مسعود فلم يأل، والقول ما قال أبي، وعن أبي: "كما نصلي في عهد رسول الله ﷺ في الثوب الواحد ولنا ثوبان"، رواه ابن -

في قميص واحد، وعنده فضل ثياب، يعرفنا بسنة رسول الله ﷺ، أبو قرّة قال: ذكر ابن جريج عن الزهري عن أبي سلمة عن عبد الرحمن عن أبي هريرة: أن رجلاً قال: يا رسول الله! يصلي الرجل في الثوب الواحد؟ فقال النبي ﷺ: أو لكلكم ثوبان؟ قال أبو قرّة: فسمعت أبا حنيفة يذكر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: أنه سأل النبي ﷺ عن الصلاة في الثوب الواحد، فقال النبي ﷺ: ليس كلكم يجد ثوبين.

- خريمة، وعنه قال: الصلاة في الثوب الواحد سنة، كما فعله مع رسول الله ﷺ ولا يعاب عينا، فقال ابن مسعود: إنما كان ذلك، وفي الثياب قلة، فأما إذا وسع الله تعالى بالصلاة في ثوبين أزكى، رواه عبد الله بن أحمد في "روائد المسند". وعن الحسن: أن أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود اختصا في الصلاة في الثوب الواحد، فقال أبي: لا بأس به، قد صلى النبي ﷺ في ثوب واحد بالصلاة جائزة، وقال ابن مسعود: إنما كان ذلك وكان الناس لا يحدون الثياب، أما إذا وحدوها بالصلاة في ثوبين، فقام عمر على المنبر فقال: القول ما قال أبي وم يأل ابن مسعود. رواه عبد الرزاق في "جامعه"، وفي رواية له عن أبي هريرة ما أخرجه الإمام، كذا قال القاري في "شرحه".

**قميص واحد** سابغ إلى ما تحت الركبتين، يعرفنا أي ليعرفنا ويعلمنا سنته. **ذكر ابن جريج إلخ** [عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج] روى البخاري عن أبي هريرة برواية الزهري عن سعيد بن المسيب: أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد، فقال رسول الله ﷺ: **كنكم** [رقم: ٣٥٨]، وبرواية عبد الرحمن الأعرج عنه مرفوعاً: لا يصلي أحدكم في ثوب واحد، **سئل عن ثوب واحد**، وبرواية عكرمة عنه مرفوعاً: من صلى في ثوب واحد فسجدت له ركعتان، وروى عن جابر حديث المشجب، وعن أم هانئ معلقاً في أول كتاب الصلاة، ومسنداً فيه مرفوعاً التحافه في ثوب واحد في صلاة الضحى، وعن أبي سلمة نحوه.

وعن جابر مرفوعاً: من ثاب وسعاً وتحت، **وإن كان صدق**، وعن سهل حديث صلاقم عاقدي أرهم على أعناقهم كهياة الصبيان في طريق مسنداً، وعاقدي أرهم على عواتقهم في طريق معلقاً، برواية أبي حازم عنه، وبهذا يترشح أن عبد الرحمن هذا هو الأعرج بن هرمز. **أبي سلمة** عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف يكثر الحديث. **الثوب الواحد**. بالإزار أو بالثوب يتشوح به. **أو لكلكم**: جواب بالخوار بإنكار قدرة كل أحد على ثوبين. **فسمعت أبا حنيفة** هذا إسناده آخر لأبي قرّة عن الإمام، كما أن الأول بالعكس. **الزهري** محمد بن مسلم بن شهاب. **أبي هريرة** هكذا رواه ابن عبد الباقي. **يحد ثوبين**: تابعه مالك والبيهق وعقيل عند مسلم.

٨٤- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر: أن رسول الله ﷺ صلى في ثوب واحد متوشحاً به، فقال بعض القوم لأبي الزبير: <sup>محمد بن مسلم المكي</sup> غير المكتوبة؟ قال: المكتوبة وغير المكتوبة.

**أبو حنيفة** هكذا روى صلحة العدل وابن حسرو وأبو بكر بن عبد الباقي والأشاشي في "مسايدهم" وهو متفق عليه. **عن جابر الخ** [رواه مسلم بهذا السند، والحكم مجمع عليه، غير ما حكى عن ابن مسعود.] روى البخاري عن جابر برواية محمد بن المنكدر عنه مرفوعاً: 'يصلي في ثوب واحد' [رقم: ٣٥٣]، ورواية سعيد بن الحارث عنه ما قد سبق، وهما: الخلاف بين ابن مسعود وأبي بن كعب في أفضلية الصلاة في ثوب واحد مشهور، ولعل الحق مع ابن مسعود في أنه كان للصيق، فإذا وسع الله الأمر فالأفضل الصلاة في الثوبين، ولا خلاف في الحوار إذا كان متوشحاً به، قال البخاري: وقال الزهري في حديثه: الملتحف: المتوشح، وهو المخالف بين طرفيه على عاتقيه، وهو الاشتمال على منكبيه.

**متوشحاً به** وهو الاشتمال، والالتحاف والمخالفة بين الطرفين بأن يأخذ الثوب من تحت إبطه الأيمن ويلقيه على كتفه اليسرى، ومن تحت إبطه الأيسر ويلقيه على كتفه اليمى، وقد يقيد بأن يشد على صدره، وذلك عند قصر ما يلقيه على الكتف، فهذا صورة ما لا يتصور فيه كشف العورة مع الثوب الواحد.

**بعض القوم الخ** وقد روى عبد الرزاق عن مسعود بن حراش: أن عمر بن الخطاب أتهم في ثوب واحد متوشحاً به. وروى مسدد عن محمد بن الحنفية: أن علياً كان لا يرى بأساً أن يصلي الرجل في الثوب الواحد، وكان يصلي في الثوب الواحد، قد حالف بين طرفيه [٣٥٥/١، رقم: ١٣٨٢]. وروى ابن أبي شيبة عن أنس: "أن النبي صلى في ثوب واحد حالف بين طرفيه" [١٧٦/١، رقم: ٣١٦٧].

وروى عبد الرزاق عن جابر بن عبد الله: "رأيت رسول الله ﷺ يصلي في ثوب واحد متوشحاً به" [٣٥٠/١، رقم: ١٣٦٦]، راد ابن عساكر: خلف أبي بكر. وروى ابن أبي شيبة عن عمار قال: أئنا رسول الله ﷺ متوشحاً به. وروى عبد الرزاق [٣٤٩/١، رقم: ١٣٦٥] وابن أبي شيبة [٢٧٨/١، رقم: ٣١٩١] عن عمر بن أبي سمة قال: 'رأيت رسول الله ﷺ يصلي في بيت أم سمة في ثوب واحد متوشحاً به، واصفاً طرفيه على عاتقيه'، كذا قاله القاري في 'شرحه'. قلت: رواية عمر بن أبي سمة -ريب رسول الله ﷺ- متفق عليه قد أخرجه الشيخان.

وبالجملة: الاختلاف بين أبي وابن مسعود إن كان في محرد الأفضلية لا في الحوار عند وجود الثياب الرائدة فالحق مع ابن مسعود، وإن كان في الحوار والكراهة كما يومه بعض عبارات الخلاف فالحق مع أبي كما قال عمر ، فافهم. **غير المكتوبة**: أي غير الفريضة من النوافل.

## [بيان فضيلة الصلاة لميقاتها]

٨٥- أبو حنيفة عن طلحة بن نافع عن جابر: قال: سئل رسول الله ﷺ، أي

العمل أفضل؟ قال: الصلاة في مواقيتها.

اللام للحسن

أي العمل إلح. روى البخاري عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: أي الأعمال أحب إليه؟ قال: صلاة علي، فيها، قال: ثم أي؟ قال: ثم صلاة علي، قال: ثم أي؟ قال: جهاد في سبيل الله [رقم: ٧٥٣٤]، ورواه الترمذي [رقم: ١٨٩٨] وغيره، وهذا كله لا شبهة فيه، وما روي من أفضلية الصلاة في أول الوقت، فالمراد به: إما أول الوقت المستحب، أو المراد بالأول: الأفضل من أوقاتها، أو يستثنى ما صرح فيه بفصل التأخير، والحديث أخرجه ابن حبان [رقم: ٣٣٨/٤] وابن خزيمة [١/١٦٩، رقم: ٣٢٧] والحاكم [١/٣٠٠، رقم: ٦٧٤] في "صحيحهم" عن ابن مسعود، وقال الذهبي في "مختصر المستدرک": رواه الجماعة بدون أول، وأخرج الدارقطني نحوه عن ابن عمر، والترمذي وأبو داود عن أم هروة، وفيه اضطراب، وبسطنا الأخبار في "صرح الحماية".

أي العمل إلح. وقد ورد الفضل لأول الوقت أيضاً في أحبار، منها: حديث ابن عمر رفعه: صلاة علي أفضل، أي صلاة علي أفضل من غيرها، وقد أخرجه الترمذي [رقم: ١٧٢] والدارقطني [١/٢٤٩، رقم: ٢٠] وفي سنده يعقوب بن الوليد المدي، قال أحمد: كان من الكذابين الكبار، وكذبه ابن معين، وتركه النسائي، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث، وقد تفرد بالحديث، وقال الحاكم: الحمل فيه عليه، وقال البيهقي: كذبه سائر الحفاظ ونسبوه إلى الوضع، وأعله عبد الحق بعدد الله العمري الكبير، وتعقبه ابن القطان بأنه وثقه عدة وضعفه آخرون لحفظه لا لديه. ومنها: حديث جرير، أخرجه الدارقطني بسند فيه من لا يعرف. ومنها: حديث ابن عباس أخرجه البيهقي في "الخلافيات"، وفيه نافع أبو هرير مترك.

ومنها: حديث علي، فأخرجه مرفوعاً، واحتلف في رفعه ووثقه، قال البيهقي: هو فيما أطل أصح ما روي في هذا الباب، وقال الحاكم: لم أحفظه مرفوعاً من وجه يصح ولا عن أحد من الصحابة بل هو من قول الباقر. ومنها: حديث أسد، فأخرجه ابن عدي والبيهقي، وأعله ابن عدي في "كامه" بأنه تفرد به بقية عن مجهول عن مثله ولا يصح. ومنها: حديث أبي مخزومة، فأخرجه الدارقطني بسند فيه إبراهيم بن زكريا العجلي منهم، وفيه ذكره أوسط الوقت، قال التيمي في الترهيب والترهيب: لا أعرفه إلا في هذه الرواية. ومنها: حديث أبي هريرة، ذكره البيهقي وهو معلول أيضاً. وبالجملة أحاديث بيان الأول والآخر كلها معلولة، نعم في فضل أول الوقت أحاديث أخرى صحاح وحسان أيضاً.

اعلم أنه قد جاءت ههنا أخبار وأثار في الإسفار والتفيس ظواهرها متعارضة، فأحاديث الإسفار منها هذا الحديث، وقد أخرج الطحاوي في 'شرح معاني الآثار' من حديث رافع مرفوعاً بلفظ: **«صلى الله عليه وسلم»** ومن حديث بلال مثله، ومن حديث عاصم بن عمر عن رجال من قومه مرفوعاً بلفظ: **«صلى الله عليه وسلم»**، ومنها: ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة مرفوعاً: **«كان ينصرف من صلاة الغداة حين يعرف الرجل حليسه، وما أخرجاه عن ابن مسعود: 'ما رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا يجمع فيه جمع بين المغرب والعشاء يجمع، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها' يعني وقتها المعتاد، فإنه صلى هناك بالعكس، إلى غير ذلك من الأخبار.**





## [بيان التعجيل بصلاة العصر]

٨٧- أبو حنيفة عن شيبان عن يحيى عن ابن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ:

من في كتبه

بُكِّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ.

عجلوا

= والثاني: أنه إذا تعارضت الأحبار رجعا إلى آثار الصحابة، وهي موافقة لنا، ولو فرض تعارضها أيضاً رجعا إلى القياس بل بعض أهل الأصول اختاروا المراجعة إليه بعد تعارض الأحبار، من غير تعرض الآثار، والقياس يؤيدنا ويساعدنا، فإن في الإسفار تكثر الجماعة، ولا ريب أنها أفضل. والعقده ههنا: أن تأخير العصر إلى آخر وقته مباح بالإجماع بلا كراهة، وتقليل الجماعة أمر مكروه، وإيقاع الناس في أمر شاق أيضاً ممنوع، كما مع معاد بن حبل عن تطويل القراءة، قال له: **عجل**؟ مع أن تطويل القراءة كان سنة فوق تعجيل الصلاة لأول وقتها، وأيضاً الجلوس في صلاة إلى طلوع الشمس مستحب مؤكد، وهو في الإسفار متيسر، وفي العس متعسر.

والثالث: أن ابن مسعود - خادم خاص ملازم له في إحضاره وإسفاره - يقول: "لم يصل صلاة إلا لميقاتها إلا صلاتي المغرب والعشاء جمع، وصلاة الصبح في مزدعة". والرابع: أن القول راجع عندما على الفعل؛ لكونه مصرحاً ناصاً فيما ورد به. والخامس: أن التعليل لعنه كان حين ما أمرت النساء بالخروج إلى المساجد، ثم نسخ ذلك فأمرن بقرارهن في البيوت ولا يرد عليه: أنه نسخ بالاحتجاج، مع ثبوت حديث الغس إلى وفاته؟ أما الأول؛ فلأن منى النسخ على رفع التعارض بحسب الرمانيين، ولما ثبت كون العس في ابتداء الإسلام، ظهر كونه مقدماً على حديث الإسفار، وأما الثاني؛ فلأن وجود العس إلى زمان وفاته لا ينافي انتساح استحبابه؛ فإنه يمكن أن يصدر منه تعليمًا للجوار عدة مرات، وإنما تحقق رواية ذلك الصحابي لتلك المرات فرعمها عادة.

والسادس: أنه روي عن إبراهيم المحمي قال: ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التويز، على ما أسلفنا، ولا يرد عليه ثبوت اختلاف الصحابة في هذا الباب فإنه يجوز أن يقع الاختلاف بينهم في زمان، ثم يرتفع ذلك في أواخر الصدر الأول، والاختلاف السابق يرتفع بالإجماع. والسابع ما أقول به: إن النواجب في الأحبار المتعارضة ظاهرة، هو التصديق بينها ما أمكن، ولا يصار إلى النسخ أو الترجيح والتقدم إذا احتملت التطبيق، ما لم يثبت النسخ الصريح بالنص الظاهر.

والتطبيق بين هذه المتعارضات طاهراً ممكن بحمل العس على الغس اليسير المشوب بالإسفار في أوساط وقت العصر، وحمل الإسفار على التويز والانتشار المحلوط بالعس بعد رفع اشتباك النجوم، حتى يبقى وقت ترتيب ما نتي اية مع سعة الطهارة وأركان الصلاة مرتين، فهذا يدفع المعارضة ويرتفع المباشرة. **عن شيبان** أن عبد الرحمن التميمي السحوي. **بصلاة العصر الح** روى البخاري عن أبي المبيع قال: كما مع بريدة في عزوة في يوم ذي عيم، فقال: بُكِّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ فِي يَوْمٍ كَفَّرَ عَنْهُ سِتَّةَ مِائَةِ عَاصِيَةٍ. **عجل** [رقم: ٥٥٣]، =

وفي رواية عن بريدة الأسلمي قال: قال رسول الله ﷺ: بگروا بصلاة العصر.

= قال القاري: ورواه أحمد [٣٤٩/٥، رقم: ٢٣٠٠٧] والخاري [رقم: ٥٩٤] والسنائي [رقم: ٤٧٤] عن بريدة بلفظ: من صلاة العصر حصة أي كمال عمله. اعلم أنه وردت ههنا أيضًا أحوار مرفوعة، وآثار موقوفة مختلفة صحيحة وضعيفة، بعضها تدل على استحباب التكبير والتعجيل، وبعضها تدل على التراخي والتأخير، فالحنفية آثروا طريق الجمع بينهما بأن حملوا التكبير والتعجيل على يوم عيم، كما يشير إليه حديث بريدة الأسلمي ههنا، وفي رواية البخاري أيضًا، وحملوا التأخير على انتفاء العيم، فقد روى الترمذي وغيره عن أم سلمة قالت: 'كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً ليعظه منكم، وأنتم أشد تعجيلاً للعصر منه' [رقم: ١٦١]، وأخرج أبو داود عن علي بن شيبان قال: 'قدمنا على رسول الله ﷺ المدينة، فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية' [رقم: ٤٠٨].

أقول: أحاديث التكبير والتعجيل ليست بألفاظها مفسرة بل بصوّها أيضًا في الأداء لأول وقتها، بل ظاهرة فيه لولا قرائن صارفة عن هذا المعنى، بل التعمق فيها يرشد إلى أن المراد منها: التعجيل والتقدم على صفة الشمس، ودخول وقت الكراهة، وبيان التكبير والتأكيد فيه؛ لئلا يقع في هذا الوقت المكروه، أو يقضي وقتها. كما يشير إليه كثير من ألفاظ الأحاديث كحديث صلاة المنافق، فيه: 'فقر أربعاً' وغير ذلك؛ وذلك لأن الأحبار بعد الاستقصاء في "باب التعجيل" عامتها ترجع إما إلى ما فيه ألفاظ مبهمة ككون الشمس حية نقية بيضاء، وككونها في حجرة عائشة وغير ذلك مما لا قاطع فيه بالأداء في أول الوقت، بل هو شامل إلى آخر ما يدخلها الصفرة، أي آخر الوقت المستحب.

وإما إلى بيان مسافة المسير كعوالي المدينة، أو فرسخ، أو فرسخين، أو ميلين، أو ثلاثة، أو أربعة وغير ذلك، فهذا وأمثاله كنه أمور مختلفة باختلاف سرعة المسير وبطوئه، وباحتلاف أحوال الركوب بالعدو والعنق وأحوال المشي على الأقدام، فهي أيضًا ليست من الأدلة على أول الوقت في شيء، وإما إلى أفعال أخر، كنحر الجرور وتقسيمها وطحها وغير ذلك، فهذا أيضًا أمر مختلف باختلاف الفاعلين المهرة في سرعة إتمام هذه الأعمال كما قال ابن الهمام، فلا دليل للخصوم معتد به على التعجيل المقصود لهم.

وأيضًا في تأخير العصر تكثير النوازل؛ لكراهة التنفل بعدها، وتكثيرها أفضل من الأداء لأول الوقت، قال محمد في "الموطأ": تأخير العصر أفضل عندنا من تعجيلها، إذا صليتها والشمس بيضاء نقية لم تدخلها صفرة، وبذلك جاءت عامة الآثار وهو قول أبي حنيفة، وقد قال بعض الفقهاء: إنما سميت العصر لأنها تعصر وتؤخر [رقم: ١٧١/١]. وقال الترمذي [رقم: ١٥٩] بعد إخراج حديث عائشة: قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح، وهو الذي اختاره بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم: عمر وعبد الله بن مسعود وعائشة وأُس، وغير واحد من التابعين، تعجيل صلاة العصر وكرهوا تأخيرها، وه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. =

وفي رواية عن بريدة الأسلمي قال: قال رسول الله ﷺ: **بَكَّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ فِي يَوْمِ**

**غَيْمٍ؛ فَإِنْ مِنْ فَاتَتَهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ،**.....  
سحاب وعبار

= قلت: قد عرفت أن حديث عائشة ليس دليلاً لهم على هذا المعنى من التعجيل، وأما ابن مسعود فقد يشير ما رواه مرفوعاً إلى تأخير العصر، كما قاله الشيخ عبد الحق في 'أشعة الممعات': إن مقصوده منه تأخيرها إلى وقت الصفرة. وروى الطحاوي عن إبراهيم النخعي: استحباب التأخير، وأن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا يؤخرون [رقم: ١٢٨/١]. ومن ههنا ظهر: أن تعجيل صاحب الهداية بتكثير النوافل، ليس في مقابلة المصوص الصحيحة الصريحة في أفضلية التعجيل.

وما روي منها في الصباح الستة وغيرها ليس شيء منها مما يشير إلى أفضلية أول الوقت، وما روى أبو داود عن شيبان بن علي صريح في التأخير وفي التعجيل، وأن يقطع منه بالتأخير الكامل إلى آخر الوقت المستحب، وأنه غير مستحب عدداً حتى يحتمل وقوعها في شيء من الوقت المكروه على أنها تصدد المنع وحصوماً تصدد الاستدلال، وأيضاً قد استبان ثبوت المرام من حديث أم سلمة؛ فإنه قد فهم منه شيء من التأخير من أول الوقت فإنهم أيضاً كانوا يصلون في الوقت لا قبله، ولا أهم يشعرون فيها في أول آن منه،

فإنه متعسر بل متعذر، والتأخير عن وقت صلاتهم أيضاً لا يتصور إلا بفاصدة معتد بها، فإن انفصل اليسير لا يحس ولا يلام عليه، ووقت العصر ليس وقتاً مديداً، فانفصل اعتد به بعد النظر يفصي بالآخرة إلى التأخير إلى آخر الوقت المستحب على أن نفي مذهب المخالف منه ظاهر بلا مرية، ولا يقول نحن أيضاً: بالتأخير الذي يحتمل به الدخول في الكراهة، ولو سلم التأخير إلى الآخر أيضاً، فهو ثابت أيضاً بالإجماع المركب بعد نفي مذهب الخصم، فافهم وتأمل ولا تعجل.

**في يوم غيم الخ** هذه الريادة موحودة في "صحيح البخاري" [رقم: ٥٥٣]، وريادة الثقة مقبولة، فيحتص التكرار بيوم غيم، وبذلك يحصل التطبيق بين الأحبار كما سقت الإشارة إليه. **فإن من فاته** تعجيل لتعجيله في هذا اليوم بعد كون الأفضل هو التأخير في الأصل. **من فاتته الخ** رواه الجماعة، فأكثرهم رواه عن ابن عمر **...** وقال الترمذي بعد ما رواه عن ابن عمر **...** مرفوعاً بلفظ: **...** [رقم: ١٧٥]: وفي الباب عن بريدة، ونوفل بن معاوية، قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، وقد رواه الزهري أيضاً عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ.

والحديث عن الإمام أخرجه ابن حنبل، ورواه ابن ماجه والشافعي عن نوفل بن معاوية، وابن جرير في "تهذيبه" عن سالم عن أبيه عن أبيه، وأحمد والطبراني من حديث نوفل، ورواه الجماعة عن مالك عن نافع عن ابن عمر. قال القاري: "فكأنما وتر" بصيغة المجهول أي نقص من وتر يتر، ومنه قوله تعالى: **...** (محمد: ٣٥). =

فقد حبط عمله.

انتفى ثواب أعماله

٨٨- أبو حنيفة عن شيبان عن يحيى عن ابن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ:

رواه بن خسرو ابن عبد الرحمن ابن أبي كثير

من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله.

سلب ضبط بالرقم والنصب

## [بيان الأوقات المكروهة]

٨٩- أبو حنيفة عن عبد الملك عن قزعة عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ:

ابن عمر مذر بن مالك الحفري

= فعلى رواية الرفع معناه: نقص من أهله وماله، فيكونان مقوصين عن منزلة الريادة والبركة؛ لاعتراء هذا الشوم من الترك، وعلى رواية النصب: أصيب في أهله وماله سلباً ونقصاً عنه، وليس المراد السلب الكلي والترع التام، كما ليس المراد بحبط عمله سلبه بالكلية، كما هو حقيقة الحبط؛ فإنه إنما ينشأ بالكفر والردة، أو الموت عليه على اختلاف بينهم، بل أريد به التعليط والتشديد والمبالغة في نقص الثواب، وكسر الأحرار من تفويته الصلاة الوسطى على ما هو الأرجح فيها من أنها صلاة العصر، وإليه ذهب الجمهور، ويشهد به المرفوعة من الأخبار.

قال القاري: لعل وجه التخصيص مع أنه ورد على ما رواه الطبراني عن ابن عباس: "من ترك صلاة، لقي الله وهو عليه غضبان" [٢٩٤/١١، رقم: ١١٧٨٢] بناء على القول المعتمد في الصلاة الوسطى أنها العصر على ما حرر في محله. وروى ابن ماجه عن بريدة مرفوعاً: **كُذِبَ عَنْهُ فِي يَوْمٍ عَمِلَ فِيهِ مِنْ صَلَاةٍ عَصْرٌ حَصْرٌ عَمِلَهُ** [رقم: ٦٩٤] فالمراد بالحبط - على ما عرفت - انتفاء كمال ثواب عمله ونقصانه، لكن لا مطلقاً بل لعمله في ذلك اليوم.

**ابن بريدة** هكذا في نسختنا ههنا، وفي الروايات السابقة ابن بريدة، ولعله عبد الله بن بريدة كما يظهر من قاعدة البزار في كنى "التقريب"، وفي نسخة شرح القاري في كلا الموضعين عن بريدة، وفي هامش عنه هو إما عبد الله أو سيمان، وكلاهما تابعيان فيكون أحديث مرسلًا، لكن في 'جامع المسانيد': عن ابن بريدة عن أبيه، هذا من الشرح كذا رأيت كتب، وفي 'العقود' أيضاً عن بريدة، وهو الموافق لألفاظ المقام، والحديث أخرجه ابن المطهر وابن خسرو في 'مسنديهما'.

ورواه ابن أبي شيبة في 'مصنفه' من طريق يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن بريدة بلفظ: **صَلَاةٌ** [٤٦/٢، رقم: ٦٢٩٠]، وابن ماجه كذلك [رقم: ٦٩٤]، والخاري [رقم: ٥٥٣] وأحمد [٣٤٩/٥، رقم: ٢٣٠٠٧] والسنائي من طريق يحيى عن أبي قلابة عن أبي المليح، ولفظهم: قال أبو المليح: كما مع بريدة في يوم ذي غيم إلخ، فعلم أن ههنا سقوط الرواة، أو ليحيى طريقان عن ابن بريدة وعن أبي قلابة. **أبو حنيفة إلخ** رواه عنه محمد في 'الآثار' مقتصرًا على الأخير، وأخرجه الخلعي عن عمرو بن أبي عمرو، وعن محمد بن الحسن =

**لا صلاة بعد الغدوة حتى تطلع الشمس، ولا بعد صلاة العصر حتى تغيب، ولا يصام**  
**هذان اليومان: الأضحى والفطر،** .....

= وإحدى آجره أخرجه أحمد والستة عن أبي هريرة، وأحمد وعبد بن حميد والشيخان والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد، وابن ماجه عن ابن عمرو، والضري في 'الكبير' عن أبي بصرة الغفاري.

**لا صلاة الخ** الحديث عن الإمام أخرجه ابن المظفر وابن حنبل وطلحة العدن وأبو بكر بن عبد الباقي وابن المقرئ في "مسابدهم"، وفي "الخلعيات" من طريق عمرو بن أبي عمرو عن محمد بن الحسن، ومن طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف كلاهما عن أبي حنيفة الحديث بطوله، ومتن الحديث رواه البخاري بطوله، ومسنده مفرقا من حديث أبي سعيد وأبي هريرة. وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه: 'هي عن صلاتين بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس' [البخاري رقم: ٥٨٨، ومسلم رقم: ٨٢٥]، ونحوه من حديث عمر بن عمر ومسلم من حديث عمر بن عمر عن عائشة، والبخاري من حديث معاوية.

وأبو داود عن علي: 'لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس' [رقم: ١٢٧٤]، قال الترمذي [رقم: ١٨٣]: وفي الباب عن علي وابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وعقبة بن عامر وابن عمر وسمرة بن جندب، وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن عفراء وكعب بن مرة، وأبي أمامة وعمرو بن عسة، ويعنى بن أمية ومعاوية والصانخي، وراى الحافظ عنهم سعد بن أبي وقاص وعائشة وأبا در وأبا قتادة وحفصة وأبا الدرداء وصفوان بن المعطل، قال: وغيرهم.

قلت: لعله من هذا النظر قالت الحنفية: إن أحاديث النهي متواترة، وهذا جواب من قلهم براء قول مخالفهم بالركعتين بعد العصر، وبراء قوله بخوار الفجر لو طلعت فيها الشمس، وبراء قوله بقضاء سنة الفجر بعد فرضها، وبراء قوله بخوار التطوع في الأوقات المكروهة يوم الجمعة، وفي بيت الله بعد الطواف أي قبل وقت الزوال يوم الجمعة أي في نصف النهار.

قال القاري: وقد روى الشيخان [البخاري رقم: ٥٨٦، ومسلم رقم: ٨٢٧] والسنائي [رقم: ٥٦٧] وابن ماجه [رقم: ١٢٤٩] عن أبي سعيد، وأحمد [١٨/١، رقم: ١١٠] وأبو داود [رقم: ١٢٧٦] وابن ماجه [رقم: ١٢٥٠] عن عمر بن الخطاب: 'لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس'. وأعمد أن الصلاة في هذين الوقتين مكروهة لا حرام، وهذا ظهر كراهية الركعتين بعد العصر على ما روي عنه في بعض الروايات المرفوعة، وأخرجها الشيخان، قالت الشراح: وعنى كراهتهما جمهور العلماء، وينهى عنهما عمر بن الخطاب ويضرب عليهما، والصواب أنه ثبت بالروايات الصحيحة الأسانيد أنه صلى الركعتين بعد العصر وداوم عليهما لكنه كان من حصائنه، وكان ينهى أمته عنهما كصوم الوصال يفعل وينهى عنه غيره.

**ولا يصام الخ** رواه الشيخان أيضا عن أبي سعيد اخذ في لفظ: 'نهى عن صوم يوم الفطر والنحر'، وفي طريق =

**ولا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: إلى المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، وإلى مسجدي هذا،.....**

= عندهما عنه مرفوعاً: لا صوم في **مسجد وأصحى** [البحاري رقم: ١٩٩١، ومسلم رقم: ٨٢٧]. ويتحقق بهما سائر أيام التشريق كما روى مسلم عن نيشة مرفوعاً: **يبدأ صوم يوم الاثنين ويصوم يوم الثلاثاء ويصوم يوم الأربعاء** [رقم: ١١٤١]، وأيام التشريق بعد يوم عيد الأصحى: الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، وهذه أيام ضيافة الله فيحرم بها الإعراض عن الأكل والشرب، وحرمة الصوم في هذه الأيام متفق عليه بين الأئمة، وإنما الخلاف في صحة النذر بصوم هذه الأيام فصحه الأكثرون، وجوزه احنفية؛ فإن النذر غير الصوم، ولا معصية في التسمية، وإنما هي في الفعل، فيصح النذر؛ لصحة التسمية، ويقضي مكانه صوماً آخر، ومحل تحقيقه أصول الفقه.

**ولا تشد الرحال إلخ:** رواه الشيخان وغيرهما أيضاً عن أبي سعيد **رضي الله عنه**، فرواه وأبو داود [رقم: ٢٠٣٣] والنسائي [رقم: ٧٠٠] وابن ماجه [رقم: ١٤٠٩] عن أبي هريرة، وأحمد [٣٤/٣، رقم: ١١٣١٢] والشيخان والترمذي [رقم: ٣٢٦] وابن ماجه [رقم: ١٤١٠] عن أبي سعيد، وابن ماجه [رقم: ١٤١٠] عن ابن عمرو كذا، قاله القاري، فظاهر الحديث النهي عن السفر إلى غير هذه المواضع الثلاثة التي حصها الله تعالى بمريد الفصل والعظمة والكرامة بخلاف غيرها، وإنما في الفضل والبركة متقاربة، ولم يخص الشارع شيئاً منها بخصوص فصل وكرامة، والمقصود قصر السفر عليها من جهة التقرب والتعبد، وإلا فإن مست الحاجة إلى غيرها لتحصيل العزم والتجارة وأداء الحقوق مثلاً فلا مضايقة فيه.

وقد اختلف في السفر لزيارة قبور الصالحين والمسافرة إلى التبرك بالمواضع المتبركة فأباحه وجوره بعضهم، ومعه آخرون، وقيل: لا يجوز قصد غيرها بطريق النذر، ولو نذر به أحد لم يجب الوفاء به، والظاهر أن الكلام في المساجد، والمستثنى منه المقدر هو جس المساجد على وفق المستثنى، فإنه يقدر من جس المستثنى، فعبر المساجد يبقى خارجاً عن مفهوم الكلام، وقد يقال: إن المقصود ببيان اهتمام الشأن بهذه البقاع الثلاثة المتبركة والسفر إليها بمعنى أن السفر لو قصد ينبغي أن يقصد إليها، وفي غيرها بالسنة إليها مجرد معاناة ومقاساة؛ لأن السفر إلى غيرها حرام ممنوع فافهم.

**إلا إلى ثلاثة إلخ:** قال السيوطي في "قوت المعتدي" قيل: هو نفى بمعنى النهي، وقيل: لمجرد الإخبار لا نهي. قال النووي: معناه: لا فضية في شد الرحال إلى مسجد غير هذه الثلاثة، ونقده عن جمهور العلماء. وقال العراقي: من أحسن محامل الحديث أن المراد منه حكم المساجد فقط، وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد غير هذه الثلاثة، وأما قصد غير المساجد من الرحلة في طلب العلم، وزيارة الصالحين والإحسان، والتجارة والتزهد ونحو ذلك، فليس داخل فيه، وقد ورد ذلك مصرحاً به في رواية أحمد.



ولا تسافر المرأة يومين إلا مع ذي محرم.

## [بيان كلمات الأذان والإقامة]

٩- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة: أن رجلاً من الأنصار مرّ برسول الله ﷺ

ابن مرثد سليمان

**ولا تسافر إلخ** قال القاري: أي مع ذي رحم محرم كاس أو أخ، أو حال أو عم، ولداً روى الشيخان عن قرعة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، [البحاري رقم: ١١٩٧]، وفي لفظ مسلم: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، ورواه أحمد والشيخان وأبو داود عن ابن عمر بلفظ: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، وفي رواية لأبي داود [رقم: ١٧٢٥] والحاكم [١/٦١٠]، رقم: ١٦١٦، وابن حبان [٤٣٨/٦]، رقم: ٢٧٢٧ عن أبي هريرة، ونقطه: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم عليها، والبريد: فرسخان أو اثنا عشر ميلاً على ما في "القاموس".

وفي رواية الطبراني في "معجمه": "ثلاثة أميال"، فقيل له: إن الناس يقولون: "ثلاثة أيام"، فقال: وهمون، ورواه أحمد والشيخان عن ابن عباس بلفظ: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم [البحاري رقم: ١٨٦٢]، وهذا تصريح بالمتع مطلقاً إن حمل السفر على المعنى النعوي؛ إذ السفر يضيق على ما دون يوم أو ليلة، وفي الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، وفي لفظ مسلم: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، وفي لفظ مسلم: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، ولكن المذهب أنه يباح لها الخروج إلى ما دون مدة السفر بغير محرم إذا كان الحاجة كما في "الهداية".

**أبو حنيفة** رواه الطبراني في "أوسطه" هذا، وأبو داود والترمذي والبيهقي باللفاظ مختلفة متقاربة. **ابن بريدة** [وفي شرح القاري عن ابن بريدة عن أبيه] هو إما عبد الله أو سيمان، وكلاهما تابعيان، فيكون الحديث مرسلًا، لكن في "جامع المسانيد" عن ابن بريدة عن أبيه، وكذا في "شرح القاري" وفي "عقود الجواهر" فيكون مسندًا. **أن رجلاً** [لعله هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان غير صاحب الوصوء ابن زيد بن الأصم] حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه أخرجه الدارمي وابن ماجه وأبو داود والترمذي وغيرهم بألفاظ مختلفة متقاربة مطولاً ومختصراً.

قال الترمذي: حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح، وقد روى الترمذي مختصراً، ولم يذكر فيه قصة الناقوس كما ذكره، وأما الرواية بهذا التفصيل الذي رواه الإمام فليس فيها، وسذكر ما أخرجه مطولاً، والاختلاف في باب الأذان للأئمة الأربعة، والاختلاف في هذا الحديث وما عولت عليه الحنفية في مسكهم في هذه الأبواب، وما ذكره شراحهم في الشروح فانتظر قولاً مستوفى.

فراه حزينا، وكان الرجل إذا طعم تجمع إليه فانطلق حزينا بما رأى من حزن رسول الله ﷺ  
 الأنصاري لكرمه الفقراء

**وكان الرجل إلح:** هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه، قال الترمذي [رقم: ١٨٩]: وعبد الله بن زيد هو ابن عبد ربه، ويقال: ابن عبد رب، ولا يعرف له عن النبي ﷺ شيئا يصح إلا هذا الحديث الواحد في الأذان، وعبد الله بن زيد بن عاصم المازني له أحاديث عن النبي ﷺ، وهو عم عباد بن تميم. وروى الحديث مطولا أبو داود، وقال: لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس يعمل؛ ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده، فقلت: يا عبد الله! أتبيع الناقوس، فقال: وما تصنع به؟ فقلت: بدعوه به إلى الصلاة، قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ فقلت له: بلى، فقال: تقول: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله. قال: ثم استأخر عني غير بعيد، ثم قال: ثم تقول: إذا أقيمت الصلاة: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله. فلما أصححت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بما رأيت فقال: هذا خير مما سمعتم، فسمع مع بلال في صلاة، فمناجاة.

قال: فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج يجر رداءه يقول: والذي بعثك بالحق يا رسول الله! لقد رأيت مثل ما رأى، فقال رسول الله ﷺ: والله أحمد [رقم: ٤٩٩]، وفي رواية الدارمي: "فهم رسول الله ﷺ أن يعمل بوقا كوق اليهود الذي يدعون به لصلاتهم، ثم كرهه، ثم أمر بالناقوس فحتم؛ ليضرب به للمسلمين إلى الصلاة فبينما هم على ذلك إذ رأى عبد الله بن زيد بن عبد ربه أبو الحارث بن الخزرج، فأتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! إنه طاف بي البينة طائف مرّ بي رجل عليه ثوبان أحصران يحمل ناقوسا بيده" الحديث، فيه: وخبر عنه، فيه: حتى سمعته، [٢٨٦/١، رقم: ١١٨٧]، وهكذا روى ابن ماجه.

اعلم أن المروي من الأذان الواقع في زمن النبي ﷺ بطرق مختلفة، وافصل فيه أحاديث كحديث عبد الله وأبي مخدورة وبلال وابن أم مكتوم وسعد وغيرهم رضي الله عنهم، واختلفت ههنا في أبواب من الأذان والإقامة، فالشافعي يثبت الترجيع في الشهادتين بخديث أبي مخدورة، ويثبت الإفراد في الإقامة بخديث أنس وغيره، وبعض طرق حديث عبد الله كما ذكرنا لكن يقول بالتثنية في قوله: قد قامت الصلاة على ما رواه الشيخان عن أنس [البخاري رقم: ٦٠٧، ومسلم رقم: ٣٧٨]، وقال مالك بالترجيع في الأذان، والإيتار في الإقامة بلا استثناء الإقامة على ما رواه البخاري عن أنس بطريق آخر، وقال أحمد في رواية بالترجيع، وظاهر مذهبه عدمه على ما هو مذهبنا، وأكثرت الحنفية الترجيع في الأذان والإيتار في الإقامة، وقالوا بأهما يشفعان بلا ترجيع أصلاً، واستدلوا على أهمما يشفعان بوجوه: الأول: عامة طرق حديث عبد الله ابن زيد بتنظير الإقامة للأذان.

- والثاني: ما رواه أس أبو شبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى بسند رجاله رجال الصحيحين، قال: حدثنا أصحاب محمد عليه السلام أن عبد الله بن ريد الأنصاري جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله! رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أحضران، فقام على حائط، فأذن مثنى مثنى، وأقام مثنى مثنى [١٨٥/١، رقم: ٢١١٨]. والثالث: ما قاله الطحاوي: إنه تواترت الآثار عن بلال أنه كان يثني الإقامة حتى مات [٩٣/١]. والرابع: حديث أبي مخزومة بالفاظ مختلفة، فما روي منها مفصلاً عن عني ثنية الإقامة، وكذا ما روي منها محملاً كما في قوله: "كلمات الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة".

والخامس: ما روي عن إبراهيم الحنفي: كانت الإقامة مثل الأذان حتى كان هؤلاء الملوك فجعلوها واحدة واحدة؛ لتسريعة إذا حرجوا يعني بني أمية كما قال أبو الفرج بن الجوزي: كان الأذان مثنى مثنى والإقامة كذلك، فلما قام بنو أمية أهدوا الإقامة. والسادس: ما أخرجه الترمذي عن أس أبو ليلى عن عبد الله بن ريد مرفوعاً: "كان أذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة" [رقم: ١٩٤]، وأعله بأنه منقطع، وقال البيهقي وأحكام: الروايات عنه كلها منقطعة؛ لأن عبد الله استشهد يوم أحد مستنداً بما رواه الدراوردي عن أبة عبد الله، قالت: قتل يوم أحد، لكن هذا الاستناد محل نظر.

وروى الواقدي عن محمد بن عبد الله: أن أباه مات سنة اثنين وثلاثين، وقال ابن سعد: شهد أحداً، والخندق والمشاهد كلها، ورجحه الحافظ في "تقريبه"، فانقطع الانقطاع، ووجب القطع بالسماع. والسابع: ما أخرجه عبد الرزاق [٤٦٢/١، رقم: ١٧٩] والدارقطني [٢٤٢/١، رقم: ٣٤] والطحاوي [٩٢/١] عن الأسود: أن بلالاً كان يثني الأذان ويثني الإقامة، وأخرجه الحاكم والبيهقي في "الخلافيات" والطحاوي عن سويد بن عقبة عنه مثله، وادعى الحاكم فيه الانقطاع لكن في رواية الطحاوي لفظ: 'سمعت بلالاً'، ويؤيده ما أخرجه أس أبو شبة عن سعد القرطبي: 'أذن بلال في الحياة السوية، ثم في حياة أبي بكر لا في عهد عمر' وسويد هاجر زمن أبي بكر، فانقطع حكم الحاكم في دعواه.

وقد أخرج الطبراني في 'مسند الشاميين' بسند ضعيف عن بلال: أنه كان يجعل الأذان والإقامة مثنى مثنى، لكن روى عبد الرزاق [٤٦٤/١، رقم: ١٧٩٤] بسند صحيح عن أنس: كان بلال يثني الأذان ويوتر الإقامة إلا قوله: قد قامت الصلاة، وأخرجه أبو عوانة في "صحيحه" والسراج كذلك. وأجابوا عن أحاديث الإتيان بأنها إن صحت فهي مسبوحة بحديث أبي مخزومة وغيره، وأن ما رويناه أقوى، فإنه يصح على العدد ولو تحكى كلمات الأذان، فانقطع الاحتمال بالكلية، بخلاف أمر أن يوتر الإقامة، فإن بعد كون الأمر هو الشارع، فالإقامة اسم بمجموع الذكر، فيمكن أن يكون الإتيان باعتبار مجموع الكلمات وإن كان خلاف الصاهر، فيحمل عليه؛ تقديماً للنص على الظاهر.

فترك طعامه، وما كان يجتمع إليه، ودخل مسجده يصلي فيبينما هو كذلك إذ نعس  
 فأتاه آت في النوم، فقال: هل علمت مما حزن رسول الله ﷺ؟ قال: لا، قال: فهو  
 لهذا التأذين فاته فمره أن يأمر بلالاً أن يؤذن، .....  
 لمعرفة كيفية الأذان

= واحتجوا على عدم الترجيع أيضاً بوجوه: منها: حديث عبد الله بن ريد؛ فإنه بطرفه كلها ناطق بعدم الترجيع، وهو الأصل في باب الأذان. ومنها: حديث ابن عمر: 'كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة'، رواه أبو داود [رقم: ٥١٠] والسنائي [رقم: ٦٢٨] والدارمي [٢٩٠/١]، رقم: ١١٩٣؛ فإنه يدل على التثنية لا على الترييع حتى يرجع إلى الترجيع. ومنها: أنه لا ترجيع في أذان بلال على ما روي وهو رئيس المؤذنين وقدوتهم، وأنه لا ترجيع في أذان ابن أم مكتوم، وكان يؤذن أيضاً في مسجده ﷺ، ولا في أذان سعد القرظي المؤذن في مسجد قباء.

وأجابوا عن حديث أبي مخذرة بأن التكرار فيه كان تعليمًا له لا تشريعًا، فإنه خفص صوته أولاً فأمره أن يرفعه ويقول مرة أخرى برفعه، فيعلم من هذا الترجيع على وجه التشريع، ولحديثه طرق حلا بعضها عن الترجيع لهذه الدققة، فإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال فصلاً عن الاحتمالين. ويقال أيضاً: لأذان أبي مخذرة قصة يظهر منها أنه كان تعليمًا لا تشريعًا كذا قال الشيخ عبد الحق وعلي القاري، وللحجية أدلة أخرى مسبوطة في كتبهم.

أقول: إذا تعارضت الأحبار والآثار صير إلى القياس على ما تقرر في الأصول، والقياس معاضد مساعد لنا؛ فإن الإقامة قائمة مقام الأذان لإعلام الحضر كما أنه لإعلام الغيب؛ فيسعي أن لا تكون مخالفة له في العدد على ما هو مقتضى الإقامة مقامه في هذا الإعلام، وإذا لم يكن فيها ترجيع بالاتفاق يظهر منه أن لا ترجيع في الأذان أيضاً موافقة بينهما غير أنها لما كانت لإعلام الحضر في إقامة الصلاة ريد فيها قد قامت الصلاة مرتين على ما هو مقتضى الإعلام والتأكيد في الإعلام، كما في التأكيد اللفظي؛ لتسيه الغافل، وإيقاظ الداهل، كما روعي هذه المعاملة في كلمات الأذان.

**وما كان يجتمع.** من أهله وقرائه وفقراء جاره، ولفظه "ما" إما لكثرة النساء المعدودة من غير ذوي العقول، وإما المراد به الأشياء المجموعة من لواحق الطعام. **فيبينما:** "ما" رائدة أو كافة. **فأتاه آت:** هو ملك من عند الله لتعليم ما عند الله. **فمره:** أي احضر وقل له، أو الأمر من عند الله.

**أن يؤذن إلخ:** اعلم أن هذا الأذان قد جاءت فيه آثار وأخبار متنوعة، والمشهور أن ثبوته بما رآه عبد الله بن ريد في رؤياه، وعمر بن الخطاب بعده جاء في رواية أبي داود والدارمي وابن ماجه والترمذي وغيرهم، وقيل: رآه أبو بكر أيضاً كما رواه الإمام في هذه الطرق، وقيل: رآه عشرة من الصحابة، وصرح بعضهم بأربعة عشر، والصحيح أنه نزل به الوحي أيضاً بعد الرؤيا، وقيل: ثبت باجتهاده ﷺ، وروي عن علي عليه السلام أنه ﷺ =



رأى مثل ذلك، فأخبر به النبي ﷺ، ثم استأذن للأنصاري فدخل فأخبر بالذي رأى،  
كان أبو بكر فقال النبي ﷺ: قد أخبرنا أبو بكر الرؤيا أبو بكر بما رآه مثل ذلك فأمر بلالاً يؤذن بذلك.  
مثل ما رأيته هذا اللفظ

وفي رواية: أن رجلاً من الأنصار مرّ برسول الله ﷺ فرآه حزينا، وكان الرجل ذا  
 طعام يعشى معه، فانصرف لما رأى من حزن رسول الله ﷺ وترك طعامه، فدخل  
 مسجده يصلي فينما هو كذلك إذ نعس فأتاه آت في النوم، فقال له تدري ما أحزن  
 رسول الله ﷺ؟ قال: لا، قال: هو النداء فأتته بأن يأمر بلالاً فعلمه الأذان: الله أكبر  
 الله أكبر مرتين، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين، أشهد أن محمدا رسول الله مرتين،  
 حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، ثم  
 علمه الإقامة كذلك، ثم قال في آخره: قد قامت الصلاة مرتين، كأذان الناس  
 وإقامتهم، فانتبه الأنصاري، فأتى رسول الله ﷺ، فجلس بالباب، فجاء أبو بكر،  
 فقال الأنصاري: استأذن لي، فدخل أبو بكر، فأخبر رسول الله ﷺ بمثل ذلك، ثم  
 دخل الأنصاري، فأخبر النبي ﷺ بالذي رأى، فقال رسول الله ﷺ: قد أخبرنا  
 أبو بكر، فقال: مر بلالاً بمثل ذلك.  
قبل إخبارك

**يعشى معه:** يأكل الناس معه طعام العشاء بالفتح. **كأذان الناس إلخ:** روى الترمذي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى  
 عن عبد الله بن ريد قال: 'كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة' [رقم: ١٩٤]. ثم وإن تحقق  
 الانقطاع بين عبد الرحمن وعبد الله فقد وصله الترمذي بطريق آخر عن شعبة عن عمرو عن عبد الرحمن، قال:  
 حدثنا أصحاب رسول الله ﷺ أن عبد الله بن ريد الحديث، عني أن الانقطاع ليس قدحاً عندنا بعد كون الراوي  
 ثقة، وروى الطحاوي نحوه عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي محذورة، وعن النخعي عن ثوبان، والبيهقي عن عبد  
 الله بن محمد بن عبد الله بن ريد عن أبيه عن جده، أخرجه في "الخلافيات" في قصة إراءة الأذان، وإسناده  
 صحيح. **استأذن لي:** اطلب لي الإذن بالدخول عليه.



٩١- أبو حنيفة عن عبد الله قال: سمعت ابن عمر يقول: كان النبي ﷺ إذا

أذن المأذن .....

عبد الله: بن دينار مولى ابن عمر رضي الله عنهما اس عمر الحج: رواه البخاري عن أبي سعيد مرفوعاً: إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن، ورواه عن معاوية ويحيى، قال: قال: وحدثني بعض إخواننا أنه قال: لما قال: حي على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وقال: هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول [رقم: ٦١١]، ورواه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول

[illegible]

وروى أحمد عن علقمة بن وقاص قال: إني لعند معاوية إذ أذن مؤدبه، فقال معاوية: كما قال مؤدبه حتى إذا قال: حي على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، فلما قال: حي على الفلاح قال: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وقال بعد ذلك ما قال المؤذن، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك [رقم: ٩١/٤، رقم: ١٦٢٢٨]، وروى النسائي عن أبي هريرة قال: كنا مع رسول الله ﷺ فقام بلال ينادي فمما سكت، قال رسول الله ﷺ: من قال مثل هذا فمما سكت حتى يسمع من أبي أمامة: أن بلالاً أخذ في الإقامة، فمما أن قال: قد قامت الصلاة، قال رسول الله ﷺ: اللهم صل على محمد وآل محمد، وقال في سائر الإقامة كحديث عمر في الأذان [رقم: ٥٢٨]، ورواه محمد في "موطئه" عن أبي سعيد برواية مالك.

وبالجملة: هذا الحديث مروي في الصحاح والسنن وغير ذلك لا شبهة في صحته، لكن عموم اللفظ يخص خيعتين بالحوقلة، والظاهر في 'ما' عموم غير قطعي حتى يحتاج إلى المخلص عن المعارضة؛ فإن لفظة 'ما' عند الأصول من احتمالات العموم لا من ألفاظه القطعية الدلالة عليه، فلا معارضة، فيقدم المفسر على النص، وظهر من ههنا أن هذا جاء في الإقامة أيضاً، وأن لا أصل لما هو المشهور من قولهم: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن عند قوله: حي على الفلاح على ما قاله الشيخ عبد الحق المحدث الدهوي في "شرح سفر السعادة" و"أشعة الممعات"، بقي أن الإحابة الواجبة لداعي الله هي هذا، أو الإحابة إلى الحضور للصلاة، فالحقق الثاني، وهذا من المدونات.

إذا أدن الخ رواه ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: **دأب محمد فميم** [رقم: ٧١٨]، وأخرجه الترمذي وابن حبان والحاكم، وأخرج ابن خزيمة [٢١٥/١، رقم: ٤١٢] والحاكم وابن ماجه [رقم: ٧١٩، ٧٢٠] عن أم حبيبة: **إذا كان عندها في يومها وليتها فسمع المؤذن يؤذن قار كما يقول المؤذن**، =

قال مثل ما يقول المؤذن.

### [بيان فضيلة بناء المسجد]

٩٢- أبو حنيفة قال: سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول: سمعت رسول الله ﷺ

فيه تصريح بتأدية الإمام

يقول: "من بنى لله مسجداً....."

= وعن أبي سعيد: إذا سمعت من المسجد صوتاً من وراء الحائط، وأخرج الستة والدارمي حديثه، وحديث معاوية بطريق عيسى بن طلحة بطريق محمد بن عمرو عن أبيه عن جده، مرفوعاً: 'ويقول كما يقول المؤذن إلا الجيعلتين' أخرجه البخاري والسنائي. وروى أبو داود [رقم: ٥٢٣، ٥٢٤] والسنائي [رقم: ٦٧٨] عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: إذا سمعت من المسجد صوتاً من وراء الحائط، وبطريق عنه أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن المؤذنين يفضلوننا فقال رسول الله ﷺ: من أحبهم أحب الله. وقد ثبت في صحيحه.

وأخرج الترمذي [رقم: ٢٠٨] حديث أبي سعيد، ثم قال: وفي الباب عن أبي رافع وأبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن ربيعة وعائشة ومعاذ بن أنس ومعاوية. قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح، وهكذا روى معمر وغير واحد عن الزهري مثل حديث مالك، وروى عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. ورواية مالك أصح. قال القاري: وفي الروايات الكثيرة منها: ما في صحيح مسلم عن عمر أنه كان يقول حينئذ: لا حول ولا قوة إلا بالله. [رقم: ٣٨٥].

فقد روى أحمد عن أبي رافع: أنه كان إذا سمع المؤذن قال مثل ما يقول حتى إذا بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. [٩/٦، رقم: ٢٣٩١٧]، وفي رواية أبي داود [رقم: ٥٢٦] والحاكم [٣٢١/١، رقم: ٧٣٤] عن عائشة: أنه كان إذا سمع المؤذن تشهد، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. وفي رواية ابن السني عن معاوية: أنه كان إذا سمع المؤذن قال: حي على الفلاح قال: اللهم صل على محمد وآل محمد. قلت: حديث أبي رافع أخرجه البرار في 'مسنده'، وأما لفظ: أقامها الله وأدامها" في جواب الإقامة، فأخرجه أبو داود من حديث أبي أمامة. مثل ما يقول: أخرجه ابن ماجه من حديث أم حبيبة، والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو، وأحمد من حديث أبي رافع، والشيخان من حديث أبي مسعود.

من بنى لله مسجداً... رواه ابن ماجه عن جابر بن عبد الله مرفوعاً بلفظ: من بنى لله مسجداً... لم يخصص قطعه. 'هـ' سمع من بنى لله مسجداً... وعن عمر بلفظ: من بنى لله مسجداً... كرهه سمع من بنى لله مسجداً... وعن عثمان بلفظ: من بنى لله مسجداً... وعن علي بن أبي طالب بلفظ: من بنى لله مسجداً... وعن عثمان بلفظ: من بنى لله مسجداً... [رقم: ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧]، وحديث عثمان أخرجه الشيخان [الحارثي رقم: ٤٥٠، ومسلم رقم: ٥٣٣] والترمذي [رقم: ٣١٨]

بنا في الحيد أخرج البيهقي في "شعبة" عن أنس رفعه: **لا بأس من أن يمشي الرجل عرياناً** وأخرجه ابن عساکر عن أنس رفعه: **لا بأس من أن يمشي الرجل عرياناً** وأخرجه ابن عساکر عن أنس رفعه: **لا بأس من أن يمشي الرجل عرياناً** وفي حديثه مرفوعاً: **لا بأس من أن يمشي الرجل عرياناً** والطبراني في "أوسطه" [٦٧/٣، رقم: ٢٥٠٢] والبيهقي في "شعبة" [٦٦/٣، رقم: ٤٧٦٩].

## [بيان النهي عن إنشاد الضالة في المسجد]

٩٣- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه: "أن النبي ﷺ سمع رجلاً ينشد حملاً في المسجد، فقال: لا وجدت، وفي رواية: سمع رجلاً ينشد بعيداً، فقال ﷺ: لا وجدت أن هذه البيوت بنيت لما بنيت له"، وفي رواية: أن رجلاً اطلع رأسه في المسجد فقال: من دعا إلى الجمل الأحمر، فقال له ﷺ: "ما وجدت إنما بنيت

عن أبيه الح. أخرجه ابن ماجه هذا الإسناد عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: صلى رسول الله ﷺ، وقال رجل: من دعا إلى الجمل الأحمر، فقال النبي ﷺ: لا وجدت. [رقم: ٧٦٥]. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده "أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً ينشد في المسجد، ولمحدثين في هذا الإسناد مقال. وعن أبي هريرة مرفوعاً: من سمع رجلاً ينشد في المسجد، فليكن له من الله ما يشاء. والدارمي عن أبي هريرة مرفوعاً: من سمع رجلاً ينشد في المسجد، فليكن له من الله ما يشاء. وقد ورد من ينشد فيه ضالة، فعمد لا رحمه الله حيث قال القاري: ورواه مسلم أن رجلاً ينشد في المسجد، فقال: "من دعا إلى الجمل الأحمر" [رقم: ٥٦٠٩].

وفي "الحصن الحصين" للجرري بلفظ: من سمع من ينشد في المسجد، فليكن له من الله ما يشاء. ورواه مسلم [رقم: ٥٦٨] وأبو داود [رقم: ٤٧٣] وابن ماجه [رقم: ٧٦٧] كلهم عن أبي هريرة، ولفظ الحديث عندهم: من سمع رجلاً ينشد في المسجد، فليكن له من الله ما يشاء. وإح، هذا ويدخل فيه كل أمر لم ينسجده له من البيع والشراء ونحو ذلك من كلام الدنيا، وإشغاله من الخياطة والكتابة بالأجرة، وتعيم الصبيان وأمثاله، وكذا كل ما يشغل المصلي ويشوش عليه، حتى قال بعض علمائنا: رفع الصوت حرام في المسجد ولو نادى، بل قال بعضهم: إنه يحرم إعطاء السائل المعترض برفع صوت، أو إلحاح ومبالغة، أو بمجاورة صف، أو خطوة على رقة، أو في حال الخطبة، وأمثال ذلك؛ تعظيماً لما هنالك.

قلت: الأصل في هذا الباب قوله تعالى: ٥٠. لا ينشأ من المسجد صوت مع ما حده (الحسن: ١٨). والأحاديث الواردة في كثير من خصوصيات هذه الأمثال، فقد أخرج البخاري في بيان الاحتراز عن رفع الصوت حديث كعب بن مالك مرفوعاً، وحديث عمر موقوفاً عليه. لا وجدت إلخ. قيل: يقوله لسانه زجراً وتوبيخاً ومعاً له عن دخوله المسجد لأفعال الدنيا لا للعبادة، لا أنه يدعو عليه عن مجامع قلبه أن لا يجد صلاته، وقيل: لو دعا عليه من قلبه أيضاً ليحازي جزاء شره، ويمتنع عن أمثاله لم يبعد.

هذه المساجد لما بنيت له".

## [مسألة رفع اليدين]

٩٤- أبو حنيفة عن عاصم عن أبيه عن وائل بن حجر: أن النبي ﷺ كان يرفع يديه حتى يحاذي بهما شحمة أذنيه، وفي رواية عن وائل: أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه

لما نيت له إلخ. أي للصلوات والأذكار والأوراد والتدريس العلمي الديني وتلاوة القرآن والوعظ وغيرها، ذكره مالك البحث العلمي أيضًا، وجوره أبو حنيفة؛ لأنه يحتاج الناس إليه واستجد يجمعهم، قال ابن حجر: ويستثنى من ذلك عقد الكاح؛ فإنه سنة للأمر به، روه الترمذي، والكلام هنا مبسوط في كتب الفقه، فليراجع إليها. أبو حنيفة أخرجه مسلم وابن ماجه بهذا اللفظ. عن وائل إلخ. أخرجه مسلم من طريق عبد الجبار عن أبيه وائل بلفظ: رفع يديه حتى كانتا بحال مكبيه، وحاذى بإهاميه أذنيه، ثم كر، وأخرجه أحمد وابن راهويه واندالقضي والطحطاوي من طريق يزيد بن رباح عن عبد الرحمن بن أبي يعلى عن البراء بلفظ: 'رفع يديه حتى تكون إهاماه حذاء أذنيه'، ورواه الحاكم والدارقطني من طريق عاصم عن أس بلفظ: فحاذى بإهاميه أذنيه. ورواه أبو داود عن وائل [رقم: ٧٢٤]، ففي طريق عبد الجبار ابنه عنه أنه أبصر النبي ﷺ حين قام إلى الصلاة رفع يديه حتى كانتا بحال مكبيه، وحاذى بإهاميه أذنيه، وفي طريق عن عبد الجبار عنه مرفوعًا: يرفع بإهاميه في الصلاة إلى شحمة أذنيه، وفي حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل في طريق فرفع يديه حتى حادتا أذنيه، وفي طريق رفع يديه حيا أذنيه. قال القاري: اعلم أن رواية وائل في 'صحيح مسلم' أنه رآه ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة وكر ووضعهما حيا أذنيه، والرواية عن أس في 'السنن الكبرى' للبيهقي: 'كان ﷺ إذا افتتح الصلاة كر، ثم رفع يديه حتى يحاذي بإهاميه أذنيه'، قال أبو الفرج: إسناده كنهم ثقات. ويؤيده رواية مالك بن الحويرث رواها أصحاب السنن والصحاح في باب رفع اليدين.

حجر يصم اخاء وسكون اخيم وبراء هو اخصرمي ما دخل على رسول الله ﷺ رجب به، وأدناه من نفسه، وبسط له رداءه فأحسسه. شحمة أذنيه إلخ. أي شحمتي أذنيه تحمل الشحمة على الخس، أو شحمة كل من أذنيه. اعلم أنه قد احتلقت في هذا الخفاء الخفية والشافعية، علمت الخفية هذا الحديث وأمثاله كما ذكرنا سدا منها، واحتارت الشافعية خفاءهما سكبين على ما ورد في عدة أحاديث، كحديث أبي حميد الساعدي وابن عمر وغيرهما، والتحقيق أن لا اختلاف بالأخرة بينهم على ما قيل في التطبيق بين هذه الأحاديث الصحيحة: أنه إذا دخل الشافعي مصر وسئل عن الجمع بينها قال: يحاذي بالكفين مع الرسعين للمسكين، وبالإهامين للشحمتين، وبأبامل سائر الأصابع فروع الأدبين، ويؤيده بعض طرق أبي داود عن وائل بن حجر، كما أخرجا سابقًا، واختار هذا التطبيق ابن الهمام =

## في الصلاة حتى يحاذي شحمة أذنيه.

٩٥- أبو حنيفة عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل بن حجر عن أبيه، قال:

رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه عند التكبير، .....

= من الحنفية في "فتح القدير". وقد يقال في وجه الجمع بينهما: إنه كان ﷺ يرفع يديه من غير تقييد بميأة خاصة، فتارة إلى مكبيه، ومرة إلى شحمتيهما، وأخرى إلى فروعهما خداء الرأس، والمقام واسع، والخلاف إنما هو في الأفضلية. **عن أبيه إلخ.** رواه الدارمي عن وائل، ولفظه: "فكان يكبر إذا حفص وإذا رفع، ويرفع يديه عند التكبير، ويسم عن يمينه وعن يساره، قال: قلت: حتى يندو وضع وجهه قال: نعم" [٣١٧، ١، رقم: ١٢٥٢]. وروى أبو داود [٧٢٣] عن عبد الجبار قال: كنت علامًا لا أعقل صلاة أبي، فحدثني وائل بن علقمة عن أبي وائل بن حجر قال: صليت مع رسول الله ﷺ فكان إذا كبر رفع يديه الحديث، وفي طريق عبد الجبار عنه حدثني أهل بيتي عن أبي أنه حدثهم: "أنه رأى رسول الله ﷺ يرفع يديه مع التكبير".

**عند التكبير إلخ.** يشير إلى مقارنة الرفع والتكبير من غير تقدم وتأخر، وهو مذهب أبي يوسف، ومختار جماعة من الفقهاء الحنفية، كالطحاوي وقاضي حان وغيرهما يقولون: الرفع سنة التكبير فيقارنه، ويؤيده أكثر طرق حديث وائل، وحديث أبي هريرة مرفوعًا أخرجه أبو داود [٧٣٨] وغيره: 'إذا كبر للصلاة جعل يديه حدو مكبيه'، وحديث ابن عمر أخرجه هو وغيره مرفوعًا: "كان إذا دخل في الصلاة كبر، ورفع يديه"، وحديث علي بن أبي طالب مرفوعًا: "إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حدو مكبيه"، وحديث مالك ابن الحويرث: "يرفع يديه إذا كبر"، وحديث براء بن عازب مرفوعًا: 'كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه'، وحديث أبي هريرة بطرق آخر مرفوعًا: "إذا دخل في الصلاة رفع يديه مدًا"، أخرجهما وأمثاله أصحاب السنن والصحاح، ووجه التأيد والإشارة مقارنة رماني لشرط والجزاء، وإن كان للشرط تقدم ذاتي على الجزاء في الحكم، وعند ابن ماجه حديث عمير بن حبيب مرفوعًا: 'يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة'، وحديث ابن عباس مرفوعًا: "كان يرفع يديه عند كل تكبيرة".

واختار أبو حنيفة ومحمد: أن الرفع مقدم على التكبير؛ فإن الرفع نفى التكبير عن غير الله تعالى وفي التكبير إثباتًا له - جل وعلا - والنفي مقدم على الإثبات كما في: لا إله إلا الله، وعليه عامة أمشايح وصححه في "الهداية" ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي عمر مرفوعًا: "كان يرفع يديه خداء مكبيه، ثم يكبر"، وبعض طريق أبي حميد الساعدي مرفوعًا كما أخرجه ابن ماجه: 'كان إذا قام في الصلاة اعتدل قائمًا، ورفع يديه حتى يحاذي مكبيه، ثم قال: الله أكبر'. وههنا قول ثالث نقله ابن الهمام في 'شرح الهداية' هو تقدم التكبير على الرفع، قال: روى البيهقي عن أنس مرفوعًا: "إذا افتتح الصلاة كبر، ثم رفع يديه حتى يحاذي -



## ويسلم عن يمينه ويساره.

= بإهاميه أدنيه". قال: رحاله كلهم ثقات، ويؤيده رواية وائل بن حجر برواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل، قال: قلت: 'الأنضر إلى صلاة رسول الله ﷺ كيف يصلي، قال: فقام رسول الله ﷺ فاستقبل القبلة، فكرر رفع يديه حتى حادثا أدنيه الحديث. وجار أن يكون جميع ذلك مما فعله ﷺ باختلاف الأوقات، فالمقام واسع والترجيح بالقياس في باب الأفضلية فافهم.

**ويسلم عن يمينه ويساره** أخرجه أبو داود عن سمرة بن كهيل عن علقمة بن وائل عن أبيه، قال: صليت مع النبي ﷺ فكان يسلم عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعن شماله: السلام عليكم ورحمة الله، ورواه عن عبد الله ابن مسعود: أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن شماله، حتى يرى بياض حده: السلام عليكم ورحمة الله عليكم ورحمة الله، وعن جابر بن سمرة ولفظه مرفوعا: "أو لا يكفي أحدكم أن يقول هكذا وأشار بأصبعه يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله"، وروى الدارمي عن سعد بن أبي وقاص مرفوعا: "يسلم عن يمينه حتى يرى بياض حده، ثم يسلم عن يساره حتى يرى بياض حده"، وروى حديث عبد الله بن مسعود بلفظ آخر.

وروى ابن ماجه حديث عبد الله مرفوعا: "كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض حده: السلام عليكم ورحمة الله"، وحديث سعد مرفوعا: "كان يسلم عن يمينه ويساره"، وأخرجه عن عمار بن ياسر: نحو لفظ حديث عبد الله. وعن أبي موسى قال: صلى بنا علي يوم الجمل صلاة ذكرنا صلاة رسول الله ﷺ، فإما أن نكون نسيانها، وإما أن نكون تركناها، فسلم على يمينه وعلى شماله، وروى الترمذي حديث عبد الله، وقال: وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وجابر بن سمرة والبراء وعمار ووائل بن حجر وعدي بن عميرة وجابر بن عبد الله، ثم قال: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق.

وبالجمل في التسميتين أحاديث كثيرة: حديث وائل كما مر، وأخرجه الطبراني وفيه انقطاع؛ إذ عبد الخمار لم يسمع من أبيه، وحديث سعد بن أبي وقاص أخرجه مسلم والبراء والدارقطني وابن حبان، وقال البراء: روى عن سعد من غير وجه، وحديث عمار أخرجه ابن ماجه والدارقطني، وحديث البراء أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" والدارقطني، وحديث سهل بن سعد أخرجه أحمد بسند فيه ابن هبة، وهو ثقة عندنا وعند مالك وأحمد، وحديث حذيفة أخرجه ابن ماجه، وحديث عدي بن عميرة أخرجه بسند حسن، وحديث طلق بن علي أخرجه أحمد، والطيبراني بسند فيه ملازم بن عمرو، وهو ثقة، وحديث المعيرة بن شعبة أخرجه المعمرى في "اليوم واليلة"، والطيبراني بسند فيه مقال، وحديث وائلة بن الأسقع أخرجه الشافعي وفيه إبراهيم بن أبي يحيى وإسحاق ابن أبي فروة ضعيفان بل متروكان، وحديث يعقوب بن الحصين أخرجه أبو نعيم في "المعرفة" بسند فيه عبد الوهاب بن مجاهد متروك، وكذبه الثوري،

= وحديث أبي رزمة أخرجه الطبراني وابن ماجة بسند فيه مقال، وحديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم في حديث في آخره: **«سَلِمَ عَلَى حَيْدٍ مِنْ عِيَالِهِ»**، وحديث ابن مسعود أخرجه الأربعة والدارقطني وابن حبان، وأصله عند مسلم في قصة أمير، قال العقيبي: والأسانيد صحاح ثالثة في حديث ابن مسعود في التسميتين، ولا يصح في تسليمه واحدة شيء.

اعلم أن مسألة التسميتين قد اتفق عليها الأئمة الثلاثة، وحالفهم ما ثبت أن التسليم واحد تلقاء وجهه على ما هو المشهور، ونقل عن "رسالة أبي زيد" من معتبرات مذهبه أن يقول: السلام عليكم مرة واحدة بإمالة الرأس قليلاً إلى اليمين، ثم الإتيان به إلى الوجه، فهذا للمنفرد، وأما المقتدي فيسلم تسليمه بإمالة الوجه إلى اليمين، ثم إلى الإمام ويشير إليه، ونقل في "اعلى" أنه يس للماموه أن يسلم ثلاثاً عن يمينه وعن شماله وتلقاء وجهه يردّها على إمامه، وأما الإمام والمنفرد فيسلم تسليمه واحدة يقصد بها قبالة وجهه ويتيامس برأسه قليلاً.

وتمسكهم في هذا الباب أحاديث: منها: حديث عائشة مرفوعاً: **"كان يسلم تسليمه واحدة تلقاء وجهه"**، ومنها: حديث سلمة بن الأكوع مرفوعاً: **"صلى فسلم مرة واحدة"**، ومنها: حديث سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً: **"سلم تسليمه واحدة تلقاء وجهه"**، رواها ابن ماجه [رقم: ٩١٨] وغيره، وعند الترمذي في رواية عائشة: **"ثم يحيل إلى الشق الأيمن شيئاً"** [رقم: ٢٩٦]، قال الترمذي: وحديث عائشة لا يعرف مرفوعاً إلا من هذا الوجه.

قال محمد بن إسماعيل البخاري: زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه ما كبر ورواية أهل العراق أشبه، قال محمد: وقال أحمد بن حنبل: كان زهير بن محمد الذي كان وقع عندهم ليس هو هذا الذي يروى عنه بالعراق كأنه رجل آخر فقلوا اسمه، وقد قال به بعض أهل العلم في التسليم في الصلاة، وأصح الروايات عن النبي ﷺ تسليمتان، وعليه أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم. والحديث أخرجه ابن حبان والحاكم والدارقطني، وقال في "عمله". رفعه عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عنها عمر بن أبي سمية وعند المثلث الصنعائي، وخالفهما الوليد فوقفه عليها، والوقف رجحه الدارقطني واليزار وأبو حاتم، وقال في المرفوع: إنه منكر.

وقال ابن عبد البر: لا يصح مرفوعاً، والموقوف صححه الحاكم. وأخرجه بقي بن محمد في "مسنده" بسند فيه ضعف مرفوعاً، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه"، وأبو العباس السراج في "مسنده" عنها من وجه آخر شيئاً من ذلك؛ إذ فيه: **"ثم يسلم تسليمه"**، وإسناده على شرط مسلم. وقال مجد الدين في "سفر السعادة" بعد بيان التسميتين: إن هذا هو عمله الدائم رواها خمسة عشرة صحابياً بالأسانيد الصحاح، وما ورد في حديث عدي بن عمير أنه كان يسلم تسليمه واحدة تلقاء وجهه، ليس إسناده بقائم، ولا يثبت عند أهل الحديث، وأما حديث عائشة: **"كان رسول الله ﷺ يسلم تسليمه واحدة يرفع بها صوته حتى يوقظها"**، فهو معمل أيضاً، =

٩٦- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في وائل بن حجر: أعرابي لم يصل مع

النبي ﷺ صلاة قبلها قط أهو أعلم من عبد الله وأصحابه؟ حفظ ولم يحفظوا يعني رفع

= ولو تركنا فهو لا يدل على المقصود؛ فإن إثبات الواحد لا يفي ثبوت الآخر بل هو ساكت عنه، فلعنه كان لا يرفع صوته؛ لكفاية الأول لا يقاط أهل بيته، ونقل عن الإمام أحمد. ثم اعلم أن بية من عن يمينه وشماله في التسليمين كما هو في الفقه ثابتة في حديث سمرة بن جندب مرفوعاً: "أمرنا أن نرد عن الإمام وأن نجاب وأن يسلم بعضنا على بعض"، أخرجه أبو داود والحاكم، ورواه ابن ماجه والزر بنقط: "أن يسلم عن أئمتنا، وأن يسلم بعضنا عن بعض"، راد البرار: 'في الصلاة'. وسنده حسن، وعند أبي داود من وجه آخر ضعيف: . سلموا على اليمين عنى قارئكم، وعنى أنفسكم [رقم: ٩٧٥].

عن إبراهيم الخ. أخرجه محمد في "موطأ" قال. أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، أخبرنا حصين بن عبد الرحمن، قال: دخلت أنا وعمرو بن مرة على إبراهيم النخعي، قال عمرو. حدثني علقمة بن وائل الحضرمي عن أبيه: أنه صلى مع رسول الله ﷺ فراه يرفع يديه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع، قال إبراهيم: ما أدري لعله م يراى يصلي إلا ذلك اليوم فحفظ هذا منه ولم يحفظه ابن مسعود وأصحابه ما سمعته من أحد منهم، إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون [٣٩٠/١، رقم: ١٠٧].

وأخرجه الدارقطني عن حصين عن إبراهيم، وفيه: ما رأى أبوه رسول الله ﷺ، إلا ذلك اليوم، فحفظ عنه ذلك، وعبد الله بن مسعود لم يحفظه إنما رفع اليدين عند افتتاح الصلاة [٢٩١/١، رقم: ١٣]، ورواه أبو يعلى في "مسند"، وأخرجه الطحاوي عن حصين بن عمرو بن مرة، وفيه: فعضب، وقال: رآه هو ولم يره ابن مسعود ولا أصحابه [١٤٦/١]، وعن المعيرة عن إبراهيم، وفيه: إن كان رآه مرة يفعل فقد رآه عبد الله خمس مرة لا يفعل، ونقله الشيخ في "شرح سفر السعادة" عن "موطأ محمد ﷺ".

اعلم أن مسألة رفع اليدين عند الركوع والرفع منه مسألة عظيمة معركة الآراء قد صحت فيها الأحبار الكثيرة من الطرفين، واحتلقت فيها الأئمة المجتهدون، فأكره أبو حنيفة والثوري والحسن بن حنبل وسائر فقهاء الكوفة قديماً وحديثاً، وهو قول ابن مسعود وأصحابه، واحتلقت الرواية عن مالك، فمرة قال: يرفع، وأخرى قال: لا يرفع، وعليه جمهور أصحابه، وأئمة الأوراعي والشافعي وأحمد، وأبو عبيد وأبو ثور وابن راهويه ومحمد بن جرير الطبري وجماعة أهل الحديث، وروي ذلك عن ابن عمر وأبي موسى وأبي سعيد وأبي الدرداء، وأبى وأبى عباس وجابر. قيل: الراوي له عن حصيرة رسالة ثلاثة وعشرون صحابياً، وعدّه البعض متواتراً عنه، ونحن نذكر فيما سيأتي ما يشبه الصواب، ويعد عن مواضع الباب، ويتثبت بأدبالات الإنصاف لا يشوبه شيء من الاعتساف. قبلها: أي قبل الصلاة التي رأى فيها الرفع.

اليدين، وفي رواية عن إبراهيم: أنه ذكر حديث وائل بن حجر فقال: أعرابي صلى مع النبي ﷺ ما صلى صلاة قبلها هو أعلم من عبد الله، وفي رواية: ذكر عنده حديث وائل بن حجر: أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه عند الركوع، وعند السجود، فقال: هو أعرابي لا يعرف الإسلام لم يصل مع النبي ﷺ إلا صلاة واحدة، .....  
 مثل معرفة عبد الله  
 أو أزيد قليلاً

هو أعرابي من حضرموت، فكونه من أبناء الملوك والأقبال وإكرامه وتوقيره ﷺ له أمر، وطول الصحة والملازمة الدائمة أمر آخر يبتني عليه ترجيح الرواية، وغرض إبراهيم من هذا الكلام إيراد المعارضة على خصوص رواية وائل بما هو أقوى منه في باب الرواية، والحفظ والإتقان وعلو الطقة وفقاهة الراوي، وكثرة ملازمته للنبي ﷺ، وعدم قبول هذه الرواية بخصوصها لهذا الاستبعاد القوي، والنفي يساوي الإثبات إذا اعتمد الراوي دليل المعرفة في باب النفي، وهما كذلك بالملازمة المذكورة، وهذا الذي ذكرنا من عرض ما قاله إبراهيم سقط بالإجمال عامة الخدشات التي تعتري نظار كلامه كما لا يخفى بعد النظر اسمع فيما ذكرنا.

وأما التفصيل فقول: قد رهقت الناظرين في هذا الكلام شبهات وشكوك، الأول: ما نقل عن البيهقي أنه نقله في "كتاب المعرفة" عن الشافعي: أنه قال: الأولى أن يؤخذ بقول وائل؛ لأنه صحابي جليل، فكيف يرد حديثه بقول رجل ممن هو دونه. والثاني: ما نقل عن البحاري أنه قال في "رسالة رفع اليدين": إن كلام إبراهيم هذا طعن منه لا يرفع به رواية وائل بل أخبر أنه رأى النبي ﷺ يصلي فرفع يديه، وكذلك رأى أصحابه غير مرة يرفعون أيديهم كما بينه زائدة، فقال: حدثنا عاصم، حدثنا أبي عن وائل بن حجر: أنه رأى النبي ﷺ يصلي فرفع يديه في الركوع، وفي الرفع منه، قال: ثم أتيتهم بعد ذلك، فرأيت الناس في زمان يرد عليهم حل الثياب تتحرك أيديهم من تحت الثياب.

والثالث: ما نقل عن الزيلعي: أنه نقل عن الفقيه أبي بكر بن إسحاق أنه قال: ما ذكره إبراهيم علة لا يساوي سماعها؛ لأن رفع اليدين قد صح عن النبي ﷺ، ثم عن الخلفاء الراشدين، ثم عن الصحابة والتابعين، وليس في سيان ابن مسعود لذلك ما يستعرب فقد نسي من القرآن ما لم يختلف فيه المسلمون، وهو الموعودتان، ونسي ما اتفق العلماء على نسجه كالتطبيق في الركوع، وقيام الاثنين حلف الإمام، ونسي كيفية جمع النبي ﷺ برفعه، ونسي ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد على الأرض في السجود، ونسي كيف قرأ رسول الله ﷺ: ﴿...﴾ (البقرة: ٣)، وإذا جار على ابن مسعود أن يسي مثل هذا في الصلاة كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين؟ والرابع: أن وائلاً ليس بمعتز في رواية الرفع، بل قد اشترك معه جمع كثير، بل ليس في الصحابة من روى ترك الرفع فقط إلا ابن مسعود، وأما من عداه فممنهم من لم ترو عنه إلا رواية الرفع، =

« ومنهم من روى عنه حديث الرفع وتركه كليهما، كابن عمر والبراء إلا أن أسابيد الرفع أوثق وأثبت، فعند ذلك لو عوض كلام إبراهيم بأنه يستعد أن يكون ترك الرفع حفصة ابن مسعود فقط، ولم يخصه من غيره من أجل الصحابة المصاحبين له ﷺ مثل مصاحبته، أو أكثر لكان له وجه.

والخامس: أنه لا يبرم من ترك ابن مسعود الرفع وأصحابه عدم ثبوت رواية وائل، فيجوز أن يكون تركهم؛ لأنهم رأوا الرفع غير لازم، لا لأنه لازم أو لأنهم رجحوا أحد المعينين الثنتين فداوموا عليه وتركوا الآخر، ولا يلزم منه بطلان الآخر. والسادس: أنه قد أخذ ابن مسعود بالتصديق في الركوع وداوم عليه أصحابه، وكذلك أخذوا بقيام الإمام في الوسط إذا كان من يقتدي به أثبت مع ثبوت ترك ذلك عن النبي ﷺ، وعن جمهور أصحابه بعده بأسانيد صحاح، فلم لا يعتبر فعل ابن مسعود في هذين الأمرين، وأمثال ذلك، مما هو الجواب هناك هو الجواب ههنا.

هذا ما نقل في باب الإيراد على قول إبراهيم، وحلاصة حواشيا المحمل عن الجميع: أن عرصه ترجيح رواية ابن مسعود على مجرد رواية وائل، ولا مرة فيه عند المصنف بعد ملاحظة حال الراويين. وأما الجواب المفصل، فعن الأول: إنا لا نأخذ بقول إبراهيم، ولا تعارض بين قول إبراهيم ورواية وائل كيف وهو معارضة القول لحديث السوي، بل التعارض ههنا بين روايتي وائل وابن مسعود، وعند الله ليس رجلاً دون وائل بل يفوقه بما لا يخفى في الرواية والفقه والعلم والدراية، وأن الشافعي لا يقلد الصحابي فكيف يقول: يؤخذ بقول وائل؟ وعن الثاني: أن هذا ليس ظناً من إبراهيم، بل هو رواية متواترة له عن عبد الله حكاية عن فعل رسول الله ﷺ، فهو معارض لحديث وائل قادح فيه، فيترجح ويقدم على حديثه بفقهه الراوي، وعناية صبطه وإتقانه، وعداته بعد معارضة حديث وائل.

وعن الثالث بوجوه: الأول: المصالبة لإسناد هذه السيئات عن ابن مسعود. والثاني: أن يستعد حفاء ما لا يخفى على مثل ابن مسعود مع حضوره في الإحضار والأسفار النبوية لا مطلق السيئات والحفاء عليه، وقضية القرآن قضية وقت واحد يمكن الحفاء عليه، وكذا قضية النسخ يمكن عدم إطلاعه عليه، وكذا الجمع بعرفة الآتي بعد سنة وحول تام مع أنه لم يتفق له الجمع إلا مرة أو مرتين. والثالث: أن السيئات لا يخفى عنه فرد من أفراد الإنسان كيف وقد اعترى الأنبياء عليهم السلام. قال الله تعالى: ﴿...﴾ (طه: ١١٥) وقال تعالى: ﴿...﴾ (الأعلى: ٦، ٧) وقصة سيئاته عليه السلام قصة دي الين وغيرهما أمور مشهورة، وليس الكلام في هذا المعنى من مطلق السيئات، بل المقصود معارضة صبطه وحفظه لحفظ وائل وصبطه، ولا إرتياب في تقدمه عليه.

وعن الرابع: أن مقصود إبراهيم ههنا مجرد ترجيح حديث عبد الله على حديث وائل لا على غيره حتى يورد عليه بهذا الطريق من أن معه صحابة آخرين؛ لأنه لم يكن حينئذ الكلام فيه، وأما أنه لم يرو عن صحابي تركه فقط إلا =

وقد حدثني من لا أحصي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه رفع يديه في بدء الصلاة فقط، وحكاه عن النبي ﷺ، وعبد الله عالم بشرائع الإسلام وحدوده، متفقد لأحوال النبي ﷺ، ملازم له في إقامته وفي إسفاره، وقد صلى مع النبي ﷺ ما لا يحصى. طاب باحث عنها من الصوت لا يرح عنه

٩٧- سفيان بن عيينة قال: اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي.....  
عبد الرحمن

= ابن مسعود، وأنه يمكن معارضة قول إبراهيم فسيحيء بيانه والقدح فيه إن شاء الله تعالى. وعن الخامس: أن الثابت بحديث ابن مسعود أن الرفع غير ثابت يعتبر سنيته أو استحبابه لا أنه غير لازم كما لا يخفى على من نظر في مضمون حديثه، وأن أمثال هذه الصحابة الشديدة الاتباع للسنن النبوية يستبعد مهم الترك للنسبة لا سيما تركها دائماً أبداً، وأن ابن مسعود ينارع ويجاذب في الأمور المندوبة التي هي كالأمر الأفضل، وينكر عليه وقصة نراعه مع أبي في الصلاة في ثوب واحد مشهورة، وأمثاله ممن هو شديد الكبر في فضائل الأعمال، فما ظنك بالأمور المسنونة المتعينة بأصل الصلاة داخلة فيها، والعجب من المعترض إدراج الترك في الفعل.

وعن السادس: أنا لا نقدر ابن مسعود في جميع الأمور حتى يورد به عينا مما ثبت لنا خلافه بيقين ولذا مخالفه إماما في كثير من الأمور كانتهم للحجامة، ومسألة الرفع ليست من هذا القبيل؛ إذ لم يثبت الرفع بعد قطعاً، بل طناً أيضاً باقياً مستمراً، بل أكثر رواة الرفع يروى عنهم تركه كما سيحيء.

سفيان بن عيينة رحمته الله [رواه في 'المبسوط'، وذكره ابن الهمام واليعني في شرحي "أهدية"] وهذه الرواية أخرجه الحارثي في 'مسنده' فقال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن زياد الرري، حدثنا سليمان الشاذكوني، سمعت سفيان بن عيينة يقول: اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي، وسليمان الشاذكوني واه مع حفظه، وكذا لأهل الحديث ونقد الرجال كلام في الحارثي لكن القصة مشهورة.

اجتمع رحمته الله: نقل هذه الحكاية ابن الهمام في 'فتح القدير'، ونقله عنه الشيخ عبد الحق الدهوي في 'شرح سمر السعادة'، ويظهر منها أمور: منها: مزيد قوة البحث والمناظرة للإمام أبي حنيفة في الأبواب الفقهية المأخوذة من الأحاديث النبوية، وبطل ما هو على أفواه الأنام من أنهم أصحاب الرأي فيما يتشبهون بالسنن، ويسترسلون بالعقول والفتن. ومنها: كون مذهبه في هذا الباب معاصداً مؤيداً بالسنة القوية ورواية ارفوعة النبوية لا بالقياس المتمحض. ومنها: كون مذهبه راجحاً مقدماً على مذهب الرفع؛ فقد هت بإزائه إمامهم الأوزاعي الذي كان مالت واثوري بمشيان في ركبته، أحدهما يسوق راحته والآخر يقودها.

ومنها: أن الرجحان والتقدم يعتبر في باب الأحد، تقتضي الحديث من تنقاء الرواة بفقاہتهم وتحريمهم، ولا عبرة بالحفظ والإتقان والعدالة بإراء التفقه والتبقر والتبحر كما تقرر في أصول الفقه الحنفي. ومنها: أن فضل الصحبة =



في دار الخناطين بمكة، فقال: الأوزاعي لأبي حنيفة ما بالكم لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه؟ فقال أبو حنيفة لأجل أنه لم يصح عن رسول الله ﷺ فيه شيء، قال: كيف لا يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه كان يرفع يديه.....  
 يحتج به بلا معارض <sup>بالحديث</sup> محمد بن مسلم عبد الله بن عمر

= النبوية أمر، وفضل الفقاهة والتفطن أمر آخر، يمكن فضل رجل غير صحابي من الجهة الخاصة والحيثية المخصوصة على الصحابي، ولا يزم فصل تفقه جميع الصحابة على تفقه كل من عداهم، كيف وفي الصحابة الأعراب، وقلائل الصحبة، والأحداث وغيرهم، كما قال إبراهيم في حق وائل بن حجر مع كمال عظمه في نفسه، وتعظيمه من الرسول ﷺ، وكونه منكأ، ومن أساء الأقبالي: أنه أعراي لا يعرف الإسلام، فالندار في الفضل على فضل الله يؤتبه من يشاء، نعم، الفقهاء من الصحابة وطوال الصحة أرباب جموع المناقب الخليفة والمواهب الخليفة، أفصل ممن عداهم في التفقه أيضًا على ما هو الأعلى كالحلفاء الراشدين وناقي العشرة فافهم.

**الحاظر** البياعين للحظوة أو دار العطارين البياعين لحبوط. **كان يرفع الح** رواه البخاري [رقم: ٧٣٥] ومسلم [رقم: ٣٩٠] وغيرهما ونفخ البخاري: "كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة، وإذا كبر للركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضًا، وقال: مع سجدتين حذو منكبيه، وكان لا يفعل ذلك في السجود"، أخرجه بطرق متعددة، وفي طريق منها، "ولا يفعل ذلك حين يسجد، ولا حين يرفع رأسه من السجود".

ورواه مالك برواية الزهري عن سالم عن ابن عمر برواية نافع عنه: رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك، وأخرجهما محمد أيضًا عن مالك، ورواه الدارمي [٣١٦، ١، رقم: ١٢٥٠] وأبو داود [رقم: ٧٢١] والترمذي وغيرهم بهذا الإسناد، وفي حديث الدارمي: "ولا يرفع بين السجدين، أو في السجود"، ولمظ أبي داود في طريق: "إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يخادى منكبيه، وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع" قال: وقال سفيان مرة: "وإذا رفع رأسه"، وأكثر ما كان يقول: "وبعد ما يرفع رأسه من الركوع، ولا يرفع بين السجدين".

وفي طريق: "إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه، ثم كبر وهما كذلك فيركع، ثم إذا أراد أن يرفع صلبه رفعهما حتى تكونا حذو منكبيه، ثم قال: مع سجدتين حذو منكبيه، ويرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع حتى تنقضي صلاته"، ورواه الترمذي بهذا الإسناد برواية سفيان بن عيينة، وقال: وراد ابن أبي عمرو في حديثه: =

= "وكان لا يرفع بين السجدين"، ثم قال: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، وهذا يقول بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم ابن عمر وجابر بن عبد الله وأبو هريرة وأنس وابن عباس وعبد الله بن الزبير وغيرهم، ومن التابعين الحسن البصري وعطاء وطاوس ومجاهد ونافع ومسلم بن عبد الله وسعيد بن جبير وغيرهم، وبه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، وقال عبد الله بن المبارك: قد ثبت حديث من يرفع، وذكر حديث الزهري عن سام عن أبيه، ولم يثبت حديث ابن مسعود: أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة.

وهما أحاديث في رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه رواها أصحاب السنن والصحاح، قال الشافعي: روى الرفع جماعة من الصحابة لعله لم يرو قط حديث بعدد أكثر منهم، وقال ابن المنذر: لم يختلف أهل العلم أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه، وأما الأحاديث فمهما: حديث أسد رفعه: كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" [٣٤٤/١، رقم: ٦٩٣]، والبخاري في "جزئه"، وابن ماجه [رقم: ٨٦٦]، والبيهقي. ومنها: حديث جابر بنحوه أخرجه الحاكم وابن ماجه، وصححه البيهقي، ومنها: حديث أبي بكر موقوفاً أولاً ومرفوعاً آخر، أخرجه البيهقي، ورجاله ثقات، ومنها: حديث عمر بن بنحوه أخرجه البيهقي، والدارقطني في "عرائب مالك" وقال الحاكم: محفوظ.

ومنها: حديث البراء مرفوعاً: 'إذا افتتح الصلاة رفع يديه، وإذا أراد أن يركع، وإذا رفع رأسه من الركوع'، أخرجه الحاكم والبيهقي، ومنها: حديث أبي موسى بنحوه، وفيه: "ثم قال: سمعته من محمد ﷺ ورفع يديه، ثم قال: رفع يديه، ولا يرفع بين السجدين"، أخرجه الدارقطني [٢٩٢/١، رقم: ١٦] ورجاله ثقات، ومنها: حديث أبي حميد الساعدي، أخرجه الجماعة بطرق مختلفة، وليس في جميع طرقه رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، بل في بعضها كما أخرجه أبو داود مفصلاً بطرق متعددة، ورواه الترمذي وصححه، وابن ماجه، وأعله الطحاوي بأن محمد بن عمر لم يدرك أباه قتادة.

وأجاب عنه الخافض بأن غير المدرك هو ابن عمرو بن علقمة، وأما هما فهو محمد بن عمرو بن عطاء رواه عنه عبد الحميد بن جعفر، وهذا تابعي كبير، جرم البخاري بأنه سمع أبا حميد وعيره، وأخرج الحديث من طريقه، والحديث أبي حميد طرق آخر أيضاً، بعضها أخرجه ابن ماجه، وبعضها ابن خزيمة. ومنها: حديث وائل بن حجر أخرجه أبو داود وعيره بطرق. ومنها: حديث مالك بن الحويرث رواه البخاري [رقم: ٧٣٧] وغيره، ولفظه: "إذا صلى كبير ورفع يديه، وإذا أراد أن يركع رفع يديه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه"، وحدث أن رسول الله ﷺ صنع ذلك.

ومنها: حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود وابن ماجه وغيرهما، ولفظ أبي داود: "إذا كبر للصلاة جعل يديه حذو مكبيه، وإذا ركع فعل مثل ذلك، وإذا رفع للسجود فعل مثل ذلك، وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك [رقم: ٧٣٨]، ولفظ ابن ماجه: يرفع يديه في الصلاة حذو مكبيه حين يفتتح الصلاة، وحين يركع، =

= وحين يسجد [رقم: ٨٦٠]، قال الحافظ: رجاله رجال الصحيح، وأورده الدارقطني في "علته" في رواية بلفظ: كان يرفع يديه في كل خفض ورفع، وقال: أنا أشهركم بصلاة رسول الله ﷺ، ومنها: حديث عبد الله بن الربيع أخرجه السائي وأبو داود عن ميمون أنه رأى عبد الله بن الزبير وصلى بهم يشير بكفيه حين يقوم، وحين يركع، وحين يسجد، وحين ينهض للقيام، فيقوم فيشير بيديه [رقم: ٧٣٩]، ثم ذكر تصديق ابن عباس هذه الإشارة. ومنها: حديث علي بن أبي طالب، أخرجه أبو داود [رقم: ٧٦١]، وابن ماجه [رقم: ٨٦٤]، وأحمد [رقم: ٣٤٢٣] وصححه أحمد فيما حكاه إخلال عنه مرفوعاً: 'كان إذا قام إلى الصلاة امكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه، ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته، وأراد أن يركع وهو قاعد، وإذا قام من السجدة رفع يديه كذلك وكبر"، ومنها: حديث ابن عباس أخرجه ابن ماجه مرفوعاً: "كان يرفع يديه عند كل تكبيرة" [رقم: ٨٦٥]، ومنها: حديث عمر بن حبيب مرفوعاً: يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة، وأمثال ذلك أحبار كثيرة مختلفة الألفاظ والمعاني، في بعضها نفي الرفع في السجود، وفي بعضها إثباته، وفي بعضها إثباته في كل تكبير، وفي كل خفض ورفع، قد وقع فيها الاضطراب.

قال الترمذي: بعد ما روى حديث ابن عمر وفي الباب عن عمر وعبي ووائل بن حجر ومالك بن الحويرث وأبي هريرة وأبي حميد وأبي أسيد وسهل بن سعد، ومحمد بن مسleme وأبي قتادة وأبي موسى الأشعري وجابر وعمير الليثي. وقال صاحب 'سمر السعادة': إن رفع اليدين ثبت في ثلاثة مواضع: الافتتاح، وعند الركوع، وعند الرفع منه، وبلغ من كثرة الرواة حد التواتر المعنوي، فقد صحت فيه أربع مائة حرم وأثر، وروى العشرة المشتهرة أنه لم يزل عمله <sup>١</sup>، وكان على هذا النمط حتى توفي. وهذا من هذا المصنف المحدث عمو وإعراء، وإعراق في المبالغة لا ينبغي أن يصفى إليه، ومنبين حقيقة الأمر فيما سياتي.

وقال البخاري في 'جزء القراءة': وروى الرفع تسعة عشر من الصحابة، وسرد البيهقي في 'سنه' و"حلاياه" أسماء من روى الرفع عن نحو من ثلاثين صحابياً، وقال: سمعت الحاكم يقول: اتفق على رواية هذه السعة العشرة المشهود لهم بالحنة، ومن بعدهم من أكابر الصحابة، وصدقه البيهقي، وأخرجه ابن عساكر في "تاريخه" عن أبي سلمة الأعرح قال: أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض.

وقال البخاري في "الجزء" عن الحسن وحديد بن هلال: كان الصحابة يرفعون أيديهم، قال: ولم يستش أحدًا منهم، قال: ولم يثبت عن أحد منهم عدم الرفع، وأخرج أحمد عن نافع: كان ابن عمر إذا رأى مصيباً لا يرفع حصبه، وروى ابنه عبد الله عنه رواية عن عقبة بن عامر قال فيمن يرفع: إنه له بكل إشارة عشر حسبات، وروى أبو عمر بن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز قال: كما لؤدب عليها يعني على ترك الرفع، وقال ابن سيرين: هو من ثناء الصلاة، رواه الأثرم، وأخرج البيهقي عن ابن جبير: أنه يزين به الرجل صلاته، والأثرم عن =

إذا افتتح الصلاة، وعند الركوع، وعند الرفع منه، فقال له أبو حنيفة: وحدثنا حماد

عن إبراهيم عن علقمة، والأسود عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع

عبد الله

= العمان بن أبي عياش مثله، وقال عبد الرزاق: أخذته عن ابن جريج وهو عن عطاء، وهو عن أبي الربير، وهو عن جابر، وهو عن أبي بكر، وهو عن حضرة الرسالة ﷺ.

**عن ابن مسعود إلخ.** أخرجه الطحاوي من طريق حصين عن إبراهيم، قال: كان عبد الله لا يرفع يديه في شيء من الصلاة، إلا في الافتتاح [١٤٧/١]، ومحمد في 'موطئه' من طريق حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود: أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة [٣٩٩/١، رقم: ١١٠]، وأبو داود في 'السنن' من طريق عاصم بن كتيب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ قال: فصلي فسم يرفع يديه إلا مرة [رقم: ٧٤٨]، وفي رواية: فرفع يديه في أول مرة، وقال بعضهم: مرة واحدة، والدارقطني [٢٩٥/١، رقم: ٢٥] وابن عدي من طريق محمد بن جابر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، قال: صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ؓ فلم يرفعوا أيديهم إلا عند استفتاح الصلاة على ما ذكره ابن الهمام، والترمذي برواية عاصم عن عبد الرحمن عن علقمة عن عبد الله: 'ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ فصلي فسم يرفع يديه إلا في أول مرة' [رقم: ٢٥٧]، قال الترمذي: حديث ابن مسعود حديث حسن، وهو يقوِّل غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وهو قول سفيان وأهل الكوفة.

اعلم أن الأحاديث المرفوعة والموقوفة في جانب ترك الرفع أيضًا كثيرة عامتها صحيحة أو حسنة، منها: حديث ابن مسعود وقد أخرجه أنفًا، وحسنه الترمذي وغيره، وصححه ابن حزم، وقال ابن المديني: لم يثبت عندي. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: حديث خطأ، وقال أحمد وشيخه يحيى بن آدم: ضعيف، نقله عنهما البخاري، وتابعهما، وقال أبو داود: ليس بصحيح، وقال الدارقطني: لم يثبت، وقال ابن حبان في الصلاة: هذا أحسن خبر رواه أهل الكوفة في النفي، وهو أضعف شيء يعور عليه؛ لأن له عدلاً تبطله، وهؤلاء الأئمة إنما طعنوا كلهم في صريق عاصم بن كتيب، وما أخرجه ابن عدي والدارقطني من حديث محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه مرفوعًا مع كونه سنة العمرين، فذكره ابن خوري في 'موضوعاته'، وقال عن أحمد: محمد لا شيء، ولا يحدث عنه إلا من هو شر منه.

قلت: هذا كله عصبية مفسحة هؤلاء الأساطين، فإنه لا ضعف في عاصم أصلاً كما ستعرفه، ومحمد بن جابر وإن كان فيه لين، فحديثه ليس بموضوع بل الأحسن أنه حسن، ولا عبرة على هذا بقول ابن المبارك بعد صحة طريقه، على أن عدم صحة طريقه وصل إلى ابن المبارك لا يستلزم عدم صحة جميع طرقه مع أن تعدد الطرق يجبر كسر الضعف أيضًا؛ فقد يبلغ الضعاف بتعدد الطرق إلى مرتبة الحسان كيف وليس في إسناده راو ضعيف ورجل مجهول؟ وأخرجه في 'جامع الأصول' عن أبي داود والنسائي.

= ومن عدم الحياء المعتاد للووي ما قاله في 'الحلاصة': اتفقوا على تضعيف هذا الحديث، ولذا تعقبه الرركشي في 'تخریجه'، وقال: نقل الاتفاق ليس بجيد، فقد صححه ابن حرم والدارقطني وابن القطان وغيرهم، وبوّب عليه النسائي الرخصة في ترك ذلك، قال الشيخ في 'الإمام': وعاصمه ثقة أخرج له مسلم، وعبد الرحمن أخرج له أيضاً، ووثقه بن معين وغيره. وبين كلامي الحافظ في 'تخریجه' لأحاديث الرافعي و'الهداية' في نقل تضعيفه وتصحيحه عن الدارقطني تدافع.

ومنها: حديث عبي بن أبي طالب كرم الله وجهه أخرجه محمد في 'موطئه' وفي 'الحجج' عن محمد بن أبان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه، قال: رأيت عبي بن أبي طالب رفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة المكتوبة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك، وليس في هذا الإسناد كلام إلا في محمد بن أبان، وثقه بعضهم وضعفه آخرون، والترجيح للتوثيق والتعديل، وأخرجه محمد في 'كتاب الحجج' من طريق مالك عن نعيم بن عبد الله الحمير وأبي جعفر القاري أنهما أخبراه أن أب هريرة رضي الله عنه كان يصلي بهم فيكبر كنما خفض ورفع، قالوا: وكان يرفع يديه حين يكر لفتح الصلاة، فهذا سكوت في معرض بيان رفع اليدين، فيدل على عدم الرفع فيما عداه، قال محمد: فهذا حديثكم موافق لعلي وابن مسعود، ولا حاجة بنا معهما إلى قول أبي هريرة ونحوه، ولكن احتجنا عليكم بحديثكم.

وأخرجه الطحاوي ومحمد عن أبي بكر النهشي عن عاصم عن أبيه، أن علياً كان يرفع في أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يعود، قيل: قال الدارقطني في "عنه": اختلف على أبي بكر النهشي فيه فرواه عبد الرحيم بن سيمان عنه عن عاصم عن أبيه مرفوعاً، ووه في رفعه، وخالفه جماعة من الثقات منهم عبد الرحمن بن مهدي وموسى بن داود وأحمد بن يونس وغيرهم، فرووه عن أبي بكر النهشي موقوفاً على عبي رضي الله عنه وهو الصواب.

وكذلك رواه محمد بن أبان عن عاصم موقوفاً، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قد روي من صرق واهية عن عبي أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود، وهذا ضعيف؛ إذ لا يضمن بعلي أنه يختار فعله عبي فعل النبي ﷺ، وهو قد روى عنه أنه كان يرفع يديه عند الركوع والرفع، ونقل عن ابن دقيق العيد في "الإمام": أنه تعقبه بأن ما قاله ضعيف؛ فإنه جعل روايته مع حسن الظن بعلي رضي الله عنه دليلاً على ضعف هذه الرواية، وخصمه يعكس الأمر، ويجعل فعل عبي بعد الرسول دليلاً على نسخ ما تقدم.

ثم نقل عن الطحاوي أنه جعل هذه الرواية عن علي، لعابة اتاعه النبي ﷺ، وشدة اقتناعه على السنة السوية دليلاً على انتساح الرفع عنده، وأورد عليه بأنه يجوز أن يكون ترك علي، وكذا ترك عبد الله بن مسعود، وترك غيرهما من الصحابة إن ثبت عنهم؛ لأهم لم يرو الرفع سنة مؤكدة يلزم الأخذ بها، ولا يخصص ذلك في النسخ، بل لا يحتج بسنح أمر ثابت عن رسول الله ﷺ بمجرد حسن الظن بالصحابي مع إمكان الجمع بين فعل الرسول ﷺ وفعله. =

= والحوار عنه: أن الدليل على المدعى هو شدة الاتباع من أمثال هذه الصحابة الفانين في اقتفاء آثاره عليه السلام على أن ثبوت اعتيادهم على ذلك، وكوّن عدم الرفع عادة لهم كما يفيد نفط: "كان يرفع"، ولطف: "لا يعود" مستأصل لأصل الاحتمال الذي أورده المورد، ومصادم مراغم له قطعاً؛ فإنه لو كان لإطهار الحوار وإبرار إباحة الخلاف كفى له المرة أو المرات لا المضى على هذا الديدن، مع أن ابن مسعود ليس يتطرق في حقه احتمال شيء أصلاً، فإنه قد ثبت من مذهبه عدم الرفع عند الموافق والمخالف بلا خلاف، وم يرو عنه الرفع في حين من الأحيان بعد وفاته عليه السلام. وقد اعترف به امورد وغيره والشافعية والمالكية أنه قول ابن مسعود وأصحابه.

فإن قلت: هذا معارض لما رواه أبو داود عن علي مرفوعاً كما مرّ من رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، وعقد الرفع من السجدين، قلنا في الجواب عنه أولاً: في حديث أبي داود عند الرحمن بن أبي الزناد قال في "التقريب": صدوق تعبر حفظه لما قدم بعدد [رقم: ٣٨٦١]. وثانياً: أن فيه ما اعترفتم بنسخه أيضاً كالرفع عند الرفع من السجدين، وعدم الرفع في حالة القعود. وثالثاً: أنه معارض لما ورد في الأحاديث الصحاح الغير المسوحة عندكم كحديث أبي حميد من الرفع عند القيام من الركعتين، وفي حديث علي لا يرفع يديه في شيء من صلاته.

ورابعاً: أنه لا معارضة بين الحديثين؛ لإمكان التطبيق بينهما بأقوله: "مثل ذلك" في ذلك الحديث يمكن أن يرجع إلى امثالة في نفس التكثير لا في الرفع، فإن امثالة لا يجب أن يعتبر في جميع الأمور وإن كان المتبادر امثالة في الأمرين، لكن قد يهجر المتبادر ضرورة التطبيق والتوفيق. وحامساً: أن ذلك الحديث عن علي عند أبي داود حديث مرفوع، وبيان حال لفعل النبي عليه السلام. ولا يدل على بقائه إلى وفاته، وفي هذا الحديث وقف على عليه السلام. وبيان حال فعله، فالظاهر أنه روى ما كان يفعله النبي عليه السلام، ثم إنه ثبت عنده نسخه فم يفعله بنفسه، وإلا فكيف يمكن ترك ما لم يسح من أفعاله عليه السلام مع دلالة روايته على اعتياده عليه السلام على هذا الفعل، وهو أشد اقتفاء لآثاره عليه السلام. وحاتم الخلفاء الراشدين؟ ومع دلالة هذا الحديث على عدم رفعه عليه السلام عادة جارية عليه، وإلا فكيف يتصور عدم الرفع مقدماً منسوخاً نسخه الرفع المتأخر؟

ثم عمل كرم الله وجهه على ذلك المنسوخ، على أن انتساح عدم الرفع غير معقول؛ لأنه من باب الإعدام والبروك والسكون لا من الأفعال حتى يتصور نسخه ومنها: حديث عبد الله بن مسعود نقله ابن الهمام عن الدارقطني [٢٩٥/١، رقم: ٢٥] وابن عدي أحرجاه عن محمد بن جابر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، قال: صليت مع رسول الله عليه السلام وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند استفتاح الصلاة. ولرافعين لأيديهم فيه كلام، أما أولاً: ففي محمد بن جابر أنه متكلم فيه، والحوار: أنه قال في "التقريب": محمد بن جابر بن يسار بن طارق الحنفي اليمامي أبو عبد الله أصبه من الكوفة، صدوق دهت كتبه فسأ حفظه، وخط كثيراً وعمي، فصار يلقي ررحه أبو حاتم على ابن هبة، وقال في ابن هبة: صدوق من السابعة، =



= حط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسمم بعض شيء مقرون [رقم: ٥٧٧٧]. فإذا كان لابن هبة المرحوم بعض شيء في 'صحيح مسلم'، فما صلتك محمد بن جابر؟ فالأرجح فيه التوثيق والتعدين، بل هو كأنه من رجال الصحيحين، أو من رجال مسمم. وأما ثانياً: فإنه يخالف ما أخرجه البيهقي عن عبد الرزاق قال: ما رأيت أحسن صلاة من ابن جريح رأيتها يرفع يديه إذا افتتح، وإذا ركع، وإذا رفع، وأخذ ابن جريح صلاته عن عطاء بن أبي رباح، وأخذ عطاء عن عبد الله بن الزبير، وأخذ ابن الزبير عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

ومن سهو القلم ما قال بعض العلماء: يخالفه ما أخرجه أبو داود عن ميمون كما مر نقلاً عن 'التحقيق' أما أولاً: فلا أنه ليس في حديث أبي داود ذكر انتهاء الأمر إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه حتى يخالفه، وأما ثانياً: فلأن حديث أبي داود كما لا يوافقنا لا يوافقهم؛ لما فيه من الرفع عند السجود المسحوق بالاتفاق، أو العبر الثابت، وما فيه من الرفع عند النهوض بعد السجودتين.

وأما ثالثاً: فلا أنه ليس مخالفة ظاهرة صحيحة؛ لما أنه ليس فيه نصريح الرفع بل الإشارة بالكفين يمكن حمله على محمل. وأما رابعاً: فلأن من وجه معاصد مؤيد لنا؛ لما يظهر منه أنه لم يكن هذا الرفع معمولاً به معتاداً بين الصحابة ومن بعدهم، حتى إنه لم يره ميمون يعمل به إلا ابن الزبير، ولا يصح به أنهم هجروه عن آخرهم بالكيفية نعتة مع كونه طريقة مسنونة مسلوكة معمولة للنبي صلى الله عليه وسلم مع كون ألفوف من الرجال حصاراً في صلاته صلى الله عليه وسلم راقمين إليها بحديد أنظارهم، محققين طامحين إليها.

والجواب عن المعارضة أما أولاً: فإن في إسناده البيهقي عبد الرزاق، في 'التقريب': ثقة، حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتعير، وكان يتشيع [رقم: ٤٠٦٤]. وأما ثانياً: فإن في إسناده ابن جريح، في 'التقريب': ثقة فقيه فاضل، وكان بدلس ويرسل [رقم: ٤١٩٣]، والتدليس والإرسال عندهم جرح في الراوي. وأما ثالثاً: فإن في إسناده عطاء بن أبي رباح، في 'التقريب': ثقة فقيه فاضل كنه كثير الإرسال من الثالثة، مات سنة أربع عشرة على المشهور، وقيل: إنه تغير بآخره ولم يكن ذلك منه [رقم: ٤٥٩١].

وأما رابعاً: فلأن عبد الله بن مسعود أفتق وأعلم بكثرة الملازمة السوية من عبد الله بن الزبير، وهو من كبار الصحابة وشيوخهم، وابن الزبير من صغارهم وأحدثهم، وفضل الراوي بحسب الفقهة والوسط والعم يرشح ويقدم الرواية على ما تقرر في أصولنا، وكما يشهد به هذه القصة بين الإمام والأوراعي، وقد رجحه وفضله ابن حجر على ابن عمر أيضاً في 'الإصابة'.

وأما خامساً: فلا أنه لا معارضة بين الروایتين؛ لإمكان التطبيق بينهما بأن يحمل ما رواه البيهقي على أن الصلاة أركانها وفرائضها أخذها ابن الزبير من أبي بكر، ولا يجب أخذ خصوص الرفع من أبي بكر؛ جوار أن يكون =

= هذا مأخوذ له سماعاً من غيره، وبأن يحمل على أخذ أكثر الصلاة منه بناء على أن الأكثر حكم الكل، وأما أخذ خصوص الرفع، فلو فرض فعالية الأمر فيه أنه مجرد فهم عد الرراق الراوي توثيقاً منه لفعله، أو فعل ابن جريح، أو مجرد فهم ابن جريح وغيره لتشييد مباني فعله. ولا يتنهض ذلك حجة على غيره، على أن الأخبار المروية عن ابن الربير مختلفة مضطربة، ففي حديث البيهقي ذلك، وفي حديث أبي داود برواية ميمون الرفع حين الافتتاح، وحين القيام للركعة الأخرى، وروى عنه أصحابنا الخنمية عدم الرفع بل الإنكار عليه على ما ذكره شراح "الهداية" وإن لم يذكروا عليه إسناداً منتهياً إليه. وذلك بناء على ما تقرر عندنا أن الإرسال مقبول من الثقات، فأوحيفة أو أصحابه لو تركوا الإسناد عنهم إلى الصحابة فلا عانة فيه بعد هذا التقرر؛ لأنهم ثقات ليسوا بمجروحين ضعافاً عند كل منصف غير متعسف.

وليس آثار ابن مسعود في هذا الباب مضطربة أصلاً ولم يرو عنه غير عدم الرفع أصلاً؛ فيرجح خبره على خبره، وكيف يتصور أن يكون جميع ما روي عنه منقولاً من الصديق مع هذا الاضطراب والمضيق فيقدم عليه خبر الملازم الدائم الرقيق؟ وهذا الحديث بالحقيقة يرجع إلى حديث الشيخين الأفضلين الأكبرين بعد الأنبياء عليهم السلام الشديدي الاتباع والافتناء لسنن البوية، فظهر أن معاً ثلاثة من خلفاء الأربعة ولم يصح عن الثالث شيء، وأن معنا العبادة الأربعة. أحد منهم وهو ابن مسعود بلا خلاف، والثلاثة الناقية بالاختلاف بيننا وبينهم، وأرجحهم بكثرة الملازمة ومزيد المقاهة هو ابن مسعود كما قاله الإمام بإراء الأوزاعي: وعند الله هو عد الله، بل رجح مستعديده وتلميذيه عنقمة والأسود أو سواهما بآب عمر ولم يقدح فيه الأوزاعي بشيء، فتقرر بإقرار إمامهم الأوزاعي إمام مالك والثوري.

ومنها: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ابن الهمام: روى الطحاوي ثم البيهقي من حديث الحسن بن عياش بسند صحيح عن الأسود، قال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود، قال: ورأيت إبراهيم والشعي يعلنان ذلك. ونقل عن الطحاوي أنه قال: فهذا عمر لم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى، والحديث صحيح؛ لأن الحسن بن عياش وإن كان هذا الحديث دار عليه؛ فإنه ثقة حجة ذكر ذلك يحيى بن معين وغيره. ونقل عن الحاكم أنه اعترضه بأنها رواية شاذة لا يعارض بها الأخبار الصحيحة عن طاوس عن كيسان عن ابن عمر أن عمر كان يرفع يديه في الركوع، وعند الرفع منه.

والجواب: أنه لا ضير في الحديث بعد صحة الإسناد؛ لكونهم ثقات، على أنه لا ترجيح لإسناد طاوس بعد كونهما في درجة الأحاد، كيف وليس في هذا الإسناد إلا رواية واحد ثقة عن واحد آخر إلى عمر على أن رواية ابن مسعود عن فعل عمر كما سبق معاضد لنا في باب هذه المعارضة مع أن فضله على ابن عمر أيضاً قد أسفناه فافهم، وما رواه البيهقي عن سعيد بن المسيب عن عمر في باب الرفع فاستضعف فيه بعض الرجال.

والخامس: أن المحفوظ من الروايات ترفع الأيدي فلا يحفظ الحصر، فلا تأييد به للدعوى؛ لكونه ميباً على الحصر حتى يحصل عدم الرفع في غير المواضع السبعة، ومنه موضع الركوع، والرفع منه. والسادس: أنكم قد حالفتم هذا الحديث، ولم تعتمدوا عليه في تكثيرات العيدين والقنوت. وأجاب عنها الحفصة أما عن الأول: فبأن قور شعبة مجرد دعوى لا يسمع من غير شاهد، ولا سيما دعوى النفي كيف يقل ما دام لم يثبت أن الباقي اعتمد دليل المعرفة؛ فيمكن أنه اعتمد في هذا المعنى تحمل الحصر العلمي على الحصر الواقعي، وكثيراً ما يتسامحون بهذا النمط خصوصاً في الإحبار والسماع. ولذا عقد أهل الأصول باباً في تعارض المشت والباقي، وترجح أحدهما على الآخر، وأنه لو سلم فالمرسل عدداً مقبول يحتاج به فوق المسد، وزيادة الثقة مقبولة. وأما عن الثاني: فإن ابن أبي يني من كبار التابعين أدرك مائة وعشرين رجلاً من الصحابة، فإن لم يعمل برفع مثله يعمل برفع من؟ قال في "التقريب": عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني، ثم الكوفي، ثقة، من النخبة

= وأما عن الثالث: فبأن البخاري أخرج في 'رسائله في رفع اليدين' مرفوعاً بروايته عن وكيع عن ابن أبي ليلى، وبأن الوقف لا يضرب؛ فإنه لا جهة فيه إلا السماع، ولأن الموقوف أيضاً عندما حجة ساء على تقليد الصحابي، ولأن الوقف نافع لما على ما سيأتي على أن الكلام في مذهب ابن عباس وابن عمر فنحن نقول: إنهما معنا، وأنتم تقولون: إنهما معكم، والوقف يؤيدنا فوق ما يؤيد الرفع في باب المذهب. وأما عن الرابع: فإن في أحاديث رفعهما كلاماً استوفي في مقامه، وسنذكر طرقاً في حديث ابن عمر.

وأما عن الخامس: فيما مرّ نقلاً عن 'البنية': أن كلا النقطتين مروية، وريادة الثقة مقبولة. وأما عن السادس: فإنه لا ورود له على تقدير الوقف؛ لإمكان عدم العلم برفع اليدين عند تكبيرات العيدين والقنوت، والخصر مسي على العلم، بخلاف تكبيرات سائر الصلوات؛ فإن عدم العلم فيها للصحابة الكثيرة الملازمة في حكم علم العدم؛ معاناة الصلوات السوية، ومشاهدتها في الجماعات خمس مرات في كل يوم ليلة، وكذا على تقدير عدم لفظ الخصر في الرواية لا ورود له أصلاً، وأما على تقدير الرفع مع لفظ الخصر، فثبت هذا الرفع الخارج بأحاديث أخر متأخرة لا مرد لها، بخلاف أحاديث الرفع لكما وأن فيها كلاماً طويلاً للحنفية لا يكاد يسلم منه حديث عن الضعيف أو المعارض، ذكر نبذاً منه في 'النهاية'. فحديث ابن عمر وأمثاله مخدوشة بالمعارضات، وحديث أبي حميد الساعدي وأمثاله مصعفة بكثير من جروح في الرجال والرواة.

ومنها: حديث البراء بن عازب رواه أبو داود بطرق، ففي طريق عن محمد الزار عن شريك عن يزيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء: "أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه، ثم لا يعود"، وفي طريق عن عبد الله بن محمد الزهري عن سفيان عن يزيد نحو حديث شريك ولم يقل: ثم لا يعود، قال أبو داود: قال سفيان: قال لنا بالكوفة بعد: ثم لا يعود، قال أبو داود: روى هذا الحديث هشيم وخالد وابن داود وابن إدريس عن يزيد لم يذكروا: ثم لا يعود، وفي طريق عن حسين عن وكيع عن ابن وكيع عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب، قال: "رأيت رسول الله ﷺ رفع يديه حين افتتح الصلاة ثم لم يرفعهما حتى انصرف" [رقم: ٧٤٩، ٧٥٠].

قال أبو داود: هذا الحديث ليس بصحيح، واعترضوه بوجوه: الأول: ما ذكره أبو داود أنه رواه هشيم وخالد وابن داود وابن إدريس عن يزيد لم يذكروا: ثم لا يعود. والثاني: ما ذكره أن هذا الحديث ليس بصحيح. والثالث: ما قال الخطابي: إنه لم يقل رجل في هذا: ثم لا يعود غير شريك. والرابع: ما قال أبو عمرو في 'التمهيد': تفرد به يزيد، ورواه عنه الحفاظ فلم يذكر واحد منهم قوله: ثم لا يعود، والخامس: ما قال الزار: لا يصح حديث يزيد في رفع اليدين: ثم لا يعود.

= والسادس: ما نقل عن يحيى بن معين: ليس هو بصحيح الإسناد. والسابع: ما قاله ابیهقي عن أحمد هذا حديث وإياه، وقد كان يزيد يحدث به لا يذكر: ثم لا يعود، فيما كبر أحد يذكره فيه. والثامن: ما نقل عن جماعة: أن يزيد يحدث به ولا يذكر: 'ثم لا يعود'. فلما لقى أحد يذكره فيه، وقيل: إنه كان تعير مآخذه وصار يتلقن. والتاسع: أنه أنكر هذه الزيادة كما أخرجه الدارقطني عن علي بن عاصم، حدثنا محمد بن أبي بسبي عن يزيد بن أبي ريار عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء مرفوعاً. حين قام إلى الصلاة كبر ورفع يديه حتى سوى لهما أذنيه، فقلت: أحبري ابن أبي ليلى أنك قلت: ثم لم يعد، قال: لا أحفظ هذا، ثم عاودته فقال: لا أحفظه.

والعاشر: ما قال ابیهقي: سمعت الحاكم أب عبد الله يقول: يزيد بن أبي الزيات كان يذكر الحفظ فيما كبر سي حصه، وكان يقب عليه الأساييد، ويريد في استنوت ولا يميز. والحادي عشر: أنه تعمد به يزيد بن أبي ريار وهو ضعيف. والثاني عشر: أنه معارض بما رواه إبراهيم بن بشار عن سفيان عن يزيد بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء مرفوعاً: إذا افتتح الصلاة رفع يديه، وإذا أراد أن يركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، قال سفيان: فما أتيت الكوفة سمعته يقول: يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود، فصنت أنه يعيره، وقال الحافظ: اتفق الحفاظ على أن قوله: 'ثم لم يعد' مدرج في آخر من قول يزيد، ورواه عنه بدوؤها شعبة والثوري وخالد الصحاح وزهير وغيرهم من الحفاظ، وقال الحميدي: إنما يروي هذه الزيادة يزيد، ويزيد يزيد.

وقال عثمان اندارمي عن أحمد: لا تصح، وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويحيى والدارمي وأحمد بن حنبل وغير واحد، وقال يحيى بن محمد بن يحيى: سمعت أحمد يقول: حديث وإياه، وقد كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه: ثم لا يعود، فيما لقوه تلقن، فكان يذكرها، وقال ابیهقي: احتج فيه على ابن أبي ليلى، فقيل: عه عن أخيه عيسى عن أبيهما، وقيل: عه عن الحكم عن واند محمد، وقيل: عن يزيد، وقال البراء: لا يصح هذه الزيادة، ونقل الدارقطني عن علي بن عاصم أنه قال: يريد في هذه الزيادة لا أحفظ هذا، وقال ابن حزم: إن صح هذا دل على أنه فعنه بياناً للجواز فلا تعارض.

وأجيب عن الأول والثالث بقول ابن عدي في 'الكامل': رواه هشيم وشريك وجماعة معهما عن يزيد بإساده، وقالوا فيه: لم يعد، فظهر أن شريكاً لم يعمد برواية هذه الزيادة، وبأنه قد توبع عليها كما أخرجه الدارقطني عن إسماعيل بن زكريا، حدثنا يزيد بن أبي ريار نحوه، وكما أخرجه ابیهقي في 'الخلافيات' من طريق المضرب عن إسماعيل عن إسرائيل هو ابن يونس بن إسحاق - عن يزيد لمقص: رفع يديه حدو أذنيه ثم لم يعد، وكما أخرجه الصبري في 'المعجم الأوسط' من حديث حفص بن عمر، حدثنا حمزة الربيات كذلك، وقال: لم يروه إلا حفص، تفرد به محمد بن حرب، وبأن شريكاً ليس بضعيف وثقه كثير من النقاد.

- وعن الثاني: بأنه ما لم يثبت منه وجه الصعف كيف يقبل انتضعيف المبهم؟ وبأن هذا القول يحتمل فيه وجهان: أحدهما: أنه حديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج به، وهو صار لنا، والآخر أنه ليس بصحيح اصطلاحياً، فجار أن يكون ضعيفاً غير محتج به، أو حسناً محتجاً به وهو لا يضرنا، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. وعن الوجوه الأخر غير الأخيرين: بأن زيادة الثقة مقبولة، وسنقل توثيقه فيما سيأتي فلا عرة بهذه الأقوال. وبأن هذا وأمثاله ناشئ عن تعصب مذهبي، وممي على حفظ المسك، فإن القلة شافعية أو قائل بالرفع، وبأن هذه الأقوال مختلفة مضطربة يشير بعضها إلى أن ذكره: ثم لا يعود كان قبل عدم ذكره كرواية الدارقطني، وبعضها إلى العكس، والظاهر بخاله أنه حدث ببعض الحديث تارة، وبجملة أخرى، أو كان قد نسي أولاً ثم تذكر،

وعن الحادي عشر: بأنه م يتفرد به؛ لأن عيسى بن عبد الرحمن رواه أيضاً عن ابن أبي ليلى، فلذلك أخرج الطحاوي إشارة إلى أنه قد توبع في هذا. وبأن يزيد في نفسه ثقة جازز الحديث، قال يعقوب بن سفيان: هو وإن تكلم فيه؛ لتغيره فهو مقبول القول عدل ثقة. وقال أبو داود: كنت لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره أحب إليّ منه، وفي 'كتاب الثقات': قال أحمد بن صالح: يزيد ثقة، ولا يعجبي قول من تكلم فيه، وخرج حديثه ابن خزيمة في 'صحيحه'، وقال الباجي: صدوق، وكذا قال ابن حبان. وأخرج مسلم حديثه في 'صحيحه'، واستشهد به البخاري.

وعن الثاني عشر: أنه لم يرو هذا المتن بهذا المتن غير إبراهيم بن بشار كذا قال الشيخ في 'الإمام' عن الحاكم. وابن بشار: قال السائي فيه: ليس بالقوي، ودمه أحمد ذمّاً شديداً، وقال ابن معين: ليس بشيء، لم يكن أكذب منه عند سفيان، وما رأيت في يده قمماً قص، وكان يحكي على الناس ما لم يقله سفيان، قال في 'التقريب': حافظ له أوهام، من العاشرة، ثبت حديث البراء بدفع هذه الجروح.

ومنها: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه محمد في 'موطئه' عن محمد بن أناس بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم، قال: رأيت ابن عمر يرفع يديه خذاً أدنيه في أو تكبيرة افتتاح الصلاة، ولم يرفعهما فيما سوى ذلك [٣٩٦/١، رقم: ١٠٨]، ورواه الطحاوي من حديث أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد: أنه قال: صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة [١٤٨/١]، وقال الطحاوي: فهذا ابن عمر قد رأى النبي ﷺ يرفع، ثم قد ترك هو الرفع بعد النبي ﷺ، ولا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخه.

ونظروا فيه بوجوه: الأول: المعارضة بخبر طاوس وغيره من الثقات أنهم رأوا ابن عمر يرفع. والثاني: أن في صريح الصحابي أبا بكر بن عياش، وهو متكلم فيه لا توارى روايته رواية غيره من الثقات، فقد نقل البيهقي عن البحاري أنه اختص بآخره، وقد رواه الربيع وليث وطاوس وسالم ونافع وأبو الزبير ومخارب بن دثار وغيرهم، قالوا: رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع، وكان يرويه أبو بكر قتيماً عن حصين عن إبراهيم عن =



= ابن مسعود مرسلاً موقوفاً، وهو المحفوظ عن أبي بكر، والأول خطأ فاحش؛ لمخالفته الثقات عن ابن عمر والثالث: بعد تسليم ثبوت الترك عنه . أنه يجوز أن يكون تركه لبيان الحوار، أو لعدم رؤيته الرفع سنة لارمة، فلا يقدح ذلك في ثبوت الرفع عنه، وعن رسول الله ﷺ . والرابع: أن ترك الروي مرويه إما يكون مسقطاً للاحتجاج عند الخنفية إذا كان خلافه يبين كما هو مصرح في كتبهم، وهما ليس كذلك؛ لحوار أن يحمل ابن عمر بالرفع المرفوع على العزيمة وتركه أحياناً بياناً للرخصة، فلا يخالف مرويه يبين.

والخامس: أنه لا شبهة أن ابن عمر روى حديث الرفع بالرفع في الركوع والرفع، بل ورد في بعض الروايات عنه: 'كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه، وإذا ركع وإذا رفع، وكان لا يفعل ذلك في السجود، فما رلت تلك صلاته حتى لقي الله"، أخرج البيهقي، وأيضاً روي عنه فعل الرفع بروايات الثقات، وورد عنه الترك برواية معاهد وعند العريز بن حكيم، فالأولى أن يحمل انترك المروي عنه على وجه يستقيم ثبوت الرفع منه، ولا يخالف روايته أيضاً لا أن يفعل تركه مصاداً لفعده، ومسقطاً للأمر اثبات المرفوع بروايته ورواية غيره.

أقول: هذه وجوه النظر، وقد يعارض بعضها بعضاً، فالثلاثة الأخيرة تعارض الأولى، فإن الأولى مبيان على اتعارض بين الفعل وانترك، أما الأول فظاهر، وأما الثاني: فإنه لم يجعل رواية أبي بكر بن عباس؛ محفوظاً مخالفتها روايات الثقات، ومخالفة هي اتعارض، والثلاثة الأخيرة كلها مكية على عدم التعارض بينهما كما هو الظاهر، فثبتت هذه وجوهاً خمسة، بل إما وجهين أو ثلاثة؛ لعدم صحة تسليم سائر الأمور المتعارضة.

واحواب الإجماع عن هذه الوجوه بعد ما ثبت صحة هذه الرواية أو حسنها مما يكون محتجاً بها: أن ابن عمر كان شديد الاتباع لسنن النبوية والآثار المحمدية حتى في العادات في مواضع الإقامة في الأسفار والقعود والقيام وغير ذلك، واشتهر بذلك حتى كانت أفعاله وعاداته تؤخذ على أنها سنن نبوية كما لا يخفى على ذي مسكة في الحديث، فلم يكن يتصور منه ترك الرفع بعد ما ثبت عنده أنه سنة نبوية، ولا سيما إذا ثبت عنده أنه ﷺ واطب وداوم عليه بالاستمرار، ولم يرح عنه إلا أن لقي الله عز وجل، وبيان الجواز م يكن يتعلق إلا بصاحب الشرع، وابن عمر وأمثاله ليسوا منه في شيء خصوصاً إذا ثبت المداومة النبوية، فما لابس عمر بتركه من نفسه.

وبو سلم فلم يكن لمس الحاجة في بيان الحوار إلا أن الترك مرة أو مرتين لا إلى كونه معتاداً جارياً عليه العادة، والممارسة والتمرن كما يعيده لفظ: م يكن يرفع يديه إلا في التكريرة الأولى لا أن يقول: لم يرفع يديه إلا فيها، فلا يحمل تركه هذا إلا على أن ثبت عنده سحبه برواية الثقات بعد ما كان يعلم أنه سنة، وكان يواظب عليها هذا العمل فتركه بذلك العلم تركاً معتاداً مع أنه قد أخرج البيهقي في 'حلافياته' عن ابن عمر مرفوعاً: يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود، فهذا المرفوع اعتصده الأثر، وإن قيل: إنه مقلوب موضوع فهو مطالب بالحجة عليه.

- وأما الجواب التفصيلي فعن الأول ما قاله العيني في "الساية": إنه يجوز أن يكون ابن عمر فعل ما رواه طاووس، وكان يفعله قبل أن يقوم الحجة عنده بسجدة، ثم قامت الحجة عنده بنسجته، وفعل ما ذكره مجاهد، وهذا مأخوذ مما ذكره الطحاوي، واعتراض عليه بأن هذا لا يقوم به الحجة؛ فإن لقائل أن يعارض ويقول: يجوز أن يكون فعل ابن عمر ما رواه مجاهد قبل أن يقوم الحجة بلزوم الرفع ثم لما شئت عنده التزم الرفع، وبأن احتمال السجح احتمال من غير دليل فلا يسمع. والجواب: أنه لا حجة لزوم الرفع عند أحد ولم يكن واجباً عند الرافعين أيضاً من الصحابة والتابعين وتبعهم ممن يعتقد به، كيف وليس في جانب الرفع إلا عدة أحاديث فعلية ليس شيء منها مما يوجب الرفع، ويورث الوجوب والفرصة؟ ولو كان مجرد فعله صلى الله عليه وسلم مما يجب عند ابن عمر رضي الله عنه وجب أن يكون مواظباً على الرفع غير تارك له في شيء من الأحيان؛ لأنه من رواة الرفع.

ثم احتمال السجح ههنا ليس من غير دليل؛ لأنه لما وقع التعارض من غير خلاص بين فعل ابن عمر وتركه وجب المصير إلى انتساح أحدهما عنده بالآخر، ولا يتصور أن يكون الترك مسوحاً عنده بالرفع، فعمل أولاً بالترك بناء على عدم العلم. ثم لما ظهر بسجده عمل بالرفع، وذلك بوجهين: الأول: أن الترك ليس من الأفعال حتى يبحقه النسخ. والثاني: أنه من رواة الرفع فلا يتصور أنه لم يبعه الرفع، فحزى على الترك، فلما بلغه من ثقة ترك الترك ورفع وعمل بالرفع، فتعين احتمال نسخ الرفع بالترك بهذا الدليل.

وعن الثاني بوجهين: الأول: "أنهم جمعوه خطأ فاحشاً بناء على مخالفته لرواية الثقات، وقد عرفت أنه لا مخالفة لهذه الرواية لرواية الثقات على ما نقلنا لك عن "الساية". والثاني: أنه قال في "التقريب" بعد ذكر أسماء أبي بكر بن عياش: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، من السابعة، مات سنة أربع وتسعين، وقيل: قبل ذلك بسنة وستين، وقد قارب المائة، وروايته في "مقدمة مسلم"، على أنه لو سلم شيء من الضعف فتعدد طرق الحديث يقويه، ويخبر كسره، ويرفع ضعفه، ويبلغه إلى مرتبة الحسن المحتج به؛ فقد أخرجه محمد بن أحمد بن أبيان عن عبد العزيز عن ابن عمر، وهذا الإخراج بنفسه أيضاً كاف لنا بناء على أن الأرحج توثيق محمد بن أبيان ولو سلم ضعفه فأحدهما يقوي الآخر، فبالاجتماع بتعدد الطرق ينقلع الضعف عن أصله، وعن الثالث والرابع والخامس: أنها تنافي شدة اقتفائه للأثار، ومريد استمراره، وجريه على الاقتداء للأخبار وسنن سيد الأكرار صلى الله عليه وسلم.

ومنها: حديث جابر بن سمرة قال: حرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما من شيء أحب إليكم من أن يرفع يديه عند الركوع والرفع، بل إنما ورد لمنع الإشارة؛ فإنهم كانوا يشيرون بأيديهم إلى الحائسين، يرون بذلك السلام على من هو على الحائسين كما رواه مسلم أيضاً عن جابر بن سمرة -

= قال: كما إذا صلياً مع رسول الله ﷺ قلنا: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله، وأشار بيده إلى الجانبيين، فقال رسول الله ﷺ: علام به من ركبكم تألف ذلك حين شمس يميني كفي حدكم - يضع يده على فخذ، ثم يمسح على رجليه عن نفسه وسماه [رقم: ٤٣١]، قال النووي: احتجاجهم بخديث جابر بن سمرة من أعظم الأشياء، وأقبح أنواع الجهالة بالسنة؛ لأن الحديث م يروى في الركوع والرفع عنه، ولكنهم كانوا يرفعون أيديهم في حالة السلام من الصلاة ويشيرون بها إلى الجانبيين يريدون بذلك السلام، وهذا لا خلاف بين أهل الحديث، ومن له أدنى اختلاط بأهل الحديث، قال: ومثله عن البخاري.

وهذا ما أقره عليه الحافظ ابن حجر في 'تخریجه على الشرح لمراعي'، وعلى 'الهداية'، وشيده بما قاله البخاري في 'جزء القراءة': أن من احتج به ليس له حظ من العلم، وبما نقله عن ابن حبان: أنه مختصر من الحديث الطويل، وهذا عجيب من الحافظ بعد ما عاينه من الزيلعي يخرج 'الهداية' أنه استأصله من أصله، وفضح كل من فضح الحفصة في الحجة وسوء وجهه، وأجاب عنه العيني في 'الساية' بأن في الحديث الأول إنكار رفع اليد في الصلاة وأمر بالسكون فيها، فكيف يحمل هذا على الإيماء باليد والإشارة بها بعد السلام كما في الحديث الثاني، وليس فيه ذكر رفع الأيدي ولا الأمر بالسكون إذا خرجوا من الصلاة بالسلام.

وحديث إنكار رفع اليدين والأمر بالسكون مقيد بداحل الصلاة، وحديث إنكار الإيماء والإشارة بالأيدي مقيد بحال السلام الذي قد خرجوا به من الصلاة، والمقيد بقيد لا يندرج تحته مقيد آخر بقيد آخر؛ فالحديث غير الحديث الأول قطعاً، فكيف تحمل أحدهما بياناً للآخر بحمل أحدهما على الآخر بلا دليل مع أنهما يختلفان في الحكم، ولا يفيدان مؤدى واحداً؛ فالنوي هو الذي أتى بأعظم الأشياء وأقبح أنواع الجهالة بالسنة، على أن الثوري ومالك بن أنس كل منهما شيخ إمام جيد بالحديث وأعمم بالسنة، وم يرفع اليدين في الصلاة إلا عند التحريمة، وهو رواية ابن القاسم عنه وروايته مقدمة من المالكية على جميع أصحابه، حتى كانت القصة بالصرب يكتبون في تقاليدهم أن لا يحكموا إلا برواية ابن القاسم.

ونقل الشيخ عبد الحق الدهلوي في "شرح سفر السعادة" هذا المصموم عن بعض الحفصة محدثين أن الطاهر أن حديث غيم بن طرفة وحديث عبد الله بن قنطية كل منهما حديث برأسه؛ لأن رفع اليد حال السلام لا يقال له: اسكن في الصلاة، فإنه بهذا الصنع يخرج عن الصلاة، فيحمل حديث غيم على غير حالة الإحرام، وحديث عبد الله على حالة السلام. فهذا حديث قولي راجح على المعلي، فما بال أقوام يرفعون بأيديهم كيف يرفعونه بالسنة مع أنه ليس في أيديهم إلا عدة أخبار فعلية.

ومنها: حديث أبي سعيد الخدري رواه البيهقي عن سوار بن مصعب عن عطية العوفي: أن أبا سعيد الخدري وابن عمر كانا يرفعان أيديهما أول ما يكبران، ثم لا يعودان، وأعنه البيهقي بأن عطية سئى الحال وسوار أسوأ =

== منه، قال البحاري: سوار منكر الحديث، وعن ابن معين: غير محتج به، وأجواب: أن الأرجح توثيقهما بحيث لا يترك الحديث، ويصلح أن يحتج، وعطية العوفي جعله في "التقريب" في خامسة المراتب، وثلاثة الطبقات، ولو سلم الضعف فلا أقل من الصلوح لأن يكون معاضداً وشاهداً.

ومنها: حديث أبي هريرة مرفوعاً: **من رفع يديه في صلاة أو سجدة أخرجه الخورقاني، وأورده ابن الحوزي في "موضوعاته" وأعله بمأمون بن أحمد السلمي.** ومنها: حديث أنس رفعه: **من رفع يديه في ركوع أو سجدة أخرجه هو، وأورده هو وأقم به محمد بن عكاشة الكرماني، فهذا كله من أئودج أحاديث عدم رفع اليدين عامتها فعيلة، وما قبل الأخير قولي** أوردناها لرغم ألف من يختلف أن لا حديث في جاب ترك الرفع وعدمه وميه، وإنما الأحاديث قد تظافرت وعمالات على الرفع صحاحاً وحساناً وضعافاً.

ومع ذلك كله قد تركنا كثيراً من الأحبار مخافة التطويل، ولم يورد مثل حديث ابن الزبير، وحديث ابن عباس عن العشرة المشرة أنهم كانوا لا يرفعون أيديهم في غير التحريمة على ما ذكره مشايخنا معشر الحنفية نظراً إلى عدم ورودها في مصنفاتهم مذكورة بأسانيدهم، وبيان رواها ورجاها، والناس لا يكفون بمجرد كون أصحابنا نقلة ثقاة، أو لا يسلمون كونهم كذلك.

والآن نذكر ما سلكه عمادنا الحنفية في هذه المسألة من جهة الرواية والدراية في الأحبار والآثار، فعصمهم كالشيخ عبد الحق في "شرح سفر السعادة" اكتفوا وقعوا في هذا الباب بأن الأحبار والآثار قد وردت في الرفع وعدمه، وثبت الأمران كلاهما، وذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم لا سيما ابن مسعود وأصحابه إلى عدم الرفع، وبالجملة إنما نقول: إنما صدر الأمران باختلاف الأوقات، وما انتهى عدم أبي حنيفة وفقهه وإساده إلى ابن مسعود وأصحابه، وكان مذهبهم عدم الرفع أثره الحنفية ونحن نعتقد به، وبعضهم لم يقتصروا على هذا القدر، وقالوا: بأن الرفع منسوخ، فمنهم من استدل عليه بحديث ترك ابن عمر رفع اليدين مع كونه راوياً لحديث الرفع، فإن عمل الراوي بخلاف روايته يؤذن بنسخها.

وقال ابن المصام في "فتح القدير": **واعلم أن الآثار عن الصحابة والطرق عنه كثيرة جداً، والكلام فيها واسع من جهة الراوي وغيره، والقدر المتحقق بعد ذلك كله ثبوت رواية كل من الأمرين عنه** الرفع عند الركوع وعدمه، فيحتاج إلى الترجيح؛ لقيام التعارض، وبترجح ما صرنا إليه بأنه كانت أقوال مباحة في الصلاة، وأفعال من جنس هذا الرفع، وقد عدم نسخها فلا يبعد أن يكون هو أيضاً مشمولاً بالنسخ، خصوصاً وقد ثبت ما يعارضه ثبوتاً لا مرد له، بخلاف عدمه؛ فإنه لا يتطرق إليه احتمال عدم الشرعية؛ لأنه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك، بل من جنس السكون الذي هو طريق ما أجمع على طله في الصلاة أعني الخشوع، وكذا بأفضلية الرواة عن رسول الله ﷺ كما قاله أبو حنيفة للأوزاعي **رحمه الله**.

= وعند الفقير الضعيف المعترف بقصر الناح وارتفاع الارتفاع أن يقال من قبل الحنفية: إن مبنى تركهم رفع اليدين وإثارة تركه ورفعهم واستكراههم لذلك مع صحة كثير من الأحبار والآثار في هذا الباب موقوفة ومرفوعة أهم لما رأوا الأحبار والآثار متعارضة، ولا ترجيح لأحاديث الرفع وآثاره صاروا إلى ما هو المصير في الأصول في التعارض بين السنتين، وهو إما القياس ابتداء على قول، أو إليه بعد الاختلاف في أقوال الصحابة، والقياس ههنا يقتضي عدم الرفع بقاء على ما سمعت مراراً أن المطلوب من الشرع في الصلاة، ومنها هو السكون، والتخضع، والخشوع كما هو شاكلة الخدم والعبيد والعمان بين أيدي سادتهم بالاستكانة والقرار بلا حركة عني حسب عادتهم، فهو عمل بالرفع واحتمال نسخه باق بعد على أن حديث جابر بن سمرة يقضي بالنهاي الصريح عه لأقصى الأمر إلى ارتكاب المهمل عه، واقرار المحرم المصوغ عه، وإن عمل بتركه لأدى الأمر إلى ترك المستحب المندوب، أو السة الزائدة على ما هو اعتقادهم في باب الرفع ولا حرج فيه ولا مضايقة عند الشرع في تركه المستمر الدائم أيضاً.

وأيضاً من البر أن الشيء إذا دار بين السة والدعة، وتردد الأمر فيهما كره وترك فعله كما هو المقرر، وأيضاً من الظاهر على الأصول الحنفية أن المحرم تحط درجته بالتعارض إلى المكروه تحريماً أو تريها عني حسب اختلاف المعارض في قوته وضعفه كما تعاملوا بهذا الأصل في المحاسن الخفيفة. بقي الكلام في أنه هل ههنا تعارض أو لا؟ وأنه لا ترجيح لأحبار الرفع على تقدير التعارض، فنقول في الأول: إن التعارض ثابت لا محالة على ما أسلفنا مراراً أن أحاديث الترك أيضاً ثابتة لا مرد لها، وصاحبة للاحتجاج بها بلا مرية وإن كان في بعض طرفها كلام من جهة الرجال كما أن في بعض أحاديث الرفع بل أكثرها كلاماً من هذه الجهة قد تبين سداً مه في 'الساية'، وأن أحاديث الترك قد أذنت وأشعرت بالترك الاعتيادي رفعاً أو وقفاً على الأحلة من الصحابة الشديدة الافتاء للسنة القاية في اتاع السنن السوية التي يستحيل العقل بظواهر أحوالهم تخلف أسس عهم، واعتيادهم بذلك، وممارستهم وتمرنهم عيه، واستقرارهم واستمرارهم عني ذلك، وهذا المعنى يستأصل ويستريح من الرأس ما يقال: من أن تركهم أو تركه كان لبيان الجواز، وعملاً على الرخصة، على أن بعض الصحابة كان مسعود ومن يعدو حدوده قد ثبت أن مذهبهم الترك، ولا يرون العمل بالرفع أصلاً كما يشير إليه عبارة الترمذي أيضاً، فاستقر عرش التعارض على التحقيق بلا استرابة، وانقطع عرق ما يرغم من عدم التعارض بالحمل على المحامل الغير الصحيحة.

وأما أنه لا ترجيح لأحبار الرفع على أحبار تركه؛ فلأنه قد تقرر في الأصول: لا رجحان بكثرة عدد الرواة ما لم يدع حد التواتر أو الشهرة، وكون احديثين في درجة الآحاد، ولا سلم ما اعتر به البعض من قول بعض الشافعية بقاء على تعصبهم في مسئلتهم أن حديث الرفع

يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود لشيء من ذلك، فقال الأوزاعي: أحدثك عن  
 الزهري عن سالم عن أبيه، وتقول: حدثني حماد عن إبراهيم، فقال له أبو حنيفة:  
 كان حماد أفقه من الزهري، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر  
 في الفقه، وإن كانت لابن عمر صحبة، وله فضل صحبة، فالأسود له فضل كثير،  
 وعبد الله هو عبد الله،  
 .....  
 بالنسبة  
 هذا بيان فضل أسود

= متواتر معنى، أو مشهور، ولا رجحان بكثرة الأصول أيضاً بعد كونها من جنس واحد كتعارض حديثين  
 حديث واحد، وإنما يعتبر الرجحان ويعتد به من غير الجنس، ولا رجحان أيضاً بحسب الفعل والقول، وإنما هذا  
 الرجحان لحانب الترك بناء على صحة حديث جابر بن سمرة، ولا من جهة الجلاء والخفاء كتقدم النص على  
 الظاهر والمفسر على النص، بل لو فرض فلانما هو جهة الترك كما بينا سابقاً في طريق أحاديث علي كرم الله  
 وجهه، ولا من جهة المثبت والناي: فإن الناي ههنا ليس مما يقدم عليه المثبت؛ لكونه من جنس ما يعتمد فيه دليل  
 المعرفة كما مر، ولا باحتمال النسخ وعدمه، بل هو أيضاً لحانب الترك لعدم احتماله النسخ أو لعدم ظهوره فيه  
 لكون من جنس السكون ولا احتمال الرفع النسخ، بل لظهوره أيضاً كما سبق من "فتح القدير"، ولا من جهة  
 القوة والضعف؛ لأن أحاديث الترك وإن كان بعض طرق بعضها مما يتكلم فيه بالضعف لكن القدر المشترك لا  
 امتراء في صحته، أصلاً على أن للضعاف أيضاً طرقاً فيجبر كسر الضعف بتعدد الطرق، هذا ما سح لهذا العبد  
 المقترف للذنوب المعترف للإثم والحب، المغترف من محار فيض الغيوب وإن كان مما رهقته المشائ والعيوب  
 فهذا ما جناه الآن ثمراً وثمرًا، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

من ذلك: أي رفع اليدين بعد التحريمة. أحدثك: ترجيح للحديث يعنو رجاله في الإسناد. أبو حنيفة: معترضاً  
 عليه أن لا رجحان لعنو الرواية بعد رجحان الفقه. بدون: أي أدون، ولم يرجحه عليه تأدياً.  
 هو عبد الله الخ أي عبد الله بن مسعود هو عبد الله المشهور بفضله وشرفه، وجلالة قدره، ورفعة شأنه،  
 وعلو مكانه من بين العبادلة وأكابر الأجلة كما أشار إليه ابن حجر في "الإصابة في معرفة الصحابة". وقد  
 ورد مرفوعاً الملائمة بعهد ابن أم عبد، ونقننا طرفاً من جلال فضائه في مقدمة الكتاب، وإذا أطلق لفظ  
 عبد الله في الحديث يراد به ابن مسعود، فالتركيب من قيل: شعري شعري أي شعري هو الشعر الكامل،  
 أو هو الشعر ليس بإزائه شعر غيره.

وقد يقال: معاه عبد الله بن مسعود هو عبد الله بن عمر في الفصل والشرف والفقه ليس دونه، بل هو فوقه،  
 فالتركيب مثل أبو يوسف هو أبو حنيفة، وليس هذا التوجيه على غلط سرد الإمام الكلام عليه بالترقي، بل في =



## فسکت الأوزاعي.

## بيان التحريم والتسليم وقراءة الفاتحة

٩٨- أبو حنيفة عن طريف أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري: أن  
مدر بن مالك

= هذا شوب من التترول كما لا يخفى على من له شيء من المداق، ولا مناسبة بكلامه السابق الذي سوى فيه عنقمة والأسود لابن عمر، ولا قرية أيضًا صارفة إلى هذا المعنى بإرادة أحد ابن عمر من عبد الله.

**فُسْتُكَ الْأَوْرَاعِي** قال ابن أهماام: فرجح الإمام بفقهِ الرُّوَّةِ كما رَجَحَ الْأَوْزَاعِي بَعْدَ الْإِسَادِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ عِنْدَنَا. وَقَالَ عَنِي الْإِقَارِيُّ: فَصَّنَ رَعْمَ أَنْ مَا أَوْرَدَهُ الْبَحَارِيُّ فِي 'صَحِيحِهِ' فِي بَابِهِ لَمْ يَبْسُغْ أَبَا حَيْفَةٍ وَأَصْحَابَهُ يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ الْإِنْصَافِ، وَدَخَلَ فِي بَابِ الْإِعْتِسَافِ، ثُمَّ مِمَّا يُؤَيِّدُ عِبْرَةَ الْفَقْهِ فِي مَقَامِ التَّرْجِيحِ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: **فَصَّنَّ اللَّهُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْهُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْهُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْهُ** [رقم: ٤٣٦١]، **رقم: ٤١٥٧** [وَأَثَرُ مَدْي] [رقم: ٢٦٥٧] وَابْنُ حِبَالٍ فِي 'صَحِيحِهِ' [٢٦٨١، رقم: ٦٦] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا، وَفِي رِوَايَةٍ: **رَبُّ حَامِلٍ فَقْهِ عَيْرِ فَقْهِهِ، وَرَبُّ حَامِلٍ فَقْهِ إِيٍّ مِنْهُ هُوَ أَفْقُهُ مِنْهُ**، هَذَا.

أبو حيفة **الح** هكذا، رَوَاهُ أَبُو يُونُسَ وَخَارِثُ بْنُ حَسْرَةَ وَابْنُ الْمُبَرِّكِ عَنْ عَبْدِ الْقَاسِمِ بْنِ  
 'مُسَيْدِهِمْ'، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي 'كَامِلِهِ'، وَالسَّائِي هَذَا اللَّفْظُ، وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ هَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ تَرْمِذِي  
 وَابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ وَبُخَارِيُّ فِي 'الْمُعْتَمَدِ'. وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ: حَدِيثُ أَبِي أَجُودٍ إِسْنَادًا، وَقَالَ: هُوَ أَشْهُرُ إِسْنَادًا إِلَّا  
 أَنَّهُمَا لَا يَخْتَجِئَانِ بِابْنِ عَقِيلٍ. **عَنْ طَرِيفٍ** رَوَاهُ ابْنُ تَرْمِذِي [رقم: ٣] وَأَبُو دَاوُدَ [رقم: ٦١] وَعَبْرُهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ  
 أَحْنَفَةَ عَنْ أَبِي عَنِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **مَنْ رَأَى مَحْمُودًا فَهُوَ كَمَا كَانَ، وَرَأَى مُذْمُومًا فَهُوَ كَمَا كَانَ**. قَالَ  
 ابْنُ تَرْمِذِي: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ وَأَحْسَنُ، وَعَنْدَ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ هُوَ صَدُوقٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ  
 فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حَقِّقِهِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَسَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ  
 وَاحْمَدِيُّ يَخْتَجِئُونَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، وَفِي الدَّابِّ عَنْ جَابِرِ  
 وَأَبِي سَعِيدٍ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ صَرِيفِ أَبِي سَمِيانَ السَّعْدِيِّ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: **لَا تَدْرِي هَلْ**  
**مَرَّ فِي بَنِي كَعْبَةَ** — **عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو** [رقم: ٨٣٩].

وأخرجه إترمدي بهذا الإسناد مرفوعاً، ولفظه: **مساج صلاة صومه** . **حرمه حركه** . **خسبه حسبه** .  
ولا صلاة من **سنة** — **حمد** . **وسود في وصيه** . **حرفه** [رقم: ٢٣٨]، قال: وفي الباب عن علي وعائشة،  
وحديث علي بن أبي طالب أجود إسناداً وأصح من حديث أبي سعيد، وقد كتناه أول في 'كتاب الوضوء'،  
والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك =

- والشافعي وأحمد وإسحاق: إن تحريم الصلاة التكبير، ولا يكون الرجل في الصلاة إلا بالتكبير، وقال: أبو نضرة: اسمه المنذر بن مالك بن قطعة.

وقال القاري: والحديث رواه ابن ماجه في القراءة عن أبي سعيد: **صلى الله عليه وسلم** معذج الصلاة، **والتكبير** ثمهما، **والتحليل** تسبيهما، ولا حرئ الصلاة إلا بفاتحة الكتاب، **ومعها** غيرها، وفي ركعتين تسبعا، ورواه ابن أبي شيبة، **وقتي** بن محمد، وابن جرير، ورواه أبو يعنى وابن ماجه راد: **وإذا ركع** أحدهم فلا يدح يدح حمداً، **ومعه** صله من إلهام يسجد على سبعة أعظم جهته، **وكفه**، **وكسبه**، **وصدق** قدميه، **وإذا** حسن فقصص **رحمة** النبي، **ويعقظ** **رحمة** اليسرى، وفي رواية الطبراني عن أبي رفاع بن رفاع: مفتاح الصلاة الصبر، **ومررت** **بالحرم**، **وحسب** **لتسبيح**، **وفي كل** **ركعة** تسبيحة، ولا صلاة من لا يحسن في كل ركعة - أحمد.

### وسورة في فريضة وغيرها

وبالجمعة الحديث مروي عن سعة من الصحابة، الأول: عن علي بن أبي طالب **بكرم الله وجهه** - أخرجه الشافعي والأربعة في "سبهم"، وأحمد وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه والبرار في "مسانيدهم"، والترمذي في "جامعه"، وقال: هو أصح شيء في هذا الباب، وحسنه النووي في 'الخلاصة'، وصححه الحاكم وابن السكك، وقال الزار: لا نعلمه عن علي إلا من هذا الوجه، وقال أبو نعيم: تمرد به ابن عقيل، وقال العقيلي: في إسناده لئس، وهو أصح من حديث جابر، وقال ابن العربي: حديث جابر أصح شيء في هذا الباب، على عكس ما قاله العقيلي، لكنه أقعد منه بهذا الفن.

والثاني: عن أبي سعيد الخدري أخرجه الإمام، والترمذي، وابن ماجه من طريق طريف عن أبي نضرة عن أبي سعيد، ورواه الحاكم في "مستدركه" وقال: حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه. نعم لأرباب الرجال كلام في صريف بن شهاب، وقد يقال: ابن سعد فيضعفونه، لكن التضعيف مبهم ليس بمفسر، وليس متروك الحديث، وقال الخافظ: وفي سنده أبو سفيان طريف، فإنه الحاكم طلحة بن نافع أبا سفيان، فحكم أنه على شرط مسلم، وطريف ضعيف، ولم يخرج له مسلم. وطريف قد ترجمناه في المقدمة، والحديث رواه أبو يوسف وغيره عن الإمام، وأخرجه الطبراني من طريقه، وضعفه ابن عدي في 'كامله' بأحمد بن عبد الله الدجالح، هو أبو علي الكندي الحراساني، قال الذهبي: له مأكبر بواطيل، وقال ابن عدي: وله أشياء يفرد بها من طريق أبي حنيفة.

ثم عند أبي داود صرف من الحديث من وجه صحيح: "أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر"، وصححه ابن حبان من هذا الوجه بلفظ: أمرنا إلخ، وأخرجه أحمد وأبو يعلى، ورواه ابن عدي من حديث عمران بن حصين بلفظ: "لا تحري صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين فصاعداً"، وأخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصهان" عن ابن مسعود بلفظ: "وشيء معها". -

رسول الله ﷺ قال: **الوضوء مفتاح الصلاة، والتكبير تحريمها**، .....

= وقال ابن حبان في 'مفرد الصلاة' به في أصل الحديث 'به لا يصح' لأن به طريقين: إحداهما: عن علي، وفيه اس عليل وهو ضعيف. والثانية: عن أبي بصرة عن أبي سعيد، تفرد به أبو سفيان عنه، ووهب حسبان بن إبراهيم، فرواه عن سعيد بن مسروق عن أبي بصرة عن أبي سعيد؛ وذلك أنه توهم أن أبا سفيان هو والد الثوري، وم يعلم أن أبا سفيان آخر، هو طريف بن شهاب وكان واهياً. قلنا: الراجح توثيق اس عليل، وكذا طريف ثقة عدنا، ولا أقل من أن يعتبر حديثه، ويعد معتبراً في المشاعة كما قاله الريبعي في أحاديث التسمية.

والثالث: عن عبد الله بن ريد، أخرجه الدارقطني في 'سنه' والصبغاني في 'معجمه الأوسط' نحوه، وفيه الواقدي، والراجح فيه أيضاً توثيقه، كما حققه اس همام، وذكره اس كثير أيضاً وتفرد به، واس حبان في 'كتاب الصغفاء'، وفيه محمد بن موسى بن سيمان قاضي المدينة، وأعنه به، وفيه نافع أبو هرير مروي. والرابع: عن عبد الله بن عباس، أخرجه الطبراني في 'الكبير' من حديث عطاء عن اس عباس مرفوعاً نحوه. والخامس: عن جابر بن عبد الله، أخرجه أحمد، والطبراني، والزار من حديث مجاهد عنه مرفوعاً، وفيه أبو يحيى القنات، وهو ضعيف، لكن قال اس عدي: أحاديثه حسنة، وقال اس حجر: ليس الحديث. والسادس: حديث أنس أخرجه ابن عدي.

والسابع: حديث ابن مسعود أخرجه أبو يعيم في 'كتاب الصلاة' بسند صحيح موقوفاً بلفظ: **لا يصح**، **لا يصح**، **لا يصح**، ورواه الطبراني والبيهقي، فظهر من هذا أن الحديث لا مرة في صحته وإن كان في بعض صرفة كلام، فهو قابل للاحتجاج به بلا ارتباب، ولا يقدح فيه حرج بعض الرواة. **الوضوء** **الح** فيه إشارة إلى عدم وجوب النية في الوضوء بأن الغرض الأصلي وغايته المقصودة به هو استحاحة الصلاة به، وكونه مفتاح الصلاة مما يتقوى به حقيقته، فلا يكون في نفسه بضعه عبادة، حتى يقتدر إلى النية، ويرمى باستقاء ترتب اثواب، انتفاء ترويب الصلحة.

**والتكبير تحريمها** قال الشافعي: لا يجوز التحريم إلا بلفظ: الله أكبر، أو الله الأكبر، مكرراً ومعرفاً، وم يجوز مالك وأحمد وداود إلا مكرراً، وجوزهما أبو يوسف مع 'الله الأكبر' لا غير، وجوز أبو حنيفة ومحمد **الله** في التحريم: كل ما يبيئ التعظيم والتجليل؛ ليسقط به الغرض، وإن كان استسوى هو لفظ 'الله أكبر' كما هو المأثور، وبطرهما دقيق عائر لا يحمده على طواهر الألفاظ، فلهما أدلة منها: أن إثبات فرضية التحريم إنما هو لقوله تعالى: **الله أكبر** (البقرة: ٢٨٥) والتكبير في اللغة: هو إعطيم، مأخوذ من 'الكبر في الرتبة' كما في قوله في حديث محيصة وعبد الله بن سهل بعد الرحمن بن سهل حين أراد التكلم بين يدي محيصة وحويصة: **الله أكبر**، وأداء معنى التعظيم يشمل جميع الألفاظ المؤددة به المسنة عنه، سواء كان بلفظ: الله أكبر، أو بلفظ الله أجل، أو أعظم، أو الرحمن كذلك.

## والتسليم تحليلها، .....

= وعندي مشأ الخلاف بينهم لعله ليس ما يفهم من الطاهر: أنهما يأحدان فرضية التحريم من الآية، فيعممون ألفاظها لإطلاق الآية، وأنهم يأحدون ذلك من الأحاديث الماثورة، بل مشأ الخلاف: أنهم كلهم يأخذوها من الكتاب، فهم يأحدون حاصية القصر من التفعيل، كسَحَ وهَلَّلَ، وسمي بمعنى أن يقول: سبحان الله، ولا إله إلا الله، وبسم الله، وهما يأحدان منه خاصية النسبة والانتساب، كما في التزيه، والتقدیس، والتسبيح، والتسفيق، وغير ذلك، فطرهه مقصور على الخاصية اللفظية، وبظرفها على المعوية، بل النظر الدقيق يقضي بأن الأمر بدور على أن التكبير محمول على معنى التعظيم اتفاقاً.

والخلاف في أنه: هل هو محمول في هذا المعنى، أو مطلق فيه؟ فجعلوه محملاً فيه، وجعلوا الأحبار والآثار الماثورة بياناً لإجماله، وحرر الواحد يصلح بياناً يحمل الكتاب، فالقاضي ما اعتبر مادة انكر في باب البيان، لا مجموع المادة والصيغة، والشافعي اعتبرهما جميعاً، ومالك وأحمد اعتبر المادة واهية الصيغة الأصلية والعارضة، كالتحلية باللام، فالقاضي كآه اعتبر الجنس، والشافعي النوع، ومالك وأحمد الشخص العربي، وجعله أبو حنيفة ومحمد مطلقاً فيه: لأن المعنى المصدر المأخوذ في الأفعال يأحد حكم المطلق في أنه يجري على إطلاقه، فأما لفظ اشتمل على معنى التعظيم، صح تحريمه وتكبيره، وتحقق أنه محمول أو مطلق بكله إلى كتبنا الأحرر المبسوطة.

والثاني: قوله تعالى: ﴿...﴾ (الأعلى: ١٥) والذكر أعم من أن يكون باسم الله أو باسم الرحمن، فجار "الرحمن أعظم" كما جار "الله أكبر"، قال الله تعالى: ﴿...﴾ (الأعراف: ١٨٠) وقال: ﴿...﴾ (الإسراء: ١١٠)، وورد في الحديث: ﴿...﴾ (الرحمن: ١٨٠).

والثالث: ما روى ابن أبي شيبة عن أبي العالية أنه سئل: بأي شيء كان الأنبياء يفتحون الصلاة؟ قال: ﴿...﴾. والرابع: أثر الشعبي أنه قال: بأي اسم من أسماء الله تعالى فتحت الصلاة أجزأك، ومثله عن الشعبي، وعن الشعبي: إذا سح أو كبر أو هلل أجزأ في الافتتاح، وعن ابن أبي ليلى عن الحكم قال: إذا سح أو كبر أو هلل في افتتاح الصلاة، أجزأه عن التكبير، فافهم وتفكر.

**والتسليم تحليلها** قال الشافعي: إصانة لفظ السلام فرض، وبه قال أحمد، قال النووي: هو مذهب العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، واستدل لهم بانفعل النبوي، وحديث: ﴿...﴾، وهذا من سخفاء الشافعية المستمرة، ولاعتبارهم إياه بتكثير التحريم الذي هو فرض بالاتفاق، ولقوله: ﴿...﴾، فالتحليل لما كان فرضاً كالإحرام، وهو غير التسليم متحد معه بالحديث، جاء التسليم أيضاً بهذا النمط فرضاً، وعندنا واجب لا فرض، وهو قول المرتضى وابن مسعود وابن المسيب وإبراهيم الحنفي وسفيان الثوري والأوزاعي كما حكاه الشيخ أبو الحسن بن بطال في "شرح البخاري".

## وفي كل ركعتين فسلم، ولا تجزئ صلاة إلا بفاتحة الكتاب ومعها غيرها، .....

= ونحن نتمسك بقوله في حديث ابن مسعود: **إِدْفَعْ هَذَا، فَفَسَدَ هَذَا، فَفَسَدَ هَذَا** أخرجه أبو داود في "سننه" [رقم: ٩٧٠]، وأحمد في "مسنده" [رقم: ٤٠٠٦]، والتحجير ينافي الفرضية بالتعيين كما قاله صاحب "الهداية"، والحواب عن تمسكهما: أن مجرد التصديق والحمل المتعارف لا يثبت اتحاد الحقيقة، واختصار التحليل في التسليم، ولا نسلم الحمل الأولي، ولا أن تعريف الخبر للحصر، بل كل ذلك لاهتمام الفرد الكامل الذي هو العمدة من بين الأفراد، كما في حمل التحريم على التكبير إذا أريد به إصابته لفظ الله أكبر.

والسر ههنا: أن مقصود الشارع في حق اشارة في الصلاة، هو أحدها بفعل التعظيم له تعالى، فيدخل فيها العبادة الحاصلة، ساء على هذه العاية له، ومقصوده للحارج عنها: خروجه بفعل وضع منه يكون محرراً له عنها، والعمدة فيه التسليم، ويصلح له كل فعل شأنه كذلك؛ ولذا قال الإمام بفرصة الخروج بصنعه على رواية أبي سعيد البردعي، ولا يجب في هذا الصنع المحرج "كونه عبادة مخصوصة بالمادة والصيغة"، ومواطنته على التسليم أورث وجوبه لا فرضيته، فافهم. وقد يتمسك بتحديث الأعرابي حيث لم يعلمه، ولم يذكر لفظ السلام، ولو كان فرضاً؛ لعلمه، وبالقياص على التسليم الثاني، حيث لا يفرض عند أحد.

**وفي كل ركعتين إلح.** إن حمل على ظاهره فالصلاة معمونة على النفل، والأمر على الندب، كما هو مذهب الصاحبين في استحباب التشية في النوافل، بناء على ما ورد: الصلاة مثنى مثنى، وإن حمل التسليم على معنى التشهد كما هو التحقيق، وحمله عليه الإمام على ما سيأتي، فيحمل الأمر على الوجوب، أي الفرضية في النوافل بمعنى القعود قدر التشهد، أو على الوجوب الطلي البارئ عن درجة الفرضية، في الفرائض الثلاثية والرابعة والنوافل أيضاً، بمعنى قراءة التشهد، لكن القراءة على الأصح سنة لا واجبة، فالحمل على الندب أولى، والماء في قوله: 'فسلم' إما رائدة وجواب لـ "أما" المقدرة، أي أما في الركعتين فسلم، وهذا ونظائره كثير في كلامهم.

**ولا تجزئ إلح** أي لا تجزئ ركعة من الصلاة تفرض فيه القراءة أجزاء كاملاً إلا بفاتحة الكتاب، والحال أن معها غيرها من السور والآيات، فيجب حقيقة أو حكماً قراءتها في أولى الفرض، وجميع ركعات النفل، وهذا التخصيص ثابت بالآثار، أوردها الحنفية في أسفارهم، لكن احتج الشافعية وغيرهم: بفرصة القراءة في كل ركعة بما أخرجه ابن ماجه بسند ضعيف عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ: **لَا صَلَاةَ مِنْ هَذَا فِي صَلَاةٍ حَتَّى يَكُونَتْ فِي مَرْبَعَةٍ** [رقم: ٨٣٩]، وما أخرجه أبو داود بسند صحيح عنه بلفظ: "أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر" [رقم: ٨١٨]، وما أخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي [١٥/٢]، رقم: ٢٠٩ في حديث المسيء صلاته وفي آخره: **فَعَلَّ دَنَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ**، وما أخرجه البخاري عن أبي قتادة مرفوعاً: "كان يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب"، هذا والمقام مبسوط في حواشينا الموسومة بـ "صرح الحماية على شرح الوقاية". =

وفي رواية أخرى: عن المقرئ عن أبي حنيفة مثله، وزاد في آخره: قلت لأبي حنيفة: ما يعني بقوله: في كل ركعتين فسلم؟ فقال: يعني التشهد، قال المقرئ: صدق، وفي رواية: نحوه، وزاد في آخره: ولا يجزئ صلاة إلا بفاتحة الكتاب ومعها شيء.

ولا دليل في هذه كتبها على الفرعية إلا فيما يتوهم في حديث المسيء، وأما الاحتجاج بحديث: **صلى الله عليه وسلم** صلى على الوجوب، كما شاع من أمثال الشافعية في مواضع فعجيب جداً؛ لأن صلاته كانت مشتملة على الآداب والسنن والواجبات والفرائض، وعلى ما قررنا لا يشت فرضية الفاتحة بل وجوبها، وسأني بهذا البحث في مستقبل القول.

وأما نفس القراءة فقد حكى القاضي عن علي بن ربيعة، ومحمد بن أبي صفرة من أصحاب مالك: أنه لا يجب قراءة أصلاً، وهي رواية شاذة عن مالك، وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي: لا تجب في الركعتين الآخرين بل بالخيار: قرأ أو سح أو سكت، وجمهور السلف والخلف على وجوبها في كل ركعة نقله النووي، وقال: الفاتحة متعبة لا تجزئ غيرها إلا لعاجز عنها، وهذا مذهب مالك والشافعي، وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وقال أبو حنيفة وطائفة قليلة: لا تجب الفاتحة بل الواجب آية من القرآن؛ لحديث: "و... سر"

فإن هذا من سخافات أمثال النووي من عدم تدبرهم في الفرق بين الواجب والفرض، حتى نسوا عدم وجوبها إلى الحفية، ونسوا وجوبها إلى الجمهور، ولعله لا يقدر على إثبات قول خصوص الفرض المصطلح عليه من الصحابة وأكابر التابعين، وأما أحمد بن حنبل فقد أوجب التشهدين، والصلاة على النبي ﷺ، وتكبيرات الانتقال، وتسيحات الركوع والسجود كما نقله النووي وغيره، وهو الصق وأحق بأن يستدل بحديث: **صلى الله عليه وسلم** صلى في دوحة الشافعية أوجه للتشهد الأخير والصلاة، دون التكبيرات والتسيحات وغيرهما، والعجب من النووي: أنه يعمل الحديث ههنا على التذنب، فعلى أزمة معالي الحديث وأركان المذهب بيده، يعطفها كيف يشاء.

**ولا تجزئ إلخ** ذهب الشافعي ومالك وأخرون إلى ركنية الفاتحة للصلاة، متمسكين بأمثال هذه الأحاديث، فحديث: **صلى الله عليه وسلم** لا يجزئ **صلى الله عليه وسلم** أخرجه الأئمة الستة [البحاري رقم: ٧٥٦، ومسلم رقم: ٣٩٤، والترمذي رقم: ٢٤٧، وأبوداود رقم: ٨٢٢، والنسائي رقم: ٩١٠، وابن ماجه رقم: ٨٣٧] في كتبهم من حديث محمود بن الربيع عن عباد بن الصامت مرفوعاً: **صلى الله عليه وسلم** من **صلى الله عليه وسلم** **صلى الله عليه وسلم**، ورواه الدارقطني بلفظ: **صلى الله عليه وسلم** [٣٢١، رقم: ١٧]، وقال: إسناده صحيح، وأخرجه ابن حبان من حديث أبي هريرة كما أخرجه الإمام برواية عطاء عنه، وإذا بفاتحة الكتاب.



٩٩- أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة قال: نادى منادي

رسول الله ﷺ بالمدينة: لا صلاة إلا بقراءة، .....

= وقال الترمذي بعد إحراج الحديث عن عبادة: وفي أساب عن أبي هريرة وعائشة وأنس وأبي قتادة وعبد الله بن عمر، ثم قال: حديث عبادة حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وعمران بن حصين وغيرهم، قالوا: لا تجزئ صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب، وبه يقول ابن المبارك وإسحاق، ووجه استدلالهم بها ظاهر؛ فإنها بظاهرها تنفي صحة الصلاة وإحراجها بدون قراءة الفاتحة، وما يتوقف عليه صحة الشيء يكون فرضاً فيه، وليس من الفرائض الخارجية فهو من الأركان.

وقد يستدل بما رواه ماث في 'موطأ' وغيره من أئمة الحديث عن أبي هريرة مرفوعاً: **سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاتِهِ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ**، فإن المقسم إنما هو الفاتحة، فقد جعلها عين الصلاة متحدة بها؛ لشدة ارتباطها، وكوفاً حزناً أعظم لها، ومعظم ما فيها من الأركان، فكأنها عين الصلاة، ليس فيها غيرها بإرائها، فهذا الاهتمام والاعتناء صريح في ركبة الفاتحة ها، وقد يستدل بأن النبي ﷺ في مدة ثلاثة وعشرين سنة صلى وقرأ الفاتحة في صلاته، فتجب علينا متابعة؛ لقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾.

وقوله: **قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَعْلَمُونَ** (أن عمران: ٣١)، وقوله: **سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاتِهِ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ**، وقد يستدل أن جميع أهل الشرق والعرب موافق والمخالف يقرأ بفاتحة الكتاب في الصلاة فتاركها يدخل تحت الوعيد بقوله تعالى: **وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا مِّنْهُ يَفْعَلْهُ** من قوله: **وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا مِّنْهُ يَفْعَلْهُ** (النساء: ١١٥) فتكون قراءتها فرضاً، وهدان الوجهان من الاستدلال وإن اشتهرا من بعض أعاضد الشافعية، فهما أسحف وأوهس وأدون من أن يصعى إليها، بل لو فتش عنهما يسفي أن يعد من المعالطات العامة الورود أو خاصته.

**أبو حنيفة** هكذا رواه طلحة العدن وابن خسرو وابن المظفر في 'مسايدهم'. **عن أبي هريرة** **إِلَّا** هذا الحديث أخرجه الطبراني هكذا، في 'أوسطه' من طريق الإمام بلفظ: "أمرني رسول الله ﷺ أن أبادي في أهل المدينة" [١٥٩/٩، رقم: ٩٤١٥] وسنده ضعيف، وأخرجه من طريق آخر وفيه حجاج بن أرطاة، قلنا: وثقه ابن أبي خبيخ وسفيان الثوري، وقال العجلي: جازئ الحديث، وقال أبو طالب عن أحمد: كان من الحفاظ، وقال أبو زرعة: صدوق مدلس، وقال الزار: كان حافظاً مدلساً، كذا ذكره الحفاظ، ووثقه شعبة وغيره عن ما في "ميزان الدهي"، وقال: وأكثر ما نقم عليه "التدليس" وكان فيه تيه لا يليق بأهل العلم. قلنا: التدليس والإرسال ليس نجرحين عندنا. والحديث أخرجه ابن عدي بلفظ الإمام من وجه آخر، وفي سنده ضعف، وروى الطبراني بلفظ: **لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين من القرآن**

- والدارقطني بلفظ: لا أخرى منه من غير فاتحة كتاب، ورجاله ثقات، وابن حزيمة [٢٤٨/١، رقم: ٤٩٠] وابن حبان عنه: لا حن صلاة لا غير فيها فاتحة كتاب، وفيه: قلت: وإن كنت حلف الإمام؟ قال: فأحد يدي، وقال: اقرأها في نفسك. وبالجمل: حديث أبي هريرة أخرجه كثير من أصحاب الصحاح والسنن والمسائيد.

وللحنفية على مسلكهم وهو عدم فرضية حصوص الفاتحة أدلة وجيهة، ووجوه موجهة ببهة الأول: أن الفرضية القطعية إنما ثبتت بقوله تعالى: ٥٥ وَرُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (المرمل: ٢٠) ولفظة "ما" عامة شاملة لكل ما تيسر سواء كان فاتحة أو غيرها، وحبر الواحد لا يصلح مخصصاً لعام الكتاب على ما تقرر في أصولنا: أنه قصعي فيما يتناول، فالظني لا يعارض القطعي، أو بقول: سلماً أن لفظة "ما" ليست عامة، بناء على أنها ليست محكمة في العموم بل ظاهرة فيه فلنظ الآية مطلق عن قيد الحصوص فاتحة كانت أو غيرها، فالخير لا يصلح مقيداً لمطلق الكتاب؛ لأنه ريادة على القطعي بالظني، فيكون أدنى ما يطلق عليه "القرآن"، وهو الآية التامة فرضاً؛ لشوته بالكتاب، وخصوص الفاتحة وضم السورة إليها واجباً للأحاديث والأحاديث، فيكون ذلك عملاً بالدينين، لا إهمالاً لأحدهما إعمالاً للآخر، كما ارتكبه الخصوم خصوصاً إهمال الكتاب وإعمال السنة.

وعلى هذا لا يرد أن عموم لفظة "ما" يقتضي أن يقرأ في الصلاة كل ما تيسر من القرآن، فيعصر قراءة كل آية في كل ركعة، وهو فرضية قراءة جميع القرآن، وهو خلاف الإجماع، وإذا لم يستقم العموم القطعي، عاد عاماً بخصوص البعض، وهو ظني يزداد عليه بحبر الواحد؛ وذلك لأننا جعلها مطبقة لا عامة، أو بقول: العموم هو الشمول إما على سبيل الاجتماع، أو على سبيل البدلية، والمعتبر في العموم وإن كان هو الأول وهو مدلوله الحقيقي، والثاني المجاري، لكننا نحمله ههنا على الثاني؛ لتعذر الحقيقة؛ لأن مبنى الأمر ههنا على التيسير، وعلى تقدير الاجتماع يعود الميسر معسراً.

والثاني: حديث الأعرابي، فإنه هناك بصدد تعليم أركان الصلاة وفرائضها وتعديدها وأصعيانها، ولم يذكر له قراءة حصوص الفاتحة ولو كانت فرضاً لذكره، بل اكتفى بقوله: ثم روي عن النبي ﷺ معث من قرأ، والثالث: حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم [رقم: ٣٩٥] وأبو داود [رقم: ٨٢١] ومالك [رقم: ١٨٨] وغيرهم مرفوعاً: من صلى صلاة من غير فاتحة لم يقرأ بها شيء من القرآن، فإن "الحداح" بمعنى الناقص، يدل عليه اللغة والعرف، ومقاتلته بالتمام على ما يشهد ويؤدي عليه لفظ الحديث لا بمعنى الفاسد، والقصص يتعلق بالصفات لا بالذات، والفساد والبطال بالذات، فيتطرق القصص إلى الصلاة بترك واجب من الواجبات لا بترك فرض من فروضها.

وأما فهم الراوي كأبي هريرة فليس بدليل ينتهض علينا، فإن احتجاجنا بالحديث لا بما فهمه الراوي، فلا يكون الصلاة الخالية عن الفاتحة تامة كاملة أي فرداً كاملاً من الصلاة، بل فرداً ناقصاً منها؛ بترك الواجب، =



## ولو بفاتحة الكتاب.

## [بيان عدم الجهر بالبسملة]

١٠٠- أبو حنيفة عن حماد عن أنس قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر، وعمر لا يجهرون بـ "بسم الله الرحمن الرحيم".

= (لقمان: ١٨)، وكما في النكرة الواقعة تحت النفي تحتمل الأمرين وإن كان الظاهر أحدهما، وكما قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَأَيْتُمْ ظُلُمًا تُعْبِدُونَ﴾ (فصلت: ٤٦) إن اعتبار المبالغة بعد ورود النفي لا قبله، وكما قيل في خطبة البيضاوي: "فلم يجد به قديراً": إن المبالغة بما هي في النفي لا في نفس الصيغة المفردة على ما هو الظاهر، فالأول ملائم لما ينحونه، والثاني لا يستصحب لهم ما يجدي نفعاً. فانظر إلى هذه الاحتمالات أي قدر يساعدهم، وكم من الاحتمال يعاضدنا، واشكر الله ربك بما ساعدك وأحبك.

**ولو بفاتحة الكتاب:** أي وإن كانت تلك القراءة قراءة بفاتحة إلخ. **عن أنس إلخ:** [لعله منقطع ويمكن كونه موصولاً؛ لأن حماداً شيخ الإمام تابعي اتفاقاً فيكون مدركا لأنس هو من أواخر الصحابة.] حديث أنس رواه البخاري [رقم: ٧٤٣] وابن ماجه [رقم: ٨١٣] وغيرهما، ولفظ البخاري: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بـ 'الحمد لله رب العالمين'، وفي رواية مسند عنه: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بـ "بسم الله الرحمن الرحيم"، وفي رواية عنه: فكانوا لا يجهرون بـ 'بسم الله الرحمن الرحيم' [رقم: ٣٩٩].

أخرجه أحمد [١٧٩/٣، رقم: ١٢٨٦٨] والنسائي بإسناد على شرط الصحيح، وعنه: صليت حيف النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر فكلهم يخفون 'بسم الله الرحمن الرحيم' رواه ابن ماجه، وروى الطبراني عن الحسن عن أنس: أن رسول الله ﷺ كان يسر بـ 'بسم الله الرحمن الرحيم' وأبا بكر وعمر وعثمان وعليّ، وهذا هو مذهب الثوري، وقال ابن عبد البر وابن المنذر: وهو قول ابن مسعود وابن الزبير وعمار بن ياسر وعبد الله بن المغفل، والحسن والشعبي والنخعي والأوزاعي وعبد الله ابن المبارك، وقتادة وعمر بن عبد العزيز والأعمش والزهري ومجاهد، وحماد وأبي عبيد وأحمد وإسحاق كذا قاله القاري.

وقال الترمذي بعد إخراج حديث عبد الله بن المغفل وتحسينه: والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق لا يرون الجهر بـ "بسم الله الرحمن الرحيم" قالوا: ويقولها في نفسه.

## ١٠١- أبو حنيفة عن أبي سفيان عن يزيد بن عبد الله بن مغفل: أنه صلى خلف

طريف بن شهاب

عن يزيد الخ حديث ابن المغفل روى الترمذي وابن ماجه وغيرهما، فنقص بن ماجه قال: وقدم رأيت رجلاً أشد عليه في الإسلام حدثاً منه، فسمعي وأنا أقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم فقال: أي بني! إياك والحدث؛ فإني صليت مع رسول الله ﷺ ومع أبي بكر وعمر ومع عثمان فلم أسمع رجلاً منهم يقول، فإذا قرأت فقال: الحمد لله رب العالمين [رقم: ٨١٥].

والترمذي وضع ههنا بابين على ما هو ديدنه في الأبواب سناً في ترك الجهر، وأورد فيه حديث عبد الله بن المغفل برواية ابنه عنه، قال: سمعي أبي وأنا في الصلاة أقول: بسم الله الرحمن الرحيم فقال: أي بني! يحدث إياك والحدث قال: ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليّ الحدث في الإسلام يعني منه، وقال: وقد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر ومع عثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها، فلا تقبلها، إذا أنت صليت فقل: الحمد لله رب العالمين.

ثم قال: حديث عبد الله بن المغفل حديث حسن، وبأنه فيمن رأى الجهر بالبسملة، وأورد فيه حديث ابن عباس مرفوعاً: يفتتح صلاته بـ 'بسم الله الرحمن الرحيم'، ثم قال: وليس بسأده بذلك، وقد قال به عدة من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم أبو هريرة وابن عمر وابن عباس وابن الزبير، ومن بعدهم من التابعين رأوا الجهر بـ 'بسم الرحمن الرحيم'، وبه يقول الشافعي. هذه الرواية عن الإمام أخرجهما صلحة البعد وابن حنبل وابن المظفر والبخاري في 'مسانيدهم'، وأخرجه الطبراني بهذا السند والمتن غير لفظ 'نعمتلك'.

وبحواه روى أحمد في 'مسنده'، والترمذي [رقم: ٢٤٤] والنسائي وابن ماجه من طريق آخر بنقطة: الحدث في الإسلام، فقد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها، ثم في السند أبو سفيان طريف متكلم فيه، ذكر تابعه عليه قيس بن عباية، كما هو عند أصحاب السنن أيضاً، وثقه ابن معين وغيره، وأما يزيد بن عبد الله فقد احتج به النسائي وابن حبان. وعدم الجهر روى الإمام أيضاً من طريق حماد عن أس رفعه في عدم جهره، وعدم جهر الشيخين روى ابن حنبل وابن المظفر وأبو بكر بن عبد الباقي، وبمنظله أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني، ورجاهم ثقات.

وفي رواية لاس خزيمة والصراي: فكانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم، وروى مسلم عن أس بنقطة: فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بـ 'بسم الله الرحمن الرحيم'، وعنده من حديث عائشة: كانت تفتتح الصلاة بالتكبير، والقرءة بـ 'الحمد لله رب العالمين' [رقم: ٣٩٩]، وروى الطبراني عنه: كانوا يسرون بـ 'بسم الله الرحمن الرحيم'، وأخرج أبو بكر الرازي في 'أحكام القرآن' من حديث إبراهيم عن ابن مسعود، قال: ما جهر رسول الله ﷺ في صلاة مكتوبة، ولا أبو بكر ولا عمر، والصحابي عن أبي وائل قال: كان عمر وعلي لا يجهران بالبسملة، وروى الدارقطني والخصيب من طريق صاحب بن شهاب: صليت خلف أبي قتادة وابن عباس وأبي هريرة =

إمام، فجهر بـ "بسم الله الرحمن الرحيم"، فلما انصرف قال: يا عبد الله! احبس عنا <sup>أي بالتسمية</sup> نغمتك هذه؛ فإني صليت خلف رسول الله ﷺ، وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم <sup>أجهر بالتسمية</sup> أسمعهم يجهرون بها، وهذا صحابي، قال الجامع: وروى جماعة هذا الحديث عن أبي حنيفة عن أبي سفيان عن يزيد عن أبيه عن النبي ﷺ، قيل: وهو الصواب؛ لأن هذا الخبر مشهور عن عبد الله بن مغفل.

= وأبي سعيد فكانوا لا يجهرون، وصالح هو مولى التوأمة، قيل: ضعيف، قلت: ليس بضعيف، بل هو قوي ثقة، وهو صالح بن سنان أبي صالح، قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه، كان أبي دثب وابن جريح، وقال أحمد: صالح الحديث، وروى الدوري عن ابن معين: ثقة، وكان قد حرف قبل أن يموت، فمسمع منه قبل، فهو ثقت، وقال ابن أبي مريم عنه: ثقة حجة، وقال ابن المديني: ثقة إلا أنه حرف وكبر، فسمع منه الثوري بعد الحرف، وسماع ابن أبي دثب قبل ذلك، وقال عثمان بن سعيد عن يحيى ثقة، والحديث رواه سعيد بن منصور: حدثنا خالد عن حصين عن أبي وائل، قال: كانوا يسرون التعود والسلمة في الصلاة، وروى عن الدارقطني: أنه لم يصح في الجهر شيء مرفوع، وبدر الدين العيني بسط الكلام فيه في شرح "الهداية"، و"عمدة القاري". أقول: وبالجملية في جانب عدم الجهر أحاديث كثيرة شهيرة جيدة الأسانيد، منها: حديث أس وهو مخرج في "الصحيحين"، ورواه النسائي في "سنه"، وأحمد في "مسنده"، وابن حبان في "صحيحه"، والدارقطني في "سنه"، وقالوا فيه: كانوا لا يجهرون بـ "بسم الله الرحمن الرحيم"، وفي لفظ للطبراني في "معجمه"، وأبي نعيم في "الحلية" وابن خزيمة في "المختصر" والطحاوي في "شرح الآثار": فكانوا يسرون بـ "بسم الله الرحمن الرحيم"، ورجال هذه الروايات كلهم ثقات، مخرج لهم في الثقات. ومنها: حديث ابن مسعود، أخرجه ابن أبي شيبة عنه: أنه كان يخفي بسم الله الرحمن الرحيم والاستعاذة وربنا لك الحمد.

ورواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: أربع يحفيهن الإمام: التعود، وبسم الله الرحمن الرحيم، وسبحانك اللهم وبحمدك، وآمين. ومبحث الجهر وعدمه طويل الذيل، طويلاً عنه كشح امقال، تعويلاً على أنه مفروغ عنه في كتب الفحول الرجال كـ "الباية" و"فتح القدير"، وفي هذا المبحث كفتنا أرجح، وكفتهم أشول من جهة كثرة الأحاديث، وجودة الأسانيد، وقوة الدلائل وغير ذلك، حتى قال بعض الحفاظ كالدارقطني: إنه لم يصح في الجهر عن رسول الله ﷺ شيء، وأما من الصحابة: فمنه صحيح، ومنه ضعيف.

وهو الصواب لا أنه ينتهي إلى يريد ابنه. مشهور رواه عنه ابنه يزيد بن عبد الله وهو أشهر من أن يشئ عيه رواه الطبراني عنه، وطريق أبي سفيان أخرجه هو وغيره، وأبو نعامة أخرجه عنه أحمد، وأبو نعامة وثقه ابن معين.



١٠٢- أبو حنيفة عن عديّ عن البراء قال: صليت مع رسول الله ﷺ العشاء، وقرأ بـ "التين والزيتون".

١٠٣- أبو حنيفة ومسعر عن زياد عن قطبة بن مالك قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ في إحدى ركعتي الفجر ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ (ق: ١٠٠).  
 ابن كدام ابن علافة  
 مرسود بعضه على بعض

### [بيان كفاية قراءة الإمام للمأموم]

١٠٤- أبو حنيفة عن موسى عن عبد الله بن شداد.....  
 بن أبي عائشة

عن البراء الح [أخرجه الستة، وهذا لفظ الترمذي والنسائي وأحمد ومثله في موطأ مالك] رواه البخاري [رقم: ٧٦٧]، ومسلم وابن ماجه [رقم: ٨٣٤] وغيرهم، ولفظ ابن ماجه: عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب. أنه صلى مع النبي ﷺ العشاء الآخرة قال: فسمعت يقرأ بـ "التين والزيتون"، وروي عن جابر: أن معاذ بن جبل صلى بأصحابه العشاء فطول عليهم، فقال النبي ﷺ: "....." هكذا رواه عنه محمد بن المعيرة في مسنده.

عن زياد الح أخرجه ابن ماجه عن زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك مرفوعاً: يقرأ في الصبح ٥٠ سجدة في صلاة الصبح (ق: ١٠٠) [رقم: ٨١٦]، وعن عمرو بن حريث مرفوعاً: يقرأ في الفجر كأبي أسمع قراءته ٥٠ سجدة (التكوير: ١٥، ١٦) وعن أبي برة مرفوعاً: كان يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى مائة، وعن عبد الله بن السائب قال: قرأ رسول الله ﷺ في صلاة الصبح بـ "المؤمنين"، وعن ابن عباس مرفوعاً: يقرأ في صلاة الجمعة "الم تريل"، "وهل أتى على الإنسان"، وعن سعد بن أبي وقاص كذلك، وكذلك عن أبي هريرة وابن مسعود، وهذه الأحاديث أخرجه عنها من أئمة الفن أيضاً. ومن ههنا أخذ الخنفة طوال المفصل في الفجر، وقراءة الستين إلى مائة في كل ركعة من الفجر، لكن المدار في باب الطوال والأوساط والقصار للصلوات الخمس على ما رتب عليه الخنفة هو ما كتبه عمر ..... إلى عماله، وإذا لا يتصور من غير سماع له عن الحضرة النبوية، وهو من أعظم الخلفاء في إقامة الحدود وإجراء الأحكام كما لا يخفى، فافهم. سمعت الح أخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه. يعني يقرأ سورة القاف بتمامها. والحل بالنصب عطف على حب الحصيد. أبو حنيفة هكذا رواه محمد في "الآثار" وفي "الموطأ" وفي "الحجج"، والبخاري وابن المظفر وابن حنبل وأبو بكر بن عبد الباقي ورفر وطلحة العدل في "مسايدهم".

عن موسى أخرجه محمد في موطئه [٤١٥/١، رقم: ١١٧] وفي "آثاره" عن أبي حنيفة بهذا الإسناد مرفوعاً، ولفظه: =

عن جابر بن عبد الله.....

= "من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة"، ورواه عن جابر بطريق سهل بن العباس عن ابن عليه عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: "من صلى خلف الإمام، فإن قراءة الإمام له قراءة"، وأخرجه الطبراني والدارقطني بهذا الطريق، وأعنه الدارقطني بأن سهلاً متروك ليس بثقة، قلنا: تعدد طرق الحديث يجبر ضعفه ونقصانه. وأخرجه الطحاوي من طريق الحسن بن صالح عن جابر الجعفي والليث بن أبي سليم عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً، وكذلك أخرجه ابن عدي والدارقطني.

ورواه ابن ماجه من طريق الحسن بن جابر عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً، وتكلموا في الليث وجابر الجعفي، لكن جابراً وثقه سفيان وشعبة ووكيع، قال سفيان: كان ورعاً في الحديث، ما رأيت أروع منه في الأحاديث، وقال شعبة: صدوق، وقال وكيع: مهما شككتكم في شيء فلا تشكوا أن جابر الجعفي ثقة، وقال ابن عبد الحكيم: سمعت الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك، وقال أبو داود: قال لنا شعبة: لا تطروا إلى هؤلاء المجائرين الذين يقعون في جابر، هل جاءكم بأحد م يلقه.

ثم عامة ما عابوا عليه هو الرفض، وكذبه لم يظهر إلا في عقيدته بالرجعة وأمثامها، والابتداع لا يخرج الراوي كما عرف عني التحقيق، وإلا فعدي بن ثابت أيضاً عال في الرفض، والراجح في الليث هو توثيق، على أن للحديث طرقاً وإن كان بعضها مدحلاً فقد يشد بعضها بعضاً، وأخرجه الدارقطني في 'غرائب مالك' من طريق مالك عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعاً نحوه، ونقل عنه أنه قال: هذا باطل عن مالك لا يصح عنه ولا عن وهب، وفيه عاصم بن عاصم لا يعرف، وبالجملة طرق هذا الحديث بعضها صحيحة، وبعضها حسنة، وبعضها صحيحة مرسلّة، والمراسيل مقبولة عندنا، وبعضها ضعيفة، ينحصر ضعفها بتعدد الطرق، وصم بعضها إلى بعض، وسنذكر نبذاً من طرقه عن قريب.

**عن جابر الجعفي:** اعلم أن الحديث جابر طرقاً: منها: طريق محمد بن علي عن محمود عن سهل عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً أخرجه في 'الموطأ'، والطبراني في 'الأوسط'، والدارقطني في 'سننه'، والطحاوي في 'شرح معاني الآثار'، وابن عدي في 'الكامل'، وقد سبق ما له وما عليه، ولا أقل فيه بعد تسليم الضعف أن يعد شاهداً ومعاضداً، ومنها: طريق إسحاق الأرق عن سفيان الأرق عن شريك وشريك عن موسى عن ابن شداد عن جابر، ومنها: طريق جرير عن موسى مرفوعاً مرسلًا.

ومنها: طريق عبد بن حميد عن أبي نعيم عن الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً، أخرجه أحمد بن ميع في 'مسنده' على ما نقله ابن الهمام في 'الفتح'، وقال: قولهم: إن الحفاظ الذين عدوهم لم يرفعوه غير صحيح، وقال بعد نقل الطرق: هؤلاء سفيان وشريك وجرير وأبو الزبير رفعوه بالطرق الصحيحة، فبطل عدوهم في من لم يرفعه. -

= ومنها: هذا الطريق طريق الإمام عن موسى عن ابن شداد عن جابر مرفوعاً، أخرجه في هذا 'المسند'، ومحمد في "موطئه"، قال ابن الهمام: بقي الشأن في تصحيحه، وقد روي من طرق عديدة مرفوعاً عن جابر بن عبد الله عنه <sup>(١)</sup>، وقد ضعف واعترف المضعفون لرفعه مثل الدارقطني والبيهقي وابن عدي بأن الصحيح أنه مرسل؛ لأن السفينانيين وأبا الأحوص وشعبة وإسرائيل وأبا خالد الدالاني وحريراً وعبد الحميد ورائدة ورهيرا، روه عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن النبي <sup>(ص)</sup> فأرسلوه، وقد أرسنه مرة أبو حنيفة كذلك، فقوى: المرسل حجة عند أكثر أهل العلم فيكفينا فيما يرجع إلى العمل على رأينا، وعلى طريق الإلزام أيضاً بإقامة الدليل على حجية المرسل، وعلى تقدير النزول عن حجيته فقد رفعه أبو حنيفة بسند صحيح.

وبعد ما أورد إخراج محمد في "موطئه" هذا الحديث من طريق أبي حنيفة عن موسى عن ابن شداد عن جابر مرفوعاً، وإخراج أحمد بن منيع في "مسنده" ذلك من طريقين: طريق إسحاق عن سفيان وشريك عن موسى مرفوعاً، وطريق جرير عن موسى مرفوعاً، قال: وإسناد الحديث الأول صحيح على شرط الشيخين، والثاني على شرط مسلم. وأخرجه الدارقطني في "سننه"، ثم البيهقي عن أبي حنيفة مع الحسن بن عمار تارة، وعن الحسن وحده أخرى، وقال الدارقطني: وهذا الحديث لم يسده عن جابر بن عبد الله غير أبي حنيفة والحسن بن عمار، وهما ضعيفان، وقد رواه سفيان الثوري وأبو الأحوص وشعبة وإسرائيل وشريك وأبو خالد الدالاني وسفيان بن عيينة وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن النبي <sup>(ص)</sup> مرسلًا، وهو الصواب.

وقال ابن الهمام في جوابه بعد ما صحح الحديث على شرط المتفق عليه تارة، وعلى شرط مسلمة أخرى: فطل رد المتعصبين وتضعيف بعضهم لأبي حنيفة، مع تضييقه في الرواية إلى العاية حتى إنه شرط التذكر لجوار الرواية بعد علمه أنه خطأ ولم يشرط الحفاظ هذا، ولم يوافق أصحابه، ثم قد عصم بطرق كثيرة عن جابر غير هذه وإن ضعفت، وبمذاهب الصحابة <sup>(٢)</sup> حتى قال المصنف: إن عليه إجماع الصحابة.

ثم الإمام أبو حنيفة وثقه جماعة من أئمة الحديث، فقد روى عباس الدوري عن ابن معين يقول: أصحابنا يقرطون في أبي حنيفة وأصحابه، فقليل له: أكان أبو حنيفة يكذب؟ قال: كان أبيل من ذلك، وذكر محمد بن الحسين الموصلي الحافظ في آخر كتابه في الضعفاء، قال يحيى بن معين: ما رأيت أحداً أقدمه على وكيع، وكان يفتي برأي أبي حنيفة، وكان يحفظ حديثه كله، وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً، قال: وقيل ليحيى بن معين: يا أبا ركريا! أبو حنيفة كان يصدق في الحديث؟ قال: نعم صدوق، قال: وقيل ليحيى بن معين: إنما أحب إليك أبو حنيفة أو الشافعي، أو أبو يوسف القاضي؟ فقال: أما الشافعي فلا أحب حديثه، وأما أبو حنيفة فقد حدث عنه قوم صالحون، وأبو يوسف لم يكن من أهل الكذب كان صدوقاً، ولكن لست أرى حديثه يجزئ، وقال الحسن بن علي الحلواني: قال لي شبابة بن سوار: كان شعبة حسن الرأي في أبي حنيفة.

= وقال ابن المديني: أبو حنيفة روى عنه الثوري وابن المبارك وحماد بن زيد وهشيم ووكيع بن الجراح وعباد بن العوام وجعفر بن عون، وهو ثقة لا بأس به، وقال يحيى بن سعيد: ربما استحسنا الشيء من قول أبي حنيفة فنأخذ به، قال يحيى: وقد جمعت من أبي يوسف "الجامع الصغير" ذكره الأزدي، وقال ابن عبد البر في كتاب العلم: حدثني عبد الله بن محمد بن يوسف، حدثنا ابن رحمون، قال: سمعت محمد بن بكر بن داسة يقول: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني يقول: رحم الله مالكا كان إماما، رحم الله الشافعي كان إماما، رحم الله أبا حنيفة كان إماما.

وروي عن الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن العلاء الباهلي الشافعي: أنه كان يقول: إذا سئلنا عن أفصل الأئمة نقول: أبو حنيفة، وقال ابن عبد البر: الصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبات ثقته، وبالعلم عنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته بينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات، قال: وقد أفرط أصحاب الحديث في دم الإمام أبي حنيفة، وتجاوزوا الحد في ذلك.

وقد أطال الكلام في هذا الباب مما يرا أبا حنيفة عن كل ما زخرفوا به في توهينه، ويوثقه أقوى تعديل، وقال العيني في 'البنية': سئل يحيى بن معين عن أبي حنيفة؟ فقال ثقة ما سمعت أحدا ضعفه هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث، ويأمره شعبة وسعيد، وقال أيضا: كان أبو حنيفة ثقة من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب، وكان مأمونا على دين الله، صدوقا في الحديث، وأثنى عليه جماعة من الأئمة الكبار مثل عبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة والأعمش وسفيان الثوري وعبد الرزاق وحماد بن زيد ووكيع، وكان يعني برأيه، والأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد وأحرون كثيرون، فقد ظهر لنا من هذا تحامل الدارقطني عليه، وتعصبه الفاسد فمن أين له تضعيف أبي حنيفة، وهو مستحق التضعيف، وقد روى في "مسنده" أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة وموضوعة، ولقد صدق القائل في قوله:

إذ لم ينالوا شأنه ووقاره فالقوم أعداء له وخصوم

وفي المثل السائر: الحر لا يكدره وقوع الذباب، ولا ينجسه ولوع الكلاب، وحديث أبي حنيفة حديث صحيح، أما أبو حنيفة فأبو حنيفة، وأبو الحسن موسى بن أبي عائشة الكوفي من الثقات الأثبات، ومن رجال الصحيحين، وعبد الله بن شداد من كبار الثالثة وثقاتهم. قلت: تعصب أمثال هؤلاء المتعصبين قد يهدم الدين، يضعفون الثقات العادلين، ويوثقون المتروكين المجرحين، ويعذلون الضعفاء والمجاهيل والمقدوحين، نحو:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

= إذا ضعف إمام الأئمة فمن بقي من الأمة؟ بقي الكلام في الحسن بن عماره فهو وإن اختلف فيه، فقد قال =

**أن رسول الله ﷺ قال: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة. وفي رواية: أن رجلاً**

= العيني في أحاديث مسألة الفقهية: قيل لأبي عبيدة: كان الحسن بن عمارة يحفظ، قال: كان له فصل وغيره أحفظ منه، وقال عيسى بن يونس الرمي الباجوري: سمعت ابن سويد يقول: كنت عند سفيان الثوري فذكر الحسن بن عمارة فغمزه، فقلت: يا أبا عبد الله! هو عدي حير منك، قال: وكيف ذلك؟ قلت: جلست معه غير مرة فيجزي ذكرك، فما يدركك إلا بخير، قال: قال أيوب: سفيان ما ذكر الحسن بن عمارة بعد ذلك إلا غير حتى فارقت.

قلت: ومن العجب في العاية عن الحافظ أن إماماً عنده من الثقات الأئمة كما يشهد به تصانيفه في الرجال، ومع ذلك قال في "تخريج أحاديث الرافعي": إن الحديث مشهور من حديث جابر، وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة. وهكذا أعله في تخريجه على "الهداية"، ولم يتعقب من ضعف أبي حنيفة ولم يعمل بالعموم في طريقه. **ان رسول الخ** قد كان لبعضهم كلام في رفعه، وتعرض ابن الهمام لدفعه كما أسماه، وقال: ما تفرد به الثقة وحب قوله؛ لأن الرفع زيادة، وزيادة الثقة مقبولة، فكيف ولم يتفرد به الثقة، وقد يسد الحديث تارة ويرسه أخرى. **وفي رواية الخ** [رواه الحاكم في "مستدركة" هذا السند] أي عن الإمام فيما رواه عنه من بعده إلى الجامعين لا ما فهمه القاري، فيقول كثير، في مثل هذه اللفظة: إن إماماً بقوي الحديث ويشده بتعدد الرواية، وكثرة الطرق منه إلى أصحابي، ويقول: إنه محبر أن للإمام صراحةً ووجوهاً في هذا الحديث، ويرغم به علو شأن الإمام في الحديث، ولم يدرك أن هذه اللفظة ليست من الإمام بن من جامع "مسابده"، ثم هذه الرواية رواية الليث ابن سعد عن أبي يوسف عن الإمام بالسند المتقدم.

وهذه الرواية شاهدة بأمرين: الأول: أن النبي ﷺ هي عن القراءة حلف الإمام، وأقل مراتب النهي أن يكون مكروهاً، والمتأخر من مطلق المكروه كراهة التحريم، وإنما لم يحرم قطعاً لتعارض الأخبار، والمحرم مقدم على المباح على ما تقرر في التعارض، لا أنه **جعل** قراءته كافية فقط حتى يجوز للمأموم أيضاً قراءة؛ وذلك لأنه **وافق** في التنازع قول الناهي، وقرره وساعده وعاصده، وأنكر عن قول القارئ، وأيضاً لو كان يجوز للمؤتم قراءة وإن كان قراءة الإمام كافية له ما كان للإنكار عليه معنى، بل كان حينئذ أن يوافق قوله **قول** القارئ، واللام ناصل بالمروم مثله. والثاني: أن انتهاء قراءة المؤتم ليس مخصوصاً بالصلاة الجهرية عنى ما أثره بعض الأئمة كمالك وغيره، بل شامل لها وللسرية أيضاً كما يشهد به قوله: "في الظهر والعصر" فإماما سريتان.

واعلم أن هذا الحديث مروي عن عدة من الصحابة، منهم جابر بن عبد الله، وقد مرت طرق حديثه وبيان محرجه، والمروي عن جابر روي مرفوعاً وموقوفاً، والمرفوع روي مجملًا مقصوراً على بيان الحكم تارة، ومفصلاً مشتملاً على بيان القصة والحكم أخرى، فقد رواه محمد في "موطئه" [٤٢٦/١، رقم: ١٢٥] عنه مجملًا =

= بطريقين: طريق عبد الله بن شداد عن جابر، وطريق أبي الزبير عنه، ومفصلاً بطريق إسرائيل عن موسى عن عبد الله مرسلًا، قال: أم رسول الله ﷺ في العصر، قال: فقرأ رجل خلفه، فغمزه الذي يليه، فلما أن صلى قال: لِمَ غمزتني؟ قال: كان رسول الله ﷺ قدامك، فكرهت أن تقرأ خلفه، فسمعه النبي ﷺ قال: من ذلك ما سمع من ربه

والموقوف رواه محمد وغيره عن مالك عن وهب بن كيسان: أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام، وطرق حديث جابر على كثرتها إما صحيحة على شرط الشيخين أو على شرط مسلم كما سبق عن ابن همام، أو صحيحة على غير شرطهما، أو حسنة، أو ضعيفة، فهو كانت كلها ضعيفة أيضًا لبلغت إلى درجة الحس أو الصحة بالتعدد والكثرة، وقد عرفت أن هذا الحديث مشير إلى النهي عن القراءة، وكراهتها تحريمًا، ولا أقل من التنزيه؛ فإن المفصل تفسير للمحمل، والموقوف أيضًا في هذا الباب له حكم المرفوع، فإن المسألة غير قياسية لا يتطرق إليها الاجتهاد غير السماع، والمراسيل عندنا مقبولة، فأَيَ طريق سلمتم صحتها بالرفع أو الوقف أو الإرسال يكون حجة لما كافية، بما يجيء الخصم محجوجًا، ويعود المخالف مبهورًا مشحوجًا على ما عرفت.

ثم نقول بصدد إثبات رفعه ثانيًا: لو أدير رفع النزاع عليه روى البيهقي ذلك مرفوعًا من طريق الحسن بن صالح عن جابر الجعفي، وليث بن أبي سليم عن أبي الزبير عن جابر، قال: وجابر وليث لا يحتج بهما، قلنا أولاً: جابر قد عرفت أنه وثقه الثوري ووكيع وشعبة المشدد، وهم أئمة الجرح والتعديل، وأمراء المؤمنين في النقد، وليث بن أبي سليم قال فيه ابن معين: لا بأس به، وقال عبد الوارث: كان من أوعية العلم، ويكفيه أنه حدث عنه شعبة كما في "الميزان".

وثانيًا: أنه أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه": حدثنا مالك بن إسماعيل عن الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر رفعه، بهذا قال المارديني من حفاظ أصحابنا في "الخواهر النقي"، وهذا سند صحيح، كيف والرجال كلهم ثقات. وثالثًا: أنه رواه أبو نعيم عن الحسن بن صالح عن أبي الزبير ولم يذكر الجعفي كذا في "أطراف المزي". بقي الكلام في سماع الحسن عن أبي الزبير فهو ممكن، ومذهب الجمهور: أن من أمكن لقاؤه لشخص وروى عنه فروايت عنه محمولة على السماع، وقد شيد أركانه مسلم في مقدمة "صحيحه"، وأكر على منكره أشد النكير، فيحمل على أن الحسن سمعه من أبي الزبير مرة بلا واسطة، ومرة بواسطة الجعفي وليث، وقد ولد الحسن سنة مائة، وتوفي أبو الزبير سنة ثمان وعشرين ومائة فعمره عند وفاته ثمان وعشرون سنة.

ورابعًا: أنه لو سلم أنه لم يرو إلا بواسطتهما، وإثما ضعيفان نقول: التعديل عندنا مقدم على الجرح كما نقله الطحاوي، ولو سلم الضعف اتفاقًا فعند تعدد الطريق ينحيز الضعف، فمجموع الضعيفين كعدل واحد.



= وحامسها: أنه يعاضده ما أخرجه البزار في 'مسنده' [٤٤٠/٥، رقم: ٢٠٧٩] عن ابن مسعود عن صديق أبي الأحوص عنه قال: كانوا يقرؤون حلف النبي ﷺ فقال: **حجسه من** ، وأيضاً له شواهد من آثار الصحابة، فقد روى عبد الرزاق في "مصنفه" عن الثوري عن ابن دكوان عن ريد بن ثابت وابن عمر كانا لا يقرآن حلف الإمام [١٤٠/٢، رقم: ٢٨١٢، ٢٨١٥]، وأخرج عن هشام بن حسان عن أنس بن سيرين قال: سألت ابن عمر أقرأ مع الإمام؟ قال: إنك لضخم البطن يكفيك قراءة الإمام.

وأيضاً فيه أحاديث وآثار كثيرة رواها الدارقطني والطبراني وابن عدي وابن حبان في "الصنعاء"، وعند ابن حميد من رواية ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس وأبي سعيد وأنس وإن كان في طرفها كلام، فاجموع مما يصحح أن تقوم به حجة، ومنهم عبد الله بن عمر **روي عنه مرفوعاً وموقوفاً**، فقد أخرج الدارقطني في 'سننه' عن محمد بن الفضل بن عطية عن أبيه عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ، قال: **مرفوعاً** ، وأعله محمد بن الفضل؛ فإنه متروك، ثم أخرجه عن حارثة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وقال: رفعه وهم، قلت: لو سلم هذا الوهم فله حكم الرفع كما عرفت.

ثم أخرجه عن أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن عتبة عن نافع عن ابن عمر موقوفاً عليه: يكفيك قراءة الإمام، وقال: الوقف هو الصواب، وفيه: ما عرفت على أن الوقف في طريق لا يستلزم أنه غير مرفوع في طريق آخر، ولا يستلزم أنه وهم، وتعصب أمثال الدارقطني في مذهبه، وتصلبه فيه لا يرخص صحة قوله، كيف وهذا الرجل ضعف أبا حنيفة مع جلالة شأنه وعنوان قدره ومكانه؟ هذا بيان المرفوع، وأما الموقوف فقد أخرجه محمد في موطنه "عن ماثب عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا سئل هل يقرأ أحد مع الإمام قال: إذا صلى أحدكم مع الإمام فحسبه قراءة الإمام، وكان ابن عمر لا يقرأ مع الإمام [٤١٣/١]."

وأخرجه عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر، قال: من صلى حلف الإمام كفته قراءته، وعن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه سئل عن القراءة حلف الإمام، قال: تكفيك قراءة الإمام، وأخرجه الطحاوي من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر **وعرض عما رواه عبد الرزاق عن ابن جريح عن الزهري عن سالم: أن ابن عمر كان يصمت للإمام فيما جهر فيه، ولا يقرأ معه، وهو يدل على أنه كان يقرأ معه فيما أسر.**

واجوب عنه أولاً: أن ابن جريح مدس. وثانياً: أنا لا نسلم مفهوم المخالفة. وثالثاً: أنه لو سلم فلا يعارض المنطوق عند أحد، وقد اعترف به الشافعي أيضاً. ورابعاً: الترجيح بكثرة طرق ما أوردنا، وهو يقوي الوثوق، ويرجح كفة الصدق.

= وحامداً: بخودة إسناد مالك عن نافع عن ابن عمر، حتى قيل: إنه أحوذ الأسايد وأرجحها وأفضلها، وكذا بخودة إسناد عبيد الله عن نافع عن ابن عمر حتى رجح بعضهم عبيد الله على مالك، وقال: هو أحفظهم وأثبتهم وأكثرهم رواية. وسادساً: أن الموقوف المؤيد لنا يعاضده مرفوعات ابن عمر على ما سبقت. وسابعاً: أنه لو سلم الجميع، فيجوز أن يكون ابن عمر قرأ حلف الإمام لإظهار حوارته، ويراه مكروهاً تنزيهاً، فيتطابق الروايتان ولا يتعارضان، فيؤوّل أمال إليها لا إليكم، على أنه لو سلمت مسلكك اسبح ترجح جانبنا أيضاً؛ لأن التروك والإعدام لا تثقل السبح، وإنما تثقله الأفعال كما مر في باب رفع اليدين، ولأن كثيراً من الأفعال كانت مباحة ثم نسخت كما مر عن "فتح القدير".

وقد يعارض بما أخرجه الطحاوي من طريق مجاهد قال: سمعت عبد الله بن عمر يقرأ حلف الإمام في صلاة الظهر من سورة مريم، وأخرج أيضاً عنه: صليت مع ابن عمر الظهر والعصر فكان يقرأ حلف الإمام [١٤٣/١]، وبعض الوجوه المذكورة في الخواب عن المعارضة الأولى تخري ههنا، وما يقال: إن رأيه كان كفاية القراءة من الإمام في الجهرية والسرية، وجوارها في السرية دون الجهرية؛ لثلاث نعل بالسماع، فسيأتي ما عيبه، فانتظر مفتشاً. ومهمهم أبو سعيد الحديري أخرجه ابن عدي في "الكامل" عن إسماعيل بن عمرو بن نجيع عن الحسن بن صالح عن أبي هارون العدي عنه مرفوعاً: من أتى به الإمام فله من الله ما يشاء، وأعتبه بأنه م يتابع عيبه إسماعيل وهو ضعيف، ورد الزيلعي بأنه قد تابعه النضر بن عبد الله.

أخرجه الطبراني في "الأوسط" عن محمد بن إبراهيم الأصبهاني، قال: حدثني أبي عن حدي عن النضر بن عبد الله عن الحسن بن صالح به سنداً ومثلاً، وأورده العيني في "النهاية". ومهمهم: أنس بن مالك أخرجه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" عن ابن سالم عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: من أتى به الإمام فله من الله ما يشاء، وأعلّه ابن سالم، وقال: إنه يخالف الثقات، ولا يعجبي الرواية عنه فكيف الاحتجاج به، روى عنه المجاهيل والضعفاء، قلت: وثقه في "التقريب".

ومهمهم: أبو هريرة أخرجه حديثه الدارقطني في "سننه" عن محمد بن عباد الرازي عن إسماعيل إبراهيم التيمي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه، قال الدارقطني: تفرد به محمد بن عباد الرازي وهو ضعيف، قلت بعد تسليم جرح محمد بن عباد: إن الضعاف تقوي بعضها بعضاً، وههنا صحاح وحسان فكيف لا يقويها الضعاف، ومهمهم: ابن عباس أخرجه حديثه الدارقطني من طريق عاصم بن عبد العزيز المدني عن عون بن عبد الله بن عتبة عنه مرفوعاً: حلفت لله لا أقول ما لم يزل الله ﷻ به، قال الدارقطني: قال أبو موسى: قمت لأحمد في حديث ابن عباس هذا، فقال: حديث منكرو، ثم قال الدارقطني في موضع آخر: عاصم بن عبد العزيز ليس بالقوي، ورفعهم وهم.

قرأ خلف النبي ﷺ في الظهر أو العصر، وأومأ إليه رجل فنهاه، فلما انصرف قال: أتهاني أن أقرأ خلف النبي ﷺ، فتذاكرا ذلك حتى سمع النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: من صلى خلف الإمام، فإن قراءة الإمام له قراءة، وفي رواية: قال جابر: قرأ .....

= قلت: جعله في 'التقريب' في المرتبة الخامسة والطلقة الثامنة، فحديثه مقبول ليس بمردود، ومتروك الحديث كحماد بن سلمة وابن أبي سبيمان، وباخمة طرق هذا الحديث كثيرة يكاد بها أن يبلغ حد التواتر أو الشهرة وإن كان في بعضها مقال للمحدثين، وقد جعل ابن حجر حديث الشيعين من استواتر وإن خالف الجمهور، فكذا ما هو على شرطهما فتدبر. فتذاكرا ورفع القصص إليه، أو سمعه بنفسه. فقال رسول الله ﷺ تقريراً وتصديقاً وتأييداً لقول الناهي. حلف الإمام مقتدياً له، سوء كان خلفه أو غداؤه. قراءة الإمام أي لا يقرأ خلفه فإن إجماعاً فأقيمت العلة مقام إجراء كما في قوله تعالى: من صلى ركعتين هدياً فإنه من الله به ثمناً عظيماً (البقرة: ٢٣٨).

قال جابر الخ هذه رواية محمد بن الفضل وسليم بن مسهم قالا: حدثنا أبو حيفة به عن جابر الخ، وفي آخره: فنهاه عن ذلك، وروى مكِّي بن إبراهيم عن أبي حيفة به عن جابر قال: انصرف النبي ﷺ من صلاة الظهر أو العصر، فقال: من صلى خلفي ركعتين، فسكت القوم حتى سألت عن ذلك مراراً، فقال رجل من القوم: أما يا رسول الله! فقال: من صلى خلفي ركعتين، فهذا هو المسجد.

وهذه الرواية عن جابر صريحة ناصة على أن النهي عن اقتراف حلف الإمام قد صدر عن حصر الرسالة، فإن أن يحمل على التحريم مطلقاً، فيفسد به الصلاة كما هو الرواية المرجوحة، أو يحمل على كراهة التحريم بصرى إلى تعارض الأدلة كما هو مرجع هذه الكراهة، وهو ظاهر الرواية عن الشيعين، بل هو مسئلة أصحابنا الثلاثة لا خلاف فيه لمحمد أيضاً كما سنذكره، ولا أقل من الحمل على التنزيه.

واقتراف شاملة لفتحة وغيرها، فيكره كلها، ولا حاجة إلى التحصيل بهذا الحديث في قوله تعالى: ... وقوله ﷺ: لا صلاة لمن صلى خلف الإمام، أو يقول: انخصص ليس خير ابواحد، حتى يزعم به الريادة على الكتاب، بل قوله تعالى: ... في الأعراف: ٢٠٤)، أو نقول: اندرك في الركوع مخصوص منه إجماعاً، فيخص بعده المؤتم؛ لأنه عام مخصوص البعض. ومن هذه الرواية بطل توهم من يتوهم أن النهي غير صحيح، ولا ثبات عن حصر الرسالة، ولا عن أحد من الصحابة في الأحبار الصحيحة، بل اثبات مجرد الكفاية، وهو لا يستدعي النهي، وعندي أن القول بكفاية أيضاً يؤول بالأجرة إلى المع عن القراءة بعد ضم مقدمات صحيحة صادقة ظاهرة، وهو مرجعه على ما سأذكره فيما سيأتي.

رجل خلف رسول الله ﷺ فنهأه رسول الله ﷺ، وفي رواية: قال: صلى بالناس، فقرأ رجل خلفه، فلما قضى الصلاة قال: أيكم قرأ خلفي؟ ثلاث مرات، فقال رجل: أنا يا رسول الله! فقال: من صلى خلف الإمام، فإن قراءة الإمام له قراءة، وفي رواية: قال: انصرف النبي ﷺ من صلاة.....

**وفي رواه البخاري** لهذه رواية يونس بن بكير، وعبيد بن يزيد الصدائي، ومروان بن شجاع عن الإمام، لكن فيما رواه من "العقود" زيادة ألفاظ على هذا القدر هكذا: صلى بأصحابه الظهر أو العصر، فلما انصرف قال: من قرأ خلفي؟ فلم يتكلم أحد، فردد ذلك ثلاثاً، فقال رجل: أنا يا رسول الله! فقال: ثلاث مرات تأكيداً وتشديداً على الانتهاء عن هذا الفعل. أنا: أي أنا القارئ، أو القارئ أنا.

**من صلى البخاري** هذا القول منه **كتاب** كفاية عن معناه عن القراءة؛ فإنه لو كان حائراً ما حاكم يكن لسؤال عن القارئ والحوار بهذا النمط معنى، وفي هذا القول إشارة إلى أن كفاية قراءة الإمام للمقتدي يرجع إلى معناه عن القراءة، فقد أخرجنا ما وعدنا في الحاشية السابقة؛ وذلك لأن هذا القول صريح مفهوم الكفاية، وأريد به لارم معناه، وهو الميع والهي؛ لأنه خرج مخرج الخواص عن السؤال الأول المصدر بقوله: **كتاب**؟ فيتطلى به؛ لأن الميع لارم للكفاية، وسوي هذا الوعد في الكلام المستقل أيضاً، ويشار بهذا القول أيضاً إلى أن الميع امكن عنه بالكفاية، والمعبر عنه بما معلن بمطلق كون المقتدي حلف الإمام، فإن الحكم على المشتق وما في معناه معلن بمعدته، فالصلاة حلف الإمام علة لكفاية الميع، فأينما وجدت هذه العلة المصنقة عن قيد الجهرية ثبت الحكم جهرية كانت الصلاة أو سرية، فلا يختص الحكم بالجهرية على ما يراه مالك وغيره.

**وفي رواية** هذه رواية مكى بن إبراهيم عن الإمام. **انصرف النبي البخاري** في أمثاله هذه الروايات أمور منها عدم الاحتصاص بالجهرية، وليس الأمر على ما رعه مالك من احتصاص مع القراءة بالجهرية، ورغم القاري بقاء على ما ذكره في الفقه من رواية استحباب القراءة في السرية عن محمد أن هذا قول محمد أيضاً، وليس هذا الرعم بصواب؛ لأن ابن اهامام قد كذبه وجعله مفترى على محمد، ولأن كلامه في "ابوطا" و"كتاب الآثار" صريح في عدم القراءة حلف الإمام مصبناً، ولأنه لو سبم فإنما هو رواية عنه لا قوله وعنده، ولأنه لو سبم فليس موافقاً لمذهب مالك من وجوب القراءة في السرية حتى يقال: وبه قال مالك.

ومنها: أنه **كتاب** سأل مهذباً وموثقاً زاجراً على القراءة حتى سكت القوم بعد سؤاله مراراً بظراً وطموحاً منهم إلى تعير وجهه، أو شدة لهجته في السؤال، فهي أمر مهتم بشأن شاعتها وفضاعتها، فلا أقل من الحمل على كراهة=

الظهر أو العصر، فقال: من قرأ منكم سبح اسم ربك الأعلى فسكت القوم حتى سأل عن ذلك مراراً، فقال رجل من القوم أنا يا رسول الله **سُبْحَانَكَ** ! قال: لقد رأيتك تنازعني

= التحريم، كيف لا وهو خلاف قوله تعالى: ﴿وَقُولْهُ سَمِعَ وَخَشَعَ﴾ ، وأيضاً هو موثر للمنازعة والمخالفة في قراءة الإمام على ما ينطق به قوله: **تتارعي وتخاصي القرآن؟** ومنها: أن القراءة سرّاً أيضاً موجب للمصارعة والمخالفة وإن كانت قراءة الإمام وأماموه كلتاهما سرينين، وليس مختصاً بالهجرية على ما رعمه البعض في قوله تعالى: ﴿وَسَمِعَ﴾ ، أن المحل للاستماع هو القراءة جهراً لا سرّاً، ومن ههنا ظهر سقوط ما قاله القاري في قوله: **"تخاصي"** فيه إيماء إلى أن قراءته كانت جهراً، كيف ولا دليل على هذا؟ بل القراءة أن السريتين أيضاً إذا كان هناك قرب ونحو من سماع يكون بينهما تماع وتراحم؟ ومن ثم سمع بعض الصحابة قراءته ، وبعض سورة في الصلاة السرية، والقراءة بالمحافضة قد يسمعها من يليه ومن يقربه.

وعنه أن تقاري الحنفي حمله عجيب جدًا يورد ويقبل الروايات الموافقة والمخالفة رصًا وياسًا، صحاحًا وصعافًا، ولا يفتح الأحاديث، ولا يميز بينها، ولا يرفع التدافع والتعارض، ولا يحملها على محامل صحيحة، لا على مقصدي مذهبه، ولا على غيره مع تخصصه في مذهب الحنفية، فأورد ههنا مع الرواية الأولى رواية ابن حبان عن أس في قراءة الفاتحة خلف الإمام، ومع غيرها، ورواية أبي داود عن عدة نحو ذلك، ورواية أحمد وعند بن حميد وأبي إبي واس ماحه في قراءة الفاتحة سرًا، ورواية أبي هريرة في قراءة الفاتحة في سكنات الإمام، ورواية الترمذي وأبي داود عن عادة في وجوب الفاتحة خلف الإمام في الجهرية أيضًا، ولم يُجب بعد هذا الإيراد شيء، وسكت عنه، ومع الرواية الأخيرة رواية الحاكم عن عادة في وجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام أيضًا، فلعنه فهم أن هذه الروايات مؤيدة لما رواه عن هذه الكتب حتى لم يُجب عنه شيء، وهذا عجيب عن مثله، ونحن نشمر الدليل للمجواب عنه من قبل الحنفية فيما سيأتي.

**لقد رأيت** الخ أي وحدتك مارعاً محادناً لي في القرآن، أو مخاخاً محالطاً لي فيه؛ لأن الصوت ولو حقيقاً ضعيفاً خفياً كالحمس يعارض آخر، وبو كذلك فوجب الإنصات واسكوت المصنوع؛ لامتنع هذا اللازم المسموع وطلال اللارم يستزم بطلان المألوم، فبطت القراءة المنزومة لطلال لارمها، وهو المارعة والمحادبة في كل صلاة جهرية أو سرية، ثم عثم الحكم ولو لم يوجد العلة الحقيقية، كما في مع القراءة عند المانعين ها في الجهرية إذا كان المؤتم بعيداً لا يسمع قراءة الإمام، وكالإنصات في الحصة إذا بعد عن الحصى حيث لا يسمع خطبته، وكرحصة السفر إذا لم يكن له مشقة فيه كأسفار السلاطين والأمراء، وكالعدة إذا طلقها في السفر وكان مفارقاً عنها سنين؛ فإن توهم براءة الرحم هناك مدفوع إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة.

اعلم أن مسأنة القراءة خلف الإمام تختلف فيها بين الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والمسالك المعتد بها ههنا ثلاثة: الأول: أنه لا يقرأ خلفه لا فيما جهر ولا فيما أسر، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وبه قال جابر بن عبد الله ورید بن ثابت وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود - على ما هو الأرجح في الرواية عهدهما - وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن أبي بنية والحسن بن صالح بن حيي وإبراهيم النخعي وأصحاب ابن مسعود وغيرهم من مشاهير الصحابة والتابعين.

وقال العيني: وقد روي مع القراءة عن ثمانين نفرًا من كبار الصحابة، منهم: المرتضى والعبادلة الثلاثة وأساميهم عند أهل الحديث، وقيل: تجاوز عدد من أئمتنا في ذلك إرمين عن شمسين، فكان اتفاقهم بمسألة الإجماع. وذكر الشيخ الإمام عبد الله بن يعقوب السبزموني في كتاب 'كشف الأسرار' عن عبد الله بن ريد بن أسلم عن أبيه، قال: عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ يهون عن القراءة خلف الإمام أشد لنهي: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبيد بن أبي طالب، وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس. ومطابقة إسناد هذه الأقوال بعد ذكر أحدث الموثوق به غير ضرورية، كيف وقد قال العيني: وأساميهم عند أهل الحديث، فعدم الاصلاح عليها بقصور النظر والعبور وقلة الاستقصار والاستقراء والفحص الموفور.

والثاني: أنه يقرأ خفيه فيما أسر ولا يقرأ فيما جهر، وهو قول مالك، وبه قال سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسالم بن عبد الله بن عمر، والزهري وقتادة بن المبارك وأحمد وإسحاق والطبري، غير أن أحمد يقول: إن سمع في الجهرية لا يقرأ وإلا قرأ، وروي ذلك عن علي، وعمر، وابن مسعود - في إرجوح - وهو أحد قولنا الشافعي كان يقوله بالعراق، وكذا روي عن أبي بن كعب وعبد الله بن عمر.

والثالث: أنه يقرأ أم الكتاب فيما جهر وفيما أسر، وهو قول الإمام الشافعي بمصر، وعليه أكثر أصحابه، والأوراعي والليث بن سعد وأبو ثور، وبه قال عبادة بن الصامت وعروة بن الزبير وسعيد بن جبيرة والحسن البصري ومكحول، ويروى عن أبي هريرة وابن عباس، وطريق قراءة الفاتحة خلف الإمام في الجهرية عند الشافعي أن يقرأها في السكتة الثالثة، فعنده يسكت الإمام أربع سكتات سكتة بعد الإحرام إلى الشروع في القراءة، وسكتة بعد قوله: لا إله إلا الله (الفاتحة: ٧) قبل التأمين حتى يتمير عن أم الكتاب، وسكتة بعده بقراءة المقتدي، وسكتة بعد تمام القراءة قبل الركوع.

والعجب ههنا من الشافعية شيان: الأول: أنه لا يثبت أربع سكتات من الآثار والأحبار أصلاً، بل يشكل إثبات السكتة الثالثة، بل يصعب أن يثبت السكتتان، حتى يختلف فيهما بين سمرة وعمران بن حصين،



= ولذا لم يشأ عند الحقيقة، فلم يقولوا إلا بالسكنة الأولى. والثاني: أن اسكنات كلها عنده مسحونة، وقراءة العائنة المتوقفة عليها واجبة، ومقدمة الواجب يجب أن تكون واجبة، فإذا لم يسكت الإمام لم يدرم عليه محذور بترك المستحب، ولم يمكن للمأموم قراءة العائنة وكانت واجبة عليه، ومن هنا حذر بعض العلماء عن تحقيقه في تعارض الروايات استحباب قراءة العائنة في السرية مصنفًا، وفي الجهرية في سكتات الإمام يسكت وإلا لا.

هذا والدليل لأصحاب المذهب الأول على ما احتاره هي لأصول الأربعة مع منقذها، أم الكتاب، فقله تعالى: **وَلَا تَسْمَعُوا لِهَيْبَةِ الْإِنْسَانِ** (الأعراف: ٢٠٤) وقد أجمعوا وتفقوا على أنها برت في القراءة في الصلاة حلف الإمام، وأما برت إذا قرأ رجل حلف الإمام، قال ابن القيم في 'فتح القدير': والإصبات لا تخص الجهرية؛ لأنه عدم الكلام، لكن قيل: إنه السكوت للاستماع لا مطلقًا.

وحاصل الاستدلال بالآية: أن المطلوب أمران: الاستماع والسكوت، فيعمل بكل منهما، الأول: يخص الجهرية. والثاني: لا يجري على إطلاقه، فيجب السكوت عند القراءة مطلقًا، وهذا ساء على أن ورود الآية في القراءة في الصلاة، وأخرج البيهقي عن الإمام أحمد: أجمع الناس على أن هذه الآية في صلاة، وأخرج عن مجاهد كان يقرأ في الصلاة، فسمع قراءة فتى من الأنصار قرأ: **وَلَا تَسْمَعُوا لِهَيْبَةِ الْإِنْسَانِ** (الأعراف: ٢٠٤)، وأخرج ابن مردويه في 'تفسيره' قال: حدثنا أبو أسامة عن سفيان عن أبي المقدام هشام بن زياد عن معاوية بن قرة قال: سألت بعض أشياخنا من أصحاب رسول الله **ﷺ** أحسنه قال عبد الله بن معقل: كل من سمع القرآن وجب عليه الاستماع والإنصات.

قال: إنما نزلت هذه الآية: **وَلَا تَسْمَعُوا لِهَيْبَةِ الْإِنْسَانِ** في القراءة حلف الإمام، وفي كلام أصحابنا ما يدل على وجوب الاستماع في الجهر بالقرآن مطلقًا، قال في 'الخلاصة' رجل يكتب الفقه وجسه رجل يقرأ القرآن، فلا يمكنه استماع القرآن، فالإثم على القاري، وعلى هذا لو قرأ على سطح في الليل جهرًا، وأما بيان يأنثم، وهذا صريح في إطلاق الوجوب؛ ولأن العبرة لعموم اللفظ لا خصوص سبب.

وباجملة حاصل الاحتجاج بالآية: أن المطلق يجري على إطلاقه وانقيد على تقييده كما تقرر في الأصول، فالقراءة في قوله تعالى: **وَلَا تَسْمَعُوا لِهَيْبَةِ الْإِنْسَانِ** وإذا قرئ القرآن مطبقة عن الجهرية والسرية فتجري على إطلاقها، وكذا الإصبات غير مختص بالجهرية فيجري على إطلاقه، نعم الاستماع مختص بالجهرية فيجري على خصوصه، فكان تقدير الكلام: إذا قرئ القرآن جهرًا أو سرًا فاستمعوا له عند الجهر وأنصتوا له مطلقًا، وما كان بروله في الصلاة حلف الإمام كان مهتمًا بالشأن في هذا الباب، فكره تخريمًا لا سيما في الجهر، وأما خارج الصلاة فإما أن يساويه فيمنع تخريمًا كذلك أو تبرئها، ولا دليل على تخصيص الآية بالجهرية؛ لأن القرآن بالتعاطف لا يدل على =

= القرآن في المورد واجل للحكم، كما قال أهل الأصول في قوله تعالى: ﴿...﴾ (البقرة: ٤٣) في الوجوه العاسدة: إنه لا يدن على عدم وجوب الزكاة في مال الصبي، فالاستماع والإنصات حكمان على حدة على حيالهما، ليس مجموعهما حكماً واحداً برأسه حتى يخص بالجهرية، ولو سلم ورود الآية في الجهرية، فلا تخصيص أيضاً بالجهرية؛ لأن العبرة لعموم اللفظ لا خصوص المورد، وأيضاً لو سلم أن الآية تحتل أن الحكم حكمان على حدة وأن المجموع حكم واحد، بقول: إذا اجتمع المحرم والمباح علب المحرم على ما تقرر. وما يقال: إن الآية تعارض قوله تعالى: ﴿...﴾ (المرمل: ٢٠) فإنه بعمومه يوجب القراءة على كل من الإمام والمأموم والفد، فقد مرّ عنه جوابان: أحدهما: نحديث: ﴿...﴾ فالمؤتم جعل قارئاً حكماً لقراءة الإمام، فلم يكن مخالفاً للآية.

والآخر: أن المدرك في الركوع محصور منه إجماعاً، فإذا صار صبياً جاز الريادة عليه والتخصيص منه ذكرهما العبي. وأيضاً عموم لفظ 'ما' ليس بقطعي، فيمكن كساره غير الواحد، وأيضاً لما أن بقول: إن الآيتين متساويتان في القوة والقطع والحزم، فيمكن سح أحدهما للآخر فصلاً عن التخصيص. وأورد على الوجه الأخير للعبني أنا لا نسلم أنها محتصة في حق المدرك في الركوع؛ فإن حكمها وجوب القراءة في الصلاة مطلقاً، لا في كل ركعة منها، وإنه لو سلم تكون الآية ظنية، فلا يشت فرصة القراءة على الإمام والفد أيضاً.

والجواب عن الأول: أن كل ركعة صلاة، ولذا لو حيف لا يصي فصلي ركعة حث، والقراءة في كل ما يطلق عليه الصلاة فرض بالآية، فيزوم تخصيص المدرك بلا مرية. وعن الثاني: أن المرض القطعي الاعتقادي إنما يحتاج فيه إلى القطعي لا في المرض العملي بمعنى ما يعوت الشيء بقوته، وكثير من الفروض يكون ظنية، كما تشهد به كتب الفقه، فيمكن أن يكون القراءة أيضاً من هذا القيس، وأن التخصيص بالإجماع لا يستلزم أن يكون تخصيصاً اصطلاحياً مورثاً للظنية، أي بكلام مستقل موصوف. وأن القراءة ثالثة بالأحاديث المتواترة المعنى أو المشهورة، وأما السة. فمهما أحرار مرفوعة، ومهما أثار موقوفة في حكم المرفوع؛ لكون المسألة مما لا يتطرق إليه إلا السماع.

فمن المرفوعة ما رواه أبو هريرة مرفوعاً: ﴿...﴾ وأبو داود [رقم: ٦٠١] والنسائي [رقم: ٩٢١] وابن ماجه [رقم: ٨٤٦]، وريادة قوله: ﴿...﴾ أخرجه مسلم في "صحيحه" في حديث أبي موسى الأشعري من حديث سليمان التيمي، وهذا صريح في إيجاب السكوت عند قراءة الإمام مطلقاً سرية كانت أو جهرية لا تخصيص فيه بالجهرية أصلاً، فتحصيله بها تخصيص بلا دليل مخصص؛ =

= فإن القراءة مطلقة تصبغ على السرية والظهرية كتيهما، فتجري على خلافها، وأما عنه شروح الإمام في قراءته في السرية فمستحتم في الاستفتاح والاعتود. بقي الكلام محصاه ههنا من وجهين: الأول: أنه قال أبو داود: هذه الريادة ليست محفوظة، والتوهم عدنا من أبي حنبل. والثاني: أنه قال البيهقي بعد أن روى حديث أبي هريرة وأبي موسى: قد أجمع الحفاظ على خطأ هذه النقطة في الحديث، وأبو داود وأبو حاتم وس معين وحاكم والدارقطني قالوا: إنها ليست محفوظة، كذا قال العيني.

وأجيب عنهما بوجه: الأول: ما ذكره ابن خضام بقوة: ولم ينسب إلى ذلك بعد صحة طريقها وثقة رواتها، وهذا هو الشاهد المقبول. والثاني: أنه تعقب المندري أن داود في مختصره، وقال: وهذا فيه نظر؛ فإن أبا حنبل الأحمر هذا هو سليمان بن حبان، وهو من أثقات الذين أجمع لهم النجاري ومسلم، ومع هذا لم يفرق هذه الزيادة، بل تبعه عليها أبو سعيد محمد بن سعد الأنصاري لأسمي المندري ريل بعدد. والثالث: أنه صحح ابن حريمة حديث ابن عجلان المذكور فيه تلك الزيادة.

والرابع: أنه قال مسلم هو صحيح عدي يعني الحديث الذي رواه أبو هريرة المذكور، فقبل له: لم تم تصعبه ههنا؟ فقال: ليس كل شيء عدي صحيح وصعبه ههنا، بما وصفت ههنا ما أجمعوا عليه كذا قاله العيني، وقال: وهذا مسلم حل من حلال أئمة الحديث وأهل النقل قد حكم بصحة هذا الحديث، ورد هذا كلام البيهقي وأمثاله. والخامس: ما نقله بعض العلماء من توثيق أبي حنبل ومحمد بن عجلان عن أئمة الفس وأرباب الرجال وجعل في التقريب: أب حنبل الأحمر سليمان بن حبان في المرتبة الخامسة والصفة الثامنة [رقم: ٢٥٤٧].

ومها: حديث جابر بن عبد الله: ... .. وقد سبق بيان مرجحه وتصحيحه وتوثيق رواته وتعديل رجاله فلا عيبه. بقي الكلام في أن الحديث هل يدل على كفاية قراءة الإمام وإجرائها عن المقتدي، أو على معية عن القراءة وهي عنها فيحرم أو يكره تحريم أو ترهيباً؟ وقد يرعى أن الحديث لا يدل إلا على مجرد الإجراء والكفاية لا على الشع والنهي والاستكراه، ونحن نقول: إنه يدل عليه ولو بالإشارة أو الدلالة، ثم أولاً: فلأن مورد الحديث يشير إليه كما أسفاه أنه تقرير لقول الناهي، ومساعدة ومعاوضة له، وتصحيح، وتقوم لمقاله في القضاء في النزاع، والمفصل تفسير للمحمل وبيان له،

ونعم حديث هو المفصل المشتمل على بيان القصة كما قال ابن خضام بعد بيان القصة: وهذا يفيد أن أصل الحديث هذا، غير أن حنبل روي منه محل الحكم فقط تارة، وبمجموع تارة، ويتضمن رد القراءة حنف الإمام، لأنه حرج تأييداً لهي ذلك الصحابي عنها مطلقاً في السرية والظهرية خصوصاً في رواية أبي حنيفة أن القصة كانت في الظهر أو العصر لا إباحة فعلها وتركها،

«وأما ثانياً: فلأن الحديث إذا سلم أنه يدل على الكفاية والإجراء، فهذا القدر أيضاً يكفي في ثبوت المع والدلالة عليه؛ لأن الكفاية والإجراء يشير إلى أن هذا هو الركن اتمام من القراءة لمقتدي. والزائد على قراءة الإمام من قبل المقتدي أمر زائد على ركنه اواقع من الإمام والرائد على القدر المشروع أمر ممنوع، فلا يكون قراءة المقتدي بعد النظر إلى هذه الكفاية في شيء من القراءة المعتبرة في جانب المؤتم، فيكون هو مجموعاً عنها؛ لكونها زائدة على ما اعتبره الشرع في جانبه.

وأما ثالثاً: فيما قاله ابن اهمام: إن القراءة ثابتة من المقتدي شرعاً؛ فإن قراءة الإمام قراءة به فهو قرأ لكان له قراءتان في صلاة واحدة، وهو غير مشروع. وما يرد عليه من أن المنوع هو اجتماع القراءتين الحقيقيتين في صلاة واحدة لا اجتماعهما بحيث يكون إحداها حقيقية والأخرى حكمية لاختلاف الجهة يس موجهها؛ لأن الأمور الحسية إذا أحييت وأبيحت صارت معتبرة عند الشرع، فكانت الحقيقية حكمية أيضاً من حيث اعتبره الشرع فانحدت الجهة، ولأن قراءته الحسية ما جعلتموها حقيقية كانت حكمية بالطريق الأول؛ لأنه لا مرد لحقيقة عن الاعتبار، ولأن الأمور الشرعية بعد انحراطها في سلك اعتبار الشرع أمور حكمية اعتبارية وإن كانت حسية بحسب الظاهر كالصوم والصلاة، ولا وجود لها إلا بالاعتبار الشرعي.

فإذا قرأ المقتدي واعتبره الشرع قراءة حقيقية كان أمراً شرعياً محرصاً في عدد الأمور الشرعية الموص وجودها وصحتها بالاعتبار الشرعي، فجاءت حقيقية حكمية أيضاً فانحدت الجهة، على أن المنوع هو اجتماع القراءتين الحكميتين لا الحقيقيتين. ولا اجتماع حقيقية وحكمية بناء على أن الامتناع يدور على عدم كونه معهوداً في الشرع، وهو إما يتعلق بالأول لا بالأخيرين فافهم. ولو سلم أن معناه الكفاية والإجراء، ولا دلالة به على اتمع فلا بد للجوار والإطلاق من دليل يحور قراءته؛ فإن الأمور الشرعية المحدودة المعتبرة من حيث اامادة والصورة المتحدتين بتحدد خاص معين لا يكفي فيها الإباحة العامة الأصبية، والإجارة امرسة، وأما الاحتجاج بحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه فسنذكره عن قريب.

وأما رابعاً: فلأن الحديث دل على أن قراءة الإمام بدل وعوض عن قراءة المقتدي وحلف عنها، فلو قرأ المقتدي أيضاً لزم اجتماع الأصل والخلف، والبدل والعدل منه، والعوض والعوض عنه، وهو غير جائز كما ترى، كما لا يجوز اجتماع الوضوء والتيمم والتطهر بكل منهما إلا عند اماء المشكوك، وليس هها شك يريث، ثم البيهقي قد حمل هذا الحديث على ترك الجهر بالقراءة حلف الإمام، وعلى قراءة الفاتحة دون السورة، وهذا تخصيص بلا محصص، وبعيد عن مضمون الحديث بمراحل، وناء عن المقصود بممارل لا تعلق به بألفاظه، ولا إشارة فيها إليه أصلاً، كيف والواقعة واقعة صلاة الظهر والعصر على ما يشهد به رواية الإمام، فما معنى جهر شحص فيهما =

= بالقراءة حلف رسول الله ﷺ ولا يقرأ فيهما الإمام جهراً، فما طئك بجهر المقتدي؟

ومنها: حديث أبي الدرداء أخرجه النسائي في 'سسه' عن هارون عن ريد عن معاوية عن أبي الراهبة عن كثير بن مرة الحصرمي عن أبي الدرداء، سمعه يقول: سئل رسول الله ﷺ أي كل صلاة قراءة؟ قال: نعم، قال رجل من الأنصار: وجبت هذه، فالتفت إلي وكنت أقرب القوم منه، فقال: ما أرى الإمام إذا أم القوم إلا قد كفاهم، قال النسائي: هذا من رسول الله ﷺ خطأ إنما هو قول أبي الدرداء، وقال ابن الهمام في 'فتح القدير': فإن لم يكن هذا من كلام النبي ﷺ بل من كلام أبي الدرداء فلم يكن ليروى عن النبي ﷺ في كل صلاة قراءة، ثم يعيد بقراءة الإمام عن المقتدي إلا لعلم عنده فيه عن النبي ﷺ، وقال الطحاوي: وقد رأينا أبا الدرداء سمع من رسول الله ﷺ في ذلك مثل هذا، فلم يكن عنده على المأموم.

وبالجملة لو سلم أنه ليس من كلام النبي ﷺ فهو موقوف في حكم المرفوع؛ لكون المسألة سماعية كيف وم يكن أبو الدرداء ليخالف حديث رسول الله ﷺ بعد سماعه منه وروايته عنه إلا لعلم منه وسماعه عن النبي ﷺ بالتخصيص لهذه الصورة، والإمامة مطلقة عن السرية والجهرية، فيعم انتفاء القراءة لهما بلا امتراء، فافهم.

ومنها: حديث عمران بن حصين أخرجه الدارقطني عنه: 'كان يصلي بالناس ورجل يقرأ خفها، فلما فرغ قال: من دنا مني دنا مني'، ففهمهم عن القراءة خيف الإمام [١/ ٣٢٦، رقم: ٨]، وأعنه الدارقطني بأنه لم يقل هكذا غير حجاج بن أرطاة. وبالجملة لنخصوم كلام في محفوظية لفظة النهي أي قوله: ففهمهم عن القراءة خيف الإمام؛ لأن الحديث يدور على حجاج بن أرطاة، وقالوا: إنه لا يحتج به، لكنا نقول أولاً: إنه محتج به ثقة صدوق، وثقه وعذله أصحاب الرجال جعله في "التقريب" من المرتبة الخامسة والصبغة السابعة [رقم: ١١١٩]، وريادة الثقة مقبولة.

وثانياً: أنه لو سلم أن لفظة النهي غير محفوفة بل واجبة الحذف فلا يضرنا؛ لأن معنى النهي لا يتوقف الدلالة عليه على وجود لفظة النهي، بل هذا المعنى حاصل بلفظة المخالفة؛ فإنه دال عليه بطريق الإشارة على نعت الطعن والتعريض، وهو أبلغ من الصراحة، والإشارة إليه ظاهرة؛ فإن المخالفة سببي لا يتصور أن يعدّها أحد محمودة بل مذمومة مستثناة قبيحة، وهذا هو معنى النهي والمنع.

ومنها: حديث عبد الله بن شداد بن الهاد عنه ﷺ مرسلأ، أخرجه محمد بن طريق إسرائيل عن موسى عن عبد الله، والدارقطني وغيرهما، وصحّحه المتعصبون من المحدثين من حيث الإرسال، وتكلموا في كونه مسنداً على ما رواه الإمام، وأحسن بن عمارة عن موسى عن عبد الله عن جابر مرفوعاً، وقد تقدم بيان تصحيح اتصاله أيضاً، فلو سلم أن الصحيح هو المرسل، فالمراسيل عندنا مما يحتج به، وهذا المرسل حديث مفصل مشتمل على بيان القصة: أنه أم رسول الله ﷺ في العصر، قال: فقرأ رجل خفها، فعمره الذي بيته، فيما أن صلى قال: لم عمزتي؟ =

= قال. كان رسول الله ﷺ قدامك، فكرهت أن تقرأ خلفه، فسمعه النبي ﷺ قال: من كان يقرأ معه، فليقرأ معه. وهذا الحديث مما يدل على كراهة القراءة بالوجوه التي ذكرناها في المسند المتصل، ولا يمكن حمله على القراءة بالجهر على ما تقدم، ويدل على مع القراءة في السرية لا في خصوص الجهرية على ما رعم. ومنها: حديث أبي هريرة أخرجه مالك والشافعي والأربعة، وصححه ابن حبان، ورواه محمد في 'موطئه' من طريق مالك عن الزهري عن ابن أكيمة عن أبي هريرة مرفوعاً: انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: حس. ومعنى من جهر من جهر: أنا يا رسول الله! قال: فقال: لا بأس به. فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر به من الصلاة حين سمعوا ذلك [٤٠٣/١، رقم: ١١١].

ولا وجه للتصنيف فيه؛ لأنه جيد الإسناد وابن أكيمة ثقة، وهذا الحديث وإن كان بظاهره يوافق مذهب مالك لكنه يؤيدنا بعد النظر المتمعن؛ لأن منشأ المع والاستكراه هو المارعة والمجاذبة، وهو يتصور في السرية أيضاً إذا كان يقرب الإمام من يديه؛ فإن الصوت السري يسمع عند القرب والدنو، فعند عموم العدة يعم الحكم، وأما تخصيص الصلاة بالجهرية في الحديث، فلا مفهوم له عندنا؛ لعدم قولنا بمفهوم المحالفة، ولأن القائلين به أيضاً شرطوا فيه أن لا يكون ذلك موقع قياس، أو مفهوم موافقة أي دلالة نص، وهذا مفقود ههنا، فاحتجاجنا بما هو بقوله ﷺ: لا بأس به في الحديث: "فانتهى الناس عن القراءة" إلخ، سواء كان من قول ابن شهاب، أو من قول أبي هريرة.

وقد يقال من قبل الحنفية: إن معنى مازععتهم له أن لا يفردهم بالقراءة، ويقرؤوا معه على ما نقله الزرقاني في "شرح الموطأ" عن أبي الوليد الباجي كما قاله بعض المصنفين، وهذا المعنى صادق على المقتدي في الصلاة السرية أيضاً؛ فإنه لا يفرده الإمام في القراءة بل يقرأ معه، وهو معنى التاراع. لا يقال: إساءة على التقرير الأول لا يتصور إذا كان المقتدي بعيداً عن الإمام في السرية؛ فإنه لا مارة هناك ظاهراً، والحكم عندكم سواء في القرب والبعد؛ لأننا نقول ذلك بحكم طرد العلة، وتوسيع الدائرة، وعدم النظر إلى خصوص الموارد؛ طرداً للماب كما هو شاكلة الشرع في عامة الأحكام الشرعية كما معتم عن القراءة في الجهرية إذا كان بعيداً أيضاً مع أنه لا مارة هناك إذا كان البعد بعيداً بحيث لا يسمع أحدهما صوت الآخر أصلاً، ومن ههنا يستبين أنه لا يعول على ما يقال: إن الثابت من الآية، والأحاديث الصحيحة مع القراءة عند جهر الإمام بالقراءة، ووجوب السكوت عنده لا معها في الصلاة السرية، ولا منعها في الجهرية عند سككات الإمام؛ وذلك لأن المنع في السرية قد ظهر من جميع ذلك على ما قررنا.

السكنة الخفيفة للتأمين، أو الاستراحة بالتنفس لا يتصور فيها قراءة أم الكتاب. والقراءة في الجهرية عند السككات ليس شيء؛ لأن السككات في نفسها غير ثابتة عندنا غير سكتة الافتتاح فضلاً عن السككات، =



= أو السكتين الطويلتين بحيث تسعان قراءة الفاتحة، فلو سلم ثبوتهما، فأما ثبت هذا كلاماً في السنن المرفوعة، وأما الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين، فكثيرة أخرجها محمد في 'موطأ'، والطحاوي في 'شرح معاني الآثار'، فمنها: أثر ابن عمر "أخرجه محمد والطحاوي بطريق مختلفة قد أسلمها، منها: طريق مالك عن نافع عن ابن عمر: إذا صلى أحدكم مع الإمام فحسبه قراءة الإمام، وكان ابن عمر لا يقرأ مع الإمام، وهذا لا تخصيص فيه بالجمهورية. ومنها: طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: من صلى خلف الإمام كفته قراءته، ومنها: طريق عبد الرحمن عن أنس بن سيرين عن ابن عمر: أنه قال: تكفيك قراءة الإمام. أخرجها محمد في "موطئه"، وهذه طرق جيدة الأسانيد لا كلام فيها أصلاً، وقد مرت أجوبة معارضات هذا الأمر فلا نعيدها.

ثم أخرجها من طريق أسامة بن زيد المدني عن سالم بن عبد الله بن عمر، قال: كان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام، وفي هذا الطريق أسامة متكلم فيه، وفي "التقريب": أسامة بن زيد اللبثي مولاهم أبو زيد المدني، صدوق بهم [رقم: ٣١٧]، فلو سلم ضعف الأثر يعد شاهداً معاضداً للطرق الأخر. ومنها: أثر ابن مسعود أخرجها عن سفيان بن عيينة عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل، قال: سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الإمام، قال: أنصت؛ فإن في الصلاة شغلاً سيكفيك ذلك الإمام، وهذا صريح جيد الإسناد، لا يتصور فيه الكلام أصلاً.

وأخرجها عن محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس: أن عبد الله كان لا يقرأ خلف الإمام فيما يحجر فيه، وفيما يخاف فيه في الأوليين ولا في الآخرين، وإذا صلى وحده قرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، ولم يقرأ في الآخرين شيئاً، وانتكم فيه في هذا الإسناد هو محمد بن أبان الجعفي، وأما حماد فالراجح توثيقه وتعديله.

وأخرجها عن سفيان الثوري عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود، قال أنصت للقراءة؛ فإن في الصلاة شغلاً وسيكفيك الإمام، وهذا إسناد جيد لا كلام فيه أصلاً، وهذا الأثر صريح في إثبات ما رومنه من وجوب السكوت عند مطلق القراءة خلف الإمام، سرية كانت أو جهرية، ومن المنع والهيب عنها مع الاحتجاج عليه بأن في الصلاة شغلاً بالله العزيز لا محال فيه للقليل والقال. ولا حاجة إليها بقاء على كفاية قراءة الإمام عن قراءة المقتدي، فيكون ممنوعاً عنها بلا استرارة، ولفظ الكفاية أيضاً يدل على ما ذكرنا على ما قدمنا من الوجوه.

ومنها: أثر عمر بن الخطاب "أخرجها محمد في 'موطئه' عن داود بن قيس القراء، أخبرنا محمد بن عجلان: أن عمر بن الخطاب قال: ليت في فم النبي يقرأ خلف الإمام حجراً، وهذا سد جيد لا كلام فيه، وهذا صريح في المنع والنهي عن القراءة كما لا يخفى، وما روي عنه برواية يزيد بن شريك كما أخرجها الطحاوي أنه قال: سألت عمر بن الخطاب عن القراءة خلف الإمام، فقال بي: اقرأ، فقلت: وإن كنت حلفك؟ فقال: وإن كنت -

= خفي، فقلت: وإن قرأت؟ قال: وإن قرأت. فليظن في سنده، ثم بعد تسليم جودة سنده نقول أولاً: هذا المعارض منقطع بانقطاع باطني. وبصريح ألفاظه يرغم الأحاديث الصحاح الواردة في مع القراءة خلف الإمام، ويبقي الكتاب؛ فإنها بإطلاقها تمنع عن القراءة مطلقاً، وهذا بإطلاقه يجوزها، فالمخافة صريح نظراً إلى الإطلاق، فيكون شاذاً غير مقبول؛ لمخالفة الكتاب والسنة المشهورة، والتطبيق باختلاف المحام والموارد غير مجد بلا قيام قرينة صارفة في الكلام.

وثانياً: أنه لعنه لم يبلغه أولاً أحاديث المنع، ولا ورود الآية في هذا المورد، فجوز القراءة نظراً إلى عموم نصوص فرضية القراءة من الكتاب والسنة، ثم لما بلغته منعها وزجر عليها بأبغ زجر وتقرع تلافياً لما فاتته بالتجوز وتداركاً لما صدر عنه من الإطلاق، ولا يتصور العدم بالعكس؛ فإن فرضية القراءة في الصلاة معلومة لكل أحد من المسلمين فضلاً عن الصحابة، فضلاً عن الخلفاء الراشدين والصاعدين على معارج نبيات المرسلين، فلا يتصور أن يبلغه نصوص الفرضية بعد نصوص المنع، ولا ذكر خصوص الفاتحة ههنا حتى يقال: إنه بلغه أولاً المنع، ثم بلغه تجويز القراءة بفتح الكتاب.

ومنها: أثر سعد بن أبي وقاص أخرجه محمد في "الموطأ" عن داود بن قيس الفراء المدني، أخبرني بعض ولد سعد بن أبي وقاص، أنه ذكر له أن سعداً قال: وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرة، وليس في هذا الإسناد أيضاً شيء غير أنه منقطع؛ لجهالة المروي عنه لداود، ولا ضير فيه عني ما زعمه ابن عبد البر أنه منقطع لا يصح؛ لأن المتقرر عندنا أن المنقطع مقبول عندنا إذا علم أن الراوي ثقة يروي عن الثقات، ولا امتراء في وجود هذا الوصف في داود بن قيس وثقه الشافعي وأحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والساجي وابن المديني وغيرهم يروي عن السائب بن يزيد وزيد بن أسلم ونافع مولى ابن عمر ونافع مولى جبير بن مطعم وغيرهم روى عنه السفينان وابن المبارك ويحيى القطان ووكيع وغيرهم، وهذا الأثر أيضاً يدل على شدة منع القراءة حتى قبها أشد التقبيح، وأنكر عليها شديد النكير، وأوعد صاحبها بأن يكون في فمه جمرة من النار.

وفي 'فتح القدير' و'البنية': ورواه عبد الرزاق في 'مصنعه' إلا أنه قال: في فيه حجر، وقال العيني: وفي 'شرح التأويلات': عن سعد بن أبي وقاص: من قرأ خلف الإمام لا صلاة له. ومنها: أثر جابر بن عبد الله أخرجه محمد في 'الموطأ' من طريق مالك عن وهب بن كيسان: أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فلم يصل إلا وراء الإمام، ورواه الترمذي من طريق إسحاق عن معن عن مالك عن وهب عن جابر مثله، وقال: وهذا حديث حسن صحيح، وقال أيضاً: وأما أحمد بن حنبل فقال: معنى قول النبي ﷺ: لا صلاة من لم يقرأ بفتح كذب إذا كان وحده، واحتج بحديث جابر بن عبد الله حيث قال: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم =

= القرآن فعم بصل إلا أن يكون وراء الإمام، قال أحمد: فهذا رجل من أصحاب النبي ﷺ تأول قول النبي ﷺ . لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أن هذا إذا كان وحده، وهذا الموقوف رفعه الصحابي في 'معاني الآثار' من طريق بحر بن نصر عن يحيى بن سلام عن مالك عن وهب عن جابر مرفوعاً، وفي 'فتح القدير' و'النباتة': وروى ابن أبي شيبة في 'مصنفه' عن جابر، قال: لا تقرأ خلف الإمام إن جهر، ولا إن خافت، وهذا منع ظاهر وفي باهر، أدق مراتبه الكراهة.

ومها: أثر ابن عباس ؓ أخرجه الطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن أبي حمزة قال: قلت لابن عباس: اقرأ والإمام بين يدي؟ قال: لا، وهذا أيضاً استكراه بلا مزية، وممتنع بلا فرية. ومنها: آثار ابن عمر وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله أخرجه الطحاوي في 'شرح معاني الآثار' من طريق يونس عن عبد الله بن وهب عن حيوة بن شريح عن بكر بن عمرو عن عبيد الله بن مقسم: أنه سأل عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله ؓ، فقالوا: لا تقرأ خلف الإمام في شيء من الصلاة. ذكره العيني وابن الهمام، وقال العيني: وكان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام، وكان أعظم الناس اقتداء برسول الله ﷺ.

ومنها: آثار عشرة من الصحابة على ما نقله العيني عن 'كتاب كشف الأسرار' لشيخ الإمام عبد الله بن يعقوب الحارثي السبزموي. أنه أخرجه عن عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه، قال: عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ ينهون عن القراءة خلف الإمام أشد النهي: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبي بن أبي طالب، وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس. وذكر السند يطلب من ذلك الكتاب المنقول عنه من شاء فليراجع إليه، وهؤلاء أحلة الصحابة ورؤسائهم منهم: الخلفاء الأربعة، والعبادة، وعبد الرحمن وسعد بن مالك من العشرة المبشرة.

ومنها: أثر علي بن أبي طالب ؓ، فقد أخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن قول عبي بن عباس، قال: من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة، وهذا أيضاً وعيد شديد، وتقبيح مديد في حق القاري، فلو سم ضعف السند فلا أقل من أن يعاضد آثاراً أخرى، ويؤيدها ويساعدها، ويعد كالشاهد. وأخرجه الدارقطني من طريق، وقال: لا يصح إسناده. وقال ابن حبان في 'كتاب الضعفاء'. هذا يرويه عبد الله بن أبي يسي الأنصاري عن عبي بن عباس وهو باطل، ويكفي في بطلانه إجماع المسلمين على خلافه، وأهل الكوفة إنما احتاروا ترك القراءة خلف الإمام فقط لا أنهم لم يحرموا ذلك، وإن أبي ليلى هذا رجل مجهول. ورد عليه ابن الهمام في بيان الإجماع بأنهم ردوا، وأثبت أن الكوفيين يمتنعون القراءة ولا يجوزونها أصلاً، فهذا فرية محضة على الكوفيين من تحويرهم لقراءة خلف الإمام، فأين الإجماع؟ وهذا هو الحق انصرح وانصوب القراح، ومكره مكابر مقتضى عقله وبكاره مستباح. =

= وقال ابن عبد البر: هذا لو صح احتمل أن يكون في صلاة الظهر؛ لأنه حينئذ يكون مخالفاً للكتاب والسنة فكيف وهو غير ثابت عن علي ، وهذا الكلام حال عن التحصيل؛ لأن هذا احتمال غير ناشئ عن الدليل فلا عبرة له، والمخالفة للكتاب والسنة إنما تلزم لو حصص بالظهرية مع التحويل في السرية لا في الإنشاء على العموم. وأما الكلام في ابن أبي ليلى وجهالته، فسنعود إليه في مقام آخر مستقل تركناه هنا على غرّه.

ومنها: أثر زيد بن ثابت رضي الله عنه أخرجه مسلم في سجود التلاوة بسنده عن عطاء بن يسار أنه سأل زيداً عن القراءة مع الإمام، فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء [رقم: ٥٧٧]. وأخرجه الطحاوي عن عطاء أنه سمع زيد بن ثابت، يقول: لا يقرأ حلف الإمام في شيء من الصلوات. وأخرج أيضاً عن حيوة بن شريح عن بكر بن عمر عن عبد الله بن مقسم: أنه سأل عبد الله بن عمر وريد بن ثابت وجابرًا قالوا لا يقرأ حلف الإمام في شيء من الصلوات على ما مرّ. وأخرجه محمد بن طريق داود بن سعد بن قيس عن عمرو بن محمد بن ريد عن موسى بن سعد بن ريد بن ثابت يحدثه عن جده، أنه قال: من قرأ حلف الإمام فلا صلاة له.

ودكره العيني أيضًا في "السياة"، وأورد عليه بوجهين: الأول: ما قال ابن عبد البر: إنه معارض مما روي عن زيد بن ثابت من قرأ حنف الإمام فصلاته تامة ولا إعادة عليه؛ فإنه يدل على فساد ما روي عنه من ترك القراءة. والثاني: ما ذكره البخاري في رسالة القراءة أنه لا يعرف لهذا الإسناد سماع بعضهم عن بعض، ولا يصح مثله. واجواب عن الأول أولاً: أنه لا معارضة؛ لأنه لا يلزم من كون الصلاة تامة وعدم وجوب الإعادة إلا عدم كون الترك فرضاً لازماً، وصحة الصلاة من وجه، وهو لا يبالي بالقصان بحيث لا يوجب الإعادة، وأما قوله <sup>(١٠٠)</sup>: "لا صلاة له" معناه لا صلاة له كاملة كما نقول في قوله <sup>(١٠١)</sup>: لا صلاة له، ولا يصح ذلك، ويقولون في قوله <sup>(١٠٢)</sup>: لا صلاة له من غير صلاة، ولا صلاة له من غير صلاة، ولا صلاة له من غير صلاة، قال نعي الكمال من المطلق شائع مستفيض في المحاورات كما لا يخفى، وثانياً: ما قدمناه في أثر عمر الفاروق <sup>(١٠٣)</sup>.

وثالثاً: أنه لو سلم المعارضة فلا يدل على فساد خصوص ما رويها؛ لأن الرواية عنه صحيحة بلا ريب على ما أخرج الطحاوي ومحمد كيف وقد أخرجه مسلم، وإنما يدل على فساد إحدى الروايتين لا على التعيين، أو على كون أحدهما مختارة له آخرًا هذا مع قطع النظر عن الكلام في السند الذي أورده في المعارضة، وحينئذ يتسم دائرة المناقشة.

والجواب عن الثاني أولاً: أن المعاصرة وإمكان اللقي يكفي عند الجمهور في صحة الاتصال، ورفع الانقطاع، وثبوت اللقي كما هو تشدد البخاري لا يجب عند الجمهور كما تقرر محققاً في أصول الحديث، والمعاصرة وإمكان اللقي ههنا متحقق بين داود وعمر، وبين عمر وموسى، وبينه وبين زيد، وهو يكفيها في ثبوت اتصال السند. =

= وثانياً: أن الانقطاع الصاهر لا يصير عندنا إذا كان الراوي ثقة يروي عن الثقات لا سيما في القرون المشهود لها بالخير. ومنها: أثر عنقمة بن قيس التامعي الجليل من أصحاب ابن مسعود، أخرجه محمد في الموطأ من طريق بكر بن عامر عن إبراهيم السجعي عن عنقمة، قال: لأن أعص على جمرة أحب إلي من أن أقرأ حلف الإمام، وبكر بن عامر في هذا السند اختلف فيه، وثقه أحمد تارة وصعفه أخرى، وكذا صعفه السائي وأبو زرعة وابن معين، وقال ابن عدي: ليس كثير الرواية ورواياته قبيحة، وم أحده متناً منكراً، وهو ممن يكتب حديثه. وقال ابن سعد والحاكم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات كذا نقل عن "تقديب التهذيب" [رقم: ٩٠٧]، والتضعيف المبهمة لا نقله ما لم يفسر بإزاء تعديل المعدلين وتركيتهم.

ومنها: أثر أفضل الفقهاء إبراهيم السجعي أخرجه محمد في 'الموطأ' عن إسرائيل بن يونس عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم، قال: إن أول من قرأ حلف الإمام رجل أقم، وهؤلاء كتبهم رجال ثقات، قال القاري في قونه: "أقم" بصيغة المجهول أي سب إلى بدعة وسمعة، فهذا سد من الأحبار المرفوعة والأثار الموقوفة عن أحلة الصحابة والتابعين، قال العيني في 'الساية': وروي عن عبد الله: من قرأ حلف الإمام ملئ قوه ثباتاً، وروي عن زيد بن ثابت: من قرأ حلف الإمام فلا صلاة له، وقال السروجي: تفسد صلاته في قول عدة من الصحابة، وعن البلخي: أحب إلي أن يملأ فمه من التراب، وقيل: يستحب أن يكسر أسنانه ذكر ذلك الراوي في "أحكام القرآن".

وأما الإجماع فعلى ما قال به صاحب "الهداية" بقوله: وعليه إجماع الصحابة، قال العيني في "الساية": سماه إجماعاً باعتبار اتفاق الأكثر؛ فإنه يسمى إجماعاً عندنا، وقد روي مع القراءة عن ثمانين نفرًا من كبار الصحابة، منهم المرتضى والعبادة الثلاثة وأسماهم عبد أهل الحديث، ثم قال بعد نقل ما نقناه عنه سابقاً أو بقول: إجماع ثبت نقل الأحاد، ولهذا لم يعد محالاً فلا يمتعه نقل البعض بخلافه كقول حديث الأحاد لا يمتعه نقل حديث آخر معارض له، ثم ما ثبت نقل الأمرين نرجح ما قلنا؛ لأنه موافق لقول العامة وظاهر الكتاب والأحاديث المشهورة، ويجوز أن يكون رجوع المخالف ثابته، فتم الإجماع.

أو بقول ما ثبت لحي العشرة المذكورة، وم يشت رد أحد عنهم عند توفر اصطحية <sup>١٠</sup> كان إجماعاً سكوتياً. ولو سم عدم الإجماع فيكمي لنا اتاع السواد الأعظم في الفروع الفقهية بقوله <sup>١١</sup> بعد <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup>

= من حيث هم كذلك، وتقلد به أعناقهم، ولا أقل من أن تنزل مرتته، وتحط درجته عما تقرر وتعهد لهم، فيكره تحريماً، أو تنزيهاً، هذا نبذ مما سنح لخطاري الآن من دلائل أصحاب المذهب الأول، ومما أوردوه في أسفارهم. وأما أصحاب المذهب الثاني فمأخذ أفهامهم ومناشي طوبهم هي عدة أحاديث وردت في خصوص الجهرية، وورد فيها لفظ الجهر لخصوص المادة مع البطر إلى امتناع القراءة في الكتاب والسنة. والظر إلى فرضية قراءة الفاتحة عموماً أو إطلاقاً، وإن ما ورد من وجوبها حلف الإمام فحملوا الامتناع والانتفاء وإن وقع مطلقاً في الكتاب وعامة السنن على خصوص هذا المورد أي الجهرية،

والتجوز والإطلاق في القراءة على خصوص مادة السرية تطبيقاً وتوفيقاً بين النصوص المانعة اللاحقة، والمجوزة اموجبة مقلدين في ذلك لما اقتضته آراؤهم وعقولهم من التطبيق بهذا السط، ولما بلغهم من بعض الصحابة من أنهم اختاروا هذا الطريق، وقد أدحضنا أمثال هذه الحجج وأرهننا هذه المناشي واستاصلناها من رؤوسها وأصولها فيما سبق من عدم الاعتداد بمفهوم المخالفة، ومن اعتدادها مع عدم وجوده ههنا على أن الروايات المطلقة أجدد وأشد إسناداً، وأقوى وأصرح دلالة وبيئاً، وأكثر عددًا.

وأما أصحاب المذهب الثالث فمناً إثارهم نقل وعقل. أما النقل فهو متنوع على نحوين، النحو الأول: عموم الأحاديث الواردة في فرضية قراءة الفاتحة من غير خصوص مادة الانفراد والإمامة والافتداء على ما مرّ في بحث وجوب قراءة أم الكتاب وفرضيتها، وقد أبطلنا فيما تقدم كل ما استدلوا به على الفرضية، وقد عرفت أيضاً أنه لا عموم لتلك الأحبار. ولو سلم فعدم القراءة ههنا لا يقطع طرق عمومها؛ فإن المقتدي يُعدّ قارئاً حكماً بقراءة الإمام فليس هو محصوراً من ذلك العموم حتى ينكسر به العموم، ولو سلم فالأخبار تساوي الموجبة في القوة والضعف، والصحة والضعف. وأقوى منها دلالة وصراحة لا سيما على مذهب الشافعي من أن العام عده ظني الدلالة والخاص قطعيها، ولو سلم القطعية في الدلالة بل في الثبوت والطريق أيضاً، فنقول: لما خص منها المدرك في الركوع بقيت عامة ظنية محصوراً منها البعض، فبعد ذلك يمكن تخصيص المقتدي منها بأخبار الآحاد الظنية.

والنحو الثاني: خصوص الأحاديث الواردة في خصوص القراءة حلف الإمام في الجهرية أيضاً وليس منها مما يعتد به، ويلتفت إلى الجواب عنه، ويشند مسيس الحاجة إلى قدحه إلا حديث عبادة بن الصامت فهو ما يصلون به ويتفاحرون ويتباهون عليه رواه أصحاب السنن، رواه أبو داود والترمذي والدارقطني وابن حبان والبيهقي والحاكم وغيرهم، وحسنه الترمذي والدارقطني، ووثق رجاله، وأجاده الخطابي، وقومه الحاكم، وصححه البيهقي، والبخاري في جزء القراءة وغيرهم، فأبو داود رواه بثلاث طرق: من طريق محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن سبادة، قال: كنا حلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر، فقرأ رسول الله ﷺ، =



= فتقلت عليه القراءة، فيما فرغ قال: **عنه** **عن** **ابن جعفر**؟ قلنا: نعم، هذا يا رسول الله ﷺ! قال:  
**لا تمنعه** **لا تمنعه** **كتاب** **فيه** **لا تمنعه** **من** **له**. ومن طريق زيد بن واقد عن مكحول عن نافع بن  
محمود بن الربيع عن عبادة. ومن طريق ابن جابر وسعيد بن عبد العزيز وعبد الله بن العلاء عن مكحول عن  
عبادة مرفوعاً. والحوادث عنه بوجوه الأول: أنه يعمومه يعارض عموم الكتاب المانع عن القراءة ولا يمكنه أن  
يعارض الكتاب القطعي فلا يعتبر به.

والثاني: أنه إذا عارض حديث: من ... إلخ يترجح حديث المنع عليه، قال ابن اتمام: ويقدم تقدم المنع على الإطلاق عند التعارض، ولقوة السند؛ فإن حديث المنع: من ... إلخ أصح. والثالث: أنه إذا تعارضا رجعا إلى آثار الصحابة وأكثرهم، وعامتا على ما ذهبنا إليه. والرابع: أنه إذا تعارضا رجعا إلى القياس، أو إذا تعارضا وتعارضت الآثار أيضا رجعا إليه، وهو معاصد لما كما سبق. والخامس: أن الصحيح من حديث عبادة هو طريق الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة مرفوعا: لا ... وأما زيادة هذه القصة بهذه الطرق فلا تثبت بأسانيد صحيحة معتد بها.

أما الطريق الأول: ففيه محمد بن إسحاق بن يسار، وهو مدلس، قال النووي: ليس فيه إلا التدليس، قال العيني: قلنا: المدلس إذا قال: عن فلان لا يحتاج حديثه عند جميع المحدثين مع أنه قد كذبه مالك، وضعفه أحمد، وقال: لا يصح الحديث عنه، وقال أبو زرعة الرازي: لا يقضى له شيء. ونقل عن "الميزان" عن يحيى القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، وعن "عيون الأثر" قال سليمان التيمي: كذاب، وقال في "التقريب": صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والفدر. لكن بقي أد الرأجع في أن إسحاق توثيقه، ورهوق تكذيب المكديين كما هو مختار الدهبي وابن حجر وعيرهما أنه لا ينز حدِيثه عن الحسن، وكذا اختار توثيقه من أئمتنا ابن اهامم، ولا يثبت فيه جرح مما يسمع، ويضعى إليه؛ إذ ساء التكذيب على شفا حرف هار كمثل شجرة حبشة اجثت من فوق الأرض ماها من قرار، وهو قصد تحديثه عن فاطمة.

وأما رمية بالتشيع فغير خارج أصلاً بعد صدق هجته وتورعه مع أن التشيع غير بدعة كما نسبوا إليه السائي والحاكم وغيرهما ممن حررناه في حواشي "شرح العقائد". وأما التدليس فهو غير جرح عند الحنفية أصلاً، ولو كان جرحاً فمدفوع بما أخرج به البيهقي؛ إذ فيه لفظ التحديث، ويرتفع طعن التدليس على أن ابن إسحاق قد تابعه عليه زيد بن واقد وغيره عن مكحول. وأما في الطريق الثاني. ففيه نافع بن محمود، وهو مجهول كما نقله في "تهذيب التهذيب" عن ابن عبد البر، ونقل عن 'الجواهر اللقي' عن ابن عبد البر أنه مجهول، وقال الطحاوي لا يعرف، وقال في 'التقريب': "نافع بن محمود بن الربيع، ويقال: اسم جده ربيعة الأنصاري المدني نزيل بيت المقدس مستور -

= من الثالثة [رقم: ٧٠٨٢]. وأما في الطريق الثالث ففيه أن مكحولاً لم يسمع من عبادة، نقل عن "تهذيب التهذيب" عن أبي بكر الرازي، روى مكحول عن جماعة من الصحابة عن عبادة وأبي الدرداء وحذيفة وأبي هريرة وجابر ولم يسمع منهم، ونقل عن الترمذي سمع مكحول من واثلة وأبي هند وأُس، ويقال: إنه لم يسمع من واحد من الصحابة إلا منهم [رقم: ٥١١]، وجمعه في 'التقريب' [رقم: ٦٨٧٥] في الطبقة الخامسة، وعبادة مات سنة أربع وثلاثين قبل وفاة علي عليه السلام فكيف يكون من الخامسة لو لاقاه مع أن المدركين لعهد علي عليه السلام أيضاً من الطبقة الثالثة، قيل: نقلاً عن الربيعي: إن الحديث ضعفه أحمد وجماعة، وقال يحيى بن معين الجملة الاستثنائية هذا الحديث ليس سنده بذلك.

قلت: لكن بقي أن الحديث لو فرض ضعف الطرق الثلاث فبالاحتماع يتقوى الحديث، ولا أنزل من أن يرتقى إلى الحسن، ولو بقي بعده ضعف أيضاً فيشده شواهد، منها: ما أخرجه أحمد عن خالد الخزازي عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل صحابي مرفوعاً: **حكم براءة حلف الإمام والإمام براءة** قالوا: إنا لنفعل ذلك، قال: **نعم لا بأس بحكمه ما حسب** [٦٠/٥، رقم: ١٧٣٧٦]، وسنده حسن. ومنها: ما أخرجه ابن حبان من حديث أنس بن مالك، وزعم الطريقين محفوظين، وحالفه البيهقي بأن طريق أبي قلابة عن أنس غير محفوظة، ثم الجرح بالحجاءة في محمود، وبالاتقطاع في مكحول عن عبادة لا يصح عن أصول الخنفية، ولو كان كل منهما جرحاً انجر بتعدد الطرق، فالجواب الأحسن ما قدمناه، وما أوردنا في 'الصرح' أن الأحذ بالأحوط هو المعتمد، ولا يثبت بهذه الطرق وجوب الفاتحة.

وأما العقل فقد يذكره وجهان، الأول: ما ذكره صاحب 'أهداية' أن القراءة ركن من الأركان فيشترك فيه الإمام والمقتدي كما يشتركان في سائر الأركان، فهذا قياس للقراءة على باقي الأركان في حكم الاشتراك في الوجوب، والجواب عنه أنه قياس في مقابلة النص فلا يقبل، وأن القراءة وإن كان ركناً مشتركاً لكن الاشتراك فيها ههنا بجهتين: جهة إيجاد القراءة في حق الإمام، وجهة استماعها والإنصات عندها في حق المؤتم؛ لقوله عليه السلام: **مريد**، وأن هذا القياس منقوض بالمدرك في الركوع؛ فإنه لم يكن له قراءة بنفسه حتى يكونا مشتركين فيها.

والثاني: ما ذكره بعض أرباب التصنيف أن المأموم في صلاة السر إذا لم يقرأ ولا يستمع كان معطلاً غير مشغول لا بالقراءة ولا بالاستماع، والصلاة موضع العبادة دون التعطيل، والجواب عنه: أنه لما جعل قارئاً حكماً بقراءة الإمام لم يكن معطلاً، وإن هذا المخذور يزم عبيكم أيضاً بعد قراءة المقتدي الفاتحة حلف الإمام في السرية، وبعد قراءة التشهد والصلاة والدعاء في التشهد يبقى متعطلاً. وقد يجاب من قبل الشافعية عن الآية والأخبار بحملها على الجهر، وبحمل حديث عبادة وأمثاله على السرية، أو عن سكنتات الإمام. والجواب عنه: أنه تقييد للمطلق =

## أو تخالجي القرآن.

ثبت من الروي

= بلا قرينة فيه، وأن تقييد القطعي باطني غير جائز وأن مورد حديث: 'من كان له إمام' واقعة الظهر والعصر، فلا يفيد هذا الحمل، وأنه يمكن العمل بها بحمل خبر قراءة الفاتحة على الإمام والمنفرد، ويشير إليه أثر جابر إلا أن يكون وراء الإمام، وعمل به الإمام أحمد.

ورد حديث عبادة في القراءة خفف الإمام، وأن السكتات غير واجبة على الإمام فكيف يتوقف قراءة أم الكتاب الواجبة على المقتدي، فهو لم يسكت الإمام متى يقرأ المقتدي الفاتحة؟ وأن السكتات غير ثابتة، وأما لو ثبتت السكتة الخفيفة للتأمين، أو التفتيس بعد الفاتحة، أو القراءة كما في 'حجة الله البالغة'. وقد يستدل من قبل الشافعية بحديث أبي هريرة مرفوعاً: **من صلى صلاة لم يقرأ فيها بحدثة كتاب فهي خداج** هي خداج هي خداج غير تام قال: قست: يا أبا هريرة! إني أحياناً أكون وراء الإمام، قال: فغمز ذراعي، وقال: يا فارسي! اقرأ بها في نفسك. ثم روي حديث التقسيم وهو يدل على أن الفاتحة عين الصلاة، فعلى هذه القصة يجب أن تكون فرضاً، أخرجه محمد في "موطنه" وغيره في غيره، وبحديث: **من صلى صلاة لم يقرأ فيها بحدثة كتاب فهو خداج** وفيه في بعض الروايات إن كان لا بد فالفاتحة.

فالجواب ما قد مر من الوجوه، وإن فهم أبي هريرة فهم الراوي وهو ليس بحجة عندنا، وارتفاع من الحديث لا يدل على الفرضية كما سبق، وحديث التقسيم محمول على المبالغة ولا حدها متحدد، فيمكن في مرتبة الوجوب أيضاً. ولو سقم الفرضية فالمقتدي قارئ حكماً بقراءة الفاتحة بقراءة الإمام، فلا مضايقة هذا تمام الكلام في القراءة خفف الإمام أطبأ فيه بدءاً من المقال تميمًا للمرام، وسنعود إليه في رسالة مستقلة إن وفقني لها الموقف العزيز العلام.

**تخالجي القرآن:** [أي تحالطني فيه، وقرآن منصوب بزرع الحافض] أخرج أبو داود من طريق شعبة عن قتادة عن ررارة عن عمران بن حصين: أن النبي ﷺ صلى الظهر، فجاء رجل فقراً خنقه — سبح اسم ربك الأعلى، فلما مرغ قال: **لكنم مر؟** قالوا: رجل، قال: **قد عرفنا عصفكم حبيب** [رقم: ٨٢٨]، قال أبو داود: قال أبو الوليد في حديثه: قال شعبة: فقلت لقتادة أليس قول سعيد أنصت لقرآن؟ قال: ذلك إذا جهر به، وقال ابن كثير في حديثه: قال: قست لقتادة: كأنه كرهه، قال: لو كرهه هي عنه.

أقول: قول قتادة الراوي ليس بحجة، فإن قول الصحابي الراوي ليس حجة فضلاً عن غيره، فلا سلم أن أنصت للقرآن مخصوص بوقت الجهر؛ فإنه لا تقييد فيه به، وكذا لا نسلم أنه لم يكرهه، وقوله: لو كرهه هي عنه ليس بدليل؛ لأن القائل ما دا أراد بالنهي؟ إن أراد الصريح فلا سلم أنه لازم للكره، وإن أراد أعم من ذلك فهو ثابت ههنا بقوله: "تخالجنيها"، فإنه هي بلفظ الكناية.

١٠٥ - أبو حنيفة عن أبي يعفور عمن حدثه عن سعد بن مالك، قال: كنا نطبق،  
أبي وقاص

**عن أبي يعفور الخ.** [اسمه وقدان أو واقد] وقدان العددي الكوفي، مشهور بكنيته، والحديث أخرجه الأئمة بإسنادهم عن أبي يعفور عن مصعب بن سعد عن سعد مرفوعاً برواية شعبة عنه، فرواه البخاري عن أبي الوليد عن شعبة عن أبي يعفور، قال: سمعت مصعب بن سعد، قال: صليتُ إلى حبس أبي، فطبقت بين كفي، ثم وضعتهما بين فخذَي، فنهاني أبي، وقال: كنا نفعله فنهيا عنه، وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب [رقم: ٧٩٠].

وأخرجه الترمذي عن عمر بن الخطاب: "إن الركب ست لكم فخذوا بالركب" [رقم: ٢٥٨]، قال: وفي الباب عن سعد وأنس وأبي حميد وأبي أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسleme وأبي مسعود، قال الترمذي: حديث عمر حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، ومن بعدهم، لا اختلاف بينهم في ذلك إلا ما روي عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون، والتطبيق مسح عند أهل العلم، قال سعد بن أبي وقاص: "كنا نفعل ذلك فنهيا عنه، وأمرنا أن نضع الأكف على الركب"، حدثنا قتيبة، حدثنا أبو عوانة عن أبي يعفور عن مصعب بن سعد عن أبيه سعد بهذا.

وأخرج أبو داود بعد إخراج هذا الحديث برواية حفص عن شعبة عن أبي يعفور عن مصعب عن أبيه حديث ابن مسعود برواية الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله قال: "إذا ركع أحدكم فليفرش ذراعيه على فخذيه، وليطبق بين كفيه، فكأن أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله ﷺ" [رقم: ٨٦٨]. قال النووي في "شرح مسلم": مذهبا ومذهب العلماء كافة أن السنة وضع اليدين على الركبتين، وكرهية التطبيق إلا ابن مسعود وصاحبيه علقمة والأسود، فإنهم يقولون: السنة التطبيق؛ لأنه لم يبلغهم الناسخ، وهو حديث سعد بن مسعود.

ومن ههنا علمت أن التطبيق منسوخ، ورواية نسخه صريحة ظاهرة، والنهي عنه مروي مرفوعاً بالأخبار الصحيحة الجيدة الأسانيد، فعلى هذا لا يرد ما أورد على أبي حنيفة في رفع اليدين أنه كيف تمسك بذيل ابن مسعود في ترك الرفع، وترك سائر الصحابة، ولم يتمسك به في التطبيق، فإن المسح لم يثبت في ترك الرفع أصلاً لا في الحديث المرفوع، ولا في الموقوف صحيحاً أو ضعيفاً صراحة وكناية، بل لا يتصور نسخه على ما قدمنا. وإذا ثبت كلا الأمرين قطعاً لا مرد له، فالاحتياط في الترك كما مرّ بخلاف ما ههنا، فإنه قد ثبت المسح ظاهراً وصح النهي صريحاً لا مرد له، فنحن لم نؤمن بابن مسعود وأصحابه، بل بالله ورسوله وكتابه وأحاديثه لكل أمر في بابها، ولم يتمسك به في الترك إلا لأنه سنة نبوية لا لأنه سنة مسعودية، فافهم.

**كنا نطبق:** التطبيق هو أن بصم يديه ويرسلهما بين فخذيه ولا يأخذ بهما الركبتين. **عمن:** هو مصعب بن سعد كما في سائر الكتب.

ثم أمرنا بالركب.

بأخذها في الركوع

[بيان اكتفاء الإمام على التسميع]

١٠٦- ابن أبي السبع بن طلحة قال: رأيت أبا حنيفة يسأل عطاء عن الإمام إذا

بن أبي رباح إمام الجماعة

قال: سمع الله لمن حمده، أيقول: ربنا لك الحمد؟ قال: ما عليه أن يقول ذلك، ثم

الإمام أيضًا

روى عن ابن عمر رضي الله عنهما: صلى بنا النبي ﷺ، .....  
عطاء استدلالاً على قوته

ثم أمرنا أي همنا عن التصديق وأمرنا بأحد الركب في الركوع، وصار التطبيق مسوِّجاً.

اسم أبي السبع: وفي "العقود": اسم أبي السبع بن ابرود. ما عله لا ضرورة عليه فلا يسعى له.

اسم عمر الخ [أخرجه مسند في مسنده هكذا] روى البخاري [رقم: ٧٩٩] وغيره عن رفاعة بن رافع الرقي

قال: كما يوماً يصلي وراء النبي . فلما رفع رأسه من الركعة قال: سمع الله من حمده، قال رجل وراءه: ربنا

ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: سمع الله من حمده؟ قال: أبا، قال: سمع الله من حمده.

ورواه الترمذي [رقم: ٤٠٤] واسناني [رقم: ٩٣١] وأبو داود [رقم: ٧٧٠]

والموطأ [رقم: ٤٩٣] ولفظ الترمذي: اثنا عشر منكاً.

وروي عن أبي هريرة في طريق مرفوعاً: إذا قال الإمام: سمع الله من حمده،

..... وفي طريق مرفوعاً: كان ..... إذا قال: سمع الله من حمده، قال:

..... ثم قوله: "ربنا ولك الحمد" بإثبات النواو ثلث في حديث اسم عمر أخرجه الشيخان [البخاري رقم:

٧٣٥] وبإسقاطها في "صحيح أبي عوالة"، وذكر اسم السك في "صحيحه" عن أحمد. من قال: "ربنا قال: بالو،

ومن قال: اللهم ربنا، قال: بعيرها، ونقل الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أن أبو رثدة، وقال الموي في

"شرح المذهب": "يحتمل أنها عاطفة أي ربنا أطعنك ومحمدناك ولك الحمد.

صلى بنا الخ قال القاري: والحديث رواه أحمد والبخاري والسناني واس ما حه عن رفاعة بن رافع، اعلم أن

الروايات ههنا عن الأئمة مختلفة، واتفقوا على أن المصرد يجمع بينهما، وأكثرهم أن المأموم لا يقول بالتسميع،

واختلف في الإمام فظاهر مذهب الشافعي والصاحبين من أئمتنا أنه يجمع بينهما، والمشهور في مذهبنا عن الإمام

الأعظم، وفي مذهب مالك وأحمد أن المصرد يجمع، والإمام يكتفي بالتسميع وأؤتم بالتحميد مستدلين بأمثال

هذه الأحبار، فإن القسمة تنافي الشركة على ما قاله صاحب "الهداية"، فإنه قد قسم الحصص على الإمام

والمأموم، فأعطى الأول حصة قراءة التسميع، والثاني حصة قراءة التحميد، فلا يشتركان في حصة، ولا يعصى =

فلما رفع رأسه من الركعة قال: **سمع الله لمن حمده**، فقال رجل: ربنا لك الحمد  
 حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف النبي ﷺ قال: من ذا المتكلم بهذه، قالها  
 معبود مصطنع للمصنوع  
 ثلاث مرات، قال الرجل: أنا يا نبي الله، قال: فوالذي بعثني بالحق، لقد رأيت بضعة  
 وثلاثين ملكاً يبتدرون أيهم يكتبها لك، وأول من يرفعها.  
 يعدون إلى الكلمة

## [بيان كيفية السجدة]

١٠٧- أبو حنيفة عن عاصم عن أبيه عن وائل بن حجر، قال: كان النبي ﷺ

- أحدهما نصيب الآخر؛ لأنه قد وفر على كل منهما حظه فلا يغضب حق الآخر كما قيل في قوله <sup>(٢٠)</sup> : -  
 على ما عرفت، <sup>(٢١)</sup> <sup>(٢٢)</sup> <sup>(٢٣)</sup> <sup>(٢٤)</sup> <sup>(٢٥)</sup> <sup>(٢٦)</sup> <sup>(٢٧)</sup> <sup>(٢٨)</sup> <sup>(٢٩)</sup> <sup>(٣٠)</sup> <sup>(٣١)</sup> <sup>(٣٢)</sup> <sup>(٣٣)</sup> <sup>(٣٤)</sup> <sup>(٣٥)</sup> <sup>(٣٦)</sup> <sup>(٣٧)</sup> <sup>(٣٨)</sup> <sup>(٣٩)</sup> <sup>(٤٠)</sup> <sup>(٤١)</sup> <sup>(٤٢)</sup> <sup>(٤٣)</sup> <sup>(٤٤)</sup> <sup>(٤٥)</sup> <sup>(٤٦)</sup> <sup>(٤٧)</sup> <sup>(٤٨)</sup> <sup>(٤٩)</sup> <sup>(٥٠)</sup> <sup>(٥١)</sup> <sup>(٥٢)</sup> <sup>(٥٣)</sup> <sup>(٥٤)</sup> <sup>(٥٥)</sup> <sup>(٥٦)</sup> <sup>(٥٧)</sup> <sup>(٥٨)</sup> <sup>(٥٩)</sup> <sup>(٦٠)</sup> <sup>(٦١)</sup> <sup>(٦٢)</sup> <sup>(٦٣)</sup> <sup>(٦٤)</sup> <sup>(٦٥)</sup> <sup>(٦٦)</sup> <sup>(٦٧)</sup> <sup>(٦٨)</sup> <sup>(٦٩)</sup> <sup>(٧٠)</sup> <sup>(٧١)</sup> <sup>(٧٢)</sup> <sup>(٧٣)</sup> <sup>(٧٤)</sup> <sup>(٧٥)</sup> <sup>(٧٦)</sup> <sup>(٧٧)</sup> <sup>(٧٨)</sup> <sup>(٧٩)</sup> <sup>(٨٠)</sup> <sup>(٨١)</sup> <sup>(٨٢)</sup> <sup>(٨٣)</sup> <sup>(٨٤)</sup> <sup>(٨٥)</sup> <sup>(٨٦)</sup> <sup>(٨٧)</sup> <sup>(٨٨)</sup> <sup>(٨٩)</sup> <sup>(٩٠)</sup> <sup>(٩١)</sup> <sup>(٩٢)</sup> <sup>(٩٣)</sup> <sup>(٩٤)</sup> <sup>(٩٥)</sup> <sup>(٩٦)</sup> <sup>(٩٧)</sup> <sup>(٩٨)</sup> <sup>(٩٩)</sup> <sup>(١٠٠)</sup> <sup>(١٠١)</sup> <sup>(١٠٢)</sup> <sup>(١٠٣)</sup> <sup>(١٠٤)</sup> <sup>(١٠٥)</sup> <sup>(١٠٦)</sup> <sup>(١٠٧)</sup> <sup>(١٠٨)</sup> <sup>(١٠٩)</sup> <sup>(١١٠)</sup> <sup>(١١١)</sup> <sup>(١١٢)</sup> <sup>(١١٣)</sup> <sup>(١١٤)</sup> <sup>(١١٥)</sup> <sup>(١١٦)</sup> <sup>(١١٧)</sup> <sup>(١١٨)</sup> <sup>(١١٩)</sup> <sup>(١٢٠)</sup> <sup>(١٢١)</sup> <sup>(١٢٢)</sup> <sup>(١٢٣)</sup> <sup>(١٢٤)</sup> <sup>(١٢٥)</sup> <sup>(١٢٦)</sup> <sup>(١٢٧)</sup> <sup>(١٢٨)</sup> <sup>(١٢٩)</sup> <sup>(١٣٠)</sup> <sup>(١٣١)</sup> <sup>(١٣٢)</sup> <sup>(١٣٣)</sup> <sup>(١٣٤)</sup> <sup>(١٣٥)</sup> <sup>(١٣٦)</sup> <sup>(١٣٧)</sup> <sup>(١٣٨)</sup> <sup>(١٣٩)</sup> <sup>(١٤٠)</sup> <sup>(١٤١)</sup> <sup>(١٤٢)</sup> <sup>(١٤٣)</sup> <sup>(١٤٤)</sup> <sup>(١٤٥)</sup> <sup>(١٤٦)</sup> <sup>(١٤٧)</sup> <sup>(١٤٨)</sup> <sup>(١٤٩)</sup> <sup>(١٥٠)</sup> <sup>(١٥١)</sup> <sup>(١٥٢)</sup> <sup>(١٥٣)</sup> <sup>(١٥٤)</sup> <sup>(١٥٥)</sup> <sup>(١٥٦)</sup> <sup>(١٥٧)</sup> <sup>(١٥٨)</sup> <sup>(١٥٩)</sup> <sup>(١٦٠)</sup> <sup>(١٦١)</sup> <sup>(١٦٢)</sup> <sup>(١٦٣)</sup> <sup>(١٦٤)</sup> <sup>(١٦٥)</sup> <sup>(١٦٦)</sup> <sup>(١٦٧)</sup> <sup>(١٦٨)</sup> <sup>(١٦٩)</sup> <sup>(١٧٠)</sup> <sup>(١٧١)</sup> <sup>(١٧٢)</sup> <sup>(١٧٣)</sup> <sup>(١٧٤)</sup> <sup>(١٧٥)</sup> <sup>(١٧٦)</sup> <sup>(١٧٧)</sup> <sup>(١٧٨)</sup> <sup>(١٧٩)</sup> <sup>(١٨٠)</sup> <sup>(١٨١)</sup> <sup>(١٨٢)</sup> <sup>(١٨٣)</sup> <sup>(١٨٤)</sup> <sup>(١٨٥)</sup> <sup>(١٨٦)</sup> <sup>(١٨٧)</sup> <sup>(١٨٨)</sup> <sup>(١٨٩)</sup> <sup>(١٩٠)</sup> <sup>(١٩١)</sup> <sup>(١٩٢)</sup> <sup>(١٩٣)</sup> <sup>(١٩٤)</sup> <sup>(١٩٥)</sup> <sup>(١٩٦)</sup> <sup>(١٩٧)</sup> <sup>(١٩٨)</sup> <sup>(١٩٩)</sup> <sup>(٢٠٠)</sup> <sup>(٢٠١)</sup> <sup>(٢٠٢)</sup> <sup>(٢٠٣)</sup> <sup>(٢٠٤)</sup> <sup>(٢٠٥)</sup> <sup>(٢٠٦)</sup> <sup>(٢٠٧)</sup> <sup>(٢٠٨)</sup> <sup>(٢٠٩)</sup> <sup>(٢١٠)</sup> <sup>(٢١١)</sup> <sup>(٢١٢)</sup> <sup>(٢١٣)</sup> <sup>(٢١٤)</sup> <sup>(٢١٥)</sup> <sup>(٢١٦)</sup> <sup>(٢١٧)</sup> <sup>(٢١٨)</sup> <sup>(٢١٩)</sup> <sup>(٢٢٠)</sup> <sup>(٢٢١)</sup> <sup>(٢٢٢)</sup> <sup>(٢٢٣)</sup> <sup>(٢٢٤)</sup> <sup>(٢٢٥)</sup> <sup>(٢٢٦)</sup> <sup>(٢٢٧)</sup> <sup>(٢٢٨)</sup> <sup>(٢٢٩)</sup> <sup>(٢٣٠)</sup> <sup>(٢٣١)</sup> <sup>(٢٣٢)</sup> <sup>(٢٣٣)</sup> <sup>(٢٣٤)</sup> <sup>(٢٣٥)</sup> <sup>(٢٣٦)</sup> <sup>(٢٣٧)</sup> <sup>(٢٣٨)</sup> <sup>(٢٣٩)</sup> <sup>(٢٤٠)</sup> <sup>(٢٤١)</sup> <sup>(٢٤٢)</sup> <sup>(٢٤٣)</sup> <sup>(٢٤٤)</sup> <sup>(٢٤٥)</sup> <sup>(٢٤٦)</sup> <sup>(٢٤٧)</sup> <sup>(٢٤٨)</sup> <sup>(٢٤٩)</sup> <sup>(٢٥٠)</sup> <sup>(٢٥١)</sup> <sup>(٢٥٢)</sup> <sup>(٢٥٣)</sup> <sup>(٢٥٤)</sup> <sup>(٢٥٥)</sup> <sup>(٢٥٦)</sup> <sup>(٢٥٧)</sup> <sup>(٢٥٨)</sup> <sup>(٢٥٩)</sup> <sup>(٢٦٠)</sup> <sup>(٢٦١)</sup> <sup>(٢٦٢)</sup> <sup>(٢٦٣)</sup> <sup>(٢٦٤)</sup> <sup>(٢٦٥)</sup> <sup>(٢٦٦)</sup> <sup>(٢٦٧)</sup> <sup>(٢٦٨)</sup> <sup>(٢٦٩)</sup> <sup>(٢٧٠)</sup> <sup>(٢٧١)</sup> <sup>(٢٧٢)</sup> <sup>(٢٧٣)</sup> <sup>(٢٧٤)</sup> <sup>(٢٧٥)</sup> <sup>(٢٧٦)</sup> <sup>(٢٧٧)</sup> <sup>(٢٧٨)</sup> <sup>(٢٧٩)</sup> <sup>(٢٨٠)</sup> <sup>(٢٨١)</sup> <sup>(٢٨٢)</sup> <sup>(٢٨٣)</sup> <sup>(٢٨٤)</sup> <sup>(٢٨٥)</sup> <sup>(٢٨٦)</sup> <sup>(٢٨٧)</sup> <sup>(٢٨٨)</sup> <sup>(٢٨٩)</sup> <sup>(٢٩٠)</sup> <sup>(٢٩١)</sup> <sup>(٢٩٢)</sup> <sup>(٢٩٣)</sup> <sup>(٢٩٤)</sup> <sup>(٢٩٥)</sup> <sup>(٢٩٦)</sup> <sup>(٢٩٧)</sup> <sup>(٢٩٨)</sup> <sup>(٢٩٩)</sup> <sup>(٣٠٠)</sup> <sup>(٣٠١)</sup> <sup>(٣٠٢)</sup> <sup>(٣٠٣)</sup> <sup>(٣٠٤)</sup> <sup>(٣٠٥)</sup> <sup>(٣٠٦)</sup> <sup>(٣٠٧)</sup> <sup>(٣٠٨)</sup> <sup>(٣٠٩)</sup> <sup>(٣١٠)</sup> <sup>(٣١١)</sup> <sup>(٣١٢)</sup> <sup>(٣١٣)</sup> <sup>(٣١٤)</sup> <sup>(٣١٥)</sup> <sup>(٣١٦)</sup> <sup>(٣١٧)</sup> <sup>(٣١٨)</sup> <sup>(٣١٩)</sup> <sup>(٣٢٠)</sup> <sup>(٣٢١)</sup> <sup>(٣٢٢)</sup> <sup>(٣٢٣)</sup> <sup>(٣٢٤)</sup> <sup>(٣٢٥)</sup> <sup>(٣٢٦)</sup> <sup>(٣٢٧)</sup> <sup>(٣٢٨)</sup> <sup>(٣٢٩)</sup> <sup>(٣٣٠)</sup> <sup>(٣٣١)</sup> <sup>(٣٣٢)</sup> <sup>(٣٣٣)</sup> <sup>(٣٣٤)</sup> <sup>(٣٣٥)</sup> <sup>(٣٣٦)</sup> <sup>(٣٣٧)</sup> <sup>(٣٣٨)</sup> <sup>(٣٣٩)</sup> <sup>(٣٤٠)</sup> <sup>(٣٤١)</sup> <sup>(٣٤٢)</sup> <sup>(٣٤٣)</sup> <sup>(٣٤٤)</sup> <sup>(٣٤٥)</sup> <sup>(٣٤٦)</sup> <sup>(٣٤٧)</sup> <sup>(٣٤٨)</sup> <sup>(٣٤٩)</sup> <sup>(٣٥٠)</sup> <sup>(٣٥١)</sup> <sup>(٣٥٢)</sup> <sup>(٣٥٣)</sup> <sup>(٣٥٤)</sup> <sup>(٣٥٥)</sup> <sup>(٣٥٦)</sup> <sup>(٣٥٧)</sup> <sup>(٣٥٨)</sup> <sup>(٣٥٩)</sup> <sup>(٣٦٠)</sup> <sup>(٣٦١)</sup> <sup>(٣٦٢)</sup> <sup>(٣٦٣)</sup> <sup>(٣٦٤)</sup> <sup>(٣٦٥)</sup> <sup>(٣٦٦)</sup> <sup>(٣٦٧)</sup> <sup>(٣٦٨)</sup> <sup>(٣٦٩)</sup> <sup>(٣٧٠)</sup> <sup>(٣</sup>

سمع الله الخ هذا محل استدلال عطاء بن أبي رباح على عدم قول الإمام بالتحميد وقول المؤتم به، وهو حديث فعلي، والحديث القولي قوله: **إمامي** **سمع** **عنه** **عن** **أبي** **محمد**، **رواه** **أس** **وأبو** **هريرة** **وأبو** **موسى** **وأبو** **سعيد**، فحديث أس وأبي هريرة متفق عليه [السحاري رقم: ٧٣٢، ٧٩٦، ومسلم رقم: ٤١١، ٤١٤] وحديث أبي موسى أخرجه مسلم [رقم: ٤٠٤] والنسائي وابن ماجه وأحمد، وحديث أبي سعيد أخرجه الحاكم في "مستدرکه" عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد، وقال: صحيح على شرط الشيخين لم يخرجاه، وقد يستدل على المطلوب بأن تحميد المأموم يقع قبل تحميد الإمام، وهو خلاف موضوع الإمامة، هذا والمشهد كتب الفقه فيه. المجرور فاعل حكمي بتوسط الجار. **يرفعها**: إلى الله نكونه في أقصى مدارج القبول. **أبو حنيفة** هكذا رواه هوذة بن خليفة عنه.

**عن عاصم الج:** أخرجه الترمذي أيضاً برواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر، قال: "رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد يضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه" [رقم: ٢٦٨]، قال: وراد الحسن بن علي في حديثه، قال يزيد بن هارون: ولم يرو شريك عن عاصم بن كليب إلا هذا الحديث، قال: هذا حديث عريب حسن لا نعرف أحداً رواه غير شريك، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم يرون أن يضع الرجل ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه. وروى همام عن عاصم هذا مرسلًا ولم يذكر فيه وائل بن حجر، وأخرجه أبو داود =



إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه،

= رواية شريك عن عاصم عن أبيه عن وائل مرفوعاً مثله، ومن طريق همام عن محمد بن حُجادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه مرفوعاً، فذكر حديث الصلاة قال: فما سجد وقتاً ركسته إلى الأرض قبل أن تقع كفاه، قال همام: حدثنا شقيق، حدثني عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي ﷺ مثل هذا، وفي حديث أحدهما: وأكبر عمي أنه في حديث محمد بن حُجادة وإذا نُهَضَ نُهَضَ عني ركبتيه، واعتمد على فحده [رقم: ٨٣٨، ٨٣٩].

ورواه النسائي وابن ماجه والحاكم في "مستدرکه"، وقال: على شرط مسلم، وابن حزيمة وابن حبان وابن  
السكن في "صحيحهم"، وقال البحاري والترمذي وابن أبي داود والدارقطني والبيهقي: تفرد به شريك. قال  
البيهقي: وإنما تابعه همام عن عاصم عن أبيه مرسلاً. وقال الحارمي: رواية من أرسله أصح. وله شاهد أخرجه  
الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أس في حديثه، وفيه: ثم انخط  
بالتكثير فسقت ركبته يديه، قال البيهقي: تفرد به إسماعيل بن العلاء العطار، وهو مجهول. وباحمة الحديث  
حجة. قلت: وقول من قال: لم يروه عن عاصم غير شريك علط، فقد رأيت رواية الإمام عنه، وأخرجه هودة  
بن خليفة، والعجب أنه لم يتنبه له أرباب التخريج أيضاً.

**وضع ركتيه الخ:** اعلم أن أكثر الأئمة مهم أبو حنيفة والشافعي وأحمد ذهبوا إلى هذا الترتيب في المبطوط والصعود عملاً بهذا الحديث عن وائل بن حجر، وذهب مالك والأوزاعي إلى وضع اليدين قبل الركتين عملاً بما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: **د سجد حدثكم لا تسجد حتى تضع يديك على رجليك** أخرجه أبو داود [رقم: ٨٤٠]. وفي رواية لأبي داود [رقم: ٨٤١] والترمذي [رقم: ٢٦٩]: **عند سجدة يضع يده على رجليه**. وبما روي عن ابن عمر موقوفاً: كان ابن عمر يصعد يديه قبل ركتيه أحرجه البخاري تعليقاً.

والجواب عن الأول: أن حديث وائل أثبت وأرجح وأصح من حديث أبي هريرة؛ لأن إترمذي قال: حديث أبي هريرة حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي الرناد إلا من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن سعيد المقرئ عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وعند الله بن سعيد المقرئ ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، ولأنه قيل: هذا الحديث مسوَّح بحديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: "كما يصح اليدين قبل الركبتين، فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين"، رواه ابن حزيمة. وعن الثاني: أن الموقوف لا يورث المرفوع. وأما أن في حديث وائل شريكاً، فلا ضير؛ لأن مسنداً روى له، فهو على شرطه على أن للحديث صريقتين، فليس في طريق عبد الحار شريك، قال ابن حجر: ووجه كونه أثبت أن جماعة من الحفاظ صحَّحوه، وقد يقار في حديث أبي هريرة: إن أوله يخالف آخره؛ لأنه إذا وضع يديه قبل ركبتيه فقد ترك ترك الجملة، وأوله الهي عنه، وقال علي القاري في "المرقاة": والذي يظهر بي والله أعلم - أن هذا الحديث آخره انقلب على بعض الرواة، وأنه كان لا يضع يديه قبل ركبتيه. ثم ترتيب القرب على ما هو مقتضى القياس يعاصد حديث وائل، فبعد التعارض أيضاً يحكم بالمصير إلى القياس بما أثَّره، فافهم.

وإذا قام رفع يديه قبل ركبتيه.

١٠٨- أبو حنيفة عن طاوس عن ابن عباس، أو غيره من أصحاب النبي ﷺ

**وإذا قام الحج** قال ابن القيم: وفي حديث وائل: أنه **سأله** إذا هض اعتمد على فخذيه، وعن ابن عمر: أنه **سأله** هل أن يعتمد الرجل على يديه إذا هض في الصلاة، والتوفيق بيده وبين ما روي عنه: أنه **سأله** اعتمد على الأرض، إما بحمله على حمار الكبر، أو لبيان الخوار، وقد قال الطحاوي: لا بأس بالاعتتماد على الأرض، وقال الحلواني: الخلاف في الأفضل، **أن حقيقته** هكذا رواه إسماعيل بن يحيى بن عبد الله عنه.

عن طاوس **إخ** [غير مصروف لمعجمة والعلمية كذاود] أخرجه البخاري [رقم: ٨٠٩، ٨١٠] والترمذي [رقم: ٢٧٣] وأبو داود [رقم: ٨٨٩] وغيرهم من الأئمة استق، ومن سواهم من طريق عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً، ولفظ البخاري في طريق: "أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء، ولا يكف شعراً ولا ثوباً، واليدين، والركبتين، والرجلين"، وفي طريق: قال: "أمر أن يسجد على سبعة أعظم، ولا يكف شعراً ولا ثوباً، ومن طريق وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً: **من سجد على سبعة أعظم على وجهه، وأشار بيده إلى أنفه، واليدين، والركبتين، وأطراف القدمين، ولا يكف الثياب والشعر، ومن طريق آخر عن عمرو: أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعظم، ولا يكف شعره، ولا ثوبه، ومن طريق آخر له مرفوعاً: **من سجد على سبعة أعظم على وجهه، ولا ثوبه، ولا شعره، ولا يكف**** [رقم: ٨٠٩].

وقال الترمذي [رقم: ٢٧٣] بعد إخراج حديث ابن عباس: هذا حديث حسن صحيح، وأخرج عن أبيه العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **إِنَّ سَجْدَ عِدَّةٍ مَعَهُ سَعَةٌ بَارِعَةٌ كَقَدْحٍ مَلْبُورٍ**. **صحيح**، قال: وفي الباب عن ابن عباس وأبي هريرة وجابر وأبي سعيد **رضي الله عنه**، ثم قال: حديث العباس حديث حسن صحيح، وعليه العمل عند أهل العلم.

وأخرجه أبو داود عنه بلفظ: **سبعة** - [رقم: ٨٩٠]، وأخرجه القاسمي أبو يعلى في "مسند" من حديث سعد بن مالك بهذا اللفظ، وزاد فيه: 'أيها لم يصح فقد انتقص"، وهذه الريادة دالة على وجوب وضع هذه السبعة في السجود، أو افتراضه وهو الظاهر لقوة المدرك، ولفظ 'الأربع' موجود في حديث العباس في بعض نسخ "صحيح مسلم" دون بعض، ولذا استدركه الحاكم، وأكرهه عياض في "شرح مسلم" أنه لم يقع عند شيوحيه لكن عراه أصحاب الأطراف والحميدي في "الجمع"، وابن الحوري في "جامعه" و"تحقيقه"، والبيهقي وابن تيمية في "المنتقى" لإخراج مسلم له، وم يذكره عبد الحق في "أحكامه"، وقال البرار: لا نعلم هذا اللفظ في حديث العباس لكنه موجود في حديث أنه عند أبي داود كما مر. **اس عباس** الظاهر أنه ابن عباس فإن صاوس يروي عنه ويشهد به أسانيد كتب أخر. **أو غيره**. لا ضير في الشك فإن الصحابة **رض** كلهم عدول في الرواية.

قال: أوحى إلى النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعظم.  
جمع عظم

١٠٩- أبو حنيفة عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: الإنسان يسجد على سبعة أعظم: جبهته، ويديه، وركبتيه، .....

الخدري

أبو حنيفة: هكذا رواه عمر بن الرماح عنه. **جبهته** إلخ ووقع في رواية مسلم: 'الجبهة والأنف' [رقم: ٤٩٠] وعدتا عضواً واحداً، وإلا لم يكن المجموع سبعة، والحديث أخرجه هكذا الدارقطني في 'سننه'، وابن عدي في 'كامله'، وأبو سفيان طريف في سنده متكلم فيه، وأخرجه الأربعة وابن حبان والحاكم في 'صحيحيهما'، والبرار في 'مسنده' من حديث ابن عباس رفعه، وأخرج ابن خزيمة في 'صحيحه' من حديث أبي حميد مرفوعاً: 'كان إذا سجد أمكن أنفه وجهته من الأرض ونحى يديه عن جبينه، ووضع كفيه حذو منكبيه' [٣٢٣، ١، رقم: ٦٤٠]، ورواه أبو داود دون قوله: 'من الأرض'، وفيه: 'وإذا سجد فرج بين فخذه' [رقم: ٧٣٤، ٧٣٥].

وروى البيهقي من حديث البراء: "كان إذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة" إلخ [١١٣/٢، رقم: ٢٥٢٨]، وأخرج الدارقطني من حديث جابر مرفوعاً: 'يسجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر' [٣٤٩/١، رقم: ٤]، وفيه عبد العزيز بن عبد الله قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال السائي: متروك، وأخرجه الطبراني في 'أوسطه' من وجه آخر، فيه أبو بكر بن أبي مريم، وأعله ابن حبان به، وقال: ردي احفظ يحدث بالشيء، ويهم فيه، وقد ورد: يسجد على سبعة أعظم: رأسه، ووجهه، ويديه، وركبتيه، وأنفه، وأذنيه، وأرجله، وجمع: سبعة، في حديثه، أخرجه الطبراني في 'كبيره' من حديث ابن عباس [٤٥٢/١١، رقم: ١٢٢٨٢]، وهو مفيد للحنفية في رفع اليدين.

وورد: السجود على الجبهة، والركبتين، وصدور القدمين، من لم يمكن شيفاً منه من الأنف، أحرجه الدارقطني في "الأفراد" عن ابن عمر، وهو مفيد للوجوب، ولعله محقق. واحتلفوا في قدر الفرض من السجدة، وهو ركنها وحقيقتها، ولعل منشأ الخلاف إما الاختلاف في معناه اللغوي، أو في أن قوله تعالى: **سجدة**، وهو المثبت القطعي لفرضية السجدة، هل هو محمول أو مطلق؟ وعلى تقدير الإطلاق هل يصلح خبر الواحد زيادة على الكتاب أو لا؟

فذهب الصاحبان ما إلى أنه في وضع الجبهة حقيقة في اللغة، فلا يجوز تركه بلا عذر، أو إلى أنه محمول في حق الجبهة والأنف، فالتحق الحديث بياناً له من حيث أن الجبهة ضرورة، فإن الروايات لا تخلو عن بيانها بخلاف الأنف، فإنها كالتابع لها في الحلقة كما يستفاد من تشريح الأعضاء أيضاً، فيجوز ترك وضعها بلا عذر. وذهب الإمام شيخهما إلى أن السجدة حقيقة في وضع الوجه لغة، والآية ليست بمحملة بل مطلقة، فلا يلتحق الحديث =



ومقدم قدميه، وإذا سجد أحدكم فليضع كل عضو موضعه، وإذا ركع فلا يُدبِّح  
تدبيح الحمار.  
على موقعه في السجدة  
بالتشديد

١١٠- أبو حنيفة عن أبي سفيان عن أبي نضرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا  
سجد أحدكم فلا يمدّ رجله، فإن الإنسان يسجد على سبعة أعظم: جبهته، ويديه،  
وركبتيه، ورجليه. وفي رواية: إذا سجد أحدكم فلا يمدّ صلبه. وفي رواية: قال: نهى  
رسول الله ﷺ أن يمدّ الرجل صلبه في سجوده.

١١١- أبو حنيفة عن عكرمة عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: أمرت  
أن أسجد على سبعة أعظم، ولا أكف شعراً، ولا ثوباً.  
مؤيد بن عباس

١١٢- أبو حنيفة عن جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمر، قال: قال

= يبي مرسل، ووصله أحمد عنه عن علي، وذكره الدارقطني في 'عنه' عنه عن البراء، والمرسل رجّحه أبو حاتم،  
وأخرجه الصبراني في 'كبيره' من حديث أبي مسعود، وعن حديث أبي بردة وسندهما حسن، ومن حديث أس  
وابن عباس وسندهما ضعيف، وعند مسلم من حديث عائشة مرفوعاً: 'لم يشخص رأسه ولم يصوبه، ولكن بين  
ذلك' [رقم: ٤٩٨].

**فلا يُدبِّح** التدبّيح: أن يطأ رأسه حتى يكون أخفض من ظهره، وقيل: بالذال المعجمة تصحيف، وفي 'مجمع  
البحار': هي أن يدبّح في الصلاة أي يطأ رأسه في الركوع أخفض من ظهره، وقيل: دبّح تدبّحاً إذا طأطأ  
رأسه، ودبّح ظهره إذا أثناه فارتفع وسطه كأنه سنام، ومن أعجم الدال فقد صحّف، وفي المختار: دبّح إذا بسط  
ظهره، وطأطأ رأسه أشد انحطاطاً من أليته. **تدبّح**: المشهور إهماله وقيل: بالمعجمة أيضاً. **أي بصرة**. الحديث  
مرسل، ولعل الصحابي أبو سعيد.

**فإن الإنسان**. دليل عدم كون السجدة للرجل بالقض. **أبو حنيفة**: هكذا رواه سعيد بن محمد عنه.  
**قال رسول الله ﷺ**. أخرجه الشيخان والترمذي والنسائي، وزاد البخاري: 'وأشار بيده إلى أذنيه واليدين'.  
**أبو حنيفة** **إلى**. هكذا رواه داود الطائفي عنه. **سحيم**: رواه الترمذي وابن ماجه عن جابر والستة عن أس  
والشيخان عن عائشة.

رسول الله ﷺ: من صلى فلا يفترش ذراعيه افتراش الكلب.  
 في السجدة      بالنصاف اذرعين بالأرض

[بيان عدم القنوت في الفجر]

١١٣- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود: أن النبي ﷺ

من صلى الخ: روى أبو داود [رقم: ٨٦٢] والسنائي [رقم: ١١١٢] والدارمي عن عبد الرحمن بن شبل، قال: "فهي رسول الله ﷺ عن نقرة الغراب، واقتراش السبع، وأن يوطن الرجل المكان في المسجد كما يوطن البعير"، وفي رواية: "اقتراش السبع" بالسین المهملة، وروى الشيخان وغيرهما عن أنس مرفوعاً: **حسب من سجد لا يسجد** **حكمه** **در عنه** **سجد كتب** [البحاري رقم: ٨٢٢، ومسلم رقم: ٤٩٥]، وروى مسلم عن البراء مرفوعاً: **بد** **سجدت** **فضع** **كفيث**، **وارهم** **مرفقيك**

وعن ميمونة: "كان النبي ﷺ إذا سجد لو شأنت بحمة أن تمر بين يديه لمرت" [رقم: ٤٩٤]، وفي المتفق عليه: عن عبد الله بن مالك بن بحينة مرفوعاً: "إذا سجد مرّج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه" [البحاري رقم: ٣٩٠، ٨٠٧، ومسلم رقم: ٤٩٥]. وقال القاري: وقد روى عبد الرزاق في 'مصنعه' عن سفیان الثوري عن آدم بن علي البكري، قال: رأيت ابن عمر وأنا أصلي لا أتجافى عن الأرض بذراعي، فقال: يا ابن أخي لا تبسط بسط السبع على راحتك، وأبد ضبعك [١٧٠/٢، رقم: ٢٩٢٧]، ورواه ابن حبان والحاكم وصححه مرفوعاً: لا تبسط بسط السبع وأدغم علي راحتك. ونقل عن "الصحيحين" من حديث عبد الله بن حمية مرفوعاً: يحنج في سجوده حتى يرى وضح إبطيه [مسلم رقم: ٤٩٥].

عن ابن مسعود **رحم**: قال القاري: وأما ما رواه الدارقطني [٣٩/٢، رقم: ٩] وعدة من حديث أبي جعفر الرارقي عن أنس: ما زال رسول الله **ﷺ** يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا، فمعارض بما ثبت عن عاصم بن سليمان، قال: قلنا لأنس بن مالك: إن قومًا يزعمون أن النبي **ﷺ** لم يزل يقنت في الصبح فقال: كذبوا، إنما قنت رسول الله **ﷺ** شهرًا واحدًا يدعو على أحياء من أحياء المشركين، ويؤيده ما رواه الطبراني عن غالب بن هرقد الطحان، قال: كنت عند أنس شهرين فلم يقنت في صلاة الغداة [٢٤٥/١، رقم: ٦٩٣].

وأما ما في "البخاري" عن أبي هريرة: أنه كان يقست في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح بعد ما يقول: سمع الله من حمده، فيدعو للمؤمنين، ويلعن الكفار، فمحمول على قنوت النوازل، كما اختاره بعض أهل الحديث أنه لم يزل يقنت في النوازل، وهو وجه ظاهر للجمع بين الروايات، ويدل عليه ما أخرجه ابن حبان بسند صحيح عن أبي هريرة، قال: "كان رسول الله ﷺ لا يقست في صلاة الصبح إلا أن يدعو لقوم أو عني قوم هذا"، وكيف يكون القنوت سنة راتبة جهرية وقد صح حديث أبي مالك بن سعد بن طارق الأشجعي عن أبيه =



لم يقنت في الفجر قط إلا شهراً واحداً لم يُر قبل ذلك ولا بعده يدعو على ناس  
 قنوت البدعاء  
 من المشركين.  
 عمره عداوتهم

١١٤ - أبو حنيفة عن عطية عن أبي سعيد عن النبي ﷺ : أنه لم يقنت .....  
 بن سعد العوفي

= صليت حلف النبي ﷺ فم يقنت، وصليت حلف أبي بكر فم يقنت، وصليت حلف عمر فم يقنت، وصليت حلف عثمان فم يقنت، وصليت حلف عبي فم يقنت، ثم قال: يا بني! إنها بدعة، رواه النسائي [رقم: ١٠٩٠] وابن ماجه [رقم: ١٢٤١] والترمذي [رقم: ٤٠٢]، وقال: حديث حسن صحيح، وقطبه لفظ بن ماجه عن أبي مالك، قال: قلت لأبي: يا أبا عبد الله! إنك قد صليت حلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعبي بن كوفه خوفاً من خمس وسبعين كانوا يقتلون في الفجر؟ قال: أي بني محدث، وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن أبي بكر وعمر وعثمان: أنهم كانوا لا يقتلون في الفجر.

عن أبي سعيد الخدري روى البخاري عن محمد بن سيرين، قال: سئل أس بن مالك أفت النبي ﷺ في الصبح؟ قال: نعم، فقيل: أو قنت قبل الركوع؟ قال: بعد الركوع يسيراً، ثم أخرج عن عاصم قال سئل أس بن مالك عن القنوت، فقال: قد كان القنوت، قنت: قبل الركوع أو بعده؟ قال: قبله، قال: فإن فلاناً أخبرني عنك أنك قنت: بعد الركوع، فقال: كذب، إنما قنت رسول الله ﷺ بعد ركوع شهره، أراه كان بعث قوماً يقار لهم القراء رهاء سبعين رجلاً إلى قوم من المشركين دون أولئك، وكان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد، فقت رسول الله ﷺ شهراً يدعو عليهم [رقم: ١٠٠١، ١٠٠٢].

ورواه أبو داود وابن ماجه، ولمط أي داود: 'قنت شهراً ثم تركه' [رقم: ١٤٤٥]، ولفظ ابن ماجه: 'كان يقنت في صلاة الصبح يدعو على حي من أحياء العرب شهراً ثم ترك' [رقم: ١٢٤٣]، وأخرج حديث أبي هريرة مرفوعاً في الدعاء على أحياء من أحياء العرب، وأخرج أبو داود عن ابن عباس، قال: قنت رسول الله ﷺ شهراً متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في دبر كل صلاة إذا قال: سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة يدعو على أحياء من بني سليم على رعل ودكوان وغصية، ويؤمن من حمه' [رقم: ١٤٤٣]، وأخرج ابن ماجه عن أم سلمة، قالت: "كفى رسول الله ﷺ عن القنوت في الفجر" [رقم: ١٢٤٢].

وعن سعد بن طارق أبي مالك الأشجعي ما يقناه عن شرح القاري، واشتردي وضع ههنا ما بين: بأن في القنوت في صلاة الفجر، وأخرج فيه حديث البراء مرفوعاً في القنوت في صبح والمغرب، قال: وفي الباب عن عبي وأبي هريرة وابن عباس وحفاف بن أيماء بن رحصة العفاري، وصححه وحسنه، وقال: واختلف أهل العلم في القنوت في صلاة الفجر، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم القنوت في صلاة الفجر، وهو قول =



**إلا أربعين يوماً يدعو على عَصِيَّة وذكوان، ثم لم يقنّت إلى أن مات.**  
 دعاء أهلاك فرائض من لعرب تأييد سفي لا توقيت

= عني التفصيل فيرجع إلى ربهم وأسفارهم، لكن بقدر الحمل الواجب الإفهام ههنا أن صدور القنوت منه  $\text{ﷺ}$  في صلاة الفجر ثابت صحيح لا مرد له، ويقرب منه في الصحة والثبوت نسخه وتركه، ولم يكن دلت إلا عند النازلة، والدعاء على الأعداء لا لعيره كما يطلق، ويصرح به الأحاديث الصحيحة الكثيرة، وثمالات عليه أحاديث السنن والصحاح، وتضافرت عليه أحوار غيرها، وآثاره من المسانيد والمصنفات والمعاجم والمستدركات وغيرها، وعنه يحمل أحاديث الإطلاقات عن هذا التوقيت، والإصافية كما يشهد به أحاديث الصحيحين والأربعة أيضاً.

بقي الكلام أنه هل يبقى هذا الحكم عند ائساره بعد النبي  $\text{ﷺ}$  كما ذهب إليه أحمد وغيره أولاً؟ وإظهار هو الثاني بوجهين: الأول ما رواه الطحاوي وغيره من كثير من الأحاديث في برون الآية المذكورة، وما أخرجه المحدثون عن عبد الله وغيره من سحر القنوت. والثاني: أن هذا مما لا يدرك بالرأي، ولا يتعدى إلى غيره، فيقتصر على زمانه وعهده  $\text{ﷺ}$ ، ولا نخترى على فعله ما لم يتحقق بنا صراحة الإحارة بعده على أن الأمر إذا تردد بين السنة والبدعة والمشروع والمكروه صير إلى تركه، وإذا دار بين المحرم والمباح غلب المحرم.

ثم اعلم أن شافعية قويين في جهر القنوت وعدمه، أظهرهما الجهر؛ لما أخرج اسحاري من حديث أبي هريرة مرفوعاً: 'كان إذا أراد أن يدعو على أحد، أو يدعو لأحد، قنّت بعد الركوع، فرمما قال: سمعته من محمد  $\text{ﷺ}$ '. [رقم: ٤٥٦٠]. وفي آخره: 'يخبر بذلك'، ويشهد به أيضاً ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٤٤٣] وإسحاق من حديث ابن عباس مرفوعاً، وفيه: 'يدعو على أحياء من سبيهم إلخ'، وفيه: "ويؤمن من خفيه".

وعني هذا يسعى أن يكون قنوت موثري عند كذلك، لكن الحقيقة عموماً بالكتاب، وهو قوله تعالى:  $\text{ﷻ}$  **لَكُمْ صُلَاةٌ وَخُفْيَةٌ** (الأعراف: ٥٥)، وقد استقر الإجماع على الإحفاء في الأذكار، وأنه الأصل فيها وفي الأدعية، وقد قال الحافظ ابن حجر في 'تخريج الراعي': إنه يمكن الفرق بين القنوت الذي في السوازل، فيسحب جهر فيه كما ورد، وبين القنوت الذي هو راتب إن صح، فيس في شيء من الأحوار ما يدعي أنه جهر به، بل القياس أنه يسر كما في الأذكار التي تقال في الأركان.

**إلا أربعين يوماً إلخ.** وفي أكثر الروايات عن الصحابة وقع 'إلا شهراً واحداً'، وباحتمة لنا وجوه دالة على مطوينا، الأول: حديث ابن مسعود الدال على الترك اندائم والنسخ امتداد إليه، وقد أخرجه محمد أيضاً في كتاب الآثار من طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. قال ابن الهمام: هذا إسناد لا عار عليه، وإن مسعود ملام له  $\text{ﷺ}$  في أسفاره وأحضره ومن أخص خدمه الملامين له صاحب المنظرة والتعنين وغير ذلك على ما يأتي.

= والثاني: حديث ابن عمر أخرجه البيهقي [٢/٢١٣، رقم: ٢٩٧٥] وغيره، وفيه: صليت مع ابن عمر الصبح فلم يقمت، فقلت له: لا تقمت؟ فقال: ما أحفظ من أحد من الصحابة، قال الذهبي: هذا صحيح من ابن عمر، فهذا ابن عمر عدم في الاستئذان والاتناع السوي في الأحد بالآثار من بالعبادات أيضًا. وما قاله البيهقي: إن سبيان بعض الصحابة أو غفته عن بعض السنن لا يقدح في رواية من حفظ وأئت. جواه: ما قال الذهبي: سبيان ابن عمر لذلك كالمستحيل؛ لأنه يستمر على صلاة الصبح دائمًا، وكان ملازمًا لسي<sup>٢٤</sup>، وهو شديد الاتناع. قلت: جواه من وجه آخر: أن السبيان والعفلة من الصحابي إنما يمكن أن ينحمل لو لم يمكن التطبيق بين روايات النبي والإثبات، وهو ههنا ممكن من هو الطاهر كما ذكرنا أن الإثبات إنما هو لكون القنوت عند الدارلة، وعلى هذا يحتمل روايات الدوام والإطلاق أيضًا على أن في روايات الدوام كلامًا في الطرق. والثالث: حديث عمر وقد سبق منا، وهو من أظهر الخفاء الراشدين في إقامة الحدود والشرائع واتباع المآثر السوية مشهور مستفيض في ذلك، وقد أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن سعيد بن جبير: أن عمر كان لا يقمت في الفجر [٢/١٠٣، رقم: ٦٩٨٥]، وقال الشعي: كان عبد الله لا يقمت، وروى عن عمر لقت عبد الله، وعبد الله يقول: لو سلك الناس واديًا وشعبًا، وسلك عمر واديًا وشعبًا لسلكت وادي عمر وشعبه، وقال إبراهيم وقتادة: لم يقمت أبو بكر وعمر حتى مضيا.

والرابع: ما روى الطبراني عن كريب: سئل ابن عمر عن القنوت في الفجر، فقال: لا، والله لا يعرف هذا، وعن سعيد بن جبير قال: أشهد أبي سمعت ابن عباس يقول: القنوت في الفجر بدعة. والخامس: ما روي عن نافع عن ابن عمر: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم يقموا، وصلى علقمة ومسروق والأسود وعمر بن ميمون خلف عمر فلم يقمت. والسادس: ما روي عن شيبان عن غالب بن فرقد قال: كنت عند أنس بن مالك شهرين، فلم يقمت في صلاة العداة، ولو لم يثبت عنده نسجه لما تركه، وقال أبو زرعة: شيبان صدوق.

والسابع: حديث أبي مالك الأشجعي في ترك النبي ﷺ، وترك الخلفاء الأربعة الراشدين المهديين المصطفين الأحبار أركان الدين، وقوله لانه: 'إنه بدعة' فكيف لا يقتدي بهؤلاء الأساطين ومباي الحق واليقين، يدور عنهم ربح الإسلام والمسلمين. والثامن: ما قال به الترمذي: إن أكثر أهل العلم على الترك، وما لنا إلا اتناع الجمهور والأكثر في الفروع الفقهية، وهو السواد الأعظم والجماعة. والتاسع: أنه لو كان سنة لكان في سائر الصلاة كما يفيد أكثر الروايات، لا سيما في صلاة المغرب كما في الصحاح، وإدليس فيس، فافهم.

والعاشر: أن أحاديثا صريحة في مقصودنا؛ لأن النبي للاستعراق، وأحاديثهم لا يصرح بمقصودهم؛ لأن الإثبات يكفيه الوجود مرة واحدة لوجه من الوجوه، ولعذر من الأعداء، ولأن ذلك يمكن أن يحمل على النوارل، بل =

## [بيان كيفية القعدة]

١١٥- أبو حنيفة عن عاصم بن كليب عن وائل بن حجر، قال: كان رسول الله ﷺ

= هو الظاهر كما مر، وهو المرجع لما ورد في بعض الطرق من ادوام، ولأنه يمكن أن يحمل على التطويل في الصلاة أو طول القيام، أو الخشوع أو الطاعة؛ لأن القنوت لفظ مشترك في أمثاله كقوله تعالى: ﴿سُجَّدًا وَسُجُودًا﴾ (النحل: ١٢٠) وقوله: ﴿فَمَنْ خَفَ سَاقًا﴾ (الزمر: ٩)، وقوله: ﴿مَنْ خَفَ سَاقًا﴾ (الأحراب: ٣١)، وقوله: ﴿فَمَنْ خَفَ سَاقًا﴾ (البقرة: ٢٣٨) وقوله: ﴿مَنْ خَفَ سَاقًا﴾ (آل عمران: ٤٣) وقوله: ﴿مَنْ خَفَ سَاقًا﴾ (الروم: ٢٦) وقوله: ﴿فَمَنْ خَفَ سَاقًا﴾، وأكثر المعاني مستقيمة في الأحاديث، تدك عشرة كاملة، وهذه الوجوه غير ما ذكرنا سابقاً، وكفة الحنفية ههنا راجحة عند كل من له مسكة بلا ريب، وكفتهم شائلة بلا مرية، فافهم.

أبو حنيفة هكذا رواه أبو معاذ البلخي عنه. وائل بن حجر الح. أخرجه الترمذي من طريق ابن كريب عن عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر، قال: "قدمت المدينة قلت: لأنظرون إلى صلاة رسول الله ﷺ، فلما جلس يعني للتشهد، افترش رجله اليسرى، ووضع يده اليسرى يعني فخذ اليسرى، ونصب رجله اليمنى" [رقم: ٢٩٢]، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة، ثم أخرج حديث أبي حميد الساعدي وصححه، وقال: وبه يقول بعض أهل العلم، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، قالوا: يقعد في التشهد الآخر على وركه، واحتجوا بحديث أبي حميد، وقالوا: يقعد في التشهد الأول على رجله اليسرى وينصب اليمنى. ويحفظ لفظ "أكثر أهل العلم" في الأول ولفظ "بعض أهل العلم" ههنا.

وحديث أبي حميد الساعدي أخرجه البخاري [رقم: ٨٢٨] والثلاثة بنفط: 'إذا جلس في الركعة الأخيرة، قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى'، وأخرج البخاري عن عبد الله بن عبد الله: أنه كان يرى عبد الله بن عمر يتربع في الصلاة إذا جلس، ففعلته وأنا يومئذ حديث السن، فنهاي عبد الله بن عمر قال: إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى، فقلت: إنك تفعل ذلك؟ فقال: رجلاي لا تحملائي [رقم: ٨٢٧]. وأخرج مسلم عن أبي الجوزاء عن عائشة ؓ في حديث طويل، وفيه: 'كان يفتش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى' [رقم: ٤٩٨]. وروى أبو داود والسنائي وأحمد عن وائل بن حجر: "أنه نظر إلى رسول الله ﷺ يصلي فسجد، ثم قعد، فافتش رجله اليسرى ونصب اليمنى".

وروى أحمد من حديث رفاعة بن رافع: أنه قال للأعرابي: د حسب فجلس على حث يسرى، وروى السنائي عن ابن عمر ؓ: أنه قال: من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى، ويستقبل بأصابعها القعدة، ويجلس على اليسرى [رقم: ١١٥٩]، فهذه وأمثاله ههنا روايات كثيرة، وأحاديث جيدة الأسانيد.

إذا جلس في الصلاة، أضجع رجله اليسرى، وقعد عليها، ونصب رجله اليمنى.

أي قدمه

## [بيان هيئة النساء]

١١٦- أبو حنيفة عن نافع .....

= ثم اعلم أن هذا لكل إمام من الأربعة قولاً على حدة، فأبو حنيفة وأصحابه يقولون بالافتراش في القعدتين كما في حديث عائشة لمسلم، والشافعي يقول بالافتراش في الأولى، وبالتورك في الثانية متمسكاً بحديث أبي حميد، ومالك يقول بالتورك في القعدتين، وعند بعض المالكية الافتراش فيهما كما عند الحنفية، وأحمد يقول بالافتراش مصقاً في صلاة لها تشهد واحد، وبالافتراش في الأولى والتورك في الثانية فيما له تشهدان، والحنفية يقولون: إنه قد جاء الافتراش في كثير من الأحاديث، وإنه سنة في التشهد، وحنوفه رحمهم الله كان على هذه الهيئة من غير تقييد بالقعدة الأولى والأخرى، وهذا الخلوس والذي أثرناه أشد وأشق.

وقد ورد: **فصل في أحسن ما أحسنه** أي أشدها، وما ورد من التورك في القعدة الأخيرة يحمل على حالة الضعف وكبر السن؛ فإن القعود فيها طويل، فالملائم لها التسهيل والتيسير. وأخرج محمد ما أخرجه البخاري حديث ابن عمر من طريق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عنه، وقد يقال: إن لفظ ابن عمر يحمل لا يدل على القعود على اليسرى، بل قد فسر في بعض الروايات بالثني بمجرد مع الخلوس على التورك كما في 'موطأ يحيى'، وكما أخرجه الطحاوي عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عمر، وعليه حمله شراح 'موطأ مالك' وعليه حمله الطحاوي من أصحابنا.

قلت: يرده ما أخرجه السائي عن ابن عمر من طريق يحيى عن القاسم عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عمر: "من سنة الصلاة أن تصب القدم اليمنى، واستقبله بأصابعها القليلة، والجبوس على اليسرى" [رقم: ١١٥٩]، وهذا أرجح مما أخرجه الطحاوي؛ لكونه قولاً قاضياً على الفعل على أن فعله ذلك لعلة كان قبل بلوغ هذه السنة إليه أو بعده، ولكن ترجح أولاً في اجتهاده حديث أبي حميد، ثم رجح عليه هذه السنة باجتهاده، وحمده على حالة الكبر والبدانة كما حملنا توفيقاً وتطبيقاً بين النصوص ما أمكن، فلا يحتاج على هذا حملنا إلى دليل آخر كما قبل، ولا نحمل فعل ابن عمر هذا على العذر، حتى يرد أنه يخالف ما ورد أن ما ارتكبه للعذر هو التربع لا التورك، على أنه لا ضمير فيه أيضاً؛ لأن ابن عمر يمكن أن يعتريه عذران باختلاف وقتين، ففي العذر الخفيف ومناذي الكبر اختار التورك، وبعد قوته وشدة اختار التربع، ثم حديث عائشة ووائل وغيرهما لا مرد له أصلاً، فكيف التوفيق غير ما ذكرنا، وما يقال: إنها لا تدل على كونه في جميع القعدات غير وارد؛ لأن الظاهر هو العموم بإطلاق النصوص؛ لأن المطلق يجري على إطلاقه، ولا يتقيد بورود بعض المقيدات، فافهم.



عن ابن عمر أنه سئل كيف كن النساء يصلين على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: كن يتربعن، ثم أمرن أن يحتفزن.

### [بيان التشهد]

١١٧- أبو حنيفة عن أبي إسحاق السبيعي عن البراء عن النبي ﷺ: كان يعلمنا التشهد كما يعلم السورة من القرآن.

١١٨- أبو حنيفة عن القاسم عن أبيه عن عبد الله، قال: علمنا رسول الله ﷺ خطبة الصلاة يعني التشهد.

تفسير للحظة

١١٩- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن أبي وائل شقيق بن سلمة، .....

عن ابن عمر الح أخرجه البخاري [باب سة الخلوس في التشهد] تعيقاً: وكانت أم الدرداء تحبس في صلاتها حسنة الرجل، وكانت فقيهة، وقال صاحب 'الهداية' في جنوس المرأة بطريق التورك والاحتفاز: وإن كانت امرأة جلست على إلتها اليسرى، وأخرجت رجلها من الجانب الأيمن؛ لأنه أسترها. قال العيني: لأن مراعاة عرض الستر أو من مراعاة سية القعدة. ويمكن أن يقال: إذا اختصت الروايات في هيئة القعدة، صلبت لها محامل يصح ويستقيم الحمل عليها بحسب مقتضى العقل، فحملنا روايات الافتراش على قعدة الرجل، وروايات التورك على قعدة النساء لستر، وما روي منه أو غيره من الرجال فهو لبيان قعدتهن، أو لبيان الجواز فافهم، وقد أوردنا دليلاً سمعياً أيضاً من باب الأحبار في حق قعدة المرأة في 'صرح الحماية على شرح الوقاية'.

النساء يدل من الضمير أو فاعل على لغة. **خلفون** يستويين جالسات على أوراكهن. **إلى إسحاق** أخرجه مسلم عن ابن عباس رفعه، والبيهقي عن طاوس عنه والطحاوي عن عطاء عنه موقوفاً. **عن القاسم** ابن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود. **أبو حنيفة** هكذا رواه عن الإمام ابن المظفر وأبو بكر بن عبد الباقي والحسن بن زياد. **عن حماد**: رواه الستة والدارقطني والبيهقي.

**عن أبي وائل** هذا تشهد ابن مسعود المعتز عند الحنفية، وعند أهل التحقيق من أهل التحديث، وأرباب النقل والعقل. رواه الأئمة الستة في كتبهم وغيرهم، فأخرجه البخاري من طريق أبي يعيم عن الأعمش عن شقيق، قال: قال عبد الله: كما إذا صلبا حلف النبي ﷺ، قلنا: السلام على جبريل وميكائيل، السلام على فلان =

[illegible]

وأخرجه أبو داود بطريق من طريق مسدد عن يحيى عن سليمان عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله، وفي آخره:  
~~عن أبي القاسم، قال: أخذ علقمة بيدي، فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وأن رسول الله -~~ أخذ بيد عبد الله،  
 فعلمه التشهد في الصلاة، فذكر مثل دعاء حديث الأعمش: ~~عن أبي القاسم، قال: أخذ علقمة بيدي، فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وأن رسول الله -~~  
 وأخرجه محمد في "الموطأ" عن محل عن أبي وائل عن عبد الله، ثم قال: وكان عبد الله بن مسعود يكره أن يزداد فيه  
 حرف أو ينقص منه حرف.

وأخرجه الترمذي من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود بن يريد عن عبد الله [رقم: ٢٨٩]، قال: وفي الباب عن ابن عمر وجابر وأبي موسى وعائشة، ثم قال: حديث ابن مسعود قد روي عنه من غير وجه، وهو أصح حديث روي عن النبي ﷺ في التشهد، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق، ثم أخرج حديث تشهد ابن عباس وحسنه وصححه واستغربه، وقال: وقد روى عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي هذا الحديث عن أبي الزبير نحو حديث الليث بن سعد.

وروى أيمن بن نابل المكي هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر، وهو غير محفوظ، وذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد، وروى بسنده عن حصيف أنه رأى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إن الناس قد احتفوا في التشهد، فقال: عليكم بتشهد ابن مسعود، وقال البزار: أصح حديث عدي في التشهد حديث ابن مسعود، روي عنه من نيف وعشرين طريقاً، ولا نعلم روي مرفوعاً في التشهد أثبت منه، ولا أصح أسانيد، ولا أشهر رجالاً، ولا أشد تظافراً بكثرة الأسانيد والطرق. وقال مسلم: إنما اجتمع الناس على تشهد ابن مسعود؛ =

= لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً، وغيره قد اختلف أصحابه، وقال محمد بن يحيى الذهلي الإمام: حديث ابن مسعود أصح ما روي في التشهد، وأخرج الطبراني في "معجمه الكبير" عن بريدة قال: ما سمعت في التشهد أحسن من حديث ابن مسعود [٣٩١٠، رقم: ٩٨٨٣]. ثم أكثر الروايات بتعريف السلام، وفي لفظ للنسائي: "سلام علينا"، وفي لفظ للطبراني: "سلام عليك" بالتشكير أيضاً، واعتذر الشافعي في احتياده تشهد ابن عباس بأنه رآه واسعاً وسمعه صحيحاً، وهو عنده أجمع وأكثر لفظاً من غيره.

ثم اعلم أن ههنا تشهدات عديدة لعدة من الصحابة: تشهد ابن مسعود، وتشهد ابن عباس وقد أخرجه مسلم والشافعي والترمذي والدارقطني وابن ماجه، وتشهد أبي موسى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والطبراني، وتشهد جابر أخرجه النسائي وابن ماجه والطبراني والحاكم، وصححه في "مستدرکه" وصعقه جماعة من الحفاظ، ورواه الترمذي في "علته" وحطاه عن البحاري، وصعقه يعقوب بن شيبة والبيهقي، ثم رجاله ثقات لكن الخطأ فيه من أيمن بن نابل لما حاله البيت، وهو أثبت في أبي الزبير، وتشهد عمر بن الخطاب أخرجه مالك في 'الموطأ'، ورواه الحاكم والبيهقي، وهو موقوف على عمر كما قاله الدارقطني، وتشهد ابن عمر أخرجه أبو داود والطحطاوي ورواه الدارقطني وصححه إسناده، وقال: تابعه عن رفعه ابن أبي عدي عن شعبة، وأخرجه البراء في "مسنده"، وقال: لا أعلم أحداً رفعه عن شعبة إلا بصري عن علي، وهو مردود بما مر، وأخرجه ابن عدي بحوجه، وقال أبو طالب عن أحمد: إنه أنكره، وقال: لا أعرفه، وقال ابن معين: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد؛ لما أنه ما سمع منه شيئاً، وإنما هو عن ابن عمر عن أبي بكر موقوفاً، وتشهد عائشة رواه البيهقي والدارقطني، والحسن بن سفيان في "مسنده" مرفوعاً، ووقفه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم، ورجحه الدارقطني في "علته" على قاعدته الضعيفة، ورواه البيهقي من وجه آخر فيه ابن إسحاق، لكنه صرح بالتحديث، وتشهد سمرة رواه أبو داود بسند ضعيف، وتشهد عني أخرجه ابن أبي عمير في "المعجم الأوسط" من حديث السدي عن الحسين عن عني مرفوعاً بلفظ: "التحيات لله، والصلوات والبركات والساعات الطاهرات لله"، وسنده ضعيف، لكنه يشده ما أخرجه ابن مردويه من طريق أبي إسحاق عن إخباره عنه موقوفاً، وفيه: 'ما طاب فهو لله، وما حث فلغيره'، وتشهد ابن أبي عمير أخرجه الطبراني في 'الكبير' و'الأوسط'، قال الطبراني: تفرد به ابن شيعة، قال الحفاظ: وهو ضعيف لا سيما وقد خالف، قلت: ليس بضعيف ولا صعه هو بنفسه في "تقريره" ووثقه الإمامان: مالك وأحمد، وتشهد معاوية أخرجه الطبراني في 'الكبير' مثل تشهد ابن مسعود بسند حسن، وتشهد سلمان أخرجه الطبراني والبراء مثل تشهد ابن مسعود وراد: "قنها في صلواتك كلها ولا تزد فيها حرفاً، ولا تنقص منها حرفاً"، وسنده ضعيف، وتشهد أبي حميد أخرجه الطبراني عنه مرفوعاً مثله =

عن عبد الله بن مسعود، قال: كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ نقول السلام على الله، وفي

= بسند ضعيف، وفيه: "الراكيات لله" بعد الطيات، وأسقط الواو قبل الطيات، وتشهد أبي بكر الصديق أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" موقوفاً بلفظ: 'كان يعمهم التشهد على المير كما يعلم الصبيان في المكتب: التحيات لله، والصلوات، والطيات' [٢٦٠/١، رقم: ٢٩٩٠]، فذكر مثل تشهد ابن مسعود سواء، وفي سنده زيد العمي ضعفه، لكن أخرج أبو بكر بن مردويه في "كتاب التشهد" له عنه مرفوعاً بسند حسن، ومن رواية ابن عمر عنه مرفوعاً أيضاً بسند ضعيف، فيه إسحاق بن أبي فروة.

وتشهد طلحة بن عبيد الله أخرج ابن مردويه فيه بسند حسن، وتشهد أس أخرج بسند صحيح، وتشهد أبي هريرة أخرج بسند صحيح، وتشهد أبي سعيد أخرج بسند صحيح، وتشهد الفضل بن عباس، وتشهد أم سلمة، وتشهد حذيفة، وتشهد المطلب بن ربيعة، وتشهد عبد الله بن أبي أوفى أخرجها، أي أخرج أحاديثهم المرفوعة فيه في ذلك الكتاب، وفي أسانيد الأواخر مقال، وبعضها مقارب، وتشهد الحسين بن علي ؓ أخرج عنه، قال في تشهد علي ؓ: إنه تشهد النبي ﷺ، فهذه الشهادات رواها أربعة وعشرون صحابياً بعضها موقوفة، وفي إسناد أكثرها مقال، وأسانيدها وألفاظ متونها مذكورة في الكتب.

عن عبد الله الخ: اعلم أن تشهده راجح على تشهد غيره بوجوه، الأول: ما قاله الترمذي: إنه أصح حديث روي في التشهد. والثاني: ما قاله، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين. والثالث: ما قاله البزار أصح حديث عندي في التشهد حديث ابن مسعود، روي عن نيف وعشرين وجهاً، ولا نعلم روي عن رسول الله ﷺ أثبت منه، ولا أصح إسناداً، ولا أشهر رجالاً، ولا أشد تظافراً بكثرة الأسانيد.

والرابع: ما قاله مسلم: إنما اجتمع الناس على تشهد ابن مسعود؛ لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً، وغيره قد اختلف أصحابه. والخامس: ما قاله محمد بن يحيى الذهلي: حديث ابن مسعود أصح ما روي في التشهد. والسادس: ما رواه الطبراني في "الكبير" عن بريدة بن الحصيب قال: ما سمعت أحسن من تشهد ابن مسعود. والسابع: أنه قد اتفق الأئمة الستة على تخريجه لفظاً ومعنى، وهو نادر. والثامن: ما ذكره الزبيعي وابن اهامم والعيبي وابن حجر أن الترمذي أخرج بسنده عن خصيف أنه قال: رأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت له: يا رسول الله! إن الناس قد اختلفوا في التشهد، فقال: "عليك بتشهد ابن مسعود" [رقم: ٢٨٩].

والتاسع: أن رفعه صحيح بلا مرية، ووافقه في تشهده جماعة من الصحابة والتابعين كمعاوية وسمان كما عد الطبراني والزار، وكعائشة كما عند البيهقي، وكأبي حميد وغيرهم. والعاشر: أن فيه التأكيد في التعليم والأخذ كما قاله ابن اهامم والعيبي: إن أبا حيفة قال: أخذ حماد بيدي، وقال إبراهيم: أخذ علقمة بيدي، وقال علقمة: أخذ ابن مسعود بيدي، وقال ابن مسعود: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، وعلمني التشهد كما يعلمني السورة من =

= القرآن، وكان يأخذ علينا. والحادي عشر: أن فيه صيغة الأمر، وهو قوله **الله**: ج. وأقل مراتبه الاستحياء. والثاني عشر: أن فيه الألف واللام وهو للاستعراق وسلام بدون اللام بكرة.

والثالث عشر: أن فيه ريادة الواو وهي لتحديد الكلام، فيصير كل ثناء على حياله كما في القسم، ففي والله الرحمن الرحيم بميم واحدة، وفي والله والرحمن والرحيم ثمان ثلاث. وأربع عشر: أن فيه تأكيد التعظيم في قوله علمي التشهد كما يعني سورة من القرآن والخامس عشر: أنه علق التمام به كما في رواية أبي داود وغيره، فدل على أن التمام لا يوجد بدونه، ولعل صاحب "نحر ارائق" ذهب من ههنا إلى كون قراءة تشهد غيره مكروهاً تحريماً، ولعل الروايات عند الحنفية مختلفة أحتر من بينها رواية الكراهة، ولظهر من كلام محمد في 'اموطأ' وغيره، ومن عامة رواياتهم الجوار، والاختلاف في لأفضية، ويشير إليه كلمات أكثر حنفية

والسادس عشر: أن عامة الصحابة أخذوا به؛ فإنه روي أن أبا بكر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم تشهد ابن مسعود. والسابع عشر: أن في تشهد غيره نقصاناً، وفيه كمالاً تاماً. والثامن عشر: تقدم اسم الله، وإزالة الإجمال في الممدوح في أول الكلام أولى. والتاسع عشر: أن التحيات عام يشمل كل الصلاة وغيرها، ودلت على وجود الواو، وعند عدمها تكون محصورة بالصوات وغيرها. والعشرون: موافقة القياس؛ لأنه ذكر ممتد مشروع في أحد صري الصلاة عاماً، فيكون دواو كالأستفتاح اعتباراً لأحد المذكورين بالآخر. والحادي والعشرون: أنه ليس فيه اضطراب ولا وقف، وحديث ابن عباس مضطرب جداً في المتن، ولا رجاله تكافئ رجال حديث ابن مسعود.

ثم هو مروي عند مسلم بالسلام معروفاً، والشافعي يأخذه منكراً فيس ما أخذه في شيء من الصحيحين. والثاني والعشرون: أنه أشهد عند الله أصحابه حين عرضه عليهم على كونه بالواو والألف واللام؛ يتوافق لفظ رسول الله ، وقال عبد الرحمن بن يزيد: كما حفظ عن عبد الله أن تشهد كما حفظ حروف القرآن، وهذا يدل على غاية ضبطه، ولا يوجد مثله غيره، فهذه اثنا وعشرون وجهاً لترجيح تشهده على تشهد غيره، ثم التشهد ولو في القعدة الأخيرة غير فرض، وإنما الفرض القعود بقدره عندنا.

وقد يستدل الخصوم بفرصته بخديث ابن مسعود؛ إذ فيه: 'كما تقول قل أن يفرض علينا التشهد: اسلام على الله قبل عباده اسلام على جبريل إخ'، أخرجه البخاري في صحيحه، واستدل به الراعي على فرضية التشهد الأخير، وبوب عليه السائي بإيجاب التشهد وساقه، قال بن عبد البر في 'الاستدكار': وتفرد ابن عيينة بقوله: 'قل أن يفرض'، لكن نفرد الثقة مقبول. والحوار: أن ذلك اصطلاح جديد، وأصل معناه التقدير، فمعناه قل أن يفرض علينا، على أنه لو أريد الوجوب فهو واجب عندنا لا فرض؛ لتطرق الشبهة والاحتمال.

رواية: زيادة من عباده: "السلام على جبريل وميكائيل"، فأقبل علينا النبي ﷺ، فقال: إن الله هو السلام، فإذا تشهد أحدكم فليقل: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وفي رواية: أنهم كانوا يقولون: السلام على الله السلام على جبريل، السلام على رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: لا تقولوا: السلام على الله، ولكن قولوا: التحيات لله، والصلوات، والطيبات إلى آخر التشهد.

وفي رواية: أن رسول الله ﷺ علّمهم التحيات إلى آخر التشهد، وفي رواية: علّمنا، وفي رواية: قال: كنا إذا صلينا مع النبي ﷺ نقول إذا جلسنا في آخر الصلاة: السلام على الله، السلام على رسول الله وعلى ملائكته، نسّمّهم من الملائكة، فقال رسول الله ﷺ: لا تقولوا كذا، وقولوا: التحيات لله، والصلوات، والطيبات.

١٢٠- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمه عن ابن مسعود، قال: كان رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه، السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى شق وجهه، وعن يساره مثل ذلك، وفي رواية: حتى يرى بياض خده الأيمن، وعن شماله مثل ذلك.  
عن ابن مسعود

**التحبات الح** العادات القولية، والصلوات البدنية، والطيبات الماتية، وقال النووي: التحية هو السلام والملك وإسقاء والعظمة والحياة. وقيل: التحيات: أصناف التعظيم. والصلوات: الفرائض والنوافل والطيبات: الكلمات النقية وسائر الأعمال، وهذا على قاعدة من تقدم بين أيدي اسوك فيتحف ويهدي إليهم بعد التحية والثناء، ثم الخدمة والتدليل، والسلام على النبي دعاء له بالخير والسلامة، والدعاء إما على إبقاء الكلام على ما جرى في امعراج، أو لكونه نصب العين للمؤمنين لا سيما في العادة، أو بشير بأنه في ورثة العالم كما يتنقظ به الصوفية.  
**قال كان** قد سبق ما يتعق من التحريج وأحاديث اساب والإشادات في المسألة.



١٢١- أبو حنيفة عن القاسم عن أبيه عن عبد الله، قال: كان رسول الله ﷺ

ابن مسعود

يسلم عن يمينه، وعن يساره تسليمتين.

### [بيان تخفيف الصلاة]

١٢٢- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: كان عبد الله بن مسعود

وحذيفة وأبو موسى وغيرهم من أصحاب النبي ﷺ اجتمعوا في منزل، فأقيمت

ابن اليمان صاحب السر الأشعري

الصلاة، فجعلوا يقولون: تقدم يا فلان لصاحب المنزل فأبى، فقال: تقدم أنت

ابن مسعود

عن التقدم عليهم

عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود. **سلسلة** [لا واحدة كما رعمه مالك] أخرجه الأربعة [الترمذي رقم: ٢٩٥، وأبو داود رقم: ٩٩٦، والنسائي رقم: ١٣١٦، وابن ماجه رقم: ٩١٤] وابن حبان [٣٢٩/٥، رقم: ١٩٩٠] بغير هذا الوجه وصححه الترمذي، ورواه مسلم [رقم: ٥٨٢] عن سعد نحوه، وأخرجه الدارقطني في التسليمتين عن عمار، وابن ماجه عن حذيفة وأحمد عن طلق، والشافعي ثم البيهقي عن وثالة وابن عمر، ومسلم عن جابر بن سمرة، وأبو داود عن وائل، وابن ماجه عن أبي موسى، والدارقطني عن الرءاء.

**كان عبد الله الخ** أخرج ابن ماجه [رقم: ٩٨٤] وغيره عن أبي مسعود الأنصاري، قال: أتى النبي ﷺ رجل، فقال: يا رسول الله! إني لأتأخر في صلاة العدة من أجل فلان؛ لما يطيل بنا فيها، قال: فما رأيت رسول الله ﷺ قط في موعظة أشد غضباً منه يومئذ، فقال:

**فمنه تعبدوا**، وعن أنس بن مالك قال: "كان رسول الله ﷺ يوحى ويتم الصلاة"، وعن جابر قال: صلى معاذ بن جبل الأنصاري بأصحابه صلاة العشاء، فطوّل عليهم، فانصرف رجل ما فصلى، فأحبر معاذ عنه، فقال: إنه منافق، فلما بلغ ذلك الرجل دخل على النبي ﷺ فأخبره ما قاله له معاذ، فقال النبي ﷺ:

**من كان منافقاً فليكن**

**يعشيه وقرأ باسمه ويث**

وعن عثمان بن أبي العاص يقول: كان آخر ما عهد إليّ النبي ﷺ حين أمّرتني على الطائف، قال لي: **يا**

مختصراً، ثم أخرج أحاديث التجوز في الصلاة حين نكأ الصبي. **تقدم ابن الخ** وحصر؛ لأنه كان أفصلهم، فقد قيل: إنه أفقه الصحابة بعد الخفاء الأربعة، وقد ورد: اجعلوا أئمتكم حياركم؛ فإنهم وفدكم فيما بينكم =

يا أبا عبد الرحمن، فتقدم، فصلى صلاة خفيفة وجيزة أتم الركوع والسجود، فلما انصرف قال القوم: لقد حفظ أبو عبد الرحمن صلاة رسول الله ﷺ <sup>مختصرة في القراءة</sup> <sup>فروعها</sup>.

١٢٣- أبو حنيفة عن أبي سفيان عن جابر عن أبي سعيد: أنه دخل على رسول الله ﷺ فوجده يصلي على حصير يسجد عليه.

١٢٤- أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ صلى قاعدًا أو قائمًا ومختبئًا.

= وبين ربكم، كما رواه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر . . . (علي القاري)  
أما عبد الرحمن كنية عبد الله ابن مسعود. صلاة خفيفة. روى البخاري في باب الإنجاز في الصلاة وإكمامها عن أنس مرفوعًا: "بوجز الصلاة ويكملها" [رقم: ٧٠٦]، وأيضًا أخرج أحاديث الإنجاز وترك التطويل. لقد حفظ في حمة الصلاة في القراءة. صلاة رسول الله ﷺ وقد روى مالك [رقم: ٣٠١] والبخاري [رقم: ٧٠٣] وأبو داود [رقم: ٧٩٤] والنسائي [رقم: ٨٢٣] عن أبي هريرة مرفوعًا: "صلى أحدهم على حصير يسجد عليه".

أبو حنيفة هكذا رواه ابن يونس عنه. عن أبي سفيان وفي نسخة القاري طلحة بن رافع. عن جابر أخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه. عن أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه من طريق أبي كريب عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أبي سعيد، قال: صلى رسول الله ﷺ على حصير، وعن ميمونة أم المؤمنين قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي على الحمرة، وعن عمرو بن دينار قال: صلى ابن عباس وهو بالبصرة على بساط، ثم حدث أصحابه أن رسول الله ﷺ كان يصلي على بساطه [رقم: ١٠٢٧، ١٠٣٨].

ورواه أبو داود عن أنس من حديث الرجل الصبح الأصباري، وفيه: فصاحوا له طرف حصير لهم، فقام، فصلى ركعتين، وعن أنس مرفوعًا: كان ﷺ يزور أم سليم فتدركه الصلاة أحيانًا، فيصلي على بساط لنا وهو حصير تصبغه. وعن المعيرة: كان رسول الله ﷺ يصلي على الحصير والفرو المذبوعة. وعن أنس قال: كما يصلي مع رسول الله ﷺ في شدة الحر، فإذا لم يستطع أحدا أن يمسك وجهه من الأرض سبط ثوبه، فسجد عليه [رقم: ٦٥٧].

## [بيان صلاة المريض]

١٢٥- أبو حنيفة عن أبي سفيان عن الحسن، أن رسول الله ﷺ صلى محتباً من طلحة بن نافع الصري فالحديث مرسل

رمد كان بعينه.  
وجع عين

١٢٦- محمد بن بَكِير قاضي الدامغان قال: كتبت إلى أبي حنيفة في المريض إذا ذهب عقله كيف يعمل به في وقت الصلاة؟ فكتب إلي يخبرني عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله، قال: مرضت فعادني النبي ﷺ ومعه أبو بكر وعمر ، وقد أغمي عليّ في مرضي وجاءت الصلاة، فتوضأ رسول الله ﷺ وصب عليّ من وضوئه، فأفقت فقال: كيف أنت يا جابر! ثم قال: صل ما استطعت ولو أن تؤمي.

قاعداً أو قائماً مشواً بالركوع والسجود

محمداً ضم الساق إلى البطن بثوب أو باليد، والقعود والاحتناء محمول على حالة العذر، أو النافلة، وقد ورد الترفع في حديث عائشة مرفوعاً أخرجه النسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم، وأعله النسائي خطأ أبي داود، لكن له متابعا أخرجه ابن حزيمة والبيهقي، ورواه البيهقي عن ابن الزبير مرفوعاً نحوه، وعن أسد موقوفاً وعلقه البخاري. عن محمد بن أحمد أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي، ولقط أبي داود: "وقد أغمي علي"، ومعناه أخرجه البخاري، والأربعة من حديث عمران بن حصين، والبرار من حديث جابر، والبيهقي ورواته ثقات، وأبو يعلى في "مسنده" من وجه آخر عن جابر، والطبراني من حديث ابن عمر نحوه.

صل الخ أخرج ابن ماجه [رقم: ١٢٢٣] عن عمران بن الحصين مرفوعاً: "صل جالساً على يمينه وهو وجع".

صل م استطع الخ أخرج محمد في "الموطأ" من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفاً عليه، قال: إذا لم يستطع المريض السجود أو ما برأسه، وأخرج النزار والبيهقي في "كتاب المعرفة" عن أبي بكر الحفصي عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر: أن رسول الله ﷺ عاد مريضاً فأراه يصلي على وسادة، فأخذها فرمى بها، فأخذ عوداً يصلي عليه، فأخذها فرمى به، وقال: "صل على عود أو ما شئت من ذلك".



١٢٧- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة أم المؤمنين،

قالت: لما أغمي على رسول الله ﷺ قال: **مروا أبا بكر** فليصل بالناس، فقيل: إن أبا بكر رجل **حصر** وهو بنفسه يكره أن يقوم مقامك، قال **افعلوا ما أمركم به**.  
يا أهل البيت إماماً لهم وفي رواية: رجل أسيف

١٢٨- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة أم المؤمنين،

قالت: لما أغمي على رسول الله ﷺ قال: **مروا أبا بكر** فليصل بالناس، فقيل له:

**مروا أبا بكر** إلخ فيه فصل ظاهر له . عني حملة الصحابة في الأمور الدينية؛ فإن لأئمة حيار الأمة في العلم والتفقه والورع، ورد عني الشيعة والتعصية كيف لا وقد اعترف به سيدنا عبي كرم الله وجهه، حيث قال: كيف لا يؤثره عليا في أمر ديننا، وقد أثره النبي ﷺ عليا في أمر ديننا، ومن ههنا ذهب جمهور المتكلمين من أهل السنة إلى التفصيل بترتيب بين إخفاء في كثرة الثواب، وقرب الممر عند رب الأرباب، والمراد به المثوبات الحاصلة من السوابق الإسلامية، ونفع الإسلام والمسلمين، ورفع منار الدين ورياسة النبوة مما يتعلق به ما على مقاصد الخلافة الكبرى، والخصوصيات الخاصة مقطوعة انصر ههنا. **حصر** ضيق القنب رقيق الناص الساكت عن القراءة في الاضطرار.

**مروا أبا بكر** هذه الحديث أخرجه الأئمة في صحاحهم وسننهم ومسايدهم ومصنفاتهم ورواه البخاري بطرق متعددة، وعبارات متقاربة في عدة أبواب من أسانيد مختلفة عن عائشة وأبي موسى وأنس بن مالك وحمزة بن عبد الله عن أبيه وغير ذلك، وعامة ألفاظ هذه الرواية في الصحاح ستة، وفي هذا الحديث وجوه من مسائل، أحدها: أن أبا بكر أحق بالخلافة من غيره. والثاني: أن الأحق بالإمامة يصعري أيضاً هو أهل العلم والفصل، كما ترجم به البخاري الباب لا الأقرأ، وإلا فبعض الصحابة كأبي كان أقرأ من أبي بكر.

وثالث: أنه يجوز صلاة القائم حيف الإمام القاعد كما في بعض الروايات: أن أقوم كابو، قياماً واسبي . قاعد على تقدير أن يكون الإمام هو سبي . وأن العاص يجوز اقتداؤه بالفضل على تقدير إمامة أبي بكر، والظاهر أن الواقعة مختلفة. والرابع: أنه لا يسغي الإصرار على خلاف ما حكم به شرع، وأنه يزجر عليه كما زجر به النبي ﷺ عائشة أو حفصة، أو كتيههما. وخامس: أن المقتدي في الازدحام بخور أن يكون نخداء الإمام عن يمينه لا عن يساره، وأن المقتدي يجوز أن يكون مكبراً مسمماً لتكبير الإمام في الازدحام.

**مروا إلخ**. هذا اللفظ رواه الشيخان عن عائشة، وعن أبي موسى، والبخاري عن ابن عمر، والترمذي وابن ماجه عن عائشة، وابن ماجه عن ابن عباس، وعن سالم بن عبيد.

يا رسول الله! إن أبا بكر رجل حصر وهو يكره أن يقوم مقامك، فقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس يا صويحبات يوسف وكرر.

١٢٩- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: أن النبي ﷺ لما مرض المرض الذي قبض فيه خفّ من الوجع، فلما حضرت الصلاة قال لعائشة: مري أبا بكر فليصل بالناس، فأرسلت إلى أبي بكر أن رسول الله ﷺ يأمر أن تصلي بالناس، فأرسل إليها أبي شيخ كبير رقيق وأني متى لا أرى رسول الله ﷺ في مقامه أرقّ لذلك، فاجتمعي أنت وحفصة عند رسول الله ﷺ، فيرسل إلى عمر، فيصلي بهم، ففعلت.

فقال رسول الله ﷺ: أنتن صواحب يوسف مري أبا بكر فليصل بالناس، فلما نودي بالصلاة سمع النبي ﷺ المؤذن وهو يقول: حي على الصلاة، فقال رسول الله ﷺ: ارفعوني، فقالت عائشة: قد أمرت أبا بكر أن يصلي بالناس وأنت في عذر، قال: ارفعوني، فإنه جعلت قرّة عيني في الصلاة، قالت عائشة: فرفعت بين اثنين وقدماه تحتان الأرض، فلما سمع أبو بكر لحس رسول الله ﷺ تأخر، فأومأ إليه رسول الله ﷺ، فجلس النبي ﷺ عن يسار أبي بكر، وكان النبي ﷺ حذاءه يكر، ويكبر أبو بكر.

**صويحبات.** تصغير صاحبات، وفي أكثر الروايات إنك لأنك صواحب يوسف. **أبو حنيفة:** أخرج نحوه مسلم وإس ماجه من طريق إبراهيم عن الأسود عنها، ورواه الشيخان أيضا من حديث عبد الله بن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس. **في عذر** فما الحاجة إلى حضور الصلاة. **بين اتس** أي رجلين هما علي والعباس. **تخذان** وفي رواية: تخطان في الأرض أي يتقشان فيها خطوطاً. **ويكبر أبو بكر الح** هذا ظهر يوم السبت أو الأحد، وهي آخر صلاة صلاها، أما ما خرج فيها بين العباس وعلي، والصلاة التي صلاها خلف أبي بكر صبح يوم الاثنين آخر صلاة صلاها مأموماً خرج بين الفضل وعلي.



بتكبير النبي ﷺ، ويكبر الناس بتكبير أبي بكر حتى فرغ، ثم ما صلى بالناس غير تلك الصلاة حتى قبض، وكان أبو بكر الإمام والنبي ﷺ وجع حتى قبض.   
 بعد ذلك في الصلوات لا يحصر الجماعة

## [بيان الإمامة]

١٣٠- حماد عن أبيه عن إبراهيم، قال: يؤم القوم ولد الزنا، والعبد، والأعرابي

## إذا قرأ القرآن.

وكان أبو بكر الخ قال الشمني: ليس معناه أن أبا بكر كان إماماً للناس؛ لعدم صحة إمامين، بل الإمام هو وأبو بكر استمع. عن إبراهيم الخ قد ترجم اسحاري به بقوله: 'باب إمامة العبد واموي'، وكان عائشة يؤمها عندها دكون من المصحف، وروى النعي، والأعرابي، والعلام الذي لم يختص بقول النبي ﷺ: 'ممن هم'، ولا يجمع العبد من الجماعة بعير غلة، ثم أخرج إمامة سالم مولى أبي حذيفة، وحديث أس في إطاعة عبد حشبي، ثم عقد باباً في حوار إمامة المفتون والمستدع، فهؤلاء كتبهم يخور إمامتهم وإن كانت مكروهة، ويصني حنف كل بر وفاجر، وإمامة الأعمى وعبد مكروهة عند عدم كونهما أقرأ، وإلا فأتت تعبه استخلافه ابن أم مكتوم في إمامة المدينة مع وجود عبي في عزوة تولك، وحديث يخور إمامه المنفصول مع وجود الفاضل، وأما إمامة العلام اعير لناع فمسوحة أو ليس شئت كما ذكره الحنفية في شروحه بفقهاء واحد.   
 عن إبراهيم الخ [موقوف عليه في حكم المرفوع] أخرجه محمد في 'كتاب الآثار' وهو قول تابعي، ويدل له 'حاديث، منها: حديث مكحول عن معاذ رفعه: مع الخ من، ومن حسن حديثه، أخرجه للطبراني [١٧٣/٢٠، رقم: ٣٧٠] ومكحول عنه منقطع، لكن الانقطاع غير حرج عندنا، ومنها: حديث أس مرفوعاً. 'استحيف ابن أم مكتوم في بعض غرواته يؤم أس وهو أعمى'، وفي رواية: مرتين، أخرجه أبو داود [رقم: ٥٩٥، ٢٩٣١] ورواه أحمد بن حنبل، وأخرجه أس حنبل في 'صحيحه'، وأبو يعنى في 'مسند'، والطبراني في 'معجمه' من حديث عائشة،

ورواه الطبراني [١٨٣١١، رقم: ١١٤٣٥] بسند حسن من حديث ابن عباس رفعه: استحيف ابن أم مكتوم عن الصلاة وغيرها من أمر مديته، ومن حديث عبد الله بن نحية بسند فيه الواقدي بنقط: كان إذا سافر استحيف ابن أم مكتوم عن المدينة، فكان يؤذن ويقيم ويصلي بهم، وبه يظهر اتحاد المؤذن والإمام.

١٣١- أبو حنيفة عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس: أن النبي ﷺ صلى  
برجل، فصلى خلفه، وامرأة خلف ذلك صلى بهم جماعة.  
أي مع رجل  
[بيان فضيلة صلاة الجماعة]

١٣٢- أبو حنيفة عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول  
الله ﷺ: إن الله .....

= ومنها: حديث عبد الله بن عمير الخطمي: "أنه كان يوم قومه بني حطمة، وهو أعمى على عهد النبي ﷺ،  
أحرجه الحسن بن سفيان في "مسده"، وابن أبي حشمة في "تاريخه"، ومن طريقه قاسم بن أصع في "مصنفه"،  
ويستأنس له أيضاً بطرق حديث: صلوا خلف كل بر وفاجر وإن كانت معلولة خرجها في حواشي "شرح  
العقائد"، وفي "صرح الحماية على شرح الوقاية".

ووقع في العبد ما أحرجه الشافعي عن عبد الحميد عن ابن جريج، أحبري ابن أبي مبيكة: "أهم كانوا يأتون  
عائشة بأعلى الوادي هو وعبيد بن عمير والمسور بن مخرمة وناس كثير، فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة"، وأبو  
عمرو علامها حينئذ لم يعق، لكن يعارضه ما أحرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن وكيع عن هشام عن أبي بكر  
بن أبي مليكة: "أن عائشة . . . أعتقت غلاماً لها عن دير، فكان يؤمها في رمضان في المصحف" [١٢٣/٢، رقم:  
٧٢١٧]، وهذا سند صحيح، وعلقه البحاري إلا أن يقال: لا معارضة؛ لأنه ساكت عن إمامته حالة رقه.

عن الهيثم. هكذا رواه حفص بن سالم عنه. صلى برجل. أخرجه النسائي بمعناه عن ابن عباس: 'صليت إلى  
جنب النبي ﷺ، وعائشة خلفنا تصل معنا، وأنا إلى جنب النبي ﷺ' [رقم: ٨٤١]، وإقامته عن جنبه مذكورة في  
"الصحيحين" ويمكن أن يكون هذا قصة صلاة أنس وأمه أم سليم خلفه، أو يكون قصة صلاة عني وخديجة . . .  
خلفه كما في "الخصائص" له عند النسائي، فالرجل أحدهم والامراة إحداهن، وبه استدلل الإمام على أن محاذاة  
الرجل المرأة في الصلاة مفسدة لصلاته لولاه لما أقامها خيف الرجل؛ فإن الأفراد خلف الصف مكروه عندنا،  
ومفسد عند أحمد، فلم يرتكب هذا المحذور إلا لكونه أهون البليتين.

خلفه أي جنب النبي ﷺ في المكتوبة أو التطوع. وامرأة. عطف على المستكن لعله واقعة أنس وأم سليم أمه  
أو غيرها. أبو حنيفة هكذا رواه بشر بن القاسم عنه. إن الله الخ. أخرجه ابن ماجه من طريق هشام بن عروة  
عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: . . . صلى برجل . . . . .  
[رقم: ٩٩٥]، وفي وصل الصف أحاديث كثيرة في الصحاح والسنن. وقال القاري: وقد رواه =

## وملائكته يُصلُّون على الذين يُصلُّون الصفوف.

من الصلاة من الوصل

١٣٣- أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: من شهد الفجر

س أبي رباح

= أحمد [٦٧/٦، رقم: ٢٤٤٢٦] وابن ماجه [رقم: ٩٩٥] وابن حبان [٥٣٧/٥، رقم: ٢١٦٤] والحاكم [رقم: ٧٧٥، ١٣٣٤] عن عائشة، وروى: ... وقد روى النسائي [رقم: ٨١٩] والحاكم [٣٣٣/١، رقم: ٧٧٤] عن ابن عمر مرفوعاً: ... والمراد بالصلاة هو إيصال الرحمة من الله على هؤلاء، وبوصل الصفوف مراعاتها، والمخاطبة بالمناكب، وقد راعها الخلفاء الراشدون الأربعة في عهود خلافته كما لا يخفى على من عبر على كتب الحديث.

ثم أعلم أن الحديث بهذا اللفظ أخرجه أحمد في "مسنده" [٦٧/٦، رقم: ٢٤٤٢٦] وابن ماجه في "سننه" [رقم: ٩٩٥] وابن حبان في "صحيحه" [٥٣٧/٥، رقم: ٢١٦٤] والحاكم في "مستدركه" [٣٣٤/١، رقم: ٧٧٥] عن عائشة مرفوعاً مع زيادة، ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم عن البراء، وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف، والطبراني في "الكبير" عن العثمان بن بشير، والبراء في "مسده" عن جابر بنقطة: يصون على الصف الأول.

**يصلُّون الصفوف** أخرجه الطبراني في "الكبير" من حديث عبد الله بن ريد، وفي "الأوسط" من حديث أبي هريرة **من شهد** أخرجه الترمذي من حديث أنس وصعقه، ورواه البراء في "مسده" واستعره، ورواه ابن ماجه عن أنس عن عمره، وأخرجه سعيد بن منصور في "سنه"، وفيه إسماعيل بن عياش ضعفه في غير أهل الشام، وهي روايته عن مدي، وذكره الدارقطني في "علله" وصعقه.

وأورده ابن خوري في "علله المتشابهة" من طريق آخر عن أنس مرفوعاً: ... وأعله بأن بكرًا ويعقوب مجهولان،

ثم في فضل إدراك التكمية الأولى أخصر مثل حديث أبي كامل أخرجه الطبراني في "الكبير" والعقيلي في "ضعفائه"، وأبو أحمد الحاكم في "كناه" قال العقيلي: إسناده مجهول، وقال أبو أحمد: ليس بالمعتمد عليه، ومثل حديث أبي هريرة مرفوعاً: ... أخرجه العقيلي في

"كتابه"، ورواه البراء في "مسده"، وليس فيه إلا الحسن بن السكوني لكن قال: لم يكن الفلاس يرضاه، ومثل حديث ابن أبي أوفى مثله، رواه أبو يعيم في "أخيه"، وفيه الحسن بن عماره ضعفه، ومثل حديث أبي الدرداء رفعه: ... أخرجه ابن أبي شيبة في

"مصنفه" [٢٧١/١، رقم: ٣١٢٠] وسنده مجهول.

**من شهد الفجر** في أحاديث كثيرة هذا المصنوع في الصحاح والسنن، فروى ابن ماجه عن أنس عن عمر مرفوعاً: ...

والعشاء في جماعة كانت له براءتان: براءة من النفاق، وبراءة من الشرك. <sup>صلاة</sup>

١٣٤- أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ، قال: من داوم <sup>بن أبي رباح</sup>

أربعين يوماً على صلاة الغدوة والعشاء في جماعة كتب له براءة من النفاق، وبراءة <sup>حتى يكون محتاداً به</sup> من الشرك. <sup>الفجر</sup>

## [رخصة الخروج للنساء]

١٣٥- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الشعبي عن ابن عمر: أن النبي ﷺ <sup>ابن أبي سيمان النعمي</sup>

رخص في الخروج لصلاة الغدوة والعشاء للنساء، ..... <sup>عامر بن شرحبيل</sup>

..... [رقم: ٧٩٨]، وروى أحمد [١٤٠/٥، رقم: ٢١٣٠] وأبو داود [رقم: ٢٤١] والسنائي [رقم: ٨٤٣] عن أبي بن كعب مرفوعاً: ..... قال القاري: والحديث رواه الترمذي عن أنس مرفوعاً، ولفظه: ..... [رقم: ٢٤١]، قال: ورواه البيهقي وابن عساكر بنفرد: ..... جماعة أربعين ليلة لا تقوته الركعة الأولى كتب الله له براءة من النار.

ورواه أبو الشيخ عن أنس: ..... وهكذا سرد الكلام في الرواية عن عبد الرزاق وابن عدي والخطيب، قال: وخصاً بالذكر: لأهمها وقت التشاغل والتكاسل، ومن راعاها راعى غيرها غالباً بالأولى. والله هو المولى. وبراءة من الشرك: الحاصل من النفاق وهو الخفي أي الرياء كما قال الله تعالى: ..... (النساء: ١٤٢). أبو حنيفة رواه الشيخان عن الزهري عن سالم وعن مجاهد عن ابن عمر.

رحص الخ في ترحيصهن أحاديث كثيرة، وعين هذا المضمون مروي في الأخبار، فقد أخرج مسلم عن بلال بن عبد الله بن عمر عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تعدن من بعد صلاة الصلوة، فقال بلال: والله لسمعتهن، فقال له عبد الله: أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقول أنت: لسمعتهن، وفي رواية: سالم عن أبيه قال: فأقبل عليه عبد الله فسه سناً ما سمعته سبه مثله قط، وقال: أحثرك عن رسول الله ﷺ، وتقول: والله لسمعتهن [رقم: ٤٤٢]، وأخرج أحمد عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً: لا تعدن من بعد صلاة الصلوة، فقال ابن عمر: والله لسمعتهن، فقال عبد الله: أحدثك عن رسول الله ﷺ، وتقول: هذا، فما كلمه =

فقال رجل: إذا يتخذونه دغلاً، فقال ابن عمر: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول هذا.

[بيان تقديم العشاء على العشاء]

١٣٦- أبو حنيفة عن الزهري عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا

نُودِي بِالْعِشَاءِ وَأُذِنَ الْمُؤَذِّنُ فَاذْعُوا بِالْعِشَاءِ.

نُصَلَاتُهُ      أَقَامَ لِلصَّلَاةِ      بَطَعَامُهُ إِذْ حَضَرَ

= عبد الله حتى مات [٣٦/٢، رقم: ٤٩٣٣]. وفيه هجران الولد لأهل ترك السنة ومخالفتها، وقال العلماء: إن هذا في العجائر الغير المشتبهة التي م تنزيه ولم تطيب، وهو مكروه في زماننا لفساد الزمان، وأيضاً كان خروجهم قصداً للنعم، وكسب الأحكام، والشرائع، ولا يحتاج إليه في هذا الزمان لشيوع والانتشار، والتستر أولى بالمأمن.

**رحل** يحتمل أن يكون واقفاً كما في رواية مجاهد، عله بلال بن عبد الله بن عمر كما في رواية سالم.  
**يسجدون دُعلاً** [أي اللبس في حروجهن] وفي الترمذي: لا تأذن هن يتحدنه دُعلاً بصيغة جمع المثنى، قال  
 السيوطي في "قوت المغتذي": وكفى به عن حديثيها وإجمادهن أمراً غير الصلاة في المسجد، دُعلاً بفتح الدال:  
 الشجر الكثير المتلف، واشتباك أسبب وكثرته، فهو يكس أهل الفساد فيه كذا في "النهاية". **دُعلاً** مكراً وحداً  
 وشبكة وحيلة. **أخبرك**: وعند مسلم بعده فزبه ابن عمر إلخ.

**إذا بودی إلح** فيه أحاديث حديث أس أخرجہ الشیخ الحداد وزاد الطبرانی فیہ : - **مسند فداء** - ج ۱  
**مسند** - مسند من مسند سعد بن عبد الرحمن ، وحديث ابن عمر نحوه أخرجاه، وحديث عائشة بمعناه  
أخرجاه، وفيه: **مسند فداء** - ج ۲ . وحديث أم سلمة أخرجه أحمد والفاصي أبو يعلى في 'مسنديهما'  
والطبراني في 'معجمه' وحديث ابن عباس أخرجه الطبراني، وحديث أبي هريرة أخرجه في 'أوسطه' بسند  
حسن، وحديث سمية بن الأكوع رواه مسلم.

إذا يردى إلخ روى الشيخان عن ابن عمر مرفوعاً: لا يضع يده حوله فليس يصاد عنه.   
 وإذا جعل يده على الطعام وقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ منه وإنه ليسمع قراءة الإمام، وروى مسلم عن عائشة مرفوعاً: لا تصعد حصة طعام ولا تحبها معه وأحسن، قيل: هو عند ابتداء الطعام والاحتياج إليه وخافة ضياعه، أو عند غيبة الخوارج؛ لئلا يشغل قلبه به في الصلاة فلا يعارصه ما روي عن جابر مرفوعاً: إذا فحرت الصلاة فليأكل، فإنه محمول إما على مخافة خروج وقت الصلاة أو على عدم حضور الطعام مع قرب حضرته، وقيل: النهي يرجع إلى عدم إحضاره بأنه لا ينبغي أن يحضر عده.



## [بيان الاغتسال للجمعة]

١٣٨- أبو حنيفة عن يحيى، .....

ابن سعيد الأنصاري

عن يحيى أخرجه الشيخان أيضاً من حديث يحيى عن عمرة عنها، وأخرجه مسند من حديث عروة عنها بلفظ: 'كان الناس ينتابون يوم الجمعة من مبارطهم ومن العوالي، فيأتون في اعباء ويصيبهم العار، فيحرج منهم الريح'، [رقم: ٨٤٦] والقصة مفصلة أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس، وهذا يدل على عدم وجوب غسل الجمعة وإنما هو سنة، وهو مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وفقهاء الأمصار، قال القاسمي: وهو المعروف من مذهب مالك وأصحابه.

ثم انوجوب محكي عن صائفة من السلف حكوه عن بعض اصحابه، وبه قال أهل الطاهر، وحكاه ابن اندر عن مالك، وحكاه خطابي عن الحسن البصري ومالك، ومن ههنا عراه في 'الهدية' إلى مالك. وحتتهم حديث ابن عمر مرفوعاً: **أحدكم الجمعة فيغتسل**، أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٨٧٧، ومسلم رقم: ٨٤٤] وابن حبان، وله صرق كثيرة، وعدّ أبو القاسم بن مدة من رواه عن نافع ابن عمر فبلغوا ثلاث مائة، وقال الخافض: جمعت طرقه عن نافع فبلغوا مائة وعشرين نفساً، وعد ابن مدة من رواه غير ابن عمر من اصحابه فبلغوا أربعة وعشرين صحابياً.

ورواه الشيخان [البخاري رقم: ٨٧٩، ومسلم رقم: ٨٤٦] عن اخذري رفعه بلفظ: .....  
..... وروياه عن أبي هريرة رفعه: ..... وعبد اسرار في  
'مسنده' والطحاوي في 'آثاره'، وذلك يوم الجمعة، وأخرجه اسناني من حديث جابر وصححه النووي على شرط مسلم، ثم للجمهور أحاديث، حديث أخرجه مسند في قصة عثمان وعمر ؛ لأن عمر أقره على ما فعله، وحضار الجمعة أهل الحل والعقد، ولو وجب لما تركه وألزموه، وحديث. .... مشير إلى عدم الوجوب؛ إذ تقديره: لكان أفضل وأكمل.

وقال الخطابي: معنى قوله: 'واجب' أنه قوي في الاستحباب كما تقول: حقت عليّ واجب، ويؤيده قرآن غير واجب له كالسواك، ومن الطيب كما عند مسند عن اخذري، وحديث: .....  
..... أخرجه أبو داود [رقم: ٣٥٤] والترمذي [رقم: ٤٩٧] وصححه والنسائي وأحمد في "مسنده" وابن أبي شبة في 'مصنفه' [٤٣٦/١، رقم: ٥٠٢٦] وسهقي في 'سنه' [٢٩٦/١، رقم: ١٣١٣] من حديث الحسن عن سمرة، وسماعه عنه مختار ابن المديني والبخاري والترمذي والحاكم، وأخرجه ابن ماجه عن يزيد الرقاشي، وصنفوه عن أس مرفوعاً بنحوه، وأخرجه الطحاوي واسرار من وجه آخر فيه مقال أيضاً لكنه يسير. =



= وأخرجه الطبراني في "أوسطه" من وجه آخر، ورواه عباد بن العوام عن سعيد عن قتادة عنه، قال الدارقطني في "علله": إنه وهم فيه، والصواب رواية يزيد بن رريع وغيره عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة، وأخرجه البرار في "مسده" من حديث أبي هريرة أعله ابن عدي في "كامله" بأبي بكر الهذلي بأنه ضعيف.

وأخرجه الرار في "مسده"، والبيهقي في "سنه" عن الحذري رفعه نحوه، وأعله ابن القبان بأسيد بن ربيع الجمال، قال الدوري عن ابن معين: كذاب، وقال الساجي: له ماكير، وقال ابن حبان: يروي عن اثقت المكرات، ومع هذا فقد أخرج له البخاري، وهو ممن عيب عليه الإحراج عنه. وقال ابن الخيد عن ابن معين: كذاب أتيته ببعداد فسمعتة يحدث بأحاديث كذب، وقال أبو حاتم: كانوا يتكلمون فيه، وقال السائي: متروك، وقال ابن حبان: يسرق الحديث، وقال ابن عدي: يتبين عني روايته الضعف، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، وقال ابن مأكولا: ضعفوه، وقال الخطيب: وكان غير مرصي في الرواية، وقال الرار: حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وقال الساجي: ومن ماكيره هذا الحديث.

وأجيب عن الإيراد على البخاري بأنه إما روى له حديثاً واحداً مقروناً بغيره، وهذا لا يصح صحة سند حديث صحيحة إنما تحصل التقوية بالقرآن. وقد أخرجه عبد بن حميد في "ضعفائه" وعبد الرارق في "مصنفه"، وابن عدي في "كامله" من حديث جابر، وأسانيدهم محتفة معبولة، ورواه البزار في "مسده"، وفي بعض الأسانيد انقطاع. وأخرجه إسحاق في "مسده" من حديث أبي سعيد بسند مصعب، وأخرجه الطبراني في "أوسطه"، والعقيلي في "كتابه" من حديث عبد الرحمن بن سمرة، ورواه البيهقي من حديث ابن عباس في "سنه" واستعربه، وقال: والآثار الضعيفة إذا ضم بعضها إلى بعض أحدثت قوة فيما اجتمعت فيه من الحكم. وقال النووي الحديث حسن.

ومعنى قوله: "فيها ونعمت" فالسنة أخذ ونعمت السنة حكاية الأهرري، وقاله الأصمعي، وحكاية الخطابي أيضاً، وقال غيره: ونعمت الخنصة، وقال أبو حامد: ونعمت الرحصة، قال: لأن السنة الغسل، وقيل: فبالريضة أحد ونعمت الريضة بقه الحافظ، وقال: أقوى الأدلة ما رواه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: من سجد في

أوصوه ثم أتى الجمعة، فاستمع وأصغت عفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة، وزيادة ثلاثة أيام

عن أبي أخرجه البخاري من طريق يحيى بن سعيد: أنه سأل عمرة عن الغسل يوم الجمعة؟ فقالت: "قالت عائشة: كان الناس مهنة أنفسهم، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئتهم، فقليل هم: لو اعتسلتم" [رقم: ٩٠٣]، ورواه مسلم [رقم: ٨٤٧] وغيره بهذا الطريق، وأخرجوا حديث عائشة من طريق عروة أيضاً، وههنا حديث ابن عباس، وهذه الأحاديث وأمثالها تدل على عدم وجوب الغسل خلافاً للطاهرة، وههنا حديث آخر رواه سعة من =

عن عمرة عن عائشة، قالت: كانوا يروحون إلى الجمعة، وقد عرقوا وتلطخوا بالطين، فقبل لهم: من راح إلى الجمعة فليغتسل، وفي رواية: كان الناس عُمَارَ <sup>من قبل بشرع</sup> أرضهم، وكانوا يروحون يخالطهم العرق والتراب، فقال رسول الله ﷺ: إذا حضرتم الجمعة فاغتسلوا. <sup>صلاة</sup>

١٣٩- أبو حنيفة والمنصور ومحمد بن بشر كلهم عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال الغسل يوم الجمعة على من أتى الجمعة.

- الصحابة، وصححه الترمذي: . . . . . ، وقد استوفينا طرق أمثال هذه الأحاديث وما له وما عليه في حواشينا على "شرح الوقاية".  
**عسر** وفي 'العقود': عروة، أخرجه ابن المطهر، وأبى حسرو: فقبل لهم: "لو اعتسنتم" وخوه في الصحيحين، قال الحافظ: واستدل به عبي بنسخ الحكم؛ نزواله بزوال العلة وفيه ما فيه. **وقد عرقوا** <sup>أح</sup> أي أصابهم العرق المنتن بالأوساخ، وأحدث مشير إلى ندب غسل الجمعة، وعدم وجوبه بأصله، وهو مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف، وفقهاء الأمصار، قال القاضي عياض: وهو المعروف من مذهب مالك وأصحابه. وحكي وجوبه عن طائفة من السلف حكوه عن بعض الصحابة، وبه قال أهل الظاهر، وحكاه ابن المنذر عن مالك، وحكاه الخطابي عن الحسن الصري ومالك كذا قال النووي، وبه صح عدم غلط صاحب "الهداية" صريحاً كما رعمه بعض شراحه في عروه الوجوب إلى مالك، وحجتهم الأحبار المشهورة.

وحجة الجمهور أولاً: حديث قصة عمر وعثمان إذا فعله عثمان وأقره عمر وحاصروا الجمعة وهم أهل الخيل والعقد؛ إذ هم أكابر الصحابة، فلو وجب لأكرموه. وثانياً: حديث: . . . . . ، وهو حديث حسنه النووي. وثالثاً: حديث: . . . . . ، وهذه الصيغة مشيرة إلى عدم وجوبه؛ لأن تقديره: لكان أولى وأفضل، وأخرج أبو يعلى في "مسند" من حديث أبي هريرة مرفوعاً: . . . . .  
بذا ما بقيت، عيب بالعدل يوم الجمعة عُمَارَ: هم الحراث وأرباب الزراعة.

**خالطهم العرق** من الحجيرة والطهيرة الصيفية. **فاغتسلوا** لدفع الوسخ، ثم انتسح لرفع العلة <sup>أو حسنه</sup> أخرجه ابن المطهر وابن حسرو وأبو بكر بن عبد الله في 'مسانيدهم'. **عن ابن عسر** أخرجه الترمذي وابن ماجه عنه وزاد البيهقي: . . . . . <sup>من ابن الح</sup> [وأبى حسرو: . . . . .] هذه الرواية عن ابن عمر وأمثاها عن غيره من الصحابة المذكورة في الصحاح تشير إلى وجوب غسل الجمعة على =

## [بيان محتويات الجمعة]

١٤٠- أبو حنيفة عن عطية عن ابن عمر، قال: كان النبي ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة جلس قبل الخطبة .....  
 المعوي أخرج أبو داود

الجمعة جلس قبل الخطبة .....

= كل مكلف، وإلى أن الغسل إما هو للصلاة لا اليوم، كما ذهب إليه الحسن بن زياد من أصحابنا، والأمر الأول إما متناول بأحد معنى الوجوب في معنى أنه أمر ثابت مؤكد تقرر في الشرع، وإما منسوخ كما يومي إليه حديث عائشة وابن عباس، وقد أخرج ابن ماجه [رقم: ١٠٩٠] وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً: .....  
 عن الأخبار والآثار في حواشينا على "شرح الوقاية".

**حسن الخ** أخرج أبو داود عن ابن عمر مرفوعاً: "يخطب خطبتين كان يحس إذا صعد المنبر حتى يهرع أراه المودن، ثم يقوم فيخطب، ثم يجلس ولا يتكلم، ثم يقوم فيخطب" [رقم: ١٠٩٢]، وهذه جلسة قبل الخطبة وقت الأذان الثاني، فروى البخاري عن السائب بن يزيد: "كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الرواء" [رقم: ٩١٢].  
**حسن الخ** فيه نذب الجلوس أول صعوده، ومذهنا ومذهب مالك والشافعي والجمهور، وغلط النووي في عزوة عدم نذبه إلى إمامنا أبي حنيفة، وعزاه إلى مالك في رواية.

**جلس الخ** أي قبل الأذان الثاني بين يدي الخطيب، وهو الأول السابق، وأما الأول اللاحق، ففي حديث السائب أنه رآه عثمان كما عند البخاري ومسلم، وإسحاق في "مسند"، وروى الشافعي عن عطاء: أنه أكر أن عثمان أحدثه، والذي فعنه إما هو تذكير والذي أمر به إما هو معاوية وكذا رواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن ابن جريج، قال: قال سليمان بن موسى: أول من راد الأذان بالمدينة عثمان، قال: فقال عطاء: كلا إما كان يدعوا الناس دعاء، ولا يؤذن غير أذان واحد [٢٠٤/٣، رقم: ٥٣٤٠].

وقد ورد السلام عند صعود المنبر أيضاً في حديث جابر رفعه: "كان إذا صعد المنبر سلم"، أخرج ابن ماجه [رقم: ١١٠٩] وهو ضعيف، وفي حديث ابن عمر أخرج الطبراني في "أوسطه" عنه مرفوعاً: "إذا دخل المسجد يوم الجمعة سلم عن من عند منبره من الجلوس، فإذا صعد المنبر توجه إلى الناس، فسلم عليهم"، ورواه ابن عدي في "كامه" وأعله يعيسى بن عبد الله الأنصاري، وقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وأعتنه من ابن انقطاع، وقال: فهو إذا منكر الحديث، وقال ابن حبان: يروى عن نافع ما لا يتابع عليه لا يحتج به إذا انفرد. وفي حديث عطاء مرسلاً مرفوعاً: إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه، فقال: ..... أخرج عبد الرزاق =

## جلسة خفيفة.

١٤١- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: أن رجلاً حدثه أنه سأل عبد الله بن مسعود عن خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة، فقال له: أما تقرأ سورة الجمعة؟ قال: بلى ولكن لا أعلم.....

= عن ابن جريج عنه، وهو سند صحيح، وفي حديث شعبي مرسلاً أيضاً رفعه: إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه، وقال: ..... وكان أبو بكر وعمر وعثمان يفتونونه، رواه الأثرم، وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" بسند فيه محال، وفيه مقال، وهو أحق أن لا يبرل حديثه عن الحسن. ثم المراسيل عند الحنفية مقبولة مطلقاً، وعند أئمة الشافعية بالاعتقاد مرسل آخر أو مسند آخر، وههنا كلاهما موجودان، وقد روى الشافعي بلاغاً عن سمية بن الأكوع رفعه: "حُطِبَ حِطَّتَيْنِ وَجَسَّ حِلْسَتَيْنِ"، قال: وحكى الذي حدثني قال: استوى على الدرجة التي تلي المنبر قائماً، ثم سبى ثم جلس على المنبر، حتى فرغ المؤذن من الأذان، ثم قام فحطب ثم جلس، ثم قام فحطب الثانية، وعلى هذا ينبغي العمل به، لكن في الفروع كلاماً في السلام، فبقي السلام عن ذلك الكلام.

وقد أخرج أبو داود عن ابن عمر مرفوعاً: "كان يحطب حطتين كان يجلس فلا يتكلم، ويقوم فيحطب" [رقم: ١٠٩٢]، وفيه عند الله العمري الكثير ضعفه من جهة حفظه، وفيه دليل على عدم الكلام، ومع التفتت بالدعاء فيما بين الحطتين. وقد أخرج أبو داود في مراسيله من مرسل الرهري بسند صحيح مرفوعاً بلاغاً: كان يبدأ فيحس على المنبر، فإذا سكنت المؤذن قام فحطب الحطة الأولى، ثم جلس شيئاً يسيراً، ثم قام فحطب الحطة الثانية حتى إذا قضاهما استعمر الله، ثم نزل فصلى، قال الرهري: وكان إذا قام أحد عصاً فتوكأ عليها، وهو قائم على المنبر، ثم كان أبو بكر وعمر وعثمان، يفعلون ذلك. فالحديثان متعاضان، مع أن الأول لا يبرل عن الحسن عند أبي داود، ولسكوته عليه كما حققه النووي وغيره في مواضع.

حسب حنيفة وعند أبي داود حتى يفرغ المؤذن. أبو حنيفة [أخرجه محمد في الآثار] هكذا رواه عنه جماعة وصرح بن حنبل في روايته من طريق الحسن بن زياد عن أبي حنيفة فقال: عن إبراهيم عن علقمة. ابن رباح لعله هو علقمة بن قيس كما أخرجه ابن ماجة عن الأعمش عنه عن علقمة. عن حصه ح في القيام في الحطة أحاديث: حديث جابر بن سمرة، أخرجه مسلم [رقم: ٨٦٢] وأبو داود [رقم: ١٠٩٣] والسنائي [رقم: ١٤١٨]. وحديث جابر بن عبد الله رفعه: "كان يحطب قائماً"، أخرجه [مسلم رقم: ٨٦٣]، وحديث ابن عمر يحوه، أخرجه الشيخان [السحاري رقم: ٩٢٠، ومسلم رقم: ٨٦١]. وحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ =

= وأبي بكر وعمر، أهم كانوا يحطون يوم الجمعة حطتين قياما يفصلون بينهما بالجلوس، حتى جلس معاوية في الخطة الأولى فحطت حالسًا، وحطت في الثانية قائمًا، قال البيهقي يحتمل أن يكون إما فعل لضعف أو كبر، والحديث أخرجه الشافعي، وفيه إبراهيم بن محمد، وصالح مولى التوأمة، وحديث السائب كما تقدم، وعند الطبراني عنه مرفوعًا: كان يخطب للجمعة حطتين يجلس بينهما، وحديث ابن عباس مرفوعًا: "كان يخطب يوم الجمعة قائمًا ثم يقعد، ثم يقوم فيحط"، أخرجه أحمد [٢٥٦/١، رقم: ٢٣٣٢] واللفظ له، وأبو يعنى الموصلي والزار في "مسايدهم"،

وللزار: "كان يخطب يوم الجمعة حطتين يفصل بينهما مجلسة" [٣٢١/٣، رقم: ١١١٦]. وحديث ابن مسعود كما مر، وروى أبو نعيم في "المعرفة" في ترجمة سعيد بن حاطب مرفوعًا: "كان يخرج فيجلس على المبر يوم الجمعة، ثم يودن المؤذن، فإذا فرع قام يخطب". وحديث كعب بن عجرة: أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعدًا، فقال: انظروا إلى هذا الحبيث يخطب قاعدًا، وقال الله تعالى:

**وَتَرْكُوكَ قَائِمًا** (الجمعة: ١١) أخرجه مسلم [رقم: ٨٦٤].

وأما انفصاض الصحابة فقد أخرجه البخاري [رقم: ٩٣٦] ومسلم [رقم: ٨٦٣] من حديث جابر، وفيه: فلم يبق منهم إلا اثنا عشر رجلاً. وأخرجه أبو عوانة في "صحيحه" عنه، قال: كنت فيمن بقي، وأخرجه الدارقطني [٤/٢، رقم: ٥] بلفظ: "فم يبق إلا أربعون رجلاً"، وسنده ضعيف تفرد به علي بن عاصم، وحالته أصحاب حصير فيه، وأخرج العقيلي في ترجمة أسد بن عمرو الجلي من حديث جابر، وراد: وكان من الباقيين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، وطلحة الزبير وسعد وسعيد وأبو عبيدة، أو عمار - الشك من أسد بن عمرو - وبلال وابن مسعود، وهؤلاء أحد عشر رجلاً.

وأشار العقيلي إلى أن هذا التعدد مدرج في الخبر، قال: ورواه هشيم وحالد بن عبد الله عن الشيخ الذي رواه عنه أسد، فلم يذكر ذلك، قال: وهؤلاء قوم يصنون بالحديث ما ليس فيه، فيفسد الرواية. قلت: هذا من سوء الظن منه بأسد، وهو من أئمة الحنفية، وظنونهم بأئمتنا ظنون اجاهلية معروفة تعرفها العامة والخاصة. ثم اعلم أنه استدلل به على أن اعتبار الأربعين غير متعين؛ لأن العدد المعتبر للابتداء معتبر في الدوام. وأجاب عنه الشافعية أولاً: بالملح عنى ذلك الاعتبار في الدوام. وثانيًا: باحتمال عودهم إلى الصلاة. وثالثًا: باحتمال حضور غيرهم أركان الخطة والصلاة يكملهم الأربعون، لكن هذه الاحتمالات غير معتمدة على أمر، ولا مستندة إلى أعمدة سمعية.

وأما قصر الحصة وطول الصلاة، فقد أخرجه مسلم من حديث عمار:

..... [رقم: ٨٦٩]. والمثناة: بفتح الميم وبعدها همزة مكسورة ثم نون مشددة أي علامة على فهمه، وأخرج البرار في "مسده" [٢٥٧/٤، رقم: ١٤٣٠] والحاكم في -

قال: فقرأ عليه **• وإذا رأوا تجارة أو فهو انقصوا منها من ركوعك فائس •**  
(الجمعة: ١١)

١٤٢- أبو حنيفة عن أحمد بن محمد بن إسماعيل الكوفي عن يعقوب بن يوسف

= 'مستدرکه' [٤٢٦/١، رقم: ١٠٦٦] عن عمار مرفوعاً: 'كان يأمرنا بإقصار الخطب"، ونحوه عند أبي داود، وأخرج مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً: 'كانت صلاته قصداً وخطبته قصداً' [رقم: ٨٦٦]. والقصد: حركة الوسط، ولعل المال واحد، لكن فسر القصد بأنها لا قصيرة ولا طويلة.

وأما التوكؤ على القوس فقد مرّ. وقد أخرج أبو داود في ضمن حديث الحكم بن حزن، وفيه: فشهدنا الجمعة معه، فقام متوكئاً على عصا أو قوس، فحمد الله وأثنى عليه كلمات حميمة [رقم: ١٠٩٦]، وسده حسن فيه شهاب بن حراش، وثقه الأكثر وصححه ابن السكن وابن حزيمة، وقد أخرج أبو داود مختصراً من حديث البراء رفعه: "أعطي يوم العيد قوساً، فخطب عليه" [رقم: ١١٤٥]، ورواه أحمد والطبراني مطولاً، وصححه ابن السكن، وأخرج نحوه أبو الشيخ في "كتابه" في الأخلاق النبوية من حديث ابن عباس وابن الزبير، وروى الشافعي من مرسل عطاء مرفوعاً: "كان يعتمد على عنزته"، وفيه ليث مختلف فيه.

**عن خطبه النبي الخ** أي عن كونه قائماً أو قاعداً وقت الحصة، فقد أخرج ابن ماجه من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله: أنه سئل: أكان النبي ﷺ يخطب قائماً أو قاعداً؟ قال: أما تقرأ **•** (الجمعة: ١١) [رقم: ١١٠٨] وأحاديث قيامه في الخطبة كثيرة كما مرّ من حديث ابن عمر، وكما روى الترمذي عن عبد الله مرفوعاً: 'كان ﷺ إذا استوى على المنبر' [رقم: ٥٠٩] وكحديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم مرفوعاً: 'يخطب قائماً ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب قائماً، فمن بأك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب، فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة' [رقم: ٨٦٢].

وكحديث كعب بن عجرة أخرجه مسلم أيضاً: أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن الحكم يخطب قاعداً فقال: انظروا إلى هذا الخبيث يخطب قاعداً وقد قال الله تعالى: **•** (الجمعة: ١١) [رقم: ٨٦٤]، وفيه تغليب على من ارتكب الحرام أو أمكروه؛ فإن ارتكاب ما حالف ما دام عليه النبي ﷺ من غير عذر يسيء عن حيث الباص، ونقل عن "فتح الباري": أن أول من خطب قاعداً معاوية؛ لزيادة شحم بطنه، وعثمان لما شق عليه القيام في الحطة يجلس ساكناً ثم يقوم فيخطب، فلا حجة لأحد على الخطبة جالساً.

**وإذا رأوا نخارة** وبقي أشا عشر ونفر الباقون برؤية قافلة التجارة كما في البحاري. **عن أحمد**. [رواه مسلم عن أبي هريرة وعلي بن عباس] وفي نسخة شرح القاري: إسناده عن محو بن راشد البهدي عن أحمد بن =

ابن زياد عن أبي جنادة عن إبراهيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يقرأ يوم الجمعة سورة الجمعة والمنافقين.

١٤٣- أبو حنيفة عن إبراهيم عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير عن النبي ﷺ: أنه كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة سبح اسم ربك الأعلى، .....

= محمد بن سعيد الكوفي عن يعقوب بن يوسف بن زياد عن أبي جنادة عن إبراهيم بن سعيد، وأبو حنيفة عن محول بن راشد عن مسلم الطبري عن سعيد بن جبير إلخ، ولعل هذا الإسناد هو إسناد الإمام عن محول عن مسلم عن سعيد، كما أخرجه أبو داود من طريق مسدد عن أبي عوانة عن محول عن مسلم عن سعيد عن ابن عباس مرفوعاً، وأورد فيه قراءة فجر الجمعة أيضاً في باب ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة، والأول ليس إسناداً، بل هو بيان لإباء محول، لكن مع ذلك الظاهر سهو كثير من نسخ نسخة المسند، ثم رأيت إساده في "عقود الجواهر": أبو حنيفة عن محول بن راشد عن مسلم الطبري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس الحديث، قال: هكذا رواه ابن خسرو وطلحة من رواية أبي جنادة حصين بن مخارق عنه، وهذا يعلم أن إسناد الإمام من محول، وهذه الأسماء الزائدة أسماء الرواة عن الإمام إلى الجامع أو بعضهم، وكان هذا هو ظني به سابقاً، فله الحمد.

عن ابن عباس أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بزيادة في صلاة الفجر. أبو حنيفة هكذا رواه ابن خسرو وأخرجه الجماعة إلا البخاري. عن إبراهيم ابن محمد بن المنذر وقد يسبب إلى حده فيشبهه على البعض كالبخاري فتارة رعم أنه ابن المنذر بالموحدة وتارة أنه ابن ميسرة. عن أبيه رواه الترمذي وابن ماجه من طريق إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان مرفوعاً، قال الترمذي: وفي الباب عن أبي واقد وسمرة بن جندب وابن عباس. كان يقرأ إلخ أخرجه مسلم عن النعمان بن بشير مرفوعاً: "يقرأ في العيدين وفي الجمعة سبح اسم ربك الأعلى وهل أذاك حديث الغاشية" [رقم: ٨٧٨] كما رواه الإمام أيضاً في هذا الحديث.

وعن عبيد الله بن أبي رافع قال: استحلف مروان أبا هريرة على المدينة، وخرج إلى مكة فصلى لما أبو هريرة الجمعة، فقرأ سورة الجمعة في السجدة الأولى، وفي الآخرة إذا جاءك المنافقون، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بها في الجمعة، ورواه الترمذي [رقم: ٤١٩] وابن ماجه [رقم: ١١١٨] وفيه: قال عبيد الله: فأدركت أبا هريرة، فقلت: تقرأ بسورتين كان علي يقرأ بهما بالكوفة، فقال أبو هريرة: إي سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بهما، قال الترمذي: وفي الباب عن ابن عباس والنعمان بن بشير وأبي عتبة الحولاني، وروى ابن ماجه سورتي الجمعة والعاشية عن النعمان بن بشير. كان يقرأ إلخ أخرجه مسلم في "صحيحه" عنه، ورواه أبو داود والنسائي في "سننهما"، وابن حبان في "صحيحه" من حديث سمرة مرفوعاً.



وهل أتاك حديث الغاشية.

١٤٤- أبو حنيفة عن قيس عن طارق عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: ما من ليلة جمعة إلا وينظر الله عز وجل إلى خلقه ثلاث مرات يغفر الله لمن لا يشرك به شيئاً.

١٤٥- أبو حنيفة عن الهيثم عن الحسن عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله :  
 ابن الحبيب الصري البصري  
 من مات يوم الجمعة وقى عذاب القبر.

من - وقد يروى عنه سورة القاف والقمر أيضا كما في رواية أبي واقد. **عتر** يد وروی ابن عساکر عن أبي هريرة مرفوعا: ان الأعمال تعرض يوم الخميس ويوم خمعة، فعند من عدم لا يشرك الله إلا رحمتين؛ هذه (القاري) من باب الخ أخرج الترمذي [رقم: ١٠٧٤] وحسنه، والبيهقي من حديث ابن عمرو رفعه: . . . وفي لفظ: 'وفي القتال'، وأخرجه حميد بن ربيعة في 'فضائل الأعمام' عن عصاء مرسلًا مرفوعًا:

وأخرج أبو يعلى في 'مسنده' عن أس رفته: . . . . . [١٤٦٧، رقم: ٤١١٣].  
وروى البيهقي في "كتاب عذاب القبر" عن عكرمة بن خالد، قال: من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة حتم له  
نخاتم الإيمان، ووقى عذاب القبر، وأخرج الترمذي وحسنه والبيهقي وابن أبي الدنيا، وغيرهم عن ابن عمرو، فذكره  
سحوه، قال الحكيم الترمذي: وحكمته أنه انكشف العشاء عما له عبد الله؛ لأن جهنم لا تسحر في هذا اليوم،  
وتعنى فيه أبوابها، ولا يعمل فيه سلطانها ما يعمل في سائر الأيام، فإذا قصص الله فيه عبداً دليلاً لسعادته  
وحسن مأبى. **س ب ح** وأخرجه الترمذي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، وفيه: . . . . .  
[رقم: ١٠٧٤]، وقدح فيه الترمذي؛ لعدم الاتصال؛ لعدم سماع ربيعة من  
عبد الله بن عمرو، والصعاف معترة في المضائل على أن الانقطاع عن الثقة لا صير فيه.  
**يوم الجمعة** والحديث رواه أس ماجه عن عكرمة بن خالد المخرومي: 'من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة حتم  
نخاتم الإيمان ووقى عذاب القبر'.

## [بيان صلاة العيدين]

١٤٦- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن سمع أم عطية تقول: رخص للنساء في الخروج إلى العيدين حتى لقد كانت البكران تخرجان في الثوب الواحد حتى لقد كانت الحائض تخرج فتجلس في غرض الناس يدعون ولا يُصليين.

١٤٧- أبو حنيفة عن عبد الكريم عن أم عطية، قالت: كان يرخص للنساء في الخروج إلى العيدين من الفطر والأضحى، وفي رواية: قالت: إن كان الطامث لتخرج فتجلس في غرض النساء فتدعو في العيدين، وفي رواية: قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نُخرج يوم النحر ويوم الفطر ذوات الخُدور والحِيض،.....

**تقول الح** فيه إجازة حضورهن المساجد والمصلى، وقد ورد من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «...» أخرجه الشيخان [البحاري رقم: ٩٠٠، ومسلم رقم: ٤٤٢]، ورواه أبو داود [رقم: ٥٦٥] وابن خزيمة [٩٠/٣، رقم: ١٦٧٩] وابن حبان [٥٨٩/٥، رقم: ٢٢١١] في "صحيحيهما" ورواه أحمد وابن حبان من حديث زيد بن خالد، وروى مسلم من حديث ربيب امرأة عبد الله مرفوعاً: «...» أخرجه [رقم: ٤٤٣] لكن أخرج الشيخان من أثر عائشة، قالت: لو أدرك النبي ما أحدثت النساء بعده لمعهن المساجد [البحاري رقم: ٨٦٩، ومسلم رقم: ٤٤٥]، ولذا مع المتأخرون من حضورهن، وقال الصيدلاني: الرخصة في ذلك الوقت، وأما اليوم فيكره؛ لأن الناس قد تغيروا.

**تقول الح** أحاديث أم عطية في هذا الباب مروية في الصحاح والسنن، ومجته ووجهه قد مر سابقاً.

**كتب البكران الح** وعن جابر قال: كان رسول الله ﷺ لا يكاد يدع أحداً من أهله في يوم عيد إلا أخرجه، أخرجه ابن عساكر، وعن أبي بكر الصديق قال: حق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين، رواه ابن أبي شيبة [٣، ٢، رقم: ٥٧٨٥]، وقال الحارثي: وأم عطية وإن لم تذكر النبي ﷺ فحكايتهما كلها عنه ثبت ذلك في أخبار كثيرة. **الثوب الواحد** أي جلباب واحد كما روى ابن ماجه وغيره عن أم عطية: أرأيت إحداهن لا يكون لها جلباب؟ قال: **بلى** يدعون صبيحة جمع المؤنث يشركون في دعائهم.

**أبو حنيفة** رواه ابن المطرف وابن خسرو. **عبد الكريم** بن أبي المخارق، هو أبو أمية. **يرخص للنساء** حتى لساته ونسائه **ﷺ**، كما روى ابن ماجه عن ابن عباس.

**فأما الحيض فيعتزلن الصلاة، ويشهدن الخير ودعوة المسلمين، فقالت امرأة: يا رسول الله! إذا كانت إحدانا ليس لها جلباب؟ قال: لثلبسها أختها من جلبابها.**

١٤٨- أبو حنيفة عن عدي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس <sup>في السب أو عدي</sup> : أن النبي

خرج يوم العيد إلى المصلى فلم يصل قبل الصلاة ولا بعدها شيئاً. <sup>في النصي</sup>

١٤٩- أبو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك، قال: صلينا مع

رسول الله ﷺ الظهر أربعاً والعصر بذوي الحليفة ركعتين.

**فأمّا الحيض** أخرجه البخاري من طريق حفصة عن أم عطية: "كما نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى نخرج المكر من حدرها حتى نخرج الحيض، فيكنّ حلف الناس فيكبرن تكبيرهم، ويدعون بدعائهم، يرحون بركة ذلك اليوم وطهرته" [رقم: ٩٧١، ٩٧٤]، وفي رواية: "أمرنا أن نخرج العواتق دوات الخدور".

**عن ابن عباس** أخرجه كثير، حديثه أخرجه الشيخان، وحديث الحدي سحوه أخرجه ابن ماجه، والحاكم في "مستدرکه"، وأحمد في "مسنده"، وفي رواية إذا رجع إلى منزله صلى ركعتين، وحديث ابن عمر سحوه أخرجه الترمذي وصححه، وأحمد والحاكم، ورواه الصراي في "أوسطه" من وجه آخر فيه جابر الجعفي، قيل: متروك لكنه غلط بل وثقه الثوري وشعبة ووكيع، وحديث عني في قصة له رفع فيها: لم يصل قبلها ولا بعدها، فمن شاء فعل ومن شاء ترك، أخرجه الزار في "مسنده"، وبالجملة المنع مقصور على المصلی.

**عن ابن عباس** أخرجه الأئمة الستة من طريق شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً، وقال الترمذي حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "لم يصل قبلها ولا بعدها في عيد" [رقم: ١٢٩٢]، وعن أبي سعيد مرفوعاً: "لا يصلي قبل العيد شيئاً، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين"، ومن ههنا قالت الحنفية بکراهة التفل تنزيهاً قبل العيد، وبعد صلاته أيضاً في المصلی لا في البيت كما يشير إليه عبارة ابن الهمام، ولا شك أن عدم فعله مع عاية حرصه على الصلاة يرشد إلى هذا القدر من الكراهة، وإن لم يدل على الكراهة التحريمية؛ فإن مأل التريه إلى خلاف الأولى، فلا يرد ههنا شهات نظار مذهب الحنفية، والعجب أن البعض إما يوردون على الحنفية مع أن الشافعي وغيره أيضاً قائل بالكراهة، ولا يتعرضون لكلامه، وهذا القول منه يشير إليه عبارة الترمذي.

**فلم يصل** قبل صلاة العيد في المصلی وغيره. **عن أنس** أخرجه الترمذي من طريق قتية عن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر وإبراهيم بن ميسرة أنهما سمعا أنس بن مالك قال: "صلينا مع النبي ﷺ الظهر بالمدينة =

## [بيان قصر في السفر]

١٥٠- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود،

قال: كان رسول الله ﷺ يصلي في السفر ركعتين، وأبو بكر وعمر لا يزيدون عليه.

في خلافتهما ولا قبلهما

١٥١- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله: أنه أتى، فقيل:

ابن مسعود أتاه أت

صلى عثمان بمئى أربعاً،.....  
ابن عثمان في موسم الحج

- أربعاً، وبدي الحليمة العصر ركعتين" [رقم: ٥٤٦]، قال: وهذا حديث صحيح، ومن طريق يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي عنه قال: 'أخرجنا مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، فصلى ركعتين'، الحديث، ورواه البخاري أيضاً من الطريقين.

عن عبد الله الخ أخرج السخاري من طريق قتبية عن عبد الواحد عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد يقول: صلى بنا عثمان بن عفان بمئى أربع ركعات، فقيل في ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع، ثم قال: صليت مع رسول الله ﷺ بمئى ركعتين، وصليت مع أبي بكر الصديق بمئى ركعتين، وصليت مع عمر بن الخطاب بمئى ركعتين، فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متقلتان [رقم: ١٠٨٤]، ومن طريق مسدد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله، قال: صليت مع النبي ﷺ بمئى ركعتين، وأبي بكر وعمر وعثمان، ومع عثمان صدرًا من إمارته ثم أممها.

لكن روى ابن ماجه عن ابن عمر ما ينافيه ظاهره؛ إذ فيه يا ابن أخي! إني صحبت رسول الله ﷺ فلم يزد على ركعتين في السفر حتى قصه الله، ثم صحبت أنا بكر فلم يزد على ركعتين، ثم صحبت عمر فلم يزد على ركعتين، ثم صحبت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، والله لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة، ولعل ابن عمر لم يقف على ما وقف عليه غيره من حال عثمان من إتمام الصلاة، وصححه في صدر أيام خلافته إلى زمان كان يقصر فيه الصلاة.

وأخرج الترمذي عن عمران بن الحصين. أنه سئل عن صلاة المسافر، فقال: حججت مع رسول الله ﷺ فصلى ركعتين، وحججت مع أبي بكر فصلى ركعتين، ومع عمر فصلى ركعتين، ومع عثمان ست سنين من خلافته، أو ثمان سنين فصلى ركعتين [رقم: ٤٥٤]، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. واختلف الأئمة في حوار إتمام الصلاة في حالة السفر أو لا، فذهب الشافعي إلى جواره بقاء على أنه أصل وعزيمة فيه، فهو أكمل، وذهب الحنفية وأكثر الأئمة إلى كراهته تحريمًا، وإساءة المتم في الإتمام بقاء على أن الأصل والعزيمة هو القصر، وردت لهم أحاديث سند كرها.

**فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون** صليتُ مع رسول الله ﷺ ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ثم حضر الصلاة مع عثمان، فصلى معه أربع ركعات، <sup>في خلافته</sup> فقل له: **استرجعت** وقلت ما قلت، ثم صليت أربعاً، قال: الخلافة، ثم ..... <sup>قال الراوي ابن مسعود</sup> <sup>طعاً في هذا الإثم</sup>

**فقال** **إن لله إلح** هذا الاسترجاع دليل للحنفية على المنع عن الإثم وكون المثم مسيئاً، وقد يؤول فعل عثمان بوجوه: منها: أنه كان يجتمع في الموسم كثير من الأعراب الذين لا علم لهم بتفاصيل الأحكام والشرائع، فيريهم ويعلمهم أن أصل الفرض هو هذه الأربع، ولو قصرها بضوا أن الركعتين هو الفرض، فيصنون به، فاحترر به عن هذه البلية العظمى، فاحترأ أهول السبب، وانطأهر: أن ذلك إما هو عند كونه مكروهاً تريبها لا تحريمها. ومنها: أن اجتهد عثمان هو قصر الصلاة مقيداً بخلاف كما هو ظاهر القرآن، ولم ينفه حديث عمر في عدم التقيد، ومنها: أنه كان يرى ما تراه عائشة من حوار الإثم والقصر كما هو رأي الشافعي. ومنها: أنه كان يتأول بتأمله هناك، ويرى أن التأهل هو نحو من التوطن والإقامة، وهذا مروي عنه في بعض الروايات، وبالحملة: فعل عثمان لا يخالفنا إلا في بعض الوجوه من التأويل. ثم للحنفية دلائل وجيهة على مسكهم: الأول: ما رواه أسأ أخرج الأئمة من صريق يحيى وإبراهيم بن مسيرة ومحمد بن اسنكدر. والثاني: ما روي من إكار ابن مسعود على ما فعله عثمان بناء على مراعمته لسيرة النبي ﷺ والشيخين ، ونولاً محذور فيه لم يكن لإنكاره عنه وجه.

والثالث: ما رواه المحاري وغيره عن عبد الله: صليت مع النبي ﷺ ركعتين وأبي بكر وعمر وعثمان صدرا من إمارته ثم أتمها. والرابع: ما أخرج المحاري من طريق سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: الصلاة أول ما فرضت ركعتان، فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر. قال الزهري: فقلت لعروة: فما بال عائشة تتم، قال: تأولت ما تأول عثمان. والحديث أخرج الأئمة في 'صحيحهم' و"سنهم"، وهذا الحديث يدل على أن الفرض السفري باق على حاه الأصبية لا أنه كان الأربع عزيمة له وهذه رحصة منه، فعلى هذا الزيادة عليه كزيادة الركعتين على أربع الظهر في الحضر فهو ممنوع بالتأخير عن الخروج عن الصلاة فكذا بلا تفاوت.

وما قيل: إن هذا الأمر مختلف فيه بين الصحابة كاس عباس وغيره على أن عائشة لم تكن عند فرصة الصلوات حتى تعلمه، فجوابه: أن هذا الحديث مروي في الكتب الصحاح كالصحيحين وغيرهما وصححه الأئمة، بخلاف ما روي عن غيره، وحضورها وقت الافتراض ليس شرطاً علمها بذلك، كيف وهذا مما لا يتطرق إليه إلا السماع؟ فالموقوف في حكم المرفوع، على أن مرسل الصحابي مقبول إجماعاً. والخامس: ما أخرج الترمذي وغيره عن عمران بن الحصين وقد سبق، وهو يدل على فعل النبي ﷺ وأبي بكر وعمر على طريقة القصر. =

قال: وكان أول من أتمها أربعاً بمي.  
عثمان

## [بيان الصلاة على الراحلة]

١٥٢- أبو حنيفة عن حماد عن مجاهد أنه <sup>ابن حبر</sup> <sup>في سفره</sup> <sup>راجعا عنها إليها</sup> <sup>صح</sup> <sup>عبد</sup> <sup>الله</sup> <sup>بن</sup> <sup>عمر</sup> <sup>من</sup> <sup>مكة</sup> <sup>إلى</sup>

٥ - والسادس: ما أخرجه أبو داود [رقم: ١١٩٩] وغيره عن يعلى بن أمية، قال: قلت لعمر بن الخطاب: أرايت إقصار الناس الصلاة، وإنما قال الله عز وجل: **وَأَقِمُّوا صَلَاتَكُمْ لِمَا كُنْتُمْ تُخَوِّفُونَ** (النساء: ١٠١) فقد ذهب ذلك اليوم، فقال: عجبت مما عجبت منه، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: **سَأَلْتُمُوهُ بِمِثْلِ مَا سَأَلْتُمُوهُ**، ولقد صدق، ولفظ ابن ماجه من طريق يعلى موقوفاً على عمر: صلاة السفر ركعتان، والجمعة ركعتان، والعيد ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد ﷺ [رقم: ١٠٦٣]، ومن طريق كعب بن عجرة عنه موقوفاً: صلاة السفر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، والفطر والأضحى ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد ﷺ، ثم أخرج حديث يعلى بن أمية، وطريق الاستدلال على المذهب بهذا الحديث مذكور في أصول الفقه مأخوذاً من لفظ الصدقة وقبولها.

والسابع: ما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر مرفوعاً: "كأن <sup>١٥</sup> إذا خرج من هذه المدينة م يزد على الركعتين حتى يرجع إليها"، فهذا يشير إلى المواظبة البوابة، ولها أحاديث أخر، وهو مورث لسمية الركعتين مؤكدة، فيكون الزيادة عليهما زيادة على العبادة المحدودة المسنونة بمجموعة كالريادة على ركعتي الجمعة والعيد على ما يشير إليه حديث عمر. والثامن: ما أخرجه عن مجاهد عن ابن عباس، قال: افترض الله الصلاة على لسان نبيكم <sup>ﷺ</sup> في الحصر أربعا وفي السفر ركعتين، وهذا يشير إلى استقلال كل منهما بنفسه، فيعارض ما روي عنه من أصلية الحصر. والتاسع: أن النبي <sup>ﷺ</sup> لم يشت عنه الإمام في شيء من الروايات صحيحة وحسنة وضعيفة، بل الأحاديث كلها متطافرة على قصره، ومتماثلة على حصره في قصره، فكونه حريصاً على مزيدة العبادة مولعاً على غاية الاستغراق فيها، لا سيما الصلاة قرّة عينه مع عدم إتمام على كمال الأمن من الخوف، وعلى إقامة عشرة، أو أزيد، أو أقل يشير إلى كراهة الإتمام بلا مرية عند كل منصف.

أبو حيفة **الح**: هكذا رواه سعيد بن الجهم عنه، وعن إسماعيل بن حماد كلاهما عن حماد، وأخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي، ورواه الطحاوي من طريق حنظلة بن أبي سفيان عن نافع مثله، ورواه مسدد عن قرعة نحوه، وما رواه البخاري في الإيتار على الرحلة محمول على حالة العذر كالوحد والمطر، أو أنه كان قبل وجوبه. **عن مجاهد الح** الروايات عن عبد الله بن عمر مختلفة في الوتر، فقد أخرج البخاري من طريق نافع عنه، قال: كان ابن عمر يصلي على راحلته، ويوتر عليها، ويحبر أن النبي ﷺ كان يفعله [رقم: ١٠٩٥]، ومن =

= طريق الزهري عن ساف: كان عبد الله بن عمر يصلي على دابته من الليل، وهو مسافر ما يبالي حيث كان وجهه، قال ابن عمر: وكان رسول الله ﷺ يسبح على الراحلة قبل أي وجه توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة، وأخرج ماث من طريق سعيد بن يسار قال: كنت مع ابن عمر في سفر فتحدثت عنه، فقال: أين كنت؟ فقلت: أوترت؛ فقال أين لك في رسول الله أسوة حسنة رأيت رسول الله ﷺ يوتر على راحلته، وأخرجه محمد في 'الموطأ'، وإسناده في 'جامعه' [رقم: ٤٧٢]، قال: وفي الباب عن ابن عباس، وقال: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إلى هذا، ورأوا أن يوتر الرجل على راحلته، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم: لا يوتر الرجل على الراحلة؛ فإذا أراد أن يوتر رل فأوتر على الأرض، وهو قول بعض أهل الكوفة، هذه روايات صلاته على الراحلة وتجويده الوتر عليها أيضاً، وأخرج محمد في "الموطأ" عن أبي حنيفة عن حصين، قال: كان عبد الله بن عمر يصلي التصوص على راحلته أينما توجهت به، فإذا كانت الفريضة أو الوتر رل فصلى، وعن عمر بن دراهم عن محمّد: أن ابن عمر كان لا يريد على المكتوبة في السفر على اركعتين لا يصلي قبلها ولا بعدها، ويجبي الليل على ظهر اسير أينما كان وجهه، ويتر قبل الفجر فيوتر بالأرض، فإذا أقام ليلة في منزل أحبب الليل.

وعن محمد بن أبان عن حماد عن محمّد، قال: صحبت عبد الله بن عمر من مكة إلى المدينة، فكان يصلي الصلاة كلها على بعيره نحو المدينة، ويؤم برأسه يميناً، ويجعل السجود أحفص من الركوع إلا المكتوبة والوتر؛ فإنه كان يرل هما، فسألته عن ذلك فقال: كان رسول الله ﷺ يفعل حيث كان وجهه يؤم برأسه، ويجعل السجود أحفص من الركوع، وعن خالد بن عبد الله عن المغيرة الصبي عن إبراهيم السحفي: أن ابن عمر كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه تصوعاً يؤم يميناً، ويقرأ السجدة فيؤم، ويرل للمكتوبة والوتر، وعن الفضل بن عروان عن نافع عن ابن عمر قال: كان أينما توجهت به راحلته صلي التصوص، فإذا أراد أن يوتر رل فأوتر، وهذا إسناد جيد لا ضعف فيه من قبل رجاله.

وقال القاري: وروى الطحاوي عن حنظلة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يصلي على راحلته، ويوتر بالأرض، ويرعم أن النبي ﷺ فعل ذلك، ثم أحاب عما روي عنه من خلافه بقوله: وأما ما أخرجه الشيخان [البحاري رقم: ١٠٩٨ ومسلم رقم: ٧٠٠] عن ابن عمر: أنه كان يوتر على البعير، فأجواب عنه: أنه واقعة حال لا عموم لها، فيجوز كون ذلك لعدم، والاتفاق على أن الموضع يصلي على الدابة لعذر الطين والمطر ونحوه، أو كان قبل وجوبه هذا.



المدينة، فصلى ابن عمر على راحلته قبل المدينة يؤمى إيماء إلا المكتوبة والوتر، فإنه كان  
 تنوعاً مركبة وبغيره أي جانبها للركوع والسجود الفريضة  
 ينزل لهما عن دابته، قال: فسألته عن صلاته على راحلته ووجهه إلى المدينة، فقال لي:  
 إنك لا تستقبل القبلة  
 كان رسول الله ﷺ يصلي على راحلته تطوعاً حيث كان وجهه يومئذ إيماءاً فأسأله

= ونقل عن الطحاوي أنه بعد ما أسند عن ابن عمر إسناداً صحيحاً: أنه كان يصلي على راحلته، ويوتر بالأرض، ويرغم أن رسول الله ﷺ كذلك كان يصلي، قال: وهو خلاف حديث الباب، فلا يتم الاستدلال بأحد هذين الحديثين، أما وجه النظر والقياس فيقتضي عدم جواره على الراحلة، وبيان ذلك أن الأصل عدم جوار الوتر على الأرض قاعدة مع القدرة على القيام، فالنظر على ذلك أن لا يصلي في السفر على راحلته، وهو يطبق الروول ويجوز أن يتباره ﷺ على الراحلة يكون قبل أن يعطى أمر الوتر، ثم أحكم من بعد.  
 ومبنى الجواب الأول على أن المصير في تعارض الأحكام والآثار إلى القياس وهو معاصد لنا، ومبنى الثاني أن المعلوم من تدرج الأحكام الشرعية أنه قد كان في مبادئ الإسلام وأوائمه تخفيفات كمية وكيفية، ثم رادت وكثرت الأحكام وترقت يوماً فيوماً لا سيما في الصلاة من التشديدات من سد باب الكلام والحركة والمشى وقلة الركعات والأفعال الكثيرة ورد السلام وغير ذلك، ثم تسخت وتشددت وأحكمت الأحكام وأكمل الدين، كما قال ابن الهمام في بيان مسح رفع اليدين، وإن كان يمكن أن يكون وجوب الإتيار على الأرض مسوحاً بالإتيار على الراحلة، فلا يرد عليه ما أورده الناس.

أقول: هذا المبحث يتفصح بكماله في بيان وجوب الوتر، وشوته بالأحبار على ما سيأتي، وإذا أنشأه أنشأ عدم جواره على الراحلة؛ لما قد اتفق على أن جواره إما هو في التطوع الشامل للنفل والنسئ لا في الفرائض والمكتوبات والواجبات إلا عند العذر القوي فافهم. **كان يرسل لهما إله** أعلم أنه إذا شئت بالأسانيد الصحيحة الكثيرة عن محاهد وحصص ونافع وغيرهم بالطرق المتعددة نزول ابن عمر للوتر مراراً كثيرة في سفر طويل مدة ظهر أنه لم يكن رجحه وإبكاره على سعيد بن يسار في نزوله على الطريق للوتر إلا أنه لم يكن حينئذ وجوبه محكماً عنده، ولا بعده عنظ أمره في التأكيد والتشديد، ولم يكن بعده إلا يتباره ﷺ على الراحلة قبل إحكام أمره ورجحه عنه، فإذا بغه بالأحبار الصحيحة الناصية على الشدة والقوة في وجوبه من غيره من الصحابة كما سيأتي بد من الأحبار الدالة عليه ترك هذا المسلك أثره بنفسه، وإلا لم يكن إلا القرار على ما منه الفرار، ويصدق هناك **منه من سئل عن الصلاة على الراحلة** (البقرة: ٤٤) ولا يتصور العكس بأن يكون عدم نزوله حين حفة أمره بالإحبار عن غيره من الصحابة، وقبل ذلك طهره وجوبه وشدة أمره، فكان ينزل له؛ وذلك لأنه روى نفسه أنه رآه ﷺ يوتر على راحلته، فكيف كان شدة أمره وجوبه، وعدم جوار الإتيار على الراحلة ثابثاً عنده في الزمان السابق، ثم ظهر له حفة أمره، وله وجوبه أحر رأيها تركها أخرى محافة الإطباب.

## [بيان وجوب الوتر]

١٥٣- أبو حنيفة عن أبي يعفور العبدى، عمن حدثه، .....

وقدان

أبو حنيفة **الح** هكذا رواه ابن المظفر وابن حسر والاشاشي وطلحة العدل، واتفقوا على سياق السند والمتن إلا طلحة، فعنده بلفظ: **عن** حنيفة **الح** وفي رواية لابن حسر عن أبي يعفور عن رجل عن عبد الله بن عمرو عن النبي **بلفظ:** **عن** حنيفة **الح** وروى محمد بن مسروق عن أبي حنيفة، فقال: عن أبي يعفور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو، وروى نصر بن حاجب عن أبي حنيفة، فقال: عن أبي يعفور، **عن** سمع أنا هريرة يقول، فرفعه مثل رواية مجاهد، وفي رواية لاس حسر: أبو حنيفة عن ناصح بن عبيد الله عن أبي يعفور عن يحيى بن أبي كثير عن أبي هريرة الحديث، وبه تبين المهم الواقع في رواية نصر بن حاجب، وهذا الحديث أخرجه الأربعة سوى السائي.

ورواه أحمد والدارقطني والطبراني وابن عدي من حديث حارثة بن حذافة رفعه: **عن** حنيفة **الح** وأخرجه ابن راهويه والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد عن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر رفعاه، بلفظ: **عن** حنيفة **الح** قال الحافظ: حاله الليث وابن إسحاق فقالا: عن يزيد عن عبد الله بن راشد عن عبد الله بن أبي مرة عن حارثة بن حذافة، وهو اعفوط، وعبد الله بن راشد مصري، وثقه السائي، وتكلم البخاري في سماع بعضهم عن بعض.

ورواه ابن طيبة عن عبد الله بن هبيرة عن أبي ثميم عن عمرو بن العاص عن أبي بصرة أخرجه الحاكم، قال الحافظ: ولم ينفرد به ابن طيبة، بل أخرجه أحمد والطبراني من وجهين جديدين عن ابن هبيرة، ورواه الدارقطني والطبراني من حديث ابن عباس نحوه، وأخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والطبراني في "مسند الشاميين" عن الخدرى، وإسناده حسن.

ثم اعمم أنه اختلف الرواية عن الإمام في الوتر فروى يوسف بن خالد السمي عن أنه واجب، وهو آخر أقواله وصححه في "المحيط"، وقال في "الحاية" و"الكافي": هو الأصح، وفي "المبسوط" و"العمدة" و"تبيين الريلعي": هو الظاهر من مذهبه، وروى حماد عنه أنه فرض، وبه أحد رفر، وروى يوح بن أبي مريم عنه أنه سنة، وبه أحد صاحبه، ووفق المشايخ بيهما أنه فرض عملاً وواجب علمًا، وسنة دليلًا، قال ابن المصمّم: والحق أنه لم يشت دليل الوجوب عندهما، فنفيهما، فهو سنة عملاً واعتقادًا ودليلاً عندهما، لكنه أكد السنن الرواتب كما في "البدائع"، ويجب قضاؤه عنده، وعندهما أيضًا في ظاهر الرواية.

عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: .....

عن ابن عمر رحمهما الله: هذا الحديث مروي عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم: خارجة بن حذافة أخرج حديثه أبو داود [رقم: ١٤١٨] وابن ماجه [رقم: ١١٦٨] والترمذي [رقم: ٤٥٢] والحاكم في 'مستدرکه' [٤٤٨/١، رقم: ١١٤٨]، وأحمد في 'مسنده'، والدارقطني في 'سننه' [٢/١، رقم: ٣٠] والطبراني في 'معجمه' [٢٠٠/٤، رقم: ٤١٣٦] قال: خرج عليهما رسول الله ﷺ، فقال: يا أيها المسلمون صلوا معي صلاة هي خير لكم من حمر سعد، وهي يوم حنيفة لله كم مسد من صلاة عشاء بن صبيح فخر، وصححه الحاكم فقال حديث صحيح الإسناد.

واعترض بوجهه الأول: أنه قال الترمذي: حديث خارجة بن حذيفة حديث غريب. والثاني: أنه رواه ابن عدي في 'الكامل'، ونقل عن البخاري أنه قال: لا يعرف سماع بعض هؤلاء من بعض يعني رواية. والثالث: أنه أعنه ابن الجوزي في 'التحقيق' باب إسحاق وبعيد الله بن راشد. والرابع: أنه نقل عن الدارقطني أنه ضعفه. والجواب عن الأول: أن العرابية لا تنافي الصحة؛ فرما يقول الترمذي: حديث حسن صحيح غريب، وحديث صحيح غريب، قال الحاكم: وم يخرجاه؛ لتفرد التابعي عن الصحابي فهو غير مضر. وعن الثاني: أنه مبني على ما اشترطه البخاري من العلم باللقى، والصحيح عند الجمهور الاكتفاء بإمكان البقى.

وعن الثالث: أن الموثوق به الراجح توثيق محمد بن إسحاق وتعديله على ما لا يخفى من الاطلاع على عيون الأثر، ولو سلم فقد تابعه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب كما في رواية الترمذي وغيره، وعند الله بن راشد صدوق ثقة كما وثقه أرباب الرجال، ومن ضعفه الدارقطني فهو مصري عن أبي سعيد، وهذا رومي بصري عن خارجة، وما قاله في 'التقريب' من أنه أشار البخاري إلى أن روايته عن خارجة منقطعة، فبناء على ما لم يرض به الجمهور من اشتراطه العلم باللقى، وعيد الله هذا عنه ابن حبان في الثقات.

وعمر بن العاص وعقبة بن عامر أخرج حديثهما إسحاق بن راهويه في 'مسنده'، والطبراني في 'معجمه' مرفوعاً: يا أيها المسلمون صلوا معي صلاة هي خير لكم من حمر سعد، وهي كم فهد بن عشاء بن طه ح فخر، وعبد الله بن عمرو بن العاص أخرج حديثه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أنه رحمهما الله أمرنا فاجتمعنا فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أيها المسلمون صلوا فأمروا بالوتر [٣١/٢، رقم: ٣]، وابن عباس أخرج حديثه الدارقطني في 'سننه'، والطبراني في 'معجمه' قال: خرج النبي ﷺ مستشراً فقال: يا أيها المسلمون صلوا معي صلاة هي خير لكم من حمر سعد، وفيه من استضعف.

وأبو بصرة الغفاري أخرج حديثه الحاكم في 'المستدرک' من طريق عمرو بن العاص يقول: سمعت أبا بصرة الغفاري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يا أيها المسلمون صلوا معي صلاة هي خير لكم من حمر سعد، وهي كم فهد بن عشاء بن طه ح فخر [٦٨٤/٣، رقم: ٦٥١٤]. وسكت عنه الحاكم، وأعنه الذهبي باب هيعة، والجواب عنه بوجهين: =

= الأول: أنه ثقة مخرج له في مسلمة عنى ما مرّ في المناحيث السابقة والثاني: أن به صريحاً آخر عند الصيراني في 'معجمه'، وأحمد في 'مسنده' عن ابن المبارك عن سعيد بن زيد عن ابن هبيرة عن أبي ثميم، وطريقاً آخر عندهما عن أبيه عن سعد بن نصر بن نعيم عن ابن هبيرة به، وابن عمر أخرج حديثه المداقضي في "عرائب مالك" قال: خرج رسول الله ﷺ محمراً وجهه يخرّ رداءه، فصعد المبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: - - - كتابه 'مسند الشاميين' مرفوعاً: **إن الله زادكم صلاة، وهي الوتر، وإسناده حسن.**

وهذه الطرق وإن كان في بعضها من يستضعف لكن بعضها جيدة، ولو سمع ضعف جميعها، فالبعض يتقوى ببعض آخر، والضعاف بكثرة الطرق تسع درجة أحسن أو الصحيح لغيره قاسية الاحتجاج، هذا هو الكلام في تحريج الطرق. وأما الاستدلال على وجوب الوتر بمتن الحديث فبوجوه: الأول: غاية الاهتمام بشأه، والاعتناء بمكانه حتى روي حميرار الوجه، وصعود المبر، وتحميد أحمد لله والثناء عليه، والأمر باجتماع الصحابة، وبيان الخيرية من حمر النعم، وغير ذلك، وهذا كله من شواكل الفرائض وسننها.

والثاني: أن متون بعض الطرق مصرحة بصيغة الأمر كما في طريق أبي بصرة، أو بلفظ الأمر كما في طريق عمرو بن شعيب، والأمر حقيقة في الوجوب، ولا يعدل عنه إلا بضرورة. والثالث: مأخوذ من لفظ: 'زادكم' و'أمدكم'، بمعنى زادكم، وبه ثلاثة أوجه: الأول: أنه 'أضاف إريادة إلى الله تعالى: والسبب إنما تضاف إلى شيء. والثاني: أنه قال: 'زادكم'، وإريادة إنما تتحقق في الواجبات؛ لأنها محصورة بعدد لا في السوافل؛ لأنها لا نهاية لها.

والثالث: أن إريادة على شيء إنما تحقق إذا كان من جنس المرید عليه، لا يقال: زاد في ثمنه إذا وهب هبة متدأة، ولا يقال: زاد على الهبة إذا باع، والمرید عليه فرص فكذلك إريادة، إلا أن الدليل غير قطعي؛ فصار واجباً، وبهذا سقط ما قاله الخطابي: إن قوله: - - - يدل على أنه غير لازمة لهم، ولو كان واجباً لخرج الكلام فيه على صيغة الإلزام فيقول: ألزمكم، أو فرض عليكم، أو نحو ذلك من الكلام، قال: وقد روي أيضاً: - - - ومعناه إريادة من الوافل، ودلت أن يوافي الأصوات شفع لا وتر فيها، فقد أمدكم بصلاة، وزادكم صلاة لم تكونوا تصلونها قبل على تلك الصورة والهيئة وهو الوتر.

ووجه السقوط ظاهر على أن رواية الإمام عن أبي يعفور عن حماد عن ابن عمر بعض أخطأها مشتملة على صيغة الإنزام والافتراض، وهو قوله: - - - : - - - عسكم، والانقصاع في رواية أشقة غير مضر ثم لا يسبب دلالة "أمدكم" على عدم اللزوم، هذا أكثر ما قاله العيني والقاري في هذا المقام، فتدبر.



= ومنها: ما أخرجه مسلم [رقم: ٧٥٤] وابن ماجه [رقم: ١١٨٩] وغيرهما عن أبي سعيد مرفوعاً: **من** **سجد** ، والاستدلال مأخوذ من إطلاق صيغة الأمر مطبقة عن القرائن الصارفة، ورواه الترمذي والنسائي. ومنها: حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه [رقم: ٤٦٦] وغيره مرفوعاً: **من** **سجد** ، **سجد** **فصل** **د** **سجد** ، ورواه أبو داود [رقم: ١٤٣١] والترمذي [رقم: ٤٦٥]، ووجه الاحتجاج: أن وجوب القضاء فرع على وجوب الأداء، وأخرجه الترمذي من طريق قتيبة عن عبد الله بن ريد بن أسلم عن أبيه مرسلًا: أن النبي **قال**: **من** **سجد** **فصل** **د** **سجد** [رقم: ٤٦٦]، قال الترمذي: وهذا أصح من الحديث الأول.

ومنها: ما أخرج عبد الله بن أحمد عن أبيه بسنده أن معاذ بن جبل قدم الشام، فوجد أهل الشام لا يوترون، فقال للمعاوية: ما لي أرى أهل الشام لا يوترون؟ فقال معاوية: وواجب ذلك عليهم؟ فقال: نعم، سمعت رسول الله يقول: **من لم يوتر في صلاة لم يمت بسلامة ولا بغيره**، ومنها: ما أخرج الرزاز عن الأسود عن عبد الله بن أبي **سفيان**: **كذا قال القاري**، وهو نص في المطبوع بلا توجيه.

ومها: حديث الريادة، وقد سقت تحريجاته وما لها وما عليها، وطريق الاستدلال به، ثم يعود إلى طرف منه، فنقول: ضعف يحيى بن معين قرّة بن عبد الرحمن في طريق حديث عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر، أخرجه إسحاق بن راهويه عن سويد بن عبد العزيز عن قرّة بن عبد الرحمن عن يزيد بن حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزني عن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر مرفوعاً.

وقال في "التقريب": قره بن عبد الرحمن بن حيويثل مهممة مفتوحة ثم ثنائية ورن جريثيل المعافري البصري، يقال: اسمه يحيى، صدوق، له ماكير من السابعة [رقم: ٥٥٤١]. فقد جعله في خامسة مراتب، وهي مما يعتد به مقبول بلا متابع بخلاف السادسة، وقد أخرج له ابن حبان وأبو عوابة وغيرهما في "صحيحهم"، ووثقه بعضه، وضعف الدارقطني نصر بن عبد الرحمن في طريق حديث ابن عباس أخرجه هو والطبراني عنه عن عكرمة عن ابن عباس، وجعله أبا عمرو في "التقريب" متروكاً، لكن الضعيف من الحديث يتقوى بمعاودة ما هو بمعناه، وضعف حميد بن أبي الجعون في حديث ابن عمر أخرجه في "غرائب مالك".

وضعف محمد بن عبيد الله العرمي القراري في طريق حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بعد إحراحه، وله طريق آخر عند ابن أبي شيبة عن أبي حنيفة الأحمري عن حماد بن عثمان عن أبيه عن جده مرفوعاً، وهو صحيح الإسناد، لكن قد تكلم في حماد، ومع ذلك لا يرسل عن درجة الحسن، وباقي الطرق لا كلام فيها، فهي صحيحة لداقها، أو لعبورها، أو حسنة، ولو سلم ضعف جميعها فتعدد الطرق وكثرتها تبلغ إلى درجة الحسن.

=

= ثم يورد على طريق الاحتجاج بالمتن بأنه أخرج البيهقي والحاكم بسند صحيح أنه ﷺ قال: **إن الله تعالى زادكم صلاة بن عبدكم هي خير من سبع**، **لأنه هي ركعتان قبل صلاة الفجر**. والجواب: أن دليلنا لا ينحصر على هذا الحديث، وبالجملة هذه الدلائل كلها مجموعها تثبت الوجوب، لا كل واحد منها بانفراده، أو بعضها بانفراده يدل عليه، لا كل منها، وبعضها يُبغى الأمر إلى تأكيد أمر السنية وبلوغه إلى غاية الغلظ والتشدد كما في ركعتي الفجر، ولذا جمعناهما أكد من سائر السنن المؤكدة، وأمرنا بقضائها بتبعية الفرض، بخلاف سائر السنن.

ومنها: ما أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي كرم الله وجهه قال: **الوتر ليس بحتم كصلاتكم المكتوبة، ولكن سن رسول الله ﷺ** وقال: **سنه حب لله**، **فمن أحب الله أحب الله**، قال الترمذي: وفي الباب عن ابن عمر وابن مسعود وابن عباس، ثم قال: حديث علي حديث حسن. وروى سفيان الثوري وغيره عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي، قال: **الوتر ليس بحتم كهيئة الصلاة المكتوبة، ولكن سنة رسول الله ﷺ**، حدثنا بذلك بندار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان، وهذا أصح من حديث أبي بكر بن عياش، وقد روى منصور بن المعتمر عن أبي إسحاق نحو رواية أبي بكر بن عياش.

وهذا طريق الإمام عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي على ما سيأتي من الحديث. ووجه الاستدلال ظاهر من صيغة الأمر. وما يتوهم ههنا من نفي كونه حتماً وواجباً، ومن كونه سنة رسول الله ﷺ وكونه مستحباً محبواً لا واجباً من قوله: **حب لله**، **حب لله**، ومن تخصيصه بأهل القرآن، وحفاظه وأهل العلم به لا بالجهال كله ليس بشيء. وأما الأول؛ فلأن المنفي المسلوب في أثره - كرم الله وجهه - ليس هو نفس الوجوب والاحتتم، بل هو احتتم والوجوب المقيد بمماثلته لوجوب المكتوبات في الفرضية القطعية، وهو لا ينافي مقصودنا بل يؤيده لو أجرينا مفهوم المحالفة على طريقة الإمام الشافعي، أو قلنا: إن هذا البيان لكونه في مقام البيان بيان النفي، وأيضاً يشير إلى أنه قريب من المكتوبات لا مثلها، فيكون واجباً.

وأما الثاني؛ فلأن معنى السنة ما ثبت وجوبه بالسنة، وهذا النحو شائع في كلامهم في المحاورات، وفي العبارات الفقهية أيضاً كثير، وأما الثالث؛ فلأن مطلق المحبوبة لا يقود الأمر إلى كونه مستحباً بل هي أعم منه ومن الواجب والسنة؛ لأنها كلها أمور مندوب إليها، محبوث عليها، محبوبة. وأما الرابع؛ فلأن المراد بأهل القرآن جميع المؤمنين، فإنهم كلهم أهل القرآن، مؤمنون به، منقادون لأحكامه، مؤتمرون بأوامره، منتهون بنواهيه، متولون بحفظه وتلاوته لا خصوص حفاظه، والعالمين بتفاصيله، وما روي عن ابن مسعود كما أخرجه ابن ماجه من التخصيص بأهل العلم، فرأي الصحابي ليس حجة على غيره.



= ومنها: ما رواه مالك في 'الموطأ' أنه سعه أن رجلاً سأل عن الوتر أوجب هو؟ فقال عبد الله: قد أوتر رسول الله ﷺ، وأوتر المسلمون فجعل الرجل يردد عليه، وعند الله يقول: أوتر رسول الله ﷺ، وأوتر المسلمون [رقم: ٢٧١]، وهذا مشير إلى وجوبه من حيث إنه جواب سؤاله بأنه كيف لا يكون وقد ثبت ثبوتاً بهذا النمط الاتفاقي الدائم من غير تحيف عن شخص؟ وم يقل بصراحة وجوبه؛ لئلا يفهم فرصة القطعية كسائر المكتوبات، بل هو فرص عملي ضروري العمل، عمل به أركان الدين، فهو إيماء إلى الفرصية العممية له، وبقي الفرصية الاعتقادية القطعية.

ومنها: أن الإجماع انعقد على وجوب قصائه، قال العيني في 'البناية': وذكر الحافظ أبو جعفر الطحاوي أن وجوب قضاء الوتر إجماع من الصحابة. والقضاء لا يجب إلا بوجوب الأداء، فإنه فرع عليه، ثم انعقاد الإجماع على وجوب قصائه وإن كان متكسماً فيه على ما يستفاد من 'الترمذي'، وكلام شراح الحديث وقاري وغيرهم، لكن يجوز أن يقلل هذا الإجماع بصريق الأحاد، أو يرجع المحافظون بعد اختلافهم إلى هذا الأمر الاتفاقي فافهم. ومنها: ما قاله القاري في شرح رواية لإمام عن ابن عمر: **بسم الله الرحمن الرحيم**، وقد قيل: إن الصلاة الوسطى هي الوتر، وكان هذا الحديث مأخذه حيث خص بالمحافظة عليها طبق قوله سبحانه: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة: ٢٣٨).

ثم اعمد أنه نقل العيني عن أبي بكر الأعمش: أنه قال: اتفقوا مع اختلافهم فيه أنه أدون درجة من الفرائض، ولا يكفر جاحده، وتحت القراءة في الركعة الثالثة، ويجب قضاؤها بانترك عامداً أو نسياناً، ولا يجوز بدول بية الوتر، ولو كان سنة لكفته بية في الصلاة، فإن كانوا مصرين على الترتيب قاتنهم بالسلاح، ثم ههما كمات لمن لا يسم وجوبه من حيث إثبات السنية، أو لرد على القائل بالوجوب بالقدح في عين الدعوى أو دلالتها نصاً وقياساً، منها: حديث الأعرابي. ومنها: حديث معاذ في بعثه إلى اليمن حيث لم يعلمهما النبي ﷺ الوتر في مكتوبات الصلاة، ومنها: صلاته على الراحة في الوتر. ومنها: حديث عبادة بن الصامت **بسم الله الرحمن الرحيم** في إنكاره على أبي محمد في قوله: بوجوب الوتر على ما أخرجه أبو داود والدارمي وغيرهما.

ومنها: حديث مخافة أن يكتب عليكم الوتر في بيان قيام رمضان، ومنها: ظهور آثار السس فيه من عدم: ككفر جاحده، وعدم التأذين له، ومنها: حديث ابن عباس مرفوعاً: **ثلاث هن علي فرائض، وهن لكم عسج**، **بسم الله الرحمن الرحيم**، أخرجه أحمد في مسنده [١/ ٢٣١، رقم: ٢٠٥٠] والحاكم في 'مستدركه'. ومنها: حديث أس في فرصة الصلوات بية الإسماء. ومنها: ورود الريادة في سنة الفجر أيضاً، واجوب المجمل: القبول بالوجوب؛ فإننا لا نقول بكونه من المكتوبات، بل الواحدات المختلف فيها، وليس كل واجب مكتوباً كما في =

وفي رواية: إن الله زادكم صلاة الوتر، وفي رواية: إن الله زادكم صلاة، وهي الوتر، فحافظوا عليها.

١٥٤ - أبو حنيفة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة قال: سألت علياً عليه السلام

= صلاة العيدين، وغسل الميت، وصدقة الفطر، وسجدي السهو، وأما الصلاة على المرحلة، وحديث الريادة في سنة الفجر فقد مرّ جواهرهما، وقد يشمل التطوع بغير العرض انقطاعي أيضاً؛ فلا يباي حديث ابن عباس مقصودنا، والحوادث المفصلة عن الأول والثاني: أن وجوبه بعد هاتين الواقعتين كوجوب الحج في حديث الأعرابي، أو أن مراده عليه السلام في حديث معاذ بيان لصلوات التي لكل منها وقت خاص على حدة، وعن حديث عبادة أن فيه تصريحاً بأنه ليس واجباً كالصلاة الخمس في قطعية الفرضية، ونحن نقول به على أن أبا محمد أيضاً صحابي كما في الدارمي، فأبي رجحان لعبادة عليه على أن رأي الصحابي ليس بحجة، وأيضاً المثلث مقدم على النافي.

وعن حديث الإسراء بأن لفظ الحديث: 'زادكم صلاة' نفسه مشير إلى تأخر وجوبه عن فرضية الصلوات الخمس كما في قوله تعالى: **فَلَا تَحْزَنْ فِيهِ** في سورة النجم: ١٤٥ وقد حرم أشياء كثيرة بعد ذلك، وعن حديث ابن عباس بأنه ضعيف، قال الذهبي: هو غريب منكر، وفي طرق مجروحون كما فحسه العيني، وعن حديث المخافة أن المكتوبة راجعة إلى مجموع صلاة الليل، وهو التهجّد مع الوتر، ولا نقول بوجوب مجموعها، وقد يقال له الوتر أيضاً كما في الأحاديث، وعن ظهور آثار السس مع اختصاص تلك الآثار بالسس، بل هي مشتركة بين السس والواجبات الطنية الغير انقطاعية بل للوتر آثار أخر يخرجها عن السسية إلى الوجوب كما أسماها هذا، والتفصيل في 'البنية' و'فتح القدير' و'معاني الآثار'، وغيرها.

**فحافظوا عليها** فيه وجوب الوتر كما في قوله تعالى: **حَافِظُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ** (البقرة: ٢٣٨) وأخرج محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب: أنه قال: ما أحب أبي تركت الوتر ثلاثاً وأن لي حمر النعم، وهو يفيد الوجوب ظاهراً، وعدم الفصل بين الثلاث أيضاً بظاهرها، ومراسيل إبراهيم معتبرة، والوجوب قول أبي حنيفة وغيره من الصحابة والتابعين والأئمة كما سطره العيني. **أبو حنيفة** هكذا رواه عبيد الله بن الزبير عنه. **أبي إسحاق** السبيعي، قد سبق تخريجه فيما مر.

**سألت علياً** أخرجه الأربعة بغير لفظ: فلا يسعى إلخ، ورواه عبد بن حميد في 'مسنده' حدثاً يزيد بن هارون، حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن عاصم به، بلفظ: ليس الوتر نختتم كالصلاة، ولكنه سنة فلا تدعو، ويؤيد الوجوب ما أخرجه أحمد [٣٥٧/٥، رقم: ٢٣٠٦٩] وأبو داود [رقم: ١٤١٩] والحاكم [٤٤٨/١، رقم: ١١٤٦] من حديث ابن بريدة عن أبيه، بلفظ: **لَهُ حَقٌّ فِيهِ** في سورة المائدة: ١٠٠ وقال الحاكم: صحيح، =



## [بيان الوتر ثلاث ركعات]

١٥٥- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: كان <sup>من يريد</sup> يوتر بثلاث يقرأ في الأولى "سبح اسم ربك الأعلى" وفي الثانية بـ"قل يا أيها الكافرون" وفي الثالثة بـ"قل هو الله أحد"، وفي رواية كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بـ"أم الكتاب" و"سبح اسم ربك الأعلى"، وفي الثانية بـ"أم القرآن، و"قل يا أيها الكافرون"، وفي الثالثة بـ"أم الكتاب، و"قل هو الله أحد"، وفي رواية أن رسول الله ﷺ كان يوتر بثلاث.

**أبو حنيفة.** هكذا رواه الفصل بن موسى عنه وأخرجه الحاكم عنها وصححه على شرطهما، فيه: لا يسلم إلا في آخرهن. **عن عائشة:** أخرجه عنها ابن حبان والدارقطني. **يوتر بثلاث** يؤدن بالدوام وهو بعد استقرار أمر الوتر، فسقط ما نقله النووي عن أصحابه أنه لم يقل أحد من العلماء: إن الركعة الواحدة لا يصح الإتيان بها إلا أبو حنيفة والثوري ومن تابعهما، وهو خطأ صريح، وقد استفاض عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أنه تقرر ثلاث، ولا يجزئ الركعة الواحدة، ومثل ذلك روي عن عمر بن عبد العزيز من كونه ثلاثاً لا يسلم إلا في آخرهن، واتفاق فقهاء المدينة عليه.

**بـ"قل إلخ"** وفي رواية: والمعدتين، ولعل هذه الثلاث على سبيل البدل لا الاجتماع. **كان يوتر** أخرج الحاكم عن الحسن: أن ابن عمر كان يسلم على الركعتين في الوتر، ثم قال: إن عمر كان أفقه من ابن عمر يقوم ولا يسلم إلا في الثانية [٤٤٧/١، رقم: ١١٤١]، وسكت عنه إمامنا، وروى الطحاوي عن أبي بكرة عن أبي داود عن أبي خالد: سألت أبا العافية عن الوتر، فقال: علما أصحاب رسول الله ﷺ أن الوتر مثل صلاة المغرب، هذا وتر الليل وهذا وتر النهار، ورواه عن ثابت عن أنس أنه صلى الوتر ثلاثاً بلا سلام فيما بينهما، وأخرج ابن أبي شيبة عن حفص عن عمرو عن الحسن: أجمع المسموعون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخر منها [٩٠/٢، رقم: ٦٨٣٤]، وأخرج الطحاوي عن عبد الرحمن بن أبي زياد عن أبيه عن الفقهاء السبعة التابعين: هم سعيد بن المسيب، وعروة، والقاسم بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وحارثة بن زيد، وعبيد الله بن عبد الله، وسليمان بن يسار أنهم قالوا: الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرها.

**ثلاث:** قد اختلف الروايات المرفوعة أو الموقوفة في عدد الوتر، والأرجح هو الثلاث، فقد ذكر البخاري في "صحيحه" عن القاسم بن محمد أنه قال: ورأيت أناساً منذ أدركنا يوترون ثلاث وإن كلاً لواسع، أرجو أن -

= لا يكون شيء منه بأس، وأخرج محمد في "الموطأ" عن أبي حنيفة عن أبي جعفر محمد الباقر مرسلًا: أنه كان يصلي ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح ثلاث عشرة ركعة ثم ركعات تصومًا، وثلاث ركعات الوتر، وركعتي الفجر، وعن عمر كما مر، وعن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة، قال: قال عبد الله بن مسعود: الوتر ثلاث ثلاث المغرب، ورواه بصريق آخر أيضًا: كصلاة المغرب.

وعن إسماعيل بن إبراهيم عن يث عن عطاء قال ابن عباس: الوتر كصلاة المغرب، والتشبيه يؤد بالثلاث، وبعده الفصل، وعن يعقوب بن إبراهيم أبي يوسف عن حصين بن إبراهيم عن ابن مسعود، قال: ما أحرأت ركعة واحدة قط، وعن سلام بن سليم الحنفي عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. أهون ما يكون الوتر ثلاث ركعات، وعن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن سعيد بن هشام عن عائشة مرفوعًا: كان لا يسلم في ركعتي الوتر.

وروى أبو داود عن عائشة مرفوعًا: "كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأقل من سبع، ولا بأكثر من ثلاث عشرة" [رقم: ١٣٦٢]، وروى النسائي وابن أبي شيبة عن ابن أبي عمير مرفوعًا: "كان يوتر ثلاث ولا يسلم إلا في آخرهن"، ورواه الخاكم، وقال: عني شرطهما، وعن عائشة قالت: "كان رسول الله يوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن"، وكذا روى النسائي عنها مرفوعًا: "لا يسلم في ركعتي الوتر" [رقم: ١٦٩٨]، وفي مصنف ابن أبي شيبة بسنده عن الحسن، قال: أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن [٩٠/٢، رقم: ٦٨٣٤].

وأخرج الأربعة من حديث عائشة، وكذا ابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "مستدركه"، وقال: صحيح عن شرط الشيخين ولم يخرجاه من قراءة "سبح اسم ربك الأعلى" في الأولى، و"الكافرون" في الثانية، و"الإخلاص" والمعوذتين في الثالثة، وظاهره اتصال الثالثة بالأوليين، وروى الطحاوي بسنده عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مرفوعًا: يوتر ثلاث يقرأ في الأولى — "سبح اسم ربك الأعلى" —، ومثله من حديث سعيد بن عبد الرحمن بن أبي عن أبيه مرفوعًا، وأخرجه هو والنسائي والترمذي وابن ماجه عن عبي.

وروى الدارقطني [رقم: ٢٧١٢، ١] ثم السهقي عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: "ما ذكر في الأصول من المصير إليه عند تعارض الآثار والأخبار، ثم يقول: ما روي من الإتيان من الواحدة والخمس والسبع فهو قبل استقرار أمر الوتر، وأما بعده فقد تقرر الأمر على الثلاث كما عرفت من رواية ابن أبي شيبة وغيره، وشيد الحنفية أركان هذا الأصل كابن الهمام والعيني والطحاوي عن أن الشراء مهني عنها في =

١٥٦- أبو حنيفة عن زبيد بن الحارث الياامي، عن أبي عمر عن عبد الرحمن بن أبري، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في وتره "سبح اسم ربك الأعلى"، و"قل يا أيها الكافرون" في الثانية، و"قل هو الله أحد" في الثالثة، وفي رواية: أن النبي ﷺ كان يقرأ في الوتر في الركعة الأولى "سبح اسم ربك الأعلى"، وفي الثانية "قل للذين كفروا" يعني "قل يا أيها الكافرون"، فهكذا في قراءة ابن مسعود، وفي الثالثة "قل هو الله أحد". وفي رواية: أنه كان يقرأ في الوتر في الركعة الأولى "سبح اسم ربك الأعلى"، وفي الثانية قل "يا أيها الكافرون"، وفي الثالثة "قل هو الله أحد". وفي رواية: كان يوتر بثلاث ركعات يقرأ فيها "سبح اسم ربك الأعلى"، و"قل يا أيها الكافرون"، و"قل هو الله".

١٥٧- أبو حنيفة عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد، قال: قال رسول

طريف ابن شهاب  
سدر بن مالك العبدي  
الحدري

الله ﷺ: لا فصل في الوتر.

الأحبار الصحاح، ولا مرة في كون الواحدة تترأ عند فصلها عن الشفع، ثم يقول: انجمل يحمل على المفسر، فالساكت عن الوصل يحمل على ما روي من الوصل كما قرره أرباب التحقيق، على أن المصحح والمحرم إذا اجتمعا على المحرم، وقد اتفقوا على إجراء الثلاث مع الوصل، والواحدة أو صورة الفصل منهي عنهما لا يخترى هما في كثير من الآثار، ثم الإتيان بالثلاث المتصلة قد أثره الفقهاء السبعة وغيرهم كما سطوه في هذا المقام، فافهم

أبو حنيفة عن زبيد هكدا رواه ابن حنبل عنه ورواه عنه جماعة فم يذكرها ابن مسعود كما في نسختها، وهكدا أخرجه الصحاوي والنسائي وأحمد، وقال ابن راهويه: هو أصح شيء يروى في القراءة في الوتر.

الياامي: بالياء التحتية وبعد الألف ميم.

عن أبي عمر أبو عمر كنية، وروى عنه الله. صحابي صغير، ولعبه مرسل والساقط أي بن كعب كما في الكتب الأخر ومرسل الصحابي مقبول إجماعاً. وفي رواية رواها عن الإمام ابن المطهر والمقري وطلحة، هذا في "العقود" من رواية الإمام عن فحول عن مسلم البطي عن ابن جبير عن ابن عباس رفعه، وقال: رواه سليمان بن عمرو عنه. ثلاث ركعات أخرجه النسائي والترمذي وابن ماجة والطحاوي. لا فصل أي لا يفصل في الوتر بين الشفع والأخير بسلام، وأفريجاته مرت في الحاشية السابقة.





رسول الله ﷺ: صلى صلاة، إما الظهر وإما العصر فزاد أو نقص، فلما فرغ وسلم فقبل له: أحدث في الصلاة أم نسيت؟ قال: أنسى كما تُنسون، فإذا أنسيتُ فذكروني، ثم حوّل وجهه إلى القبلة، وسجد سجدة السهو وتشهد فيها، ثم سلم عن يمينه وعن شماله.

بعد مسجد في السهول

صلى صلاة الحج أخرج الشيخان [البحاري رقم: ٤٠١، ومسلم رقم: ٥٧٢] وغيرهما عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله صلى الظهر خمساً، فقيل له: أزيد في الصلاة؟ قال: وما ذلك قالوا صليت خمساً، فسجد سجدتين بعد ما سلم. وفي رواية: قال: ما من صلاة من صلواتي إلا سجدت فيها سجدتين. ورواه أبو داود من طريق آخر. طريق إسماعيل بن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله [رقم: ١٠١٩]، وهو نحو حديث الشيخين، ومن طريق منصور عن إبراهيم الخ، وهو نحو رواية الإمام، وفيه زيادة رائدة ونقص يسير. ومن طريق الأعمش عن إبراهيم الخ، وفيه: ما من صلاة من صلواتي إلا سجدت فيها سجدتين. ومن طريق حصين نحو الأعمش، ومن طريق الحسن بن عبد الله عن إبراهيم بن سويد الخ، وهو مختصر كحديث الشيخين.

وقد وردت ههنا رواية دي الـدين، وحديثه مروى في 'الصحيحين' وغيرهما من الصحاح والسنن في باب السهو من جهة النقصان كحديث عبد الله في السهو بالزيادة، والكلام ههنا من وجهين: الأول: من حيث إنه يسجد سجدة في السهو في الزيادة والنقصان جميعاً، وهذا ثابت في الحديثين، والبحث مفروق عنه في الكتب الخفية من شروح الفقه والحديث.

والثاني: أن الكلام كان ماحاً حين ورد حديث ذي الديد ثم نسخ كما يفيد ما روي عن ابن مسعود كما سيرويه الإمام أيضاً وعن زيد ابن أرقم، ولا يستقيم ما أور به الشافعي من جواز الكلام سهواً لا عمداً؛ فإنه لو فرض استقامته في كلام النبي ﷺ لم يستقم في كلام ذي الديد وغيره من الصحابة، ولم يأمرهم بالإعادة، وما قيل: إن المقتدي ناع للإمام لا يخفى ضعفه، فإن المفسد إذا وقع في صلاته دون صلاة إمامه أفسدها دوماً بلا ريب، ورواية أبي هريرة المتأخر الإسلام لا ينافي السح المتقدم؛ جواز روايته عن صحابي آخر، وجمع ضمير المتكلم يجوز من غير اشتراك أيضاً كما يشهد به العرف، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَمَّا مَسَّ مَسَّهُ﴾ (البقرة: ٤٩).

سليم سجود السهو بعد السلام أخرجه ابن ماجه عن ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً فعلاً، وعن ثوبان مرفوعاً قولاً وهو حجة على الشافعي.

## [بيان سجدة التلاوة]

١٦١- أبو حنيفة عن سماك عن عياض الأشعري عن أبي موسى الأشعري: أن النبي ﷺ سجد في "ص".

## [بيان نسخ الكلام في الصلاة]

١٦٢- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود: أنه لما قدم من أرض الحبشة سَمَّ على رسول الله ﷺ وهو يصلي فلم يردَّ عليه

أبو حنيفة أخرجه طلحة والأشابي وابن حنبل من طريقه في 'مسابدهم' من طريق الإمام عن عمر بن در عن أبيه عن سعيد بن حير عن ابن عباس رفعه نحوه، والنسائي ورجاله ثقات، والبخاري أيضًا، ورواه أبو داود عن الخدري، وأحمد عنه من وجه آخر. عن عياض صحابي وجرم أبو حاتم بأنه محضرم وحديثه مرسل عن النبي بلا واسطة، رواه الدارمي عن عياض بن عبد الله بن سعد عن أبي سعيد الخدري.

في ص [أي في سورة ص اقتداء بدادود] | روى البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس أنه قال: سجدة ص ليست من عرائم السجود، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها، وفي رواية: قال مجاهد: قلت لابن عباس: تسجد في ص؟ فقرأ: **عَمَّ يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ لَدُنَّا عَذَابٌ شَدِيدٌ** (الأعام: ٨٤) حتى أتى **وَمِنْ ذُنُوبِهِمْ أَنِ يَأْتُوا الصَّلَاةَ وَعَلَى الْأَعْيُنِ** (الأعام: ٩٠)، فقال: أمرنيكم **مَنْ** أمر أن يقتدي بهم، ومعنى قوله: عزائم السجود أنه ليس مما يؤمر به ابتداء على التعدد، بل وجب بصريق اشكر والاقتداء بدادود، ومعناه: ليس من الفرائض فهو من الواجبات، ورواه أبو داود والنسائي عنه وعن أبي سعيد، وبيانه السبب أنه لتوبة بني لا ينافي الوجوب، بل كل الفرائض والواجبات كذلك أحسب شكرًا على النعم، وروى أحمد عن أبي بكر بن عبد الله المزني ما يفيد الوجوب.

إبراهيم الخروزمي رواه البخاري وغيره نحو هذا من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعًا: **أَرْضُ الْحَبَشَةِ** أي رجعت من أرض الحبشة من عند الحاشي بعد هجرة إليها، أخرج الشرحان وغيرهما عنه قال: كما نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فتردَّ علينا، فما رجعنا من عند الحاشي سلمنا عليه فلم يردَّ علينا، فقلنا: يا رسول الله! كما نسلم عليك فتردَّ علينا، فقال: **لَا تَعْلَمُونَ** وهذا دليل على نسخ السلام والكلام في الصلاة من أنها محل المساجاة والاستعراق في العبودية، والمقصود أن التكلم الذي من جهته رد السلام اسماح صار مسووحًا، أخرجه أبو داود، وفي لفظه: أنه حدث أن لا يتكلموا في الصلاة، ورواه ابن حبان في =

السلام، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال ابن مسعود: أعوذ بالله من سخط <sup>عصب</sup> نعمة الله، قال النبي ﷺ: وما ذاك؟ قال سلمت عليك فلم ترد عليّ، قال: إن في الصلاة <sup>ما سب الاستعداد</sup> لشغلاً، قال: فلم نرد السلام على أحد من يومئذ.

١٦٣- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود، عن عائشة، قالت: كان <sup>ابن يزيد</sup> النبي ﷺ يصلي من الليل وأنا نائمة إلى جنبه، وجانب الثوب واقع عليّ.

'صحيحه'، وأخرجه الشيخان [المخاري رقم: ٤٥٣٤، ومسلم رقم: ٥٣٩] عن زيد بن أرقم: كما تنكمن في الصلاة يكلم الرجل لصاحبه وهو إلى جانب في الصلاة حتى نزلت: ﴿...﴾ (البقرة: ٢٣٨)، فأمرنا بالسكوت، وهما عن الكلام، والكلام أعم من العمد والسهو فمهي عنه كنه.

من أرض الحنيفة الخ فيه تحريم الكلام في الصلاة سواء كان لحاجة أو غيرها، وسواء كان مصلحة أو غيرها، فإن احتاج إلى تسيه أو إذن لداحل ونحوه سح إن كان رجلاً وصفت لو امرأة، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، والجمهور من السلف والخلف، وقالت طائفة منهم الأوراعي: يجوز لمصلحة الصلاة؛ لحديث ذي الدين، وأما كلام الناسي والظان أنه ليس فيها لا يطلها عند الشافعية، نقله النووي، وقال: وهو قول جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو قول ابن عباس وابن الزبير وأبيه عروة وعطاء والحسن والشعبي وقتادة والأوراعي ومالك والشافعي وأحمد وجميع المحدثين، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري في أصح الروايتين عنه تبطل بالكلام ناسياً أو جاهلاً؛ لحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم. قال ابن مسعود: طنا منه أنه عصب منه.

نعمة الله: أي رسوله؛ فإنه نعمة الله ومن أسماه ﷺ.

إن في الصلاة وقوله: في الصلاة رواه الشيخان وأبو داود وابن ماجه عن ابن مسعود .

من الليل الخ مخرج في "الصحيحين" [المخاري رقم: ٣٨٣، ومسلم رقم: ٥١٢] وغيرهما، ولفظهما: "يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الحنارة"، وهذا يشير إلى اتساح ما روي: أن المرأة والكعب والحصار تقطع الصلاة في باب المرأة، كما أن حديث ابن عباس من أن ابن عباس أقبل على أتان بين يدي الصف بعيد نسخ ذلك في باب الحمار، والأئمة أجمعوا على أن كل ذلك لا يقصع غير أن أحمد تردد في امرأة والحمار، وحكم بالقطع في الكلب، وسيأتي ردّه في حديث عائشة.

إلى حبه أي بين يديه كما هو ظاهر الروايات الأخر، أو عن يمينه أو يساره كما هو ظاهر العبارة.

واقع عليّ: رواه أبو داود عنها: "صلى في ثوب بعضه عليّ".

١٦٤- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ سنّ في الصلاة إذا نأههم فيه شيء التسبيح للرجال والتصفيق للنساء.

### [بيان في ما لا يقطع الصلاة شيء]

١٦٥- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد: أنه سأل عائشة عما يقطع الصلاة؟ فقالت: يا أهل العراق! تزعمون أن الحمار والكلب والسنور يقطعون الصلاة قرنتمونا بهم ادراً ما استطعت، كان النبي ﷺ يصلي وأنا نائمة إلى جنبه عليه ثوب جانبه عليّ.

عن نافع رواه ابن ماجه عن نافع عن ابن عمر نحوه. إذا نأههم أح أي إذا أصاب المقتدين أمر بدر يوحى الاطلاع عليه للإمام أو غيره، والحديث رواه اسحاري [رقم: ١٢٠٣، ١٢٠٤] وأبو داود [رقم: ٩٣٩، ٩٤٠] وغيرهما عن أبي هريرة وسهر بن سعد بلفظ: 'التصفيق للنساء والتسبيح للرجال'، ثم أخرجوا عن سهل مفضلاً قصة إصلاحه فيما بين بني عمرو بن عوف في مسجد فاء وتقدم أبي بكر للصلاة، وفيه: .  
... .  
التصفيق: ضرب الكف على الكف.

عما يقطع الصلاة الخ احتتموا عند بعضهم يقطعها الثلاثة، وعبد أحمد الكلب الأسود، قال: وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء، وقال الأئمة الثلاثة وجمهور اسلف واحلف، لا تقطعها هي ولا غيرها، وتأولوا الأحاديث بوجه. فترسوا بهم في قطع الصلاة بالمرور. ادراً أي ادفع المار ما أمكن، ولا تقطع صلاتك. يصلي وإن نأههم الخ أخرج أبو داود من طريق عروة عن عائشة مرفوعاً: 'كنت بين النبي ﷺ وبين القلة' [رقم: ٧١٠]، قال شعبة: وأحسبها قالت: وأنا حائض، وفي طريق: كان يصلي صلاته من الليل وهي معترضة بينه وبين القلة راقدة على الفراش الذي يرقد عليه حتى إذا أراد أن يوتر أيقظها فأوترت.

ومن طريق القاسم عنها قالت: 'بئس ما عدلتموها بالحمار والكلب لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي وأنا معترضة بين يديه' الحديث، وهكذا من طريق أبي سمة، ثم أخرج حديث الأتان عن ابن عباس، وحديث حمارة وكلبة تعشان بين يديه عن افضل أحبه، وحديث أبي سعيد طريق في عدم قطع شيء من ذلك، وهما أحاديث عن ابن عمر وأبي أمامة وعبي وعمار وحذيفة وعثمان وغيرهم، أخرجها الدارقطني والطبراني وأبو داود والطحاوي وغيرهم.

## [بيان صلاة الكسوف]

١٦٦- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، قال: انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ، فقام رسول الله ﷺ فخطب، فقال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا تنكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فصلوا وأحمدوا الله وكبروه وسبحوه، حتى ينجلي أيهما انكسف، ثم نزل رسول الله ﷺ وصلى ركعتين.

للكسوف

أبو حنيفة عن حماد رواه الشيخان عن ابن عباس وعائشة، ومسلم عن جابر، وأحمد وإسحاق عن سمرة، وابن حبان والنسائي بأنه صعد المنبر، وقوله: 'إن الشمس' إلخ رواه الشيخان عن أبي مسعود ونحوه عندهما من حديث أبي موسى وعائشة والمغيرة، وعند البخاري من حديث ابن عمر، ومسلم من حديث عبد الرحمن بن سمرة، والنسائي من حديث أبي بكر، ولان حبان عنه، وفيه: 'ركعتين مثل صلاتكم' [٧٨/٧، رقم: ٢٨٣٧]، ولأبي داود عن قبيصة، وللطبراني في 'أوسطه' عن ابن عباس.

يوم مات إبراهيم إلخ هو ابن مارية القبطية المهداة إليه من عند النجاشي، والكسوف والخسوف: إظلام في الليلين إما بمجرد حكم الله وإرادته ومشيئته لتحويل عبادته كما ينطق به الشرع وهو الحق، أو تحيلولة القمر بين الشمس والأرض في الكسوف، وتحيلولة الأرض بينهما في الخسوف بحركات مراكز حوارجهما عند الفلاسفة، لا لموت عظيم وغيره كما زعمه البعض، والمشهور في اللغة استعمال الكسوف في الشمس والخسوف في القمر، لكن الروايات ههنا مختلطة باستعمال كل في كل.

ثم ههنا اختلافات باجهر والإخفاء بالقراءة، ووحدة الركوع وتعددته إلى خمسة في ركعة واحدة، وفي الخطبة للصلاة هما، والجماعة لخسوف القمر، وقد استوفى هذه المباحث العيني وابن الهمام والطحاوي من قبل الحنفية، وإثبات مذهبهم وإخراج نصوصهم والآثار المأثقة لمسببهم. فقال ابن الشمس إلخ أخرجه البخاري والنسائي عن أبي بكر، والشيخان والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود، والشيخان والنسائي عن ابن عمر، وقد روى ابن النجار عن أنس مرفوعاً: 'بسم الله الرحمن الرحيم من علقمة بن عبد الله بن مسعود عن حماد بن عمار عن جابر بن عبد الله عن أبي بكر، وفيه دلالة على الروح هما وعلى سبب الكسوف على رعم أنف الفلاسفة. فصلوا إلخ. ورد الصلاة في خسوف القمر أيضاً، فقد أخرج الصبراني في 'الكبر' عن النعمان بن بشير رفعه: 'كان إذا انكسفت الشمس أو القمر صلى حتى تنجلي'.

١٦٧- أبو حنيفة عن عطاء عن أبيه عن ابن عمر، قال: انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ، فقال الناس: انكسفت الشمس لموت إبراهيم، فقال النبي ﷺ: قياماً طويلاً، حتى ظلوا أنه لا يركع، ثم ركع فكان ركوعه قدر قيامه، ثم رفع رأسه فكان قيامه قدر ركوعه، ثم سجد قدر قيامه، ثم جلس فكان جلوسه بين السجدين قدر سجوده، ثم سجد قدر جلوسه، ثم صلى الركعة الثانية، ففعل مثل ذلك حتى إذا كانت السجدة منها بكى، فاشتد بكاؤه فسمعناه، وهو يقول: ألم تعدي أن لا تعذبهم وأنا فيهم، ثم جلس فتشهد ثم انصرف وأقبل عليهم بوجهه،

**عطاء** هو عطاء بن السائب أبو محمد، ويقال: أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق احتص من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين كذا في "التقريب" [رقم: ٤٥٩٢]، وأبوه السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي صحابي صغير على ما ذكره القاري، وفي "التقريب": السائب بن مالك أو ابن زيد الكوفي، والد عصاء ثقة من الثانية، فلعل القاري لم يشمر ذيله ليتوجه إلى الرجال.

عن ابن عمر الخ رواه أصحاب الصحاح والسنن عن عائشة وأسماء ومن عباس وجابر وأبي وعلي وأبي موسى وغيرهم. ثم رفع الخ يظهر منه أن الركوع في الركعة لا يكن إلا واحداً، وفي روايات أخر عن عائشة ومن عباس وغيرهما، روي تعدد الركوع اثنين وثلاثة وأربعة وخمسة، وقد يقال: إن الحال أكشف على الرجال بالنسبة إلى النساء والنصيان بالنظر إلى قوة العقل والحمط، وقربهم من الإمام، وهذا إما يستقيم أو لم يروى التعدد عن الرجال، وقد روي عن جابر ست ركعات بأربع سجعات، وعن أبي خمس ركعات بسجدين، وعن علي مثل حديث ابن عباس ثمان ركعات بأربع سجعات.

وقالت الحنفية: إن أحاديث التعدد مضطربة روتها في الركوعين والثلاثة والأربعة والخمسة، ولطاهر أن الكسوف لم يقع في زمانه في المدينة إلا مرة، ولم يروى التعدد له في رواية، وتعدده في عشرة سنة بعيد مصادم للعادة، فحملنا الأمر على المعهود في الصلاة، والموافق لنقيس وروايات الإصلاق، وقيل: سبب رواية التعدد هو الاشتباه بكثرة الإردحام في الصفوف، والشيخ ابن إمام أورد أحاديث صحيحة وحسنة أثبت بها مسك الحنفية، وتكلم في أحاديث التعدد. قدر ركوعه أي بحسب المدة أو بحسب ملاحظة السبب بين مدة هذه الأمور. فاشتد بكاؤه لا بالصوت بل بالدمع مع ظهوره في القراءة أو هو مسوح. ألم تعدي في قولك: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾ (الأنفال: ٣٣).

ثم قال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده لا يكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا كان كذلك فعليكم بالصلاة، ولقد رأيتني أدنيت من الجنة حتى لو شئت أن أتناول غصناً من أغصان شجرها فعلتُ، ولقد رأيتني أدنيت من النار حتى جعلت أتقي، ولقد رأيت سارق رسول الله، وفي رواية: سارق بيت رسول الله يعذب بالنار، ولقد رأيتُ فيها عبدَ بن دَعْدَع سارق الحُجَّاج بِمَحَجَّجِه، ولقد رأيتُ فيها امرأة أدماء حميرية تعذب في هرة لها ربطتها فلم تُطعمها ولم تدعها تأكل من خُشاش الأرض وحشراؤها.

وفي رواية نحوه، وفيه: لقد رأيت عبد بن دَعْدَع سارق الحجاج، بمحجته،

**لا يكسند** على ما اعتقده أهل الجاهلية. **دست الخ** وفي رواية ابن عباس عبد البحاري: **دست الخ** [رقم: ٧٤٨]، وعن أسماء بنت أبي بكر عبد ابن ماجه: **دست الخ** قال بافع: حسبته أنه قال: **دست الخ** أرمستها تأكل من حشاش الإبل.

حتى جعل أح [وفي نسخة شرح القاري: ...] أخرج أبو داود [رقم: ١١٨٤] وغيره عن سمرة بن جندب حديثاً طويلاً، وفيه: "فصلى فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتاً"، قال: "ثم ركع بنا كأطول ما ركع بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتاً"، قال: "ثم سجد بنا" الحديث، وفيه وحدة الركوع ومخافتة القراءة كما هو مذهب أبي حنيفة، وقيل: روى أبو داود والترمذي في "الشمائل" والسنائي عن عبد الله بن عمرو بن العاص سحو ما مرّ، وأخرجه الحاكم وصحّحه قال: ولم يخرجاه، لعطاء بن السائب، وهو توثيق منه لعطاء، وأخرج له البخاري مع أبي بشر، وهرق أحمد بن رواياته المتقدمة والمتأخرة.

عجوة عصا معوجة في رأسها حديدة تتعقق بها الأمتعة. أدماء حمراء [سواء اللون من الأدمة] وفي نسخة شرح القاري: أدماء طويلة حميرية بكسر أوله منسوبة إلى قبيلة من اليمن. خنافس لأرض بضم أولها هوامها وحشرات، روي بالمهملة وهو ياس النبات فهو وهم، كذا في "النهاية". وحسراهما قال القاري: وفي رواية: هذه الرواية تتأويل المروي أو لكونه

مصدرا بالتاء.





رسول الله ﷺ : إذا أراد أحدكم أمراً فليتوضأ، وليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك، فإنك تعلم ولا أعلم، وتقدر ولا أقدر، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كان هذا الأمر خيراً لي في معيشتي، وخيراً لي في عاقبة أمري، فيسره لي، وبارك لي فيه، وزاد في روي ديني وبي عاجل أمري وآجله روية: وإن كان غيره فاقدري الخير حيث كان، ثم رضني به.

### [صلاة الضحى]

١٧٠- أبو حنيفة عن الحارث عن أبي صالح عن أم هانئ: أن النبي ﷺ .....  
 ذكره ابن أبي

من فصلت وفي حديث جابر فصلك العظيم. اللهم ان كان وفي حديث جابر: إن كنت تعلم. هذا الامر ويسميه بعبه كما في أبي داود. فيسره لي فاقدريه لي ويسري الخ. وان كان غيره وفي حديث جابر تفصيل بالفاظ كثيرة. ابو حنيفة. رواه ابن ماجه عن كريب عن أم هانئ. عن الحارث بن عبد الرحمن أبو همد. عن ام هانئ الخ [ست أبي طالب أحت علي] رواه الأئمة عنها في كتبهم، ففي "السخاري" عن أبي مرة عنها في باب الصلاة في الثوب الواحد متحفاً به: 'فما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات' [رقم: ٣٥٧]. وفي آخره: قالت أم هانئ: وذلك ضحى، وفي "سنن ابن ماجه" عن عبد الله بن الحارث، قال: "سألت في زمن عثمان بن عفان والناس متوافرون أو متوافون عن صلاة الضحى فلم أحد أحدًا يخبرني أنه صلاها يعني النبي غير أم هانئ فأخبرتني أنه صلاها ثمان ركعات" [رقم: ١٣٧٩].

وفي 'سنن أبي داود' من طريق كريب مولى ابن عباس عن أم هانئ: 'أن رسول الله ﷺ يوم الفتح صلى سبعة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين' [رقم: ٣٥٧]. وفيه وفي "جامع الترمذي" عن أبي ليلى، قال: ما أحبرنا أحد أنه رأى النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانئ؛ فإنها ذكرت أن النبي ﷺ يوم فتح مكة اغتسل في بيتها، وصلى ثمان ركعات، فلم يره أحد صلاها بعد، قال الترمذي في روايته: فصبح ثمان ركعات ما رأيته صلى صلاة قط أحف منها غير أنه كان يتم الركوع والسجود [رقم: ٤٧٤]، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، وكان أحمد رأى أصح شيء في هذا الباب حديث أم هانئ. وقال بعد ما أخرج حديث أنس في صلاة الضحى باثني عشرة ركعة: وفي الباب عن أم هانئ وأبي هريرة ونعيم بن همار وأبي در وعائشة وأبي أمامة وعتبة بن عبد السلمي وابن أبي أوفى وأبي سعيد وزيد بن أرقم وابن عباس.

يوم فتح مكة وضع لامتة، ودعا بماء فضبّه عليه، ثم دعا بثوب واحد فصلّي فيه، زاد  
 درعه أي اغتسل على يده  
 في رواية متوشحاً.

وفي رواية: أن النبي ﷺ وضع لأمته يوم فتح مكة، ثم دعا بماء فأتي به في جفنة فيها خبز العجين، فاستتر بثوب فاغتسل، ثم دعا بثوب فتوشح به، ثم صلى ركعتين، قال أبو حنيفة: وهي الضحى. وفي رواية: أن النبي ﷺ وضع يوم فتح مكة لأمته، ودعا

بماء، فأتي به في جفنة فيها أثر عجين فاغتسل وصلى أربعاً، أو ركعتين في ثوب  
 صفحة كبيرة  
 سترته فاطمة عليها السلام  
 واحد متوشحاً.

١٧١- أبو حنيفة عن الهيثم عن رجل عن عائشة: أن النبي ﷺ كان إذا دخل  
 شهر رمضان قام ونام، وإذا دخل العشر الأواخر شد الميزر، وأحى الليل.

١٧٢- أبو حنيفة عن زياد عن المغيرة، قال: كان رسول الله ﷺ يقوم عامة  
 الليل حتى تورمت قدماه، فقال له أصحابه: أليس قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما  
 تأخر؟ قال: أفلا أكون عبداً شكوراً.

### [صلاة النبي ﷺ بالليل]

١٧٣- أبو حنيفة عن أبي جعفر: أن صلاة النبي ﷺ بالليل كانت.....

**صلى أربعاً** تفصيل صلاة الصبح مذكور في سفر السعادة شرحه. **إذا دخل الح** الحديث رواه البخاري  
 [رقم: ٢٠٢٤] ومسلم [رقم: ١١٧٤] وأبو داود [رقم: ١٣٧٦] والسنائي [رقم: ١٦٣٩] عنها بلفظ: "كان  
 رسول الله ﷺ إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحيا الليل، وأيقظ أهله، وشد المنزر"، كذا قال القاري،  
 وأخرج الترمذي عن علي وصححه مرفوعاً: "كان يوقظ أهله في العشر الأواخر"، وعن إبراهيم عن الأسود عن  
 عائشة مرفوعاً: "يختهد في العشر الأواخر ما لا يجهتد في غيرها"، وصححه، وكذا رواه ابن ماجه عن إبراهيم  
 عن الأسود عن عائشة، ومن طريق مسروق عن عائشة مرفوعاً: "إذا دخل العشر أحيا الليل وشد الميزر، وأيقظ  
 أهله"، وهذا كله لإدراك ليلة القدر، وفضل العشرة الأخيرة.

**شد الميزر** إزاره حتى عن اجتهاده في العبادة واستعداده ها كتشمير الذيل. **عن زياد الح** [س علاقة بن شعبة  
 أخرجه الشيخان والسنائي والترمذي]. أخرجه البخاري من طريق أبي يعين عن مسعر عن زياد عن المغيرة  
 مرفوعاً: "ليقوم أو ليصلي حتى ترم قدماه أو ساقاه، فيقال له: فيقول: **لا والله** [رقم: ١١٣٠]،  
 وأخرجه ابن ماجه عن هشام عن سفيان عن زياد عن المغيرة، ولفظه: "قام رسول الله ﷺ حتى تورمت قدماه،  
 فقيل: يا رسول الله! قد عمر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، قال: **لا والله** [رقم: ١٤١٩]،  
 وعن أبي هريرة نحوه **أبو حنيفة الح** مرسل والساقط لعله جابر أو أبوه وجده. **أبي جعفر** محمد بن علي بن  
 حسين الملقب بالباقر.

## ثلاث عشرة ركعة، منهن ثلاث ركعات الوتر، وركعتا الفجر.

**ثلاث عشرة ركعة** الخ أخرجه البخاري [رقم: ١١٤٧] وأبو داود [رقم: ١٣٤١] والترمذي [رقم: ٤٣٩] وغيرهم من طريق مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سمية بن عبد الرحمن، أنه أخبره أنه سأل عائشة كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟ فقالت: 'أما كان رسول الله ﷺ يريد في رمضان، ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطوهرهن، ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطوهرهن ثم يصلي ثلاثاً، قالت عائشة: ففقت: يا رسول الله! أتنام قبل أن توتر؟ فقال: ... قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وروي عنه ... ههنا أحاديث مختلفة في عدد ركعات التهجد، قال الترمذي: وأكثر ما روي عن النبي ﷺ في صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة مع الوتر، وأقل ما وصف من صلاته من الليل تسع ركعات، حدثنا قتيبة، حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن زرارة بن أوى عن سعد بن هشام عن عائشة، قالت: 'كان النبي ﷺ إذا لم يصل من الليل منعه من ذلك النوم، أو غلبته عيناه صلى من النهار ثلثي عشرة ركعة'.

وبالجملة روي عنه ثلاث عشرة، وإحدى عشرة، وتسع، وسبع، وروي عنه خمس أيضاً، وم يرو أكثر من ثلاث عشرة، فالبعض أخذوا مع ركعتي الفجر، وبعضهم بدوئها وهو الأصح، وتارة بركعة من الوتر، وتارة ثلاث منه، واحتسب الوتر في بعض الروايات أنه يعد في بعضها، وأطلق الوتر في بعضها على جميع صلاة الليل كما لا يخفى، ووجهه: أن الوتر يوتر صلاة الليل كما أن المغرب يوتر صلاة النهار، واحتلف في أن التهجد هل كان فرضاً عليه، أو عليه وعلى الأمة ثم سح؟ وامحتمار: أن فرضيته سححت عن الأمة، وبقيت عليه، وقد حقق ذلك في موضعه كذا قال الشراح في شروحه من شاء راجع إليها.

**ثلاث ركعات الوتر** الخ هد تصريح بتثليث الوتر، ويشير إليه ألفاظ ما أخرجهما عن أصحاب السنن، وأخرج مسلم عن ابن عباس: أنه رقد عند رسول الله ﷺ فاستيقظ فستوكت وتوضأ، وهو يقول: ... (البقرة: ١٦٤) حتى حتم السورة، ثم قام فصلى ركعتين أطال فيهما القيام واركوع واستجد، ثم انصرف فنام حتى نبح، ثم فعل ذلك ثلاث مرات ست ركعات كل ذلك يستاك ويتوضأ، ويقرأ هؤلاء الآيات، ثم أوتر بثلاث [رقم: ٧٦٣]، وأخرجه أبو داود عنه أطول من ذلك، وفيه: ثم أوتر، قال عثمان: بثلاث ركعات.

وأخرج عن عائشة مرفوعاً: 'كان يوتر بأربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشرة وثلاث، وم يكن يوتر بأقص من سبع، ولا بأكثر من ثلاث عشرة'، وأخرج ابن ماجه من طريق أبي إسحاق عن عامر الشعبي قال: سألت عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل فقالا: ثلاث عشرة ركعة، ثمان بالليل ويوتر بثلاث وركعتين بعد الفجر.

## [بيان سنة الفجر]

١٧٤- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن الأقرع عن حمران قال: ما لقي ابن عمر <sup>بن عمر</sup> قط إلا وأقرب الناس مجلساً حمران، فقال ذات يوم: يا حمران! لا أراك تواظبنا إلا <sup>تلازمنا وتداومنا</sup> وأنت تريد لنفسك خيراً، فقال: أجل يا أبا عبد الرحمن! قال: أما اثنتان فإني <sup>حاصلاً من خدمتنا</sup> أنهك عنهما، وأما واحدة، فإني أمرك بها، فإني سمعت رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> يأمر بها، قال: ما هي تلك <sup>أمنع عنهما باجتهادي</sup> الخصال الثلاث يا أبا عبد الرحمن؟ قال: لا تموتن وعليك دين إلا ديناً تدع به وفاء، ولا تسمعن من تلاوة آية فإنه يسمع بك يوم القيامة كما سمعت به <sup>جزاء وافقاً لسمعك</sup> قصاصاً، ولا يظلم ربك أحداً، وأما الذي أمرك به كما أمرني رسول الله <sup>جزاء وافقاً لسمعك</sup> : فركعتا الفجر فلا تدعهما؛ فإن فيهما الرغائب. <sup>أي سته لا تركهما أسباب الرعدة</sup>

= والعجب من بعض الشافعية، أهم أنكروا صحة حديث في باب تثني الوتر مع أن الأحاديث فيه أكثر وأوفر، وعبه استقر أمر الوتر بعد ما لم يكن يستقر له عدد من الركعات، كما ترى فيما روي عن عائشة وابن عباس، وحديثهما في باب صلاة الليل قطب الأحاديث، وعن الفضل أخيه وزيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وغيرهم كيف اختلفت في عدد الوتر اختلافاً فاشياً، وقد يتكلف في تلك الروايات مما لا يتطرق إلى كلها مما لا حاجة إليه، ثم ركعتا الفجر قد تعدا من صلاة الليل؛ لقرئهما بها، ولم يكن ينال <sup>بها</sup> بعدها إلى رماها كما في رواية الإمام عن الإمام محمد الباقر <sup>عليه السلام</sup>، وفي كثير من الروايات في الصباح والسنن، وقد يصرح هما بكونهما بعد تبين الفجر، أو كونهما بين الدائين أو الأدائين إلى غير ذلك، وبالجملة لا خلاف في أهمها لا تؤديان إلا بعد طلوع الصبح المعترض المستطير.

اس الأقمر عبد الله بن الأقرع بن زيد الخراعي. ما لقي بصيغة المجهول كما عبد القاري: ويمكن كونه معروفاً بإرجاع ضميره إلى حمران غائباً كما هو الشائع. الخصال الثلاث: وفي نسخة الشرح: ما هي؟ لا لفظ تلك الخصال الثلاث. ولا تسمعن من السمعة، أو من التسميع المأخوذ منها، وهو في السمع كالرياء في البصر، وقد ورد: "من سمع سمع الله به، ومن رأى رأى الله به" كما رواه أحمد ومسلم [رقم: ٢٩٨٦] مرفوعاً عن ابن عباس والمعنى: من سمع حديثه الناس بما يفعله يقصد الرياء والسمعة.

١٧٥- أبو حنيفة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة، قالت: ما كان

من أي رباح

رسول الله ﷺ على شيء .....

ب حقه أخرجه الشيخان [الحارثي رقم: ١١٦٩، ومسلم رقم: ٧٢٤] بلفظ: ما رأيته في شيء من النوافل أسرع منه، وفي لفظ: أشد معاهدة منه على الركعتين قبل الفجر، وفي لفظ: أشد منه تعاهداً، وللبحاري عن عائشة: 'لم يكن يدعهما أبداً' [رقم: ١١٥٩]، ولبطري في 'أوسطه' عنها: 'لم أره ترك الركعتين قبل صلاة الفجر في سفر ولا حضر، ولا صحة ولا سقم' [رقم: ٧٤٥٧].

ما كتاب رسول الله ﷺ رواه الشيخان [الحارثي رقم: ١١٦٩، ومسلم رقم: ٧٢٤] وغيرهما أيضاً من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت: "لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر"، ولفظ أبي داود: "أشد معاهدة منه على الركعتين قبل الصبح" [رقم: ١٢٥٤]، والمعاهدة المحافظة، وقد وردت الأحبار المرفوعة والموقوفة مؤكدة لسنة الفجر مشددة فيها، فهي أقوى السنين وأكدها، حتى قيل: لوجوهاً أيضاً، فقد أخرج الحارثي في مداومة على ركعتي الفجر عن عائشة مرفوعاً: "صلى العشاء، ثم صلى ثماني ركعات وركعتين جالساً، وركعتين بين الدائمين، ولم يكن يدعهما أبداً"، وعنها: 'يصلي ثلاث عشرة ركعة، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين'، وعن ابن عمر: 'كان يصلي ركعتين خفيفتين بعد ما يطلع الفجر' [رقم: ١١٥٩، ١١٧٠]، وأخرج عن الصحابة في صوم بيان سائر السنين، وأخرج أبو داود من حديث بلال مرفوعاً: . . . . . وعن أبي هريرة مرفوعاً:

. . . . . [رقم: ١٢٥٧، ١٢٥٩]، وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر مرفوعاً: "كان إذا أصاء له الفجر صلى ركعتين"، وعنه من طريق آخر مرفوعاً: "يصلي الركعتين قبل العداة كأد الأذان بأدنيه، وعن حفصة ست عمر مرفوعاً: كان إذا بودي لصلاة الصبح ركع ركعتين خفيفتين قبل أن يقوم إلى الصلاة"، وعن عائشة مرفوعاً: 'إذا توصأ صلى ركعتين، ثم حرج إلى الصلاة'، وعن علي مرفوعاً: "يصلي الركعتين عند الإقامة" [رقم: ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٦، ١١٤٥، ١١٤٧].

ثم اعلم أن السنن المؤكدة عدداً وعدد أكثر الأئمة خمس: قبل الفجر، وقبل الظهر، وبعده، وبعد المغرب، وبعد العشاء، وأكدها ما قبل الفجر، وبعدها سنة المغرب، وبعدها سنة الظهر بعدها وهو شفعها، وبعدها شفع العشاء بعدها، وبعدها سنة الظهر قبلها، وقيل: ما قبلها وما بعدها متساويتان، وحالهما الشافعي في عدد سنة قبل الظهر، فعده ركعتان بناء على ما روي عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه أصحاب الصحاح والسنن، ولما: أحاديث، منها: ما أخرجه محمد في "الموطأ" عن بكير بن عامر عن إبراهيم والشعبي عن أبي أيوب مرفوعاً: "كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت، فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك، فقال: إن أبواب . . . . . =



= **وحد** - **بضع** - **فب** حس، فقال: يا رسول الله! أيفصل بيهن بسلام؟ فقال: لا، ورواه أبو داود عن قرئع عن أبي أيوب مرفوعاً قال: **ع من عتبه من فصيل يسير، مح حس ، ا سواد** [رقم: ١٢٧٠]، وفي لفظ ابن ماجه: "لا يفصل بيهن بتسليم" [رقم: ١١٥٧]، والضعف فيه من عبدة بن معتب، صقه أبو داود، وقال: نفي عن يحيى بن سعيد القطان، قال: لو حدثت عن عبدة شيء حدث عنه بهذا الحديث، وقال في 'التقريب' ضعيف، واحتلظ بأخره من الثامنة ما له في البخاري سوى موضع واحد في الأصاحي [رقم: ٤٤١٦]، وفي حديث محمد: لا ضعف إلا ما يتوهم من بكر بن عامر الجني، وتوثيقه أرجح من تصغيره وأكثر.

ومنها: ما أخرجه الدارمي وغيره من طريق شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: 'كان رسول الله ﷺ لا يدع أربعاً قبل الظهر وركتين قبل الحجر' [رقم: ١٤٣٩]، ورواه أبو داود بهذا الإسناد، ولفظه: "وركتين قبل صلاة العداة" [رقم: ١٢٥٣]، وأخرجه البحاري بإسناد أبي داود عن مسدد عن يحيى عن شعبة عن إبراهيم عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، قال: تابعه ابن عدي وعمره عن شعبة. ومنها: ما رواه مسلم [رقم: ٧٣٠] وأبو داود [رقم: ١٢٥١] وغيره عن عبد الله بن شقيق عن عائشة، وهو حديث جامع للسنن الرواتب، وفيه: "كأن يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً، ثم يخرج فيصلّي بالناس، ثم يدخل فيصلّي ركعتين"، وهذا الحديثان لا كلام فيهما من حيث الصحة.

ومنها: ما رواه ابن ماجه عن قانوس عن أبيه، قال: أرسل أبي إلى عائشة أي صلاة رسول الله ﷺ كان أحب إليه أن يواط عليها؟ قالت: كان يصلي أربعاً قبل الظهر يطيل فيها القيام، ويخس فيها الركوع والسجود. ومنها: ما رواه هو وغيره عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا فاتته الأربع قبل الظهر، صلاها بعد الركعتين بعد الظهر، ومنها: ما رواه الترمذي وغيره عن أم حبيبة مرفوعاً: **من حلق عن** **أربع ركعات من حلقه** **مع هذه حمه لله** **أخرج أحمد وأبو داود والسنائي وابن ماجه.**

ومنها: ما رواه الترمذي عن عبد الله بن السائب مرفوعاً: يصلي أربعاً بعد أن تزول الشمس قبل الظهر، وقال: هذا حديث صحيح، وفيه حسن صحيح، وأمثال هذا الحديث نخملها على سنة الظهر، كما هو ظاهر لفظ: قبل الظهر كما في لفظ: قبل الغداة وقبل الصبح لركعتي الفجر على ما سلكه إمامنا محمد في "الموطأ" احتج بحديث أبي أيوب الأنصاري. ومنها: ما أخرجه الترمذي [رقم: ٣١٢٨] والبيهقي في "شعب الإيمان" عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: "أربع قبل الظهر بعد الزوال تحسب بمثلهن في صلاة المسحر، وما من شيء إلا وهو يسبح لله تلك الساعة". ثم قرأ: **سَبَّحَ لِلَّهِ الْمَلَأَتْ سَمَافَهُ سُبْحَانَ سَمَافِهِ** **وَمَا يَدْرُونَ** (النحل: ٤٨).

= ومنها: ما رواه مسلم [رقم: ٧٢٨] والترمذي [رقم: ٤١٥] وأبو داود [رقم: ١٢٥٠] والسنائي [رقم: ١٨٠٨] وابن ماجه [رقم: ١١٤١] وغيرهم، ولم يخرجهم البخاري عن أم حبيبة، قالت: قال رسول الله ﷺ :

«... وحديث عبيدة عن أم حبيبة في هذا الباب حديث حسن صحيح، وقد روي مرفوعاً: ...  
... قال الترمذي: وفي الباب عن أم حبيبة وأبي هريرة، وأبي موسى وابن عمر، قال الترمذي: حديث عائشة حديث عريب من هذا الوجه، ومغيرة بن زياد قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

ومنها: ما أخرجه الترمذي عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي، قال: "كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً، وبعدها ركعتين" [رقم: ٤٢٤] قال. وفي الباب عن عائشة وأم حبيبة، وقال. حديث علي حديث حسن، ثم أخرج عن يحيى بن سعيد عن سفيان، قال: كما يعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الخارث، ثم قال: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم يختارون أن يصلي الرجل قبل الظهر أربع ركعات، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، وإسحاق، وقال بعض أهل العلم: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى يروى الفصل بين كل ركعتين، وبه يقول الشافعي وأحمد هذا.

وقد بقي الحواب عن الوحيين لشافعي، أحدهما: الاستدلال بحديث ابن عمر، والآخر عما ذكره الترمذي من قوله ﷺ: «... فاجوب عن الأول: أنه كان يصلي الأربع في البيت فروعاً للأرواح المطهرة، وإذا دخل المسجد ركع الركعتين تحية المسجد، فظلهما من عمر سنة الظهر، ولم يعلم بالأربع التي صلاها في البيت، وأنه يمكن أن يكون مطلقاً عن الأربع، لكنه ظنها صلاة فيء الروال، وأن الأحبار إذا تعارضت صير إلى آثار الصحابة، وأكثرهم على الأربع كما اقتناه عن الترمذي، وأن الاحتياط في العادة هو الوجود والثبوت، لا العدم والسفي، وهو فيما قلنا، وأن الأرواح أعرف من هذا الباب من ابن عمر؛ بوقوعها في البيوت، وأن علياً أعلم من ابن عمر وأفقهم، وأدخل عليه ﷺ منه، فظهر الترجيح من قبل الراوي أيضاً.

والحواب عن الثاني: أن حديث محمد وأبي داود عن أبي أيوب يعني هذا التأويل ويستأصله؛ لأنه نفي فيه التيسير على الركعتين، وأن أصحاب شعبة احتجوا عليه في هذا الحديث، فبعضهم رفعوه، وبعضهم وقفوه، وأن الثقات رَوَوْه عن ابن عمر وذكروا صلاة الليل ولم يذكروا إسهار كما في 'الصحيحين'، وأن السنائي قال: هذا الحديث عندي خطأ، وأن الحاكم رواه في 'علوم الحديث' وقال: رجاله ثقات إلا أن فيه علة يطول بذكرها الكلام، وأنه =

من النوافل أشد معاهدةً منه على ركعتي الفجر.  
تعهداً ومراعاة

١٧٦- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر، قال: **رمقت النبي ﷺ أربعين يوماً أو شهراً، فسمعتة يقرأ في ركعتي الفجر بـ "قل هو الله أحد"، و"قل يا أيها الكافرون".**

= روى عن عائشة مرفوعاً: أنه **ﷺ** أتاها بعد العشاء، فصلى أربع ركعات، وكذا روى عنها صلاة الليل أربعاً وستاً وثمانيّاً بلا تسليم، وأنه روى عنه **ﷺ** صلاة الصبح أربعاً بلا تسليم كما أخرجها عنها أبو يعلى في 'مسنده' مرفوعاً، وأنه أريد بالحديث أن كل شفيع من النفل على حدة، أو أنه يجلس للشهادة على رأس كل ركعتين يؤيده ما أخرج الترمذي عن الفضل بن عباس مرفوعاً: **ﷺ** من سمع من **ﷺ** **[رقم: ٣٨٥]. النوافل إلخ:** هذا مثل هذا رطباً أطيب منه بسراً.

**رمقت النبي إلخ** [نظرت إليه وتعهدته في صلاته] أخرج الترمذي [رقم: ٤١٧] وابن ماجه [رقم: ١١٤٩] من طريق مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً: **رمقت النبي ﷺ** شهراً، فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر بـ "قل يا أيها الكافرون"، و"قل هو الله أحد"، وأبو داود [رقم: ١٢٥٦] وابن ماجه من طريق أبي حارم عن أبي هريرة مرفوعاً: **قرأ في الركعتين قبل الفجر "قل يا أيها الكافرون"، و"قل هو الله أحد"، وابن ماجه من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة مرفوعاً: يصلي ركعتين قبل الفجر، وكان يقول: نعم السورتان هما يقرأ بهما في ركعتي الفجر "قل هو الله أحد"، و"قل يا أيها الكافرون"** [رقم: ١١٤٨]، وقال الترمذي بعد ما أخرج حديث ابن عمر: وفي الباب عن ابن مسعود وأنس وأبي هريرة وابن عباس وحفصة وعائشة، وقال: حديث ابن عمر حديث حسن، ولا يعرفه من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا من حديث أبي أحمد، والمعروف عند الناس حديث إسرائيل عن أبي إسحاق، وقد روي عن أبي أحمد عن إسرائيل هذا الحديث أيضاً، وأبو أحمد الربيري حافظ ثقة، قال: سمعت سداراً يقول: ما رأيت أحداً أحسن حفظاً من أبي أحمد الربيري، واسمه محمد بن عبد الله بن الربيري الأسدي الكوفي.

وأخرج أبو داود عن ابن عباس: أن كثيراً مما كان يقرأ رسول الله ﷺ في ركعتي الفجر **ﷺ** (البقرة: ١٣٦) هذه الآية قال: هذه في الركعة الأولى، وفي الركعة الأخيرة **ﷺ** (آل عمران: ٥٢)، وعن أبي هريرة أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر: **ﷺ** (آل عمران: ٨٤) في الركعة الأولى، وفي الركعة الأخرى هذه الآية. **ﷺ** (آل عمران: ٥٣) أو **ﷺ** (البقرة: ١١٩) شك الدراوردي [رقم: ١٢٥٩].



**وتنزِيل السجدة، وفي الركعة الثانية بفاتحة الكتاب وحَم الدخان، وفي الركعة الثالثة بفاتحة الكتاب ويس، وفي الركعة الأخيرة بفاتحة الكتاب وتبارك الملك كتب له كمن قام ليلة القدر، وشفّع له في أهل بيته كلهم ممن وجبت له النار، وأجبر من عذاب القبر، وروى موقوفا عن ابن عمر.**

١٨٠- أبو حنيفة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ <sup>أيضا وهو في حكم المرفوع</sup> <sup>بن عتبة</sup>

يصلي بعد الظهر ركعتين.

١٨١- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **صلّوا في بيوتكم، ولا تجعلوها قبورا.**

١٨٢- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر، قال: سألت بلالاً أين صلى رسول الله ﷺ <sup>بن رباح</sup>

في الكعبة، وكم صلى؟ ..... <sup>إذا دخلها يوم الفتح</sup>

**وتسريح السجدة** وفي نسخة الشرح: تسريح بلا لفظ السجدة. وفي بعض الروايات: لم تسريح السجدة. **وشفع** بالتشديد أي جعل مقبول الشفاعة. **وأجبر** من الإجارة أي الحط والإفاد. **بعد الظهر** سنّة شمعة الظهر مروية في كثير من الأخبار الصحيحة في الكتب. **ركعتين** ثبت عليها المواظبة السوية. **صلّوا في الخ** أخرجه البخاري في باب التطوع في البيوت من طريق نافع عن ابن عمر مرفوعاً: **جمع في صلاة من صلاة** ١٨٧، [رقم: ١١٨٧]، قال: تابعه عبد الوهاب عن أيوب، وكذا الأئمة الآخرون أخرجه بالفاظ مختلفة متقاربة.

**بيوتكم:** أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٦١١٣، مسلم رقم: ٧٩١] عن زيد بن ثابت رفعه: **صلى في بيته** <sup>في صلاة</sup> **مسجدي** هذا إلا المكتوبة [رقم: ١٠٤٤]، ورواه ابن أبي شيبة بلفظ الإمام، وكذا الترمذي وصححه، وأخرجه النسائي أيضاً، ورواه الستة عن ابن عمر، وابن أبي شيبة والطبراني عن زيد بن خالد الجهني **.. أبو حنيفة الخ** هكذا رواه القاسم بن معن عنه، وأخرجه الشيخان عن ابن عمر وأسماء وابن عباس. **في الكعبة الخ** قال القاري: وفي رواية ابن عباس: أنه **دخل الكعبة وكبر في نواحيه الأربعة ولم يصل فيها، فهو إما محمول على تعدد =**

قال: صلى ركعتين مما يلي العمودين اللتين تليان باب الكعبة، والبيت إذ ذاك على <sup>نطوع</sup> ستة أعمدة. <sup>أسامي</sup>

١٨٣- أبو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن رجلاً سأله عن صلاة النبي ﷺ في الكعبة يوم دخلها، فقال: صلى في الكعبة أربع ركعات، فقال له: أرنى المكان الذي صلى فيه، فقال: فبعث معه ابنه، ثم ذهب تحت الأسطوانة بجبال الجذعة. وفي رواية: أن ابن عمر قال: صلى النبي ﷺ في الكعبة أربع ركعات، قلت له: أرنى المكان الذي صلى فيه، فبعث معي ابنه فأراني الأسطوانة الوسطى تحت الجذعة. <sup>ابن عمر أي مع سعيد</sup> <sup>أسطوانة الوسطى بجبالها</sup> <sup>أصل النخلة أخرى</sup> <sup>ابن عمر</sup> <sup>سأله أو غيره</sup>

= الدحول، أو المثلث مقدم على أسامي، فعن عبد الله بن صفوان قال: قلت لعمر: كيف صنع النبي ﷺ حين دخل الكعبة؟ قال: صلى ركعتين، رواه أبو داود وابن سعد والصحاح وغيرهم، وعن أسامة: أنه صلى في الكعبة، رواه أحمد، وعن ابن عمر: أن النبي ﷺ صلى في ابنت ركعتين، رواه ابن السجار. **العمودين اللتين** اثابيت باعتبار الأسطوانتين. **والسب** رواه ابن حبان وأحمد عن ابن عمر عن أسامة، والدارقطني عن يحيى بن جعدة عن ابن عمر، والطبراني والدارقطني عن ابن عباس **عليه السلام** بالفاظ وطرق.

ان رجلاً سأله **الح** قال القاري: اعلم أن ابن عمر لم يدخل مع النبي ﷺ كما رواه الشيخان عنه: أنه دخل الكعبة هو وأسمه وعثمان بن طلحة والحجي وبلال بن رباح فأعقبقها عليه، ومكث فيها، فسألت بلالاً حين خرج ماذا صنع رسول الله ﷺ؟ فقال: جعل عموداً عن يساره، وعمودين عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى أحمله وحديث الإمام بيته، وروى البحاري [رقم: ٤٢٨٨] وأبو داود [رقم: ٢٠٢٧] عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة أتى أن يدخل البيت وفيه الآهة، فأمر بها فأخرجت، فأخرج صورة إبراهيم وإسماعيل **عليهما السلام** وفي أيديهما الأرقام، فقال النبي ﷺ: فاتهم الله بقدمهم، ثم دخل البيت، فكرر في نواحي البيت وخرج ولم يصل فيه، وظهره مناف ما سبق إلا أن يحمل على التعدد، وإلا فالثبت مقدم على الذي؛ لأن حديث أسامة أصح من حديث ابن عباس مع أن أسامة كان معه **س**، وهو أضبط؛ لكونه كثيراً بخلاف ابن عباس؛ لأنه لم يكن معه **س** وكان صغيراً، وإن أردت بسط هذا المسحط المعين فعليث بشرحنا لـ "الحصن الحصين"، واكتفينا ههنا بما ذكره؛ لكونه كافياً عما يتعلق ههنا وإيضاحاً بالاحتجاج على من حالفنا فافهم. **أربع ركعات** وفي الرواية عن نافع: ركعتين.





= قدمت اثني، قال : ، فقال أبي بن كعب سيد القراء: لقد قدمت واحدا، قال: . . . . .  
 . . . . . أخرجه أحمد في 'مسنده'، وابن ماجه والترمذي وابن أبي شيبة وحديث بن رحويه وعدد  
 بن حميد في 'تفسيره'، والبيهقي في 'شعبه'، ومنها: حديث وثابة في قصته مرفوعا: . . . . .  
 . . . . . أخرجه ابن أبي شيبة في 'معجمه الكبير'، ومنها: حديث عثمان بن أبي العاص رفعه: . . . . .  
 . . . . . أخرجه الطبراني والزار في 'مسنده' [٣١١٦، رقم: ٢٣٢٤].

ومنها: حديث الربيع رفعه: . . . . .  
 . . . . . أخرجه الدارقطني في "أفراده"، ومنها: حديث ربيع بن علقمة مرفوعا في قصة امرأة أتت في ابن  
 فامات عقمها القوم: قالت: يا رسول الله! قد مات لي ابنك منذ دخلت في الإسلام سوى هذا، فقال :  
 . . . . . أخرجه سعيد بن منصور في "سنه"، والبراء في "مسنده"، والطبراني في 'معجمه'،  
 ومنها: حديث أبي هريرة في 'معجمه'، ومنها: حديث أبي هريرة في قصة امرأة دفنت ثلاثة مرفوعا: .  
 . . . . . أخرجه ابن أبي شيبة [٣٦/٣، رقم: ١١٨٧] ومسلم [رقم: ٢٦٣٦].

ومنها: حديث أبي انضر السلمي رفعه: . . . . .  
 . . . . . فقالت امرأة: أو شان؟ قال : . . . . . أخرجه مالك في 'الموطأ' [رقم: ٥٥٧]، ومنها: حديث أس  
 في قصة موت ابن الربيع مرفوعا: . . . . .  
 أخرجه أبو الحسن البري في "مشيخته"، ومنها: حديث عائشة موقوفا: من قدم ثلاثة من ولده صابرا محتسبا  
 حبه بادن الله من النار، أخرجه ابن أبي شيبة [٣٦/٣، رقم: ١١٨٨٣]، ومنها: حديث أبي هريرة في قصة  
 امرأة جاءت بابن ها سائلة لندعاء يا رسول الله! ادع الله لي، وفيه: قال: . . . . .  
 يسعوا، حيث لا متر الله بكل عضو منه عضوا. . . . . أخرجه أبو نعيم في "عواليه الوحشيات".

ومنها: حديث رجل صحابي مرفوعا في قصة امرأة حائية بابن ها قالت: يا رسول الله! ادع الله أن يقيي في فقد  
 مات لي فيه ثلاثة، قال: . . . . . ؟ قالت: نعم، فقال : . . . . . أخرجه أحمد وابن أبي شيبة، ومنها:  
 حديث عبد الرحمن بن بشير رفعه: من مات له ثلاثة من الولد لم يسعوا الخشت لم يرد النار، إلا عامر مبل،  
 أخرجه الطبراني. ومنها: حديث رجاء الأنصارية في قصة امرأة: قالت في ابن ها: يا رسول الله! ادع الله لي فيه  
 بالبركة، فإنه مات لي ثلاثة منذ دخلت في الإسلام، الحديث، أخرجه ابن السكس من طريق ابن سيرين عنها، ثم  
 أخرجه من طريقه عن امرأة من الأنصار مرفوعا: . . . . .

ومنها: حديث أنس رفعه: «من مس من تحت إزاره من غير حاجة» أخرجه البخاري [رقم: ١٢٤٨] والنسائي [رقم: ١٨٧٣] وابن ماجه [رقم: ١٦٠٥]. ومنها: حديث أبي هريرة مرفوعاً في وعظ النساء: «لا تلبس المرأة من ثياب الرجال» أخرجه مسلم [رقم: ٢٦٣٢] والنسائي وأبو نعيم. ومنها: حديث ابن عباس رفعه: «من لبس ثياب رجل من غير حاجة» أخرجه البخاري [رقم: ٣٣٤/١] ومسلم [رقم: ٣٠٩٨]، والترمذي في "جامعه" [رقم: ١٠٦٢]، والبيهقي في "شعبه".

ومنها: حديث معاذ رفعه: «من لبس ثياب رجل من غير حاجة» أخرجه البخاري [رقم: ٣٣٤/١] ومسلم [رقم: ٣٠٩٨]، والترمذي في "جامعه" [رقم: ١٠٦٢]، والبيهقي في "شعبه". ومنها: حديث أنس رفعه: «من لبس ثياب رجل من غير حاجة» أخرجه البخاري [رقم: ٣٣٤/١] ومسلم [رقم: ٣٠٩٨]، والترمذي في "جامعه" [رقم: ١٠٦٢]، والبيهقي في "شعبه". ومنها: حديث أنس رفعه: «من لبس ثياب رجل من غير حاجة» أخرجه البخاري [رقم: ٣٣٤/١] ومسلم [رقم: ٣٠٩٨]، والترمذي في "جامعه" [رقم: ١٠٦٢]، والبيهقي في "شعبه".

ومنها: حديث معاذ رفعه: «من لبس ثياب رجل من غير حاجة» أخرجه البخاري [رقم: ٣٣٤/١] ومسلم [رقم: ٣٠٩٨]، والترمذي في "جامعه" [رقم: ١٠٦٢]، والبيهقي في "شعبه". ومنها: حديث أنس رفعه: «من لبس ثياب رجل من غير حاجة» أخرجه البخاري [رقم: ٣٣٤/١] ومسلم [رقم: ٣٠٩٨]، والترمذي في "جامعه" [رقم: ١٠٦٢]، والبيهقي في "شعبه". ومنها: حديث أنس رفعه: «من لبس ثياب رجل من غير حاجة» أخرجه البخاري [رقم: ٣٣٤/١] ومسلم [رقم: ٣٠٩٨]، والترمذي في "جامعه" [رقم: ١٠٦٢]، والبيهقي في "شعبه".

قال الدمياطي: حبيبة هذه ست سهل زوج أبي، وفي رواية للطبراني: أم حبيبة بنت أبي سفيان، أخرجه ابن سعد في "صفاته"، والطبراني في "معجمه"، وابن السككي في "صحيحه" عن ابن سيرين عنها.

- ١٨٥- أبو حنيفة عن عبد الملك عن رجل من أهل الشام عن النبي ﷺ، قال: إنك لترى السقط مُحْبِطًا يقال له: أدخل الجنة، فيقول له: لا حتى يدخل أبوي.
- ١٨٦- أبو حنيفة عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن محمد بن عبد الرحمن

= ومنها: حديث علقمة بن عبد السلمي رفعه: ..... من ..... أخرجه أحمد وابن ماجه [رقم: ١٦٠٤] والطبراني وأبو نعيم.

ومنها: حديث قره بن عباس رفعه في قصة رجل مات اسمه: ..... الحديث، أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وحميد بن زخويه والطبراني والحاكم وصححه، والبيهقي في "الشعب". ومنها: حديث عم معاوية بن قره بحوه أخرجه ابن سعد، ومنها: حديث يزيد بن معاوية أخرجه ابن أبي الدنيا في "العراء"، وفي هذا الباب آثار وأحاديث كثيرة أوردها أبواب التواريخ والأجزاء.

**السقط** الخ أخرجه أحمد [٢٤١/٥، رقم: ٢٢١٤٣] وحميد بن زخويه وعبد بن حميد في "مسابدهم" عن معاذ رفعه: ..... مسمى يتولى هما ثلاثة إلا أدخلهما الله أخيه بفصل رحمته إياه، فقالوا: يا رسول الله! أو اثنان؟ قال: ..... أو واحدًا، قال: أو واحدًا، ثم قال: ولدي عيسى بيده بن سقط ليحرق أمه بسرره؛ ..... وأخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه [رقم: ١٦٠٩] والبيهقي في "شعبه" عن عبي بن رافع:

سقط بن عمر بن عبد الله بن دحل أبو بكر، فبقى: أيها السقط المرامم ربه ادحا أبو بكر أخيه، فحرقهما بس ..... وأخرجه الطبراني في "أوسطه" [٤٤/٦، رقم: ٥٧٤٦] عن سهل بن حنيف رفعه:

..... وأخرجه ابن أبي الدنيا عن عبيد بن عمير الليثي موقوفًا بحوه، وسذكر في الكاح ما أخرجه عبد الرزاق فيه في "مصنفه".

**السقط** الخ تنبت السين والكسر أشهر: ما يرى بعض حقه، والمحبطى بضم الميم وسكون الحاء وفتح الموحدة وسكون المون وكسر الطاء فهمر يبدل: المتعضب المستطى للشيء، وقيل: هو الممتع امتناع طية وادعاء، لا امتناع إباء. والحديث رواه الطبراني في "الكبير" [٤١٦/١٩، رقم: ١٠٠٤] عن معاوية بن حيدة، ولفظه: ..... داء وود حير من حياء لا تمد. إلى مكائركم الأمة حية بالسقط محطنا عم باب الجنة يقال: دخل الجنة، فيقول: يا رب! وأبوي، فيقال له: دخل الجنة أنت وهاك.

**أبوي** ويدب تسميته: الحديث أبي هريرة رفعه: ..... أخرجه ابن عساكر، وحديث أسد رفعه: ..... إلخ أخرجه ميسرة في "مشيخته". أبو حنيفة هذا الإسناد مجهول وظي إلا الإمام رواه عن يحيى بن سعيد، وهؤلاء رواه عن الإمام. **الدمشقي** بكسر الدال وفتح الميم وتكسر.

التستري عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عامر عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ:   
 <sup>الأنصاري</sup> إذا مات العبد والله يعلم منه شرًا، ويقول الناس في حقه خيرًا، قال الله تعالى   
 <sup>بن ربيعة بن مالك</sup> ملائكته: قد قبلت شهادات عبادي على عبدي، وغفرت علمي.

١٨٧- أبو حنيفة عن إسماعيل عن أبي صالح عن أم هانئ، قالت: قال رسول الله ﷺ: من علم أن الله يغفر له فهو مغفور له.

## [بيان أحكام الجنائز]

..... ١٨٨- أبو حنيفة عن منصور ابن المعتمر

**السري** مسبوب إلى تستر - بصمتهى لنتائين بيتهما سى - ويروى بفتح التاء الثابتة وهو الأشهر، وقيل: إن سورها أول سور وضع بعد الصوفاد. (قاري) **إذا مات** قال القاري: وهذا يشير إلى معنى قوله تعالى: **لَا تَحْزَنُوا عَلَى الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ أَشَدُّ حَزَنًا** (البقرة: ١٤٣). وروى الطبراني عن سمرة بن الأكوع مرفوعًا: **أنتم شهداء الله في الأرض، والملائكة شهداء الله في السماء** [٢٢/٧، رقم: ٦٢٥٩]. وفي هذا الباب أحبار كثيرة متطافرة، وأحاديث غريبة متوافرة تماثلت على هذه الشهادة المذكورة في الصحاح والسنن من شاء راجع إليها. **علمي**: ولا أعمل لما أعلم منه شراً.

[illegible]

عن مصور الخ أخرجه ابن ماجه من طريق حميد بن مسعدة عن حماد بن زيد عن مصور عن عبيد بن نسطاس عن أبي عبيدة، قال: قال عبد الله بن مسعود: من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها؛ فإنه من السنة، ثم إن شاء فليطوع، وإن شاء فليدع [رقم: ١٤٧٨]، وهذا يشير إلى أن السنة هو أحد جوانب الأربعة =

عن سالم بن أبي الجعد عن عبيد بن نسطاس عن ابن مسعود، أنه قال: من السنة أن تحمل بجوانب السرير، فما زاد على ذلك فهو نافلة.

نعلش الجنائز

١٨٩- أبو حنيفة عن علي بن الأقرم عن أبي عطية بن الوداعي: .....

= لا أحد الجانبين منه قدامه وحلفه كما ذهب إليه الشافعي، وقد فصل ذلك في الفقه، وسط العبي و ابن الهمام ذلك من الأحاديث في شرحي 'الهداية'، وسعود إلى طرف من ذلك من شرح القاري.

عن سالم رافع الغصافي الأشجعي مولا له الكوفي. من السنة الح هذا اللفظ من اصحابي في حكم الرفع، قال القاري: وقد روى عساكر عن واثلة مرفوعاً: . . . . . وفيه إشارة إلى ما قدمنا من احتيار أربعين خطوة؛ ليكون كل خطوة كفارة اخصية، وفيه إيحاء إلى أن السنة حمل الحارة بجوانبها الأربعة، لا بين العمودين، كما احتاره الشافعي وأتباعه، واستدل بعض الأحاديث الموقوفة القائلة للتأويل مع أنها معارضة بأحاديث أصح منها، وأصرح في المقصود عنها، فقد روى ابن أبي شيبة [٤٨١/٢]، رقم: [١١٢٧٧] وعبد الرزاق [٥١٣/٣]، رقم: [٦٥٢٠] في 'مصنعيهما': حدثنا هشيم عن أبي عطاء عن عبي الأزدي، قال: رأيت ابن عمر في جنازة، فحمل بجوانب السرير الأربعة.

وروى عبد الرزاق أخبرني اشوري عن عباد بن منصور، أخبرني أبو المهرم عن أبي هريرة، قال: من حمل الجنازة بجانبها الأربعة، فقد قضى الذي عليه [٥١٢/٣]، رقم: [٦٥١٨]. ثم قد صرح عن رسول الله ﷺ خلاف ما ذهبوا إليه، فقد روى عبد الرزاق وابن أبي شيبة، حدثنا شعبة عن منصور بن المعتمر عن عبيد بن نسطاس عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود ، قال: من أتبع الحارة فليأخذ بجوانب السرير الأربعة، وروى محمد بن الحسن أخبرنا أبو حنيفة، حدثنا منصور بن المعتمر، قال: من السنة حمل الحارة بجوانبها الأربعة، ورواه ابن ماجه ولفظه: من أتبع الجنازة فليأخذ بجوانب السرير كلها؛ فإنه من السنة، وأن خلافه أن تحقق من بعض السلف؛ فلمعارض لا يجب على المناظر تعيينه. أن تحمل: الخطاب عام لكل مخاطب.

على ذلك أي على ما ذكر من حمل الجوانب الأربعة كل جانب عشر خطوات كما في رواية، وأحدث عن الإمام بهذا السياق رواه أبو نعيم، والبخاري، وابن حبر، وأبو بكر بن عبد الباقي، ومحمد بن الحسن، وحالفهم في ذلك ابن المقرئ، فأخرجه في "مسند الإمام" هذا اللفظ، لكن أدخل أنا عبيدة بن عبد الله بن مسعود بين عبيد بن نسطاس وابن مسعود، وهكذا أخرجه ابن ماجه في "سنه"، وابن أبي شيبة في 'مصنعه'، وأخرج عبد الرزاق في 'مصنعه'، وكذا ابن أبي شيبة عن ابن عمر: أنه حمل جوانب السرير الأربعة، وعن أبي هريرة بلفظ: من حمل بجوانبها الأربعة فقد قضى عليه. نافله زيادة على الخير التي يكمل بها السنة. بن الأقرم بن عمرو الهمداني الوداعي أبو الوارث الكوفي. أبي عطية الوداعي الهمداني، اسمه مالك بن عامر، ثقة من الثانية، وأحدث مرسل.

أن رسول الله ﷺ **خرج في جنازة**، فرأى امرأة، **فأمر بها فطردت**، فلم يكبر حتى لم يرها.

بفتح الجيم وكسرها تتبعها لسجادة انتظارا لدهائها

١٩٠- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن غير واحد: أن عمر بن الخطاب **خرج**

أي كثير من الفقات

جمع أصحاب النبي ﷺ، فسألهم عن التكبير، قال لهم: انظروا آخر جنازة كبر عليها

عدد في الجارة

النبي ﷺ! فوجدوه قد كبر أربعاً حتى قبض، قال عمر: **فكبروا أربعاً**.

روحه أي توفي

**خرج في جنازة الخ:** أخرج أبو داود من طريق سليمان عن حماد عن أيوب عن حفصة عن أم عطية، قالت:

'هنا أن تتبع الجنائز ولم يعزم علينا' [رقم: ٣١٦٧]. لكن روى الإمام عن أبي الهذيل غالب بن الهذيل: أن نساء

كن مع جنازة، فأراد عمر أن يطردهن، فقال رسول الله ﷺ: **دعنه**، **فدعه**، **فدعه**، كذا رواه طلحة من

طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه، وأخرجه أحمد والسنائي [رقم: ١٨٥٩] وابن ماجه والحاكم عن أبي

هريرة بنقط: **دعنه** يا عمرا.

**فأمر بها** أي طردها، وأخرج البيهقي في "سنه" عن ابن عمر مرفوعاً: **من سجد من سجد جنازة**

[رقم: ٦٢/٤، رقم: ٦٩٠٦]، والطبراني في "الكبير" عن ابن عباس رفعه: **من سجد في جنازة سجد** [١٤٥/١١]

رقم: ١١٣٠٩]. **أبو حنيفة** [أخرج محمد نحوه في الآثار]. رواه الحارثي والأشثاني عنه، وابن حنبل بسنده

عنه عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي مطولاً.

**كبر أربعاً** أخرجه البيهقي والطبراني عن ابن عباس، وقال البيهقي: روي الحديث بوجوه متعددة كلها ضعيفة،

لكن أجمع أكثر الصحابة على الأربع، فهو دليل عليه. وأما قصة جمع عمر على الأربع، فهي صحيحة عن سعيد

بن المسيب، وروي عن ابن عباس: أن الملائكة لما صلوا على آدم **كبروا أربعاً**، وقالوا: هذه ستمكم يا بني

آدم! رواه الحاكم في "مستدركه" وأبو نعيم في "الحية"، ورواه البيهقي في "سنه" عن أبي بن كعب، وبالجملة

الأخبار والآثار فيه مشهورة مستفيضة.

وروى أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" عن ابن عباس، وفيه: ثم كان آخر صلاته أربع تكبيرات، ورواه الدارقطني

والحاكم وابن حبان وطرقه ضعيفة، وروى أبو يعنى وابن سعد عن أنس رفعه: **صلى على إبراهيم ابنه، وكبر**

عنه أربعاً، وأخرج نحوه البزار في "مسنده" عن الحذري، وابن عبد البر في "الاستدكار" عن سليمان بن أبي

حشمة، وابن أبي شيبة عن ابن عباس: كبر على محمد ابن الحنفية أربعاً، وعن عمر بن سعيد: كبر علي على يزيد

بن المكلف أربعاً. **فكبروا أربعاً** قال القاري: واعلم أن تكبيرات الجنائز باتفاق الأئمة الأربعة أربع، وحكي

عن ابن سيرين: أنها ثلاث، وعن حذيفة بن اليمان خمس، وقال ابن مسعود: كبر رسول الله ﷺ على الجنازة

تسعة، وسبعة، وخمسة، وأربعاً فكبر، وأما كبر الإمام؛ فإن زاد على الأربع لم تبطل صلاته، ولو صلى خفف

الإمام فزاد على أربع لم يتابع في الزيادة، وعن أحمد: أنه يتابع إلى سبع.

## [دعاء الميت]

١٩١- أبو حنيفة عن شيان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ

كان يقول إذا صلى على الميت: اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا .....  
من عبد الرحمن بن أبي كثير  
 من عبد الرحمن بن عوف  
 يقصود سبعة

رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة ، قال ابن المصنف: وفي حديث إبراهيم الأشعري عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى على الحارة قال: .....  
 روه الترمذي [رقم: ١٠٢٤] والنسائي [رقم: ١٩٨٦].

ورواه أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ورد فيه: .....  
 وفي رواية لأبي داود غوف، وفي أخرى: .....  
 وفي رواية النسائي. وفي رواية: .....  
 علي القاري. ورواه أحمد: .....  
 أبو داود [رقم: ٣٢٠١] والترمذي بعد الإيمان: .....  
 في 'معجمه الكبير' [١٣٣١٢، رقم: ١٢٦٨] و'الأوسط' [٣١/٢، رقم: ١١٣٦] بسند حسن، ورواه: .....  
 عفوك عموش.

وفي 'الخلعيات' من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن عوف رفعه: 'كان إذا صلى على حارة، قال: .....  
 أي حاتم في 'عنه': سألت أبي عن حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، فقال: الحفاظ لا يدكرون أنا هريرة، إنما يقولون: أبو سمة عن النبي ﷺ مرسلًا، ولا يوصله بذكر أبي هريرة غير سفيان، والصحيح: أنه مرسل. قلت: سيحي، عن 'جامع الترمذي' وأبي داود من طريق الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة موصولًا، فلم يتفرد بوصله سفيان، وقد وصله أبو حنيفة أيضًا،

وإذا اتفق عليه هؤلاء الأئمة الثقات الحفاظ الأئبات، فهاهيك قدوة، عني أن مجرد سفيان كاف فيه، فهو زيادة مقولة من ثقة حافظ إمام حجة في الحديث، مع أن المرسل عندنا حجة، لا سيما مراسيل أبي سلمة، مع أن هذا من فضائل الأعمال تقبل فيها الصعاف، وهما قد تطرق أيضًا، فله متاعات وشواهد على ما يأتي. نقله عن الترمذي اللهم اغفر لحينا وخيا إلخ أخرجه الترمذي من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم الأشعري عن أبيه مرفوعًا، وأخرجه هو وأبو داود وغيرهما من طريق الأوزاعي عن يحيى عن أبي سمة عن أبي هريرة مرفوعًا، =



وصغیرنا وکبیرنا، و ذکرنا و أنشاننا.

### [بيان اللحد والشق]

١٩٢- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه، قال: أَلْحِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، ...

[illegible][illegible]

وصغيراً تعميم، أو ذكر لاحتمال ما يصدر عنه. **عن أبيه** هو بريدة بن الحصيب الأسلمي الصحابي، اعلم أن ههما مقامين مختلفين، الأول: أن الأفضل **الأحب** في القبر ما هو: اللحد أو الشق؟ فمذهبنا أن اللحد أفضل من الشق، وخالفنا الشافعي، وقد أخرج الترمذي عن ابن عباس مرفوعاً: **الحدود** [رقم: ١٠٤٥]، قال: وفي الباب عن جرير بن عبد الله وعائشة وابن عمر وجابر، قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث غريب من هذا الوجه، والعراة لا تورث الضعف. وأخرج مسلم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص: أن سعد بن أبي وقاص قال في المرض الذي هلك فيه: **الحدو** لي للحداء، وانصبوا عني اللبن نصباً، كما صنع برسول الله ﷺ [رقم: ٩٦٦].

## وأخذ من قبل القبلة، ونصب عليه اللبن نَصْبًا.

= وأخرج أبو داود عن البراء، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جارة رجل من الأنصار، فاتهما إلى القبر ولم يلحد بعد، فجنس النبي ﷺ مستقبل القبلة، وحسبنا معه [رقم: ٣٢١٢]. وأخرج في شرح السنة عن عروة بن الربير، قال: "كان بامدية رجلان، أحدهما يلحد والآخر لا يلحد فقالوا: أيهما جاء أولاً، عمل عمه، فجاء ابني يلحد، فلحد رسول الله ﷺ". وروى ابن ماجة عن جرير بن عبد الله المجني مرفوعاً: **لحدوا** **لعمري** [رقم: ١٥٥٥].

وعن أس قال: "ما توفي النبي ﷺ كان بامدية رجل يلحد والآخر يضرخ، فقالوا: ستحير ربنا وبعث إليهما، فأيهما سبق تركناه، فأرسل إليهما، فسق صاحب اللحد، فلحدوا للنبي ﷺ". وعن عائشة: "لما مات رسول الله ﷺ احتلموا في اللحد والشق، حتى تكلموا في ذلك، وارتفعت أصواتهم، فقال عمر: لا تصيحوا عند رسول الله ﷺ حياً ولا ميتاً، أو كلمة نحوها، فأرسلوا إلى الشقاق واللاحد جميعاً، فجاء اللاحد، فلحد لرسول الله ﷺ، ثم دفن، وعن ابن عمر مرفوعاً: "إدا وضع الميت في لحد، قال: بسم الله، الحديث، وعن سعيد بن المسيب قال: حضرت ابن عمر في جارة فمما وضعها في لحد، قال: بسم الله، الحديث، ثم رفعه.

والثاني: أن الأفصل في إدخاله القبر هل هو استقبال القبلة، أي أحد الميت من قبل القبلة حال كونه الاحد مستقلاً؟ أم السبل، أي أحده من أسفل القبر؟ فذهب إلى الأول، واشافعي إلى الثاني، متمسكاً بما روي: أنه سبل سلاً، لنا وجوه: الأول: ما أخرجه الترمذي عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ دخل قبراً يبلاً، فأمرج له سراج، فأخذه من قبل القبلة، وقال: **سبل سلاً**، وكبر عليه أربعاً" [رقم: ١٠٥٧]، قال: وفي الباب عن جابر ويبريد بن ثابت، وهو أخو ريد بن ثابت أكبر منه، قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا، وقال: يدخل الميت القبر من قبل القبلة، وقال بعضهم: يسبل سلاً.

والثاني: ما أخرجه ابن ماجة عن أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ أخذ من قبل القبلة واستقبل استقبالاً [رقم: ١٥٥٢]. والثالث: أن جانب القبلة معظم، فيرعى ما أمكن، لا سيما في هذه الأمور المتعلقة بالآخرة، خصوصاً منها: في إيصال الميت إلى الحضور بين يدي الله تعالى، والحواب عما روي: أنه سبل من قبل رأسه أولاً: أن الأجلار في هذا الأمر محتفة متعارضة، كما عرفت من حديث الحذري، فأحاديث الاستقبال تعارض حديث السبل على أن الترجيح عند التعارض لحاظ القياس، وهو مرجح لحاظ القبلة. وثانياً: أنه لم يكن في حجرة النبي ﷺ سعة في ذلك الحاح: لأن قبره ملصق بالحدار، فعمل به للضرورة، وسفل ههنا قولاً مستوفى من "شرح القاري".

**من قبل القبلة** الخ هذا الحديث أخرجه ابن عدي في "كامه"، والعقيلي في "صغفائه" من طريق عمرو بن يزيد - سي عن عنقة بن مرثد به، وقد صغفاه لضعف عمرو؛ ولأخذ الرادلي عنه، وقال: الأخير لا يتابع عليه، =

= ثم عمرو، هذا هو أبو بردة، قال يحيى. ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف، وسئل أبو داود عن أبي بردة هذا، فوهاه جدًا، لكن ضعفه يسير لسوء حفظه، فينجبر هذه المتابعة من الإمام، وأي متابع أولئك وأقوى وأجل قدرًا من الإمام؟ وأخرجه ابن عدي كذلك من حديث أبي سعيد.

وقد أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن مالك عن نافع عن ابن عمر: **أُخذ للنبي ﷺ ولأبي بكر وعمر، وهذا من أصح الأسانيد، وروى ابن أبي شيبة وأبو داود في 'مراسله' عن حماد عن إبراهيم مرفوعًا مرسلاً؛ أدخل من قبل القبلة ولم يسئل سلاً، وروى ابن ماجه عن اخذري رفعه: أخذ من قبل القبلة واستقبل استقبالاً، وفي سنده عطية بن سعد العوفي، قال أبو حاتم: يكتب حديثه ضعيف، وقال أحمد: ضعيف الحديث، وكان هشيم يتكلم في عطية.**

وروى ابن المديني عن يحيى قال: عطية، وأبو هارون، وشهر بن حرب عدي سواء، وقال النسائي وجماعة: ضعيف، لكن قال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة: لين، وقال الجورجاني: مائل، وقال ابن عدي: وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن حبان: لا يخل كُتب حديثه إلا على التعجب، وقال أبو داود: ليس بالذي يعتمد عليه، وقال الساجي: ليس بحجة، وكان عليًا على الكل، قلنا: قد حس الترمذي حديثه في مواضع عن أبي سعيد. وقال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله تعالى، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به.

وقال أبو بكر البرار: كان يغلو في التشيع، روى عنه حله الناس، وأخرج ابن أبي شيبة: أنه كبر ابن عباس على محمد بن الحنفية أربعًا، وأدخله من قبل القبلة [١٨/٣، رقم: ١١٦٨٩]، وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" بسند صحيح، وقال: به نأخذ. قال القاري في جواب استدلال الشافعي بتحديث السبل: إدخاله مضطرب فيه كما روي ذلك روي خلافه، فقد أخرج أبو داود في "المراسل"، وكذا ابن أبي شيبة في "مصنفه": عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم السعفي: أن النبي ﷺ أدخل القبر من قبل القبلة ولم يسئل سلاً.

وراد ابن أبي شيبة: ورفع بشره حتى يعرف، وأخرجه ابن ماجه في "سننه" عن أبي سعيد: "أنه أخذ من قبل القبلة واستقبل استقبالاً" [رقم: ١٥٥٢]، ويؤيده ما رواه الترمذي [رقم: ١٠٥٧] وحسنه عن ابن عباس: أنه دخل ليلاً قبرًا فأسرج له سراج، فأحده من قبل القبلة، وقال: **أحمد بن حنبل كتب رواه ابن عدي، وكثر عليه أربعًا.** وما أخرجه ابن أبي شيبة: أن عليًا كبر على يزيد بن المكلف أربعًا، وأدخله من قبل القبلة [١٨/٣، رقم: ١١٦٩٠]، وأخرج عن ابن الحنفية: أنه وفي ابن عباس، فكبر عليه أربعًا، وأدخله من قبل القبلة.





هَيِّتْ لَهُ الْإِنْسَانَ أَمْثَلًا فَتَقَرُّ أَوَّلًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَحُصِّلَ لَهُ الصَّاحِبِينَ

وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴿٥٠﴾

من اهدي والإصلاال.

١٩٤- أبو حنيفة عن إسماعيل عن أبي صالح عن أم هانئ عن النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>: في القبر

ثلاث سؤال: عن الله تبارك وتعالى، ودرجات في الجنان، وقراءة القرآن عند رأسك.

[استئذان النبي ﷺ لشفاعته أمه]

١٩٥- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه، قال: خرجنا مع النبي ﷺ

في جنازة فأتى قبر أمه، فجاء وهو يبكي أشد البكاء حتى كادت نفسه أن يخرج من <sup>سبحان من يريد</sup>  
 بين جنبيه، قال: قلنا: يا رسول الله! ما يبكيك؟ قال: استأذنت ربي في زيارة .....  
 أي انسب لبكائك <sup>سبحه أي</sup>

فبصره الخ بمقموعة من النار، أو مطرقة من حديد. **القليل** الخ والإنس؛ لكونهما مكلبين.

**ثلاث سؤال** أي ثلاث حصص، إحداهما: سؤال، ودرجات الح والثانية كونها معروضة عليه كما ورد.

**وقراءة القرآن إلخ:** بلسان المثلث، أو يتصعد قراءته بلسان القاري.

ابو حنيفة: وروى الإمام أيضاً عن علقمة عن سليمان عن أبيه بريدة رفعه: **هـ** سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

نعم، کذا رواه الحسن بن زیاد عن الإمام، وأخرجه ابن حبان في

'صحيحه' هكذا، ورواه البخاري عن مسلم بن حمادة، ومسلم [رقم: ٩٧٧] عن محمد بن ابي حنيفة ومحمد بن عبد الله

ابن عير وأبو بكر بن أبي شيبة، والسنائي [رقم: ٢٠٣٢] عن محمد بن آدم، وأبو عوانة عن عير بن حرب،

مستهمم عمر محمد بن فضال، حدثنا ضار بن قرة الشيباني عن محارب بن دثار عن ابن زيادة عن أبيه، فعه: **سنة**

١٠٢٤ هـ، وهو الحديث، وأخرجوه الحاكم عن أبيه وإسناده صحيح.

١٣٨٨]، وأخرج الطبراني عن أم سلمة وزاد: فإن لكم فيها عرة [٢٣/٢٧٨، رقم: ٦٠٢].

ابو حنیفہ عن علیؑ : أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «...»

عزوروا القبور، فإنها تذكركم الموت [رقم: ٩٧٦].

## قبر أم محمد ﷺ، فأذن لي، واستأذنته في الشفاعة فأبى عليّ.

فأنكر علي لعدم إسلامها

إظهار مقام الإضمار

**فأبى عليّ** رواه أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة، والترمذي من طريق سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه مرفوعاً، قال: وفي الباب عن أبي سعيد، وابن مسعود، وأنس، وأبي هريرة، وأم سلمة، ثم حسن وصحح حديث بريدة. ثم اعلم أن هذا الحديث وأمثاله مما ورد في حق أمه وأبيه ﷺ مما يستدل به على موثقهما على غير الإسلام، واحتلف العلماء في حقهما. فذهب المتقدمون إلى ظهور ما يعطيه الأحاديث من الكفر، وأثبت المتأخرون أهمهما غير محددين في النار، وأصروا عليه وبالغوا فيه، وصنف جلال الدين السيوطي فيه رسائل مستقيمة، وأورد عليه الدلائل من الأخبار والآثار، ولم يرض به عني القاري حتى شمر الذيل للإكفار، وصنف فيه رسالة مستقيمة على الإصرار، وهو مما لم يكن ينبغي له عند الأحيار كيف وهو مقام الأدب عند الأخذين بالأحوط، والجارين على مسلك الاعتبار.

وقد منع متأخرون إطلاق الكفر عليهم وهم في إثبات عدم تعديهما مسالك ثلاثة: مسلك الإحياء وهو مسلك ضعيف، ومنهم من صحح أحاديثه فهو مخصوص به ﷺ، ومن جملة خصوصياته الخاصة به مخصوص من النصوص الدالة على عدم نفع إيمان البأس، ولا ضرر فيه بعد تسليم أن له خصوصيات ليست لغيره مستثناة عن عمومات النصوص، ومسلك عدم تعذيب زمان الفترة إذا كان على التوحيد، وأن الكافر الغير المعاند لا يعذب، وأن العذاب على من كذب وتولى، ومسلك كونهما على املة القديمة الخنعية الإبراهيمية.

قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي في 'شرح سفر السعادة': إنهم قالوا إنه تعالى أحييها فأما به ثم أماتهما، وبعضهم صحح حديثه، وقالوا: قصة الزيارة والمنع عن الاستعفار كانت قبل هذا، وقد مع المتأخرون في هذا الباب إطلاق الكفر عليهما، بل على جميع آبائه ﷺ إلى آدم ﷺ، وفي "أشعة اللمعات" ما ترجمته: أن ما ذكر في هذا الحديث وأمثاله طريقة المتقدمين، وقال بعضهم: نزل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَفَهَاءٌ مُّشْرِكِينَ لَا يَفْقَهُونَ دِينَ اللَّهِ﴾ (التوبة: ١١٣)، وقوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَفَهَاءٌ مُّشْرِكِينَ لَا يَفْقَهُونَ دِينَ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١١٩) على قراءة المعلوم.

وأما المتأخرون فقد أثبتوا إسلامهما، بل جميع آبائه وأمتهاته ﷺ إلى آدم، ولهم في إثباته طرق ثلاثة: إما أهمهما على دين إبراهيم، وإما أهمهما لم يينفهما الدعوة وماتا في الفترة قبل زمان السوء، وإما أهمهما أحييها الله تعالى على يده ﷺ بدعائه فأما به، وحديث إحيائه لهما وإن ضعف في ذاته فقد صححوه وحسوه بتعدد الطرق، وهذا العلم كأنه كان مستوراً محتجباً على المتقدمين، فكشفه وفتح الله على المتأخرين، والله يختص برحمته من يشاء مما شاء من فضله، والشيخ جلال الدين السيوطي صنف رسائل وأثبت بدلائل، وأجاب عن شبهات المحالين.

وبالجملة لا أقل في هذا الباب للمحتاط امتسن أن يكف لسانه، ولا يوث بما لا يبيق بشأه ﷺ، ويلاحظ دأه، ويحافظ آدابه ﷺ، ومع ذلك ليست هذه مسألة مما يسأل عنها في القبر والمحشر والموقف، وقد صرح بذلك في =



وفي رواية: قال: استأذن النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه، فأذن له، فانطلق وانطلق معه <sup>عن بريدة</sup> المسلمون حتى انتهوا إلى قريب من القبر، فمكث المسلمون ومضى النبي ﷺ، فمكث <sup>باب زيارة</sup> طويلاً، ثم اشتد بكاؤه حتى ظننا أنه لا يسكن فأقبل وهو يبكي، فقال له عمر <sup>من السكاء</sup> : ما أبكاك يا نبي الله! بأبي أنت وأمي، قال: استأذنت ربي في زيارة قبر أمي، فأذن لي، واستأذنته في الشفاعة فأبى، فبكيت <sup>أصديت</sup> رحمة لها، وبكى المسلمون رحمة للنبي ﷺ. <sup>ولمغفرها</sup>

١٩٦- أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد وحماد أهما حدثاه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ، أنه قال: كنت نهيتكم عن القبور أن تزوروها فزوروها، ولا تقولوا هجرًا.

= الشروح الفقهية أيضاً كالطحاوي والشامي في الحاشية على 'الدر المختار'. وما نقل أنه مذهب أبي حنيفة على ما ذكره في 'المقنة الأكبر'، فقليل: إنه ممدوس على الإمام، وإن استناد الفقه الأكبر إليه أيضاً متردد فيه كما ذكره الطحاوي.

**فكبح إلخ** وقيل: نزل فيه . . . (التوبة: ١١٣) وقيل: نزل في أبي طالب، وقيل: في غيرها. **أبو حنيفة إلخ**: هكذا رواه عنه الحارثي وابن خسرو.

**عن عبد الله إلخ** رواه مسهم وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم عن ابن بريدة، والنسائي والمحاملي عن محارب عن ابن بريدة. **كس هككم إلخ** وفي رواية أبي داود من طريق محارب عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً: **مسند ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً قال**: . . . [رقم: ٣٢٣٥]، وفي رواية الترمذي من طريق عنقمة

عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً قال: . . . [رقم: ١٠٥٤]، وأخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة وعائشة وابن مسعود باللفاظ متقاربة. اعلم أن زيارة القبور مستحبة بالإجماع توجب رقة القلب، وتذكر الآخرة والموت، وبني العظام، وفناء الدنيا وغيرها، والعمدة فيها الدعاء والاستغفار للأمت، وورد به السنة، وأما الاستمداد بغير الأنبياء منهم، فأنكره كثير من الفقهاء، وأئنته المشايخ الصوفية وبعض الفقهاء، وهو أمر محقق مقر عند أهل الكشف والكمال، قال الشافعي: 'قبر موسى الكاظم ترياق مجرب للإجابة'، هذا وفصل المقام الشيخ عبد الحق وغيره في شروح الحديث.

واختلف في زيارة النساء للقبور للحديث المرفوع المعروف: . . . وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال بعض أهل العلم: إن هذا كان قبل أن يرحص النبي ﷺ في زيارة القبور، فلما رحص =

## [الدعاء عند زيارة القبور]

١٩٧- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه، قال: كان النبي ﷺ إذا

خرج إلى المقابر قال: السلام على أهل الديار من المسلمين، وإنا إن شاء الله بكم  
 كيقع الفرقد وغره  
 أي المقابر  
 لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية.

= دخل في رخصته الرجال والنساء، وقال بعضهم: إنما كره زيارة القبور للنساء؛ لقلة صبرهن وكثرة جزعهن،  
 والمعتمد عند الفقهاء الحنفية هو الجواز كما في "العالمية"، وغيرها.

عن علقمة **الح** أخرجه مسلم عن أبي هريرة، والنسائي وابن ماجه عن بريدة مرفوعاً، ومسلم بسحوه عن  
 عائشة، والترمذي عن ابن عباس، والطبراني عن علي كلهم مرفوعاً، وابن أبي شيبة عن سعد موقوفاً.

عن أبيه رواه مسلم في "صحيحه" عن بريدة مرفوعاً: "كان يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر: السلام عليكم أهل  
 الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية" [رقم: ٩٧٥].

وإنا إن شاء **الح**. [رواه مسلم عنه، وعن عائشة، وعن أبي هريرة، وأخرجه أحمد أيضاً عن ابن بريدة.] أورد  
 تيركا، أو شكاً في الموت على الإيمان، أو من حيث القرب.

## كتاب الزكاة

## [بيان الركاز]

١٩٨- أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: الركاز ما ركه الله تعالى في المعادن الذي ينبت في الأرض.

## [بيان أن كل معروف صدقة]

١٩٩- أبو حنيفة عن عطاء عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: .....

عن ابن عمر رضي الله عنهما رواه البيهقي في "سنة" عن أبي هريرة نحوه. **الركاز ما ركه** [وفي الركاز الخمس كما هو مذهبنا لا أن في المعادن الركاة كما هو مذهب الشافعي ومالك.] قال محمد في "الموطأ": الحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **قال: يا رسول الله! وما الركاز؟** قال: **قال: ما ركه الله في الأرض من المعادن التي ينبت في الأرض.** وأخرج البيهقي في "المعرفة" عن أبي هريرة مرفوعاً: "الركاز الذي يست بالأرض". اعلم أن الركاز الذي فيه الخمس في الحديث المشهور حمله مالك والشافعي على دفين الجاهلية، قال السجستاني: وقال مالك وابن إدريس: الركاز دفين الجاهلية في قليله وكثيره الخمس وليس المعدن ركاز، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: **وأحد عمر بن عبد العزيز من المعادن من كل مائتين خمسة.** وحمده أبو حنيفة وأصحابه وأكثر الفقهاء على أنه يعم المعدن والدين، وهو الموافق لعدم التخصيص لغة، ويؤيده ما أخرجه البيهقي، وذكره محمد تعيناً، وأما حديث بلال بن الحارث المري، ففيه كلام؛ لأنه مقطوع، ولو سلم فليس فيه أمر منه **بأخذ الركاة، وإنما فيه لا يوجد منها إلا الركاة** على أنه ليس فيه رواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وما ناقض به السجستاني أنها حنيفة، وما ذكره من قوله: وقد قال **الح فليس بشيء**، ولا يخفى على ذي لب ومسكة أنه لا دليل فيه له على شيء من مطلوبه.

**سب** [بالون، وفي نسخة بالثنية] قال القاري: الحديث بعينه رواه البيهقي عن أبي هريرة، وفي رواية له: "الركاز الذهب والفضة الذي حنق الله في الأرض يوم حنقت"، والحديث رواه ابن ماجه عن ابن عباس، والطبراني في "الكبير" عن أبي ثعلبة، وفي "الأوسط" عن جابر عن ابن مسعود مرفوعاً: **قال: قال رسول الله ﷺ: الركاز ما ركه الله في الأرض من المعادن التي ينبت في الأرض.**

كل معروف فعلته إلى غني وفقير صدقة.

### [كون الصدقة هدية للغير]

٢٠٠- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، قالت: تُصدَّق

على بريرة بلحم، فرآه النبي ﷺ، فقال: هو لها صدقة، ولنا هدية.

**كل معروف الخ** قال القاري: ورواه الخطيب في 'الخامع' عن جابر، والطبراني عن ابن مسعود بلفظ 'كل معروف صغته'. وقد روى أحمد [٣/٣٦٠، رقم: ١٤٩٢٠] والبحاري [رقم: ٦٠٢١] عن جابر، وأحمد ومسلم [رقم: ١٠٠٥] وأبو داود [رقم: ٤٩٤٧] عن حذيفة: 'كل معروف صدقة'. وراد أحمد بن حميد والحاكم عن جابر: 'وما أنفق المسلم من نفقة على نفسه وأهله كتب له بها صدقة، وما بقي به المرء المسلم عرصه كتب له به صدقة، وكل نفقة أنفقها المسلم فعلى الله حلقها، والله صامس إلا نفقة في سبيل ومعصية'. وفي رواية البيهقي عن ابن عباس: "كل معروف صدقة".

قلت: لفظ: "كل معروف صدقة" أخرجه أحمد في "مسنده" [٣/٣٦٠، رقم: ١٤٩٢٠] والبحاري [رقم: ٦٠٢١] عن جابر، وأحمد ومسلم [رقم: ١٠٠٥] وأبو داود [رقم: ٤٩٤٧] عن حذيفة، ولفظه: 'كل معروف صغته إلى غني أو فقير فهو صدقة' كلفظ الإمام. وأخرجه الخطيب في "جامعه" عن جابر، والطبراني في 'الكبير' عن ابن مسعود مرفوعاً، ولفظ: 'كل معروف صدقة، وما أنفق المسلم' الخ كما مرّ أخرجه عبد بن حميد في "مسنده"، والحاكم عن جابر. ولفظ: 'كل معروف صدقة، والدال على الخير كفاعله، والله يحب إعانة ابنه' أخرجه البيهقي في "سننه" عن ابن عباس.

**عن حماد الخ** هكذا رواه الحارثي وغيره، والحديث أخرجه الستة، فالترمذي من طريق الأسود عنها، وكذا ابن ماجه كما ههنا، والباقون من طريق القاسم عنها، وقد جمع العز بن جماعة في طرق هذا الحديث جزءً مستقلاً. **بريرة الخ** هي جارية قطبية أو حشبية لعائشة أعتقتها، فكانت مولاة لها، قال القاري: الحديث في "الصحيحين". وفيه: أنه قدم له حر، واعتذر بأنه ما عندهم من إدام، فقال: ... . ولعل سب سؤاله مع أنه كان متقناً في حاله ومعوّضاً في مقام كماله اعتقادهم أنه لا يغل له ولو بعد تملكه سحوبة، فأراد بيان سببه وهي أنه إذا ملك المتصدق عليه الصدقة حل له أكلها هدية، وهم طنوا خلاف ذلك إذ رآهم لم يقدموه إليه مع عشمه أنهم لا يستأثرون به عليه، فتبين لهم ما جهنوه من لديه فقوله: ... . ففيه مبادلة معنوية اختيارية باختلاف حيثية اعتبارية، فإن هذا اللحم بإهدائها إياه به انتقل من حكم الصدقة إلى حكم الهبة كما لو اشتراه منها، أو ورثه عنها.

= قلت: الظاهر من قصة الحديث: أن هذا كان إباحة لا تمليكاً حتى يعد هبة، بل هو كالإضافة، وإن جعله أهل الأصول منا في تمثيل اختلاف العين في النظر الشرعي باختلاف الحيثيات الاعتبارية فيه، ثم المجموع هو التمليك للصدقة من العني، وبنى هاشم لا قبضهم، وانتفاعهم على ملك المالك، فإن التصديق من أقسام التمليك بلا عوض كالصدقة لا من أصناف الإباحة وإن كانت قد تنوب عنه كما في الكفارات، وإطلاق الهدية ههنا توسع ونحور، ألا ترى إلى جوار تضييف الفقراء المتصدق عليهم للأغنياء كما يجوز تمليكهم صدقاتهم من الأغنياء.

\* \* \* \* \*

## كتاب الصوم

## [بيان فضيلة الصوم]

٢٠١- أبو حنيفة عن عطاء عن أبي صالح الزيات عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله تعالى: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فهو لي، وأنا أجزي به. <sup>بائع الزيت</sup> <sup>ابن أبي رباح</sup> أبو حنيفة عن إسماعيل عن أبي صالح عن أم هانئ، قالت: قال رسول الله ﷺ: ما من مؤمن جاع يوماً فاجتنب المحارم ولم يأكل مال المسلمين باطلاً إلا أطعمه الله تعالى <sup>أبى عبد الملك</sup> <sup>السيمان</sup> <sup>أخت عبي</sup> <sup>بجساب مشفته أجره</sup> <sup>النسبة بعممة</sup> من ثمار الجنة. ولو لم ينو صوماً <sup>الأفعال المحرمة كالعيبية</sup> <sup>قبل ذلك، أو في اليوم</sup> <sup>على جوعه</sup>

٢٠٢- أبو حنيفة عن إبراهيم عن أبيه عن حميد بن عبد الرحمن الجُميري عن رسول الله ﷺ قال لرجل من أصحابه يوم عاشوراء: مُر قومك فليصوموا هذا اليوم، <sup>مرسل لأن حميداً تابعي</sup> <sup>بكر مسكون</sup> <sup>العاشر من المحرم</sup> <sup>فإنه كفارة سنة</sup> قال: إنهم طعموا، قال وإن كانوا قد طعموا.

عن أبي هريرة الخ: أخرجه الستة وابن حبان [٢١٠/٨، رقم: ٤٣٢٢] بطوله، وزادوا: وحذف هم نسخة حسب حد الله من سج مست نحوه أخرجه أحمد [٢٣٢/٢، رقم: ٧١٧٤] ومسلم [رقم: ١١٩١] والنسائي [رقم: ٢٢١٣، ٢٢١٤] عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً. كل عمل ابن آدم <sup>بكر مسكون</sup> <sup>العاشر من المحرم</sup> <sup>فإنه كفارة سنة</sup> أخرجه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة مرفوعاً: كل عمل من ذم شاعف حسبه عسر أمسه إلى سعة ماله شاعف، قال الله تعالى: لا تصوموا في سبأ، أنا أجزي به، يا عبي الله، صوموا من أحب، بقصم وجمال ووجه عدا وقصد، وأخرجه عبد الله بن مسعود، وحذف هم قصم أصب عبد الله من روح مسك، وصوم حنة، وقد كان عبد الله أحسنكم وأجود، فبما سبأ أحب أو قلته فبفضل من مضى، قال الترمذي [رقم: ٧٦٤]: وفي الباب عن معاذ بن جبل وسهل بن سعد وكعب بن عجرة وسلامة بن قيسر وبشير بن الخصاصة.

قال القاري: وروى الطبراني عن أبي أمامة، ونفظة: "الصيام حنة، وهو حصن من حصون المؤمن، فكل عمل صاحبه له إلا الصيام، يقول الله: الصيام لي وأنا أجزي به"، وروى البيهقي في "شعب الإيمان" عن أبي هريرة مرفوعاً: صييد لا يذبحه، فإن لله تعالى. هو من و - أجرى به، يدح صغمة وبشرته من جني

فاجتنب المحارم: هذا مما يتعلق بالصوم إن حمل الجوع على إطلاقه، ومن غير مباحثه إن حمل على الصوم. قال إمام الخ: وفي 'مسند طلحة العدل' عن حميد: أن النبي ﷺ قال لأبي أيوب الأنصاري، ورواه عبد الخالق =







بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم؛ فإنه يؤذن وقد حلت الصلاة.

## [بيان نسخ الإفطار بالحجامة]

٢٠٥ - أبو حنيفة عن أبي السَّوَّار، ويقال له: أبو السَّوَّاء .....  
وفي العقود أبي السوداء

= عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وعنه عن ابنه عن أبي هريرة عن سام مثنى، قال: وكان ابن أم مكتوم لا ينادي حتى يقال له: أصححت، قال محمد: كان بلال ينادي بليل في شهر رمضان لسحور الناس، وكان ابن أم مكتوم ينادي للصلاة بعد طلوع الفجر، فلذلك قال رسول الله ﷺ: **لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا**، ومدَّ يده عرضاً، وما أخرجته عن ابن عمر: "أن بلالاً أدن قبل طلوع الفجر، فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد قد جاء"، وما أخرجته الطحاوي والبيهقي عن نافع عن ابن عمر عن حفصة: أن النبي ﷺ كان إذا أدن المؤذن بالفجر قام، فصلى ركعتي الفجر، ثم خرج إلى المسجد وكان لا يؤذن حتى يصبح، ولا معارضة في هذه الأخبار ما ذكره محمد - ، وجواز أن يكون أدن الصبح بالليل ابتداءً، ثم في عهده، ثم بعض أحاديثنا قولية، وهي أرجح على الفعلية.

**حب الصلاة** وفي "العقود": أبو حنيفة عن عبيد بن الأقرع عن ابن عمر إلخ، هكذا رواه محمد بن الحسن في "الأثر" وطلحة العدل، وأخرجه الشيخان [البحاري رقم: ٦١٧، ومسلم رقم: ١٠٩٢]، والأربعة [الترمذي رقم: ٢٠٣، والسنائي رقم: ٦٣٧] بهذا اللفظ، وبلفظ: **لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا**، وبنيته نائمكم وليرجع قائمكم

**أبو حنيفة إلخ** هكذا رواه البخاري عن أنس بن مالك عن أبي هريرة عن الإمام، وقد أخرجه ابن أبي عمير في "مستفاه" من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس بهذا اللفظ، ورواه البخاري في "مسند" من غير طريق الإمام أيضاً عن الفضل بن عمر بن عثمان المروزي، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا العباد بن العوام عن أبي السوداء السلمي، حدثنا أبو حنيفة، وقال: وهو محرم، وبعضهم رواه عن الإمام، فقال: عن أبي السَّوَّار، والصواب الأول، لكن أبو السوداء هذا مجهول هكذا قالوا، ولعل مرادهم بمجهول الاسم لا مجهول العين، وفيه أحده نسخة السمي، ورواه الشيخان [البحاري رقم: ١٩٣٨، ومسلم رقم: ١٢٠٢] عن ابن عباس بعبر هذا السند، رفعه: "احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم"، والترمذي: "احتجم بين مكة والمدية وهو محرم صائم"، ولطحاوي عن مقسم عنه بلفظ: "وهو صائم محرم". **السَّوَّار** بالتحديد، فأبو السَّوَّار عبد الله بن قدامة بن عثرة المصري، وأبو السوداء عمرو بن عمران الهندي الكوفي وكلاهما ثقات.

وهو **السلمي** عن ابن حاضر عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ احتجم بالقاحه وهو صائم، وفي رواية: قال: احتجم رسول الله ﷺ بالقاحه، وهو محرم صائم، وفي رواية: أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره، ولو كان خبيثاً ما أعطاه.

٢٠٦- أبو حنيفة عن أبي سفيان عن أنس، قال احتجم النبي ﷺ بعد ما قال: <sup>أبو طيبة</sup> أي صائماً <sup>حراماً</sup> بعد ما قال:

أفطر الحاجم والمحجوم.

فيكون منسوخاً بهذا

٢٠٧- أبو حنيفة عن الزهري عن أنس: أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم،

في النهار

ابن شهاب ابن مالك

وفي رواية: قال أبو حنيفة: أخبرني ابن شهاب: أن رسول الله ﷺ احتجم وهو <sup>الزهري مرسل</sup>

**السلمي** وهو الهذلي كذا في مسند أبي عبد الله محمد الأستاذ وكذا في جامع المسانيد. **بالقاحه**: بالقاف والحاء المهملة موضع بين مكة والمدينة. **احتجم** إلخ: روى البخاري [رقم: ١٩٣٨] عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: "احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم"، وعن البناي قال: سئل أنس عن مالك: أكتنم تكثرهون الحجامة للصائم؟ قال: لا إلا من أجل الضعف، وعن أبي هريرة موقوفاً: إذا قاء فلا يفطر إنما يخرج ولا يولج، ويذكر عن أبي هريرة أنه قال: يفطر، والأول أصح، وقال ابن عباس وعكرمة: الصوم مما دخل وليس مما خرج، وكان ابن عمر يحتجم وهو صائم ثم تركه، فكان يحتجم بالليل، واحتجم أبو موسى ليلاً، ويذكر عن سعد وزيد بن أرقم وأم سمة احتجما صائماً، وقال بكير عن أم علقمة: كما تحتجم عند عائشة فلا ننهي، ويروى عن الحسن عن غير واحد مرفوعاً: **فصر الحجام والمحجوم**، وقال عياض: حدثنا عبد الأعلى. حدثنا يونس عن الحسن مثله، قيل له: عن النبي ﷺ؟ قال: نعم، ثم قال: الله أعلم. وتأويله المشهور أنهما تعرضا للإفطار، وقيل: إنه مسوخ، وقيل: كان ذلك للغيبة، ولا مفهوم للحجامة، وههنا أحاديث آخر معارضة لذلك.

**ولو كان إلخ**: [لتنزه أفعاله ﷺ عن الحرمة]. وما روي: 'كسب الحجام حيث'، أخرجه الترمذي [رقم: ١٢٧٥] و"أنه ﷺ نهى الحجام عن كسبه"، رواه أصحاب السنن، حمه الجمهور على التنزيه، ومال الطحاوي إلى نسخ الحرمة بالجواز. **أبي سفيان**: طلحة بن نافع من أكابر التابعين.

**أبو حنيفة إلخ**: هكذا رواه محمد بن الحسن الواسطي عنه، وأخرج البخاري معناه عن حميد عن أنس، والطحاوي عن ثابت عنه، والنسائي عن أبي سعيد رفعه: 'رخص في الحجامة للصائم'، ورجال ثقات، وقال الترمذي: الصواب موقوف، لكن الرفع مقبول من الثقة.

صائم، ولم يذكر أنساً.  
في السند

## [بيان الإصباح جنباً في الصوم]

٢٠٨- أبو حنيفة عن عطاء عن عائشة، قالت: كان يصبح رسول الله ﷺ

جنباً من غير احتلام، ثم يتم صومه.

٢٠٩- أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة،

قالت: كان رسول الله ﷺ يخرج إلى صلاة الفجر ورأسه يقطر ماء من غسل جنابة

وجماع، ثم يظل صائماً.  
في النهار

## [بيان رخصة التقبيل في الصوم]

٢١٠- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، قالت: كان

رسول الله ﷺ يخرج إلى الفجر ورأسه يقطر، ويظل صائماً، وبإسناده كان النبي ﷺ  
صلاه ماء العسل يقى هماراً دنث

يقبل نساءه في رمضان.  
من القبلة

**غير احتلام** من جماع؛ لأن الاحتلام من الشيطان. **أبو حنيفة** [أخرجه الستة، والطحاوي من طرق.] رواه

ابن خنيسرو هكذا من طريق فرج بن بيان عن الإمام، وأخرجه الستة بمعناه، والطحاوي عن أبي إسحاق عن

الأسود، وعن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن عاصم عن أبي صالح، وعن جعفر بن أبي عبد الله عن س

أبي مليكة كلهم عن عائشة **عن عائشة الخ** رواه مالك وأصحاب الكتب الستة [الحارثي رقم: ١٩٢٥،

١٩٢٦، ومسلم رقم: ١١٠٩، والترمذي رقم: ٧٧٩] عن عائشة، وأم سلمة بلفظ: "كان يدركه الفجر وهو

جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم"، فالجنابة لا يفسده بالإجماع.

**من غسل حياته الخ** قوله: 'وجماع' عصف تفسيري؛ لأنه محموط عن الاحتلام، وعدم من الحديث أنه

اعتسل بعد طلوع الفجر كما يشير إليه قولها: ورأسه يقطر ماء، والأحاديث في هذا الباب مصرحة بقاء الصوم

مع وجود الجنابة، ولم يخالف ذلك إلا شذوذ من العلماء كما ذكره القاري في الشرح. **يقبل نساءه الخ** روى

الحارثي [رقم: ١٩٢٨] عن هشام عن أبيه عروة عن عائشة مرهوغاً: 'ليقبل بعض أرواحه وهو صائم، =

٢١١- أبو حنيفة عن الهيثم عن عامر الشعبي عن مسروق عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يصيب من وجهها وهو صائم يعني القبلة.

٢١٢- أبو حنيفة عن زياد عن عمرو بن ميمون عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم.

النساء فرضاً أو فلا

٢١٣- أبو حنيفة عن الهيثم بن حبيب الصيرفي عن أنس بن مالك، قال: خرج رسول الله ﷺ ليلتين خلّتا من شهر رمضان من المدينة إلى مكة، فصام حتى أتى

= فصحكت، وعن أم سلمة في حديث: 'وكان يفتها وهو صائم'، وعن إبراهيم عن الأسود عن عائشة مرفوعاً: "يقبل ويباشر وهو صائم، وكان أمركم لإربه"، وهذا هو منشأ ما قاله الحنفية من الكراهة لشاب دون الشيخ الكبير.

عن الهيثم: وفي الآثار عن رجل عن عامر، ولابن خسرو عن حماد عن عامر وأخرجه مسلم ورواه الطحاوي من طريق ابن إسحاق إمامي عن الأسود عنها: ما كان يتمتع من وجوهنا وهو صائم. كان رسول الله ﷺ رواه أحمد والشيخان والأربعة عنها. عن عمرو الخ. وروى أبو داود بإسناد جيد عن أبي هريرة: أنه سأل رجل عن إنباشرة للصائم، فرخص له وأتاه آخر، فنهاه، فإذا الذي رخص له شيخ، والذي نهاه شاب، قال ابن إمام: هذا يفيد التفصيل الذي اعتبرناه من أنه إذا كان لا يأمن فمكروه، وإلا فلا.

عن عائشة الخ. أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه، ورواه الطحاوي عن شيبان بن معاوية وإسرائيل عن زياد، ومن طريق الليث عن يحيى بن سعيد عن عمرو عن عائشة، ومن طريق علي بن الحسين وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد كنهم عنها هدا، وفي الأخير عنها: "وأياكم أملك لإربه منه".

عن الهيثم: هكذا رواه ابن خسرو، وفي "الخلعيات" من طريق مكّي بن إبراهيم عن الإمام هكذا، إلا أنه فيه: فأفطر وأفطر الناس معه، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة أيضاً هكذا، وأخرجه مسلم من حديث جابر والطحاوي من حديث جابر، وابن عباس، وأبي سعيد.

ليلتين الخ. أخرجه النسائي عن شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس: 'أن النبي ﷺ خرج في رمضان فصام حتى أتى قديداً، ثم أتى بقدر من لبن، فشرب، وأفطر هو وأصحابه' [رقم: ٢٢٨٧]، وأخرجه عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس، وفيه: "ثم أفطر حتى أتى مكة". وههنا روايات أخر من إفطاره ﷺ في عُسْفان والكديد وكُراع الغيم وغير ذلك، واتفق اجمهور على أن المسافر محير بين الصوم والفطر، واحتلفوا في الأفضلية، فمهم-

**قديداً، فشكا الناس إليه الجهد، فأفطر فلم يزل مفطراً حتى أتى مكة.**

### [بيان رخصة الإفطار في السفر]

٢١٤- أبو حنيفة عن مسلم عن أنس، قال: سافر النبي ﷺ في رمضان يريد مكة فصام، وصام الناس معه، وفي رواية: خرج من المدينة إلى مكة في رمضان فصام حتى انتهى إلى بعض الطريق، فشكا الناس إليه الجهد، فأفطر، فلم يزل مفطراً حتى أتى مكة، وفي رواية: قال: سافر رسول الله ﷺ في رمضان يريد مكة فصام وصام المسلمون حتى إذا كان ببعض الطريق شكوا بعض المسلمين الجهد؛ فدعا بماء، فأفطر وأفطر المسلمون.

= من سواهما بلا فصل كما هو مقتضى حديث: **صاموا في رمضان فصاموا**، ومنهم من فضل الصوم على الفطر مطلقاً، وبعضهم عكسه بناء على الأحاديث، ومنهم من فضل الصوم في حق من قوي عليه، وهو مذهبنا، ووافقنا فيه الشافعي؛ لما في حديث أبي سعيد الحديري، فقبل لأبي عبيد كيف فعل رسول الله ﷺ؟ قال: صام، وكان أحقهم به، وأيضاً يشير إليه أحاديث، فمنها الصائم ومن المفطر، فإن من قدر عليه يرحمه واحتاره، فصام، ومن لا فلا، وكذا قوله: **صاموا في رمضان فصاموا**، فإن المشية لا ترجح إلا لمرجح، وهو القوة أو الضعف، والوجوه العقلية المذكورة في شروح الفقه.

**قديداً** الخ هو بالتصغير موضع بين مكة والمدينة، والكديد موضع آخر غير قديد بفتح الكاف وكسر الدال، والجهد' بضم الجيم وفتحها أي المشقة من جهة الصوم في تلك الحالة حيث لم يمكنهم مخالفته <sup>٢١</sup> في العمل بالرحضة وترك العزيمة. **بعض الطريق**. أي الكديد بفتح الكاف وهو الماء الذي بين قديد وعسفان على ما في "البحاري"، كذا قال القاري.

**فلم يزل** وفي البحاري: "أفطر فلم يزل مفطراً حتى اسلخ الشهر" [رقم: ٤٢٧٥]. **سافر رسول الله ﷺ** قال النووي: والمشهور في كتب المغازي أن رسول الله ﷺ خرج في عزوة الفتح من المدينة بعشر حلون من رمضان. **دعا بماء** الخ استدل به بعض المحدثين على أن من تبت الصوم في رمضان له أن يفطر، وهو أحد قولي الشافعي، وأجاب عنه الجمهور بأن ذلك محمول على أنه أفطر للتقوي على العدو، وللمشقة الحاصلة له ولهم.

٢١٥- أبو حنيفة عن عدي عن أبي حازم عن أبي الشعثاء عن أبي هريرة: أن

٢١٦- أبو حنيفة عن شيبان عن يحيى عن المهاجر عن أبي هريرة، قال: <sup>هكذا رواه عنه طحا</sup> <sup>عن عبد الرحمن بن أبي كثير</sup> <sup>ابن عكرمة</sup> <sup>فهي</sup>

رسول الله ﷺ عن صوم الصمت وصوم الوصال.  
 إذا قعد به تشبه النصارى

**صوم الوصال** أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة وعائشة وأنس، وتفرد به البخاري عن أبي سعيد، وفي حديثهما زيادة، ورواه أحمد في "مسنده" [٢٢٥/٥، رقم: ٢٢٠٠٥] هذا عن بشير بن الخصاصية، وزاد: إنما يفعل ذلك النصاري، وروى أبو داود عن علي رفعه: لا يصوم المسلم إلا ما يصوم به النصارى [رقم: ٢٨٧٣]، وأما نفي الوصال فأخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" عن جابر.



## [النهي عن صيام أيام التشريق ويوم الشك]

٢١٧- أبو حنيفة عن عبد الملك عن قزعة عن أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ

هكذا رواه ابن خسر عنه ابن عمير الخديري

نهى عن صيام ثلاثة أيام التشريق، وبه: أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام اليوم الذي

الثاني والثالث والرابع بسنده المذكور

يشك فيه من رمضان.

أن رسول الله ﷺ رواه الطبراني عن ابن عباس بلفظ: 'ألا لا تصوموا في هذه الأيام. فإنها أيام أكل، وشرب، وبغال، وعن أبي هريرة: 'أيام مني أيام أكل وشرب"، وعن زيد بن خالد غوه، ورواه أبو يعلى في 'مسنده"، وأصله عند مسلم عن نبيشة، وعن كعب نحوه.

يشك فيه ﷺ روى أبو داود [رقم: ٢٣٣٤] والترمذي [رقم: ٦٨٦] والنسائي [رقم: ٢١٨٨] وابن ماجه [رقم: ١٦٤٥] والدارمي [٥/٢، رقم: ١٦٨٢] عن عمار بن ياسر، قال: من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم، ويوم الشك يوم يحتمل أن يكون من رمضان أو لا من غم الهلال بالسحاب وغيره في ليل بعد مضي ثلثين من شعبان، واختلوا في صومه، والمختار عند الأئمة الثلاثة وأكثر سائر الأئمة أن لا يصام، ويكره إلا بنية التطوع، فيستحب عندنا من وافق يومه الذي يعتاد فيه الصوم ولخواص، ويفطر غيرهم بعد نصف النهار، وذهب أحمد وجماعة إلى أنه لو كان في السماء علة فليس ذلك يوم الشك، ويحتسب صومه من رمضان.

من رمضان. رواه الشيخان عن أبي هريرة بلفظ: لا تصوم يوم لا تعلم مصداقه ولا علم لا حين لا يصوم يومه. [مسلم رقم: ١٠٨٢]، والبيهقي بلفظ: "نهى عن صوم يوم قبل رمضان بيوم، ويوم الفطر، والأضحى، وأيام التشريق"، وروى الأربعة في 'سننهم' [الترمذي رقم: ٦٨٦، وأبو داود رقم: ٢٣٣٤، والنسائي رقم: ٢١٨٨، وابن ماجه رقم: ١٦٤٥] وابن حبان [٣٥١/٨، رقم: ٣٥٨٥] والحاكم في 'صحيحهما'.

والدارقطني من طريق صفة بن رفر: "كما عند عمار في اليوم الذي يشك فيه، فأني شاة مصيبة فتحنى بعض القوم فقال: من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم، وعلقه البخاري، فقال: وقال صلة عن عمار: ووهم من عزاه إلى مسلم، ورواه البرار في "مسده" عن أبي هريرة: 'نهى عن ستة أيام من السنة يوم الأضحى، ويوم الفطر، وأيام التشريق، واليوم الذي يشك فيه من رمضان"، وسنده ضعيف، لكنه يصلح شاهداً.

## [بيان الاعتكاف والإيفاء بنذره]

٢١٨- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر، قال: قال عمر بن الخطاب: نذرتُ أن أعتكف في المسجد الحرام في الجاهلية، فلما أسلمتُ سألت رسول الله ﷺ، فقال: أوف بنذرك.

أبو حنيفة **الح** هكذا رواه عنه مروان بن معاوية. عن ابن عمر **الح** روى نحوه ابن أبي عاصم وابن ماجه. **أعتكف الح** [رواه الدارقطني عن عمر في الأفراد نحوه]. أخرجه الشيحان [البحاري رقم: ٢٠٤٢، ومسلم رقم: ١٦٥٦] بلفظ: "أن أعتكف في المسجد الحرام ليلة"، وفي لفظهما: "أنه جعل على نفسه أن يعتكف يوماً"، ورواه أبو داود والسنائي والطبراني بزيادة: أعتكف وأصوم، وفي لفظ: فأمره أن يعتكف ويصوم، وفي سنده عبد الله بن نوفل تفرد بزيادة الصوم فيه، وهو ضعيف. **سألت**: رواه الدارقطني عن عمر في الإفراط نحوه.

\*\*\*\*\*

## (٧) كتاب الحج

## بيان أن الحج العج والثج

٢١٩- أبو حنيفة عن عطية عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: "من أراد الحج فليعجل".

٢٢٠- أبو حنيفة عن علقمة عن النبي ﷺ: "الحاج مغفور له، ولمن استغفر له إلى انصلاح المحرم".

٢٢١- أبو حنيفة عن قيس عن طارق عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: "أفضل الحج العج والثج فأما العج فالعجيج، .....  
أعمده

أبو حنيفة الخ رواه أحمد [٢١٤/١، رقم: ١٨٣٤]، وأبو داود [١٧٣٢، رقم: ١٧٣٢]، والحاكم في "مستدرکه" [٦١٧/١، رقم: ١٦٤٥]، والبيهقي [السنن الكبرى: ٣٣٩/٤، رقم: ٨٤٧٦] عن ابن عباس، وابن ماجه عن الفضل [رقم: ٢٨٨٣]، وقال الحاكم: صحيح من حديث ابن عباس، والطبراني من حديث الفضل [٢٨٧/١٨، رقم: ٧٣٧].  
فجعل أخرجه أبو داود [رقم: ١٧٣٢] والدارمي عن ابن عباس بلفظ: "من حج فليعجل". راد البيهقي: "من حج فليعجل" من حديث ابن عباس، [رقم: ٣٣٩/٤، رقم: ٨٤٧٦]، ومن ههنا ذهب أبو يوسف منا إلى وجوبه على الفور، عن علقمة مرسلاً، والظاهر سقوط ابن بريدة عن أبيه.

الحاج مغفور الخ [رواه البيهقي في "شعبه" عن أبي هريرة بنحوه] روى البيهقي نحوه عن أنس. روى ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً: "حجوا لله أن دعوه حجه، حجه الله عنكم". [رقم: ٢٨٩٢]، وأحمد عن ابن عمر مرفوعاً: "حجوا لله أن دعوه حجه، حجه الله عنكم". [رقم: ٢٨٩٢]، وأحمد في [٦٩/٢، رقم: ٥٣٧١]. أبو حنيفة الخ: رواه عنه الحسن وابن عبد الباقي.

العج الخ رواه في 'شرح السنة' عن ابن عمر مرفوعاً: 'حاج الشعب، وقام آخر، فقال: يا رسول الله! أي الحج أفضل؟ قال: 'عج'، وقال القاري: رواه الترمذي عن ابن عمر [رقم: ٢٩٩٨]، والبيهقي عن أبي بكر [رقم: ٨٧٩٨]، وأبو يعلى عن ابن مسعود [١٩/٩، رقم: ٥٠٨٦]، و'الثج': هو سيلان دم الهدى والأضاحي، و'العج': هو رفع الصوت بالتلبية، كذا في "جمع البحار"، والحديث رواه ابن أبي شيبة وأبو يعلى =

وأما الشج فتح البدن، قال: فتح الدم. وفي رواية: فأما الشج فتح الهدى.

### [بيان محل الإحرام وميقات الناس]

٢٢٢- أبو حنيفة عن يحيى أن نافعا قال: سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنه يقول: رواه زفر عنه هكذا قام رجل فقال: يا رسول الله! أين المَهَل؟ قال: "يهل أهل المدينة من ذي الحليفة، ويهل أهل العراق من العقيق، ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن". محل الإحرام وميقاته يحرم

- [١٠٨/١، رقم: ١١٧] في "مسديهما" بهذا الوجه، والحاكم من حديث أبي بكر [٦٢٠/١، رقم: ١٦٥٥] وصححه، وفيه الواقدي، واقطاع، وفي سند الترمذي وابن ماجه إبراهيم بن يزيد الخوزي ضعيف. وأما الشج إح رواه النسائي عن ابن عمر، وابن ماجه [رقم: ٢٩٢٤] والحاكم [٦٢٠/١، رقم: ١٦٥٥] والبيهقي في "سننه" [٤٢/٥، رقم: ٨٧٩٨] عن أبي بكر، وأبو يعلى في "مسده" عن ابن مسعود [١٩/٩، رقم: ٥٠٨٦]. يحيى بن سعيد القطان كما في نسخة الشرح، لكنه يحيى بن سعيد الأنصاري. أين المَهَل الحج روى الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنه قال: "وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، فمن لم يأتهم من غير هذه لم ينال من الله ما عاهد من نفسه، فمن كان من أهل مكة يهل مكة يهلون منها" [البحاري رقم: ١٥٢٦، ومسلم رقم: ١١٨١]، ورواه الترمذي برواية أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً قال: من أين هل يا رسول الله؟ فقال: هل من مكة من - - - - - [رقم: ٨٣١]، قال: وفي الباب عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر، قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم. وروي عن محمد بن علي عن ابن عباس مرفوعاً: "وقت لأهل المشرق العقيق، وهو موضع قريب من ذات عرق، وذو الحليفة بالتصغير: موضع على خمسة أميال أو ستها من المدينة، والجحفة: بضم الجيم وسكون الحاء، موضع بين مكة والمدينة، وقرن المنازل بفتح القاف: موضع بقرب الطائف، ويمللم: بفتح اليماء التحتانية واللام وسكون الميم مكررين موضع، وقال القاري: الجحفة دون الرابع شيء قليل، والحديث أخرجه البحاري من طريق مالك عن نافع [رقم: ١٥٢٥]، وأخرجه الطحاوي عن يونس عن أبي وهب عن مالك، ومن طريق شعبة ومالك عن عبد الله بن دينار، وفي كلها ذكر يلملم، ولفظ العقيلي عند أبي داود والترمذي من طريق محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس، وسنده مقارب.

ذي الحليفة: موضع معروف يقال له عند العامة: يبر علي.

العقيق: قريب من ذات عرق، وروي عن ابن عمر لم يكن عراق يومئذ.

٢٢٣- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد: أن عمر بن الخطاب خطب الناس فقال: من أراد منكم الحج فلا يُحرمن إلا من الميقات، والمواقيت التي وقتها نبيكم ﷺ لأهل المدينة، ومن مرّ بها من غير أهلها ذو الحليفة، <sup>مواضع الإحرام</sup> ولأهل الشام ومن مرّ بها الجحفة، ولأهل نجد ومن مرّ بها من غير أهلها قرن، ولأهل اليمن ومن مرّ بها من غير أهلها يَلْمَلَم، ولأهل العراق.....

أبو حنيفة إلخ: هكذا رواه عنه الحسن بن زياد والهيّاج بن بسطام.

لا سود بن يزيد أخرج معناه البخاري عن نافع عن ابن عمر [رقم: ١٥٣٥]، ورواه إسحاق والدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه [٢٣٦/٢، رقم: ٣]، وسنده ضعيف، وفيه اضطراب، ومسلم عن أبي الزبير عن جابر [رقم: ١١٨٣]. **فرد** غير القبيلة التي نسب إليها أويس، وهي بفتح الراء.

**ولأهل العراق** هذه الرواية وما قبلها كلاهما يدل على أن توقيت دات عرق لأهل العراق توقيت النبي ﷺ لا توقيت اجتهادي عمري، واختلف فيه، فحزم النووي وغيره من الشافعية بأنه اجتهادي من عمر إجماعي من الصحابة لا توقيت نوي، واستدل بأنه صريح في 'صحيح البخاري'، وهو ما رواه عن ابن عمر: لما فتح هذان المصران أتوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين! إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرنًا، وهو جور عن طريقنا، وإنا إن أردنا قرنًا شق علينا، قال: فانظروا حدودها من طريقكم فحدّ لهم دات عرق [رقم: ١٥٣١]، والأصح عند العيني وغيره من الحنفية: أنه توقيت نبوي، لما روى مسلم عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهل، فقال: سمعت ثم انتهى، فقال: أراه يعني النبي ﷺ قال: **بطل** الحديث.

وفي رواية: سمعت أحسبه رفع إلى النبي ﷺ، وفيه مهل أهل العراق من دات عرق إلخ، وما قاله النووي لا يحتج بهذا الحديث مرفوعاً؛ لأنه لم يجرم برفعه، رده الجمهور بأن قوله: "أحسب" معني أظن، وأصن في باب الرواية كاليقين، ولما روى أبو داود [رقم: ١٧٣٩] والسنائي [رقم: ٢٦٥٣] عن القاسم عن عائشة: "أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق"، وفي لفظ السنائي زيادة المواقيت الأخر، وأخرجه أحمد [رقم: ٥٤٩٢]، ولما رواه ابن ماجه [رقم: ٢٩١٥] وغيره عن أبي الزبير عن جابر قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: **مس** الحديث، وفيه: **مس** من **مس** **مس** ثم أقبل بوجهه للأفق، وقال: **مس** **مس** **مس** وهذا لا تردد في رفعه أصلاً، ويمكن أن لا يبلغ ذلك عمر فوقته برأيه، ووافق ذلك التوقيت البوي، وكذا أخرجه الزار في "مسده" عن ابن عباس، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن نافع عن ابن عمر، كذا قال القاري.

## ولسائر الناس ذات عرق.

من أهل المشرق

## [بيان لباس المحرم]

٢٢٤- أبو حنيفة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: أن رجلاً قال: يا رسول الله!

ماذا يلبس المحرم من الثياب؟ قال: "لا يلبس القميص، ولا العمامة، ولا القباء،  
والرجل بكسر العين وكذا العباء

ولا السراويل، ولا البرنس، ولا ثوباً مَسَّهُ ورس، أو زعفران، ومن لم يكن له نعلان  
من الرجل وباعلة المحيط أي صاحب لطيب نوع صيب

فليلبس الخفين، وليقطعهما أسفل من الكعيين".  
فيكونا كاسعين

**ولسائر الناس** توقيت ذات عرق وقع عند مسلم [رقم: ١١٨٣] من طريق أبي الزبير عن جابر لكن فيه "أحسبه رفع الحديث"، وأخرجه ابن ماجه بغير تردد، وفيه ضعف، ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني من حديث الحارث بن عمرو، وأخرجه إسحاق من طريق عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وأعله الدارقطني بأنه خالفه أصحاب مالك كلهم في هذا التوقيت، وكذبت أصحاب نافع أيوب وابن جريج وابن عون، وكذلك أصحاب ابن عمر سالم وعمرو بن دينار وغيرهما، وما قاله النووي في حديث أبي الزبير أنه لم يجزم بالرفع رده الولي العراقي بأن قوله: "أحسبه" معناه أظنه، والظن في الرواية يوجب عن اليقين، وله حكم الرفع أيضاً من حيث لا يسوع فيه الرأي، وفيه حديث عائشة رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح، وصححه النووي أيضاً، والقرطبي والذهبي، وقد رواه الشافعي والبيهقي بسند حسن عن عطاء مرسلاً، وما أعنه به الدارقطني أن العراق لم تفتح في زمنه فمردود بأنه كان يعلم أنه سيفتح، وما قاله ابن عبد البر: إنه غفلة لأنه وقت لأهل الشام الجحفة، والشام كلها يومئذ دار كفر. **ذات عرق**: موضع من شرقي مكة بينهما مرحلتان يوازي قرن نجد.

**ابن عمر** أخرجه الستة عن نافع عنه، [البخاري رقم: ١٥٤٢، ومسلم رقم: ١١٧٧، وأبو داود رقم: ١٨٢٤، والنسائي رقم: ٢٦٦٩، والترمذي رقم: ٨٣٣، وابن ماجه رقم: ٢٩٢٩] والطحاوي [٣٩٥/١] عن عمر بن نافع وأيوب عن نافع، وله طرق. **ماذا يلبس إلخ** رواه مسلم عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وعن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه، وعن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر كإسناد الإمام، وعن حماد بن زيد عن عمر، وعن جابر بن زيد عن ابن عباس، وعن شعبة عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد، وعن أبي الزبير عن جابر بألفاظ متقاربة مطولاً ومختصراً [رقم: ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩]، وهكذا أخرجه غيره بطرق.

**البرنس**: قلنسوة طويلة، أو كل ثوب رأسه منه. **زعفران**: سواء كان المحرم ذكراً أو أنثى.

٢٢٥- أبو حنيفة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "من لم يكن له إزار فليلبس سراويل، ومن لم يكن له نعال فليلبس خفين". وليقطعهما كما مر

### [بيان حكم التطيب محرماً]

٢٢٦- أبو حنيفة عن إبراهيم بن المنتشر عن أبيه، قال: سألت ابن عمر: أيتطيب المحرم؟ قال: لأن أصبح أنضح قطراناً أحب إليّ من أن أصبح أنضح طيباً، فأتيت عائشة فذكرت لها، فقالت: أنا طيّتُ رسول الله ﷺ فطاف في أزواجه ثم أصبح تعني محرماً، وفي رواية: كنت أطيّب النبي ﷺ، ثم يطوف في نسائه، ثم يصبح محرماً. أي عائشة أي أصبح

أبو حنيفة عن عمرو أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر [رقم: ١١٧٩]، والطحاوي من طرق كثيرة أخر. سراويل: إذا لم تكن قابلاً أن يفتق ويجعل إزاراً. نعال: ما ينعل به في رجله. أبو حنيفة عن إبراهيم [وهو إبراهيم بن محمد بن المنتشر] هكذا أخرجه عنه طلحة، والجارثي، وابن خسر، والحسن بن زياد في "مسائدهم"، وهو مما اتفق عليه الشيوخ، وروى المعافي بن عمران وأبو يوسف عن الإمام حديث عائشة بلا ذكر ابن عمر، وأما مع ذكره فقد أخرجه الطحاوي من طريق أبي عوانة عن إبراهيم هكذا، وفيه: فأرسل ابن عمر بعض سبه إلى عائشة [٣٩٤/١]، وروى ابن خسر والحسن عن الإمام بهذا السند عن عائشة: "كأنني أنظر إلى ويص الطيب" إلخ، وروى هذا الحديث ابن خسر، والكلاعي، والأشثاني، وطلحة عن الإمام من طريقه عن حماد عن إبراهيم به مثلاً وسدّاً وطلحة عنه من طريقه عن منصور عن إبراهيم.

أيتطيب المحرم: أخرجه مسلم عن عروة عن عائشة، وعن القاسم عنها، وعن أبي الرجال عن أمه عنها، وعن إبراهيم عن الأسود عنها، وعن أبي الضحى عن مسروق عنها، وعن مسلم عن مسروق عنها، وعبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عنها، وعن إبراهيم بن محمد بن منتشر عن أبيه، قال: سألت عبد الله بن عمر بإسناد حديث الإمام، ومثله نحوه بطريقين مطولين وطريق مختصر [رقم: ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩٢]، ولا مضايقة في بقاء أثر الطيب بعد الإحرام إذا تطيب قبله لا بعده، وهو مقتضى حديث عائشة، فلا تعارض بين حديثها وقول ابن عمر، وقار الفاري: يمكن الجمع بين الروایتين بأن يحمل كلام ابن عمر على استعمال طيب يبقى أثره بعد العضو بخلاف فعله **عند أنضح**: بفتح الضاد المعجمة أي أنفض.

**قطراناً** [يفتح فكسر عصرة الأهل]. إشارة إلى قوله تعالى: **فمن لم يكن له إزار فليلبس سراويل** (إبراهيم: ٥٠).



٢٢٧- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر: **أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يحلّوا** من إحرامهم بالحج، ويجعلوا عمرة.

٢٢٨- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر قال: لما أمر رسول الله ﷺ بما أمر به في حجة الوداع قال سراقه بن مالك: يا رسول الله! أخبرنا عن عمرتنا أَلْنَا خاصة أم للأبد، قال: "هي للأبد".

٢٢٩- أبو حنيفة عن الهيثم عن رجل عن عائشة: أنها قدمت وهي متمتعة وهي حائض، فأمرها النبي ﷺ فرفضت عمرتها.

ان النبي ﷺ أخرجه مسمم هكذا [رقم: ١٣١٨]، والطحاوي عن أس نحوه [٤٠٥/١].  
من إحرامهم الحج هذا الحكم منسوخ عند الجمهور، أو مخصوص بالصحابة، أو في تلك السنة.  
أبو حنيفة الحج هذا الحديث أخرجه مسلم عن محمد بن علي بن حسين عن جابر بن عبد الله مطولاً في بيان حجة الوداع، وفيه قال: ... وأصابه واحدة في الأخرى، وقال: دحبت عمدة الحج ... وقال القاري: وجوب الإهلال بالعمرة منسوخ، أو مخصوص بالناس أو الزمان.

أبي الزبير الحج أخرجه الدارقطني بهذا الطريق [٢٨٣/٢، رقم: ٢٠٨]، ورجاله ثقات، ولكن قال: عن جابر عن سراقه، والمخفوط عن جابر في حديثه الطويل أنه قال ذلك لما قال له سراقه، وأخرجه النسائي [رقم: ٢٨٠٦] وابن ماجه [رقم: ٢٩٧٧] عن طاوس عن سراقه، وطاوس عن سراقه قيل: إنه منقطع، وروى الطحاوي من طريق داود بن يزيد الأودي، سمعت عبد الملك بن ميسرة الرراد سمعت الزبال بن سيرة سمعت سراقه رفعه: ... وقال: وقرن في حجة الوداع، وفيه: داود ضعفه أحمد وابن معين، وقال الفلاس: كان يحيى وابن مهدي لا يحدثان عنه، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال أبو داود: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة، وروى الدوري وعثمان والدورقي عن ابن معين ليس بشيء.

لما أمر الحج من فسخ الحج بالعمرة، وإتيانها في أشهر الحج دفعاً لما يزعم الحاهلية أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور. أَلْنَا: أي للصحابة في هذه السنة.

٢٣٠- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: أنها قدمت متمتعة وهي حائض، فأمرها النبي ﷺ فرفضت عمرتها.

٢٣١- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: أنها قدمت متمتعة وهي حائض، فأمرها رسول الله ﷺ فرفضت عمرتها، واستأنفت الحج حتى إذا فرغت من حجها أمرها رسول الله ﷺ أن تصدر إلى التنعيم مع أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر.

٢٣٢- أبو حنيفة عن الهيثم عن رجل عن عائشة: أن رسول الله ﷺ ذبح لرفضها العمرة بقرّة.

٢٣٣- أبو حنيفة عن عبد الملك عن ربعي بن حراش عن عائشة: أن النبي ﷺ أمر برفضها العمرة دماً.

**فأمرها النبي ﷺ** أخرجه البخاري في 'كتاب الحيض' في باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض، و'باب كيف قل الحائض بالحج والعمرة'، وفي 'كتاب المساك' في باب كيف قل الحائض والفساء' عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة [رقم: ٣١٦، ٣١٩، ١٥٥٦]، وروى النسائي عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة هذا الحديث، وفيه: قالت عائشة: فحصت فلم أطف بالبيت، فلما كانت ليلة الحصة قلت: يا رسول الله! يرجع الناس بعمرة وحجة، وأرجع أنا نحجة، قال: . . . قلت: لا، قال: . . . مع حيث بن شعيب عن عبد الله بن محمد بن عبد الله [رقم: ٢٨٠٣]، وأخرجه مسلم بطرق متعددة، ففي طريق القاسم بن محمد عنها، قالت: وضحي رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر، وفي طريق آخر منه قالت: فأتيانا ببقر، فقلت: ما هذا؟ فقالوا: أهدى رسول الله ﷺ عن نسائه البقر، وفي طريق عمرة بنت أخيها: ذبح رسول الله ﷺ عن أزواجه [رقم: ١٢١١].

**عن عائشة** أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ١٥٥٦، ومسلم رقم: ١٢١١] ولمسلم: إنما حاصت بي سرف، فظهرت بعرفة، وعده عنها: "أما أهلت بعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت" [رقم: ١٢١١]، وأخرجه عن جابر أيضاً. **رجل عن عائشة** أخرجه مسلم عن جابر [رقم: ١٣١٩]، والنسائي والحاكم عن أبي هريرة [١/٦٣٩، رقم: ١٧١٧].

٢٣٤- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: أنها قالت: يا نبي الله! يصدر الناس بحجة وعمرة وأصدر بحجة، فأمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر فقال: انطلق بها إلى التنعيم، فلتهل ثم لتفرغ منها، ثم لتعجل عليّ، فإني أنتظرها ببطن العقبة.

### [بيان أكل المحرم صيد الحلال]

٢٣٥- أبو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله، قال: تذاكرنا لحم صيد يصيده الحلال فيأكله المحرم، ورسول الله ﷺ نائم حتى ارتفعت أصواتنا، فاستيقظ رسول الله ﷺ وقال: "فيما يتنازعون؟" فقلنا: في لحم صيد يصيده الحلال فيأكله المحرم، قال: فأمرنا <sup>أجار لنا</sup> بأكله.

٢٣٦- أبو حنيفة عن محمد بن المنكدر.....

**الأسود عن عائشة** **إخ** أخرجه الشيخان بالفاظ وطرق [البحاري رقم: ٣١٦، ٣١٩، ١٥٥٦، ومسلم رقم: ١٢١١] **أبو حنيفة** **إخ** هكذا رواه عن أبي حنيفة ابن حنبل والأشثاني وأبو بكر بن عبد الباقي وابن المظفر والخس بن زياد في "مسانيدهم"، ومحمد بن الحسن في "الآثار" [ص: ٢٤١، رقم: ٣٦١]، والحديث أخرجه مسلم من طريق ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن عن أبيه [رقم: ١١٩٧]، وهكذا عند الطحاوي من طريق ابن جريج عنه عن معاذ التيمي عن أبيه عبد الرحمن بن عثمان قال: كما مع طلحة ونحن حرم فأهدى له طير وطلحة نائم، فما من أكل، ومنا من تورع، فلما استيقظ طلحة قدم بين يديه فأكله، ثم رفعه إلى النبي ﷺ [٤١٤/١]، ورواه ابن حبان في "صحيحه" [٢٥٨/٩، رقم: ٣٩٧٣].

**عن طلحة** **إخ** روى النسائي وغيره، واللفظ له: عن ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه قال: كما مع طلحة بن عبيد الله ونحن محرمون، فأهدى له طير وهو راقد، فأكل بعضنا وتورع بعضنا، فاستيقظ طلحة فوافق من أكله، وقال: أكلناه مع رسول الله ﷺ [رقم: ٢٨١٧]، وقال القاري: أخرجه محمد في "الآثار" [ص: ٢٤١، رقم: ٣٦١] عن أبي حنيفة بسنده المذكور. **تأكله** بشرط عدم دلالة المحرم وإشارته. **محمد بن المنكدر** **إخ** هكذا رواه عنه طلحة العدل وابن المظفر وابن خسرو وابن عبد الباقي ولم يدكروا القدر، وهو عند الشيخين بلفظ: "فقال: كلوه، وهم محرمون" [البحاري رقم: ١٨٢٣، ومسلم رقم: ١١٩٦].

عن أبي قتادة، قال: خرجت في رهط من أصحاب النبي ﷺ ليس في القوم حلال غيري، فنظرت نعاماً فسرتُ إلى فرسي فركبتها، وعجلت عن سوطي، فقلت لهم: ناولونيهِ فأبوا، فنزلت عنها فأخذت سوطي، فطلبت النعام فأخذت منها حمراً، فأكلت وأكلوا.  
**[سان ما حور نسحره فسد]**

٢٣٧- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: "يقتل المحرم

أبي قتاده الح. ورواه جابر مرفوعاً معناه: أو يصاد لكم بأمركم؛ توفيقاً بين الأحاديث، قال ابن المصنف: فإن الغالب في عمل الإنسان لغيره أن يكون لطلب منه، فليكن محمله هذا دعماً للمعارضة. أبي قتاده الح. هذا مروي في "الصحيحين" وغيرهما، فيقدم على حديث جابر، وفيه: "أو يصيد لكم"؛ لأنه غير محرج فيهما، ولأن في بعض رجاله ليناً، أو يؤول يصيد لكم بأمركم.

حرج الح. رواه أصحاب الصحاح [البخاري رقم: ١٨٢٣، ومسلم رقم: ١١٩٦]، والسنن [الترمذي رقم: ٨٤٧، والنسائي رقم: ٢٨٢٥، وأبو داود رقم: ١٨٥٢، وابن ماجه رقم: ٣٠٩٣] عن نافع مولى أبي قتادة، وهو أبو محمد بن عباس عن أبي قتادة، وعن عطاء بن يسار عنه، وعن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، وفي رواياهم لفظ الحمار الوحش مقام النعام، وهذا الحديث دليل على جوار أكل الصيد للمحرم إذا صاده حلال، سواء صاده لأجل المحرم أو لغيره لا كما رعمه الشافعي وغيره أنه لا يحل له لو صيد له متمسكين بما رواه أبو داود [رقم: ١٨٥٢]، والترمذي [رقم: ٨٤٦]، والنسائي [رقم: ٢٨٢٧] عن جابر مرفوعاً: أنه قال:

«...» وذلك لأنهم لما سألوه... لم يجب بخله لهم حتى سألهم عن موانع الحال... فكانت موجودة أم لا؟ فقال... قالوا: لا، قال: فبو... كان من الموانع أن يصاد لهم لطمه في سلك ما يسأل عنه منها في التفحص عن الموانع ليجيب بأحكام عد حيوة عنها، وهذا المعنى كالصريح في نفي كون الاصطياد لهم مانعاً، فيعارض حديث جابر، ويقدم عليه، أو يقدر بما يؤل إليه لقوة ثبوته؛ إذ هو في "الصحيحين" وغيرهما في الكتب الستة بخلاف ذلك، بل يقول في حديث جابر: "لحم الصيد" إلى آخره انقطاع، وكذا في رجاله من فيه ليس. كذا قال القاري

أبو حنيفة عن نافع الح. كذا رواه عنه البخاري وابن المطفر وابن حنبل. الح. رواه الشيخان [البخاري رقم: ١٨٢٦، ومسلم رقم: ١١٩٨] من حديثه بلفظ: «...» فذكر الفأرة ولم يذكر الحية، وعند مسلم [رقم: ١٢٠٠] من وجه آخر عنه: حدثني إحدى نسوة النبي ﷺ بلفظ: "يقتل المحرم الكلب العقور" فذكره، وزادوا الحية، ولأبي داود [رقم: ١٨٤٨] والترمذي [رقم: ٨٣٨]



= في جواز نكاح المحرم على الشافعية والمالكية والحنبلية، قال محمد في 'الموطأ': قد جاء في هذا اختلاف، فأبطل أهل المدينة نكاح المحرم، وأجاز أهل مكة وأهل العراق نكاحه، وروى عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم، فلا نعلم أحداً ينبغي أن يكون أعلم بتزوج رسول الله ﷺ ميمونة من ابن عباس، وهو ابن أختها، فلا يرى تزوج المحرم بأساً، ولكن لا يقل ولا يمس حتى يحل، وهو قول أبي حنيفة، والعمامة من فقهاءنا وأخرج الترمذي [رقم: ٨٤٢] عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس ع أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، قال: وفي الباب عن عائشة، ثم قال: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وبه يقول سفيان الثوري وأهل الكوفة، ثم أخرجه عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس، وعن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس، ثم صححه، وقال: اختفوا في تزويج النبي ﷺ ميمونة؛ لأن النبي ﷺ تزوجها في طريق مكة، فقال بعضهم: تزوجها حلالاً، وظهر أمر تزويجها وهو محرم، وبني بها وهو حلال بسرف في طريق مكة، وماتت ميمونة بسرف حيث بنى بها رسول الله ﷺ ودفت بسرف، وأخرجه مسلم [رقم: ١٤١٠] عن عمرو عن أبي الشعثاء عن ابن عباس، وعن جابر بن زيد عن أبي الشعثاء عن ابن عباس.

اعلم أن أصحابنا رجحوا حديث ابن عباس في تزوجه ﷺ ميمونة محرماً على أحاديث أبي رافع، ويريد من الأصم، وميمونة، وغيرهم في تزوجه بها حلالاً، وعلى حديث عثمان في النهي بالقول عن نكاح المحرم وحطته بناء على كمال ضبط الروي وإتقانه، وقرئ قرأته، وفقاهته، وحفظه، ودكاوته، وإن كان صغيراً حينئذ، فإنه رب حديث السنن أحفظ وأتقن وأفقه من الكبراء المشايخ، ولذا ترجح عائشة مع الأنوثة على كثير من رجال الصحابة، بل على كبارهم مع وصف الرجولية، واعتصر المخالفون على هذا الترجيح بوجوه:

الأول - وهو أقوىها -: أنه قد روي عن ميمونة، وهي صاحب القصة: 'أما تزويجها رسول الله ﷺ، وهو حلال'، وفي رواية: 'تزوجني ونحن حلالان بسرف'، وفي رواية: 'بعد أن رجعا من مكة'، أخرجه أبو داود [رقم: ١٨٤٣] والترمذي [رقم: ٨٤١]، ومسلم [رقم: ١٤١٠] وأبو يعلى وغيرهم، ولا شك أن صاحب القصة أدري بحاله من ابن أخته. والثاني: أنه لو كان كون ابن عباس ابن أخت ميمونة مرجحاً، فكذلك يريد من الأصم ابن أختها وهو روى أنه ﷺ تزوجها حلالاً، وابن عباس وإن كان أعلم منه وأفضل لكهما متساويان في القرابة، ورواية يزيد أخرجه الطحاوي [٤٦٤/١] وغيره.

والثالث: أن أبا رافع مولى رسول الله ﷺ أخبر أنه تزوجها وهو حلال، وكان سفيراً بينهما، كما أخرجه الترمذي [رقم: ٨٤١] وحسنه، وأحمد [٣٩٢/٦، رقم: ٢٧٢٤١]، وابن حبان [٤٤٢/٩، رقم: ٤١٣٥]، وابن خزيمة، ولا شك أن الرسول في واقعة أدري بها من غيره.

والرابع: أن أبا داود أسد عن سعيد بن المسيب: أن ابن عباس وهم في أنه تزوجها وهو محرم.

«والخامس: أنه لا شك أن ترويج ميمونة كان في عمرة القضاء، وإنما اختلف في أنه كان داهياً إلى مكة، فيكون في حالة الإحرام، أو راجعاً منها، فيكون في حالة الإحلال، وإن عباس كان إذ ذاك صغيراً لم يبلغ مبلغ الرحان، فلا يبعد وهمه، وقلة حفظه لهذه الواقعة؛ لصعده، وليس فيه خطأ لشأنه، بل بيان لدفع استبعاد وهمه لاسيما إذا خافه أبو رافع وميمونة. والسادس: أنه على تقدير صحة روايته يمكن أن يكون معنى قوله: "محرمًا" أي في الحرم، فإن المحرم يستعمل في عرفهم في هذا المعنى أيضاً. والسابع: أنه قد نجيء المحرم بمعنى الدخول في الشهر الحرام، فيحتمل أن يكون هو المراد ههنا.

والثامن: أنه قد تقرر في الأصول: أن الحديث القوي مقدم على الحديث الضعيف، وقد أخذ بهذه القاعدة أصحابنا أيضاً في كثير من المواضع، فبعد ثبوت رواية ابن عباس وقوته وترجيحه على رواية غيره، وكون المحرم فيه بمعنى صاحب الإحرام يقال: إنه حكاية للفعل النووي، وهو مع أنه لا عموم له يقدم عليه حديث المنع القوي.

أقول: يمكن استخراج اجواب عن هذه الوجوه بما قررنا من وجوه رجحان رواية ابن عباس من قبل أصحابنا، فإن وجوه الترجيح لإحدى الروايتين لا تنفي بوجود ترجيح الأخرى، فالجواب الإجمالي عن هذه الوجوه: أن غاية الأمر بعد ما سلمنا وجوه ترجيح حديثكم: أن لنا وجوهاً لترجح روايتنا ولكم أيضاً وجوه لرجحان روايتكم، وإنما أن يتساقطا ويؤول الأمر إلى الأصل، وهو عدم الحرمة في الإحرام، أو يرجع إلى أقوال الصحابة، وهو مختلف فيه بينهم، أو إلى القياس أولاً، أو بعد الرجوع إلى الآثار فهو قاض لترجح حديث ابن عباس، أما من حيث الرواية؛ فلأن أثبت مقدم على الباقي، ورواية الإحلال بقي ورواية الإحرام إثبات.

ويمكن ههنا أن لا يعتمد الراوي في رواية النبي على دليل المعرفة، بل مجرد الاستصحاب والرجوع إلى الأصل من حيث أنه لم يكن محرمًا، وأما من حيث الدراية والمنزلة؛ فلأن الكاح ليس في معنى الوطء حتى يكون محرمًا للمحرم، غاية الأمر أن يكون جائزاً تركه أولى كاختطبة، ومعه رواه بياناً للمجواز، ولأن تحريم الكاح لو كان بناء على أنه مما يفضي إلى الوطء لكان معية الروجة ومقارنتها حالة الإحرام حراماً لإفضائها إليه، نعم من دواعيه القنعة واللمس وهو ممنوع عندنا أيضاً كما قال محمد، وأما التفصيل في الجواب، فعن الأول وجوه: الأول: أن حديث ابن عباس مروي في "الصحيحين"، وفي الصحاح الستة [الحارثي رقم: ١٨٣٧، ومسلم رقم: ١٤١٠، والترمذي رقم: ٨٤٢، وأبو داود رقم: ١٨٤٤، والسنائي رقم: ٢٨٣٧، وابن ماجه رقم: ١٩٦٥] وغيرها، وهو أصح حديث في هذا الباب، بخلاف حديث ميمونة، فإنه لم يخرجه البخاري، فحديثه من حيث قوة الإسناد والرواية أقوى من حديثها.

والثاني: أن حديثها أخرجه الترمذي عن إسحاق بن منصور عن وهب بن جرير عن أبيه عن أبي فرارة عن يزيد بن الأصم عنها: "أنه تزوجها وهو حلال، وبنيها حلالاً، وماتت بسرف، ودفنها في الطلة التي بني بها فيها" [رقم: ٨٤٥]، ثم قال الترمذي: هذا حديث عريب، وروى غير واحد هذا الحديث عن يزيد بن الأصم مراسلاً: أن النبي تزوج ميمونه وهو حلال.



= والثالث: أن في إفساد حديثها حرير بن حارم بن ريد بن عبد الله الأردني، قال في "التقريب": ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وهه أوهام إذا حدث من حفصة [١٣٨، رقم: ٩١١]. والرابع: أن الرجال أقوى من النساء في الحفظ والإتقان والعق، هذا بالنظر إلى الحسين بلا نظر إلى خصوص المادة، وأما خصوص المادة وهو ابن عباس أيضاً يؤكد هذا العموم. والخامس: أن هذه الرواية شواهد ومعاصدات أخرى، منها: حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني والطحاوي: 'أنا النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم'. ومنها: حديث عائشة ﷺ أخرجه الطحاوي في "معالي الآثار" [٤٦٤/١، ٤٦٥]، والبراز في "مسند" عن مسروق عن عائشة، قالت: "تزوج رسول الله ﷺ بعض نسائه وهو محرم".

قال الطحاوي: ونقله هذا الحديث كنهج ثقات يفتح بروايتهم، وقال السهيلي: إنما أرادت بكاح ميمونة، ولكنها لم تسم، وأخرجه ابن حبان والبيهقي أيضاً، وأبو هريرة وعائشة كلاهما من أكبر فقهاء الصحابة وأحفظهم وأتقنهم، حديث كل منهما يصحح دليلاً مستقلاً على المصوب راجحاً على رواية ابن الأصم من حيث قوة السند، ووثاقة الرجال، وفقاهة الراوي، ولا أقل من أن يجعل مرجحاً لحديث ابن عباس عن حديث ابن الأصم. والسادس: ما رجع به عمرو بن دينار حديث ابن عباس على حديث ابن الأصم، وأفحم به أنزهري حيث قال له: وما يدري ابن الأصم أعراي نوال عن عقبه أنفعه مثل ابن عباس كما يقفه ابن الهمام في 'فتح القدير' [٢٢٣/٣]، واليعبي في "السياسة" [٤٨/٥]، والسابع: أنه لو سلمنا أنه قام ركن المعارضة بين حديثي ابن عباس وابن الأصم، فحديث ابن عباس أقوى منه سداً، فإن رجحناه باعتباره كان بترجيح معنى مع أن له معاصدات أخرى. والثامن: إنا لو تركناها تتساقط للتعارض، وصرفنا إلى القياس فهو معنا؛ لأنه عقد معاوضة كسائر العقود التي يتلفظ بها كشراء الأمة للتسري وغيره، ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الإحرام. والتاسع: أن القياس يعاضدنا؛ لأن الكاح لو فرضنا حرمة لكان عاقبته أن يرس مرة ما هو المقصود به، وهو الوطء، وأثره في إفساد نفس الحاح لا في بطلان العقد نفسه، فإن تأثير الوطء في إيجاب الحراء وفساد الإحرام لا في فساد النكاح.

والعاشر: أنه قد تقرر في لأصول أنه إذا تعارضت الستان صير إلى القياس عند العض، وإلى أقوال الصحابة، ثم إلى القياس عند بعض آخر، ولا ريب في تعارض الستين؛ لأنه لا مزية في صحة حديث ابن عباس وقوته فلا أقل من أن يعرض معارصاً لحديث ابن الأصم وأبي رافع وميمونة، فإذا ضربنا إلى أقوال الصحابة فأقولهم محتلفة، فهو كان عمر وعلي عن ما رعمته معكم، فابن عباس وابن مسعود معنا، وإذا صرفنا إلى القياس آخراً فهو يساعداً؛ لأن الكاح لو لم يصح لطل العقد المكوكة سابقاً بصريان الإحرام؛ لأن السابى للعقد يستوي في الانتداء والبقاء كإطارى على العقد. واحادي عشر: أن المراد بالحل ماداً؟ إما الحل الطاري كما هو في عامة الروايات، واتفق عليه الفريقان كما في "التنويح" لتفتناري، فرواية ابن عباس إن كانت نافية لكن التقى من حسن ما يعرف بدينه، فيعارض الإثبات =

= ويرجح بقوة السد وفقه الراوي، وإما الحل الأصبي كما في بعض الروايات، فابن عباس مثنى ويزيد ناف، والمثبت مقدم على النافي. والثاني عشر: إنا سمعنا أن ميمونة صاحبة القصة، وأن صاحب القصة أدرى بخاله بل خال القصة أيضاً، لكن الكلام ليس في قصة الكاح، والتزوج حتى تكون أدرى بخال الكاح، بل في حال الإحرام، والظاهر في العلم والندرية بخاله أن الرجال احصار الطارين إلى وجهه الشريف دائماً أدرى وأعمم بخاله، وابن عباس من بينهم أحفظ وأتقن وأفقه، ولو سلم أنها كانت ناطرة إليه دائماً في ذلك الزمان، فعاية الأمر مساواتها لرجال الموصوفين؛ لأن المدار على الضر والمعاية لا على التزوج، ولا مدخل فيه هذه العلاقة على أن شدة الملازمة إنما هي بالنساء والدحول، وقد سمع أنه كان مفقوداً، فإنه <sup>١٢٠</sup> بنى بها بسرف في وقت آخر حلالاً. وبالجملة متى الأمر على الحصرة، وهي سواء في حق احصار، وإما الافتراق بالحفظ والإنقاذ والتعقُّه.

والثالث عشر: أن الظاهر أن ابن عباس أيضاً روى هذا عن حالته ميمونة كما هو ديدنه وشاكلته في كثير من مروياته من الأحاديث حيث يسقط هذه الوساطة، ويرسل الحديث لكن مرسل الصحابي مقول اتفاقاً، خلاف الشافعي كإسناده الأصم، وهذا ظاهر من كتب الأصول الحنفية وغيرها أيضاً حيث قالوا ابن عباس بإسناده الأصم، ووروا بينهما في الحفظ والفقهاء لا يبيها، فالظاهر أن أصل التحمل عنها وصف مشترك بينهما، ثم الرجحان في هذا الراوي عنها معنى في نفسه على ذلك الراوي عنها، فلا رجحان على هذا لرواية ابن الأصم عنها نفسها. والرابع عشر: أن لا مرة لأحد في أن حديث ابن عباس بصحته وقوته لا يبرر عن كونه صالحاً للمعارضة، فالنصير حينئذ إنما هو إلى التوفيق، وبمعنى الموافقة بأن يحمل لفظ التزوج في حديث يريد وميمونة على النساء، والدحول محارماً بعلاقة النسبية العادية لا بأن يعمل الإحرام في حديث ابن عباس على الدحول في الحرم، أو في أشهر الحرم، وغير ذلك من تحريفات الحديث مما يسو عنه صرائح أنفاط الحديث في كثير من النقص.

وقد يجاب عنها: بأن الفريقين متفقان على إرادة هذا المعنى، لكن الشافعية لا يعتقدون بحديث ابن عباس، أو يسبون إليه الوهم أحداً مما قاله ابن المسيب، أو من حيث أنه طهر أمر تزويجها في الإحرام، أو يخصون ذلك بخصرة الرسالة، وأن الحقيقة الشرعية مقدمة على الدعوى، وأنه <sup>١٢١</sup> لم يكن في الحرم، وبأنه في 'الحجاري' [رقم: ٤٢٥٨]: "وبنى بها وهو حلال"، وأن ابن عباس دفع به قول القائل تزوج بها وهو حلال.

والخامس عشر: أن حديث ابن عباس أرجح وأحرى بالقبول؛ لأنه على وفاق النصوص القرآنية المطلقة، كقوله تعالى: <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢١</sup> <sup>١٠٢٢</sup> <sup>١٠٢٣</sup> <sup>١٠٢٤</sup> <sup>١٠٢٥</sup> <sup>١٠٢٦</sup> <sup>١٠٢٧</sup> <sup>١٠٢٨</sup> <sup>١٠٢٩</sup> <sup>١٠٣٠</sup> <sup>١٠٣١</sup> <sup>١٠٣٢</sup> <sup>١٠٣٣</sup> <sup>١٠٣٤</sup> <sup>١٠٣٥</sup> <sup>١٠٣٦</sup> <sup>١٠٣٧</sup> <sup>١٠٣٨</sup> <sup>١٠٣٩</sup> <sup>١٠٤٠</sup> <sup>١٠٤١</sup> <sup>١٠٤٢</sup> <sup>١٠٤٣</sup> <sup>١٠٤٤</sup> <sup>١٠٤٥</sup> <sup>١٠٤٦</sup> <sup>١٠٤٧</sup> <sup>١٠٤٨</sup> <sup>١٠٤٩</sup> <sup>١٠٥٠</sup> <sup>١٠٥١</sup> <sup>١٠٥٢</sup> <sup>١٠٥٣</sup> <sup>١٠٥٤</sup> <sup>١٠٥٥</sup> <sup>١٠٥٦</sup> <sup>١٠٥٧</sup> <sup>١٠٥٨</sup> <sup>١٠٥٩</sup> <sup>١٠٦٠</sup> <sup>١٠٦١</sup> <sup>١٠٦٢</sup> <sup>١٠٦٣</sup>

= كما لا يخفى على من ليس بأصم. وأن الرجحان لا يريد به أنه بمجرد القراءة، بل بها، وبالفقه، والحفظ، والإتقان، والنصط، والعقل، والفضل. والحواب عن الثالث بوجوه: الأول: أنه م يخرج في واحد من 'الصحيحين'، وإن روي في صحيح ابن حبان، فلم يبلغ درجة الصحة؛ ولذا م يقل الترمذي فيه سوى حديث حسن، قال: ولا نعم أحداً أسنده غير حماد عن مطر، والجمعة هو لا يصلح معارصاً حديث ابن عباس من جهة السند، والثاني: أن العيني نقل عن ابن عبد البر: أن حديث مالك في هذا الباب غير متصل، ورواه مصر الوراق فوصفه، قال: وهو غلط من مطر الوراق؛ لأن وفاة أبي رافع بعد ولادة سيمان بن يسار ثلاث سنين، فلا يتصور السماع [الباب: ٤٨/٥]. والثالث: أنه نقل عن يحيى بن سعيد أنه ضعف مطر الوراق، وقال: وضعفه أحمد، وقال الطحاوي: ومطر عندهم ليس ممن يحتاج بحديثه.

والرابع: إذا لم قطعاً الضر عن قوة السند فلا يترجح أيضاً حديث أبي رافع على حديث ابن عباس؛ لأن كونه سفيراً ورسولاً لا يستلزم كونه أدرى إلا بحال ما هو رسول وسفير فيه، وهو واقعة التزوج والكاح لا بحال نفس النبي ﷺ بل إحصار مستوون كلهم في الدراية بهذه الحال أي حال الإحرام وعدمه بالنظر والعيان، وإنما الرجحان فيه لقوة الضبط والفقه، وهي لابن عباس لا لأبي رافع. والخامس: أنه يمكن التوفيق بينهما بحمل التزوج على الوطء على ما مر تجوزاً، وهو أولى عند التعارض.

والحواب عن الرابع بوجهين: الأول: أن أبا داود قال: حدثنا ابن بشار، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، نا سفيان عن إسماعيل بن أمية عن رجل عن سعيد بن المسيب قال: وهم ابن عباس في ترويح ميمونة وهو محرم، فالرجل الراوي عن سعيد بن المسيب مجهول، فلا يعتد بهذه الرواية، والثاني: ما لسعيد بن المسيب وهو من التابعين يتفوه في حق ترجمان القرآن من أفاضل الصحابة، وأفقه فقهاءهم وأركاهم، وأصصهم بالتعيط والتخطية، ومن هو في هذا الباب بإزاء ابن عباس، وهو أفقه وأضبط وأحفظ وأتقن وأزكى بعد اخفاء الراشدين لاسيما في الدراية بهذه المعاماة لقريبه الروحيين. على أن قوله أي حجة على أبي حنيفة، وهو يقو في حق التابعين هم رجال ونحن رجال، ونحن نزاجهم في الفتوى، وإنما الاختلاف في تقليد أقوال الصحابة.

والحواب عن الخامس بوجهين: الأول: أنه وإن كان صغيراً فهو في صغره أحفظ وأتقن وأركى وأفقه من كثير من الكبراء والشيوخ ومشايخ، ورب حديث السنن أفقه وأحفظ من المعمرين الكبراء والمسيين العظماء، كيف وقد دعا له رحمته في حالة صغره بالفهم في القرآن وتفقه، فكان يسمى البحر والخر لسعة علمه، وقال عمر: لو أدرك ابن عباس أساننا ما عشره ما أخذ كما في 'التقريب' [٣٠٩/١، رقم: ٣٤٠٩]. وعجائنه ومباقة من بدو صغره إلى شبابه وشيوخه مذكورة في كتب الرجال يطلع بها المطالع على ما فيه من صغره إلى كبره، وكيف يتسبب ابن عباس إلى الوهم والغلط، وإن تفوه به ابن المسيب وأتباعه، وقد وافقه وساعده فيه كثير من فقهاء الصحابة كأبي هريرة وعائشة وغيرهما. =

= والثاني: أن هذا إما يتوجه لو وجب القطع بأنه روى ما عاينه وشاهده بلا توسط، وهذا غير ثابت، بل الظاهر على ما أسلفنا أنه روى ذلك عن حالته ميمونة، أو غيرها. والجواب عن السادس والسابع: أنه يزعمهما ويدفعهما ما في رواية "البحاري": "تزوجها وهو محرم، وبني بها وهو حلال"، وقد مر باقي الوجوه فيما سبق.

والجواب عن الثامن بوجه: الأول: أنه قال الطحاوي: الذين رَوَوْا "أنه تزوج بها وهو محرم" أهل وثبت من أصحاب ابن عباس مثل سعيد بن جبير وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وجابر بن ريد، وهؤلاء كلهم فقهاء الذين، نقل عنهم عمرو بن دينار وأيوب السخيتي وعبد الله بن أبي نجيح، وهؤلاء أئمة يقتدى برواياتهم [٤٦٦/١]. وأما حديث عثمان، فإنما رواه نُبَيْه بن وهب، وليس كعمرو بن دينار، ولا كجابر بن ريد، ولا كمن يوافق ذلك عن مسروق عن عائشة ولا لُسَيْب أيضاً موضع من العلم كموضع عمرو بن دينار ممن ذكر، وقال ابن الهمام: إن الرواة عن عثمان وغيره ليسوا بمن روى عن ابن عباس ذلك فقهاً وصبطاً كسعيد بن جبير و طاوس وعطاء ومجاهد وعكرمة وجابر بن ريد [فتح القدير: ٢٢٤/٣]، فهذا ترجيح بقوة ضبط الرواة وفقههم على ما هو مشاكلة الحنفية كما مر في باب رفع اليدين.

والثاني: ما قاله العيني في "النهاية": وضعف البخاري حديث عثمان في النهي عن نكاح المحرم، وردّ رواية مالك ومدهه [٤٨/٥]، وفي "شرح الكرم": وحديثه ضعيف قاله البخاري، وقال القسطلاني في "إرشاد الساري" من قبل الحنفية: وحديث عثمان ضعيف قاله البخاري؛ لأن في إسناده سبه بن وهب، ولا يلزم حجة [٣٩٥/١١].

والثالث: إننا لو عرلنا اسحظ عن كل ذلك نقول: الأصل في الفعل عدم الاختصاص به في فيعم الأمة ويتعدى إليها ما لم يَقم دليل الاختصاص، فهو والحديث القولي متعارضان متساويان، ويترجح حديث ابن عباس؛ لفقهه وضبطه، ولموافقه لصصوص القرآن الكثيرة، والأقيسة العزيرة كما سبق، ولا سيما وهذا رخصة، وأتمته أولى بالرحص؛ لضعفهم وحاجتهم، وقوته على حمل الأشق؛ ولذا فرض عليه ما لم يفرض على أمته.

والرابع: أنه لا وجه لإسقاط رواية ابن عباس ما أمكن التوفيق، ويمكن ذلك بحمل النكاح على الوطء، فإنه حقيقة فيه مجاز في العقد عند الحنفية أي لا يَطَأ المحرم، ولا يمكن المحرمة حتى يَطأها زوجها، والتذكير بتأويل الشحص، ولا مضايقة في حمل الإنكاح على التمكين كما في "الفتح". ولو سلم أنه مجاز في الوطء، فالحمل على الجمار أولى ضرورة التطبيق. والخامس: ما نقله العيني عن الخطابي في وجه المطابقة أن الأوجه أن يقال: إن الحديث مروى بالهي مجرداً، والنهي يكون للتريه كما في هبه في عن الحطة على حطة أحبه، وقال ابن الهمام: أو على هي الكراهة جمعاً بين الدلائل؛ وذلك لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود الأكلحة؛ لأن ذلك يوجب شغل قلبه عن الإحسان في العبادة؛ ما فيه من حطبة، ومرادوات، ودعوة، واجتماعات، ويتضمن تنه النفس لطلب الجماع، وهذا يحمل قوله: "ولا يخطب". [فتح القدير: ٢٢٥/٣]

= ومن ههنا ظهر وجه آخر لما قلنا أن الشافعية صرحوا بأن النهي في قوله: "ولا يخطب" للتبريه فهذا يؤيد كون النهي في 'لا ينكح' أيضاً كذلك على ما هو مقتضى انتظام الكلام على وفق سوقه، وهو الطاهر منه بهذا القرآن، وإلا فمن المستبعد في القولين انتقارن احتلافهما في مقتضى النهي، وما بسطنا بعض السط ههنا المدفع كل ما قيل على الحصة من قبل المخالف، ويقول العدد: يمكن أن يدفع بطلان الكاح ساء على ما تقرر في الأصول: أن النهي عن الأمور الشرعية لا يفي المشروعية، بل يحققها ويؤكددها، ويحمل على القبح لغيره لا لعبه، والكاح من الأمور الشرعية فلا يظل الكاح بالإحرام، بل غاية الأمر كرهة الفعل، فافهم.

**مسئلة ست الحارث** هذا لفظ مسلم [رقم: ١٤١٠] والأربعة [الترمذي رقم: ٨٤٢، وأبو داود رقم: ١٨٤٤، والسنائي رقم: ٢٨٣٧، وابن ماجه رقم: ١٩٦٥]، وقد أخرجه الصيرافي من خمس عشرة طريقاً عن ابن عباس [رقم: ١١٠١٨، ١١٢٩٧، ١١٣٤٢، ١١٤٠١، ١١٨٣٣، ١١٨٦٣، ١١٩١٩، ١١٩٧١]، ورواه الدارقطني عن أبي هريرة [٢٦٣/٣، رقم: ٧١]، والبراء في "مسند" عن عائشة مثله، ولم يسم ميمونة، وأخرجه البخاري في 'صحيحه' في 'كتاب الحج' عن أبي المعيرة عن عبد الرحمن الأوراعي عن عطاء عن ابن عباس: أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، وفي كتاب الكاح' عن مالك بن إسماعيل عن سعيد بن عبيدة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن ابن عباس: تزوج النبي ﷺ وهو محرم، ورواه في عمرة القضاء من رواية عكرمة لفظ حديث الأوراعي، وراد: "وبني بها وهو حلال" [رقم: ١٨٣٧، ٥١١٤، ٤٣٥٨].

وأخرجه السنائي عن ابن جريح عن عمرو بن دينار عن جابر أبي الشعثاء عن ابن عباس: أنه تزوج ميمونة وهما محرمان، وعن داود اعطاء عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً: "تزوج وهو محرم"، وعن حماد بن سلمة عن حميد عن مجاهد عن ابن عباس: 'تزوج ميمونة وهما محرمان'، وبهذا اسند 'تزوج ميمونة وهو محرم'، وعن أبي المعيرة عن الأوراعي عن عطاء عن ابن عباس كذا [رقم: ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٤٠، ٢٨٤١].

وأخرجه الطحاوي من طريق مجاهد وعطاء وطاوس وسعيد بن جابر وعكرمة وجابر بن عبد الله سنده عن ابن عباس [٤٦٤/١]، لكن روى أبو داود عن ابن المسيب قال: وهم ابن عباس في قوله: 'وهو محرم' [رقم: ١٨٤٥]، وروى مسلم عن يزيد بن الأصم عن ميمونة: أنه تزوجها وهو حلال، وكذا حاتمي وحالة بن عباس [رقم: ١٤١١]، وراد أبو يعنى في "مسند": 'بعد أن رجعت من مكة'، وروى الترمذي [رقم: ٨٤١] من حديث أبي رافع: 'تزوج ميمونة وهو حلال، وبني بها وهو حلال، وكنت الرسول بينهما'، وصححه ابن خزيمة وابن حبان، قلنا: روى يحيى بن إبراهيم المزني عن محمد بن إدريس الشافعي عن سفيان عن عمرو بن دينار أنه سأل الزهري عن حديث يزيد بن الأصم فقال: وما يدري ابن الأصم أعربي نوا على ساقه أتخلعه =

= مثل ابن عباس، وضعف أمره، وسكت الزهري عليه، والرواة عن ابن عباس كتبهم فقهاء يحتج بروايتهم وآرائهم، والنقلة عنهم كذلك أيضاً منهم عمرو بن دينار، وأيوب السختياني، وابن أبي نجیح، فهم أئمة يقتدى بهم. وأما حديث أبي رافع، فإما رواه مطر الوراق، ومطر عندهم ليس ممن يحتج بحديثه كهؤلاء، وقد قال به جماعة من الصحابة والتابعين، وهو قول الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله كذا قال الصحاوي، قلت: مطر قال أبو صالب عن أحمد: كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن مطر الوراق، فقال: كان يحيى بن سعيد يشبه حديث مطر الوراق بن أبي ليلى في سوء الحفظ، قال: فسألت أبي فقال: ما أقربه من ابن أبي ليلى في عطاء خاصة، وقال: مصر الوراق في عطاء ضعيف، قال عبد الله: وقلت: ليحيى بن معين مطر، فقال: ضعيف في حديث عطاء.

وقال السائي: ليس بالقوي، وقال ابن سعد: كان فيه ضعف في الحديث، وقال الأحرار عن أبي داود: ليس هو عندي بحجة، لكن روى إسحاق بن منصور عن ابن معين صالح، وقال أبو زرعة: صالح، وروى ابن أبي حاتم عن أبيه هو صالح الحديث أحب إلي من سليمان بن موسى، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: ربما أخطأ وكان معجباً برأيه، وذكره مسلم فيمن أخرج له مسلم في المتابعات دون الأصور، وقال خليفة: لا بأس به، وقال الساجي: صدوق بهم، وقال العجلي: صدوق، وقال مرة: لا بأس به، وقال الزار: ليس به بأس كذا نقله الحافظ ابن حجر، فعلى هذا يكون حديثه أنزل من الصحيح، غاية أن يكون حسناً فلا يصلح لحديث تلك الأئمة السلاء الثقات الأئمة، قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي رحمهم الله وهو قول عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك رحمهم الله، وبه قال سعيد بن جبيرة وعطاء و صاوس ومجاهد وعكرمة وجابر وعمرو بن دينار وأيوب السختياني وعبد الله بن أبي نجیح، وهو مذهب أهل العراق [٤٦٦]، وفي "إرشاد الساري": قالوا: وهو قول ابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك، وجمهور التابعين [٣٩٥/١١].

وما قيل: إن يريد بن الأصم معه سليمان بن يسار عتيق ميمونة، أو ابن عتيقها، وحرثين أكثر من حر واحد مع رواية عثمان التي هي أثبت من هذا كله، بقول أولاً: لا ترجيح بكثرة الرواة ما م تسع الشهرة، وثانياً: أنه لا ترجيح لستين على السة الواحدة كما في الأصور، وثالثاً: أنه لو سلم الترجيح وأن ههنا اثنين بل ثلاثة، وأبو رافع ثالث ثلاثة، فهها أيضاً ثلاثة رواة: ابن عباس، وأبو هريرة، وعائشة، وكل واحد من هؤلاء أفقه وأصبط وأفضل من ثلاثكم، وهم تابعيان وصحابي. غير بالغ مرتبة أحد من رواتنا، وكما أن معكم رواية عثمان وهي ليست بأثبت بل ضعيفة، كذلك معاصرون القرآن والأقيسة، وأما الصحابة: فأقواهم مختلفة فلا ترجيح على الجملة إلا معنا، قال القسطلاني: والظاهر من صنيع البخاري الجواز كالحنفية.

٢٣٩- أبو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ احتجم وهو مُحْرِم.

### [بيان استلام الحجر والدعاء بينه وبين]

٢٤٠- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال: ما تركت استلام الحجر، منذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمه.

**احتجم.** أخرجه البحاري عن سفيان، قال: قال عمرو: أول شيء سمعت عطاء يقول: سمعت ابن عباس رضي الله عنه يقول: 'احتجم رسول الله ﷺ' وهو مُحْرِم، ثم سمعته يقول: حدثني طاوس عن ابن عباس، فقلت: لعنه سمعته مهملًا [رقم: ١٨٣٥]، وفي 'مسلم': عن سفيان عن عمرو عن عطاء، و طاوس عن ابن عباس، وأخرجه عن الأعرج عن ابن أبي شيبة: 'أن النبي ﷺ احتجم بطريق مكة وهو مُحْرِم وسط رأسه' [رقم: ١٢٠٢، ١٢٠٣]، وأبو داود عن أحمد عن سفيان عن عمرو عن عطاء و طاوس عن ابن عباس مرفوعاً، وعن عثمان عن يزيد عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس: 'أن النبي ﷺ احتجم وهو مُحْرِم في رأسه من داء كان به'، وعن أحمد عن عبد الرزاق عن قتادة عن أنس: 'أن رسول الله ﷺ احتجم وهو مُحْرِم على طهر القدم، من وجع كان به' [رقم: ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧]، وأخرجه النسائي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: 'احتجم وهو مُحْرِم، من وثني كان به'، وعن معمر عن قتادة عن أنس: رواية ظهر القدم، وعن علقمة عن الأعرج عن ابن أبي شيبة: رواية وسط رأسه [رقم: ٢٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠].

قال النووي: وقد أجمع العلماء على حوازه له في الرأس وغيره إذا كان له عذر في ذلك، وإن قصع الشعر حيث، لكن عليه الفدية بقص الشعر، فإن لم يقص فلا فدية عليه، ودليل المسألة: قوله تعالى: **وَمَنْ حَمَلِ الْحِمْلَ إِسْتِغْفِرَ لِنَفْسِهِ وَلِلَّذِي حَمَلَهُ** [البقرة: ١٧٨] وفي 'أعيي': دل الحديث على جواز إحمامة مُحْرِم مطلقاً، وبه قال عطاء، ومسروق، والشعبي، والثوري، وأبو حنيفة، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وأخذوا بظاهر هذا الحديث، وقالوا: ما لم يقطع الشعر، وقال قوم: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة، وروي ذلك عن ابن عمر، وبه قال مالك، وحتهم: أن بعض الرواة يقول: 'إن النبي ﷺ احتجم بصر كان به' [شرح صحيح مسلم ١/٣٨٣].

**أبو حنيفة عن نافع إلخ:** هكذا رواه عنه يحيى بن عبد الحميد الحماني.

**مد رأيت.** [أخرجه أبو داود [رقم: ١٨٧٤] والترمذي [رقم: ٩٥٩] والنسائي [رقم: ٢٩٥٢] بالفاظ متقاربة، ورواه الشيخان عن نافع عنه، والواقدي في 'معاريه'، وفيه زيادة] أخرجه البحاري من حديث مسدد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، قال: 'ما تركت استلام هذين الركبتين في شدة ولا رخاء مد رأيت النبي ﷺ يستلمهما' [إخ [رقم: ١٦٠٦]، وروي عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: 'رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة =



٢٤١- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ قال: "ما انتهيت إلى الركن اليماني إلا لقيت عنده جبرئيل". وعن عطاء بن أبي رباح قال: قيل: يا رسول الله! تكثر من استلام الركن اليماني قال: "ما أتيت عليه قط إلا وجبرئيل قائم عنده، يستغفر لمن يستلمه".

٢٤٢- أبو حنيفة عن عبد الله عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان يقول بين الركن اليماني والحجر الأسود: .....

= إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف، يفت ثلاثة أطواف من السبع، وعن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر قال لركن: أما والله إني لأعلم أنك حجر، لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ استلمك، ما استلمتك، فاستلمه، وأخرج مسلم عن يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: ما تركت استلام هذين الركنين: اليماني، والحجر الأسود؛ منذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمهما في شدة ولا رخاء، وعن أبي خاند عن عبيد الله عن نافع، قال: رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده، ثم قبل يده، وقال: ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله، وأخرج حوه عن نافع عن ابن عمر بطريق آخر، وعن سالم عن أبيه بطريقين، وعن ابن عباس وعمر [رقم: ١٢٦٨]. وهذا رد ابن عباس على معاوية باستلامه الأركان الأربعة اليمانيين والشاميين كما في "البحاري"، وما أجاب به معاوية: بأن تركهما حجر هما، فهو قياس بإراء النص، على أن ترك الاستلام ليس حجراً، كما سجد وما بين الأركان، وترك الاستلام حجر للاستلام، لا حجر لتعظيم البيت؛ فإن التعظيم لا يحصر في الاستلام، على أن الركنين الشاميين لم يكونا على قواعد إبراهيم؛ ولذا تركهما ﷺ على ما في حديث عائشة.

والاستلام افتعال من السلام بكسر السين: وهي الحجارة قاله ابن قتيبة، فلما كان لمساً للحجر قيل به: استلام، أو من السلام بفتحها: وهو التحية، قاله الأزهري؛ لأن ذلك الفعل سلام على الحجر، وأهل اليمن يسمون الركن الأسود "الحيا" كذا في "إرشاد الساري" للنسبلائي [١٢٥/٤]، وهذا الاستلام سنة متفق عليها عند الأئمة، لا خلاف فيها لأحد.

إلا وجبرئيل الخ. قال القاري: ويؤيده ما أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: من مررت به من سبائي لا أعبد مني بشيء من، فقد مر به من فضلي شيء من، في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار.

"اللهم إني أعوذ بك من الكفر، والفقر، والذلّ، وموقف الخزي في الدنيا والآخرة".

### [بيان السعي على الراحلة للمريض]

٢٤٣- أبو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: طاف النبي

ابن أبي سليمان

بالبيت وهو شاك على راحلته.....

إلى أعود بك الحج أخرج أبو داود في "سنة" عن يحيى بن عبيد عن أبيه عن عبد الله بن السائب قال: سمعت رسول الله يقول ما بين الركبتين: .. راحلة ..

١٨٩٢]، وابن ماجه عن عطاء عن أبي هريرة: أن رسول الله قال: .. من سعى ..

.. راحلة ..

الحديث، وأمثال هذه الأحاديث في الدعاء وإن كان بعضها ضعافاً في الإسناد، لكن يشد بعضها بعضاً، وأيضاً: بعضها صحاح أو حسان، على أن الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال.

والفقر فقر القلب والاحتياج إلى غير الرب. أبو حنيفة الحج هكذا رواه عنه أبو مقاتل ومحمد بن الحسن في "الآثار" [ص: ٢٣٥، رقم: ٣٣٤]، ولحمد في "أثره" عن سعيد مرسلًا بهذا السند، وكذا عبد الأشثاني.

عن ابن عباس أخرجه الستة البخاري رقم: ١٦٠٧، ومسلم رقم: ١٢٧٢، والترمذي رقم: ٨٦٥، وأبو داود

رقم: ١٨٧٧، والسنائي رقم: ٢٩٥٤، وابن ماجه رقم: ٢٩٨٤، عنه، ومسلم [رقم: ١٢٧٣] وأبو داود [رقم: ١٨٨٠]

عن جابر، والبخاري نحوه، ومسلم عن أبي الطفيل [رقم: ١٢٧٥]، وأبو داود عن صفية بنت شيبة

[رقم: ١٨٧٨]، ومسلم عن عائشة [رقم: ١٢٧٤]. طاف قال محمد في "الموصط": لا بأس للمريض ودي العلة

أن يطوف بالبیت محمولاً، ولا كفارة عليه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا [٣٧٩/٢].

على راحلته الحج [رواه أبو داود (رقم: ١٨٧٧) بدون لفظ: شاك] أخرجه البخاري [رقم: ١٦٠٧]، عن

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال: "طاف النبي في حجة الوداع على غير

يستلم الركبتين، محملاً، ومثله رواه مسلم بذلك الإسناد [رقم: ١٢٧٥، ١٢٧٣]، وأخرجه عن ابن جريح

عن أبي الزبير عن جابر قال: "طاف رسول الله بالبیت في حجة الوداع على راحلته، يستلم الحجر محملاً؛

لأن يراه الناس وليشرف وليسألوه؛ فإن الناس غشوه"، وأخرجه أبو داود عن عبيد الله عن ابن عباس، وعن

عكرمة عن ابن عباس، ولفظه: "أن رسول الله قدم مكة وهو يشتكي، فطاف على راحلته، كما أتى على

الركن استلم محملاً" الحديث، وعن صفية بنت شيبة، وعن أبي الطفيل، وأخرج عن أم سلمة: في جواز طوافها

راكبة، حال اشتكاها ومريضها، ورواه الترمذي من غير ذكر الاستلام بالبحر عن عكرمة عن ابن عباس

[رقم: ١٨٧٧، ١٨٨١، ١٨٧٨، ١٨٧٩]، وأخرجه السنائي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: -

يستلم الأركان بمحجته، وفي رواية: قال: طاف النبي ﷺ بين الصفا والمروة، وهو شاك على راحلته.

## [بيان الرمل]

٢٤٤- أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ رمل من الحجر  
هكذا رواه ابن عسرو ابن أبي رباح  
إلى الحجر.

"طاف في حجة الوداع حول الكعبة على بعير يستلم الركن بمحجته"، وأخرج حديث جابر رضي الله عنه [رقم: ٢٩٢٨]، وابن ماجه حديث صفية واس عن عاص وأبي الطفيل، وفيه: "ويقبل المحجر". ثم المراد بالأركان: الركن اليمانيان بإرادة ما فوق الواحد من الخمسة؛ لأن الركنين الشامييين لا يستلزمان، وإن استحجه بعض السلف كالخسبي، وابن الريز، وجابر، وأُس، وعروة، وأبي الشعثاء، قال القاضي أبو الطيب: أجمعت أئمة الأمصار والفقهاء على أنهما لا يستلزمان، قال: وإنما كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين، وانقرض الخلاف، وأجمعوا على أنهما لا يستلزمان، كذا قال النووي.

**محجته** عصا معوجة يتناول بها الراكب ما يسقط به، ويحرك بطرفها البعير للمشي. وفي رواية **الح** رواه عن الإمام غير واحد، ورواه عنه محمد في "الآثار" [ص: ٢٣٥، رقم: ٣٣٤] عن حماد عن سعيد مرسلاً، وهكذا رواه الأشاشي **على راحلته** هذا دليل للحجية في عدم الحوار بغير عذر، لا للشافعية كما رعمه القسطلاني في "شرح البخاري" [١٤٩/٤]. **ابن عباس** **الح**: وفي رواية: عن عطاء مرسلاً.

**من الحجر** أخرجه محمد في "الموطأ" عن مالك عن جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن جابر بن عبد الله: "أن رسول الله ﷺ رمل من الحجر إلى الحجر" [٣٤٤، ٢، رقم: ٤٥٤]، وهذا إسناد صحيح قوي، بل قيل: أصح الأسانيد، وأخرجنا في "الصحيحين" [الحجاري رقم: ١٦٤٤، ومسلم رقم: ١٢٦١]، واللفظ لمسلم عن ابن عمر مرفوعاً: "كان إذا طاف بالبيت الصواف الأول حب ثلاثاً ومشى أربعاً"، وفي طريق: "كان إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم، فإنه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت، ثم يمشي أربعة"، وأخرج مسلم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: "رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً" [رقم: ١٢٦٢، ١٢٦٣].

وأخرج حديث مالك المذكور برواية يحيى عنه، ولقطه: "رمل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف"، ثم أخرجه من طريق مالك واس جريح برواية أبي الطاهر عن عبد الله بن وهب عنهما، ولقطه: "رمل ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر"، وأخرج أبو داود حديث: "الرمل من الحجر إلى الحجر" عن نافع عن ابن عمر، وحديث أبي الطفيل عن ابن عباس: في الرمل ثلاثاً والمشي أربعاً [رقم: ١٨٩١، ١٨٩٠]، والسائي حديث نافع =

## [بيان الجمع بين الصلاتين]

٢٤٥- أبو حنيفة عن يحيى بن أبي حية أبي جناب عن هاني بن يزيد عن ابن عمر قال: أفضنا معه من عرفات، فلما نزلنا <sup>نزلنا</sup> جمعاً أقام، فصلينا المغرب معه، .....  
 صحابي أبو شريح مزدلفة

= عن ابن عمر: في السعي والخبث ثلاثاً، والمشي أربعاً، وسالم عن أبيه، وحديث جابر: في الرمل من الحجر إلى الحجر [رقم: ٢٩٤٣، ٢٩٤٤]، وأخرجه الترمذي [رقم: ٨٥٧]، وقال: حديث جابر حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم. وما روي في 'الصحيحين' [البحاري رقم: ١٦٠٢، ومسلم رقم: ١٢٦٦] عن ابن عباس في المشي فيما بين الركبتين، قال النووي والقسطلاني [١٢٤/٤]: إنه منسوخ؛ حديث جابر؛ لأن حديث ابن عباس كان في عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة، فلما حج حجة الوداع رمل من الحجر إلى الحجر كما في حديث جابر، فوجب الأخذ بهذا المتأخر، وقيل: هذا مثبت، وحديث ابن عباس ناف، فيقدم عليه، وقيل: يمكن الجمع بأن رملهم فيما بين الركبتين كان أحف، فظن بعضهم أنهم مشوا ولم يرملوا، والرمل: هو الإسراع مع هز المنكبين، في "المجمع": فهو رمل ثلاثاً من رمل يرمل رملًا ورملاناً إذا أسرع في المشي وهز منكبیه، وعند الشافعية: هو الإسراع مع تقارب الخطى دون العدو والوثوب.

**من الحجر.** أخرجه مسلم [رقم: ١٢٦٢] وأبو داود [رقم: ١٨٩١] والنسائي عن ابن عمر هكذا، وأخرجه مسلم [رقم: ١٢٦٣] والأربعة [الترمذي رقم: ٨٥٧، والنسائي رقم: ٢٩٤٤، وابن ماجه رقم: ٢٩٥١] إلا أن داود عن جابر نحوه، وأحمد عن أبي الطفيل [٤٥٥/٥، رقم: ٢٣٨٥٣]، وروى الشيخان [البحاري رقم: ١٦٤٤، ومسلم رقم: ١٢٦١] عن نافع عن ابن عمر رفعه: كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول حب ثلاثاً ومشى أربعاً، وعن سالم عنه نحوه. **أبي جناب:** بالجيم والنون الخفيفتين كنية يحيى.

**جمعاً:** بالجيم المفتوحة وإيم الساكنة؛ لكونه جمعاً لاس. **فصلينا المغرب إلخ.** أخرج البخاري حديث كريب عن أسامة مرفوعاً، وفيه: 'ثم أقيمت الصلاة، فصلى المغرب، ثم أراح كل إنسان بعيره في مره، ثم أقيمت الصلاة فصلى، ولم يصل بينهما'. وحديث الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً: 'جمع بين المغرب والعشاء جمع، كل واحدة منهما بإقامة ولم يستح بينهما، ولا على إثر كل واحدة منهما، وحديث ابن مسعود موقوفاً: في الجمع بينهما بأذنين وإقامتين، ثم أشار إلى رفعه. [رقم: ١٦٧٢، ١٦٧٣]، وأخرج مسلم حديث كريب عن أسامة وعطاء عنه، وعروة عنه بطرق عديدة، وحديث الزهري عن سالم عن أبيه، وعن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه، وحديث شعبة عن الحكم وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عمر مرفوعاً، وحديث أبي إسحاق عن سعيد عن ابن عمر موقوفاً مشيراً إلى الرفع [رقم: ١٢٨٠، ١٢٨٨، ٧٠٣].

ثم تقدم فصلي ركعتين، ثم دعا بماء فصب عليه، ثم آوى إلى فراشه فقعدنا ننتظر الصلاة طويلاً، ثم قلنا: يا أبا عبد الرحمن! الصلاة، فقال: أي الصلاة؟ قلنا: العشاء <sup>للعشاء</sup> <sup>رمانا</sup> <sup>كنية ابن عمر</sup> <sup>أيت</sup> الآخرة، فقال: أما كما صلى رسول الله ﷺ فقد صليت. وفي رواية عن ابن عمر: <sup>صفة كاشفة</sup> <sup>من الجمع بينهما</sup> أن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء.

= وأخرج أبو داود حديث كريب عن أسامة بطرق، وحديث الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً: "صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً"، ومن طريق آخر معناه، قال: بإقامة جمع بينهما، وحديث أبي إسحاق عن عبد الله بن مالك قال: صليت مع ابن عمر المغرب ثلاثاً، والعشاء ركعتين، فقال له مالك بن الحارث: ما هذه الصلاة؟ قال: صليتهما مع رسول الله ﷺ في هذا المكان بإقامة واحدة، وعن سعيد بن جبير وعبد الله بن مالك قالوا: صلينا مع ابن عمر بالمزدلفة المغرب والعشاء بإقامة واحدة، وعن سعيد بن جبير قال: أفصا مع ابن عمر، فلما بلغنا جمعاً، صلى بنا المغرب والعشاء بإقامة واحدة، ثلاثاً واثنين، فلما انصرف قال لنا ابن عمر: هكذا صلى بنا رسول الله ﷺ في هذا المكان، ثم أخرجه من طريق آخر، وروى حديث أشعث بن سليم عن أبيه عن ابن عمر، وفيه: "حتى أتينا المزدلفة فأذن وأقام، أو أمر إسماعيل فأذن وأقام، فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات، ثم التفت إلينا، فقال: الصلاة فصلى بنا العشاء ركعتين" [رقم: ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٩، ١٩٣١، ١٩٣٣].

وأخرج السائني حديث أبي أيوب وابن مسعود مرفوعاً في مطلق الجمع، وحديث الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً، وسلمة عن سعيد عن ابن عمر في الجمع بإقامة واحدة [رقم: ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٣٠].

وأخرج الترمذي حديث أبي إسحاق عن عبد الله بن مالك عن ابن عمر، وصححه، وكذا صحح حديث سعيد عن ابن عمر [رقم: ٨٨٧، ٨٨٨]، وقال: والعمل على هذا عند أهل العلم أنه لا يصلي صلاة المغرب دون جمع، فإذا أتى جمعاً - وهو المزدلفة - جمع بين الصلاتين بإقامة واحدة، ولم يتطوع فيما بينهما، وهو الذي اختاره بعض أهل العلم، وذهبوا إليه، وهو قول سفيان الثوري.

اعلم أن الأقوال في باب الأذان والإقامة ههنا ستة، قد استوفاهما شراح البحاري ومسلم، ومذهب الحنفية: أذان واحد وإقامة واحدة للمغرب، وليس للعشاء شيء منهما، على ما ينطبق به عامة روايات ابن عمر في "صحيح مسلم" و"سنن أبي داود" وغيرهما، وبعض روايات جابر كما في "مصنف ابن أبي شيبة"، وروي نحوه من حديث ابن عباس عند أبي الشيخ الأصبهاني، ومن حديث أبي أيوب. ومذهب الشافعية: أذان واحد وإقامتان لكل صلاة إقامة، وحثهم حديث جابر الطويل، قال النووي: وهذه الرواية مقدمة على الروايتين الأولىين؛ لأن مع جابر زيادة علم، وزيادة الثقة مقبولة، ولأن جابراً اعتنى الحديث، ونقل حجة النبي ﷺ مستقصاة، فهو أولى بالاعتماد. [شرح صحيح مسلم: ٤١٦/١] =

٢٤٦- أبو حنيفة عن عدي عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب قال: **صليت مع رسول الله ﷺ المغرب والعشاء في حجة الوداع بالمزدلفة.**

= ثم قال: ويأول حديث إقامة واحدة أن كل صلاة لها إقامة، قست: هذه مسألة تختلف فيها بين الحنفية أيضاً كما بين الشافعية، فاختار زهر والطحاوي من الحنفية ما احتاره الشافعي أعني ما هو الصحيح من مذهبهم فلا يراع ما معتد به معهم في هذه المسألة، وكلام العيني أيضاً في 'أبواب' [٢٢٩٤] يشير إلى ترجيح هذا القول المختار برؤس والطحاوي، وكذا أيده ورجحه ابن الهمام في 'الفتح' [٤٩١، ٤٩٠، ٢] لكن يمكن أن يقال: لا ترتيب في صحة بعض روايات ابن عمر في الإقامة الواحدة، فتعارض سائر روايات الإقامة من الصحاح، ولا ترجيح بالكثرة من حسن واحد، كما في الأصول، فإذا تردد الأمر في هذا الباب، فالأحد بالأقل امتنع أو، فافهم.

**عدي** هو عدي بن أناس بن ثابت الأنصاري. **بريد** الخصمي نسبة إلى فحد من الأوس. **أبي أيوب** حاد بن زيد بن كليب بن ثعلبة. **صليت مع رسول** أخرجه البخاري [رقم: ١٦٧٤] ومسلم [رقم: ١٢٨٧] والسنائي [رقم: ٦٠٥] وابن ماجه [رقم: ٣٠٢٠] ومحمد في 'الموصأ' عن يحيى عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد الخصمي الأنصاري عن أبي أيوب الأنصاري: 'أن رسول الله ﷺ جمع في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة'. ورواد الصبراني من صريق جابر الخصمي ومحمد بن أبي بيلي كلاهما عن عدي بن ثابت بهذا الإسناد بإقامة واحدة، وما نقص من الحنفية بضعه الخبر وتقوى واستد محمد، فهذا الحديث بهذه الزيادة من مؤيدات الحنفية، وزيادة الثقة مقبولة، كما اعترف به النووي في استدلاله على ما مر آنفاً.

ثم اعلم أن حديث جابر بن عبد الله مروي في 'مسلم' [رقم: ١٢١٨] و'أبي داود' [رقم: ١٩٠٦] عن جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن جابر بن عبد الله، ورواه عن جعفر روايان. حاتم بن إسماعيل، ومحمد بن عبيد الحنفية، عن ما في 'أبي داود' في حديثه الطويل، ورواية حاتم وإن ساعدتهم، فرواية محمد يساعدا، قال أبو داود: هذا الحديث أسنده حاتم بن إسماعيل في الحديث الطويل، ووافق حاتم بن إسماعيل عن إسناده محمد بن عبيد الحنفية عن جعفر عن أبيه عن جابر إلا أنه قال: 'فصلى المغرب والعشاء بأذن وإقامة'. ثم اختلف بيننا وبينهم في أن هذا الجمع بين الصلاتين هل هو للنسب أو تسهر؟ مشهور ومذكور في الكتب المسبوبة.

**صليت مع رسول**، في 'العقود': أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن أبي أيوب إلخ، وفيه: تجمع بأذان وإقامة واحدة، هكذا رواه عنه ابن عبد اسافي في 'مسنده'، وأخرجه ابن أبي شيبة وإسحاق والطبراني هكذا، وعندهم بالمزدلفة بإقامة، ورواه ابن أبي شيبة: ولم يسبح بينهما، وأصحه عبد الشحيح، ورواه الطبراني من وجه آخر بلفظ: بالمزدلفة بأذان واحد وإقامة، وأبو داود معناه عن ابن عمر، وأخرجه الطحاوي من طرق عن ابن عمر [٤٣٤/١]، ثم طريق عطاء مرسل؛ لأنه لم يدرك أبا أيوب.

٢٤٧- أبو حنيفة عن أبي إسحاق عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن أبي أيوب أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء بجمع بأذان وإقامة واحدة.

### [بيان الرمي ووقته]

٢٤٨- أبو حنيفة عن سلمة عن الحسن عن ابن عباس عن النبي ﷺ: أنه عَجَل

ابن كهيل

= **صليت مع رسول** هكذا أخرجه ابن أبي شيبة في 'مصنفه' [٢٦٣/٣، رقم: ١٤٠٤٢] وابن راهويه والطبراني هذا السند، وأصله في 'الصحيحين'. ورواه الطبراني من وجه آخر عن أبي أيوب نحوه، وفيه: بأذان واحد وإقامة، ولشيوخ نحوه عن أسامة، وللبخاري عن ابن عمر، ولمسلم من وجه آخر بمعناه. **أبي إسحاق** عمرو بن عبد الله السبيعي. **عبد الله** [صحابي صغير، والخطمة فخذ من الأوس] قال القاري: ويؤيد الأول ما رواه أبو الشيخ عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة"، وهو طاهر المذهب ومختار المتن، واختار ابن الهمام أداءهما بإقامتين، والله أعلم. **أبي أيوب**. خالد صحابي جليل أنصاري خزرجي. **إقامة واحدة**: قد أخرجه من رواية الطبراني في الحاشية السابقة.

**الحسن** ابن عطية بن سعد العوفي، أو هو ابن عبد الله، أو هو الحسن الصري. **عجل**. أخرجه البخاري عن الرهري عن سالم عن أبيه موقوفاً: 'يقدم صغفة أهله، فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بيل، فيذكرون الله ما بدا لهم' [رقم: ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١]، قال: وكان ابن عمر يقول: أرخص في أولئك رسول الله ﷺ، وعن عكرمة عن ابن عباس قال: بعثني من جمع بيل، وعن عبيد الله المكي بن يزيد عن ابن عباس يقول: أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضعفة أهله. ونحوه عن أسماء وعائشة بنتي أبي بكر، وأخرج مسلم أحاديث أسماء وعائشة وأم حبيبة وابن عباس وابن عمر **عجل** [رقم: ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٥] وأبو داود حديث ابن عباس، ففي طريق: أنا ممن قدم ليلة المزدلفة في ضعفة أهله. وفي طريق: قدما ليلة المزدلفة أعيمة بني عبد المطلب، وفي طريق عن عطاء عنه: يقدم ضعفاء أهله، وحديث عائشة وأسماء [رقم: ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣]، والسائي حديث عبيد الله عن ابن عباس، وعن عمرو عن عطاء عنه، وعن مشاش عن عطاء عن ابن عباس عن الفصل أحيه، وحديث أم حبيبة [رقم: ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥].

وأخرج الترمذي حديث عكرمة عن ابن عباس وخطاً مشاشاً في ريادة الفضل، وحديث مقسم عن ابن عباس [رقم: ٨٩٢، ٨٩٣]، وصححه كما صحح الأول، وإن ما جاء حديث ابن عباس كإسناد الإمام عن سلمة بن كهيل عن الحسن العربي عن ابن عباس بنقذ: 'قدما أعيمة بني عبد المطلب على جمرات ما من جمع، الحديث، وحديث عطاء عن ابن عباس: كنت فيمض قدم رسول الله ﷺ في ضعفة أهله، وحديث عائشة في باب سودة [رقم: ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧]، و"الصغفة" جمع ضعيف: النساء، والصبيان، والمشايخ العاجرون، وأصحاب الأمراض قدموا؛ ليرموا قبل الزحمة، كذا في "إرشاد الساري" [١٩٧/٤].



ضَعَفَ أَهْلَهُ، وَقَالَ لَهُمْ: "لَا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ".  
 جمع ضعيف سائمه ودرجته لضعفاء

٢٤٩- أبو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عمر ابن أبي سليمان قال: بعث رسول الله ﷺ ضعفة أهله، وقال لهم: "لَا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ".

٢٥٠- أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ وَكَانَ غُلَامًا حَسَنًا،  
 جعله حلفه في المركب

**جمرة العقبة** رواه النسائي [رقم: ٣٠٦٤] وابن ماجه عن سمة عن الحسن العربي عن ابن عباس بألفاظ قريبة منه. **بعث** وفي "شرح القاري" زيادة قوله: من جمع بيل، وكذا في "العقود" أيضاً، والحديث رواه عن الإمام أبي حنيفة ابن حرسو، وإحارثي، والحسن في "مسايدهم"، وأخرجه الأربعة بلفظ: "بغلس" مقام "بيل"، وروى معناه الشيخان عن ابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهما، وأبو داود عن عائشة.

**وقال لهم** قال القاري: وفيه دليل لما على أنه لا يجوز رميه في الليل كما لا يجوز طواف الإفاضة قبل الصبح، وبه قال مالك، وجاز عبد الشافي وأحمد بعد نصف الليل، وقال مجاهد والنخعي والثوري: لا يجوز؛ لا بعد طلوع الشمس، عملاً بظاهر الحديث. **أبو حنيفة** هكذا رواه طلحة وابن المطهر والأشاشي.

**أن النبي** رواه الطحاوي (٤٤٠/١) عن سفيان عن حبيب عن سعيد عنه. **وفي رواية** ورواه ابن حزم في "كتاب حجة الوداع" بسند جيد بمعناه. **أردف الفضل** أخرجه البخاري عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أردف الفضل، فأحرر الفضل: أنه لم يزل يلبي حتى رمى الجمرة، وعن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أسامة بن زيد كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى مزدلفة، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى، قال: فكلاهما قالاً: لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة [رقم: ١٦٨٥، ١٥٤٣، ١٥٤٤]. وفي حديث ابن مسعود موقوفاً عليه عند البخاري: فم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يوم اسحر [رقم: ١٦٨٣]، وفي حديث كريب عن أسامة عند مسلم، قال كريب: فأحبرني عبد الله بن عباس عن الفضل: أن رسول الله ﷺ لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة، وفي حديث عطاء عن ابن عباس عن الفضل مرفوعاً عنده: لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة، وهكذا في طرق أخر عنه عنده [رقم: ١٢٨١].

وأخرج النسائي حديث عطاء عن ابن عباس عن الفضل، وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ لَبَّى حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ، وحديث مجاهد عن ابن عباس عن الفضل، وفيه: "فما رلت أسمعته يلبي حتى رمى جمرة العقبة، فلما رمى قطع التلبية"، وعن مجاهد وعامر عن سعيد عن ابن عباس عن الفضل، وعن عبد الكريم عن سعيد عنه: "لم يزل يلبي" إلخ، وعن الزهري مرسلًا ومسندًا [رقم: ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨١].



## يسوق بدنة، فقال: "اركبها".

= وروى عن ابن حريج عن أبي الربيع عن جابر: أنه سئل عن ركوب الهدي، فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: **ركب معروف، دحيت، حتى حد صهر، وفي بعض طرقه: كعب معروف حتى حد صهر، وأحرج محمد في "الموصأ" عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه موقوفاً أنه قال: 'إذا اضطررت إلى بدنتك فاركبها ركوباً غير قاذح، وعن مالك عن أبي الربيع عن أبي هريرة ما قد سبق [٢٨٧٢، رقم: ٤١٠]، وأحرج أبو داود حديث أبي هريرة وجابر [رقم: ١٧٦٠، ١٧٦١]، ولساني حديثي أبي هريرة وأُس، وفيه: وقد جهده المشي، وحديث جابر [رقم: ٢٧٩٩، ٢٨٠١، ٢٨٠٢]، واس ما جه حديثي أبي هريرة وأُس [رقم: ٣١٠٣، ٣١٠٤]، والترمذي حديث أنس [رقم: ٩١١] وصححه، وقال: وفي أساب عن عبي وأبي هريرة وجابر، قال: وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في ركوب البدنة إذا احتاج إلى ظهرها، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وقال بعضهم: لا يركب ما لم يضطر إليه.**

ثم ههنا أقول: النحوب مصقاً، والمنع مطلقاً، وأحور مصقاً، وصريح كلام القاري في 'شرح المسد'، وبعض المعاصرين، وظاهر كلام القسطلاني في 'إرشاد الساري' موافقة الشافعي مذهبنا في هذا الباب في الركوب عند الحاجة لا عند غيرها، لكن الظاهر من كلام الترمذي والطبري والكرمانى والنووي وغيرهم من الشافعية أنه فرق بين المدهيين، بأن الشافعي يخوزه عند الحاجة وإن لم تبلغ الحاجة حد الاضطرار، والضرورة الشديدة السالفة إلى امتناع المشي أو قريب منه، وأبو حنيفة لا يجوز له إلا عند الاضطرار، وحيث ذكروا المذهب ذكروهما على حدة بلا مخالطة بمذهب الشافعي، قال النووي: ومذهب الشافعي أنه يركبها إذا احتاج، ولا يركبها من غير حاجة. ثم قال: وقال أبو حنيفة: لا يركبها إلا أن لا يجد منه بداً. [شرح صحيح مسلم ٤/٢٦١] ولعل ما وقع من القاري وتبعه بعض المعاصرين مسامحة ومساهمة صدرت من قلة مبالة وفحص وتنقيح وتدبر في معنى الحاجة والضرورة، ثم صريح حديث جابر وظاهر حديثي أبي هريرة وأُس وسوقهما وألفاظهما وموضع ورودهما، مؤيد لمذهب حنفية من لفظ الإلحاح، وويلك، وويلك، وسوءه في شدة الجهد إلى حد الهلكة، وغير ذلك، فافهم.

**يسوق بدنة إلخ:** أخرجه استة [البخاري رقم: ١٦٨٩، ومسلم رقم: ١٣٢٢، ولساني رقم: ٢٧٩٩، واس ما جه رقم: ٣١٠٣] إلا أبا داود من حديث أبي هريرة بالفاظ مطوّل، وعند مسلم عن أنس رفعه: 'مر برجل يسوق بدنة، فقال: ركبها، فقال: بها بدنة، فقال: ركبها مرتين أو ثلاثاً' [رقم: ١٣٢٣]، وعند البخاري ثلاثاً، وفي طريق له: ركبها وست قها في الثالثة، ورواه مسلم عنه من طرق بالفاظ، ورواه الطحاوي من طريق حميد وقتادة عنه، ومن طريق الأعرج واس عجلائ وأبي سمة وأبي عثمان النهدي وعكرمة عن أبي هريرة، ومن طريق نافع عن ابن عمر نحوه، وكذا من حديث جابر [٤٠٨/١].

## [بيان أفضلية القرآن]

٢٥٢- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الصَّبِيِّ بن معبد قال: أقبلتُ.....

**الصبي:** [نظم الصاد وفتح الموحدة وتشديد التحتية مصغراً] إبراهيم لم يدرك عمر ولا الصبي بن معبد، لكن مراسيل إبراهيم مقبولة مطلقاً كما قال ابن عبد البر في أوائل 'التمهيد' ما نصه: وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فمدنسه ومرسنه مقبول، فمراسيل ابن المسيب وابن سيرين وإبراهيم صحاح، نقله ابن الترمكالي، والحديث أخرجه أبو داود [رقم: ١٧٩٩] والنسائي [رقم: ٢٧١٩] وابن ماجه [رقم: ٢٩٧٠] في 'سنهجه'، وابن حبان في 'صحيحه' [٢١٩/٩، رقم: ٣٩١١]، وأحمد [٣٧/١، رقم: ٢٥٤] وإسحاق وأبو داود الطيالسي في 'مسانيدهم'، وابن أبي شيبة في 'مصنفه' [٢٨٩/٣، رقم: ١٧٩٩] عن أبي وائل عن الصبي بن معبد بلفظ: أهلت بهما معاً، فقال عمر رضي الله عنه هُديت لسنة نبيك، وطوله بعضهم ولم يذكروا: فمادا صنعت.

ورواه ابن حزم في 'المحلى' من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم أن الصبي بن معبد فذكره مختصراً، وأما الإمام فقد رواه هكذا مراسلاً أيضاً، وقد ذكر ابن عبد البر حكاية النخعي في إرساله عن ابن مسعود، وقال: إلى هذا برع من أصحابنا من رعم أن مرسل الإمام أقوى من مسنده؛ لأن في هذا الخبر ما يدل على أن مراسيل النخعي أقوى من مسانيده، وهو لعمرى كذلك.

**قال أقبلت إلح:** الحديث رواه ابن ماجه [رقم: ٢٩٧٠] عن أبي بكر بن أبي شيبة وهشام بن عمار عن سفيان بن عيينة عن عدة من أبي لبابة عن أبي وائل عن الصبي بن معبد يقول: كنت رجلاً نصرانياً فأسمت، فأهلت بالحج والعمرة، فسمعتني سلمان بن ربيعة وريد بن صُوحان، وأنا أهلّ بهما جميعاً بالقادسية، فقالا هذا: أضل من بعيره فكأى حملاً علي حياً بكلمتهما، فقدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فذكرت ذلك له، فأقبل عليهما فلامهما، ثم أقبل عني، فقال: هديت لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، قال هشام في حديثه: قال شقيق: فكثيراً ما ذهبت أنا ومسروق نسأله عنه. وبرواية الأعمش عن شقيق عن الصبي قال: كنت حديث عهد بنصرانية فأسمت، فسم آ أن أجتهد، فأهلت بالحج والعمرة، فذكر نحوه، وأخرجه النسائي [رقم: ٢٧١٩] وغيره عن إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن منصور عن أبي وائل، قال: قال الصبي بن معبد: كنت أعرابياً نصرانياً فأسمت، فكت حريضاً على الجهاد، وجدت الحج والعمرة مكتوبين عني، فأنتيت رجلاً عن عشيرتي يقال له: هنم بن عبد الله، فقلت: يا هناه! إني حريض على الجهاد، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين عني، فكيف لي بأن أجمع بينهما؟ فقال لي: اجمعهما وادبح ما تيسر من الهدى، فأهلت، فلما أتيت العُديب لقيني سلمان بن ربيعة وريد بن صُوحان وأنا أهلّ بهما، فقال أحدهما للآخر: ما هذا بأفقه من بعيره، فأنتيت عمر فقلت: يا أمير المؤمنين! إني أسمت وأنا حريض على الجهاد، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين عني، فأنتيت هزيم بن عبد الله، فقلت: يا هناه! إني وجدت الحج والعمرة مكتوبين عليّ، فقال اجمعهما ثم ادبح ما استيسر من الهدى، فأهلت بهما، فلما أتيت العُديب، =

من الجزيرة حاجاً، فمررت بسلمان بن ربيعة وزيد بن صُوحان، وهما شيخان  
 بالْعُدَيْبَةِ، قال: فسمعاني أقول: لبيك بعمره وحجة، فقال أحدهما: هذا الشخص  
 أضلّ من بعيره، وقال الآخر: هذا أضلّ من كذا وكذا، قال: فمضيت حتى إذا  
 قضيت نُسْكَي مررت بأُمير المؤمنين عمر <sup>بصم أومه</sup> فأخبرته، كنت رجلاً بعيد الشقة  
 قاصي الدار، أدن الله لي في هذا الوجه، فأحببتُ أن أجمعَ عمرة إلى حجة، فأهللت  
 بهما جميعاً ولم أنس، فمررت بسلمان بن ربيعة وزيد بن صُوحان فسمعاني أقول:  
 لبيك بعمره وحجة معاً، فقال أحدهما: هذا أضلّ من بعيره، وقال الآخر: هذا أضلّ  
 من كذا وكذا، وقال: فصنعتُ ماذا؟ قال: مضيت فطُفْتُ طوافاً لعمرتي وسَعَيْتُ  
 سعيّاً لعمرتي، ثم عدت ففعلت مثل ذلك، ثم بقيت حراماً أصنع كما يصنع الحاج،  
 طوافاً وسعيّاً

= لقيني سلمان بن ربيعة وزيد بن صُوحان، فقال أحدهما للآخر: ما هذا، بأفقه من بعيره، فقال عمر: هديت  
 لسنة بيك <sup>بصم أومه</sup> وعن إسحاق عن مصعب عن رائدة عن مصور عن شقيق قال: قال: أحراما أصبي فذكر مثله،  
 قال: فأُتيت عمر، فقضيت عليه القصة إلا قوله: 'يا هاهنا'، ورواية ابن جريح عن حسن بن مسلم عن مجاهد  
 وعيره عن رجل من أهل العراق يقال له: شقيق بن سلمة أبو وائل: أن رجلاً من بني تميم يقال له: الصبي بن  
 معد، وكان نصرانياً فأسلم، فأقبل في أول ما حج، فلحقه نخع وعمره جميعاً، فهو كدكك يتي بهما جميعاً، فمرَّ  
 على سلمان بن ربيعة وزيد بن صُوحان، فقال أحدهما: لأنت أضلّ من جمك هذا، قال الصبي: فلم يرد في  
 نفسي حتى بقيت عمر بن الخطاب، فذكرت ذلك له، فقال: هُديت لسنة بيك <sup>بصم أومه</sup> قال شقيق: فكنت أحتف  
 أنا ومسروق بن الأجدع إلى الصبي بن معد استدكره، فقد احتلفا إليه مراراً أن ومسروق بن الأجدع، قال  
 علي القاري في شرح هذا "أسند: ورواه أبو داود [رقم: ١٧٩٩] والنسائي [رقم: ٢٧١٩] عن منصور وابن  
 ماجه [رقم: ٢٩٧٠] عن الأعمش، كلاهما عن أبي وائل عن الصبي بن معد التميمي، قال: أهللتُ هما معاً،  
 فقال: هُديت سنة بيك <sup>بصم أومه</sup>، وروي من طرق أخرى، وصحح الدارقطني، وإذا صح إسناد حديث منصور  
 والأعمش عن أبي وائل عن الصبي عن عمر <sup>بصم أومه</sup>، فهذا أحد الأدلة الواضحة على أن حجه <sup>بصم أومه</sup> كان قرناً، وأن  
 انقارن يصوف صوفين ويسعى سعيين. وهذه لأسانيد صحيحة لا مرد لها، وإسناد ابن ماجه عن أبي بكر أصح  
 الأسانيد وأوثقها، وبعض رجاله حفاظ، فقهاء أوثق الرجال، وأفضل من كثير من رجال 'الصحيحين'.

حتى إذا قضيت آخر نسكي، قال: هُديت لسنة نبيك محمد ﷺ  
بيئت له آخر حجي  
فهو فعل وسنة نبوية

وفي رواية: عن الصبي بن معبد قال: كنتُ حديث عهد بنصرانية، فقدمت الكوفة،  
فريت برمان  
 أريد الحج في زمان عمر بن الخطاب، فأهل سلمان وزيد بن صوحان بالحج وحده،  
 وأهل الصبي بالحج والعمرة، فقالوا: ويحك تمتعت وقد هني رسول الله ﷺ عن المتعة،  
أي أنا  
معا على مط القرآن

**عن المتعة:** قال القاري: هذا غير محفوظ، والمشهور أن الملع عنها كان من عمر، كما في رواية مسلم [رقم: ١٢٢٢] والنسائي [رقم: ٢٧٣٥]: أن أنا موسى كان يعني بالمتعة، فقال له عمر: قد عمت أن النبي ﷺ قد فعنه وأصحابه، ولكن كرهت أن يصوا معرسين بمن في الأراك، ثم يرجعون في الحج تقطر رؤوسهم، قال ابن الهمام: فهذا اتفاق عني أنه كان متمتعاً، قلت: الظاهر أن مع عمر إنما كان عن متعة يخرج فيها عن الإحرام؛ ولذا قرر فعل الصبي عني ما تقدم، وإنكارهما كان مسياً على فهمهما أن المنهي هو الأعم - والله أعلم - أو كان يريد أن يكون العمل بالأفضل، وهو القرآن أو التمتع الذي لا يخرج فيه من إحرامه إما يسوق أو غيره، وهذا اجتهد منه، وإلا فأجمع الأئمة على حوار الأفراد والقرآن والتمتع، وإما الخلاف في أفضليتها، وحمل حجة الله ﷻ على أكميها.

ثم كان عثمان يتبع عمر ﷺ كما في هذا الحكم، وحالفهما عني - كرم الله وجهه - فقد روى النسائي عن مروان بن الحكم قال: كنت جالساً عند عثمان، فسمع علياً يبيح الحج وعمرة، فقال: ألم يكن نهى عن هذا؟ قال: بلى، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يبيح بهما، فلم أدع فعل رسول الله ﷺ لقول [رقم: ٢٧٢٢]، وهذا صريح أن حج النبي ﷺ كان قرأناً. ويؤيده ما في أبي داود عن البراء بن عازب قال: كنت مع علي حين أقر على اليمس إجماع الحديث، إلى أن قال فيه يعني علياً: فأنت النبي ﷺ فقال ي: كيف صعب؟ قلت: أهللت بإهلال النبي ﷺ، قال: فإني سقت الهدى، وذكر الحديث [رقم: ١٧٩٧].

ولا يبعد أن يكون الهني صدر عنه ﷺ قبل حجه، بناء على عرف أهل مكة من أن العمرة في شهر الحج من أفعز الفجور، ثم لما حج ﷺ أجاز التمتع بسويعه: الشرعي، والعرفي، وأنه بالغ في إدخال العمرة في الحج بأمره للصحابة أن كل من أفرد بالحج ولم يسبق الهدى أن يسخه بالعمرة، فصار الهني السابق مسوحاً بالعمل اللاحق، وقد روى الإمام أحمد من حديث سراقه بإسناد رجاله كلهم ثقات، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: دحت عمرة في حج إلى يوم عرفة، قال: وقول رسول الله ﷺ في حجة الوداع. ومما يقويه ما في 'الصحيحين' [السخاري رقم: ١٥٦٩، ومسلم رقم: ١٢٢٣] عن سعيد بن المسيب قال: اجتمع علي وعثمان وعسفان، فكان عثمان ينهي عن المتعة، فقال عني: ما تريد إلى أمر فعله رسول الله ﷺ، انتهى عنه؟ فقال عثمان: دعنا عنك، فقال عني: إني لا أستطيع أن أدعك، فما رأى على ذلك أهل بهما جميعاً، فهدى، بين أن رسول الله ﷺ كان مهلاً بهما.

قالا له: والله لأنت أضل من بعيرك، قال: **تقدم على عمر وتقدمون**، فلما قدم الصبي مكة، طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لعمرته، ثم رجع حراماً لم يحل من شيء، ثم طاف بالبيت، وبين الصفا والمروة لحجته، ثم أقام حراماً لم يحل منه حتى أتى عرفات وفرغ من حجته، فلما كان يوم النحر<sup>أي أراد الحل</sup> حلّ، فأهرق دمًا لمحتته، فلما صدروا من حجّهم، مرّوا بعمر بن الخطاب<sup>مدينة</sup>، فقال له زيد بن صوحان: يا أمير المؤمنين! إنك نهيت عن المتعة، وأن الصبي بن معبد قد تمتع، قال: صنعت ماذا يا صبي؟ قال: أهلت يا أمير المؤمنين، بالحج والعمرة، فلما قدمت مكة، طفت بالبيت، وطفْتُ بين الصفا والمروة لعمرتي، ثم رجعت حراماً، ولم أحل من شيء، ثم طفت بالبيت وبين الصفا والمروة لحجتي، ثم أقمت حراماً يوم النحر، فأهرقت دمًا لمحتني، ثم أحللت، قال: فضرب عمر على ظهره، وقال: **هَدَيْتَ لِسَنَةَ نَبِيكَ**، وفي رواية عن الصبي....

**وتقدمون**: أي ألتما، بإرادة ما فوق الواحد من الجمع. **ثم أحللت**: خرجت من الإحرامين بحلق أو قصر. **هَدَيْتَ لِسَنَةَ الْحَجِّ**: تحسناً لعبه، وتقنية، وتشيراً له. وفي رواية عن الصبي ورواه ابن حبان في 'صحيحه' [٢١٩/٩، رقم: ٣٩١١]. وأحمد [٢٥/١، رقم: ١٦٩] وإسحاق بن راهويه وأبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة في 'مسابدهم'، وقال الدارقطني في 'كتاب لعل': وحديث الصبي بن معبد هذا حديث صحيح، وروى محمد بن الحسن في 'المسوط': أن الصبي بن معبد قرن فصاف طوافين وسعى سبعين. وذكر ذلك لعمر بن الخطاب، فقال: **هَدَيْتَ لِسَنَةَ نَبِيكَ**، كذا في 'البنية' للبعيني [٢٩٠/٤].

علم أن هذه المسألة محتف فيها بين الحنفية والشافعية والمالكية، فذهبت الحنفية إلى أن القرآن أفضل، ثم التمتع، ثم الأفراد، وهو مختار امرئ وأبي إسحاق المروزي وابن المنذر من متقدمي الشافعية، وكذا ابن جرير الطبري، ومن متأخري تقي الدين السبكي. وبه قال الثوري وإسحاق بن راهويه، وكثير من أهل الحديث والظاهرية، وروى ذلك عن عمر وعبي وعائشة وأبي صخرة وعمران بن حصير وسراقة بن مالك وابن عمر وابن عباس وإبراء بن عازب والهرماس بن رباب الباهلي وسيرة وحفصة أم المؤمنين رضي الله عنهن، وذهبت الشافعية إلى أن الأفراد أفضل، وبه قال أحمد. وذهبت المالكية: إلى أن التمتع أفضل، وبه قال الشافعي في قول.



قال: خرج هو وسلمان بن ربيعة وزيد بن صُوحان يريدون الحج، ..... ثلاثتهم

= ومعظم البحث ههنا بين الشافعية والحنفية في مقامين عظيمي المراء والجدال، الأول: أن الأفصل من الأنواع الثلاثة ماذا؟ هل هو القرآن أو الأفراد؟ وهذا هو المحمة العظمى والمعركة الكبرى بينهم، والذي يدور عليه رحي دلائل الصوفين وحجج الفريقين هي حجة النبي ﷺ حجة الوداع؛ إذ لا حجة له غيرها، فحميها الشافعية على الأفراد، والحنفية على القرآن، والرواة من الصحابة في ذلك مختلفون غاية الاختلاف، وصريح كلام النووي وغيره في أن مالكاً مع اشافعي في ترجيح الأفراد على غيره، ثم احتج النووي من جانب اشافعي في ترجيحه بأنه صح ذلك من رواية جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة، وهؤلاء لهم مزية في حجة الوداع على غيرهم، فأما جابر: فهو أحسن الصحابة سياقة لرواية حديث حجة الوداع، فإنه ذكرها من حين خروج النبي ﷺ من المدينة إلى آخرها، فهو أضبط لها من غيره.

وأما ابن عمر فصح عنه أنه كان آخذاً بحطام ناقه النبي ﷺ في حجة الوداع، وأنكر على من رجح قول أس على قوله، وقال: كان أس يدخل على النساء، وهن مكشفات الرؤوس، وإني كنت تحت ناقه النبي ﷺ بمسني لعابها، أسمعني يلبى بالحج. وأما عائشة فقربها من رسول الله ﷺ معروف، وكذلك اطلاعها على باص أمره وظاهره، وفعله في خلوته وعلايته، مع كثرة فقهها وعظم فطنتها. وأما ابن عباس فمحله من العلم والفقه في الدين والفهم الثاقب معروف مع كثرة بحثه وتحفظه أحوال رسول الله ﷺ التي لم يحفظها غيره، وأحده إياها من كبار الصحابة. ومن دلائل ترجيح الأفراد أن الخلفاء الراشدين ﷺ بعد النبي ﷺ أفردوا الحج، وواظبوا على إفراده، كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان ﷺ، واحتلف فعل علي ﷺ، ومنها: أن الأفراد لا يحب فيه دم بالإجماع، وذلك لكمالته، ويحب الدم في التمتع والقرآن، وهو دم حبران؛ لقوات الميقات وغيره، ومنها: أن الأمة أجمعت على حوار الأفراد من غير كراهة، وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع، وبعضهم ائتمتع والقرآن، فكان الأفراد أفضل [شرح صحيح مسلم ١/٣٨٦]، هذا ملخص دلائلهم.

وأما دلائل الحنفية على أفضلية القرآن فكثيرة، منها: هذا الحديث المروي عن النبي ﷺ بن معبد، وهو حديث صحيح الإسناد، وأقواه بلا مرية كما سبق، وفيه صريح اعتراف عمر ﷺ بكون القرآن سنة نبوية، فعلة النبي ﷺ، ويشير أيضاً إلى سية الطوافين واسعيين في القرآن. ومنها: ما رواه مسلم [رقم: ١٢٢٢] وغيره عن إبراهيم بن أبي موسى عن أبيه: أنه كان يفتي بالتمتع، فقال له رجل: رويدك ببعض فتياك؛ فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بعد، حتى لقيه بعد فسأله، فقال عمر: قد عنمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه ولكن كرهت أن يظنوا معرسين به في الأراك، ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم، وهذا صريح في أن النبي ﷺ كان قارئاً، ومنع عمر ﷺ بما هو عن التمتع التي فيها الإحلال عن الإحرام، لا عن القرآن الذي هو متعة لعوية وعرفية على عرف الصدر الأول.

قال: فأما الصبي فقرن الحج والعمرة جميعاً، وأما سلمان وزيد فأفردا الحج، .....  
 بروي في لآخره

= ومنها: ما رواه هو وغيره عن عبد الله بن شقيق كان عثمان ينهى عن المتعة، وكان عبي بن عامر بها، فقال عثمان لعبي كرم الله وجهه كلمة، ثم قال عبي: لقد علمت أن قد تمتعنا مع رسول الله ﷺ؟ فقال: أجل، ولكما كنا خائفين، وأخرجنا عن سعيد بن المسيب قال: اجتمع علي وعثمان بعسفان، فكان عثمان ينهى عن المتعة أو العمرة، فقال عبي: ما تريد إن أمر فعله رسول الله ﷺ؟ تنهى عنه؟ فقال عثمان: دعنا منك، فقال: إي لا أستطيع أن أدعك، فما أن رأى على ذلك، أهلّ بهما جميعاً، وهذا ظهر اتفاق عثمان وعبي أن فعل النبي ﷺ كان جمعاً بين الحج والعمرة بالإهلال بهما، بل بذلك اعترف عمر رضي الله عنه أيضاً كما سبق.

ومنها: ما رواه عن عمران بن حصين: أن رسول الله ﷺ جمع بين حجة وعمرة، ثم لم ينه عنه حتى مات، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه، وفي رواية: تمتع النبي ﷺ وتمتعنا معه. ومنها: ما رواه عن ابن عمر: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الودع بالعمرة إلى الحج، الحديث، وفيه: فأهل بالعمرة، ثم أهل بالحج. ومنها: ما رواه عن عروة عن عائشة في تمتعه ﷺ بالحج إلى العمرة. ومنها: ما رواه عن ابن عمر في حروجه معتمراً أيام فتنة الجحاح، وفيه: وقال: إن صددت عن البيت صعباً كما صعبنا مع رسول الله ﷺ. الحديث إلى أن قال: إي قد أوجبت الحج مع العمرة، وفي رواية: فعنت كما فعل رسول الله ﷺ. وأنا معه، وفي أخرى: أصعب كما صعب رسول الله ﷺ. ففي رواية قتبية: إي أشهدكم أي قد أوجبت عمرة، وفي رواية محمد بن ربح: أشهدكم أي قد أوجبت حجاً مع عمرتي، وريادة الثقة مقبولة. ومنها: ما رواه عن أنس، وهو المشهور في الصحاح وأسنن وإسناد والجوامع، والعجب من النووي أنه يقول في شرح حديث ابن عمر الأخير: في هذا الحديث جوار انقرا، ولم ينتفت إلى أنه يشتر ما فوق الجوار، وهو الأفضلية على رغبة أنفسهم؛ لأنه يظهر أنه فعل ما فعله رسول الله ﷺ. فيكون انقرا ما فعله النبي ﷺ، وهو جهة الأفضلية.

ومنها: ما رواه الترمذي عن محمد بن عبد الله بن الحارث: أنه سمع سعد بن أبي وقاص وضحاك بن قيس، وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج، فقال اضحاحك بن قيس: لا يصح ذلك إلا من جهل أمر الله تعالى، فقال سعد: شس ما قلت يا ابن أخي، فقال الضحاح: فإن عمر بن الخطاب قد هي عن ذلك، فقال سعد: قد صعبها رسول الله ﷺ. وصعباً معه [رقم: ٨٢٣]. قال الترمذي: هذا حديث صحيح، وعن سالم بن عبد الله: أنه سمع رجلاً من أهل الشام، وهو يسأل عبد الله بن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج، فقال عبد الله بن عمر: هي حلال، فقال الشامي: إن أبك قد هي عنها، فقال عبد الله بن عمر: أرأيت إن كان أبي هي عنها وصعبها رسول الله ﷺ؟ أمر أبي يتبع أم أمر رسول الله ﷺ؟ فقال الرجل: بل أمر رسول الله ﷺ. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وعن طاوس عن ابن عباس قال: تمتع رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان، وأول من هي عنه معاوية، قال الترمذي: وفي أساب عن عبي وعثمان وجابر وسعد وأسماء ابنة أبي بكر وابن عمر، ثم قال: حديث ابن عباس حديث حسن. =

ثم أقبلًا على الصبيَّ يَلُومانه فيما صنع، ثم قالَا له: أنت أضلُّ من بعيرك، .....

= ومنها: ما أخرجه النسائي عن الزهراء قال: كنت مع علي بن أبي طالب حين أمره رسول الله ﷺ، قال: كيف سمعت؟ قلت: أهلت بأهللك، قال: فإني سمعت حديثي ورواه. وقال لأصحابه: وسمعت من أمي ما سئمت، سمعت لما فعمس، وسمعت مني ورواه [رقم: ٢٧٢٥]. ومنها: ما أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس قال: أخبرني أبو طلحة أن رسول الله ﷺ قرن الحج والعمرة [رقم: ٢٩٧١]، وهذا الحديث لا يبرل عن درجة الحسن وإن كان حجاج بن أرطاة من رجاله ممن احتجف فيه، كما قاله ابن الهمام.

ومنها: ما أخرجه محمد في 'الموطأ' عن مالك عن صدقة بن يسار المكي عن ابن عمر، وفيه: قال ابن عمر: لو كنت معث حين أحرمت لأمرتك أن تهل بهما جميعا. ومنها: ما في الصحاح من حديث عمر رضي الله عنه أتاني البيلة ات، الحديث، وفيه: قيل له: قل: عمرة في حجة. ومنها: ما أخرجه الطحاوي عن أم سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: يا أيها محمد صلى الله عليه وسلم حجة وعمرة معا [٢٥٧ ٢، رقم: ٣٩٤]. ومنها: ما رواه أبو داود [رقم: ١٩٩٣] والترمذي [رقم: ٨١٦] وابن ماجه [رقم: ٣٠٠٣] عن عكرمة عن ابن عباس قال: "اعتمر رسول الله أربع عمر: عمرة الحديبية، وعمرة القضاء في ذي القعدة من قابل، والثالثة من الحجرات، والرابعة التي مع حجته".

ومنها: أنه لم يقل **في شيء** من الروايات: أفردت ولا تمتعت، وقيل: **فرب** ومنها: أن من روى القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتأمل، بخلاف من روى عنه الأفراد، فإنه محمول على أول الحال، ومن روى عنه التمتع، فإنه محمول على الاقتصاد على سفر واحد للسكبي. ومنها: أن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد جيداً، بخلاف روايتي الأفراد والتمتع. ومنها: ما أخرجه الحاكم في 'المستدرک' عن عبد الله بن أبي سبرة قال: سئل عني **عن قول الله عز وجل: لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** (البقرة ١٩٦)، قال: **أنا حرم من دهره ههنا** [٣٠٣/٢، رقم: ٣٠٩٠]، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ورواه البيهقي في "سنة". وروي من حديث أبي هريرة مرفوعاً، فيكون الإثبات المشار به إلى القرآن مأموراً به في القرآن، وأقله اللبس والأفضلية. ومنها: أنه إذا احتفت السنن بالمصير حينئذ في الترجيح إلى آثار الصحابة أو إلى القياس، وأثارهم وأقوالهم أيضاً مختلفة، والقياس يرجح جانب القرآن؛ لأن فيه جمعاً بين العبادتين، فأشبه الصوم مع الاعتكاف، والحراسة في سبيل الله مع صلاة الليل.

ومنها: أنهم اضطربوا وترددوا في تعيين محل حجة النبي ﷺ من نوع من الأنواع مع هذا الاختلاف الظاهر في صحاح الأحاديث من أكاثر الصحابة، واعترفت الشافعية وجعوبه صحيحاً محققاً أنه كال أولاً مفرداً، ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخنها على الحج، فصار قارئاً، فالإلهال أولاً وقع بالافراد، ثم القرآن هو الذي استقر عليه الأمر، فمن روى الأفراد فقد روى أول الأمر، ومن روى القرآن اعتمد آخر الأمر، ومن روى التمتع أراد المعنى المعوي، وهو الارتفاق بالنسكين، وهذا بخسب الحقيقة اعتراف يكون حجة قارئاً لا إفراداً. أما أولاً: فلأن العمرة =

## تقرن بين الحج والعمرة.....

بالحج

= عما استقر عليه الأمر، لا بأوائل الأحوال، وأما ثانياً؛ فلأنه ليس بفراداً بالمعنى الذي نحن صددده، فإن الأفراد قسيم للقران والتمتع على عرف الفقهاء، والإهلال بهما جميعاً معاً، وإهلال الحج بعد إهلال العمرة قبل أفعائها، وإهلال بالعمرة بعد الإهلال بالحج قبل أفعاله كلها قران على ما ذكره في 'فتح القدير'، والأفراد بما يتحقق بفعل أحدهما بعد الإحلال عن الآخر إذا لم يكن الحجة مكينة بعد العمرة. وأما الجواب عن الوجوه على ترجيح الأفراد، فهو أن روايات جابر وابن عمر وعائشة وابن عباس مختلفة كما عرفت، وكذا فعل الخلفاء كما في 'الترمذي'، والدم ليس دم حبران بل دم فضل وثواب، وجواب عن الوجه الأخير أما أولاً فهو أنه لو تم بدل على أولوية أحده احتياطاً لا على أكثريته ثواباً، وهو محل النزاع.

وأما ثانياً؛ فلأن الأمة أجمعت على جواز اشتراء اللحم من غير كراهة، وكره كثير من الصحابة والتابعين الصوم في أيام التشريق للتمتع، وركعتي الطواف وقت العصر بعده، وأفسدوا صلاة بعد الفصد، والوصوء أيضاً بعد القهقهة وغير ذلك، فينبغي أن يكون الشراء أفضل وأكثر ثواباً؛ كونه مجمعاً على جواره من هذه الأفعال المختلف فيها، ثم لو تر بثلاث ركعات متصلة جائز اتفاقاً، وبلا انفصال مختلف فيه، فينبغي أن يكون الاتصال عندكم أفضل فما هو جوابكم فهو جوابنا.

وأما ثالثاً؛ فلأن كراهة شخص لفعل بلا سبب ودليل يدل عليه لاسيما وقد اعترف بكونه صنعاً للنبي ﷺ لا يوجب تنزلاً لذلك الفعل عن منزلته الواقعية، كما أن وقوع الاختلاف في خلافة علي عليه السلام لا يوجب كونهما أمرل وأدول مرتبة من خلافة عبد الله ومعاوية وسائر المروانية والعباسية التي لم يثبتوا فيها، وأجمعوا عليها قاصرة مع أن كلاً منها غير راشدة، بخلاف خلافة علي عليه السلام. وأما رابعاً؛ فلأن أثر الصحابي خصوصاً إذا كان بالاجتهاد، لا يعتد به بإزاء السنة النبوية والآية القرآنية، فوجوده كالعدم بإزاء ابقران المذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ اللَّهِ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَارْكَعْ وَاسْجُدْ وَاقِفْ﴾ (البقرة: ١٩٦).

وأما خامساً؛ فلأن فيه ﷺ وهي من تبعه لم يكن عن القرآن ولا عن التمتع، بل عن فسح الحج إلى العمرة، كما نقله النووي أيضاً عن بعض أصحابه. وأما سادساً؛ فلأن فيه ﷺ لم يكن عن القرآن ولا عن التمتع مطلقاً، بل عن التمتع الذي فيه الإحلال، كما يشير إليه قوله: 'معمرين هم في الأراك'، وقوله: 'تقطر رؤوسهم' وهو تحقيق الأكثرين، كما ذكره النووي أيضاً. وأما سابعاً؛ فلأن فيه ﷺ حمله النووي وغيره من الشافعية على ترك الأولى، وحملوا قوله على مذهبه، وهذا وإن كان مفيداً مؤيداً لمذهبهم لكنه لا يستأمن هذا الوجه الأخير عن أصده.

ثم اعلم أن شراح 'الهداية' الذين يطرون في النصوص والقول، ولا يسترسلون بمجرد الآراء والعقول، منهم العلامة بدر الدين العيني لم يفصل هذه المسألة ودلائلها على ما هو شأنه، ومهم الشيخ المحقق والإمام المدقق كمال الدين ابن الهمام، فهو بعيد الغور والنظر، عميق الإمعان في الخبر، دقيق الخوض في الأثر، ساق هذه المسألة وسردها، =

وحاض وغاص في هذه البحار ووردها، ولعمري لله دره في تحقيق حقيق، ونظر دقيق، على نظم رشيق، ونسق أنيق، لا يمكن المزيد عليه إلا مثله من مثله وإن كان عامة تحقيقاته في معارك الفحول الأحيار، وإحرازه لقصبات السبق في كل مصمار كذبت، لكن هذه درة فريدة، وبكر مجلوة خريدة، وشيء عجيب، ورائق شائق عريب، لا يتصور وصفه وبيانه، ولا يسلي القلوب إلا نظره وعيانه:

لا يدرك الواصف المطري خصائصه وإن يك سابقاً في كل ما وصفا

لم يبق بعده لمحصم أن يفتح شفتيه، وما وسعه أن يقول شيئاً بين يديه، فضلاً أن يوجه الكلام عليه، أو يعطف النظر والبحث إليه. وأما الثاني أن القارن يطوف صوافين ويسعى سبعين، أو يطوف طوافاً واحداً ويسعى سبعاً واحداً؟ وهو مذهب الشافعية، قال النووي: ومن قال بهذا ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة و طاوس وعطاء والحسن البصري ومالك ومجاهد والماجنون وأحمد وإسحاق وداود وابن المنذر، وقالت طائفة: يلزمه طوافان وسبعان، ومن قاله الشعبي والحكمي وجابر بن زيد وعبد الرحمن بن الأسود والثوري والحسن بن صالح وأبو حنيفة، وحكي ذلك عن علي وابن مسعود، قال ابن المنذر: لا يشت هذا عن علي رضي الله عنه.

وعنه العيني من موافقي الشافعي: ابن سيرين والحسن و طاوساً ومسيماً والزهرى ومالكاً وأحمد في رواية، وابن راهويه وداود وسالم، ومن موافقي أبي حنيفة: مجاهد وجابر بن زيد وشريكاً قاضي وعامر الشعبي وعبي بن الحسين ربن العابد بن إبراهيم الحكمي وعبد الرحمن الأوراعي وعبد الرحمن بن الأسود والثوري والأسود بن يزيد والحسن بن حماد ابن سلمة وحماد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة ورياد بن مالك وابن شبرمة وابن أبي ليلى، ونعكى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب والحسين بن علي وابن مسعود رضي الله عنهم، ذكر ذلك ابن حزم في "المحلى" وغيره.

واحتج الشافعية بما رواه مسلم [رقم: ١٢٧٩] وغيره عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً، قال الترمذي بعد إراحته: وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس، وقال: حديث جابر حديث حسن، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، قالوا: القارن يطوف صوافاً واحداً، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: يطوف طوافين ويسعى سبعين، وهو قول الثوري وأهل الكوفة، وبما أخرجه الترمذي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: من حرم الحج، عمره، أخرجه صوف رضي الله عنهم، وسعى واحد منهما حتى حل منهما حملاً [رقم: ٩٤٨].

واحتج الحنفية بوجوه: الأول: هذا الحديث من رواية صبي من معبد، وهو صريح في المذهب، وجعله عمر بن الخطاب سنة نبوية، وصوته واستحسسه، ولأم سلمان وزيد. والثاني: ما قاله في "الفتح"، أخرجه النسائي في "سننه الكبرى" عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية قال: طفت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة، فطاف هما صوافين وسعى سبعين، وحدثني أن عبداً رضي الله عنه فعل ذلك، وحدثه أن رسول الله ﷺ =

- فعل ذلك، وحماد هذا وإن ضعفه الأردني، فقد ذكره ابن حبان في 'الثقات'، فلا يرسل حديثه عن الحسن. والثالث: ما نقله عن 'كتاب الآثار' محمد، أحرياً أبو حيفة، حدث منصور بن المعتمر عن إبراهيم السجعي عن أبي نصر السلمي عن عبيد الله قال: أهملت باحج وعمرة، فطفت هما طوافين، وسعيت هما سبعين ناصفاً والمروءة، قال منصور: فنبئت محامداً وهو يعني بطواف واحد من قبل، فحدثته بهذا الحديث، فقال: لو كنت سمعته لم أفدت إلا بطوافين، وأما بعده فلا أفنى إلا هما [ص: ٢٣٣، رقم: ٣٢٥]، وقال: ولا شبهة في هذا السند مع أنه روي عن عبيد الله بطرق كثيرة مصعفة ترتقي إلى الحسن غير أنها تركناها واقتصرنا على ما هو أحجة بنفسه بلا ضم. والرابع: ما نقله عن الدارقطني عن محمد بن يحيى الأردني، حدث عبد الله بن داود عن شعبة عن حميد بن هلال عن مصرف عن عمران بن حصين: أن النبي ﷺ طاف طوافين وسعى سبعين [٢: ٢٦٤، رقم: ١٣٣]، قال: ومحمد بن يحيى هذا قال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في 'كتاب الثقات'، ثم رد على الدارقطني في نسخة التوهم إليه في خصوص هذا الحديث، بأنه ذكر زيادة عن غيره، والزيادة من الثقة مقبولة، وما أسند إليه غاية ما فيه أنه اقتصر مرة على البعض الحديث، وهذا لا يستلزم رجوعه وعتراته لاحقاً، فكثير ما يقع مثل هذا. والخامس: ما نقله عن أبي بكر بن أبي شيبة عن هشيم عن منصور عن الحكم عن رباد بن مالك: أن عبداً واس مسعود قالاً في القرآن: يصوف صوافين ويسعى سبعين، قال: فهؤلاء أكار الصالحين عمر وعبيد بن مسعود وعمران ابن حصين، فإن عارض ما ذهبوا إليه رواية ومذهباً رواية غيرهم ومذهبهم كان قوهم وروايتهم متقدمة مع ما يساعد قوهم وروايتهم مما استقر في الشرح من ضم عبادة إلى أخرى أنه كان يفعل أركان كل منهم. وهذا ظهر جواب حججهم على أن رواية شرمدي عن بن عمر ضعيفة، قال: تفرد به اندراوردي عن ذلك البقط، وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمر ومرفوعه، وهو أصح، ونقل العيني عن الطحاوي أن رفع حديث ابن عمر حصاً حصاً فيه اندراوردي ومرفوعه، وإنما هو عن بن عمر عن نفسه، قال: هكذا رواه الحفاظ وهم مع ذلك لا يحجون بالندراوردي عن عبيد الله أصلاً، فكيف يحتجون حديث ابن عمر في هذا؟ وصح عنه أنه قال: "كثرت رسول الله في حجة نوداج"، وصح عنه أنه قال: أفرد الحج، وانفرد والتمتع يأتي بطوافين وسبعين. وما رواه الدارقطني عن أبي سعيد مرفوعاً: 'جمع بين الحج والعمرة فصافهما باسيت صوافاً واحداً، وناصفاً والمروءة صوافاً واحداً' [٢: ٢٦١، رقم: ١١٩]، قال ابن الحوري: ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي يحيى، وهو ضعيف، وقال في 'التقيح': وعصبة ضعيف، قيل: ولئن سلما صحته فمعناه طاف هما على صفة واحدة، بدليل ما روي عن الصبي وغيره، وما رواه الدارقطني في 'سننه الكبرى' في مسند علي ما قد سبق، كذا في 'العيني'، فتدبر.

وقد هي أمير المؤمنين عن العمرة والحج، قال: تقدمون على عمر وأقدم، قال: فمضوا حتى دخلوا مكة، فطاف بالبيت لعمرته، وسعى بين الصفا والمروة لعمرته، ثم عاد فطاف بالبيت لحجته، ثم سعى بين الصفا والمروة، ثم أقام حراما كما هو، لم يحل له شيء حرم عليه حتى إذا كان يوم النحر ذبح ما استيسر من الهدي شاة، فلما قضوا نسكهم مروا بالمدينة، فدخلوا على عمر رضي الله عنه، فقال له سلمان وزيد: يا أمير المؤمنين! إن الصبي قرّن بالحج والعمرة، قال: صنعت ماذا؟ .....

وَأَبْ مَعَهُ

**وقد هي الحج:** قد سبق ما هو معنى فيه مفصلاً، وما رواه محمد بن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب قال: افصلوا بين حجكم وعمركم؛ فإنه أتم حج أحدكم، وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج، قال محمد بن الموطأ في تنقيح معناه: يعتمر الرجل ويرجع إلى أهله، ثم يحج ويرجع إلى أهله، فيكون ذلك في سمرين أفضل من القران، ولكن القران أفضل من الحج مفردا والعمرة من مكة، ومن التمتع والحج من مكة؛ لأنه إذا قرن كانت عمرته وحجته من بلده، وإذا تمتع كانت حجته مكية، وإذا أفرد بالحج كانت عمرته مكية، فالقران أفضل، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا.

كيف لا وقد ثبت القران على عرش التحقيق من كبار الصحابة وفقهائهم وفصلانهم، وأنه صعه النبي ﷺ على ما رواه عمران وعبي بن أبي طالب وأبو مالك، قال ابن حزم: روى القران عن أس ستة عشر من الثقات، واتفقوا على أن لفظ رسول الله ﷺ كان إهلالاً لحجة وعمرة معاً، وهم: الحسن البصري، وأبو قلانة عبد الله بن ريد الحرمي، وحميد بن عبد الرحمن الطويل، وقتادة، وجبى بن سعيد، وجبى بن إسحاق الأنصاري، وثابت السائي، وبكر بن عبيد الله المري، وعبد العزيز بن صهيب، وسليمان التيمي، وجبى بن إسحاق، وريد بن أسلم، ومصعب بن أسلم، وأبو أسماء، وأبو قتادة، وأبو قرة، وهو سويد الباهلي.

ووجه اختلاف الصحابة في إفراده وقرانه ﷺ أن اثنين سمعوا تلبيته بالعمرة في المسجد، وسمعوا تلبته بالحج بعد أن استقرت راحته على البداء، قالوا: إنه ﷺ قرن الحج بالعمرة، والذين لم يسمعوا تلبته في المسجد؛ لكونهم عائنين وسمعوا تلبته بالحج في البداء، قالوا: أفرد الحج، والذين سمعوا في المسجد ولم يسمعوا بالبداء، ثم فسحه ﷺ بعد إفراعه من العمرة، وفعل ما يفعله الحاج من الوقوف بعرفة وغير ذلك، قالوا: إنه تمتع، وكل منهم شهد عما صح عبده، ثم لما صح هذا الاحتمال ثبت أنه ﷺ كان قارناً؛ لأن أساً ﷺ شهد بالقران بعد ما تحقق عبده، وحديث المفرد والتمتع محتمل، والعمل بالمتحقق أولى من احتمال، بل الظاهر أن التمتع في ذلك العرف أعم من القران، فلا ينافية بل يحققه بعد النظر الواسع في توفيق الروايات، فافهم.



قال: لما قدمت مكة طفت طوافاً لعمري، ثم سعت بين الصفا والمروة لعمري، ثم عدت فطفت بالبيت لحجتي، ثم سعت بين الصفا والمروة لحجتي، قال: ثم صنت ماذا؟ قال: أقمت حراماً لم يحل لي شيء حرم عليّ، حتى إذا كان يوم النحر ذبحت ما استيسر من الهدى شاة، قال: فضرب عمر على كتفه، ثم قال: هديت لسنة نبيك ﷺ.

٢٥٣- أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس بن أبي رباح عن النبي ﷺ قال: "عمرة في رمضان تعدل حجة".

**أبو حنيفة:** هكذا رواه عنه أسد بن عمرو، وقال الحارثي: بعضهم أدخل الحجاج بن أرطاة بين أبي حنيفة وعطاء، وأخبرني أخرجه مسلم عنه بلا ذكر اسم المرأة، وفيه: **وعنه**، **عن حماد بن عمار**، وأخرجه البخاري عنه مسنداً، وعن جابر معقلاً، ومسلم من طريق أخرى: **وعنه** **في مصاب** **نقصي حجة** **أبو حنيفة**، وسمى المرأة أم سنان، وعند البخاري: أم سنان الأنصارية، وعند النسائي: **عن حماد**، ورواه أحمد من حديث جابر.

**تعدل.** أخرجه الشيخان عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لامرأة من الأنصار - سمها ابن عباس فسيت اسمها -: **معت** **أبو حنيفة** **معها** قالت: كان لنا ناصح، فركبه أبو فلان وابنه لزوجها وانها، وترك ناصحاً بضخ عليه، قال: **فقد** **أبو حنيفة** **عن حماد بن عمار** **في مصاب** **حجة** أو نحوها قال.

واللفظ سجاري، والناسي ابن جريح لا عطاء كما هو الطاهر؛ لأن السجاري أخرجه في 'باب حج النساء' عن حبيب المعنة عن عطاء عن ابن عباس قال: ما رجع النبي ﷺ من حجته، قال لأُم سنان الأنصارية: **معت** **من حج** قالت: بلغ الحديث، وأخرجه محمد في 'الموطأ' مرسلًا عن مالك عن سمي عن مولاة أبي بكر بن عبد الرحمن يقول: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إني كنت تchetti للحج وأردته فاعترض لي، فقال ها رسول الله ﷺ.

**عمري** **في مصاب** **عن حماد بن عمار** **في حجة**. وأخرج أبو داود ونحوه قصة أم معقل عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عنها، وعن عيسى بن معقل بن أم معقل عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل، وأخرج حديث ابن عباس شكير امرأة، نحو حديثها عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس. ثم هذا اثواب إلحاق الناقص بالكامل ترعياً وحناء على فعله، وما في بعض طرق حديث أم معقل: **عن حماد** **في مصاب** **عن حماد** **في حجة**، فهو طريق مضطرب فلا يرد سقوط الحج بالعمرة.

**تعدل:** قال بعضهم: رواه أحمد والبخاري وابن ماجه عن جابر، ورواه أحمد والشيخان وأبو داود وابن ماجه عن ابن عباس، والطبراني عن أبي صديق، ورواه ابن عدي عن أس ولقطه: **عن حماد** **في مصاب** **كحجة** **مع**

## [بيان التقليد بالقوس]

٢٥٤ - أبو حنيفة عن عبد الله عن ابن عمر، قال: كان النبي ﷺ يوم فتح مكة على بعير أورق إلى سواد - وهو الناقة القصوى - متقلداً بقوس، متعمماً بعمامة سوداء من وبر.

أي صوف الإبل  
[هيئة زيارة قبر النبي ﷺ]

٢٥٥ - أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: من السنة أن تأتي قبر النبي ﷺ من قبل القبلة، ويجعل ظهرك إلى القبلة، وتستقبل القبر بوجهك، ثم تقول: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

**أورق:** الأورق من الإبل: ما لونه بياض إلى سواد كذا في "النهاية".

**بعمامة:** روى الشيخان [البحاري رقم: ١٨٤٦، ومسلم رقم: ١٣٥٧] عن أنس مرفوعاً: 'دخل مكة يوم الفتح وعنى رأسه المعفر، ومسلم عن جابر مرفوعاً: "دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام" [رقم: ١٣٥٨]. وأخرج الترمذي حديث جابر [رقم: ١٧٣٥] وصححه، وقال: وفي الباب عن عمر وابن حريث وابن عباس وركانة، وأخرج في الشرائع كلا الحديثين، ثم عدم إحرامه من خصائصه كقتاله في مكة.

**عن نافع:** نقله ابن الهمام في 'فتح القدير'. **من السنة:** [أي سنة الصحابة ومن تبعهم] أخرج محمد في "الموطأ" عن مالك عن عبد الله بن دينار: أن ابن عمر كان إذا أراد سفراً أو قدم من سفر، جاء قبر النبي ﷺ فصلى عليه، ودعا وانصرف [٤٨١/٣، رقم: ٩٤٧]، وفي رواية عبد الرزاق: كان إذا قدم من سفر أتى قبر النبي ﷺ، فقال: السلام عليك يا رسول الله! وفي رواية عن نافع: كان ابن عمر يسلم على القبر، ورايته مائة مرة أو أكثر، يأتي ويقول: السلام على النبي، السلام على أبي بكر، السلام على أبي [٥٧٦، ٣، رقم: ٦٧٢٤]، والمبحث مستوفى في المناسك، وقد رواه إسماعيل القاضي وغيره من طرق عن ابن عمر.

## (٨) كتاب النكاح

## [بيان خطبة النكاح]

٢٥٦- أبو حنيفة عن القاسم عن أبيه عن عبد الله قال: علمنا رسول الله ﷺ

ابن مسعود

ابن عبد الرحمن

خطبة الحاجة  
سنة رابعة

**كتاب النكاح:** هو لغة: الصم والجمع، ويصق على الوطاء حقيقة، وعلى العقد محذور، وقيل: مشترك، وقيل: في العقد حقيقة شرعية، وقد ورد في فضله واختر عليه أحاديث كثيرة مستوفاة في الصحاح والسنن، وهو أفصل عدنا من التجرد والتحلي بعبادة خلافاً للأئمة الثلاثة، وهو واجب عند اتقوا، سنة عند عدمه، كل ذلك عند القدرة على مؤونة المهر والتفقة وإلا فلا، فله الصوم وجاء.

**أبو حنيفة عن القاسم:** هكذا رواه عنه الحارثي وابن المصنف من طريق عبد الحميد الحماني عنه، وطلحة العدل من صريق حساد عنه، وفي أوجه: كان يخطب إلخ، وفي آخره: وكان ابن مسعود لا يتعداها، ورواه ابن عبد الباقي والكلاعي عنه من صريق محمد بن خالد الوهبي عنه، والحديث أخرجه الأربعة وأبو داود الطيالسي والحاكم والبيهقي.

**خطبة الحاجة إلخ:** إنما سمي النكاح بالحاجة؛ لأن اشترى يحتاج إليه في التمدن والمعاشرة وقضاء الشهوة وظلم أمور البيت وإبقاء النسب، تسمية اسم المفعول باسم المصدر، والحديث أخرجه النسائي [رقم: ٣٢٧٧] والترمذي [رقم: ١١٠٥] وابن ماجه [رقم: ١٨٩٢] وأبو داود [رقم: ٢١١٨] عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص، وعند أبي داود [رقم: ٢١١٨] عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: 'علمنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة: أن الحمد لله نستعينه' إلخ، ولفظ النسائي والترمذي: 'علمنا رسول الله ﷺ: التشهد في الصلاة، والتشهد في الحاجة'. قال الترمذي: قال: التشهد في الصلاة التحيات لله إلخ، وعند النسائي قال: التشهد في الحاجة: أن الحمد لله نستعينه إلخ، وعند ابن ماجه [رقم: ١٨٩٢] قال: 'أوتي رسول الله ﷺ حوامع الخير وحوامه، أو قال: فواتح خير، فعلمنا خطبة الصلاة وحصاة الحاجة، حصاة الصلاة: التحيات لله إلخ، ثم قال: 'وحصاة الحاجة: أن الحمد لله' إلخ، وقال النسائي بعد قوله: عنده ورسوله: ويقرأ ثلاث آيات [رقم: ١٤٠٤]، وأخرج أبو داود مثل رواية الإمام [رقم: ٢١١٨]، لكن بتقديم الآية الثانية على الأولى.

وأشار ابن ماجه إلى اثلاث على ترتيب رواية الإمام [رقم: ١٨٩٢]، وقال الترمذي مثل قول النسائي إلا أنه فسرها من قول الثوري برواية عشر على ترتيب رواية الإمام [رقم: ١١٠٥]، قال: وفي الباب عن عدي بن حاتم، وحديث عبد الله حديث حسن، رواه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن أبيه، ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن أبيه، وكلا حديثين صحيح؛ لأن إسرائيل جمعهما، =

يعني النكاح: أن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، .....  
على أمورنا نطلب الهداية في المهمات

= فقال: عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ، وقد قال بعض أهل العلم: إن النكاح جائز بغير خطبة، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم. ويؤيده رواية أبي داود عن إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم قال: 'خطبت إلى النبي ﷺ أمامة بنت عبد المطلب، فأكحني من غير أن يتشهد' [رقم: ٢١٢٠]، لكنه أشد استحباباً واستئذاناً لما روى الترمذي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: 'إن خمسة من بني سفيان أكحوا النبي ﷺ، لكنه حديث عريب عني أن ذلك يورث لزوم تشهد في الخطبة بالضم لا بالكسر، وأخرج ابن ماجه [رقم: ١٨٩٣] والسنائي [رقم: ٣٢٧٨] عن داود بن عمرو بن سعيد عن سعيد بن جابر عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: 'خطب الله حمده' . وسعد بن أبي وقاص عن سعد بن مسعود قال: 'ثم قال: 'خطب الله حمده' في رواية الأئمة الأربعة على رواية الإمام، وفي هذه الخطبة المروية من ابن عباس ليس هذه الריادة، ولا قوله: 'خطب الله حمده' في رواية السنائي، وفي رواية ابن ماجه ريادة قوله: 'خطب الله حمده' من سنن أبي داود . والخطبة عند الشافعي سنة في أول العقود كلها، مثل البيع والنكاح وغيرهما، والحاجة إشارة إليها.

وقوله: 'خطب الله حمده'، كذا في 'اللمعات'، ثم المضموع إليه في النكاح هو الإعلان والإشاعة؛ ولذا شرع له الخطبة، وقد ورد: 'خطب الله حمده'، أخرجه الطبراني في 'الكبير' عن السائب بن يزيد مرفوعاً، أي أحكموه، وورد: 'خطب الله حمده'، أخرجه الحسن بن سفيان في 'مسنده'، والطبراني في 'الكبير' عن هار بن الأسود، وورد: 'خطب الله حمده'، أخرجه الديلمي في 'مردوسه' عن أم سلمة مرفوعاً، وورد من حديث ابن الزبير رفعه: 'خطب الله حمده'، أخرجه أحمد في 'مسنده'، والطبراني في 'الكبير'، وابن حبان في 'صحيحه' [٣٧٤٩، رقم: ٤٠٦٦]، وأبو يعين في 'الحية'، والحاكم في 'مستدرکه' [٢٠٠/٢، رقم: ٢٧٨٤]، ومن حديث عائشة رفعته: 'خطب الله حمده'، أخرجه الترمذي في 'جامعه' [رقم: ١٠٨٩].

**النكاح:** قال في 'إرشاد الساري': والمستحب في النكاح أربع حطب: خطبة من الخاطب قبل الخطبة بكسر الحاء، وخطبة من الحجبت قبل الإحابة، وخطبتان قبل النكاح، إحداهما: من الولي قبل الإنجاب، والأخرى: من الخاطب قبل القول؛ الحديث: كل من دس، ثم ذكر الخطبة عن أصحاب السنن بتصحيح أبي عوانة، وابن حبان مرفوعاً عن ابن مسعود [٤٢٥/١١]، وراد في 'الحصن الحصين' بتجريه بعد قوله: 'رسوله': 'رسوله' حتى يشير إلى أن رسول الله ﷺ قد رسله، ومن عظمته أنه لا شيء إلا الله، ولا شيء إلا الله، ومن عظمته أنه لا شيء إلا الله، ومن عظمته أنه لا شيء إلا الله.

من يهدي الله: في 'شرح القاري': من يهده بالنصير بلا ذكر الجلالة، والأرحام: بالصب أي اتقوه أن تقطعوها.  
 فوراً عطيماً. الحديث رواه الأربعة [الترمذي رقم: ١١٠٥، والسنائي رقم: ١٤٠٤، وأبو داود رقم: ٢١١٨، وابن ماجه رقم: ١٨٩٢] وإحاكم وأبو عوانة كنهم عن ابن مسعود، وقال الترمذي: حسن، ورواه أحمد والدارمي أيضاً بالفاظ مختلفة، ورواد الدارمي بعد قوله: 'عطيماً' **سكنهم ححه**. ورواه البيهقي بلا لفظه 'أن' في أول الخطبة. **أبو حنيفة عن رباد** كذا، رواه يحيى بن عبد الحميد الحماني بلفظ: **سكنهم ححه**. وصحة بلفظ: **سكنهم ححه**، وفي **سكنهم ححه** **سكنهم ححه**، والحديث أخرجه أبو داود [رقم: ٢٠٥٠]، والسنائي [رقم: ٣٢٢٧] وابن حبان في 'صحيحه' [٣٦٣/٩، رقم: ٤٠٥٦] من حديث معقل بن يسار بلفظ: **سكنهم ححه**. **سكنهم ححه**، وفي إلف، وابن ماجه عن أبي هريرة بلفظ: **سكنهم ححه**، وفي **سكنهم ححه** [رقم: ١٨٦٣]، والبيهقي عن أبي أمامة بلفظ: **سكنهم ححه**، وفي إلف [٧٨٧، رقم: ١٣٢٣٥]، ولعبد الرزاق عن سعيد بن هلال مرسلاً: **سكنهم ححه**، وفي **سكنهم ححه** **سكنهم ححه** [١٧٣/٦، رقم: ١٠٣٩١]، وروى الدارقطني في المؤلف، وابن قانع عن حرملة بن النعمان بلفظ: امرأة وبود أحب إلى الله من امرأة حسناء لا تد، وفي إلف.

قال رسول الله ﷺ: وروى ابن ماجه عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً: **كُحِّلَ مِنْ مَكَّةَ حِمٌّ** [رقم: ١٨٦٣]، رواه البيهقي عن أبي أمامة، وراد: **وَلَا يَكُونُ كَرِهَةً مَكَّةَ** [٧٨/٧، رقم: ١٣٣٠]، كما قاله القاري.

**تزوجوا** أخرجه أبو داود [رقم: ٢٠٥٠] والسنائي [رقم: ٣٢٢٧] عن معقل بن يسار قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: **إِن أُصِيبَتْ امْرَأَةٌ دَاتِ حِمٍّ وَمِصْبٍ، إِنْ أَمَّا لَا تَنْدُ، فَأَتْرُجْهَا؟** فيها، ثم أنه الثانية، =

## فإني مكاثراً بكم الأمم".

٢٥٨- أبو حنيفة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ:

"انكحوا الجواري الشواب، .....  
الأبكار

= فيها، ثم أتاه الثالثة، فنهاه، فقال: تروحو، تروحو، تودود، في مكثركم لأمة، ورواه ابن حبان [٣٦٣/٩]، رقم: ٤٠٥٦] والحاكم [١٧٦/٢]، رقم: ٢٦٨٥] عنه وصححه، وأخرجه أحمد [١٨٥/٣]، رقم: ١٢٦٣٤] وابن حبان [٣٣٨/٩]، رقم: ٤٠٢٨] وصححه عن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يأمر بالنساء، وينهى عن التبتل بها شديداً، ويقول: تروحو، تودود، في مكثركم لأمة، فقبضت، وكذا رواه الطبراني في "الأوسط" من طريق حفص بن عمر عن أنس كذا قيل.

وأخرج عبد الرزاق في "جامعه" عن سعيد بن أبي هلال مرسلاً مرفوعاً: **تاكحوا كثروا، في نهيكم لأمة يومئذ**، ثم قيد الولود يلائم ما بينه في الدليل؛ لأن المكاثرة: هو طلب الغلبة بكثرة أمته وأتباعه، وبكثرة الأتباع وأجورهم ومثوباتهم يكثر ثواب المتبوع ويرتقي درجته؛ لأن الدال على الخير كفاعه، ومن سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيئاً؛ ولذا كان ثواب أبي بكر أكثر وأوفر وأغزر من أجور أعمال سائر الصحابة من حيث إن سبقه في الإيمان كان أكثر نفعاً، وتعدياً وهداية وذباً عن رسول الله ﷺ، بخلاف سبق إسلام علي عليه السلام، وإن كان إفاضته بعد ذلك حال قوة الإسلام من حيث التصوف والمعارف والولاية أكثر وأظهر، لكن الفضل السابق يسبق اللاحق. وأما ملائمة قيد الودود؛ فلأن للود والمحبة دخلاً في العلق والحمل والولادة من حيث إنه يزيد ميلاناً وتوقفاً في الشهوة، وهو يعضي في الغالب إلى الحمل والعلق.

اعلم أن هذا الحديث وأحاديث نهي التبتل المروية في "الصحيحين" [البخاري رقم: ٥٠٧٣، ومسلم رقم: ١٤٠٢] وغيرهما، وأماها ترشد إرشاداً ظاهراً إلى أفصلية النكاح من التحني والتجرد للعبادة والتبتل المحض، كما هو مذهب الحنفية، وقد أثبتته وحققه المحقق الشيخ ابن الهمام في "الفتح" [١٧٩، ١٨٠/٣] بما لا مزيد عليه على أحسن وجه وأعجب نظم رواية ودراية وسياقة فليطلب منه، وقد نقله القسطلاني الشافعي في "إرشاد الساري" [٣٣٥/١١] وسكت عن جوابه، فهو ميل منه إلى ترجيح هذا الجانب، وهذا قول عامة الصحابة والتابعين كما نقل.

**فإني مكاثراً:** [طالب لكثرة الأمة بكثرة أولادكم، أو مفاحر بهم على الأمم السابقة] ورد من حديث حرمة بن العمان رفعه: **مرأة وبود تحبني الله تعالى من مرة حسنة، في مكثركم لأمة يومئذ**، أخرجه ابن قانع، وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه: **نكحوا فإني مكثركم لأمة، الجواري:** وفي "العقود": **فتح رحم، وطيب فؤاده، وغر حلقاه،** والحديث أخرجه أبو نعيم في "الطب"، وابن السني عن ابن عمر رفعه: **عليكم بالأنكار، فإني أفتق رحم، وأعدت فؤاده، وأسحى حلقاه، وأرصى سائيسير من لعن، وابن ماجه [رقم: ١٨٦١] والبيهقي [٨١/٧]، رقم: ١٣٢٥١] عن عويم بن ساعدة نحوه، وكذا ابن حبان في "صحيحه" نحوه.**

وريد في رواية: «فلان أي حداد»، وفي أخرى: «سبح وقل» أي أحمر مروحاً، وفي رواية: «...». والمرسل عندها وعد الجمهور حجة على أن فصائل الأعمال يعمل فيها بالضعيف أيضاً، وحديث الإمام مسند، وهذا وأمثاله يشير إلى فضل الكرامة والشباب، واحتياره في المكاح؛ ولذا رجع الصديقه عليها على سائر الأرواح هذا بوصف في كثير من الأحاديث، ويأتي سد منه فقرته. وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" [رقم: ١٠٣٤٢، ١٥٩٦] عن ابن جريح قال: حدثت عن مكحول مرسلأ مرفوعاً: «...». قلت: رأيت لو مرت شجرة قد ارتع فيها، وشجرة لم ترتع فيها، ففي أيهما كنت ترتع بعيرك؟ قال: لا. يريد أنه لم يأخذ بركبها.

وقد يستدل على فصل الأكرار بقوله تعالى: ﴿...﴾ (نوافع ٣٦٠) ويقولون: إن جماع الثيب أفع من جماع الكمر وأحفظ للصحة، وهذا من القياس الفاسد حتى ربما حذر منه بعضهم، وهو مخالف لما عليه عقلاء الناس، ولما اتفقت عليه الطبيعة واشريعة في جماع الكمر من الخاصة، وكمال التعقّب بينها وبين محامعها، وامتلاء قلبها من محبة، وعدم تقسيم هواها بينه وبين غيره ما ليس للثيب.

قلت: وجود الفصل محتلمه وكذا وجود الانتداد، والقول في أبواب التحارب قول رجالها لا قول أمثال ابن القيم، وأعجب منه ما قال: وليحذر جماع العجور والصغيرة الخ؛ وعلمه بأنه يوهن القوى، ويضعف الجماع بالخاصية، وأعرب منه ما اقتصره بعض متطبي العصر من اخذ عن جماع ابنة أربعين سنة وقبحها من وجوده، قال: والتي حاورت الأربعين لا يسمع رجلاً أن يباشرها وليس فيها إلا الضرر، وابنة خمسين سنة مستحقة القتل وقتلته لجامعها، ومن جامع ابنة ستين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.



- معاد الله من هذه الأقوال الكفرية، إلى أين تلجأ؟ وفيها انحلاع عن ربة الإسلام وظاهر ماله أقبح رديقة، فخير المخلوق أجمعين كان أرواحه إليه وأعقهن بقله وأنزهن بنفسه الطيبة الركية أم المؤمنين خديجة بنت خويلد حتى قالت الصديقة: ما عرت على أحد ما عرت على خديجة إلح، وقد ثبت عصبه عيها من وقعتها في خديجة كما في تمام حديث البخاري [رقم: ٣٨١٧]، وقد تزوجها وهي ست أربعين، وهو ابن عشرين أو ابن خمسة وعشرين على الأرجح، وقد قال كثير منهم: إنه ولد له فاطمة بعد المبعث، وقد ولدت له عبد الله بعد فاطمة على الأرجح، فعمرها حينئذ قريب من الستين أو فوقها، ولا ولاد إلا باحماغ، بل لم يشأ اعتزاله إياها إلى آخر عمرها حتى لم يتزوج عليها غيرها إلى أن ماتت، وسيأتي حموم مافها وفضائلها الكلية والحرثية، وسوايقها الإسلامية، وأكرميتها على رها.

ثم أكثر أرواحه المصهرة ثياباً، بل كلهن غير عائشة، وبه يستأنس فضل الثيب على الكبر؛ إذ تروجه للأفكار م يكن  
متمتعاً وتروح العجائز ووطنهن فاش في الصدر الأول، ألا ترى أسامة بن زيد ولدته أم أيمن، ونكح أسامة فاطمة  
بن قيس، وقد تعقبا ابن القيم في أمثال ذلك على "راد معاده" في تعقبها عليه. وقد ورد من حديث عائشة  
رفعتة: **عاصم بن عاصم** أخرجه أحمد في "مسنده" [١٤٥/٦، رقم: ٢٥١٦١] والحاكم في  
"مستدركه" [١٩٤/٢، رقم: ٢٧٣٢] واليهقي في "شعبة"، وورد: **عاصم بن عاصم** أخرجه  
المرار في مسنده، والخطيب في "تاريخه" عن عائشة مرفوعاً، وأبو داود في "مراسيله" عن عروة مرسلأً، وأخرج  
الشيرازي في "الألقاب" عن بشر بن عاصم عن أبيه عن جده مرفوعاً: **عاصم بن عاصم** وهو **عاصم بن عاصم**.  
**أنتق بطوناً، وأصبح إقبالاً.**

**شرح** لا حرج في جهالة الراوي بعد وثوق أن إبراهيم مثلاً لا يروي إلا عن ثقة كما تقرر عند الحنفية، وذكره القاري في غير موضع من شرحه على أن الضعيف معمول به في فضائل الأعمال، ولا ريب أن تزوج هؤلاء الخمس ليس معصية صغيرة ولا كبيرة، بل تركه أولى، والنهي هي تربية وإرشاد إلى الاجتناب المندوب، وقد أخرج الطبراني في "كثيره" [٣٦٨، ١٧، رقم: ١٠٠٨] والحاكم في "مستدرکه" [٣٢٩/٣، رقم: ٥٢٧٠] من حديث عياض بن عم مرفوعاً: **لا بأس بزوج هؤلاء الخمس** وأخرج ابن ماجة [رقم: ١٨٦١] والبيهقي في "سنة" [٨١/٧، رقم: ١٣٢٥١] عن عويم بن ساعدة رفعه: **حيكم لا بأس بزوج هؤلاء الخمس** وأخرج الطبراني في "أوسطه" عن جابر، وراد: **لا بأس بزوج هؤلاء الخمس** ورواه ابن السني، وأبو نعيم في "الطب" عن ابن عمر مرفوعاً، وفيه: **لا بأس بزوج هؤلاء الخمس** وأخرج الثوري في "اللقاب" =



قال: "لا تزوجن شهيرة، ولا نهيرة، ولا لهيرة، ولا هبرة، ولا لفوتا"، فقال زيد:

لا تزوجن **الح** بحذف إحدى التائين مع النون الثقبة أو الخفيفة بالنهي التريهي، واشهيرة: بفتح شين معجمة. وفي "شرح القاري": مهملة وسكون هاء وفتح موحدة. والهيرة: بوضع النون موضع الشين، والنهيرة: باللام بدل النون، والهبرة: بفتح الهاء وسكون الموحدة، فدل مهملة مفتوحة، كما في 'شرح القاري'، وأما في "مجمع البحار" فالهاء والياء التحتانية والبدال المهمل، قال: وقيل: هو بدل معجمة من الهذر، وهو الكلام الكثير، والنفوت: بفتح اللام وضم الفاء فواو ساكنة فتاء فوقية بعدها ألف مقصورة أو ممدودة، كما في "شرح القاري"، وهذا سهو ظاهر كما في إهمال سيبويه؛ لأنه لا ألف ههنا لا مقصورة ولا ممدودة، بل مكتوب لرسم الخط في حالة النصب؛ ولذا قال في التفسير كما سيأتي.

وأما اللفوت: فأصل اللفظ لفوت بلا ألف، كما في "المجمع"، فسها القاري ههنا سهوين ظاهرين، ولعلهما من سهو القلم، فالشهيرة قال في 'المجمع': لا تزوجن شهيرة، ولا لهيرة، ولا هبرة، ولا لفوتا، الشهيرة والشهيرة: الكبيرة النفاية، ونقل القاري عن 'القاموس': الشهر: الضخم الرأس. وامرأة شهيرة: مسنة، وفيها بقية قوة، وعن "النهاية" الشهيرة والشهيرة: العجوز الكبيرة [٥١٢/٢]، وهذه كلها لا يوافق التفسير الآتي إلا أن يراد بالبدنية البدنية من مزيد كبير السن كما ورد في حقه **لا** وفي سودة بنت رمعة، ومعنى الررقاء أريد من خارج.

و"النهيرة" بالنون قال في 'المجمع': فيه: لا تزوجن هيرة أي طويلة مهزولة، وقيل: ما أشرفت على اهلاك، من النهار المهاثل، وهذا يوافق التفسير، واللهيرة باللام قال في 'المجمع': لا تزوجن هيرة، وهي الطويلة المهزولة، قيل: هكذا في 'المجمع' و"النهاية"، وفي 'القاموس' و"الصراح": هي القصيرة الدميعة، ولعله هو الأوفق للتقابل؛ فإن تمامه هيرة ولا لهيرة، والنهيرة بالنون: الطويلة الهزيلة، وقال القاري: وم يذكر صاحب "القاموس" هذه المادة، ولا صاحب "النهاية"، وهذا القول من القاري كما ترى، ولعل السختين عنده تكونان حاليتين عنها. ومن ههنا يظهر أن "شرح المسند" من القاري، بل كثير من تصانيفه صدرت بغاية من العجلة والسرعة.

ثم هذا لا يوافق التفسير الآتي، بل هو معنى الهبرة، إلا أن يقال: المعنى المفسر في الحديث يمكن أن يستفاد من قول صاحب "القاموس": فإن القصر والدم أي في القامة بالحدبة وفي الشكل بالكبر من آثار العجوز المدبرة، فأريد الملزوم من اللازم، أو يقال: الطول الحاصل في النظر من اهزال الحاصل بكبر السن للعجوز المدبرة لازم لها، والهبرة: قال في "المجمع": لا تزوجن هبرة، أي عجوزة أدبرت شهورها، قال القاري في تفسيره: 'الدميعة' الواقعة في تفسيره بالبدال المهمل أي القبيحة، وبالمعجمة أي المذمومة بأن تكون في غاية من القصر، لاسيما إذا كانت في نهاية من السن فتكون مربعة. وفي "النهاية" الهبرة بالمهملة: العجوز، وبالمعجمة الكثيرة الكلام [٢٨٧/٥].

والعجب من القاري أنه لم ينظر إلى أنه نالها الموحدة أو الياء التحتية، ومع ذلك نقل المعنى عن 'النهاية'، وأنه لم ينظر إلى التوفيق بين التفسير والمعنى المنقول عنها، والظاهر من التأويل ما ذكرنا أن العجوز المدبرة يلزمها القصر بالحدبة والدم في الشكل، فهو تفسير باللازم، لاسيما وقد عرض لها كونها بدنية بالكبر أو السن أو الطول بالذبول، فافهم. =

يا رسول الله! لا أعرف شيئاً مما قلت، قال: "بلى، أما الشهيرة: فالزرقاء البدينة، وأما النهرية: فالطويلة المهزولة، وأما اللهيرة: فالعجور المدبرة، وأما الهبدرة: فالقصيرة الذميمة، وأما اللّفوت: فذاتُ الولد من غيرك"، قال الشيباني: ضحك أبو حنيفة من هذا الحديث طويلاً.

٢٦٠- أبو حنيفة عن عبد الملك عن رجل شامي عن النبي ﷺ قال: أتاه رجل فقال: يا رسول الله! أتزوج فلانة؟.....

= واللفوت: قال في 'المجمع': 'لا تتزوج لفتاً' هي من ها ولد من روح آخر، فهي لا تزال تنبت إليه وتشتعل به عن الزوج، ومنه الحجاج: 'إني نقوف نفوت' أي كثيرة التفت إلى الأشياء، وهذا موافق لتفسير، وهذا كله إرشاد وهي تريبه كما في تروح لأبكار، وإلا فالأزواج المطهرات كلها ثيات سوى عائشة، وسودة كانت بديعة طوية، وخديجة صارت عمورة كان لها أربعون سنة حين اعقد، ورادت على الستين في نكاحه، وهي وأم سلمة كانتا ذاتي أولاد من غيره ﷺ.

المدبرة: إلى وراثتها المعبر عنها بالمنقطة عن الشهوة.

من غيرك قال القاري: الحديث رواه الديلمي عن أبي هريرة، وبعبارة: ..... قال: يا رسول الله! ما أدري مما قلت شيئاً، ..... أنتم عرباً! أما الشهيرة: فالطويلة المهزولة، وأما النهرية: فالزرقاء البدينة، وأما القصيرة الذميمة، وأم ..... الدين السيوطي رحمه الله. وهذه التفاسير تفاسير هذه الرواية، ولا ما أسلفنا من الجمع.

من غيرك روى البحاري [رقم: ٥٠٩٠] وغيره عن أبي هريرة: ..... قال: يا رسول الله! ما أدري مما قلت شيئاً، ..... لا يتزوج من عشيرته، وأن لا تكون ذات ولد غيره إلا لمصلحة ككاح أم سمية، وأن لا تكون شقراء، وكاح زينب بنت عمته ..... كان بياناً لحجوار، وفاطمة بعيدة في الجصة من عني ..... لأهنا ست ابن عمه لا ست عمه، والتقصير في الشروح والسلوك والفقهيات. الشيباني [يفتح الشيباني سنة إلى شيان بن رهن بن ثعبان] لعمه سيمان أبو إسحاق بن أبي سليمان فيرور أنه أو غيره. طويلاً [في محسن أو محال] رماناً كثيراً تصور هذه المعاني.



فقال: "الشؤم في الدار، والفرس، والمرأة، فشؤم الدار أن تكون ضيقة، لها جيران  
 لا تسع أهلها ومتاعهم <sup>بان لا يغزى عليها</sup> سوء، وشؤم الفرس أن تكون جموحاً، وشؤم المرأة أن تكون عاقراً". زاد الحسن بن  
<sup>نفع صهره عن الراكب</sup> سفيان: "سيئة الخلق عاقراً". وفي رواية: "إن يكن الشؤم في شيء.....

**السؤال الرابع** [بضم فسكون همز ويبدل أي الشامة] هذا التفسير غير ما فصله رواية سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه الحاكم عنه مرفوعاً في "مستدرکه". من سئل عن سمرة قال سمرة قال سمرة قال سمرة قال سمرة  
 تراها فتعجبك، أو تعيب عنها فتامها على نفسها ومالك. والذابة تكون وتارة تسقط وتسقط.  
 قالوا وسعد لم يرفعه، ومن سئل عن سمرة قال سمرة قال سمرة قال سمرة قال سمرة قال سمرة  
 عن سمرة ومالك. وسمرة كقولهم. قال سمرة قال سمرة قال سمرة قال سمرة قال سمرة  
 صيغة قليلة المرافق [١٧٥/٢، رقم: ٢٦٨٤].

التبوء في الدار رواه الشيخان (الحارثي رقم: ٥٧٥٣، ومسلم رقم: ٢٢٢٥) عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً: لا حرم ولا حرام في البيت في البراءة، وأخرجه الترمذي [رقم: ٢٨٢٣، ٢٨٢٤] وصححه، قال: وفي الباب عن سهل بن سعد وعائشة وأُس، وقد روي عن أبيه أنه قال: لا حرم في البيت، معنى مذهبنا، قال في "إرشاد الساري": وقال الخطابي وكثيرون: هو في معنى الاستثناء من الطيرة أي الطيرة مهي عنها إلا في هذه الأشياء، وقال الطيبي: يحتمل أن يكون الاستثناء على حقيقته، وتكون هذه الأشياء حارجة عن حكم المستثنى منه أي الشوم ليس إلا في هذه الأشياء كما في رواية مسلم: إنما الشوم في ثلاثة [رقم: ٢٢٢٥] [إرشاد الساري: ٤٧٣/١٢] وبعضهم حملوه على الفرض والتقدير كما في 'لو كان شيء سابق القدر لسبقته العين'، ومضمون الشرطية مروي في بعض الروايات كما في الرواية الأخيرة للإمام وغير ذلك في الصحاح والسنن، وبالحكمة الشوم في هذه الروايات على تقدير التسمية بمحرم على الكراهة، وعدم الموافقة طبعاً.

والمراد بأن لا تلد، أو تكون لساء. **حبران سوء**: [من الطلعة والفسقة وغيرهم] سيئة الخلق ومعاملة الحوار.  
**ان يكن الخ** أخرجه أبو داود عن سعيد بن المسيب عن مالك: أن رسول الله كان يقول: لا شيء  
 من الدنيا إلا وله دين. **الدين** كل فرد من شيء. **ففي حديث** عن أبي هريرة عن حمزة وسام أبي عبد الله  
 بن عمر عن أبيهما مرفوعاً: **سعد في** **الدين** قال أبو داود: وقرئ عن الحارث بن مسكين وأنا  
 شاهد، أحرك ابن القاسم، قال: سئل مالك عن الشؤم في الفرس والدار، قال: كم من دار سكنها قوم فهلكوا،  
 ثم سكنها آخرون فهلكوا، فهذا تفسيره فيما يرى، والله أعلم [رقم: ٣٩٢١]. وأخرجه مالك في "الموطأ" عن  
 أبي حارم بن دينار عن سهل بن سعد رفعه: **إن شاء فني** **فرس** **مساكين** **يعني الشؤم** [رقم: ١٧٤٩]، =



= وأخرجه الدارقطني من طريق إسماعيل بن عمر ومحمد بن سيمان الحرابي عن مالك به بلفظ: **سنة** في **سنة**، وأخرجه ابن أبي شيبة والطبراني عن هشام بن سعد عن أبي حازم به، قال ابن العربي: معناه إن كان الله خلق الشوم في شيء مما جرى من بعض العادة، فإنما يخلقه في هذه، وقال المازري: محمله إذا كان حقاً، فهذه الثلاثة أحق به بمعنى أن النفوس يقع فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها. وحديث مالك رواه البحاري في **الجهاد والنكاح** [رقم: ٢٨٥٩، ٥٠٩٥]. ومسلم [رقم: ٢٢٢٦]، وأخرج مالك عن الزهري عن حمزة وسالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيهما **سنة** في **سنة** **سنة** **سنة**، وأخرجه البحاري من طريق شعيب ويونس [رقم: ٥٧٥٣، ٥٧٥٤]، وأبو عوانة في "صحيحه" من طريق ابن جريح عن الزهري عن سالم، ومسلم من طريق صالح بن كيسان [رقم: ٢٢٢٥]، وأحمد من طريق أبي أويس [١١٥/٢]، رقم: ٥٩٦٣]، والنسائي من طريق يحيى بن سعيد وابن أبي عتيق وموسى بن عقبة كلهم عن الزهري عن حمزة وسالم، وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر مسنداً عن سميان عن الزهري عنهما، وأخرجه الدارقطني من حديث جويرية ابن أسماء وسعيد بن داود عن مالك عن الزهري عن بعض أهل أم سلمة عنها، وفيه زيادة: "السيف".

وابن ماجه عن عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة عن أمه زينب ابنة أم سمية عن أمها به [رقم: ١٩٩٥]، وروى أبو داود عن ابن القاسم عن مالك أنه سئل عنه، فقال: كم من دار سكنها ناس فهلکوا [رقم: ٣٩٢٢]، وأخرج الطبراني من حديث أسماء: **ل من سقى ماء في بيت سوء ما سقى من دماءه، وفيه: سوء نادر صبي ساحتها وحسن جريده، سوء نادر مع صبيها وسوء صبيها، سوء نادر عقم رحمها وسوء خلقها** [١٥٣/٢٤، رقم: ٣٩٥].

وأخرج أحمد في "مسنده" [١٦٨/١، رقم: ١٤٤٥] وابن حبان [٣٤٠/٩، رقم: ٤٠٣٢] والحاكم [١٥٧/٢، رقم: ٢٦٤٠] في "صحيحهما" من حديث سعد بن زعفر: من سبعة سنين وثلاثة أشهر مررت بصاحبي وسكني فصاح، وقد كنت صاخباً، ومن شققتني من ذلك ثلاثة أشهر، وسكني سبعة أشهر، وقد كنت صاخباً، وعند ابن حبان والحاكم ألفاظ أخر أيضاً، وأخرج ابن ماجه عن حكيم بن معاوية رفعه: لا يؤمن أحدكم حتى يرى من ضيق عينيه أن كل واحد منكم ليلقى ربه فليس عليه حاجة إلى شيء إلا حسنة أو عمل.  
مراد منه . نفس [رقم: ٢٨٢٤]، وفي مسنده ضعف، وأخرج الطيالسي في "مسنده" عن مكحول قيل لعائشة: إن أبا هريرة قال مرفوعاً: ساء بي نحيبي، فقالت: لم يحفظ، إنه دخل وهو يقول: وإن لله شهيداً، فيقول: اللهم أنت أعلم بما بين ظفيري، فقال: يا رسول الله، فماذا فعلت؟ قالت: ما فعلت شيئاً، فقاموا فسمعوا من أبي هريرة أنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل أتته امرأة فبكت وبكى معها فلما فرغت من بكائها قال لها: والله لو كنت تعلمين أنك ستلقى الله بعد ثمانية عشر عاماً لم يبق لك من الدنيا شيء، فقلت: يا رسول الله، فماذا أفعل؟ قال: إذا بكت فامسكي نفسك ولا تبالغي في البكاء، وإذا بكيت فامسكي نفسك ولا تبالغي في السكوت، فإذا فرغت من بكائك فاقضي حاجتك، ثم ارجعي إلى بيتك فاصبري على ما فيه من كد وكربة، فإن الله يحب الصابرة، فإذا مضى عليك ثمانية عشر عاماً ولم يلقك الله فاعلمي أنك قد جازيتها، فإنه لا يموت من مات حتى يجزيها، ثم قال: يا رسول الله، فماذا أفعل إذا كان الرجل يمشي في الطريق فأتته امرأة فبكت وبكى معها؟ قال: فليصبر عليها حتى تنتهي من بكائها، ثم ليأخذ منها بيدها ويضعها في حجره، وليقبل رأسها ويضمها إليه، وليقل: اللهم اغفر لي وللمسلمين والمسلمات، واغفر لهذا الزوج والمرأة، فإنه لا يموت من مات حتى يغفر له ولزوجته، ثم قال: يا رسول الله، فماذا أفعل إذا كان الرجل يمشي في الطريق فأتته امرأة فبكت وبكى معها؟ قال: فليصبر عليها حتى تنتهي من بكائها، ثم ليأخذ منها بيدها ويضعها في حجره، وليقبل رأسها ويضمها إليه، وليقل: اللهم اغفر لي وللمسلمين والمسلمات، واغفر لهذا الزوج والمرأة، فإنه لا يموت من مات حتى يغفر له ولزوجته.

وأخرج أحمد [١٥٠/٦، رقم: ٢٥٢٠٩] وابن حزيمة وإحاكم في 'صحيحيهما' عن أبي حسان: أن رجلين دخلا على عائشة، فقالا: إن أبا هريرة حدث مرفوعاً: **سُتِفِرَ في عَدَسٍ مَرْدٌ وَبَدَأَ، فَعَضَّتْ غَضْباً شَدِيداً، وَقَالَتْ: مَا قَالَهُ، وَإِنَّمَا قَالَ: إِنَّ هَذَا جَاهِلِيَّةٌ كَانَتْ يَخْصِمُ فِي مَرَدِّهِ، وَرَوَاهُ الْحَافِظُ بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهَا،**



ففى الدار والمرأة والفرس، فأما الدار فشؤمها ضيقها، .....

= فقد رواه ابن عمر وسعد وغيرهما، وفي 'مجمع البحار': إن كان الشؤم فقي ثلاث: المرأة والدار والفرس أي إن كان ما يكره ويخاف عاقبته ففي هذه الثلاث، وحصلها بذلك يريد مع أن الشؤم قد يكون في غير الثلاثة؛ لأنه لما أبطل مذهب العرب في التطير بالسواجح والسوارح من الطير والظباء قال: فإن كان لأحدكم دار يكره سكناها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس يكره ارتباطها، فليفارقها بالانتقال والطلاق والبيع. وقيل: إن شؤم الدار ضيقها، وشؤم المرأة أن لا تند، وشؤم الفرس أن لا يعرى عليها، وسوء حلقها، فلا يباقي كون الخير معقوداً في نواصيها؛ لأنه بالعرو، ولأنه فسر الخير بالأجر والعيمة، فلا يباقي التشاؤم به، وقيل: شؤم المرأة علاء مهرها وسوء حلقها، وحصلها؛ لأنها أعم ما يقتني، وقال مالك وطائفة: هو عبي طاهره، وأنه قد يحصل الشؤم بقضاء الله فيها.

قال النقاري: والحديث رواه مالك [رقم: ١٧٤٩] وأحمد والبخاري [رقم: ٢٨٥٩، ٥٠٩٥] وابن ماجه عن سهل بن سعد، والشيخان [البخاري رقم: ٥٧٥٣، ٥٧٥٤، ومسلم رقم: ٢٢٢٥] عن ابن عمر، والترمذي عن جابر بنلقط: "إن كان الشؤم في شيء، ففي الدار والمرأة والفرس" [رقم: ٢٨٢٤]. وفي رواية لأحمد [٨٥/٦، رقم: ٢٤٥٩١] وغيره عن عائشة: "الشؤم سوء الخلق"، وحديث: "يمن المرأة تسهيل أمرها وقلة صداقها" رواه ابن حبان [رقم: ٤٠٥/٩]. وقال محمد في "الموطأ" بعد روايته عن مالك عن ابنهري عن سالم وحمرة عن أبيهما ابن عمر مرفوعاً: إنما ندعى أن النبي ﷺ قال: **الشؤم في الدار والمرأة والفرس** [٤٩٨٣]، وحاصله: أن المفهوم التعليقي مروى لا مرد له، فيحمل عليه ما روي من اللفظ المشير إلى المضمون الخلمي، ووجود الشؤم توفيقاً بين الروایتين، وبين عموم نفي أحاديث الصيرة، فلا يرد أن بعض الروايات مصرحة بوجود الشؤم فيها، ثم روايتنا الإمام وقعنا مشيرتين إلى التأويلين المشهورين فافهم.

**فقهي الدار.** قال في "إرشاد الساري" تحت حديث الحنباري عن ابن عمر مرفوعاً: «من شتم المرأة سوء خلقها، وشتم الدار سوء جارها، وقال غيره: شتم امرئ أن لا يعرى عليها، وشتم امرأة أن لا تعد، وشتم الدار صيقها، وقيل: شتم امرأة علاء مهرها [١١ / ٣٦٨]، ونصيراني من حديث أسماء: «من شتم رجله ففقد رجلاً»، وفيه: «من شتم رجله فقد شتم نفسه». وسوء المرأة: عقم رحمها وسوء خلقها [٢٤ / ١٥٣، رقم: ٣٩٥].

وفي حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً عن أحمد [١٦٨، ١، رقم: ١٤٤٥]، وصححه ابن حبان [٣٤٠/٩، رقم: ٤٠٣٢] والحاكم [١٥٧/٢، رقم: ٢٦٤٠]: من سجد من دبره سجد فصاح، ومسكن فمدح، ومسكن فمدح، ومن سجد من دبره سجد، ومسكن فمدح، وفي رواية لابن حبان: **الركب النهي والمسكن الواسع** [٣٤٠/٩، رقم: ٤٠٣٢].

وأما المرأة فشؤمها سوء خلقتها وعقر رحمها، وأما شؤم الفرس فأن تكون جموحاً<sup>أي عقبة</sup>.

### [بيان استئذان البكر والثيب]

٢٦٢- أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس: أن النبي ﷺ ذكر لفاطمة<sup>بنته</sup> أن

علياً يذكرك.

أي يخطبك وهو كناية

٢٦٣- أبو حنيفة عن شيبان عن يحيى عن المهاجر عن أبي هريرة قال: كان

رسول الله ﷺ إذا أراد أن يزوج إحدى بناته يقول: "إن فلاناً يذكر فلانة"، ثم

يزوجها. وفي رواية: عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ إذا زوج إحدى بناته، أتى

خدرها فيقول: "إن فلاناً يذكر فلانة"، ثم يزوجه. وفي رواية: قال: كان رسول الله ﷺ

إذا خطب إليه ابنة من بناته أتى خدرها، فقال: "إن فلاناً يذكر فلانة"، ثم ذهب فأنكح.

- وفي رواية للحاكم: ثلاث من صفات مردود مسويث، حمل سائر حديثه في كتابه في فضله.

في كتابه في فضله، منها ما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو مرسل، ومنها ما هو موضوع.

ورواه البخاري من طريق آخر عن محمد بن زيد عن ابن عمر، قال: ذكروا الشؤم عند النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ:

يا أيها الناس، لا تأخذوا به، فإنه من شؤم من لا يؤمن بالله واليوم الآخر، ومن طريق عن سهل بن سعد مرفوعاً: قال في غنيته.

في كتابه في فضله، منها ما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو مرسل، ومنها ما هو موضوع.

نقل عن الشيخ تقي الدين السبكي: إشارة إلى تخصيص الشؤم بمن تحصل منها العداوة والفتنة لا كما يفهمه

بعض الناس من التشاءم بكعبها، وأن لها تأخيراً في ذلك، وهو شيء لا يقول به أحد من العلماء، ومن قال: إنها

سب ذلك فهو جاهل، وقد أطلق الشارع على من يسب انظر إلى سوء الكفر فكيف بمن يسب ما يقع من

الشر إلى المرأة مما ليس فيه مدخل، وإنما يتفق موافقة قضاء وقدر، فتستمر النفس من ذلك، فمن دفع له ذلك

فلا يضره أن يتركها من غير أن يعتقد نسبة الفعل إليها [٣٦٩/١١].

وأما المرأة إلخ. رواه مالك وأحمد والبخاري وابن ماجه عن سهل بن سعد، والشيخان عن ابن عمر، ومسلم والنسائي

عن جابر. ذكر لفاطمة إلخ. في 'المجمع البحار' عن 'النهاية': أن علياً يذكر فاطمة أي يحبها، وقيل: يتعرض لحببتها.

فالدكر أريد به الحطة كناية وستر كما في فذكره عني، قاله لريد أي احطبها لي من نفسها كما في 'المجمع'.

٢٦٤- أبو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله: أَدَّ عَائِشَةُ زَوْجَتَ يَتِيمَةٍ كَانَتْ عِنْدَهَا فَجَهَّزَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.

٢٦٥- أبو حنيفة عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر ابن عكرمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تنكح البكر حتى تستأمر"، أخرجه السنة

**أبو حيفة** الح هكدا رواه عنه ابن حسرو وطلحة والحسن بن رباد والأشابي والكلاعي. **حتى تستأمروا**: أخرج الجماعة [البخاري رقم: ٥١٣٦، ومسلم رقم: ١٤١٩، وأبوترقيف رقم: ١١٠٧، وأبو داود رقم: ٢٠٩٢، والبيهقي رقم: ٣٢٦٥، وابن ماجه رقم: ١٨٧١] عن أبي سئمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: لا يخرج رأسكم حتى يمسح بكم رسول الله ﷺ، قالوا: يا رسول الله! وكيف إحداهما؟ قال ﷺ: لا مسح وروى البخاري عن عائشة، قالت: يا رسول الله! إن البكر تستحي، قال ﷺ: صدق سمعتي [رقم: ٥١٣٧]، وأخرجه مسلم مفصلاً، وأخرج عن ابن عباس مرفوعاً: لأنه حين مسح من بهاء، ولا مسح في بسية، وإدخالهما صافين، وفي رواية: يستأذنها أبوها في نفسها [رقم: ١٤٢٠، ١٤٢١].

وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود: لا يخرج من بيت حتى يسلم، ولا يدخله، وفي طريق له عنده: سبيل  
سليم في مسجده، ومن صاحب فيه: ذوقه - سبيله - حسنها، وأخرج عن عثمان بن أبي شيبة عن حميد  
بن محمد عن حذير بن حارم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس: "أن جارية بكرت أنت التي قد ذكرت أن  
أباها روحها وهي كارهة، فحترها النبي ﷺ"، ثم رواه من طريق محمد بن عبيد عن حماد بن زيد عن أيوب عن  
عكرمة مرسلًا، ثم أخرجه حديث ابن عباس: الأثم أحق بنفسها من وليها، إلخ، ثم أخرجه بطريق آخر، وفي صريح  
له عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق عن معمر عن صباح بن كيسان عن نافع ابن حجير بن مطعم عن ابن عباس  
مرفوعاً: ليس للنوبي مع الثيب أمر [رقم: ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠].

وأخرج السائي حديث ابن عباس: الأعم أحق بنفسها من وليها، بطرق متعددة، وفي صريق منها: الأعم أوى بأمرها، وفي بعضها: ليس للولي مع الثيب أمر، وهذه أسانيد جيدة، وأخرج حديث أبي هريرة، وأخرج عن عائشة مرفوعاً: **استأمر** **ابن عباس** **في** **أمر** **الزنا**، وأخرج عنها في "باب البكر يزوجها أموها وهي كارهة": "إن فتاة دخلت عليها، فقالت: إن أبي روجي ابن أخيه ليرفع بي حسيسته وأنا كارهة، فقالت: اجلسي حتى يأتي النبي **ﷺ**، فجاء رسول الله **ﷺ** فأخبرته، فأرسل إلى أبيها فدعاه، فجعل الأمر إليها، فقالت: يا رسول الله! قد أجزت ما صنع أبي، ولكن أردت أن أعيم أن للسوء من الأمر شيئاً". وأخرج عن أبي هريرة، وفيه: وإن أت فلا حوار عليها كما في حديث اليتيمة [رقم: ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٦٢، ٣٢٦٣، ٣٢٦٦، ٣٢٦٩، ٣٢٧٠]. =

ورضاها سكوها، ولا تُنكح الثيب حتى تستأذن". وفي رواية: لا تزوّج البكر حتى تستأمر، ورضاها سكوها، ولا تنكح الثيب حتى تستأذن". وفي رواية: "لا تنكح البكر حتى تستأمر، وإذا سككت فهو إذنها، ولا تنكح الثيب حتى تستأذن".

٢٦٦- أبو حنيفة عن عبد العزيز عن مجاهد عن ابن عباس: أن امرأة توفي عنها

ابن ربيع ابن جبير

= وابن ماجه حديث ابن عباس. وفيه: الأئم أولى بنفسها من وليها. وحديث أبي هريرة وحديث عدي الكندي، وفيه: الثيب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها، وحديث بريدة على نحو حديث عائشة، وفيه: ولكن أردت أن تعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء، وأخرج حديث ابن عباس في تخيير البكر [رقم: ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٤، ١٨٧٥]. وأخرج محمد في 'الموطأ' وأبو داود [رقم: ٢١٠١] والنسائي [رقم: ٣٢٦٨] وابن ماجه [رقم: ١٨٧٣] حديث خنساء بنت خدام، وفي أكثرها: وهي ثيب، وروي عن عبد الله ابن يزيد بن وداعة عن خنساء: أنها كانت يومئذ بكراً، فيتعارض ههنا، نقل مالك عن عبد الرحمن وجمعه في كونها ثيباً، ونقل ابن المبارك عن عبد الله أنها كانت بكراً، وأخرج الترمذي حديث أبي هريرة [رقم: ١١٠٧]، وقال: وفي الباب عن عمر رض. وابن عباس وعائشة والغراس بن عميرة، وحديث ابن عباس وحديث أبي هريرة في عدم الجوار على اليتيمة إن أبت وحسنه، قال: وفي الباب عن أبي موسى وابن عمر. وكل هذه الروايات دلائل لأبي حنيفة رض على تزويج البالغة بنفسها، وعدم الإجبار عليها ببذ من التقرير.

**تستأمر:** قلت: رواه السيوطي في "الفانيد في حلاوة الأسانيد" من طريق إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده الإمام عن مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس رفعه: **الأبم نحو نفسها من صمتها، وبكر ستم، وصمتها بركم**. وهذا من رواية الأكابر عن الأصابع كرواية الإمام عن مكّي بن إبراهيم، ورواية الشافعي عن مسلم الرنجي عن ابن جريج عن الثوري عن مالك، وأخرج الطبراني في "الكبير" [١٠٨/١٧، رقم: ٢٦٤]، والبيهقي في 'سننه' [١٢٣/٧، رقم: ١٣٤٨٣] عن الغراس بن عميرة مرفوعاً: **أمرو** **نساء في أنفسهن، فإن ثيب تعرب عن صمتها، وبكر ستم، حتى تستأذن:** أخرجه الشيخان بمعناه عن عائشة، ومسلم عن ابن عباس. **ورضاها سكوها:** ورد من حديث أبي موسى رفعه: **أمرو نساء في صمتهن** **وجدهن سكوهن**، أخرجه الطبراني في 'الكبير'. واخطب في "تاريخه" عنه.

**توفي عنها:** قال القاري تحت حديث شيبان: وفي 'سنن أبي داود' [رقم: ٢٠٩٦]، والنسائي [رقم: ٣٢٦٩]، وابن ماجه [رقم: ١٨٧٥]، و'مسند الإمام أحمد' [٢٧٣/١، رقم: ٢٤٦٩] من حديث ابن عباس: أن جارية بكراً أتت النبي ﷺ فذكرت أن أباهم زوجها وهي كارهة، فحبرها النبي ﷺ. قال ابن القطان: حديث ابن عباس هذا صحيح، وأخرج الدارقطني عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ ردّ نكاح ثيب وبكر أنكحهما أبوهما وهما كارهتان" [٢٣٤/٣، رقم: ٥٣]

زوجها ثم جاء عم ولدها فخطبها، فأبى الأب أن يزوجه وروجها من الآخر فأنت  
 المرأة النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فذكرت ذلك له، فبعث إلى أبيها فحضر، فقال: "ما تقول هذه؟" قال: <sup>المرأة</sup>

صدق ولکي زوجتها من هو خير منه، ففرق بينهما وزوجها عم ولدها وفي رواية عن  
 من عم ولدها <sup>سدي کست ترصاه</sup>  
 ابن عباس: أن أسماء خطبها عم ولدها ورجل آخر إلى أبيها، فزوّجها من الرجل، .....  
 الآخر بعمر رصاه

وتحت حديث عبد الغرير بعد رواية حديث ابن عباس: وهذا حديث صحيح كما صرح به س همام، وقال  
 ابن القطان: حديث ابن عباس هذا صحيح، وليست هذه حساء بنت حدم التي زوجها أبوها وهي ثيب  
 فكرهته، فردّ النبي ﷺ بكاحه، فإن هذه بكر وتلك ثيب، على أنه روي أن حساء أيضاً كانت بكرٌ أخرج  
 بسائني في 'سسه' حديثها، وفيه. أنها كانت بكرًا، لكن رواية البخاري ترجح، ويحتمل تعددها، قال س  
 قصاص: والدليل على أنهما بنتان ما أخرج لأدركشي عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ ردّ بكاح ثيب وبكر أكلحهما  
 أبوها وهما كارهتان" [٣/٢٣٤، رقم: ٥٣].

روحتها الخ روى المحاري عن حساء بنت حذاف: 'أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك، فأنت رسول الله  
 فرد بكاحد' [رقم: ٥١٣٨]. وروى السائي: أنه كانت بكر، قال بن القطان: حديث بن عباس صحيح،  
 وليس هذه امرأة حساء بنت حذاف التي حديثها عند المحاري؛ لأنها كانت ثيبة وهذه بكر، وروى الدارقطني عنه  
 رفعه: رد كاح بكر وثيب فكهما أبوهما وهما كارهتان' [٣٢٤٣، رقم: ٥٣]، وسنده ضعيف، وروى سعيد  
 بن منصور في "سننه" عن ابن أبي الأحرص عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي سلمة: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ،  
 فقالت: إن أبي أنكحي رجلاً وأنا كارهة، فقال ﷺ لأبيها: لا تكاح بنت دهم، ففعل من سب. قال  
 الحافظ: وهذا مرسل جيد، قلت: هو مشير إلى أن لكاح بيد النساء ساعة وهي مختارت فيه كسرة، وأنه يعقد  
 عذرهن ويعقد بلا ولي أيضاً، وروى أحمد بن محمد بن عباس نحوه، وفيه: 'فحبرها' [٢٧٣١، رقم: ٢٤٦٩]،  
 ورجاله ثقات، وقيل: الصواب إرساله، لكن أخرجه أيوب بن لسويد عن الثوري عن أيوب موصلاً.

**فذكرت ذلك** من إباء، وترويح، وعدم رضاء نفسها. **ففرق بينهما** لكونه أحق بنفسها من زوجها.

ال اسم امرأة غير مصروف بعمية والتأنيث لا بالألف؛ لأن الهمزة مبدئة على ما هو مختار، عليها تن  
شك الأضرية أو ست يرید من اسكن الأضرية، وبمك أن تكون بنت رید من الحصاب أو ست سعيد من رید  
من عمرو، وبست بنت الصديق ولا ست عيس الحتمية. عدم أن الخلاف فيما بين الشافعية وغيرهم ههنا في  
موضعين: الأول أن لكاح هل يعقد بعارة النساء؟ وهل يجوز أن تتولاه نفسها بلا ولي إذا كانت بالغة أو لا يجوز  
ولا يعقد؟ فاشافعي وأحمد ذهب إلى عدم الاعتقاد وخوار استدلالاً بقوله تعالى. ٦٥٥ **مُحْصَنَاتٍ** **لَّكُنَّ**  
٦٥٦ (البقرة ٢٣٢) ما عني أن خطابات الأولياء على ما روي عن معقل بن يسار أنه مع أخته عن بكاح زوجها،

فأتت النبي ﷺ، فاشتكت ذلك إليه، فنزعها من الرجل وزوجها عم ولدها.

- فزلت فهو لم يكن لبولي مدخل لم يكن للهبي عن العضل معني، فعمم أن النكاح بيد الولي، وأنه يتولاه، وبالأحاديث الواردة في هذا الباب كحديث عائشة مرفوعاً: **يُدعى بها لزوجها، وإن لم يكن لها زوج، فليزوجها** (البقرة: ٢٣٢)، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٠٨٣] والسنائي وابن ماجه [رقم: ١٨٧٩] والترمذي [رقم: ١١٠٢] وحسنه، وحديث أبي موسى مرفوعاً: **لا جناح لأحد أن ينكح امرأة من قومنا حتى يزوجها** (البقرة: ٢٣٢)، أخرجه الترمذي [رقم: ١١٠١] وغيره، وحديث ابن مسعود رواه الدارقطني في "سننه"، وابن عمر رواه فيها: **لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل** [٢٢٥/٣، رقم: ٢١، ٢٢]، وحديث أنس: **لا نكاح إلا بولي** رواه الحاكم، وحديث عمران بن حصين: **لا يجوز النكاح إلا بولي وشاهدي عدل** رواه البيهقي، وحديث أبي هريرة مرفوعاً: **لا زوجة لرجل حتى يزوجها** (البقرة: ٢٣٢)، أخرجه الترمذي [رقم: ١٨٨٢]، وحديث معاذ بن جبل مرفوعاً: **لا نكاح حتى يزوجها** (البقرة: ٢٣٢)، أخرجه الترمذي [رقم: ١٨٨٢]، وحديث جابر مرفوعاً: **لا جناح لأحد أن ينكح امرأة من قومنا حتى يزوجها** (البقرة: ٢٣٢)، أخرجه الترمذي [رقم: ٣٩٦٢]، وحديث علي مرفوعاً: **يُدعى بها لزوجها** (البقرة: ٢٣٢)، أخرجه الترمذي [رقم: ١٨٤/٤]، وفي الباب أيضاً عن ابن عمر وأبي ذر والمقداد ومسور ابن محزمة وأم سلمة وزينب بنت جحش، وبالمعقول وهو أن النكاح يراد لمقاصده، والتفويض إليهن محلّهما، لأنهن ناقصات عقل ودين، سريعات الاغترار سيئات الاختيار.

وأبو حنيفة وصاحبه آخراً ذهبوا إلى الاعتقاد والجوار مطلقاً في ظاهر الرواية، لكن لبولي الاعتراض في غير الكفو، واستدلّت الحنفية بما أخرجه مسلم [رقم: ١٤٢١] وغيره كما ذكرنا: **أنها أحسن نفسها من نفسها**، **ولا يزوجها إلا بولي**، والأهم: من لا روح لها بكرة كانت أو ثيباً مطلقة أو متوفى عنها زوجها، وهذا هو معناه المعوي، وهو المراد ههنا، وغير البالغة مستثناة بالإجماع، فيراد المعنى الحقيقي ما أمكن ويسقط المجاز؛ لإمكان الحقيقة، وقربة المحار وهو مقابلة البكر إنما تعتبر بعد تعذر الحقيقة، فلا يراد به الثيب.

ثم على كلا التقديرين الأحقية مطلقة، فتتأول الإلاد والاختيار والتولي ومباشرة العقد كما في سائر العقود، فيأبى مذهب الشافعي. وبأقواله تعالى: **حتى يزوجها** (البقرة: ٢٣٠)، و**أن يزوجها** (البقرة: ٢٣٢)، و**ولا جناح لأحد أن ينكح امرأة من قومنا حتى يزوجها** (البقرة: ٢٣٤)، وبما أخرجه عبد الرزاق من حديث حنساء: **"أنكحي من شئت"** [١٤٧/٦، رقم: ١٠٣٠٧]، والأصل في النسبة أن تكون إلى الفاعل حقيقة، ولا يصار إلى المجاز العقلي، أو المجاز بالهدف إلا للضرورة، وليست ههنا وبما روينا سابقاً من الأحاديث، وفيها: أنه ليس للأولياء أو الآباء أمر في حق الأيم أو الثيب البالغة. واجواب عن وجوه الشافعي: أما عن الآية، فلأن الخطاب إنما هو للأرواح كما يفصح عنه قوله قبله: **وإذا صفتن النساء فصفن أنفسهن** (البقرة: ٢٣٢)، وجعل الخطاب إلى الأولياء خلافاً نص القرآن وصرّحه في سباقه، وحققه الفخر الرازي في "تفسيره"، واختاره بعض مشاهير الدهلي في "المصمى شرح الموطأ"، =



وفي رواية: أن امرأة توفي عنها زوجها فخطبها عمٌ ولدها، فزوّجها أبوها بغير رضاها من رجل آخر، فأتت النبي ﷺ، فذكرت ذلك له، فدعا النبي ﷺ. قال ﷺ: "أزوّجتها بغير رضاها؟" قال: زوّجتها ممن هو خير منه، ففرق النبي ﷺ بينها وبين زوجها، وزوّجها من عمٍ ولدها. وفي رواية: أن امرأة توفي عنها زوجها، ولها منه ولد، فخطبها عمٌ ولدها إلى أبيها، فقالت: زوّجنيه، فأبى وزوّجها من غيره بغير رضئٍ منها، فأتت النبي ﷺ. فذكرت ذلك له، فسأله عن ذلك، فقال: نعم، زوّجتها من هو خير من عمٍ ولدها، ففرّق بينهما، وزوّجها من عمٍ ولدها.

### بيان امتناع الجمع بين المرأة وعمتها وحالتها

٢٦٧- أبو حنيفة عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ...

= وأما الخواب عن الأحاديث، فهو أما ضعاف فيها محاهيل وضعفاء على أنه قال السيوطي الشافعي في 'قوة المعتدي شرح الترمذي' في قوله ﷺ: لا يحل من حمه الجمهور عني بقي الصحة، وأبو حنيفة على نفي الكمال. وأما الخواب عن المعقول؛ فلأن الاختيار في التصرفات يحصل بالسوء، نعم في نكاح غير الكفو شهة سوء الاختيار، هذا كان للوي الاعتراض فيه، هذا وتفصيل انوحوه السمعية والعقنية من الطرفين وتحقيق المسألة على وجه الصواب يطلب من 'البنية' و'فتح القدير' وشروح البخاري ومسلم.

والمقام الثاني: أن الكفر البالغة هل يمكن إجماع النبي عليها في النكاح كما في الكفر الغير اسالعة أو لا؟ فذهب الشافعية إلى الأول والحنفية إلى الثاني، والأصل: أن علة اولاية البحرية عندنا المصغر، وعنده البكارة، والمسألة مفصلة في الكتب المذكورة سمعاً وعقلاً، فيطلب منها، والأحاديث المروية السابقة تؤيد مذهب احنفية بوحوه عديدة تظهر بعد التأمل، ثم نكاح أم سلمة بغير وي عني ما رواه أصحاب السنن يؤيد احنفية في المقام الأول، وأما ابنها فكان صغيراً بالاتفاق، وإذا ثبت العذر أن ليس لها ولي دفعه النبي ﷺ بأن ليس من الأولياء حاصر ولا عائب لا يرصى بهذا الأمر، فعلم أن ليس النبي من أركان العقد، بل من تمامه وكماله كما قاله الرهري وغيره، فافهم.

أبو حنيفة **الح** كذا روه عنه عبد الله بن بريع، ومن طريقه أخرجه الحلبي في 'فوائد'، واحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة [رقم: ١٤٠٨]، والبخاري عنه وعن حابر [رقم: ٥١٠٨، ٥١١٠]، وأما حديث الشعبي الآتي فقد أخرجه أبو داود [رقم: ٢٠٦٥] والترمذي [رقم: ١١٢٦] واسناني [رقم: ٣٢٩٦، ٣٢٩٧] وصححه، =



قال: "لا تُرَوِّج المرأة على عَمَّتِها وخالتها".

٢٦٨- أبو حنيفة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة **رضي الله عنهما**، قال: قال

رسول الله **ﷺ**: "لا تنكح المرأة....."

= وحسنه الترمذي، ورواه ابن حبان في 'صحيحه' [٤٢٥/٩، رقم: ٤١١٤، و٤٢٧/٩، ٤١١٧]، ورواه مسلم عن ابن عمر وعقبة بن عامر، والبحاري من طريق عاصم الأحول عن الشعبي عن جابر [رقم: ٥١١٠]، وأخرجه ابن حبان وصححه من حديث ابن عباس، وكذا الطبراني عنه، وراد: **فإنه لا يجمع بينهما فقد مضى** **حكمه**، وكذلك أورده البيهقي، وقال: روي من طرق عن جماعة من الصحابة **رضي الله عنهم**.

**لا تُرَوِّج**: المراد بالعمة والحالة أخت الأب وأخت الأم، وهذا حقيقة، وفي معانيها أخت الحد ولو من جهة الأم، وأخت أبيه وإن علا، وأخت الجدة وأما وإن علت ولو من قبل الأب. والصاطة: أنه يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة لو كانت إحداهما ذكراً لحُرِّمت الماكحة بينهما، والمعنى في ذلك: ما فيه من قطيعة الرحم كما مرَّ مع المنافسة القوية بين الصرتين، ولا يحرم الجمع بين المرأة وست حالها أو خالتها، ولا بين المرأة وبنت عمها أو عمتها؛ لأنه لو قدرت إحداهما ذكراً لم تحرم الأخرى عليه، كذا قاله في "إرشاد الساري" [٣٩١/١١].

ثم هذا استنباط من الأئمة المتهادين بطريق القياس، والجامع هو حرمة قطيعة الرحم بين قرب القرابة، أو ذلك دلالة النص، وألحقت أخت الحد والحدة وإن علا، أو علت من جهة الأب أو الأم بالعمة والحالة بهذين الطريقتين، أو بطريق الإجماع، ولا يمتنع الجمع بين امرأة وست زوجها، ولا بين ابنتي عم قال البحاري: وجمع عبد الله بن جعفر بين أمة عبي وامرأة علي أي زيب استه وليلى ست مسعود امرأته، وهذا مما وصله البغوي في "الجعديات" كذا في 'الإرشاد' [٣٨٥/١١]، قال البحاري: وقال ابن سيرين: لا بأس به، وكرهه الحسن مرة، ثم قال: وجمع الحسن بن الحسين بن علي بين ابنتي عم في ليلة، وهما ست محمد بن علي وست عمر بن علي كذا في 'الإرشاد' [٣٨٥/١١]. قال: وكرهه جابر بن ريد للقطيعة، قال: وليس فيه تحريم؛ لقوله تعالى: **وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ بِمَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَفَسَدَتِ السُّلُوكُ** (النساء: ٢٤)، وبالحملة تحديد الحرمة في القطيعة مفوض إلى رأي الشارع وما يستبطن من أقواله، وهذه الأمور ليست في معناه.

**على عمتها الخ.** وهكذا حال العمة والحالة الرضاعيتين؛ فإن الرضاع لحة كالحمة النسب، ففي البحاري [رقم: ٥١٠٦] من حديث أم حبيبة في حق ابنة أم سلمة أي ذرة مرفوعاً: **لا بأس بيني وبين عمتي**، وفي طريق: **لا بأس بيني وبين عمتي**، **لا بأس بيني وبين عمتي**.

**عن الشعبي** عامر بن شراحيل أبو عمرو. **لا تنكح**. رواه الجماعة، ففي البحاري عن الشعبي عن جابر كإسناد الإمام مرفوعاً: **نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها**، قال: وقال داود وإسعون عن الشعبي عن أبي هريرة تعليقاً، وعن الأعرابي عن أبي هريرة مرفوعاً: **لا يجمع بين عمتها ولا بين مرفوعة حماتها**.

## على عمّتها، .....

= وعن قبيصة عن أبي هريرة: "هي رسول الله ﷺ أن تنكح امرأة على عمّتها وخالتها"، فرى حالة أبيها بتلك المزية؛ لأن عروة حدثني عن عائشة رضي الله عنها قالت: حرموا من الرضاة ما يحرم من النسب [رقم: ٥١٠٩، ٥١١٠]، وأخرجه مسلم عن مالك عن أبي الربد عن لأعرج عن أبي هريرة كإسناد الموطأ، وعن عراك عن أبي هريرة: هي عن أربع نسوة أن يجمع بين المرأة وعمّتها والمرأة وخالتها [رقم: ١٤٠٨] وعن قبيصة عن أبي هريرة: لا تنكح عمه على بنت لأخ، ولا بنت لأخ على عمه، وفي طريق عنه كما مر من البخاري، وعن أبي سمية عن أبي هريرة: لا تنكح امرأة على عمها، ولا على خالتها، وأخرج النسائي روايات الأعرج وقبيصة وعراك بن مالك وعبد الله بن يسار وأبي سمية ومحمد والشعبي عن أبي هريرة رضي الله عنه بعضها بطرق، وبعضها بطريق، وروايات شعبة عن عاصم بن كليب عن الشعبي عن جابر، وابن المبارك عن عاصم بن كليب عن الشعبي عن جابر، وابن جريح عن أبي الربيع عن جابر كلها مرفوعات مطوّلاً ومختصراً [رقم: ٣٢٩٥، ٣٢٩٦، ٣٢٩٧].

وابن ماجه منها رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً ومن غيرها روايتي سليمان بن يسار عن أبي سعيد وأبي بكر بن أبي موسى الأشعري عن أبيه مرفوعين [رقم: ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١]، والترمذي حديث عكرمة عن ابن عباس وابن سيرين عن أبي هريرة، وعامر الشعبي عن أبي هريرة مرفوعاً [رقم: ١١٢٥]، قال: وفي الباب عن علي وابن عمر وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد وأبي أمامة وجابر وعائشة وأبي موسى وسمرة بن جندب، ولفظ حديث الشعبي: هي أن تنكح المرأة على عمّتها، والعمّة على بنت أخيها، والمرأة على خالتها، أو الخالة على بنت أخيها، ولا تنكح الصغرى على الكبرى، ولا الكبرى على الصغرى. ثم قال: حديث ابن عباس وأبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم لا يعلم بينهم اختلافاً أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمّتها أو خالتها، فإن نكح امرأة على عمّتها أو خالتها، أو العمّة على بنت أخيها فكنكح الأخرى منهما مفسوح، وبه يقول عامة أهل العلم، ثم قال: أدرك الشعبي أبا هريرة، وروى عنه، وسألت محمداً عن هذا، فقال: صحيح. أقول: إدراكه أبا هريرة ظاهر؛ فإنه مات بعد المائة، وله نحو من الثمانين، وأبو هريرة مات ستة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين كما في 'التقريب' [رقم: ٨٤٢٦].

**على عمّتها** فرقه مسلم في حديثين، وأخرجه أحمد في 'مسنده' من النصف الأول أعني: لا تنكح المرأة على عمّتها ولا على خالتها [٣٣٨ ٣، رقم: ١٤٦٧٤]، وكذا يعينه رواه الطبراني في 'المعجم الكبير' من حديث الحسن عن سمرة بن جندب، ومن حديث أيوب بن خالد عن عتاب بن أسيد بن سلمة، وراد الصيراني، وقال: **حكمه** دفعه عنه ذلك فضعف **حكمه** [٢١٨ ٧، رقم: ٦٩٠٨]، وروى أبو داود في 'مرايسه' عن عيسى بن طلحة، قال: هي رسول الله ﷺ أن تنكح امرأة على قرابتها مخافة القطعية، فهذه الزيادة من الطبراني، ورواية أبي داود أوجست القياس، والنص على العلة الجامعة، فيوجب تعدي الحكم المذكور، وهو حرمة الجمع إلى كل قرابة يفرص وصلها، وهي ما تضمنه الأصل الذي ذكره الفقهاء من القرابة المحرمة التي لو فرض إحداها ذكراً لم يحل له الأخرى. =

ولا على خالتها، ولا تنكح الكبرى على الصغرى، ولا الصغرى على الكبرى." أي العمة والحالة ست أختها وأخيها

## [بيان حرمة المتعة]

٢٦٩- أبو حنيفة عن الزهري عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ نهى عن المتعة.

٢٧٠- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ يوم مولد ابن عمر خير عن المتعة. كما في حديث عبي

= واعلم أن هذا الحديث مشهور ثابت في صحيحي مسلم وابن حبان وغيرهما كما رويَا، وتلقاه الأمة والصدور الأول بالقصور، واشتهر بين الصحابة والتابعين وأنعمهم، ورواه الحم النخعي من كبراء الصحابة منهم أبو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمر، وابن مسعود وأبو سعيد الخدري وعائشة وأبو موسى وسمرة بن جندب، وأنس بن مالك وعبد الله بن عمرو وعلي بن أبي طالب وأبو أمامة وعتاب بن أسيد رضي الله عنه، فيجوز به الريادة على الكتاب، وهو قوله: **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ»** (السواء: ٢٤)، والمراد بها تخصيص عمومها لا تقييد المطلق على أن لفظة "ما" ضعيفة العموم محتملة له لا محكمة مؤكدة فيه على أن العموم محصور بالمشاركة والنجوسية وغيرهما أيضاً، فبقي طنباً، فيجوز تخصيصه بخبر الواحد أيضاً، وعلى هذا فلا حاجة إلى ما قاله النووي بناء على مذهبه: إن المحقق عند جمهور الأصوليين جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد، وهما مقال لابن الهمام فيطلب من 'فتح القدير'.

**ولا على خالتها:** رعم بعضهم أن العلة فيه مخافة قطيعة الرحم كما عند ابن حبان عن ابن عباس مرفوعاً: **«بِأَنَّ** **دَعَا نَبِيَّ ﷺ قَطْعَ رَحِمِهِ»**، فأجروا الحكم بين المرأة وكل قرية لها كسنت عمة وعم وشاخ وخالة، ويروى ذلك عن إسحاق بن طلحة وعكرمة وقتادة وجابر بن زيد، واحتلفت الروايات عن عطاء، وقال بعضهم: مخافة القطيعة في القرابة المحرمة بفرض إحداهما ذكراً فلم تحل له الأخرى، ويروى ذلك عن الصحابة، وهو قياس من الآية: **«وَلَا تَحْمِلُوا سُنَّ الْأَخْتِ»** (السواء: ٢٣)، وهذه الأحاديث، ثم الجامع فرض كل منهما مع عدم الخ.

**الزهري.** هو ابن شهاب محمد بن مسلم. **عن المتعة:** وروى الإمام عن نافع عن ابن عمر رفعه: نهى عام عروة خير عن خوم الحمر الأهلية، وعن متعة النساء' كذا رواه البخاري من طريق مكّي بن إبراهيم، وحمزة بن حبيب، وأبي يحيى الخماني، وعمرو بن الهيثم، وعبيد الله بن موسى، وحافان بن الحجاج، ويونس بن بكير، وأحمد بن إسحاق بن يوسف، والفضل بن موسى، ويحيى بن نصر بن حاجب، ورفر بن الهديل، وأسد بن عمر، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، والحسن بن زياد، وعثمان بن دينار، وحويل الصفار، والمقرئ، وابن هانئ، وابن حزيمة الأسدي، وابن أبي الجهم كلهم عن الإمام، وزاد جماعة منهم بعد قوله: متعة النساء: "وما كنا مسافحين"، والحديث أخرجه الشيخان [الحارثي رقم: ٤٢١٦، ومسلم رقم: ١٤٠٧] من حديث علي بن إدريس هذه الريادة. والمتعة: هو النكاح ابوقت =

= مع تغيير الصداق، ولفظ التمتع أو المتعة، كان حلالاً مرتين أو مراراً على اختلاف القولين ثم نسخ وبقي تحريمه إلى يوم القيامة، سمي بذلك؛ لأن العرض منه محرد التمتع دون التولد وسائر أغراض النكاح. عزم أن الإمام روى حديث حرمتها بأسانيد مختلفة كثيرة، فرواها عن حماد عن ابن جبير عن حديفة مرفوعاً بلفظ: 'حرم متعة النساء' هكذا رواه عنه أبو يوسف، ورواها عن نافع عن ابن عمر رفعه: 'هي يوم جبير عن نكاح المتعة' هكذا رواه عنه جماعة من أهل المسانيد ابن وهب وغيره. ورواها عن محارب بن دثار عن ابن عمر بلفظ: 'هي يوم جبير عن متعة النساء'، ورواها عن الزهري عن أنس رفعه بلفظ: 'هي عن متعة النساء' هكذا رواه عنه الصلاح بن محارب، ورواها عن يونس بن عبد الله عن الربيع بن سبرة رفعه بلفظ: 'هي عن متعة النساء يوم فتح مكة'، وفي رواية: 'عام الفتح'، وفي رواية: 'عام الحج'، وأخرجه الطبراني أيضاً من هذا الوجه، لكنه قال: أبو حيفة عن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، والذي في 'مسند الكلاعي': 'أبو حيفة عن يونس بن عبد الله بن أبي فروة. ورواها عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن سبرة رفعه، بلفظ: 'هي عن متعة النساء عام الفتح'، وفي رواية: عن الزهري عن رجل من آل سبرة، وفي رواية: عن الزهري عن ابن سبرة عن أبيه.

ورواها عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود بلفظ: متعة النساء إنما كانت رحصة لأصحاب محمد ﷺ ثلاثة أيام في عراة هم، شكوا إليه العروة، ثم نسختها آية النكاح والصداق وإمراث، فهذه سبع روايات عنه بأسانيد مختلفة، وأصل الحديث أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٥٥٢٣، ٥٥٢٤]، و[مسند رقم: ١٤٠٧] عن ابن مسعود وجابر وسلمة وعبيد ومسلم عن ابن عباس وابن الزبير وسبرة بن معبد الجهني بلفظ: هي عن المتعة، وقال: 'الا إنما حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة، ومن كان عصياً شيئاً فلا يأخذه'، هذا في حديث سبرة [رقم: ١٤٠٥، ١٤٠٦]، وروى أبو داود من حديث الربيع عن أبيه سبرة: 'أنه هي عنها في حجة الوداع' [رقم: ٢٠٧٢]، وهذا الاختلاف من أصحاب الزهري.

وروى الحارمي عن جابر: أنه حرمها لما خرجوا إلى غزوة تبوك وأهم ودعوا النساء النواحي كانوا تمتعون بهن عند العقبة، فمن يومئذ سميت ثنية الوداع، وروى مسلم عن سبرة رفعه: 'رخص عدم أوطاس في المتعة ثلاثاً ثم هي عنها' [رقم: ١٤٠٥]، وروى الشيخان [البخاري رقم: ٥٠٧١، ومسلم رقم: ١٤٠٤] عن ابن مسعود: 'كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ليس بنا نساء فقلنا: ألا نستحصي، فهناك عن ذلك، ثم رخص لنا أن نسكن امرأة بالثوب إلى أجل'، ثم قرأ عبد الله: '... من أجله'، وأخرجنا عن علي بن 'أمرنا بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج حتى فلما عنه'، وهذه وأمثاها كلها أدلة مجموعها قطعي على حرمة المتعة. وأخرج البخاري برواية الحسن وعبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما محمد بن الحنفية عن أبيه علي أنه قال لابن عباس: 'إن النبي ﷺ هي عن المتعة، وعن لحوم أحرار الأهلية' [رقم: ٥١١٥]، =

٢٧١- أبو حنيفة عن محارب عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ نهى ..... .

ابن دثار القاضي الكوفي

= وأخرجه محمد في 'الموطأ' بروايته عن مالك عن الزهري عن الحسن وعبد الله المذكورين عن أبيهما عن جدتهما [٥٤٦/٢، ٥٨٣]، وأخرج البخاري عن الحسن المذكور عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع، قال: كنا في جيش فأتانا رسول الله ﷺ فقال: **«لا تنكحوا ولا تتنكحوا»**. وأخرج عن ابن عباس وسلمة بن الأكوع حديث تحليلها [رقم: ٥١١٧، ٥١١٨]، ثم قال البخاري: وبني علي رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه مسح. قال القسطلاني في 'إرشاد الساري': وقد وقع الإجماع على تحريمها إلا الروافض، وقد نقل البيهقي عن جعفر بن محمد: أنه سئل عن المتعة؟ فقال: هي الزنا بعينه [٣٩٩، ١١]. وروى مسلم أحاديث تحليلها عن ابن مسعود بطرق، وجابر بطرق، وسلمة بن الأكوع، وفي حديث جابر: استمتعا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، وفي طريق: حتى هانا عنه عمر في شأن عمرو بن الحريث، وفي طريق: ثم هانا عنهما [أي عن متعة النساء ومتعة المح] عمر فلم نعد لهما. وأخرج أحاديث تحريمه عن سيرة بن معد الجهني بطريق، وسلمة وابن الربيع وعلي بن أبي طالب [رقم: ١٤٠٥].

وأخرج أبو داود حديث سيرة بوجهين [رقم: ٢٠٧٢، ٢٠٧٣]، والسنائي حديث علي بطرق في تحريمها يوم خيبر [رقم: ٣٣٦٦، ٣٣٦٧، ٤٣٣٥] كحديث مسلم، وأما حديث سيرة فهو محبر عن تحريمها يوم الفتح، وابن ماجه حديث سيرة مفصلاً في تحريمها مرفوعاً، وابن عمر في بيان تحريمها عن عمر مرفوعاً في خطبته، وبيان حلالها ثلاثاً ثم حرمتها [رقم: ١٩٦٢، ١٩٦٣]، والترمذي حديث علي [رقم: ١١٢١]، قال: وفي الباب عن سيرة الجهني وأبي هريرة، وحديث علي حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وإنما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما شيء من الرخصة في المتعة، ثم رجع عن قوله حيث أخبر عن النبي ﷺ، وأمر أكثر أهل العلم على تحريم المتعة، وهو قول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، وأخرج عن محمود بن سفيان بن عقبة عن الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال: إنما كانت المتعة في أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة، فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم، فتحفظ له متاعه، وتصحب له شئته حتى إذا نزلت الآية: **«لا تحل لكم أموالكم منكم»** (المعراج ٣٠)، قال ابن عباس: فكل فرح سواهما فهو حرام.

وأما تحقيق أنه حلت مرة أو مرتين أو مرات، ثم حرمت كذلك، ونفي تحريمها آنذاً، وأن حلتها وحرمتها يوم خيبر، أو يوم الفتح، أو يوم حجة الوداع، أو عمرة القضاء، أو يوم أوطاس، أو عروة تبوك، أو في كل منها أو بعضها، فهو كقول إلى شروح الحديث كشروح النووي، وقاضي عياض، والعبسي، وابن حجر وغير ذلك، والظاهر أنها حلت مرتين، ثم حرمت يوم خيبر ويوم الفتح، ويوم أوطاس ليس غير يوم الفتح، ورواية عزوة تبوك ليست بصحيحة، وأما في حجة الوداع والعمرة فقد سجل عليها وأحكمت بياناً لنسقاء والاستمرار والدوام كما وقع من نهي عمر إظهاراً وبياناً، لا تحريماً وهياً من عند نفسه، وذلك ساء على أن بعض الصحابة لم تلغهم رواية الحرمة فأشاعها عمر رضي الله عنه.

## عن متعة النساء.

**عن متعة النساء.** قال العيني في 'الباية'. وحكى ابن عبد البر اختلاف القدم في ذلك، فقال. وأما الصحابة فهم اختلفوا في نكاح المتعة، فذهب ابن عباس إلى إجارتها وتحليلها لا خلاف عنه في ذلك، وعنه أكثر أصحابه، منهم عطاء بن أبي رباح وسعيد بن حدير وطاوس، قال. وروي أيضاً إجازتها وتحديثها عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله، قال جابر: تمتعنا إلى انصف من خلافة عمر حتى هي عمر الناس، قال. وأما سائر الرواة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخلفاء وفقهاء المسلمين فعني تحريم المتعة، منهم مالك بن أنس من أهل المدينة، والثوري وأبو حنيفة من أهل الكوفة، واشافعي ومن يسلك سبيله من أهل الحديث والفقه واسطر نالاتفاق، والأوراعي من أهل الشام، والليث بن سعد من أهل مصر، وسائر أصحاب الآراء [رقم: ٦٢/٥].

وعلى نسبة تخوير المتعة إلى بعض الصحابة ناء على قولهم قبل الاصلاح على حديث هيبها وحرمتها، وإلا فقد شاع وداع السهي بعد نصف خلافة عمر . واطبعوا على حقيقة الأمر كتبهم، ورجع من قال له فيه، وأجمعوا على حرمتها أدا، روى جابر بن زيد أبو الشعثاء: أن ابن عباس ما خرج من الدنيا حتى رجع عن قوله في انصرف والمتعة. وأما الأحاديث الواردة في نسخها، فمنها: ما روي من حديث عني من الترمذي [رقم: ١١٢١]، وحسنه، وأخرجه بقية أصحاب الصحاح الستة [الخاري رقم: ٥٥٢٤، ومسنم رقم: ١٤٠٧، والنسائي رقم: ٣٣٦٦، ٣٣٦٧] ما عدا أبا داود.

ومنها: ما أخرجه مسنم [رقم: ١٤٠٦] وبقية أصحاب السنن [أبو داود رقم: ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، وابن ماجه رقم: ١٩٦٢] عن الربيع بن سبرة بن معبد الجهي عن أبيه مرفوعاً، وفيه: **حرمة من ساء به** ومنها: ما رواه ابن حبان في 'صحيحه' من حديث أبي هريرة في باب غروة توك، وفيه: **حرم أو هدم المتعة النكاح وانطلاق والعدة والميراث** [رقم: ٤٥٦/٩، رقم: ٤١٤٩]. ومنها: ما رواه مسلم [رقم: ١٤٠٥] وغيره من حديث سمة في حنتها يوم أوطاس ثلاثة أيام وحرمتها بعد ذلك. ومنها: ما رواه البيهقي من حديث أبي در في حلتها ثلاثة أيام وحرمتها بعد ذلك، ومنها: ما رواه أبو داود في سنه من حديث الزهري: **كنا عند عمر بن عبد العزيز فذكروا متعة النساء، فقال رجل: يقال له: الربيع بن سبرة: أشهد على أبي أنه حدث: أن رسول الله ﷺ هي عنها في حجة الوداع** [رقم: ٢٠٧٢].

ثم أجمعت الصحابة على أن المتعة قد انتسخت في حياة النبي ﷺ، فالأحاديث ناسخة لها، والإجماع مظهر، لا أنه ناسخ للكتاب والسنة، وما يقال: إن الحل قطعي بالاتفاق عليه، والنسخ ظني للاختلاف فيه، فمدفوع بما قلنا من الإجماع القطعي وإن لم يكن ناسخاً بذاته فهو مظهر له، فظهر قطعية النسخ؛ وبأن المختلف فيه لا يجب أن يكون ظنياً، خصوصاً إذا كان المخالف قوماً من الرافضة المبتدعة، وإلا لزم أن يكون خلافة الصديق ظنية، وأما من هو من الصحابة أو التابعين وغيرهم، فقد صح رجوعه عنه؛ وبأن الأحاديث الناسخة بلغت مبلغ التواتر معني، وإن كان كل واحد منها من قبيل الأحاد.



٢٧٢- أبو حنيفة عن الزهري عن رجل من آل سيرة: أن النبي ﷺ هي عن متعة النساء يوم فتح مكة، وفي رواية: عام الفتح.

٢٧٣- أبو حنيفة عن يونس بن عبد الله عن أبيه عن ربيع بن سبرة الجهني عن أبيه، قال: هي رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم فتح مكة، وفي رواية: هي عن المتعة عام الحج، وفي رواية: هي رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم الفتح.

عن رجل عنه ربيع بن سيرة على ما رواه أبو داود عن الزهري بقوله: فقال رجل يقال له: ربيع بن سيرة. عام الفتح. قال النووي: الصواب والمحتمل أن التحريم والإباحة كانتا مرتين، وكانت حلالاً قبل حير، ثم حرمت يوم حير، ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة، واستمر التحريم [شرح صحيح مسلم ٤٥٠/١]، نقله في "السابة"، وأخرج محمد في "الموطأ" عن مالك عن الزهري عن عروة: أن حولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب . فقالت: إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه، فخرج عمر فرعاً يجزّ رداءه، فقال: هذه المتعة لو كنت تقدمت فيها لرحمت [٥٤٨/٢، رقم: ٥٨٤]. ثم إجراء أحد على المتمتع وإن كان مختلفاً فيه، لكن المحتمل عند الحنفية ومحققي الشافعية أنه لا يحد؛ لأن الحدود تدرئ بالشبهات، قال محمد: المتعة مكروهة فلا يبغي، فقد هي عنها رسول الله ﷺ فيما جاء في غير حديث ولا أثر، وقول عمر: لو كنت تقدمت فيها لرحمت، إنما نضعه من عمر على التهديد، وهذا قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. فقوله: 'مكروهة' بمعنى محرمة؛ لأن كل مكروه حرام عنده، وقوله: 'فلا يسغي' بمعنى لا يجوز، وقد يستعمل في هذا المعنى كثيراً، وقد استعمله محمد في غير موضع. ثم اعلم أن المتعة حرام باتفاق العلماء والأئمة الأربعة، وبسنة جوارها إلى مالك كما وقع من صاحب "الهداية" سهو من القلم، أو المصنف . كما صرح به شراحها، كيف وقد اتفق عليه المالكية وليس في كتاب من كتبهم جوارها بل مشحونة بتحريمها، وقد أورد في موطئه من الأحاديث ما يفيد تحريمها قطعاً أبداً، وهو لا يورد فيه إلا ما يعمل به.

هي رسول الله ﷺ وأحلّها لثلاثة أيام، فكانت الحلة مؤقتة أيضاً. عام الحج قال القاري: صورة نكاح المتعة أن يقول الرجل لامرأة خالية عن الموانع: أتمتع بك عشرة أيام مثلاً، أو متعني نفسك أياماً أو عشرة أيام، أو لم يذكر أياماً، بكذا من المال. وقال القاري في موضع آخر: وصورتها أن يقول بحضرة الشهود: متعني نفسك بكذا، وقال: وقد كانت مباحة في صدر الإسلام، ثم هي عنها في آخر الأيام، وذلك في حجة الوداع. وهما سور منه من وجوه: الأول: أنه لا بد لها من التوقيت وإن كان بمدة مجهولة، كانصراف نفسه أو قدوم زيد، فلا يكون قوله: متعني نفسك، بلا ذكر الأيام أو المدة، متعة، وهذه مسامحة من القاري . تبعاً لاسن الهمام.



[بيان العزل]

٢٧٥ - أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود: أن عبد الله ابن

## مسعود رحمہ اللہ سئل عن العزل؟

= والثاني: أن حضور الشهود غير مشروط في المتعة، وإنما هو في الوقت، وهذا هو الفرق بينهما. والثالث: أن نسخها وتحريمها في حجة الوداع خلاف التحقيق، بل هو في فتح مكة على ما سبق. نعم أكد ذلك يوم حجة الوداع، وقال القاري نقلاً عن الحافظ عبد العظيم المديني: إن تحريم الحمر الأهلية نسخ مرتين، وسخت القبة مرتين، ونكاح المتعة مرتين، فالمرتان هما يوم حجير ويوم الفتح عسى ما في صحاح الأحاديث.

الخمر الأهلية أي الإنسانية لا الوحشية؛ فإنها حلال. **سئل** أخرج أبو داود الطيالسي في مسنده عن الخدي  
رفعه: **عن العزل الخ** روه أحمد في مسنده [١٤٠/٣، رقم: ١٢٤٤٣]  
والضياء في اختارته من حديث أس رفعه بلفظ: **عن العزل الخ** روه أحمد في مسنده [١٤٠/٣، رقم: ١٢٤٤٣]  
ثم منها ولدا، ويحقق الله نفسه هو حقيق.

والعرب: هو نزع الذكر عن فرج امرأته بعد الإيلاج؛ ليسر منه حارج فرجها، وهو مكروه عندنا في الحرمة إلا بإدائها، وفي الأمة المكوحة إلا بإدائها، وقيل: بإدائها، ولا يكره في الممبوكة، وعند الشافعية يكره في الكل إذا كان تحرزاً من النود، ولا يكره إذا لم يكن له مثل هذا العرض الفاسد، وقد أخرج البخاري عن عطاء عن جابر: كما نعر على عهد النبي ﷺ، وبطريق آخر عن عطاء عن جابر: كما نعرل والقرآن يرل. وعن عبد الله بن محرز الجمحي عن أبي سعيد: أصبها سبياً فكما نعرل، فسأنا رسول الله ﷺ فقال: **لا** **معها** **ثلاثاً** **من** **حبه** **نيس** **من** **حبه** **لا** **شي** **له** [رقم: ٥٢٠٧، ٥٢٠٨، ٥٢٠٩، ٥٢١٠].

[illegible]

قال: إن رسول الله ﷺ قال: .....

إن رسول الله ﷺ [رواه الحاكم عن وثيقة: أن النبي ﷺ سئل عن العزل، فقال: لا تعتصموا به من سبب أحد منكم] أخرج محمد في "الموطأ" عن مالك عن أبي النصر عن عامر عن أبيه سعد: أنه كان يعزل، وعن مالك عن أبي النصر عن عبد الرحمن بن أفلح مولى أبي أيوب عن أم ولد أبي أيوب: أن أبا أيوب كان يعزل، ومن حديث زيد بن ثابت قال: أفته يا حجاج! قال: قلت: غفر الله إني أنجلس إليك؛ لتعصم منك، قال: أفته، قال: قلت: هو حرثك إن شئت عطشته وإن شئت سقته، قال: وقد كنت أسمع ذلك من زيد، فقال زيد: صدق. ومن حديث عمر موقوفاً: ما بال رجال يعزلون عن ولأئدهم لا تأتيهم وليدة فيعترف سيدها أنه ألم بها إلا ألحقت به ولدها، فاعتزلوا بعد، أو اتركوا، قال محمد بعد حديث زيد: وهذا نأخذ لا نرى بالعزل بأساً عن الأمة، وأما الحررة فلا ينبغي أن يعزل عنها إلا بإذن، وإذا كانت الأمة زوجة الرجل، فلا يسعى أن يعزل عنها إلا بإذن مولاه، وهو قول أبي حنيفة - [٤٩٦/٢ - ٥٠٠، رقم: ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩]. وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه قال: تستأمر الحررة وتعزل عن الأمة، وعند الرارق والبيهقي عن ابن عباس: أنه لم يمس عزال الحررة إلا بإذنها، وابن أبي شيبة عنه: أنه كان يعزل عن أمته، والبيهقي عن ابن عمر أنه قال: تعزل الأمة وتستأذن الحررة، وعن عمر مثله، كذا نقل.

وأخرج أبو داود حديث أبي سعيد من طرق مثل ما مر، ومن طريق أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن بي جارية وأنا أعزل عنها، وأنا أكره أن تحمل، وأنا أريد ما يريد الرجال، وأن اليهود تحدث أن العزل المؤودة الصعري؟ قال: لا بأس به. وأبو داود - [٢١٧٠] - وحديث جابر نحو ما مر [رقم: ٢١٧٠، ٢١٧١]، والسنائي حديث أبي سعيد بطريقتين [رقم: ٣٣٢٧، ٣٣٢٨]، وابن ماجه حديثي أبي سعيد وجابر، وحديث عمر بن الخطاب، قال: "هي رسول الله ﷺ أن يعزل عن الحررة إلا بإذنها" [رقم: ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨]، وفي طريق ابن أبي شيبة، لكن في "التقريب": صدوق من السابعة، بخط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون [رقم: ٣٥٦٣].

وأخرج الترمذي حديث جابر في تكذيب اليهود في المؤودة الصعري، وحديثه في العزل والقرآن يزل [رقم: ١١٣٦، ١١٣٧]، قال: وفي الباب عن عمر والبراء وأبي هريرة وأبي سعيد، ثم صحح حديث جابر، قال: وقد روي عنه من غير وجه، وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في العزل، وقال مالك بن أنس: تستأمر الحررة في العزل، ولا تستأمر الأمة، ثم أخرج حديث أبي سعيد من قوله: "لم يفعل ذلك أحدكم" قال: وفي الباب عن جابر، وحديث أبي سعيد حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي سعيد، وقد كره العزل قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. فقد ظهر في الظاهر تعارض الروايات في الحوار والكراهية، فالمحمل ما قاله الحنفية والمالكية من الكراهية في الحررة، والخوازي في الأمة، ولو فرض الكراهة =

لو أن شيئاً أخذ الله ميثاقه استودع صخرةً خرَجَ.  
أي أراد خلقه أي عهده في ظهوره

## [بيان موضع الجماع]

٢٧٦- حماد عن أبي حنيفة عن أبي الهيثم عن يوسف بن ماهك عن حفصة

زوج النبي ﷺ. أن امرأة أتتها، فقالت: إن زوجي يأتيني مجنبة ومستقبلةً فكرهته،...  
أي معه

- في الأمة على ما في بعض الروايات فبناء على أن تركه أولى، فهو تبرئه على نمط الإرشاد، وما رواه مسلم [رقم: ١٤٤٢] من حديث جدامة بنت وهب، وفيه: ثم سأله عن العزل، فقال رسول الله ﷺ: "لا بأس به". وهي رواية في مسند أحمد (الذكور ٨)، وقد ذكره في "باب الرخصة عن العيلة"، فذلك محمول على العزل عن الحرة، كما هو الغالب في باب الجماع.

لو أن شيئاً أُلح قال في "إرشاد الساري": وعند أحمد والسرار وصححه ابن حبان من حديث أسد: أن رجلاً سأل عن العزل، فقال النبي ﷺ: "لا بأس به على ما سأل". ولذا قال: وقول ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الحرة إلا بإدائها؛ لأن الجماع من حقها وبها المصالحة به، وبسبب الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه العزل، مردود مما سبق من الخلاف بأن المرأة لا حق لها في الجماع أصلاً، واحتج لمانعين بحديث عمر عبد الله بن ماجة: "أُهي عن العزل عن الحرة إلا بإدائها"، وفي إسناده ابن شعبة، وحرم بعض الشافعية بأسع إذا امتنع [٥٠٠، ٤٩٩/١١]. واتفقت المذاهب الثلاثة على أنه لا يعزل عن الحرة إلا بإدائها، وأن الأمة يعزل عنها بعير إدائها، قال في "الفتح": ويستترع من حكم العزل حكم معالحة المرأة إسقاط الطقة قبل بفتح الروح، فمن قال بالملع هناك، ففي هذا أولى، ومن قال بالخوار يمكن أن يلتحق به هذا، ويمكن أن يفرق بأنه أشد؛ لأن العزل لم يقع فيه تعاطي السبب، ومعالجة السقط تقع بعد تعاطي السبب، ويتحقق بهذه المسألة تعاطي المرأة ما يقصع الحبل من أصله، وقد أفتى بعض متأخري الشافعية بالملع، وهو مشكل على القول بإباحة العزل مصقاً.

لخرج أي ظهر وجوده بلا مرية وإن عزلتم، فلا فائدة في العزل. أي حيفة في هذا الإسناد لفظ أبي حنيفة لا لفظ أبيه؛ لأنه أول إسناد من مسند حماد في رواية الخصفكي. عن أبي الهيثم. بفتح الهاء وسكون التحتية وفتح المثناة: المكى، كذا قال القاري، وعندي بعله أبو الهيثم المرادي الكوفي صاحب القصب، صدوق من السادسة كذا في "التقريب" [رقم: ٨٤٣١]. بن ماهك بفتح الهاء، ويجمع من الصرف للعجمة والعلمية.

أن روجي إلح هكذا في سحنا لفظ السد، وفي نسخة "العقود": أبو حنيفة عن عبد الله بن عثمان بن حنبل المكى عن يوسف بن ماهك عن حفصة، ولفظ المنز أن امرأة أتت النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إن علي يأتيني من دبري، فقال: لا بأس به. كذا رواه طنحة من طريق أبي نعيم، والفضل بن موسى. =

= والحسن بن رباد، وحزمة بن حبيب، وحلف بن ياسين، وأبي يوسف، وسابق، ورواه ابن المظفر من طريق القاسم بن الحكم، وسابق، ورواه النكلاعي عن محمد بن خالد الوهبي، ورواه محمد بن الحسن في 'الآثار' [ص: ٢٦٧] كلهم عن الإمام، وفي رواية: أن زوجها يأتيها وهي مدبرة، وهكذا رواه ابن خسرو من طريق سابق عنه، ومن طريق أبي عروبة الخراي عن جده عن محمد بن الحسن عنه. وفي بعض رواياته عن حفصة زوج النبي ﷺ، وعند ابن خسرو في بعض رواياته عن حفصة عن أم سلمة، وقد حقق الحافظ قاسم بن قطلوبغا الحمي أن حفصة هذه ليست أم المؤمنين بنت عمر، بل هي حفصة بنت عبد الرحمن، وأحدث حديث أم سلمة، وهكذا عند الطبراني في 'الكبير' من طريق معمر عن ابن خيثم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة قالت: لما قدم المهاجرون المدينة أرادوا أن يأتوا النساء من أدبارهن في فروجهن فأكرن ذلك، فجئن إلى أم سلمة، وذكرن لها ذلك، فسألت النبي ﷺ، فقال: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣).

وروى نحوه الطحاوي وأحمد من طريق وهيب: حدثنا عبد الله بن عثمان بن خيثم عن عبد الرحمن بن سابط عن حفصة بنت عبد الرحمن في هذه القصة، وظهر من هذا أن ههنا تصحيفين في الإسناد، الأول: في لفظ 'أبي الهيثم'، فعليه كان ابن خيثم فصحه الناسخ هكذا؛ وذلك لأن عبد الله ليس كنيته أبا الهيثم بل أبا عثمان، إلا أن يكون له كيتان، والثاني: في لفظ 'حفصة أم المؤمنين'، وفي لفظ: 'امراة أنتها'. وإنما هي حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر من التابعيات الثقات، والمرأة لم تأقها، بل أنت حضرة الرسالة، ويحتمل أن يكون للحديث إسنادان: أحدهما للإمام ما حققنا ونقننا، والثاني للإمام عن أبي الهيثم عن يوسف بن ماهك عن حفصة بنت عمر كما في نسحتنا. وأبو الهيثم إما ابن نصر بن دهر الأسلمي، مقبول من الثالثة، أو المرادي الكوفي صاحب القصص صدوق من السادسة، أو سليمان بن عمرو بن عبد، أو عبيد الليثي المصري ثقة من الرابعة.

ثم المسألة مختلف فيها بين الصحابة، فهذا الفعل كرهه جماعة، منهم: حريمة بن ثابت وعبد الله بن عمرو وأبو هريرة وجابر وعدي بن طلق وابن عباس وأُس بن مالك وأبي بن كعب وعمر بن الخطاب وغيرهم ﷺ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة بن عبد الرحمن كانوا يهون عنه، وقد أخرج البيهقي عن حزيمة رفعه: لا تأتوا سداً في أدبارهن [١٩٦/٧، رقم: ١٣٨٩٠]، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عنه من طريق آخر [٥١٤/٩، رقم: ٤٢٠٠]، وأحمد في مسنده من طريق [٢١٣/٥، رقم: ٢١٩٠٧]، والطحاوي عنه من طريق، ثم البيهقي عنه من طريق آخر، وله طرق مختلفة.

وأخرج أحمد [٢١٠/٢، رقم: ٦٩٦٧] والطحاوي [٢٧/٢] من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: سئل عن الرجل يأتي المرأة في دبرها؟ فقال: هي موضوعة لصغري، وأخرجه السائي وأعمه، والمحفوظ أنه من قول عبد الله بن عمرو، وكذا أخرجه عبد الرزاق وغيره، وأخرج أحمد [٣٤٤/٢، رقم: ٨٥١٣] =

= والأربعة [الترمذي رقم: ١١٦٥، وأبو داود رقم: ٢١٦٢، وابن ماجه رقم: ١٩٢٣] من حديث أبي هريرة  
 روى عنه: [الترمذي رقم: ١١٦٥، وأبو داود رقم: ٢١٦٢، وابن ماجه رقم: ١٩٢٣] من حديث أبي هريرة  
 في حديثه، وأخرجه الرازي في مسنده، وقال: الخارث بن مخلد - وهو في مسنده - ليس بشهر، وقال ابن القصاص:  
 لا يعرف حاله. ولكن له طريق ليس فيه الخارث، أخرجه أحمد [٤٠٨/٢، رقم: ٩٢٧٩] والترمذي [رقم:  
 ١٣٥] والطحاوي من طريق أبي ثيمة الهجيمي عن أبي هريرة بلفظ: [الترمذي رقم: ١٣٥، والطحاوي من طريق أبي ثيمة الهجيمي عن أبي هريرة بلفظ:  
 كذا] [الترمذي رقم: ١٣٥، والطحاوي من طريق أبي ثيمة الهجيمي عن أبي هريرة بلفظ:  
 الترمذي: لا يعرف إلا من حديث حكيم أي الأثرم البصري، وقال المحاري: لا يعرف لأبي ثيمة سماع من  
 أبي هريرة، وقال الرازي: هذا حديث مكر، وحكيم لا يحتج به، وما انفرد به فليس بشيء، وقال ابن حجر: ليس  
 من السادسة، وأخرجه النسائي من طريق آخر، ثم من طريق آخر فيهما مقال.

وروى الدارقطني وابن شاهين من حديث جابر، رفعه: **لا تسلموا على من لا يسلم عليكم**. وأوله: **لا تسلموا على من لا يسلم عليكم**.  
 ح. وأخرج الترمذي [رقم: ١١٦٤] والسنائي والطحاوي [٢٧/٢] وابن حبان [٥١٤/٩]، رقم: ٤١٩٩] من  
 حديث علي بن طلق رفعه مثله، وفيه: 'في أعماهم'، وروى الترمذي [رقم: ١١٦٥] والسنائي، وابن حبان،  
 وأحمد، والبرار من حديث ابن عباس حقه، وروى الحسن بن عرفة في 'جرثه' عن أبي بن كعب، والسنائي  
 واليزار من حديث عمر، وههنا أخبار أخر أيضاً.

وأخرج البخاري في "صحيحه" في "كتاب التفسير" عن سفيان عن محمد بن المنكدر عن جابر: كانت اليهود تقول: إذا جامعها من ورائها جاء الولد أحول، فزلت [رقم: ٤٥٢٨]، وأخرجه مسلم بصرق، قال: وزاد في حديث النعمان عن الزهري: [رقم: ٢٩٨٠]. ثم في نسخة "شرح المسند" بعد قوله: مستقيمة قوله: فعلته، قال القاري: تشديد اللام.





وأخرج أبو يعين عن حريمة بن ثابت رفعه عن ثعلب حديث عمر، وروى الشافعي في 'مسنده' عن خزيمة مرفوعاً في هذه المسألة: **حلال**، فلما ولي السائل دعاه، **كيف قت؟ في أيّ الحريتين** . في **ن حري** . أنه في **ن حريتين** . من **دعاه في قسم فعم** . **من دعاه في دعاه** . **لا يسحب** ح . وروى الربيع عن الشافعي أنه وثق روايته. هذا بالنظر في الآثار، وأما قضية الإطار ففيه وجوه من الشبهة. الأول: أنه موضع القرث لا الحرث. الثاني: علة الأذى كما في الحيض جامعة والتعليل نصي. الثالث: للمرأة على زوجها حق لوطء وهذا مسموح له لا يقضي وصرها. الرابع: لم يعد الدبر للعمل، فالعامل به عادل عن حكمة الله وشرعه.



= الخامس: أنه مضر بالرجل، فقد هي عنه الأطباء؛ لأن الفرح جذاب بالإحليل وحالب سيال لدماء المختن، وبه راحة الرجل، واندبر لا يجذب فلا يخرج كل المختن. السادس: مصر به لإحواجه إلى حركات متعة مراعمته لمقطرة. السابع: أنه محل السجو والعذرة، ويقل عليه الرجل بوجهه ويلاسه وهو أشع. الثامن: مضر بالمرأة جداً؛ لأنه وارد غريب منافر للطبع. التاسع: يحدث أهم والغم والنفرة عن الفاعل والمفعول. العاشر: يسود الوجه، ويظلم الصدر، ويطمس نور القلب، ويكسو الوجه وحشة ترهقه وتعلوه كالسماء، يعرفها أدنى متفرس.

الحادي عشر: يورث التباعض والتدبر والتقاطع بينهما لا محالة. الثاني عشر: يفسد حالهما بما لا يرجى صلاحها إلا بصوح التوبة. الثالث عشر: يذهب بالحاسن ويكسوها ضدها كالغض عوض الود. الرابع عشر: أنه أكبر أسباب زوال النعم وحلول النقم؛ لإيجابه النعمة والمقت الإلهي، وإعراض الله عن فاعله، وعدم نظره إليه، فأى حير يرحوه؟ وأي شر يأمنه؟ الخامس عشر: يذهب بالحياء وهو حياة القلوب، وشعبة من الإيمان. السادس عشر: يحيل الطباع عما ركها الله عليه، ويخرج المرء عن طبعه إلى فطرة لم يركب عليه حيواناً، فهو طبع منكوس ينتكس به القلب وجوارحه، والعمل واهدي، فيفسد أحواله وأعماله وأقواله بلا اختياره. السابع عشر: يورث من الوقاحة والحرارة ما لا يورثه غيره. الثامن عشر: يوجب من اهوان والخزي والسفالة والاحتقار ما لا يتصور في غيره. التاسع عشر: يكسو العبد من حلول المقت والبعضاء، وشحاء الناس واستصغارهم له ما هو مشاهد باحس.

هذا خلاصة ما بسطه ابن القيم، وحقق أنه لم يذهب إلى جوازه أحد، بل اشتبه على الناقل عن بعض السلف حوار الإتيان بالأدبار، والمراد: الإتيان في الفرج من جهة الدبر. قلت: لكن هذا غلط، وكتبوه من ابن القيم، فقد يسب إلى مالك بن أنس، وابن عمر حوار إتيانه في دبرها، بناء على ما روى البخاري عن ابن عمر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا حَرْثُكَ﴾ (القرة: ٢٢٣) قال: يأتيها في دبرها [رقم: ٤٥٢٧]، ولفظ الطبراني قال: إنما أنزلت على رسول الله ﷺ ﴿سَاوَكَةَ حَرْثُكَ﴾ (سورة: ٢٢٣) رحصة في إتيان الدبر، ورواه الدارقطني في "العرائب" من طريق الدراوردي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه بلفظ: نزلت في رجل أصاب امرأته في دبرها، فأعظم الناس ذلك فزلت، قال: فقلت: من دبرها في قبها؟ قال: لا إلا في دبرها، لكن قال الحافظ ابن كثير: لا يصح، كذا في "إرشاد الساري" قال: وقد نقل إباحة ذلك عن جماعة من السلف؛ هذه الأحاديث وصاهر الآية، ونسبه ابن شعان بكثير من الصحابة والتابعين وإمام الأئمة مالك في روايات كثيرة [١٠ ٦٢]. قال أبو بكر الحفاص في "أحكام القرآن" له: المشهور عن مالك إباحته، وأصحابه يقولون هذه المقالة عنه؛ نقحها وشاعتها، وهي عنه أشهر من أن تدفع بنفيهم عنه.

كن روى الخطيب عن مالك من طريق إسرائيل بن روج قال: سألت مانكاً عن ذلك، فقال: ما أنتم قوم عرب هل يكون احترث إلا موضع البرع؟ لا تعدوا الفرج، قلت: يا أبا عبد الله! إنهم يقولون: إنك تقول ذلك، قال: -

## أن تأتي النساء في محاشهن.

جميع محشة

٢٧٩ - حماد عن أبيه عن أبي المنهال.....

= يكذبون عني، يكذبون عليّ فالظاهر أن أصحابه المتأخرين اعتمدوا على هذه القصة، ولعل مانكاً رجع عن قوله الأول، أو كان يرى العمل على خلاف حديث ابن عمر فلم يعمل به، وإن كانت الرواية فيه صحيحة على قاعدته. وهكذا سرد القسطلاني كلامه، وأطاله في الدفع والذب عن مالك وابن عمر، وأورد فيه نقولاً صحيحة عن ابن وهب والقرطبي، ورواية النسائي عن نافع في بيانه معنى قول ابن عمر.

**محاشهن:** [وقد يستدل عليه بقوله تعالى: ﴿فَأَنَّهُ هُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (سورة: ٢٢٢)، وقوله: ﴿هُنَّ حَرْثُكُمْ﴾ (سورة: ٢٢٣) وبالنقياس على الخبيص، واجتمع قوله تعالى: ﴿فَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ﴾ (الفرقة: ٢٢٢)] قال القاري: نفتح الميم وتشديد الشين المعجمة أي أديارهن، وقد في 'تجمع البحار': وفيه هي أن يؤتى النساء في محاشهن، هي جمع محشة وهي الدر، ويقال: سبر مهمة أيضاً، كنى بالمحاش عن الأديار كما يكنى بالخشوش عن مواضع العائط، ومنه حينئذ محاش النساء حرام، وحديث هي عن إتيان النساء في خشوشهن أي أديارهن، قال القاري: وقد ورد: **اتقوا محاش النساء** رواه سمويه وابن عدي عن جابر.

وروى أحمد [٣٤٤/٢، رقم: ٨٥١٣] وأبو داود [رقم: ٦١٦٢] عن أبي هريرة: **معه من أسمره في درهه**، قال في 'البنية': وقال شيخنا في 'شرح الترمذي': قد انعقد الإجماع آخرأ على تحريم إتيان المرأة في الدر، وإن كان فيه خلاف قديم قد انقطع، وكل من روي عنه بإخته فقد روي عنه إنكاره، فأما القائلون بتحريمه من الصحابة: فعلي بن أبي طالب وابن عباس وأبو هريرة وأبو الدرداء وابن مسعود، ومن التابعين: سعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وإبراهيم النخعي وسعيد بن المسيب وطاوس، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وسفيان الثوري والشافعي وآخرين من أهل العلم.

**أبي المنهال:** هكذا لفظ السد في سحتنا، وأما لفظ نسخة 'العقود': فأبو حنيفة عن أبي قدامة المنهال بن حليفة عن سلمة بن تمام عن أبي القعقاع الحرمي عن ابن مسعود أنه قال: الحديث، كذا رواه البخاري من طريق حماد بن أبي حنيفة عن أبيه، ومن طريقه رواه ابن حنبل، ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عن الإمام، غير أنه قال: عن المنهال بن عمرو عن ثمامة عن أبي القعقاع. وهذا سد آخر، فعلى له عند الإمام سديد عن أبي القعقاع من طريق المنهال بن حنيفة - وهو ضعيف - عن سلمة بن تمام - وهو صدوق - عن أبي القعقاع، ومن طريق المنهال بن عمرو - وهو صدوق كوفي ربما وهم - عن ثمامة - وهو ثقة - عن أبي القعقاع، ويحتمل: أن يكون ذلك من اشتباه بعض الرواة في أسماء السد، فزعم المنهال: أنه ابن عمرو، وسلمة: أنه ثمامة، والحديث أخرجه الطحاوي [٢٨٢] من طريق الحجاج عن أبي القعقاع بلفظ: 'محاش النساء حرام'.

عن أبي القعقاع الخشني عن ابن مسعود أنه قال: حرام أن تؤتَي النساء في المحاش.

وأخرجه البخاري في "التاريخ"، والحاكم في "الكنى"، وروى الإمام أيضاً عن كثير الرماح الأصم الكوفي عن أبي وادع عن ابن عمر في قوله عز وجل: **لَسَوْفَ كُمْ حَرْثٌ كُمْ وَأَمَّا حَرْثُكُمْ فَبِهِ شَيْءٌ** (سورة: ٢٢٣) قلاً ودبراً في المأتي وحده، لا غير. هكذا رواه طلحة من طريق وكيع، وابن خسرو من طريق محمد بن الحسن، والكلاعي من طريق محمد بن خالد كلهم عن الإمام، ولهذا يظهر أن ابن عمر كان لا يرى الإِدْبَارَ أي الإتيان في المحاش جائزاً، وهو الصحيح عنه على ما رواه الطحاوي عنه من طرق [٢٥/٢]. وقد سبق رواية حماد بن الإمام عن أبيه عن حميد الأعرج عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: **يَبِيدُ سِوَاءُ حَوْثِ نَحْشٍ حَرَمٍ**، وهكذا كان في نسختنا، وفي نسخة "العقود" هكذا: أبو حنيفة عن حميد الطويل عن قيس الأعرج الملكي - هو أبو عبد الملك - عن رجل يقال له: عباد بن عبد الحميد عن أبي ذر **عنه** "أن النبي ﷺ نَهَى عَنْ إِيْتَانِ السَّاءِ فِي أَعْجَازِهِمْ"، كذا رواه طلحة من طريق القاسم بن الحكم وأبي يحيى الحماني عن الإمام، ورواه ابن خسرو من طريق محمد بن الحسن، كلهم عن الإمام. ويروى: عن حميد عن قيس عن أبي ذر، كذا رواه جماعة من أصحاب الإمام، فعلم أن ههنا تصحيفاً وإسقاطاً لبعض السد، وتصرفاً في لفظ المتن، ولعل عامة ذلك نشأت من تداول أقلام السامخ، أو من سوء حفظ بعض الرواة، أو النسخة، وعلم أنه ليس حميد الأعرج، بل هو الطويل رواه عن قيس الأعرج، فارتفع الالتباس مما حرراه في المقدمة قبل هذا العثور. ثم اعلم أن من آداب الجماع أن لا ينظر إلى الفرج، فقد ورد: **إِدْ حَامِعٌ حَدَّكُمْ بِوَجْهِهِ أَوْ حَارِبِهِ فَلَا سِرَّ بَيْنَ فَرْجِهِمْ فَبِهِ دَبٌّ يَوْرَثُ لَعْنِي**، أخرجه بقي بن مخلد في "مسنده" وابن عدي في "كامله" من حديث ابن عباس مرفوعاً، وقال ابن الصلاح: جيد الإسناد، وورد: **إِدْ حَامِعٌ حَدَّكُمْ فَلَا سِرَّ بَيْنَ فَرْجِهِمْ فَبِهِ دَبٌّ يَوْرَثُ لَعْنِي**، ولا يكثر الكلام فيه يورث لعن، أخرجه الأزدي أبو الفتح في "ضعفاته"، والخبيلي في "مشيخته"، والديلمي في "فردوسه" من حديث أبي هريرة.

وقد ورد من حديث عائشة في الإنكار عليه، وأنكرت أن تكون رأتها معه **عنه** كما في الصحاح، لكن قد ورد للإجارة مطلقاً إشارة فيصوص القرآن والسنن في حق الروجة والمموكة، وخصوصاً صراحة في حقهما في بعض الأحبار، أوردناها في حواشي 'الهداية'، ومن الآداب أيضاً أن لا يتعجل في التنحي عنها بمجرد قضاء حاجته، فقد ورد: **إِدْ حَامِعٌ حَدَّكُمْ أَنَّهُ فَبِصَدْفِهِمْ، تَمَّ إِدْ فُقْصِي حَاجَتِهِ فَبِئْسَ بِنَفْصِي حَاجَتِهَا فَلَا يَعْجَبُ حَتَّى نَقْصِي حَاجَتِهَا**، أخرجه عبد الرزاق في 'جامعه' وأبو يعلى في 'مسنده' من حديث أنس، وأخرج ابن عدي في 'كامله' من حديث طلق مرفوعاً: **إِدْ حَامِعٌ حَدَّكُمْ أَنَّهُ فَبِصَدْفِهِمْ، تَمَّ إِدْ فُقْصِي حَاجَتِهِ، كَمَا يَجِبُ أَنْ يَفْصِي حَاجَتَهُ**.

الخشني: وفي "شرح القاري": القعقاع الخشني بشيئين بلا نون.

في المحاش. [أخرج أبو داود الطيالسي في 'مسنده' عن الحذري رفعه: **بِئْسَ شَيْءٌ يَكُونُ إِذَا عَرَبٌ** وروى سمويه وابن عدي في 'كامله' عن جابر رفعه: **اتَّقُوا مَحَاشِ النِّسَاءِ**.

## [بيان النسب لصاحب الفراش]

٢٨٠- أبو حيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب: أن النبي ﷺ قال: "الولد للفراش....."

**الولد:** [قال القاري: والحديث صحيح مشهور كاد أن تكون متواتراً، فقد رواه البحاري (رقم: ٢٠٥٣) ومسلم (رقم: ١٤٥٧) وأبو داود (رقم: ٢٢٧٣) والسنائي (رقم: ٣٤٨٤) وابن ماجه (رقم: ٢٠٠٤) عن عائشة، والثلاثة (السنائي رقم: ٣٤٨٢، وابن ماجه رقم: ٢٠٠٦، والترمذي رقم: ١١٥٧) عن أبي هريرة، وأبو داود عن عثمان، والسنائي عن ابن مسعود وعن عبد الله بن الزبير (رقم: ٣٤٨٥، ٣٤٨٦)، وابن ماجه عن عمر وعن أبي أمامة (رقم: ٢٠٠٥، ٢٠٠٧)] المقصود من الفراش الروحة المنكحة، أو الأمة المملوكة الحائزة للوصة. لأهما تفتشان للوطء، والمراد ههنا: صاحب اعرش وهو الزوج أو امون، لا نفس اعرش كما رعمه القاري، وذلك إما بطريق الكناية أو المحار، أو محار الحدف، قال في "مجمع البحار": وفيه الولد للفراش أي لمالكه: وهو الروح أو المولى؛ لأهما يفترشاهما، وقال اسووي: قال العمماء: العاهر: الرائي، وعهر: رى، وعهرت: رست، والعهر: الربا، ومعنى 'له ا حجر' أي له ا حية، ولا حق له في ابود، وعادة العرب أن تقول: له ا حجر وفيه الأثلث، وهو التراب ونحو ذلك، يريدون ليس له إلا الحية [شرح صحيح مسلم ٤٧٠/١].

وقيل: المراد با حجر ههنا أنه يرجم باخجارة، وهذا ضعيف؛ لأنه ليس كل ران يرجم، وإنما يرجم المحصن خاصة؛ ولأنه لا يرجم من رجمه بقي ابود عنه، والحديث إنما ورد في نفى ابولد. وقال في 'المجمع': وللعاهر الحجر أي الرائي، من عهر عهراً وعهوراً، إذا أتى المرأة ليلاً للفجور، ثم عبت على الرنا مطلقاً أي لا حظ للراني في الولد، وإنما هو لصاحب الفراش أي صاحب اعرش أي امرأة. لأنه يفترشها الروح، والصاحب: السيد أو الروح أو الواطي شبهة، قال القاري: ا حجر أي الرجم أو التراب كناية عن قتله. وقد عرفت أن ليس المراد ههنا قتله، وإنما هو في الرجم خاصة لا في الجلد، على أنه خلاف مورد الحديث كما ستعرفه.

اعلم أن اسووي شره في هذا السب إمكان الوطء على ما هو مذهب مالك والشافعي، وبه رد على أبي حيفة في عدم الاشتراط، ومثل فيه المعربة والمشرقة قال: وهذا ضعيف ظاهر الفساد، ولا حجة له في إطلاق الحديث؛ لأنه حرج على العالب، وهو حصول الإمكان عند العقد. أقول عليه: أما أولاً: أن الحكم قد يدار على الداعي، والدان دائماً عن المدعو والمدلول، ولا ينتعت إلى حقيقة وجودهما أصلاً، كما في السر والمشفقة، فالعقد جعل بمرلة ابوطء في هذا المعنى، وقد قال الووي أيضاً: فإن كانت روجة صارت فراشاً بمجرد عقد النكاح، فمدهه ليس ضعيفاً ظاهر الفساد، بل مدههم كذلت، وثانياً: أن مدههم خلاف إطلاق الحديث، وحروجه على العالب ممنوع، =

## وللعاهر الحجر.

فلاند له من دليل، وثالثاً: أن الموطوءة إذا مصت عليها سون، وروحها في السر، وحاضت فيها مرات، فإذا صبقها تعتد بلا مرية مع أن براءة الرحم معلومة بالضرورة، وكذا لو كان معها ويعلم أنها تحيض وليست تخامل كما هو السمة في الطلاق في طهر لا وطء فيه، فظهر أن مطلق الوطاء جعل قائماً مقام شغل الرحم، وإن علم براءة قطعاً فأين الإمكان ههنا؟ فقلوه مناف للأصول الشرعية، فافهم.

**وللعاهر:** رواه الستة، فأخرجه مسلم عن عائشة في قصة اختصام سعد وعبد بن رمعة: هو عبد الله بن مسعود بن سعد بن طارق، وعن أبي هريرة بصرف مثل لفظ رواية الإمام [رقم: ١٤٥٧، ١٤٥٨]، وأبو داود عن عائشة نحو رواية مسلم، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص في قصة رباح الخاهلية ودغوة ولده به، قال: لا دغوة في الإسلام ذهب أم حاهية، عبد الله بن مسعود بن طارق بن حارث بن رباح في قصة يؤحى وقضاء عثمان بقضاء رسول الله ﷺ، الولد للفراش [رقم: ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥]، وابن ماجه عن عائشة في قصة قضية عبد وسعد: "الولد للفراش"، وعن عمر مرفوعاً: "قضى بالولد للفراش".

وعن أبي هريرة مرفوعاً: **سعد بن طارق** **وللعاهر** **حجر**. وعن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً: **سعد بن طارق** **وللعاهر** **حجر** [رقم: ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧]. والترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: **سعد بن طارق** **وللعاهر** **حجر** [رقم: ١١٥٧] قال: وفي الباب عن عمر وعثمان وعائشة وأبي أمامة وعمرو بن حارثة وعبد الله بن عمرو والبراء بن عازب وريد بن أرقم، حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، وقد رواه الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة، والعمل على هذا عند أهل العلم.

(۹) کتاب الاستبراء

## [بيان الاستبراء]

٢٨١ - أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: **هَيَّ رسول الله ﷺ أَنْ تَوَطَّأَ**

[illegible]

وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس [٢٥٧٣، رقم: ٥٠]، والترمذي من حديث العرياض بن سارية [رقم: ١٥٦٤]، والطبراني في 'الصغير' من حديث أبي هريرة بسند ضعيف، وابن أبي شيبة من حديث عبيد رفعه: 'هي أن توضع الحامل حتى تصنع، أو الحائل حتى تسترأ بحبضة'، وفي سنده ضعف وإقطاع، وابن حبان في "صحيحه" من حديث رويفع، وابن أبي شيبة من مراسيل الشعبي مرفوعاً: 'هي يوم أوضع أن توطأ حامل حتى تضع، أو حائل حتى تسترأ'، وعند الزقاق في "مصفه" من مراسيله من طريق آخر، ومن حديث أنس رفعه: "استرأ صفيه حبضة"، وذكره البيهقي من طريق الحجاج عن الزهري عن أنس، وقال: في سنده ضعف، ولا ضعف؛ لأنه لعله يكون الحجاج مدلساً، وهو عدداً ليس جرحاً مع أنه تقوى مما ذكرنا.

وروى مسلم [رقم: ١٤٤١] عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ أنه أتى امرأة محج على باب فسطاط، فقال: عدا  
- - فقالوا: نعم، فقال رسول الله ﷺ: لا تحل لها أن يمسها رجل منكم ولا يحل لها أن يجلس عليها ولا يحل لها أن تلبس  
حتى تصنع [شرح صحيح مسلم ٤٦٥/١]. وأخرج أبو داود عنه، ولفظه: كان في غزوة فرأى امرأة محجاً،  
فقال: عن صاحبها "هـ" قالوا: نعم، قال: هـ. محمد بن معاذ بن عبد ج. وعن أبي سعيد  
الخدري، ورفع أنه قال في سبايا أوطاس: لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحصن حصنها، وعن  
رويفع بن ثابت الأنصاري، قال: قام بينا حظياً قال: أما أي لا أقول لكم إلا ما سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم  
حين، قال: لا حل لأمر من هذه الأمور ولا حل لغيرها يعني إثبات الحبال، لا حل لأمر من  
ومن هذه الأمور لا حل لها حتى يدخل من تحتها رجل منكم أو يمسها رجل منكم [رقم: ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨]. =

## الحبالى حتى يضعن ما في بطونهن.

= وأخرج الترمذي حديث روي عن ربيعة مختصراً وحسنه، وقال: وقد روي من غير وجه عن ربيعة بن ثابت، والعمل عند أهل العلم لا يرون للرجل إذا اشترى وهي حامل أن يطأ حتى تصعب، وفي الباب عن ابن عباس وأبي الدرداء والعرباض بن سارية وأبي سعيد. ثم هذا الاستبراء عدداً إما هو في الحبلى المشترة، والحلى من زنا، والسبايا التي فسخ نكاحهن عن أرواجهن الحربيين بوجه الإسلام أو الهجرة، وصارت مما ملكت أيماننا لا في حق منكوحته الحلى، فإنه يجوز جماعها، وكذا يجوز وطء الحلى من زنا إذا كان الزوج هو الراي زنى بها قبل النكاح، ولا في حق الحربية المهاجرة مسلمة إذا كانت حاملاً، فإنه لا يجوز عدنا نكاحها حتى تصعب فصلاً عن الوطء؛ لأن نكاحهم فيما بينهم صحيح عندنا، فعده وضع الحمل.

ومبى حرمه الوطء ما نص عليه أن لا يسقي ماءه ررع غيره، ورواه أحمد [٦٢/٣، رقم: ١١٦١٤] والدارمي من طريق أبي الوداك عن أبي سعيد، ورفع أنه قال في سبأيا أوطاس: لا يطأ حمل حتى يصعب حملها. ولا يطأ حمل حتى تحيض حبسه، ورواه أبو داود عن ربيعة بن ثابت الأنصاري قال رسول الله ﷺ يوم حنين: لا تحل لامرئ يؤمن بالله يوم الآخر أن يسقي ماءه ررع غيره - يعني إتيان الحبالى - ولا حل لامرئ يؤمن بالله يوم الآخر أن يضع على امرأة من نسائه حتى يسرها، ولا حل لامرئ يؤمن بالله يوم الآخر أن يسقي ماءه ررع غيره. [رقم: ٢١٥٨]. ورواه زرير عن مالك قال: ينبغي أن رسول الله ﷺ كان يأمر باستبراء الإماء بحبضة إن كانت ممن تحيض، وثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض، ويهي عن سقي زرع العير، وعن ابن عمر أنه قال: إذا وهت الوليدة التي توطأ، أو بيعت، أو أعتقت فلتستبرأ، ولا تستبرأ العدراء، ثم الجمهور على استبراء العدراء أيضاً؛ لحديث سبأيا أوطاس بعمومه، وكذا على استبراء غير الحائض بشهر لا بأشهر.

والاستبراء في اللغة: طلب البراءة والطهارة، وفي الشرع: طلب براءة رحم جارية عن حمل، ومن ملك أمة شراء أو هبة أو وصية أو إرثاً يحرم عليه الوطء ودواعيها حتى يستبرأها بحبضة أو شهر أو وضع حمل.

**الحبالى:** بفتح الحاء جمع حبلى وهي الحامل، والمراد بها السبايا والمشترة.

**بطونهن:** رواه الترمذي عن عرباض بن سارية عن أبيه مرفوعاً وفي الباب عن ربيعة.





- وحديث عني حديث صحيح، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم لا يعلم يسهم في ذلك اختلاف. ثم قال بعد إخراج حديث المصتنى: وذكر مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: يحرم قليل الرضاع وكثيره إذا وصل إلى الجوف، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ووكيع وأهل الكوفة. وأخرج محمد بن عاتشة عن مالك عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عائشة ر مرفوعاً: يحرم من رضاعة ما يحرم من الولادة [٥٩٢ ٢، رقم: ٦١٦]، ونقل في 'البنية' عن 'المعجم الكبير' للصيرافي أنه أخرج من حديث ثوبان مرفوعاً: يحرم من رضاعة ما يحرم من لبن [٩٨ ٢، رقم: ١٤٣٢] [الساية: ٢٥/٥، ٢٦].

واعلم أن مذهبنا هو ما يفيد هذه الروايات الصحيحة، وقوله تعالى: **وَمَا يَنْبَغُ لَكُمْ أَنْ تَصْغَبُوا** (النساء ٢٣) من أن قليل الرضاعة وكثيرها سواء في التحريم، فإن مسمى الرضاعة يتحقق بأدنى شيء من اللبن إذا وصل إلى جوفه، والزيادة عليه بحر الواحد لا سيما بما لم يكن حراً ولا قرأناً - وهو خمس رضعات بناء على رواية عائشة كما احتازه الشافعي - زيادة على الكتاب فلا يجوز. ومذهبنا مروى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر وابن عباس، وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومكحول والزهري وقتادة وعمرو بن دينار والحكم وحماد والأوزاعي والثوري ووكيع وعبد الله بن المبارك والليث بن سعد ومجاهد، وزاد الشيخ أبو بكر الرازي عمر بن الخطاب ر م. والشعبي والنخعي، وقال ابن المنذر: وهو قول أكثر الفقهاء، كذا في 'الساية' للنعبي [٢٥٦/٥].

وقد أخرج محمد بن 'الموطأ' آثار سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن عباس في تحريم مصة واحدة [٥٩٤/٢، ٥٩٥، رقم: ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١]، وقال النووي في 'شرح مسلم': فقالت عائشة والشافعي وأصحابه: لا يشت بأقل من خمس رضعات، وقال جمهور العلماء: يثبت برصعة واحدة، حكاه ابن المنذر عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وابن المسيب والحسن ومكحول والزهري وقتادة والحكم وحماد ومالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ر. وقال في 'البيان': وحكى أبو بكر الرازي وابن قدامة في 'المعني' عن الليث أنه قال: أجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد، كما يفطر الصائم. وأجيب عن وجوه المحالفين: بأن العمل بالكتاب أقوى، وبأنه حكى أبو بكر الرازي عن ابن عباس أنه قال: قوله: لا تحرم الرصعة والرضعتان كان ذلك، فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم فيجعل ذلك مسوحاً، ومثله عن ابن مسعود، وبأن أحاديث عائشة مضطربة، فوجب الرجوع إلى الكتاب، وبأن حديث الإملاحة والإملاحتين غير صحيح؛ لاضطرابه، وحديث خمس رضعات عن عائشة ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى مذهب الروافض في ترك كثير من القرآن عن الصحابة، ولأن مسوح التلاوة يحتاج إلى دليل في نفاء الحكم، وقيل: عجب من الشافعية لا يعملون بقراءة ابن مسعود في صوم الكفارة، ويعملون برواية عائشة، والقرآن لا يثبت بخير الواحد، والعمل بالقراءة الشاذة لا يجوز [٢٥٦/٥].

٢٨٣- أبو حنيفة عن الحكم عن عراك بن مالك عن عروة بن الزبير، .....

**عن الحكم إلخ:** هو ابن عتبة مصعراً، أخرج البحاري برواية آدم عن شعبة عن الحكم عن عراك بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت: استأذن عليّ أفلح فلم أذن به، فقال: أتحتجني مني وأبا عمك، فقلت: وكيف ذلك؟ قال: أرضعتك امرأة أخي بن أخي، فقالت: سألت عن ذلك رسول الله ﷺ. فقال: صدق أفلح نسي به. وأفلح هو أبو الجعد أخو أبي القعيس بصم القاف وفتح العين المهملة واسم أبي القعيس كما قال الدارقطني: واثل الأشعري قاله القسطلاني، ثم أخرج حديث جابر مرفوعاً في قصة أمة حمزة: حرم من - ص - حرم من - ص - وحديث عائشة في قصة عم حفصة من الرضاعة، وفيه: فقالت عائشة له: لو كان فلان حياً لعمها من الرضاعة دخل عليّ؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم إن رضاعه حرم من - ص - حرم من - ص - [رقم: ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٥١٠٣]، وقد حققوا أن عم عائشة هذا غير أفلح أخو أبي القعيس، بل هو عم آخر أخو أبيها أبي بكر من الرضاع أرضعتها امرأة واحدة، كما ذكره النووي [شرح صحيح مسلم ٤٦٧/١]، وعط قور من قال: هما واحد، ونقله القسطلاني عن ابن حجر هذا في كتاب الشهادات.

وأخرج في الرضاع عن مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة: أن أفلح أبا أبي القعيس جاء يستأذن عيها، وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب، فأبيت أن أذن له، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت، فأمرني أن أذن له. وأبو القعيس هو واثل بن أفلح الأشعري كما عند الدارقطني، وأخرجه مسلم برواية مالك وسفيان بن عيينة ويونس ومعمّر عن الزهري في صرق، وبرواية ابن نمير عن هشام، وبرواية ابن جريح عن عطاء، وبرواية يزيد بن حبيب، والحكم عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة مرفوعاً بألفاظ محتمة متقاربة، ففي طريق سفيان قلت: إنما أرضعتني المرأة وم يرضعني الرجل، قال: رب - ص - أو نسي، وكذا في رواية يونس وهشام، وفي طريق عطاء: استأذن عني عمي من الرضاعة أبو الجعد، وفي طريق هشام: فرددته، قال لي هشام: إنما هو أبو القعيس، وفي طريق الحكم: استأذن عليّ أفلح بن قعيس [رقم: ١٤٤٥].

قال النووي: قال الحفاظ: الصواب الرواية الأولى، وهي التي كررها مسلم في أحاديث الباب، وهي المعروفة في كتب الحديث وغيرها أن عمها من الرضاعة وهو أفلح أخو أبي القعيس، وكية أفلح: أبو الجعد [شرح صحيح مسلم ٤٦٧ ١]، وأخرجه أبو داود من طريق هشام عن أبيه عن عائشة [رقم: ٢٠٥٧]، والسنائي عن يزيد عن عراك، وابن جريح عن عطاء، وأبي أيوب عن وهب بن كيسان، ومالك عن الزهري، وسفيان عن الزهري، وهشام وجعفر بن ربيعة عن عراك كلهم عن عروة عن عائشة [رقم: ٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣١٦، ٣٣١٧، ٣٣١٨].

وابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري، وعند الله بن نمير عن هشام عن عروة عن عائشة [رقم: ١٩٤٨، ١٩٤٩]، والترمذي من طريق ابن نمير عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً [رقم: ١١٤٨]، قال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم كرهوا إلى الفحل، =

عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء أفلح بن أبي القعيس ليستأذن على عائشة فاحتجبت منه، حاله  
 فقال: تحتجبن مني وأنا عمك؟ فقالت: فكيف ذلك؟ قال: أرضعتك امرأة أخي بلبن بنتدوير الاستفهام  
 أخي، قالت: فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تربت يداك أما عمومتك  
 تعلمين أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب". هو عمك

= والأصل في هذا حديث عائشة، وقد رخص بعض أهل العلم في لبن الفحل، وانقول الأول أصح. قال في "إرشاد الساري": وفيه دليل على أن لبن الفحل يحرم حتى تثبت الحرمة في جهة صاحب اللبن، كما ثبتت في جانب المرضعة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت عمومة الرضاع، وألحقها بالنسب؛ لأن سبب النسب هو ماء الرجل والمرأة معاً، فوجب أن يكون الرضاع منهما، ولذا أشار بقوله إروى عن أبي شبة النخاس واحد، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وصاحبيه ومالك وأحمد، وجمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، وقال قوم منهم: ربيعة الرأي وابن علية وابن بنت الشافعي وداود وأتباعه: الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً [٣٨١/١١].

**عائشة إ.ح:** أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٤٧٩٦، ٢٦٤٦، ومسلم رقم: ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٧] عن ابن عباس وعائشة، والأربعة [الترمذي رقم: ١١٤٧، وأبو داود رقم: ٢٠٥٥، والنسائي رقم: ٣٣٠٠، ٣٣٠١] إلا ابن ماجه. **أفلح إ.ح:** هكذا في السبعة عندنا، ونسخة شرح القاري ولم يتعرض له، والصواب أفلح أخو أبي القعيس، كما هو محفوظ عند الحفاظ. **أما تعلمين إ.ح:** والحديث مشهور رواه أحمد والشيخان [البخاري رقم: ٢٦٤٤، ومسلم رقم: ١٤٤٥] وأبو داود [رقم: ٢٠٥٥] وابن ماجه [رقم: ١٩٣٧] وغيرهم.



وروى الحلال عن أحمد من صنه على العموم حالف كتاب الله وسنة رسوله، فقد أوجب الكفارة في القتل خطأ، ورواه العقيلي في 'تاريخه' من حديث الوليد عن مالك به، وقال البيهقي: هذا غير محمود عن مالك، ورواه الخطيب في الرواة عن مالك في ترجمة سودة بن إبراهيم، وقال: سودة مجهول، وخرجه عن مالك مكر، ورواه ابن ماجه من حديث أبي در، وفي سنده شهر بن حوشب، وفيه انقطاع أيضاً، ورواه الدارقطني من حديث أبي الدرداء، ومن حديث ثوبان، وفيهما ضعف، لكن قال أسوي في 'الروضة' و'الأربعين': حديث حسن.

وقال الحاكم: صحيح عريق؛ لأنه تفرد به الوليد عن مالك، قلت: والضعف في رجاله يسير، والوليد وشهر ثقتان نعم سودة، قال الدارقطني: ضعيف، وثانياً: أن المراد بالرفع رفع الإنم، لا رفع الفعل بجميع أحكامه، فإن الأحكام ثابتة، كصمان الجبايات والأروش في مال الصبي، وجماع المكروه يوجب الغسل، ويفسد عليه حجه وصومه، وقد يستدل بما حكاه البيهقي عن الشافعي أن الكفر إذا سقط عن المكروه بالطلاق أوى، ومرجعه قوله تعالى: ﴿لَا مِنْ أَثَرٍ مُضْمَرٍ﴾ (الحج: ١٠٦)، وال جواب: أن الكفر أصله يتعلق بالاعتقاد، ولا يسقط عنه، ويعتمد الطلاق على إرسال اللفظ مع التكليف.

وقد يستدل بما رواه أبو داود عن عائشة [رقم: ٢١٩٣]، وصححه الحاكم مرفوعاً: لا طلاق ولا عتاق في غلاق [٢١٦/٢، رقم: ٢٨٠٢]، لكن اختلف في معنى الإغلاق، قيل: الإكراه، وقيل: الحون، وقيل: العضب، وقيل: التضييق، ثم الحديث يدور على ثور بن يزيد، واحتلف عليه في الإسناد عنه عن محمد بن عبيد، أو عن عبيد بن أبي صالح، كما لا بأس ماخه، وأسقط محمد بن عبيد في 'المستدرث' أيضاً، وقال ابن عبد البر في 'الاستدكار': كان الشعبي والنخعي والزهرري وابن المسيب وأبو قلابة وشريح في رواية يرون طلاق أمكره حائراً، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري، وكذا ذكرهم ابن المنذر في 'الأشراف': إلا أنه ذكر قتادة بدل شريح. وباحتمة قال أصحابنا: جملة ما يصح مع الإكراه ستة عشر على التحقيق: الكاح، والطلاق، والرجعة، والإيلاء، والفء، والظهار، والعتاق، والعفو عن القصاص، واليمين، والندى، والإسلام، وقبول العثم، والتدبير، والاستيلاء، والرضاع، وقبول الوديعة، وقال العيني في 'السياسة' بعد ذكر حديث عبادة عن مسدد الحارث بن أبي أسامة: وروى الطبراني من حديث فضالة بن عبيد بلفظ: ثلاث لا يخور اللعاب فيه: الطلاق والكاح والعتاق، وفيه ابن طيعة كما مر.

قيل: وأخرجه الدارقطني، وفي سنده عبد الرحمن بن حبيب بن أردك، وهو مختلف فيه، قال السائي: هو مكر الحديث ووثقه غيره، فيكون الحديث على هذا حسناً، أقول: عبد الرحمن هذا هو في سنده أبي داود والترمذي وابن ماجه أيضاً، وقال ابن المصنف في 'الفتح': وانحطت حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ ثلاث حديث حد وهرم حد الكاح والطلاق والرجعة، أخرجه أحمد وأبو داود [رقم: ٢١٩٤]، وابن ماجه [رقم: ٢٠٣٩]، وقد ورد حديث العتاق في 'مصف عبد الرزاق' من حديث أبي در، قال: قال رسول الله ﷺ: من صم وهو لاعب مضافه جائز، ومن أعتق وهو لاعب فعتقه جائز [١٣٤/٦، رقم: ١٠٢٤٩].

أن رسول الله ﷺ قال: "ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد: الطلاق، والنكاح، والرجعة".  
[بيان العدة]

٢٨٥- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال لسودة حين طلقها:  
"اعتدي".

= وروى ابن عدي في 'الكامل' من حديث أبي هريرة عنه ﷺ قال: **«أبى من مهر عا من كنم سي، مهن لا عا فقد وحب عيبه خلاصه . عا . سكا .»** وأخرج عبد الرزاق عن عبي وعمر موقوفاً أنهما قالاً: ثلاث لا لعب فيهن: النكاح والطلاق والعنق، وفي رواية عنها: أربع، وراد: والدر [١٣٤/٦]، رقم: ١٠٢٤٧، [١٠٢٤٨]. قال القاري: ورواه أحمد وأبو داود [رقم: ٢١٩٤] والترمذي [رقم: ١١٨٤] وابن ماجه [رقم: ٢٠٣٩] عن أبي هريرة إلا أنه بلفظ: "النكاح والطلاق والرجعة"، وفي رواية لأبي داود: "والعنق" بدل الرجعة، وقد ورد حديث العنق في "مصنف عبد الرزاق" [١٣٤/٦]، رقم: ١٠٢٤٩.

وهكذا سرد القل مثل قول ابن اعمام، اعلم أن الحنفية استدلووا هذا الحديث بإزاء الشافعية في انعقاد بين المكروه والناسي واحتطى قياساً على ما ورد من اسدر في بعض الروايات، وفي وقوع صلاقتهم، وأما حديث "رفع عن أمي" الحديث فقد ضعفه النقاد، واعترفت به الشافعية.

**حد:** الحد أن يتلفظ قصداً إلى إرادة المعنى حقيقة أو مجازاً، والهرل" ضده، قال ابن اعمام: الهازل قاصد لتسب غير راض بحكمه. **اعتدي إلخ** رواه هكذا عن الإمام أبو عصمة، وراد ابن حنبل من طريق آخر عن الإمام عن ابيهم: أنها فعدت له في الطريق، فقالت: أشدك الله راجعني، فإني قد وهت ليلتي ويومي لعائشة فراجعها، وروى الطبراني بلفظ: فأراد أن يفارقها، وروى البيهقي عن عروة مرسلاً: طلق سودة فلما حرج إلى الصلاة، أمسكت ثوبه، فقالت: ما بي في الرجال من حاجة، ولكي أريد أن أحشر في أرواحك، قال: فراجعها وجعل يومها لعائشة، قال الحافظ: ومثله في 'معجم أبي لعباس الدغولي' من طريق هشام الدستوائي عن انقاسم بن أبي برة نحوه. وفي كتب الصحاح: أنه لما أراد طلاقها وهت يومها لعائشة، أخرج أصحاب الصحاح وانس، ورواه البيهقي وانشافعي من حديث عقبة بن حائد عن هشام موصولاً، وان سعد وسعيد بن المنصور والترمذي، وقال عبد الرزاق في 'مصنعه': تواردت الروايات على أنها حافت الطلاق ووهت بوبتها، ولفظ أبي داود في ذلك: أرسل الله تعالى وفي أشاهها أراه **«... من عا من مهن عا...»** (النساء: ١٢٨).

وروى ابن سعد بسند رجاله كلهم ثقات عن القاسم بن أبي بزة مرسلاً: أنه **«... طلقها وجلست في طريقه، وقالت: والدي بعثك بالحق ليست لي إلى الرجال حاجة، ولكني أحب أن أبعث في أرواحك يوم القيامة، وأشدك الذي أرسل عليك الكتاب أصبقتني عصاً علي؟ قال: لا، قالت: أشدك أن تراجعني فراجعها، فقالت: وهت يومي وليتي لعائشة. =**



٢٨٦- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال لسودة حين طلقها: "اعتدي".

### [حكم الطلاق في الحيض]

٢٨٧- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن رجل عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه طلق امرأته،

وهي أمنة بنت غفار

= ملخصاً بمعناه، والقاري لعنه لم يطبع على هذه الرواية، أو لم ينتفت إليها حتى تأول الحديث بقوله: أي أراد طلاقها، واعتدي أي قهي للمفارقة الناشئة عن العدة، وقال: ويمكن أنه طلقها طلبة رجعية ثم راجعها تطيباً خاطرها، وقال الشيخ عبد الحق في ترجمة المشكوة تحت ريس قال غير عطاء: هي سودة، وهو أصح وهبت يومها لعائشة حين أراد رسول الله ﷺ طلاقها، فقالت له: أمسكني وقد وهبت يومي لعائشة رضي الله عنها، يعني أن أكون من نسائك في الجنة، إن في العبارة إشارة إلى أنه ﷺ لم يطلقها، ولكن أراد، فإذا التمسست وألحت في الإقلاع عنه أمسكها، وقيل: صقها، فإذا قالت ذلك راجعها، والأول أصح، والله أعلم.

**أبو حنيفة إلخ:** كذا رواه الحارثي من طريق سالم بن سالم عنه، ومن طريق عصمة بن ورقاء عنه، ورواه طلحة من طريق إبراهيم بن طهمان عنه ورواه أبو عصمة عن الإمام عن أبي الربير عن جابر كما مر.

**اعتدي:** فيه أن العدة لا بد منها في الموطوءة المطلقة، ويست في غير موطوءة؛ لقوله تعالى: **فما كنهه سنن من عده** (أحزاب ٤٩). **أبو حنيفة إلخ:** هكذا رواه عنه ابن حماد، وأخرجه الحارثي عنه من طريقه، ومحمد في "الآثار" عنه [ص: ٢٧، رقم: ٤٦٣] وقال: به تأخذ، وأخذت رواه الجماعة، وفي بعض أنفاظه: حسبت على بتطبيقه، وقال ابن المنذر في "الأشراف" عن أكثر أهل العلم: إن طلاق السنة هو الرجعي في المدخول بها، وغير الرجعي ليس بسنة، وروينا عن عمر وعبي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر ما يدل عليه، ونقل ابن عبد البر عن أكثر السلف: أن جمع الثلاث مكروه وليس بسنة، ورواه عن عمر وابنه وابن عباس وعمران بن حصين قال: لا أعلم هؤلاء مخالفاً من الصحابة إلا ما ذكر عن ابن عباس ولم يروه عنه إلا طاوس، وسائر أصحابه روهوا عنه بخلافه يريد به جعل الثلاث واحدة. **عن رجل:** لعنه سعيد بن جبير أو غيره.

**طلق امرأته إلخ:** أخرجه الأئمة السنة [الحارثي رقم: ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ومسلم رقم: ١٤٧١، والترمذي رقم: ١١٧٥، وأبو داود رقم: ٢١٧٩، والنسائي رقم: ٣٣٩٠، وابن ماجه رقم: ٢٠٢٣] وغيرهم، فقد أخرج البخاري من حديث شعبة عن أس بن سيرين عن ابن عمر قال: طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فذكر عمر رضي الله عنه للنبي ﷺ، فقال: **ليرجعها**، قلت: أنتحسب؟ قال: **فمه**، قال القسطلاني: هي "ما" الاستفهامية أدخل عليها هاء السكت في الوقف مع أنها غير مجرورة، وهو قليل أي فما يكون إن لم تحتسب، أو هي كلمة كف وزجر أي الزجر عنه، فإنه لا شك في وقوع الطلاق وكونه محسوباً في عدد الطلاق، قال: وهذا نص في موضع النزاع يرد على القائل بعدم الوقوع، =

وهي حائض فعيب ذلك عليه فراجعها، فلما طهرت من حيضها طلقها،.....

= فيجب المصير إليه. وعند الدارقطني من رواية شعبة عن أس بن سيرين فقال عمر: يا رسول الله! أفتحتسب تلك الطليقة، قال: **عم**. وعنده أيضاً من طريق سعيد بن عبد الرحمن الحمصي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً قال: إني صلت امرأتني ستة وهي حائض، فقال: عصيت ربك وفارقت امرأتك، قال: فإن رسول الله ﷺ أمر ابن عمر أن يراجع امرأته، قال: إنه أمر ابن عمر أن يرجعها بطلاق بقي له وأنت لم يبق لك ما يرجع به امرأتك [٥/٤، رقم: ٦، ٤ و ٧، رقم: ١٧]، وقد وافق ابن حزم من متأخريه الثقي بن تيمية.

واحتجوا له بما عند مسلم من حديث أبي الزبير عن ابن عمر، فقال رسول الله ﷺ: **حجبا فردّها**، وقال: - **ظهرت فسطيحاً أو لم يمسك** [رقم: ١٤٧١]، ورد السائي وأبو داود [رقم: ٢١٨٥]، وفيه: **و لم يرها شيئاً**، لكن قال أبو داود: روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة، وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير، وقال أبو عمر ابن عبد البر: **م يقنها غير أبي الزبير**، وليس نخعة فيما حاله فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه، وقال الخطابي: **لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا**، وقال الشافعي فيما يقنه البيهقي في 'المعرفة': **نافع أثبت من أبي الزبير**، والأثبت من الحديثين **أبو أن يؤخذ به إذا تخلفا**، وقد وافق بافعاً غيره من أهل التثبت، وحمل قوله: **'لم يرها شيئاً'** على أنه **لم يعدّها شيئاً صوابه**، فهو كما يقال **برجل إذا خطأ في فعله أو أخطأ في جوابه**: **'لم تصنع شيئاً'** أي **'لم تصنع شيئاً صواباً'**، وقال الخطابي: **'لم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة'** [إرشاد الساري ١٢ / ٨].

وهكذا سرد الكلام في ارد على ابن القيم وابن تيمية وسائر الظاهرية واخوارج والرافضة وابن حزم حيث قالوا: لا يقع؛ لأنه مبهي عنه، فلا يكون مشروعاً، وأخرج البخاري عن قتادة بن دعامة عن يونس بن حبيب عن ابن عمر قال: مره **في ربه**، قال: تختبئ؟ قال: **نعم**، **سبح**، **سبح** [رقم: ٥٢٥٢]، قال القسطلاني: إن عجز عن فرض فم يقمه، واستحتم فلم يأت به أكون ذلك عدراً؟ وقال اسوي: الهزمة في 'أرأيت' للاستفهام الإنكاري، أي نعم يختبئ الصالح، ولا ينع حسابه بعجزه وحماقته [إرشاد لساري: ٨١٢].

ثم بين معاني آخر لقوله: **ب عجر** و **سحس**، وأخرج المحاري من حديث أيوب عن سعيد بن جبير عن بن عمر قال: **حُسْتُ عَيَّ تَطْلِقُ**، ومن حديث همام عن قتادة عن يونس قال: قلت لاس عمر: رجل صق امرأته وهي حائض فقد له: تعرف ابن عمر أن عمر طلق امرأته وهي حائض، فأني عمر الي **فذكر ذلك به فأمره أن يرجعها، فإدا صهرت فأراد أن يطلقها فيطلقها، قلت: فهل عد ذلك صلافاً؟ قال: ب عجر** و **سحس**، ومن حديث مالك عن نافع عن ابن عمر **أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله** **فقال عمر بن الخطاب رسول الله** **عن ذلك، فقال رسول الله** **فارجعها ته يمسكها حتى يصهر ته** **خص ته نظهر، ته ب ش، أمست بعد، وب ش، صر فس ب يمس، فتت بعد جي أمر لله ب تصق قد بعد** [رقم: ٥٢٥٣، ٥٢٥٨، ٥٢٥١]، وهكذا رواه محمد في 'الموطأ' عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

## واحتسب بالتطبيق التي كان أوقع عليها، وهي حائض.

= وأخرجه مسلم من حديث مالك عن نافع، ومن حديث الليث عن نافع، وعبيد الله عن نافع، وأيوب عن نافع، والزهرري عن سالم، ومحمد بن عبد الرحمن عن سالم، وسيمان بن بلال عن عبد الله بن دينار، وابن سيرين عن يونس بن جبير الناهلي أي محمد بن سيرين عن يونس، وقتادة عن يونس، وعبد الملك عن أنس بن سيرين، وشعبة عن أنس بن سيرين، وابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه، وابن جريج عن أبي الزبير كلهم عن ابن عمر، ففي حديث الليث: **وإن كنت ضللتها فلا فقد حرمت عنت حتى يحكح**، **وعدت**، **وعقب الله** **فقد مرث** **من صلاق امرأتك**، وفي طريق عبد الله: **قلت لنافع: ما صنعت التطبيق؟** قال: **واحدة اعتد بها، وفي طريق أيوب: وأما أنت طلقته ثلاثاً فقد عصيت ربك فيما أمرك به من صلاق امرأتك وبانت منك**، وفي طريق الزهرري عن سالم: **قال ابن عمر: فراجعتها وحسبت لها التطبيق التي طلقته، وفي طريق يونس بن جبير قلت: أفحسبت عليه؟** قال: **فمه أو إن عجز واستحقم، وفي طريق: أيعتد بتلك التطبيق؟** وحواله ما مر، وفي طريق قتادة عنه: **قلت لابن عمر: أفتحتسبها؟** فقال: **فما يمنعه رأيت إن عجز واستحقم، وفي طريق عبد الملك عن أنس: قلت: فاعتددت بتلك التي صفت وهي حائض؟** قال ما لي لا أعتد بها، وإن كنت عجرت واستحقت، وفي طريق شعبة عن أنس: **قلت لابن عمر: أفحسبت بتلك التطبيق؟** قال: **فمه [رقم: ١٤٧١]**.

وأخرجه أبو داود عن مالك والليث عن نافع، ومحمد بن عبد الرحمن عن سالم، وابن شهاب عن سالم، وابن سيرين عن يونس، وابن جريج عن أبي الزبير، وفي هذا الطريق لفظ: **فردها عني** وم يرها شيئاً، قال أبو داود: وروى هذا الحديث عن ابن عمر يونس بن جبير وأنس بن سيرين وسعيد بن جبير وريد بن أسلم وأبو الزبير ومصور عن أبي وائل معاهم إلخ، قال في آخره: وروى عن عطاء الخراساني عن الحسن عن ابن عمر نحو رواية نافع والزهرري، والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير [رقم: ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٥]. وأخرجه النسائي من حديث مالك وعبيد الله بن عمر عن نافع، والزهرري عن سالم عن ابن عمر، وفي هذا الطريق: وحسبت لها التطبيق التي طلقته، وابن جريج عن أبي الزبير عن ابن عمر، وعبيد الله عن نافع، ومحمد بن عبد الرحمن عن سالم، وأبي بشر عن سعيد بن جبير، ومحمد بن سيرين عن يونس بن جبير، وفيه: **فقلت له: فيعتد بتلك التطبيق؟** فقال: **مه رأيت إن عجز واستحقم [رقم: ٣٣٩٠، ٣٣٩٦، ٣٣٩٧]**.

وابن ماجه من حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وحديث محمد عن أبي غلاب يونس، وفيه: **أيعتد بتلك؟** قال: **أرأيت إن عجز واستحقم [رقم: ٢٠٢٢]**، ونحوه في الترمذي من طريق محمد عن يونس [رقم: ١١٧٥] وحسنه، فهذه الطرق كلها صريحة في أن الطلقة محسوبة معدودة من الطلاق واقعة على المرأة، ومن هذه الطرق ما هو مرفوع عن النبي ﷺ، ومنها: ما هو موقوف مروى عن ابن عمر بعبارة مختلفة مصرحة ناصة على ذلك حتى أنه نص على أن من طلق ثلاثاً في الحيض لا يمكنه المراجعة أيضاً، كما في "مسلم". =

٢٨٨- أبو حنيفة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: "ما بال قوم يلعبون بحدود الله؟ يقولون: قد طلقناك قد راجعتك".

= ومنها: ما هو مقطوع عن نافع، وأيضاً الأحاديث كلها عن آخرها نادى بأعلى بدء مرفوعاً بالمرجعة، ولا يخفى عنها حديث، والمرجعة فرع وقوع الطلاق مرتبة عليه، ولا يمكن تصورهما بدونه، والإرجاع إلى المرجعة اللغوية؛ إذ من الأصول حمل ألفاظ الشرعية على المعاني الشرعية، ولا ضرورة ههنا داعية إلى ذلك مع تخصيصات مذكورة إلا رواية أبي إريير المحالفة بروايات جميع اثقات الذين يعوقوهم، وبعضهم ممن يماثله، ومع ذلك فهو عطف محمل له محامل كثيرة من اتاويلات ذكرها الشراح، ونقلنا سداً منها فيما سبق، ثم مع ذلك كله الرجوع إلى عدم وقوع الطلاق، كما صدر من الظاهرية مع ادعائهم اتباع ظواهر الأحاديث بعيد عن العقلاء غاية البعد وأصرف. وأعجب من ذلك رجوعهم في هذا الباب إلى القياس مع وجود النص على أنه قياس فاسد، فإن كثيراً من الأفعال الشرعية مما يحرم ولا يجوز، ومع ذلك ينفذ ويصح كالصلاة في الأرض المعصومة، والمشتعلة على ترك الواجب كيف والصحة لا تستلزم الحوار بلا حرمة وكراهة كما تقرر في الأصول، قال أحمد بن محمد القسطلاني في شرح 'أرأيت إن عجز واستحقم': قال المهلب: يعني إن عجز عن المرجعة التي أمر بها عن إيقاع الطلاق أو فقد عقله فمم تمكن منه الرجعة، وتبقى المرأة معقبة لا هي ذات بعل ولا مطلقة، وقد نهي الله عن ذلك فلا بد أن تحتسب تلك التطبيق التي أوقعها على غير وجهها، كما أنه لو عجز عن إقامة فرض آخر فلم يقمه، واستحقم فلم يأت به ما كان يعذر بذلك ويسقط عنه.

أبو حنيفة الخ. روه أبو عباد محمد بن عباد الهنائي عنه، وأخرجه الحارثي من صريقه. ما بال قوم الخ أخرجه ابن ماجه من حديث سفيان بهذا الإسناد أعني عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ ما بال قوم يعصبون عصبه من عصب أحدكم. هـ صحت هـ هـ صحت هـ [رقم: ٢٠١٧]، وروى الترمذي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كان الناس والرجل يطبق امرأته ما شاء أن يطلقها وهي امرأته إذا ارتجعها وهي في العدة وإن طلقها مائة مرة أو أكثر، حتى قال رجل لامرأته: والله لا أصفك فتبيني مي، ولا آويك أبداً، قالت: وكيف ذلك؟ قال: أطلقك فكلما همت عدتلك أن تقضي راجعتك، فدهست المرأة حتى دحيت على عائشة فأحبرها، فسكت حتى جاء النبي ﷺ فأحبرته، فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن: هـ صلاتي مرنان فيمست سعة هـ هـ سراج يحسب هـ (البقرة ٢٢٩)، قالت عائشة: فاستأنف اللباس الطلاق مستقبلاً من كان طلق ومن لا يكن طلق، وأخرجه من طريق آخر عنه أيضاً [رقم: ١١٩٢]. والحديث أخرجه ابن حبان في 'صحيحه' والصبراي في 'معجمه'، وفصل المفسرون هذا المعنى رواية ودراية في تفاسيرهم كـ 'الكبير' و'سراج المنير' و'تفسير أبي السعود' وغيرها تحت قوله تعالى: هـ صلاتي مرنان هـ، وقوله: هـ لا تمسكهن ضراراً ليعتذروا ومن فعل ذلك فقد صدم نفسه لا تحذروا به هـ (سورة ٢٣١)، وقوله: هـ سكت حسد هـ فلا تحذروا هـ (البقرة ٢٢٩).

## [بيان حكم طلاق المعتوة]

٢٨٩- أبو حنيفة عن منصور عن الشعبي عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

بن المعتمر عامر بن شرحبيل ابن عبد الله

"لا يجوز للمعتوه....."

أبو حنيفة رحمته الله: هكذا رواه عنه أبو يوسف، ورواه ابن حنبل من طريق علي بن الربيع عن أبيه عنه.  
 لا يجوز للمعتوه رحمته الله: روى الإمام أيضاً من رواية حماد عن سعيد بن حبيب عن حنيفة قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجوز للمعتوه رحمته الله ولا ينع ولا يشر، كذا رواه الحارثي وابن المظفر من طريق أبي يوسف عن الإمام، وفي سنده النجاشي أحمد بن عبد الله مضعف، لكن رواه ابن حنبل من طريق إسماعيل بن توبة القزويني عن محمد بن الحسن عنه، وروى ابن أبي شيبة من حديث علي رفعه بإسناد صحيح كل صلاق حرام لا صلاق معه، وأخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة مرفوعاً [رقم: ١١٩١]، وفي سنده عطاء بن عجلان تركوه.  
 وأخرج ابن ماجه من طريق حماد بن سمية عن حماد وهو ابن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة في باب طلاق المعتوه والصغير والنائم: أن رسول الله ﷺ قال: رفع عنه من نائم: عن سائمة حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن حماد حتى يعقل و رحمته الله [رقم: ٢٠٤١]، قال أبو بكر في حديثه: رحمته الله عن سائمة حتى يكبر، ومن طريق ابن جريج عن القاسم بن يزيد عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال: رفع عنه من نائم حتى يعقل، ومن طريق حماد بن سمية، وأخرجه الترمذي [رقم: ١١٩١] من طريق عطاء بن عجلان عن عكرمة بن خالد المحرومي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: كل صلاق حرام لا صلاق معه معيوب على عقله، قال: هذا حديث لا يعرفه إلا من حديث عطاء بن عجلان، وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن طلاق المعتوه المغلوب على عقله لا يجوز إلا أن يكون معتوهاً يفيق الأحيان فيطلق في حال إفاقته.

قال القاري: وروى ابن أبي شيبة بسنده عن ابن عباس: لا يجوز صلاق الصبي، وروى أيضاً عن علي كرم الله وجهه: "كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه" [٧٢/٤، ٧٤]، وعلقه البخاري أيضاً عن علي رضي الله عنه، والمراد بالحوار ههنا النماء، وروى البخاري أيضاً عن عثمان رضي الله عنه أنه قال: "ليس بمحور ولا سكران طلاق"، وقال: وهو كالمحور، وقيل: هو قليل الفهم المحتلط الكلام الفاسد التدبير، لكن لا يضرب ولا يشتم بلا سبب، بخلاف المحور، وكذا حكم النائم والمدهوش والمعنى عليه، وهذا كنه نقل منه عن "فتح القدير" بعد حذف بعض عباراته، وإسناد ابن أبي شيبة عن علي بإسناد صحيح، وفي "جمع البحار": فيه: رفع عنه من نائم و رحمته الله والمعتوه، هو المصاب بعقله وقد عتته فهو معتوه.

## طلاق ولا بيع ولا شراء.

**طلاق الخ** أخرجه النسائي من طريق حماد بن زيد عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة مرفوعاً: **بيع غنم من غنم من ساج حتى يستفد، ومن شاة حتى يكف، ومن حمار حتى يعص.** [رقم: ٣٤٣٢]. والترمذي في 'كتاب الحدود' من طريق همام عن قتادة عن الحسن بن علي: أن رسول الله ﷺ قال: **بيع حمار من حمار حتى يستفد، ومن قس حتى يشب، ومن نعجة حتى يعص.** [رقم: ١٤٢٣]، قال: وفي الباب عن عائشة، وحديث عبي بن جابر عن حماد بن زيد، وقد روي من غير وجه عن علي، وذكر بعضهم: 'وعن العلامة حتى يخلع'، ولا يعرف للحسن سماعاً من عبي بن أبي طالب، وقد روي هذا الحديث عن عطاء بن السائب عن أبي ضبيان عن علي بن أبي شيبة، ورواه عن الأعمش عن أبي ضبيان عن ابن عباس عن علي موقوفاً ولم يرفعه، والعمل على هذا الحديث عند أهل الحديث.

أقول: ليسيوطي رسالة رأيتها بعيني في إثبات سماع الحسن البصري من عبي بن زيد. وقد حقق كثير من أهل الحديث هذا المعنى، وألقوا فيه الرسائل على أن مذهب الجمهور أن الواجب في الاتصال بإمكان البقاء، لا ثبوته بالفعل، وإن حانقه البخاري، كما صرح به شراحه والقاري، ولا مزية في أن ولادة الحسن في خلافة عمر بن الخطاب فكيف لا يخور سماعه من عبي؟ وأنه استشهد سبعة أربعين على أن المرسل والمقطع أيضاً عدداً مقبولاً إذا حصل الوثوق بالراوي أنه لا يروي إلا عن ثقة، ثم الحديث أخرجه أحمد وابن حبان وصححه الحاكم، ورواه أبو داود والنسائي في الحدود بسند صحيح عن علي، وفي الطلاق عن عائشة، وإدارمي عن عائشة.

وبالجملة روي هذا الحديث عن جماعة من الصحابة، منهم عبي بن أبي صالح، أخرجه حديثه أبو داود من طريق أبي ضبيان عن ابن عباس عن علي [رقم: ٤٤٠١]، وأخرجه الحاكم في 'المستدرک' [٢/ ٦٨، رقم: ٢٣٥١]، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والدارقطني في 'كتاب العلل' وقد تكلم ههنا في رفعه ووقفه على عمر وعبي، وفي توسط ابن عباس بين أبي طبيان وعبي، وفي لقاء أبي ضبيان وعبي، ومن طريق أبي الصبحي عن عبي مرفوعاً، ومن طريق عطاء بن السائب عن أبي ضبيان عن عمر، كل ذلك في قصة زنا امرأة مخونة، والنسائي في 'الرجع' من طريق عطاء، وأحمد في مسنده 'من طريقه، وتكلم في عصاء لاحتلاطه بآجره، والنسائي من طريق أبي حصين عن أبي ضبيان عن علي. وابن ماجه من طريق القاسم بن زيد عن علي [رقم: ٢٠٤٢]، والنسائي والترمذي في 'الحدود' من طريق قتادة عن الحسن بن علي [رقم: ١٤٢٣]، والنسائي من طريق صريق بن ربيع عن يونس عن الحسن بن علي، ثم قال: وحديث يونس أشبه بالصواب من حديث همام، ثم الدارقطني أثبت في أبي ضبيان لقاءه لعمر وعلي في علله، ومنهم أبو قتادة، أخرجه حديثه لحاكم في 'المستدرک' في الحدود، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ومنهم أبو هريرة، أخرجه حديثه الزار في مسنده، ومنهم ثوبان وشداد بن أوس، أخرجه حديثهما الطبراني في 'مسند الشاميين'، ومنهم عائشة، أخرجه حديثها أبو داود [رقم: ٤٣٩٨]، =







## [بيان خيار العتق]

٢٩١- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها: أنها أعتقت بريرة ولها زوج مولى لآل أبي أحمد، فخيرها رسول الله ﷺ، فاختارت نفسها ففرق بينهما وكان زوجها حراً.

## [بيان طلاق الأمة وعدتها]

٢٩٢- أبو حنيفة عن عطية عن ابن عمر رضي الله عنهما: قال: قال رسول الله ﷺ: .....

أبو حنيفة رحمته الله هكذا رواه عنه عني بن يزيد الصدائقي. عن عائشة رضي الله عنها رواه أصحاب الصحيح وسنن. بريرة رضي الله عنها عني ورن "صغيرة" من البرير وهو لمر الأراك، قيل: اسم أبيها صفوان وإن له صحة، وقيل: إنه بطنية، وقيل: قطبية كانت مكانة فاشترتها عائشة فأعتقتها، فخيرها النبي ﷺ خيار العتاقة فاختارت نفسها، فامسح بكاحها عن زوجها، وهو معيث رضي الله عنه بضم الميم وكسر العين وسكون التحتية بعدها مثثة - مولى أبي أحمد، وعند الترمذي: كان عبداً أسود لبي المغيرة [رقم: ١١٥٦]، وعند سعيد بن منصور: وكان عبداً لآل المعيرة من بني محزوم، ومن ههنا ثبت خيار العتق، فعندنا يشترط سواء كان زوجها حراً أو عبداً، وعند الشافعي ومالك: لا يشترط إلا إذا كان عبداً، واحتلفت الروايات في روح بريرة، فقد روى بن عباس أنه كان حراً، واحتلف عن عائشة والرواة عنها الأسود وعروة القاسم. أما الأسود فلم يختلف فيه عن عائشة أنه كان حراً، وأما عروة فعنه روايتان صحيحتان، إحداهما: أنه كان حراً، والأخرى: بالثبوت، فالترجيح في روايات حديثها خبر الحرية، ووجه آخر لترجيح: أن رواية "خيرها" رضي الله عنه وكان زوجها عبداً" يَحْتَمِلُ الرواة للحالية وللعطف، والعطف لا يفيد مطبوهم بعدم المقاربة، ووجه آخر لمدحها ذكره الصحابي هو الجمع بين الروايات وهو المقدم على الإسقاط: أن روايتهم يَحْتَمِلُ معها أنه كان حراً في السابق، والرق يعقبه الحرية لا العكس، ووجه آخر: أن المثلث مقدم على الباقي، كما ذكره أهل الأصول ههنا، ووجه آخر ما أخرجه الدارقطني عنها: أنه رضي الله عنه قال لبريرة: رضي الله عنه حررتك بعتك معلن بثوت الخيار بمالك البضع فيعم الحكم بعموم العتة، وهذا وجه سام عن التعارض.

مولى لآل رحمته الله: هذا في رواية أبي داود عن هشام عن عروة عن عائشة.

فاختارت نفسها رضي الله عنها قد أطل "صاحب العقود" الكلام ههنا رواية ودراية سداً ومثناً. زوجها حراً رضي الله عنه هذا صريح في كتمان رواية السائي عن الحكم، وعن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة داخل في متن الحديث لا مدرج. أبو حنيفة رحمته الله: كذا رواه الحارثي من طريق الفضل بن عنبسة عنه.

## "طلاق الأمة ثنتان

**طلاق الأمة إلخ:** أخرجه أبو داود [رقم: ٢١٨٩] والدارمي [٢٢٤/٢، رقم: ٢٢٩٤] والترمذي [رقم: ١١٨٢] وابن ماجه [رقم: ٢٠٨٠] من طريق ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ قال: **صَلَّاتُ أُمَّةٍ تَصْغِفُ مَعْرُوءَهُ حَيْضَتَهُ**، ورواه ابن ماجه والترمذي عن أبي عاصم عن مظاهر بلا توسط ابن جريج أيضاً، وقال أبو داود: هو حديث مجهول، وقال: الترمذي: حديث عائشة حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق.

وهذا عجيب منه، فإن الشافعي ومن معه يعتبرون الطلاق بالرجال لا بالنساء، نعم العدة عندهم أيضاً بالنساء، ومن ههنا أفحم بعض الحنفية الشافعي إذا سأل عن طلاق السنة في الأمة المدخول بها إذا كان زوجها حراً، قال: يطبق في طهر فإذا حاصت ثم صهرت طبقها، فأراد أن يقول: فإذا حاصت ثم صهرت طلقها، قال: مه قد انقضت عدتها، قال العيني: ونقل الذهبي في 'ميرانه' تصعيف مظاهر عن أبي عاصم النخعي ويحيى بن معين وأبي حاتم الرازي والبخاري، ونقل توثيقه عن ابن حبان، قتل: التوثيق أقوى؛ لأن الأصل في الراوي العدالة [رقم: ٨٦٠٨]. [الباب ٣٠٤/٥] أقول: هذا؛ لأن مظاهراً لم يصعب؛ لكونه وضاعاً، أو كذاباً، أو متهماً بهما، أو بالنقص في الحفظ والضغط والعدانة وغير ذلك، بل بالجهالة كما يشير إليه عبارة الترمذي وأبي داود، والأصل في هذا أن التوثيق يقدم على الجرح والتضعيف، كما أن المثلث يقدم على الباقي، فلا يرد أن الجرح مقدم على التعديل، قال العيني: ورواه البزار في 'مسنده' والطبراني في 'معجمه' والدارقطني في 'سنه'، وقال الدارقطني: تفرد به عمر بن شبيب وهو ضعيف لا يحتج بروايته، والصحيح ما رواه نافع وسالم عن ابن عمر من قوله.

وأخرج الحاكم هذا من حديث ابن عباس [٢٢٣/٢، رقم: ٢٨٢٢]، وقال: الحديث صحيح ولم يخرجاه، وقال ذلك بعد أن أخرج حديث عائشة، وقال: مظاهر بن أسلم شيخ من البصرة ولم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بجرح. ونقل عن الحاكم أنه قال: فإذا الحديث صحيح ولم يخرجاه، ونقل من "مسند الشافعي" أنه أخرج فيه، والبيهقي والدارقطني من طريقه عن عمر بن الخطاب قال: ينكح العبد امرأتين، وتطلق الأمة تطليقتين، وتعتد الأمة حيضتين.

وروى ابن ماجه من طريق عمر بن شبيب أسئلني عن عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر - وهذا إسداد الإمام ههما - قال: قال رسول الله ﷺ: **صَلَّاتُ أُمَّةٍ ثَنَتَانِ**، **عَدَّتْ حَيْضَتَهُ**، وقال ابن الهمام في الخواب عن تصعيف مظاهر: إن ذلك التضعيف ضعيف؛ فإن ابن عدي أخرج له حديثاً آخر عن المقرئ عن أبي هريرة عنه ﷺ كان يقرأ عشر آيات في كل ليلة من آخر آل عمران، وكذا رواه الطبراني، ثم ذكر توثيق ابن حبان وإحكام، وهذا جواب برفع جهالة الراوي، فإن تصعيفه إنما هو بهذا، والجهالة أن لا يروي عنه أكثر من واحد، كما ذكره ابن حجر في "التقريب"، قال: فإذاً إن لم يكن الحديث صحيحاً كان حساً، ومما يصحح الحديث أيضاً عمل العماء على وفقه، =

= ثم ذكر قور الترمذي قال: وفي الدارقطني: قال القاسم وسالم: عمل به اسلمون، وقال مالك. شهرة الحديث بالمدينة يعني عن صحة سنده. ثم في سند الإمام أيضاً عطية العوفي ضعفه كثير، لكن حسن الترمذي حديثه، وقال ابن معين: صالح، ثم الراوي عنه عند الزار وغيره عبد الله بن عيسى تكلم فيه، لكن وثقه الكثير، والراوي عنه عمر ابن شبيب، قال أبو زرعة: لين، وقال السائي وغيره: ليس باقوي، وقال ابن حبان: صدوق يخطئ كثيراً على قلة روايته، نقله الذهبي في 'ميزانه' [رقم: ٦١٤٢]، ونقل في 'كاشفه' عن أبي حاتم: لا يحتج به [رقم: ٤٠٧٢]، وقال ابن حجر في 'تقريره': ضعيف من صعد الثامنة [رقم: ٤٩١٩]، وقد يعارض بما رواه الدارقطني من طريق زيد بن أسلم قال: سئل القاسم بن محمد عن عدة الأمة، فقال: الناس يقولون: حيضتان وإنما لا نعم ذلك في كتاب ولا سنة.

وإساده صحيح فهو مطلق لحديث مظهر؛ لأنه رواه عن القاسم، وهو يقرب: لا أعلمه في سنة، فننا: يحمل ذلك على السهو والسيان، والثقات الحفاظ أيضاً لا يحلون عن ذلك أحياناً، وأما مطاهر فمعروف روى عنه ابن جريح والثوري وأبو عاصم النبيل، وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، ووثقه الحاكم، فارتفعت الجهة، وأما الجرح المبهم فغير مسموع، وذكر الطحاوي في 'أحكام القرآن': أن عمر جعل عدة الأمة حيضتين، ودث بحضرة الصحابة، وقال ابن حرم في 'المحلى': فذهب جمهور لسف من الصحابة والتابعين إلى أن عدة الأمة حيضتان، وصح عن عمر وابنه وزيد، وذكر ابن حرم وغيره أنه ورد عن القاسم أنه قال: مضى الناس على هذا، قالوا: وما اختاره الشافعي وأصحابه أن عدتها صهران فحالفوا السلف واحذف، وإذا ثبت أن عدتها حيضتان كانت عدة الحرة ثلاث حيض لعدم القائل بالفصل، وثبت أن اقروء هي الحيض، كما هو مذهب الكوفيين وأكثر العراقيين، وحكاها الأثرم عن أحمد، وذكر الحرقى أنه الذي استقر عليه.

اعلم أن الحديث يوافقنا في موضعين: الأول: في أن العبرة في الطلاق بالنساء لا بالرجال، وهو مذهب علي وابن مسعود والثوري على ما ذكره ابن وهام وداود وهمام وقتادة ومجاهد وأحسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع وعبيدة السمانى ومسروق وخماد بن أبي سيمان وأحسن بن حي والثوري والنخعي والشافعي على ما نقله النعيمي عن السروجي، ويقور الشافعي قال مالك وأحمد: وهو قول عمر وعثمان وزيد بن ثابت على ما ذكره ابن وهام. وقال محمد في 'الموطأ': فأما ما عليه فقهاؤنا فيهم يقولون: الصلاق بالنساء والعدة بهن؛ لأن الله عز وجل قال: **فإنما الطلاق للعدة فإذا كانت الحرة و زوجها عد، فعدتها ثلاثة قروء، وطلاقها ثلاث تطليقات للعدة**، كما قال الله تبارك وتعالى، وإذا كان آخر تحته الأمة فعدتها حيضتان، وطلاقها للعدة تطليقتان، كما قال الله عز وجل، ثم أخرج من طريق إبراهيم يريد المكي عن عصاء عن علي موقوفاً: **الطلاق بالنساء والعدة بهن**، وهو قول عبد الله بن مسعود وأبي حنيفة، والعمامة من فقهائنا [٥٠٩/٢، ٥١٠]. وهذا الاستدلال منه مأخوذ من الآية، والإجماع في عدة العدة بالنساء، ومن هذا أفحم عيسى بن أبان الشافعي بالمشافهة، وقال له. حسبك قد انقضت عدتها فما تحير رجعت، فقال: ليس في الجمع بدعة ولا في التفريق سنة. =

= والثاني: في أن الحديث بيان صريح في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحَبْلَ﴾ (القرة: ٢٢٨) أن المراد بالقرء الحيض لا الطهر، وهو قول الخلفاء الأربعة، والعبادة، وأبي بن كعب ومعاد بن جبل وأبي الدرداء وعبادة بن الصامت وريد بن ثابت وأبي موسى الأشعري، ورد أبو داود والنسائي: معد الجهني وعبد الله بن قيس رضي الله عنه، وهو قول طاوس وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبيرة والحسن بن حي، وشريك بن عبد الله القاسمي والحسن المصري والثوري والأوزاعي وابن شبرمة وأبي عبيدة وربيعة ومجاهد ومقاتل وقتادة والضحاك وعكرمة والسدي وإسحاق وأحمد وأصحاب الظاهر.

وقال أحمد: كنت أقول: الأطهار ثم رجعت بقول الأكابر، وقال أبو بكر الراردي وإليه انتهت رئاسة الحنفية ببغداد بعد أبي الحسن الكرخي: إن الشعبي روى عن ثلاثة عشر من الصحابة أن الرجل أحق بامرأته ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة، هكذا ذكره العيني، أقول: لعل عبد الله بن قيس الذي رآه أبو داود والنسائي هو أبو موسى الأشعري، ولذا لم يذكره ابن الهمام في بيان الزيادة، ويقول الشافعي: قال مالك، ونقل عن عائشة وابن عمر وزيد ابن ثابت، فالروايات عن ريد وابن عمر متعارضة. وروى محمد في 'الموطأ' عن أستاذه الإمام عن حماد عن إبراهيم: أن رجلاً ضيق امرأته تطليقة بملك الرجعة، ثم تركها حتى انقطع دمها من الحيضة الثالثة، ودخلت معتسلها وأدنت ماءها فأتاها فقال لها: قد راجعتك، فسألت عمر بن الخطاب عن ذلك وعنده عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فقال عمر: قل فيها برأيك، فقال: أراه يا أمير المؤمنين! أحق برجعته ما لم تغتسل من حيضتها الثالثة، فقال عمر رضي الله عنه: وأنا أرى ذلك، ثم قال عمر لعبد الله بن مسعود: كُتِفَ ملئ عينا [٥٧٩/٢، رقم: ٦٠٦].

وهذا مرسل إبراهيم، ومراسيه مقبولة، وعندنا كل مرسل ثقة مقبول، وأخرج من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو أحق بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة، ومن طريق عيسى بن أبي عيسى الخياط المديني عن الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم قالوا: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة، قال عيسى: وسمعت سعيد بن المسيب يقول: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة، قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، والعامية من فقهاءنا.

وباجملة مذهبا مرجح من وجوه: منها: ما مر من حديث: "عدها حيضتان"، ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحَبْلَ﴾ (لطلاق: ٤)، فأشار بذكر الحيض إلى أن المراد بالقرء الحيض. ومنها: أن الطهر لو أريد كان المجموع أقل من ثلاثة قروء، ومنها: أن الحيض هو المعروف لبراءة الرحم وهو المقصود. ومنها: أن المستعمل كثيراً في كلام الشارع قرآنًا وحديثاً هو القرء بمعنى الحيض، بل لا يكاد يستعمل بمعنى الطهر، كما يظهر بالرجوع إليهما. ومنها: أن هذا هو مذهب اخفاء والعبادة وأكاره الصحابة وجمهور التابعين. ومنها: ما ذكرنا من استدلال محمد. ومنها: ما ذكرنا من إفحام عيسى بن أبان الشافعي إلى غير ذلك من المرجحات الكثيرة التي لا تحصى ولا تكاد تستقصى.

وعدها حيضتان".

## [بيان النفقة والسكنى للمبتوتة]

٢٩٣- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال: قال عمر بن الخطاب:

لا ندع

لا يترث

وعدها حيضتان. روى ابن ماجه بسند صحيح عن عائشة: أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض، وكذا روى مرفوعاً أيضاً [رقم: ٢٠٧٧]. لا ندع إلخ. هكذا رواه الحسن بن زياد عن الإمام، والحرثي، وابن المطفر، والأشاشي، وابن حسرو من طريق أخرجه مسلم [رقم: ١٤٨٠] وغيره من حديث فاطمة بنت قيس برواية أبي إسحاق قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم ومعا الشعبي، فحدث الشعبي حديث فاطمة بنت قيس: أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، ثم أخذ الأسود كفاً من حصى فحصبه به، فقال: ويلك! تحدث بمثل هذا، قال عمر: لا تترك كتاب الله وسنة نبيه ﷺ لقول امرأة، لا بدري لعلها حفظت أو سبت، لها السكنى والنفقة، قال الله تعالى عز وجل: لا تحزنوهن من نسيهن ولا يحزنن لأنفسهن ما حزنن أنفسهن من نسيهن (الطلاق ١)، ولفظ أبي داود: أما كنا لندع كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ بقول امرأة لا بدري أحفظت أم نسيت" [رقم: ٢٢٩١].

ولفظ أبي داود: قال عمران: حدثت بشاهدين يشهدان إني سمعتهما من رسول الله ﷺ، وإلا لم تترك كتاب الله لقول امرأة: لا تحزنوهن من نسيهن ولا يحزنن لأنفسهن ما حزنن أنفسهن (الطلاق ١)، ولفظ الدارمي: قال عمر بن الخطاب: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبيه ﷺ بقول امرأة فجعل لها السكنى والنفقة [٢١٨٢، رقم: ٢٢٧٤]، وهذا من طريق سفيان عن سمرة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة، قال سلمة: فذكرت ذلك لإبراهيم، فقال: قال عمر إلخ، ومن حديث الحكم وحماد عن إبراهيم عن الأسود عن عمر، كما هو إسناده الإمام، قال: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبيه بقول امرأة، المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة، ومن طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود قال: قال عمر: لا يحيز قول امرأة في دين الله المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة.

وراد الترمذي: وكان عمر يجعل لها النفقة والسكنى [رقم: ١١٨٠]، وروى ابن أبي شيبة من طريق الأسود عن عمر: لا يحيز قول امرأة في دين الله، للمطلقة ثلاثاً سكنى والنفقة، والحديث رواه الطحاوي مطولاً ومختصراً [٤٠/٢]، ورواه أبو حنيفة من طريق الهيثم عن الشعبي عن فاطمة قالت: طلقتي زوجي، فأتيت النبي ﷺ فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة، وإنما لم يحتج أبو حنيفة، ولم يعمل بهذا الحديث لما يعارضه إكثار الصحابة، منهم عمر، كما سبق، ومنهم ابن مسعود وأسماء بن زيد وعائشة. وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن: قد أنكروا ذلك عيها، ولم يعملوا بخبرها، وروى الطحاوي من طريق عمارة بن عمير عن الأسود أن عمر وابن مسعود قالوا في المطلقة ثلاثاً: لها السكنى والنفقة، وروى عن ابن المسيب أن تلك المرأة فتت الناس [٤١، ٤٠/٢]، وعند مسلم من قول مروان: =

= سأحد بالعصمة التي وحدنا الناس عليها [رقم: ١٤٨٠]، وهو مشير إلى أن العمل عندهم كان على خلاف حديثها، وجعل البيهقي حديثها أصلاً سيرة مذهب، وقال الطحاوي: لم يلعنا عن أحد من الصحابة غير المنكرين لحديثها أنه قبله ولا عمل به غير شيء يروى عن ابن عباس في تفسيره **«لأنه ليس بصحة فيه»** (صلاق ١)، قال: هي أن تمحش على أهل الرجل وتؤديهم، قال: ففاضة حرمت السكى بدائها، والنفقة؛ لأنها غير حامل، ومداره على الحجاج بن أرطاة، ومذهبهم فيما لم يذكر سماعه فيه لا حفاء فيه، وقد أصال فيه الكلام كما هو شأنه في شرح المعاني والآثار، وأحسنة هذا الحديث مطعون غير مقبول بوجه: منها: أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحديث من جهة الحفظ والإتقان في الرواية، يقول: حففت أم سبيت، وكفى به قدوة، وأما ما سأل في الإخراج والتعديل والتضعيف والتوثيق، وهو أعلى عدداً من علي بن المديني، ويحيى بن سعيد، ويحيى القطان، وأبي حاتم، والبخاري، وغيرهم.

ومنها: أن الرواية مخالفة للقرآن مخالفة صريحة في قوله تعالى: **«سَكَتَ عَنْ نِكَاحِ ذِي النِّسَاءِ»** (صلاق ٦)، وقوله: **«لَا تُخْرَجُونَ مِنْ نِسَائِكُمْ وَلَا تُخْرَجْنَ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ»** (صلاق ١)، والقرآن قطعي بعمومه وخصوصه على ما تقرر في أصولها، فلا يخصه حر الواحد، فإن انقطعي لا يعارضه الظني. ومنها: أن ذلك لعذر من جهة سلاطة سبأها أو غير ذلك مما هو أعظم شرّاً ومعصية من الخروج في نظر الشارع. ومنها: ما رواه إبراهيم عن عمر أنه كان يقول: إنه سمع النبي ﷺ يقول: **«هذا السكى منكم»**، وإبراهيم وإن لم يسمع من عمر، فمراسييه صحيحة مقبولة، كما نقل عن 'تهذيب التهذيب' عن جماعة من الأئمة على أن المرسل من اتاعي مقبول عندنا، كما في أصولنا، ومن ههنا قال إبراهيم في حق الإرسال: وإذا قلت: قال عبد الله: فهو عن غير واحد، وقيل في 'المدارك' عن عمر: لا بدع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة سبيت، أو شبهها، سمعت النبي ﷺ يقول: **«هذا السكى منكم»**، كما رواه مسلم، قال ابن الملك: وكان ذلك محصور من الصحابة، يعني فيكون ذلك بمرلة الإجماع.

وقال أبو جعفر الطحاوي: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأراد بالكتاب قوله تعالى: **«لَا تُخْرَجُونَ مِنْ نِسَائِكُمْ وَلَا تُخْرَجْنَ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ»** في 'باب السكى'، وقوله تعالى: **«لَسْتُمْ بِأَعْدَاءِ نِسَائِكُمْ»** (سورة ٢٤١) في 'باب النفقة'، ومنها: قول عمر: سنة نبينا، ومن المقرر في عموم الحديث أن قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع، وما نقل عن أحمد ابن حنبل من إنكار هذه الزيادة في قوله: وحذف أن النفقة والسكى لمطابقة الثلاث في كتاب الله، وقال: وهذا لا يصح عن عمر، نقل ذلك عن الدارقطني، وقال: السنة بيد فاطمة قطعاً، فجوابه: أن قول عمر ثابت في اصحاح بما لا مرد له، فلا يرد هذه الزيادة بمجرد الرأي، ولا يلزم من عدم وجدان أحمد النفقة والسكى في كتاب الله عدم وجدان عمر ذلك كيف، وقد بيه أتباعه ومقتدوه أبو حنيفة ومقدوده، وقد كذب ابن القيم في 'انقسام والشهادة على الله' أن هذا كذب على عمر، وكذب على رسول الله ﷺ، وما ذكرنا سقط كل ما قاله أتباع ابن القيم وابن تيمية في الرد على الحنفية في المطاعن المذكورة في الحديث.



كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ بقول امرأة لا ندري صدقت أم كذبت، المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة.

كتاب ربنا. ولعل مراد عمر رضي الله عنه بالكتاب قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُونَهُمْ مِنْ أَثْمَارِهِمْ وَلَا مِنْ أَزْوَاجِهِمْ وَلَا مِنْ ثَمَرِهِمْ أَنْ يَقْبِضُوا إِلَيْهَا﴾ (الطلاق: ١)، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْكُونُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ دَارِكُمْ وَلَا تَبْغُوا فِي أَنْفُسِكُمْ حَتَّى يَكُونَ مِنْكُمْ رِجَالٌ يُخْشَوْنَ اللَّهَ وَهُوَ بَيْنَهُمْ ذِكْرًا﴾ (النساء: ١٩)، وقوله تعالى: ﴿وَالطَّلَاقُ ثَلَاثًا﴾ (النساء: ٣٤)، وقوله تعالى: ﴿وَالطَّلَاقُ ثَلَاثًا﴾ (النساء: ٣٤)، وبالسنة ما رواه مسلم [رقم: ١٢١٨]، وأبو داود [رقم: ١٩٠٥] في حديث جابر الطويل في حجة الوداع: وإن لمن عليكم نفقتهن وكسوفن بالمعروف.

امرأة إلح. وهي فاطمة بنت قيس بن خالد الفهرية أخت الصحاح من المهاجرات الأول. اعلم أنا لا يعمل تحديثها؛ لأنه مطعون برد السلف من الصحابة والتابعين، وبالمعارضات القوية، وبالاضطراب، وشرط قول خبر الأحاد سلامته عن كل منها، أما الطعن برد السلف وبالمعارضات؛ فلأنه طعن عليها فيه السلف من أكابر الصحابة وتابعيهم، منهم عمر بن الخطاب، كما مر تخريجه مع أنه قد صرح بالرواية خلافه، كما يشير إليه رواية مسلم وغيره سنة نبينا على ما ذكره أهل أصول الحديث أنه من ألقاط ارفع فكيف إذا كان قائله عمر.

ويصرح به ما رواه الطحاوي [٤٠٢]، والدارقطني [٢٣٤]، رقم: ٦٥ زيادة قوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **نصفه لا ينفقه**. فعاية الأمر معارضة روايتها بروايته فأبي الروائين تقدم، وروى سعيد بن منصور عن معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال: كان عمر إذا ذكر عنده حديث فاصمة، قال: ما كنا نغير في دينا بشهادة امرأة، فهذا شاهد على أنه كان لتدين المعروف المشهور عندهم وجوب النفقة والسكنى، فزور حديث فاطمة من ذلك مرة الشاذ، والثقة إذا شد لا يقلل ما شد فيه. ويصرح بهذا ما في مسلم من قول مروان: سأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها [رقم: ١٤٨٠]، والناس إذا ذك هم الصحابة، فهذا في المعنى حكاية إجماع الصحابة ووصفه بالعصمة، ومنهم عائشة الصديقة أحب أزواجه ﷺ وأفقههم، فقد أخرج مسلم عن القاسم بن محمد بن أخيه عائشة عنها أنها قالت: ما لفاصمة خير أن تذكر هذا، يعني قولها: لا سكنى ولا نفقة، وعن عروة بن أختها عنها أن عائشة أنكرت ذلك عن فاطمة بنت قيس، وفي صريق: فقالت: أم أنه لا خير لها في ذلك، فهذا غاية الإنكار في الرواية بعدم السكنى والنفقة حيث نفت الخيرية بالكلية عنها، وكانت عائشة أعظم بأحوال النساء، فقد كن يأتين إلى منزلها ويستفتين عنه ﷺ وكثر وتكرر.

وفي "صحيح البخاري" عن عائشة قالت لفاطمة: ألا تتقي الله تعالى يعني في قولها: لا سكنى ولا نفقة [٥٣٢٣، ٥٣٢٤]، وقد ظهر الإنكار عندها من سعيد بن المسيب على ما في أبي داود في قوله: "امرأة فتت الناس" [رقم: ٢٢٩٦]، وهذا هو المناسب لمصعب ابن المسيب، فإنه لم يكن يسبب إلى صحابة ذلك من عند نفسه بل من عند السماع عن الصحابة، وهو معاصر لعائشة، وأعظم متبع لأقوال من عاصره من الصحابة حفظاً ودراسة، ولولا أنه علمه =



= عنها لما قاله، ومهم: أسامة بن زيد روج فاطمة بنت قيس وحب رسول الله ﷺ، فقد روى عبد الله بن صالح من حديث أبي سمة قال: كان محمد بن أسامة بن زيد يقول: كان أسامة إذا ذكرت فاطمة شيئاً من ذلك، يعني من انتقامها في عدتها رماها بما في يده. ورواه الطحاوي فهذا أسامة بن زيد هو الذي تزوجها بأمر رسول الله ﷺ، وكان أعرف بالمكان الذي نقلها عنه إلى منزله حين بنى بها، قد أكر ذلك عيبها فلم يكن إلا يعلمه بأن ذلك غلط منها، أو يعلمه بخصوص سبب جوز انتقامها من السنن أو وحشة المكان [٤٠/٢]، كما في ابن ماجه، وقد روي وجوب النفقة والسكنى للمبتوتة عن كثير من الصحابة مرفوعاً وموقوفاً، فقد أخرج الطبراني في "معجمه" بسنده عن إبراهيم أن ابن مسعود وعمر رضي الله عنهما قالوا: انفقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة [٣٤٢/٩، رقم: ٩٧٠٠].

وأخرج الدارقطني عن حرب بن أبي العالية عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: **منطلقه ثلاث** لها سكنى **سبعة** [٣٣/٤، رقم: ٦٥]، هذا وإن تكلم في حرب، وفي تدليس أبي الزبير، لكن اعترفوا بأن الأشبه وقفه على جابر، فعلى تقدير تسليم ما ذكر من توهين الرفع يرد قول من ذكر أن جابراً على قول فاطمة، ومن رد الحديث زيد بن ثابت ومروان بن الحكم، ومن التابعين ابن المسيب وشريح والشعبي والحسن بن حي والأسود بن يزيد، ومن بعدهم، والثوري وأحمد بن حنبل وخلق كثير ممن تبعهم.

وأما الاضطراب، ففي أنه طلقها وهو غائب، أو طلقها ثم سافر، وفي أنها ذهبت إلى رسول الله ﷺ فسألته، أو إن خالد بن الوليد ذهب في نفر فسألوه، وفي أن روجها أبو عمرو بن حفص وأبو حفص بن المغيرة، والاضطراب موجب لضعف الحديث على ما عرف في علم الحديث، وقد يعتذر في روايتها مرفوعاً عن النبي ﷺ بأن عدم السكنى كان لما مر، وقد ذكروا له أعدداً قوية من السلاطة أو غير ذلك، وعدم النفقة؛ لأن روجها كان غائماً ولم يترك مالاً عند أحد سوى الشعر الذي بعث به إليها، فطالبت هي أهله على ما في مسلم أنه طلقها ثلاثاً ثم انطلق إلى اليمن، فقال لها أهله: ليس لك عينا نفقة، فذلك قال ﷺ ها: **لا نفقة** ولا سكنى على تقدير صحته؛ لأنه لم يخلف مالاً عند أحد، وليس يجب لك على أهله شيء، فلم تفهم هي غرضه ﷺ، فجعلت تروي نفي النفقة مطلقاً، فوقع إنكار الناس عليها [رقم: ١٤٨٠].

ثم اعلم أن في كتاب الله تعالى ما يفيد وجوب السكنى والنفقة لها، وهو قوله تعالى: **مَنْ كُنْزَ مِنْ حَيْثُ سَكَنَتْ مِنْ أَحَدِكُمْ** (الطلاق: ٦)، ومن المعلوم أن المراد: أنفقوا عليهن من وجدهن، ويشير إلى هذا التقدير قوله: **مَنْ كُنْزَ** وجدهن، وبه جاءت قراءة ابن مسعود المروية عن النبي ﷺ مفسرة له، فهذا هو التوفيق بين القراءتين، وهو مما يلزمنا ما أمكن هذا ما التقطه من كلام ابن الهمام في 'فتح القدير' رغماً لأنوف من يصلح هذه الأحاديث على الخفية اتباعاً لأصحاب الظواهر، ورؤوسهم ابن القيم وابن تيمية.

## [بيان تعارض العديتين]

٢٩٤ - أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود: أن سبيعة بنت الحارث الأسلمية

حدثها عند كعب بن جحرشة

لأسلمة الحديث هكذا رواه ابن حزم من طريق خالد بن هودة عن الإمام، وفي نسخة: فقال لها: تربيت وتصفت تربدين الباء؟ كلا ورب الكعبة! حتى يطلع أقصى الأحبين، ورواه من طريق حماد بن أبي حنيفة عن أبيه، ورواه محمد بن شعاع الشامي عن الحسن بن زياد عنه، غير أنه قال: ولدت بسبع عشرة ليلة والباقي سوء، وحديث أخرجه الستة | السحاري رقم: ٥٣١٨، ومسلم رقم: ١٤٨٤، وأبو داود رقم: ٢٣٠٦، والسنائي رقم: ٣٥٠٨، وابن ماجه رقم: ٢٠٢٧ | في كتبهم، وفي السحاري | رقم: ٥٣١٨، ٥٣١٩، ٥٣٢٠، ٤٩٠٩، ٤٩١٠ | عن حديث ربيب بنت أبي سمية عن أمها أم سمية زوج لي <sup>١</sup> أن مرأه من نسبه يقال لها: سبيعة، كانت تحت زوجها توفي عنها وهي حية، فحفظها أبو السليل بن معكث، فأنت أن سكره، فقال: والله ما يفسح أن نكحه حتى تعتدي بأحر الأحليل، فمكنت قريباً من عشر ليال، ثم جاءتني <sup>٢</sup> فقال: <sup>٣</sup> ومن حديث الرهري أنه كتب إليه عبيد الله بن عبد الله عن أبيه أنه كتب إلى ابن الأرقم: أن يسأل سبيعة لأسمية كيف أفتاها نبي <sup>٤</sup> فقالت: أفتاني إذا وضعت أن أنكح، ومن حديث عروة عن المسور بن مخرمة: أن سبيعة الأسمية نصبت بعد وفاة زوجها سعد بن ليل، فجاءتني <sup>٥</sup> فأسألته أن تنكح، فأدركه فمكثت. وفي تفسير "سورة الطلاق" من حديث أبي سمية قال: جاء رجل إلى ابن عباس وأبو هريرة جالس عنده، فقال: أفتني في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة؟ فقال ابن عباس: أحر الأحليل، قلت أنا: لا، لا بأس <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> (الطلاق: ٤) قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي يعني أم سمية، فأرسل ابن عباس غلاماً كريماً إلى أم سمية يسألها، فقالت: قتل روح سبيعة الأسمية وهي حية، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة، فخطبت، فأنكحها رسول الله ﷺ، وكان أبو السليل خطبها.

ومن طريق أبيوب عن محمد بن سيرين قال: كنت في حقة فيها عند الرحمن بن أبي سلي <sup>٨</sup> وكان أصحابه يعصمونه - فذكروا له فذكر أحر الأحليل، فحدثته حديث سبيعة بنت حارث عن عبد الله بن عتبة، قال: فصرخ بي بعض أصحابه، قال محمد: فقطعت له، فقلت: إني إذا خريء إن كذبت عني عبد الله وهو في ناحية الكوفة، فاستجني، وقال: ولكن عمه لم يقل ذلك، فلفيت أنا عضية مالك بن عامر فسلته، فذهب يحدثني حديث سبيعة، فقلت: هل سمعت عن عبد الله فيها شيئاً؟ فقال: كنا عند عبد الله، فقال: أتعلمون عنيها التعقيب؟ ولا تعلمون عنيها برحمة سرت سورة النساء تقصر بعد الطول <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> (الطلاق: ٤).

وأخرجه مسلم من طريق عمرو بن عبد الله بن أرقم الرهري عن سبيعة، وفيه: فأفتاني بأبي قد حدثت حين وضعت حملي، وأمرني بالترجوع إلى داري، ومن طريق كريب عن أم سمية في مضرة ابن عباس وأبي سلمة، =

= وأبي هريرة [رقم: ١٤٨٤]، والسائي من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة، ومن طريق داود كذبت، وفيه: أمر سبيعة أن تكبح إذا تعلققت من نفاسها، ومن طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود عن أبي السائب وفيه: وضعت سبيعة حملها بعد وفاة زوجها ثلاثاً وعشرين أو خمسة وعشرين ليلة، فلما تعلق تشوفت بالأرواح، الحديث، ومن طريق أبي سلمة في اختلاف ابن عباس وأبي هريرة عن أم سلمة فقالت: توفي روح سبيعة فولدت بعد وفاة زوجها خمسة عشر نصف شهر، قال: فحطبها رجالاً، فحطبت بنفسها إلى أحدهما، وفي طريق آخر عنها: أحدهما شاب والآخر كهل، فحطبت إلى الشاب، فقال الكهل: لم تحلل، الحديث، وفي طريق في مناظرهم: وضعت بعد وفاة زوجها بعشرين ليلة، وفي طريق: بعد وفاة زوجها يسير.

وفي طريق عن أبي سلمة عن رينب عن أمها عن أم سلمة: فمكثت قريباً من عشرين، وفي طريق عن أبي سلمة عن رجل صحابي: لأدلى من أربعة أشهر، ومن طريق ابن الأرقم عن سبيعة، وفيه قول أبي السائب بن بعكك لها: تريدن السكاح؟ إنك والله ما أنت بساكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر، وفيه أيضاً: فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي، وأمرني بالترويح إن بدا لي، ومن طريق رفر بن أوس عن أبي السائب، وفيه: فأفتاها النبي ﷺ أن تكبح إن وضعت حملها، وفيه أيضاً: فنكحت حتى من قومها حين وضعت ما في بطنها، ومن طريق ابن عون عن محمد بن سيرين في مناظرته مع ابن أبي ليلى، وفيه قول ابن مسعود ما قد مر، وأما من طريق ابن شبرمة عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، فقد قال: من شاء لاعته، ما أنزلت **يُولَدُ أَحْمَسَ حَنْثِي أَنْ يَضَعُ حَمْلِي** (الطلاق: ٤) إلا بعد المتوفى عنها زوجها إذا وضعت فقد حثت، ومن طريق إسحاق عن الأسود ومسروق وعبيدة، وعن ابن مسعود أن سورة "النساء القصرى" نزلت بعد "البقرة" [رقم: ٣٥٠٦، ٣٥٠٧، ٣٥٠٨، ٣٥٠٩، ٣٥١٠، ٣٥١١، ٣٥١٢، ٣٥١٦، ٣٥١٧، ٣٥١٨، ٣٥٢١، ٣٥٢٢].

وأخرجه أبو داود من طريق ابن الأرقم عن سبيعة، وأما من طريق مسروق عن عبد الله فقد قال: من شاء لاعته لأنزلت سورة "النساء القصرى" بعد أربعة أشهر وعشر [رقم: ٢٣٠٦، ٢٣٠٧]. وأخرجه الدارمي من طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود عن أبي السائب، ومن طريق سليمان بن يسار عن كريب عن أم سلمة، وفي طريق الأسود: ببضع وعشرين ليلة، ومن طريق سليمان عن أبي سلمة في مناظرته، ومناظرة أبي هريرة مع ابن عباس عن كريب عن أم سلمة [٢١٩/٢، رقم: ٢٢٧٩، و٢٢٠/٢، رقم: ٢٢٨١]، وابن ماجه من طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود عن أبي السائب، وفيه: ببضع وعشرين ليلة، ومن طريق الشعبي عن مسروق وعمرو بن عتبة عن سبيعة، وفيه: بخمسة وعشرين، ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن المسور، وروي من طريق مسروق عن عبد الله قال: والله لم يشأ لاعناه، لأنزلت سورة "النساء القصرى" بعد أربعة أشهر وعشر [رقم: ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩]. =

مات عنها زوجها، وهي حامل، فمكثت <sup>بصم الكف وفتحها</sup> خمساً وعشرين ليلة، ثم وضعت، فمرَّ بها <sup>بمكة ستة حجة بودع</sup> أبو السنايل بن بعكك، فقال: تشوّفت تريدين الباءة؟ كلا والله إنه لأبعد <sup>أي أجل بوفاء</sup> الأجلين، فأتت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: "كذب، إذا حضر فأذيني". <sup>حضاً في هد</sup>

٢٩٥- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله <sup>رضي الله عنه</sup> قال: .....

= والترمذي من طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود عن أبي السنايل، وفيه: بثلاثة وعشرين أو خمسة وعشرين يوماً [رقم: ١١٩٣]، قال: حديث أبي السنايل حديث مشهور عريب من هذا الوجه، ولا نعرف للأسود شيئاً من أبي السنايل، وسمعت محمداً يقول: لا أعرف أن أنا السنايل عاش بعد النبي ﷺ، ثم صحّح حديث سيمان في مناظرة أبي سلمة وابن عباس وأبي هريرة بعد إحراحه، ورواه أحمد في "مسنده" من حديث ثعلبة: خمس عشرة ليلة [١/٤٤٧، رقم: ٤٢٧٣]، ومالك: بصف شهر [رقم: ١٢٢٥]، والبيهقي: شهر أو أقل، والظري: شهرين، ورواه مسلم في طريق قال ابن شهاب: ولا أرى بأساً أن تتزوج حين وضعت وإن كان في دمها، غير أنه لا يقرها زوجها حتى تطهر [رقم: ١٤٨٤]، ولفظ ابن ماجه عن الأسود عن أبي السنايل، فتبين الاتصال. بقي الكلام في سماع الأسود عن أبي السنايل: فقد أنكره الترمذي، واستند بقول البخاري، وقال في 'إرشاد الساري' في ترجمة أبي السنايل بن بعكك بن الحارث بن عتبة: أسلم يوم الفتح، وكان من المؤلفة، وكان شاعراً، وبقي رماً بعد النبي ﷺ فيما جرم به ابن سعد، ونقل عن ابن عبد البر: أنه تزوجها أبو السنايل بعد ذلك، وأولدها السنايل بن أبي السنايل، ثم عدد أيام مكثها حلي بعد وفاة زوجها، قد اختلف فيه الروايات مما يتعدر فيه الجمع، ولعل ذلك هو السر في إهمال من أهم، كما قاله ابن حجر [١١/١٥٦].

اعلم أن هذه المسألة متفق عليها بين الأئمة الأربعة، وأحد ما حماهير السلف والحنيف: أن عدة الحامل امتنق عليها زوجها وضع حملها، ولم يرو خلافه عن الصحابة إلا عن عني <sup>رضي الله عنه</sup> في طريق منقطع، وعن ابن عباس بسند صحيح، لكن صحّ رجوعه عنه، كما نقل عن عبد البر، لكن اختلف: ألما لها أن تكح قبل انقضاء نفاسها أو لا؟ والجمهور على الأول، كما هو مطوق روايات مسلم والسنائي وغيرهما في حديث سبعة، لكن زوجها لا يقرها إلا بعد الانقطاع.

زوجها. سعد بن حولة العامري شهد بداراً. أبو السنايل. [اسمه عمر أو عامر أو حة] من بني عبد الدار. تشوّفت: لخطاب، أي طمحت وتشرفت. الباءة: وهو لعة: الحماة، ويقال للفقء، كذا في 'جمع البحار'. لأبعد الأجلين: من الأربعة أشهر وعشراً، ووضع الحمل. فأديبي. [فأعنه صواب اجواب] أمر مؤث من الإيدان لا من المجرّد كما زعمه القاري، ولا معنى له.

من شاء بَاهَلَّتْهُ أَنْ سُورَةُ النِّسَاءِ الْقَصْرَى نَزَلَتْ بَعْدَ الطُّوْلِ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "نَسِخَتْ" أي سورة الطلاق أي بعد البقرة الطويلة.....

**من شاء إلخ:** وفي رواية: من شاء حالته أن سورة "النساء القصرى" نزلت بعد سورة الطولى، هكذا أخرجه الزار في مسنده بعد الإسناد، ورواه أبو داود [رقم: ٢٣٠٧] والسنائي [رقم: ٣٥٢٢] وابن ماجة [رقم: ٢٠٣٠] بلفظ: لاعتته لأُدرت سورة 'النساء القصرى' بعد أربعة أشهر وعشرًا بقي أن قوله تعالى: ﴿لَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ دِينَهُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٤) هل هو محصور، أو مسوح حديث سبعة، أو بيان للمراد منه أنه في حق من لم تصع؟ واضطربت فيه الشافعية، أما عبدنا: فالحديث ليس بمحصر ولا ناسخ، لما أنه من أخبار الآحاد، ولا مين؛ لما أنه ليس بمجمل، بل ثبت السح ثبوت التاريخ، وتأخر نزول سورة 'الطلاق' عن 'البقرة' خبر ابن مسعود، وباقي الأخبار مؤيد له.

**نسخت إلخ:** أي نسخت سورة النساء القصرى وهي سورة "الطلاق" كل عدة من العدد، وهي عدة أربعة أشهر وعشرًا للمتوفى عنها زوجها الحامل المفهومة في عموم قوله تعالى: ﴿لَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ دِينَهُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٤) في سورة 'البقرة'، فيكون ما تناولناه مسوحًا بالتأخر، وإنما سماها 'القصرى' بالنسبة إلى سورة "النساء الطولى"، والمراد بالطولى فيما قبل: السورة الطولى أي 'البقرة'؛ لكونها طويلة في نفسها بالنسبة إلى كل سورة لا سورة النساء الطولى، ثم بين المراد من قوله: سورة 'النساء القصرى' بقوله: ﴿وَأُولَئِكَ أَكُفُلُكُمْ﴾ (طلاق: ٤).

أعم أن هذا الحديث هكذا رواه الحارثي من طريق عبيد الله بن موسى عن الإمام، والكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه، ومحمد بن الحسن في 'الآثار' عنه موقوفًا بلفظ: كل عدة في القرآن إلخ، ثم قال: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة: إذا طلقت أو مات عنها زوجها فولدت بعد ذلك يوم أو أقل أو أكثر، انقضت عدتها وحلت للرجال من ساعتها وإن كان في نفاسها [ص: ٢٧٤٠ رقم: ٤٧٩٠]، وأخرجه الحارثي بلفظ: أتعللون عليها التعليل، ولا تعللون لها الرحصة؟ نزلت سورة "النساء القصرى" بعد الطولى ﴿وَأُولَئِكَ أَكُفُلُكُمْ حَتَّىٰ﴾ (الطلاق: ٤) [رقم: ٤٥٣٢]، ورواه عبد الله بن أحمد في رياضات المسند، والطبراني في "معجمه"، وابن أبي حاتم من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو عن أبي بن كعب قال: قلت لربي ﷺ ﴿وَأُولَئِكَ أَكُفُلُكُمْ حَتَّىٰ أَنْ يَصْغُرَ حَتْمُهُمْ﴾ (طلاق: ٤) لمطلقة ثلاثًا أو للمتوفى عنها؟ قال: هي مصففة ثلاثًا ولنسوق عنها

قال في "إرشاد الساري": وقد روى أبو داود وابن أبي حاتم من طريق مسروق قال: بلغ ابن مسعود أن عليًا يقول: تعدد آخر الأحيان، فقال: من شاء لاعتته أن النبي في "النساء القصرى" أنزلت بعد سورة 'البقرة'، ثم قرأ: ﴿وَأُولَئِكَ أَكُفُلُكُمْ حَتَّىٰ أَنْ يَصْغُرَ حَتْمُهُمْ﴾ (الطلاق: ٤)، وأخرج محمد في "الموطأ" من طريق مالك عن الزهري: أن ابن عمر سئل عن امرأة يتوفى عنها زوجها، قال: إذا وضعت فقد حلت، قال رجل من الأنصار كان عنده: إن عمر بن الخطاب قال: لو وضعت ما في بطنها وهو على سريريه لم يدفن بعد حلت، وكذا أخرجه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفًا [٢/ ٥٣٦، رقم: ٥٧٦]، ثم ههنا آثار وأخبار كثيرة في المسانيد والمصنفات. والمباهلة: الملاعبة وهو أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء فيقولوا: لعنة الله على الظالم منا.

سورة النساء القصصى كل عدد ٥٥ أولات لأحسن حديثاً حسن (الطلاق: ٤)

## [بيان المهر للمفوضة مع وفات زوجها]

٢٩٦- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود .

في المرأة توفي عنها زوجها، ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن يدخل بها صدقة نسائها،  
ولم يسهر مهرها مهر مثل نسائها

كل عدد جمع عدة على رة نسب. أولات الاحمال هذا بيان السورة القصصى، أو بدل بعض.  
ابو حنيفة هكذا رواه عنه الحارثي واس حسرو، والحديث أخرجه الأربعة [الترمذي رقم: ١١٤٥، والسنائي رقم: ٣٥٢٤، وأبو داود رقم: ٢١١٤، وابن ماجه رقم: ١٨٩١]، وصححه الترمذي، ورواه الحاكم من وجه صححه على شرط مسلم، ومن آخر على شرط الشيخين [١٩٧/٢، رقم: ٢٧٣٨]، ورواه ابن حبان في "صحيحه" من طريق سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود [٤٠٧/٩، رقم: ٤٠٩٨]، وأخرجه الترمذي كذلك، وفي رواية: فمكث يرددها شهراً، ثم قال: ما سمعت في هذا عن رسول الله ﷺ شيئاً، وسأحدث رأيي، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن قبل رأيي، ورواه البيهقي من طرق، وحكي عن الشافعي: أنه أحفظه بعد من وجه يشبه مثله هو: مرة عن معقل بن يسار، ومرة عن معقل بن سنان، ومرة عن بعض بني أشجع.  
قال البيهقي: هذا الاختلاف لا يوهى؛ لأن أسانيد أصحاب بعضهم سمي واحداً، وبعضهم آخر، وبعضهم سمي اثنين، وبعضهم أطلق، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، والعجب من البيهقي أنه بعد ما أورده عقد باباً في أنه 'لا صداق لها'، وروى فيه عن أبي إسحاق الكوفي عن مريدة بن حبان أن علياً قال: لا نقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله، وهذا مردود، أولاً: بأن إسحاق الكوفي عند الله بن ميسرة ضعيف، أخرجه ابن معين والسنائي، وقال ابن حبان: لا يغل الاحتجاج به، وثانياً: أن مريدة هذا قال أبو زرعة: ليس بشيء، ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه، وثالثاً: أنه ذكر البخاري في "تاريخه" أنه يروي عن أبيه عن علي ، فظهر أنه منقطع، قال المديري: لم يصح هذا عن علي، فكيف يسوع لبيهقي يصحح روايات حديث معقل، ثم يعترض عليه بمثل هذا الأثر المكر، ويسكت عنه ولا يبين ضعفه. وأمثال هذا الاعتساف والتعصب كثير في تصانيفه، أعماه تحامله في ثوران غضبه على الحنفية.

عن حماد رواه اندارمي من طريق منصور عن إبراهيم بن، وأبو داود والترمذي وصححه، وأحمد والحاكم، وصححه ابن أبي شبة وعبد الرزاق. المرأة بوي عينا أخرجه أبو داود من طريق الشعبي عن مسروق عن عبد الله في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها، فقال: لها الصداق كاملاً، وعليها العدة، ولها الميراث، قال معقل بن سنان: سمعت رسول الله ﷺ قصي به في برؤع بنت واشق. ومن طريق سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مثله، ومن طريق قتادة عن حلاس وأبي حسان عن عبد الله بن عتبة بن مسعود: =



## ولها الميراث، وعليها العدة،

للرفقة

= أن عبد الله بن مسعود أتى في رجل بهذا الخبر. قال: فاحتنفوا إليه شهراً، أو قال: مرات، قال: فإني أقول فيها: إن لها صداقاً كصداق نسائها، لا وكس ولا شطط، فيها الميراث وعليها العدة، فإن بك صواباً فمن الله، وإن بك خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريان، فقام ناس من أشجع فيهم الحراج وأبو سنان، فقالوا: يا ابن مسعود! نحن نشهد أن رسول الله ﷺ قضاها فيما في بروع ست واشق، وأن روحها هلال بن مرة الأشجعي كما قضيت، قال: ففرح عبد الله بن مسعود فرحاً شديداً حين وافق قضاؤه قضاء رسول الله ﷺ [رقم: ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦].

وأخرجه النسائي عن رائدة عن منصور عن إبراهيم عن علقمة والأسود: عبد الله في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها، فتوفي قبل أن يدخل بها، فقال عبد الله: سلوا هل تعدون فيها أثراً؟ قالوا: يا أبا عبد الرحمن! ما نجد فيها، قال: أقول برأيي، الحديث، وفيه بعد سماعه الحديث المرفوع، فرفع عبد الله يديه وكبر، ومن صريق سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، وفيه: فاحتنفوا إليه قرناً من الشهر لا يفتيهم إلخ، ومن طريق الشعبي عن مسروق عن عبد الله. ومن طريق الشعبي عن علقمة عن عبد الله، وفيه: فقال عبد الله: ما سئلت مد فارقت رسول ﷺ أشد عني من هذه، فأتوا عيري، فاحتنفوا إليه فيها شهراً، ثم قالوا له في آخر ذلك: من سأل إن لم نسألك، وأنت من حلة أصحاب محمد ﷺ بهذا البند ولا نجد غيرك إلخ، وفيه أيضاً: قال: وذنت بسمع أبا س من أشجع، فقاموا، فقالوا: نشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله ﷺ في امرأة منا يقال لها: بروع بنت واشق، قال: فما رأيي عبد الله فرح فرحة يومئذ إلا بإسلامه [رقم: ٣٣٥٤، ٣٣٥٥، ٣٣٥٦].

ومن هذا عزم أن الشاهد لقضاء عبد الله ﷺ بالحديث المرفوع في 'بروع' ليس معقل بن سنان نفسه، بل كثيرون معه من قبيلة بني أشجع، وأخرجه ابن ماجه من طريق الشعبي عن مسروق، ومن طريق منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله [رقم: ١٨٩١]، وأخرجه الترمذي [رقم: ١١٤٥]، قال: وفي الباب عن الحراج، ثم قال: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح، وقد روي عنه من غير وجه، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وبه يقول الثوري وأحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ: مهم: علي بن أبي طالب، وريد بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر: إذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقاً حتى مات، قالوا: لها الميراث، ولا صداق لها وعليها العدة، وهو قول الشافعي، وقال: ولو ثبت حديث بروع بنت واشق لكانت حجة فيما روي عن النبي ﷺ.

وروي عن الشافعي: أنه رجع بمصر عن هذا القول، وقال بحديث بروع بن واشق. قلت: ثم هذا الحديث صحيح بلا مرية، صححه وحسنه الترمذي وجماعة، منهم: ابن مهدي وابن حزم، ومثله قال السيوطي في "الحلافيات" كذا قيل، وما روي عن علي ﷺ أنه قال: لا نقل قول أعرابي بوال على عقبيه فيما يخالف كتاب الله وسنة نبيه، فمع أنه لم يثبت بوجه صحيح، يجب عنه بأن معقلاً لم ينفرد به بل معه اجراح وكثيرون من أشجع، ولا دخل ههنا للقياس =



فقال معقل بن سنان الأشجعي: أشهد أن رسول الله ﷺ قضى في برّوع بنت واشق مثل ما قضيت.

## [بيان الإيلاء والخلع]

٢٩٧- حماد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال في المولي: فيئه الجماع إلا أن يكون له عذر ففيئه باللسان.

- إذا جاء نهر الله بطل مهر معقل، وهما قد مرّح الله المهرين، فالقياس أيضاً يعارض لنا كما ذكره في 'الهداية'، قال ابن القيم: قال البيهقي: جميع روايات هذا الحديث وأسانيدها صحاح، والذي روي من رد عني، فمذهب تفرد به، وهو تخفيف الراوي إلا أنا نكر الصديق، وم ير هذا الرجل فيحلفه، لكنه لم يصح عنه ذلك، ومما أنكر ثبوته عنه الحافظ المنذري.

**معقل الخ:** يفتح الميم وكسر القاف، شهد مكة ورل الكوفة وحدثه فيهم، وقتل يوم الحرة صبراً، روى عنه علقمة والحسن والشعبي وغيرهم، وكون سنان غير مصروف كما ذكره القاري غير صاهر إلا عني مذهب الصراء. **واشق:** من بني رواس كذا في الدارمي. **يكون له عذر:** أي مانع من الجماع كمرض بأحدهما، أو امتناعها، أو جهالة مكانها، أو بينهما أربعة أشهر؛ أو الحب وعنة، أو لكونها رتقاء أو قرباء وغير ذلك، وهذا هو الموافق لص القرآن **وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَذْرٌ** (المرة ٢٢٦)؛ فإنه لا يوجب تعيين كون الشيء إلا اجماع؛ لأن معناه وإن رجعوا عن عزمهم عني ذلك انظم، وذلك يحصل بإرضائها بالجماع، وإرضائها بالقول، ووعد الجماع عند عجزه، والحق: أن مذهب الشافعي ومالك وأحمد كقولنا كما في 'فتح القدير' [١٨٤/٤]، قال القاري: وكان إبراهيم النخعي يقول: الشيء باللسان على كل حال، فإذا جاء فعليه الكفارة ليمسه في قول الفقهاء، إلا الحسن وإبراهيم وقتادة؛ فإنهم أسقطوا الكفارة إذا جاء؛ لقوله تعالى **وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَذْرٌ** (سورة: ١٩٢).

وقال غيرهم: هذا في إسقاط العقوبة لا الكفارة، وما قيل في باب الإيلاء في أن مضي أربعة أشهر طلاق بائن، أولاً: إن الجمهور عني أنه يوقف الأمر على أن الموي ينس على أن يصدق أو يفيء، وأن مجرد الانقضاء ليس بطلاق، وأن السنة والكتاب مع الجمهور، وعلى خلاف أبي حنيفة وأصحابه، فهو قول من الكلمات اللاعبة؛ فإنه لم يثبت أن الجمهور مع الشافعي بل قد روي عن عمر وعثمان وعني وابن عمر وابن مسعود وابن عباس ويريد من ثبات وغيرهم من أكابر الصحابة، وعطاء وجابر بن زيد وعكرمة وسعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن، ومكحول وابن الحنفية والشعبي والنخعي ومسروق وإحسان وابن سيرين وقبيصة وسالم وأبي سمية وغيرهم من أكابر التابعين مثل قولنا، كما ذكره ابن القيم في 'الفتح' [١٧٤/٤]، ومحمد في 'الموطأ' [٥٤٠/٢]. ونقل ذلك عن 'الدر المنثور' =

٢٩٨- حماد عن أبيه عن أيوب السخيتاني أن امرأة ثابت بن قيس .....  
 ابن أبي غنيم

= لسيوطي أنه أورد من 'مسند عبد الرزاق' وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي عن عمر وعثمان وعبي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس قالوا: الإيلاء طلاق دائمة إذا مرت أربعة أشهر قبل أن يمضي فهي أحق بنفسها، وفيه آثار أخر مبسطة، ولأن الكتاب والسنة معاً، لا معهم كما بسطه ابن اعمام، فهذا قول من لم يطبع على كتب الحنفية بل على بعض كتب الشافعية من المشاهير أيضاً على أن القياس معاً، كما اعترف به هذا القائل من أتباع الظاهرية، وهو الذي يصار إليه عند تعارض السنن وأثار الصحابة كما في الأصول.

**حماد** الخ هكذا رواه ابن حنبل عن طريق حماد عن أبيه، ومن طريق يونس بن بكير عنه بلفظ: قالت: ونعم وأريده، فقال: لا. . . . . **امرأة ثابت**: هو ابن قيس بن شماس الأنصاري الخرجي، واسمها جميلة بنت أبي بن سول أخت عبد الله بن أبي كما في رواية البخاري، وقد احتجف في اسمها وسبها يطلب من شروح الحديث، والحديث رواه البخاري من طريق خالد الحذاء عن عكرمة مرسلاً، وعنه عن ابن عباس رضي موصولاً: أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! ثابت بن قيس ما أعتب عليه في حلق ولا دين، وبكفي أكره الكفر في الإسلام. فقال رسول الله ﷺ: **أتريدين عليه حديثه؟** قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ: **فمن حديثه** رضي ومن طريق أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس نحوه [رقم: ٥٢٧٣].

قال القسطلاني: واختلف فيه على أيوب: فاتفق ابن طهمان وجرير على الوصل، وخالفهما حماد، فقال: عن أيوب عن عكرمة مرسلاً [٤٤/١٢]، وأخرجه الدارمي من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة: أن حبيبة بنت سهل تزوجها ثابت بن قيس بن شماس، فذكرت أن رسول الله ﷺ كان هم أن يتزوجها وكانت جارة له، وأن ثابتاً ضربها، فأصاحت على باب رسول الله ﷺ في العلس، وأن رسول الله ﷺ حرج فرأى إسناناً، فقال: من هذا؟ قالت: أنا حبيبة بنت سهل، فقال: ما كنت؟ قالت: لا أنا ولا ثابت، فأتى ثابت إلى رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ **ما هذا؟** فقالت: يا رسول الله! عندي كل شيء أعطانيه، فأخذ منها وقعدت عند أهلها [رقم: ٢٢٧١]. وفي هذه الرواية اسمها حبيبة واسم ابنها سهل؛ ولذا اضطرب ابن حجر وغيره إلى القول بتعدد الواقعة بتعدد أرواح ثابت، وكذا اسمها حبيبة بنت سهل في حديث يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عند أبي داود والنسائي، وحديث عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة.

وفيه: فكسر بعضها، فأتى النبي ﷺ بعد الصبح، فدعا النبي ﷺ ثابتاً، فقال: **ما هذا؟** فقالت: فافرحها، فقال: ويصلح ذلك يا رسول الله؟ قال: نعم. قال: فإني أصدقها حديثين وهما بيدها، فقال النبي ﷺ: **حدها ففرقها** رضي. وكذا في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وأما في حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عند ابن ماجه فاسمها جميلة بنت سلول، ولعلها نسبت إلى جدتها أم أبي بن سول، وفيه: فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد [رقم: ٢٠٥٦].

أَتَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا ثَابِتٌ، فَقَالَ: "أَتَحْتَلِعِينَ مِنْهُ بِحَدِيقَتِهِ؟" فَقَالَتْ: نَعَمْ وَأَزِيدُ، قَالَ: "أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا".

= ويحفظ هذه الزيادة، فإن الحنفية قائلون بعدم جوار الزيادة على المهر وإن جاورها قضاء على ما هو ظاهر المذهب، وروي عن عطاء وأبي الزبير مرسلًا هذه الزيادة مرفوعًا، والمرس حجة عند الجمهور وعندنا، ثم كون الخلع صلاً ظاهر من حديث صحيح البخاري وغيره، وما رواه الترمذي من حديث الربيع بن معبود، ومن حديث امرأة ثابت: أن تعد بحیضة [رقم: ١١٨٥] فهو مخالف لرأي الجمهور من الصحابة وغيرهم كما اعترف به الترمذي، ومعارضاته كثيرة، على أنه يمكن التأويل بأن قوله: 'حيضة' ليس لبيان الوحدة بل لتنوعها؛ فإن رتبة 'فعدة' للنوع، والتفصيل في "فتح القدير" [١٨٨/٤].

**ولا ثالث** أي لا أجتمع ولا هو معي مسافرة بهما. **حديثه** بستانه الذي أصدقته لث، أي أمهره.  
**نعم واريده** [فعل مضارع أو اسم تفصيل، والحديث أخرجه سحاري بلا هذه الزيادة | رقم: ٥٢٧٣]، ورواه أبو داود في 'مراسينه' وعبد الرزاق وابن أبي شيبة عن عطاء مرسلًا وفيه: "....."  
 قالت: نعم وريادة، قال: ..... ووصفه الدار قصي عن ابن عباس، ورجع المرسل [قال القاري بعد ذكر حديث السحاري: وليس فيه ذكر الريادة، وقد رويت مرسنة ومسندة، فروى أبو داود في 'مراسينه' وعبد الرزاق كلاهما عن عطاء، وأقرب الأسانيد مسند عبد الرزاق. قال: أخرجا ابن جريج عن عطاء جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تشكو زوجها، فقال: ..... قالت: نعم وريادة، قال: .....  
 وأخرج الدار قطبي كذلك، والمراسيل أصح. وأخرج عن أبي الربيع: أن ثابت بن قيس بن شمس كانت عنده ربيب بنت عبد الله بن أبي ابن سلول، وكان أصدقها حديقته فكرهته، فقال النبي ﷺ: .....  
 قالت: نعم وريادة، فقال النبي ﷺ: ..... قالت: نعم فأخذها وحمل سيبلها، قال: وسمعه أبو الربيع من غير واحد، ثم أخرج عن عطاء أن النبي ﷺ قال: .....  
 'عصاه' (٣/٣٢١، رقم: ٢٧٦ و ٢٥٥/٣، رقم: ٣٩).

ثم أخرج ما نقله من ابن ماجه مسنداً، ثم قال: فقد عرفت أنه لا شك في ثبوت هذه الريادة؛ لأن المرسل حجة عندنا بآفراده، وعند غيرنا إذا اعتضد بمُرسل آخر يرسله من روى عن غير رجال الأول أو بمسند، كاد حجة، وقد اعتضد بهما جميعاً هنا، وذكر عبد الرزاق عن عبي : لا تأخذ منها فوق ما أعطيتها، ورواه وكيع عن أبي حنيفة عن عمار بن عمران إلهادي عن أبيه عن عبي : أنه كره أن يأخذ أكثر مما أعطها، وقال طبرسي: لا يحل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطها. أقول: هذا نقل من 'فتح القدير' خذف بعض عباراته [٤/١٩٤]. وفي رواية "الجامع الصغير": طاب الفضل أيضاً، كما في "الهداية".

## كتاب النفقات

## [بيان فضيلة الإنفاق]

٢٩٩- أبو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا بات أحدكم مغموماً <sup>مغروباً</sup> مهموماً من سبب العيال كان أفضل عند الله من ألف ضربة بالسيف في سبيل الله".

٣٠٠- أبو حنيفة عن عطاء عن أبيه عن سعد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إنك لن تنفق نفقة تريد بها وجه الله <sup>التقرب إليه</sup> إلا أجزرت عليها حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك".

من سبب العيال: أي من جهة كسب الحلال للنفقة على العيال.

كان **افضل الخ** روى البخاري عن أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً: **من سبب عياله على وجهه حسبه كانت له صدقة**، وعن أبي هريرة مرفوعاً: **اساعي على أرملة والمسكين** **من سبب عياله على وجهه حسبه** **اصنام النهار**، ومن حديث سعد بن أبي وقاص في "باب إيصاله بماله" مرفوعاً: **أرجو أن يكون عيالي من عيالي** **من سبب عياله على وجهه حسبه** **لا ينجس ما جعل في شئ من شئ** **رواية: إن من سبب عياله على وجهه حسبه** **لا ينجس ما جعل في شئ من شئ** [رقم: ٥٣٥١، ٥٣٥٣، ٥٣٥٤]، ورواه مسلم [رقم: ١٢٦٨] والأربعة [الترمذي رقم: ٢١١٦، وأبو داود رقم: ٢٨٦٤، والسنائي رقم: ٣٦٢٦، وابن ماجه رقم: ٢٧٠٨] عن سعد، وقد وردت آيات وأخبار كثيرة في فضائل النفقة على العيال مما لأت عليها كتب الصحاح والسنن.

لن تنفق نفقة الخ رواه البخاري من طريق الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه، رفعه: **من سبب عياله على وجهه حسبه** **لا ينجس ما جعل في شئ من شئ** **رواه من طريق عبد الله بن يزيد عن أبي مسعود رفعه: د أنفق الرجل على أهله يحسبها فهو له صدقة** [رقم: ٥٥، ٥٦].

## (٣١) كتاب التدبير

أي بيع المملوك عن دبر

## [بيان بيع المدبر]

٣٠١- أبو حنيفة عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن عبداً كان لإبراهيم بن نعيم النحام فدبره ثم احتاج إلى ثمنه فباعه النبي صلوات الله عليه بثمان مائة درهم. وفي رواية: أن النبي صلوات الله عليه باع المدبر.

**أبو حنيفة** رحمته الله هكذا رواه الحارثي بلفظ: 'أن عبداً كان لإبراهيم بن نعيم بن عبد الله النحام فدبره ثم احتاج إلى ثمنه فباعه النبي صلوات الله عليه بثمان مائة درهم. وفي رواية لمسلم: أن الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له ما غيره فباع ذلك النبي صلوات الله عليه فقال: من ستره مني. فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم، فدفعها إليه، وهذا يخالف رواية الإمام بوجهه، وفي رواية لمسلم: أن الأنصاري يقال له: أبو مذكور عتق غلاماً له عن دبر يقال له: أبو يعفور [رقم: ٩٩٧]، وأخرج سمويه في 'فوائده' من طريق عطاء وأبي الزبير عن جابر: أن رجلاً مات وترك مديراً وديناً، فأمرهم النبي صلوات الله عليه أن يبيعوه في دينه، فباعوه بثمانمائة. وكذا في لفظ الترمذي [رقم: ١٢١٩] والدارقطني: أنه مات ولم يترك مالا غيره، وخطأ حافظ قور موته نقلاً عن أبي بكر النيسابوري، والصحيح أنه كان حياً يوم بيعه، ثم هذا ينبغي ما عليه الحنفية من عدم جواز بيعه، قد روي عن جابر راوي هذا الحديث رفعه: 'لا يباع المدبر' رحمته الله، وفي سنده كلام، ورواه الدارقطني من حديث بن عمر وصوت وقعه، والحديث محمول على بيع الخدمة، كما رواه الدارقطني عن عبد الملك بن أبي سفيان، والبيهقي عن الحكم، كلاهما عن أبي جعفر مرسلان: لا بأس ببيع خدمة المدبر، وصحح ابن القطان الروايتين وصلاً وإرسالاً.

**النحام** رحمته الله هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة وغيرهم، وقد وقع ههنا وجوه من السهو في الرواية تظهر بعد تتبع روايات الكتب وشروحها، الأول: في كون العبد لإبراهيم بن نعيم، وإنما هو لنعيم بن عبد الله بن النحام. والثاني: أن نعيماً ليس بائعاً للعبد ولا مديراً، ولا باعه النبي صلوات الله عليه من قبله، بل هو اشترى له ثمانمائة درهم عن ما في 'البحاري'، وسبعمئة أو تسعمئة على ما في 'أبي داود'، وبائعه هو أبو مذكور الأنصاري هو رجل من بني عذرة، واسم العبد يعقوب مات في أول عام من إمارة ابن الزبير عن ما في 'السنائي'، وأبي داود، والترمذي. والثالث: ما في بعض النسخ 'النعيم بن النحام' كما في 'البحاري' ومسلم وغيرهما، وهو مشهور؛ فإن النحام لقب نعيم لا لقب أبيه عبد الله على ما ورد في الحديث، والعجب من القاري! حيث لم يتعرض إلا للأخير الذي تعرض له النووي في شرح مسلم، وقد وقع الخطأ في كتب الصحاح أيضاً، فقد أخرجه البحاري [رقم: ٢١٤١] =

= في "كتاب البيوع في باب بيع المريدة" من طريق عطاء عن جابر كإسناد الإمام: أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دير فاحتاج، فأحده النبي ﷺ، فقال: من سره مني فاشتره نعيم بن عبد الله يكذا وكذا، فدفعه إليه. قال في "إرشاد الساري" تحت نعيم بن عبد الله: النحام بفتح النون والحاء المهملة المشددة، العدوي القرشي، ووصف بالنحام؛ لأن النبي ﷺ قال: **دحيت خذ فسمعت حمة نعيم فيه**، والحمة: السعلة، أسلم قديماً، وأقام تمكة إلى قبيل الفتح، وكان قومه يسمونه من الهجرة لشرفه فيهم؛ لأنه كان ينفق عليهم، فقالوا: أقم عندنا على أي دين شئت، وما قدم على النبي ﷺ اعتقه وقبسه، واستشهد يوم اليرموك سنة خمس عشرة، وتحت قوله: فدفعه إليه، وقول العيني: دفع الثمن إلى الرجل "وهو نعيم بن عبد الله" سهو لا يخفى [١٠٦/٥].

وقد وقع في هذا السهو شارح 'بيوع المرام' في شرحه المسمى بـ "مسك الختام" حيث أرجع ضمير فاحتاج إلى نعيم، وفهم في قوله: "فأعطاه" أنه ﷺ أعطاه لنعيم مع أن المحتاج أبو مذكور الأنصاري وهو المعطى له، وقال القسطلاني أيضاً: وأما ما وقع في رواية الترمذي: فمات ولم يترك مالا غيره فهو مما نسب فيه ابن عيينة إلى الخطأ، ولم يكن سيده مات، كما وقع مصرحاً به في الأحاديث الصحيحة. [إرشاد الساري ١٠٧/٥]

ولو وقع مثل هذا الخطأ عن أبي حنيفة لنسوه إلى الجهالة، وشنعوه به، ورفعوا أصواتهم في تضعيفهم إياه مع أن عبو كعب سفيان بن عيينة في عدم الحديث معلوم، وأخرجه البخاري في "باب بيع المدبر" من "كتاب البيوع" أيضاً من طريق عطاء عن جابر، ومن طريق عمرو بن دينار عن جابر، وفي "باب من باع مال المفسد أو المعدم فقسمه بين العرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه" من طريق عطاء المذكور، وفي "كتاب العتق في باب بيع المدبر" من طريق عمرو عن جابر، وأخرجه في "كفارة الأيمان" عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً، وفيه: فاشتره ابن النحام، وهذا سهو وخطأ [رقم: ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٤٠٣، ٢٥٣٤، ٢٧١٦].

ووقع في "مسلم" من طريق سفيان عن عمرو عن جابر: فاشتره ابن النحام [رقم: ٩٩٧]، قال النووي: قالوا: وهو عبط، والصواب 'فاشتره النحام' [شرح صحيح مسلم: ٥٤/٢]، وفي "الترمذي": نعيم بن النحام [رقم: ١٢١٩] وحسن الحديث وصححه، قال السيوطي في "شرحه": وريادة 'ابن' خطأ من بعض الرواة، وفي 'أبي داود' من طريق أبي الزبير عن جابر: فاشتره نعيم بن عبد الله بن النحام [رقم: ٣٩٥٧]، وفي 'ابن ماجه' فاشتره ابن النحام رجل من بني عدي [رقم: ٢٥١٣]، ولعل منشأ الغلط ههنا من بعض الرواة على ما أرى أن بعضهم رأوا نعيم بن عبد الله النحام، فرعموا النحام صفة لأبيه عبد الله، فدهوا يروونه بلفظ "نعيم بن النحام أو ابن النحام" فقط، ثم بعد ذلك إذا جاء آخرون، فهمهم من رأى 'ابن النحام' ففتشوا عن النحام واسه، فوجدوا النحام نعيم بن عبد الله ثم طلبوا إياه فأروه إبراهيم، فعلموا أن العبد كان لإبراهيم بعد الاشتراء. ثم وقع الغلط في معنى متن الحديث بإرجاع ضمير 'فاحتاج' و'أعطاه' إلى 'نعيم' كما وقع لمن بعدهم مثل العيني، وفي عصرنا لشارح =

[ الولاء ]

## ٣٠٢ - أبو حنيفة .....

- "بنو المرام"، وعلط في اسم النائع أيضاً، فقال: هو مذكور مع أن اسمه في الصحاح أبو مذكور، فرعموا أن نعيم بن عبد الله أو إبراهيم بن نعيم على رعمهم احتاج وكان دبره، فداغ الي عده من قبله وأعضاه لعه، وهذا هو مشأ العبط في رواية المسد هها، ولعه ليس من الإمام، بل الرواة ممن بعده، ومنهم من رأى نعيم بن النحام فرعم أنه ابن عبد الله، كما يظهر في نسبه، فلعل النحام جده فسب إليه، كما هو كثير في السببة، فروى على رعمه نعيم بن عبد الله بن النحام، أو كل ذلك من عبط الكُتَّاب والسَّاح، ثم امصوط هو رواية ثمانية لا سعمائة أو تسعمائة كما في أبي داود، فم بصسطها راويها، ولهذا شئت فيها كما في "الإرشاد".

اعلم أن مسأة بيع المدير مختص فيها، قال النووي: ومن حوره عائشة وطاوس وعطاء والخس ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود، وقال أبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء السلف من الحنابلة والشاميين والكوفيين: لا يجوز بيع المدير [شرح صحيح مسلم: ٥٤٢]، قال العيني في "الباية": وهو مروى عن عمر وعثمان وابن مسعود وريد بن ثابت، وبه قال شريح وقتادة والثوري والأوزاعي، وهو مذهب مالك في "الموطأ".

ثم حجة الجمهور ما رواه الدار قطني عن ابن عمر مرفوعاً: "ما يصنع من رواته عبدة بن حسان، وصحَّح وقفه على ابن عمر ثم أخرج من طريق علي بن ظبيان عن ابن عمر، قال: المدير من اثلث، فعنى تقدير الرفع لا إشكال، وعنى تقدير الوقف فقول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس في حكمه المرفوع، فالنص القولي لا يعارضه الفعلي؛ لأنه واقعة حال لا عموم لها، ثم الجمع بينهما ممكن فتقدم على التعارض بأن يحكم على المدير المقيد على أنه روي بسند صحيح عن الناصر أبي جعفر الإمام أنه إنما أدن في بيع منافعه مرفوعاً، وهو ملازم يروى عن جابر كما في "الفتح"، ثم المرسل أيضاً حجة عندنا وعند الجمهور، وأما الدليل المعقول فمذكور في "الهداية" وشروحها.

**سجد** بضم السين وفتح المهملة مصعراً اسم عبد الله النحام العدوي القرشي، سمي النحام على المسالعة والتشديد؛ لحديث: فسمعت نخمة نعيم أي سئلته في أحوال حياة الإسراء. **ابو حنيفة** الح كذا رواه الحارثي من طريق أبي يحيى الحماني عن الإمام، ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه، ورواه ابن خضرو من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عنه، ورواه في آخره: ولها روج مولى لآل أبي أحمد فحبرها فاحتارت نفسها، ففرق بينهما، ورواه هذا السند بأتم منه، والحديث متفق عليه [الحارثي رقم: ٢١٥٥، ٢١٥٦، ومسلم رقم: ١٥٠٤] من حديث عائشة، وأخرجه الترمذي [رقم: ٢١٢٥] وابن ماجه [رقم: ٢٠٧٧] من طريق الأسود عنها، والباقون [النسائي رقم: ٣٤٤٧] من طريق القاسم عنها والطحاوي منها، ومسلم من حديث أبي هريرة [رقم: ١٥٠٥].



عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها: أنها أرادت أن تشتري بريرة؛ لتعتقها، فقالت مواليتها: لا نبيعها إلا أن تشترط الولاء لنا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: "الولاء لمن أعتق".

٣٠٣- أبو حنيفة عن عطاء بن يسار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: أنه نهى عن بيع الولاء وهبته.

عن حماد. رواه أصحاب الصحيح والسنن. **تستري بريرة الخ** رواه البخاري من طريق عروة وعمرة عن عائشة ونافع عن ابن عمر، وعبد الواحد عن عائشة [رقم: ٢١٥٥، ٢١٥٦]. **لعتقها** رواه الطبراني وأحمد [٢٨١/١، رقم: ٢٥٤٢، و١١٥/٦، رقم: ٢٤٨٨٣] عن ابن عباس، وجاء عن عائشة بألفاظ مختلفة بطرق متعددة. **الولاء**: هو عصوبة متراحية عن عصوبة النسب يرث منها المعتق من المولى. **أبو حنيفة الخ** كذا رواه الحارثي من طريق يونس بن بكير عن الإمام، والحديث أخرجه أحمد والسنن، [البخاري رقم: ٢٥٣٥، ومسلم رقم: ١٥٠٦، والترمذي رقم: ١٢٣٦، وأبو داود رقم: ٢٩١٩، والنسائي رقم: ٤٦٥٧، وابن ماجه رقم: ٢٧٤٧]. قال القاسم بن قطلوبغا: وأنكر ابن وضاح أن يكون "هبته" من الكلام النبوي، لكنه محجوج بما رواه الشيخان.

عن عطاء بن يسار رواه البخاري من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً في "كتاب العتق". **وهبته** رواه أحمد والسنن عن ابن عمر بلفظ: "نهى عن بيع الولاء وعن هبته"، والمعنى أن الولاء لمن أعتق كما رواه أحمد والطبراني عن ابن عباس مرفوعاً، فلا يجوز له أن يعطيه غيره لا بعوض ولا مجاناً.

## كتاب الأيمان

## [بيان النهي عن اليمين الفاجرة]

٣٠٤- أبو حنيفة عن ناصح بن عبد الله، ويقال: ابن عجلان يحيى بن يعلى وإسحاق بن السلولي وأبو عبد الله محمد بن علي بن نفيل عن يحيى بن أبي كثير....

أبو حنيفة الخ: كذا رواه عنه ابن خسرو وابن عبد اساقى وابن المصفر وطلحة والكلاعي. يحيى بن يعلى الخ: هكذا وجد في النسخة التي بقنا عنها نسختنا من النسخ القديمة، وهي واجبة الحذف من قوله: يحيى بن يعلى إلى قوله: ابن نفيل، ولعلها نسخت وكُتبت سهواً مأخوذة من نسخة شرح القاري، فإنه عدّ فيه من روى عنه ناصح، ونقل بعد ذكر تضعيفه عن البعض تعدّيه في إتيانه عن أبي عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل الحافظ، وعن أحمد أنه كان يعظمه، وهذا أسماء من روى عنهم ناصح سماك ويحيى بن كثير ويحيى بن يعلى وإسحاق السبوي، فالرواية ههنا عن ناصح عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سمية بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة مرفوعاً، وهكذا في "عقود الجواهر" أيضاً.

ويؤيده أيضاً أنه أخرجه الإسماعيلي في مسند حديث يحيى بن أبي كثير من طريق عبي بن طبيان عن أبي حنيفة عن ناصح بن عبد الله عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأخرجه صاحب 'مسند الفردوس' من طريق محمد بن الحسن عن أبي حنيفة به في حديث، وذكره الترمذي وأعلّه بالإرسال، وأورده ابن طاهر بسند شامي من حديث أبي الدرداء، وأخرجه البراء في 'مسنده' من حديث عبد الرحمن بن عوف بلفظ: 'اليمين الفاجرة تذهب أماناً'، وفيه ابن علاثة ليّنه البراء، لكن وثقه ابن معين، وفيه أيضاً انقطاع بين أبي سمية وعبد الرحمن ما أن الأكثر أنه لم يسمع منه. وأصح منه ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا ومعضلاً، وأخرجه أيضاً من وجه آخر فيه من لم يسم، وفيه: "تعقّم الرحم" قال معمر: سمعت غيره يذكر فيه: 'أو تقل العدد وتدع الديار بلائعاً'، والحديث رواه أبو داود وغيره عن أبي بكرة مرفوعاً، من من دب أحد أن يعجل من عن صاحبه عقوبته في ذلك مع ما يجره في لاجره مثل يعي وقصعه رحمه، وليس فيه ذكر اليمين، قال القاري: والحديث رواه البيهقي بإسناد حسن عن أبي هريرة، ولفظه: 'من شيء، صعب به على من فيه من شيء من شيء رحمه، وليس شيء أعجل عقاباً من البغي وقطيعة الرحم، واليمين الفاجرة تدع الديار'، ثم قال بعد رواية أخرى: ورواه أحمد والبخاري في "تاريخه"، وأبو داود [رقم: ٤٩٠٢]، والترمذي [رقم: ٢٥١١]، وابن ماجه [رقم: ٤٢١١] وابن حبان [٢٠٠/٢، رقم: ٤٥٥]، وإسحاق [٣٨٨، ٢، رقم: ٣٣٥٩] عن أبي بكرة بلفظ: 'من من دب أحد أن يعجل من صاحبه عقوبته في ذلك مع ما يجره في لاجره مثل يعي وقصعه رحمه' =

عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس مما يعصى الله تعالى به صبيحة الجهور"

= ثم نقل عن الطبراني نحوه، والحديث رواه عبد الرزاق في 'مصنفه' عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً أو معصلاً، ورواه الترمذي وأعله بالإرسال، وروي عن أبي الدرداء وعبد الرحمن بن عوف أيضاً، وعزاه صاحب "النهاية" إلى ابن مسعود، وهذه هي يمين الغموس، سميت به؛ لأنها تعمس صاحبها في الإثم ثم في النار، قال ابن عبد البر في 'التمهيد': عامة العلماء على مذهب ابن مسعود أنه لا كفارة في الغموس، قال ابن المنذر في 'الإشراف': قال الحسن: إذا حلف على أمر كاذباً يتعمده فليس فيه كفارة، وبه قال مالك والأوزاعي والثوري، ومن تبعهم من أهل المدينة والشام والعراق، وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وأصحاب الحديث وأصحاب الرأي، وقال الشافعي: فيها الكفارة ولا نعلم خيراً يدل على ذلك، والكتاب والسنن دالة على الأول.

ومن ههنا يعلم أن اليمين الفاجرة أي الكاذبة، وقول الرور، والبغي على الإمام الحق، وقطيعة الرحم من الكبائر. وقد ورد أحاديث كثيرة في شدة الوعيد على البغي، فقد ورد من حديث أبي سكرة مرفوعاً: أشد يعذبهم الله في دواب بني عبد مناف أخرجه الطبراني في "الكبير"، والحارثي في "تاريخه"، وكونه من الكبائر قطعي ثبت كونه إلماً من الكتاب ومتواتر السنة، وقد اتفقوا عليه، لكن تكلموا في البغي في الصدر الأول لا في كل بغي على كل إمام كذي النورين، بل على المرتضى لا في كل محاربة من محارباته الثلاث، كمحاربة هروان، بل في وقعة صفين.

وأما وقعة جمل فلم يكن فيها إنكار الخلافة، ولا وقعت عن قصد وعمد، فقال بعضهم: محاربوه في صفين ليسوا بعاة، وهذا أمتن قول وأحوطه على مناهج أئمة السنة، والأكثر على أنهم بغاة لكنهم محتهدون مأجورون أعظم أحر وأكبر مثوبة في الحراب، والخلاف لاجتهادهم وإن امتد الحرب بعد قتل عمار أيضاً إلى إنكار حق الإمامة؛ إذ اجتهدهم غير قابل للنقص من ناقص، وإن فنع المرتضى غشاة المشتبهات.

وقد أخرج ابن عدي في "كامنه"، وابن السخار من حديث علي مرفوعاً: أحدرو بني عبيد بن جراح من عقوبه هي أحصر من عقوبه بني وأخرج الترمذي وابن ماجه عن عائشة رفته: سرع خير ثوب لرب وصلة ررحمة وأسرع سر عفو بني وفصحة الرحمة [رقم: ٤٢١٢]، وأخرج الحسن بن سفيان في "مسند"، والطبراني في "كبيره" [٨٥/٢، رقم: ١٣٨٣]، والحاكم في 'مستدرکه' [٣٢٧/٤، رقم: ٧٨٢٢] عن ثعبه الأنصاري رفته: أحد مرئ فتضع حل مرئ مسه يمين كاذبه، كذب به لكنه سود، من يصدق في قسه، لا يعيرها شيء، بل يوم لقيمة.

وهذا يشير إلى أن شعبة الأعمال تسري إلى الإیمان القلبي في تقبيل صوته، وأخرج الحاكم في "مستدرکه" عن أس رفته: ناد معجل عفوئهما في ليد لبني وعقوق [١٩٦/٤، رقم: ٧٣٥٠]، وأخرج أبو بكر بن لال عن ريد بن ثابت رفته: حسن معجل الله لصاحبها عفوئ: لبني، وأعد، وعقوق أولدين، وقطيعة ررحمة، ومعروف لا يشكر، وفي ذم الباغي حديث مرفوع عن عبد الرحمن بن عثم أخرجه أحمد، وعن عبادة أخرجه الطبراني في 'الكبير'، وعن ابن عمر أخرجه البيهقي في 'شعبه'. وهما أحاديث آخر متواترة المعنى، =

شيء هو أعجل عقاباً من البغي، وما من شيء أطيع الله تعالى به أسرع ثواباً من الصلوة، واليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع<sup>الحجوج على لسطان</sup>. وفي رواية: "ليس شيء أعجل ثواباً من صلاة الرحم، وليس شيء أعجل عقوبة من البغي وقطيعه الرحم، واليمين الفاجر تدع الديار بلاقع". وفي رواية: "ما من عمل أطيع الله تعالى فيه بأعجل ثواباً من صلاة الرحم، وما من عمل عصى الله تعالى به بأعجل عقوبة من البغي، واليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع". وفي رواية: "ما من عقوبة مما يعصى الله تعالى فيه بأعجل من البغي".

### [بيان النذر]

٣٠٥- أبو حنيفة عن محمد بن الزبير<sup>الحظني</sup> .....

= وقد أخرج أحمد في 'مسنده'، وإسحاري في 'الأدب المفرد'، والأربعة [الترمذي رقم: ٢٥١١، وأبو داود رقم: ٤٩٠٢، وابن ماجه رقم: ٤٢١١] إلا النسائي. وابن حبان [٢/٢٠٠، رقم: ٤٥٥]، والحاكم [رقم: ٣٣٥٩، ٣٨٨، ٢] في 'صحيحهما' عن أبي بكره رفعه: ..... وفي تحديد البغي أحاديث متواترة يمتنع حملها على المصدر الأول، كما قيل: إنها لم تستهر إلا بعدهم، ولذا عُدَّ بعاوتهم على الإمام اجتهدية لا من اكبائر، فافهم.

من البغي أي الخروج على الإمام بغير حق، أو مصبق لضم. بلاقع جمع يقع هو انقهر أي لصحراء، وهو كناية عن حراب الديار وسوء مآله. (عبي القاري) أبو حنيفة الح كذا رواه ابن حنبل وابن ماجه عن سيمان بن بلال عن موسى بن عتبة، وتابعه سفيان الثوري عن محمد بن الزبير، وأخرجه النسائي [رقم: ٣٨٠٧، ٣٨٠٨]، والحاكم والبيهقي [٢٣١/٩]. ويدور الحديث على الخطابي عن أبيه وضعفه، واحتج به فرواه ابن المبارك عن عبد الوارث عنه عن أبيه: أن رجلاً حدثه عن عمران، لكن لمحدث طريق أخرى إسنادها صحيح أخرجه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي عن الزهري عن أبي سمة عن أبي هريرة بكنه مقطوع، روى ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال: حدثت عن أبي سمة، ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن سيمان بن بلال عن موسى بن عتبة، ومحمد بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة، وفيه سليمان متروك، وحالفة غير واحد من أصحاب يحيى، فرواه عنه عن محمد بن الزبير الخطابي عن أبيه عن عمران، كذا قاله النسائي، ورواه عبد الرزاق عن معمر بن يحيى المذكور عن رجل من بني حنيفة وأبي سمة مرسلًا، والخطابي هو الخطابي قاله الحاكم، وهو تصحيف من بني حنيفة، ورواه الدارقطني عن غالب بن عبد الله الخزري =

عن الحسن عن عمران قال: قال رسول الله ﷺ: "من نذر أن يطيع الله فليطعه،  
ابن حصين

عن عطاء عن عائشة رفعت: من جعل حسبه في معصية فليحذر منه، وفيه غالب متروك، وقال  
السوي: هذا الحديث ضعيف باتفاق المحدثين، وتعقبه الحافظ بأنه صححه الطحاوي وابن السكك، فأين الاتفاق.  
عن الحسن البصري وصح سماعة منه، كما صرح بالتحديث في حديث: من جعل حسبه في معصية فليحذر منه، إله عند  
اليهقي، وصححه الحاكم وابن خزيمة، وصاحب الإمام فيما رواه الطبراني، وصح ابن حبان سماعة من عمران.  
من نذر الح هو لغة: انترام ما ليس بالآزم، وشرعاً: الترام قرية لم تتعين، ومفهوماً: إيجاب المباح فيزيمه تحريم  
الحلال وهو اليمين. والحديث أخرجه البخاري عن القاسم عن عائشة إلى قوله: "فلا معصية" [رقم: ٦٧٠٠].  
وروى مسلم عن عقبة بن عامر مرفوعاً: كذا د س كذا د س [رقم: ١٦٤٥]، وأخرجه أبو داود عن أبي  
سلمة عن عائشة، وتكلم فيه، وقال: قال أحمد بن محمد المروزي: إنما الحديث حديث علي بن المبارك عن يحيى  
بن أبي كثير عن محمد بن الزبير عن أبيه عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ.  
وأخرج النسائي حديث عقبة بن عامر وحديث الزهري عن أبي سلمة عن عائشة: لا في معصية فليحذر منه.  
بطرق، وحديثه عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً مثله، ثم ضعف  
سليمان، وحديث علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عمران بن حصين مرفوعاً  
منه، وفي طرق منه: لا في معصية فليحذر منه، ثم قال: محمد بن الزبير ضعيف لا يقوم بمثله حجة،  
وأيضاً قال: وقيل: الزبير لم يسمع هذا الحديث من عمران بن حصين، ثم أخرج بتوسط رجل بين الزبير وعمران من  
أهل البصرة، ثم أخرج من طريق سفيان عن محمد بن الزبير عن الحسن عن عمران مرفوعاً: لا في معصية فليحذر منه.  
كذا د س، وهذا يمثل إسناد الإمام في مثل مصمونه، ثم أخرج عن أبي بكر الهيشلي عن محمد بن الزبير  
عن الحسن عن عمران مرفوعاً [رقم: ٣٨٣٢، ٣٨٣٧، ٣٨٣٩، ٣٨٤٠، ٣٨٤٢، ٣٨٤٧، ٣٨٤٨].  
وأخرجه الترمذي من طريق الزهري عن أبي سمية عن عائشة مرفوعاً: لا في معصية فليحذر منه.  
[رقم: ١٥٢٤]، قال: وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعمران بن حصين، وهذا حديث لا يصح؛ لأن الزهري لم  
يسمع هذا الحديث من أبي سمية، وسمعت محمداً يقول: روي عن غير واحد منهم موسى بن عقبة وابن أبي عتيق  
عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سمية عن عائشة عن النبي ﷺ، قال محمد: والحديث  
هو هذا، ثم أخرجه الترمذي بهذا الطريق، وقال: هذا حديث غريب، وهو أصح من حديث أبي صفوان عن  
يونس، وقال قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين، وهو قول  
أحمد وإسحاق، واحتجنا بحديث الزهري عن أبي سلمة عن عائشة، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي  
وغيرهم: لا نذر في معصية ولا كفارة في ذلك، وهو قول مالك والشافعي.  
وباجملة الحديث مقبول للاختلاف، كما تقرر في أصولها، وأيضاً حديث عقبة لا كلام فيه لأحد، وهو في  
مسلم، وأيضاً النذر نذر بصيغة يمين، بموجبه فيزيمه الكفارة، ويخصص حديث عقبة بأصح من غير مخصص.

ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه، ولا نذر في غضب".

٣٠٦- أبو حنيفة عن محمد بن الزبير الحنظلي عن الحسن بن عمران بن حصين،

قال: قال رسول الله ﷺ: "لا نذر في معصية الله تعالى وكفارته كفارة يمين".

### [بيان يمين اللغو]

٣٠٧- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، قالت: سمعتُ في

في غضب: أي في حال شدته حيث لم يكن في شعوره من كمال حدته، أو لمعنى لا نذر في فعل عصب ولا تركه. لأنه فعل جسي لا اختياري، والأور أظهر، ولعل هذا مذهب علي عليه السلام حيث قال: اللغو هو اليمين في العصب، وتبعه طائوس، واخديث بعينه رواه أحمد [٢٢٤/٦، رقم: ٢٥٩١٩] وإسحاري [رقم: ٦٧٠٠]، والأربعة [الترمذي رقم: ١٥٢٦، وأبو داود رقم: ٣٢٨٩، والنسائي رقم: ٣٨٠٦، وابن ماجه رقم: ٢١٢٦] عن عائشة إلا أنه ليس في روايتها: لا نذر في عصب (القاري) أقول: هذا غريب لا يعارض ما صح في النذر 'جدّهن جد وهنّهن جد'، كما ذكره ابن الهمام، وأما الكفارة فثابتة بالصحيح، ويعاضده القياس.

عن الحسن أكثر الأئمة على أن الحسن سمع عمران، وصرح سماعه المزني وس حبان، وأخرجه مسلم والأربعة نحوه عن عقبة بن عامر، وإسحاري عن عائشة، والطحاوي من طرق. لا نذر إلخ. رواه أحمد [٢٢٤/٦، رقم: ٢٥٩١٩]، والأربعة عن عائشة [الترمذي رقم: ١٥٢٦، وأبو داود رقم: ٣٢٨٩، والنسائي رقم: ٣٨٠٦، وابن ماجه رقم: ٢١٢٦]، والنسائي [رقم: ٣٨١٢] عن عمران بن حصين.

أبو حنيفة إلخ. كذا رواه عنه ابن حنبل. عن عائشة إلخ. أخرجه البخاري [رقم: ٦٦٦٣] بدون نص: 'سمعتُ، ورواه مالك والشافعي من طريق هشام عن أبيه عروة عنها هكذا، موقوفاً، وأبو داود وإسحاق [رقم: ٤٨١٠] وابن حبان عن عطاء عنها مرفوعاً، وكذلك الطبراني، وقال أبو داود: رواه غير واحد عن عطاء عنها موقوفاً، وصحّح النّادر قطي أيضاً وقفه، والشافعي تمسّث بظاهر الحديث، وقال أبو بكر البرقاني: هو قول الشخص: لا والله، وبلى والله فيما يضمن أنه صادق، وبه قال الثوري. فأخديث حجة لنا، والطحاوي بسط الكلام ههنا، كما هو شأنه في 'شرح معاني الآثار'. عن عائشة إلخ. أخرجه البخاري في 'كتاب التفسير' [رقم: ٤٦١٣] وكتاب الإيمان [رقم: ٦٦٦٣]، وغيره في الإيمان مرفوعاً، وفيه: أُرثِلَ فيه آية: لا يُؤْخَذُ بِكُفَرٍ بِمَا سَعَى فِي تَمَكُّنِهِ. (بأنه ٨٩)، وهذا هو قول الشافعي، وعندما اللغو أن يخلف على شيء يعتقد أنه كان ثم نال أنه لم يكن، قال البرزلي في تفسيره "الكبير": ومذهب الشافعي هو قول عائشة والشافعي وعكرمة، وقول أبي حنيفة وهو قول ابن عباس والحسن ومجاهد والنخعي والزهري وسليمان بن يسار وقتادة والسدي ومكحول.

قول الله عز وجل: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ هو قول الرجل: لا والله، وبلى والله. (لقره: ٢٢٥)

٣٠٨- حماد عن أبيه عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة في قول الله عز وجل:

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قالت: هو قول الرجل: لا والله، وبلى (سقره: ٢٢٥)

والله مما يصل به كلامه مما لا يعقد عليه قلبه حديثاً.  
أي لا يقصد اليمين

[بيان بطلان اليمين بالاستثناء]

٣٠٩- أبو حنيفة.....

= اعلم أن الصحابة ومن بعدهم قد اختلفوا في تفسير عيمين اللغو، ففسروها تفسيرات شتى تطلب من التفاسير وشروح الحديث والفقه، ومسألة اليمين محققة في كتب أصولنا، فلتطلب هناك، ولا كفارة عندنا في اللغو والغموس، وإنما هي في المنعقدة، وإنما في الغموس الإثم، واللغو حال عنهما، وقال القاري: وقال الجمهور: هو أن يخلف على شيء يرى أنه صادق ثم تبين له خلاف ذلك، وهو قول الزهري والحسن والبخاري وقتادة ومكحول، وبه قال أبو حنيفة، وقالوا: لا كفارة فيه ولا إثم، وقال علي: هو اليمين في العصب، وبه قال طاوس، وقال سعيد ابن جبير: هو اليمين في المعصية لا يؤاخذ الله باحث فيها بل يحنث ويكفر. قال: ولا يزم من رواية ابن الإمام هذا أن يكون مذهبه، فإن المعتمد في المذهب أن عيمين اللغو هو أن يخلف على أمر وهو يظن أنه كما قال، والأمر بخلافه. **حماد إلخ:** هذا في نسخة عندنا، وفي "شرح القاري" للمسند عن أبيه عن حماد عن إبراهيم إلخ، وهو الظاهر، ولعل هذا من سهو النسخ. **قالت إلخ:** [هذا أيضاً رواية ضعيفة عن أبي حنيفة] أوله محمد في "الموصأ" بعد إخراجها إلى مذهب الحنفية، وقال: وهذا بأخذ، ولعل معناه عنده قال: لا والله ظاناً أنه صحيح، ثم أكد به بطلانه ثم بان خلافه، وهو المروي عنها أيضاً، كما أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم، وعن أبي هريرة وإبراهيم.

**أبو حنيفة إلخ:** هكذا رواه الحارثي وابن المظفر وابن خسر من طريق علي بن عراب عن الإمام، وروى طلحة عدل في رواية أبو حنيفة عن عتبة بن عبد الله عن القاسم عن أبيه عن ابن عباس وابن مسعود رفعاه، وفي رواية موقوفاً على ابن مسعود، وكذا في "الآثار" موقوفاً، وما قيل: عبد الرحمن م يسمع من أبيه خطأ، فسماعه منه ثابت، والحديث رواه الترمذي مرفوعاً: من حلف على عيمين، فقد بى الله ما حلف [رقم: ١٥٣٢]، وأخرجه النسائي [رقم: ٣٨٥٥] وابن ماجه [رقم: ٢١٠٤] والحاكم [٣٣٦/٤، رقم: ٧٨٣٢] وابن حبان من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة، وخطأ البخاري فيه عند الرراق، وله طرق أخرجهما الشافعي وأحمد والأربعة وابن حبان والحاكم، وضعف البيهقي رفعه وصوب وقفه.



عن القاسم عن أبيه عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "من حلف على يمين  
مرسل  
ابن مسعود  
أي مخلوف عليه  
واستثنى فله ثياه".

٣١٠- حماد عن أبيه عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود قال: من حلف على يمين، وقال: إن شاء الله فقد استثنى.

**عن القاسم الخ** [ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود] رواه أبو داود [رقم: ٣٢٦١]، والسائي [رقم: ٣٨٢٨]، وإحاكمه [٣٣٦/٤، رقم: ٧٨٣٢]، بسند صحيح عن ابن عمر بن الخطاب من حلف على غير ما مضى . . .  
من قبله . . . مسمى أي صح الاستثناء، ولا يعقد اليمين. **قله تساه** اسم بمعنى الاستثناء أي استثناء معتبر له فلا يحس  
تساهلاً لأن المثنية غير معلومة. **من حلف الخ** أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في قصة سليمان -  
مرفوعاً، فقال أبو هريرة يرويه قال: ولو قال إن شاء الله لا يحس، وقال مرة: قال رسول الله ﷺ: لو استثنى، [رقم:  
٥٢٤٢]. وأخرجه مسلم [رقم: ١٦٥٤]، وروى أبو داود [رقم: ٣٢٦١]، والسائي [رقم: ٣٨٢٨]، وابن ماجه  
[رقم: ٢١٠٥]، والترمذي [رقم: ١٥٣١] عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: من حلف على غير ما مضى . . .  
فقد سبى، وفي طريق: من حلف فليس فيه شيء، جمع ما مضى من حلف، وعطف الناصبي: من حلف على  
غير ما مضى . . . لم يفسد ما مضى . . . فعل ما مضى . . . ولحق السائي في صريح: من حلف فقد  
سبى . . . فقد سبى، وفي طريق: من حلف على غير ما مضى . . . فقد سبى . . . فعلى ما مضى . . .  
[رقم: ٣٨٢٩، ٣٨٣٠]، وفي صريح لابن ماجه: من حلف على غير ما مضى . . . [رقم: ٢١٠٦].  
وأخرجه السائي عن أيوب عن ابن عمر مرفوعاً: من حلف فليس فيه شيء . . . [رقم: ٣٧٩٣]،  
وابن ماجه عن طاوس عن أبي هريرة مرفوعاً: من حلف فقد سبى . . . [رقم: ٢١٠٤]، وأخرجه محمد  
في "الموطأ" عن ابن عمر موقوفاً، وقال الترمذي بعد إخراج حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: وفي  
الكتاب عن أبي هريرة حديث ابن عمر حديث حسن، وقد رواه عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر  
موقوفاً، وهكذا روى سالم عن ابن عمر موقوفاً، ولا نعم أحد رفعه غير أيوب السخيتي، وقال إسماعيل بن  
إبراهيم: كان أيوب أحياناً يرفعه وأحياناً لا يرفعه. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ  
وغيرهم أن الاستثناء إذا كان موصولاً باليمين فلا حس عليه، وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي ومالك بن أنس  
وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، ثم قال بعد إخراج حديث أبي هريرة بقاءً عن البخاري: هذا  
حديث خطأ أحطأ فيه عبد الرزاق، واحتصره من حديث معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.  
قال: . . . سمعنا . . . دود . . . في . . . لأصوف . . . منه. ثم سرد الحديث تمامه، وإنما سمي قوله: إن شاء الله استثناء؛  
لأنه إخراج اليمين عن مواضع صلوح الحنث، أو موارد انعقادها.

## كتاب الحدود

## [بيان حرمة الخمر والقمار وغيرهما]

٣١١- أبو حنيفة عن مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "إن الله كره لكم الخمر والميسر والمزمار والكوبة".  
 القمار

**كتاب الحدود:** الحد: عقوبة مقدرة شرعاً حقاً لله تعالى. **عن مسلم.** بن عمران البطين، ويقال: ابن أبي عمران. **إن الله كره الخ:** أي حرم عليكم. وفي رواية زيادة: 'الدف' كما في نسخة 'العقود'، والحديث أخرجه أحمد [٢٨٩/١، رقم: ٢٦٢٥] وابن حبان [١٨٧/١٢، رقم: ٥٣٦٥] والبيهقي [٢١٣/١٠]، وفيه: والكوبة والطل، وروى الإمام أيضاً عن الهيثم عن الشعبي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود، رفعه: **نفو لكمين** من حر حر، فإهما من ميسر **بدي** -أدجم- كذا رواه طلحة العبد، وروى مسلم من حديث بريدة: من عب سدرشبر فكأنما صنع يده في حم حرير ودمه [رقم: ٢٢٦٠]، ولفظ ابن ماجه: **فكأنم عمن** [رقم: ٢٧٦٣]، وأخرج أبو داود [رقم: ٤٢٢٢] والنسائي [رقم: ٥٠٨٨] من حديث ابن مسعود، رفعه: كان يكره عشر خلخال فذكرهن، وفيها: والضرب بالكعب.

وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعاً: **إن الله حرم عني** و **حرم خمر وميسر وكوبة**، قال: وكل مسكر حرام، قال سفيان: فسألت علي بن بزينة عن الكوبة قال: الطبل [رقم: ٣٦٩٦]، وروى في 'شرح السنة' عن أبي هريرة قال: **هني رسول الله ﷺ** عن ثمن كسب الزمارة، وأحمد [٢٥٩/٥، رقم: ٢٢٨٥] والترمذي [رقم: ١٢٨٢] وابن ماجه عن أبي أمامة **رضي الله عنه** مرفوعاً: **لا يبيع نساء ولا شترهن ولا عمنهن.** وأبو داود عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: **هني من خمر وميسر وكوبة وميسر** [رقم: ٣٦٨٥]، وروى الدارمي عنه مرفوعاً: **لا يدخل حة عاف، ولا قمار، ولا ميسر، ولا ميسر من** [رقم: ١٥٣٢، رقم: ٢٠٩٣].

أحمد عن أبي أمامة مرفوعاً: **إن الله بعثني رحمة للعالمين، وهدى للعالمين، وأمرني برب عز وجل بحق المعازف، والمزمار، والأونان، والميسر، وأمر بحهبة، وحيف برب عز وجل بعنه لا يشرب عمن من عمن حرمة خمر، ولا سقيته من تصديد مثنها، ولا يتركها من تحدي، لا سقيته من حيص قدس** [رقم: ٢٢٣٦١، رقم: ٢٦٨/٥]، كذا في 'الشكاة' [ص: ٣١٨]، وفي تشيع شارح الخمر آثار وأحبار كثيرة، وفسر الكوبة بالبرد، والشطرنج والطبل الصغير والبربط وكلها منهي عنه يصح إرادته ههما، والمعارف: الملاحي وآلات العناء مثل العود والطنبور، وكذا المزمار. واحديث من على حرمة المزمار، وحرمة الفقهاء، وقد طال الكلام في العناء المجرد عن المزمار -



قال: أتاه رجل بائن أخ له نشوان قد ذهب عقله فأمر به فحبس حتى إذا صح....  
سكران ورئاً ومعنى بسكر للإمالة

= قال القاري: وعن ابن عمر: أنه قال أتى رسول الله ﷺ سارق، فلما نظر إليه تغير وجهه، كأنما رش على وجهه حب الرمان، فلما رأى القوم شدته قالوا: يا رسول الله! لو علمنا مشقته عليك ما جئناك به قال: كيف لا ينشئ عليّ شيء؟ ثم أعاد سبباً على حكيمة. رواه الديلمي. ثم قال: وفي الجامع الكبير "لشيخ مشائخنا الحلال السيوطي رحمه الله عن أبي ماجد الحنفي عن ابن مسعود: أنه أتاه رجل بائن أخيه وهو سكران، فقال: بني وجدت هذا سكران فقال: ترتوه ومزموه واستكوهوه، فترتوه ومزموه واستكوهوه فوجدوا منه ريح شراب، فأمر به عبد الله إلى السجن، ثم أخرج من الغد، ثم أمر بسوط فدقت ثمرته حتى أضحت به محففة يعني صارت، ثم قال لجلاد: اصرب وارجع يدك وأعط كل عضو حقه، فضر به عبد الله ضرباً غير مبرح وأوجعه، قيل: يا أبا ماجد! ما المبرح؟ قال: ضرب الأمير أفيد، فما قوله: أرجع يدك؟ قال: لا يتمص ولا يرى إبطه، قال: فأقامه في قباء وسراويل، ثم قال: لبس العم والله والي اليتيم هذا ما أدبت فأحسست الأدب ولا سترته الحرمة، ثم قال عبد الله: إن الله غفور يحب الغفور، وأنه لا ينبغي لوال أن يؤتى بحد إلا أقامه.

ثم أنشأ عبد الله يحدث قال: أول رجل قصع من المسلمين رجل من الأنصار، أتى به رسول الله ﷺ فكأنما سفي في وجه رسول الله ﷺ رمد، يعني دَرَّ عليه رمد، فقالوا: يا رسول الله! كأن هذا شق عيبك، فقال النبي ﷺ: لا بأس بي، ثم قرأ: وَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ مِنْ ذُنُوبِهِمْ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. رواه عبد الرزاق وابن أبي الدنيا في دم العضب، وابن أبي حاتم والخرايطي في مكارم الأخلاق، والطبراني وابن مردويه والحاكم وغيره.

أتاه رجل الخ. قال ابن الهمام: وهو ما روى عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن يحيى بن عبد الله التيمي الجابر عن أبي ماجد الحنفي، قال: جاء رجل بائن أخ له سكران إلى عبد الله بن مسعود، فقال عبد الله: ترتوه ومزموه واستكوهوه، ففعلوا فرفعه إلى السجن، ثم عاد به من الغد، ودعا بسوط، ثم أمر به فدقت ثمرته بين حجرين حتى صارت درة، ثم قال للجلاد: اجلد وارجع يدك وأعط كل عضو حقه، ومن صديق عبد الرزاق رواه الطبراني، ورواه إسحاق بن راهويه أخيراً حرير بن عبد الحميد عن يحيى بن عبد الله الجابر به ورفع [فتح القدير: ٣٨٨/٥].

وقال العيني في "السياسة": وروى عبد الرزاق في "مُصنفه": فمضوا ثم عاد به من الغد، ودعا بسوط ثم أمر بثمرته، فدقت بين حجرين حتى صارت درة، ثم قال للجلاد: اجلد وارفع يدك وأعط كل عضو حقه، قال العيني: وقال أبو عبيد: أنكر بعض أهل العلم هذا الحديث؛ لأن الأصل في الحدود إذا جاء صاحبها مقرأ بها الرد والإعراض، وعدم الاستماع احتمالاً للدرء، كما فعل رسول الله ﷺ حتى أقر ماعز، فكيف يأمر ابن مسعود بالمرمرة والترترة والاستكاه حتى يظهر سكره؟ فلو صح فتأويله: أنه جاء رجل مولع بالشراب مدمم فاستجاره كذلك [٣٥١/٦].  
فت: ليس في حديث ابن مسعود شيء أنه أتى به وهو مقر حتى يضعف هذا بذلك، وإنما أتى به وهو سكران، =

وأفاق من السكر دعا بالسوط، ففقطع ثمرته ثم رقه ودعا جلاداً، فقال: اجلده على جلده، وارفع يدك في جلدك، ولا تبدأ ضبعيك، قال: وأنشأ عبد الله <sup>مكشوا</sup> <sup>أي ضربت</sup> <sup>أي إبطيك</sup> <sup>شرع</sup> <sup>عدد الضرب</sup> يَعُدُّ حتى أكمل ثمانين جلدة خلى سبيله، فقال الشيخ: يا أبا عبد الرحمن! والله إنه لابن أخي ومالي <sup>تركه</sup> <sup>رفه ومما عمة</sup> <sup>كسه بن مسعود</sup> ولد غيره، قال: شر العم والي اليتيم أنت كنت والله، ما أحسنت أدبه صغيراً، ولا سترته <sup>وفي الشرح بمسألة</sup> كبيراً، قال: ثم أنشأ يحدثنا فقال: إن أول حد أقيم في الإسلام لسارق أتى به إلى النبي ﷺ.

حد السارق

= فقال: تترتوها إلى آخره؛ ليعلم أنه سكران أم لا. أقول: في الحديث ضعف آخر لم يتعرض له القاري، ولا ابن القيم ولا العيني، وهو أن الحديث ليس يرويه إلا يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر أبو حارث الكوفي عن أبي ماحد عائد بن نصلة عن ابن مسعود، ويحيى بن الحارث من الحديث من أسداسة، وأبو ماحد مجهول م يرو عنه غير يحيى الجابر من الثانية، كما في 'التقريب' [رقم: ٨٣٣٤]، فعمل تضعيفهما مختلف فيه، ورجحو التعديل واستوثق هما، أو يقال: حديث المرتبة السادسة لا يترك، وعدم رواية غير واحد عنه غير قاذح في الروي، ولا مرية أنهما لم يصعفا بقاذح حتى يكونا متروكين أو واهي الحديث.

اعلم أن في هذا الحديث فوائد، منها: أن الحد لا يقام إلا في حالة الصحو، لا في حالة السكر؛ ليحد ألم الحد، ويخلص الانزعاج، فيحس السكران إلى رمان الإفاقة، ومنها: أن السكر لا يوجب الحد إلا إذا ذهب عقبه بالكيفية بحيث لا يعرف اسماء من الأرض، وهو الحد البالغ المعتبر في الحد لا في نقص الوضوء والحرمة. ومنها: أنه لا يقام الحد إلا بالدرة أو السوط المقطوع الثمرة حتى يدق ويصير درة لا بالحريذة والنعال، كما ورد في ابتداء حال من رمان حرمة الخمر، ثم علم بسحبه وسح الأربعة بالإجماع استعقد في خلافة عمر . على الثمانين.

ومنها: أنه يحد على الخلد المكشوف لا على الثياب. ومنها: أنه يرفع الجلاد يده في الحد. ومنها: أنه لا يرفع بحيث يبدو إبطه وضبعه. ومنها: أن حد الأحمر ثمانون جلدة بالدرة لا أربعون. ومنها: أنه يجب على أوي تأديب الصغير وتحسينه وتقويم أوده حتى لا يقع في الفسق والفسق. ومنها: أنه يسعى لستر عني السهم. ومنها رقة الإمام ورقته وشفقته عني حال الحدود ولا غتنام والحرر نحوه. ومنها: أنه يسعى العفو والصفح عنه قبل الإتيان به إلى الإمام. ومنها: أنه لا يمكن للإمام إذا عرض عليه أن يترك إقامة الحد. ومنها: أن وحدان الريح دليل على شره.

**وأفاق.** أفاق صاحراً لإدراك أم الحد. **دعا بالسوط** اس مسعود وكان أميراً وقاصياً بالكوفة

**ثم رقه.** ومنه حيث الحد، فأتي بسوط لم تقطع ثمرته أي صرفه الذي يكون في أسفله، وحيث ابن مسعود أنه أمر بسوط فدقت ثمرته، وهذا التلين تخفيفاً على الذي يضره به، (مجمع البحار)

فلما قامت عليه البينة قال: "انطلقوا به فاقطعوه"، فلما انطلق به نظر إلى وجه النبي ﷺ  
 كأنما سَفَّ عليه - والله - الرماد، فقال بعض جلسائه: يا رسول الله! لكان هذا قد  
 اشتد عليك، فقال: "وما يمنعني أن يشتد عليّ أن تكونوا أعوان الشيطان على أخيكم"،  
 قالوا: فلو لا خليت سبيله؟ قال: "أفلا كان هذا قبل أن تأتوني به، فإن الإمام إذا انتهى  
 إليه حد فليس ينبغي له أن يعطّله" قال: ثم تلا: **وَلْيَغْفُوا وَلْيَصْفَحُوا**. وفي رواية:  
 عن ابن مسعود أن رجلاً أتى بابن أخ له سكران فقال: **ترتروه** ومزمروه واستكهموه  
 فوجدوا منه ريح شراب، فأمر بحبسه، فلما صحى دعا به ودعا بسوط، فأمر به  
 فقطعت ثمرته، وذكر الحديث، وفي رواية: عن ابن مسعود قال: إن أول حد أقيم في  
 الإسلام أن رسول الله ﷺ أتى بسارق فأمر به فقطعت يده، فلما انطلق به نُظر إلى  
 رسول الله ﷺ كأنما يسف في وجهه الرماد، فقال: يا رسول الله! كأنه شق عليك،  
 فقال: "ألا يشق عليّ أن تكونوا أعواناً للشيطان على أخيكم"، قالوا: فلا ندعه؟ قال:  
 "أفلا كان هذا قبل أن يؤتى به، وإن الإمام إذا رفع إليه الحد، فليس ينبغي له أن يدعه  
 حتى يمضيه ثم تلا: **وَلْيَغْفُوا وَلْيَصْفَحُوا** الآية".  
 أي بفسقه (النور: ٢٢)

**كأنما سَفَّ عليه إلخ**: به: فيه أي برجل، فقيل: إنه سرق فكأنما أسف وجهه أي تعير واكمد من أسففت  
 الوشم وهو أن يغمر الخلد بأمرة ثم تعشى المعارر كحلاً. قال القاري: من باب انتفيل، يقال: سَفَّت الريح  
 التراب تسفية: درته وحملته. **وليصفحوا**: وفي نسخة شرح المسند زيادة: ألا تحون أن يعمر الله لكم.  
**ترتروه**: فيه أي يسكران، فقال: ترتروه ومزمروه أي حرّكوه؛ ليستكهم هل يوجد منه ريح الخمر، وروي:  
 تلتلوه، ومعنى الكل التحريك. في حديث السكران: مزمروه وتلتلوه: هو أن يحرك تحريكاً عيماً، لعله يفيق من  
 سكره ويصحو. نه، وفي حديث شارب خمر: استكهموه أي شربوا بكمهته ورائحة فمه هل شرب الخمر أم لا، كذا  
 في "جمع الحار". **واستكهموه**: وفي نسخة الشرح زيادة: فترتروه واستكهموه.

## [ما يقطع فيه اليد]

٣١٣- أبو حنيفة عن القاسم عن أبيه عن عبد الله قال: كان يقطع اليد على عهد

القاسم الخ هكذا وجدناه في نسخة، وفي عقود الجواهر: أبو حنيفة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة السعدي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله الخ، قال: كذا رواه الحارثي من طريق أبي مقاتل وبصر الصنعائي عنه، ورواه من طريق حنف بن ياسين عنه، بلفظ: إنما كان انقطع في عشرة دراهم، ورواه ابن حنبل من طريق محمد بن الحسن عنه بلفظ مرفوع: لا يقطع يد في أقل من عشرة دراهم، وتابعه وكيع والثوري وابن أسارك وغيرهم، قال: والمسعودي ثقة، وقد قدما توثيقه، وبسبب الكلام في حواشي الهدية.

**يقطع اليد الخ** روى أبو داود من طريق عطاء عن ابن عباس قال: "قضى رسول الله ﷺ يد رجل في خمس قيمته دينار أو عشرة دراهم" [رقم: ٤٣٨٧]، قال أبو داود: رواه محمد بن سبعة وسعدان بن يحيى عن ابن إسحاق بإسناده، قال القاري وروى ابن ماجه عن أس مرفوعاً: لا يقطع يد في أقل من عشرة دراهم، ورواه أحمد عن ابن عمرو مرفوعاً: لا يقطع فيما دون عشرة دراهم [٢/٢٠٤، رقم: ٦٩٠٠].

ولم أجد في 'سنن ابن ماجه' من كتاب الحدود، نعم في 'المجتبى' للسائي من طريق مجاهد عن عطاء عن أيمن قال: لم يقطع النبي ﷺ السارق إلا في ثمن الخن، وثمن الخن يومئذ دينار، ومن طريق مجاهد عن أيمن مرفوعاً نحوه، ومن طريق عطاء ومجاهد عن أيمن، قال: يقطع السارق في ثمن الخن، وكان ثمن الخن على عهد رسول الله ﷺ دينار أو عشرة دراهم، ومن طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس كان يقول: ثمنه يومئذ عشرة دراهم، ومن طريق آخر عن عطاء عن ابن عباس: كان ثمن الخن على عهد رسول الله ﷺ يقوم عشرة دراهم. وعن عطاء مرسلاً، وعنه موقوفاً: أدى ما يقطع فيه ثمن الخن، وثمن الخن يومئذ عشرة دراهم، ثم تكلم السائي في صحة أيمن بن أم أيمن، وصريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده، قال: كان ثمن الخن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم [رقم: ٤٩٤٣]، وفي 'التقريب': أيمن في السرقة، قيل: هو الذي قبله، وقيل: موسى الزبير، وقيل: هو أيمن ابن أم أيمن، والآخر خطأ، والأول أشبه [رقم: ٥٩٠٩].

أقول: المذكور في رواية عطاء ومجاهد هو أيمن بن أم أيمن، وهو ستم ما قاله في 'التقريب' فهو أيمن بن حريم الملعونة ثم الرء - مضرأ ابن الأحرم الأسدي أبو عطية الشامي الشاعر فهو محتلف في صحته، وقال المعجمي: تابعي ثقة، فلو ثبت صحته فلا إشكال رأساً، ولو سلم أنه تابعي ثقة فمرسله مقبول عند وعد الجمهور على أنه معاصد بمسند آخر عن ابن عباس، وقال محمد في "الموصأ": قد اختلف الناس فيما يقطع فيه اليد، فقال أهل المدينة: ربع دينار، ورووا هذه الأحاديث، وقال أهل العراق: لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ورووا ذلك عن النبي ﷺ وعن عمر وعن عثمان وعن علي وعن عبد الله بن مسعود وعن غير واحد، فإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة وهو قول أبي حنيفة، والعامه من فقهاءنا [٣/٦٣].



رسول الله ﷺ في عشرة دراهم. وفي رواية: إنما كان القطع في عشرة دراهم.

**في عشرة دراهم** وقد روى الإمام أيضاً من طريق حماد عن إبراهيم رفعه مرسلاً: قطع في خمس، قال إبراهيم: وكان ثمن خمس عشرة دراهم، كذا رواه ابن حنبل عن طريق محمد بن الحسن عنه، ورواه الحارثي من طريق أبي سائل وحلف بن ياسين الريات، والطبراني في "أوسطه" من طريق أبي مطيع الحكم بن عبد الله قاضي بلخ أربعتهم عن الإمام، وقال الطبراني: لم يروه عن أبي حنيفة إلا أبو مطيع.

ويرويه ما مر من روايته عنه، وقد رواه عن الإمام أيضاً حمزة بن حبيب وأبو يوسف وعبد الله بن الربيع والحسن بن زياد وأسد بن عمرو وأيوب بن موسى، والحديث أخرجه النسائي [رقم: ٤٩٥١، ٤٩٥٣] والحاكم [٤/٤٢٠، رقم: ٨١٤٢] من حديث ابن عباس: كان ثمن الخمس يقوم في عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم، وأخرجه النسائي من طريق عبد الملك العرزمي عن عطاء مرسلاً، وأخرجه هو وابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمرو وابن أبي شيبة عن عمرو بن شعيب عن ابن المسيب عن رجل من مريّة مرفوعاً، وصحّح الحاكم حديث ابن عباس على شرط مسلم. ثم أخرجه من طريق الثوري عن منصور عن مجاهد عن أيمن، ورواه ابن عبد البر في "المهيد" عن عبد الوارث عن القاسم بن محمد حدثنا يوسف، حدثنا ابن إدريس، حدثنا ابن إسحاق عن عطاء عن ابن عباس نحوه، وعند أبي داود من حديث ابن عباس نحوه، وقد بسطنا المقام في حواشي 'الهداية'، وأخرجه الطحاوي [٩٢-٩١/٢] من طريق عطاء عن أيمن عن أم أيمن قالت: قال رسول الله ﷺ: لا يقطع سارق إلا في حقه، وقومت يومئذ على عهد رسول الله ﷺ ديناراً أو عشرة دراهم، وأخرجه البيهقي في "اخلاقيات".

ثم الطحاوي أخرج أيضاً من طريق عطاء عن ابن عباس نحوه، وأخرجه الحاكم في "مستدركة"، وقال: صحيح على شرط مسلم، وأخرجه ابن أبي شيبة في 'مصنفه' عن عبد الله بن عمرو بن العاص: كان ثمن الخمس عشرة دراهم [٥/٤٧٦، رقم: ٢٨١٠٥]، وأحمد في 'مسنده' عنه: لا تقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم [٢/٢٠٤، رقم: ٦٩٠٠]، وإسحاق بن راهويه في 'مسنده'، وروى ابن أبي شيبة في 'مصنفه' من طريق عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن رجل من مريّة عن النبي ﷺ، وفيه: كان ثمن الخمس عشرة دراهم، وروى الطبراني في "الأوسط" من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: لا يقطع إلا في عشرة دراهم.

وعبد الرزاق في 'مصنفه' من طريق القاسم عن جده موقوفاً مقصعاً هكذا ذكر العيني في "الساية" [٧/٧]، ومن طريق الطبراني، ومن طريق رواية الإمام عن القاسم عن أبيه عن جده سقط ما أورده الترمذي من أن القاسم لم يسمع من ابن مسعود على أنه موقوف عليه، وذلك؛ لأنه يرويه عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً، وله سماع منه، وقد طال الكلام في أيمن الراوي عنه عطاء ومجاهد، فقيل: هو ابن أم أيمن أخو أسامة بن زيد لأمه، فقيل: إنه صحابي قتل يوم حنين، لم يسمع منه عطاء ومجاهد، وقيل: بقي بعد النبي ﷺ، وقيل: ليس بصحابي، وقيل: اسمه لتابعي آخر أبو عبد الواحد، وهو أيمن الخثعمي مولى بني محروم، روى عن سعد وعائشة وجابر، وعنه ابن عبد الواحد =

## [بيان درء الحد]

٣١٤- أبو حنيفة عن مقسم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : .....

= وثقه أبو زرعة، وقيل: مولى ابن الزبير، وقيل: مولى الزبير، وقيل: مولى ابن أبي عمر عن النبي ﷺ في السركة، وم يحسب السائي أنه به صحة، وجعله اسماً لتابعين وجعلهما ابن أبي حاتم وابن حبان واحداً، وبإحسانة يختلف فيه، فإن كان صحابياً فلا إشكال، وإن كان تابعياً ثقة، كما ذكره أبو زرعة الإمام العظيم الشأن وابن حبان، فحديثه مرسل، والإرسال ليس قادحاً عندنا، ولا عند جماهير العلماء، بل هو حجة فوجب اعتباره.

فقد اختلف في تقويم الخبر أهو ثلاثة أو عشرة؟ فيجب الأحكام أكثر ههنا لإيجاب الشرع الدرع ما أمكن في الحدود كيف؟ وقد تأيد ذلك بكثير من الروايات المرفوعة والموقوفة، كما ذكرنا ههنا التقطع من "فتح القدير" قال بعد إيراد كلام إرمذي، لكن في "مسند أبي حنيفة" من رواية مقاتل عن أبي حنيفة عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود، قال: كان تقطع اليد على عهد رسول ﷺ في عشرة دراهم، وهذا موصول، وفي رواية حلف بن ياسين عن أبي حنيفة: إنما كان القصاص عشرة دراهم، وأخرجه ابن حبان من حديث محمد بن الحسن عن أبي حنيفة يرفعه: لا يمنع حد في كل من مسدود منه. فهذا موصول مرفوع، ولو كان موقوفاً لكان له حكم الرفع؛ لأن المقدرات الشرعية لا دخل لمعقل فيها، فالموقوف فيها محمول على الرفع. ثم ههنا آثار وأخبار أخرى كثيرة عن عمر وابن مسعود وبراهيم وغير واحد مرفوعة وموقوفة ومرسلة بلغ مجموعها أعلى درجات الصحيح، وإن كان في بعض أحاديثها ضعف يسير يسير بتعدد الطرق المذكورة في "معاني الآثار" للمصحاوي، و"كتاب الآثار" محمد، ومصنفات عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما، و"سنن البيهقي"، و"مستدرک الحاكم"، و"معجم الصراي"، و"مسند إسحاق بن رهويه" وغيرها، ومن ههنا سقط ما أورده النووي أولاً: أن الرواية ضعيفة لا يفتح ولا يعمل بها لو انفردت أيضاً. وثانياً: أنها يعارضها الصحاح من الروايات المروية في "الصحيحين" وغيرهما.

ونالنا: أنه ليس فيها تحديد ولا إشارة إلى تحديد ما يقطع فيه اليد، ودلت لما عرفت من قوة الروايات وصحتها وكثرة طرقها، وأنه صرح فيها بلفظ الحصر كلفظ: "إنما" أو "لا يقطع في أقل" أو "فيما دون عشرة" وغير ذلك، وهو تحديد صريح على أنه لو سم الضعف لا يبرل مجموعها عن درجة الحسن أصلاً، وهو محتج به، ولو سلم أنها ضعاف كلها ومجموعها أيضاً فلا أقل من أن يقع لها شبهة قوية أو ضعيفة، والحدود تدرأ بأدلى الشبهات، كما هو مشحون في الآثار والأخبار، فالأحد بالأكثر هو الأحد بالأحوط اعتمد المتيقن في إقامة الحد وهو أولى. **أبو حنيفة** إلح ههنا رواه الحارثي من طريق محمد بن بشر عنه، وههنا أخرجه ابن عدي في "حرر له" من حديث أهل مصر والحريرة، وأبو مسلم الكجي، وأبو سعد السمعاني في "دليل التارخ" من طريق أبي عمران الجوني عن عمر بن عبد العزيز مرسل.

## "ادروا الحدود بالشبهات".

## [بيان حد الزنا]

٣١٥- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه: أن ماعز بن مالك.....  
ابن مرثد سليمان الأسلمي الأسلمي

ادروا الحدود بالشبهات' رواه مسدد من طريق يحيى بن سعيد عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود موقوفاً عليه بلفظ: ادروا الحدود عن عباد الله عز وجل، وروى الإمام أبو حنيفة أيضاً عن عمر موقوفاً من طريق حماد عن إبراهيم عنه، ومقاطيع السجعي مقولة، رواه الحسن بن زياد عن أبي حنيفة في "مسنده"، وكذا روى نحوه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن إبراهيم عنه، وقد روي عن غير واحد من الصحابة أنهم قالوا ذلك [٥١١/٥، رقم: ٢٨٤٩٣]، وأخرج ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً: **دفع حده وحده مرفوعاً** [رقم: ٢٥٤٥].

والترمذي من طريق الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: **دفع حده وحده مرفوعاً** ما سنعينه، فإن كان مخرج حديث مسند، فإن الإمام بن حنبل في عنه خبر من أن حنبل في عنه [رقم: ١٤٢٤]، قال: وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو، قال: ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه ولم يرفعه، ورواية وكيع أصح، وقد روي نحوه هذا عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا مثل ذلك، ويريد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث، ويريد بن أبي زياد الكوفي أثبت من هذا وأقدم، ودرء الحدود بالشبهات ثابت من معنى كثير من الصحاح، كقوله **ثابت حماد** "سرت حماد" **ثابت حماد** وغير ذلك ماعز، قال القاري: والحديث رواه ابن عدي عن ابن عباس بلفظ: ادروا الحدود بالشبهات، وأقبلوا أكرام عثرتهم إلا في حد من حدود الله، ورواه الدارقطني والبيهقي عن علي، ولفظه: ادروا الحدود، ولا يبعي للإمام تعطيل الحدود، ورواه ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً: **دفع حده وحده مرفوعاً** [رقم: ٢٥٤٥]، ورواه ابن أبي شيبة [٥١٢/٥، رقم: ٢٨٥٠٢] والترمذي [رقم: ١٤٢٤]، والحاكم [رقم: ٨١٦٣، ٤٢٦/٤]، والبيهقي [٢٣٨٨] عن عائشة: **دفع حده وحده مرفوعاً** ما سنعينه، فإن وجدته بمسند غير حافض مسنده، فإن الإمام بن حنبل في عنه خبر من أن حنبل في عنه

وأخرج أبو يعلى في "مسنده" من حديث أبي هريرة عنه **ثابت حماد** ما سنعينه، وأخرج الحاكم حديث عائشة وصححه، وتعقبه الذهبي به، وقال البيهقي: والموقوف أقرب إلى الصواب، ولا شك أن هذا الحكم وهو درء الحد مجمع عليه وهو أقوى، وكان ذكر الحديث ذكر بسند الإجماع، كما قال ابن اتمام، ثم ما عزه القاري لابن عدي ليس في "كامله" بل في "جرء له" من حديث أهل مصر والجزيرة، وحديث: **دفع حده وحده مرفوعاً** ما سنعينه، أخرجه أبو مسلم الكشي، وابن السمعاني في "الذيل" عن عمر بن عبد العزيز مرسلاً.

**أبو حنيفة إلخ.** هكذا رواه البخاري من طريق عبد العزيز بن خالد المرثدي ومحمد بن مسير الصنعائي وأسند بن عمرو والنصر بن محمد وأبي يوسف وأبي يحيى الحماني وأبي معاوية وأخارود بن زيد، والحسن بن زياد ورفق بن هديل =

أتى النبي ﷺ، فقال: **إن الآخر قد زنى، فأقم عليه الحد، فردّه رسول الله ﷺ. ثم أتاه الثانية فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثة فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الرابعة فقال: إن الآخر قد زنى، فأقم عليه الحد، فسأله عنه أصحابه: "هل تنكرون من عقله؟" قالوا: لا، قال: "انطلقوا به فارجموه"، قال فانطلق به فرجم بالحجارة، فلما أبطأ عليه.....**

لأنه كان محصناً بريدة

= وعمر بن رجب الريات والخمس بن الفرات، وأيوب بن هاني وسعيد بن أبي الهمم ومحمد بن مسروق ومصعب بن المقدام كنهم عنه مختصراً ومطولاً، ورواه صحيحة العبد من طريق شعيب بن أيوب عنه. ورواه ابن حنبل من طريق الحسن بن زياد عنه مطولاً ومختصراً، وهذا الحديث أخرجه الجماعة وغيرهم بألفاظ مختلفة، وصرق شئ مطولاً ومختصراً، وزيادات ونقص، فقد أخرجه مسلم [رقم: ١٦٩٥] وأحمد [٣٤٨٠٥، رقم: ٢٢٩٩٩] عن بريدة بغير هذا الوجه، والشيخان [الحارثي رقم: ٦٨٢٥، ومسلم رقم: ١٦٩١] عن أبي هريرة، وأخرجه الحارثي عن جابر بن عبد الله [رقم: ٦٨٢٠]، ومسلم عن جابر بن سمرة وابن عباس [رقم: ١٦٩٢، ١٦٩٣]، وكذا الحارثي ومسلم [رقم: ١٦٩٤] عن أبي سعيد، وإسحاق بن عمار، وله صرق ووجوه وألفاظ كثيرة عندهم وعند غيرهم.

**إن الآخر أي المتأخر عن مواضع الخبر، كمن نه نفسه لوقوعه في الشر. ثم أتاه الثانية** الحديث رواه ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن أبي حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً. **فسأله عنه أي عن حاله من صحوه وسكره وعقله وجنونه وعته وغير ذلك. فانطلق به إلخ** الحديث رواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن أبي هريرة، وابن حبان في "صحيحه" عنه [٢٤٦١٠، رقم: ٤٤٠٠]، وأحمد عن يعقوب بن هلال وأبي بكر [٢١٧/٥، رقم: ٢١٩٤٢]، وابن أبي شيبة عن ابن عباس وبريدة [٥٣٨٥، رقم: ٢٨٧٧٢]، وفي كثير من الروايات دلالة على وجوب الإقرار أربع مرات، وكيف يظن برسول الله ﷺ تأخير إقامة الحد وهو واجب، والإعراض عنه ورده حتى وقع أربع محال. كما في رواية مسلم، وأما عدم ذكره في حديث العفيف حيث لم يقل: يا أييس إن اعترفت أربع مرات، فعدم الثبوت والذكر لا يستلزم ثبوت العدم.

**فرجم إلخ** الرجم في حق المحصن ثابت بالأحبار والأحاديث المتواترة المعنى، وإن كانت تفاصيلها آحاداً أو مشاهير، وبؤيده قراءة: "الشيخ وأشيحة إد، ربياً" الآية وإن كانت مسوحة اتلاوة، فهذا المجموع يصح محصناً لعموم قوله تعالى: **وإذا زنى الزوجان بعد إحصانهما فليس عليهما عتاب مما زنيا** (البقرة: ٢٢٠) في حق المحصن، ويبقى الكفر على حاله بل هذا المجموع متواتر قطعاً يصلح ناسخاً له، وقد روي في الصحاح قول عمر **في خطبته وفيه: وأثم الله لولا أن يقول الناس: راد عمر في كتاب الله، لكتبته.**

القتل انصرف إلى مكان كثير الحجار فقام فيه فأثاه المسلمون فرجموه بالحجارة حتى قتلوه، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: "هلا خليتكم سبيله" <sup>تعبوه</sup>! فاختلف الناس فيه، ..... .

= ثم حديث ماعز بن مالك الأسلمي أصحاب الصحاح الستة ومالك وغيرهم بالفاظ متنوعة ومضامين مختلفة مطولاً ومختصراً عن كثير من الصحابة كعبادة بن الصامت، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وبريدة بن الخصب الأسلمي، وجابر بن عبد الله وغيرهم، وهو حديث مشهور يجوز بنفسه الريادة أيضاً على الكتاب، وقد تضافرت رواياته وتمالكت عامة طرقه في 'الصحيحين' وغيرهما ما يدل على اشتراط أربع شهادات لمقر على نفسه، ففي حديث نعيم بن هزال عند أبي داود، فقال النبي ﷺ: **ربك قد قسها** <sup>مع</sup> **مررت فمس** قال: بفلائنة، وهو يشير إلى هذا الأمر أنه أيضاً ضروري وواجب، كالسؤال عن امزنية ومن أركان وجوب إقامة الحد.

وفي حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه عنده قال: كما أصحاب رسول الله ﷺ تتحدث أن الغامدية وماغز بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما، أو قال: لو لم يرجعا بعد اعترافهما لم يطليهما، وإنما رجمهما عند الرابعة، ومثل ذلك كثير في طرق الصحاح. وأما مسألة كون الحد توبة ومكفراً للذنب، وعادماً للمواخذة الأخروية، فمذهبنا أن الحدود زواجر، شرعت للانزجار ونظم العالم، وليست كفارات، كما شحنت به كتب الأصول، وإن لم يتعرض له الشراح الحنفية في الحديث وعامة شراح "الهداية"، نعم، تعرض له ابن الهمام.

وذلك ساء على أن النصوص القرآنية ناصقة بعدم التكفير لقوله تعالى: **وَمَنْ تَدْبُرْ لَهُ سُلُوكًا إِلَّا لِيَعْلَمَ** (البور: ٥) في حق المحدث، وقوله: **يَوْمَ حَرْبٍ** (سورة: ٣٣) في حق قطاع الطريق إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة، فيجب تأويل الطائي موافقة القطعي، كيف! وقد ورد في حديث ماعز عن عبد مسلم من طريق علقمة بن مرثد عن سيمان بن بريدة عن أبيه: 'ثم جاء رسول الله ﷺ وهم جلوس فسلم ثم جلس، فقال: استغفروا لما عجز بن مالك، قال: فقالوا غفر الله لما عجز بن مالك، وفيه: فقال: ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه [رقم: ١٦٩٥]، فعلم أن الحد غير التوبة، ويبقى الذنب والاستغفار بعد الحد أيضاً.

وفي حديث بص عند أبي داود وغيره: فقطع وحيء به، فقال: استعمر الله وتب إليه، فقال: أستغفر الله وأتوب إليه، فقال: اللهم تب عليه ثلاثاً، وفي حديث فاطمة المحزومية السارقة في 'الصحيحين' [البخاري رقم: ٦٨٠٠]، وغيرهما من طريق عائشة: فتابت وحسنت توبتها، فلو كان الحد توبة لم يحتج إلى التوبة استينافاً، قال ابن الهمام: ويجب أن يحمل الحديث على ما إذا تاب في العقوبة؛ لأنه هو الظاهر؛ لأن الظاهر أن ضربه ورحمه يكون معه توبة منه؛ لذوقه بسب فعله فيتقيد به جمعاً بين الأدلة، وتقيد الظني عند معارضة القطعي له متعين، بخلاف العكس. ثم استدل على المذهب بالحد على الكافر.

**انصرف:** عن ذلك المكان قهويناً عليه في سرعة القتل.

**هلا خليتكم سبيله:** فيه دليل على أن الفرار رجوع، فلا يحسد بعد ذلك.

فقال قائل: هذا ماعز أهلك نفسه، وقال قائل: أنا أرجو أن يكون توبة، فبلغ ذلك  
 النبي ﷺ فقال: "لقد تاب توبة لو تابها فئام من الناس لقبل منهم"، فلما بلغ  
 ذلك قوماً طمعوا فيه، فسألوه ما يصنع بجسده؟ قال: "اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم  
 من الكفن والصلاة عليه والدفن"، قال: فانطلق به أصحابه فصلّوا. وفي رواية: قال:  
 أتى ماعز بن مالك رسول الله ﷺ وأقر بالزنا فردّه، ثم عاد فأقر بالزنا فردّه، ثم عاد  
 فأقر بالزنا فردّه، ثم عاد فأقر بالزنا الرابعة فسأل النبي ﷺ: "هل تنكرون من عقله  
 شيئاً؟" قالوا: لا، قال: فأمر به أن يرحم في موضع قليل الحجارة، قال: فأبطأ عليه  
 الموت، فانطلق يسعى إلى موضع كثير الحجارة، وأتبعه الناس، فرجموه حتى قتلوه، ثم  
 ذكروا شأنه لرسول الله ﷺ، قال: "لولا خلّيتم سبيله"، قال: فاستأذن قومه رسول  
 الله ﷺ في دفنه والصلاة عليه، فأذن لهم في ذلك، قال: وقال ﷺ: "لقد تاب توبة لو  
 تابها فئام من الناس قبل منهم".

**تاب توبة الخ:** اظهر اسدمة والتري، وطلب انتصهر من ناصيته احوال، أو أن هذا توبة دنيوية لا أحرورية، أو ظهر له من الوحي. **لو تاهبا:** الضمير للتوبة تجوراً إقامة لمصدر مقام المفعول به.

**الرابعة:** قال ابن عبد البر في 'الاستذكار': قال أبو حبيقة وأصحابه والثوري وابن أبي يني وأحسن بن حي والحكم بن عتيبة وأحمد وإسحاق: لا يعد حتى يقر أربع مرات [٣٠/٢٤]. ويعاضده طرق 'الصحيحين' في بينه، ولأبي داود [رقم: ٤٤١٩] والسنائي: فقال: **بث قد قسب** 'بع م س'. وعند أحمد عن أبي در: ثم ثنى، ثم ثلث، ثم ربع [١٧٩٥، رقم: ٢١٥٩٤]. وهو يوحد توهم المرة الواحدة إلا في حديث العسيف، ففيه: أعد يا أليس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها، وبه تمسك الشافعي وأصحابه، لكن أورد البيهقي أنه كان في أول الإسلام جهالة الناس بما عليهم، والبسط في حواشينا على "الهداية".

**في موضع الخ:** وهو الحرية، وإليها ينسب وقعة الحرية.

**وفي رواية:** قال: لما أمر النبي ﷺ بماعز بن مالك أن يرحم، قام في موضع قليل الحجارة، بريدة

**وفي رواية إلخ:** أخرجه أبو داود [رقم: ٤٤٢٨]، وعند الرراق في "مصنفه" بعد قوله: فيعرض عنه فأقبل في الخامسة، فقال: "كنه؟" قال: نعم، قال: حتى غاب منك في ذلك منها؟ قال: نعم، كما يعيب نرود في مكحه ورتنه في لير؟ قال: نعم، قال: فهل تدري وما ربه؟ قال: نعم، أتيت منها حراماً مثل ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً، قال: فما ربه قد نقول؟ قال: أريد أن تطهري، فأمر به فرحم، فسمع النبي ﷺ رجلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه: انظر إلى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكعب، فسكت النبي ﷺ عنهما، ثم سار ساعة حتى مر بحيفة حمار شائل برحبيه، فقال: "ليس فلان، فلان، فلان؟" نحن ذاك يا رسول الله! فقال: "أرأيتكم فكلوا من حيفة الحمار؟" فقال: أو من يأكل من هذا يا رسول الله؟ قال: فما سبب من عرض أنحبكما بعد من كل منه، وبدي نفسي بيده به لا نفي له، الحجة بتعسس فيها [٣٢٢/٧، رقم: ١٣٣٤٠]

واستدل بهذا الحديث على استفسار المقر، وكذا الشاهد عن الكيفية. ومنها: ما أخرجه أبو داود عن يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه قال: كان ماعز بن مالك في حجر أبي، فأصاب حارية من الحي، فقال له أبي: أتت رسول الله ﷺ فأخبره بما صنعت، لعنه أن يستعفر لك، فاتاه، فقال: يا رسول الله! إلي ربيت فأقم علي كتاب الله، فأعرض عنه فعاد حتى قاما أربع مرات، فقال ﷺ: "بئس ما فعلت أربع مرات فبئس" قال: بفلاة، قال: هن صاحبه؟ قال: نعم، قال: هن حاصعه؟ قال: نعم، قال: هن باشرها؟ قال: نعم، فأمر به أن يرحم، فأخرج إلى الحرة فلما وجد من الحجارة خرح يشتد، فلقى عبد الله بن أبيس وقد عجز أصحابه فنزع بوطيف يعير فرماه به فقتله، ثم أتى النبي ﷺ وذكر ذلك له، فقال: "هلا نكسبه عنه؟" بنوب فتوب لله عليه [رقم: ٤٤١٩]، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه"، وقال فيه: فأمر به أن يرحم فلم يقتل حتى رماه عمر بن الخطاب بنحوي يعير فأصاب رأسه فقتله، واستدل به على استفسار المزنية.

ثم اعلم أن الحكم قد اختلف في اشتراط تعدد الإقرار، فعاه الحسن وحماد بن سيمان ومالك والشافعي وأبو ثور، واستدلوا بحديث العسيف حيث قال ﷺ: "عندك نس على امرأة هذ فرب عرفت فارحمها، ولم يقل أربع مرات، ولأن الغامدية لم تقر أربعاً، وإنما رد ماعزاً؛ لأنه شك في أمره، فقال: أبك حو؟ وذهب كثير من العلماء على اشتراط الأربع، واحتنفوا في اشتراط كونها في أربعة مجالس أو محبس، فقال به علماؤنا، ونفاه ابن أبي ليلى وأحمد فيما ذكر عنه، واكتفوا بالأربع في المحبس الواحد، وما في "الصحيحين" [الحجاري رقم: ٦٨٢٥]، ومسلم [رقم: ١٦٩١] ظاهر فيه، وهو ما روي عن أبي هريرة قال: أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ، وهو في مسجد، فقال: يا رسول الله! إلي زينة فأعرض عنه، فتحنى تلقاء وجهه، فقال: يا رسول الله! إلي زيت فأعرض عنه حتى بين ذلك أربع مرات، فلما أشهد على نفسه أربع شهادات دعا رسول الله ﷺ فقال: "بئس حو؟" قال: لا، قال: هن 'حصب؟ قال: نعم، قال رسول الله ﷺ: "دهو به فارحموه، فرحمها بالمصلي، فلما أرففته =



فأبطأ عليه القتل فذهب به مكاناً كثيراً <sup>بمنه</sup> الحجارة، وأتبعه الناس حتى رجموه، فبلغ ذلك النبي ﷺ. قال: "ألا خليتم سبيله". وفي رواية: لما هلك ماعز بن مالك بالرجم، <sup>بمعنى هلا</sup> اختلف الناس فيه، فقال قائل: ماعز أهلك نفسه، وقال قائل: تاب، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ. قال: "لقد تاب توبة لو تابها صاحب مكس لُقبل منه"، أو "تابها فتأم من الناس لقبل منهم". وفي رواية: جاء ماعز بن مالك إلى رسول الله ﷺ وهو جالس، فقال: يا رسول الله! إني زنيْتُ، فأقم الحدَّ عليّ، فأعرض عنه النبي ﷺ. قال: ففعل ذلك أربع مرات كل ذلك يردّه النبي ﷺ. ويُعرض عنه، .....

= الحجارة هرب فأدركناه باخرة فرجمه. قال ابن اعمام: فهذا ظاهر في أنه كان في مجلس واحد، قُتِلَ: نعم هو أظهر منه في إعادة أمّا في محالٍ ما في 'صحيح مسلم' عن بريدة أن ماعراً أتى النبي ﷺ فردّه، ثم أتاه اثنية من الغد فردّه، ثم أرسل إلى قوم هل تعمون بعقله شيئاً؟ فقالوا: ما علمه إلا وفي العقل من صالحنا، فأتاه اثلاثة فأرسل عنهم أيضاً فسأهم فأخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله، فلما كان الرابعة حصر له حميرة فرجمه [رقم: ١٦٩٥]. وأخرج أحمد [٨/١، رقم: ٤١] وإسحاق بن راهويه في 'مسنديهما' وابن أبي شيبة في 'مصنفه'، حدثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال: "أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ فاعترف - وأنا عنده - مرة فردّه، ثم جاء فاعترف عنده فردّه، ثم جاء اثنية فردّه، فقلت له: يا أبا عبد الله فاعترف الرابعة فاجبسه، ثم سأله عنه فقالوا: لا نعلم إلا خيراً، فأمر به".

قال ابن اعمام: فصريح بتعدد الجنيء وهو يستزعم عيبه، ونحن إنما قلنا: إنه إذا تعيب ثم عاد فهو محسب آخر، وروى ابن حبان في 'صحيحه' من حديث أبي هريرة، قال: لما جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ. فقال: إن الأعداء قد رنى، فقال له: ما رنى وما رنى؟ فأمر به فطرد فأخرج، فقال: ثم أتاه الثانية، فقال مثل ذلك، فقال: 'حدثني واحد' قال: نعم، فأمر به أن يرجم [٢٤٦/١٠، رقم: ٤٤٠٠]، فهذا وغيره مما يطول ذكره طاهره في تعدد المجالس، فوجب أن يحمل الحديث الأول عليها، وإن قوله: فتسحق تلقاء وجهه معدود مع قوله الأول بقرار واحد؛ لأنه في مجلس واحد، وقوله: حتى يبين ذلك أربع مرات أي في أربعة مجالس، فإنه لا يباي ذلك [فتح القدير: ٢٠٤/٥، ٢٠٥].

**اختلف الناس فيه:** في مدحه وذمه في هذا الإظهار وعدم الستر على نفسه المسلمة.

فقال في الرابعة: "أنكرتم من عقل هذا شيئاً؟" قالوا: <sup>ما نعلم</sup> ما نعلم إلا عاقلاً، وما نعلم <sup>في أفعاله</sup> إلا خيراً، قال: "فأذهبوا به فارجموه"، قال: فذهبوا به في مكان قليل الحجارة، فلما أصابته الحجارة جزع، قال: فخرج يشتد حتى أتى <sup>في يسرع في السعي</sup> الحرة، فثبت لهم، قال: فرموه بجلاميدها حتى سكت، قال: فقالوا: يا رسول الله! ما عز حين أصابته الحجارة جزع فخرج يشتد، فقال النبي ﷺ: "لولا خلّيتم سبيله"، قال: فاختلف الناس في أمره، فقالت طائفة: هلك ما عز وأهلك نفسه، وقالت طائفة: بل تاب إلى الله توبة لو تابها <sup>بالإظهار</sup> فقام من الناس لقبل منهم، قالوا: يا رسول الله! <sup>لعدم الاستتار والإقرار</sup> فما نصنع به؟ قال: "اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم من <sup>ووقفهم إلى</sup> الغسل والكفن والحنوط والصلاة عليه والدفن"، وقد روي <sup>من المسلمين</sup> الحديث بروايات مختلفة نحو ما تقدم.

في الغلط يأخذ معنى ومقصود

### [بيان قتل المسلم بالذمي قصاصاً]

٣١٦- أبو حنيفة عن ربيعة عن ابن أبي ليلى قال: قتل النبي ﷺ مسلماً بمعاهد،

ابن عبد الرحمن

أي الحرة بفتح الحاء وتشديد اراء، موضع كثير الحجارة خارج المدينة. **خلاصها** بفتح الخيم جمع حنود وهو الصخر. **حتى سكت** أي مات، وسكت نفسه عن التنفس والحركة والحياة. **فما نصنع به** أي نجسده، أيعامل مثل المسلم أو الكافر؟ **برز** وقد أطل الكلام القاري في حديث ما عز مما لا يتصور في مثله، لكن ظهر أن كنهه نقل من "فتح القدير" بلا إشارة إلى النقل كما مر.

**ابن أبي ليلى** [الظاهر أنه بالوحدة المفتوحة والتحتانية الساكنة واللام، والد محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أو عبد الرحمن بن سلمان أبو الأعشى] والظاهر أنه عبد الرحمن بن السماي مولى عمر أمدي، كما في رواية الدارقطني فيكون مرسلاً، وهو حجة عبدنا وعبد الجماهير، حتى نقل النصري إجماع التابعين عليه.

**معاهد** أي قتل النبي ﷺ مسلماً في القصاص لقتله معاهد، أي كافراً دميّاً بالعمد، وأحدث أخرجه الدارقطني مسنداً في "سنة" عن عمار بن مصر عن إبراهيم بن محمد الأسلمي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً معاهد، وقال: **مسنداً** ومسنداً من طريق عبد الرزاق: أخرجه الثوري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن أبي ليلى -

= أن أبي . فذكره [١٣٤/٣، رقم: ١٦٥]، وأعنه الدارقطني باب أسيماني بأنه ضعيف، لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما أرسله، ونقل تضعيفه عن عمار بن مطر.

وأجيب بأن ابن البيهقي وثقه ابن حبان وذكره في الثقات، وهو رجل معروف من التابعين، فإذا كان كذاً يكون حديثه صحيحاً، والمرسل حجة عندنا وعند مالك وأحمد وأكثر العلماء، حتى نقل الطبري إجماع التابعين عليه، قال: وم يرل الأمر كذلك إلى رأس مائتين فحدث رد المرسل حتى قيل: رد المرسل بدعة، وقال ابن عبد البر: من رد المرسل فقد رد أكثر من السس، وأيضاً قد روى الشافعي في 'مسنده' من حديث علي بن أبي طالب أنه أتى برجل من المسلمين قتل رجلاً من أهل الدمة قال: فقامت عليه ابنة فأمر بقتله الحديث، وأعل نحسين من ميمون، قال ابن المديني: ليس بمعروف، قل من روى، وقال ابن أبي حاتم: ليس بالقوي في الحديث يكتب حديثه، وذكره البخاري في الضعفاء، وأجيب بأن ابن حبان ذكره في الثقات، قال: وربما غلطى كذا قال العبي في 'السياسة'، أقول: حسين الحدي من المرتبة السادسة على قول ابن حجر في 'التقريب' [رقم: ١٣٥٧]، ولا يترك حديث هذه المرتبة، على أنه لا أقل من أن يعتبر مؤيداً وشاهداً لحديث ابن البيهقي مسداً ومرسلاً، وإذا جاء الاختلاف في الأحاديث على ما احتج الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم بحديث علي بن عبد الحارثي وهو حديث الصحيحة، وقد تكلم فيه الطحاوي من جهة المتن، وحب المصير إلى القياس وهو معنا؛ لأن عصمة دماء أهل الدمة وأموالهم ثابتة إجماعاً، ويكثر من الأحاديث الصريحة، حتى يقطع السارق منهم، ويحد إرادي بسائهم ولقاداتهم، فلأن يقتل عصمة دمهم أولى، وهذا مذهبا وقول السعي والشعي، وقول الشافعي قال الأوراعي وأبو ثور والثوري وزفر وأصحاب الظواهر وعطاء والحسن.

**معاهد الج.** كذا رواه الحارثي من طريق محمد بن قدامة الزاهد المدني عن محمد بن عمدة بن الهيثم عن شابة بن سوار عن الإمام بسنده عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن وهو ربيعة الرأي، عن عبد الرحمن بن البيهقي، وقال الحارثي: حدثنا ابن مروق، حدثنا أبو عامر، حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن ابن البيهقي: أن أبي . أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهداً من أهل الدمة فضرب عنقه، وقال: أنا أول من وفى بدمته، وأخرجه أبو داود في 'مراسيه' عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الرحمن بن البيهقي، حدثه: أن رسول الله ﷺ أتى برجل من المسلمين قتل معاهداً من أهل الدمة، فقدمه رسول الله ﷺ فضرب عنقه، وقال: . **أولى من وفى .** وأخرجه الدارقطني مرفوعاً موصولاً من طريق ربيعة عن عبد الرحمن بن البيهقي عن ابن عمر رفعه: أنه قتل مسلماً معاهداً، وقال: . - - من دة - [١٣٤، ٣، رقم: ١٦٥]، وقال: تفرد بوصله إبراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة، وقد رواه ابن جريح عن ربيعة فلم يذكر ابن عمر، وقال البيهقي: فيه عمار بن مطر كثير خطأ، والمحفوظ عن إبراهيم كذلك، وكذلك أخرجه الشافعي عن إبراهيم.

**فقال: "أنا أحق من أوفى بذمته".**

= وأحرجه عبد الرزاق عن الثوري عن ربيعة به كذلك. وما زعمه البيهقي أن بين ربيعة وابن السيماني ابن أبي يحيى فبعض منه تشهد بعضه الروايات، وروى أبو داود في 'المراسيل' عن ابن وهب عن عبد الله بن يعقوب عن عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي، قال: قتل رسول الله ﷺ يوم حير مسمماً بكافر قتله غيلة، وقال: "أولى أو أحق من وفى بذمته".

وروى الصحاوي من مراسيل ابن المنكدر بمثل حديث ابن السيماني [١٠٧٢]، وحديث ابن السيلماني ذكره ابن حزم فلم يعبه بغير الإرسال، فعلم أن جرح ابن السيماني غير مسموع لم يجرحه ابن حزم وهو أشد في الرخاء، ووثقه ابن حبان، وهذا المرسل رواه الأئمة أبو حنيفة ومالك والثوري عن ربيعة، وكفى هؤلاء الأئمة قدوة، والمرسل عندنا حجة، ولو سمع ضعفه فقد اتفق الخصوم أيضاً أنه حجة إذا اعتضد بمرسل أو عسده آخر ولو ضعيفاً، وهذا معتضد بمرسل ابن المنكدر وعبد الله بن عبد العزيز فيكون مقاضاً معارضاً للأخبار الصحيحة أيضاً مع أنه لو سلم عدم بلوغه هذه المرتبة فلا مزية في صلوحه حجة، والتوفيق مقدم على الترجيح فيما بين الحجج الصحيحة، فيحمل مثل حديث أبي حنيفة في الصحاح على الكافر الحربي، والتحصيص أهون من المعارضة، لاسيما عند الشافعي وأحبابه القائلة بأن العام ظني يصلح مخصوصاً بكل شيء حتى الرأي والقياس والاحتياط، فتدبر. وأطال فيه الطحاوي الكلام في 'شرح الآثار' من قصة طعن عمر، وقصة أبي لؤلؤة، وأهرمان، وحفصة، وتعلقه سيهقي بأن أمة أبي مؤبدة تدعي الإسلام وأهرمان لا يسم أنه كافر، بل قد أسلم وفرض له عمر، وأجيب عنه بأنه ينافيه قوهم: أبعدهما الله، فمحال أن يريد عثمان قتله بغير أهرمان وحفصة، ويقول الناس: أبعدهما الله.

**فقال إلخ:** وقد ورد في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي داود [٢٧٥١] وإنساني، وابن عباس عن عبد ابن ماجه [٢٦٦٠] مرفوعاً: لا تسم مسلم كافر. لا ده عهد في عهده، فعلم أن المراد بالكافر الحربي لا الذمي، ويقتل المسلم بقتله؛ لحرمة دمه. **أوفى بذمته.** والوفاء بالقصاص للعصمة بالذمة.

## كتاب الجهاد

## [بيان الوصية للبعث بالمهمات]

٣١٧- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة قال: قال رسول الله "جعل الله حرمة نساء المجاهدين على القاعدين كحرمة أمهاتهم، وما من رجل من القاعدين يخون أحداً من المجاهدين في أهله إلا قيل له يوم القيامة: اقتصر، فما ظنكم".

٣١٨- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه قال: كان

ب حنفية ح كذا رواه البخاري من طريق أبي يحيى الخثابي عن الإمام، والحديث أخرجه مسلم [رقم: ١٨٩٧] وأبو داود [رقم: ٢٤٩٦] والسنائي [رقم: ٣١٨٩] من حديث بريدة بن حصيب بن عبد الله بن جهم بن أبي حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أميراً على جيش أو صاه في حاضرة من حاضرة من المجاهدين في أهله فيحرمه منهم إلا وقف له يوم القيامة فيأخذ من عصبه ما شاء، فما ظنكم عن ابن بريدة: وفي نسخة "شرح المسند": عن ابن بريدة عن أبيه فلا يكون مرسلًا.

ب حنفية ح كذا رواه البخاري من طريق أبي يوسف، والحسن بن زياد، وزهر بن هذيل، ومحمد بن الحسن، والقاسم بن معن، وحماد بن أبي حنيفة، وحارثة بن مصعب، ومحمد بن مسروق، وأبو سعيد الصنعائي، والمقرئ، وسعيد بن أبي المعجم، وأيوب بن هاشم، وحسن بن الفرات كلهم عن الإمام بريدة بن حصيب بن عبد الله بن جهم بن أبي حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أميراً على جيش أو صاه في حاضرة من حاضرة من المجاهدين في أهله فيحرمه منهم إلا وقف له يوم القيامة فيأخذ من عصبه ما شاء، فما ظنكم عن ابن بريدة: وفي نسخة "شرح المسند": عن ابن بريدة عن أبيه فلا يكون مرسلًا.

ب حنفية ح كذا رواه البخاري من طريق أبي يوسف، والحسن بن زياد، وزهر بن هذيل، ومحمد بن الحسن، والقاسم بن معن، وحماد بن أبي حنيفة، وحارثة بن مصعب، ومحمد بن مسروق، وأبو سعيد الصنعائي، والمقرئ، وسعيد بن أبي المعجم، وأيوب بن هاشم، وحسن بن الفرات كلهم عن الإمام بريدة بن حصيب بن عبد الله بن جهم بن أبي حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أميراً على جيش أو صاه في حاضرة من حاضرة من المجاهدين في أهله فيحرمه منهم إلا وقف له يوم القيامة فيأخذ من عصبه ما شاء، فما ظنكم عن ابن بريدة: وفي نسخة "شرح المسند": عن ابن بريدة عن أبيه فلا يكون مرسلًا.

رسول الله ﷺ: إذا بعث جيشاً أو سرية أوصى أميرهم في خاصة نفسه بتقوى الله، وأوصى فيمن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: "اغزوا بسم الله في سبيل الله قاتلوا مَنْ كُفِرَ بالله، لا تَغْلُوا ولا تَغْدُرُوا، ولا تَمْثُلُوا، ولا تَقْتُلُوا وليداً ولا شيخاً كبيراً، فإذا لقيتم عدوكم فادعوهم إلى الإسلام، فإن أبوا فادعوهم إلى إعطاء الجزية، فإن أبوا فقاتلوه، فإذا حصرتم أهل حصن فأرادوكم أن تنزلوا على حكم الله تعالى فلا تفعلوا؛

نفسه بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيراً، وقال: "اغزوا بسم الله في سبيل الله قاتلوا مَنْ كُفِرَ بالله، لا تَغْلُوا ولا تَغْدُرُوا، ولا تَمْثُلُوا، ولا تَقْتُلُوا وليداً ولا شيخاً كبيراً، فإذا لقيتم عدوكم فادعوهم إلى الإسلام، فإن أبوا فادعوهم إلى إعطاء الجزية، فإن أبوا فقاتلوه، فإذا حصرتم أهل حصن فأرادوكم أن تنزلوا على حكم الله تعالى فلا تفعلوا؛

قال الترمذي: وفي أسباب عن النعمان بن مقرن، وحديث بريدة حديث حسن صحيح، ثم أخرجه من طريق آخر عن سفيان عن علقمة نحوه عنه، قال: وراد فيه. وروى غير محمد بن سيار عن عبد الرحمن بن مهدي، وذكر فيه أمر الحرية. هذا رواية سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن عمار عن الإمام ومثله، وفي الحديث أمر بعدة أمور: الالتقاء والصنع الحسن بالمسلمين، والغزو مبتدئاً بقول بسم الله وفي سبيل الله، وقتل الكفار، والدعوة إلى الإسلام أولاً، وإلى الحرية ثانياً والقتال ثالثاً، وهي عن عدة أمور: الغول، والعدو، والمثنة، وقتل الصبيان والمساكين وإعطاء دمة الله ورسوله، والتبريل على حكم الله، وفي الحديث أيضاً إرشاد إلى الشروع مستعيناً بالله.

أو سره. عسكرياً قليلاً أقصاه أربع مائة. لا يغلوا من باب نصر من الغول، وهو الخيانة في العيمة. ولا تغدروا أي لا تنقضوا العهد بالخدعة. ولا يسيحوا كسراً [في نسخة الشرح: وفي رواية: ولا شيخاً كبيراً] فانياً لا يقدر على القتال، وفي "أبي داود": ولا امرأة [رقم: ٢٦١٤].







أن رجلاً من المشركين يوم الخندق قُتل في الخندق فأعطى المشركون بحيفته مالا

فنهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك.  
عن الأعمش والبيهقي

**[بيان النهي عن بيع الخمس]**

٣٢٢- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر أن

يباع الخمس حتى يقسم.

خمس خمسة

أخرجه الترمذي في باب لا تعادى حيلة الأسير من صريق سفيان عن ابن أبي بديع عن حكمه عن مقسم عن ابن عباس: أن المشركين أرادوا أن يشتروا حشد رجل من المشركين، فأبى النبي ﷺ أن يبيعهم [رقم: ١٧١٥]، قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الحكم، ورواه الخفاف عن أرواة أيضاً عن الحكم، وقال أحمد بن الحسن: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ابن أبي بديع لا يصح حديثه، قال محمد بن إسماعيل: ابن أبي بديع صدوق ولكن لا يعرف صحيح حديثه من سقيم ولا أروى عنه شيئاً، وابن أبي بديع هو صدوق فقيه، وربما يهم في الإسناد. ثم روي عن سفيان الثوري أنه قال: فقهاؤنا ابن أبي بديع وعبد الله بن شبرمة. فعلم أن الحديث لا يبرر عن درجة الحسن فيحتج به، فيمنع بيع الحيفة، وعبد الرحمن بن أبي بديع قال في 'التقريب': إنه ثقة من الثانية [رقم: ٣٩٩٣]. **حذف** نسب أحد حيفته وبديها. **شبهه** بخ يؤيده.

أخرجه أبو داود عن عمار [رقم: ٤١٨٠]، وأخرجه عنه الطبراني في 'الكبير'، وفيه: مكان "إلا أن يتوضأ": إلا أن يتوضأه ماء منه صاه صاهه بماء.

أخرجه هكذا رواه البخاري وابن المصنف من طريق عثمان بن دينار عن الإمام، والحديث رواه الترمذي [رقم: ١٥٦٣] والبيهقي [٣٣٨/٥، رقم: ١٠٦٣٠] من حديث الحذري بنقط: هي عن شراء الغنائم حتى تقسم، وأبو داود [رقم: ٣٣٦٩] من حديث أبي هريرة: هي عن بيع الغنائم، وأحمد [١٠٨/٤] وأبو داود [رقم: ٢١٥٨] أيضاً بنقط: . . . . . والبيهقي من طريق ابن أبي خبيخ عن محماد عن ابن عباس رفعه: "هي يوم خيبر عن بيع الغنائم حتى تقسم" [٣٣٨/٥، رقم: ١٠٦٣١]، والسائي من حديث إبراهيم بن طهمان عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن ابن أبي خبيخ عن محماد [رقم: ٥٦٤٥]، قال الأذهبي: فقيه أربعة تابعين. **هي رسول الله** أخ رواه الدارمي من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن القاسم ومكحول عن أبي أمامة مرفوعاً.

**أخ** رواه الدارمي عن أبي أمامة مرفوعاً: "هي أن تباع السهام حتى تقسم" [٢٩٨/٢، رقم: ٢٤٧٦]، والإسناد صحيح، ورجاله كلهم ثقات من أحمد بن حميد وأبي أسامة وعبد الرحمن ومكحول وأبي أمامة

٣٢٣- أبو حنيفة عن مقسم عن ابن عباس: أن النبي ﷺ لم يَقْسِمَ شيئاً من غنائم بدر إلا بعد مَقْدَمِهِ بالمدينة.

من عابم بدر إلج قال القاري: وفي "المواهب" لنقسطلاني: أنه أقبل إلى المدينة ومعه الأسارى من المشركين، واحتمل النفل الذي أصيب منهم، وجعل عليه عبد الله بن كعب من بني ماران، فلما خرج من مضيق الصفراء قسم النفل بين المسميين على السواء. والنفل بفتح النون والقاء: الغنيمة. ولعل ابن عباس أراد بمقدمه توجهه، وقد يعطى مقارب الشيء حكم دخوله، والله سبحانه أعلم. قلت: هذا فعل وقد ثبت النهي عنه قولاً كما مر من رواية الإمام عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وروايات الإمام كلها حجة قد احتج بكثير منها ابن الهمام في 'شرح الهداية' أحداً من مسابده، ومن رواية الدارمي صريحاً في النهي عن بيع السهم قبل القسمة، وإسناده أصح الأسانيد، وروى الترمذي عن أبي سعيد الخدري قال: "هي رسول الله ﷺ عن شراء المعاتم حتى تقسم" [رقم: ١٥٦٣]، قال: وفي الباب عن أبي هريرة، وهذا حديث غريب.

أقول: كنهه ليس عريباً منكراً أو ضعيفاً بل بالتفرد، ولو سلم فالضعف يسحر بتعدد الطرق على أن الصحيح ههنا أيضاً موجود، فعلى هذا لا يفهم ما قاله العيني وابن الهمام في 'شرح الهداية': إن الحديث وهو حديث النهي عن بيع الغنيمة غريب لا أصل له، وتأول القاري بأن المراد أنه غريب باللفظ الذي ذكره في 'الهداية' لا أنه غريب بالمعنى، فإنه يؤخذ من الحديث الذي رواه الإمام. قلت: لعل غرضهما أن مطلق النهي عن بيع الغنيمة لا يثبت بالحديث بل مغياً بالغاية في قوله: حتى تقسم، وهو مقيد فلا يفيد النهي بعد القسمة، وأما أن القسمة لا تجوز في دار العدو بل بعد الإحراز بدار الإسلام، فهو أول النزاع لا يسميه الشافعي بل ينجر الأمر إلى المصادرة، والمقام مبسوط في شروح "الهداية" وغيرها.

## كتاب البيوع

## [بيان الاجتناب عن الشبهات]

٣٢٤- أبو حنيفة عن الحسن عن الشعبي، قال: سمعت النعمان يقول على المنبر:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه".  
عمر بن شراحيل ابن بشر  
 واصح لا يخفى حله لا يخفى حرمة صلب البراءة

كتاب البيوع: مبادلة المال بالمال بالتراضي. عن الحسن الصري أو ابن عبد الله.

سمعت رسول الله ﷺ يرواه الأئمة من طريق الشعبي عن النعمان بن بشير مرفوعاً باختلاف الرواة عن الشعبي بألفاظ متنوعة متقاربة، فهي الحارثي في البيوع:

الأئمة كان لما استئان ومن اجترأ على ما يشك فيه من الإثم أو شئت أن يوقع ما استئان، والمعاصي هي الله من  
 [رقم: ٢٠٥١]، ثم فسر المشبهات بقول حسان بن أبي سنان: ما رأيت شيئاً  
 أهول من الورع، دع ما يرييك إلى ما لا يرييك، وأخرجه الترمذي وفيه: [رقم: ١٨٧/٩]

[رقم: ١٢٠٥]، وحسنه وصححه، وقال: قد رواه غير واحد عن الشعبي عن النعمان بن بشير، قال القاري: والخديث بطوله رواه الجماعة على ما ذكر في "الأربعين" لسووي، وقد أوضحت الكلام عليه كما قدمت الإشارة إليه، وفي حديث الطبراني عن عمر مرفوعاً: [رقم: ١٨٧/٩]، وفي "الترمذي" [رقم: ١٧٢٦] واس ماجه [رقم: ٣٣٦٧] والحاكم [رقم: ١٢٩/٤]، [رقم: ٧١١٥] عن سيمان: "الحلال ما أحل الله في كتابه، وأحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو ما عفا عنه".

اعلم أن هذا الحكم ساء على الأحد بالثقوى والأحوص، وإلا فقد ثبت بالأدلة الشرعية أن الأصل في الأشياء الإباحة، وهو مذهب جمهور الحنفية والشافعية كما في "مسند الشوك"، وقد استدلل عليه في "التوضيح"، وتمسك بها في "التوضيح والتنويع" في عدة مواضع نقل القسطلاني عن فتح الباري. واحتلف في حكم المشبهات، فقيل: التحريم، وهو مردود، وقيل: الوقف وهو كالاخلاف فيما قبل الشرع. وقد أثبت أصل الإباحة الشيخ عبد الحق وعلي القاري في شرح "المشكاة"، وجمهور الأصوليين والفقهاء وشرح الحديث من النصوص القرآنية والأخبار والآثار الكثيرة، وحقق الإباحة العلامة الشامي في "رد المختار شرح الدر المختار".

منشبهات على بعض الناس لا يدري أي من الحلال أم من الحرام لا أمها في نفسها مشبهة؛ لأن الله تعالى بعث رسوله ﷺ مبيناً للأمة جميع ما يحتاجونه في دينهم كذا قرره البرماوي كالكرماي. "إرشاد الساري" [١١، ٥].

## [بيان اللعن على الخمر والربا]

٣٢٥- أبو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبیر عن ابن عمر قال: لعنت الخمر،

**أبو حنيفة الخ:** [رواه ابن ماجه عن ابن عمر مرفوعاً، **مسند حسن**، حديث] كذا رواه البخاري من طريق الحسن بن زياد عن الإمام، ورواه ابن حسرو كذلك، واحديث أخرجه أبو داود عن أبي علقمة وعبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أنهما سمعا ابن عمر يقول، فذكره بفظ: لعن الله الحر، وشركها، وساقبها، وبائعها، ومتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه [رقم: ٣٦٧٤]، وأخرجه ابن ماجه وقال: أي صعمة مولاهم بدل أبي علقمة [رقم: ٣٣٨٠]، والغافقي قال ابن معين: لا أعرفه، وقال ابن يونس: روى عنه عبد الله بن عياش وغيره، وأبو علقمة مولى ابن عباس أحد الفقهاء، وأبو طعمة مولى عمر بن عبد العزيز.

**لغت الحمر الخ** بصيغة المتكلم أو المؤنث العائف، وهو الأظهر الموافق للروايات الأخرى ورد:

لَعَنَ الْحَمْرُ الْحُجَّ أخرج الترمذي [رقم: ١٢٩٥] عن أنس مرفوعاً: "لعن رسول الله ﷺ في الحمر عشرة: عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وبائعها، وأكل ثمنها، واشترى بها، والمشتراة له"، قال: هذا حديث غريب من حديث أنس، وقد روي نحو هذا عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر عن النبي ﷺ.

وقد تصافرت السرس على حرمة بيع الخمر، ففي البحاري عن عائشة: لما نزلت آيات سورة البقرة عن آخرها خرج النبي ﷺ فقال: **حرم الله البيع**. وعن جابر: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة: **حرم الله بيع الخمر**. فقيل: يا رسول الله! رأيت شعور الميتة، وإنما يطلى بها السفن،

ويدهي بها الخلود، ويستصيح بها الناس؟ فقال: يا حمزة، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: «يا حمزة بن عبد المطلب، أنت خير مني وأشد حياءً». وعن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما يقول: بلغ عمر أن فلاناً باع حمراً، فقال: قاتل الله فلاناً (سيرة) ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال: «يا حمزة بن عبد المطلب، أنت خير مني وأشد حياءً».

عن أبي هريرة مرفوعاً نحو ذلك [رقم: ٢٢٢٦، ٢٢٣٦، ٢٢٢٣]، وروى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: **لَا تَكُونُوا كَالْحَمِيرِ، وَكَلْبِ الْبَلَدِ، وَكَلْبِ الْبَلَدِ، وَكَلْبِ الْبَلَدِ**، وعن المعيرة مرفوعاً: **لَا تَكُونُوا كَالْحَمِيرِ، وَكَلْبِ الْبَلَدِ، وَكَلْبِ الْبَلَدِ** [رقم: ٣٤٨٥، ٣٤٨٩]، وأخرجه الدارمي أيضاً، وفي حديث ابن عباس عند أبي داود

مرفوعاً: وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ [رقم: ٣٤٨٨].

قال القاري: وقد رواه أبو داود [رقم: ٣٦٧٤] والحاكم عن ابن عمر مرفوعا: عن نبي الله صلى الله عليه وسلم، قال: «يؤكل الخمر في الجنة»، وقد أجمع الأئمة على بحاسة الخمر إلا ما حكى عن داود أنه قال بطهارتها. وقد احتلوا في تحليل الخمر في جواره وكرامته، وكذا في

الاستصباح بدهن الميتة وادهان الخلود وتطلية السفن به فينبظر في كتب الفقه.

وعاصرها، وساقها، وشاربها، وبائعها، ومشتريها.

٣٢٦- حماد عن أبيه عن محمد بن قيس، قال: سألت ابن عمر أو سأله أبو كثير

بن محمد بن قيس الحنظلي

عن بيع الخمر، فقال: قاتل الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فحرموا أكلها

سفر والعصا

واستحلوا بيعها وأكلوا أثمانها، وإن الذي حرم الخمر حرم بيعها وأكل ثمنها.

٣٢٧- أبو حنيفة عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي، قال: لعن

عمر بن عبد الله السبيعي ابن عبد الله الباعور

رسول الله ﷺ أكل الربوا وموكله.

حماد الخ هكذا رواه ابن حزم من طريق الحسن بن زياد عن الإمام بسنده عن محمد بن قيس بن محرمه

الهمداني أنه سمع عمر بن الخطاب يسأل عن بيع الخمر وأكل ثمنها، فقال: سمعت رسول الله يقول

، والحديث أخرجه مسلم من حديث جابر مصولاً، ومن حديث ابن عباس عن عمر، ومن حديث أبي هريرة

وأبي سعيد [رقم: ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣]، والبخاري عن عمر رضي الله عنه نحوه.

عن بيع الخمر رواه البخاري وابن ماجه عن عمر، وسمي النائع سمرة. قال الله كما أورده

البخاري تفسيراً في الحديث. وإن الذي أحسب ما مر عن عمر، قال القاري: وقد روى أحمد [٣٢٤٠،

رقم: ١٤٥١٢] والجماعة عن جابر، والشيخان [البخاري رقم: ٢٢٢٤، ومسلم رقم: ١٥٨٣] عن أبي هريرة،

وأحمد والشيخان [البخاري رقم: ٢٢٢٣، ومسلم رقم: ١٥٨٢] والسنائي [رقم: ٤٢٥٧] وابن ماجه [رقم: ٣٣٨٣]

عن عمر مرفوعاً بلفظ: ،

وقوله: جملوها بالجيم أي أداؤها. ولخمة ههنا روايات أخر في تحريم بيع الخمر وشرائه، لكن

يخوز التحليل عند إمامنا، وانتهى تعليق في ابتداء الأمر كما في أوعية الخمر بناء على ألفة القوس بها.

لعن رسول الله ﷺ رواه مسلم عن علقمة عن عبد الله وأبي الزبير عن جابر مرفوعاً، وفيه ذكر الكتاب

والشاهدين، وقوله: "هم سواء" [رقم: ١٥٩٧، ١٥٩٨].

وموكله الخ هكذا رواه الحارثي من طريق حفص بن عبد الرحمن عن الإمام، والحديث أخرجه السنائي بهذا

الطريق [رقم: ٥١٠٣]، وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رفعه بزيادة: وشاهده

وكانه [رقم: ٣٣٣٣]، ورواه ابن ماجه [رقم: ٢٢٧٧] والترمذي [رقم: ١٢٠٦]، وقال: حسن صحيح،

وروى البخاري من طريق عون عن أبيه أبي حنيفة رفعه: "هي عن ثمن الدم"، وفيه: لعن الواشمة والموشومة، =

## [أقسام الربا]

٣٢٨- أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن أسامة بن زيد قال: .....

= وأكل الرب وموكله [رقم: ٢٢٣٨]، وروى نحوه أحمد وابن حبان وأحاكم مطولاً ومختصراً، ونحوه عند البيهقي، وروى ابن ماجه مختصراً [رقم: ٢٢٢٤]، وأحاكم مصولاً [٤٣/٢]، رقم: ٢٢٥٩ من حديث ابن مسعود رفعه: **«أكل الرب وموكله»**، وروى أحمد [٢٢٥/٥]، رقم: ٢٢٠٠٧ [والدارقطني والطبراني في 'الكبير' و'الأوسط' من حديث عبد الله بن حنظلة رفعه: **«أكل الرب وموكله»** من حديث رواه أشد من ستة. قيل: ورجال أحمد رجال الصحيح، ورواه البيهقي في 'شعب الإيمان' من حديث ابن عباس، وراد: 'من ست لحمة من الخمر فالتار أولى به'، ورواه مسلم [رقم: ١٥٩٨] وغيره عن جابر مرفوعاً: **«أكل الرب وموكله»** وقال: **«أكل الرب وموكله»**.

وأخرج البخاري عن أبي حنيفة مرفوعاً: **«أكل الرب وموكله»** من حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفي رواية عنه: **«لعن الواشمة»** [رقم: ٢٠٨٦]، والأخبار ههنا كثيرة، قال القاري: فعن الصيرافي عن ابن مسعود مرفوعاً: **«أكل الرب وموكله»**، والمراد بأكله: أخذه وصاعمه، وموكله: معطيه ومطعمه، وفي معناه كل من تسبب في تصرفه كذا قال القاري، والمراد بالشاهد والكاتب فيه من يواطئ صاحب الربوا عنى كتمان الربا وإظهار الجائز. وفيه ما يدل على أن الكاتب غير الشاهد، وألفهما وصفتان، وعلى ذلك العمل بتونس، وبعض بلاد المغرب كذا قال القسطلاني في شرحه للبخاري المسمى بـ'إرشاد الساري' [٤٥/٥]، وقال الشيخ في ترجمة "المشكاة" ما ترجمته: أن أكله أخذه، وموكله معطيه، ويستقرض به، وكاتبه من يكتبه ويحطه ويسطر سكه، وشهوده من يشهد ويتحمل الشهادة على هذه المعاملة، فلعنوا من جهة الإعانة والإنجاد على غير المشروع.

**أسامة بن زيد الخ** [رواه مسلم [رقم: ١٥٩٤]، وروى أيضاً رجوع ابن عمر وابن عباس عن قول التحليل، وذكر النووي ثلاثة محامل لحديث أسامة] ابن حارثة مولاه، وابن مولاة، وحبه وابن حبه، وابن مولاته، وابن حاصته أم أيمن، وأعرب السيد في "شرح المواقف" حيث قال: إنه خاصة أولاده، ولعله نظر إلى أن زيد بن حارثة وهو مولى حضرة الرسالة ومتساه تزوج أم أيمن فهو كانه ابنه، وهي كأنها أمه، فكيف يكون تزوجها وهي في حكم جدته أي جدة زيد مع كبر سنهما، وكونها أكبر منه بكثير، أفه عشرون سنة، والظاهر أنها أكبر منه بقريب من أربعين سنة ذو مناقح حمة، والحديث رواه الشيخان [البخاري رقم: ٢١٧٩، ومسلم رقم: ١٥٩٤] وغيرهما.

وكذا روي عن ابن الزبير وزيد بن أرقم وابن عباس وسعيد بن المسيب وعروة، واتفقوا على صحة حديث أسامة، واختصوا في العمل به، فمهم من قال: إنه منسوح، ومهم من وجهه بأنه لا رواه هو أعظم شديد التحريم متوعد عليه بالعقاب الشديد، وقال الشيخ عبد الحق: ما محصاه: أن الربوا يتحقق في النسب ولو باختلاف الجنس =



إِنَّمَا الرِّبَا فِي النِّسِيئَةِ وَمَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَلَا بَأْسَ.

٣٢٩- أبو حنيفة عن عطية عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: "الذهب بالذهب

= ولو بالتساوي، ويجوز ذلك يداً بيد، وقال الرازي في تفسيره الكبير: إذا عرفت ذلك، فقول: مروى عن ابن عباس أنه كان لا يجرم إلا القسم الأول، فكان يقول: لا ربوا إلا في النسيئة وكان يخور ربا أسعد، فقال له أبو سعيد الخدري: شهدت ما لم تشهد أو سمعت من رسول الله ﷺ ما لم تسمع، ثم روي أنه رجع عنه، قال محمد بن سيرين: كنا في بيت ومعا عكرمة، فقال رجل: يا عكرمة! ما تذكر ونحن في بيت فلان ومعا ابن عباس، فقال: إنما كنت استحللت التصرف برأيي، ثم يعني أنه حرمة، فاشهدوا أبي أحرمة وبرئت منه إلى الله.

**إِنَّمَا الرِّبَا الْحِجَاجُ** هكذا رواه البخاري من طريق أبي اسد سماعيل بن عمرو عن الإمام، وأحدث أخرجه الشيخان [البحاري رقم: ٢١٧٩، ومسلم رقم: ١٥٩٤] والسنائي [رقم: ٤٥٨١] وابن ماجه [رقم: ٢٢٥٧] وإصحاهي [٢١٣٢] من طريق أبي صالح سمعت أبا سعيد يقول: انديار بالدينار والدرهم بالدرهم مثلاً مثل من راد واسترد فقد نرى فقلت له: ابن عباس يقول غير هذا، قال: لقد نقيت ابن عباس فقلت: رأيت هذا الذي تقوله شيء سمعته من رسول الله ﷺ أو وجدته في كتاب الله؟ فقال: ما أسمع من رسول الله ﷺ ولا وجدته في كتاب الله ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: **رَبَاٌ** وفي آخره: **إِنَّمَا الرِّبَا فِي النِّسِيئَةِ** قال البخاري: وقد روى صدر الحديث، وهو قوله: **إِنَّمَا الرِّبَا فِي النِّسِيئَةِ** أحمد [٢٠٠/٥، رقم: ٢١٧٩٨] ومسلم [رقم: ١٥٩٦] والسنائي [رقم: ٤٥٨١] وابن ماجه [رقم: ٢٢٥٧] عن أسامة، ورواه البخاري [رقم: ٢١٧٩] وغيره عنه: لا ربوا إلا في النسيئة، وفي رواية نصري عنه: لا ربوا في يد بيد **إِنَّمَا الرِّبَا فِي الدِّينِ** [١٧٤١، رقم: ٤٤٢]، وهذا قول مخالف لما عليه الجمهور، ففي كتاب الرحمة في اختلاف الأئمة: أجمع المسلمون على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب مفرداً، والورق بالورق مفرداً، تبرها ومصروها وحبيها **بِلا** مثلاً مثل ورناً بورناً يداً بيد، وأنه لا باع شيء منهما غائباً بناجز.

ثم قال بعد كلام إيراد أحاديث الربا: وقال الخطابي: حديث أسامة محمول على أن أسامة سمع كلمة من آخر الحديث فحفظها ولم يدرك أنه كان النبي ﷺ هي عن بيع الحسنين متفاضلاً، فقال **رَبَاٌ** يعني إذا احتلف الأجناس جاز فيها التفاضل إذا كانت يداً بيد، وإما يدحيمها الربوا إذا كانت نسيئة.

**النِّسِيئَةُ**: أي لأجل في البيع مع القدر أو الحسن. **الذهب بالذهب** **الْحِجَاجُ** بالرفع على الاستداء أو على حذف المضاف أي الذهب يباع أو يبيع الذهب، ويجوز النصب، وأحدث هكذا باللفظ الأول رواه محمد بن الحسن في 'الآثار' [رقم: ٧٦٠، ص: ٣٤٧] عن الإمام، والكلابي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه، والبخاري من طريق حمزة بن حبيب الربيات ورياد بن الحسن بن المقرات وأبي يوسف كلهم عن الإمام، ورواه البخاري بالنقطة لثاني من طريق =

= أسد بن عمرو وعبد الحميد الحماني وعبيد الله بن موسى ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وإسحاق بن يوسف الأزرق وسعيد بن أبي الجهم وحامد بن أبي حيفة وأبي عبد الرحمن المقرئ وعطية ومسروق وموسى بن طارق وأيوب ابن هاني وشعيب بن إسحاق كلهم عن الإمام بلفظ: الذهب بالذهب ورأى بورن يداً بيد والفصل ربواً، والفضة بالفضة ورأى بوزن والفضل ربواً، والخنطة بالخنطة كيلاً بكيل يداً بيد والفصل ربواً، والشعير بالشعير كيلاً بكيل يداً بيد والفصل ربواً، والتمر بالتمر كيلاً بكيل يداً بيد والفصل ربواً، والملح بالملح كيلاً بكيل يداً بيد والفضل ربواً.

والحديث مروي عن ستة عشر نفرًا من الصحابة: عبادة بن الصامت أخرج حديثه الجماعة [مسلم رقم: ١٥٨٧، والترمذي رقم: ١٢٤٠، والنسائي رقم: ٤٥٦٠، وابن ماجه رقم: ٢٢٥٤] إلا البحاري، وفيه: "قمس زاد واستراد فقد أربى" كما في الترمذي [رقم: ١٢٤٠]، وعمر بن الخطاب أخرج حديثه الأئمة الستة [البحاري رقم: ٢١٣٤، ومسلم رقم: ١٥٨٦، والترمذي رقم: ١٢٤٣، وأبو داود رقم: ٣٣٤٨، والنسائي رقم: ٤٥٥٨، وابن ماجه رقم: ٢٢٥٣] وفيه: "الورق بالورق ربواً إلا هاء وهاء" الحديث، وأبو سعيد الخدري أخرج حديثه مسلم [رقم: ١٥٨٤] والنسائي [رقم: ٤٥٧٠]، وفيه: "الآخذ والمعطي سواء"، ومعاوية بن أبي سفيان وهو عين حديث أبي الدرداء، وأبو الدرداء أخرجه حديثه النسائي [رقم: ٤٥٧٢]، وبلال بن أبي رباح أخرجه حديثه الطحاوي، والطبراني [٣٣٩/١، رقم: ١٠١٧]، وفيه: "فلذا احتلف البيوعان فلا بأس واحد بعشرة".

وأبو هريرة أخرج حديثه مسلم [رقم: ١٥٨٨]، ومعمّر بن عبد الله حديثه عند مسلم أيضاً في "إفراذه"، وأبو بكر الصديق حديثه عنه البراء في "مسنده" عن أبي رافع عنه، وعثمان بن عفان حديثه عند مسلم والطحاوي، وهشام بن عامر حديثه عند الطبراني، والبراء بن عازب ورید بن أرقم حديثهما عند البحاري ومسلم، وقصالة بن عبيد حديثه عند أبي داود والطحاوي، وأبو بكرة حديثه عند النسائي والطحاوي، وابن عمر حديثه عند الطحاوي والحاكم في "مستدرکه"، وقد ذكر محمد في "المبسوط" رواية عن أبي حيفة عن عطية العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً: "الخنطة بالخنطة" الحديث، هكذا ذكر في "الساية" [٢٦١/٨].

اعلم أنه <sup>٢٦٠</sup> ذكر الأشياء الستة، والحديث مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب، وطى بعض العلماء أنه متواتر، وقال الخصاص: هذا الحديث يقرب من التواتر؛ لكثرة روايته، والنص معلول بإجماع القائسين خلافاً للظاهرية، فإنهم يقصرون الحكم على ما ورد به النص نفيًا للقياس، وهو مردود ببراہين حجية القياس، ثم اختلفت الأئمة في علة حرمة الربا، فمذهب أبي حنيفة القدر والجنس أي كون العوضين مما يكال أو يوزن، ومتماثلين في الجنس لا في النوع والصفة، فاستبدال قليل الجيد بكثير الردي ربواً، والجيد والردي سواء.

ومذهب الشافعي الطعم في الأربعة والتمنية في الحجرين، ومذهب مالك الاقتيات والادخار، ومذهب عبد الملك بن الماجشون الانتفاع، والأرجح الأقيس الأقرب إلى معنى النص بظاهره مذهب أبي حنيفة كما بسطوه في الفقه =

مثلاً بمثل والفضل رباً، والفضة بالفضة وزناً بوزن والفضل رباً، والتمر بالتمر والفضل رباً، والشعير بالشعير مثلاً بمثل والفضل رباً، والملح بالملح مثلاً بمثل والفضل رباً". وفي رواية: "الذهب بالذهب وزناً بوزن يداً بيد والفضل رباً، والحنطة بالحنطة كيلاً بكيل يداً بيد والفضل رباً، والتمر بالتمر والملح بالملح كيلاً بكيل والفضل رباً".

### [اشتراء العبدین بعبد]

٣٣٠- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر: .....

= كيف وقد نقر عن ابدارقصي [رقم: ٥٨، ١٨/٣] والبراء أنهما أخرجا عن عباد وأُس أنه قال: .. من عمل به أبو حنيفة، فكان تعبیه استنباطاً واجتهاداً عاد تصحيحاً، وكأن قياسه صار بالعله المنصوصة، وهو صريح في الرد على الظاهرية أيضاً في القصر على الستة، وما تكلم في ربع بن صبيح من سنده فهو واه، فقد وثقه أبو زرعة، وقال في 'التقريب': صدوق سيئ، احتفظ وكان عابداً مجاهدًا، قال الرامهرمزي: هو أول من صنف الكتب بالبصرة فهو من المرتبة الخامسة، وأحاديث السادسة مقبولة لا تترك.

مثلاً حال لفعل مقدر أي بيعوا أو يباع. وربما بور الخ في قوله: وربما بورن، وقوله: كيلاً بكيل، وقوله: مثلاً بمثل دلالة ظاهرة لتعليل أبي حنيفة لحرمة الربا بالمائة مع الكيل أو الوزن، ويعبر عنه بالقدر والحسن كما حقق في الفقه. عن جابر الخ كذا رواه البخاري من طريق رهير بن عبيد عن الإمام، والحديث رواه مسلم [رقم: ١٦٠٢] وغيره من طريق ليث عن أبي الزبير عن جابر، قال: 'جاء عبد فباع النبي على الصخرة ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريد به، فقال له النبي: ..، فاشتره بعدين أسودين، ثم لم يبايع أحداً بعد حتى يسأله أعده هو. ورواه أبو داود [رقم: ٣٣٥٨] مختصراً، والترمذي [رقم: ١٢٣٩] والنسائي [رقم: ٤١٨٤] بأتم منه، وأخرج الترمذي [رقم: ١٢٣٨] وابن ماجه من حديث أبي الزبير عن جابر رفعه: .. ولا بأس به يداً بيد، وقال الترمذي: حسن.

ثم اعلم أن المحرم في الربا عندنا القدر والحسن فوجود مجموعهما محرم في ربا الفضل، ووجود أحدهما كاف في ربا النسيئة، فيجوز بيع العبد بالعدين نقداً ولا يجوز ذلك نسيئة خلافاً لشافعي وغيره، وبقولنا قال عصاء بن أبي رباح، وروى الترمذي [رقم: ١٢٣٧] والنسائي [رقم: ٤٦٢٠] وأبو داود [رقم: ٣٣٥٦] وابن ماجه [رقم: ٢٢٧٠] عن سمرة مرفوعاً: .. مع حسن حديثه، ورواه الطحاوي [٢/٢١١، رقم: ٢١٢]، =

## أن رسول الله ﷺ اشترى عبيدين بعد.

= وقال الترمذي: حسن صحيح، ونقل اسدي والبيهقي عن الشافعي قال: هذا غير ثابت مرفوعاً، قلنا أولاً: مصال بالبرهان لا يسمع حتى يبين الكلام في أي رجل من رجال إسناده. وثانياً: أن الحديث صححه الترمذي، وسماع الحسن عن سمرة ثابت صحيح، وعليه يحققون كعلي بن المديني وغيره. وثالثاً: أنه قال الترمذي: وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم، وهو قول الثوري وأهل الكوفة وأحمد، وسماع الحسن من سمرة صحيح هكذا قاله علي بن المديني وغيره.

وأخرجه الزار في "مسنده" وقال: ليس في الباب أجل إسناده منه، وقد قدما حديث جابر، وأنه حسنه الترمذي، وهو مؤيد له، وما رواه أبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وفيه: فكان يأخذ النعير باليعيرين إلى ابن الصدقة [رقم: ٣٣٥٧]. قال الثوري: حديث عبد الله بن عمرو ضعيف، وحديث سمرة أثبت وأقوى، أو كان ذلك قبل النهي عن الربا فهو مسووح، ثم فيه ضعف آخر من جهة المتن، وهو أن البيع إلى أجل مجهول لا يجوز، فيكون قد ورد في الاشتاء ثم سح عني أن القول مقدم على الفعل، ويمكن فيه الاحتصاص بخصرة الرسالة.

**عن جابر الخ** روى الشافعي في "مسنده" عن سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عبد الكريم الجريري: أن رباب بن أبي مريم مولى عثمان أحبره أن النبي ﷺ بعث مصدقاً له، فجاء بظهر مسنات، فلما نظر النبي ﷺ، قال: **هات**، فقال: يا رسول الله! إني كنت أبيع الكريين والثلاثة بالنعير أمس يداً بيد، وعذمت من حاجة رسول الله ﷺ إلى الظهر، فقال رسول الله ﷺ: **و**، وروى عبد الرزاق نحو ذلك أنه لا يجوز سبيته عن محمد بن الحنفية، وعن عكرمة وأيوب وابن سيرين نحوه، وأخرجه ابن أبي شبة عن عمار بن ياسر، وحديث سمرة صححه أيضاً ابن الجارود، وأخرجه أحمد وأبو يعنى والصياء في "المختارة"، وما قاله بعض الحفاظ بترجيح إرساله لسراخ في سماع الحسن، فقد عرفت بطلان مساه، ورواه الدارقطني وابن حبان من حديث ابن عباس، ورجاله ثقات إلا أن المحاري وأحمد رجحا إرساله، ورواه الترمذي عن جابر بما في مسنده ليس، وعند الله بن أحمد في "ريادات المسند" من حديث جابر بن سمرة، والطحاوي والطيبراني من حديث ابن عمر، فأبي كلام بقي بعد هذه الكثرة.

**اشترى عبيدين الخ** نقداً لا سيئة، فقد روى الترمذي عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً: **ه** عن بيع الحيوان بالحيوان سيئة [رقم: ١٢٣٧]، وصحح سماع الحسن عن سمرة، قال: وفي الباب عن ابن عباس وجابر وابن عمر، وصحح حديث سمرة وحسنه، قال: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان سيئة، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة، وبه يقول أحمد. وحديث ابن عباس عند الزار والطحاوي، ورجاله ثقات، وحديث ابن عمر عند الطحاوي والطيبراني، وحديث جابر عند الترمذي.

## [بيان النهي عن بيع ما لا يقبض]

٣٣١- أبو حنيفة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: "من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه".

عن عمرو **الح** رواه أحمد [٦٣٢، رقم: ٥٣٠٩] والشيخان [البحاري رقم: ٢١٢٦، ومسنم رقم: ١٥٢٦] والسنائي [رقم: ٤٥٩٥] وابن ماجه [رقم: ٢٢٢٦] عن ابن عمر، وأصحاب السنة [البحاري رقم: ٢١٣٥، ومسنم رقم: ١٥٢٥، والترمذي رقم: ١٢٩١، وأبو دود رقم: ٣٤٩٧، والسنائي رقم: ٤٦٠٠، وابن ماجه رقم: ٢٢٢٧] عن ابن عباس، وأحمد ومسنم [رقم: ١٥٢٨] عن أبي هريرة، ومسنم عن جابر [رقم: ١٥٢٩]، وأحمد والسنائي [رقم: ٤٦٠١] وابن حبان عن حكيم بن حرم، وأخديث عن الإمام هكذا رواه البخاري من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه، وأخرجه مسنم والصحاحي من حديث ابن عمر أيضاً بلفظ الإمام.

من اشترى **الح** رواه الشيخان [البحاري رقم: ٢١٣٥، ومسنم رقم: ١٥٢٥] عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً، ولفظ البخاري: أم الذي هي عنه سني. فهو الطعام أن يباع حتى يقبض، وفي رواية مسنم عن حماد عن عمر، وعن طاوس عن ابن عباس: من شاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه، وفيه: قال ابن عباس: وأحسب كل شيء مثله، وفي البخاري: ولا أحسب كل شيء إلا مثله، وأخرجه مسنم عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس، وعن سفيان عن ابن طاوس بدلت الإسناد، وعن مالك عن نافع عن ابن عمر، وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وعن عمر بن محمد عن نافع عن ابن عمر، وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً [رقم: ١٥٢٥]، والبخاري عن وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس، وعن مالك عن نافع عن ابن عمر، وشعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

ثم اعلم أن مالكا قصر الحكم على مورد النص وهو الطعام، وأحمد عداه إلى كل مورو ومكيل، والشافعي عداه إلى كل شيء مبيع، وأبا حنيفة عداه إلى كل مقبوض، ويصح في العقار، ونسكه بقوله **الح** فإن لاستيفاء إما يتعق بالمقبوض، وقوله في حديث ابن عمر عند البخاري [رقم: ٢١٢٦] وغيره، فنهاهم رسول الله ﷺ عن بيعه في مكانه حتى يقبضه، قيل: وهذا ظاهر مذهب أحمد، فإن لقبض والاستيفاء إما يشترط محافة هلاك قبل القبض، وهو نادر بل غير متصور في العقار، وقياس ابن عباس ليس نخبة عينا في الأمور الاجتهادية من غير سماع، وهذا الحديث يشير إلى أنه يحل له بيعه، وقد يكون قاصداً له قبل افتراق بدنه وبدن نائعه، ثم قد صال الكلام ههنا من قبل حديث خيار في ابيع، وهو حديث 'البيعان بالخيار ما لم يتفرقا' أن المراد به التفرق بالأبدان أو بالقول، وسقط القول فيه الطحاوي في 'شرح الآثار' [١٨٨٢] على ما هو دأبه، ومن العجب ما أورده البيهقي في 'سسه' في آخر باب خيار المتناعين من طريق ابن لمديني عن سفيان يعني ابن عيينة =

## ٣٣٢- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر.

= أنه حدث الكوفيين حديث: "اسيعان بالخيار" قال: فحدثوا به أبو حنيفة، فقال: إن هذا ليس بشيء رأيت إن كانا في سفينة إلخ، قال ابن المديني: إن الله تعالى سائته عما قال. أقول: بل الله تعالى سائلهما أي البيهقي وابن المديني عما تفوها ونعقا واقتربا الواقعة المضیعة في حق هذا الإمام العظيم قدره عند الله وعند الناس هصماً لشأنه وتقياً وتبريلاً لمكانه، وما ضاهره إلا إرادة أن يخرجوه من محيط دائرة الإسلام في أن يقول لقول الرسول ليس شيء، يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الحاسدون، ثم لا غرو من البيهقي ولا من ابن المديني ولا ممن فوقهما أو تحتهما من أكلة حوم الأئمة، فهي بعيني شاهدت عباراتهم وكلماتهم إذ نالوا ولاية التكم في الرجال، ويطروا ومرحوا بفور هذه العهدة والمنصب الخليل الشأن الواسع الفضاء والميدان ففعلوا ما فعلوا تحت عشاء هذه الحية في حوار الاغتيال، وشفوا صدورهم، وسبوا قلوبهم، وأصابوا ثأرهم فيما شحنوا به من الإحسان والأحقاد واضعائن بالحسد والإيغاس، وقد فشى في السنة عامة المشايخ دائماً أن البيهقي - رحمه الله - متعصب شديد، وعصبية تحمل على لطحاوي وشيوخه لاسيما أبي حنيفة وأصحابه رماهم عما اشتبه قلبه ناهضاً برماح الطعن، وهذه الحكاية فرية على الإمام بلا مرية، ولو سمت فيحوز أن يكون أراد به رد تأويلهم إياه بالتفرق بالأبدان لا رد الحديث حاشاه ذلك.

وأعجب منه ما قاله تقي الدين السبكي في رسالته البصر المصيب في عتق القريب: إن السروجي مصنف "العاية شرح الهداية" مع قصده ومحبته لأهل العلم ذكر أن البيهقي متعصب واستقبحته منه هذه الكلمة، وإنما لكلمة غلام العلم، وكيف يصدر عن عالم أو يظنها أو يتوهمها، ولا يصدر إلا عن جهل وغفلة عن رتبة العلماء، وما يجب أن يكون العلماء عليه من الإخلاص وإعطاء العلم حقه، وإجلال الله والكلام في دينه وشريعته.

وأطال الكلام فيه إلى أن قال: وحظري أن هذا هو معنى ما شاع على ألسنة الناس أن لحوم العلماء مسمومة؛ لأن الواقعة فيهم وقعة في الشريعة. ولعمري ما قال صاحب 'العقود': أو ما يسلم أن البيهقي واخصب عانا في حق الإمام فسا إليه حكايات مكررة من صرق رجال مجاهيل فهلا يقول لهما السبكي: هذا حرام، والواقعة في المختهدين وقعة في الشريعة، وواعظنا أن لحم البيهقي مسموم ولحم الإمام غير مسموم، ومن تأمل 'كتاب أسس' لبيهقي قصي من تعصباته اعجب، وحسنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

**عن بيع الغرر إلخ** [رواه أحمد (١١٦/١، رقم: ٩٣٧)] وأبو داود عن عني **رحم** ورواه ابن ماجة عن عطاء عن ابن عباس] هكذا رواه البخاري من طريق أبي أحمد الزبيري عن الإمام، ورواه الثوري عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر رفعه مثله، والحديث أخرجه أبو داود [رقم: ٣٣٧٦] وأحمد [رقم: ٨٨٧١] عن أبي هريرة مرفوعاً، ومن طريق يزيد بن أبي رباب عن مسيب بن رافع عن ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً، قال البيهقي: فيه إرسال بين مسيب وعبد الله، والصحيح وقفه، وقال الدار قطني في "العدل": اختلف فيه والصحيح وقفه، =

## [بيان النهي عن المزابنة والمحاكلة]

٣٣٣- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصاري عن النبي ﷺ:

أنه هي عن المزابنة.....

= وكذا قال الخطيب وابن الحوري، ورواه أبو بكر بن أبي عاصم في أسبوع من حديث عمر بن حصين رفعه بمقتضى: "هي عن بيع ما في صروع اماشية قل أن تحب، وعن الحنبل في بطون الأنعام، وعن بيع لسمك في الماء، وعن المضامين والملاقيح وحمل الحنة، وعن بيع العرر"، ورواه مالك عن أبي حازم عن ابن المسيب مرسلاً مرفوعاً، ورواه مسلم [رقم: ١٥١٣] وغيره من طريق الأعرح عن أبي هريرة مرفوعاً: "هي عن بيع الحصة، وعن بيع العرر". اعلم أن العرر هو الخداع، قال النووي: وأما اسهي عن بيع العرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، وهذا قدمه مسلم - . ويدخل فيه مسائل كثيرة غير محصورة كبيع الآبق، والمعدوم، والمجهول، وما لا يقدر على تسليمه، وما لا يتم ملكه للنازع عليه، وبيع السمك في الماء الكثير، واللبس في الضرع، وبيع الحمل في البطن، وبيع بعض الصبرة مهماً، وبيع ثوب من أثواب، وشاة من شياه، وبضائر ذلك، وكل هذا باطل؛ لأنه عرر من غير حاجة. قال: واعلم أن بيع الملامسة والمبادنة وحمل الحبة وبيع الحصة وعصب الفحل وأشبهها من أسبوع النبي جاء فيها بصوص خاصة هي داحية في النهي عن بيع العرر، ولكن أفردت بالذكر، وهي عنها؛ لكونها من بيعات الحاهية المشهورة، والله أعلم [شرح مسلم: ٢٢]. وأخرجه الترمذي أيضاً [رقم: ١٢٣٠]، ثم العرر اليسير متحمل معفو كدخول الحمام بالأجرة، والشرب من السقاء.

عن أبي الزبير الخ كذا، رواه إسماعيل، والحديث رواه الشيخان [الحارثي رقم: ٢٣٨١، ومسلم رقم: ١٥٣٦]، وراد مسلم، ورعه جابر أن المزابنة بيع الرطب في النحل بالتمر كيلاً، والمحاكلة في الررع على نحو ذلك بيع الزرع القائم بالحب كيلاً.

هي عن المزابنة الخ: [براءة والموحدة والبول] رواه الأئمة في كتبهم، فقد روى إسماعيل عن أنس قال: "هي رسول الله ﷺ عن المحاكاة، والمخاصرة، والملامسة، والمبادنة، والمراصة [رقم: ٢٢٠٧]، وهذه بيوع الحاهية، وقد هي عن الشرع، والمحاكاة: بيع الحصة في سبيلها بكل معوض من الحصة الحاصلة، والوجه عدم النعم بالمماثلة، وأن المقصود من المبيع مستور بما ليس من صلاحه، والمحاضرة: بيع ررع ثم يشتد حبه مثلاً أو يبيع بقور، والملامسة: أن يمس ثوباً مطوياً في طعمة ثم يشتريه عنى أن لا خيار له إذا رآه، أو يقول: إذا لمسته فقد بعته، وقال إسماعيل: والملامسة: من الثوب لا ينظر إليه، والمبادنة: هي طرح الرجل ثوبه بالنسيء إلى رجل قل أن يقسه، والمحملة للمبادنة أن يخلعاً السديعاً، والمراصة: بيع لتمر اليباس بالرطب كيلاً، وبيع اربيب بالعب كيلاً، وقال الحارثي: وهي بيع التمر بالتمر، وبيع الربيب بالكرم، والمراد بالتمر: اليباس على الأرض، وبالتمر: الرطب في رؤوس النحل.



## والمحاكلة.

## [بيان النهي عن اشتراء الثمرة قبل صلاحها]

٣٣٤- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر: أن النبي ﷺ هي عن أن يشتري ثمرة حتى يُشَقِّحَ.

= وهذا الحديث عن الإمام رواه الحارثي من طريق إسماعيل بن يحيى عنه أنه رواه عن أبي الزبير عن جابر رفعه بلفظ: هي عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة، ورواه الأئمة من طريق سعيد بن أبي الجهم عن الإمام، والحديث رواه الإمام أيضاً من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رفعه بلفظ: هي عن المحاقلة والمزابنة، وأن يشتري النحل ستة أو سنتين، كذا رواه طلحة العدل من طريق الفضل بن موسى عن الإمام، ورواه الأشعري من طريق سعيد بن أبي الجهم عن الإمام من روايته عن أبي الزبير عن جابر رفعه بلفظ: هي أن يشتري النحل ستة أو سنتين، وروى طلحة من طريق عبيد الله بن موسى عن الإمام من روايته عن يزيد بن أبي أيسه عن أبي الوليد عن جابر رفعه بلفظ: هي عن المحاقلة والمزابنة، وعن اتباع النحل حتى تشقق، ورواه ابن المصنف من طريق شعيب بن إسحاق ومحمد بن الحسن وسويد بن عبد العزيز كلهم عن الإمام، ورواه الطحاوي من طريق سويد عنه، ورواه ابن حنبل من طريقه، وابن عبد الباقي من طريق أبي سعد محمد بن ميسرة عن الإمام، واحتج الإمام بمثل هذا الحديث في كراهة المزابنة، وقد روى الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور أنه قال: كان إبراهيم يكره كراء الأرض بالثلث والرابع [٢٤٠/٢]. وقد روى الطحاوي كراهته عن ابن المسيب وابن جبير ومجاهد والحسن وعطاء [٢٣٩/٢]. وقال محمد في الآثار: كان أبو حنيفة يأخذ بقول إبراهيم، ونحن نأخذ بقول سالم وصاوس، ولا يرى بذلك بأساً.

**والمحاكلة:** اكتراء الأرض بالبر، وقيل: المزارعة، وقيل: بيع الطعام في سببه بآخر، وقيل: بيع الررع قبل إدراكه.

**أبو حنيفة الخ:** كذا رواه الحارثي من طريق إسماعيل بن يحيى عن الإمام، والحديث أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٢١٩٦، ومسلم رقم: ١٥٣٦] وأبو داود [رقم: ٣٣٧٠] والطحاوي، ورادوا: قيل: وما تشقق؟ قال: **حمار**، **بضم**، **وهو** كل منبه، ورواه الشيخان [البخاري رقم: ١٤٨٦، ومسلم رقم: ١٥٣٤] من حديث ابن عمر بلفظ: هي عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وفي لفظ لمسلم من حديث جابر: هي عن بيع الثمر حتى يصيب، ومن حديث ابن عباس: هي عن بيع النحل حتى يؤكل وحتى يورن [رقم: ١٥٣٦]، وإسنائي من حديث نحوه، وهو أفعال وطرق.

**هي عن أن يشتري الخ:** قد أخرج البخاري من حديث سعيد بن ميثاء عن جابر، قال: هي النبي ﷺ أن تباع الثمرة حتى تشقق، فقيل: وما تشقق؟ قال: **حمار**، **بضم**، **وهو** كل منبه [رقم: ٢١٩٦]، وقوله: 'تشقق' بضم المشاء فوقانية وفتح الشين المعجمة وتشديد القاف المكسورة آخرها جاء مهمة كذا قال في 'الفرع' وغيره، وصبطه العيني كالبرماوي سكون الشين المعجمة وتحميف القاف، قال في 'الفتح': من سباعي يقال: أشقق ثمر النخلة =

٣٣٥- أبو حنيفة عن جلبة عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن السلم في النخل حتى يبدو صلاحه.

= يشقح إشقاحاً إذا احمر أو اصفر، والاسم اشقحة يضم المعجمة وسكون القاف، وقال الكرماني. التشقيح بالمعجمة والقاف وبالمهملة تغير اللون إلى الصفرة أو الحمرة، فجعله في 'افتح' من باب الإفعال، والكرماني من باب التفعيل، وقال في 'اتوصيح' و'اللامع' وضبطه أبو در يفتح القاف، قال القاضي عياض: فإن كان هذا فيجب أن تكون القاف مشددة والتاء مفتوحة تفعل منه، كما قال في برشد اساري [١٥٤/٥]، وفي 'اجمع': هي عن بيع الثمر حتى يشقح، هو أن يحمر أو يصفر، أشقحت السرة وشقحت تشقيحاً، والاسم اشقحة.

واعجب كل العجب من القاري مع عبو كعبه في علوم الحديث واللعنة م ينظر إلى البحاري أيضاً، وقال في شرح هذا الحديث بعد قوله: 'حتى تشقح' كما في نسخة، وم يظهر لي مادته من نسخة مع أن كتب الحديث مشحونة بهذا اللفظ، وشرحه شراحها وصبوه واحتفوا في الضبط، وذكر مادته في كتب اللغة كـ 'انقمو' و'الصراح'، ولغة انصوص كـ 'اجمع' قد أخطأ، فإنه نصر إلى اسحاري ونقل عنه حديث أس ههه، ومع ذلك م ينصر إلى هذا اللفظ في حديث جابر، وكذا روى هذا اللفظ في حديث سعيد عن جابر عبد أبي داود، وهذا الحديث أخرجه مسلم عن زهير عن أبي هريرة عن جابر، وفيه: النهي عن بيع الثمر حتى يطيب، وعن عمرو بن دينار عن جابر، وفيه: "حتى يبدو صلاحه" [رقم: ١٥٣٦].

**بدو صلاحه** هكذا رواه البخاري من طريق محمد بن أقش الصنعائي عن الإمام، وروى أبو داود من طريق رجل بخاري عن ابن عمر: أن رجلاً أسلف في نخل فلم تخرج ثلث أسنة شيئاً فاحتصم إلى أبيه قال: ثم قال: لا بأس به. ثم قال: لا بأس به. [رقم: ٣٤٦٧] وفي سنده رجل مجهول لكن إجماله عند غير جرح في هذه القرون. وروى أبو داود الطيالسي في 'مسنده' من حديث ابن عمر بلفظ: هي عن السلم في البحر حتى يبدو صلاحه، وهذا لفظ الإمام، ورواه ابن أبي شيبة بلفظ: لا بأس به. من حديث جابر، وأما الحديث مطلقاً عن قيد السلم فقد أخرجه البخاري [رقم: ٢١٩٤] وغيره عن مالك عن نافع عن ابن عمر، ولفظه: هي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها هي السائغ والسائغ، وعن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً: لا بأس به. لا بأس به. وعنه عن طريق مالك وعبيد الله وأيوب ويحيى بن سعيد وموسى بن عقبة والصحاك عن نافع عن ابن عمر، ومن طريق عبد الله بن دينار وسالم عن ابن عمر [رقم: ١٥٣٤].

وهها أحاديث أخر عن بن عباس وأبي هريرة ورید بن ثابت وأنس بن مالك وعائشة وأبي سعيد أخرجه الأئمة في كتبهم عامتها في 'الصحيحين' والأربعة. قال النووي: أما أحكام الباب: فإن باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط انقص صح بالإجماع، قال أصحابنا: وبو شرط القطع ثم لم يقصع فالبيع صحيح ويرمه النائع بالقصع، فإن تراضيا على إبقائه حاز، وإن باعها بشرط التقية فالبيع باطل بالإجماع، لأنه ربما تلفت الثمرة قبل إدراكها =



## [بيان الاشتراط من المشتري]

٣٣٧- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصاري عن النبي ﷺ قال: "من باع نخلاً مؤبراً....."

**أبو حنيفة** **الح**. هكذا رواه عنه الحرثي من طريق الحسن بن زياد وحمزة بن حبيب الريات والأبيض بن الأحمر وأسد بن عمر وأبي يوسف وأبي الجهم ومحمد أبي المدر ووكيع وإسماعيل بن يحيى وعبد الله بن موسى وعبد العزيز ابن حاد ويحيى بن نصر بن حاجب وعمرو بن الهيثم والمدر بن علي وإسماعيل بن عمرو وسام بن سام كنههم عن الإمام بهذا السند بلفظ: من باع نخلاً مؤبراً من غير أن يشترط فيه، ورواه لأشعري من طريق عبد الله ابن موسى عن الإمام، ورواه ابن خضرم من طريق الأشعري، ورواه ابن عبد الباقي من طريق وكيع عنه. وأحدث أخرجه أبو داود [رقم: ٣٤٣٥] وابن حبان قصراً من حديث جابر على حصة الأولى، ومسلم [رقم: ١٥٤٣] وأثرمدي [رقم: ١٢٤٤] وأبو داود [رقم: ٣٤٣٣] والسنائي [رقم: ٤٦٣٥] وابن ماجه [رقم: ٢٢١٠] والطحاوي من حديث ابن عمر، وقال الحافظ: متفق عليه من حديثه بلفظ: من باع نخلاً مؤبراً، وأرواية الأولى بتمامها أخرجهما الحرثي وابن خضرم من طريق محمد بن الحسن في 'الآثار' عنه، ورواه صدقة العدر من صريق أبي يحيى الحماني وعبد الله بن موسى والأبيض بن الأحمر عن الإمام، ورواه ابن المطهر من صريق شعيب بن إسحاق والأبيض بن الأحمر إلا أنه لم يذكر العدد، وعاد بن صهيب وإحسان بن زياد وأبي يحيى الحماني عن الإمام، ورواه الأشعري من صريق وكيع عنه، ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه، والحديث أخرجه الطحاوي من حديث ابن عمر بمعناه.

**نخلاً مؤبراً** **الح**. قال في "إرشاد الساري": والتأثير التنقيح، وهو أن يشق صغ الإناث ويؤخذ من طلع الفحول فيؤثر منه؛ ليكون ذلك بادن لله أحوذ مما لم يؤثر [١٥٩/٥]. روى البحاري [رقم: ٢٢٠٣] من طريق ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن نافع: أن أبا نخل بيعت قد أثرت م يذكر الشجرة فاشمرة لئلا يبرها، وكذلك العدد والحرث، ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: من باع نخلاً مؤبراً لا يشترط فيه، قال في "الإرشاد" [١٦١/٥]: وقال أبو حنيفة: سواء أثرت أم لم تؤثر هي للبائع، ولمشتري أن يصاله بقبضها عن الحل في الحار، ولا يبرمه أن يبرمه إلى الحداد، فإن اشترط البائع في البيع ترك الشجرة إلى الحداد فالبائع فاسد؛ لأنه شرط لا يقتضيه العقد.

أقول: هذا بناء على عدم قوته بمفهوم لمخالفة على أن الظاهر أن قيد التأثير خرج مخرج العادة والغالب. قال القاري: والحديث رواه أحمد والبخاري والأربعة عن ابن عمر، وقال ابن الهمام في "الفتح" [٦/٢٦١] في استدلال أشعري ومالك وأحمد: لما روى أصحاب الكتب الستة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ =



**عمن لا أقم عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: "لا يستام الرجل على سوم أخيه، ولا يسكنح على خطبة أخيه، ولا تنكح المرأة على عمتها،**  
سفي . سفي

**عس لا أقم** أي عن الثقة عبدنا، فلا صير في الجهالة. **لا سنام لرجل** ح أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر نحوه، وكذا أخرج ابن الحارود في 'المتقى' بلفظ: **لا سنام لرجل** . وروى إسحاري من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: **هي رسول الله ﷺ أن يبيع حاصر لباد، ولا تاحشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة صلاق أختها لتكفأ ما في يائها** [رقم: ٢١٤٠]. وروى مسلم من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وعن نبيث عن أبي حارم عن أبي هريرة: **أن رسول الله ﷺ هي أن يستام الرجل على سوم أخيه**، ومن طريق عدي بن ثابت عن أبي حارم عن أبي هريرة: **"أن رسول الله ﷺ هي عن التلقي، وأن يبيع حاصر لباد، وأن تسأل المرأة صلاق أختها، وعن الحش، والتصرية، وأن يستام الرجل على سوم أخيه"**، ومن طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، قال: **"هي رسول الله ﷺ عن بيع الخصاة، وعن بيع الغرر"** [رقم: ١٥١٥].

أقول: أبعاض هذا الحديث وأجزائها مروية في كتب الحديث متفرقة، ولعل جمعها في إساد واحد من حصائص رواية الإمام، قال القاري في آخر الحديث: ورواه البيهقي عن أبي هريرة، ولفظه: **لا سنام لرجل** . **لا يبيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تاحشوا، ولا تبايعوا ببقاء الحجر، ومن استأجر أخير فبيعته آخره** [رقم: ١٢٠٦]، وروى أحمد عن أبي سعيد: أنه **هي عن استئجار الأخير حتى يبيس له آخره**. ثم المراد بالبيع على بيع أخيه: أن يطلب الفسخ بعد الاعتقاد ونماء العقد، وبالسوم على سوم أخيه: أن يطلب البيع بعد التراضي واستقرار الثمن قبل العقد، وإلا فمن المروي حوار بيع من يريد كيعة **فدحا وحسنا**، وبالحطبة على خطبة أخيه: أن يكون ذلك بعد التراضي قبل العقد، وإلا فمن الظاهر قصة فاطمة بنت قيس في حطبة معاوية وأبي جهم وإكاحها أسامة بن زيد، وجمع سؤال الصلاق: أن لا تسأل امرأة روح امرأة صلاق روجته وأن يتروح بها، ويكون لها من البقة والمعاشرة ما كان لها، وقوله: **لتكفأ بضم الفوقية وإعاء بينهما كاف ساكة آخره همة أي تقب، والمراد بالأخ والأخت من هو من بني آدم وباتنه لا خصوص النسب والقرابة، ولا الأخوة الإسلامية، فيشمل الكافر أيضا، قال في 'المجمع': من كفأت القدر إذا كبتها تنزع ما فيها، قال: والمراد بأختها غيرها سواء كانت أختها في النسب أو الإسلام أو كافرة**.

وأما لفظ: **وإذا استأجرت أخيرا فاعلمه آخره**، فقد رواه محمد بن الحسن في "الآثار"، والحسن بن زياد في "مسنده" عن الإمام هذا القدر بلفظ: **لا سنام لرجل** . والحديث أخرجه الدارقطني من طريق علي بن عبد الله بن مشر عن محمد بن حرب النسائي عن علي بن عاصم عن أبي حنيفة، ومن طريقه رواه ابن حزم، =

**ولا خالتها، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفي ما في صحبتها فإن الله هو رازقها،**  
 بالقي أو النهي تصبه قصتها وإناتها  
**ولا تباعوا بإلقاء الحجر، وإذا استأجرت أجيراً فأعلمه أجره."**

= ورواه ابن حنبل وأيضاً من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن رباب عن أبي حنيفة، ورواه ابن عبد الباقي من طريق ابن حمزة عن الإمام، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر بن الثوري عن حماد بن عمار به بلفظ: **ولا تباعوا** قال عبد الرزاق: وحدث به الثوري مرة ولم يبلغ به النبي **ولا تباعوا** وكذا رواه ابن أبي شيبة من طريق وكيع عن حماد، وأخرجه ابن راهويه في 'مسنده' من طريق عبد الرزاق عن معمر به مرفوعاً بلفظ: **ولا تباعوا** ومن طريق حماد بن سلمة بلفظ: **هي أن يستأجر الرجل حتى يبين له أجرته**، ورواه أحمد في 'مسنده'، وأبو داود في 'مسنده' هذا اللفظ، وقال أبو زرعة: **الموقوف هو الصحيح**. والراوي عنه إبراهيم ههنا ساقط، وقد عرفت أن مراسيله مقولة لا يروي إلا عن ثقات، ورواه السائي في المارعة غير مرفوع.

ثم اعلم أن هذا الحديث عن الإمام جاء على طرق، منها: أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن عمر، قال: قال رسول الله **لا تباعوا ولا تبتاعوا**، وكذا رواه ابن حنبل من طريق إسماعيل بن يحيى التيمي عن الإمام. ومنها: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن لا أتهم عن أبي سعيد وأبي هريرة إلخ كما في مسندنا هذه هكدا رواه البخاري بطوله من طريق القاسم بن الحكم وأسد بن عمرو وإبراهيم بن طهمان وحمزة بن حبيب الزيات وأيوب بن هاني وإسحاق بن يوسف الأرق وعبد الله بن الربيع وزفر بن أهديل والمسروقي وأحسن بن رباب والخمس بن العرات كلهم عن الإمام، ورواه ابن حنبل من طريق العباس بن العوام وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عن الإمام، ورواه الكلاعي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي ولم يقل في الإسناد: **عن لا أتهم**.

والحديث بمعناه عند البخاري في 'صحيحه' [رقم: ٢٢٢٧] من حديث أبي هريرة رفعه: **لا تباعوا ولا تبتاعوا** وذكر فيه: **ولا تباعوا ولا تبتاعوا** وقوله: **ولا تباعوا ولا تبتاعوا** إلخ أخرجه مالك في 'الموطأ' [رقم: ١٥٩٨] من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وفيه بلفظ: **لا تباعوا ولا تبتاعوا** وأخرجه البخاري [رقم: ٦٦٠١] من طريقه ومن طريق آخر، وأخرجه أبو يعين في 'مستدرج' بلفظ: **"لا يصح لامرأة أن تشتري طلاق أختها"**. والمراد بالأخوة: أخوة في الدين. وأخرجه ابن حبان في 'صحيحه'.

**ولا حالها** قد مر تحريجه وهو حديث مشهور يخور به الريادة على الكتاب، وهو قوله تعالى: **ولا تباعوا ولا تبتاعوا** (نساء: ٢٤) فيه دليل للإمام أبي حنيفة في حيار بيع الثمرة قبل بدو الصلاح؛ لإطلاق الثمرة ههنا على أن أحاديث النهي لها معارصات آخر مع أن حديث ريد بن ثابت عند البخاري وغيره يشير إلى أن النهي للتزويه والإرشاد، وفيه لفظ المشورة.



٣٣٩- أبو حنيفة عن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن عبد الله ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: "اشتروا على الله"، قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: "تقولون: بعنا إلى مقاسمنا ومغانمنا".  
أوقات عبائنا

[بيان الرخصة في ثمن كلب الصيد]

٣٤٠- أبو حنيفة عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس قال: رخص رسول الله ﷺ في ثمن كلب الصيد.

عن معن بن عبد الله مرسل؛ لأنه لم يبق حده من مسعود. اشتروا على الله أي متوكلين على الله غير شارطين لأمر على أمر متردد فيه، فبني أن يقول لرجل: أبيع وأشتري وأسلم المبيع أو الثمن بالاتكان والوثوق على الله لا بصر، وطموحاً إلى الأساس الطاهرة كالمقاسم والمغانم ومواقيت العطايا، قال ابن عيني في البداية في بيان البيع إلى أجل مجهول: يعني أن البيع إليها فاسد عند عامة الصحابة، وعن عائشة أنها أحازت البيع إلى العطاء، وروى السهقي في "كتاب المعرفة" من طريق الشافعي أحمر ابن عيينة عن عبد الكريم الحذري عن عكرمة عن ابن عباس، قال: لا تبيعوا إلى العطاء، ولا إلى أندر، ولا إلى الدياس، وقال الأتراري: إحارة عائشة . أبيع إلى العطاء محمول عندنا على أنها إما أحازت؛ لأن الحفاء لم يكونوا يخفون الميعاد فم يختف، فأما بعد ذلك فقد تغير الأمر فصار من حسن ما يتقدم ويتأخر [البداية: ٨ : ١٩١]. ولعل اختلاف الرماة تقدماً وتأخراً وقع سبباً للاختلاف في روايتي ابن عباس وعائشة . لبقاء ابن عباس إلى ما بعد إمارة يزيد بن معاوية أيضاً، أو يقارن: كان يتقدم ويتأخر قليلاً بنحو يوم أو يومين فأهدرته عائشة واعتبره ابن عباس .

وكيف ذلك أي معنى الشراء على الله، والمقصود من هذا القول بعنا أي اشتري بقرينة قوله: اشتروا، والبيع والشراء من الأضداد. مقاسمنا أرمنة قسمة أرقنا وعصيانا. في ثمن كلب الخ هكذا رواه طلحة العدل من طريق محمد بن المنذر عن أحمد بن عبد الله الكندي عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن الإمام من طريقه عن الهيثم عن ابن عباس مقطوعاً، وأما مع الاتصال كما ههنا، فقد رواه طلحة من طريق محمد بن المنذر، وابن حشر و ابن المظفر من طريق الحسين بن الحسين الأصباعي كلاهما عن أحمد بن عبد الله الكندي عنه، ومن طريقه أخرجه ابن عدي في 'كامه' في ترجمة الكندي المذكور، وقال الكندي: ضعيف، وقال الذهبي: هو أبو علي الكندي الحراساني عرف بالحلح له مأكبر وبواطيل قاله ابن عدي، ثم قال: حدثنا أحمد بن علي المديني، حدثنا الكندي، حدثنا علي ابن معبد، حدثنا محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن الهيثم الصيرفي عن عكرمة عن ابن عباس: رخص رسول الله ﷺ في ثمن كلب الصيد، قال: وله أشياء ينفرد بها من طريق أبي حنيفة، وقال عبد الحق: هذا الحديث باطل.

قلت: له طرق ليس فيها الكندي، وروى ابن حسرو عن ابن جبرون عن أبي علي بن شاذان عن أبي نصر بن إشكاب عن عبد الله بن طاهر عن إسماعيل بن توبة القزويني عن محمد بن الحسن، وهذا سند لا بأس به، وهذا أول دليل عند الحنفية على جواز كلب الصيد، ومثله كلب الخرش والخراسة، فإن المتن صريح فيه، وكذا الإسناد؛ لأن إهيثم بن حبيب الصيرفي لا ريب في كونه ثقة صدوق، قال في "التقريب": صدوق من السادسة [رقم: ٧٣٦٠]. وأما أبو حنيفة فأبو حنيفة لا يسأل عن مثله، ولا يصعق إلى تفوه من تفوه عن تعصبه وعناده ووقع فيه، ولم يستبرأ لدينه وعرضه. وأما عكرمة وابن عباس فحاملهما ظاهرة، وروي عن التابعين ومن بعدهم نحوه، فقد روى الطحاوي عن عطاء: لا بأس بثمن الكلب السوقي، وعن الزهري: أنه إذا قتل الكلب المعلم، فإنه يقوم قيمته فيعمره الذي قتله، وعن محمد بن يحيى بن حيان الأنصاري أنه كان يقول يجعل في الكلب الضاري إذا قتل أربعين درهماً، وعن مغيرة: لا بأس بثمن كلب الصيد [٢/٢١١].

وروى البيهقي في مناقرة الشافعي وغيره: أن مناظرة قال: أحبرني بعض أصحابنا عن ابن إسحاق عن عمران بن أبي أسد: أن عثمان أغرم رجلاً قتله عشرين ديناراً، فعارضه الشافعي بما حالفه عن عثمان، لكن فيه: أحبرنا الثقة، لكن ثقته ابن أبي يحيى أو الزبجي ضعيفان مع أن قتل الكلاب مسووح، وقد أخرج البخاري من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سمية عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: من أمسك كلباً، فإنه ينقص كل يوم من عمره يوم لا تكسب حبه منه. قال البخاري: قال ابن سيرين: وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، لا يكسب كلباً، ولا يكسب حبه منه. وقال أبو حازم: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ كلب صيد أو منسبه. وأخرج نحوه عن سفيان بن أبي زهير رجل من أرد شؤة من أصحاب النبي ﷺ [رقم: ٢٣٢٢]، وأمثال هذه الأحبار الصريحة في جواز الاقتناء أداة واصحة على كون الكلب مالاً؛ فإن المال ما يميل إليه الطبع ويرغب فيه حتى إن الحمر والخزير أيضاً من الأموال على ما صرح به صاحب 'الهداية' وإن لم يكن مالاً في حقها، وإذا جار الانتفاع بهذه الكلاب كانت أموالاً صالحة لأن ترد عليها العقود والتصرفات والأملاك، والنحاسية غير مائعة عن التملك والتصرف كالنفيل، قال القاري: وقد روى أحمد [٣/٣١٧، رقم: ١٤٤٥١] والنسائي [رقم: ٤٦٦٨] عن جابر: "أنه لا يكسب من ثمن الكلب إلا الكلب المعلم"، وفي رواية الترمذي: "فهي عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد".

هذا الحديث رواه الترمذي من حديث حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء عن أبي هريرة، رفعه: "فهي عن مهر البعي، وعسب الفحل، وعن ثمن السنور، وعن الكلب إلا كلب صيد"، وقال البيهقي: رواية حماد عن قيس فيها نظر، قلنا: هما ثقتان من رجال مسلم، قال البيهقي: ورواه الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح والمثنى بن صالح عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة، رفعه: 'ثلاث كلهن سحت'، فذكر كسب الحمام، ومهر البعي، وثمر الكلب إلا كلباً ضارياً، قال: رواه ضعيفان، قلنا: المثنى وإن ضعفه أحمد وابن معين عن رواية إسحاق بن منصور، =

= وكذا ضعفه ولينه أبو حاتم والجورجاني والترمذي والنسائي وابن عدي وابن سعد والدارقطني وابن عمار والساجي، وتركه النسائي وعلي بن الحفيد، وذكره ابن حبان في 'الضعفاء'، وكذا العقيلي، وحاصل الكل تصغيره باختلاطه في آخر عمره، فهذا ضعف يسير يسير متناذعة وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: مثنى بن الساج ويعلى بن مسلم والحسن بن مسلم مكبون وجميعاً ثقة، وأما الوليد وإن ضعفه الدارقطني، وتعه سيهقي لكن لم يضعفه المتقدمون، بل حكى ابن أبي حاتم في 'كتاب الإخراج والتعديل' عن ابن معين: أنه ثقة، وأخرج له ابن حبان في 'صحيحه' والحاكم في 'مستدرکه'، ولو سلم الضعف فتعدد الطرق يسير الضعف لاسيما الضعيف فلا يزر عن مرتبة الحسن، ثم قال البيهقي: عن عبد الواحد بن غياث وسويد بن عمرو قال: حدثنا حماد، حدثنا أبو الزبير عن جابر، قال: هي عن ثمن الكلب والسمور إلا كلب صيد، قال: ولم يذكر حماد عن أبي شيبة، قلنا: هذا مرفوع عند أهل الحديث كما في حديث أنس: "أمر بلال أن يشفع الأذان" كما ذكره ابن الصلاح.

قال البيهقي: ورواه عبيد الله بن موسى عن حماد بالثبوت في ذكر الرفع، قلنا: لا يصره الثبوت كما عرفت لندوران بين الرفع الحقيقي والحكمي، وقد أخرج الدارقطني هذه الرواية، ونظما عن جابر: لا أعلمه إلا عن النبي ﷺ، وهذا مرفوع بلا مرية، قال البيهقي: ورواه إسماعيل بن جليل عن حماد، فقال: هي رسول الله ﷺ، وهذه الرواية مرفوعة بلا ريب، وزيادة الثقة مقبولة، وإسماعيل بن جليل وإن قال ابن عدي: ليس بالحافظ يعطى على الثقات، وأرجو أنه لا يعتمد الكذب. وقال أبو نعيم الأصبهاني: إنه متروك ذكر ذلك في 'أمانيه' لكن قال ابن سعد: كان ثقة، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان من أصحاب الحديث ببغداد هو وأبو كامل وأبو سلمة الحزامي، وكان إسماعيل أحفظ الثلاثة، وقال في موضع آخر: إسماعيل ثقة، وقال العجلي: ثقة صاحب سنة، وقال إبراهيم الحارثي: أما الصدوق فلا يدفع عنه، وهو ثقة، وقال الدارقطني: ثقة حافظ، وذكره ابن حبان في 'الثقات'، وقال ابن أبي شيبة: "كاشفه" هو البغدادى الحافظ حجة صالح، وابن حجر في "تقريره" ثقة من أصحاب الحديث وكأنه ترك فتعير.

وأخرج به ابن حبان في 'صحيحه' والحاكم في 'مستدرکه'، قال البيهقي: ورواه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً صريحاً، قال: وهذا - يعني الحسن - ليس بالقوي. وقال ابن أبي شيبة: ضعيف، وضعفه أحمد والنسائي، وقال البخاري: مكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حبان: عمل عن صناعة الحديث فلا يحتج به، لكن قال الفلاس: صدوق مكر الحديث، وقال مسلم بن إبراهيم: كان من حبار الناس - ، وقال ابن عدي: لا يعتمد الكذب، قلنا: لو سلم الضعف يصلح متابعا وشاهداً.

أقول: أخرجه النسائي من طريق إبراهيم بن الحسن المقسمي عن حجاج بن محمد عن حماد بن سمية عن أبي الزبير عن جابر: "أن النبي ﷺ هي عن ثمن السمور والكلب إلا كلب صيد" [رقم: ٤٦٦٨]، قال النسائي: وحديث حجاج عن حماد بن سمية ليس هو بصحيح، أقول: رجال السند كلهم ثقات أثبات، فإن إبراهيم المقسمي =

## [بيان هي عن الصفقتين في بيع]

٣٤١- أبو حنيفة عن أبي يعفور، عمن حدثه عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ: بعث عتاب بن أسيد إلى أهل مكة، فقال: "إنهم عن شرطين في بيع، ...  
 بالنشديد <sup>بفتح فكسر</sup> <sup>بفتح فكسر</sup> <sup>بفتح فكسر</sup>

= المصيصي ثقة من احادية عشر، وحجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد ثقة شت وإن احتلط بآخره، أخرج له الأئمة الستة، وحماد بن سلمة نفسه ظاهر لكل أحد، ولو سلم الصنف فلا أقل من أن يعد مؤيداً معاصداً وشاهداً مساعداً لأدلتنا الصحيحة الصريحة. وما روي من النهي عن ثمن الكلب في الروايات الصحاح، فهو محمول على السح كان ذلك في الابتداء حين أمر بقتل الكلاب، أو محمول على التنزيه، أو على إرادة الكلب العقور وغير المعلم، أو يخص العام بهذا المحصص الصحيح، والمذهب في تحاسة الكلب أنه ليس بحس العين كما رعمه القاري، وذكره كاشف عن تحاسة عينه في نفسه مثل الحمر والحريز، وأخرج الترمذي عن أبي كريب عن وكيع عن حماد بن سمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة قال: "نهي عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد" [رقم: ١٢٨١]، قال: هذا حديث لا يصح من هذا الوجه، وأبو المهزم اسمه يريد بن سفيان، وتكلم فيه شعبة بن الحجاج، وروي عن جابر عن النبي ﷺ نحو هذا، ولا يصح إسناده أيضاً.

أقول: وإن سلم أن الحديثين كل منهما ضعيف، فالضعيف تتعدد الطرق وكثرة الوجوه يحجر كسره، ويستمي ضعفه، ويرتقي إلى مرتبة الحسن، فيصح حجة على أن القاري قال في هي ثمن الكلب: هو محمول عندنا على ما كان في رمة <sup>بفتح فكسر</sup> حين أمر بقتله، وكان الانتفاع به يومئذ محرماً، ثم رخص في الانتفاع به حتى روي أنه قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهماً، وقضى في كلب ماشية بكش، ذكره ابن الملك، فلو سلم ضعف هذه الروايات أيضاً فلا أقل بالترقي بالتعدد من أن لا يبرر المجموع عن درجة الحسن.

عمن حدثه من ثقة من الثقات. عن شرطين <sup>بفتح فكسر</sup> [لا مفهوم لقيد الشرطين على أنا لا نقول بمفهوم المحالف] هكذا رواه الحارثي من طريق بشر بن الوليد وعلي بن معد كلاهما عن أبي يوسف عن الإمام بهذا السند والمتن، واللفظ لعني، ورواه طلحة العدل والأشائي من طريق بشر بن الوليد، ورواه ابن حنبل من طريق الأشائي، وروى الإمام أيضاً من طريق يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي القرشي الكوفي عن الشعبي عن عتاب: أن النبي ﷺ أمره أن يهني قومه فذكره. كذا رواه طلحة العدل من طريق جعفر بن عون عن الإمام، وفيه انقطاع، فإن الشعبي لم يدرك عتاباً، وفي سنده ابن موهب ضعيف كان ابن عبيدة يضعفه، وقال البخاري: تركه يحيى القطان، وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: لا يكتب حديثه، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: مكر الحديث ليس بثقة، وقال مرة: له أحاديث ما كبر ولا يعرف هو، وقال أبو داود: سمعت ابن معين يقول: ترك يحيى القطان يحيى بن عبيد الله وكان أهلاً لذلك، وقال ابن المديني عن القطان عن شعبة: رأيته يصلي صلاة لا يقيمها فتركت حديثه، -

= وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن أبي شيبة: كان غير ثقة في الحديث، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ضعيف الحديث مكره جداً، وهماي أن أكتب حديثه. وقال: لا يشتغل به، وقال السائي: ضعيف لا يكتب حديثه، وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن حبان: يروي عن أبيه ما لا أصل له، وأبوه ثقة، فسقط الاحتجاج به، وقال ابن عدي: وفي بعض ما يرويه ما لا يتابع عنده، وقال أبو موسى: محمد بن المثنى حدث عنه يحيى انقصا ثم تركه، وكذا قال البزار، وقال مسدد بن الحجاج: ساقط متروك الحديث، وقال السائي: متروك الحديث، وقال الساجي: يجوز في الزهد والرفاق وليس بحجة في الأحكام، وقال الحاكم أبو عبد الله: روى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة أكثرها مأكبر، وقال في موضع آخر: يضع الحديث. قلنا: روى عنه أبو حيفة وابن المبارك، وهما من أئمة النقد، وقال الذهبي حزمًا: وثقه القطان. وروى عنه إسحاق بن راهويه يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: يحيى بن عبيد الله ثقة، وقال: روى عنه القطان.

ألا ترى حدث عنه فضيل بن عياض وعيسى بن يونس والقطان، وهو أعظم أئمة النقد، وعبد الرحمن بن محمد الحارثي ويعلى بن عبيد وابن فضال، وقال الجورجاني: أبوه لا يعرف، وأحاديثه مقاربة من حديث أهل الصدق، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به إذا روى عن ثقة، والتعديل عندما مقدم مع أن الخرج بالتكذيب غلط كادب بين الكذب، والخرج بالإلكار لا يقل، فإن الخلاف في بعض الروايات واقع بين اثقتا أيضاً، وليس في أكثر أحاديثه كما عرفت عن ابن عدي. وقد روى أبو حيفة أيضاً عن عبي بن عامر عن عبد الله بن عبد الواحد عن عتاب رفعه: قال به: انطلق إلى أهل الله فافهمهم عن أربع حصال فذكره، هكذا رواه طلحة العدل من طريق حمرة ابن حبيب إريات عنه، ورواه ابن حسرو من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن رباد عن الإمام، وروى الإمام أيضاً عن يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب رفعه: قال له: أنه أهدك فذكره، كذا رواه محمد بن الحسن في 'الآثار'، والحسن بن رباد في 'مسند' كلاهما عن الإمام، ورواه طلحة وابن حسرو والكلابي في 'مسابدهم'، وقال الشريف الحسبي في 'التذكرة': صوابه عن يحيى عن عامر الشعبي، ثم قال يحيى بن عبيد الله الحميري: عن عامر الشعبي عن رجل عن عتاب،

وأخرج الترمذي [رقم: ١٢٣٤]، والسائي [رقم: ٤٦١١]، وأبو داود [رقم: ٣٥٠٤] عن عمرو بن شعيب، قال: شي أبي عن أبيه حتى ذكر عند الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: لا يحل سلف بيع، ولا سلف في بيع، ولا بيع مع ما يفسد، ولا بيع ما يفسد. قال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح، وروى في 'شرح السنة' عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: هي رسول الله ﷺ عن بيعتين في صفقة واحدة. وروى ابن ماجه [رقم: ٢١٨٩] من طريق ليث بن أبي سليم عن عطاء عن عتاب بن أسيد رفعه: لما بعته إلى أهل مكة هماه عن سلف ما لم يصم، وليث مختلف فيه، والصحيح عندما توثيقه، وعطاء عن عتاب منقطع. وأخرجه البيهقي =

= من صريق ابن إسحاق عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال: استعمل رسول الله ﷺ عتاب بن أسيد على أهل مكة، فقال: يا رسول الله، لا تأكل من بيع ما لم يصدق، ولا يجهل من سلف بيع، ولا من قبله في بيع ما لم يصدق، ولا يجهل من سلف بيع. [٣١٣/٥، رقم: ١٠٤٦٢]، قال الذهبي في 'مختصر السنن': سنده جيد، وأخرجه البيهقي أيضاً من صريق إسماعيل بن أمية عن عطاء عن ابن عباس رفعه: قال لعتاب: يا رسول الله، هل يدرك من بيع ما لم يصدق، ولا يجهل من سلف بيع، ولا من قبله في بيع ما لم يصدق، ولا يجهل من سلف بيع؟ قال: تفرد به يحيى بن صالح الأيلي عن إسماعيل، وهو مكر هذا السند.

قلت: أما هو أبو حاطي من أهل الرأي لكنه ثقة، وثقه ابن معين نقله أبو زرعة الدمشقي، وروى عن أحمد ما قال فيه إلا حراً، وقال أبو عوادة: كان حسن الحديث، ولكنه صاحب رأي، وهو عدل محمد بن الحسن، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن عدي وغيره في ثقات أهل الشام، وكذا ابن حبان ذكره في 'الثقات'، وقال الساجي: هو عندهم من أهل الصدق والأمانة، وقال الحلبي: ثقة نعم قال الحاكم: أبو أحمد ليس بالخافظ عندهم، وقال عبد الله عن أبيه أحمد: إني لم أكتب حديثه؛ لأنه رأته في مسجد الجامع يسيء الصلاة. وأما هو الأيلي وهو الظاهر بن الجحوم به؛ لأنه صرح بالنسبة، قال الخفيف: روى أحاديث باطلة، وروى عنه يحيى بن كبير مأكبر، قاله العيني، وهذا هو الراوي عن إسماعيل بن أمية عن عطاء عن ابن عباس.

وروى البيهقي أيضاً من طريق الثوري عن ابن عجلان وعبد الملك بن أبي سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، رفعه: 'بعث عتاب بن أسيد فنهاء عن شرطين في بيع، وعن سلف وبيع، وعن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن' [٣١٣/٥، رقم: ١٠٤٦٤]، وأخرجه الطبراني في 'الأوسط' عن أبي عائشة رفعه نحوه، وروى مانث والترمذي وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة قال: 'هي رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة'، قال الترمذي: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وابن عمر وابن مسعود، حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم. وقد فسر بعض أهل العلم قالوا: بيعتين في بيعة' أن يقول: أبيعك هذا الثوب بنقد بعشرة وبنسيئة بعشرين، ولا يفارقه على أحد البيعين، فإذا فارقته على أحدهما فلا بأس إذا كانت العقدة على واحد منهما، قال الشافعي: ومن معنى ما هي السي [٣١٣/٥] عن بيعتين في بيعة' أن يقول: أبيعك داراً بهذا، على أن تبني علامك بهذا، فإذا وجب لي علامك وجبت لك داري، وهذا تمارق عن بيع غير ثمن معلوم، ولا يدري كل واحد منهما على ما وقعت عليه صفقته. وقال الترمذي في حديث عمرو بن شعيب [رقم: ١٢٣٣]: قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: ما معنى "هي عن سلف وبيع"؟ قال: أن يكون يقرضه قرصاً ثم يبايعه بيعاً يزداد عليه، ويحتمل أن يكون يسلف إليه في شيء فيقول: إن لم يتهياً عندك فهو بيع عليك، قال إسحاق كما قال، قلت لأحمد: وعن بيع ما لم يضمن؟ قال: لا يكون عندي إلا في الطعام يعني ما لم يقبض، =

= قال إسحاق كما قال في كل ما يكال ويوزن، قال أحمد: وإذا قال: أبيع هذا الثوب وعني حياضته وقصارته، فهذا من حو شرطين في بيع، وإذا قال: أبيعك وعني حياضته فلا بأس به، أو قال: أبيعك وعني قصارته فلا بأس به بما ههنا شرط واحد، قال إسحاق كما قال. قال العيني في النهاية: ورواه محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار، وفسره، وقال: أما السيف وأبيع، فالرجل يقول لرجل: أبيعك عدي ههنا وكذا وكذا، عني أن تقرصني كذا وكذا، وأما الشرطان في البيع: فالرجل يبيع الشيء بألف حالا ومؤجلاً بالعين، وأما ربح ما لم يضمن: فالرجل يشتري لشيء فيبيعه قبل أن يقضيه بربح [١٨٥/٨]، وأما حديث ليعتبر في بيعة، فقد قال العيني: هذا الحديث رواه أحمد في مسنده [رقم: ٣٧٨٣] بإسناده إلى عبد الله بن مسعود. قال: 'هذه رسول الله ﷺ عن صفقتين في صفقة'، قال أسود بن عامر أحد رواة الحديث: قال شريك هو الآخر من رواة: هو أن يبيع الرجل بيعاً فيقول: هذا بقدر وكذا وسبعة وكذا، وروى العوفي من طريق سفيان مرفوعاً: الصفقة في الصفقتين رواء، وروى الترمذي من حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ 'هذه عن يميني' [رقم: ١٢٣١]، والصفقة في اللغة: ضرب اليد في البيع، وكذا ذكره في 'محمل السنة'، ويراد بها العقد؛ لأن أحد المتعاقدين يضع يده على يد الآخر إذا أراد العقد.

أعني أن قيد الشرطين وقع اتفاقاً، وقد ورد انتهى عن بيع وشرط أيضاً، قال ابن القيم في 'الفتح': قال ابن أبي عمير في معجمه الأوسط: حدثنا عبد الله بن أبيوب المقرئ، حدثنا محمد بن سفيان الدمشقي، حدثنا عبد الوارث بن سعيد، قال: قدمت مكة فوجدت بها ثوبا حبيبه وإن أبي يبيى وإن شمرمة، فسألت أبا حنيفة عن رجل باع بيعاً وشرط شراً، فقال: البيع باطل والشرط باطل، ثم أتيت ابن شمرمة فسألت، فقال: البيع جائز والشرط باطل، فقلت: يا سبحان الله! ثلاثة من فقهاء العراق اختصموا في مسألة واحدة، فأتيت أبا حنيفة فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا، قال: حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أبي بصير أنه 'هذه عن يميني وشرط، بيع باطل والشرط باطل، ثم أتيت ابن أبي بصير فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا، قال: حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، قالت: أمرني النبي ﷺ أن أشتري بريرة فأعتقها، أبيع جائز والشرط باطل، ثم أتيت ابن شمرمة فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا، قال: حدثني مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله، قال: بعثت من أبي بركة وشرط لي حملها إلى المدينة، البيع جائز والشرط جائز [رقم: ٣٣٥/٤، رقم: ٤٣٦١].

وكذا رواه الحاكم في 'كتاب علوم الحديث'، ومن جهة إحاكم ذكره عبد الحق في 'أحكامه' وسكت عليه، وقد ظهر من هذا أن في المسألة ثلاثة مذاهب مستدل عليها، فلاند من النظر فيها [فتح القدير: ٤٠٤/٦]. ثم سرد الكلام وأطاله من جهة الحديث في ترجيح مذهب أبي حنيفة، كما هو دأبه، من شاء الإطلاع عليه فليطلب منه، وأما مسألة الشروط في البيع فليطلب من 'الهداية' وشروحها.



وعن بيع وسلف، وعن ربح ما لم يضمن، وعن بيع ما لم يُقبض<sup>أي موص</sup>.

٣٤٢- أبو حنيفة عن عبد الملك عن قزعة عن أبي سعيد الخدري قال: قال

النبي ﷺ: "لا يبتاع أحدكم عبداً ولا أمة فيه شرط، فإنه عقد في الرق".  
<sup>أي في أحدهما</sup>

وعن بيع الخ رواه الطبراني من حديث محمد بن سيرين عن حكيم: "نهاني رسول الله ﷺ عن أربع حصائل في البيع: عن سلف<sup>أي موص</sup>، وعن ربح الخ أراد به اسبع؛ لأنه يقضي إليه. عن فرعة<sup>أي موص</sup> بفتح اقاف وسكون الراء المعجمة وتفتح. (القاري) لا يباع أحدكم الخ أي لا يشتري، والشرط بفتحين علامة، وقوله: فإنه عقد في الرق، قال القاري: أي لا يحل عنه باعتق، وقيل. في رواية اخافض محمد بن المظفر مسند الإمام الأعظم: فإنه عقد في رق لم يفتك، وروى الإمام عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: هي عن الشرط في البيع، كذا رواه صححة العدل عن أبي العباس بن عقدة عن الحسن بن القاسم عن الحسين اسجلي عن عبد الوارث بن سعيد، قال: قلت لأبي حنيفة، ثم ذكر القصة المذكورة، وأخرجه الخافض أبو نعيم عن أبي القاسم الطبراني عن عبد الله بن بكر عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي حنيفة مذكراً، وهكذا رواه اصبري في 'أوسطه'، ورواه الحاكم في 'عديم الحديث' من حديث عصاة الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومن حديث محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد به.

وهكذا أخرجه ابن حزم في 'المحلى'، واصبري في 'المعالم' في الجزء الثالث من 'مشيخة بغداد لدمياطي'، ونقل فيه عن أبي الفوارس أنه قال: غريب، وأخرجه الأربعة وابن حبان، وروى الإمام أيضاً عن أبي يعفور، عن حدثه عن عبد الله بن عمرو، رفعه: هي عن الصفقتين في بيعة، وعن بيع وسلف، وعن بيع ما ليس عندك، كذا رواه ابن حزم، وأخرجه الحمسة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأخرجه الصحاوي من طريق داود ابن أبي هند عن عمرو بن شعيب، بلفظ: هي عن بيع وسلف، وعن شرطين في بيعة، ومن طريق أيوب عن عمرو بن شعيب بلفظ: لا يباع سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ومن طريق عبد الله بن أبي سليمان وعامر الأحول عن عمرو بلفظ: هي عن شرطين في بيع، وعن سلف وبيع [٢٠٥/٢].

ومن حيث ما رواه الطحاوي من طريق شعبة عن خالد بن سلمة سمعت محمد بن عمرو بن الحارث يحدث عن ربيب امرأة ابن مسعود: أنها باعت عبد الله جارية واشترطت خدمتها، فذكرت ذلك لعمرو، فقال: لا يقرها، ورواه الإمام عن الزهري عن ابن مسعود: أنه صلب من امرأته جارية يشربها منها، فقالت: أبيعكها على أن تمسكها علي فإن أردت بيعها كنت أحق بها بالتمس فاشترها منها بالتمس، ثم سأل عمرو بن الخطاب، فقال: لا تقرها، وفيها مشوبة لأحد، وأخرج محمد في 'الآثار' عن الإمام عن حماد عن إبراهيم في الرجل يشتري الجارية ويشترط عليه أن لا يبيع ولا يهب، ليس هذا بيع لا يمتك صاحبه، ليس هذا سكاح ولا يملك ذلك يصنع بحاله ما يصنع =

## [بيان النظر عن المعسر]

٣٤٣- حماد عن أبيه عن أبي مالك الأشجعي قال: حدثني ربعي بن جراش عن حذيفة <sup>بن اليماني</sup> قال: يؤتى بعبد إلى الله تعالى يوم القيامة، فيقول: أي ربي ما عملتُ إلا خيراً ما أردتُ به إلا لقاءك فكنت أوسع على الموسر وأنظر عن المعسر، فيقول الله تعالى: أنا أحق بذلك فتجاوزوا عن عبدي، .....  
 بدلت العمل الخير رضاك أو رؤيتك زيادة وسعه وبسره أي بالتجاوز أيها الملاك

= محدث يحميه [ص: ٣٣٩، رقم: ٧٣١]، ورواه أصحابي من طريق يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر من قومه، ومن طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عنه: لا حل فرح إلا فرح إن شاء صاحبه ناعه، وإن شاء وهه، وإن شاء 'مسكه لا شرط فيه [٢٠٥ ٢]. أقول: يَحْتَمِلُ أن يكون الشرط بسكون الراء، ومعناه هو انهى عن بيع وشرط، فكأنه عقدان عقد في البيع، وعقد آخر في 'باب الرق' أي الرقيق، فيبطل باسهي عن صفقتين في صفقة، وما ذكرنا من رواية أبي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأما حديث بريرة عني ما في 'الصحيح'، فقد قال ابن وهمام: إنه مبيح يعمل على ما قبل سهي؛ لأن القاعدة الأصولية إنما فيه أن الإباحة مسوح بما فيه انهى، ويحتمل أن يكون معناه أن فيه علامة العتق، فلا يسعى اشتراؤه، فإن هذا المعنى معقود فيه لا يمكن الفكاهة عنه كالتدبير والاستيلاء، والله أعلم بمراد العباد.

حماد الخ هكذا روه عنه ابن حسرو في مسنده. **يوم القيامة** بن مقام قضائه يوم اقيامة.

ونظر عن المعسر [التجاوز وأسامح وأسقط من ديني عليه] روه مسلم عن أبي هريرة وأبي مسعود بصاً.

فصول الله الخ وفي حديث بن مسعود مرفوعاً: .....

.....

..... أخرجه البخاري في 'الأدب المفرد'، والترمذي [رقم: ١٣٠٧]، والحاكم، والبيهقي في شعبه.

أنا أحق الخ روه الشيخان [البخاري رقم: ٢٠٧٧، ومسلم رقم: ١٥٦] وغيرهما عن حذيفة وأبي مسعود

فلفظ البخاري من طريق منصور عن ربعي بن جراش عن حذيفة مرفوعاً: .....

.....

قال البخاري: وقال أبو مالك عن ربعي: 'كنت أتيسر على الموسر وأبصر المعسر'، وتابعه شعبة عن عبد الملك عن ربعي: 'أبصر الموسر وأتجاوز عن المعسر'، وقال نعيم بن أبي هند عن ربعي: 'أقبل من الموسر وأتجاوز عن المعسر'،

ورواه عن أبي هريرة أيضاً، وأخرجه من طريق عبد الملك عن ربعي، وفيه: مات رجل فقيل له: قال: كنت أبايع

الناس فأتجاوز عن الموسر وأخفف عن المعسر، فعفر له، قال أبو مسعود: سمعته من أبي

[رقم: ٢٠٧٧]. =

**فقال أبو مسعود الأنصاري: وأشهد على رسول الله ﷺ أنه سمعه منه.**

٣٤٤- أبو حنيفة عن إسماعيل عن أبي صالح عن أم هانئ قالت: قال رسول الله ﷺ "من شدد على أمتي بالتقاضي إذا كان معسراً شدد الله عليه في قبره".

= وفي طرق مسلم قصته أصول من هذا، بل من حديث رواية الإمام أيضاً، وفيه في طريق. 'فقال الله عز وجل: أنا أحق بذا منك، فتجاوزوا عن عدي'. وفي طريق: 'فكنت أيسر على الموسر وأظفر المعسر، فقال الله تعالى: أنا أحق بذا منك تجاوزوا عن عدي'، قال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري: هكذا سمعناه من في رسول الله ﷺ وروى الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: .....  
..... [رقم: ١٣٠٦]. قال: وفي الباب عن أبي اليسر وأبي قتادة وحذيفة وأبي مسعود وعبد الله بن مسعود، حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وعن شقيق عن أبي مسعود مرفوعاً: .....  
..... ثم حسنه وصححه، ورواه باقي أصحاب الصحاح والسنن.

**فقد روى مسعود** تأييداً وشهادة على هذا. **أبو مسعود** أي سمع الحديث من النبي ﷺ أو سمعه منه أبو مسعود، ويؤيده ما في نسخة "العقود": وأبي سمعته منه. **أبو حسنة** ح كذا رواه البخاري والأشعري من طريق أبي مقاتل السمرقندي عن الإمام، وروى مسلم من حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رفعه: .....  
..... وفي حديث ابن مسعود مرفوعاً: ..... الحديث، وفيه: ..... [رقم: ١٥٦٣]، وأخرجه البخاري في 'الأدب المفرد'، والترمذي [رقم: ١٣٠٧]، والحاكم، والبيهقي في "شعبه".

**إذا كان معسراً** الخ فقد روى أرباب الصحاح والسنن في حديث كعب: أنه تقاضى من أبي حذرد دينا كان له عليه في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمع النبي ﷺ وهو في بيته، فخرج إليهما فنادى ..... قال: ليكن يا رسول الله! فقال: ..... فأوما إليه أي الشطر، قال: قد فعلت، قال: ..... وروى عن أبي قتادة مرفوعاً: ..... رواهما الدارمي وغيره في "سهم" و"صحيحهم". **إذا كان الخ** يلائمه ما أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٢٢٨٧، ومسلم رقم: ١٥٦٤] من حديث أبي هريرة: فإذا أتبع أحدكم على ملئ فليتبع، يشير إليه قيد المثل، وما رواه مسلم من حديث أبي در: ..... [رقم: ١٠٦]، وما رواه الديلمي عن أبي هريرة: السماح رباح والعسر شوم.

## [بيان النهي عن الغش]

٣٤٥- أبو حنيفة عن عبد الله عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: ليس منا من

غش في البيع والشراء.  
وكذا في غيره

عن ابن عمر **إخ:** رواه مسلم [رقم: ١٠٢] عن أبي هريرة في "كتاب الإيمان".

**ليس ما أح** [من جماعتنا وكمل أمثنا] كذا رواه الحارثي من طريق مروان بن معاوية الفرري عن الإمام، وأحمد [رقم: ٧٢٩٠، ٢٤٢٢] والدارمي، وأخرجه مسلم [رقم: ١٠٢] وأبو داود [رقم: ٣٤٥٢] وابن ماجه [رقم: ٢٢٢٤] من حديث أبي هريرة بدون قوله. في البيع والشراء، ورواه الحاكم [١٠٢]، [رقم: ٢١٥٣] في 'مستدركه' بنقص: 'ليس ما من غشاً، وفيه قصة وادعى أن مسلماً لم يخرجه ولم يصب، كما قاله الحافظ، ورواه ابن ماجه [رقم: ٢٢٢٥] عن أبي الحمراء، وصبري [١٠١، ١٣٨]، [رقم: ١٠٢٣٤] وابن حبان في 'صحيحه' [٢، ٣٢٦]، [رقم: ٥٦٧] عن ابن مسعود، وأحمد عن أبي بردة بن نيار بنقص الحاكم [٣، ٤٦٦]، ورواه الحاكم عن عمير بن سعد عن عمه [٢، ١٢٢]، [رقم: ٢١٥٦]، وأبيهقي عن إسماعيل بن إبراهيم المحرومي عن أبيه عن جده عبد الله بن أبي ربيعة بنقص: . . . وفيه قصة.

وقال الذهبي: أخرجه السنائي وابن ماجه من حديث سفيان. ووكيع عمي إسماعيل هـ، وهو صدوق، وروى الترمذي من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ مرّ على صبرة من طعام، فأدخل يده فيها فمالت فصاعده سائلاً، فقال: . . . قال: 'صائبته السماء يا رسول الله! قال: . . .

. . . ثم قال: . . . [رقم: ١٣١٥]، قال: وفي الباب عن ابن عمر وأبي الحمراء وابن عباس وبريدة وأبي بردة بن نيار وحذيفة بن اليمان، حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا الغش وقالوا: الغش حرام.

ورواه ترمذي عن سالم عن أبيه عن عمر مرفوعاً، وفيه: فأقْبَ لصاحب الطعام، ثم قال: . . . قال القاري: وقد روى أحمد [٢، ٢٤٢]، [رقم: ٧٢٩٠]، وأبو داود [رقم: ٣٤٥٢]، وابن ماجه [رقم: ٢٢٢٤]، والحاكم [٢، ١٠٢]، [رقم: ٢١٥٣] عن أبي هريرة. وفي رواية ترمذي: . . . وفي رواية ترمذي: . . . [رقم: ١٣١٥]، وفي رواية ترمذي: . . . [رقم: ٢١٥٣] عن ابن مسعود: . . .

. . . في 'المجمع': اعش صد الصبح من العنث: وهو المشرب الكدر، أي يس من أخلاقاً ولا على سبيلنا أقول: بيع العش بضم العين من بيوع العرر، فيه أصل كني محيط لما لا يتناهى، في 'المجمع': هي بيع العرر وهو ما كان له ظاهر يغر المشتري وباطن مجهول، الأزهرى هو ما كان على غير عهدة ولا ثقة.

٣٤٦- حماد عن أبيه عن حماد بن أبي سليمان قال: **أول من ضرب الدينار بُع**، وهو أسعد أبو كرب، وأول من ضرب الدراهم بُع الأصغر، وأول من ضرب الفلوس وأدارها في أيدي الناس ثمرود بن كنعان.

**أول من ضرب الخ** في شرح القاري: أول من ضرب الدينار، أي السكة على الذهب "بُع" بصم التاء وفتح الموحدة المشددة: وهو أسعد الأكبر، وفي 'القاموس': التابعة ملوك اليمن، الواحد "بع" كسُكر، ولا يسمى به إلا إذا كانت له حمير وحصرموت ودار التابعة ممكة وقد فيها أبي وأما قوله تعالى: **وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ٥٠٤ - ٥٠٥** (بدحان ٣٧)، فله قصة طويبة ذكرها السعوي في 'تفسيره'، وذكر أبو حاتم عن الرياشي، قال: كان أبو كرب أسعد الحميري من التابعة آمن بالنبي محمد ﷺ قبل أن يبعث سعمائة سنة، وذكرنا أن كعباً كان يقول: دَمَ الله قومه ولم يدمه، وكانت عائشة تقول: لا تسوا تبعاً، فإنه كان رجلاً صالحاً، وقال سعيد بن جبير: هو الذي كسا البيت.

قال: 'وأول من ضرب الدراهم' أي السكة على الفضة 'بع الأصغر'، وأول من ضرب الفلوس 'أي السكة على الححاس'. 'وأدارها في أيدي الناس ثمرود بن كنعان' في 'القاموس': ثمرود بالصم من اختارة، ولعله أراد صم البراء، وبلا فالمشهور على الألسنة إنما هو فتح النون، وكنعان هو ابن سام بن نوح، ففي نسخة اشترج: لفظ الدينار بلفظ الجمع، وفي نسخة عبدنا: لفظ الدينار بلفظ الواحد، وفي نسخة: أسعد الأكبر، وفي نسخة: أسعد أبو كرب.

## كتاب الرهن

## [بيان الرهن]

٣٤٧- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: أن رسول الله ﷺ

اشترى من يهودي طعاماً ورهنه درعاً.

ذات النصب

اسمه أبو شحم شعير

**كتاب الرهن** وهو شرعاً: جعل عين متمومة وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه، وعلى العين امرهونة أيضاً يطلق. **أبو حنيفة** كذا، رواه البخاري من طريق أبي يوسف عن الإمام، وفي سنده أحمد بن عبد الله الكندي، **سجلاح** صغوه، ورواه الباقون من طريقه، واس عبد الباقي من طريقه، واخبرني أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٢٠٦٨، ٢٢٠٠، ٢٣٨٦، ومسلم رقم: ١٦٠٣] من حديث عائشة بزيادة: بن أجل، وفي لفظ: درعاً من حديد، وفي لفظ: شعيراً، وعند البخاري: ثلاثون صاعاً.

**درعاً** [ومات] وهي مرهونة فيه، وكان أوصى بفكها منه | رواه كثير من أصحاب الصحاح والنسب، ففي البخاري [رقم: ٢٠٦٨] في باب شراء النبي ﷺ بالسيقة عن الأعمش، قال: ذكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم، فقال: حدثني الأسود عن عائشة: أن النبي ﷺ اشترى صاعاً من يهودي بن أجل، ورهنه درعاً من حديد، وفي باب من رهن درعه بهذا الإسناد، قال: ذكرنا عند إبراهيم الرهن والقبيل في السلف، فقال إبراهيم: حدثنا الأسود عن عائشة: أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً بن أجل ورهنه درعه، وعن قتادة عن أنس: أنه مشى بن النبي ﷺ نحو شعير وإهالة سحرة، ولقد رهن النبي ﷺ درعاً له بالمدينة عند يهودي وأخذ منه شعيراً لأهله، ولقد سمعته يقول: 'ما أمسى عند آل محمد صاع بر، ولا صاع حب، وإن عنده لتسع سوة، وفي طريق: ما أصبح آل محمد إلا صاع ولا أمسى وبهم لتسعة أبيات'. وعند الترمذي [رقم: ١٢١٥] والنسائي ينفذ: 'ما أمسى لآل محمد صاع ثم ولا صاع حب'. وعند أحمد من طريق أن العطار عن قتادة عن أنس: أن يهودياً دعا رسول الله ﷺ فأجابته، ولقد رهن رسول الله ﷺ درعه، واحتلف في قدر الشعير، ففي البخاري [رقم: ٢٩١٦] في الجهاد وغيره: ثلاثون صاعاً، وعند البيهقي والنسائي: عشرون، ولعله كان دون الثلاثين، فجر الكسر تارة وأعاده أخرى، وعند ابن حبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس: أن قيمة الصاع كانت ديناراً، وعند البراء من طريق ابن عباس: أربعون، وفي 'مصنف عبد الرزاق': وسق من شعير، والأجل على ما في 'صحيح ابن حبان' عن الأعمش: سعة واحدة، واحتلف أيضاً في فكها كما ذكره المدكورة عنه، والظاهر أنه لم يفكه كما في البخاري في أواخر المغازي من طريق الثوري عن الأعمش ينفذ: 'توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة' [رقم: ٤٤٦٧]، =

= وفي حديث أنس عند أحمد: فما وجد ما يفتكها [١٠٢/٣، رقم: ١٢٠١٢]، وذكر ابن الطلاع: أن أبا بكر أفنك الدرع بعد النبي ﷺ، وإنما لم يرهنه عند أحد من مياسير الصحابة حتى لا يبقى لأحد عليه مئة لو أراه منه، وفي الحديث حوار البيع إلى أجل، ومعاملة اليهود وإن كانوا يأكلون من أموال الربوا كما أحبر الله تعالى عنهم، ولكن مبايعتهم وأكل طعامهم مأذون لما فيه بإباحة الله تعالى، وفيه معاملة من يطمأن أكثر ماله حرام ما لم يتيقن أن المأخوذ بعينه حرام، وحوار الرهن في الحضر وإن كان في التبريل مقيداً بالسفر، كذا التقطناه من إرشاد الساري [٣٠/٥]. أقول: ليس فيه الشراء أو البيع إلى أجل، بل هو بيع حال، ولثمنه مؤجل إلى أجل معلوم هو السنة، ولا ريب في جوازه.

ثم اعلم أنه لا يجوز للمرهن الانتفاع بالرهن، وإنما هو مجرد استيثاق الدين، وما رواه الترمذي وصححه عن عامر عن أبي هريرة مرفوعاً: **رهنك ما رهنك**، وقد قيل له: إن الجمهور على خلافه، والحديث مسوَّح بتحديث: "لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه عرمة" رواه الشافعي، وقد اختلف في الحديث حديث الترمذي في رفعه ووقفه، وقال الترمذي: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم: ليس له أن ينتفع من الرهن، كيف وهو قرض حر نفعاً وهو منهي عنه وربما.



## كتاب الشفعة

## [بيان فيمن استحق الشفعة]

٣٤٨- أبو محمد كتب إلى ابن سعيد بن جعفر عن سليمان، قال: قال رسول الله ﷺ: الجار أحق بشفعته.

**كتاب الشفعة** هي مشتقة من الشفع بمعنى الضم، وشرعاً: تمت الشفعة بما قام على اشتري بالشركة أو احوار، أو تلك العقد على مشتريه جراً، مثل ثمنه، أو حق تمت قهري بشت شريك اقدم أو الجار على الحدث فيم ملك بعض، وسببها الشركة في الملك أو الحق أو الجوار على سبيل الملاصقة.

**الجار أحق** [رواه المصري عن سمرة بنقط: جار الدار أحق بالشفعة، وفي رواية للسائي وأبي يعنى وابن حبان [٥٨٥/١١، رقم: ٥١٨٢] عن أنس، وأحمد وأبو داود [رقم: ٥٣١٧] والترمذي [رقم: ١٣٦٨] عن سمرة، ولفظه: جار الدار أحق بدار الجار] وروى الإمام من طريق محمد بن المنكر عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: كذا رواه الحارثي في مسنده من طريق الحسن بن زياد عن الإمام، ويروى: 'بشفعه'، ورواه ابن رهبويه في 'مسنده' من حديث عمرو بن شريد بالقطيب، وأخرج البحاري من طريق عمرو المذكور قصة دار سعد، وعصه: إهداء أبو رافع مولى رسول الله ﷺ فقال: يا سعد! اتبع مني بيتي في دارك، فقال سعد: والله ما أشتاعها، فقال المسور: والله تشتاعها، فقال سعد: والله لا أريدك على أربعة آلاف محمة أو مقصعة، فقال أبو رافع: لقد أعطيت بها خمسمائة دينار، ولولا أني سمعت النبي يقول: ما أعطيتكم بأربعة آلاف، وإنما أعطيتكم خمسمائة دينار فأعصاه بإها [رقم: ٢٢٥٨].

وفي لفظ من صريقه: جاء المسور من محمة فوضع يده على مكبي فانطلقت معه إلى سعد، فقال أبو رافع: أما تأمر هذا أن يشتري مني بيتي لذي في داره الحديث، وقال: أعطيت خمسمائة نقد، ذكره في كتاب الخيل، وأغرب السهقي في 'سسه' إن في سياق انقصه دلالة على أنه ورد في غير الشفعة، وأنه أحق بأن يعرض عليه.

ومن الظاهر أن سياقه نص على أنه في الشفعة، وكذا فهمه البحاري وأرباب السنن، وقوله: 'أحق بشفعته' صريح فيه، والحديث أخرجه ابن حبان في 'صحيحه' من حديث أبي رافع وأنس [٥٨٣/١١، رقم: ٥١٨٠]، وأبو داود [رقم: ٣٥١٨] والترمذي [رقم: ١٣٦٩] والسائي وأنس [رقم: ٢٤٩٤] والطحاوي من طريق عبد الله

بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر رفعه، بنقط: كذا رواه الحارثي في مسنده من طريق الحسن بن زياد عن الإمام، ويروى: 'بشفعه'، ورواه ابن رهبويه في 'مسنده' من حديث عمرو بن شريد بالقطيب، وأخرج البحاري من طريق عمرو المذكور قصة دار سعد، وعصه: إهداء أبو رافع مولى رسول الله ﷺ فقال: يا سعد! اتبع مني بيتي في دارك، فقال سعد: والله ما أشتاعها، فقال المسور: والله تشتاعها، فقال سعد: والله لا أريدك على أربعة آلاف محمة أو مقصعة، فقال أبو رافع: لقد أعطيت بها خمسمائة دينار، ولولا أني سمعت النبي يقول: ما أعطيتكم بأربعة آلاف، وإنما أعطيتكم خمسمائة دينار فأعصاه بإها [رقم: ٢٢٥٨].

وفي الباب عن الشريد وأبي رافع وأنس، حديث سمرة حديث حسن صحيح =

وأخرج من طريق عبد الملك عن عطاء عن جابر قال: قال رسول الله

والحديث رواه النسائي في المشروط، وأبو داود عن شعبة عن قتادة عن سمرة، وأحمد في "مسنده"، والطبراني في "معجمه" وابن أبي شيبة في "مصنفه"، وفي بعض ألقابهم: "جار الدار أحق بشعبة الدار"، وأخرج النسائي عن عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة، وعن عيسى عن سعيد عن قتادة عن أنس مرفوعاً: "جار الدار أحق بالدار"، وابن حبان في "صحيحه" بهذا الإسناد، وأولّه بأن المراد بالجار الذي هو شريك، مستنداً برواية عمرو بن الشريد، وليس فيه ما يدل له كما سنذكره، ولو سمع فيعارضه ما أخرجه النسائي [رقم: ٤٧٠٣] وابن ماجه [رقم: ٢٤٩٦] عن حسين المعتم عن عمرو بن الشريد عن أبيه: أن رجلاً قال: يا رسول الله! أرصني ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا أجوار، قال:

وابن حنبل، قال: عبد الملك بن الحافظ، وعن أحمد بن عبد الله: ثقة شت، وأخرج له مسلم في "صحيحه"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: روى عنه الثوري وشعبة وأهل العراق، وكان من خيار أهل الكوفة وحفاظهم، قال: وأخبرنا محمد بن المنذر سمعت أبا ربيعة يقول: سمعت أحمد بن حنبل وابن معين يقولان: عبد الملك ثقة، قال ابن حبان: والعالم على من يحدث من حفظه أو يهمل، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت بأوهام -

= من يهتم في روايته، ولو سلكتنا ذلك ربما ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة؛ لأنهم لم يكونوا معصومين، فتأمل ذلك. وقال المنذري في "مختصر السنن": وقد احتج به مسلم في "صحيحه" بحديث عبد الملك، وخرج له أحاديث، واستشهد به البخاري ولم يخرج له هذا الحديث، ويشبه أن يكونا تركاه لتفرده، وإنكار الأئمة عليه فيه. قلنا: تفرد الثقة غير مستنكر، وإنكارهم عليه مستنكر؛ لأنه من العصبية بلا وجه ولا بينة، فلا يعتمد على قول أحمد فيما نقله المنذري: إن هذا الحديث مكرر، وأعرب سيهقي أن شعبة قبله: لتدع أحاديث عبد الملك وهو حسن الحديث؟ قال: من حسنهما فررت، وذلك لأن كتب الحديث مشحونة برواية شعبة عنه.

وقال صاحب 'الكمال' عن ابن معين أنه قال: لم يحدّثه إلا عبد الملك، وقد أنكر عليه الناس، وكس عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله. قلت: إنكارهم بهاء على قلة التدبير رعماً مهمم أنه روى عن عصاء عن جابر ما يخالف ما رواه الثقات عن جابر مرفوعاً: 'أنه لا شفعة بعد التقسيم وصرف الطرق' على ما رواه عنه أبو الربيع وأبو سلمة كما في الصحاح كما نقل الترمذي عن البخاري أنه يروي عن جابر خلاف ذلك. قلنا هذا وهم؛ لأنه لا مخالفة، أما أولاً؛ فلأن المراد فيه بالنفي نفي شفعة الشركة والحلص؛ لما أنه كان الكلام فيه لا نفي مطلق الشفعة، وأما ثانياً؛ فلأن فيه نفيها إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق، فعلم أنه إذا قسمت وكان الطريق مشتركة ثبت الشفعة فلا تعارض، وأمثال هذه الأوهام لتعترى هؤلاء النقاد، ويعتدون بها الثقة صاحب الأوهام، ويكروون عليه ويخرجون حديثه، وأعرب الشافعي فيما تأوله بأن المراد إخراج الشريك، وهو خلاف ما عليه أئمة اللغة، وقد رواه الصحاوي واستأصنه.

ثم قد روي ما يخالفه فقد أخرج النسائي وابن ماجه والطحاوي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن سويد رجل من حضر موت أنه قال: . . . . .

من حديث أنس وأبي رافع: الجار أحق بسقته، ومن طريق أنس أيضاً رفعه: [١١/ ٥٨٣،

رقم: ٥١٨٠]، وأخرجه النسائي والبراء أيضاً. وروى الأربعة [الترمذي رقم: ١٣٦٨، وأبو داود رقم: ٥٣١٧]

وإسحاق بن إبراهيم [٢/ ٢٤٤] والدارقطني من طريق قتادة عن الحسن بن سبرة رفعه: . . . . .

. . . . . وسماع الحسن منه ثابت عند التحقيق، وروى ابن أبي شيبة في كتاب الأقضية عن جرير عن

مصعب عن الحكم عن علي وعبد الله رفعاه: 'قضى بالشفعة بالجوار'، وفي سماع الحكم منهما كلام، وروى

إسحاق بن عيسى عن موسى بن عقبة عن إسحاق بن يحيى عن عبادة رفعه: 'قضى أن الجار أحق

بصقب جاره'، ومن طريق عكرمة عن ابن عباس رفعه بلفظ: . . . . .

. . . . . وروى النسائي من حديث جابر رفعه: قضى بالشفعة باحوار، وسنده صحيح. وهما آثار الصحابة أيضاً

أخرجها الطحاوي [٢/ ٢٤٢]، ومزيد كلام الحصوم إنما هو في عبد الملك، وقد عرفت أنه ثقة، وأخرج له

البخاري في 'صحيحه' معلقاً، وقال صاحب 'التقيح': وطعن شعبة في عبد الملك بنسبة هذا الحديث لا يقدح فيه، =

= فإنه ثقة، وشعة لم يكن من ائحداق في الفقه، وغير شعة إما صعن فيه تعأ لشعة، وقد احتج بعبد الملك مسلم في "صحيحه"، واستشهد به البخاري. وروى إسحاق بن راهويه من طريق سفيان الثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رفع مرفوعاً: **عن النبي صلى الله عليه وسلم** "أن أي شية في "مصنفه" في كتاب أفضيته **عن** من طريق منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قالوا: "قضى رسول الله **صلى الله عليه وسلم** بالشفعة للحوار"، وابن جرير الطبري في "التهذيب" من حديث موسى بن عقبة عن إسحاق بن يحيى عن عبادة بن الصامت: أن النبي **صلى الله عليه وسلم** قضى أن الحار أحق بصقبه، ومن حديث عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: **عن النبي صلى الله عليه وسلم** "أن أي شية في "مصنفه" من حديث أبي رافع وأنس عنه **عن** [٥١٨٠]، وروى ابن أبي شية من حديث حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه، قلت: يا رسول الله! أرضي ليس لأحد فيها قسم ولا شرك إلا الحوار، قال: **عن النبي صلى الله عليه وسلم** [٥١٩/٤]، رقم: [٢٢٧٢٩]، ومحمد في "الموطأ" من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الثقفي عن عمرو الشريد بن سويد عن أبيه مرفوعاً: **عن النبي صلى الله عليه وسلم** [٣٥٣/٣]، رقم: [٨٥٤]، وقال ابن الحوري في "التحقيق": وأما المعروف فما رواه سعيد بن منصور حدثنا عبد الله بن المبارك عن هشام بن المغيرة النسفي قال: قال الشعبي: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** "أن أي شية في "مصنفه" من حديث أبي رافع وأنس عنه **عن** هشام وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا بأس بحديثه.

ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن ابن المبارك، ورواه ابن أبي شية عن الشعبي عن شريح قال: الحبيب أحق من الشفيع، والشفيع أحق من الحار، والحار أحق من سواه [رقم: ٢٢٧٢٥]. وكذا أخرجه عبد الرزاق عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح: الحبيب أحق من الحار، والحار أحق من غيره [٧٨/٨]، رقم: [١٤٣٨٦]، وابن أبي شية في "مصنفه" عن إبراهيم النخعي: الشريك أحق بالشفعة، فإن لم يكن شريك فالحار وأحبيب أحق من الشفيع، والحار أحق من سواه [٥١٩/٤]، رقم: [٢٢٧٢٦]. ثم أعلم أن القول بشفعة الحار هو قولنا، وقول الشعبي، وشريح، وابن سيرين، وأحكام، وحماد، والحسن، وطاوس، والثوري، وابن أبي ليلى، وابن شرملة حكاه الطبري أنه قول الشعبي، وشريح، وابن سيرين، وأحكام، وحماد، والحسن، وطاوس، والثوري، وأبي حنيفة، وأصحابه. وقال الرزائي الشافعي: بعض أصحابنا يفتي به، وهو الاختيار، وفي "الاستدكار" لابن عبد البر: روى ابن عيسى عن عمرو بن دينار عن أبي بكر عن ابن عمر عن سعد بن أبي وقاص: أن عمر كتب إلى شريح أن اقض بالشفعة للحار، فكان يقضي بها، وسفيان عن إبراهيم بن ميسرة، قال: كتب إلي ابن عمر بن عبد العزيز إذا حُدَّت الحدود فلا شفعة، قال إبراهيم: فذكرت ذلك لطاوس، فقال: لا الحار أحق، وأما الشافعي فلا يقول به، ونقوله قال مالك وأحمد والأوراعي وأبو ثور وابن المنذر، وروى ذلك عن عمر وعثمان وعلي **عن**، كذا التقطاه من "الساية" للبعني [٢٧٩/١١] وغيرها.

٣٤٩- أبو حنيفة عن عبد الكريم عن المسور بن مخرمة، قال: أراد سعد بيع داره، فقال لجاره: خذها بسبعمائة، فإني قد أعطيت بها ثمان مائة درهم، ولكن أعطيتها؛ لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الجار أحق بشفعته"، .....

بأنقص من ذلك

**اعطيت** بصيغة مجهول أي أعطاه الناس. **الجار أحق** [رواه أحمد والأربعة عن جابر] كذا رواه الحارثي من صريق محمد بن أبي ركريا وأبي مطيع البلخي كلاهما عن الإمام من روايته عن عبد الكريم بن أبي المحارق عن مسور بن مخرمة عن أبي رافع، وهذا الحديث روي عن الإمام بوجوه مختلفة، فرواه بشر بن الوليد وإبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عن الإمام، فقالا: عن عبد الكريم عن المسور، قال: أراد سعد أن يبيع داراً له، فقال لجاره: خذها بسبعمائة فإني أعطيت لها ثمانمائة درهم، ولكن أعطيتها لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **الجار أحق بشفعته** وهكذا رواه موسى بن يحيى عن أبي سعيد الصنعائي عن الإمام، وهذا قريب عن سياق ما في نسخة متنا وسند، ورواه أبو يحيى الحماني عن الإمام، فقال: عن عبد الكريم عن المسور عن رافع بن حديج، قال: عرض عليّ سعد بيتاً بالحديث، وكذا رواه محمد بن رضوان عن محمد بن الحسن عن الإمام، ويحيى بن الحسن عن الحسن بن زياد عن الإمام، وأحمد بن رهير عن أبي عبد الرحمن المقرئ عن الإمام، ورواه إسماعيل بن حماد عن أبي يوسف عن الإمام، فقال: عن عبد الكريم عن المسور عن رافع مولى سعد، أنه قال سعد لرجل، حديث، وهكذا جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الرحمن بن الربيع عن الإمام، ورواه شريح بن مسمة عن هياج بن بسطام عن الإمام، فقال: عن عبد الكريم عن المسور عن رافع، قال: عرض عليّ سعد بيتاً بالحديث. وهكذا رواه مندر بن محمد عن أبيه عن عمه عن سعيد بن أبي الخهم، وأبي يوسف، وأسد بن عمرو، وأيوب بن هاشم عنهم عن الإمام، وهكذا في كتاب حمزة بن حبيب لزيات عن الإمام، ورواه ضرر بن ضرر عن أبي يوسف عن الإمام، فقال: عن عبد الكريم عن المسور عن سعد: أن رسول الله ﷺ قال: **الجار أحق بشفعته** رواه شاذان ابن حكيم وإبراهيم بن سليمان كلاهما عن رافع بن هذيل عن الإمام، فقالا: عن عبد الكريم عن المسور عن سعد بن مالك: أنه عرض بيتاً له على جاره بأربعمائة، الحديث، ورواه علي بن معد عن محمد بن الحسن عن الإمام، فقال: عن أبي أمية عن المسور عن سعد بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: **الجار أحق بشفعته** قال الحارثي بعد ما أورد أسابيد الكل: أصبح ما روي في هذا ساق ما ذكر محمد بن أبي ركريا وأبو مطيع وهو الذي صدر ما به الباب، وكل من رواه عن رافع بن حديج أو رافع مولى سعد فهو غلط؛ لأن الإمام رواه عن أبي رافع فظنه من وهم أنه رافع ومسكت عليه، وراد بعضهم في أنهم فضل أنه رافع بن حديج، وظن بعضهم أنه رافع مولى سعد، وشك بعضهم فأسقط ذكر رافع وجعل الخبر عن المسور، وجعله بعضهم عن رجل؛ إذ لم يحفظ اسم أبي رافع، وكل هذه الأغاليط عن دون الإمام لا عنه، وبين ذلك محمد بن أبي ركريا وأبو مطيع وحفظاه وحدثا به، وكان أبو مطيع حافظاً متقناً.

= ثم قال الحارثي: وقد روي من وجوه: أن الكلام كان بين أبي رافع وسعد والمسور، وهو وإن اختلف أن الشفيع أبو رافع أو غيره لكن لم يختلف أن الكلام دار بينهم، فعلمنا أن الصحيح أبو رافع مولى رسول الله . والدليل على ذلك ما حدثنا عبد الصمد بن الفضل وإسماعيل بن بشر قالوا: حدثنا مكّي بن إبراهيم عن ابن جريح، ح وأخبرنا عبد الله بن محمد عن محمد بن الزيات عن روح بن عباد عن ابن جريح، أخبرنا إبراهيم بن ميسرة: أن عمرو بن الشريد أخبره قال: وقفت على سعد بن أبي وقاص، فجاء المسور بن محزمة فوضع يده على مكّي إذ جاء أبو رافع مولى رسول الله . فذكر الحديث، قال: وأخبرنا عبد الله بن محمد بن نصر وإبراهيم بن إسماعيل قالوا: أخبرنا الحميدي، أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة الحديث.

والحديث رواه أصحاب الصحاح والسنن، ففي البخاري من طريق المكّي عن ابن جريح عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد قال: وقفت على سعد بن أبي وقاص، فجاء المسور بن محزمة فوضع يده على أحد منكبي إذ جاء أبو رافع مولى النبي . فقال: يا سعد! اتع مي بيتي في دارك، فقال سعد: والله ما أتاعها، فقال المسور: والله لتبتاعها، فقال سعد: والله لا أريدك على أربعة آلاف مسحمة أو مقطعة، قال أبو رافع: لقد أعطيت بها خمسمائة دينار، ولولا أبي سمعت النبي يقول: - ما أعطيتها بأربعة آلاف، وأنا أعطيها خمسمائة دينار فأعطاها إياه [رقم: ٢٢٥٨]. وروى البخاري في باب الهبة والشفعة من كتاب الخيل [رقم: ٦٩٧٧]، لا في باب ترك الخيل كما زعمه في 'إرشاد الساري' عن علي بن عبد الله عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة، سمعت عمرو بن الشريد قال: جاء المسور بن محزمة فوضع يده على مكّي، فانطلقت معه إلى سعد، فقال أبو رافع للمسور: ألا تأمر هذا أن يشتري مي بيتي الذي في دري؟ فقال: لا أزيده على أربعمائة إما مقطعة وإما منجمة، قال: أعطيت خمسمائة نقداً فسمعته، ولولا أبي سمعت النبي يقول: الجار أحق بصقه ما نعتكه، أو قال: ما أعطيتكه، قلت لسفيان: أن معمرأ لم يقل هكذا، قال: لكنه قال لي هكذا.

وعن محمد بن يوسف عن سفيان الثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن سعداً ساومه بيتاً بأربعمائة مثقال، فقال: لولا أبي سمعت رسول الله يقول: - لما أعطيتك، وقال الحارثي معرضاً على الإمام أبي حنيفة: وقال بعض أسان: الشفعة للجار، ثم عمد إلى ما شدده فأطلبه، وقال: إن اشتري داراً فخاف أن يأخذها الجار بالشفعة فاشتري سهماً من مائة سهم ثم اشتري الباقي، وكان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار، وله أن يخل في ذلك، لكن قال القسطلاني: وليس فيه شيء من خلاف السنة، لكن المشهور عند الحنفية أن الخيلة المذكورة لأبي يوسف، وأما محمد بن الحسن فقال: يكره ذلك أشد الكراهة؛ ما فيه من الضرر لاسيما إذا كان بين المشتري والشفيع عداوة ويتضرر بمشاركته. وقال في 'شرح كتاب الشفعة': وأخرج أبو داود في البيوع عن الصقلي عن سفيان بن عيينة، وعن محمود بن غيلان عن أبي نعيم، وأخرجه ابن ماجه في الأحكام من طريق ابن عيينة هذا.

= اعلم أن الشافعية ومن معهم قد يتأولون الحديث بأن المراد بالخيار الشريك؛ توفيقاً بين هذا الحديث وحديث جابر: فإذا أوقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة، وبأن الشريك قد يسمى جاراً كالمرأة تسمى جارة، وبأنه يحتمل أنه أراد أحق بالبر والمعونة وما في معاهما، وبأن أبا رافع كان شريكاً لسعد في البيت، وبأن لفظ 'أحق' في الحديث يقتضي شركة في نفس الشفعة، والذي له حق الشفعة الشريك والجار على مذهب القائل به، ولا مزية أن الشريك أحق من غيره، فكيف يرجع الجار عليه مع ورود تلك النصوص الصحيحة؟ فيحمل الجار على الشريك جمعاً بين حديث جابر وحديث أبي رافع، وهذه التأويلات كلها باطلة.

أما الأول فلأنه عدول عن الحقيقة بلا ضرورة، ولا تعارض بين الحديثين على ما سذكره. وأما الثاني فلأن الروجة إما تسمى جارة؛ لأنها تحاوره في المراض لا لأنها تشاركه. وأما الثالث فلأنه خلاف صرائح الأحاديث ومواردها فإنها وردت في استحقاقه في باب البيع والشراء لا في الأمور الأخر. وأما الرابع فلأن ابن المير قال: ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعد لا شقصاً شائعاً من منزل سعد كذا نقله في 'إرشاد الساري' [٢١٦/٥]. وأما الخامس فلأن الفصل المستفاد من لفظ 'الأحق' ليس بالنسبة إلى الشريك، بل هو تفصيل إضافي بالنسبة إلى الأجانب غير الحيران؛ فإن هم أيضاً أخوة من الاستحقاق العام ناشياً من الإحوة الإسلامية أو الإحوة الآدمية، فالجار أحق منهم في أحد العقار المبيع المشفوع، ومن أين عموماً من الحديث أن المراد الأحقية في حق الشفعة؟ بل الظاهر منه الإصلاق في استحقاق أخذ العقار والأرض.

وأما الجواب عن حديث جابر المذكور فمن وجوه ذكرها الحنفية في كتبهم، منها: أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه، ورواية الحصر بـ "إما" غير ثابتة. ومنها: أنه على التسليم فلا يصح، وكذا التصريح في قوله: فلا شفعة؛ لأن المراد بنفي الاستحقاق البالغ والشفعة الكاملة السابعة، وقد يسمى ذلك بطريق المنفعة كثيراً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُدْرِكُ﴾ (الرعد: ٧) وكقولهم: إنما العالم في البلد زيد.

ومنها: أن قوله: "فإذا حدثت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة" من كلام الراوي لا من الحديث على ما يشير إليه لفظه الماء، ولو سلم أنه خلاف الظاهر المتبادر، فقد يتحمل ذلك ضرورة التوفيق. ومنها: أن معناه لا شفعة بوقوع الحدود وصرف الطرق فكأن الموضع موضع اشتباه، فإن القسمة فيها معنى المعاوضة والمداولة أيضاً، فكان مظنة أن يشته على بعض الأوهام أن القسمة من البياعات والمعاوضات فيتحقق سببه أيضاً حق الشفعة، ورفعه النبي بأنه لا شفعة بذلك وإن كان فيها من معنى التملك من كل الآخر.

ومنها: أن الشفعة جنس، لها أنواع مختلفة المعنى والحقيقة، فالشفعة الشريكية حقيقة مستقلة مبيّنة حقيقة الشفعة الحوارية، ولذا تباينت في الأعراض والآثار، وفي عدة التحقق وسببه أيضاً كما يظهر من الفقه، والكلام في حديث جابر كان في حقيقة الشفعة الخطئية الشريكية، ومدار شرعيتها على دفع صرر مؤونة القسمة، كما أن مدار =



وفي رواية عن المسور عن رافع بن خديج قال: عَرَضَ علي سعدٌ بيتاً فقال له: خذه أما إني قد أعطيتُ به أكثر مما تعطيني، ولكنك أحق به، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الجار أحق بشفعته". وفي رواية عن المسور عن رافع مولى سعد، أنه قال لرجل يعني سعداً خذ هذا البيت بأربع مائة، فيقول: أما إني أعطيتُ ثمان مائة درهم، ولكني أعطيتُك لحديث سمعته من رسول الله ﷺ يقول: "الجار أحق بشفعته".

وفي رواية عن سعد بن مالك أنه عرض بيتاً له علي جاره بأربعمائة درهم، وقال: قد أعطيتُ ثمان مائة، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الجار أحق بشفعته".

٣٥٠ - أبو حنيفة عن علي بن الأقرع عن مسروق عن عائشة، قالت: قال النبي ﷺ:

= استحقاق شفعة الخوار دفع صرر القرب والخوار في الأملاك المتصلة اتصال تأييد وقرار؛ إذ هو مادة المصار من إيقاد النار، وإثارة العبار، ومع ضوء النهار كما لا يخفى على الصغار والكبار، وإذا عرفت أن الكلام في هذا النوع فالتنفي في قوله: "فلا شفعة" إنما يتعلق بخصوص هذا النوع بقضية هذا الكلام هذا من سوانح الوقت مما سنح لي في هذا الآن. ثم أقول: قصة أبي رافع وسعد في حديث رواه الإمام غير قصتهما في حديث رواه البخاري وغيره، فإن قصة حديث الإمام تشير إلى أن النائع سعد واشتميع احار أبو رافع، وقصة حديثهم بالعكس، ولعلهما وقعتا في أوقات مختلفة.

وفي رواية: رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه عن أبي رافع، وأسمائي وابن ماجه عن الشريد بن سويد.

عن رافع بن خديج مولى النبي ﷺ أو مولى سعد معني صديقه أو ناصره أو حبيه. أحق بشفعته من غيره من الأجانب لا من الخليط في النفس أو الحق. مولى سعد لعنه سهو، وإنما هو مولى النبي ﷺ، أو هو غيره.

بشفعته: مشتقة من الزيادة؛ لأن الشفيع يضم المبيع إلى ملكه. أبو حنيفة إلخ. كذا رواه البخاري من طريق قاسم ابن عاثم عن الإمام، غير أنه قال: علي حائط جاره، والحديث أخرجه الشيخان [البحاري رقم: ٢٤٦٣، ومسلم رقم: ١٦٠٩] وأبو داود [رقم: ٣٦٣٤] والترمذي [رقم: ١٣٥٣] وابن ماجه [رقم: ٢٣٣٥]، وقال الترمذي: حسن صحيح، وحديث ابن عباس ومجمع في الباب أخرجهما ابن ماجه، قال عبد العلي بن سعيد: كل الناس يقول: خشه، بالجمع، إلا الطحاوي، فإنه يقوله بلفظ الواحد، وعبد الیهقي عن ابن عباس: جدوعه على حائطه.

إذا أراد أحدكم أن يضع خشبته في حائطه فلا يمنع.  
جاره

**حشته** الخ رواه الشيخان [البحاري رقم: ٢٤٦٣، ومسنم رقم: ١٦٠٩] من طريق مالك عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: لا يمنع جار من أن يضع خشبته في حائطه. ثم يقول أبو هريرة: ما ي أراكم عنها معرضين والله لأرمين بها بين أكتافكم، ورواه لترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري بخ، وفيه: إذا استأد أحدكم جاره أن يغزر خشبة في جداره فلا يمنع، فما حدث أبو هريرة صأصأ رؤوسهم، فقال: ما ي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين أكتافكم [رقم: ١٣٥٣]. قال: وفي الباب عن ابن عباس ومجمع بن حارية، حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وبه يقول الشافعي، وروي عن بعض أهل العلم منهم مالك بن أنس قالوا: له أن يمنع جاره أن يضع خشبته في جداره، وأقول الأول أصح. وقيل: إن لم يضر فالأمر للإيجاب، وهو قول أحمد وأصحاب الحديث. وقيل: أمر ندب. وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وللمالك قولان أصحهما الندب.

في حائطه: أي حائط جاره، أو على جدار نفسه. **فلا يمنع** وفي نسخة اشرح: فلا تمنعه، بصيغة اخطاب.

## كتاب المزارعة

[بيان المزارعة]

٣٥١- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن المخابرة.

٣٥٢- أبو حنيفة عن أبي حصين عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه مرّ بحائط  
عثمان بن عاصم الأسدي

**بو حنيفة الح** كذا رواه الحارثي من طريق سالم بن سالم الحراساني عن الإمام، والحديث أخرجه مسلم من طريق عطاء عن جابر، وأدرج عن عطاء فسرها لنا جابر قال: المخابرة: الأرض البيضاء يدفعها الرجل إلى الرجل فيفق فيها ثم يأخذ من الثمر، ورواه البخاري [رقم: ٢٣٨١] وأبو داود [رقم: ٣٤٠٤] والترمذي [رقم: ١٣١٣] والنسائي [رقم: ٣٨٧٩] من طرق أخرى.

**عن المخابرة** بالخاء المعجمة والموحدة بعد الألف، هي والمزارعة متقاربان، وهما المعاملة على الأرض بعض ما يخرج منها من الزرع كالثلاث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعنومة الشائعة، لكن في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المخابرة من العامل، كذا نقله النووي عن جمهور أصحابه، والحديث أخرجه مسلم [رقم: ١٥٣٦] وغيره، ففي مسلم عن ابن جريج عن عطاء، وعن أبي الزبير وعطاء، وعن أبي الوليد عن عطاء، وعن سليم بن حيّان عن سعيد بن ميثاء، وعن أيوب عن أبي الزبير، وسعيد بن ميثاء، وعن أبي الزبير، وعن رياح بن أبي معروف عن عطاء، وعن مطر الوراق عن عطاء، وعن الأوراعي، وعن بكير بن الأحسن، وعن سليمان بن موسى عن عطاء، وعن زهير عن أبي الزبير، وعن هشام بن سعد عن أبي الزبير، وعن سليمان عن أبي سفيان، وعن العمام بن أبي عياش، وعن سليمان بن عتيق ويريد بن نعيم كلهم عن جابر بن عبد الله.

وفي بعض طرقه تفسير المخابرة عن جابر قال: أما المخابرة: فالأرض البيضاء يدفعها الرجل إلى الرجل فيفق فيها ثم يأخذ من الثمر، وفي بعضها: المخابرة الثلث والربع وأشياء ذلك، وفي بعضها: مطلق الميع عن كراء الأرض إلى غير ذلك، ومذهب عدم حوار المخابرة والمزارعة مذهب الإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي استدلالاً بهذه الأحاديث.

**عن المخابرة** رواه أبو داود عن أيوب عن أبي الزبير، وعن حماد وسعيد بن ميثاء، وعن عطاء، وعن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله، وفي بعضها: لفظ المخافة، وهي مفسرة أيضاً بالمخابرة كما في طرق مسلم [رقم: ٣٤٠٤، ٣٤٠٥، ٣٤٠٦]، ورواه الدارمي عن زكريا عن الزبير عن جابر، وعن زهير عن أبي الزبير عن جابر، ورواه بعينه أحمد عن زيد بن ثابت **مرّ بحائط الح** هكذا رواه الحارثي من طريق عبيد الله بن موسى ومحمد بن ربيعة ومحمد بن يزيد كلهم عنه أي عن الإمام لمظهر في الإسناد: أبو حنيفة عن أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي عن عباية بن رفاع عن رافع بن خديج عن أبيه عن رافع بن خديج: أن رسول الله ﷺ مرّ بالحديث. وفي رواية: أبو حنيفة عن ابن رافع بن خديج عن رافع بن خديج، وفي رواية أخرى: عن أبي حصين عن ابن رافع =

فأعجبه فقال: "لمن هذا؟" فقلت: لي، فقال: "من أين هو لك؟" .....  
 حصص

= عن رافع بن حديد، رواه هكدا أسد بن عمرو وأبو يوسف والحسن بن زياد ويحيى بن نصر بن حاجب ومحمد بن مسروق ومحمد بن الحسن وحزمة بن حبيب إسماعيل بن يحيى وشعيب بن إسحاق وإقاسم بن الحكم كنهم عن الإمام، وفي رواية: أبو حنيفة عن أبي حصص عن عبد الله بن رافع بن حديد عن أبيه، وهكذا رواه الكلاعي، ورواد فيها: قال أبو حنيفة: يعني الثالث والرابع، وأحدث أخرجه أبو داود من صديق عبد الرحمن بن أبي نعيم قال: حدثني رافع بن حديد بمقط: أنه راع راعاً فمَرَّ به سيٌّ وهو سقيها فسأله لمن الرع ولم الأرض؟ فقال: راعي بدري وعممي. ي اشطر وسي فلان اشطر، قال: ..... [رقم: ٣٤٠٢].

وأخرجه الطحاوي بهذا الوجه، وفيه: 'أرييت؟' [٢٣٥ ٢]، وهذا حديث رافع في مع كراء الأرض بالثلث وغيره، ورواه مسلم بطرق عديدة، وفي بعض طرقه رواية عن رافع عن النبي . وفي بعضها عنه عن صهير بن رافع عنه، وفي بعضها: راجل من عمومي، وفي بعض طرقه بيد حوار الكراء بالذهب والورق، وحديث رافع هذا كثير الألوان كما قال أحمد له أسانيد وأصناف، فمن صديق بن عمر عنه عند مسلم وأبي داود والنسائي ومن ماجة، ومن صديق حصص بن قيس الأنصاري عنه عندهم سوى إسماعيل، ومن طريق ساء عن أبيه عن رافع عن عميه ظهير ومظهر ابني رافع مرفوعاً عند الشيخين وأبي داود والنسائي.

ومن طريق نافع عن ابن عمر عن رافع رفعه، ومن طريق أبي الجاشي عن رافع عن عمه صهير هذه كلها عند أبي داود حيدة، ومن طريق سيبان بن يسار عن رافع عن بعض عمومته عند مسلم وأبي داود والنسائي ومن ماجة، ومن طريق رافع عن أبيه عن أبي رافع، ومن طريق أسيد بن ظهير عن رافع رفعه عند أبي داود والنسائي ومن ماجة، ومن طريق عثمان بن سهل بن رافع بن حديد عن أخيه عمران عن رافع عند أبي داود والنسائي، فهذا اختلاف أسانيد، وأما اختلاف ألفاظ فلا تحصيه.

وروي أيضاً ترك ابن عمر سماع حديث رافع بن حديد بوجوه كثيرة، وأخرج حديث أبيه عن هذا الكراء عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وفيه لفظ المحاقلة، وعن أبي سعيد عن أبي سعيد مرفوعاً وفيه: والمحاقلة كراء الأرض، وعن عبد الله عن ثابت بن الضحاك مرفوعاً: هي عن المزارعة، فعلم أن المحاقلة لها معان، منها هذا المعنى أيضاً وهي مستعملة في هذا المعنى في هذا الموضع كثير، وعلى هذا يكون كثير من أحاديث البخاري الواردة في مع المحاقلة دالة في هذا المقام، بالاحتجاج على مع المزارعة والمحاقلة، وقد أخرج مسلم أيضاً حديث طاوس عن بن عباس من غير وجه في حمل الهي على التبرية وترك الأولى لا على حرمة. وباخضة حديث اسمع مروي عن كثير من الصحابة منهم جابر أخرج حديثه مسلم عن عطاء عن جابر، وإصحائي أيضاً عن عمرو بن دينار عن جابر. ومنهم رافع أخرج حديثه مسلم بطرق، ومنهم زيد بن ثابت أخرج حديثه أبو بكر بن أبي شيبة عن ثابت بن حجاج عن زيد مرفوعاً، ومنهم ثابت بن ضحاك أخرج حديثه أبو داود والدارمي وغيرهما من طريق عبد الله بن مغفل.

قلت: استأجرته، قال: "فلا تستأجره بشيء منه". وفي رواية: أن النبي ﷺ مرّ بحائط من طريق الكراء فقال: "لمن هذا؟" فقلت: لي، وقد استأجرته، فقال: "فلا تستأجره".

= اعلم أن كراء الأرض يختلف فيه فممن يجوز طوس والحسن مطلقاً، وجوز أبو حنيفة والشافعي بالذهب والفضة وبالطعام والتمثيل ولكن لا يجوز عندهما خبز ما يخرج منها، وهي المحاربة، وجوز ربيعة بالذهب والفضة فقط، ومالك وبها وبغيرها إلا الطعام، وجوز مطلقاً مراعاة ومحاربة وبغيرها أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية وابن شريح وابن حريجة والخطابي من الشافعية كذا قال النووي، وهو قول علي، وابن مسعود، وآل أبي بكر، وآل عبيد، وعمر بن عبد العزيز، وابن سيرين، وابن المسيب، وداود، وعبد الرحمن الأسود، وموسى بن طلحة، والزهري، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبو محمد، ومعاذ، والحسن، وعبد الرحمن بن يزيد رضي الله عنه كذا قال في "البناءة" [٤٧٥/١١].

ولعل عن طاوس روايتين، وهذا عند من الحسنين، والظاهر مما ذكرنا عن مسلم هو قوله بالجوار، وقال البخاري في "صحيحه" [باب المزارعة بالشرط ونحوه]: قال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال: ما بالمدينة أهل بيت همجرة إلا ويرعون على الثلث والربع، ورار علي وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة بن الربيع وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين، وقال عبد الرحمن الأسود: كنت أشرك عبد الرحمن بن يزيد في الررع، وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالنذر من عنده فله الشرط وإن جاءوا بالنذر فمهم كذا.

وقال الحسن: لا بأس أن يكون لأحدهما فيفقان جميعاً، فما حرج فهو بينهما، ورأى ذلك الزهري، وقال الحسن: لا بأس أن يجتني القرض على النصف، وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكم والزهري وقتادة: لا بأس أن يعطي الثوب بالثلث أو الربع ونحوه. وقال معمر: لا بأس أن يكون الماشية على الثلث أو الربع إلى أجل مسمى. ومتمسك هؤلاء الجوزين معاملته رضي الله عنه أهل حير بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع. وأجيب عن ذلك بحكمه على الجزية، أو الخراج بالمقاسمة كما ذكره في "الهداية"، لكن افتوى عبد الحنفية على قول الصحابين لكثرة الاحتياج إليه، وكذا هو المعتمد عند الشافعية كما رجحه النووي، وقال الخطابي: وأبطلها مالك وأبو حنيفة والشافعي: لأنهم لم يقفوا على علته أي على الأحاديث الناهية، قال: فالمزارعة جائزة، وهي عمل المسلمين في جميع الأمصار لا يصل العمل بها أحد، هذا كلام الخطابي. والمختار حوار المزارعة والمحاربة كذا قال في "إرشاد الساري شرح صحيح البخاري" [٣١٤/٥].

**فلا تستأجره** هذا يمد أن المساقاة أيضاً لا تجوز كالمزارعة، وهذا مذهب أبي حنيفة، وخالفه فيه أصحابه والأئمة الثلاثة، ووافقته الأئمة في بطلان المزارعة إلا أنهم جاورها تبعاً للمعاملة أي المساقاة، والتفصيل في الشروح.

## كتاب الفضائل

## [بيان فضائل النبي ﷺ]

- ٣٥٣- أبو حنيفة عن الهيثم وربيعه عن أنس: أن رسول الله ﷺ قبض وهو ابن ثلاث وستين، وقبض أبو بكر وهو ابن ثلاث وستين، وقبض عمر وهو ابن ثلاث وستين.
- ٣٥٤- أبو حنيفة عن يحيى بن سعيد عن أنس قال: بعث رسول الله ﷺ

**فصل** أح رواه الشيخان وغيرهما عن أنس وعائشة وأنس عباس وغيرهم، ففي البحاري من طريق الزهري عن عروة عن عائشة: أن النبي ﷺ توفي وهو ابن ثلاث وستين، وقال أنس شهاب: وأخبرني سعيد بن المسيب مثله [رقم: ٢٥٣٦]، وروى مسهم من طريق ربيع عن أنس قال: قبض رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين، وعمر وهو ابن ثلاث وستين [رقم: ٢٣٤٨]، وعن الزهري عن عروة عن عائشة مثل حديث البحاري، ومن طريق عمرو بن دينار عن أنس عباس: أن رسول الله ﷺ مكث بمكة ثلاث عشرة، وتوفي وهو ابن ثلاث وستين، ومن طريق أبي حمزة الصنعبي عن أنس عباس، قال: أقام رسول الله ﷺ بمكة ثلاث عشرة يوحى إليه، وبالمدينة عشرًا، ومات وهو ابن ثلاث وستين سنة.

وعن عبد الله بن عتبة ومعاوية نحو ذلك في عمر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر . وفي رواية عن أنس عباس: أن خمس وستين، وفي رواية: أقام بمكة خمس عشرة سنة يسمع الصوت ويرى الضوء سبع سنين ولا يرى شيئًا، ولثمان سنين يوحى إليه، وأقام بالمدينة عشرًا، وبالحمة اختفت الرؤيا في إقامة مكة وفي عمره . وقال في 'إرشاد الساري' تحت قول عائشة وأنس عباس أقام بمكة عشر سنين: بعد أن فتر الوحي ثلاث سنين كما قال الشعبي، قال: وهذا يروى الإشكال، فإن طاهره يقتضي أنه عليه الصلاة والسلام عاش ستين سنة وهو يغاير ما روي عن عائشة أنه عاش ثلاثًا وستين، فإذا فرض ما بعد فتر الوحي وبجيء الملك به ﷺ - ﷺ (المذكر: ١) وضع وزال الإشكال، وهو مبني على ما وقع في 'تاريخ الإمام أحمد' عن الشعبي: أن مدة فتر الوحي كانت ثلاث سنين، وبه جرم أن إسحاق. وقد يقال: إن مدة فتر ستان وستة أشهر، ومدة الرؤيا ستة أشهر، فقد ارتفع الخلاف [٤٢١، ٩].

**بعث** أح [رواه البحاري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بصرف بالفاظ مختلفة [رقم: ٣٥٤٨]] رواه مسهم [رقم: ٢٣٤٧] والترمذي [رقم: ٣٦٢٣] من حديث ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس، وفيه: بعثه على رأس أربعين سنة فأقام بمكة عشر سنين، وبالمدينة عشر سنين، وتوفاه الله على رأس ستين سنة، وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء، وروى الترمذي في 'المسائل' عن ثابت عن أنس، قال: ما عددت في رأس رسول الله ﷺ =

على رأس أربعين سنة، فأقام بمكة عشراً وبالمدينة عشراً، وتوفي رسول الله ﷺ وما في لحيته ورأسه عشرون شعرة بيضاء.

٣٥٥- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر، قال: كان النبي ﷺ يعرف بريح الطيب إذا أقبل من الليل.

٣٥٦- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله ﷺ كان يعرف بالليل إذا أقبل إلى المسجد بريح الطيب.

٣٥٧- أبو حنيفة عن محارب عن ابن عمر، قال: كان لي على النبي ﷺ دين فقضاني، وزادني.

- وحيته إلا أربع عشرة شعرة بيضاء، وعن نافع عن ابن عمر، قال: إنما كان شيب رسول الله ﷺ نحواً من عشرين شعرة بيضاء [ص: ٤]. أعلم أنه قد اختلف الروايات في سبه ﷺ. والأصح ثلاث وستون. وباقي الروايات مؤولة أو سهو من أحد الرواة كما أن عمر علي ﷺ أيضاً مختلف فيه، والأصح فيه أيضاً ثلاث وستون، فهذا عمره ﷺ وأعمار حلفائه الثلاثة ﷺ. والأول والأخير محتفان وأوسطان متفقان، وأما عمر عثمان ﷺ فهو نحو من ثمانين أو أريد من ذلك، وأما حضابه ﷺ فهو مختلف فيه أيضاً، ورجح النووي وجوده أحياناً وعدمه في أكثر الأوقات.

**يعرف الخ:** روى الترمذي عن موسى بن أسد بن مالك عن أبيه، قال: كان لرسول الله ﷺ سكة يتطيب منها، وروى الدارمي عن جابر: أن النبي ﷺ لم يسلك طريقاً فيتبعه أحد إلا عرف أنه قد سكه من طيب ريحه، أو قال: من ريح عرقه، وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة: وأما أنا فمسح حدي قل: فوجدت بيده برداً أو ريحاً كما أخرجها من جونة عطار، وعن ثابت بن أنس عن أبيه، قال: ما شممت عبيراً قط ولا مسكاً ولا شيئاً أطيب من ريح رسول الله ﷺ، ولا مسست شيئاً قط دباحاً ولا حريراً ألين مساً من رسول الله ﷺ. وفي طريق: ولا مسست دباحة ولا حريرة ألين من كف رسول الله ﷺ، ولا شممت مسكة ولا عبيرة أصيب من رائحة رسول الله ﷺ [رقم: ٢٣٢٩].

**ورادني الخ:** روى البخاري [رقم: ٤٤٣] وأبو داود [رقم: ٣٣٤٧] وغيرهما عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله، قال: أتيت النبي ﷺ وهو في المسجد، قال مسعر: قال: ضحى، فقال: صل ركعتين، وكان لي عليه دين فقضاني وزادني، قال في 'الإرشاد': ورادني عليه قيراطاً، وروي أن جابراً قال: قلت: هذا القيراط الذي زادني رسول الله ﷺ لا يفارقني أبداً فجعلته في كيس فم يزل عندي حتى جاء أهل الشام يوم الحرة فأحدوه فيما أحدوا.



٣٥٨- أبو حنيفة عن إبراهيم عن أنس بن مالك، قال: ما مسستُ بيدي خِزاً <sup>قد مر تحريجه</sup> ولا حريراً ألين من كف رسول الله ﷺ. وفي رواية: ما رُئي رسول الله ﷺ ماداً ركبتيه بين جليسه له قط.

٣٥٩- أبو حنيفة عن إبراهيم عن أبيه عن مسروق: أنه سأل عائشة عن خُتق رسول الله ﷺ، فقالت: أما تقرأ القرآن.

٣٦٠- أبو حنيفة عن مسلم عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يجيب <sup>ابن مالك</sup>

**حرا الح** الحر المعروف أولاً ثياب تسح من صوف وبريسم، وهي مباحة وقد سها أصحابه والتابعون فيكون انتهى عنها لأجل التشبه بالعجم وروي المترفين، وإن أريد به ما هو المعروف الآن فهو حرام؛ لأنه جمعه من الإبريسم، وعليه يحمل حديث: 'قوم يستحلون الخبز والحرير' ولم يكن هذا اسوع في عصره فهو معجزة للإحمار بالعب، وروي الحر وهو الفرح وقد مر، وأراد بحديث: 'برساً من حز' النوع الأول. (مجمع البحار)

**ما ربي الح** روى الترمذي عن أنس: أن رسول الله ﷺ كان إذا صافح الرجل م يزغ يده حتى يكون هو الذي يزع يده، ولا يصرف وجهه حتى يكون هو الذي يصرف وجهه عن وجهه ولم ير مقدماً ركبتيه بين يدي جيس [رقم: ٢٤٩٠]. **عن مسروق الح**: رواه مسلم عن سعد بن هشام كما قيل.

**أما نهار القرآن** [أي العمل بالقرآن كان حلة وطبيعة له] أي فيه بيان أخلاقه وشمائله، أو أشارت إلى قوله تعالى: **وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا** (البقرة: ٢٣٩). **أبو حنيفة الح** كذا رواه الحارثي من طريق أبي يحيى الحمالي عن الإمام، والحديث أخرجه الترمذي في الجنازة وقال: لا نعرفه إلا من حديث مسلم بن كيسان الأعور، وهو ضعيف، ورواه ابن ماجه في الزهد، والحاكم وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ولقاهم: كان يعود المريض، ويشهد الجنازة، ويجيب دعوة المملوك. **مسلم**: بن كيسان أبي عبد الله.

**خيب الح** روى الترمذي في الشمائل عن علي بن حجر عن علي بن مسهر عن مسلم الأعور عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ يعود المريض، ويشهد الجنازة، ويركب الحمار، ويجيب دعوة العبد، وكان يوم بني قريظة على حمار محصوم خيل من سيف عليه إكاف من سيف [ص: ٢٢]، ورواه ابن ماجه [رقم: ٤١٧٨] والبيهقي في 'شعب الإيمان'، وفيه: يتبع الحمار، ويجيب دعوة المملوك، ويركب الحمار، وقد رأيت يوم خيبر على حمار حصامه ليف وهذا من غاية توصفه، وترك تكفه، وفي كبره على خلاف ديدن الملوك والحدرة، وقال القاري: وفي رواية ابن عساكر عن أبي أيوب: كان يركب الحمار، ويخصف العجل، ويرقع القميص، ويبس الصوف، =

دعوة المملوك، ويعود المريض، ويركب الحمار.

٣٦١- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، قالت: كان أنظر إلى بياض قدمي رسول الله ﷺ حيث أتى الصلاة في مرضه.

٣٦٢- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: أن النبي ﷺ لما مرض المرض الذي قبض فيه استحل أن يكون في بيته فأحللن له، قالت: فلما سمعتُ ذلك قمتُ مسرعة فكنست بيته وليس لي خادم، وفرشتُ له فراشاً حشو مرفقته الإذخر، فأتني رسول الله ﷺ يُهَادِي بين رجلين حتى وضع على فراشي.

٣٦٣- أبو حنيفة عن يزيد عن أنس: أن أبا بكر رأى عن رسول الله ﷺ خفةً فاستأذنه إلى امرأته بنت خارجة وكانت في حوائط الأنصار وكان ذلك راحة <sup>ابن عبد الرحمن ابن مالك</sup> <sup>بساتينهم</sup> الأنصارية الموت ولا يشعر فأذن،.....

= ويقول: من عبد الله من عبادة عباده. وفي رواية لابن سعد: عن حمزة بن عبد الله بن عتبة مرسلًا: كان يركب الحمار عرياناً ليس عليه شيء، وروى الحاكم عن أنس: كان يردف حلفه، ويضع طعامه على الأرض، ويخيب دعوة المملوك، ويركب الحمار [١٣٢/٤، رقم: ٧١٢٨]، وروى الطبراني بسند حسن عن ابن عباس: "كان يجلس على الأرض، ويأكل على الأرض، ويعتقل الشاة، ويخيب دعوة المملوك على خبز الشعير"، هذا في الفعل، وأما في القول ففيه حديث أبي هريرة مرفوعاً: "من عبد الله من عبادة عباده".

**المملوك:** أي المقتنى سمي مملوكاً مجازاً، أو يجب دعوة سيده بدعوته.

**استحل الخ:** روى البحاري عن هشام عن عروة عن عائشة، قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليتعذر في مرضه: - - - - - استبطأ ليوم عائشة، فمما كان يومئذ قصه الله بين سحري وعجري، وذهب في بيتي [رقم: ١٣٨٩]، وقصة الاستيذان في بيت عائشة وغير ذلك كلها مذكورة مطولاً ومختصراً في الصحاح.

**فاستأذنه الخ:** أي فطلب أبو بكر الإذن منه ﷺ في الخروج إلى امرأته نظراً إلى الخفة.

**حواط الانصار:** بالنسح بضم المهملة وسكون النون أي بالعالية منازل بني الحارث.

ثم توفي رسول الله ﷺ تلك الليلة فأصبح، فجعل الناس يترامون، فأمر أبو بكر غلاماً يستمع ثم يخبره، فقال: أسمعهم يقولون: مات محمد ﷺ. فاشتد أبو بكر وهو طفلاً أو عبداً يقول: وا قطع ظهراه، فما بلغ أبو بكر المسجد حتى ظنوا أنه لم يبلغ، وأرجف المنافقون فقالوا: لو كان محمد نبياً لم يموت، فقال عمر: لا أسمع رجلاً يقول: مات محمد ﷺ. إلا ضربته بالسيف، فكفوا لذلك، فلما جاء أبو بكر والنبي ﷺ مسحى كشف الثوب عن وجهه، ثم جعل يلثمه، فقال: ما كان الله ليذيقك الموت مرتين أنت أكرم على الله من ذلك، ثم خرج أبو بكر فقال: يا أيها الناس من كان يعبد محمداً من الإدافة

ثم يروي الخ أخرج البخاري عن أبي سمية عن عائشة قالت: أقبل أبو بكر على فرسه من مسكنه بالسُّح حتى برل، فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة، فتميم النبي ﷺ وهو مسحى يرد حيرة، فكشف عن وجهه، ثم أكب عليه فقسه ثم بكى. فقال: بأبي أنت وأمي يا بني الله لا يجمع عبيث موتين: أما الموتة التي كتبت عليك فقد متها، قال أبو سمية: فأخبرني ابن عباس أن أبا بكر خرج وعمر يكلم الناس، فقال: اجلس فأى، فقال: اجلس فأى، فتشهد أبو بكر فقال إليه الناس وتركوا عمر، فقال: أما بعد! فمن كان يعبد محمداً فإن الله قد مات، ومن يعبد الله فإن الله حي لا يموت. قال الله تعالى: ... أبو بكر ... (أن عمر ١٤٤) والله بكان الناس م يكونوا، يعبدون أن الله أنزل الآية حتى تلاها أبو بكر فتلقاها منه الناس فما يسمع بشر إلا يتلوها [رقم: ١٢٤١، ١٢٤٢]. وهذه القصة أيضاً بطونها واختصارها مذكورة في الكتب الستة وغيرها.

سرايوت الخ [أي يصيرون ويفصون إليه] هكذا في نسخة من الرمي، وفي نسخة الشرح: يترمسون بالسيف بعد الميم، قال القاري: والرمس هو كتمان الخبر أي يتحافتون، وفي نسخة الشرح أيضاً زيادة لفظ: يرى، قوله: 'فجعل' أي شرع أبو بكر يرى الناس الخ. سبيع وفي نسخة الشرح زيادة اللام على قوله: يستمع. وأرجف مسفتون أي اضطرت أو تزلزلت أو أحررت بأحاديث لا أصل لها، ومنه قوله تعالى: ... (الأحراب ٦٠). فلما جاء الخ وفي البخاري [رقم: ٣٦٦٧] في مناقب أبي بكر عن عائشة، فجاء أبو بكر فكشف عن رسول الله ﷺ فقسه، فقال: بأبي أنت وأمي طست حياً وميتاً والله الذي نفسي بيده لا يذيقك الله الموتين أبداً، ثم حرج فقال: أيها الخالف على رسلك، فلما تكلم أبو بكر جلس عمر فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه، وقال: ألا من كان يعبد محمداً الخ. من ذلك هذا رد لقول عمر ﷺ والله ما كان يقع في نفسي إلا ذاك، ويبيشه الله فليقطع أيدي رجال وأرجلهم. كما في البخاري [رقم: ٣٦٦٧].

فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد رب محمد فإن رب محمد لا يموت، ثم قرأ:  
 وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ  
 وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَمِنْ بَرِّئَ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ سَبْطٌ مُبْدِي  
 وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَمِنْ بَرِّئَ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ سَبْطٌ مُبْدِي  
 قال: فقال عمر رضي الله عنه: <sup>مصنف مشاهير شافعية</sup>  
 لكأننا لم نقرأها قبلها قط، فقال الناس مثل مقالة أبي بكر من كلامه وقراءته، ومات  
 ليلة الإثنين، فمكث ليلتين ويومين ودفن يوم الثلاثاء، وكان أسامة بن زيد وأوس بن  
 خولي يصبان وعلي والفضل يغسلانه <sup>بن أبي طالب بن عباس</sup> <sup>(آل عمران: ١٤٤)</sup>

[بيان فضائل الشيخين]

٣٦٤- أبو حنيفة عن سلمة عن أبي الزعرار عن ابن مسعود، قال: قال  
 رسول الله ﷺ: "اقتدوا باللذين ..... عبد الله بن هاني

وأوس بن حواري وفي نسخة الشرح: أوس بن حولة، وهو الصواب، قال القاري: والحديث ذكره الطبري في  
 "الرياض" له، وقال: أخرج الترمذي معناه. أبو حنيفة الخ أخرجه أبو عيم في "مسند أبي حنيفة" من طريق  
 يحيى بن نصر بن حاجب، قال: دخلت على أبي حنيفة في بيت مملوك كنيته، فقلت: ما هذا؟ قال: هذه أحاديث  
 كلها، وما حدثت به إلا اليسير الذي ينتفع به، قلت: حدثني ببعضها فأملئ عليّ، وساق الحديث، وأخرجه  
 الترمذي [رقم: ٣٦٦٢] والحاكم [٧٩/٣، رقم: ٤٤٥١] وابن ماجه [رقم: ٩٧] وابن حبان [٣٢٧/١٥، رقم:  
 ٦٩٠٢] كلهم عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة.

اقتدوا الخ أخرجه الترمذي من طريق عبد الملك بن عمير عن ربعي هو ابن حراش عن حذيفة مرفوعاً: .....  
 الثوري هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير عن مولى لربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ. وأخرج عن عمرو بن هرم عن  
 ربعي بن حراش عن حذيفة، قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ، فقال: يا أيها الذين آمنوا اقتدوا به. وأشار إلى أبي بكر وعمر، قال: وقد روي هذا الحديث من غير وجه أيضاً عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ.  
 قال القاري: والحديث بعينه رواه أحمد [٣٨٢/٥، رقم: ٢٣٢٩٣] والترمذي [رقم: ٣٦٦٢] وابن ماجه [رقم: ٩٧]  
 وغيرهم عن حذيفة، ووجه تخصيص الشيخين من بين الخلفاء الأربعة وسائر الصحابة مع ورود حديث: .....  
 حذيفة عن النبي ﷺ، وحديث: ..... في "المرقاة شرح المشكاة"، =

## من بعدي أبو بكر وعمر.

هما خليفتان حقاً

٣٦٥- أبو حنيفة عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة بن اليمان قال: قال

رسول الله ﷺ "اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. واهتدوا بهدي عمار <sup>ابن ياسر</sup>.

- وقال في "المرقاة": وفي الجامع: . . . . . رواه أحمد والترمذي وابن ماجه، ورواه الحافظ أبو نصر القصار: . . . . .

بكر قال القاري: ظاهره على البدنية أن يكون أبي بكر، ويمكن حمله على لغة كما نقل عن أبي حنيفة أنه قال: ولو مثل أبو قيس، وروي عن عبي كرم الله وجهه، وقرئ في أشواد: تست بدا أبو هب، أو على أنه حبر مبتدأ محذوف أي هما أبو بكر وعمر. **حسنه** **الح** هكذا رواه جماعة عن ابن عبيبة عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة، وآخرون أنشؤا مولى لربعي بنه وبين عبد الملك، ولدا نكته الزار في سنده، وذلك سده الثوري عنه، فرجحوه لكونه أنقش وأحفظ، وأجيب بجوار أنه سمعه من ربعي ومن مولاه أيضاً، وسماعه من ربعي صحيح.

**عن عبد الملك** **الح** رواه الترمذي عن ابن عبيبة عن رائدة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة [رقم: ٣٦٦٢]، وقال: هذا حديث حسن، وروى سفيان الثوري هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير عن مولى لربعي عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ وقال أيضاً. وكان سفيان بن عبيبة يدرس في هذا الحديث، فرمما ذكره عن رائدة عن عبد الملك بن عمير عن هلال مولى ربعي عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ

**وهذا** **الح** أخرجه الترمذي في مناقب عمار بن ياسر من طريق سفيان عن عبد الملك بن عمير عن مولى لربعي بن حراش عن حذيفة، قال: كما جنوساً عند النبي ﷺ فقال: . . . . .

. . . وأشار إلى أبي بكر وعمر، . . . . . [رقم: . . . . .]

[٣٧٩٩]، وقال: هذا حديث حسن، وروى إبراهيم بن سعد هذا الحديث عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير عن هلال مولى ربعي عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ عوه. وقد روى سالم المرادي الكوفي عن عمرو ابن هرم عن ربعي بن حراش عن حذيفة عن النبي ﷺ نحو هذا.

قال القاري في "المرقاة": أقول: وحديث حذيفة رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان في "صحيحه"، وفي "الجامع الصغير" . . . . . رواه أحمد والترمذي وابن ماجه، ثم أورد الحديث

الذي في المشكاة، وقال: رواه الترمذي عن ابن مسعود، والرؤيبي عن حذيفة، وابن عدي عن أس **واهتدوا** **الح** [أي سيروا بسيرته، وكان الاقتداء أعم من الاهتداء حيث يتعلق به القول والفعل بخلاف الاهتداء] واستدل به على حقيقة خلافة علي، وكون معاوية باعياً للأمر بالسير بسيرته، ولقوله . . . . .

## وتمسكوا بعهد ابن أم عبد.

بوصية عبد الله بن مسعود

**وتمسكوا الخ** رواه الترمذي من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: "من علم من علمي في سنة واحدة من هذه السنين لم يمت بغير علم". [رقم: ٣٨٠٥]، قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث ابن مسعود لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل، ويحيى بن سلمة بصعف في الحديث، وأبو الزعراء اسمه عبد الله بن هاني، وأبو الزعراء الذي روى عنه شعبة والثوري وابن عيينة اسمه عمرو بن عمرو، وهو ابن أخي أبي الأحوص صاحب ابن مسعود. أقول: يحيى بن سلمة متروك من التاسعة، وكان شيعياً، وكذلك إسماعيل بن يحيى بن سلمة متروك من العاشرة، وإبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة ضعيف من الحادية عشر كما في "التقريب" [رقم: ١٤٩]، فالثلاثة الأول من هذا الإسناد كلهم ضعفاء غير أن إبراهيم من المرتبة التاسعة، وإسماعيل ويحيى من العاشرة غير محتج بهم أصلاً لكن مضمون الحديث ومتمه صحيح من غير هذا الإسناد كما سبق. والحديث أخرجه الرuyاي عن حذيفة، وابن عدي في "كامله" عن أنس مرفوعاً: **عن ابن مسعود** وأخرجه أحمد [٣٨٢/٥، رقم: ٢٣٢٩٣] والترمذي [رقم: ٣٦٦٢] وابن ماجه [رقم: ٩٧] عن حذيفة رفعه: **اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر** وفي مناقب الشيخين أحوار لا تحصى، وقد ورد: **عن ابن مسعود** وأخرجه أحمد [٨٠/١، رقم: ٦٠٢] والترمذي [رقم: ٣٦٦٤] وابن ماجه [رقم: ٩٥] عن علي، وابن ماجه عن أبي جحيفة [رقم: ١٠٠]، وأبو يعنى في "مسنده"، والضياء في "مختارته" عن أنس، والطبراني في "أوسطه" عن جابر، وعن أبي سعيد، وورد: **عن ابن مسعود** وأخرجه أبو يعلى عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبيه عن جده، وأبو نعيم في "الحلية" عن ابن عباس، والخطيب في "تاريخه" عن جابر كنهم مرفوعاً، وورد: **عن ابن مسعود** وأخرجه الطبراني في "كبيره"، وابن عدي في "كامله" عن سلمة بن الأكوع مرفوعاً. وورد: **عن ابن مسعود** وأخرجه الديلمي في "فردوسه" عن عائشة، وورد: **عن ابن مسعود** وأخرجه الرار من حديث ابن عمر في "مسنده"، وأبو نعيم في "الحلية" عن أبي هريرة، وابن عساكر في "تاريخه" عن الصعب بن جثامة، وورد: **عن ابن مسعود** وأخرجه الطبراني في "كبيره" [٢٨٠/١٨، رقم: ٧١٨]، وابن عدي في "كامله" عن الفضل بن عباس مرفوعاً، ولهما مناقب صحيحة كثيرة دالة على حموم فضلهما لا سيما الصديق، وقد أخرج الحارث بن أبي أسامة في "مسنده"، والطبراني في "الكبير" [٦٧/٢٠، رقم: ١٢٤] وابن شاهين في "السنة" عن هناد مرفوعاً: **عن ابن مسعود** قال القاري في "المراقبة": **وتمسكوا بعهد =**

## [بيان فضيلة عثمان رضي الله عنه]

٣٦٦- أبو حنيفة عن الهيثم عن موسى بن أبي كثير: أن عمر مر بعثمان وهو حزين، قال: ما يحزنك؟ قال: ألا أحزن وقد انقطع.....

= اس أم عبد أي توصية اس مسعود وقوله، ولذا اختار إمامنا الأعظم روايته وقوله على سائر الصحابة بعد الخلفاء الأربعة لكمال فقاھته ونصح وصيته. ونقل عن الثوريشي أنه قال: وأرى أشبه الأشياء بما يراد من عهده أمر الخلافة، فإنه أول من شهد بصحتها، وأشار إلى استقامتها من أفاضل الصحابة، وأقام عليها الدليل، فقال: لا يؤخر من قدمه رسول الله ﷺ ألا نرضى لدينا من ارتصاه لدينا، ومما يؤيد هذا المعنى المساسة الواقعة بين أول الحديث وآخره، فهي أوله: اقتلوا بالدين من بعدي أي بكر وعمر، وفي آخره: تمسكوا بعهد اس أم عبد. أقول: هذا مقول عن علي بن أبي طالب أيضاً كما نقله علماؤنا في العقائد والحديث، وقال الشيخ عبد الحق في ترجمة "المشكاة": ولعبد الله ﷺ ثلاث كنى: اس مسعود بالنسبة إلى أبيه، واس أم عبد بالنسبة إلى أمه، وأم عند كنية أمه، وأبو عبد الرحمن بالنسبة إلى ابنه كما أن لعثمان ﷺ ثلاث كنى: أبو عمرو وأبو عبد الله وأبو ليلى، ولعلي ﷺ كنتين: أبو الحسن وأبو تراب.

**وقد انقطع الح** قال القاري في 'المرقاة': وفي 'الرياض' عن اس عاص. قال: قال رسول الله ﷺ: ... أخرجه الطبراني، وأخرجه حيشمة بن سليمان عن عروة بن الزبير عن عائشة، وراد بعد قوله: يعني رقية وأم كلثوم. وعن أبي هريرة قال: لقي النبي ﷺ عثمان عند باب المسجد، فقال: ... ربيلا محبباً أن الله قد أمرني أن أزوجك أم كلثوم مثل صداق رقية وعلي مثل ... أخرجه ابن ماجه القزويني [رقم: ١١٠]، والحافظ أبو بكر الإسماعيلي وغيرهما، وعنه قال: قال عثمان: لما مات امرأته ست رسول الله ﷺ بكيت بكاء شديداً، فقال رسول الله ﷺ: ... فقلت: أنكبي على انقطاع صهري منك، قال: فهذا جبرئيل أمر الله عز وجل أن أزوجك أختها.

وعن اس عاص معاه، وراد فيه: ... أخرى حتى لا يبقى من المائة شيء، هذا جبرئيل يخبرني أن الله عز وجل يأمرني أن أزوجك أختها، وإن أجمع ... أخرجه الفضائلي، وفي 'الدخائر': عن سعيد بن المسيب قال: أم عثمان من رقية، وأمت حفصة بنت عمر من زوجها، فمر عمر بعثمان، فقال: هل لك في حفصة، وكان عثمان قد سمع رسول الله ﷺ يذكرها فنه بجه، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ، فقال: ... وأزوج عثمان خيراً منها أم كلثوم أخرجه أبو عمرو، وقال: حديث صحيح.



**الصهر بيني وبين رسول الله ﷺ**، وذلك حَدَّثَانِ مَاتَتْ **بنت رسول الله ﷺ** وكانت تحتها، فقال له عمر: **أزوّجك حفصة ابنتي**، فقال: **حتى أستأمر رسول الله ﷺ**، فأتاه، فقال له رسول الله ﷺ: **"هل لك أن أدلك على صهر هو خير لك من عثمان، وأدّل عثمان على صهر هو خير له منك"**، فقال: نعم، فقال: **"زوّجني حفصة، وأزوج عثمان ابنتي"**، فقال: نعم، **ففعل رسول الله ﷺ**.

### [بيان فضيلة علي عليه السلام]

٣٦٧- أبو حنيفة عن سلمة عن حية العربي وهو الهمداني من أصحاب علي كرم الله وجهه قال: سمعت علياً يقول: أنا أول من أسلم.

**الصهر** فضل وصف المصاهرة لوفاء بنته **ب رسول الله** وبنته هي رقية ولدت سنة ثلاث وثلاثين من مولده **علي**، وهي أصغر من ريب عني الأصح. **علي صهر** فالصهر من الأضداد، أو هو بمعنى المصدر. **ففعل رسول الله** رواه أصحاب الصحاح والسنن في كتبهم مطولاً ومختصراً نحواً من هذا. **حية العربي** وفي نسخة "شرح المسند" أي حية العربي وهو الهمداني من أصحاب علي كرم الله وجهه، وقيل: هذا هو الظاهر، والذي في "جامع المسانيد" و"مسند محمد عبد الله الأستاذ" عن حية بغير لفظ أي، والله أعلم. أقول: إن كان حية بن حابس فهو مقبول من الثالثة، وكذا إن كان أبا حية بن قيس الوداعي الكوفي كما في "التقريب" [رقم: ٨٠٧٠] فلا ضير في السند.

**أنا أول إلح** أخرجه الترمذي من طريق شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال: أول من صلى عليّ [رقم: ٣٧٣٤]، قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه لا يعرفه من حديث شعبة عن أبي سج إلا من حديث محمد بن حميد، وأبو بلج اسمه يحيى بن أبي سليم، وقال بعض أهل العلم: أول من أسلم من الرجال أبو بكر الصديق، وأسلم علي وهو غلام ابن ثمان سنين، وأول من أسلم من النساء حديجة، وأخرج عن زيد بن أرقم قال: أول من أسلم عليّ، قال عمرو بن مرة: ذكرت ذلك لإبراهيم الحنفي فأنكره، وقال: أول من أسلم أبو بكر الصديق، هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه النسائي في 'الخصائص' عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم: أول من صوّى مع رسول الله ﷺ علي عليه السلام، وفي طريق: أول من أسلم مع رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب، وعن عباد الله بن عبد الله عن علي: صليت قبل الناس بسبع سنين، وفي طريق آخر عنه: ما أعرف أحداً من هذه الأمة =

= عبد الله بعد بيها عيري عدت الله قبل أن يعده واحد من هذه الأمة تسع سنين، وأخرجه من طريق سبعة من كهيل، قال: سمعت حية العربي قال: سمعت علياً يقول: أنا أول من صلى مع رسول الله ﷺ، وهذا إساد الإمام. وأخرج ابن مردويه من حديث ابن عباس: السَّقُّ ثلاثة، فالساق إلى موسى يوشع بن نون، والساق إلى عيسى صاحب يس، والساق إلى محمد عني بن أبي طالب، ثم لمرتضى فضائل جمة غير محصاة، وقد رويت بين صحاح وحسان وضعاف، فقد أخرج الطبراني في 'الكبير' عن ابن عمر رفعه: علي بن الحسين في ... وأخرج فيه، والضياء في 'المختارة' عن عبد الله بن جعفر رفعه: ... وأخرج الحاكم في 'مستدرکه' عن جابر رفعه: ... وأخرج الدارقطني في 'أفراد' عن ابن عباس رفعه: ... وأخرج ابن عدي في 'كاملة' عن ابن عباس رفعه: ... وأخرج الحاكم في 'مستدرکه' [١٣٤/٣]، رقم: ٤٦٢٨، والصرياني في 'أوسطة' [١٣٥/٥]، رقم: ٤٨٨٠ | عن أم سلمة مرفوعاً: ... مع عني لن يتفرقا حتى يردا عني خوص.

وأخرج أحمد [١٦٥/٤] وأبو داود والترمذي [رقم: ٣٧١٩] وابن ماجه [رقم: ١١٩] والسنائي عن حششي بن حنادة رفعه: ... وأخرج الخطيب في 'تاريخه' عن البراء بن عازب مرفوعاً: ... وأخرج أبو بكر المنطري في 'جرثه' عن أبي سعيد رفعه: ... وله طرق كثيرة، وأخرج البخاري في 'أمالیه' عن ابن عباس رفعه: ... وله طرق كثيرة جداً، وأخرج البيهقي في 'فضائل الصحابة' عن أنس رفعه: ... وأخرج البراء في 'مسنده' عن أنس رفعه: ... وفي أسانيد هذه الأخبار كلام كثير، لكن له مناقب صحيحة كثيرة.

ثم اعلم أنه قد اختلف أهل السنة في أول من أسلم، فمنهم قال: أبو بكر، ومنهم قال: علي، ومنهم قال: حديجة، ومنهم قال: بلال، ومنهم من قال: ريد بن حارثة، ومنهم من احتاط فقال: أول من آمن من الرجال البالغين الأحرار أبو بكر، وأول من آمن من النساء حديجة، وأول من آمن من الصبيان علي، ومن الموالي ريد، ومن العبيد والمماليك بلال، لكن الجمهور منهم على ما يؤيده الفحص والطر على أن التقدم الحقيقي بعد أبي في الإيمان حديجة بنت حويلد، ولعله لا يخالف فيه أحد، وبعدها علي بن أبي طالب، وبعده أبو بكر ورید وبلال، قال ابن حجر في 'التقريب' في ترجمته: المرجح أنه أول من أسلم [رقم: ٤٧٥٣]، وقال السيوطي في 'تاريخ الخلفاء' في ترجمته: أسلم قديماً بل قال ابن عباس وأنس ورید بن أرقم وسلمان الفارسي وجماعة: إنه أول =

٣٦٨- أبو حنيفة عن إسماعيل عن أبي صالح عن أم هانئ: أن رسول الله ﷺ نظر إلى علي كرم الله وجهه ذات يوم فرآه جائعاً، فقال: "يا علي! ما أجاعك؟" قال: يا رسول الله! إني لم أشبع منذ كذا وكذا، فقال النبي ﷺ: "أبشر بالجنة".

- من أسلم، ونقل بعضهم الإجماع، وأخرج أبو يعنى عن علي عليه السلام قال: بعث رسول الله ﷺ يوم الاثنين وأسمت يوم الثلاثاء، وكان عمره حين أسلم عشر سنين، وقيل: تسع، وقيل: ثمان، وقيل: دون ذلك، ثم أعلم أن محمد تقدم علي في الإسلام زماناً على أبي بكر ليس مما يفصل به علي عن أبي بكر عليه السلام فضلاً معتداً به يعبر عنه بالفصل المطلق، والفصل الكمي الذي يترتب عليه كثرة الثواب وإلا لكان ريد وبلال أفضل من عمر وعثمان، وحديجة أفضل من الكل، ولا يقول به أحد، بل ملاك الأمر في ساقية الإسلام ما يترتب عليه اسواق الإسلامية، وهي الهداية والإرشاد، وإعلاء كلمة الله، وتقوية الدين، وبصرة الإسلام، والذب عن رسول الله ﷺ في رمن ضعف الإسلام، وتبليغ الأحكام، وإعزاز الملة، وإدلال الكفر، ورعه أبوف أهله إلى غير ذلك مما يعد في إعانة مرتبة النبوة وبياتها، وهذا هو من أقصى مراتب الصديقية، ولم يحصل ذلك أكافه وبجامعه وأطرافه إلا للصديق الأكبر، فإن النساء والصبيان والموالي والعييد لا يتصور منهم ذلك المعنى عني وجه الكمال، ولا يعدوهم في مبالغ الرجال وشيئاً معتداً به في الحال، وهو الفصل المطلق الكلي الناشئ من اسواق الإسلامية لأبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي عليه السلام على الترتيب. ومن ههنا فصلت حديجة عني سائر الأرواح المطهرة حتى عائشة على ما قاله تقي الدين السبكي وغيره من حيث البصرة الإسلامية بآمال، والتصديق الكامل عاين الكمال حين كدبه اقوام من النساء والرجال، ومن حيث دهما وفداء الأموات وتضمين النفس والسال للنبي ﷺ في عامة الأحوال وسرورها له، وتشبهها لرسول الكبر امتعال حتى قال في حقها النبي ﷺ: خطاباً لعائشة: يا رسول الله! ما عرفت علي حديجة، فلها الفضل على النساء من هذه الجهة.

عن إسماعيل الخ الإسماعيل صحيح فلا حاجة إلى التحريج، وقد ورد نحوه في الصحاح وغيرها. **فراة حانعا** [مكاشفة أو من جهة الصورة] روى الترمذي في جوع عني حديثاً طويلاً. **لم أشبع** وقد ورد: حديجة فسكنكم الله - حديجة في - معكم في واحد. **أبشر بالجنة**: فيه بشارة أخرى مستقلة له.

## [بيان فضيلة حمزة رضي الله عنه]

٣٦٩- أبو حنيفة عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ "سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب، ثم رجل دخل إلى إمام فأمره ونهاه". وفي رواية: "سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه".

## [بيان فضيلة زبير رضي الله عنه]

٣٧٠- أبو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: ابن عبد الله

سيد الشهداء، الخ الحديث رواه الحاكم عن جابر [١٣٠، ٢، رقم: ٢٥٥٧]، وأصبرني في 'الكبير' عن عبي، وعطلة: ... [١٥١٣، رقم: ٢٩٥٨]، راد الحاكم والصباء في 'مختارته' عن جابر. 'ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله'. وهذا القيد سم سعادة سيادة الشهادة، لكن أخرج أبو القاسم الحري في 'أمدانيه' عن عبي رفعه: ... وأخرج السيراري في 'اللقابه' عن جابر رفعه: ... فقتل. أمثال ذلك نبي عبي اختلاف الجهات، وكذا حققوه في أمثاله، وبه لا يبعد أن يعتقد أن الحسين رضي الله عنه سيد الشهداء.

فأمره ونهاه أي قتلته كما في رواية الحاكم والصباء عن جابر أبو حنيفة. الخ هكذا رواه البخاري من طريق حفص بن عبد الرحمن عن الإمام بنعص: ... قال لربي: أنا، ثم قال: ... قال لربي: أنا، قال ذلك ثلاث مرات، فقال النبي ... [إسحاري رقم ٢٨٤٧، ومسلم رقم ٢٤١٥] وأدريج سفيان فيه بقوله: 'خواري أصغر، ورواه مسلم من طريق عن جابر رفعه: ... يوم الخندق فاستد الربير، ثم ذهبهم فاستد الربير، فقال الخ [رقم: ٢٤١٥]، والخملة الأخيرة فقط أخرجها أحمد، وعبد بن حميد، وابن ماجه عن جابر، وأحمد وأبو يعنى الموصلي في 'مسنديهما' عن علي، وأحمد عن أبي الربير عن جابر، والدارقطني في 'الأفراد'، وابن عدي في 'كامنه' عن أبي موسى، والربير بن بكار، وابن عساكر عن عمر، وأبو يعنى وابن سعد عن ابن عمر

قال رسول الله ﷺ: "من يأتينا بالخبر؟" ليلة الأحزاب، فينطلق الزبير فيأتيه بالخبر كان ثلاث مرات، فقال النبي ﷺ: "لكل بني حواري وحواري الزبير".  
أي صاحب خاص

### [بيان فضائل عبد الله بن مسعود عليه السلام]

٣٧١- أبو حنيفة عن الهيثم عن رجل عن عبد الله بن مسعود: أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما سمرا عند رسول الله ﷺ ذات ليلة، قال: فخرجا وخرج معهما، فمروا بابن مسعود وهو يقرأ، فقال النبي ﷺ: "من سره" .....  
نظرات راللة  
أي أبو بكر وعمر أي النبي ﷺ  
أي أعجبه  
القرآن

من تأتينا الخ رواه أصحاب الصحاح واللسان في المناقب والمعاري، وفي البحاري من كتاب المعاري في باب عروة الخندق عن سفيان الثوري عن محمد بن أسكندر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب: من سره أن يقول الزبير: أنا، ثم قال: من سره أن يقول الزبير: أنا، ثم قال: من سره أن يقول الزبير: أنا، ثم قال: من سره أن يقول الزبير: أنا، وأخرجه عن ابن المنكدر عن جابر في مناقبه أيضاً مقصوداً على لفظ: من سره أن يقول الزبير: أنا، وأخرجه الترمذي من طريق عاصم بن كتيب عن زر بن حبیش عن عبي بن مرفوعاً: من سره أن يقول الزبير: أنا، هذا حديث حسن صحيح، ويقال: الحواري الناصر، وعن سفيان عن ابن المنكدر عن جابر مرفوعاً مثله، قال: ورد أبو نعيم فيه: يوم الأحزاب من يأتينا نحر القوم؟ قال الزبير: أنا قاضاً ثلاثاً، قال الزبير: أنا، هذا حديث حسن صحيح، ونقل القاري ذلك عن ابن عساكر عن عبد الله بن الزبير، وعن ابن أبي شبة نحوه. قال السيوطي في 'قوت المعتدي': وإن حواري الزبير أي حاصتي من أصحابي وناصري، قال القاضي عياض: احتج في ضبطه، فسطه جماعة من المحققين بفتح الياء المشددة، وضبطه أكثرهم بكسرهما. وأما لفظ الحواري فهو تشديد الياء التحتية ونحو تخفيفها، وروي بالوجهين في البحاري، وكتب بالألف وبغيرها في حالة الصب في قوله: إن لكل بني حواري وحواريًا.

ماخر أي خير بني قريظة هل نقصوا العهد بينهم وبين المسلمين، ووافقوا قريشاً على محاربة المسلمين.  
ليلة الأحزاب [أي ليلة غزوة الخندق] فقال الزبير: أنا. سمرا أي تحدث في أول الليل وسهرا. ناس مسعود: فيه وضع الظاهر موضع المضمر. وهو يقرأ وفي رواية: من أم عند فافتتح بالساء (شرح المسند للقاري)  
من سره الخ روى إسحاري من طريق إبراهيم عن مسروق، قال: ذكر عبد الله عند عبد الله بن عمرو، فقال: ذاك رجل لا أزال أحبه بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول: سمروا بغير من سمروا من عبد الله بن مسعود، قال: =  
..... من ي حديثه من ن كعب، سمروا من جابر، قال: لا أدري بدأ بأي أو بمعد [رقم: ٣٧٥٨]، =

أن يقرأ القرآن كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد، وحمل يقول له: "سل تعطه"،  
 أي مرتلاً طرباً وغضاً <sup>ابن مسعود</sup> <sup>اطلب شيئاً</sup>  
 فأتاه أبو بكر وعمر يبشروانه، فسبق أبو بكر عمر إليه فبشّره وأخبره أن النبي قد  
 أمره بالدعاء، فقال: اللهم إني أسألك إيماناً دائماً لا يزول، ونعيماً لا ينفد، ومرافقة  
 فيستجاب دعاؤه <sup>لا ينفد</sup>  
**نبيك في جنة الخلد.**  
 أي يذهب

= وروى عن صاحبه من صديق عاصمه بن كعب عن زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود: إن أبا بكر وعمر  
 بشّراه أن رسول الله قال: **من قرأ القرآن من غير أن يقرأه على قراءة ابن أم عبد، فقد ضلّ** [رقم: ١٣٨]، وروى محمد في "الموطأ" من قول عمر في حق ابن مسعود: كيف مني، عملاً، قال الفضلاني في  
 'إرشاد الساري': وعد الحاكم عن حديفة قال: لقد علم المحفوظون من محمد أن ابن أم عبد من أكثرهم إلى  
 الله وسببته يوم القيامة [٢٤٣٨]. وعد الترمذي من حديث حديفة: وقد علم المحفوظون من أصحاب  
 رسول الله أن ابن أم عبد هو من أقرهم إلى الله رضى [رقم: ٣٨٠٧]، قال. هذا حديث حسن صحيح.  
**فراءه ابن إجماع** فيه مقبة عظيمة له. **تعطه** بهاء سكتة أو ضمير. **سببته** بمدحه على قراءته  
**ومرافقه سلك** تشير إلى كمال عبوه همة وورعة مرتبة **في جنة الخلد الخ** قال انقاري: وفي رواية أبي عبيد،  
 وأحمد، والترمذي، والنسائي، وابن حريجة، وابن أبي داود، وابن الأباري معاً في المصحف، وعند الرراق، وابن  
 حبان، والدارقطني في 'الإفراد'، وابن عساكر، وأبو عيم في 'الحلية'، وأبي يعنى عن فيس بن مروان: أنه أتى عمر  
 فقال: جئت يا أمير المؤمنين من مكوفة وتركت بها رجلاً يعني المصاحف من طهر قلبه فعصب واشتد حتى كاد يملاً  
 ما بين شعبي الرجل، فقال: ومن هو وحث؟ فت: عبد الله بن مسعود، قال: فما ران يصفاً ويسر عنه العصب حتى  
 عاد إلى حالته التي كان عليها، ثم قال: والله وبحث والله ما نعلم نفي من الناس أحد هو أعلم بذلك منه، سأحدثك  
 عن ذلك كان رسول الله لا يرى يسمر عند أبي بكر البينة كذلك في الأمر من أمر المسلمين، وأنه سمع عنده  
 ذات ليلة وأنا معه، فخرج رسول الله وخرجنا معه، فبدأ رجل قائم يصلي في المسجد، فقام رسول الله  
 يستمع قراءته، فلما كدنا أن نعرفه، قال رسول الله من **من قرأ القرآن من غير أن يقرأه على قراءة ابن أم عبد، فقد ضلّ**  
 ثم جلس الرجل يدعو، فجعل رسول الله يقول: **من قرأ القرآن من غير أن يقرأه على قراءة ابن أم عبد، فقد ضلّ**  
 فعدوت إليه لأبشّره، فوجدت أبا بكر قد سبقني إليه فبشّره، والله ما ساقته إلى خير إلا سبقني إليه.  
 ورواه ابن عساكر عن كهيل، قال: قال عمر بن الخطاب: كنت مع رسول الله ومعهم أبو بكر ومن شاء الله،  
 فمررنا بعد الله بن مسعود وهو يصلي، فقال رسول الله من **من قرأ القرآن من غير أن يقرأه على قراءة ابن أم عبد، فقد ضلّ**  
 فمضى رسول الله فمررنا بعد الله بن مسعود وهو يصلي، فأتى عبد الله على ربه وحمده كأحسن ما أتى عبد على ربه، =

**وفي رواية:** عن الهيثم عن عبد الله: أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما سمرا عند النبي ﷺ فخرجوا، وخرج معهما، فمروا بابن مسعود وهو يقرأ في الصلاة، فقال النبي ﷺ: "من أحب أن يقرأ القرآن غصاً <sup>طرياً</sup> كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد"، وجعل يقول: "سل تعطه"، وذكر تمام الأول.

٣٧٢- أبو حنيفة عن عون عن أبيه عن عبد الله: أنه كان إذا دخل رسول الله ﷺ بيته أرسل والدته أم عبد تنظر إلى هدي النبي ﷺ ودلّه وسمته، فتخبره بذلك فيتشبه به.

= ثم سألته فأخفى أسنانه، وسأله كاحسن مسانة سأله عبد ربه، ثم قال: اليهم إلي أسألك بما لا يرتد، وبقياً لا يفد، ومرافقة محمد ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: سل تعطه، فانطلقت لأبشره فوجدت أبا بكر قد سبقني، وكان سافراً باخيراً، قال ابن عساکر: وهذا غريب، والمحفوظ عن عمر ما تقدم أول السند كذا في 'الجامع الكبير'، ولا منع من الجمع بالعمل على تعدد القضية، والله سبحانه أعلم.

**وفي رواية:** لم يذكر رجلاً، فيحتمل أن يكون الحديث موصولاً من وجه ومقطوعاً من آخر، فتدبر، وعلى كل تقدير فهو معمول عندنا كذا، قاله القاري، أقول: انصاهر الانقطاع، فإن ابن حجر جعل هيثماً من السادسة في 'التقريب'، وكيف يجوز وعبد الله مات سنة ستين وثلاثين في خلافة عثمان رضي الله عنه، وأين هالك هيثم ابن حبيب الصيرفي. **عن عون:** بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

**أرسل:** روى البخاري عن الأسود بن يربد عن أبي موسى، يقول: قدمت أنا وأخي من اليمن فمكثنا حيناً ما نرى إلا أن عبد الله بن مسعود رجل من أهل بيت النبي ﷺ ما يرى من دحوه ودحور أمه على النبي ﷺ، وعن عبد الرحمن بن يزيد، قال: سألتنا حذيفة عن رجل قريب السميت واهدي من النبي ﷺ حتى تأخذ عنه، فقال: ما أعرف أحداً أقرب سمياً وهدياً ودلاً بالنبي ﷺ من ابن أم عبد [رقم: ٣٧٦٣].

وروى مسلم عن أبي الأحوص، قال: كنا في دار أبي موسى مع نفر من أصحاب عبد الله وهم يصرون في مصحف، فقام عبد الله، فقال أبو مسعود: ما أعلم رسول الله ﷺ ترك بعده أعلم بما أنزل الله من هذا القائمة، فقال أبو موسى: أما لئن قلت ذلك لقد كان يشهد إذا عبا، ويؤدب له إذا حبسا، وروي من حديث شقيق عن عبد الله، وفيه: وقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أي أعلمهم بكتاب الله ولو أعلم أن أحداً أعلم به مني لرحلت إليه، قال شقيق: فجلست في حلق أصحاب محمد ﷺ فما سمعت أحداً يرد ذلك عليه ولا يعبه [رقم: ٢٤٦١].

وروى الترمذي عن رادان عن حذيفة، قال: قالوا: يا رسول الله لو استحففت، قال: **سحفت حبيبي** فعبسوا عليه، وكل من حذركم حذيفة فعبسوا، وما فرأكم حديثاً مني فعبسوا [رقم: ٣٨١٢]، وحسنه =



٣٧٣- أبو حنيفة عن عون عن أبيه عن عبد الله: أنه كان صاحب حصير رسول الله ﷺ وفي رواية كان صاحب عصا رسول الله ﷺ وفي رواية: كان صاحب رداء رسول الله ﷺ وفي رواية: كان صاحب الراحلة لرسول الله ﷺ وفي رواية: كان صاحب سواك رسول الله ﷺ. وصاحب الميضاة، وصاحب النعلين. أي في السفر أي المطهرة

= ونقل الشيخ عبد الحق في ترجمته في تقرير الحديث عن علماء ما حاصره. أن لا حاجة لكم إلى الاستحلاف فقد يكفي لكم الرجوع إلى من هو أهل الإرشاد والاتفاق عليه، وأوجب الأهم لكم العمل بكتاب الله وسنة رسوله، واتسمت بهما، وخصص منهن حديفة وابن مسعود. إشارة إلى مرید فضلهما ومرتبتهما في العلم وأبقيين، وما يحتب ويحترر عنه من اتفاق عنده عند حديفة لكونه صاحب أسر، وعنده عن أسافيين، والأحكام الشرعية بوجاهة الامتثال عندها عند ابن مسعود، ومن ههنا قال: رصيت لأمتي ما رصي به بن أم عبد، ونمساكو عهد ابن أم عبد. ومن هذه الأحاديث ومثابها مما لا يحصى طهر فضل ابن مسعود وتفوقه على سائر الصحابة ما عدا الخلفاء الأربعة في باب التفقه وعلم الكتاب والسنة حتى قال أبو حنيفة: وفيه أن الصحابة لم يذكروا قول ابن مسعود: إنه أعلمهم، وإنما أعلمهم بكتاب الله كما صرح به، فلا يبره منه أن يكون أعلم من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم بالسنة.

وكيف لا وهو ملازم له في حصره وسفره، وعامة أمور خدمته متعلقة به، فهو صاحب حصيره وسوكه ووسادته ومصهرته ونعته ورحته، قال في 'إرشاد ساري': وكان ابن مسعود يبع على أبيه، ويسنه عليه، ويمشي أمامه ومعه، ويستتره إذا غسل، وقال: قال في رسول الله ﷺ. أخرجه مسلم [رقم: ٢١٦٩]، ولما درت رجلي فقاهة إمامنا الأعظم القاسمي، وأحكامه الفقهية على رواية ابن مسعود وفقاهته دون سائر الصحابة، وهو تلميذه، وكأنه تفقه عنده، وتوسط بينه وبينه حماد وإبراهيم وعقمة أحلاء فقهاء اتابعين اثبات فافهم [إرشاد ساري: ٨/٢٤٣].

كان صاحب الخ روى السحاري من حديث عقمة حين قال له: لو الدرداء في الشام، من أين أنت؟ قال: قلت. من أهل الكوفة، قال: أفلم يكن فيكم صاحب العين والوسادة والمصهرة؟ [رقم: ٣٧٦١].

ثم اعلم أن لابن مسعود مناقب أخر في الآثار والأخبار، منها: ما رواه الترمذي عن معمر: أنه ما حصره الموت قال: التمسوا العلم عند أربعة: عند عويمر أبي الدرداء، وعند سمان، وعند ابن مسعود، وعند عبد الله بن سلام الذي كان يهودياً فأسلم، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنه عاشر عشرة في الجنة [رقم: ٣٨٠٤]، ومنها: ما رواه الترمذي [رقم: ٣٨٠٨] وابن ماجه [رقم: ١٣٧] عن إسماعيل بن عمار، قال: قال رسول الله ﷺ: =

- ٣٧٤- أبو حنيفة عن معن عن ابن مسعود قال: ما كذبتُ مذ أسلمتُ إلا كذبةً واحدةً، كنت أرحل للنبي ﷺ فأتى رحال من الطائف فسألني أي الراحلة أحب إلى رسول الله ﷺ؟ فقلت: الطائفية المكية، وكان يكرهها رسول الله ﷺ فلما أتى بها قال: "من رحل لنا هذه؟" قالوا: رحالك، قال: "مروا ابن أم عبد فليرحل لنا"، فأعيدت إلى الراحلة. وفي رواية: قال عبد الله: إن النبي ﷺ جئ برجل من أهل الطائف، قال: فجاءني الطائفي، فقال: أي الراحلة أحب إليه؟ قلت: الطائفية المكية، فخرج فقال: "من صاحب هذه الراحلة؟" قيل: الطائفي، قال: "لا حاجة لنا بها".  
 ٣٧٥- أبو حنيفة عن الهيثم عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله قال: ما كذبتُ منذ أسلمتُ إلا واحدةً، كنت أرحل لرسول الله ﷺ فأتى رحال من الطائف فقال: أي الراحلة أحب إلى رسول الله ﷺ؟ قلت: الطائفية المكية، قال: وكان يكرهها، فلما رحل لرسول الله ﷺ أتى بها،.....

أو المراد التأمير في إمارة الحبش، أو العمالة، أو الاستحلاف في حياته وممها: ما نقله القاري عن "الاستيعاب" لاس عبد البر من رواية إبراهيم عن عقيقة عن عبد الله. قال: أرسلت أُمِّي لتبني عبد الله فتتظر كيف يوتر، الحديث، وهذا مما يؤيد رواية الإمام سابقاً من إرسال والدته.

عن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود. قال: هذه الرواية مقطعة، ولعله روى عن أبيه عبد الرحمن، وله سماع عن عبد الله. رحال [أي الرجل مهم الرحال] بتشديد الحاء المهملة أي صانع الرجل، وقوله: أرحل بتشديد الحاء المهملة المكسورة أي أصع الرجل أي رحل اداة وهو للعبير بممرلة السرح لفرس.

من الطائف موضع قريب من مكة. أي الراحلة الح. أي صاحبة الرجل، وإلا فقد يطلق الراحلة على الناقة الحيدة مع قطع النظر عن رحلها كما ورد: الناس كإبل مائة لا تعد راحية. لطائفة مكدة أي الرجل الذي يصع في مكة والطائف. وكان يكرهها الح. وإنما كان يحب الراحلة المدنية نظراً إلى حب أهلها، ومن مذهبي حب الديار لأهلها. رحالك: أي الرجال الجديدين الآتي من الطائف.

قال: "من رحل لنا هذه الراحلة؟" قال: رحالك الذي أتيت به من الطائف، فقال:

رد الراحلة لابن مسعود.  
ليرحل على عادته القديمة

[بيان فضيلة خزيمة رضي الله عنه]

٣٧٦- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن أبي عبد الله الجدي، عن خزيمة: ...  
ابن ثابت

قال من الخ فلما رأى أنني سراحلة أي اساقعة على غير حاجها المعتادة في رحالها قال ستكراراً: من رحل لنا هذه الراحلة. من الطائف؛ فعزله، ونصب عليه عبد الله.

أبو حنيفة الخ هكذا رواه الحارثي من طريق أنعم بن حوشب وأبي يحيى الحماني ومكي بن إبراهيم وخارجة وأصرم بن حوشب كلهم عن الإمام، ورواه الحارثي أيضاً من طريق محمد بن إسحاق صاحب المعاري عن الإمام مختصراً بلفظ: جعل شهادة حرمة شهادة رحيل، ورواه أيضاً بهذا اللفظ من طريق عبد الرحمن بن عبد الصمد عن أبيه عن جده عن الإمام، وراد فيه: حتى مات أي حرمة، وهذا لفظ الرواية الثالثة ههنا، ورواه ابن حنبل من طريق محمد بن إسحاق وعبد الله بن يزيد كلاهما عن الإمام.

ورواه طحطا بعد من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عن الإمام مختصراً، ومن طريق أبي يحيى الحماني عنه مطولاً. وأحدث أخرج أبو داود في 'سننه' [رقم: ٣٦٠٧]، وابن حزيمة في 'صحيحه'، والسنائي [رقم: ٤٦٤٧]، والذهبي في 'جزءه' من طريق الزهري عن عمارة بن حرمة بن ثابت: أن عمه حدثه وهو من الصحابة مرفوعاً: 'انتاع فرساً من أعرابي' الحديث، وروى أحمد في 'مسنده' [٢١٥/٥]، رقم: ٢١٩٣٣ | تأتم من هذا من طريق الزهري عن عمه الصحابي رفعة: انتاع فرساً من أعرابي، فاستتعه النبي ﷺ يقضيه ثمن فرسه، فأسرع النبي ﷺ

شيئاً وأبطأ الأعرابي، فصق رحل يعترضون الأعرابي فيسأله بالفرس، ولا يشعرون أن النبي ﷺ انتاعه حتى راد بعضهم الأعرابي في أسوم على ثمن الفرس، فنادى الأعرابي النبي ﷺ، فقال: إن كنت متاعاً هذا الفرس فابعثه وإلا بعته، فقام النبي ﷺ حين سمع بداء الأعرابي، فقال: يا بني، قال الأعرابي: لا والله ما بعته، فقال النبي ﷺ: فصق الناس يودون ناسي الأعرابي، وهما يتراجعان، فصق الأعرابي يقول: هلم

شهيداً يشهد أي قد بايعت، فمن جاء من النسمين قال للأعرابي: ويحك إن النبي ﷺ لم يكن يقول إلا حقاً حتى جاء حرمة فاستمع مراجعة النبي ﷺ ومراجعة الأعرابي، فصق الأعرابي يقول: هلم شهيداً يشهد أي بايعت، فقال

حرمة: أنا أشهد أنك قد بايعته، فأقبل النبي ﷺ على حرمة، فقال: يا بني، فقال: تصديقت يا رسول الله! فجعل النبي ﷺ شهادة حرمة شهادة رحيل، وفي بعض طرقه: يا بني، فقال: يا رسول الله! أنا أصدقك

خير السماء أهلاً أصدقك بما تقول، قال الواقدي: له أحوال عند الله ووحوح ولم يسم لنا نحوه الراوي.

أنه مر على رسول الله ﷺ ومع رسول الله ﷺ أعرابي <sup>يسوي</sup> <sup>يسكر</sup> يجحد بيعه، فقال خزيمه:  
أشهد لقد بعته، فقال رسول الله ﷺ: "من أين علمته؟" قال: تخبئنا بالوحي من <sup>وهو أ شهده</sup>  
السماء فنصدقك، قال: فجعل رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين.  
<sup>النفات من التكم أي في حكمها</sup>

= ورواه الدارقطني في "الأفراد" من طريق أبي حنيفة مختصراً، ورواه عبد الرزاق وفيه: فرساً أثنى، وفيه: ثم ذهب،  
وراد على النبي ﷺ ، ثم جحد أن يكون ناعماً، ورواه ابن أبي شيبة، ومن طريقه أبو يعلى الموصلي في "مسنده"،  
وأبو عبيد في "الحلية"، وابن عساکر في "تاريخه" من طريق محمد بن رزاة عن حرمة عن عمارة عن أبيه خزيمة  
رفعه: اشترى فرساً من سوار بن الحارث فجحده فشهد له خزيمة، فقال له: حدثني عن شيبان بن يحيى عن علي بن  
قال: صدقتك عما جئت به وعلمت أن لا تقول إلا حقاً، فقال: . . . . .  
قال اندري: قيل: اسمه سوار بن قيس السخاري، ذكره غير واحد في الصحابة، وقيل: هذا الفرس هو المرتجر.  
ورواه ابن حرمة أيضاً من طريق عدة من عبد الله، والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة وغيرهما  
كنهم عن زيد بن الخطاب عن محمد بن رزاة به، ورواه ابن أبي عمر في "مسند" من طريق عبد الرحمن بن أبي  
ليلي عن خزيمة نخوه، وفي آخره حتى مات حرمة . . . وعند البخاري مختصر من حديث زيد بن ثابت، وفيه:  
وكان يدعى حرمة ذا الشهادتين، وعد أبي يعنى عن أسد: افتخر احيان الأوس والحزرج، فقالت الأوس: ومنا  
من جعل النبي ﷺ - شهادته شهادة رحلين، ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسند" مطولاً، وفي الباب عن عمر  
ذكره السخاوي في "المقاصد"، والسيوطي في "الجامع الكبير"، وابن الجوزي في "طبقاته".

**فحدد بيعه** الح حديث كون خريمة بن ثابت ذا الشهادتين وقصته مشهور مذكور في الصحاح والسنن. وقد  
 اشتهر بكونه ذا الشهادتين، وقال القاري: والحديث رواه عبد الرزاق عن خريمة: أن أعرابياً باع من النبي  
 فرساً أنثى، ثم ذهب فزاد على النبي ، ثم جحد أن يكون باعها فمرّ بهما خريمة بن ثابت، فبلغ النبي ، يقول: قد  
 ابتعتها منك، فقال خريمة: أشهد على ذلك، فلما ذهب الأعرابي قال له النبي : **خبرني** قال: لا، ولكن لما  
 سمعتك تقول قد باعك علمت أنه حق؛ إذ لا تقول إلا حقاً، قال: **فحدد بيعه** الح  
 وقال أيضاً رواه ابن عساکر والدارقطني في "الأفراد" عنه: أنه جعل شهادته شهادة رجلين، وهذا من  
 خصوصيات خريمة لم يشاركه معه فيها أحد من أكابر الصحابة، وفيه دليل على أن أمر الشريعة مفوض إلى رأي  
 النبي . وتصرفه في حدود الله وأحكامه، ولو كانت في بصوص كلامه، وقد روى أبو يعلى وأبو نعيم وابن  
 عساکر عن خريمة بن ثابت: أن رسول الله ﷺ اشترى فرساً من سوار بن قيس الحارثي، فجحد، فشهد له خريمة  
 بن ثابت، فقال له رسول الله ﷺ: **خبرني** عن **بيعه** الح **فحدد بيعه** الح قال: صدقتك بما جئت به،  
 وعلمت أن لا تقول إلا حقاً، فقال رسول الله ﷺ: **فحدد بيعه** الح **فحدد بيعه** الح  
 من **اس علمنه** كيف تحقق عندك **بيعه** **فصدقت** أي أفلا تصدقك في أمور الأرض.

وفي رواية: أنه مرّ بأعرابي وهو مع رسول الله ﷺ وهو يجحد بيعاً قد عقده مع رسول الله ﷺ فقال خزيمه: أشهد أنك قد بعته، فقال رسول الله ﷺ: "من أين علمت ذلك؟" فقال: تخيئنا بالوحي من السماء فنصدقك، قال: فجعل رسول الله ﷺ

شهادته بشهادة رجلين، وفي رواية: أجاز شهادته بشهادة رجلين حتى مات. في صلة هذه الشهادة في تلك القضية وغيرها

### بيان فضيلة خديجة رضيها

٣٧٧- أبو حنيفة عن يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك: بشرت خديجة ببيت

في الجنة لا صخب فيها ولا نصب.

صياح واحتلاط أصوات تعب وكلال

**سبب ذلك** ولم تكن حاضراً وقت البيع. **فتصدق** وهو يعبد عما وحر الأرض أقرب.

**سبب** خديجة ست حويلد بن أسد القرشية كانت تحت ابن هالة بن رزارة، ثم تزوجها عتيق بن عائذ، ثم تزوجها النبي ﷺ ولها يومئذ من العمر أربعون سنة ولم يكن قبها امرأة ولا يكح عبيها حتى ماتت، وهي أول من آمن من كافة الناس ذكرهم وأنثاهم، وجميع أولاده منها غير إبراهيم، فإنه من مارية، وماتت بمكة قبل المحجرة خمس سنين، وقيل: بأربع سنين، وقيل: بثلاث، وكان قد مضى من السوة عشر سنين، وكان لها من العمر خمس وستون سنة، وكان مدة مقامها مع رسول الله ﷺ خمساً وعشرين سنة.

**حجج** هي بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية، أول خلق الله إسلاماً تفاقاً، وكانت له وزير صدق عند ما بعث، فكان لا يسمع من المشركين شيئاً يكرهه من رد عليه وتكذيب إلا فرح الله بها عنه تشته وتصدق وتخفف عنه وتقول عليه ما يلقي من قومه، واحتارها الله تعالى لما أراد به من كرامته، وكانت تدعى في الجاهلية الطاهرة تزوجها النبي ﷺ وسه خمس وعشرون سنة في قول الجمهور. وكانت قبله عند أبي هالة بن الساش بن رباب لتمي حبيب بن عبد الدار، وتوفيت على الصحيح بعد السوة عشر سنين في شهر رمضان فأقامت معه خمساً وعشرين سنة كذا في 'إرشاد الساري' (٨/٢٨٩)، وتزوجها وهي ست أربعين سنة، وكانت تزوجت قبله روحين، وكان منها هما ولد، وهما بن أبي هالة حال الحسين منهم وصاف حلية النبي ﷺ **سبب** أخرج الشيخان [المحاري رقم: ٦٠٠٤، ومسنده رقم: ٢٤٣٥] وغيرهما من حديث عائشة وابن أبي أوفى وأبي هريرة، ففي المحاري عن عروة عن عائشة، قالت: ما عرت عني امرأة نبي ما عرت عني خديجة هلك قبل أن يتزوجني لما كنت أسمع بذكرها، وأمره الله أن يشتريها بيت من قصب، =

- وإن كان ليدبح الشاة فيهدى في حلائها منها ما يسعهن [رقم: ٦٠٠٤]، وعند الترمذي من رواية الفضل بن موسى عن هشام عن أبيه عن عائشة، قالت: ما حسدت امرأة ما حسدت خديجة، وما تزوجني رسول الله إلا بعد ما ماتت، وذلك أن رسول الله بشرها بيت في الجنة من قصص لا صخب فيه ولا نصب [رقم: ٣٨٧٦]، وصححه الترمذي، وبني القسطلاني بأن سب العيرة ثلاثة: كثرة ذكرها بعد ما هكت ولو كانت الآن موجودة لكأت غيقي أقوى، وتبشيرها واحتصاصها بهذه الشرى فيشعر عمزيد محته لها، ودبح الشاة وهداؤها في حلائها؛ لما فيه من الإشعار باستمرار حبه لها حتى كان يتعاهد أصدقائها،

وأخرج البخاري من طريق آخر عن هشام عن أبيه عن عائشة: ما عرت على امرأة ما عرت عني خديجة من كثرة ذكر رسول الله إياها، قالت: وتزوجني بعدها ثلاث سنين، وأمره ربه عز وجل، أو جبريل أن يشهرها بيت في الجنة من قصص، ومن طريق آخر عن هشام عن أبيه عنها: ما عرت على أحد من نساء النبي ما عرت عني خديجة وما رأيتها، ولكن كان النبي يكثر ذكرها، وربما دبح الشاة ثم يقطعها أعضاء ثم يعطيها في صدائق خديجة، فربما قتله كأنه لم يكن في الدنيا إلا خديجة، فيقول: [رقم: ٣٨١٦، ٣٨١٧]، وعند أحمد من طريق مسروق عن عائشة [رقم: ١١٧/٦]،

٢٤٩٠٨]، كذا في 'إرشاد الساري' [٢٩٣/٨].

وأخرج البخاري عن إسماعيل بن أبي خالد قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى بشر النبي خديجة؟ قال: نعم بيت من قصص لا صخب فيه ولا نصب، وعن أبي زرعة عن أبي هريرة، قال: أتني جبريل النبي فقال: يا رسول الله هذه خديجة قد أتت معها إناء فيه إدام أو طعام أو شراب، فإذا هي أتتك فاقرأ عيها السلام من ربها ومني، وبشرها بيت في الجنة من قصص لا صخب فيه ولا نصب [رقم: ١٧٩٢، ٣٨٢٠]، وأخرج أحمد في مسنده [٢٠٥/١]، رقم: ١٧٥٨، وابن حبان في 'صحيحه' [٤٦٦/١٥]، رقم: ٧٠٠٥، والحاكم في 'مستدركه' [٢٠٣/٣]، رقم: ٤٨٤٨ عن عبد الله بن جعفر رفعه: [رقم: ٢٩٤/٨].

وقال: ومن خواصها أنها لم تسوؤه قط ولم تعاضه، وأخرج البخاري من طريق هشام عن أبيه عن عائشة، قالت: استأذنت هالة بنت خويلد أحت خديجة عني رسول الله، فعرف استئذان خديجة فارتاع لذلك، =

= فقال: اللهم هالة، قالت: ففرت، فقلت: ما تذكر من عجور من عجائر قريش حمراء الشدقين [رقم: ٣٨٢١]. وفي رواية مسلم: وحشاء الساقين هلكت في الدهر قد أبدلت الله حيراً منها، قال في 'الإرشاد': في حديث عائشة من طريق أبي نعيم عبد أحمد والطبراني: قالت عائشة: فقلت: قد أبدلت الله بكيرة السن حديثه اسن فعصت حتى قلت: والذي بعث بالحق لا أذكرها بعد هذا إلا خيراً، وهذا يرد قول السفاسقي: إن في سكوتها على ذلك دليلاً على فضل عائشة على حديجة إلا أن يكون المراد باخيرية ههنا حسن الصورة وصغر السن [٢٩٥٨]. وما رعم أمثال ابن القيم أن الريادة على ما في اسحاري ضعيفة مصاب بالرهان، وقد روى حديجة مرفوعاً:   
... أخرج ابن أبي يعلى في "مسنده" وهو أدنى على الفضل الكلبي، ودروة ساء استواق الإسلامية ها، وروت عائشة نفسها مرفوعاً:   
... أخرج الحاكم في "مستدركه" [٢٠٥، ٣، رقم: ٤٨٥٣]، وروى أسن مرفوعاً:   
... أخرج

أحمد في "مسنده"، والطبراني في "كبيره" [٤٠٢/٢٢، رقم: ١٠٠٣].

وروى علي مرفوعاً:   
... أخرج الترمذي [رقم: ٣٨٧٧]، وأخرج الحاكم في "مستدركه" [رقم: ٤٨٤٦] عن حديجة مرفوعاً:   
... وأخرج البخاري عن أبي أسامة في "مسنده" من طريق عروة مرسلاً مرفوعاً:   
... وأخرج أحمد في "مسنده" [٢٩٣، ١، رقم: ٢٦٦٨]، والطبراني في "كبيره" [٣٣٦/١١، رقم: ١١٩٢٨]، والحاكم في "مستدركه" [٥٣٩، ٢، رقم: ٣٨٣٦] عن ابن عباس رفعه:   
... هذه

هذه حديجة بنت خويلد، وهذصة بنت محمد، ومريم بنت عمران، وأميمة بنت مراحمة، امرأة مرفوعة.

وأخرج البخاري عن عبد الله بن جعفر عن علي عن النبي قال:   
... [رقم: ٣٨١٥]، وعند مسلم من رواية وكيع عن هشام في هذا الحديث، وأشار وكيع إلى السماء والأرض [رقم: ٢٤٣٠]، قال النووي: أراد وكيع هذه الإشارة تفسير الصمير في 'نسائها'، وإن المراد جميع ساء لأرض أي كل من بين السماء والأرض من الساء، قال: والأظهر أن معناه أن كل واحدة منهما خير ساء الأرض في عصرها، وأما التفضيل بينهما فمسكوت عنه، قال القسطلاني: وفي حديث عمار بن ياسر عند ابن ربار [٢٥٥، ٤، رقم: ١٤٢٧] والطبراني مرفوعاً:   
... "الفتح": وهو حسن الإسناد، واستدل به على تفصيل حديجة على عائشة، وعند النسائي بإسناد صحيح، وأخرج الحاكم من حديث ابن عباس مرفوعاً:   
... [١٧٤/٣، رقم: ٤٧٥٤] [إرشاد الساري: ٢٩٠/٨].



= اعلم أن في هذه الأحاديث وأمثالها فصائل جليلة ومواقف حزيلة، ونصوصاً صريحة على فضلها على سائر الأرواج حتى عائشة وحفصة، بل على سائر نساء الأمة، ويستثنى منهم بنتها فاطمة لنص على حدة في حقها، وهذا هو مذهب الجمهور، واحتقاره السبكي على ما في 'إرشاد الساري'، ثم اعم أنه وإن اختلف في تفضيل حديجة على عائشة وبالعكس لكن الراجح سمعاً ونصاً ونقلاً وعقلاً ورواية ودراية فضل حديجة على عائشة، أما النص والرواية؛ فلما ذكرنا من الأحبار المرفوعة أنفاً، وأما النقل؛ فلما ذكرنا من مذهب الجمهور ومما يعطيه كلام عائشة من لفظ الغيرة والحسد وكثرة دكرها وما تزوجها إلا بعدها، ومن غضبه عليها إلى غير ذلك، وإلا فهو كان مع عائشة بإزاء جميع الأزواج في سارعتهم معها، وهنا كان مع حديجة حتى غصب عليها.

وأيضاً قال: «...» وبين بدأ من فضائلها وسوابقها الإسلامية على ما في 'مسند أحمد'، وأما في فضل عائشة فلا يستدل عليه بأصح من حديث: «...»

... **فيه** م. قال النووي: والمراد بالفضية نفعه، والشع، وسهولة مساعه، والالتذذ به، وتيسير تناوله، وتمكّن الإنسان من أحد كفايته منه بسرعة، وغير ذلك، فهو أفضل من المرق كنه، ومن سائر الأطعمة

أقول: ليس فيه تفصيل صريح، ولو سمعنا فإذا استثنى منه مريم وآسية كما قاله الووي، فتستثنى منه خديجة أيضاً، ولو سلم فلا إنكار لفصل عائشة في هذا الباب الجزئي من نفعها وكثرة إفاستها في الأحكام واجتهادها وكثرة أحاديثها كما هو لأبي هريرة وابن مسعود على أشيخين، ألا ترى أن بعضهم قد استدلل على فضيل حديثها من السلام عليها من رها ومن جرئيل، وليس لعائشة إلا سلام جرئيل، وكم من فرق بين الله وجرئيل، وأما العقل فالوجه كثيرة، منها: سوابقها الإسلامية، ومنها: عدم مشاركتها مع الضرة أصلاً في العشرة.

ومنها: كونها صاحبة أولاد كثيرة ذكور وإناث دون غيرها يسقط أيضاً، ومنها: كونها حاملة سيدة نساء العالمين كما ذكره الشيخ عبد الحق، ومنها: أن رمان معاشرتها وحدها وهي خمس وعشرون أضعاف مضاعفة من أزمنة مجموع البواقي وهي عشر سنين أو زائد عنها قليلاً أو ناقصاً، ومنها: أنها لم تسوّه ولم تغاضيه قط إلى غير ذلك مما يستعاد مما سبق وغيره، وقد أخرج الترمذي عن أنس مرفوعاً: حسبك من نساء أهل البيت عمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو قوله في نسخة أخرى: حسبك من نساء آل محمد، ورواه أحمد والطبراني عنه أيضاً بلفظ: حسبك من نساء آل محمد، ورواه الحاكم في "مستدرکه" عن أنس، ورواه أحمد والطبراني عنه أيضاً بلفظ: حسبك من نساء آل محمد، ورواه الحاكم في "مستدرکه" عن عائشة بلفظ: سيدة نساء أهل الجنة أربع: مريم وفاطمة وخديجة وآسية.

أقول: الحق في هذا الباب أن لكل فضلاً على الأخرى من جهات وحشيات مختلفة لكن خديجة كما جعلها الله مسمة معمرة كبيرة ودوداً وولداً للأولاد الكثيرة، رزقها الله من السوابق الإسلامية، والمكارم الدينية فضائل كلية =

## [بيان فضيلة عائشة رضي الله عنها]

٣٧٨- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: "إنه ليهون علي الموت إني رأيتك زوجتي في الجنة"، وفي رواية: "إني رأيتك زوجتي في الجنة"، ثم التفت، وقال: "هون علي الموت لأني رأيت عائشة في الجنة"

= عظيمة ومناقب في أيام ضعف جريئة حسيمة، وعائشة كانت حديثة صغيرة ذات فصانة عريرة منحها الله فضائل حزنية داتية وفعلية ووصفية، وعامتها راحعة إلى محاسن صورية حقيقية ومحبوبة صيغية غير أن جمود فقاقتها، وعلو اجتهادها، وسمو كعبها في إحراء اشترائع والأحكام السنية، وبفاضة الأسرار، وإحقاق، والأحبار الدينية السحلية أكثر وأعز لا يوارها، ولا يوارها إحدى من أمهات المؤمنين ولا فاطمة من كثير من أكابر الصحابة الملازمين أيضاً وهو المشار إليه بالتشبيه بالثريد من بين الطعام.

عن عائشة الخ مقطعة وإن قبها، لكنه لم يسمع منها على ما قاله أبو حاتم، أو متصلة؛ لأن الاعتبار بمكان اللقاء فضلاً عن اللقاء. [أبي راب الخ أخرج المحاري من حديث عمار: ...] قال القاري: وفي 'مسند' عن عائشة أن النبي قال: ... [رقم: ٣٧٧٢]. وأخرجه ابن سعد وغيره مرسلًا أنه قال: ...

... فلقد كان يحب عائشة حباً شديداً حتى لا يكاد يصبر عنها فمشت بين يديه في الجنة يهون عليه موته، فإن الموت إنما يصيب مع اجتماع الأحبة. وقال أيضاً: واستدل بهذا الحديث وخوّه على أنها أفضل من فاطمة؛ لأنها بما يكون مع علي - كرم الله وجهه - فيما به من الصلوة، وقد يؤخذ بظاهر هذا الحديث أنها أفضل من حديجة أيضاً، وبالأولى أن تكون أفضل من سائر النساء.

أقول: مع ضعف الاستدلال أحد فصيحها على فاطمة لو سم لكن أخذ فصلها على حديجة عجيب جداً لا يمس به شيء من معنى الحديث؛ لأنها مشيرة بالحجة قطعاً فلا تكون إلا زوجته؛ لأنهم محرمة على غيره بل جميع الأرواح أهل الحجة قطعاً، ومن أزواجه هالك إلا من صقها وم يراجعها، ألا ترى سودة وهبت يومها لعائشة، وألحت على عدم الطلاق لتكون محشورة في أزواجه ﷺ وتكون معه في الجنة.

ثم أقول. ترك الصوص الصريحة الباصرة وأخذ الصوص المشتبهة أعجب وأعز، وقد أخرج المحاري [باب مناقب فاطمة] وغيره: فاطمة سيدة نساء أهل الجنة، والسائي عن ابن عباس مرفوعاً: فليس شيء أحب إلي من أزواجه من حواء وحواصة وسمكة، والحديث صحيح، وهو صريح في أن فاطمة وأنها أفضل نساء أهل الجنة، والحديث عند المحاري يدل على تفضيلها على أمها، قال الشيخ تقي الدين السبكي: فالذي اختاره ودين الله به =

٣٧٩- أبو حنيفة عن الشعبي عن عائشة قالت: لقد كن لي خلال سبع لم يكن لأحد من أزواج النبي . كنت أحبهن إليه أباً، وأحبهن إليه نفساً، .....

= أن فاطمة أفضل ثم حديجة ثم عائشة ولم يحف عما الخلاف في ذلك، ولكن إذا جاء هر الله بطل هر معقل، كذا في "إرشاد الساري" [٢٤٥/٨]. ثم أقول: المنزل والمرتبة ليست عبارة عن بيت واحد من بيوت الجنة، بل هو مرتبة قرب عبد الله تعالى، وإلا لرم فضلها على الأنبياء لفضله في الجنة، واتحاد بينهما، وقد يجاب بأنه قد ورد مرفوعاً: . . . فلا دليل. وقال القسطلاني في حديث الثريد: وأشار ابن حبان كما أفاده في "الفتح" إلى أن أفضليتها التي يدل عليها هذا الحديث وغيره مقيدة بنساء النبي حتى لا يدخل فيها مثل فاطمة . جمعاً بينه وبين حديث الحاكم: . . . فالحق أحق بالاتباع وهو ما ذكرنا في الحاشية السابقة.

**عائشة** بنت الصديق أبي بكر بن أبي قحافة القرشية التيممية، وأمها أم رومان امرأة عامر بن عويمر، وكنيتها أم عبد الله عند الله الرزير ابن أختها، وقول: بها أسقطت من أبي سقطاً م يثت، وولدت في الإسلام قبل الهجرة بشمان سين أو نحوها، ومات النبي . ولها نحو ثمانية عشر عاماً، وقد حفظت عنه شيئاً كثيراً حتى قيل: إن ربع الأحكام الشرعية موقول عنها، قال عصاء بن أبي رباح: كانت عائشة أفقه الناس، وأعلم الناس، وأحسن الناس رأياً في العامة، وقال عروة: ما رأيت أحداً أعلم بفقه ولا طب ولا شعر من عائشة، وقال الزهري: لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أرواح النبي .، وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل (إرشاد الساري) **لم يكن لأحد** بالجمع أو الواحد أي لم يكن شيء منها لأحد منهن.

**أحبهن إليه** ما روى الترمذي من حديث عمرو بن العاص وصححه حين سأل النبي أي الناس أحب إليك؟ قال: . . . قنت: من الرجال؟ قال: . . . ومن حديث أس: قال: قيل: يا رسول الله! من أحب الناس إليك؟ قال: . . . قيل: من الرجال؟ قال: . . . [رقم: ٣٨٨٥، ٣٨٨٦، ٣٨٩٠]، وصححه. وقد أخرجه الشيخان [البحاري رقم: ٣٦٦٢، ومسلم رقم: ٢٣٨٤]، ورواه الترمذي [رقم: ٣٨٩٠]، واس ماحه [رقم: ١٠١] عن أس مرفوعاً، وبه يستدل على فضل الصديقة على الزهراء وإن ورد: . . . أخرجه الترمذي [رقم: ٣٨١٩]، وإحاكم [٤٥٢/٢، رقم: ٣٥٦٢] عن أسامة بن زيد مرفوعاً، ووجه الترجيح عند العلماء وحنان: الأول: أن محرج الصحيحين مقدم على غيره مع أن حديث الترمذي متكلم فيه على أن تعدد الطرق مرجح. والثاني: أن أحب الناس أعم من أحب الأهل، فهو مشير إلى أن محبة الزهراء محبة نسبية طوعية من القرابة، ومحبة الصديقة شرعية عامة، وهي الفضل الكلي، ولذا حملوا السيادة في فضل الصحيحين عليها في الدين، وفي فضل الحسين والزهراء عليها في السب وقرب القرابة، وعلى هذا فقيد الأرواح في حديث عائشة اتفاقي وقع قصداً منها =

وتزوجني بكراً، وما تزوجني حتى أتاه جبرئيل بصورتي، ولقد رأيت جبرئيل وما رأه أحد من النساء غيري، وكان يأتيه جبرئيل وأنا معه .....

- إلى بيان فصلها على خصوص الأزواج، أو يقال: قالت احتياطاً وحرماً نظراً إلى فاطمة وغيرها، فإنها مما يضل فيه البعض في المحبة على ما روي عن عائشة: إذا سئلت عن أحب الرجال قالت: علي، وأحب النساء، قالت: امرأته، أو يقال: ما م يكن كل خصصة من هذه السبع مخصوصة بها إلا بالنظر إلى الأزواج ذكرهن. قال القاري: ولا يعد أن يقيد الأزواج بما عدا حديثه، أو أرادت من حيث المجموع في الستين، أقول: هذه خصصة واحدة من السبع وهي مخصوصة بها، فإن حديثه وإن كانت أحب إليه نفسها فهي ليست أحب إليه أباً، فجزء الخصصة متحققة فيها لا مجموعها، ثم من خصائصها أيضاً: كونها روضة في الحجة كما سبق الحديث، لكن الصاهر أن هذا وصف مشترك بين جميع الأزواج المطهرة أمهات المؤمنين لا سيما حديثه الكبرى؛ إذ لا يتصور كونهن أزواجاً بعدهن، ولا حرمانهن عن دروة لدائد الروحية مما تفور به غيرهن، ويشير إلى ما قلنا عموم حديث أبي الدرداء رفعه: ..... وأكمل مصاديقه أم المؤمنين حديثه ؓ

وتزوجني بكراً الخ هذا صاهر من أسير والأحاديث، وقد تزوجها وهي بنت ست، وبني لها وهي بنت تسع، وسائر الأزواج كلها نيات، ووصف انكارة فصل مرغوب فيه في الروضة كما سبق من أحاديث النكاح، وكانت الصديقة أكرم الأنكار، وأحسن وأجمل، وأوسم وجهاً. وما تزوجني الخ في "الصحيحين" [الحارثي رقم: ٥١٢٥، ومسلم رقم: ٢٤٣٨]: أنه قال لها: ..... وعند الترمذي عن أبي مبيكة عن عائشة: أن جبرئيل جاء بصورتها في حرقه حرير حصراء بن النبي فقال: هذه روجت في الدنيا والآخرة [رقم: ٣٨٨٠]. وقال: هذا حديث حسن غريب لا يعرفه إلا من حديث عبد الله بن عمر واس علقمة.

ولقد رأيت الخ وما رواه الترمذي [رقم: ٣٨٨١] وحسنه وصححه من حديث أبي سمية عن عائشة في نسيم جبرئيل عينا ترى ما لا نرى، فعنه مختص بذلك الوقت فتم تراه حينئذ، ورأته قبله أو بعده، أو ما تراه إلى ذلك الحين، ورأته بعد ذلك فأحبرت رؤيتها، وما نقل عن ابن عبد البر من حديث حديثه من قوله ها: ..... فلا يلزم منه رؤيتها له، أو هي مخصوصة من الأزواج المقصودة في هذا المقام، وهن الموحودات في زمان عائشة، أو الاحتصاص بالنظر إلى إراءته ها لا إلى مجرد الرؤية كما سيأتي في حديث عود.

من النساء: قيدت بـ"النساء"؛ لأن ابن عباس وغيره رأوه.

وكان يأتيه الخ روى البخاري من حديث عروة في قصة شكوى الأزواج في تحري الناس هداياهم يوم عائشة: ..... [رقم: ٣٧٧٥].

في شعاره، ولقد نزل في عذر كاد أن يهلك فقام من الناس، ولقد قبض رسول الله ﷺ  
 في بيته وليلتي ويومي، وبين سحري وخوري.

٣٨٠- أبو حنيفة عن عون عن عامر الشعبي عن عائشة رضي الله عنها قالت: في سبع خصال ليست في واحدة من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم، تزوجني وأنا بكر، ولم يتزوج أحداً

**في شعاره** أي لحافه وهو اللباس الذي يمس الخلد. **ولقد برل الح** أجمع عليه المفسرون وأهل الحديث، وأخرج البخاري فيه حديثاً طويلاً في قصة الإفك عن عروة، وابن المسيب، وعلقمة بن أبي وقاص، وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن عائشة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَرَّلَ الْحَمِيمُ﴾. **والله أعلم بالصواب**

**ف. ح. د. هـ.** (البور: ١١)، العشر الآيات كلها في شأنها فبرأها الله مما قالوا، ومن ههنا أجمع العلماء كافة أن قذفها كفر شديد وغلظ، وأخرج عن اس أبي مليكة قال: استأذن ابن عباس قبل موتها على عائشة وهي مغلوقة، قالت: أخشى أن ينني علي، فقيل: ابن عم رسول الله ﷺ. ومن وجوه المسلمين، قالت: اتدبوا له، فقال: كيف تخديتك، قالت: بحير إن اتقيت الله، قال: فأنت بحير إن شاء الله روجة رسول الله ﷺ. ولم يكن بكراً غيرك، وبرل عدرك من السماء، ودخل عليها ابن الزبير خلافه، فقالت له: دخل ابن عباس فأثنى علي، وودت أني كنت نسياً منسياً، وأخرجه من طريق القاسم ولم يذكر نسباً منسياً.

**ولقد** **فصل** **أح** رواه مسلم في المواقف من حديث هشام عن أبيه عن عائشة **قالت**: فلما كان يومي قبضه الله بين **سحري** و**نحري** [رقم: ٢٤٤٣]، وقد أخرج البحاري في "صحيحه" في مواضع أخرى غير موضع المواقف. **سحري** و**نحري**: أي حافني وذافني أي صدري ونحري.

**سبع حصال** **الح** ليست هذه السبع هي التي سبقت، فإنها ليست فيها: يأتيه جبرئيل بالوحي وأنا معه في شعاره، وإنافي على حاله، ومع ذلك فكيف تكون سبعة، ولم يتعرض له القاري مع علو كعبه في الحديث، وما يتعلق به، ولعل هذه الخصلة سقطت من أحد الرواة، ويمكن أن يقال: إنها جعلت الساعة ههنا وتوفي بين سحري وخري، وجعلتها غير حصة في قولها: ومات في ليلتي ويومي، قال الإمام الراري في 'تفسيره': روى القاسم بن محمد عن عائشة **ع** أنها قالت: فضلت أزواج النبي **ص** عشر حصال، تزوجني رسول الله **ص** بكرة دون عمري، وأبوأي مهاجران، وجاء جبرئيل بصورتي في حريرة، وأمره أن يتزوج بي، وكنت أعتسل معه في إباء واحد، وجبرئيل **ع** ينزل عليه بالوحي وأنا معه في الخاف، تزوجني في شوال وبني بي في ذلك الشهر، وقبص بين سحري وخري، وأنزل الله تعالى عذري من السماء، ودفن في بيتي، وكل ذلك لم يسألني غيري فيه. وقال بعضهم: رأى الله أربعة بأربعة: رأى يوسف **ع** بلسان الشاهد **ع** ثوب **ع** عذ **ع** حبيب **ع** (يوسف ٢٦٠) من أهلها، ورأى موسى **ع** من قول اليهود بالحجر الذي ذهب بشوبه، ورأى مريم بإنطاق ولدها، ورأى عائشة هذه الآيات العظام =

= في كتابه المترو على وجه الدهر، فلعنها تارة عدت عشرًا ومرة سبعًا وأخرى ستًا وجعلها سبعا بالتأويل المذكور لكن في كور اعتسها معه في بناء واحد مخصوصًا بها كلام يعرف من صحاح الأحاديث.

**الصدقة الح** لعمار صدقها في قصة لإفك، وقد صدقها الله تعالى، وكوفا حبة رسول الله لا ستره فيه، روى الترمذي عن عمرو بن غالب: أن رجلاً من عائشة عند عمار بن ياسر قال: أعرب مقوحاً مباحاً أتؤدي حبة رسول الله [رقم: ٣٨٨٨]، وحسنه وصححه الترمذي. **السد** روى اسحاري عن القاسم بن محمد. أن عائشة اشتكت، فحاء ابن عباس، فقال: يا أم المؤمنين! تقدمين على فرط صدق على رسول الله وعبي لي بكر [رقم: ٣٧٧١]، قال في 'الإرشاد': مطابقتها لترجمة بكونه فصع لعائشة بدحور الحبة، إذ لا يقول ابن عباس ذلك إلا بتوقيف [٢٤٨٨]، وقال اسقاري: وقد ورد في فضيلها أحاديث كثيرة، منها: قوله عائشة: ما من شيء أن تكوني زوجتي في الدنيا والآخرة رواه الحاكم في "مستدركه" [١١/٤، رقم: ٦٧٢٩]، ومنها: قوله: **السم** من سم في رأيت زوجتي في الجنة، رواه الطبراني في "الكبير" [٣٩/٢٣، رقم: ٩٨] =

ليعودها في مرضها، فأرسلت إليه <sup>عند</sup> <sup>من</sup> <sup>قصصاً أي أرفع</sup> إني أجد غماً وكرباً فإنصرف، فقال للرسول: ما أنا بالذي ينصرف حتى أدخل، فرجع الرسول فأخبرها بذلك فأذنت له، فقالت: إني أجد غماً وكرباً، وأنا مشفقة <sup>حائفة</sup> مما أخاف أن <sup>عنه</sup> <sup>من المات</sup> أهجم عليه، فقال لها ابن عباس: أبشري، فوالله سمعت رسول الله ﷺ يقول: "عائشة في الجنة"، وكان رسول الله ﷺ أكرم على الله أن يزوجه جمة من جمر جهنم، فقالت: فرجت عني فرج الله تعالى عنك.

**| بيان فضائل الشعبي، إبراهيم، علقمة، عبد الله ﷺ |**

٣٨٣- أبو حنيفة عن الهيثم عن عامر الشعبي قال: كان يحدث عن المغازي وابن عمر يسمعه، قال حين يسمع حديثه: إنه يحدث كأنه شهد القوم.

٣٨٤- أبو حنيفة عن داود بن أبي هند عن عامر أنه كان يحدث عن مغازي رسول الله ﷺ في حلقة فيها ابن عمر، فقال: إنه ليحدث حديثاً كان يشهد، .....

= اعلم أن الصحابة على نوعين: نوع قد تواترت فضائله، وتناوبت حلالاته، ونطافت على علو منزلته القصص والأخبار، وتماثلت على سمو مرتبته الأحاديث والآثار، ويعد ذلك حد التواتر كالحلفاء الأربعة، ومن يحدو حدوهم ويجري مجراهم، أو يدنوهم كفاطمة وحديجة وعائشة وسائر عشرة والحسين والعبادة وغيرهم، ونوع أدون من ذلك مما يتطرق في مطاب ورود فضله الطون واشكوك، فمن بعض النوع الأول اختلف المحققون في كفره وفسقه، ولا سيما منهم الشيخان.

**استبرأ** افرحي بالشارة باحة في حديث سمعته مرفوعاً. **عائشة في الجنة** بظهر منه أن اشارة لا تختص بالعشرة، وقد وردت في حق حديجة وفاطمة والحسين وعبد الله بن سلام وغيرهم.

**عن عامر الخ** تراجم الشعبي والدين في الحديث الاتي بعد هذا الحديث من شيوخ الإمام، وأبي جمة، وروى هديل متعلقة بالمقدمة فليطلب هناك. **داود الخ** هكذا في النسخة اسقولة عبده، وهو انشيري مولا هم أبو بكر، أو أبو محمد البصري ثقة متقن كان يهجم بأخوه من الخامسة، مات سنة أربعين، وقيل: قبلها، كذا في 'انقريب'، لكن اظاهر أن هذا سهو من الخامع المرتب؛ لأن نسخة متن 'شرح انقاي' سمسد تشير إلى أنه أبو هند، وهو الحارث بن عبد الرحمن، مقبول من السابعة.



زفر قال: سمعت أبا حنيفة يقول: سمعت حماداً يقول: كنت إذا نظرتُ إلى إبراهيم، فكل من رأى هديه يقول: كان هديه هدي علقمة، ويقول: من رأى علقمة يقول: كان هديه هدي عبد الله، ويقول من رأى هدي عبد الله: كان هديه هدي رسول الله ﷺ.

### [بيان فضيلة الإمام رحمه الله]

٣٨٥- أبو حمزة الأنصاري قال: سمعت عبد الله بن داود يقول لأبي حنيفة: من أدركت من الكبراء؟ قال: القاسم، وسالم، وطاوساً، وعكرمة، ومكحولاً، وعبد الله ابن دينار، والحسن البصري، وعمر بن دينار، وأبا الزبير، وعطاء، وقتادة، وإبراهيم، والشعبي، ونافعا، وأمثالهم.

رُفِرَ بن هذيل تلميذ الإمام. هدية سيرته وحصلته في اتباع السنة. علقمة شيخ إبراهيم وتلميذ ابن مسعود. هدى عبد الله لأنه كان أقرب إليه هدياً وسمناً ودلاً من الصحابة كما في حديث حذيفة عبد الحارثي. سمعنا ذكرنا إسناده هذا القول وضيقه في باب الوصية والمرايض في أواخر المسند تحت حديث الإمام عن طاوس عن ابن عباس في العصاة نفسه. عبد الله الح وفي نسخة الشرح: زيادة لفظ الحارثي. وهو يضم الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة وسكون الياء التحتانية وكسر الياء الموحدة. بن داود ابن عامر الهمداني أبو عبد الرحمن الحارثي. القاسم ابن محمد بن أبي بكر. نافعا ابن مثل ما يذكر في هذا المسند، وذكروا أن مشايخه بنوا أربعة آلاف، وتلاميذه لا تعد ولا تحصى، كذا قال القاري.



هذا فداؤك من النار، وفي رواية: إذا كان يوم القيامة أعطى الله تعالى كل رجل من هذه الأمة رجلاً من الكفار، فيقال: هذا فداؤك من النار، وفي رواية: إذا كان يوم القيامة دفع إلى كل رجل من هذه الأمة رجل من أهل الكتاب، فقيل له: هذا فداؤك من النار، وفي رواية: إن هذه الأمة أمة مرحومة عذابها بأيديها.

٣٨٨- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ يوماً لأصحابه: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: نعم، قال: أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قالوا: نعم، قال: أترضون أن تكونوا نصف أهل الجنة؟ قالوا: نعم، قال: أبشروا، فإن أهل الجنة.....  
مرحوا

= وقال أيضاً: وفي رواية نصيري والحاكم عن أبي موسى بنفض: .....  
قست: هذا ما في الجامع  
نصير، بسبوطي، وهو مبلغ عدة نقاري لا غير، لكن بسبوطي عرّه إلى معجم نصيري الكبير، وإلى كنى الحاكم.  
دفع إلى كل واحد من أصحابه [رقم: ٤٢٩٢] وفيه: رجلاً من مشركين. ابن بريدة سليمان بن بريدة بن حصيب الأسدي، أترضون الخ. وحديث رواه أحمد [رقم: ٣٦٦١، ٣٨٦١]، والترمذي [رقم: ٢٥٤٧]، وابن ماجه [رقم: ٤٢٨٣] عن ابن مسعود مرفوعاً بنقطة: .....  
تكونوا شطر أهل الجنة؟ ورواه الطبراني عن أبي مالك الأشعري، ومقطعه: .....  
ابن حميد في "تفسيره" عن جابر: بني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة، وفي رواية الطبراني [رقم: ١٠١٢، ٤١٩، ١٩] عن يهر بن حكيم عن أبيه عن جده: .....  
..... وفي رواية لوطيان [رقم: ١٠٣٥٠، ١٠١٦٨] والحاكم [٢٧٥، ١/١٥٥] عن ابن مسعود: أهل الجنة مائة وعشرون صف أنتم منها ثمانون صف.

ثلث أهل الجنة: رواه الترمذي [رقم: ٢٥٤٧] عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود مطولاً.  
أهل أحمد الخ. أخرجه أحمد [رقم: ٢٢٩٩٠، ٣٤٧/٥] والترمذي [رقم: ٢٥٤٦] وابن ماجه [رقم: ٤٢٨٩] وابن حبان في "صحيحه" [١٦، ٤٩٨، رقم: ٧٤٥٩] والحاكم في "مستدركه" [١، ١٥٥، رقم: ٢٧٣] عن بريدة هذا، ولطبراني في "الكبير" عن ابن عباس، وعن ابن مسعود، وعن أبي موسى، وفيه: وأربعون من سائر الأمم.

عشرون ومائة صف، أمي من ذلك ثمانون صفاً.

٣٨٩- أبو حنيفة عن أبي بردة قال: قال رسول الله ﷺ: إن أمي أمة مرحومة

عذاها بأيديها في الدنيا، وزاد في رواية: بالقتل.

٣٩٠- أبو حنيفة عن زياد عن يزيد بن الحارث عن أبي موسى قال: قال

رسول الله ﷺ: فناء أمي بالطعن والطاعون، قيل: يا رسول الله! الطعن عرفناه فما

الطاعون؟ قال: وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة، وفي رواية: وفي كل شهداء.

من يطلع ويصعد

عشرون ومائة صف **ح** روه الترمذي من طريق محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً: **ح**

..... [رقم: ٢٥٤٦]، قال: هذا حديث

حسن، وقد روي هذا الحديث عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبي مرسل، ومنهم من قال:

سليمان بن بريدة عن أبيه، وحديث أبي سنان عن محارب بن دثار حسن، وقال القاري: وفي رواية لأحمد

[٤٥٣/١، رقم: ٤٣٢٨] والطبراني [١٠/١٦٨، رقم: ١٠٣٥٠] عن ابن مسعود: **ح**

.....

.....

وروى ابن أبي حاتم والطبراني عن عوف بن مالك.

.....

.....

تدوين صفها وراود الترمذي [رقم: ٢٥٤٧] في حديث ابن مسعود: **ح**

.....

عن أبي بردة هذا في نسخة فيكون مرسلاً، وفي نسخة الشرح: عن أبيه، فيكون متصلاً وهو الظاهر، ولعله

سقط من قلم الناسخ في النسخة المنقول عنها عبدنا. **ال أمي ح** والحديث روه أبو داود [رقم: ٤٢٧٨]

والبيهقي وإحاكم [٤/٤٩١، رقم: ٨٣٧٢] والطبراني عن أبي موسى تلفظ: **ح**

..... **بالفصل** فيما بينهم بالقتل كقوله تعالى: **ح**

..... (الأنعام ٦٥) **فناء أمي ح** رواه أحمد والطبراني عن أبي موسى.

**وحر ح** أبو جر كالوعد الصع بالرمح وغيره، إلا أنه لا يكون نافداً لكن لعالب أن يكون مهيناً.

٣٩١- أبو حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد الله بن الحارث عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: فناء أمتي بالطعن والطاعون، فقيل: يا رسول الله! هذا الطعن قد علمناه فما الطاعون؟ قال: وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة. رواه الحاكم من حديثه حقيقه أو حكاه

فناء أمتي الخ الحديث بعينه رواه الطبراني في "الكبير" عن أبي موسى، وفي "الأوسط" عن ابن عمر [٢/ ٣٧٦، رقم: ٢٢٧٣].

## كتاب الأطعمة والأشربة والضحايا والصيد والذبائح

## [بيان النهي عن أكل كل ذي مخلب]

٣٩٢- أبو حنيفة عن محارب عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى عن كل ذي

ابن دثار

ناب من السباع.

**أبو حنيفة** **الح** كذا رواه الحارثي والأشاشي من طريق أبي يوسف عن الإمام، ورواه أيضاً من طريق الحسن بن زياد في المغازي عنه هكذا، وروى الستة من طريق نافع عن ابن عمر، وكل منهما صحيح، وأخرجه مسلم من طريق أبي بشر وميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس [رقم: ١٩٣٤]، وفي الباب حديث علي رواه عبد الله بن أحمد في "روائد المسند"، وحديث خالد بن الوليد رواه أبو داود [رقم: ٣٧٩٠]، وأخرج الستة [الحارثي رقم: ٥٥٣٠، ومسلم رقم: ١٩٣٢، والترمذي رقم: ١٤٧٧، وأبو داود رقم: ٣٨٠٢، والنسائي رقم: ٤٣٢٥، وابن ماجه رقم: ٣٢٣٢] عن أبي ثعلبة مرفوعاً: نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع، وعند أحمد ومسلم وأبي داود عن ابن عباس مثله مع زيادة: ذي مخلب.

**وهي** **الح** قال القاري: والحديث بعينه رواه أصحاب الكتب الستة عن أبي ثعلبة، وفي رواية أبي داود [رقم: ٣٧٩٠] والنسائي [رقم: ٤٣٣١] وابن ماجه [رقم: ٣١٩٨] عن خالد بن الوليد: أنه نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير، وعن كل ذي ناب من السباع، وبه قال أبو حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بأكل الخيل، لما أخرجه البحاري في عزوة جبير [رقم: ٥٥٢٤]، ومسلم في الذبائح عن جابر بن عبد الله [رقم: ١٩٤١] قال: "نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل". أقول: إنما احتار أبو حنيفة الكراهة في لحوم الخيل لهذا الحديث، ولقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحُكْمَ﴾ (الحل ٨)، ولأنها موضوعة للجهاد، فالإذن في ذبحها مضر لهذا الأمر الأهم، ولأن حديث الإذن محتمل للتأويل لإمكان أن يراد الجواز في مقابلة الحرمة لا الكراهة كما هو كثير في أمثال هذه المواضع، ولأن الحرم والمباح إذا اجتماعا غلب الحرم، فأبو حنيفة أحد بالأحوط فلا طعم عليه في أنه حالف النصوص الصريحة، وسعيد هذا البحث فيما سيأتي إن شاء الله تعالى.

**من لسباع** **الح** يعدو بالناب ويتقوى كأسد وغر ودب وفيل وقرد، وأما الضبع والثعلب فهما أيضاً داخلان في هذا العموم والكلية، فلا يباح شيء منهما عندنا خلافاً لمن حالفنا، والحديث رواه كثير من الصحابة، منهم ابن عباس أخرجه حديثه مسلم في الصيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً: "نهى عن كل ذي ناب من السبع، وعن كل ذي مخلب من الطير" [رقم: ١٩٣٤]، وقد تكلم ابن القطان في سماع ميمون من ابن عباس =

٣٩٣- أبو حنيفة عن محارب عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى يوم خيبر عن أكل كل ذي مخلب من الطير.

إسناد النهي عن أكل لحم الخنزير والأهلية

٣٩٤- أبو حنيفة عن أبي إسحاق عن البراء، قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الحمر الأهلية.

= فيهما سعيد بن جبير كما رواه أبو داود في 'نسخه'، وأبو زرارة في 'مسنده'، ومسلم حاكم بن الوليد أخرجه حديثه أبو داود مرفوعاً عنه: ..... [رقم: ٣٨٠٦]. ومسلم علي بن أبي طالب أخرجه حديثه أحمد في 'مسنده' عن عاصم بن صمرة عنه مرفوعاً: 'نهى عن كل ذي ناب من السبع' [١٤٧/١، رقم: ١٢٥٣]، ومسلم جابر بن عبد الله أخرجه حديثه الكرخي في 'مختصره' بإسناده إليه مرفوعاً: 'نهى عن كل ذي ناب من السبع، وكل ذي مخلب من الطير'، ومسلم أبو ثعلبة الخشني أخرجه حديثه الأئمة الستة [إسحاري رقم: ٥٥٣٠، ومسلم رقم: ١٩٣٢، والترمذي رقم: ١٤٧٧، وأبو داود رقم: ٣٨٠٢، والسنائي رقم: ٤٣٢٥، وابن ماجه رقم: ٣٢٣٢]: 'نهى عن كل ذي ناب من السبع'، ومسلم أبو هريرة أخرجه حديثه مسلم مرفوعاً: 'نهى عن كل ذي ناب من السباع فأكله حرم' [رقم: ١٩٣٣]، فهؤلاء ستة صحابة رووا الحديث لفظ واحد، فالعموم في لفظ 'كل ذي ناب' في الحديث قطعي دلالة يقرب القطع رواية فلا يعارضه الخصوص 'نظرون' لكونه أبين منه، ولو سبم فالحرم أولى بالأحد، هذا ملقط ما في 'البناءة' [٥٧٧/١].

مخلب طرف ظفر أصابع الصير والسبع، من الطير كالباري والشاهين والصقور والسر

هي الح [أخرجه الشيخان عن براء وعن جابر وعن عبي وعن ابن عمر وعن أبي ثعلبة، وفيه أخبار أخر أيضاً] كما رواه البخاري من طريق حفص بن عبد الرحمن عن الإمام، وروى الإمام عن محارب بن دثار عن ابن عمر، قال: 'نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية'، كما رواه البخاري وطائفة من طريق الحسن بن زياد عن الإمام، وروى الإمام عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك، رواه البخاري من طريق إبراهيم بن الفضل، وحاقان بن الحجاج، وحزمة بن حبيب الزيات، وأبي يحيى الحماني، وعمرو بن أبيهم، وعند الله بن موسى، ويونس بن بكير، وأيوب بن هاني، ويحيى بن نصر بن حاجب، وزهر بن هذيل، وأبي يوسف، وأسد بن عمرو، وعثمان بن ديسر، وآخرين كلهم عن الإمام، وروى الإمام أيضاً عن مكحول الشامي عن أبي ثعلبة الخشني مثله وفيه زيادة، كما رواه محمد بن الحسن في الآثار عن الإمام، وفي سماع مكحول عن الخشني كلام، وروى الإمام أيضاً =



= عن حماد عن إبراهيم: لا خير في لحوم الخمر وأبنائها، رواه محمد في 'الآثار' عنه، والكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه. وأخرج أبو داود [رقم: ٣٨٠٤] والدارقطني من حديث المقدم رفته: لا خير في لحوم الخمر، وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته: 'هـي يوم خير عن لحوم الخمر الأهلية، وعن الحلالة، وعن ركوبها، وأكل لحمها' [رقم: ٣٨١١]، وأخرجه النسائي كذلك [رقم: ٤٤٤٧]. ورواه الدارمي من حديث مجاهد عن ابن عباس رفته: "هـي عن لحوم الخمر الأهلية يوم خير"، وقال ابن عبد البر في "التمهيد": لا خلاف بين العلماء في تحريم الخمر الإسيية إلا ابن عباس وعائشة كانا لا يريان بأكلها بأساً على اختلاف في ذلك، والصحيح عنه فيه ما عيه الناس. روى عبيد الله بن موسى عن الثوري عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رفته: 'هـي يوم خير عن لحوم الخمر الإسيية'. ورواه الطحاوي نحوه في "أحكام القرآن" من طريق مجاهد عنه.

وروي في 'التمهيد' من طريق ابن الحنفية عن علي: أنه مرّ بابن عباس وهو يقف في متعة النساء أنه لا بأس بها، فقال له علي: 'إن رسول الله ﷺ هـي عنها، وعن حوم الخمر الأهلية يوم خير'، وروي أيضاً من طريقه، قال: تكلم عني وابن عباس في متعة النساء، فقال له علي: إنك امرأتاه أن رسول الله ﷺ هـي عن متعة النساء يوم خير، وعن حوم الخمر الأهلية، وبالجملة رواه جماعة من الصحابة منهم عبي بن أبي طالب، أخرجه حديثه الشيخان من طريق عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي في الكاح، والبخاري في عروة خير، ومسلم في الدبائح، ومهم ابن عمر أخرجه حديثه البخاري مسنداً إلى سالم ونافع عنه مرفوعاً.

ومهم البراء بن عازب وعبد الله بن أبي أوفى، أخرجه حديثهما البخاري أيضاً، ومهم أبو ثعبان الخشبي، أخرجه حديثه البخاري أيضاً [رقم: ٥٥٣٠]. ومهم عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه حديثه أبو داود عن طاوس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه راد: 'وعن الحلالة، وعن ركوبها، وأكل لحمها' [رقم: ٣٨١١]. ومهم ابن عباس، أخرجه حديثه الطحاوي بإساده عن مجاهد عنه مرفوعاً، ومهم أبو سليل وكان بدرياً، أخرجه حديثه أيضاً الطحاوي بإساده عن ابنه عنه، وفيه إكفاء القذور المعللة لحومها، ومهم أنس، أخرجه حديثه أيضاً الطحاوي بإساده إلى ابن سيرين عنه، وأخرجه البيهقي أيضاً في 'نسه'، ومهم أبو هريرة، أخرجه حديثه الترمذي [رقم: ١٤٧٩]، وفيه: "حرم كل ذي ناب من السباع" أيضاً، وحسنه وصححه، ومهم المقدم، أخرجه حديثه البيهقي، وقال الذهبي: إسناده قوي، ومهم سلمة بن الأكوع، أخرجه حديثه الشيخان، وفيه: كسر القذور وإراقة ما فيها، ومهم جابر بن عبد الله، أخرجه حديثه البخاري [رقم: ٥٥٢٤] في الدبائح وعزوة خير، ومسلم [رقم: ١٩٤١] في الدبائح عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر، وفيه: أذل في حوم الخيل. ومهم خالد بن الوليد، أخرجه حديثه أبو داود [رقم: ٣٧٩٠] والنسائي [رقم: ٤٣٣١] وابن ماجه [رقم: ٣١٩٨] مرفوعاً: =

## [بيان النهي عن خشاش الأرض]

٣٩٥- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر، قال: نهينا عن خشاش الأرض.  
مرفوع حكماً

= 'هـي رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل والبغال والحمير' هذا لفظ ابن ماجه، ولفظ أبي داود: 'عن رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل والبغال والحمير'. [رقم: ٣٨٠٦]، وأخرجه أحمد في 'مسنده'، والصبيري في 'معجمه'، والدارقطني في 'سننه'، وأخرج الترمذي حديث أبي هريرة [رقم: ١٤٧٩]، وفيه: ذكر المخثمة والحمار الإنسي، وأشار إلى أنه مروي عن العريص بن سارية وأبي سعيد أيضاً، وهذا الحديث الأخير عن حاند صريح في حرمة لحم الفرس أيضاً، فانهقد ركن المعارضة بينه وبين حديث جابر، فيصار الأمر إلى الكراهة عند التعارض كما هو شأن إثبات الكراهة. وقد يقال: لا معارضة بينهما، فإن حديث جابر صحيح أخرجه الشيخان بخلاف حديث خالد، فإن كثيراً من رجاله متكلم فيه.

وقد ادعى بعضهم كأبي داود والنسائي نسخه لحديث جابر، يقول في الجواب: إن أنا داود أخرجه وسكت فهو حسن عنده صاح للاحتجاج، وأما بقية فهو وإن كان مدلساً لكنه صرح بهذا التحديث عن ثور، فيكون ستة حجة كذا قاله ابن معين وأبو حاتم وأبو ررعة والنسائي وغيرهم، وثور بن يزيد حمصي أخرجه البخاري وغيره، وصالح ابن يحيى ذكره ابن حبان في 'الثقات'، ويحيى بن مقدم ذكره الذهبي، وقال: وثق، وأبوه المقدم بن معديكرب صحابي فالإسناد من بقية إلى المقدم إسناد جيد لا كلام فيه. وأما حديث النسخ فلا يقل بمجرد الاحتمال، ولا يقول أبي داود والنسائي ما لم يعتمد ذلك على إسمع بالتاريخ، ولفظ: 'أد' و'أرخص' وأمثالهما يستعمل في الإباحة بعد الحرمة أيضاً، وأيضاً يمكن أن يكون الإدس والرحضة في حالة المحمصة كما ورد: 'إنهم ما وصوا إلى خير إلا وهم جياح'، وأما إسلام خالد بن هو قل خير أو بعدها؟ فهو مختلف فيه، فلا يجوز بهذا خطأ الحديث كذا قاله العيني في 'أسنانه'، أقول: لو سلم أن حديث خالد أنزل من حديث جابر في علو مرتبة الصحة فكفة أبي حنيفة مع ذلك راحة؛ لأن معه قوة تعالى: 'عن رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل والبغال والحمير' (سجل ٨).

فإن قلت: إنه ليس صريحاً في الحرمة أو الكراهة، قنا: فانهقد ركن المعارضة على التساوي؛ لأن الآية إقرائية كما لم تكن صريحة في الحرمة كذلك حديث جابر ليس بأصريح لاحتمال التأويل والتخصيص كما سبق، فكما لكم قوة التصريح كذلك لنا قوة القطعية، ثم حديث خالد معاضد ومساعد للآية، وأيدها القياس والاحتياط، والأصل الأصوب تعلية الحرم على التحريم، قنا: وجوه كثيرة من الرجحان على أن هذه المسألة ليست مما اتفقت عليه الخفية بل الصاحبان أباحا أكله فلا طعن أصلاً.

**خشاش الارض** قال القاري: بكسر احاء ومثلث حشراتها من العصافير ونحوها، وصغار هوامها فيحرم أكلها ولا يصح بيعها؛ لعدم لرفعها، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وداود، وقال مالك: حلال؛ لقوله تعالى: 'فمن ذل جحر في ما نهى عن منعه' لأن جحر منعه من جحر منعه من جحر منعه (الأعام ١٤٥)، =

٣٩٦- أبو حنيفة عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: من قتل ضفدعاً فعليه شاة محرماً كان أو حلالاً.

= وقال الشافعي وغيره من العلماء: معاه مما كنتم تأكلونه وتستطيبونه، فالخضر إضافي لا حقيقي، والله أعلم. أقول: هذا مسسوح بما ورد من تحريم كثير من الأشياء غير المذكورات كدحوم الحمر والكب والفيل وغير ذلك، أو عام مخصوص العض فيبقى ظنياً فيحصى نحر الواحد أيضاً، وقال في "مجمع البحار": ربطت هرة فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض أي هوامها وحشراتهما، وقال أيضاً: فتع حاء أشهر الثلاثة وإعجامها أصوب وهي الهوام، وقيل: صفار الطير.

**خشاش الأرض.** أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة في باب أكل حشرات الأرض في حكم القنعد: ذكر عند رسول الله ﷺ فقال: حسه من حس [رقم: ٣٧٩٩]، فهذا الحديث يشير إلى أن عنة الحرمة كوها خبيثة من الخبائث، كقوله تعالى: ٥٥. **ضفدع** [رقم: ١٥٧٠]، وهذه العنة متحققة في جميع الحشرات على ما اجتهد المجتهد فيعم الحكم بعموم العلة، ويسحب على جميع الحشرات.

**من قتل ضفدعاً** [كربرج وجعفر وجندب ودرهم، وهذا أقل أو مردود، دابة لهرية وبرية، كذا في "القاموس"] قال القاري: والحديث بعينه في "كامل ابن عدي" في ترجمة عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ مؤذن النبي ﷺ عن جابر مرفوعاً، قال سفيان: إنه ليس شيء أكثر ذكرًا لله منه، وفي "كامل ابن عدي" في ترجمة حماد بن عبيد: أنه روى عن جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس: أن ضفدعاً ألقى نفسها في النار من مخافة الله تعالى فأنابها الله تعالى برد الماء، وحل بعقهن من التسبيح، وقال: "هي رسول الله ﷺ عن قتل الضفدع"، وفي "مسند أبي داود الطيالسي" و"سنن أبي داود" [رقم: ٣٨٧١] والسنائي [رقم: ٤٣٥٥] والحاكم عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن النبي ﷺ: "أن طبيباً سأله عن ضفدع في دواء، ساءه، عن قتلها"، فدل على أن الضفدع يحرم أكلها، ونها غير داحلة فيما أبيح من دواب الماء، ولعل وجوب الشاة على قانتها سواء محرماً أو حلالاً للزجر عن التعرض لها. أقول: حديث الطبيب رواه أحمد وإسحاق بن راهوية وأبو داود الطيالسي في "مسائدهم"، والحاكم في "المستدرک" في الطب، قال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال البيهقي: هو أقوى ما ورد في الضفدع، وقال الحافظ المذري: فيه دليل على تحريم أكل الضفدع؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتله، والنهي عن قتل الحيوانات إما للحرمة كالآدمي، وإما لتحريم أكله كالصرد والهدد، والضفدع ليس بمحرم، فكان النهي مصرفاً إلى الوجه الآخر كذا قال العيني. أقول: قد روى ابن ماجه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: "نهى عن قتل الصرد، والضفدع، والسملة، والهدد"، وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس مرفوعاً: "نهى عن قتل أربع من الدواب: السملة، والسحلة، والهدد، والصرد" [رقم: ٣٢٢٣].

**محرماً** [روى الدارمي عن عبد الرحمن بن عثمان مرفوعاً: "نهى عن قتل الضفدع".]

## [بيان حكم أكل الضب]

٣٩٧- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: أنه أهدي لها

ضب، فسألت رسول الله ﷺ: **فنهاها عن أكله فجاء سائل فأمرت له به،.....**

**ص** [يفتح الصاد المعجمة وتشديد الموحدة حيوان بري يشبه الولل، ولحمه فيما قيل: يذهب العيش] حيوان بري من الحشرات، قيل: يعيش سعمائة سنة فصاعداً، ولا يشرب الماء ويور في كل أربعين يوماً قطرة، ولا يسقط له س. (القاري) **فيهاها عن أكله الخ** [فقد خرج ابن عساكر في "تاريخه" عن عائشة، وأبو داود عن عبد الرحمن بن شبل كلاهما مرفوعاً: 'هني عن أكل الضب'] كذا رواه الحارثي من طريق أبي سعد الصنعائي عن الإمام، ورواه ابن حنبل عن طريق محمد بن الحسن عنه، ومن طريق الحسن بن زياد عنه، ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه، والحديث أخرجه أحمد في 'مسنده' من طريق حماد بن سمية عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: أتى رسول الله ﷺ ضب فم يأكله وم يبه عنه، قمت: يا رسول الله! أفلا نطعمه المساكين؟ قال: **لا نطعمه** [١٠٥٦، رقم: ٢٤٧٨٠]، ورواه الطحاوي من طريق يزيد بن هارون وعفان ومسلم بن إبراهيم كلهم عن حماد بن سلمة بنحوه.

وروى أبو داود من حديث عبد الرحمن بن شبل رفعه: 'هني عن أكل لحم الضب' [رقم: ٣٧٩٦]، قال المنذري: في إسناده إسماعيل بن عياش وضمضم بن زرعة وفيهما مقال، وقال الخطابي: ليس بذلك، قلنا: هو من رواية إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الحراري عن عبد الرحمن بن شبل، قال البيهقي: تفرد به إسماعيل بن عياش، وليس نحوه، قلنا: إسماعيل إذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحاً حجة كما صرحوا، وضمضم حمصي فهو شامي؛ لأن حمص من الشام، وقد اعترف البيهقي نفسه بأن حديثه عن الشاميين صحيح في ترك موضوع من الدم، ولذا سكنت عنه أبو داود فهو حسن أو صحيح عنده، وقد صرح البخاري وابن معين وغيرهما أن حديثه عنهم صحيح.

وأما ضمضم فجملة القول فيه أنه صدوق يهمل، وهذه الصفة موجودة في كثير من رجال 'الصحيحين'، والحديث صحيح، وبدا اتفق أئمتنا الثلاثة على كراهة حمله، وذهب الطحاوي منا إلى حبه وإباحته كما هو مذهب الشافعي استدلالاً بما اتفق عليه الشيخان من حديث خالد بن الوليد وابن عباس وابن عمر، وعاية ما يظهر بالنظر في ثمرة الحاصل من الآثار هو كراهة التثريب لا التحريم، وهو الأقوى مدركاً، وبمقط 'هاها عن أكله' يستدل على كراهة أكل الضب لا بقوله: **لا نطعمه** كما رعمه الطحاوي من أصحابنا، ورد عن محمد بن الحسن بأنه يجوز أن يكون أن تضعه السائل إلى آخر ما سرد الكلام؛ وذلك لأن النهي عن الأكل لا يجوز عن الكراهة =

= اعلم أن الأدلة السمعية على كراهة الضب كثيرة، منها: هذا الحديث أخرجه الحصكفي في هذا المسند، والحواررمي في مسنده عن الإمام أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وهو رواية متصلة بلا مرية، وأخرجه محمد في "الموطأ" عن الإمام عن حماد عن إبراهيم عن عائشة، وفيه كلام من جهة الانقطاع من حيث إن إبراهيم قيل في حقه: لم يسمع من عائشة، لكن إرسال التابعي الثقة مقبور عندنا لاسيما مراسيل السحبي مقبولة مصقلاً. ومنها: ما أخرجه محمد في "الموطأ" من طريق عبد الجار عن عريز بن مرثد عن الحارث عن علي موقوفاً، والموقوف فيما يتعلق بالسمع له حكم المرفوع، وأما الكلام من جهة السد فبعد الجار لا مرية في كونه صدوقاً ثقة، وأما عريز فالظاهر أنه عريز بن مرثد، وأما الحارث فالراجح فيه أيضاً توثيقه كما نقل عن يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري، وتكذيب الشعبي وغيره إياه ليس إلا في رأيه لا في روايته.

ومنها: ما أخرجه أبو داود من طريق محمد بن عوف الطائي عن الحكم بن نافع عن ابن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الخزازي عن عبد الرحمن بن شبل: "أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحم الضب" [رقم: ٣٧٩٦]، وسكت عنه أبو داود، فهو عنده حسن على ما عرف، وما تكلم في إسناده من جهة ابن عياش، ومن جهة ضمضم نقول: أما ضمضم فقال ابن حجر في 'التقريب': صدوق يهتم [رقم: ٢٩٩٢]، فهو من المرتبة الخامسة ممن يحتاج تحديثهم، بل تحديث السادسة أيضاً، وأما ابن عياش فقال في 'التقريب': صدوق في روايته عن أهل بلده محط في غيرهم [رقم: ٤٧٣]، وقال العيني في 'السياسة': واس عياش إذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحاً كذا قاله البخاري ويحيى بن معين وغيرهما، وكذا قال البيهقي في باب ترك الوصوء من الدم في "سنة"، وكيف يقول ههنا وليس نخعة، قال العيني: وقد صحح الترمذي لاس عياش عن شرحبيل ابن مسلم عن أبي أمامة، فقد صح الإسناد وجاء طلاء غير مغشوش أصلاً.

ومنها: ما نقل عن أحمد [١٩٦/٤] والبرار وأي يعنى والطبراني أنهم أخرجوا بإسناد رجاله ثقات عن عبد الرحمن بن حسنة. كما عند النبي ﷺ في سفر فزلما مرلاً أرضاً كثيرة انصباب فأصبوا ضاً ودخما فيما القدر يغلي إذ حرج رسول الله ﷺ فقال: "من شرب من هذا ماء لم يدر ما يشرب". وهذا الحديث يشير إلى أن مجرد الخوف والاشتباه له ﷺ أيضاً يكفي للتحريم والهي أو الكراهة.

ومنها: ما أخرجه مسلم من طريق أبي الربيع عن جابر: أن رسول الله ﷺ بض فأبى أن يأكل منه، وقال: لا تأكلوه. ومن طريق أبي نصره عن أبي سعيد الخدري: أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال: إني في غائط مضبة، وأنه عامة طعام أهلي، قال: فلم يخبه، فقضا: عاوده فعاوده فلم يخبه ثلاثاً، ثم ناداه رسول الله ﷺ =

- في الثالثة، فقال:

..... [رقم: ١٩٤٩]، وهذا يشير إلى عدم الهبي القطعي فلا يخرج الكراهة عن يدنا، وخشيته كافية في ذلك. ومنها: ما أخرجه أبو داود عن ريد بن وهب عن ثابت بن وديعة نحوه [رقم: ٣٧٩٥]، والسائي عن ريد بن وهب عن ثابت بن يزيد البصري، وعن ثابت ابن وديعة، وعن البراء بن عازب، وفيه: أن رجلاً أتى النبي ﷺ بضب، فقال: **إن أمة مسخت** [رقم: ٤٣٢١]. فهذه وأمثاله أخبار وآثار في منع أكل الضب عامتها صحيحة، ولا أثر من درجة الحسن فلا أقل من إثبات الكراهة، وقد ورد أيضاً على ما مر من رواية الإمام عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً عن النبي عن حشاش الأرص، والضب من هوامها فيدخل تحت الهبي.

ولما هها طرق في إثبات الكراهة، منها: أن مدار إثباتها على تعارض الأدلة وهو ثابت متحقق هها، ومنها: أنه إذا اجتمع المحرم والمبيح غلب المحرم على ما عرف في الأصول، ومنها: أن قولنا أحد بالاحتياط، ومنها: إجراء طريق السح، فإن التاريج مجهول، فيجعل المحرم ساحتاً للمبيح مؤحراً عنه تقبلاً للسح على ما تقرر في الأصول في قاعدة اجتماع الحاصر واسيح، ثم هذا كله على تقدير كراهة التحريم عند أصحابنا، وأما على تقدير كراهة التنزيه كما يشير إليه قول محمد في "الموطأ" تركه أحب إلينا، فلا إشكال أصلاً.

وعنى هذا يتوافق روایات الإباحة والمنع، فإنه يحمل على الهبي التريهي كما هو الظاهر، واحتاره الطحاوي من أصحابنا، وقال: لا بأس بأكل الضب، ومع كل ذلك لا طعن على الحمية مطلقاً، لأن الطحاوي أيضاً من أصحابنا، والعجب من افقاري أنه نقل عن 'الإحياء' أن الظل بأبي حبيبة أن هذه الأحاديث لم تسعه ولو سعت لقالها ولم يقتصر في جوابه إلا أن قال: إن هذا من بعض الظن، فإن حسن النص بأبي حبيبة أنه أحاط بالأحاديث الشريفة من الصحيحة والضعيفة لكنه رجع الحديث الدار على الحرمة، وحمله على الكراهة جمعاً بين الأحاديث وعملاً بالرواية والدراية، ولم يستوف الأعمار في الرد عليه ولم يستقص في ذلك أصلاً، وقصر في ذلك على مجرد التنس فافهم، وأعجب منه ما قاله الررقائي في 'شرح الموطأ': إنه حل أكله بلا كراهة عليه الجمهور والأئمة الأربعة، كما رجحه الصحاوي خلافاً لقول صاحب 'المهذبة' من الحمية: يكره؛ لنهي عائشة لما سأته عن أكله، لكنه ضعيف فلا يفتح به، وحكى عياض ترمذ عن قوم، قال النووي: ما أضه يصح عن أحد. قلت: أم يطر ما قاله الطحاوي في 'شرح معالي الآثار' حيث نص أن أصحابنا الثلاثة كلهم كرهوا أكله أم لم يكرهوا؟ كتب محمد طائفة بكرهته وقد صرح به في "موطئه"؟ نعم انصحاوي مذهبه حله بظنه في الآثار وتقيحها، وقد سطر الكلام في 'شرح معالي الآثار' وهو الراجح بالنظر للعائز؛ إذ أحرار الحل وآثاره أكثر وأصبح سند أقوى دلالة وأصرح عبارة، فالأولى الحمل على كراهة التنزيه كما يشير إليه ما قاله الطحاوي في مختاره، وما قاله الررقائي من ضعف حديث هي عائشة فقد عرفت حاله، ولعله لم يتيسر له مراجعة طرقه ومعرفة إساده.



فقال رسول الله ﷺ: **أَتَطْعَمِينَ مَا لَا تَأْكَلِينَ.**

## [بيان صيد الكلاب المعلمة]

٣٩٨- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن همام عن عدي بن حاتم، .....  
ابن الحارث

**طعمن** الخ بضم التاء من الإطعام، ومن هذا الحديث وأمثاله قد كره أصحابنا الثلاثة لحمه ولم يشد عما عير الصحاوي، ونقل عن ابن المدر أنه روى عن علي كرم الله وجهه، ومن ههنا نصل وزهق بالكية ما قاله النووي: وأجمع المسلمون على أن الضب حلال ليس بمكروه إلا ما حكى عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته، وإلا ما حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا: هو حرام، وما أظنه يصح عن أحد وإن صح عن أحد فمحموج بالنصوص، وإجماع من قبله، وما نقله القاري عن الدميري من الإجماع على حبه، وسكت عليه ولم يجب عنه. أقول: كيف خفي هذا على هؤلاء الفحول، وقد قال الترمذي: وقد اختلف أهل العلم في أكل الضب فرخص فيه بعض أهل العلم من أصحاب النبي وغيرهم، وكرهه بعضهم. وأما قوله: فمحموج بالنصوص والإجماع، فقد عرفت حال المحجوزية بالنصوص والإجماع، وأين الإجماع مع مخالفة علي؟ وأما بالنصوص فمحموج هو النووي، ومن فوقه ومن تبعه، وأما قول: إن هي الشارع قبل علمه بأد المسح لا يعقب ولا يبقى له سبل فهو قول واه لا يصحى إليه، فإنه يمكن أن يخص ذلك العام توفيقاً بين الأدلة على أن ذلك غير ثابت صحيح مثل صحة هذه النصوص.

**ابن حنيفة** الخ [هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة عن عدي بن حاتم] كذا رواه الحارثي من طريق عبد العزيز بن خالد الترمذي، والفضل بن موسى، وحماد بن قيراط الخراساني كلهم عن الإمام، ورواه طلحة العدل من طريق القاسم عن الإمام مختصراً بلفظ: "سألت رسول الله عن صيد قتله الكلب قبل إدراكه دكاته فأمرني بأكله"، ورواه هكذا محمد بن الحسن في 'الآثار' عن الإمام، وكذا الحسن بن زياد في 'مسنده' عنه، وكذا الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عن الإمام، وأخرجه الشيخان [البحاري رقم: ٥٤٧٧، ومسلم رقم: ١٩٢٩] وأبو داود [رقم: ٢٨٤٧] والترمذي [رقم: ١٤٧٠] والنسائي [رقم: ٤٣٠٥] وابن ماجه [رقم: ٣٢٠٨] من حديث همام بن الحارث عن عدي، وروى محمد في 'الآثار' والحسن بن زياد كلاهما عن الإمام عن حماد عن إبراهيم، قال: **دأمت كسك غير معلم فلا تأكل.**

وروى الإمام أيضاً عن حماد عن إبراهيم عن عدي: "أنه سأل رسول الله عن الصيد إذا قتله الكلب قبل أن يدرك دكاته فأمره بأكله إذا كان عاماً، وفي رواية. معلماً، كذا رواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عن الإمام، ورواه أيضاً محمد وأحسن عنه، ومراسيل السجعي مأخوذة، وروى الإمام من طريق إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن عدي رفعه بلفظ: **من أكل من كسك غير معلم فلا تأكل.** كذا رواه طلحة من طريق الصباح بن محارب عنه، قال القاسم بن قطنوبغا: كأنه سقط من السند بعد إبراهيم لفظ 'عن أبيه'. قلت: لأن إبراهيم لم يدرك عدياً =





## [بيان حكم السمك]

٣٩٩- أبو حنيفة عن عطية عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: .....  
 اعوي الحديري

قال الخ كذا رواه الحارثي من طريق يحيى بن عيسى عن الإمام، والحديث أخرج ابن أبي شيبة من هذا الوجه موقوفاً على أبي سعيد، وأخرج أبو داود من طريق أحمد بن حنبل عن عدة عن يحيى بن سليم الطائفي عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه سمك ولا دابة. [رقم: ٣٨١٥]، وأخرج الحديث ابن ماجه هذا الإسناد [رقم: ٣٢٤٧]، وقال أبو داود: وروى هذا الحديث سفيان الثوري وأيوب وحماد عن أبي الزبير أوقفوه على جابر، وقد أسند هذا الحديث أيضاً من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ.

اعلم أن الكلام ههنا في ثلاثة أمور في الإسناد الأول: في يحيى بن سليم من جهة كثرة وهمه، وفي إسماعيل بن أمية من حيث إنه متروك، وفي الإسناد الثاني: من جهة عدم سماع ابن أبي ذئب من أبي الزبير، فأجاب العيني عن الأول بأن يحيى بن سليم أخرج له الشيخان فهو ثقة وراد فيه الرفع، ونقل ابن القطان في كتابه عن ابن معين قال: هو ثقة لكن في حفظه شيء من أجل ذلك تكلم الناس فيه، وعن الثاني بأن متروك الحديث إسماعيل بن أمية أبو الحسن، وهذا إسماعيل بن أمية القرشي الأموي، والذي في ظن ابن الخوزي ليس في طبعه، وعن الثالث أن هذا من مذهب الحارثي أنه يشترط لاتصال الإسناد بثبوت السماع، وقد أكره مسلم ذلك إكراً شديداً، وروى أنه قول محترع، وأن المتفق عليه أنه يكفي بالاتصال إمكان اللقاء والسماع، وابن أبي ذئب أدرك زمان أبي الزبير بلا خلاف، فسماعه منه ممكن.

وقال البيهقي في "السنن": رواه جماعة عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً، قال: وحالفهم أبو أحمد الزبيري فرواه عن الثوري مرفوعاً وهو وهم فيه، قلنا: أبو أحمد ثقة، والرفع زيادة غير مخالفة لتوقف: حوار محينه من طريقين، وأن يكون جابر تارة رفعه وتارة وقع، وهذا مستفيض كثير جداً، وزيادة الثقة مقبولة، ثم أسند البيهقي عن يحيى بن سليم عن إسماعيل عن أبي الزبير، قال يحيى: كثير الوهم سيئ الحفظ، وقد رواه غيره عن إسماعيل موقوفاً، قلنا: يحيى غاية أمره أن يكون حديثه حساً محتجاً به، وكذا زيادته إذا لم يخالف ولم ينافي زيادته وقهم، ولو سلم ضعفه يصح شهادته لما مر، وما قال: رواه غيره، فالعير هو إسماعيل بن عياش كما رواه الدارقطني، وإسماعيل هذا لا يحتج به البيهقي نفسه، فأين مخالفة الثقات مع أن إسماعيل بن أمية مكّي حجازي، ورواية ابن عياش عن أهل الحجاز متروكة، وأما يحيى بن سليم فتقته وثقه ابن معين وغيره، ثم هذا الحديث رواه البيهقي عن عبد العزيز بن عبد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعاً، وضعفه بعد العزيز، فإنه لا يحتج به، وأجاب عنه العيني بأنه أخرج الحاكم في "مستدرک" في أبواب الأحكام حديثاً عنه وصححه سنده أقول: يحيى بن سليم الطائفي بريل مكة، =

ما جزر عنه الماء فكل.

## بيان حكم أكل الجراد

٤٠٠ - أبو حنيفة قال: سمعت عائشة بنت عجرد تقول: قال رسول الله

أكثر جند الله في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه.

= قال في 'التقريب': صدوق سيئ الحفظ [رقم: ٧٥٦٣]، وإسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، قال في 'التقريب': ثقة ثبت من السادسة [رقم: ٤٢٥]، ثم أقول: هو سمع ما قاله أبو داود، وصحاحه وقفه على جابر، فهذا الموقوف له حكم المرفوع؛ لأنه خلاف الظاهر المتأخر من نص القرآن، وهو قوله: . . . . . (مأذنه: ٩٦)، فالحل هو الموافق للاجتهاد، وحالاه لا يكون إلا

مسموعاً. ثم اعلم أن كراهة السمك الطافي مقبور عن كثير من الصحابة، منهم جابر بن عبد الله وعبيد بن أبي طالب وابن عباس . . . ومن اتبعين منهم ابن المسيب وأبو الشعثاء والسحفي وصاوس والزهري على ما أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما، وأخرجه محمد في 'كتاب الآثار' من طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم بن قوله، كذا قاله العيني في 'الباية' [٦١١ ١]، وباحتمة قولنا ههنا أيضاً أحد بالأحوص.

ما حرر . . . أي أكل حوت انكشف عنه الماء، أو هو غير لطيف. . . . . أخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعاً بلفظ: . . . . . وفي رواية الطحاوي في

'أحكام القرآن': ما جزر عنه سحر فكل، وما بقي فكل، وما وجدته صاف فوقي الماء فلا تأكل.

لا . . . كذا رواه ابن حنبل، وسمع الإمام من ابنة عجرد ثابت بن عبد البر في 'جامع العلم' عن يحيى بن معين، ورواه أبو داود من طريق أبي عثمان السهدي عن سليمان، قال: سئل رسول الله عن الجراد، فقال: . . . . . [رقم: ٣٨١٣]، قال أبو داود: ورواه المعتمر عن أبيه عن أبي عثمان

عن أبي . . . لم يذكر سما، وأخرجه من طريق آخر مثله، وفيه: قال: . . . وأخرج السحاري [رقم:

٥٤٩٥] وغيره عن شعبة عن أبي يعفور العدي، واسمه واقد، ويقال: وقدان أيضاً كما قاله الترمذي عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: 'غرونا مع النبي . . . سبع غروات كما يأكل معه الجراد'. قال السحاري: قال سفيان: أبو عوانة وإسرائيل عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى، وقال الترمذي: هكذا سفيان بن عيينة عن أبي يعفور هذا الحديث، وقد نقل النووي [شرح صحيح مسلم: ١٥٢/٢] الإجماع على حل أكل الجراد، وحاصله أن العربي يعبر جراد الأندلس؛ لما فيه من انصرار الخضم، وملحخص مذهب مالك إن قطعت رأسه حل، وإلا فلا.

ولا أحرمه . . . قال في 'الإرشاد' في حديث ابن أبي أوفى: وزد أبو نعيم في الطب: ويأكله معنا، أقول: نعل هذه قصة بعد قوله: لا آكله ولا أحرمه، فلعله آكله بعد؛ لحدوث رغبة فيه.

٤٠١ - أبو حنيفة عن سعيد عن عباية بن رفاع عن رافع بن خديج: أن بعيراً من إبل الصدقة نذّ فطلبوه فلما أعياهم أن يأخذوه رماه رجل بسهم فأصاب فقتله، فسألوا النبي ﷺ فأمر بأكله، وقال: إن لها أوابد كأوابد الوحوش، فإذا خشيتم منها فاصنعوا

عن سعيد بن مسروق الثوري والد سفيان الثوري. رافع بن خديج الخ. رواه مسلم عن سفيان وعمرو بن سعيد عن أبيهما، ورائدة وإسماعيل بن مسهم وشعبة عن سعيد بن رافع [يفتح أسون وتشديد الدال: نقر وذهب على وجهه شارداً] أي فرّ وهرب، هكذا رواه الحارثي من طريق مكّي بن إبراهيم والجارود بن يزيد وحمزة بن حبيب الزيات وعبيد الله بن موسى كلهم عن الإمام، ورواه أيضاً من طريق القاسم بن الحكم عن الإمام غير أنه قال: ... ورواه أيضاً من طريق عثمان بن أبي شيبة عن عبي بن مسهر عن الإمام إلى قوله: ... ورواه ابن المظفر بأصول من هذا من طريق ابن أبي عوانة، والحديث بهذا الإسناد أي عن سعيد بن مسروق الثوري أبي سفيان والد سفيان الثوري عن عباية بن رفاع عن رافع بن خديج رواه الحارثي في 'باب التسمية على الديبحة' وفي 'باب ما نذّ من البهائم فهو بمنزلة الوحش'، فالأول من طريق أبي عوانة اللوضاح ابنشكري عن سعيد، ولفظه: كنا مع النبي ﷺ بأيدي الخليفة، فأصاب الناس جوع فأصننا إبلًا وعملاً، وكان النبي ﷺ في أحرّيات الناس، ففعلوا ففصوا القدور، فدفّع إليهم النبي ﷺ، فأمر بالقدر فأكففت، ثم قسم، فعدل عشرة من العنم بعد بعير، وكان في القوم خيل يسيرة فطلبوه فأعياهم فأهوى إليه رجل بسهم فحبسه، فقال النبي ﷺ: هذه البهائم أوابد كأوابد الوحش، فما نذّ عليكم فاصنعوا به هكذا، قال [أي عباية]: وقال جدي: إنا لرجو ونخاف أن نلقى العدو عداءً، وليس معنا مدى أفندبح بالقتل؟ فقال: ... [جمع مديّة: سكين] الحبيشة

والثاني: من طريق سفيان عن أبيه سعيد بن مسروق، ولفظه: قال: قلت: يا رسول الله! إنا لاقوا العدو عداءً وليس معنا مدى، فقال: ... [من أراا يرين، والمعنى أهلك الذي تدخه بما يسيل الدم] ... وأصننا هب إبل وعمم هب منها بعير رماه رجل بسهم فحبسه، فقال ... [رقم: ٥٤٩٨، ٥٥٠٩]، وكذا أخرجه بقية الستة من مسلم والأربعة بطوله بألفاظ مختلفة. ثم علم أن احفية حملوا السن والظفر المنهي عن الذبح بهما على المتصين، وجوروا بالمفصين، وهذا حديث يشير إلى جوار الزكاة الاضطرابية للبهائم الانسية كما إذا تردى منها في البئر وغيرها فافهم. أوابد: أي توحشاً ونفرة من الإنس.

مثل ما صنعتكم بهذا البعير ثم كلوه، وفي رواية: إن بعيراً من إبل الصدقة نذّ فرماه رجل بسهم فقتله، فسئل النبي ﷺ عن أكله فقال: كلوه، فإن لها أوابد كأوابد الوحش.

### [بيان النهي عن الجثمة]

٤٠٢ - أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى عن الجثمة.

مثل ما صنعكم أي وكنوه كما عند نصراني. وفي رواه البخاري. روى أبو داود من طريق أبي الأحوص عن سعيد بن جابر. **نهى عن الجثمة** [رواه الترمذي عن أبي الدرداء بلفظ: نهى عن أكل الجثمة | رقم: ١٤٧٣]، وهي التي تصير بالنسب من باب التفعيل اسم مفعول التي تربط وتخلص عرساً يرمي، أو حصة بالصير، فإذا ماتت من ذلك حرم أكلها؛ لأهل موقوفة، والحديث رواه بخاري في 'باب ما يكره من الميتة والمصورة والجثمة' من طريق شعبة عن هشام بن يزيد بن أنس بن مالك عن جده أنس، قال: دحيت مع أنس على الحكم بن أيوب فرأى عثمان بن ميثاناً يصوم دجاجة يرموها، فقال أنس: 'نهى النبي ﷺ أن تصير الجثمة' [رقم: ٥٥١٣]، وأخرجه مسلم في سنن [رقم: ١٩٥٦]، وأبو داود في الأصحاب [رقم: ٢٨١٦]، وابن ماجه [رقم: ٣١٨٦]، ومن طريق يحيى بن سعيد: وغلام من بني يحيى ربط دجاجة يرميها، فمشى إليها ابن عمر حتى حبسها ثم أكل بها وبالعلام معه، فقال: ارجعوا علامكم عن أن يصير هذا الطير لقتل، فإني سمعت النبي ﷺ نهى أن تصير كهيمة أو غيرها تقتل. ومن طريق سعيد بن جابر، قال: كنت عند ابن عمر فمرروا بفتية يصوم دجاجة يرموها، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها، وقال ابن عمر: من فعل هذا؟ إن النبي ﷺ لعن من فعل هذا، تابعه سيمان بن شعبة، ومن طريق المهار ابن عمرو عن سعيد عن ابن عمر: 'لعن النبي ﷺ من مثل بالحيوان'، وقال عدي: عن سعيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ، ورواه مسلم [رقم: ١٩٥٧] والنسائي [رقم: ٤٤٤٤] بلفظ: لعن من يصوم دجاجة يرموها، وروى الترمذي من طريق أبي قتادة بن دعامة عن عكرمة عن ابن عباس: 'أن النبي ﷺ نهى عن الجثمة، ومن أحلالة، وعن الشرب من في لسقاء' [رقم: ١٨٢٥]، وحسنه وصححه، وقال: وفي الباب عن ابن عمرو، وروى النسائي [رقم: ٤٤٣٨] عن أبي ثعلبة مرفوعاً: لا تكل الجثمة.

وعن عبد الله بن جعفر، قال: مرّ رسول الله ﷺ على أناس وهم يرمون كسناً بالنسب فكره ذلك، وقال: لا تكلوا. وعن سعيد بن جابر عن عمر: 'لعن رسول الله ﷺ من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً، وفي طريق عنه: نهى الله عن مثل بالحيوان، وعن سعيد عن ابن عباس نحوه، وعن عكرمة عن ابن عباس حديث الترمذي، وعن أنس مثل حديث البخاري، وروى الدارمي حديث ابن عمر، ثم حديث أبي أيوب مرفوعاً: 'نهى عن صير الدابة'، قال أبو أيوب: لو كانت دجاجة ما صيرتها، وعن ابن عباس مرفوعاً: نهى عن الجثمة، فقال الدارمي: الجثمة المصورة. **الجثمة**: رواه الترمذي عن أبي الدرداء بلفظ: 'نهى عن أكل الجثمة وهي التي تصير بالنسب'.

## [بيان حكم الذبح بالحجر وغيره]

٤٠٣- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر: أن كعب بن مالك أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! إن غنيمة كانت لها راعية.....  
أمة أو امرأة

إن غنيمة الخ كذا، رواه البخاري من طريق القاسم بن الحكم ومحمد بن الحسن كلاهما عن الإمام، قال محمد بن الحسن: وربما أدخل أبو حنيفة بيده وبين نافع عبد الملك بن عمير، وهكذا رواه صحة من طريق أبيه بن حماد عن أبي يوسف عن الإمام عن عبد الملك بن عمير عن نافع، رواه ابن حنبل من طريق أصحاب الإمام قالوا: فيه عبد الملك بن أبي بكر يعني ابن جريح، والحديث أخرجه مالك في 'الموطأ'، ورواه أسباط في 'الفايد' في حلاوة الأسانيد من طريق القاسم بن الحكم العربي، قال: حدثنا أبو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر، قال: 'أتى كعب بن مالك النبي ﷺ فسأله عن راعية له كانت ترعى في غنمه فتخوفت على شاة أموت فدخنها بحجر، فأمر ﷺ بأكنها'. والقاسم فيه لين وبه علم أنه أحده إماما عن نافع بوسط وبغير وسط، ثم هو من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإن مالكا في أسانيد تلامذة أبي حنيفة وأصغر منه بست عشر سنة، وإماما غير مستكشف ولا شامخ ألف عن الأخذ من حاشيته وتلامذة من غاشيته كأحد الرواية به عن مكى بن إبراهيم، ثم مالك من تلامذته كما صرح به ابن حجر الهيتمي المكي في 'مناقب إمامنا'، ثم رواية الأكابر عن الأصاغر فمن من الرواية فيه تصانيف ورسائل للحفاظ، والحديث أخرجه محمد في 'الموطأ' عن شيبه في الحديث مالك عن نافع عن رجل من الأنصار: أن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أخبره أن جارية الخ.

ورواه البخاري من طريق عبيد الله عن نافع سمع ابن كعب (عبد الرحمن، وقيل: عبد الله) بن مالك يخبر ابن عمر أن أباه أخبره: 'أن جارية لهم كانت ترعى غنماً بسلع (جبل بالمدية) فأضررت من غنمها موتاً فكسرت حجراً فدخنتها، فقال لأهله: لا تأكلوه حتى آتي النبي ﷺ' فأسأله، أو حتى أرسل إليه من يسأله، فأتى النبي ﷺ أو بعث إليه، فأمر النبي ﷺ بأكنها. ومن طريق حويرية عن نافع عن رجل من بني سمة أخبر عبد الله: 'أن جارية لكعب ابن مالك ترعى غنماً له بالخيل الذي بالسوق وهو سلع فأصابت شاة فكسرت حجراً فدخنتها به، فذكروا لنيي ﷺ فأمرهم بأكنها'. ومن طريق الليث عن نافع: أنه سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبد الله عن النبي ﷺ: 'أن جارية لكعب بن مالك هذا، ومن صديق مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أخبره أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً بسلع فأصابت شاة منها فأدركتها فدخنتها بحجر، فسئل النبي ﷺ، فقال: كتبها' [رقم: ٥٥٠١]. وأخرجه الدارمي من طريق يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر، وأخرج أبو داود عن حماد، والنسائي عن شعبة كلاهما عن سماك عن مري بن قطري عن عدي بن حاتم، فلفظ أبي داود: قال: قلت: يا رسول الله! أ رأيت أن أحداً أصاب صيداً وليس معه سكين أيدبح بالرموة وشقة أعصا؟ =





فجاء بها إلى رسول الله ﷺ قد علقها بيده، فأمره بأكلها، وفي رواية: .....

= وفيه: أفأطعمهما؟ قال: "نعم" [٢٠٤/١٣، رقم: ٥٨٨٧]، وعند أبي داود عن محمد بن صفوان أو صفوان بن محمد هكذا على الشك [رقم: ٢٨٢٢]، وروى الترمذي عن البحاري حديث محمد بن صفوان أصح، وحديث جابر غير محفوظ، وأخرج البخاري من طريق شعبة عن هشام بن زيد عن جده أنس: 'أضجنا أرنا ونحن عمر الظهران، فسعى انقوم فلعمرو فأخذنا، فحئت بها إلى أبي صلحة، فذبحها فعت بوركيها، أو قال: بفحذيها إلى النبي ﷺ فقيلها" [رقم: ٥٤٨٩]. وأخرجه البخاري في الهبة أيضاً [رقم: ٢٥٧٢]، ومسلم في الديباج [رقم: ١٩٥٣]. وأبو داود في الأطعمة [رقم: ٣٧٩١]، والترمذي [رقم: ١٧٨٩] والسنائي [رقم: ٤٣١٢] وابن ماجه [رقم: ٣٢٤٣] في الصيد، وروى أبو داود من طريق عاصم عن الشعبي عن محمد بن صفوان أو صفوان بن محمد، قال: "اصطدت أرنبين فذبحتهما بمروءة، فسألت رسول الله ﷺ عنهما، فأمرني بأكلهما" [رقم: ٢٨٢٢]، ورواه السنائي عن الشعبي عن ابن صفوان، قال: "أصبت أرنبين فسم أجد ما أدكيهما به فذكيتهما بمروءة، فسألت النبي ﷺ عن ذلك، فأمرني بأكلها"، ومن طريق موسى بن طحمة عن أبي هريرة، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ بأرنب قد شواها، فوضعها بين يديه، فأمسك رسول الله ﷺ به فأكل، وأمر انقوم أن يأكلوا، وأمسك الأعرابي، فقال له رسول الله ﷺ: .....

..... وأخرجه من حديث عمر وأبي در، ومن طريق أنس، وروى ابن ماجه حديث أنس وابن صفوان، وروى حديث خزيمه بن جزء فيما يشير إلى الكراهة [رقم: ٤٣١٣].

وأخرج الترمذي من طريق قتادة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله: "أن رجلاً من قومه صاد أرنباً أو اثنين فذبحهما بمروءة فتعقبهما حتى لقي رسول الله ﷺ فسأله، فأمره بأكلهما" [رقم: ١٤٧٣]، قال: وفي الباب عن محمد بن صفوان، ورافع، وعدي بن حاتم، وقد رخص بعض أهل العلم في أن يذكي بمروءة ولم يروا بأكل الأرنب بأساً، وهو قول أكثر أهل العلم، وقد كره بعضهم أكل الأرنب، ثم صحح لفظ محمد بن صفوان.

وحديث أنس أخرجه أحمد في "مسنده"، وحديث أبي هريرة أخرجه السنائي. وراى في لفظ: ..... [رقم: ٢٤٢٩]، ورواه أحمد في "مسنده"، وابن حبان في 'صحيحه'، والبرار في 'مسنده'، وإسحاق بن راهويه في 'مسنده' من طريق موسى بن طحمة عن أبي بكر بن الحوتكية عن عمر من حديث هدية الأعرابي مفصلاً، وابن حبان في 'صحيحه' عن عاصم الأحول عن الشعبي عن محمد بن صفوان الأصباري، والترمذي في "عنه الكبير" من حديث قتادة عن الشعبي عن جابر، والدارقطني في "سنه" من حديث عكرمة عن ابن عباس عن عائشة في هدية لأرنب، وفيه: فما قمت أصعمي، والبيهقي في "سنه" من حديث عبد الله بن عمر كذا قال في 'النهاية' [٦٠١، ١١]، وقال النووي: وأكل الأرنب حلال عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد والعلماء كافة، إلا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي ليلى أنهما كرهاها، ودليل الجمهور هذا الحديث مع أحاديث مثله، =



الأضحى فأكثرُوا فيهن من ذكر الله تعالى.

٤٠٧- أبو حنيفة عن الهيثم عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله:

أن النبي ﷺ ضحى بكبشين أشعرين أملحين أحدهما عن نفسه والآخر.....  
كثري الشعر

أبو حنيفة الح كذا رواه محمد في 'الآثار' عن الإمام، والحرثي من طريق أبي همام الوليد بن شجاع عن أبيه عن الإمام، وطلحة العدر من طريق القاسم بن الحكم عن الإمام، والحرثي أيضاً من طريقه إلا أنه لم يذكر جابر، والحديث أخرجه الحاكم [٤٢٥/٢، رقم: ٣٤٧٨] وصححه على شرط مسلم، وابن ماجه من حديثه وحديث عائشة وأبي هريرة [رقم: ٣١٢١، ٣١٢٢]. وأحمد من حديث أبي رافع [٣٩١/٦، رقم: ٢٧٢٣٤]، وروى الإمام أيضاً من طريق سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: "أنه كان إذا ضحى اشترى كبشين عظيمين سميين أقرين"، وذكر الحديث هكذا رواه الخطيب البغدادي من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عن الإمام، وفي سنده عبد الله متكلم فيه، واختلف عليه، فقيل: عنه عن جابر كما رواه الماركان بن فضالة عنه، ذكره ابن أبي حاتم في العلل، وقيل: عنه عن أبي سمية عن عائشة، كذا رواه الإمام أيضاً، وجمع في رواية بينها وبين أبي هريرة، كذا رواه الثوري عنه. وأخرجه ابن ماجه وأحمد والحاكم، وهذه الرواية للخطيب ظهر أن الثوري أيضاً من شيوخ الإمام كما سبق أن مالكا أيضاً منهم لكن الأصل أنهما وليتا أي ابن سعد من تلامذة الإمام، وأخذه في العلم كما قاله ابن حجر المكي في "الخيرات الحسان"، ولكن الإمام لا يستنكف الرواية عن أصحابه كما له عن مكى بن إبراهيم، وروى أبو داود عن أبي عياش عن جابر رفعه: "ضحى بكبشين أملحين مَجُوعَيْن" [رقم: ٢٧٩٥].

عبد الرحمن الح. أي ابن عبد الله بن سابط فهو جده. أملحين الح [يخالط سواده بياض، وقيل: الأغبر، وقيل: الأبيض الخالص] رواه جماعة من الصحابة، منهم أبو هريرة وعائشة أخرج حديثهما ابن ماجه في 'سننه' من طريق عبد الرزاق بإسناده إليهما: "أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يضحي اشترى كبشين عظيمين أقرين أملحين مَجُوعَيْن، فدح أحدهما عن أمته ممن شهد بالتوحيد وشهد له نابلاخ، ودح الآخر عن محمد وآل محمد" [رقم: ٣١٢٢]، وكذلك رواه أحمد في 'مسنده' [٢٢٠/٦، رقم: ٢٥٨٨٥]، وروى أيضاً من حديث أبي سمية عن أبي هريرة عن عائشة مرفوعاً نحوه، وروى الطبراني في 'الأوسط' من حديث ابن المسيب عن أبي هريرة فذكره، ومسلم جابر روى حديثه أبو داود [رقم: ٢٧٩٥] وابن ماجه [رقم: ٣١٢١] من حديث أبي عياش عن جابر بن عبد الله قال: "ذبح النبي ﷺ يوم النحر بكبشين أقرين أملحين مَجُوعَيْن، فلما وجههما قال: هذين خبيبان (الأنعام: ٧٩)، اللهم لك ومنث عن محمد وأمته بسم الله والله أكبر، ثم ذبح".

عمن شهد أن لا إله إلا الله من أمته، وفي رواية نحوه، ولم يذكر جابر بن عبد الله.  
 أي ثوبه له وبنوته أيضاً فيكون مراسلاً

### [بيان حكم الذبيحة قبل الصلاة]

٤٠٨ - أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم والشعبي، عن أبي بردة بن نيار: أنه ذبح

شاة قبل الصلاة، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: تجزئ عنك ولا تجزئ عن أحد بعدك.  
 عهد من خصوصياته

= ومهم أبو رافع حديثه عند أحمد، وحديثه بن أسيد عند الحاكم، وأبو طلحة عند ابن أبي شيبة في 'مصنفه'.  
 وأبو مالك عند ابن أبي شيبة أيضاً، كذا في 'الأساية' لليعني، وقال ابن الهمام: وهو في 'الصحيحين' أنه  
 ضحى بكشين أملكين أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته. وحديث ابن ماجه رواه أحمد والحاكم والصابري  
 في 'الأوسط' عن أبي هريرة . وقال: صحيح على شرط مسلم، ورواه ابن أبي شيبة عن جابر وإسحاق وأبو  
 يعلى في 'مسنديهما'، وحديث أبي رافع رواه أحمد وإسحاق والطبراني والحاكم، وحديث أبي طلحة الأنصاري  
 رواه ابن أبي شيبة، ومن طريقه رواه أبو يعلى والطبراني، وحديث أسد رواه ابن أبي شيبة وإسحاق، كذا قال  
 ابن الهمام، وهذا انكشف الرد على المخالفين.

أبو حنيفة ح كذا رواه الحارثي من طريق أبي هلال عن أبي يوسف عن الإمام، وحديث أخرجه الستة  
 [إسحاري رقم: ٩٥٥، ومسلم رقم: ١٩٦١، وأبو داود رقم: ٢٨٠٠، والسنائي رقم: ١٥٨١] غير ابن ماجه  
 من حديث البراء بن عازب مفصلاً أطول من هذا، وروى ابن ماجه من طريق أبي ريدان الأنصاري نحو قصة أبي  
 بردة [رقم: ٣١٥٤]، فإن كان صاحب القصة غير أبي بردة فالمحتص ثلث، وروى البيهقي نحوه في قصة عقبة  
 ابن عامر، وأبو داود نحوه في قصة زيد بن خالد الجهني، فالمحتص أربعة.

**أبي بردة:** هانئ بن نيار بن عمرو بن عبيد البلوي من حلفاء الأنصار.

عن أحد الخ أخرج البخاري [رقم: ٥٥٥٦] وغيره من طريق عامر الشعبي عن البراء قال: ضحى جاري  
 يقال له. أبو بردة قبل الصلاة، فقال له رسول الله ﷺ: يا رسول الله! إن عندي داجاً

جدعة من المعز، قال: . . . . . وعن سمة عن أبي حنيفة عن البراء قال: ذبح أبو بردة قبل  
 الصلاة، فقال له النبي ﷺ: قال: ليس عندي إلا جدعة، قال شعبة: وأحسبه قال. هي خير من مسة،  
 قال: . . . . . وهذا الحديث أخرجه أصحاب الحديث بقرق متعددة، وقد ورد  
 التخصيص لعقبة بن عامر أيضاً، فوفق بينهما باحتمال صدورهما في وقت واحد، أو أن خصوصية الأول سحت  
 شوت اختصاصية لثاني، قيل: ذكر بعضهم أن الذين ثبت لهم الرحضة أربعة أو خمسة لكن ليس بتصريح بالنفي  
 إلا في قصة أبي بردة بن نيار في 'الصحيحين' وعقبة بن عامر.

## [بيان حكم ادخار لحوم الأضاحي]

٤٠٩ - أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد وحماد أنهما حدثاه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال: إنما هيئتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام ليوسع مؤسعكم على فقيركم.

أبو حنيفة **الح** كذا رواه الحسن بن زياد في "مسند" عن الإمام، والبخاري عن أبي عبد الرحمن الحارثي عنه، والحديث أخرجه مسلم من حديث بريدة [رقم: ٩٧٧]، ومسلم [رقم: ١٩٧١] وأبو داود [رقم: ٢٨١٢] والسنائي من حديث عائشة، وأبو داود والسنائي [رقم: ٤٢٣٠] وابن ماجه [رقم: ٣١٦٠] من حديث سيشة الهذلي.

عن عبد الله **الح** قال ابن حجر في "التقريب" في النكح: قال البرار حيث روى علقمة بن مرثد ومخارب ومحمد بن جحادة عن ابن بريدة فهو سليمان، وكذا الأعمش عندي، وأما من عداهم فهو عبد الله، ولعل هذا إذا لم يذكر اسمه وقصر على كنيته، فهذا المقام مستثنى عن هذا الأصل، أو يقال: الرواية ههنا ليست لعلقمة مفرداً بل له وحماد بن أبي سليمان عن ابن بريدة.

عن لحوم **الح** رواه ستة من الصحابة، جابر: أخرج حديثه مسلم عن ابن الزبير عنه عن النبي ﷺ [رقم: ١٩٧٢]، وأبو سعيد الخدري: أخرج حديثه مسلم أيضاً عن أبي نصره عنه مرفوعاً [رقم: ١٩٧٣]، ورواه إمام في "المستدرک" وقال: على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وعائشة الصديقة: أخرج حديثها أيضاً مسلم [رقم: ١٩٧١] مرفوعاً، وسلمة بن الأكوع: أخرج حديثه البخاري، ونيشة الهذلي: أخرج حديثه أبو داود، وبريدة: أخرج حديثه مسلم عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه مرفوعاً [رقم: ١٩٧٧]، كذا في "الباية" [٥٢/١٢].

ليوسع **الح** أخرجه الترمذي [رقم: ١٠٥٤] من طريق سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: لا تأكلوا من لحوم الأضاحي بعد يومين، قال: وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وبيشة وأبي سعيد وقتادة بن العمان وأنس وأم سمية، وحديث بريدة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. ثم أخرج حديث عابس بن ربيعة عن عائشة، وفيه: سأها أكان يهني عن لحوم الأضاحي؟ قالت: لا، ولكن قل من كان يضحي من الناس فأحب أن يصعم من لم يكن يصحي، ولقد كنا نرفع الكراع فناكله بعد عشرة أيام، وحسنه وصححه الترمذي [رقم: ١٥١١]، وأخرج البخاري من طريق عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية عن الصديقة قالت: الأضحية كما تمنح منه، فقدم به إلى النبي ﷺ بالمدينة، فقال: لا تأكلوا من لحوم الأضاحي بعد يومين، ولكن أراد أن يطعم منه [رقم: ٥٥٧٠]، والله أعلم. والحديث رواه أبو داود عن قتادة، وأحمد بن محمد وعبد بن حميد والبيهقي وابن أبي شيبة عن أبي هريرة، وابن حبان عن أبي سعيد، كذا قال القاري.

## [بيان فضيلة الخل]

- ٤١٠- أبو حنيفة ومسعر عن محارب بن دثار عن جابر: أنه دخل عليه وقرب إليه خبزاً وخللاً، ثم قال: إن رسول الله ﷺ نهانا عن التكلف، ولولا ذلك لتكلفت لكم، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: نعم الإدام الخل.
- ٤١١- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: نعم الإدام الخل.

ولا يخفى كذا رواه الحارثي من طريق سليمان بن أبي كريمة عن الإمام، ورواه طلحة العدل، وابن حنبل من طريقه أيضاً، وراد: فقال الشامي عنه، ومن طريق مسعر بن كدام عن محارب، وروى الإمام فيما يأتي ما يؤيد الخبر الأخير، وقد جمع الإمام أبو محمد التميمي جزءاً في طرق حديث: . . . وقد أخرج ابن عساكر في "تاريخه" عن سلمان مرفوعاً: . . . وقد أخرج البيهقي في "شعب الإيمان" من حديثه: . . . قال القاري: وفي البحاري [رقم: ٧٢٩٣] عن أنس قال: هبنا عن التكلف. ويؤيده ما رواه الحاكم في "مستدرکه" عن سلمان: أنه . . . هي عن التكلف بصيف [١٣٦٤، رقم: ٧١٤٦]. وفي "مسند المردوس" للديمي من حديث الزبير: . . . وأخرجه ابن عساكر في "تاريخه" عن الزبير، بلفظ: اللهم إني وصالحني إني برأء من كل متكلف، وأخرجه عن الزبير بن أبي هالة هو وابن خديجة رفع إلى النبي ﷺ. . . وأخرجه الدارقطني بسند ضعيف بلفظ: . . . فقول النووي: ليس ثبات ليس شئت، كذا قال القاري، وأخرج ابن عساكر عن سلمان الفارسي رفعه: . . . وأخرج البيهقي في "شعبه" عن سلمان رفعه: . . . قال الله تعالى: . . . (ص ٨٦)، وقال: . . . (لصلاحي ٧) وإني سمعت الخ هذه العبارة في نسخة، وليست في نسخة شرح مسند نقاري، فلعلها سهو من الناسح كتبها موحودة في نسخة "العقود". نعم الإدام الخل قال القاري: ورواه أحمد [٣/٣٧١، رقم: ١٥٠٢٧] ومسلم [رقم: ٢٠٥٢] والأربعة [الترمذي رقم: ١٨٣٩، وأبو داود رقم: ٣٨٢٠، والسنائي رقم: ٣٧٩٦، وابن ماجه رقم: ٣٣١٧] عن حابر، ومسلم [رقم: ٢٠٥١] والترمذي [رقم: ١٨٤٠] عن عائشة. وقد ذكرنا ما له من المضائل في "شرح الشمائل". رواه الترمذي هذا اللفظ عن سفيان عن أبي الزبير عن حابر، وعن سفيان عن محارب عن حابر مرفوعاً، قال: وفي الباب عن عائشة وأم هانئ، وهذا أصح من حديث مارك ابن سعيد، ورواه عن عروة عن عائشة مرفوعاً، وحسنه وصححه، وعن أم هانئ وحسنه.





في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد.

### [بيان النهي عن الأكل متكناً]

٤١٣- أبو حنيفة عن علي بن الأقرم عن أبي حنيفة قال: قال رسول الله

أما أنا فلا أكل متكناً أكل كما يأكل العبد، وأشرب كما يشرب العبد، وأعبد ربي

حتى يأتيني اليقين.  
أي الموت

- رسول الله ﷺ فحلبت فشرب حلالها، ثم أمر له بأخرى فمما يستتمها، فقال رسول الله ﷺ  
كثراً فأسلم فكان يأكل أكلاً قليلاً.

سبعة مع، قال في 'إرشاد الساري': فيكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشرائه لا يشبعه إلا ملأ أمعائه  
السبعة والمؤمن يشبعه ملأ معي واحد، والحاصل أن المؤمن من شأنه الحرص على إرهادة والاقتناع بالسبعة خلاف  
الكافر [١٦٥/١٢]. ٥٥. قال في 'السنن': هكذا لفظ السند والمتن في سحنتنا، وفي نسخة العقود: أبو حنيفة عن  
عبي بن الأقرم عن أبي عطية الوداعي: أن النبي ﷺ قال:

وعلى هذا فالحديث مرسل؛ لأن الوداعي من الثانية كذا رواه  
إسحاق بن عمار، وروى الإمام أيضاً عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن أس مسعود عن النبي ﷺ أنه قال:  
كذا رواه الحسن بن زياد عنه، ورواه ابن حنبل عن مسروق، ومن طريق سعيد بن الجراح عنه،  
وأما سنده السني والصحيح شاهدة بضحة ما في سحنتنا، ورواه إسحاق بن عمار عن طريق أبي نعيم عن مسعود بن كدوم  
عن علي بن الأقرم شيخ الإمام أبي حنيفة كما في هذا الحديث عن أبي حنيفة عن النبي ﷺ  
ومن طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن شيوخ الإسلام عن علي بن الأقرم عن أبي حنيفة قال:  
كنت عند النبي ﷺ فقال لرجل عنده: لا أكل وأنا منكى [رقم: ٥٣٩٨، ٥٣٩٩].

وقال في 'إرشاد الساري': وليس لابن الأقرم في البخاري سوى هذا الحديث [١٦٦/١٢]، وعدد من شاهين من  
مرسل عطاء بن يسار: أن جريراً رأى النبي ﷺ يأكل متكناً فهناه، ومن حديث أنس: أن النبي ﷺ لما هاه جريراً عن  
الأكل متكناً لم يأكل متكناً بعد ذلك، وعدد من أبي شيبة عن محمّد: ما أكل النبي ﷺ متكناً إلا مرة واحدة، فقال:  
وهذا مرسل. ورواه الترمذي من طريق قتيبة عن شريك عن علي بن الأقرم عن أبي حنيفة

مرفوعاً: [رقم: ١٨٣٠]، قال: وفي الباب عن عبي وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس،  
هذا حديث حسن صحيح لا يعرفه إلا من حديث عبي بن الأقرم، وروى زكريا بن أبي رائدة وسفيان بن سعيد =

## [بيان النهي عن الشرب في آنية الذهب والفضة]

٤١٤- أبو حنيفة عن حماد عن حذيفة قال: نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة، وأن نأكل فيها، وأن نلبس الحرير والديباج، قال: وهي للمشركين في الدنيا ولكم في الآخرة.

= وغير واحد عن عبي بن الأقرم هذا الحديث، وروى شعبة عن سفيان الثوري هذا الحديث عن عبي بن الأقرم. وقال في 'الإرشاد' عن 'الفتح': وسب هذا الحديث قصة الأعرابي المذكورة في حديث عبد الله بن شبيب عن ابن ماجه، والصرياني بإسناد حسن، قال: أهديت نسي شاة فحشى على ركتيه يأكل، فقال له أعرابي: ما هذه الحنسة؟ فقال: يا أبا عبد الله... [١٦٧/١٢]. وتفصيل المسألة في ذلك الكتاب، والحديث رواه الصرياني من طريق عبي بن الأقرم عن عوف بن أبي حنيفة عن أبيه، رفعه: لا يشرب في آنية الذهب والفضة، وعبد الرزاق في 'مصنفه' عن معمر بن يحيى بن أبي كثير مرسلاً: لا يشرب في آنية الذهب والفضة، ورواه أبو لشيخ في 'الأحلاق النبوية' من حديث جابر، وحديث عائشة، وابيهقي في 'شعب الإيمان' من حديث ابن عباس، والنزار من طريق مبارك بن فضالة عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر: لا يشرب في آنية الذهب والفضة، وقال: لا يروى إلا بهذا الوجه، وأخرج ابن عدي في 'كامه' عن أنس رفعه: لا يشرب في آنية الذهب والفضة.

**والديباج إلخ:** [وفي حديث أم سمية مرفوعاً: إن الذي يأكل ويشرب في آنية الفضة والذهب إنما يخرج في بطنه نار حية، أخرجه مسلم [رقم: ٢٠٦٥]. ورواه الصرياني في "الكبير" وراود: [٢٣ ٣٨٨، رقم: ٩٢٨] هكذا في سحنتنا في السند، وفي نسخة 'العقود': عن حماد عن إبراهيم عن مجاهد عن حذيفة: ذكره، كذا رواه البخاري من طريق عبد الله بن الربيع عن الإمام، ومن طريق إسماعيل بن حماد عن أبي يوسف عن الإمام، ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عن الإمام إلا أنه قال: أبو حنيفة عن أبي فروة وحماد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: برلنا مع حذيفة عن دهمان بالمدائن، ثم ذكره بصوته، والحديث أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٥٤٢٦، ومسلم رقم: ٢٠٦٧] من حديثه. لا يشرب في آنية الذهب والفضة، ورواه الإمام أيضاً من طريق حماد عن إبراهيم عن عمر حديثاً صويلاً، وفيه: ثم رخص في الأصبع منه والأصبعين والثلاث والأربع، كذا رواه الأشعري من طريق أبي يوسف وأسد بن عمرو كلاهما عن الإمام، ومن طريقه ابن حنبل، ورواه محمد في 'الآثار'، والحديث أخرجه مسلم عن قتادة عن عامر عن سويد بن عفنة عن عمر مرفوعاً [رقم: ٢٠٦٩]، وانتقده الدارقطني أن قتادة مدلس، ورواه داود وسليمان وابن أبي شيبة وابن أبي اسفر عن الشعبي به موقوفاً، وفي المتفق نحوه عن ابن أبي عثمان كتاباً، =

٤١٥- أبو حنيفة عن مسلم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: نزلنا مع حذيفة على دُهقان بالمدائن، فأتى بطعام قطعنا، ثم دعا حذيفة بشارب فأتى بشارب في إناء فضة فضرب به وجهه فساءنا ما صنع، فقال: أتدرون لما صنعتُ به هذا؟ فقلنا: لا! فقال: إني نزلت عليه في العام الماضي، فدعوت بشارب فأتاني بشارب فيه، فأخبرته أن رسول الله ﷺ هُنا أن نأكل.....

= وكذا أخرجه النسائي، وفيه: إلا هكذا، وأشار بأصبعه اثنتين تبي الإمام [رقم: ٥٣١٢]. وفي كتاب عن ابن عباس مرفوعاً من جوار معلمه وشبهه، وروى الإمام أيضاً عن أبيه: أن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وأنا هريرة وأُس بن مالك وعمران بن حصين والخميس بن عبيد وشريح كانوا يلبسون الحر، رَواهُ محمد والخميس بن زياد عنه، وهذا مرسل، أبيه لم يبق صحابياً، لكن هذه الآثار موجودة عند ابن سعد وعند الزرقاني وأبي شيبة والبخاري في 'الأدب المفرد' غير أن عبد الرحمن وشريح، وهما آثار صحيحة بحريين أيضاً.

**مسلم** ابن ساء 'بوفروة الخهفي' **نزلنا الخ** رَواهُ البخاري من طريق لحكم بن عتيبة شيخ الإمام عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: كان مع حذيفة فاستسقى، فأناه دهقان يقدح قصة فرماه به، فقال: إني ما أرمه إلا أبي هيثم فم يته، وأن جني هُنا عن الحرير والديح والشرب في آية الذهب والقصة، وقال: ..... وعن مجاهد شيخ الإمام عن ابن أبي ليلى قال: حرجنا مع حذيفة، وذكر أن النبي قال: ..... عند الرحمن بن أبي بكر عن حالته أم سمية أم المؤمنين مرفوعاً: ..... وعن البراء مرفوعاً، وفيه: أمراً سجع وهُنا سجع، وعدّ منها الشرب في آية القصة، ومباثراً، والنسائي، وليس الحرير، والديح، والإسترق' [رقم: ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٦٣٤، ٥٦٣٥]. وقال في 'الإرشاد في حديث الحكم: راد الإسماعيلي. حرجنا مع حذيفة إلى بعض السواد فاستسقى، فأناه دهقان يناء من قصة فرماه به في وجهه الحديث، ورواه أبو داود عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن حذيفة نحو هذا [رقم: ٣٧٢٣]، وروى النسائي عن علي: أخذ رسول الله دهنًا يميمه وحريراً شمائه، فقال: ..... [رقم: ٥١٤٤]. وأخرجه عنه بطرق، وحواه عن أبي موسى ومعاوية وغيرهم، وروى الترمذي حديث الحكم [رقم: ١٨٧٨]، وقال: وفي الباب عن أم سلمة والبراء وعائشة، هذا حديث صحيح حسن.

**دهقان** بكسر الدال ويضم: فلاح العجم ورئيس الإقليم. **المدائن** مدائن كسرى قرب بغداد.

**فقال**: معتذراً عن ضربه وجهه. **هنا الخ**: فلم ينته هذا الدهقان فضربته.

في آنية الذهب والفضة، وأن نشرب فيها، وأن نلبس الحرير والديباغ فإنها للمشركين في الدنيا وهي لنا في الآخرة.

٤١٦- حماد عن أبيه عن أبي فروة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: استسقى حذيفة بن اليمان من دهقان، فأتى بشراب في إناء فضة، فأخذ الإناء، فضرب به وجهه، وقال: إن رسول الله ﷺ نهي أن نشرب في آنية الفضة.

٤١٧- أبو حنيفة عن الحكم عن ابن أبي ليلى قال: كنا مع حذيفة بالمداين، فاستسقى دهقاناً، فأتاه به في جام فضة فرمى به، ثم قال: إن رسول الله ﷺ نهي عن آنية الذهب والفضة، وقال: هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة.

رواه الطبراني عن معوية

في آنية الذهب الخ وقد هي اليه ع عن الأكل والشرب في إناء الفضة والذهب، رواه النسائي عن أنس، ونهى عن الديباغ والحرير والإسترق، رواه ابن ماجه عن البراء بن عازب [رقم: ٣٥٨٩]، كذا قاله القاري.

أبو حنيفة الخ كذا رواه الحارثي وابن حنبل من طريق حمزة بن حبيب البزاز عن الإمام، ورواه محمد بن الحسن في مسنده إلا أنه قال: أبو حنيفة عن مسهم بن سام بن فيروز الجهمي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة بن اليمان: أنهم نزلوا معه على دهقان، فأتاهم بطعام ثم أتاهم، الحديث، وهكذا رواه الأشعري عن طريق عبيد الله بن موسى عن الإمام، والحديث أخرجه الستة [النخاري رقم: ٥٦٣٢، ومسلم رقم: ٢٠٦٧، والترمذي رقم: ١٨٧٨، وأبو داود رقم: ٣٧٢٣، والنسائي رقم: ٥٣٠١] من طريق بن أبي ليلى عن حذيفة، والنسائي عن أنس: هي عن الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، والطبراني في 'معجمه الكبير' من حديث ميمونة مطولاً فيه: هي عن شرب في آنية الذهب والفضة، وأشيخان [النخاري رقم: ٥٦٣٤، ومسلم رقم: ٢٠٦٥] من حديث أم سلمة: الذي يشرب من إناء الذهب والفضة إنما يخرج في بطنه نار جهنم، وعند مسهم ذكر الأكل أيضاً [رقم: ٢٠٦٥]، والدارقطني من حديث ابن عمر: في آنية الذهب والفضة.

## [بيان الحنتم والمزفت والنقير والدباء]

٤١٨- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ هي عن الدباء والحنتم.

٤١٩- أبو حنيفة عن علقمة عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: <sup>حره حصر</sup> هيّاكم

هي **ح** روى الترمذي عن عمرو بن مره عن رادان: سألت ابن عمر عما هي عنه رسول الله ﷺ من الأوعية أخبرني بلعكم وفسره لنا بعتا، قال: "هي رسول الله ﷺ عن الخمسة وهي الخرة، وهي الدباء وهي القرعة، وهي عن النقير وهي أصل الحبل يقرب قراً أو يسبح سبحاً، وهي عن امرئ وهو نقير، وأمر أن يشتد في الأسقية" [رقم: ١٨٦٨]، قال. وفي الباب عن عمرو وعبيد بن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وعبد الرحمن بن يعمر وسمرة وأبى وعائشة وعمران بن حصين وعائد بن عمرو وأحكمة لعقاري وميمونة، هذا حديث حسن صحيح.

هي **ح** كذا روى البخاري من طريق حماد بن زيد عن الإمام بقص: هي عن نقيع الدباء وحنتم، والحديث أخرجه مسلم [رقم: ١٩٩٧] وأبو داود [رقم: ٣٦٩٠] والسنائي [رقم: ٥٦٤٣] والطحاوي [٣٠٤/٢] من حديث ابن عمر بقص: هي عن الدباء وحنتم ومزفت ونقير، ورواه الطحاوي من طرق كثيرة، وجاء النهي فيه عن جماعة من الصحابة غير ابن عمر، منهم ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وعبيد بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعمر بن الخطاب وعبد الله بن زبير وميمونة وعائشة وأبى وعبد الله بن أبي أوفى وعائد بن عمرو وعمران بن حصين وسمرة بن حذاف وعبد الله بن أبي ذؤيب ورجل من وفد عبد القيس، فحدث ابن عباس أخرجه الشيخان والثلاثة والطحاوي من طرق.

وحديث أبي هريرة أخرجه مسلم وأبو داود والسنائي والطحاوي، وحديث أبي سعيد أخرجه مسلم والطحاوي، وحديث عبيد بن جابر أخرجه مسند وأبو داود والسنائي والطحاوي، وحديث جابر أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي، وحديث عبد الله بن عمرو أخرجه أبو داود والطحاوي، وحديث عبد الله بن زبير أخرجه، وحديث ميمونة وعائشة أخرجهما الطحاوي من طرق، وحديث أبى أخرجه هو أيضاً، وحديث عبد الله بن أبي أوفى وعائد وعمران وسمرة أخرجهما هو أيضاً، وحديث ابن أبي ذؤيب أخرجه أبو داود والطحاوي، وحديث رجل من وفد عبد القيس أخرجه، والكلام ههنا من حيث يقفه والحديث طويل، موضعه المسبوبات.

هيّاكم **ح** أخرجه السنائي عن محارب بن دثار وغيره عن عبد الله بن بريدة عن أبيه [رقم: ٢٠٣٢]، والترمذي عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه [رقم: ١٠٥٤]، وكذا في رواية السنائي ذكر زيارة الفطور والأصباح أيضاً، ورواه عن جابر أيضاً، قال الترمذي: وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو، هذا حديث حسن صحيح، وروايات المنع والرحضة المذكورة في الصحيحين وغيرهما من الصحاح والنسب وغيرها أيضاً كان ذلك في أول الأمر ثم نسخ، ثبت ذلك بروايات صحيحة

عن زيارة القبور، فقد أدن محمد <sup>سبحه</sup> في زيارة قبر أمه فزوروها، ولا تقولوا هجرًا،  
وعن لحوم الأضاحي أن تمسكوا فوق ثلاثة أيام، وإنا نهيناكم ليوسع موسركم <sup>نحروها</sup> على  
فقيركم، والآن قد وسع الله عليكم فكلوا وتزودوا، وعن الشرب في الختم والمزفت،  
وفي رواية: عن النقير والدباء، فاشربوا في كل ظرف شئتم، فإن الظرف لا يحل شيئًا  
ولا يحرّمه، ولا تشربوا مسكرًا، وفي رواية: قال: إنا نهيناكم عن ثلاث: عن زيارة

ولا تقولوا هجرًا وفي رواية الحاكم عن أسد: ...  
... رحمة على الفقراء وشفقة على الضعفاء.  
قد وسع الله الخ بإيصال كثرة الخير من العائمه. والمرتب الخ | انصرف المصنف يعرف، وهو النقير | وفي نسخة  
"شرح المسند": هكذا العبارة بعد قوله: اعرفت: ... وفي رواية: عن  
ابن بريدة أنه قال: ...  
... وعن التقيته والتأخير ونغير  
العبارة قد وقعت في نسختنا.

إنا نهيناكم الخ هذه الرواية محتمة الألفاظ، فقد رواه ابن الكلعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عن الإمام  
بلفظ: ...  
ورواه الحارثي من طريق مصعب بن المقدام عن داود الطائي عن الإمام، ومن طريق رفر بن الهذيل عنه بلفظ:  
... وذكره، وفيه: ... الحديث، ورواه يهد بلفظ من طريق مكّي  
ابن إبراهيم عن الإمام: لا أنه قال في السند: عن عبد الله بن بريدة، ورواه أيضًا من طريق أبي عبد الرحمن  
الحراساني، وعبد الله بن موسى، وأبي مطيع السجعي، وإسماعيل بن يحيى، وأحمد بن الفرات، والمسروقي، وأحمد  
ابن أبي حنيفة، والمقرئ، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن في الآثار، وأسد بن عمرو، وأحمد بن ريد، وأبي  
معاوية الضرير كلهم عن الإمام. والحديث أخرجه أبو داود من طريق ابن بريدة عن أبيه، رفعه: ...  
[رقم: ٣٦٩٨] ذكره نحوه، وأخرجه مسلم [رقم: ٩٧٧] والترمذي [رقم: ١٠٥٦] والسنائي [رقم: ٢٠٣٢]  
من حديث سليمان عن أبيه بريدة كسند الإمام، ورواه الطحاوي من طريق علقمة عنه، ومن طريق محارب بن  
دثار عنه، ومن طريق محارب بن سليم عن عبي ... ومن طريق مسروق عن ابن مسعود، ومن طريق أبي عياض  
عن عبد الله بن عمرو نحوه، ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن جابر، ومن طريق عبد الرحمن عن أبيه جابر، =

القبور فزوروها، وهيناكم أن تمسكوا لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام فأمسكوها وتزودوها، فإنما هيناكم ليوسع غنيكم على فقيركم، وهيناكم أن تشربوا في الدباء والمزفت فاشربوا فيما بدا لكم، فإن الظرف لا يحل شيئاً ولا يحرمه، ولا تشربوا مسكراً، وفي رواية: نحوه، وفيه: عن النبيذ في الدباء والحنتم والمزفت فاشربوا في كل ظرف، ولا تشربوا مسكراً.

### [بيان شرب النبيذ]

٤٢٠ - أبو حنيفة عن علقمة وحماد حدثاه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال: اشربوا في كل ظرف، فإن الظرف لا يحل شيئاً ولا يحرمه.

٤٢١ - أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال: رأيت عبد الله بن مسعود

= ومن طريق واسع بن حبان عن أبي سعيد خدرى، ومن طريق عبد الرحمن المسعودي عن أبي بردة بن نيار نحوه، ومن طريق أبي العالية وغيره عن عبد الله بن معقل، ومن طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة نحوه.

**أما هشام بن سالم** روى مسم عن أبي سنان عن محارب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، مرفوعاً: **عن أبي حنيفة** أنه قال: لا بأس بشرب النبيذ في كل ظرف، ولا بأس بشربه في الدباء والمزفت، ولا بأس بشربه في مسكر، ولا بأس بشربه في غير مسكر، ولا بأس بشربه في كل ظرف، ولا بأس بشربه في كل شيء، ولا بأس بشربه في كل وقت، ولا بأس بشربه في كل مكان، ولا بأس بشربه في كل حال، ولا بأس بشربه في كل شيء، ولا بأس بشربه في كل وقت، ولا بأس بشربه في كل مكان، ولا بأس بشربه في كل حال.

**أبو حنيفة** روى الإمام أيضاً عن حماد عن سعيد بن جبير قال: إذا عتقت سيد أربيب فهو حرام، كذا رواه ابن حنبل، وروى الإمام أيضاً عن حماد عن أسد بن مالك: أنه كان يربى على أبي بكر بن أبي موسى الأشعري بواسطة فيبعث برسوله إلى السوق ليشتري له أسيد من الخواص، كذا رواه ابن حنبل، وروى الإمام أيضاً عن حماد قال: كنت أتقي أسيد فدخلت على إبراهيم وهو يطعم فصعقت معه، فاولي قدحاً فيه سيد فلما رأي أن تكأأ عنه حدثني عن عامر بن عبد الله بن مسعود: أنه ربما أطعم عبده، =





٤٢٣ - أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد وحماد بن أبي سليمان عن عبد الله بن بريدة  
عن أبيه عن النبي قال: لا تشربوا مسكراً.

= [انحاري رقم: ٥٦٠١، ومسلم رقم: ١٩٨٦، ولترمذي رقم: ١٨٧٦، وأبو داود رقم: ٣٧٠٣، والسمائي  
رقم: ٥٥٥٦، وابن ماجه رقم: ٣٣٩٥] من حديثه: "كُفِيَ أَنْ يَنْبُذَ الزَّبِيبَ وَالتَّمْرَ جَمِيعاً، وَكُفِيَ أَنْ يَنْبُذَ الْبَسْرَ  
وَالرُّطْبَ جَمِيعاً، وَمُسِمٌ [رقم: ١٩٨٨] وَأَبُو دَاوُدَ [رقم: ٣٧٠٤] وَالسَّائِي [رقم: ٥٥٦١] وَأَبُو مَاجَةَ مِنْ  
حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ، رَفَعَهُ: كُفِيَ عَنْ حَبِيطِ التَّمْرِ وَالسَّرِّ، وَعَنْ حَبِيطِ الْبَرِيبِ وَالتَّمْرِ، وَعَنْ حَبِيطِ الْهَرَوِ وَالرُّطْبِ،  
وَلَمْ يَرْفَعْهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [رقم: ٣٧٠٦] مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ خُودَ، وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ  
وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ [رقم: ١٩٨٧، ١٩٩٠، ١٩٩١]

**هي ح** صَبِغَةُ الْمَعْرُوفِ أَي هِيَ الْبُيَاضَةُ أَوْ صَبِغَةُ الْغَبُولِ وَهُوَ يُؤْوَسُ إِلَيْهِ، وَهَذَا هُمَا الْخَبْطَانُ وَقَدْ حَرَّمَهُمَا  
مُحَمَّدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَهَذَا بَقِيَ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَفِي 'الصَّحِيحَيْنِ' [انحاري رقم: ٥٦٠٢، ومسلم رقم:  
١٩٨٨] عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رَعِيٍّ: لَا تَسْدُوا لِرَهْوِ أَيِ السَّرِّ وَالرُّطْبِ جَمِيعاً، وَلَا تَسْدُوا الرُّطْبَ وَالْبَرِيبَ جَمِيعاً،  
وَكُنْ تَسْدُوا كَرًّا وَحَدَةً عَلَى حَدَّةٍ، قَوْلُ: وَقَدْ أُحْرَجَ لِسَانِي عَنْ مَائِثِ بْنِ دِيَارٍ وَالْبَيْثِ وَبِئْسَ حَرِيجٌ عَنْ  
عَصَاءَ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِيَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ الْخَبِيثِيِّ، وَأُحْرَجَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي لَيْسَى  
[رقم: ٥٥٥٣، ٥٥٥٤، ٥٥٥٥، ٥٥٥٦، ٥٥٥٧، ٥٥٥٨، ٥٥٥٩، ٥٥٦١، ٥٥٦٢]، وَأُحْرَجَ التِّرْمِذِيُّ  
عَنِ الْمَيْثِ عَنْ عَطَاءَ عَنْ جَابِرٍ وَصَحَّحَهُ، وَعَنْ أَبِي بَصْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَصَحَّحَهُ [رقم: ١٨٧٦، ١٨٧٧]،  
وَقَالَ: وَفِي الْمَذَاهِبِ عَنْ أَنَسٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَمُعَدِّ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أُمِّهِ.

**هو ح** كَذَا رَوَاهُ الْحَارِثِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُرَاسَانِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَرَوَاهُ ابْنُ حُسَيْنٍ مِنْ طَرِيقِ  
حُسَيْنِ بْنِ رِيَادٍ عَنْ الْإِمَامِ، وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ سَلَامٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيٍّ عَنْهُ، وَخَدِثَ أُحْرَجَ أَحْمَدُ وَأَبُو  
دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَفَعَتْ: كُفِيَ عَنْ كُلِّ مَسْكِرٍ وَنَجِيرٍ، وَلَطَحَاوِي سَحَوَهُ مِنْ حَدِيثِ  
اسْعَدَانَ بْنِ بَشِيرٍ. لَا يَسْرِبُوا مَسْكِرًا حَدِيثُ: . . . أُحْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَصَحَّحَهُ  
[رقم: ١٨٦٤]، وَقَالَ: وَفِي لَدَبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ وَهْبٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَبَنِي مُوسَى وَالْأَشْعَثَ الْعَصْرِيَّ وَدِينَجَ،  
وَمِيمُونَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَفَيْسَ بْنَ سَعْدٍ وَالْعَمَّانَ بْنَ بَشِيرٍ وَمَعَاوِيَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَبُرَيْدَةَ  
وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَوَاتِلَ بْنَ حَجَرٍ وَقِرَةَ الْمَزْنِي.

**مسكر ح** قَدْ مَرَّ تَرْجُمُهُ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الصَّنَاحِ، وَرَوَى الْحَارِثِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً:  
. . . [رقم: ٢٤٢]، ثُمَّ فِي تَرْجُمَةِ الْمَسْكِرِ بَصُوصٌ كَثِيرَةٌ غَالِطٌ عَلَيْهِ الصَّحَاحُ وَالْمُسَنِّدُونَ، لَكِنْ الْحُكْمُ عَلَى  
الْمُسْتَقْبَلِ يُؤَدِّدُ عُبَّةَ الْمَأْخُذِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَقَرَهُ هُنَاكَ مُخْتَصَرًا عَلَى قَدْرِ الْمَقَامِ.

## [بيان حرمة أكل ثمن الخمر]

٤٢٤ - أبو حنيفة عن أبي عون محمد الثقفي عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس أنه قال: **حرمت الخمر قليلها وكثيرها، والسكر من كل شراب، وفي رواية: عن ابن عباس قال: حرمت الخمر قليلها وكثيرها، والسكر من كل شراب.**

**حرمة الخمر** هي المتخذة من العنب على ما هو معنى الحقيقي عند أكثر أصحاب الشافعي أيضاً كما قاله النووي. **قليلها الخ** كذا رواه البخاري من طريق محمد بن بشر عن الإمام غير أنه يذكر ابن عباس فهو مرسل، وعطه: حرمت الخمر لعينها قبيها وكثيرها، والسكر من كل شراب. ورواه طلحة العبد من طريق أبي يحيى الحماني وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عن الإمام إلا أنه قال: أبو حنيفة عن عون بن أبي حنيفة عن ابن عباس أن النبي ﷺ ذكره، وهكذا رواه علاء الدين بن التركماني في 'الخواهر النقي في الرد على البيهقي'، وانحصر في سند الإمام هو ما في سحتنا. وقال أبو بكر بن أبي حنيفة في 'تاريخه': حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، حدثنا مسعر بن كدام عن أبي عون عن ابن شداد قال: حرمت الخمر لعينها القليل منها والكثير من كل شراب، قال: وأبو عون هذا هو محمد بن عبد الله الثقفي أحمري باسمه موسى بن إسماعيل عن عبد الواحد بن رباد عن أبي إسحاق الشيباني، وابن شداد هو عبد الله بن شداد بن أهاد قال: وحدثنا عبيد بن الجعد، أحمري شعبة عن سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد عن عبد الله بن عباس عن حالته ميمونة بنت الحارث، وحدثنا محمد بن الصباح البرار، أحمري شريك عن عياش العامري عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال: حرمت الخمر لعينها، والسكر من كل شراب، وعياش العامري هو عياش بن عمرو، حدثنا بذلك أيوب عن يزيد بن هارون عن قيس، حدثنا أبي، حدثنا هشيم، أحمري ابن شيرمة عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس، قال: حرمت الخمر لعينها قليلها وكثيرها، والسكر من كل شراب.

ورواه جماعة من أصحاب الإمام على الصواب عن أبي عون بالسند المتقدم، منهم هودة بن حليفة، وابضع بن المقدم، ورواه قاسم بن أصغ من طريق ابن أبي حنيفة عن أبي نعيم عن مسعر به، ومسعر تابعه الثوري عن أبي عون كذلك، ورواية مسعر والثوري وعبد الله بن عياش عن أبي عون موجودة في مسابيد الإمام، ورواه الطبري في 'تهذيبه' من طريق عكرمة عن ابن عباس: حرم الله الخمر لعينها، والسكر من كل شراب. وأخرجه ابن ربار في 'مسنده'، والطبري في 'معجمه'، والدارقطني في 'سننه' عنه مرفوعاً وموقوفاً، وأخرجه العقيلي في 'الضعفاء' من طريقين: عن الحارث عن عبيد رفعه في قصة، وقال: غير محفوظ، وإنما يروى عن ابن عباس. ورواه السائي من طريق ابن شيرمة يذكر عن عبد الله بن شداد بن أهاد عن ابن عباس قال: حرمت الخمر قليلها وكثيرها، =

= والسكر من كل شراب، قال النسائي: وابن شزيمة لم يسمعه عن عبد الله بن شدد، ومن طريق هشيم عن ابن شزيمة قال: حدثني الثقة عن عبد الله بن شدد عن ابن عباس، قال: حرمت الخمر بعينها قبيها وكثيرها، والسكر من كل شراب. ومن طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر عن شعبة عن مسعر عن أبي عوف عن عبد الله بن شدد عن ابن عباس قال: حرمت الخمر بعينها قبيها وكثيرها، والسكر من كل شراب، ومن طريق أحمد بن حنبل عن إبراهيم بن أبي العباس عن شريك عن عمار بن عبد الله بن شدد عن ابن عباس قال: حرمت الخمر قليلها وكثيرها، وما أسكر من كل شراب، قال النسائي: وهذا أولى بالصواب من حديث ابن شزيمة، وهشيم بن شريك كان يدرس، وليس في حديثه ذكر السماخ من ابن شزيمة، ورواية أبي عوف أشبه بما رواه الثقات عن ابن عباس. ورواه الزارقي 'مسند' من طريق هشيم عن ابن شزيمة عن عمار الذهبي عن عبد الله بن شدد، ورواه عن أبي عوف مسعر والثوري وشريك ولا يعلم رواه عن ابن شزيمة عن عمار الذهبي عن ابن شدد عن ابن عباس إلا هشيم، ولا عن هشيم إلا أبو سفيان، ولم يكن هذا الحديث إلا عند محمد بن حرب، وكان واسطياً ثقة، ومن طريق شعبة عن مسعر عن أبي عوف عن عبد الله بن شدد فذكره، ومن طريق سفيان عن أبي سمية عن أبي عوف عن ابن شدد عن ابن عباس، قال: وشعبة يقول: والسكر، وقد رواه جماعة عن أبي عوف فاقترضنا على رواية مسعر، ولا نعم روى الثوري عن مسعر حديثاً مسنداً إلا هذا الحديث.

وأخرجه الطبراني في 'معجمه' عن أبي عوف عن عبد الله بن شدد عن ابن عباس موقوفاً: حرمت الخمر لعينها القليل منها والكثير، والسكر من كل شراب، وعن سعيد بن المسيب عن ابن عباس مرفوعاً نحوه [١٠٣٨، رقم: ١٠٨٣٩]، وأخرجه أبو نعيم في 'الحلية' في ترجمة مسعر عن مسعر عن أبي عوف به، وقد رواه عن مسعر سفيان الثوري وشعبة وسفيان وإبراهيم، ورفع سفيان بن عيينة عن مسعر، فقال: عن أبي عوف، وتفرد شعبة عن مسعر فقال: والسكر من كل شراب، وأخرجه إندارقصي في 'سنه' من طريق ابن حنبل عن محمد بن جعفر عن شعبة عن مسعر عن أبي عوف عن ابن شدد عن ابن عباس موقوفاً: إنما حرم الخمر لعينها، والسكر من كل شراب [٢٥٦/٤، رقم: ٥٦]، قال: وهذا هو الصواب عن ابن عباس؛ لأنه قد روي عن أبي عوف عن ابن عباس مرفوعاً: حرم، ورواه طاوس وعطاء ومجاهد عن ابن عباس: قليل ما أسكر وكثيره حرام.

وأخرجه قاسم عن مسعر عن أبي عوف عن ابن شدد عن ابن عباس فذكره، قال ابن حزم: صحيح، وتابع أبو نعيم جعفر بن عون، فرواه عن مسعر كذلك، وتابع مسعر الثوري فرواه عن أبي عوف كذلك، وأخرجه الطبراني في 'التهذيب' عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس، قال: حرم الله الخمر لعينها، والسكر من كل شراب، وأخرجه العقيلي في 'كتاب الصغفاء' في ترجمة محمد بن القرات من طريقه عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن عيسى، وفيه مرفوعاً: حرم الله الخمر، والسكر من كل شراب، وأعله بمحمد بن القرات، =

٤٢٥- أبو حنيفة عن محمد بن قيس الهمداني عن أبي عامر الثقفي: أنه كان يهدي للنبي ﷺ في كل عام راوية من خمر، وفي رواية: أن رجلاً من ثقيف يكنى أبا عامر كان يهدي للنبي ﷺ كل عام راوية من خمر، فأهدى في العام الذي حرمت فيه الخمر راوية كما كان يهدي له، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا عامر! إن الله تعالى قد حرّم الخمر، فلا حاجة لنا في خمرك، قال: خذها فبيعها فاستعن بثمانها على حاجتك، فقال: يا أبا عامر! إن الله تعالى قد حرّم شربها وبيعها وأكل ثمنها.

= وعن عبد الرحمن بن بشر العظماني عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً، وقال: عبد الرحمن هذا مجهول في الرواية، كذا قاله العيني في 'الباية'. وقال في 'إرشاد الساري': وأما ما احتجوا به من حديث ابن عباس عن السائي برجال ثقات مرفوعاً: حرمت خمر قيس وكمرب، وسكر من كل شرب. فاحتلف في وصيه وإقصاعه. وفي رفعه ووقفه. وعلى تقدير صحته فقد رجّح الإمام أحمد وغيره أن الرواية فيه بلفظ: والمسكر بلفظ الميم [٣٣٢/١٢]. أقول في جوابه: أولاً: إن الرفع زيادة وريادة الثقة مقبولة، وثانياً: أن الانقطاع ليس بمرجح عند الخصمية إذا كان الراوي ثقة كما في الأصول، فإنه في حكم المرسل، وثالثاً: أن الموقوف ههنا في حكم المرفوع؛ لما ليس فيه مساع اجتهد، ورابعاً: أنه قال ابن عباس: حرّم الله الخمر إلخ، وهذا يشير إلى الرفع، فإن النسبة إلى الله ليس أنزل من النسبة إلى رسوله، وخامساً: أن الحديث إذا صح فلا محالة يعارض باقي الصحاح، ولا عبرة بكثرة عدد الأحاديث؛ لأنه من جنس واحد، فيصار إما إلى التساقط أو إلى القياس وهما مؤيدان له. وسادساً: أنه قد ورد في 'الصحيحين' وغيرهما عن عائشة وغيرها: كل شرب سكر فهو حرم، وهو يعينه مثل الرواية، والسكر من كل شرب؛ لأن الفعل يسي عن اعتبار الوصف والتجدد، وسابعاً: أن الحكم على اشتقاق يدل على عينة المأخذ على أن تأويل أحاديث حرمة القليل والكثير مذكور في 'الهداية'، وتفصيل أمثال هذه المسألة مذكور مشروح في 'الهداية' وشرحها 'الباية' فيصطب ثمة من كتاب الأشربة، وفي 'فتح القدير' من كتاب الحدود، نقل منه القاري بندا من الأحكام والأدلة في 'شرح المسند' ههنا.

أبو حنيفة إله: رواه محمد في 'الآثار'. إن الله إله: روى مسلم عن عبد الرحمن بن وعبة السائي أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب، قال ابن عباس رضي الله عنهما: إن رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر، فقال له رسول الله ﷺ: من عندك أن الله تعالى حرّمها؟ قال: لا، قال: فسار إنساناً، فقال له رسول الله ﷺ: قد ساررت؟ فقال: أمرته ببيعها، فقال: يا أبا عامر! سرك حرّم سكرها، قال: ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها [رقم: ١٥٧٩].

## كتاب اللباس والزينة

## [بيان قلنسوة النبي ﷺ]

٤٢٦- أبو حنيفة عن عطاء عن أبي هريرة قال: كان لرسول الله ﷺ قلنسوة شامية، وفي رواية: عن عطاء عن أبي هريرة: كان لرسول الله ﷺ قلنسوة بيضاء شامية.

## [بيان السدل]

٤٢٧- أبو حنيفة عن علي بن الأقرع عن أبي جحيفة: أن النبي ﷺ مرّ برجل سادل ثوبه فأعطفه عليه، وفي رواية: عن علي بن الأقرع عن النبي ﷺ منقطعاً. <sup>مرواه عن كنهه</sup>

٤٢٨- أبو حنيفة عن الحكم عن ابن أبي ليلى، ..... <sup>أي مرسلاً</sup>

**قلنسوة** الح: بفتح القاف واللام وسكون الهمزة وفتح السين المهملة: ما يلبس في رأس، وتسمى الآن عرقية وكوفية، ورواه الصري عن ابن عمر: أنه كان يلبس قلنسوة بيضاء، وفي رواية ابن عساكر عن عائشة: كان له قلنسوة بيضاء لاصية، وفي رواية له: كان يلبس القلاص تحت العمامة ويعبر العمامة، ويلبس العمامة بغير قلائص، وكان يلبس القلاص اليمانية، وهي البيض المصرية، ويلبس ذوات الأذنان في الحرب، كذا قال القاري.

**سدل** من السدل وهو الإرخاء من الطرفين. **ابن حنبل** الح: كذا رواه البخاري، وقال الحافظ: هو متفق من حديثين: حديث حذيفة متفق عليه، وحديث ابن عمر: رأى عمر حلة سراء، الحديث، وفيه: إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا حلاق له في الآخرة، وهو متفق عليه [البخاري رقم: ٥٨٣٥، ومسنم رقم: ٢٠٦٨] أيضاً، وروى الإمام عن زيد بن أبي أنيسة عن عائذ بن سعيد عن عباد الله المصري عن أبي الدرداء رفعه: أخذ قطعة من حرير بيده، وقطعة من ذهب بيده الأخرى، ثم قال: **هذه حرره عن ذكور أمي**، كذا رواه طلحة من طريق عبيد الله بن موسى عنه، وابن المطهر من طريق الحسن بن زياد عنه غير أنه قال: عن زيد بن أبي أنيسة عن رجل من أهل مصر مرفوعاً.

وهكذا رواه محمد في "الآثار" عنه، وفيه أحوار، حديث عني نحوه أخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه وأحمد وابن حبان، وحديث أبي موسى أخرجه الترمذي والنسائي [رقم: ٥١٤٨] وأحمد [٣٩٤٤] وابن أبي شيبة [١٥١/٥، رقم: ٢٤٦٤٥]. وفيه: وحل لإناهم، وصححه الترمذي [رقم: ١٧٢٠]، وحديث عبد الله بن عمرو أخرجه إسحاق وابن أبي شيبة والنزار وأبو يعنى والطبراني، وفيه الإفريقي، وحديث عمر أخرجه الترمذي =

عن حذيفة: أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس الحرير والديباж، وقال: إنما يفعل ذلك من لا خلاق له.

[بيان النهي عن الستر فيه تماثيل]

٤٢٩ - أبو حنيفة عن أبي إسحاق عن عاصم بن حمزة عن علي كرم الله وجهه:  
أنه كان علّق في بيت رسول الله ﷺ سترًا فيه تماثيل، فأبطأ جبرئيل، .....

وفي سنده عمرو بن حدير ضعيف، وحديث عقبة بن عامر أخرجه أبو سعيد بن يونس في تاريخ مصر، وفيه: حل لإناثهم، وحديث ريد بن أرقم مثله أخرجه ابن أبي شيبة، وحديث ابن عباس أخرجه البزار والطبراني، وحديث وثالة أخرجه الطبراني، قال الترمذي: وفي الباب عن علي وعمر وحذيفة وعقبة بن عامر وأم هانئ، وأنس وعمران وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن عمر وابن ربيعة والبراء وجابر.

وروى الإمام أيضاً عن عمرو بن دينار عن عائشة: أنها حبت أحوالها اذهب، وابن عمر حتى ساته الذهب، رواه محمد في 'الآثار' والحسن بن زياد عنه، وابن حنبل عن طريقه، وروى الإمام نحوه عن حذيفة في قصص الحرير، رواه محمد عنه في 'الآثار'، وطلحة بن عمار عن أبي المغيرة وعبد الله بن الربيع عنه، وروى الإمام أيضاً عن حماد عن إبراهيم جاء إلى عمر قوم عليهم الحرير والدياج، فقال: جئتموني في ري أهل النار أنه لا يصلح من الحرير إلا هكذا ثلاثة أصابع أو أربعة، هذا معنى الحديث، رواه الحسن بن زياد عنه، ومن طريقه ابن حنبل.

عن حماد بن عمار الجعفي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: هذا الإسناد عن البحاري، وأما اللفظ الأخير إنما يفعل به، فقد روى البحاري عن ابن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب مرفوعاً: [رقم: ]

٥٨٣٥]، ورواه النسائي عن حرب بن شداد: من لبس الحرير في الدنيا فلا خلاق له في الآخرة، وروى الترمذي عن أبي موسى مرفوعاً: **حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** [رقم: ١٧٢٠]، قال: وفي الباب عن عمر وعلي وعقبة بن عامر وأم هانئ وأُس وحذيفة وعبد الله بن عمرو، وعمران بن حصين وعبد الله بن الزبير وجابر وأبي ربحانة وابن عمر والبراء، هذا حديث حسن صحيح.

**لا خلاف له:** لا حظ له في الأخيرة، أخرجه أحمد والشيخان وأبو داود والسنائي عن عمر رفعه: **لا خلاف**

وهي عن الصورة في البيت، وهي عن أد يصنع ذلك' [رقم: ١٧٤٩]، قال: وفي الباب عن عبي وأبي طلحة وعائشة وأبي هريرة وأبي أيوب، ثم حسنه وصححه، وأخرج عن ابن عباس مرفوعاً: من سمع الله

يعني الروح - من روح - الحديث، وروى البخاري عن عائشة: 'قدم النبي من سفر =





**عن النبي ﷺ قال: إن أحسن ما غيّرتم به الشيب الحناء والكتم، وفي رواية: قال: أحسن ما غيّرتم به الشعر الحناء والكتم، وفي رواية: من أحسن ما غيّرتم به الشيب**

**عن النبي** رواه أبو داود عن أبي الأسود الدبيلي عن أبي ذر مرفوعاً، **والكتم**. هو نبت يجعل مع الوسمة ويصغ به الشعر أسود، وقيل: هو الوسمة. **وفي رواية إلخ** [رواه أحمد والأربعة بعبه. (القاري)] كذا رواه الحارثي من صريق مكي بن إبراهيم، والمقرئ، والمعافى بن عمران، وحمزة بن حبيب الزيات، والحسن بن الفرات، وسابق البربري إلا أنه قال: عن الأسود، وعمر بن إبراهيم، والمسروقي، وأبي يوسف، وأيوب بن هاني، وأحسن بن زياد، وأسد بن عمرو، وعبد العزيز بن حلف ثلاثة عشر هم عن الإمام، ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عن الإمام، ورواه صحة العدس من طريق مكي بن إبراهيم عن الإمام، ومن طريق سعيد بن سيمان عن محمد بن الحسن عن الإمام، ومن طريق داود بن الربرقان عن الإمام، ورواه ابن خسرو من طريق الحسن بن زياد، ومن طريق مكي بن إبراهيم عنه، والحديث أخرجه أبو داود والسنائي والترمذي وابن ماجه بلفظ: ما غيّر به الشيب، وفي رواية: هذا الشعر، قال الترمذي: حسن صحيح، وللنسائي: أفضل ما غيّر به، وأخرجه أحمد في 'مسنده'، وابن حبان في 'صحيحه'، والحاكم في 'مستدركه' كتبهم من حديث أبي ذر، وشيخ الإمام أبو حنيفة الأجلح ثقة، قال ابن عدي: هو عندي ثبت مستقيم الحديث.

**التب إلخ** [أخرجه أحمد في مسنده والأربعة في سننه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر مرفوعاً] الخضاب بالحناء وغيره وارد في كثير من الأحبار كما في حديث أنس مرفوعاً: **خضبت بالحناء، وفيه صب** سنن - ع. أخرجه القاسمي أبو يعلى في 'مسنده' (٣٠٥/٦، رقم: ٣٦٢١)، والحاكم في 'كناه'، ومن حديث ابن عمر رفعه: **خضبت بوجوهي، وخضبت بنبهه**، أخرجه ابن عدي في 'كامله'، ومن حديث ابن عباس: **احصبوا لحاكمكم**، فإن الملائكة تستنشر بخضاب المؤمن، أخرجه في 'كامله' أيضاً، ومن حديث أنس رفعه: **خضبت بوجوهي، وفيه صب في سلكي وحم كمي وكحككم**، أخرجه ابن عدي في 'مسنده'، وأبو يعلى في 'الطب'، وأما حديث أبي ذر هذا، فقد أخرجه أحمد في 'مسنده' والأربعة في 'سهم'، وابن حبان في 'صحيحه' هذا متفق عليه عند جمهور أهل العلم من حواري الاحتصاب بالحناء وغيره من الصفرة والكتم، والكتم ليس هو الوسمة كما يتوهم بل غيرها كما حققه ابن القيم في "زاد المعاد".

وبما اختلفوا في السواد اختلفوا على معناه، وروي جوازه، وفعله عن كثير من الصحابة والسلف كما نقله ابن القيم، وقد ورد فيه حديث في إباحة في سنده كلام، وفي منعه أحبار، وأخرج الطبراني في 'الكبير' عن أبي الدرداء رفعه: **من خضبت بأسود سادته وجهه يده يده**، لكن روى الديلمي في 'فردوسه' عن عائشة رفعته: **خضبت حاكمكم برأه وهو خضبت بأسود فسمعتم أنه خضبت**. لكن الحديث بعد تسليم سلامته عن انضمام السند لا حجة فيه؛ لأنه لا يدل على الإباحة، بل على التحرز عن العرر كما يقال: من لاط بالعلام يجب عليه الغسل، =



**شعرها بالصوف إنما هي بالشعر، وفي رواية: لا بأس بالوصل إذا لم يكن شعر بالرأس.**

= من طريق حمزة بن حبيب الزيات عن الإمام غير أنه قال: لا بأس بالوصل إذا كان صوفاً بالرأس، ورواه أيضاً من طريق الحسن بن الفرات وسعيد بن أبي الجهم والحمامي وعبد الله بن موسى إلا أنه لم يذكر أم ثور، وأسد بن عمرو والحسن بن زياد كلهم عن الإمام. ورواه ابن المظفر من طريق عباد بن صهيب عن الإمام، ورواه ابن خسرو من طريق المقرئ عن الإمام، والحديث بأصله أخرجه الستة من حديث عبد الله بن عمرو، ومن حديث ابن مسعود، وأبو داود من حديث ابن عباس كلها من غير هذا الاستثناء؛ لكنه لا تعبر في هذا. المعيرات خلق الله، مشير إلى التعليل المستفاد من هذا الاستثناء؛ لأنه لا تعبر في هذا.

**أم ثور:** قال القاري إحدى التايعات، وكتب بعض أهل العلم في هامشه: لم يعرف حالها، وذكر أبو محمد عبد الله بن يعقوب البخاري الأستاذ في بعض طرق أسانيده بلا ذكر أم ثور، والله أعلم. **فهي بالشعر** لأن المحرم هو الانتفاع بجزء الأدمي لا بغيره، وهو المخصص للعموم.



- ٤٣٥ - أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا مرض العبد وهو على طائفة من الخير، قال الله تبارك وتعالى لملائكته: اكتبوا لعبدي مثل أجر ما كان يعمل وهو صحيح"، زاد في رواية: "مع أجر البلاء"، وفي رواية: "اكتبوا لعبدي ما كان يعمل وهو صحيح"، وفي رواية: "إذا مرض العبد وعلى عمل من الطاعة، فإن الله تبارك وتعالى يقول لحفظته: اكتبوا لعبدي أجر ما كان يعمل وهو صحيح".
- ٤٣٦ - أبو حنيفة ومقاتل بن سليمان عن أبي الزبير عن جابر: أن النبي ﷺ قال: "لكل داء جعل الله تعالى دواء، فإذا أصاب الداء دواؤه برئ بإذن الله".

**عن أبيه إلخ:** روى أحمد [٤١٠/٤] وإسحاري [رقم: ٢٩٩٦] وابن ماجه عن أبي موسى بسلف: إذا مرض العبد أو سافر كتب الله تعالى له من الأجر ما كان يعمل صحيحاً مقيماً، وأخرجه ابن مردويه عنه مرفوعاً أيضاً، وابن عساکر عن مكحول مرسلاً نحوه معناه، وكذا الطبراني عن شداد بن أوس، كذا التقطت من كلام القاري، وهو أحد بيديه عن السيوطي. **إذا مرض إلخ:** أخرجه أحمد [٤١٠/٤] وإسحاري [رقم: ٢٩٩٦] عن أبي موسى رفعه: إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له من الأجر مثل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً، وأخرجه أبو الشيخ والطبراني في 'أوسطه' عن أنس رفعه: إذا مرض العبد ثلاثة أيام حرج من دونه كيوم يبعث الله فيه، وروى ابن عساکر عن مكحول مرسلاً بنحو الأول، وأخرج الطبراني في 'الكبير' عن أبي موسى رفعه: إذا كتب لمرض ففصل ما كان يعمل في صحته ما دام في دوائه، ولم يفسد فصل ما كان يعمل في حصره.

**وهو صحيح:** أي في حال صحته عن المرض. **أجر البلاء:** أي مع زيادة صبره على المرض.

**وعلى عمل إلخ:** أخرج الطبراني في 'أوسطه'، وأبو الشيخ عن أنس رفعه: إذا مرض العبد ثلاثة أيام حرج من دونه كيوم يبعث الله فيه، وابن عساکر عن مكحول رفعه: إذا مرض العبد بقدر صاحب شمس رفع عنه ثمنه، ويقدر صاحب سمن يكتب له أجر ما كان يعمل، فلا يبعث الله فيه **لحفظته إلخ:** [أي الكرام الكاتبين وهم أصحاب اليمين] ورد: إذا كتب الله لمرضه حتى يسقم حتى يكفر عنه كل ذنب، أخرجه الطبراني في 'الكبير' [١٢٩/٢، رقم: ١٥٤٨] عن جابر بن مطعم، وإسحاري عن أبي هريرة كلاهما مرفوعاً.

**لكل داء إلخ:** ورواه أحمد [٣٣٥/٣، رقم: ١٤٦٣٧] ومسلم [رقم: ٢٢٠٤] عن جابر مرفوعاً، ولفظه: لكل داء دواء، فإذا أصاب دواء الداء برئ بإذن الله، كذا قال القاري، ثم نقل نحوه من حديث علي بن الحميمي في كتابه المسمى بـ "طب أهل البيت".

٤٣٧- حماد عن أبيه عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود عن النبي ﷺ: "إن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء إلا السأم والهرم، فعليكم بالبان البقر، فإنها تخلط من كل شجر".

٤٣٨- أبو حنيفة عن قيس بن طارق عن ابن مسعود قال: قال: .....  
ابن مسلم ابن شهاب

إن الله الخ. روى البخاري عن عصاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: قال: ..... عن ابن مسعود [رقم: ٥٦٧٨]، وقال القاري: ويؤيده رواية الحاكم عن ابن مسعود بلفظ: عليكم بالبان البقر، فإنها ترم من كل الشجر، وهو شفاء من كل داء. وقال أيضاً: والحديث رواه الحاكم عن ابن مسعود بلفظ: إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، الحديث، قال. وروى ابن السني وأبو نعيم والحاكم بسند صحيح عن ابن مسعود: عليكم بالبان البقر فإنها دواء، وأسمائها فيها شفاء، وإياكم ولحومها فإن لحومها داء. وفي رواية لابن السني وأبي نعيم عن صهيب بلفظ: عليكم بالبان البقر فإنها شفاء، وسمها دواء، وحمها داء، قال: وفي رواية للحاكم عن أبي سعيد: إن الله تعالى لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء عنده من عنده وجهله من جهله إلا السأم، وهو الموت، ورواه أحمد عن طارق بن شهاب. ولفظه: إن الله تعالى لم يضع داء إلا وضع له شفاء، فعليكم، الحديث، وفي رواية ابن عساكر عن طارق بن شهاب: عليكم بالبان الإبل والبقر، فإنها ترم من الشجر كله، وهو دواء من كل داء.

أبو حنيفة الخ: كذا رواه البخاري من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني عن أبيه، وابن المبارك ووكيع ثلاثتهم عنه، ولفظهم: فإنها تقم بدل ترم، ورواه من طريق أبي أسامة عنه مثله، ورواه من طريق الفضل بن موسى عنه أي عن الإمام، وراد فيه: والسام، وقال: إنها تخلط من كل شجر، ورواه من طريق محمد بن ربيعة عنه غير أنه قال: فإنها تأكل من كل شجر، ورواه من طريق أحمد بن أبي ظبية عنه غير أنه قال: إن الله تعالى لم يضع في الأرض داء إلا وضع له دواء غير السام، فعليكم بالبان البقر، فإنها تخلط من كل شجر، ورواه من طريق سعيد بن حرب عنه بلفظ الفضل بن موسى، وعند البخاري طرق غير هذه أيضاً.

ورواه الكلاعي من طريق محمد بن حاتم الوهبي عنه، ورواه طلحة من طريق أبي أسامة غير أنه قال. فعليكم بالبان البقر والإبل، ومن طريق محمد بن ربيعة عنه، وراد: إنهما يأكلان من كل الشجر، ورواه آخرون أيضاً من المخرجين كـ ابن المطفر وأبي نعيم وإسحق، والحديث أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" من طريق الجراح بن مبيح عن قيس بهذا السند، وأخرجه أصحاب السنن من حديث أسامة بن شريك، وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم، وأخرجه أبو داود من حديث أبي الدرداء، وسأبني شعبة من حديث أسس وإسحاق، وعبد بن حميد من حديث ابن عباس، وأبو نعيم في الطب من حديث أبي هريرة، والبراء في 'مسند' من حديث أبي موسى الأشعري. =



رسول الله ﷺ: "لم ينزل الله داء إلا وأنزل معه الدواء إلا الهرم، فعليكم بألبان البقر، فإنها ترمّ من الشجر"، وفي رواية: "إن الله لم يجعل في الأرض داء إلا جعل له دواء إلا الهرم والسام، فعليكم بألبان البقر، فإنها تخلط من كل الشجر"، وفي رواية: "ما أنزل الله من داء إلا أنزل معه دواء إلا السام والهرم، فعليكم بألبان البقر، فإنها تخلط من كل الشجر"، وفي رواية: "إن الله تعالى لم يضع في الأرض داء إلا وضع له شفاء أو دواء، فعليكم بألبان البقر، فإنها تخلط من كل الشجر، عليكم بألبان البقر، فإنها ترمّ من كل شجرة، وفيها شفاء من كل داء".

= وقد جمع الحافظ أبو محمد بن القيم في كتابه "الداء والدواء" طرقاً كثيرة للحديث. ثم اعلم أنه قد أخرج ابن عساکر عن طارق بن شهاب رفعه: عليكم بألبان البقر، فإنها ترمّ من شجر كبد، وهو دواء من كل داء، أخرج الحاکم عن ابن مسعود بلا ذكر الإبل وفيه: وهو شفاء من كل داء [٤/٤٤٦، رقم: ٨٢٢٤]. وأخرج ابن السني وأبو نعيم والحاكم عنه بلفظ: عليكم بألبان البقر فإنها دواء، وأسمائها شفاء، وبياكم ولحومها فإن لحومها داء، وأخرج ابن السني وأبو نعيم عن صهيب، وفيه: فإنها شفاء، وسمها دواء، ولحومها داء.

**فإنها ترمّ الخ** [بضم الراء وكسرها وتشديد الميم أي ترعى وتعلف] وفيه: عليكم بألبان البقر، فإنها ترمّ من كل الشجر أي تأكل، وروي: ترمّ وهي بمعناه، وقد مرّ. (بجمع البحار)

**لم يضع في الأرض الخ** وورد من حديث أسامة بن شريك رفعه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يضع الله داء في الأرض إلا جعل له دواء، وأخرج أحمد [٤/٢٧٨] والأربعة [الترمذي رقم: ٢٠٣٨، وأبو داود رقم: ٣٨٥٥، وابن ماجه رقم: ٣٤٣٦] وابن حبان [رقم: ٦٠٦٤] والحاكم [٤/٤٤١، رقم: ٨٢٠٦] وأخرج الطبراني في "الكبير" عن ابن مسعود رفعه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله جعل في الأرض شفاء، فإنها تأكل من كل شجر، وأخرج فيه عن مليكة بنت عمرو رفعته: ألبان البقر شفاء، وسمها داء، ولحومها داء.

**وضع له شفاء الخ** أخرج الحاكم عن أبي سعيد رفعه: إن الله تعالى لا يخلق داء إلا جعل له دواء، وخبره من عيسى وحنيفة من جهة لا يسمونه داء، لكن أخرج الطبراني في "كبيره" عن أم سلمة رفعته: إن الله تعالى جعل داء في الأرض فله دواء، وأخرج ابن مسعود [٢٣/٣٢٦، رقم: ٧٤٩]، وفيه أحاديث أخر أيضاً، وهو مدار منع التداوي بالحرّم.



## [بيان الدعوات]

٤٤١- أبو حنيفة عن الهيثم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "من قال حين يصبح: أعوذ بكلمات الله التامة ثلاث مرات لم يضره عقرب حتى يمسي، ومن قال حين يمسي لم يضره عقرب حتى يصبح". وفي رواية: "من قال: أعوذ بكلمات الله التامات حين يصبح قبل طلوع الشمس ثلاث مرات لم يضره عقرب يومئذ، وإذا قالها حين يمسي لم يضره عقرب ليلته".

٤٤٢- أبو حنيفة عن مسلم عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة، قالت: لقد كان رسول الله ﷺ إذا أتى بمريض يدعو له يقول: .....

أبي صالح. رواه عنه مسلم وأبو داود وابن ماجه بحوه. أعوذ إلخ: قال القاري: والحديث رواه الطبراني في 'الأوسط' بلفظ: من قال حين يصبح وحين يمسي، وفي رواية: حين يمسي فقط، وكذا في رواية مسلم والأربعة والدارمي وابن السني عن معقل بن يسار. وقال نقلاً: وروى في كتاب ابن السني، وقال فيه: من قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ثلاثاً لم يضره، وقال في 'إرشاد الساري': وفي حديث أبي هريرة جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! ما لقيت من عقرب حتى لدعتني المارحة، فقال: أما أنت يا عبد الله؟ مسك حديثك عن مسروق عن مسروق عن مسروق عن مسروق، رواه أصحاب السنن، وقال ابن عبد البر في 'التمهيد': عن سعيد بن المسيب قال: بعني أد من قال حين يمسي: سلام على نوح في العالمين لم يلدغه عقرب. ثم ذكر قصة حية وعقرب في حملهما في فلت نوح وعهدهما عن 'تفسير القشيري'.

عن عائشة: رواه أحمد والثلاثة والبخاري عن أس. كان رسول الله ﷺ إذا أتى بمريض يدعو له يقول: .....

مسلم هذا الراوي عن مسروق، فقيص: ابن صبيح الهمداني العطار أبو النضحي، وقيل: مسلم بن عمران؛ لأنه يروي عن مسروق، ويروي عنه الأعمش. وأما في حديث الإمام فهو مسلم بن عمران البطيخ لا محالة يروي عن البخاري عن مسروق، وروى البخاري ذلك أيضاً عن منصور عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة نحوه. وعن أس: اللهم رب الناس مذهب الناس أشف أنت الشافي لا شافي إلا أنت شفاء لا يعادر سقماً.



"فأين أنت من كثرة الاستغفار، وكثرة الصدقة ترزق بهما؟" فكان الرجل يكثر الصدقة ويكثر الاستغفار، قال جابر: فولد له تسعة ذكور.

٤٤٥- أبو حنيفة عن إسماعيل عن أبي صالح عن أم هانئ، قالت: قال رسول الله ﷺ: "من علم أن الله يغفر له فهو مغفور له".

٤٤٦ - أبو حنيفة عن حماد عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله هو السلام، ومنه السلام".

**فأين أنت إلخ:** هذا مقتبس من قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام **فَقَسْتُ** **سُغْفَرَهُ** **رَبِّكَ** **أَنْ** **كَانَ** **عَذَابُ** **رَبِّكَ** **سُغْفَرَهُ** **وَيُسَدِّدُكَ** **رُحْمًا** **وَسِ** **سُغْفَرَهُ** **وَقَوْلُهُ** **سُغْفَرَهُ** **صِدْقُهُ** **لِصَفِي** **عَصَبِ** **رَبِّهِ** **قَالَ** **الْقَارِي:** **وَقَدْ** **وَرَدَ:** **مِنْ** **أَكْثَرِ** **الِاسْتِعْفَارِ** **جَعَلَ** **اللَّهُ** **لَهُ** **مِنْ** **كُلِّ** **هَمٍّ** **فَرْجًا** **وَمِنْ** **كُلِّ** **ضَيْقٍ** **مُخْرَجًا** **وَيَرْزُقُهُ** **مِنْ** **حَيْثُ** **لَا** **يُحْتَسِبُ** **رَوَاهُ** **أَحْمَدُ** **وَأَحَاكَمُ** **عَنْ** **أَبِي** **عَبَّاسٍ** **أَنَّ** **اللَّهَ** **إِلخ:** **يَقُولُ** **الْقَارِي** **أَنَّ** **أَصْلَ** **الْحَدِيثِ** **رَوَاهُ** **الْبُخَارِيُّ** **رَقْم:** **٧٥٠٧** **وَمُسَمَّمِ** **رَقْم:** **٢٧٥٨** **وَاللِّسَانِيُّ** **عَنْ** **أَبِي** **هُرَيْرَةَ** **مَرْفُوعًا:** **رَبِّ** **عَبْدٍ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَذِيبْ** **دَسَا** **فَاعْفِرْ** **لِي** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْخُذْ** **بِهِ** **غَفْرَتِ** **عَبْدِي** **ثُمَّ** **تَمَكَّتْ** **مِنْ** **شَاءَ** **بَشَرِهِ** **ثُمَّ** **أُصَابَ** **دَسَا** **فَقَالَ** **رَبِّ** **أَعْمِ** **عَبْدِي** **أَنْ** **يَكُونَ** **رَبِّ** **عَفْرَ** **دَسَا** **وَيَأْ**

قمت: أخرج الطبراني في 'الكبير' [٥٤/٩، رقم: ٨٣٧١]، واس عدي في 'الكمال' عن عثمان بن أبي العاص رفعه: يا رب تعالیٰ يدنو من حنف فبعمر من ستعمر ، لا أعني بفرجه ه عشه . وأخرج البيهقي في 'شعبه' عن ابن عمر رفعه: يا رب يدخل الجنة من يرحمه ، ويترك حبس من يحبه ، ويترك برحمته من يرحم . وأخرج الطبراني في 'الصغير' عن أبي مسعود رفعه: من أحب ذب فعنه ، أب منه قد ضاع عليه عمر زده و يب يسعقر

**مغفور له:** يتعلق بما بعد الموت فحسب الحديث في هذا الباب. **هو السلام إلخ:** أي السالم من التغيرات والنقص في الذات والصفات، أو معطي السلامة، ومنه السلام أي يرجى ويستوهب ويتوقع منه السلامة، والحديث نقله الجزري في 'الحصن الحصين' في الأدعية بعد السلام عن مسلم والأربعة والطبراني وابن السني، قال القاري: وأحدث رواه مسلم [رقم: ٥٩١] والأربعة [الترمذي رقم: ٣٠٠، والسنائي رقم: ١٣٣٧، وابن ماجه رقم: ٩٢٨] عن ثوبان بلفظ: اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام. قال شيخ مشايخنا الجزري في 'التصحيح': =

## كتاب الآداب

## [بيان حق الوالدين]

٤٤٧- أبو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ:

"أنت ومالك لأبيك".

= وأما ما يزداد بعد قوله: 'وملك السلام' من نحو: 'وأليك يرجع السلام فحيا ربنا بالسلام، وأدحسا دار السلام'. فلا أصل له عند العلماء الكرام. وإدراج هذا الحديث بناء على أنه يدب السلامة والعافية عن الآفات والأسقام والآلام. **قال** **الح** معناه مما أخرج ابن حبان في 'صحيحه' عن ابن عباس، والطبراني في 'معجمه الكبير'، والبرار في 'مسنده'، وأحمد وأبو داود وابن ماجه عن ابن عمر وسمرة بن جندب، والبخاري في 'مسنده' عن عمر، والبيهقي عن أبي بكر. **قال رسول** **الح**. أخرج ابن ماجه [رقم: ٢٢٩١] ونقي بن مخلد والطحاوي من طريق هشام بن عمار بن عيسى بن يونس، ثنا يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق عن ابن المنكدر عن جابر: أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن بي مالا وولداً وإن أبي يريد أن يحتاج ما في فقال **الح**. قال الدارقطني: غريب من حديث يوسف تفرد به عيسى بن يونس، ورواه الزار عن هشام بن عروة عن ابن المنكدر، وسماعه من جابر معلوم.

**ومالك لأبيك**. قال القاري: بضم اللام هو الرواية، وهو أحص منه إذا كان بفتح اللام، وحديث يعنيه رواه ابن ماجه عن جابر، والطبراني في "الكبير" عن سمرة وابن مسعود، ورواه أبو داود [رقم: ٥٣٣٠] وابن ماجه [رقم: ٢٢٩٢] من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إن بي مالا وولداً، وإن والدي يحتاج إلى مال، فقال: **أنت ومالك لوالدك، إن أولادكم من نصيبكم، فكفوا من كتب** **والدكم**. ورواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: **من أحب ما** **من** **من** نفسه. ورواه جماعة من الصحابة: عمر بن الخطاب أخرج حديثه البرار في 'مسنده' عن سعيد بن المسيب عنه، وجابر أخرج حديثه الطبراني في 'الصغير'، والبيهقي في "دلائل النبوة" مطولاً عن محمد بن المنكدر عنه، وفيه: **أنت ومالك لأبيك**، وسمرة بن جندب أخرج حديثه البرار في 'مسنده'، والطبراني في "معجمه" عن الحسن عنه نحوه، وابن مسعود أخرج حديثه الطبراني في 'معجمه' عن علقمة بن قيس عنه نحوه، وابن عمر أخرج حديثه أبو يعنى في 'مسنده' عن أبي إسحاق عنه نحوه، وعائشة أخرج حديثها ابن حبان في 'صحيحه' عن عطاء عنها نحوه كذا في 'الساية' للعبسي، ثم حديث ابن ماجه مروي بسند صحيح يصح فيه ابن القصاص والمندري كذا قال ابن اهامم، ثم نقل الحديث الطويل لجابر من "دلائل النبوة" و"المعجم الصغير"، ثم قال: وروي حديث جابر الأول من طرق كثيرة.

٤٤٨ - أبو حنيفة عن عطاء عن أبيه عن ابن عمرو قال: أتى النبي ﷺ رجل

يريد الجهاد فقال: "أحي والداك؟" قال: نعم، قال: "ففيهما فجاهد".  
شرط وجزاء في حقهما وخدمتهما

٤٤٩ - أبو حنيفة عن زياد يرفعه إلى النبي ﷺ أنه أمر بالنصح لكل مسلم.  
ابن علفة

**أبو حنيفة إلخ.** هكذا رواه البخاري وطلحة العدل من طريق إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن حده، والحديث أخرجه أحمد في 'مسنده' [١٦٥/٢، رقم: ٦٥٤٤]، والجماعة في 'جوامعهم'، وابن حبان في 'صحيحه' [٢١/٢، رقم: ٣١٨] عن عبد الله بن عمرو بلفظ: فاستأذنه في الجهاد، وأخرجه الطبراني عن ابن عمر. **عطاء.** هو ابن السائب بن يزيد الثقفي. **ابن عمرو:** وفي "شرح القاري": عن ابن عمر، وهو الظاهر من الكنية وإن كان في الصحاح من عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

**قال:** رواه أحمد والشيخان والأربعة عن ابن عمر. (القاري) **رجل إلخ.** هو جاهدة بن العباس بن مرداس كما عند السائي وأحمد، أو معاوية بن جاهدة كما عند البيهقي، كذا في "الإرشاد"، والحديث رواه البخاري في البر والصلة والجهاد عن حبيب عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو: جاء رجل إلى النبي ﷺ يستأذنه في الجهاد، فقال: "أحي والداك؟" قال: نعم، فقال: **ففيهما فجاهد.** وفي حديث أبي سعيد عند أبي داود: **في جمع فسادهم.** **فبأن ذلك فحده.** **ولا يرفعه.** وصححه ابن حبان، وأجمهور على حرمة الجهاد إذا معا أو أحدهما بشرط إسلامهما؛ لأن برهما فرض عين، والجهاد فرض كفاية، وإذا تعين الجهاد فلا إذن، وهل يلتحق الجد والخدة بهما في ذلك؟ الأصح نعم؛ لشمول طلب البر كذا في "الإرشاد".

**إلى النبي إلخ:** فيكون مرسلاً، لكنه في 'البحاري' عن زياد بن علاقة عن جرير بن عبد الله مطولاً في باب، وعن قيس بن أبي حارم عن جرير مختصراً في باب: الدين الصيحة من كتاب الإيمان. **أنه أمر إلخ:** وقد ورد من حديث ثوبان "الدين الصيحة" أخرجه البخاري في "تاريخه"، وعن ابن عمر مثله أخرجه البراري في "مسنده"، وعن تميم الداري يرفعه: **إن من نصيحة الله وكسبه وبره. ولأمة مسلمين. وخدمتهم.** أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والسائي، وعن أبي هريرة أخرجه الترمذي والسائي، وعن ابن عباس أخرجه أحمد.

**لكل مسلم:** رواه الشيخان [البحاري رقم: ٥٧، ومسلم رقم: ٥٥] عن جرير بن عبد الله، قال: بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم، وروى مسلم عن تميم بن أوس الداري مرفوعاً: **عن من نصيحة قائلها ثلاثاً، قنا: من؟ قال: الله، وكسبه، وبره. ولأمة مسلمين، وخدمتهم** [رقم: ٥٥]، والنصح هو الخلوص، وأريد به إرادة الخير ناشئاً عن خلوص طوية ومحبة دينية، وهذا من جوامع الكتم لشموله معاني حمة.



## [بيان ذم الكبر]

٤٥٠ - حماد عن أبيه عن عطاء بن السائب عن أبي مسلم الأغر صاحب أبي هريرة  
 عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "قال الله تعالى: الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري،  
 فمن نازعني واحداً منهما ألقيته في جهنم".

٤٥١ - حماد عن أبيه عن إبراهيم عن محمد بن المنكدر أنه بلغه: .....

الكبرياء: يعني صفتان محصوتان في لا بشركني فيهما أحد. **مهما**: الكبرياء متعلق بالدات والعظمة بالصفات.  
**ألقيته** الخ والحديث عنه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة، وابن ماجه أيضاً عن ابن عباس،  
 ولفظهم: قدفته بذل ألقيته، وفي رواية للحاكم عن أبي هريرة: قال الله تعالى: الكبرياء ردائي، فمن نازعني ردائي  
 قصمته [١٢٩/١، رقم: ٢٠٣]، ورواه سيمويه عن أبي سعيد وأبي هريرة: قال الله تعالى: الكبرياء ردائي، والعظمة  
 إزاري، من نازعني في شيء مهما عدته، كذا قال القاري. **ألقيته في جهنم** أخرجه البخاري في 'الآداب  
 المفرد'، وأبو يعنى في 'مسنده'، والطبراني في 'الكبير' عن فضالة بن عبيد، رفعه بلفظ: "لا تسألني  
 عن شيء من هذه الأشياء حتى يرد عليك مني شيء". (الحديث)  
**أنه بلغه** الخ في حكم مرسل ابن المنكدر، أو في حكم موقوفه لكنه في حكم المرفوع، يعني أنه بلغه عن  
 رسول الله ﷺ، أو أحد من الصحابة. وقد ورد: حسب الحديث، ولا يرد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ  
 كتب عن أبي هريرة، أخرجه أبو بكر بن لال في "مكارم الأخلاق"، وعبد العتي بن سعيد في "إيضاح  
 الإشكال"، وابن عدي في 'كامله' عن أبي أمامة مرفوعاً، وأخرج ابن قانع والحاكم عن سراقه بن مالك رفعه:  
 أهل النار كل جعصري جواظ مستكبر، وأهل الجنة الضعفاء المعويون.

وأخرج الطبراني في 'الكبير' عن أبي الدرداء رفعه: لا حديث مني إلا ما جئت به من رسول الله ﷺ.  
 معاج، لا حديث مني إلا ما جئت به من رسول الله ﷺ. (الحديث) (رقم: ٦٥٨٩)، وابن ماجه عن  
 معاذ رفعه: لا حديث مني إلا ما جئت به من رسول الله ﷺ. (الحديث) (رقم: ٦٥٨٩)، وابن ماجه عن  
 [رقم: ٤١١٥]، وأحمد والشيوخ والأربعة إلا أن داود عن حارثة بن وهب رفعه: لا حديث مني إلا ما جئت به من رسول الله ﷺ.  
 ولفظ البخاري عن حارثة بن وهب الخراجي عن النبي ﷺ قال: لا حديث مني إلا ما جئت به من رسول الله ﷺ.  
 لو أقسم على الله لأبره، ألا أخبركم بأهل النار؟ كل عتل جواظ مستكبر [رقم: ٦٠٧١]، ومعنى عتل: غليظ  
 جاف، وجواظ بتشديد الواو المرفوع، أو المحتال في مشيته. وعن أنس من حديث العضاء: لا حديث مني إلا ما جئت به من رسول الله ﷺ.  
 لا يرفع مني حديث إلا وضعه، وعند السائي: لا يرفع مني حديث إلا وضعه، وأخرج ابن عساكر =

= عن ابن مسعود رفعه: يا كبر، يا كبر، فإن بنس حمده كبير غنى أن لا يسجد لأدم، ويا كبر وخرص من آدم حمده خرص غنى أن كل من شجرة، ويا كبر وخرص، فإن بني آدم من أخدم صاحبه حسد، فمن أصل كل حصنه، وأخرج الطبراني في "أوسطه" عن ابن عمر رفعه: يا كبر، يا كبر، فإن كبير يكون في رجل، يا كبر أعداءه [١٧٣/١، رقم: ٥٤٣]. وأخرج ابن عساكر عن أبي در رفعه: أي حي، أي موصيت بوصية وحققها، هل لله أن يبعثه. في تصور يذكر في لاجرم، لا أكثر، وأحسن موتى؛ فإن معارضة حسد حبه غصه بعه، وتسل غنى خباير على ذل حرب فست، فإن حرس في صل لله على معرض كل حرب، وحسن مساكين، ومنه عليه إذا نفسه، وكل مع صاحب ساء يصفه لله تعالى، وإيمان به، ومن حسن الحسب من نساب على العره والكبر، لا يكون هم فيك مساج، ورس أحسان عباده ريث، فإن مؤمن كدث بفعل يعقبا وتكرماً وتحملاً، ولا تعذب شيئاً مما خلق الله بالنار.

هذا حديث جامع لفوائد وعوائد، ولذا أوردناه مجموعاً مطولاً، وورد أيضاً: من أعد عبد خيل، أحسن وسي كبير منعد، من أعد عبد حرم، عبادي وسي حذر لأغنى، من أعد عبد سها، وهي وسي مقار وسي، من أعد عبد غن وطلعي وسي لمبدأ وسهي، من أعد عبد خيل أئد بادين، من أعد عبد خيل لئد باشبهات، من أعد عبد هون بصفه، من أعد عبد رعب بده، أخرجه الترمذي في "جامعه" [رقم: ٢٤٤٨]، والحاكم في "مستدرکه" [٣٥١/٤، رقم: ٧٨٨٥]، والبيهقي في "شعبه" عن أسماء بنت عميس، والطبراني في "الكبير" والبيهقي في "شعبه" عن نعيم بن همار، وأخرج في "الكبير" عن ابن عمر رفعه: خرج رجل من كبر فسكن في حنة له حب فيها، فأمر الله لأرض وأحنته، فهو يتحجل فيها في يوم قيمة.

وأخرج الترمذي عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً: لا يدخل أخيه من كتاب في فيه منقل حبه من حرد من شر، ولا يدخل مار من كبر في فيه منقل حبه من بمان [رقم: ١٩٩٨]، قال: وفي الباب عن أبي هريرة، وابن عباس، وسلمة بن الأكوع، وأبي سعيد، هذا حديث حسن صحيح. وراد في رواية: قال: فقال رجل: إنه يعجبني أن يكون ثوبي حسناً ونعلي حسناً، قال: يا لله حب حرد، ولكن كبر من صبر خلق وعمص من، وعن سلمة بن الأكوع مرفوعاً: لا يرب رجل يذهب نفسه حتى يكتب في خباير نفسه ما صدمه، قال: هذا حديث حسن عريب، وعن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً: إن من أحكم إلي وفركم مبي محسب، م غصامة أحاسكم خلاف، وإن من أعصكم بي وأعدكم مبي يوم غصامة شرارون ولشدقون وسفهبون، قالوا: يا رسول الله! قد علمنا الثرائين والمتشدين، فما المتفهبون؟ قال: المتكبرون، قال الترمذي: وفي الباب عن أبي هريرة، هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. الثرثار: هو كثير الكلام، والمتشدد الذي يتناول على الناس في الكلام، ويذو عليهم.

إن المتكبر رأسه بين رجليه؛ حيث كان يرتفع برأسه، في تابوت من نار مقفل عليه،  
ولا يخرج أبداً من النار.

### [بيان الخلق الحسن]

٤٥٢- أبو حنيفة عن زياد عن أسامة بن شريك، قال: شهدت رسول الله ﷺ والأعراب يسألونه، قالوا: يا رسول الله! ما خير ما أعطي العبد؟ قال: "خلق حسن".

رأسه: يجعه معكوساً مكوباً حيث كان يرتفع برأسه ويتجبر. أبداً من النار: أي ما دام فيها مسماً، أو محمداً كافراً.  
ما خير الخ: في شأن الخلق الحسن آيات وأحاديث صفحة بها الكتب، منها: ما رواه مالك بلاغاً عن معمر،  
والترمذي وحسنه، وأحمد، وقاسم بن أصغى نحوه، وابن عبد البر عن عائشة رفته: ما سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أعطي العبد حسن خلقه".  
والحاكم وصححه عن شريط، وأقره الذهبي عن أبي هريرة نحوه. خلق حسن: [أي مستحسن يرعى فيه  
حق الله وحق عباده] قال القاري: وأحدث رواه أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم عن أسامة بن شريك، ورواه  
بن أبي شيبة عن رجل من جهينة مرفوعاً: حسن خلق من حسن خلق، وعنه ما عني رجل من  
سوء في سوء خلقه، وروى المستغفر في مسنده، وابن عساكر عن الحسن البصري عن الحسن بن علي بن  
عن أبي الحسن (علي المرتضى) رحمه الله عن جد الحسن رضي الله عنه: إن أحسن الحسن الخلق الحسن.

وقد ورد: ما سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يعطي الله من خلقه ما لا يعطي علي بن أبي طالب. أخرجه أبو داود [رقم: ٤٨٠٧]  
والبخاري في 'الأدب المفرد' من حديث عبد الله بن معقل، وابن ماجه وابن حبان في 'صحيحه' من حديث أبي  
هريرة، وأحمد في 'مسنده' والبيهقي في 'شعبه' من حديث علي، والطبراني في 'الكبير' من حديث أبي أمامة،  
وابن أبي عمير في 'مسنده' من حديث أسد، والطبراني في 'الكبير' من حديث عبد الله بن الرقبة، وأخرج شؤم،  
والبيهقي في 'شعبه' من حديث جرير: أرفق به الريادة والبركة، ومن يحرم أرفق بغيره أخيراً، وله عن عائشة في  
اللب حديث أصور مما مر. وأخرج القضاة من حديث جرير: أرفق رأس الحكمة، وأخرج مسلم [رقم:  
٢٥٥٣] والترمذي [رقم: ٢٣٨٩] والبخاري في 'الأدب المفرد' عن أنس بن سمعان مرفوعاً: ما سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أعطي العبد حسن خلقه".  
والإمام ما حكى في صدره وكره أن يطبع عليه الناس، وأخرج الطبراني في 'الكبير' من حديث عمار بن ياسر:  
حسن الخلق خلق الله الأعظم، والديلمي في 'فردوسه' عن أنس رفته: حسن الخلق نصف الدين، وابن عدي في  
"كامله" عن ابن عباس رفته: حسن خلق من حسن خلق، وأخرج أحمد في 'مسنده'،  
والطبراني في 'كبيره' [١٧/٥، رقم: ٤٤٥١] من حديث رافع بن مكيث: حسن سمكة ماء، وسوء الخلق شؤم، =

= والبريادة في العمر، والصدقة تمنع منية السوء. وأخرج ابن عساكر عن جابر رفعه: **حسن مكة من وجهها**، **حسن منها**، **متحدة مرآة**، **الصدقة تدفع نقمة**، **وورد من حديث أبي در رفعه**، **من الله حب من**، **دفع عنه حسه**، **فحب من حسن**، **وأخرجه أحمد في "مسند" [١٥٣/٥]، رقم: ٢١٣٩٢**، **والترمذي في "جامعه" [رقم: ١٩٨٧]، والحاكم في "مستدركة" [١٢١/١]، رقم: ١٨٧**، **والبيهقي في "شعبه"، ومن حديث معاذ أخرجه أحمد والترمذي والبيهقي، وأخرجه ابن عساكر من وجه آخر، وأخرج الطبراني في "الكبير" من حديث أم الدرداء: أول ما يوصع في الميزان الخلق الحسن.**

وقد أخرج ابن أبي الدنيا في دم الغضب عن الزهري مرسلاً: الخرق شوم، والرقق يمن، وأخرج أبو الشيخ في الثواب عن أبي موسى رفعه: **حسن حسن من حمة الله**، وروى الديلمي في "فردوسه" عن أبي هريرة رفعه: **حسن حسن لا يرحم، ولا من مد حنقه، أو مد حسنه**، وأخرج الحكيم الترمذي عن أسس رفعه: **حسن حسن حسن، وورد: مع بد كن ميت، وبعث ما وثق من حسن مدي حسن، وحفظ راحة، وحسن حسن، وعنه مصعب**. أخرجه أحمد في 'مسنده' [١٧٧/٢، رقم: ٦٦٥٢]، والطبراني في 'كبيره'، والحاكم في 'مستدركه' [٣٤٩/٤، رقم: ٧٨٧٦]، والبيهقي في 'شعبه' عن ابن عمر، والطبراني في "الكبير" عن عبد الله بن عمرو، وابن عدي في 'كامنه'، وابن عساكر في 'تاريخه' عن ابن عباس كلهم مرفوعاً.

[illegible]

وأخرج ابن ماجه [رقم: ٤٢٥٩] والحاكم [٥٨٣/٤، رقم: ٨٦٢٣، ٤٣/١، رقم: ٢] عن ابن عمر رفعه: **فصل**  
**في فضل حسين بن علي**، ومن حديث أبي هريرة رفعه: **كامل المؤمنين**، **يبدأ**، **حسين**، **حفيد**، **أخرجه أحمد** [٢٥٠/٢، رقم: ٧٣٩٦] **وأبو داود** [رقم: ٤٦٨٢]، **والبيهقي** في **"شعبه"**، **ومن حديثه** رفعه: **كامل المؤمنين**، **يبدأ**، **حسين**، **حفيد**، **وأبو حاتم** **والمستدرج**، **أخرجه الترمذي** في **"جامعه"** [رقم: ١١٦٢]، **وإسناده** في **"صحيحه"**، **ومن حديث**  
**ابن عمرو**: **"اللهم إني أسألك الصحة والعفة والأمانة، وحسن الخلق، والرضا بالقدر"**، **أخرجه الزراري** في **"مسنده"**، =

= والطبراني في 'كثيره'، ومن حديث أبي هريرة: 'اللهم إني أسألك صحة في يمان، وإيماناً في حسن خلق، ونجاحاً يتبعه فلاح ورحمة منك، وعافية ومغفرة منك، ورضواناً، أخرجه الطبراني في الأوسط، والحاكم في 'مستدرکه'، ومن حديث ابن مسعود: اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي، أخرجه أحمد في 'مسنده'.

**خلق حسن** أخرج البخاري عن عائشة رفعت: **رب لله تعزى حب سهل لو ان الرفق إلخ** أخرجه الخرائطي في 'مكارم الشعبة' عن أبي هريرة رفعه: **رب لله تعزى حب سهل لو ان الرفق إلخ** أخرجه الخرائطي في 'مكارم الأخلاق' من حديثها بلفظ: 'لو كان حسن الخلق رجلاً يمشي في الناس لكان رجلاً صالحاً، ولو كان سوء الخلق رجلاً يمشي في الناس لكان رجلاً سوء، وإن الله لم يخلقني فحاشاً'. **وحسن الخلق إلخ**: روى سهل بن سعد رفعه: **رب لله تعزى حب سهل لو ان الرفق إلخ** أخرجه الطبراني في 'الكبير'، وأبو نعيم في 'الحلية'، والحاكم، والبيهقي في 'شعبه'.

**أَفْجَحَ مِنْهُ الْحُ:** قال القاري: ورواه الحارثي في "مكارم الأخلاق ومسؤولياتها" عن عائشة بنقط: لو كان حسن الخلق رجلاً يمشي في الناس لكان رجلاً صالحاً، ولو كان سوء الخلق رجلاً يمشي في الناس لكان رجلاً سيئاً، وروى الصبراني في "الأوسط" عن ابن مسعود مرفوعاً: من ساء خلقه ساء حاله، راد البيهقي عن عائشة: وإذا أراد الله بأهل بيت خيراً أدخل عليهم باب الرفق، فإن افرقتهم بكسر في شيء قط إلا رائدته، وإن احترقوا بفتح في شيء قط إلا شابه [١٩٣/١٠]، أقول: أخرج الحكيم الترمذي عن العلاء بن كثير مرسلًا: إن محاسن الأخلاق مخزونة عند الله تعالى، فإذا أحب الله عبداً سمحه خلقة حسناً، وأخرج البخاري عن عبد الله بن عمرو رفعه: من حكم به أحسن حكمة أخلاف [رقم: ٢٧٥٩]، وأخرج الحاكم في "مستدركه" عن عائشة: إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم حقاً، والصفحة تأمه، وروى الترمذي عن يعنى بن مخلد عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً: ما من شيء أفضل من حب مؤمن بالله نفسه من حب غيره، وفي نسخة أخرى: فبأن يحب المؤمن نفسه بحسب حاجتها [رقم: ٢٠٠٢]، قال: وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وأنس وأسامة بن ضريح، هذا حديث حسن صحيح، وعن عطاء عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً: ما من شيء يتبع في الدنيا من حب الخير أو حب صاحب خير أو حب صديق من حيث ينبغي له درجة صاحب صدقه وصلاه، هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وعن أبي هريرة مرفوعاً: سئل رسول الله ﷺ عن أكثر ما يدخل الناس الجنة، قال: تقوى الله وحسن الحديث، وصحبة، وعن ثابت البناني عن أنس مرفوعاً: ما كان يحسن في شيء ولا يسفه، وما كان يجد في شيء لا يبغضه، وحسنه، وقال: وفي الباب عن عائشة.

٤٥٤ - أبو حنيفة عن إبراهيم عن أنس قال: ما أخرج رسول الله ﷺ ركبته بين يدي جليس له قط، بل يقعد مساوياً لهم، ولا تناول أحد يده فيتركها قط حتى يكون هو يدعها، وما جلس إلى رسول الله ﷺ أحد قط فقام حتى يقوم قبله، وما وجدت شيئاً قط أطيب من ريح رسول الله ﷺ. وفي رواية: قال: ما قام إلى رسول الله ﷺ رجل في حاجة فانصرف عنه قبله حتى يكون هو المنصرف. وفي رواية: كان رسول الله ﷺ إذا صافح أحداً لا يترك يده إلا أن يكون هو الذي يترك. <sup>رواه ابن سعد عن أنس</sup> <sup>يد صاحبه</sup>

٤٥٥ - أبو حنيفة عن عبد الله عن ابن عمر: أن رجلاً نادى رسول الله ﷺ في منزله فقال: "ليكن قد أجبتك"، فخرج إليه.

٤٥٦ - أبو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن أميمة بنت .....  
بالميمون بالتصغير

- وقد أخرج الطبراني في 'الكبير' عن أبي أمامة رفعه .....  
وورد: 'إن الفحش والتفحش نسا من الإسلام في شيء، وإن أحسن الناس إسلاماً أحسنهم حياءً'.  
أخرجه أحمد وأبو يعلى في 'مسنديهما'، وصححه في 'الكبير' عن حبان بن سبرة مرفوعاً، وروى أبو داود وابن حبان في 'صحيحه' عن عائشة رفعته: ..... وأخرج الطبراني في 'الكبير' عن أسامة بن شريك رفعه: ..... وأخرج المستعمر في 'مسلسلته' وابن عساكر في 'تاريخه' عن الحسن بن عبي رفعه: ..... والخرازمي في 'مكارم الأخلاق' عن أنس رفعه: ..... والخصيب في 'تاريخه' عن عائشة رفعته: .....  
عن أنس ابن مالك، إن شئت سمع إبراهيم فمتصل، ولا فمقطع مقبول. <sup>ابن عمر</sup> قال القاري: والحديث رواه ابن السني. <sup>لست</sup> <sup>الح</sup> هذا من غاية بواضعه <sup>أبو حنيفة</sup> <sup>الح</sup> هكذا رواه الخارثي من طريق قيس بن الربيع عن الإمام، والحديث أخرجه ابن حبان من حديث أميمة، وروى الشيخان من حديث عائشة رفعته: لم يكن يصفح النساء، وروى أبو يعين في 'المعرفة' من حديث هبة بنت عبد الله البكرية قالت: وجدت مع أبي عني النبي ﷺ صافح الرجال وصافحهم، وباع النساء ولم يصفحهم، وروى الطبراني من حديث معقل بن يسار رفعه: "كان يصفح النساء في بيعة الرضوان من تحت الثوب".

رُقَيْقَة، قالت: أتيت النبي ﷺ لأبايعه فقال: "إني لستُ أصافح النساء".

بمعاني مصغرة

٤٥٧- أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ:

"من لم يقبل عذر مسلم يعتذر إليه، فوزره كوزر صاحب مكس". فقيل: يا رسول الله! وما صاحب مكس، قال: "عشار".

أي صم ونقص

٤٥٨- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "من اعتذر

إليه أخوه المسلم، فم يقبل عذره، فوزره كوزر صاحب مكس" يعني عشاراً.

٤٥٩- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر: أن النبي ﷺ قال: .....

في حديث أخرجه لأربعة عنه. لا بد من ذلك سمعته عن أبيه عن جده في حديثه. وقال البخاري: تحت حديث وهو عجيب جداً. ليس أصافح الخ أخرجه بخاري في تفسير من حديث عروة عن عائشة، قالت عائشة: فمضت فمضت في حديث رسول الله ﷺ. ولا والله ما مضت يده قط في مبايعته، ما يباعه. لا يقوه. [رقم: ٤٨٩١]. وفي لأحكام عنها. كان النبي ﷺ يبيع النساء بكلامه. لا يبيعهن. ومضت يده قط. ومضت يده رسول الله ﷺ يده مرة. لا مرة يبيعها. قال في الإرصاد وروى النسائي والطبراني من طريق محمد بن مسكين أن أميمة بنت رقيقة تقبل مصغر أخته كذا دحت في سورة يبيع، فقص. رسول الله ﷺ سط يدي صافحت، فقال: ... وأحد عيب حتى يبع: ... [مسححه ١٢]. فقال: ... صفى واستصغى، فقلنا: الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا.

وهو في تفسير في أبيه أحد يده كثرته مع حائل: ويستهد أنه ما روه أبو داود في مرسية عن لشعي. أنه حين يبيع ساء أنى يرد قصري، فوضعه على يده، وقال: ... وقال البخاري: وروى أحمد عن ابن عمرو: "أنه كان لا يصفح النساء في البيعة" [٢١٣/٢، رقم: ٦٩٩٨].

ابن بريدة الخ وروى بن ماجه [رقم: ٣٧١٨] وضياع عن جودان بنقط. من عتذر إليه أخوه بمعذرة فم يقبلها كان عليه من الحصنة مثل صاحب مكس. (البخاري والنسائي) عشار أي ظالم في أحد عشر عتذر أي من جهة قول أو فعل صدر منه وأدعي منه يعني عشار. ورد في دمه أثار كثيرة كحدثت ماث ابن عتاهية رفعه: إن نقيم عشاراً فافسوه. أخرجه الطبراني في الكبير [٣٠١/١٩، رقم: ٦٧١].

أبو حنيفة: أخرجه أبو داود والنسائي. معناه من حديث أبي هريرة.



"إذا أتى أحدكم بطيب، فليصب منه".

عرض عليه  
[بيان النهي عن النظر في النجوم]

٤٦٠ - أبو حنيفة عن عطاء عن أبي هريرة قال: **نهى رسول الله ﷺ عن النظر**

في النجوم.

إذا أتى أحدهم الطيب في الجامع [رقم: ٢٧٨٩] والشمال عن ثمانية من عند الله قال: كان أس بن مالك لا يرد الطيب، وقال أس: إن النبي ﷺ كان لا يرد الطيب، قال في 'الجامع': وفي سب عن أبي هريرة، هذا حديث حسن صحيح، وعن مسلم بن حبيب عن بن عمر مرفوعاً: **نهى رسول الله ﷺ عن النظر في النجوم**، وفي 'الجامع': 'لوسائد، وسن، والدهن، قال: هذا حديث عريب، وعن حبان عن أبي عثمان انهدي مرفوعاً: **نهى رسول الله ﷺ عن النظر في النجوم**، قال في 'الجامع': هذا حديث عريب حسن، ولا يعرف حبان غير هذا الحديث، وأبو عثمان انهدي اسمه عبد الرحمن بن مل، وقد أدرث من النبي ﷺ ولم يره، ولم يسمع منه، فيكون مرسلًا للتابعي.

**فليصب منه** أي من حمته، ولا يمتنع عنه كرامة له، وقد روى مسلم وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: **من عرض عليه ريحان، وفي رواية: طيب فلا يرد، فإنه ضعيف اخمل طيب الريح**. (القاري)

**أبو حنيفة** **الح** أخرجه مدارقسي في الأفراد من حديث عقبة بن عبد الله الأصم عن عطاء به، وروى أبو داود معناه عن ابن عباس: من اقتبس علماً من النجوم قُتِسَ شعبة من السحر، رد ما روى [رقم: ٣٩٠٥]، وأخرجه ابن ماجه [رقم: ٣٧٢٦]، والمراد علم الخواص والكواكب، يرفعون نجم يعرفونها بسير الكواكب في محاربيها وفراها ومراقها، وهذا العلم مما استأثر الله به، وأما بقدر معرفة جهة القبلة والأوقات فلا بد من النظر في النهي

**نهى** **الح** أخرجه ابن عساکر من حديث أبي مجاشع مرفوعاً: **نهى رسول الله ﷺ عن النظر في النجوم**، وأخرجه أبو يعنى في 'مسنده'، وابن عدي في 'كلمه'، والخطيب في 'كتاب النجوم' من حديث أس بن مرفوعاً: **أخاف على أمتي من بعدي حصتين: تكديباً بالقدر، وتصديقاً بالنجوم**.

**عن النظر** **الح** قال القاري: وفي رواية الديلمي عن أبي هريرة: مثل اسطر في النجوم كاسطر في عين الشمس كما اشتد بصره فيها ذهب بصره، وروى ابن مردويه واندرقسي في 'كتاب النجوم' عن ابن عمر مرفوعاً: **نهى رسول الله ﷺ عن النظر في النجوم**، ثم انتهوا، وروى أحمد [٣١١١، رقم: ٢٨٤١] ومسلم وأبو داود [رقم: ٣٩٠٥] عن ابن عباس مرفوعاً: **نهى رسول الله ﷺ عن النظر في النجوم**

## [بيان النهي عن دخول الحمام محررانا]

٤٦١- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله "لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يدخل الحمام إلا بمختزر، ومن لم يستر عورته من الناس كان في لعنة الله والملائكة والخلق أجمعين".  
أي لا يستر

## [بيان ذكر المتفرقات]

٤٦٢- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال: "كان أحب الأسماء إلى رسول الله ...  
عبد الله .....

لا حل ح | وأخرج الشريفي عن أسد رفعة: ... غير منكر لعنه المكاب | روى ترمذي عن ثيث  
عن طاوس عن جابر مرفوعاً: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حبيته حمام، ومن كان يؤمن بالله  
... | رقم: ٢٨٠١ | قال: هذا حديث حسن عريب لا يعرفه من حديث  
طاوس عن جابر إلا من هذا الوجه، قال محمد بن سعد بن حماد: بيت من سبعة صدوق ورد بهم في الشيء، وقد  
محمد: قال أحمد بن حنبل: ليث لا يفرح بحديثه.

بو حنبل ح | وقد روى ترمذي | رقم: ٢٨٠١ | وأخاكم عن جابر مرفوعاً: ...  
ولا يدخل الحمام غير إزاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حبيته حمام. (القاري)  
ابن رسول الله | أخرجه شاذلي في أدب المفرد | رقم: ... | وأبو داود | رقم: ٣٥٦٥ | عن  
أبي وهب: سموا بأسماء الأنبياء، وأحب الأسماء بن الله تعالى عند الله وعند الرحمن، وأصدقها حارث وهمام، وأفحها  
حرب ومرة عند الله ح | قال القاري ورواه مسلم وأبو داود | رقم: ٤٩٤٩ | وترمذي | رقم: ٢٨٣٣ | وأبو ماجه  
| رقم: ٣٧٢٨ | عن ابن عمر مرفوعاً: ... وفي رواية أنصاري: ...  
وفي البخاري عن سفيان الثوري عن جابر، قال: وقد لرجل ما علاه فسماه نقاسه، فقيل: لا تكفيه  
نأ نقاسه ولا كرامته، فأجبر بني ... فقال: ... | رقم: ٦١٨٦ | قيل: وإنما كان أحب  
لتصميمهما ما هو وأحب لله تعالى، ووصف بالإسبال وواجب له وهو عبودية، ثم أضيف العدد إلى الرب إضافة  
حقيقية، فصرفت أفراد هذين الاسمين، وما ينحسرهما كعدد الرحمن وعد لقادر، وشرفت هذا التركيب فحصلت  
ها هذه العنصرية، كد قال لفسطاطي في إرشاد الساري وأما محنت هي التسمية باسمه ونكبة نكبته =

وعبد الرحمن".

٤٦٣- أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "البر لا يُبلى،

الإحسان أو الطاعة لا يضيع

والإثم لا يُنسى."

٤٦٤ - أبو حنيفة عن سماك عن جابر بن سمرة قال: كنا إذا أتينا النبي ﷺ قعدنا

## ابن حرب

حيث انتهى المجلس.

٤٦٥ - أبو حنيفة عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

المعروف

لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

= مذكور في الكتب، وورد في حديث أبي رهم الشافعي: أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، والحاكم في "كناه"، والطبراني في "الكبير" [١٧٩/٢٠، رقم: ٣٨٣].

وعند الرّحس وعند الطبراني في كثيره، والشيرازي في القاه عن ابن مسعود، رفعه: ...  
... ولا تم لا يسي قال القاري: والمعنى أنهما لابد أن يذكر في الدنيا  
والأخرى، ويخاري عليهما بالثبوت الحسن، أو بالعقوبة السوئ، وحديث رواد عند الرافعي عن أبي قلابة مرسلًا  
نقط: البر لا يبنى، والدين لا يعوت اعمل ما شئت كما تدين تدن، قلت: عزاه السيوسي إلى  
'الكثير' بطراني. انتهى الخ قال القاري: وفي 'شمائل' بترمذي: 'أنه كان إذا انتهى من قوم  
جلس حيث ينتهي به المجلس، ويأمر بدش'. وقد روى المعوي والطبراني والنسفي عن عثمان مرفوعاً:

لا تسكر الله الخ رواه ائمه مني عن اس أبي يمين عن عطية عن أبي سعيد مرهوعا: . . .

[رقم: ١٩٥٥]، قال: وفي الباب عن أبي هريرة والأشعث بن قيس وعماد بن بشير، هذا حديث حسن،  
 وروى عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً. قال: هذا حديث صحيح.  
 وبقه انقاري عن مسند أحمد والصباء أهم، روي عن أنس، وقال في 'مجمع البحار': يعني لا يقبل الله شكر  
 العبد على إحسانه إذا كان لا يشكر إحسان الناس، ويكفر معروفهم لاتصال أحد الأمرين بالآخر، وقال  
 الحارثي: لأن من لا يشكر القليل لا يشكر الخليل، أو لأن إحسانهم أيضاً من حملة إغنامه سبحانه حيث أحراهم  
 على أيديهم، وقد ورد: من أحسن إليه أحد معلوماً فقلل نفاعه حراث الله حيراً، فقد نفع في الشاء، والمعنى أنه  
 قد حرج عن عهدة شكره، وهذا أقل ما يقع مقاسه أقول: لا يحصى ما في الوجه الأول.

٤٦٦- أبو حنيفة عن عطاء عن محارب بن دثار عن ابن عمر ، قال: قال رسول الله ﷺ "إياك والظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة".

٤٦٧- أبو حنيفة عن عاصم.....

عن ابن عمر <sup>رحمهما الله</sup> أخرجه البخاري في مظالم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً. [رقم: ٢٤٤٧] أي التعدي بأخذ مال الغير بغير حق، أو التناول من عرضه، أو نحو ذلك يكون سبباً لظلمات يوم القيامة فلا يهتدي سبب صممه في تدب، فرد وقع قدمه في صمة فهوت في حفرة من حفر النار، وأخرجه مسلم في الأدب [رقم: ٢٥٧٩]، والترمذي في البر والصلة [رقم: ٢٠٣٠].

أخرجه <sup>رحمهما الله</sup> ورد من حديثه مرفوعاً: ..... أخرجه أحمد في مسنده [١٠٥/٢، رقم: ٥٧٣٢]، والطبراني في "كبيره"، واسهفي في "شعبه"، ومن حديث جابر مرفوعاً: <sup>رحمهما الله</sup> في قصة صمات يوم القيامة. <sup>رحمهما الله</sup> أخرجه أحمد في مسنده [٣٢٣/٣، رقم: ١٤٥٠١]، ومسلم [رقم: ٢٥٧٨] في "صحيحه"، والبخاري في الأدب المفرد، ومن حديث أبي سعيد رفعه:

أخرجه أبو يعنى في مسنده، والصابري في الأوسط، وأبو عبيد في "حبيته"، ومن حديث هشام بن حكيم رفعه: <sup>رحمهما الله</sup> أخرجه أحمد [٤٠٤/٣، رقم: ١٥٣٧٠] ومسلم [رقم: ٢٦١٣] ومن ماله. ومن حديث عياض بن عبد الله أخرجه أحمد في مسنده، وسهفي في "شعبه"، ومن حديث حذيفة رفعه: أهل الخور وأعوهم في سر، أخرجه الحاكم في "مستدركه" [١٠٠/٤، رقم: ٧٠٠٧]، ومن حديث ابن عباس <sup>رحمهما الله</sup> رفعه: <sup>رحمهما الله</sup> لا يدكرني في ذكر من هم أن لعنهم، أخرجه ابن عساكر في "تاريخه"، ومن حديث أبي سعيد رفعه: أيها الناس اتقوا الله فإنه لا يظلم مؤمن مؤمنة إلا يتقم الله تعالى منه يوم القيامة، أخرجه عبد بن حميد في "مسنده".

أبو حنيفة <sup>رحمهما الله</sup> هكده، رواه محمد بن الحسن في الآثار عن الإمام عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار، قال: وبه لأحد، ولو كان ليحم على حبه الأول لما أمر لي أن يصعموها الأسارى كنه رة فد حرج عن مثل الأول، وكره كنه، لأنه لم يصص لصاحبه ندي أحدث منه تاته، ومن صص شئ صار به عصب من وجه، فأحب إنسا أن يتصدق به ولا يأكبه، وكندت رجه، ولأسارى عندنا هم أهل سجن محتاجون، وهذا كنه قول أبي حنيفة وكند رواه البخاري عن محمد بن الحسن بن زرارة السلمي، وبراهيم بن معقل بن خجاج السلمي، ومحمد بن إبراهيم بن زياد بن راري كنهم عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن الإمام، ورواه البخاري أيضاً عن أحمد بن محمد بن محمد بن سعيد همداني عن محمد بن سعيد المعوي عن أبيه عن أبي يوسف عنه.

عن أبي بردة: أن النبي ﷺ زار قوماً من الأنصار في ديارهم، فذبحوا له شاة، .....  
 لضيافته

= ورواه البخاري أيضاً من وجهين: من طريق أبي عاصم السبيل، ويرد من ربيع، والخمس من انصاف، وسعيد بن أبي الخثيم، ومحمد بن مسروق، والخمس من زياد كنههم عن الإمام، ورواه الأشاشي من طريق موسى بن سماعة، وعنده بنقط أبو سميعة، وأبو سميعة عن عبد الله بن زيد، قال: قلت لأبي حنيفة من أين أخذت الرجل يعمل في مال الرجل بعير، فإنه يتصدق بالرجل؟ قال: أخذه من حديث عاصم بن كليب قد ذكره

ورواه الأشاشي أيضاً من طريق حمزة بن حبيب الزيات عن الإمام بنقط: صنع رجل من أصحاب النبي ﷺ طعاماً فدعا فقام وقت معه، فلما وضع الطعام تناول منه، فتناول فأخذ صعد فأكأها في فيه صويلاً، فجعل لا يستطيع أن تأكلها قال: فرماها من فيه، فلما رأته قد صنع ذلك أمسكها عنه أيضاً، فدعى النبي ﷺ صاحب الطعام، فقال: يا رسول الله! يا رسول الله! شاهد كنت لصاحب ما فهم يكن عبدنا ما شتره من وعجبا ودحماها، فصعناها لك حتى جيء فعقبه لئلا، فأمر النبي ﷺ برفع الطعام، وأمر أن يصعوه الأسارى، ورواه مكلاعي من طريق محمد بن حنبل وهو عن الإمام عن أبي حنيفة عن حمزة بن زيد قال: أبو حنيفة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ.

أبو بردة هو عامر بن أبي موسى الأشعري، رار الخ هكذا روه صححة العبد واس المنصور واس عند باقي من طريق بشر بن بريد عن أبي يوسف عن الإمام، ورواه ابن المنصور أيضاً من طريق حنبل بن أبي صالح عن أبيه عن الإمام، ومن طريقه روه بن حنبل، وأخذت أخرجه المنصور في 'معجمه' من طريق أحمد بن القاسم، حدثنا بشر بن الوليد، حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن عاصم بن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى قد ذكره، قال الخافض: وهذا معقول، فإن محمد بن الحسن روه عن أبي حنيفة خلاف ذلك، وهو مخصوص من رواية غيره عن عاصم.

قنا: لا منافاة حتى جعل هذا الطريق معنولاً، لأنه حار أن يكون له سادان وصريقان رواهما أبو حنيفة، ورواه محمد وغيره عنه بإحدى الطريقين، ولا مراعاة في الأسانيد، أقول: ههنا سكنت بقاري وم تعرض لتخرجه من الصحاح وغيرها كما هو ذاته في عامة الأخبار مع أنه كان أوجب وأثمر من غيره، وهذا أيضاً ذاته في الحديث، فقول: أخرج أبو داود عن محمد بن العلاء، وفي 'السياسة' أخرج ابن إدريس، وليس في نسخة الموحدة عندهما لأبي داود، وهو مما لا بد منه، عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حارة فرأيت رسول الله ﷺ وهو على نقر بوضي الخافر، مع من د، فلما رجع سئلته داعي امرأة، فجاء، فجاء بالطعام، فوضع يده، ثم وضع انقود، فأكلت فطر تأؤا رسول الله ﷺ بنوثة فمة في فيه، ثم قال: - - - - - فأرسلت المرأة يا رسول الله! إلي أرسلت إن أطيعت بشري في شاة فلم أجد، فأرسلت إلى حاربي قد اشترى شه أن أرسل إلي بها ثمنها فم يوجد، فأرسلت إلى امرأته، فأرسلت إلي بها، فقال رسول الله ﷺ: أصعبيه الأسارى.

وصنعوا له منها طعاماً، فأخذ من اللحم شيئاً.....

= وفي السابعة للعبي، فأكلوا ورسول الله يملك قمه في فيه، فاب عبي: ورواه أحمد في "مسنده": حدثنا معاوية بن عمر بن إسحاق عن ردة عن عاصم بن كليب عن أبيه أن رجلاً من الأنصار قال: هذكره، وهذا مسند الصحيح، إلا أن كليب بن شهاب وجد عاصم لم يخرجاه في الصحيحين، وأخرج به البخاري في رفع اليدين، وقال ابن سعد ثقة، وذكره بن حبان في الثقات، ولا يصره قول أبي داود: عاصم بن كليب عن أبيه عن جده ليس بشيء، فإن هذا ليس من روايته عن أبيه عن جده.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" في أصحابنا عن حميد بن بسط، حدثنا بن إدريس بن، وحميد بن الربيع هو حرر جاء معجمة ورواي مكررة، وقال ابن الحوري في "التحقيق": كذب، وبعقه صاحب "التفحيق" فقال: وثقه عثمان بن أبي شيبة، وقد تابعه محمد بن علقا كما رواه أبو داود، وقد ذكر إبي رويه هذا حديث عن أبي موسى الأشعري أيضاً، قال: أخرج حديثه بصري في "معجمه" حدثنا أحمد بن قاسم الصائفي، ثنا بشر بن الوليد، حدثنا أبو يوسف القاضي عن أبي حنيفة عن عاصم بن كليب عن أبي ردة عن أبي موسى: أن رسول الله رزقوما من الأنصار في درهم، فدحو به شاة، فصنعوا به منها طعاماً، فأخذ من اللحم شيئاً يأكله، فصنع ساعة لا يسبغه، فقال: ..... قالوا: شاة لعلنا فدحاها حتى يجيء فصره من ثمنها، فقال: ..... ورواه في "معجمه الأوسط" حدثنا أحمد بن قاسم الصائفي، حدثنا بشر بن الوليد به [١٦٨/٢، رقم: ١٦٠٢].

وهذا عيه إساد الإمام وحديثه إلا أنه سقط ههنا إساد أبي ردة عن أبيه عن أبي موسى، فصار مرسلًا، وهو حجة عندنا، وعند الجمهور، بل نقل إجماع التابعين عيه، ولا فرق في لأفاد إلا في بعض حروف كفاء تحقيق، وبعض لأسارى والأسراء، ثم الإسادان كلاهما صحيحان، فلا شبهة في صحة حديث، بل أصحيته أيضاً كأحاديث الصحيحين، وما عاصم بن كليب فمن رجال مسلم والأربعة، وثقه ابن معين وأساني وغيرهما، ووالده كسب من رجال الأربعة، ومنهم من جمعه أصحابنا وهو وهم، وثقه ابن سعد وابن حبان.

وذكر ابن حجر في "تزيينه" توثيق عاصم وأبيه، فيستدل به على أن العاصب إذا دبح ساء تغير ملاً صميمها ومكها منك حيث فيجب عليه أن يتصدق بها، ولا يلحقه لا شفاع بها حتى يؤدي بها، فحدث "أبو داود" ثلاثاً: الأول، أن الأمر بالتصدق يدعى على رول منك منك، بدو بقي امتك سمانك لأمر بالرد إليه تحراً عن بعض منك الإنسان، أو أمر بالتصدق وحفظ الثمن عند خوف الفساد؛ لأن الإمام به ولاية بيع ما الإنسان عند الحاجة، والثاني، رول منك المالك، والثالث: حرمة الاستفاح قبل أداء البدل أي للعاصب قبل الإرضاء أي إرضاء المالك بالتراضي، أو بالقضاء، وهذا الحديث روى محمد في "كتاب الآثار" عن أبي حنيفة عن عاصم بن كليب عن أبيه به، كذا في "البنية" للعيني.

فلاكه فمضغه ساعة لا يسيغه، فقال: "ما شأن اللحم؟" قالوا: شاة لفلان ذبحناها <sup>بغير إذنه</sup> <sup>مصعه ليا أو صعباً</sup> حتى يجيء فرضيه من ثمنها، قال: فقال رسول الله ﷺ "أطعموها الأسراء". وفي رواية: عن عاصم بن كليب عن أبيه: أن رجلاً من أصحاب محمد ﷺ صنع طعاماً فدعاه، فقام إليه النبي ﷺ وقمنا معه، فلما وضع الطعام تناول النبي ﷺ بضعة من ذلك اللحم فلاكها في فيه طويلاً، فجعل لا يستطيع أن يأكلها فألقاها من فيه، وأمسك عن الطعام، فقال: "أخبرني عن لحمك هذا، من أين هو؟" قال: يا رسول الله! شاة كانت لصاحب لنا، فلم يكن عندنا فنشتريها منه، وعجلنا بها وذبحناها، وصنعناها لك حتى يجيء فنعطي ثمنها، فأمر النبي ﷺ برفع هذا الطعام، وأمر أن يطعمه الأسراء. قال عبد الواحد: قلت لأبي حنيفة: من أين أخذت هذا الرجل يعمل في مال الرجل بغير إذنه يتصدق بالربح؟ قال: أخذته من حديث عاصم.

٤٦٨ - أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ:

"الدال على الخير كفاعله".

لا يسعه لم يقدر على إزالته في حلقه. عن عاصم الخ الساقط ههنا إما راو واحد هو الصحابي، أو راويان هما أبو بردة وأبو موسى، أو يقال: ليس ههنا سقوط راو بل أنه يروي عن ذلك الرجل الصحابي البصري مصيف، وإصاها أن الرواية الأولى موافقة لرواية الطبراني، والثالثة عن وفق حديث أبي داود. فلاكها يوكها أي تمصعها، واسوك: إدرة الشيء في الفم. (مجمع البحار) وقال أيضاً: التوك: مضغ الشيء المضغ.

عن عاصم الخ الساقط ههنا إما راو واحد هو الصحابي، أو راويان هما أبو بردة وأبو موسى، أو يقال: ليس ههنا سقوط راو بل أنه يروي عن ذلك الرجل الصحابي البصري مصيف، وإصاها أن الرواية الأولى موافقة لرواية الطبراني، والثالثة عن وفق حديث أبي داود. فلاكها يوكها أي تمصعها، واسوك: إدرة الشيء في الفم. (مجمع البحار) وقال أيضاً: التوك: مضغ الشيء المضغ.

عن عاصم الخ الساقط ههنا إما راو واحد هو الصحابي، أو راويان هما أبو بردة وأبو موسى، أو يقال: ليس ههنا سقوط راو بل أنه يروي عن ذلك الرجل الصحابي البصري مصيف، وإصاها أن الرواية الأولى موافقة لرواية الطبراني، والثالثة عن وفق حديث أبي داود. فلاكها يوكها أي تمصعها، واسوك: إدرة الشيء في الفم. (مجمع البحار) وقال أيضاً: التوك: مضغ الشيء المضغ.

عن عاصم الخ الساقط ههنا إما راو واحد هو الصحابي، أو راويان هما أبو بردة وأبو موسى، أو يقال: ليس ههنا سقوط راو بل أنه يروي عن ذلك الرجل الصحابي البصري مصيف، وإصاها أن الرواية الأولى موافقة لرواية الطبراني، والثالثة عن وفق حديث أبي داود. فلاكها يوكها أي تمصعها، واسوك: إدرة الشيء في الفم. (مجمع البحار) وقال أيضاً: التوك: مضغ الشيء المضغ.





قال: جاءه رجل فاستحمله، فقال: "ما عندي ما أحملك عليه، ولكن لا سادلك على من يحملك انطلق إلى مقبرة بني فلان، فإن فيها شاباً من الأنصار يترامى مع أصحاب له ومعه بعير له، فاستحمله، فإنه سيحملك"، فانطلق الرجل، فإذا به يترامى مع أصحاب له، فقصرّ عليه الرجل قول النبي ﷺ، فاستحلفه بالله، لقد قال هذا رسول الله ﷺ. فحلف له مرتين أو ثلاثاً، ثم حمله، فمرّ به على النبي ﷺ. قال: فأخبره الخبر، فقال النبي ﷺ: "انطلق، فإن الدال على الخير كفاعله". وفي رواية: أن رجلاً جاءه يستحمله، فقال: "والله ما عندي من شيء أحملك عليه، ولكن انطلق في مقبرة بني فلان، فإنك ستجد ثمة شاباً من الأنصار يترامى مع أصحاب له، فاستحمله، فإنه سيحملك"، فانطلق الرجل حتى أتى المقبرة. التي قاله رسول الله ﷺ. فقصرّ عليه القصة فاستحلفه، فقال: الله الذي لا إله إلا هو أن رسول الله ﷺ أرسلني إليك، فأعطاه بعيراً له، فانطلق به الرجل، فأتى النبي ﷺ. فقال له ﷺ: "انطلق، فإن الدال على الخير كفاعله".

٤٧١ - أبو حنيفة عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه: أن رسول الله ﷺ .....

فاستحمله: طلب منه ما يحمله

كفاعله الخ ورد أحمد وأبو يعنى في 'مسديهما' والصباء عن بريدة، وابن أبي الدنيا في 'قصص الخوارج' عن ابن أبي عمير: إن الله يحب إغاثة اللهفان أي المكروب. (القاري)

أبو حنيفة الخ كذا رواه الحارثي من طريق محمد بن الرزقان وأبي همام الأهوازيين كلاهما عن الإمام، والحديث أخرجه السنائي من حديث الحذري، وأحمد في 'مسنده'، والسنائي، والطبراني في 'معجمه الكبير' من حديث ابن مسعود وسهل بن سعد وأبي أمامة، والبيهقي عن أبي أمامة.

قال: "أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر".

٤٧٢- أبو حنيفة عن شيبان عن عبد الملك عمن حدثه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "من استشارك فأثره بالرشد، فإن لم تفعل فقد خنته".  
بن عبد الرحمن ابن عمير

٤٧٣- أبو حنيفة عن الحسن عن الشعبي قال: سمعت النعمان يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:  
ابن عبيد الله

**أفصل الجهاد الح** الحديث بعينه رواه ابن ماجه عن أبي سعيد [رقم: ٤٠١١]، وأحمد والصابري والبيهقي عن أبي أمامة، والنسائي وغيره عن طارق بن شهاب، وفي رواية ابن السجاء عن أبي ذر: "أفصل جهاد أن يجاهد الرجل نفسه وهواه، أقول: وهو الجهاد الأكبر الذي ترتب عليه الجهاد الأصغر، ومنه كلمة الحق عند صاهم كذا قال القاري في شرحه مسند الإمام، أي هذا المسند برواية الحنفية، أقول: بما كان أفضل للجهاد، لأن الجهاد مع الكفار عند عنة المسلمين وشوكتهم وفوقهم لا عند ضعفهم، وهما ضعفه براء، اسقط صاهر، ومخافة اهلاك ياد باهر عند كل مترعرخ ماهر. **أفصل الجهاد الح** أخرج الطبراني في الكبير، والبيهقي في "شعبه"، وأحمد في مسنده عن أبي أمامة، وأحمد والنسائي والبيهقي في "شعبه" عن طارق بن شهاب.

**كلمة حق الح** رواه الترمذي من طريق محمد بن ححاده، عن عصية العوفي عن أبي سعيد اخذ من مرفوعاً: [رقم: ٢١٧٤]، قال: وفي الباب عن أبي أمامة، هذا حديث حسن عريب من هذا الوجه. **كلمة حق الح** رواه أبو داود في الأمر والهي عن عصية عن أبي سعيد مرفوعاً: "أفصل جهاد عند عد سعاد جائر أو أمير جائر [رقم: ٤٣٤٤].

**من استشارك الح** روى الترمذي في كتاب العلم عن أم سمية مرفوعاً: [رقم: ٢٨٢٣]، قال: وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وابن عمر، هذا حديث عريب من حديث أم سمية، ثم روى عن أبي سمية عن أبي هريرة مرفوعاً مثله، قال: هذا حديث قد روه غير واحد عن شيبان بن عبد الرحمن سحوي، وشيبان هو صاحب كتاب، وهو صحيح الحديث، ويكنى أبا معاوية. وهذا إسناد الإمام، وشيبان بن عبد الرحمن الذي وثقه، ووصفه الترمذي هو شيخ الإمام في هذا الحديث أيضاً.

**ابو حمزة الح** كذا رواه حارثي من طريق سنيان بن عمرو السجعي عن الإمام عن الحسن بن عبيد الله عن الشعبي: سمعت النعمان بن بشير يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من استشارك فأثره بالرشد، فإن لم تفعل فقد خنته".  
 كمثل حسد واحد إذا شتكى ابن من الإنسان تدعى به سائر أحمد باحمي والمهر، والحديث أخرجه الشيخان وأحمد.

"مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل جسد واحد إذا اشتكى الرأس تداعى له سائرُه بالسهر والحمى".  
 خذهم  
 عدم النوم

٤٧٤- حماد عن أبيه عن عبد الرحمن بن حزم عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ:

"ما زال جبرئيل يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه يورثه، وما زال جبرئيل يوصيني بقيام الليل حتى ظننت أن خيار أمتي لا ينامون إلا قليلاً".

مثل المؤمنين الخ قال القاري: والحديث بعينه رواه أحمد [٢٧٠/٤] ومسلم [٢٥٨٦] عن النعمان بن بشير: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاضفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى". أقول: ورواه البحاري أيضاً في "الأدب" من حديث زكريا عن الشعبي عن النعمان بن بشير، وفيه: "ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاضفهم"، الحديث. نداعى وافق ويكون كل جسد مدعواً له.

ما زال الخ هكذا رواه ابن حزم، وأخرج السراج في "مسنده"، والخمسة الأولى فقط أخرجها أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي عن ابن عمر، وهؤلاء وابن ماجه عن عائشة، وأحمد والبخاري في "الأدب" والطبراني في "معجمه الكبير" والبيهقي في "المسند" عن ابن عمر، وأحمد وابن حبان عن أبي هريرة وعبد بن حميد، والبخاري في "الأدب" عن حازم، والطبراني عن زيد بن ثابت، وأحمد والطبراني عن أبي أمامة، والطبراني عن علي بن

وأحمد الثانية وهو قوله: "وما زال جبرئيل يوصيني" أخرجها الديلمي في "مسند الفردوس" عن أنس، وأخرج الطبراني والخرائطي وأبو الشيخ عن معاوية بن حيدة مرفوعاً في حقوق الخراج: . . .

عن جده، وأسانيدهم واهية، والمجموع صالح. . . . .

بوصي أخرج الخرائطي في "مكارم الأخلاق" عن أبي أمامة رفعه: . . . . .

أنه يورثه الخ رواه البخاري عن عمرة عن عائشة، وعن محمد بن زيد عن جده ابن عمر مرفوعاً: . . . . .

[رقم: ٣٦٧٣] في الأدب، والترمذي في البر [رقم: ١٩٤٢]، ومالك ومحمد في "الموطئ"، وقال القاري: رواه أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي عن ابن عمر، وأحمد وإسحق عن عائشة، ورواه البيهقي عن عائشة بلفظ

الأصل مع زيادة: . . . . .

٤٧٥- أبو حنيفة عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن الله يحب إغاثة اللهفان".

٤٧٦- أبو حنيفة عن عبد العزيز عن ابن قتادة قال: قال رسول الله ﷺ "لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر".

٤٧٧- أبو حنيفة ولدت سنة ثمانين، وقدم عبد الله بن أنيس صاحب رسول الله ﷺ الكوفة سنة أربع وتسعين، ورأيت وسمعت منه وأنا ابن أربع عشرة سنة،.....

**سمعت رسول الله ﷺ** أخرجه أحمد وأبو يعنى في 'مسديهما' وأصبا في 'مختارته' عن بريدة، وابن أبي لديد في 'قصص الخوارج' عن أنس كلاهما مرفوعاً: ..... وقد مرّ حوده، وفي سند الإمام تفرق في المتن. **إن الله**: أخرجه ابن عساكر في 'تاريخه' عن أبي هريرة رفعه.

**عبد العزيز** الخ في نسخة هكذا، وفي نسخة 'العقود': عن عبد العزيز بن ربيع عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، وعبد الله هذا تابعي، وروجه كشة ست كعب صحابة كما قال ابن حبان، وهذا قبل، فعنها 'أكرم' منه بكثير كفاطمة بنت قيس من المهاجرات لأور روح أسامة بن زيد من الأحداث، وكأم أمم حاضته مثل أمه روح زيد بن حارثة كان كاهه، وكفاطمة بنت أسد روح هشام بن عروة أكبر منه ثلاث عشرة سنة، وكحديجة أم المؤمنين كانت أكبر خمس عشرة أو عشرين سنة، وكأسماء بنت عميس روح عبي ، وهذا كثير في العرب غير متعارف بل مستهجن في هذا، وحديث ممكن على التقديرين؛ لأن من عبد تعزير متحمل سمع عن أبي قتادة؛ لأنه ولد في حدود ثلاثين، ومات أبو قتادة سنة أربع وخمسين، وحديث أخرجه أحمد وعبد بن حميد والروائي من حديث أبي قتادة، والشيخان عن أبي هريرة، وابن عساكر عن جابر .

**لا تسبوا الله** روه مسلم وغيره هذا اللفظ، وروى البخاري عن أبي سمية عن أبي هريرة مرفوعاً: ..... **يسب** هو آدم الدهر، وأنا الدهر بيدي أي من وهار، وفي طريق: لا تسبوا العنب الكرم، ولا تقولوا: خيبة الدهر، فإن الله هو الدهر [رقم: ٦١٨١]، وهذا رد على ما يعتاده الدهرية، وتنعهم مشركو عرب من إضافة الأشياء والحوادث إلى الدهر؛ لقوله تعالى حكاية عنهم: ﴿نُمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْدِكُمَا إِلَّا دَهْرُكُمْ﴾ (الحاشية: ٢٤)، وهذا مما شذبه في شعراء عرب والإسلام أيضاً، ولا يميزون بين الشئ والشئ، والعت واسمين، وفراد بقوه. فإن الله هو الدهر. أنه مقبض كما في رواية أبي هريرة عبد أحمد بسند صحيح. 'لا تسبوا الدهر، فإن الله تعالى قال: إن الدهر الأيام والليالي أجدها وأبنيها' كما في 'الإرشاد'.

سمعت رسول الله ﷺ يقول: "حبك الشيء يعني ويصم".

٤٧٨ - أبو حنيفة قال: سمعت واثلة بن الأسقع، قال: سمعت رسول الله ﷺ

يقول: "لا تظهرن شماتة لأخيك فيعافيه الله ويبتدئك الله".

**يعني ويصم الح.** [عن معاذ بن محبوب ومثاب بن عوف] روه أبو داود من حديث أبي الدرداء مرفوعاً [رقم: ٥١٣٠]. وقد وهم الصفاي فحكمه عليه بالوصع، قال السخاوي: ويكفيها سكوت أبي داود عليه، فليس موصوع، ولا شديد الضعف، قلت: في 'الجامع الصغير' للسيوطي: روه أحمد وأبو يعلى في 'مسنديهما'. وأبو داود عن أبي الدرداء، وإخراجه في اعتلال القلوب عن أبي رزقة، وابن عساكر عن عبد الله بن أنيس. أقول: أخرجه أبو داود في باب أهوى من كتاب الأدب عن حيوة بن شريح، حدثنا بقية عن أبي بكر بن أبي مرزوم عن حاد بن محمد الثقفي عن بلال بن أبي الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ، قال: **حبك شيء يعني ويصم** [رقم: ٥١٣٠]. وسكت عليه أبو داود فهو حديث حسن، أقول: أما رحاه بلال بن أبي الدرداء الأنصاري - قاضي دمشق - ثقة من الشامة، مات سنة اثنتين، وقيل: ثلاث وتسعين، وحالد بن محمد الثقفي الدمشقي - زيل حمص - ثقة من السادسة، وأبو بكر بن عبد الله بن أبي مرزوم العسائي الشامي، وقد يسب إلى جده، قيل: سمه بكر، وقيل: عبد السلام ضعيف، وكان قد سرق بيته، فاحتبط من السابعة، مات سنة ست وخمسين، وثقة بن يزيد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو محمد - يصم احتشائية وسكون المهمة وكسر الميم - صدوق كثير يتدبى عن الضعفاء من الشامة، وحيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي أبو عباس الحمصي ثقة من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين كذا في 'التقريب'. ولا ضعف ههنا إلا من جهة أبي بكر، ولا شامة لوصع، قيل: وقال المديري: يروى عن بلال عن أبيه موقوفاً عليه غير مرفوع، قال: وهو أشبه، وقال الحافظ ابن حجر فيما رده عن القروي: أما بلال فهو ثقة من كبار التابعين، وأما حالد فوثقه أبو حاتم إراري، وأما أبو بكر فهو ضعيف عندهم من قبل حفظه، وكان مستقيم الأمر في الحديث فصرقه لصوص، فتغير عقده، وصار يأتي بالعرائب التي لا توجد إلا عنده، فعداؤه فيمن اختلط ولم يتميز.

وقيل: قال الحافظ صلاح الدين العلائي: هذا الحديث ضعيف لا ينتهي إلى درجة الحسن أصلاً، ولا يقال فيه: موصوع، وقال المديري: موقوفاً على أبي الدرداء، وقيل: إنه أشبه إلى الصواب، وروي من حديث معاوية بن أبي سفيان، ولا يشت، أقول: تعدد صرق يوجب الترقى إلى الحسن على أن الضعيف في غير الاعتقاد، والحلال واحرام مقبول.

**لا تظهرن الح.** قال القاري: والحديث روه الترمذي عن واثلة بن الأسقع بلفظ: 'لا تظهرن الشماتة لأخيك فيرحمه الله ويتبتك' [رقم: ٢٥٠٦]. وقوله: 'لا تظهرن' بالنون الثقيلة من الإظهار، وقوله: 'يعافيه الله ويتبتك' =

= أني بعصيه الله لعافية عن دنث اللاء ويأحدك فيه، فأني مقام نمرح على ابتلائه، وكونه مضانا، لظاهر أهمما  
مقبولان على جواب النبي، ويمكن رفعهما على لغة معروفة مرعاة لسنجع أو اشتراك. أقول: رواه الترمذي  
عن عمر بن إسماعيل بن محالد عن حفص بن عياث، وعن سمرة بن شبيب عن أمية بن القاسم عن حفص بن  
عياث عن - د بن سنان عن مكحول عن وائلة بن الأسقع مرفوعاً، ولفظه: 'فيرحمه الله ويتبلك'، قال الترمذي:  
هذا حديث حسن عريب، ومكحول قد سمع من وائلة بن الأسقع وأنس بن مالك وأبي عبد الدري، وقال  
سيبوصي في شرحه في 'قوت المعتدي'، هذا أحد لأحاديث التي انتقدها حافظ سراج الدين القروي عن  
"المصاييح" وزعم أنه موضوع.

وقال حافظ صلاح الدين العلائي. هذا الحديث ذكره ابن الخوري في 'الموصوعات'، وقال: يرد به عمر بن  
إسماعيل بن محالد، وهو متروك عن حفص بن عياث وعمر بن إسماعيل كما ذكر، اتفقوا على ضعفه ووهنه، لكن  
ه ينفرد به، فقد رواه الترمذي من طريق أمية بن القاسم عن حفص، قال شيخنا مري في 'الأضراف': كذا وقع  
في جميع الروايات أمية بن القاسم وهو خطأ، وصوابه: القاسم بن أمية الخدء العمدي، رواه عنه محمد بن غالب  
بن حرب بن تمام، فقال: حدثنا القاسم بن أمية الخدء بالبصرة، فذكره، وقد ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم في  
كتابه، وقال: سئل أبي عنه، فقال: ليس به بأس صدوق، وسئل أبو زرعة عنه، فقال: كان صدوقاً، قال  
العلائي: يرى عمر بن إسماعيل بن محالد من عهده، وفي الحديث حسناً كما قال الترمذي، لكنه عريب؛ تنفرد  
القاسم بن أمية به.



## كتاب الرقاق

## [بيان محتويات الرقاق]

٤٧٩- أبو حنيفة عن الحسن عن الشعبي عن النعمان بن بشير عن النبي ﷺ قال: إن في الإنسان مضغة إذا صلحت صلح بها سائر الجسد، وإذا سَقُمَت سَقُمَ بها سائر الجسد، ألا وهي القلب.

٤٨٠- أبو حنيفة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ؓ قالت: ما شعبنا ثلاثة أيام ولياليها من خبز متتابعاً حتى فارق محمد ﷺ، وما زالت الدنيا علينا كدرة عسرة حتى فارق محمد ﷺ الدنيا، فلما فارق محمد ﷺ الدنيا صُبت علينا صَباً، وفي رواية: صب الدنيا علينا صَباً، وفي رواية: ما شعب آل محمد ﷺ ثلاثة أيام متوالية من خبز البر.

**مضغة** أي قطعة لحم صوري، والمراد النصفه العففيه القائمة بدك اللحم مجازاً.

**هذا صحيح** | فإن مدار الأعمال على حسن العقائد | رواه لبحاري عن زكريا عن الشعبي عن النعمان مرفوعاً مصولاً في فصل من استترّ نبيه من كتاب الإيمان [رقم: ٥٢]، وحذف في محل العقل فيما بين انقلاسة والأطباء، وكذا بين الإسلاميين هل هو القلب أو الدماغ.

**ما سماعه** | الحديث رواه أصحاب الكتب الستة والمذكور بعض مروياته. (بقاري) | روى الترمذي عن محمد بن شعيب عن مسروق، قال: دحيت عن عائشة فدعتني بضعاء، وقالت: ما أشنع فأشاء أن أنكي إلا نكيت، قال: فنت: ثم؟ قالت: أذكر الحال التي فارق فيها رسول الله ﷺ الدنيا، والله ما شع من حر ولحم مرتين في يوم [رقم: ٢٣٥٦]، وقال: هذا حديث حسن، وعن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود عن عائشة، قالت: ما شع رسول الله ﷺ من حر شعير يومين متتابعين حتى قبض، وحسنه وصحّحه الترمذي، وعن أبي حازم عن أبي هريرة، قال: ما شع رسول الله ﷺ وأنه ثلاثاً تساعاً من حر حتى فارق الدنيا، وحسنه وصحّحه، وعن سفيان بن عامر عن أبي أمامة الساهلي، يقول: ما كان يفصل عن أهل بيت رسول الله ﷺ حر الشعير، وحسنه وصحّحه، وعن عكرمة عن بن عباس ؓ، قال: كان رسول الله ﷺ يبيت ليلتي متدعة صاويًا وأهله لا يحدون عشاء، وكان أكثر خبزهم خبز الشعير، وحسنه وصحّحه، وأمثال ذلك كثير في الصحاح والحسان.

٤٨١- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود: أن عمر بن الخطاب دخل على النبي ﷺ في شكاة <sup>مرض ومحنة</sup> شكاهها، فإذا هو مضطجع على عباءة <sup>كساء خشن</sup> قطوانية، ومرفقة من صوف <sup>بيت معروف</sup> حشوها إدخر، فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله! كسرى وقيصر على الديباج، فقال: "يا عمر! أما ترضى أن تكون لهم الدنيا ولكم الآخرة"، ثم إن عمر مسه فإذا هو في شدة الحمى، فقال: تُحمّ هكذا وأنت رسول الله؟ فقال: "إن أشد هذه الأمة بلاءً نبيّها، ثم الخيّر ثم الخيّر، وكذلك كانت الأنبياء قبلكم والأمم".

سكاهه اخ وفي سحاري عن اس عيسى: ان عمر من حطاب قال: حثت فهدا رسول الله في مشربة اي عرفة،  
 وأنه لعني حصير ما بينه وبينه شيء، وحث رأسه وسادة من دمه حشوه بلف، وأن عند رجليه قرطاً وهو ما يدع  
 به مصوراً، وفي نسخة: مصوفاً وعند رأسه هب معبقة جمع هباب، فرأيت أثر الحصير في جنبه، فمكيت، فقال: ما  
 يكيك؟ فقلت: يا رسول الله! إن كسرتن وقبصر فيما هما فيه وأنت رسول الله؟ فقال: ما ترصني أن تكون هم  
 الدنيا ولها الآخرة [رفه: ٤٩١٣]، كد فل نقاري، وقال أيضاً: روى اس ماجه وس في الدنيا والحكمه، وقال:  
 صحيح الإسناد عنهم من رواية أبي سعيد الخدري: أنه كانت عليه قصبة فكانت لحمي تصيب من يصع يده  
 عنه من فوقه، فقبر به في دث، فقال: إن كدث شتد عينا سلاء ويصاعف سه الأجر.

[illegible]

## کتاب الجنایات

## [بيان فضيلة العفو]

٤٨٢ - أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: "من عفا عن دم لم يكن له ثواب إلا الجنة".

٤٨٣ - أبو حنيفة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ:

شخصه به عنوان شریک

قال: "دية اليهودي

أبو حنيفة **أح** كذا رواه الحارثي من طريق أبي إسحاق الفارسي عن الإمام بسنده عن عطاء بن يسار عن ابن عباس، نعم أن عطاء هذا هو ابن يسار لا ابن أبي رباح، أو ابن السائب، والحديث أخرجه الخطيب بهذا السند والمتن، وقال أبو عوانة: لا من أن تكون له علة، وروى أبو داود [رقم: ٤٤٩٧] وإسائي [رقم: ٤٧٨٣] وابن ماجه [رقم: ٢٦٩٢] من حديث أس: ما رأيت لبي رفع إليه شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو، وروى البيهقي معناه من حديث أبي الدرداء وعادة. **عطاء** هو ابن أبي رباح، أو ابن يسار.

**الأخذ** رواه الخطيب عن ابن عباس . ومعه قوله تعالى: . (سورة النحل: ٤٠).

**دية اليهودي** إجماع هذا حديث صحيح، بل أصح، فإنه من رواية الرهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً، وإذا بلغ الإمام هذا الحديث الصحيح من أصح الأحاديث كيف يمكنه أن يخالفه، وهو يرد مذهب مالك والشافعي في أن دية الدمي أقل من دية المسلم، وقد روي عنه **سعيد بن المسيب** قال: **دية كل دي** العبي في النسيئة: هذا أخرجه أبو داود في "المراسيل"، قال سعيد بن المسيب: قال رسول الله ﷺ: **دية كل دي** عهد في عهده ألف دينار، ووقفه الشافعي في "مسئده" على سعيد، قال: أخرجه محمد بن الحسن الشيباني، أخرجه محمد بن زيد، أخرجه سفيان بن حسين عن الرهري عن سعيد بن المسيب، قال: دية كل معاهد في عهده ألف دينار، وبالجملة مراسيل سعيد بن المسيب مقولة اتفاقاً، وكذا الموقوف في حكم المرفوع؛ لأنه يخالف القياس؛ لعدم ظهور المماثلة، وأيضاً مذهباً لأحد بالأحوط كما هو دأب إمامنا في عامة المسائل.

**دنة اليهودي** الخ كذا رواه الحارثي عن طريق أبي حذيفة إسحاق بن بشر الحارثي عن الإمام، وروى الإمام أيضاً عن الزهري عن أبي بكر وعمر . قالوا: دية أهل الدمه مثل دية الحر المسلم، كذا رواه طلحة العدل عن طريق أبي بلال عن أبي يوسف عن الإمام، وروى الإمام أيضاً عن أبي العطف أرحاب بن المهال عن الزهري عن أبي بكر وعمر . مثله، كذا رواه ابن حنبل عن طريق محمد بن الحسن عن الإمام، وكلا الإسنادين منقطعان؛ =

## والنصراني مثل دية المسلم.

= لأن زهرري م يدرث شيخين، وروى الإمام يقف عن هيثم بن أبي هيثم. أن شي. وأن بكر وعمر وعثمان، فإما دية المعاهد دية آخر مسلم، كد روه محمد، بن حسن بن الإمام، وهذا يقف مرسل؛ لأن هيثم هذا هو ابن حبيب نصير في كذا سبق تفقيحه، وهو من سادسة سن من صحابة، ولا يدرث خفاء، وروى الإمام أيضا عن حكيم بن عتبة أن عبد. عن دية يهودي و نصيري، وكان دمي كد مسلم، كد روه عبد الرزاق في 'مقصده' عن الإمام، وهو نص مقصوع، لأن الحكماء يدرث عينا، لكن المرسل حجة عندنا، ومعمول بها عند مالك وعند الجمهور بعد ثقة الراوي.

وروى بن عبد البر في 'تفهيمه' بسنده عن حماد، منهم. بن مسيب: أن دية معاهد كدية مسلم، وروى البيهقي من طريق بن حريج عن زهرري عن كذب دية يهودي و نصيري في زمن رسول الله. وأبي بكر وعمر وعثمان من دية مسلم، فلما كان معاه. ج. [١٠٢، ٨]، وروى سمردي [رفه: ١٤٠٤] عن حريج نصيري من روه أبي بكر بن عباس عن حكيم عن مقسم عن ابن عباس رفعة، سقط. ودى العامريين دية مسلمين، ثم روي عن نافع عن بن عمر أن شي. عن. وروى أبو دود في مرسيه من طريق ربيعة الرأبي: كان عقل دمي مثل عقل مسلم في زمن رسول الله. وروى أبي بكر، وروى عمر، وروى عثمان حتى كان صدر من خلافه معاوية حدث، قال. وجود عن زهرري، وروى جود عبد الرزاق عن زهرري، وهما مسند ومراسيل آخر كد، ومراسيل أيضا بد عاصدت وصارت حجة عند حصوم نص، قال ابن عبد البر في 'الاستدكار': قال أنه حيفة وأصحاحه ونهري وعثمان بن جحي دية مسلم والدمي والخوسي معاهد سوء، وهو قول بن شهاب، وروى عن حماد من نصحانه وناعين.

**دية المسلم** ج. [رود نصيري في الأوسط عن بن عمر وقصة: دية دمي دية مسلم. (نقاري)] روى محمد بن الحسن في 'كتاب الآثار'، وقال: أخبرنا أبو حنيفة عن هيثم عن أبي هيثم أن شي. وأن بكر وعمر وعثمان. فإما دية المعاهد دية آخر المسلم، قال محمد. وهذا بأحد، وروى عبد الرزاق في 'مقصده' عن معاهد عن بن مسعود قال. دية معاهد مثل دية مسلم، وقال ذلك علي يقف، وروى عبد الرزاق حريضا ثم حيفة عن حكيم بن عتبة عن عبي بن عبي. قال: دية كل دمي مثل دية مسلم، قال أبو حنيفة هو قوي [٩٧ ١٠]. وروى عبد الرزاق أيضا عن بن حريج عن يعقوب بن غنسة، وسماعين بن محمد وصاح، وهو عقل كل معاهد من أهل الكفر كعقل المسلمين جرت بذلك السنة في عهد رسول الله ﷺ. كذا قال العيني في 'البنية'، وإذا ظهر هذا من قول أكابر الصحابة، منهم عبد الله بن مسعود، وأحنفاء المرسلون الأربعة. وهم أعرف وأعمد لاسيما في الأحكام السبعة بإقامة الحدود ولأفضة، وجرء الأحكام، وهم حقا نوب الرسالة قوموا لدين، وقد بان كونه مرفوعا أيضا لأسند الخباد اصبحاح كسند الإمام ههنا، وكونه سنة شائعة وشية جارية في عهده. فلا أحد له هو بوجوب بلالرم لا غير.

## [بيان إمهال المخروح في القصاص]

٤٨٤- أبو حنيفة عن الشعبي عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يستقاد من الجراح حتى تُبرأ".

**حتى تُبرأ** الخ. كذا روه البخاري عن صاحب س أبي ربيع في كتبه عن محمد بن إبراهيم بن عبد الحميد بن أبي بكر القاسمي حنوا عن مهدي بن جعفر عن عبد الله بن مبارك عن الإمام، ورواه الصحاوي من طريق عسمة بن سعيد عن الشعبي، وذكره مرفوعاً، وعسمة ثقة وثقه أحمد وغيره، وروى سيهقي في 'سنة' من طريق عمرو بن دينار عن جابر: أن رجلاً طعن رجلاً قنق في ركبته، فأتى سيهقي يستقيده، فقال له: حتى يبرأ، وذكر عن اندارقسي. أنه أخطأ فيه بأبي شيبة، وحاملهما أحمد وغيره، فرووه عن من عنده مراسلاً من حديث عمرو، وكذا قال أصحاب عمرو عنه، وهو المحفوظ. قد أولاً: هما إمامان ثقات، وريادة الثقة عند عدم المحالفة مقبولة، وثانياً: أن الحديث صحيحه أن حرم هذا السب، وثالثاً: أنه مروي مسنداً ومرسلاً، فقد قال حارمي: روي عن جابر من وجوه، وإذا اجتمعت هذه الطرق قوي الاحتجاج به.

وأخرجه الطبراني في معجمه بصغير من طريق أبي الربيع عن جابر هذه القصة، ورواه البراء في 'مسنده' من طريق محمد بن عيسى بنط، الإمام، ورواه الصحاوي من طريق آخر عن أبي الربيع عن جابر رفعه: أتى في جراح، فأمرهم أن يستأبوا لها سنة، وأخرج سيهقي من طريق ابن جريح وعثمان بن الأسود ويعقوب بن عطاء عن أبي الربيع عن جابر: أن رجلاً حرج فأراد أن يستقيده، فهي رسول الله ﷺ أن يتمثل من خارج حتى يبرأ المخروح، ويعقوب وإن ضعفه لأكثر فصاحبه ثقتان، وأخرجه سيهقي أيضاً من طريق س شعبة عن أبي الربيع عن جابر، رفعه بنط: تقاضى حرجات ثم يستأبى لها سنة ثم يقضي فيها بقدر ما انتهت إليه، قال: ورواه ضعفه عن أبي الربيع، ورووه من وجهين آخرين عن جابر، وم يصح من ذلك شيء، فبما هذ عصبية صاهرة، فقد عرفت المصق الصحيحة ابن جريح وعثمان بن الأسود ويحيى بن أبي أياسة عن أبي الربيع، وبس شعبة ثقة بالا مربة، نعم تعبير حفظ بعد احتراق كتبه فمن سمع منه قبل ذلك فهو صحيح محتج به على أنه بالقصور في الإلتزام يبرأ الحديث إن أحسن لا إلى الضعيف، وكأنه أراد بالوجهين حديث أبي حنيفة عن الشعبي عن جابر، وحديث عسمة بن سعيد عن الشعبي عن جابر، فقوله: لم يصح إلخ هذ المص عصبية فوق الأولى، بل من قبيل سحافة العقل واحتلاصه، وفي أدها هؤلاء الجهة لخال الإمام، وحسده ضعف أبي حنيفة مذكور.

وروى عبد الرزاق في 'مصنفه' عن الثوري عن حميد لأعرج عن مجاهد: أن رجلاً ورجلاً قنق في محده، فجاء النبي ﷺ يصب إليه أن يقبده، فقال: - فأبى إلا أن يقبده، فأفاد، فثبت رجحه بعد، فجاء لبي =

= فقال: . . . . . [٤٥٣٩]، وأخرجه البيهقي من طريق إسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس مثله، وفيه أبو يحيى القتات، قال الذهبي ليس، ورواه أبو داود في مراسيمه عن محمد بن صحة مرسلًا موصولًا نحوه، وعن إرهري مرسلًا في قصة صرب صفوان بن المعطل حسان بن ثابت، ورواه البيهقي من طريق آخر عن إرهري مرسلًا، وابن عبد البر في الاستدكار من مراسيل عمر بن عبد العزيز موصولًا، وأخرجه عبد الرزاق في 'مسننه' من طريق الثوري، فانظر إلى هذه الكثرة من الطرق مسانيد ومراسيل هل يبقى بعدها شبهة في قيام الحجة، قال ابن عبد البر في 'الاستدكار': 'أكثر أهل العلم ما بث، وأبو حنيفة، وأصحابهما، وسائر الكوفيين، وأندلسيين على أنه لا يقتض من حرج ولا يؤدي حتى يبرأ، وقال الصحاوي: هو قال قائل، لا يستأنى براء الخراج، وحالف ما ذكرنا، فكفى به جهلاً في خلافه كل من تقدمه من العلماء.

حتى يبرأ قال في 'الهداية': ومن حرج رجلاً خراجاً لم يقتض منه حتى يبرأ، وقال شافعي: يقتض منه في حال اعتذاراً بالقصاص في النفس؛ وهذا لأن النوح قد تحقق فلا يعطل، وسأفوله . . . . .  
ولأن الخراجات تعتبر فيها ماها لا حاشا؛ لأن حكمها في حال غير معلوم، فبعضها تسري إلى النفس، فيصير أنه قتل، وإنما يستقر الأمر بالبراءة. وقد اعني في تخريج الحديث: هه أخرجه إدارقسي في أسسه عن يزيد بن عياض عن أبي الربيع عن جابر . . . . . قال: قال رسول الله . . . . .  
قال الدرقي يريه بن عياض ضعيف متروك، وأخرجه البيهقي عن ابن شيعة عن أبي الربيع عن جابر مرفوعاً، وأعله بابن أبيه.

أقول: ما وجود على المذهب الأول. الحديث الصحيح الذي رواه الإمام عن لشعي عن جابر مرفوعاً، وهو صحيح الإسناد، وأد على المقصود، وجواب المسألة عديداً، والثاني: حديث البيهقي، وأما ابن شيعة فهو صدوق، وله شيء مقرون في مسننه، والثالث: أنه سمى الضعيف في كلا حديثين بدرقي والبيهقي، فتعدد الطرق وكثرته يرفي إلى درجة الحسن والصالح للاحتجاج، والرابع: أن القياس مع ذلك يعاضداً ويساعداً على ما ذكره في 'الهداية'، ثم أن مذهبا وهو عدم القود والاقتصاص من إخراج حتى يبرأ الخروج، قال به ما بث وأحمد، وأكثر أهل العلم، وقال ابن المنذر: كل من يحفظ كذا في "البنية".

## كتاب الأحكام

**[بيان أن الإمارة أمانة]**

٤٨٥ - أبو حنيفة عن الهيثم عن الحسن عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ:

"يا أبا ذر! الإمارة أمانة، وهي يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها من حقها،

المحبة

**الإمارة الح** وفي نسخة شرح القاري: الإمارة بكسر ايمرة لا ألف، وهي إمارة والحكومة والولاية.

**أمانة الخ** هكذا رواه البخاري وحمعي في 'فوائده' من طريق يحيى بن نصر بن حجاب عن الإمام، وفي رواية البخاري حسرة مكاد 'حري'، وعبد الحمعي عن أبيهم راحل من أهل الكوفة عن الحسن البصري، وعظله: قال: يا أبا در! الإمرة أمانة، والباقي سواء إلا أنه قال: وأدى الذي عليه فيها، والحديث أخرجه مسلم [رقم: ١٨٢٥] وأبو داود، ورواه ابن سعد في 'أصقائه' وس حريمة وأبو عوبة والحاكم [١٠٣٤، رقم: ٧٠١٩] في 'أصحابهم' بقص: يا أبا در! بك ضعيف، وبها أمانة والباقي سواء، وفي أوته. قال: قلت: يا رسول الله! استعجلي، قال: فذكره، وروى البخاري [رقم: ٧١٤٨] وأحمد [٤٤٨٢، رقم: ٩٧٩٠] وإسائي [رقم: ٤٢١١] من حديث

أول هزيمة رافعة: حكم مستحضر علي رقم 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839

وأخرج الصوري [١٧٢ ٨، رقم: ٧٧٢٠] والزرار [١٨٨ ٧، رقم: ٢٧٥٦] بسند صحيح من حديث عوف بن مالك بنقط: أَوْهَا مَلَامَةٌ، وَثَانِيهَا بَدَامَةٌ، وَثَالِثُهَا عَدَابٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مِنْ عَدَبٍ، وَرَوَى الصُّورِيُّ فِي 'الْأَوْسَطِ' مِنْ طَرِيقِ شَرِيفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ شَرِيفٌ: لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ رَفَعَهُ أَوْ لَا -: الْإِمَارَةُ أَوْهَا بَدَامَةٌ، وَأَوْسَطُهَا غَرَامَةٌ، وَآخِرُهَا عَدَابٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ [٣٧٩ ٥، رقم: ٥٦١٦]، وَلَهُ شَاهِدٌ أَخْرَجَهُ الصُّورِيُّ مِنْ حَدِيثِ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ رَفَعَهُ بِنَقْطٍ: عَدَابٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ رَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ

(الف) بعد من

حسره به **معه**، وفي الباب أحاديث أخر أيضاً، وقوله: 'أمانة' أي أمانة عظيمة يتعلق بها حقوق الله وحقوق عباده، فالحياة فيها حياة جسيمة، ولعل هذا هو المعنى بقوة تعالى. (لأحرب ٧٢) كد قال

القاري. والحديث رواه مسلم عن أبي در. قار. فت: يا رسول الله! ألا تستعجلي، فصر ببيده على مكى، ثم قال: يا رسول الله! لا تستعجل، فصر ببيده على مكى، وعين

أب هريرة مرفوعاً: **لحم سمك سمك عسى** بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم [رقم: ١٨٢٥]، وأخرج ابن

عساکر فی 'تاریخہ' میں حدیث بشر بن عاصم رفعہ: ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵

حبيب الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب ومن حديث معقل بن يسار رفعه: ان علي بن ابي طالب كان في بيته



وأدى الذي عليه وأتى لك، وفي رواية: عن أبي حنيفة عن أبي عسال عن الحسن الحق  
عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: 'الإمارة أمانة، وهي يوم القيامة حزي وندامة إلا من  
أخذها من حقها، وأدى الذي عليه، وأتى لك يا أبا ذر'.

= وأخرج أبو القاسم بن ستران في 'أمانته' عن عبيد الله بن ربيعة: . . . . .  
وسُئِلَ أَمْلَاكَةَ صَحْبَتِهِ، فَوَلَّ كَرَّ عَدْلًا حَادَ اللَّهُ بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ حَادِرَ انْتَقَصَ بِهِ انْقِرَاضُ  
بَيْنَ مَقْصِدِهِ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَ عَصَبِيٍّ مِنْ أَغْصَانِهِ مِثْرَةُ مِائَةِ عَامٍ، ثُمَّ يَحْرَقُ بِهِ انْقِرَاضُ . . . . .  
وَأُخْرِجَ خُطْبَةً فِي 'تَارِيخِهِ' عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَبْرَةَ رَفَعَهُ: . . . . .  
الْأَمَانَةُ الْمُسَبِّحَةُ ضَامَتُ عَلَيْهِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ . . . . . كُلُّ شَيْءٍ، وَهَذَا أَحَادِيثُ لَا تَكَادُ وَلَا تُحْصَى.

**عن أبي عسال إلخ:** قال القاري: بفتح العين وتشديد السين المهملتين، وقيل: في الخوامش التي في 'جامع  
مسند' الإمام، ومسند أبي عبد الله محمد بن يعقوب سجزي لأُسْتَدُّ أَبُو عَسَالٍ عَيْنَ مَعْمَرَةَ وَسَيْنَ وَبَوْنٍ،  
وَقَالَ فِي 'جَامِعِ الْمُسَانِدِ': هُوَ عَرُوفٌ بِهَذَا سَمِ. قُل. وَنُظَاهِرُ أَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرَةَ بْنِ دَاوُدَ، وَبَنُوهُ سَمَرُ  
وَمُقْصُودُ. أَمَّا: وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَالُكَ بْنُ سَمَاعِيلَ الْهَمْدِيُّ 'أَبَا عَسَالٍ الْكُوفِيُّ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي سَيْمَانَ شَيْخَ  
إِسْلَامِهِ، وَهُوَ ثِقَةٌ مَتَّقٌ صَحِيحُ كِتَابٍ، عَامِدٌ مِنْ صَعْدِ النَّسَبِ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ عَشْرَةَ كَمَا فِي 'تَقْرِيبِ' [رقم:  
٦٤٢٤]، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرَةَ بْنِ دَاوُدَ السَّبْئِيُّ أَبُو عَسَالٍ الْهَمْدِيُّ، بَنُو عَسَالٍ، ثِقَةٌ مِنَ النَّسَبِ، مَاتَ بَعْدَ السَّبْئِيِّ  
كَمَا فِي 'تَقْرِيبِ' [رقم: ٦٣٠٥]، وَهُوَ يَكُونُ حَتَّى يَنْتَهِيَ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ دَرَاهِمِ الْعُسْطُورِيِّ مَوْلَاهُمُ انْقِرَاضُ أَبُو عَسَالٍ، وَهُوَ  
ثِقَةٌ مِنَ النَّسَبِ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ، كَمَا فِي 'التَّقْرِيبِ' فَافْهَم.

وَقَالَ حَافِظُ شَيْخِ قَاسِمِ بْنِ قُصْبُوغَا: رَوَى فِي سَنَةِ هَذَا أَحَدِيثُ أَبُو حَنِيْفَةَ عَنْ أَبِي عَسَالٍ بَدَلُ فَيْهْمٍ، قَالَ  
حَسْبِي: أَبُو عَسَالٍ هُوَ لَيْثِيٌّ أَوْ مُرْدِي الْكُوفِيِّ، سَمِعَ عَيْنَ بْنَ عَسَالٍ، رَوَى عَنْ حَسْبٍ وَعَطَاءٍ وَغَيْرِهِمَا، وَعَمَهُ أَبُو  
حَنِيْفَةَ، وَسَمِعَ، وَمُسَمَّرُ مَسْنُونٍ، قَالَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ: أَضْمَرَ هَسْمًا، فَإِنْ كُنِيَ أَبُو عَسَالٍ، ذَكَرَهُ مُرْدِي فِي بَرَحَةِ أَبِي  
حَنِيْفَةَ، وَبَنُوهُ أَعْمَهُ. وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْحَافِظُ: فِي هَذَا أَحَدِيثُ هُوَ هَسْمٌ مِنْ حَسْبٍ مُرْدِي الْكُوفِيِّ، فَذَكَرَهُ مِنْ  
حَسْبٍ فِي ثِقَاتِ أَسَاحِ الثَّابِعِينَ، وَذَكَرَهُ حَافِظُ عَبْدِ الْعِزِّ، وَهُوَ يَذْكُرُ مِنْ أُخْرِجَ لَهُ، وَجَوَّزَ مُرْدِي أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي  
مَدَايِ مَرَاتِبِ أَبِي دَاوُدَ، وَهَذَا ظَهَرَ مَا كَانَ فِيهِ حَسْبٍ، وَانْكَشَفَ مِنْهُمْ، وَرَأَى الْإِعْصَانَ وَالْإِشْكَالَ هَذَا تَقْرِيرُ.

**الإمارة أمانة:** رَوَى لِسَجْزِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: . . . . .  
[رقم: ٧١٤٨]، وَفِي حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ عَبْدِ الرَّازِ، وَانْقِرَاضٍ فِي  
'كَبِيرِ سَنَدِ صَحِيحٍ': 'أَوْهَا مَلَامَةٌ، وَثَبِيْهُ بَدَمَةٌ، وَتَأْتِيهَا عَذَابُ يَوْمِ الْقِيَمَةِ، إِلَّا مَنْ عَدَلَ' [١٧٢٨، رقم:  
٧٧٢٠]، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي 'أَوْسَطِ انْقِرَاضٍ' 'الْإِمَارَةُ أَوْهَا بَدَمَةٌ، وَأَوْسَطُهَا عَرَامَةٌ، وَحَرُّهَا عَذَابُ يَوْمِ الْقِيَمَةِ  
[٣٧٩/٥، رقم: ٥٦١٦] كَذَا فِي 'إِرْشَادِ السَّارِيِّ'.

## بيان فضيلة الإمام العادل

٤٨٦ - أبو حنيفة عن عطية <sup>العوفي</sup> عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: "إن أرفع الناس يوم القيامة إمام عادل".

**رفع السبع** إ.ج. وورد من حديث أبي بكر: السبطان ظل الله في الأرض، فمن أكرمه كرمه الله، ومن أهانه أهانه الله تعالى، أخرجه الصراي في الكبير، والبيهقي في 'شعنه'، ومن حديث ابن عمر: السبطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإن عدل كان له الأجر، وكان على الرعية الشكر، وإن جار أو حاف أو ظلم كان عليه النور، وكان على الرعية الضر، وإذا حارت الولاية فحطت السماء، وإذا سعت الركاة هدكت المواشي إ.ج. أخرجه الحكيم الترمذي، والمرار في "مسند"، والبيهقي في 'شعنه'.

ومن حديث أبي هريرة: السبطان ظل الله في الأرض يأوي إليه الضعيف، ويتضر المظلوم، ومن أكرم سلطان الله في الدنيا أكرمه الله يوم القيامة، أخرجه ابن الجار، ومن حديث أنس: السبطان ظل الله في الأرض فمن عشه صل، ومن بصره اهتدى، أخرجه البيهقي في 'شعنه'، ومن حديثه: السبطان صل الله في الأرض، فإذا دخل أحدكم بيتاً ليس لها سلطان فلا تقيم فيها، أخرجه الشيخ، ومن حديث عمر: السبطان صل الرحمن في الأرض يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإن عدل كان له الأجر إ.ج. أخرجه الديلمي في 'فردوسه'، ومن حديث أبي بكر: السبطان العادل المتواضع ظل الله ورحمه في الأرض يرفع له عمل سبعين صديقاً، أخرجه أبو الشيخ.

**أما إ.ج. أخرج أبو يعين في 'الخلية' عن واثله، رفعه:** **إ.ج. وأخرج السائي [رقم: ٢٥٧٦] والبيهقي في "شعنه"** عن أبي هريرة، رفعه: أربعة يعصهم الله: **إ.ج. روى الشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً:** **إ.ج. [شعاري رقم: ٦٦٠، ومسند رقم: ١٠٣١]، وروى مسلم [رقم: ١٨٢٧] عن** **إ.ج. وعن عياض بن حمار مرفوعاً:** **إ.ج. وروى الترمذي عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً:** **إ.ج. قال: وفي الباب عن ابن أبي أوفى حديث أبي سعيد حديث حسن عريب لا يعرفه إلا من هذا الوجه، =**



عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "القضاة ثلاثة، قاضيان في النار،

قاض يقضي في الناس بغير علم، ويوكل بعضهم مال بعض، وقاض يترك علمه

بالتكاتب واليسة

ويقضي بغير الحق، فهذان في النار، .....

= وكان كثير الإرسال والتدليس من الثالثة، مات سنة تسع عشرة ومائة، كما في 'التقريب' [رقم: ١٠٨٤].  
 فاسم أبيه قيس بن دينار، وكنيته أبو ثابت، وكنية حبيب أبو يحيى، فالرواية ههنا عن الحسن عن حبيب عن ابن  
 بريدة عن أبيه، قيل: كذا في مسند الإمام لأبي محمد عبد الله الأستاذ، وكذا في 'جامع المسانيد' فيه، فما ذكره  
 الشارح بناء على كتاب سقيم، وفوق كل ذي علم عليم. اعلم أنه وقع في بعض نسخ كما في نسخة أيضاً  
 عن حبيب بن ثابت عن أبيه، وعليها وصفت إلى الشارح القاري، فمسر قوله: 'عن أبيه' بقوله: 'ي ثابت، وقال.  
 وهو جماعة من الصحابة والتابعين، ولم أدر من المراد به، ولعل هذا بناء على عدم فحص القاري عن المسانيد،  
 وعن الرجال وأسمائهم وكناهم، وعن شيوخ الإمام كما هو دأبه في هذا الشرح، فابن بريدة ههنا هو عبد الله بن  
 بريدة بن حصيب الأسلمي. وأبوه بريدة صحابي بلا مريّة، ثم ليس ههنا إرسال ولا تدليس حتى يقدح في الرواية  
 على أن الحديث مروي بالأسانيد الصحاح من وجوه آخر كما سيأتي.

**القصة الح** هكذا رواه البخاري من طريق أبي إسحاق الفراء عن الإمام، وأحد حديث أخرجه أبو داود وأترمذي  
 وابن ماجه والحاكم والبيهقي، وقال الحاكم: على شرط مسنده عن بريدة بن حفص: القصة ثلاثة، اثنا في النار  
 وواحد في الجنة: رجل عرف الحق فقصى به فهو في الجنة، ورجل عرف الحق فلم يقض به وجرى في الحكم فهو  
 في النار، ورجل لم يعرف الحق فقصى للناس على جهل فهو في النار، وقال الحاكم في 'عنوان الحديث': تفرد به  
 آخر السانيد، ورواه مروّرة، قال الحافظ: وله طرق غير ما ذكرت قد جمعتها في جزء مفرد.

ورواه الطبراني عن ابن عمر بن حفص: القصة ثلاثة قصص في النار، وقاص في الجنة: قاص قصى ناهوى فهو في النار،  
 وقاص قصى بغير علم فهو في النار، وقاص قصى بالحق فهو في الجنة، ورواه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم:  
 ١٣٢٢، وأبو داود رقم: ٣٥٧٣، وابن ماجه رقم: ٢٣١٥]، والحاكم في 'مستدركه' [١٠١٤، رقم: ٧٠١٢] عن  
 بريدة، ونقصه: القصة ثلاثة، اثنا في النار وواحد في الجنة: رجل عرف الحق فقصى به فهو في الجنة، ورجل قصى  
 بس عن جهل فهو في النار، ورجل عرف الحق فجرى في الحق فهو في النار، كذا قال القاري

**يترك** مع كونه علماً لا يعمل به. **فهذان الح** وورد. أن الله تعالى مع القاضي ما لم يحف عمداً، أخرجه أحمد  
 [٢٦٥]، والطبراني في 'كبيرة' [١٥/١٠، رقم: ٩٧٩٢] عن ابن مسعود، وأحمد وأبو داود عن معقل كلاهما  
 مرفوعاً، ورواه الحاكم [١٠٥/٤، رقم: ٧٠٢٦]، والبيهقي في "سنه" [١٣٤/١٠] عن ابن أبي أوفى، رفعه: -  
 الله تعالى مع القاضي ما لم يحرف، فإذا جار تيراً الله عنه، وألزمه الشيطان.

وقاض يقضي بكتاب الله فهو في الجنة".

٤٨٨ - أبو حنيفة عن عبد الملك **عن أبي بكر**: أن أباه كتب إليه أنه سمع...  
بن عمر

فهو في الحلة أخرج شيرازي في "اللقاب" عن عائشة مرفوعاً: **من أحب حبيباً** . . . . .  
 . . . . . روى أبو داود بسند حسن مرفوعاً: **من أحب** . . . . .  
 . . . . . **حبيباً حتى تلهف فعب عبده على جوره فيه الحية، ومن عب جوره عبده فيه النار** [رقم: ٣٥٧٥].

[illegible]

فعلى هذه الرويات الصواب ههنا أنه ترث عن قلم السباح لفظ **س** أي عن عبد الله عن **س** أي بكره، وهو عبد الرحمن أن أباه وهو أبو بكره كتب إليه أي إلى عبد الرحمن كما في رواية النسائي، ويؤيد إليه غيرها، أو ترث أيضاً لفظ **س** ههنا أي إلى أبيه، وهو عبد الله، أو ترث لفظ عبد الرحمن **س** أي بكره، وبقي مجرد لفظ أي بكره، وكذا لفظ **الاس** قل صميم إليه، وعكس لرواية أيضاً ههنا عن عبد الله عن عبد الله **س** أي بكره، فلا حاجة إلى ترث لفظ **الاس** قل الضمير بكه بعيد عن لصحاح. وههنا اختلاف أنماط وروايات يصب من إرشاد الساري، وهذا حكم اسمع في العصب، وعده الفقهاء هذا المعنى إلى كل ما يحصل به لتعريف الفكر كخوع والتشيع المفترضين، ومرص موم، وخوف مرعج، وفرح شديد، وعنة عاص، وههنا مصحح، ومدة حدث، وحر مرعج، =

رسول الله ﷺ يقول: "لا يقضي الحاكم وهو غضبان".

## [بيان غير المكلفين]

٤٨٩- أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: أن النبي ﷺ

قال: "رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يكبر، وعن المجنون حتى يفيق، .....  
<sup>في سبع</sup> <sup>في بصحو</sup>

= ورد مكى، وسائر ما يتعلق به القلب تعلقاً يشعله عن استيفاء النظر، وفي انهيه في عن أبي سعيد بسند ضعيف مرفوعاً: لا يحسن من سبع . . . كذا في إرشاد لساري شرح صحيح البخاري.

عن أبي بكره الخ هكذا رواه البخاري من طريق أبي يوسف عن الإمام، وهكذا هذا الطريق رواه ابن حبان هذا اللفظ، ولفظ 'عقود الخواهر': أبو حنيفة عن عبد الله بن عمر عن أبي بكره: أن أبا الخ، وهذا هو الصحيح من لفظ السند، والحديث أخرجه الستة ألقاط، والنصاري في 'الأوسط'، والبخاري في أبي أسامة في 'مسند'، والدارقطني [٢٠٦، ٤] رقم: ١٤ | وسيفي [١٠٥، ١٠] من حديث أبي سعيد: لا يقضي القاضي إلا وهو شعبان وريان، وفيه القاسم العمري متهم بالوضع.

وهو عصان أخرج القاضي أبو يعنى في 'مسند' عن أم سمية مرفوعاً: لا يقضي القاضي مسلمين ولا يقضي وهو عصان، وليس بينهما في النظر والمجلس والإشارة.

عن الصبي الخ هكذا رواه البخاري من طريق عمر بن حفص بن غياث عن الإمام، والحديث أخرجه الأربعة إلا الترمذي من حديث عائشة، وصححه الحاكم على شرطه مسنم، قال الحافظ: في سنده حماد بن أبي سليمان مختلف فيه. فساد: لم يكن من شأنه أن يختلف فيه إلا من جهة أنه شيخ أبي حنيفة فقهياً وحديثاً، ثم لم يسلم ما قالوا، فعائنه أن لا يبرل حديثه عن الحسن، وما روي عن أبي معين: أنه ليس بروي هذا أحد إلا حماد بن سلمة عن حماد كما يقفه السسكي، وسكت عليه يرده أنه روى الإمام أبو حنيفة أيضاً عن حماد، فلم يبق التفرّد على أن تفرّد الثقة مقبول، وأخرجه أبو داود من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن حارم عن الأعمش عن أبي ضيآن عن ابن عباس، قال: أتى عمر محبوبة قد رت الحديث، وفيه: فقال عبي: يا أمير المؤمنين! أما علمت أن القلم رفع عن ثلاثة: عن المجنون حتى يبرأ، وعن الثائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يعقل، قال: بلى، وفي سنده أبو ظبيان لبوه. وأخرجه من طريق يوسف بن موسى عن وكيع عن الأعمش نحوه، وفيه: وعن المجنون حتى يفيق، وفيه الرجل المذكور، وأخرجه عن أبي السرح عن ابن وهب عن جرير بن عثمان، وفيه الرفع الصحيح، قال الدارقطني: تفرّد به ابن وهب عن جرير عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن عبي، وعمر بالقصة، والحديث رواه ابن فضال وويع عن الأعمش فدم يرفعه، وكذا قال عمار بن رريق عن الأعمش مرفوعاً، ولم يذكر ابن عباس، =

وعن النائم حتى يستيقظ". وفي رواية: عن حماد عن سعيد بن جبير عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يحتلم".<sup>قدم التكليف</sup>

### [بيان البينة واليمين]

٤٩٠- أبو حنيفة عن الشعبي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "المدعى عليه أولى باليمين إذا لم يكن بينة".

= وكذا قال سعد بن عبيدة عن أبي طبيان، ورواه أبو داود والسنائي من طريق عطاء بن السائب عن أبي ضبيان، وفيه ارفع الصريح أيضاً، وقال السنائي: روه ابن حصين عن أبي طبيان فيه يرفعه، وابن حصين أثبت من عطاء، ورواه أبو داود النجاشي في مسنده عن حماد بن سلمة عن عطاء عن أبي ضبيان عن عبي رفته، وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق وهيب عن حاد عن أبي بصير عن عبي مرفوعاً، وأخرجه الحنفي في 'فوائده' من طريق عبي بن عاصم عن أبيه عن حاد الحذاء به مثله، ولم يوجد لأبي بصير رواية عن عبي، وقال أبو داود: رواه ابن جريح عن لقاسم بن يزيد عن عبي رفته، وهذا مقتطع وصده ابن ماجه، ولتحديث طرق آخر عبد الحميد والترمذي والسنائي من طريق الحسن عن عبي، قال لترمذي: غريب لا يعرفه لمحسن سماعاً من عبي، ووصوب السنائي وقعه، لكن السيوسي أثبت سماعه منه في رسالة مفردة به، ومن يظهر أنه لا مانع عنه قبل فدوم الحسن بصرة، والحملة الحديث، مجموع طرقه محتج به، قال القاري: وقد روى أحمد [١٤٠، رقم: ١١٨٣] وأبو داود [رقم: ٤٣٩٩، ٤٤٠٣] وإسحاق [٣٨٩، رقم: ٩٤٩] عن عمر وعبي ولفصهما: رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المعنوب عن عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم.

**رفع القلم الخ** أخرجه العقيلي في 'ضعفاته' وابن ماجه [رقم: ٢٠٤١] والترمذي [رقم: ١٤٢٣] عن عائشة مرفوعاً: رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المعنوب عن عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم. أي يمنع أي بالاحتمال أو بالنسب أو بالإحصاء وغيرها **ابن عباس** وفي نسخة 'شرح بقاري': عن حماد عن الشعبي عن ابن عباس، وكلاهما محتمل؛ لأن الشعبي من شيوخ الإمام أيضاً.

**المدعى عليه الخ** هكذا في نسخة، وفي نسخة 'العقود': أبو حنيفة عن حماد عن الشعبي عن ابن عباس الخ، كذا رواه البخاري وابن المنذر والدارقطني، ومن طريق ابن عبد السلام كتبهم من طريق أحمد بن عبد الله الكندي المعروف بالجلال عن إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عن الإمام، والجلال ضعفه ابن عدي وغيره كما =





= على ما حذف عليه، وليس يتورخ عن شيء، فقال: فاصق ليحذف، فقال: . . .

حسب من . . . أنه ظلم يفتن الله تعالى وهو عنه غير راضٍ [مسلم رقم: ١٣٩]، وهذا الحديث يدل على أن اليمين إنما يحتاج إليها عند فقد البينة، فلا يحذف عند وجودها ولو في المنصر، وأما لا يجمع بينها وبين البينة كما في انقضاء يمين وشاهد، لأن اليمين مرتبة على فقد البينة، ولشاهد لو اعتبر بينة فلا يطرأ إلى البينة، وإذا لا يطرأ إلى الشاهد، رواه الترمذي عن علقمة بن وائل عن أبيه، وفيه: فقال رسول الله . . .

[رقم: ١٣٤٠]، قال: وفي كتاب عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو والأشعث بن قيس، حديث وائل بن حجر حديث حسن صحيح.

ثم روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: **بينة على المدعى واليمين مدعى عليه**، قال: هذا حديث في إساده مقار، ومحمد بن عبيد الله العرمي يضعف في الحديث من قبل حفظه، ضعفه ابن المبارك وغيره، وعن ابن أبي مليكة عن ابن عباس: أن رسول الله . . . قضى أن اليمين على المدعى عليه. قال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي وغيرهم أن بينة على المدعى واليمين على المدعى عليه، وما روي من حديث: انقضاء يمين مع شاهد يوجب عنه، بأن لقول مقدم على الفعل، وبأن الفعل لا عموم له. وأما الكلام في لإسناد فمشكل، وأنه لا يجوز مسح بكتاب حر الواحد، ولا إريادة عليه به، وهو قوله تعالى: . . .

(سورة ٢٨٢)، وقد يؤوّل حديث: الشاهد الواحد مما نقل عن التورثي. روى اسحاق بن حنبل الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود في قصة يهودي والأشعث بن قيس في أرض فوه . . . قلت: لا، قال: فقال يهودي: احلف، قلت: يا رسول الله! إذا حلف ويذهب ثمالي، ومن حديث مصور عن أبي وائل عن ابن مسعود في تلك القصة قوله ﷺ: **شاهدك أو يمينه** [رقم: ٢٤١٦، ٢٤١٧].

وهذا لفظ الحصر، وراد مسلم [رقم: ١٣٩] والأربعة في نحو هذه القصة من حديث وائل بن حجر ليس بثلاث، وهذا أصرح منه في الحصر بطل به مذهب انقضاء شاهد ويمين، فهذهصوص صريحة في التصحيح الستة لاسيما منها اسحاق بن حنبل، وقد ثبت ديه لرد على من أحار ذلك بقضاء، وفي مقدم عليه اتأسف تعسف ما قالو: المراد بقوله: شاهدك أي يمينك، سواء كانت رجس أو رجلاً أو مرأتين، أو رجلاً ويمين الطالب كما في إرشاد الساري بصرى هذا التكيف السارد، وانقول الشارد، وتعصب السارد في هذا الحديث الصحيح بوارده، وأخرج الساري أيضاً عن ابن أبي مليكة قال: كتب ابن عباس . . . أن النبي . . . قضى باليمين على المدعى عليه [رقم: ٢٦٦٨]. وعند البيهقي من حديثه كما في "الإرشاد" خطأ: ولكن البينة على المدعى، واليمين على من نكر، وإساده حسن، وهذا مأخذ استدلال احتمية ناحس ولام الاستعراق، وبالقسمة بينهما هذانص، =

وعند أبيهفي على ما نقله في 'الإرشاد' من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: **سأعني من دعوى، وليس على من نكر، إلا في القسم، وهذا أصرح في الحصر والاستعراق بصيغة الاستثناء، وأخرج البحاري (باب اليمين على ادعى عليه في الأموال والحدود) عن قتية عن سفيان عن ابن عبيدة عن ابن شبرمة، قال: كمنعني أبو عمرو في شهادة شاهد ويمين المدعي، فقلت: قال الله تعالى: **«وَشُحُّهُ سَهْدٌ مِنْ حَكْمِهِ فَوْنٌ لَهُ يَكُونُ رَحْلٌ وَفَرْجٌ وَمَنْ تَرَصَّوْا مِنْ شُحِّهِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِمَا فَنَدَّكَرَ حَدَّهُمَا لِأُخْرَى»** (القرة ٢٨٢)، قلت: إذا كان يُكتفى شهادة شاهد ويمين المدعي، فما يحتاج أن تذكر إحداهما الأخرى ما كان يصح نكر هذه الأخرى. أقول: ثمة الاستدلال: أنه تعالى استوفى واستقصى ههنا بيان البينة والإشهاد، ووجهه في الأموال حتى قال: **«فَوْنٌ لَهُ يَكُونُ رَحْلٌ وَفَرْجٌ وَمَنْ تَرَصَّوْا مِنْ شُحِّهِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِمَا فَنَدَّكَرَ حَدَّهُمَا لِأُخْرَى»**، فأنه تعالى أوجب عليكم في البينة والإشهاد أن تكون رجلين أو رجلاً وامرأتين، وأنت لا توجهون ذلك، وتريدون عليه بهذا، فلا يكون ذلك واحداً حتماً، فعلى هذا لا جواب شافعية ههنا أصلاً على ما تكلفه في 'إرشاد الساري' نقلاً عنهم، وعن الإمام الشافعي أيضاً.**

وقد يحتاج عن حديث: اليمين مع الشاهد. أن عباس الدوري روى عن ابن معين: أنه ليس بمحفوظ، وأعنه الطحاوي أنا لا نعلم قيساً يحدث عن عمرو بن دينار، وقال الترمذي في 'العلل': سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: لم يسمعه من عمرو بن دينار عن ابن عباس، فقد رمي الحديث بالانقطاع في موضعين من البحاري بين عمرو وابن عباس، ومن الصحابي بين قيس وعمرو. قنا: هذا غير مفهوم من لفظ اسحاري، بل عدم سماع قيس من عمرو، ومنهم من أدخل بين عمرو وابن عباس طواساً أخرجه به الدارقطني، ومنهم من راد جابر بن زيد، فقول ابن عبد البر: لا مصلح لأحد في إساده محل نظر، ولأجل هذا الاختلاف ترك العمل به، ونقي بالنص الظاهر من الكتاب مع أنه روي ما يعارضه، ففي 'الاستدكار' روى هشيم أخرجنا معيرة عن الشعبي، قال أهل المدينة: يقصون باليمين مع الشاهد، ونحن لا نقول ذلك، وروى ابن أبي شيبة في 'مصنفه' حدثاً سويد بن عمرو، حدثنا أبو عوانة عن معيرة عن إبراهيم، والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قالاً: لا يجوز إلا شهادة الرجلين، أو رجل وامرأتين، وهذا السند رجانه على شرط مسلم.

وروي من طريق حماد بن سمية عن ابن أبي ذئب عن الزهري، قال: هي بدعة، وأول من قضى بها معاوية، وهذا سند أيضاً على شرط مسلم، وروى عبد الرزاق في 'مصنفه' عن معمر سألت الزهري عن اليمين مع الشاهد، فقال: هذا شيء أحدثه الناس لأنه من شاهدين، قال ابن عبد البر في 'الاستدكار': هو الأشهر عن الزهري، وفي 'التمهيد': وهو أبو حنيفة وأصحابه وأثوري والأوراعي. لا يقضى باليمين مع الشاهد، وهو قول عصاة والحكم من عتية وطائفة، وراد في 'الاستدكار' الشعبي، وفي الحاشية لاس حرم: أول من قضى بها عبد الملك بن مروان، =

٤٩١- أبو حنيفة عن حماد: أن رجلاً حدثه أن الأشعث بن قيس اشترى من عبد الله بن مسعود رقيقاً، فتقاضاه عبد الله، فقال الأشعث: ابتعت منك بعشرة آلاف، وقال عبد الله بن مسعود: بعثت منك بعشرين ألفاً، فقال: اجعل بيني وبينك من شئت، فقال الأشعث: أنت بيني وبينك، فقال عبد الله: أخبرك بقضاء سمعته...  
 حكماً فصيلاً عدلاً      الحاكم النجاشي      بآمر مقضي

= وأشار إلى إنكاره الحكم بن عتيبة، وروي عن عمر بن عبد العزيز ترك القضاء به؛ لأنه وجد أهل الشام على خلافه، ومنع منه ابن شرملة. وفي 'التمهيد' أيضاً تركه يحيى بن يعقوب الأسلس، ورغم أنه لم ير النبي بن سعد يفتي به، ولا يذهب إليه. ويرده أيضاً حديث الصحيحين [البخاري رقم: ٢٦٦٨، ومسلم رقم: ١٧١١]: اليمين على المدعى عليه، وكذا حديثهما: شاهدك أو يمينه بلفظ احصر، والإدارة مع ظاهر القرآن؛ لأنه تعالى أوجب عند عدم الرجوع قبول رجل وامرأتين مع أن عدم الرجوع صورتين عدهما مع وجود شاهد واحد ويمين الصائب، وعدمهما مع وجود رجل وامرأتين، فينبى القبول عند عدمهما في صورة واحدة الأخيرة، فهي قوله مع اليمين يعني ما اقتضته الآية على أن الله تعالى عقبه بقوة: ٥ من ٥ من ٥ من ٥ (سورة: ٢٨٢) وليس المدعى بشاهد واحد ممن يرضى باستحقاق ما يدعيه بقوله: ويمينه، وما قالوا: يمينه نائمة مناب امرأتين، فهو كان المدعي ذمياً فأقام شاهداً وجب أن لا تقبل يمينه كما لو كانت المرأتان ذميتين.

عن حماد إلخ: هكذا في سحنتا، وأما في نسخة 'العقود': فأبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: أن أشعث إلخ، كذا رواه البخاري من طريق المقرئ عن الإمام، قال: وفي رواية عن حماد: أن رجلاً حدثه أن لأشعث إلخ، وهذا على ما في سحنتا، وفي لفظ آخر: فاستجرا في زيادة الثمن ونقصانه، وقال عبد الله بن مسعود: سمعت إلخ.

اشترى إلخ: رواه الترمذي عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: حلف مسعود فأنشأ يقول: سابع وسابع ناخب، [رقم: ١٢٧٠]، قال الترمذي: هذا حديث مرسل، عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود، وقد روي عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود عن النبي ﷺ هذا الحديث أيضاً، وهو مرسل أيضاً، قال ابن منصور: قلت لأحمد إذا اختلف البيعان ولم تكن بينة؟ قال: القول ما قال رب السلعة أو يترادان، قال إسحاق: كما قال. وكل من قال كان القول قوله فعليه اليمين، وقد روي نحو هذا عند بعض التابعين، منهم: شريح، قال القاري: ورواه أبو داود [رقم: ٣٥١١] والنسائي [رقم: ٤٦٤٨] والحاكم [٥٢٢]، رقم: ٢٢٩٣] والبيهقي [٣٣٢/٥، رقم: ١٠٥٨٦] عن ابن مسعود، بلفظ: إذا اختلف البيعان ليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يترادان، وفي رواية الترمذي [رقم: ١٢٧٠] والبيهقي [٣٣٢/٥، رقم: ١٠٥٨٧] عنه، بلفظ: إذا اختلف البيعان فالقول قول النافع، والمبتاع بالخيار، وفي رواية لاس ماجه عنه: إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة والمبيع قائم بعينه فالقول ما قال يترادان [رقم: ٢١٨٦].

من رسول الله ﷺ يقول: إذا اختلف البيعان في الثمن ولم يكن لهما بينة والسلعة قائمة، فالقول ما قال البائع أو يترادان.

٤٩٢ - أبو حنيفة عن القاسم عن أبيه عن جده: أن الأشعث بن قيس اشترى

من ابن مسعود رقيقاً من رقيق الإمارة، فتقاضاه عبد الله، .....  
 عدة ممالك رقيق الخمس ابن مسعود

**القاسم:** هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود. **من ابن مسعود إلخ:** كذا رواه الخارثي من طريق عبد الله بن يزيد، وأبي عبد الرحمن المقرئ، وحارثة بن مصعب، وإسماعيل بن حماد عن أبيه، وعن القاسم بن معن عن الإمام، ومن طريق سويد بن عبد العزيز، وعبد العزيز بن خالد، وأبي شهاب الخياط، والمعاني بن عمران كلهم عن الإمام إلا أن حارثة روى من قوله: إذا اختلف، والباقون بطوله، ورواه طلحة العدل في "مسند" من طريق المقرئ عن الإمام، ورواه ابن المظفر من طريق عباد بن العوام والمقرئ كلاهما عن الإمام، وهذا الحديث أخرجه الأربعة والحاكم وأحمد والدارمي والبرار، ورواه السائي من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه، وابن ماجه من طريق عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود، وعون لم يدرك ابن مسعود، وقال المنذري في 'مختصر السنن': في إسناده هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولا يحتج به، وعبد الرحمن لم يسمع من أبيه ابن مسعود، فهو مقطوع. لكن قد ترجمنا ابن أبي ليلى وأنه صدوق محتج به، وقلة إتقانه وحفظه لا يرل حديثه عن درجة الحسن، وأما عبد الرحمن فقد سمع من أبيه على ما حققناه في المقدمة، وإن اختلف فيه القول، فقيل عن ابن معين: إنه سمع من أبيه، وفي رواية عنه: لم يسمع منه، وقال ابن المديني: لقي أباه، وقال العجلي: يقال: إنه لم يسمع، قال المنذري: روي من طرق عن ابن مسعود كلها لا تثبت ولا تصح إنما جاءت من رواية ابن أبي ليلى، وتقدم أنه لا يحتج به. وعرفت جوابه مع أن طريق الإمام الحالية عن ابن أبي ليلى، ثم قال: وقال البيهقي: وأصح إسناد روي فيه رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس إلخ كما سيأتي.

قسا: بل الأصح رواية الإمام عن حماد عن إبراهيم عن الأشعث؛ لأنه رواية الفقهاء، ومراسيل السخعي مقبولة، بل فوق مسابده، وقال الشيخ الحافظ القاسم بن قطلوبغا نقلاً عن ابن عبد الهادي: هذا الحديث مجموع طرقه يحتج به، لكن في لفظه اختلاف، أخرجه أبو داود من طريق أبي عميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده، قال: اشترى الأشعث رقيقاً من رقيق الخمس من عبد الله بعشرين ألفاً، فأرسل عبد الله إليه في ثمنهم، فقال: إنما أخذتم بعشرة آلاف، فقال عبد الله: فاحتر رجلاً يكون بيني وبينك، قال الأشعث: أنت بيني وبين نفسك، قال عبد الله: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا اختلف لبيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب أسعة، أو يسار كال [رقم: ٣٥١١]. ومن طريق هشيم عن ابن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه: أن ابن مسعود باع من الأشعث بن قيس رقيقاً فذكر معاه، والكلام يريد ويقتض، وهذا طريق الإمام في إسناد الحديث عن القاسم -

**فاختلفا فيه**، فقال الأشعث: اشترت منك عشرة آلاف درهم، وقال عبد الله: بعت منك <sup>في الثمن</sup> بعشرين ألفاً، فقال عبد الله: **اجعل بيني وبينك رجلاً**، فقال الأشعث: **فإني أجعلك بيني وبين نفسك**، قال عبد الله: **فإني سأقضي بيني وبينك بقضاء سمعته من رسول الله ﷺ** يقول: "إذا اختلف البائعان فالقول ما قال البائع، <sup>حكمه نصيب</sup> فإما أن يرضى المشتري به أو يترادان البيع"، وفي رواية: عن القاسم عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا اختلف البائعان والسلعة قائمة، فالقول قول البائع أو يترادان"، زاد في رواية: "البيع"، وفي رواية: "إذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع أو يترادان"، وفي رواية: عن عبد الله: أن الأشعث اشترى منه رقيقاً فتقاضاه واختلفا، فقال عبد الله: بعشرين ألفاً، وقال الأشعث: عشرة آلاف، فقال عبد الله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا اختلف البائعان فالقول قول البائع أو يترادان".

= عن أبيه عند الرحمن عن أبيه عند الله بن مسعود، ورواه الحاكم في 'المستدرک'، وقال: صحيح لإسناد ولم يخرجاه [٥٢٢، رقم: ٢٢٩٣]. وقال ابن القصاب: وفيه نقصان بين محمد بن الأشعث وابن مسعود، ومع الانقضاء عند الرحمن بن الأشعث مجهول كذا قال عبيد في 'الأساية'، ثم ههنا انقضاء آخر أشار إليه لترمذي هو أن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه عند الله بن مسعود، وقد يتكلم في بن أبي يحيى أقول: إسناد الإمام صحيح بلا ريب؛ لأن عبد الرحمن سمع من أبيه عند الله كما في 'التقريب'، وكذا إسناد أبي داود من طريق ابن أبي يحيى؛ لأنه لا مزية فيه، وقد نقضنا سابقاً توثيقه من الترمذي فندكر. وأما محمد بن الأشعث فهو مقبول من الثانية، وهو صفة كبار التابعين كسب المسيب حتى أن منهم من ذكره في لصحابة يستبعد عدم سماعه من بن مسعود، وأما المسألة فمبسوطة في الفقه فليطلب منه.

**فاختلفا فيه**: ليس هذا اللفظ في سحرة اشرح ويصاً فيه: ابتعت مكان قوله: اشترت. **اجعل** بصيغة الأمر ويساعده رواية أبي داود، أو بصيغة التثنية. **يترادان**. وعندما استخلف لهما كل واحد منهما على دعوى لأخر، ويتبدل يمين المشتري. **إذا اختلف** <sup>الح</sup> أخرجه ابن أبي شيبة في الكبير عن ابن مسعود رفعه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا اختلف البائعان فالقول قول البائع أو يترادان".

٤٩٣- **أبو حنيفة** عن **أبي الزبير** عن **جابر بن عبد الله** عن **النبي ﷺ**: أن رجلين اختصما إليه في ناقة، وقد أقام كل واحد منهما أنها نتجت عنده، فقضى بها للذي في يده.

٤٩٤- **أبو حنيفة عن الهيثم** عن رجل عن **جابر بن عبد الله**، قال: اختصم رجلان في ناقة كل واحد منهما يقيم البينة أنها ناقة نتجها، فقضى بها النبي ﷺ ... أي أولدهما

**أبو حنيفة إ.ح.** كذا رواه **أخارثي** و**طلحة** و**ابن المظفر** كلهم من طريق **أحمد بن عبد الله الكندي**، وهو **الدحلاح**، ثم احتفوا فقال **أخارثي** و**صلحة**: **أحمد بن عبد الله** عن **إبراهيم بن إخراج** عن **أبي يوسف** عن **الإمام**، و**الدحلاح** مضعف كما مر، وقال **ابن المظفر أحمد بن عبد الله** عن **علي بن معبد** عن **أبي يوسف** عنه، لكن رواه **طلحة** من وجه ليس فيه **الدحلاح**، وكذا رواه **ابن عبد الساق** عن **أبي بكر بن حمدان** عن **بشر بن موسى** عن **المقري**، و**بشر** هو فيه، ورواه **ابن المظفر** في رواية من طريق **زيد بن نعيم** عن **محمد بن الحسن** عنه إلا أنه قال: **أبو حنيفة** عن **الهيثم بن حبيب الصيرفي** عن **الشعبي** عن **جابر** كما سيأتي، ومن هذا الطريق رواه **ابن خسرو**، والحديث أخرجه **الدارقطني** من هذا الوجه، وأعله **يزيد بن نعيم** لا يعرف حاله، وقال **الذهبي**: لا يعرف في هذا الحديث، قلنا: لا يصح؛ لأنه دون **محمد**، وقد دونه في آثاره مع أن **ابن خسرو** رواه من غير ذلك أيضاً كما مر.

**عن الهيثم** مختلف، بعض انطرق هكذا، وفي بعضها: عن **الهيثم** عن **جابر**، وفي بعضها ما مر، والحديث بمعناه رواه **أبو داود** و**إسحاق** و**الدارقطني** و**البيهقي** و**الطبراني** وغيرهم. **في ناقة إ.ح.** قال صاحب 'الهداية' في كتاب الدعوى: وإن أقام **أخارج** و**صاحب اليد** كل واحد منهما بينة على التناج، فصاحب اليد أولى؛ لأن البينة قامت على ما لا تدل عليه اليد فاستويا، وترجحت بينة **دي** اليد بايد فيقضى له، وهذا هو الصحيح خلافاً لما يقوله **عيسى بن أبي**: به تنهاتر البستان، ويترك في يده لا على صريق القصاء، وقال **العيني** في بيان خبر **استاج**: وهذا ما رواه **محمد بن أبي حنيفة** عن **الهيثم** عن رجل عن **جابر**: أن رجلاً ادعى ناقة في يد رجل، وأقام البينة أنها ناقة نتجها عنده، وأقام الذي هي في يده البينة أنها ناقة نتجها، فقصى بها رسول الله ﷺ لئلا يدي هي في يده.

نقول: يمكن أن يتكلم ههنا في جهالة **الرجل الراوي** عن **جابر**، وإن كان مما قاله **حنيفة** مدفوعاً بأن الانقطاع لا يقدح أيضاً فضلاً عن الجهالة إذا كان الراوي عن مجهول ثقة يعتمد أنه لا يروي إلا عن ثقة كما تقرر في المرسل، لكننا نقول ونستدل بخديث الإمام عن **أبي الزبير** عن **جابر**، فإنه لا جهالة ههنا، ولا انقطاع، ولا كلام في الرجل، فإنهم كنههم ثقات، وهذا مسألة بين **أخارج** و**دي** اليد، وأم بين **أخارج** فيقصي بينهما بصفين، =



للذي في يده، وفي رواية: إن رجلين أتيا رسول الله ﷺ في ناقة فأقام هذا البينة أنه نتجها، وأقام هذا البينة أنه نتجها، فجعلها رسول الله ﷺ للذي هي في يده.

= ما روى ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن سماك عن عويم بن طرفة: أن رجلين احتصما إلى رسول الله ﷺ في ناقة، وأقام كل واحد منهما بينة فقضى بها بينهما بصفين. ورواه عبد الرزاق في "مصفه" عن سماك بن حرب به، ورواه البيهقي في "كتاب المعرفة" عن الحاكم بسنده عن أبي عوابة عن سماك بن حرب به، وقال: هذا، قلت: عويم بن طرفة الصائفي السلمي الكوفي من التابعين الثقات، مات سنة خمس وتسعين، روى به مسلم، وهذا مرسل مقبول عندنا وعند الجمهور، ولو لم يقل نختج بإزاء الشافعي لحديث أبي هريرة رواه إسحاق بن راهويه وابن حبان في صحيحه: أن رجلين ادعى دابة، فأقام كل واحد منهما شاهدين، فقضى بها رسول الله ﷺ بينهما بصفين، وروى الطبراني في "معجمه" بإسناده عن جابر بن سمرة: أن رجلين احتصما إلى النبي ﷺ في بعير، فأقام كل واحد منهما شاهدين أنه له، فجعله النبي ﷺ بينهما، نقله العيني في "الساية"، وأما حديث القرعة فقد نقل ضعفه عن عبد الحق على أنه كان ثم نسخ بحزمة القمار.

**هذا:** اسم الإشارة فاعل "أقام" و"البينة" مفعوله.

## كتاب الفتن

## [بيان أنواع الفتن]

٤٩٥- أبو حنيفة عن يحيى عن حميد عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:

"من سل السيف على أمتي؛ فإن لجهنم سبعة أبواب، بابٌ منها لمن سلّ السيف".

٤٩٦- أبو حنيفة عن الحارث عن أبي الجلاس قال: كنت ممن سمع من عبد الله

السبائي كلاماً عظيماً، فأتينا به علياً عليه السلام، ونحن فُهِزْ عنقه في طريقه، .....  
أي أحضرناه عنده

**أبو حنيفة** الخ والإسناد في "العقود" هكذا: أبو حنيفة عن أبي جناب يحيى بن أبي حنيفة عن حميد عن ابن عمر، ثم ذكره، قال: كذا رواه الحارثي من طريق محمد بن القاسم الأسدي عنه أي عن الإمام، والحديث أخرجه أحمد [رقم: ٥٦٨٩] والترمذي [رقم: ٣١٢٣] بلفظ: 'عني أمة محمد'. وأبو جناب - بالجيم والنون مخففاً - كلي ضعموه؛ لكثرة تدليس، وحمل عليه أحمد حملاً شديداً وهو من أقران الإمام ترجمناه في المقدمة، وحميد من رجال الترمذي، قال الحافظ: مستور من الثالثة لكن الستر والجهالة غير حرج عندنا في هذه القرون المعدلة بالأخبار.

**عن حميد:** ابن عبد الرحمن بن عوف الرواسي.

**سلّ السيف** [قد روى أحمد ومسلم عن سلمة بن الأكوع مرفوعاً: من سلّ سيفاً مسلحاً ما] روى الترمذي عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر قال: "كفى رسول الله ﷺ أن يتعاطى السيف مسلحاً" [رقم: ٢١٦٣]، قال: وفي الباب عن أبي بكرة، وهذا حديث حسن عريب، وروى حميد عن ابن عمر مرفوعاً في كتاب التفسير: **هجم** سبعة **أبواب** من سلّ سيفاً على أمتي، أو قال: عني أمة محمد، قال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مائد بن معول من حديث حماد بن سلمة، وروى ابن لهيعة هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر عن بنة الجهني عن النبي ﷺ، وحديث حماد بن سلمة عندي أصح.

**لمن سلّ السيف:** أي شهره أخرج البخاري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: من حمل عينا مسلحاً فبس ما، وعن أبي ردة عن أبيه أبي موسى مرفوعاً مثله [رقم: ٧٠٧٠]، وعند البرار من حديث أبي بكرة، ومن حديث سمرة، ومن حديث عمرو بن عوف: "من شهر علياً السلاح"، وأخرجه مسلم في الإيمان [رقم: ٩٨]، والترمذي [رقم: ١٤٥٩] وابن ماجه [رقم: ٢٥٧٩] في الحدود، كذا في "إرشاد الساري".

**فُهِزْ:** أي تحرك ونضرب وندق عنقه.

فوجدناه في الرحبة مستلقياً على ظهره، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى. فسأله عن الكلام فتكلم به، فقال: أترويه عن الله تعالى، أو عن كتابه، أو عن رسوله، فقال: لا، قال: فعما تروي، قال: عن نفسي، قال: أما إنك لو رويت عن الله تبارك وتعالى، أو عن كتابه، أو عن رسوله ضربت عنقك، ولو رويته عني أوجعتك عقوبة بالريادة عليه <sup>بالاتراء عليه</sup> يقول: "بين يدي الساعة ثلاثون كذاباً"، وأنت منهم. وفي رواية: عن أبي الجلاس قال: كنت فيمن سمع من عبد الله السبائي كلاماً عظيماً، فأتينا به علياً <sup>مردود الشهادة</sup> فوجدناه في الرحبة مستلقياً ظهره، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى، فسأله عن الكلام فتكلم، فقال: أترويه عن الله تعالى وتبارك،

**واصفا** فيه حوار، وجاء مرفوعاً أيضاً، والمنهي منسوخ أو تزييد أو مؤول بكشف العورة.

**يقول الخ** روى البخاري من طريق عبد الرحمن الأعرابي عن أبي هريرة مرفوعاً: لا تقوم الساعة حتى يفسد فضل  
عيسى بن مريم عليه السلام حتى يبعث الله من بعده نبياً من آل بيته عليه السلام. وفي حديث أبي ثوبان عن أبي داود [رقم: ٤٢٥٢] والترمذي [رقم: ٢٢١٩]،  
وصححه ابن حبان: 'وأبوه سيكون في أمي كد ثوب ثلاثون'. وفي حديث حذيفة عن أحمد بن سعيد جيد: 'كون  
في أمي دحان ثوب سبعة وعشرون، منهم أربع سنون، والأحمد وأبي يعنى عن ابن عمر: وثلاثون كد ثوب  
أو أكثر. وعنه عبد المطري: 'لا تقوم الساعة حتى يخرج سبعون كدناً وسدسهما ضعيف، وعن تقدير شوت  
فيحمل على السابعة في بكثرة لا يتحدد، وأما رواية الثلاثين فأسسها رواية سبع وعشرين، فعلى طريق خبر  
الكسر كذا في إرشاد الساري، وأخرج الترمذي عن همام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعاً: لا تقوم الساعة حتى  
يخرج كد ثوب من آل بيته عليه السلام من آل بيته [رقم: ٢٢١٨]، قال: وفي الباب عن حبان  
ابن سبرة وابن عمر، وهذا حديث حسن صحيح، وعن أبي شماء عن ثوبان مرفوعاً: لا تقوم الساعة حتى يخرج  
كد ثوب من آل بيته عليه السلام من آل بيته عليه السلام. وهذا حديث صحيح.

ثلاثون كذا حديث مرفوع روه أحمد ومسلم عن حابر بن سمره ومقطه: من بني سبعة كذا  
فاحذر وهم. (القاري) أي الجلاس: الكوفي مجهول من الثاثة 'التقريب'.

أو عن كتابه، أو عن رسوله؟ قال: لا، قال: فعني؟ قال: لا، قال: فعمن ترويه؟ قال: عن نفسي، قال: أما إنك لو رويت عن الله، أو عن كتابه، أو رسوله ضربت عنقك، ولو رويت عني أوجعتك عقوبة فكنت كاذباً ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "بين يدي الساعة ثلاثون كذاباً"، فأنت منهم.

٤٩٧- أبو حنيفة عن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "يأتي على الناس زمان يختلفون إلى القبور، فيضعون بطونهم عليه، ويقولون: ودِّدنا لو كنا حاجب هذا القبر"، قيل: يا رسول الله! وكيف يكون؟ قال: "لشدة الزمان، وكثرة البلى والفتن".

إلى القبور! الخ. روى بن ماجه عن أبي حارم عن أبي هريرة مرفوعاً: «... نفسي بيده لا يذهب هذا حتى يرحل على قبر فيسرع عليه ويقول: يا سيدي كنت مكان صاحب هذا قبر فليس بي شيء إلا سلا، أخرجه في باب شدة الرماد [رقم: ٤٠٣٧]، قال إقاري: وفي 'الصحاحين' | سحاري رقم: ٧١١٥، ومسنم رقم: ١٥٧ | 'لا تقوم الساعة حتى يمر رجل بقبر لرجل فيقول: يا سيدي كنت مكانه أي كنت ميتاً حتى أحو من كثرة الكربات، ولا أرى ما أرى من بلوغ البليات'.

## كتاب التفسير

٤٩٨- حماد عن أبيه عن أبي فروة عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن

مسلم بن صبيح

ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿لَمَّا قَالَ: أَنَا اللَّهُ أَعْلَمُ وَأَرَى﴾ (سورة: ١)

٤٩٩- حماد عن أبيه عن سلمة بن نبيط قال: كنت عند الضحاك بن مزاحم

بن موحدة مصعباً

فيسأله رجل عن هذه الآية: ﴿إِنَّا رَأَيْنَاكَ مِنْ سُحُوسٍ﴾ ما كان إحسانه؟ قال: كان

أي يوسف في السجن

(يوسف: ٣٦)

إذا رأى رجلاً مضيقاً عليه وسع عليه، وإذا رأى مريضاً قام عليه، وإذا رأى محتاجاً سأل لقضاء حاجته.

٥٠٠- حماد عن أبيه عن عطية عن أبي سعيد عن النبي ﷺ .....

لعوي

**أبي فروة:** هو مسلم بن سام النهدي الكوفي الجهني. **أنا الله إلخ:** في 'تفسير سراج المنير': وروي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس **إله** أنه قال: معنى "إله" أنا الله أعلم، ومعنى إله أنا الله أرى، ومعنى "إله" أنا الله أعلم وأرى. فاهمزة رمز إلى أنا، واللام إلى الخلافة، والميم إلى أعلم، وما في هذا الإسناد من قوله: أنا الله أعلم مع زيادة أرى، فهو مقول عن ابن عباس **إله** في "أمر" أول الرعد، فعل هذا سهو من السامخ في زيادة 'أرى'، أو في نقش الميم في "إله" من التمديد إلى التحت، وكان ينبغي إلى القدماء حتى يتولد الراء، أو لعله مقول أيضاً عنه ههنا، ثم ههنا أقوال أخر له ولغيره من المفسرين. قيل: تبغ سبعين، والمعتمد عند الجمهور منهم إخفاء الأربعة في تفسير الحروف المقطعات: الله سبحانه أعلم بمراده بذلك، كذا قال القاري. وفي 'تفسير السراج': قال الشعبي وجماعة: إله "وسائر حروف ألهاء في أوائل أسور من امتشائه الذي استأثر الله بعمه، وهي سر القرآن، فمن نؤمن بظاهرها، ونكل العلم فيها إلى الله سبحانه وتعالى.

**فيسأله رجل إلخ:** وفي 'تفسير البعوي': روي أن الضحاك بن مزاحم سئل عن قوله: ﴿لَمَّا رَأَيْنَاكَ مِنْ سُحُوسٍ﴾ (يوسف: ٣٦) ما كان إحسانه؟ قال: كان إذا مرض بسان في السجن وعاده وقام عليه، وإذا صاق به المكان وسع عليه، وإذا احتاج جمع له شيئاً، وكان مع هذا يجتهد في العبادة، ويقوم الليل كله للصلاة. كذا قال القاري. أقول: ونحو ذلك في "تفسير سراج المنير" بلا رواية وإسناد.

قال: "اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله تعالى"، ثم قرأ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّمَنْ سَمِعَ﴾ المتفرسين.

(الحجر: ٧٥)

٥٠١- حماد عن أبيه عن عبد الملك عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَسَّاتُكُنَّ أَجْمَعِينَ﴾ قال: "لا إله إلا الله".

(الحجر: ٩٢، ٩٣)

٥٠٢- حماد عن أبيه عن زر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لجبرئيل عليه السلام: "ما لك تزورنا أكثر ما تزورنا؟" قال: فأنزلت بعد ليال:

اتقوا فراسة الخ: هو مخمسين، أحدهما: ما دل عليه ظاهر الحديث، وهو ما يوقعه الله في قلوب أوليائه فيعلمون أحوال بعض بوع من الكرامات، وإصابة النظر والحدس، والثاني: نوع من العلم يتعلم بالدلائل والتجارب وإخلق والأخلاق فيعرف به أحوال الناس، والناس فيه تصانيف كثيرة قديمة وحديثة. (مجمع البحار)

ثم قرأ الخ: روى الترمذي عن عمرو بن قيس عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً: ﴿فَإِذَا نَسَّاتُكُنَّ أَجْمَعِينَ﴾، فبه نص. ثم قرأ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّمَنْ سَمِعَ﴾ (الحجر: ٧٥) [رقم: ٣١٢٧]، قال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّمَنْ سَمِعَ﴾ قال: للمتفرسين، وقال البخاري [باب تفسير سورة الحجر]: وقال ابن عباس: "يهرعون: مسرعين، "للمتوسمين: للناظرين، وفي "إرشاد الساري": وقال محاهد: معنى الآية للمتفرسين، وقال القاري: والحديث بعينه من دون القراءة رواه البخاري في "تاريخه"، والترمذي في "جامعه" عن أبي سعيد والحكيم سيمويه، والطبراني وابن عدي عن أبي أمامة، وابن جرير عن ابن عمر. وهذا عجيب منه جداً، فإنه روى الترمذي في "جامعه" مع القراءة لا بدونها لكنه قلده ما أورده السيوطي في "جامعه" ولا يراجع الأصول.

قال: لا إله إلا الخ: روى الترمذي عن بشر عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ في قوله: ﴿فَإِذَا نَسَّاتُكُنَّ أَجْمَعِينَ﴾ كذا يفسره (الحجر: ٩٢، ٩٣) قال عن قول لا إله إلا الله [رقم: ٣١٢٦]، قال: هذا حديث غريب إنما نعرفه من حديث ليث بن أبي سليم، وقد رواه عبد الله بن إدريس عن ليث بن أبي سليم عن بشر عن أنس بن مالك نحوه ولم يرفعه، قال القاري: وفي تفسير البغوي: ﴿فَإِذَا نَسَّاتُكُنَّ أَجْمَعِينَ﴾ يوم القيامة عند كذا يفسره في الدنيا، قال محمد بن إسماعيل يعي البخاري: قال عدة من أهل العلم: لا إله إلا الله، ثم هذا سؤال توبيخ وتقريع فلا يباي قوله سبحانه: ﴿فَإِذَا نَسَّاتُكُنَّ أَجْمَعِينَ﴾ لا حجة به (الرحمن: ٣٩) فإن المراد به سؤال استعلام.

ما لك تزورنا الخ: روى البخاري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال النبي ﷺ لجبرئيل: ما كنت تزورنا أكثر ما كنت تزورنا، فأنزلت: ﴿فَإِذَا نَسَّاتُكُنَّ أَجْمَعِينَ﴾ (مريم: ٦٤) [رقم: ٤٧٣١]،

(۶۴ م-م)

من حرب  
وكون السماء المديات

عن أم هانئ **البحري** رَوَاهُ الترمذي أيضاً من طريق سمك عن أبي صالح عن أم هانئ عن أبي **سفيان** في قوله: ٥٥ -  
**في ركبهم** (لعنك ٢٩) قال: **هـ** **حذوه** **هـ** **لما** **سجد** **مهم** [رقم: ٣١٩٠]، قال: هذا  
حديث حسن، بما عرفه من حديث حاتم بن أبي صغيرة عن سمك، وقال القاري: والحديث رواه العوي في  
تفسيره "بسنده، ولفظه عن أم هانئ قالت: سألت رسول الله **ﷺ** عن قوله: **﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ﴾**  
قُتْ ما أنكر اندي كانوا يأتون؟ قال: **هـ** **حذوه** **هـ** **لما** **سجد** **مهم**، ويروى أنهم كانوا يجسرون  
في محاسنهم، وعند كل رجل منهم قصعة فيها حصي، فإذا مرّ بهم عابر سبيل حذوه، فأبهم أصبه كان أولى به،  
ف قيل: إنه كان يأخذها حقه ويكحه ويعمره ثلاثة دراهم، ولهم قاص بذلك. وقال القاسم بن محمد: كانوا  
يتصارصون في محاسنهم، وقال محمد: كان يخامع بعضهم بعضاً في محاسنهم، وعن عبد الله بن سلام كان يبرق  
بعضهم على بعض، وعن مكحول قال: كان من أخلاق قوم بوء مضغ اعنك، وتصريف الأصابع بالخداء، وحل  
الإزار، والصفير، واخذف، والنواطة.



قلت لرسول الله ﷺ: ما كان المنكر الذي كانوا يأتون في ناديم؟ قال: "كانوا يخذفون الناس بالنواة والحصاة، ويسخرون من أهل الطريق".

٥٠٤- أبو حنيفة عن ابن عمر: أنه قرأ على النبي ﷺ: **اللَّهُ مَدِي** **حَقِّكَ مِنْ صَعْفٍ ثُمَّ حَجَلٌ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةٌ ثُمَّ حَجَلٌ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ صَعْفٌ وَتَيْنِيهِ**، فردّ عليه، وقال: **"قل: من ضَعْف"**.

٥٠٥- أبو حنيفة عن الهيثم عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله قال: قد مضى الدخان والبطشة.....

= وفي "السراج امير": قال ابن عباس: المنكر: هو اخذوا بالحصاة، والرمي بالساق، والفرقة، ومضع العلك، والسواك بين الناس، وحل الارار، والساب، والتضارط في محاسنهم، والمحش والمراح، وعن عائشة رضي الله عنها كانوا يتحابون، وقيل: السخرية بمن يمتهمهم، وقيل: المجاهرة في ناديم بذلك العمل.

**يخذفون** بالخاء والذال المعجمتين أي يرمون اساس بالحصاة. **عن عطية إلخ**. روى الترمذي من طريق فصل من مرروق عن عصبة العوفي عن ابن عمر: أنه قرأ على النبي ﷺ: **اللَّهُ مَدِي حَقِّكَ مِنْ صَعْفٍ** (الروم: ٥٤) فقال: من من ضَعْف، ورواه من طريق آخر عن فصل من مرروق نحوه [رقم: ٢٩٣٦]، وقال: هذا حديث حسن عريب لا نعرفه إلا من حديث فضل بن مرزوق عن عطية عن ابن عمر عن النبي ﷺ **قرأ: على صيغة المعروف أو المجهول**.

**قل من صَعْف**. بضم الصاد لا بفتحها، وكان القاري قرأ بفتحها، فردّ عليه؛ لأنه لغة قريش، والقارئ منهم، أو كونه أفصح كذا قاله القاري، وقال المحاري: وقال غيره أي غير ابن عباس: صَعْفٌ وصَعْفٌ لعتان، قال في 'الإرشاد': وافتح قراءة عاصم وحمزة، وهي لغة ثميم، وانضم لغة قريش، وقيل: بالضم في الجسد، وافتح في العقل.

**والبطشة إلخ**: أي المذكورين في قوله تعالى: **«وَرَنَقَبَ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ»** (الدخان: ١٠)، وقوله: **«يَوْمَ نَخَسِلُ أَنْفُسَهُمْ تَخِرًا»** (الدخان: ١٦) روى المحاري [رقم: ٤٧٧٤] في تفسير سورة الروم عن الثوري عن مصور والأعمش عن أبي الضحى عن مسروق، قال: بينما رحل يحدث في كعدة، فقال: يحيى دحان يوم اقيامة فيأخذ بأسماع اساقيق وأبصارهم يأخذ المؤمن كهيفة الركام، فترعنا، فأيت ابن مسعود، وكان متكئاً، فعضب فجلس، فقال: من علم فيقول ومن لم يعلم فيقول: الله أعلم، فإن من العلم أن يقول ما لا يعلم: لا أعلم، فإن الله قال لنبيه ﷺ: **«فَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ عَنْهُ مِنْ آخِرِهِمْ»** (ص: ٨٦)، وإن قريشاً أبطأوا عن الإسلام، فدعا عليهم النبي ﷺ، فقال: **«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا سُبْحَانَكَ مَا لَهُمْ مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ إِلَّا هُمُ الْغَافِلُونَ»** (الأنعام: ١٠٨)، فأحدثهم سعة حتى هلكوا فيها، وأكلوا الميتة والعظام، =

## على عهد رسول الله ﷺ.

= ويرى الرجل ما بين السماء والأرض كهيئة الدخان، فعناه أبو سفيان فقال: يا محمد حئت تأمرنا بنصرة الرجل وإن قومك قد هلكوا فادع الله لهم فقراً: **«عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ الدَّحَانِ فِيهِ»** (الدخان: ١٠) إلى قوله: **«وَلَا يَنْصُرُهُمْ فِيهِمْ»** أفيكشف عنهم عذاب الآخرة إذا جاء ثم عادوا إلى كفرهم، فذلك قوله تعالى: **«وَلَا يَنْصُرُهُمْ فِيهِمْ»** (الدخان: ١٦) يوم بدر، وبرأى يوم بدر، **«عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ الدَّحَانِ فِيهِ»** (الروم: ٣) والروم قد مضى.

**على عهد الخ** رواه البخاري عن الأعمش ومصور عن أبي الصبحي عن مسروق بطرق متعددة بالفاظ متنوعة في تفسير الروم والدخان وغيرهما مطولاً ومختصراً، فأخرج عن الأعمش عن مسلم أبي الصبحي عن مسروق عن عبد الله، قال: مضى خمس: الدخان، والروم، والقمر، والبطشة، والبرام، وفي طريق: إنما كان هذا لأن قريشاً لما استعصوا على النبي ﷺ دعا عليهم سبعين كسبي يوسف فأصابهم قحط وجهد حتى أكلوا العظام، فجعل الرجل ينظر إلى اسماء فيرى ما بينه وبينها كهيئة الدخان من الجهد، فأمر الله تعالى: **«وَلَا يَنْصُرُهُمْ فِيهِمْ»** (الدخان: ١٠، ١١)، قال: فأتى رسول الله ﷺ فقبل: يا رسول الله! استسقى لمصر، فيها قد هنكت، قال لمصر: إنك لحريء فاستسقى فسقوا فمزلت: إنكم عائدون، فلما أصابهم الرفاهية عادوا إلى حالهم حين أصابتهم ارفاهية، فأمر الله عز وجل: **«وَلَا يَنْصُرُهُمْ فِيهِمْ»** (الدخان: ١٦)، قال: يعني يوم بدر [رقم: ٤٨٢٠].

اعلم أنهم احتنفوا في الدخان والبطشة، فمذهب ابن مسعود أنهما مضيا في رمة **«وَلَا يَرَادُ هُمَا أَهْمَا آتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**، ووافقه عليه جماعة كمجاهد، وأبي العالية، وإبراهيم السجعي، والضحاك، وعصية العوفي، واحتاره ابن جرير، لكن أخرج ابن أبي حاتم عن الحارث عن عبيد بن أبي صالح قال: لم تمض آية الدخان بعد يأخذ المؤمن كهيئة الركاء، ويمض الكاهن حتى يقعد، وأخرج أيضاً عن عبد الله بن أبي مبيكة قال: عدوت على ابن عباس ذات يوم فقال: ما تمت الليلة حتى أصبحت، قلت: لم؟ قال: قالوا: طلع الكوكب ذو الدب فحشيت أن يكون الدخان قد طرق، فما تمت حتى أصبحت.

قال الحفاظ ابن كثير: وإسناده صحيح إلى ابن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن، ووافقه عليه جماعة من الصحابة والتابعين مع الأحاديث المرفوعة من الصحاح والحسان مما فيه دلالة ظاهرة على أن الدخان من الآيات المنتظرة، وهو ظاهر قوله تعالى: **«فَإِذَا نَفَخْتُ فِيَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُبِينٍ»** (الدخان: ١٠) أي بين واضح، وعلى ما فسره به ابن مسعود إنما هو حياض رأوه في أعينهم من شدة الجوع والجهد، وكذا قوله: يعشى أساس أي يعمهم، ولو كان حياضاً لخص مشركي مكة لما قيل: يغشى الناس كذا. قال في 'إرشاد الساري'، ومن بيانه هذا وما بعده يظهر أنه رجع قول ابن عباس، وصحح القاري قول ابن مسعود في شرح هذا المسند، والمنحوت طويل لا يبيح هذا المختصر.



ه قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنُصُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ  
 حَسَعًا، فقال رجل: ومن أشرك، فسكت رسول الله ﷺ، ثم قال: ومن أشرك،  
 فسكت رسول الله ﷺ، ثم قال: ومن أشرك، فسكت رسول الله ﷺ، ثم قال: "إِلَّا  
 وَمَنْ أَشْرَكَ".

٥٠٨- أبو حنيفة عن محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس: أن  
 وحشيًا لما قتل حمزة مكث زمانًا ثم وقع في قبه الإسلام، فأرسل إلى رسول الله ﷺ  
 ابن حرب

إلا ومن أشرك هكذا في سجد بالواو لعصبة ويست في سحرة شرح عنها بخاري، وقد قال: يحتمل أن يكون  
 ألا ينسبه، فحينئذ يكون أبو عطفة سافهه، وبغيره: من أشرك كذا، ومعنى يد باب وأمن فلا يستعصم  
 صدر منه حال بشره من قتل النفس ورب وحوها من القذائح والفضائح، ويحتمل أن تكون 'ألا' استثنائية وهو  
 صاهر، ولأول وى كما لا يخفى لما ذكره المفسرون، 'قوله: أبو و موجوده في رواية ثوبان عبد أحمد هذه لأعاط،  
 ثم في سقوط جميع لأنها اسابقة على الإسلام به سوء كانت متعلقة حقوق لله تعالى أو حقوق بعدد كلام،  
 و ستنى كثير من حقوق عباده وحصوله من عموم قوله لا اله إلا الله، والكلام مستوفى في موضعه.  
 لما قتل حمزة الخ روى البخاري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري قال: خرجت مع عبيد الله بن عدي بن  
 خبار، فلما قدما حمص قال لي عبيد الله بن عدي: هل لك في وحشي سأنه عن قتل حمزة؟ قلت: نعم، وكان  
 وحشي يسكن حمص، فسألنا عنه، فقال: هو ذلك في ظل قصره كأنه حشيت، قال: فحدثني وقفا عنه  
 يسير فسمنا فرد سلام، قال: وعبيد الله معجر عمامته، ما يرى وحشي إلا عبيه ورجليه، فقال له عبيد الله:  
 يا وحشي! أتعرفني؟ قال: فطر بيته ثم قال: لا والله، لا أرى عدي بن خبار تزوج امرأة يقال لها: أم قتيل  
 ست لي العيص فولدت له علام نمكة، فكنت أسترضع به، فحملت ذلك العلام مع أمه، فولدتها ناه فلكاني  
 نصرت لي قديمك، قال: فكشف عبيد الله عن وجهه، ثم قال: لا تخربا بقتل حمزة؟ قال: نعم إن حمزة قتل  
 صعيمة بن عدي بن خبار بدار، فقتلني مولاي حير بن مطعم: إن قتلت حمزة بعني فأنت حر، قال: فلما أن  
 خرج ليس عدي عبيد، وعييني جل جلال أحد بيته وبهيه ود خرجت مع أسس إلى ثقتان، فلما صفعوا بقتل  
 خرج ساع، فقال: هل من مبارز؟ قال: فخرج بيته حمزة بن عبد المطلب، فقال: يا ساع! إن من أكرام مقصعة  
 بطور! اتخذا الله ورسوله ﷺ، ثم شد عبيه فكان كأمس المذهب، قال: وكمننت لحمة تحت صدره، فلما  
 دن مني رميته خربي فأصعها في شتته حتى خرجت من بين يديه، قال: فكان ذلك العهد به، فلما رجع أسس  
 رجعت معهم، فأقمتم نمكة حتى فشا فيها لإسلام، ثم خرجت إلى الطائف، فأرسلني رسول الله ﷺ رسولاً =



«وَلَا تَرْبُوهُ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَمًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُحْدِثُ فِيهَا»  
 (الفرقان: ٦٨، ٦٩) <sup>جزء الله</sup>

فإني قد فعلتهن جميعاً، فهل لي رخصة؟ قال: فنزل جبرئيل، فقال: يا محمد! قل له:

«لَا مِنْ بَابٍ وَمَنْ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُدْرِكُهُمُ الْيُسْرَىٰ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلِفٌ مِائَةٌ أَوْ يَمْشُونَ عَلَى الْأَسْطِيقَاتِ»  
 (الفرقان: ٧٠) <sup>الساقطة اللاحقة</sup>

عنه. <sup>حسب</sup> قال: فأرسل رسول الله ﷺ بهذه، فلما قرأت عليه، قال وحشي: ...  
 (الفرقان: ٧٠)

= أن ابن عباس كان تارة يجعل الآيتين في محل واحد فلذلك يحرم نسخ إحدهما، وتارة يجعل محلهما مجتمعاً، ويمكن الجمع بين كلاميه بأن عموم الآية التي في سورة الفرقان حص منها مباشرة المؤمنين القتل متعمداً، وكثير من السلف يطلقون السح على التحصيل، وهذا أولى من حمل كلامه على التناقض، وأولى من أنه قال بالسح ثم رجع عنه، ومشهور عنه القول بأن المؤمن إذا قتل مؤمناً متعمداً لا توبة له، وحمه الجمهور منه على التعييض والتشديد، وإلا فكل ذنب قابل للتوبة، وباهيت بمحو الشرك ذنباً فلا يناقش عليه أنه كيف قال ابن عباس: لا توبة للمقاتل، وقال عز وجل: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ» (سور. ٣١)، وقال: «...» من حذو

(التوبة: ١٠٤) وأجمع الأمة على وجوب التوبة.

**يضاعف له العذاب الخ** يضاعف بدن من قوته: يلق أثماناً؛ لأثهما في معنى واحد، ومعنى يضاعف له العذاب أن اشترك إذا ارتكب المعاصي مع اشترك يعذب على اشترك والمعاصي جميعاً، وقرأ عاصم 'يضاعف' بالرفع على تفسير يلق أثماناً كأن قائلاً يقول: ما لقي الأثم، فقليل: يضاعف به العذاب، وقرأ الباقون بالجزم بدلاً من قوله: يلق؛ لأنه محزوم على آخره، وإن كثير وابن عامر يحددان الألف، ويشددان العين، ويقرأن يصعف به العذاب، قوله: 'ويحد فيه أي في النار' مهبطاً ذليلاً، وقرأ ابن عامر: 'يحد بالرفع على الاستيفاء، واساقون بالجزم.

**قال وحشي الخ** قال في 'إرشاد الساري' في تفسير حديث ابن عباس: إن ناساً من أهل الشرك يلح سمي الواقدي منهم وحشي بن حرب، وكذا هو عند الصرافي عن ابن عباس من وجه آخر، وقال في 'الإرشاد' أيضاً: ولما أسسم وحشي بن حرب، فقال ابن عباس: يا رسول الله! إن أضنا ما أصاب وحشي، فقال: هي للمسلمين عامة، وقال في 'تفسير سراج مسير': وروى عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أنها نزلت في وحشي قاتل حمرة

حين بعث إليه النبي ﷺ يدعو إلى الإسلام، فأرسل إليه كيف تدعوني إلى دينك وأنت تزعم أن من قتل أو أشرك أو ربي يلق أثماناً يضاعف به العذاب يوم القيامة، وإن قد فعلت ذلك كله، فأمر الله سبحانه وتعالى ﷻ

من - - - - - وعمل عملاً صالحاً (مرم: ٦٠) فقال وحشي: هذا شرط شديد لعلني لا أقدر عليه، فهل غير ذلك؟  
 فأنزل الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْفُزُ أَنْ يَسْأَلَ: بِهِ وَيَعْفُو مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» (النساء: ٤٨) فقال وحشي: أراني بعد في شبهة فلا أدري أيعفر لي أم لا؟ فأنزل الله تعالى: «فَإِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ عَلَى الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ»

(الزمر: ٥٣)، قال: نعم هذا فجاء فأسلم، فقال المسلمون: هذا له خاصة؟ قال: بل للمسلمين عامة



إن في هذه الآية شروطاً، وأخشى أن لا آتي بها، ولا أحقق أن أعمل عملاً صالحاً أم لا، فهل عندك شيء ألين من هذا يا محمد؟ قال: فنزل جبرئيل بهذه الآية **إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ** <sup>أرفق</sup> <sup>الرواي</sup> قال: فكتب رسول الله ﷺ بهذه الآية، <sup>(النساء: ٤٨)</sup> وبعث إلى وحشي قال: فلما قرأت له قال: إنه يقول: **إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ** ..... <sup>(النساء: ٤٨)</sup>

= وروى عن ابن عمر قال: نزلت هذه الآية في عياش بن ربيعة والوليد بن الوليد وبسر من المسلمين كانوا قد أسلموا ثم قتلوا وعذبوا فافتتوا، وكما نقول: لا يقبل الله من هؤلاء صرفاً ولا عدلاً أداً قد أسلموا، ثم تركوا دينهم بعداد عدوا فيه، فأمر الله تعالى هذه الآيات فكتبها عمر بن الخطاب بيده، ثم بعثها إلى عياش بن أبي ربيعة والوليد بن الوليد وإلى أولئك نفر فأسلموا وهاجروا، وذكر وجوهاً أخر في معرض النور من شاء فيرجع إليه، ومن قصة وحشي يظهر أنه يجوز البيان والتحصيل بتراخ عن المبين والعام كما في قوله تعالى: **لَا يَغْفِرُ اللَّهُ ذُنُوبَهُمْ** (الفرقان: ٧٠)، ومن هذا القبيل ما يقال في قوله تعالى: **لَا يَغْفِرُ اللَّهُ ذُنُوبَهُمْ** (سورة الأعراف: ١٨٧)، وهذه مسألة مختلف فيها بين الأصوليين، والأكثر على عدم جوارحه، وقد قيل ههنا: إنه لا يبعد أن الاستثناء ما بلغ وحشياً فاستشكل بما قبله من غير اصطلاح على ما بعده.

وقال القاري بعد ختم الحديث في ترجمة وحشي: ونزل بالنشام ومات لحمص، روى عنه ابنه إسحاق وحرث وغيرهما، وعن سعيد بن المسيب كان يقول: أعجب لقاتل حمزة كيف ينجو حتى أنه مات غريقاً في الخمر، رواه الدارقطني على شرط الشيخين، وقد ابن هشام: بلعني أن وحشياً لم يرب يحد في الخمر حتى جمع من الديوان، فكان عمر يقول: لقد علمت أن الله لم يكن ليذبح قاتل حمزة هذا، وتفصيل قصة مسيئة في كتب السير مسطورة، وعند أرباب الحديث مشهورة، وقال أيضاً: والنشام أنه ما رأى النبي ﷺ وما رآه بعد الإسلام فلا يعد من الصحابة الكرام فذكره معهم مسامحة لبعض الأعلام. أقول: قال ابن حجر في 'التقريب': وحشي بن رب الحشني الحمصي جد الذي قبله يكنى أبا دسمة - بمنح أهميتين والميم - صحابي نزل حمص ومات بها [رقم: ٧٤٠٠]، وهذا 'التقريب' كتاب معتبر تدور عليه ربحي أسماء الرجال، ولم يذكر الاختلاف في الصحبة أيضاً، فأين قول القاري مع عبو كعبه في الحديث والرجال على أن الرؤية بالبصر غير شرط في الصحابة بل يكفيها مجرد النقاء مرة كما حقق في موضعه، وهو ثابت بلا مرية، نعم الكلام في عدالته أمر آخر.

**شروطاً إلخ** عنه زعم أن صلاح العمل شرط صحة الإيمان أو ركنه وم يدر أنه من مكملاته وموراته. **لا آتي بها** أي بالشروط وهي الصلوات؛ لأن نفسه كانت أماراة عريقة منهمكة في الشهوات معتادة بها.





فصقله وهم بقتل مسيلمة، فلم يزل على عزم ذلك حتى قتله يوم اليمامة.

٥٠٩- أبو حنيفة عن سلمة عن أبي الزعراء من أصحاب ابن مسعود، قال: <sup>قصد</sup> قال رسول الله ﷺ: "ليخرجن بشفاعتي من أهل الإيمان من النار حتى لا يبقى فيها أحد إلا أهل هذه الآية: **ما سئلكم في سقر قاتوا الله ثم من المصلين والله يضاعف** المسكس **وكنّا نخوض مع الحائضين وكنّا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين** فما <sup>أبواب</sup> تنفعهم شفاعتنا شافعين".  
(المذثر: ٤٢ - ٤٨)

**قتله الخ** وقال: قتلت حير اساس وشر اساس بحري هذه. **ابي الزعراء الخ** الأكر عبد الله بن هاني الكوفي من الثانية هذا عندي، وفي هوامش الشرح: عمرو بن عمرو أو ابن عامر. **قال** أبو الزعراء فهو مرسل، أو ابن مسعود فهو مسند، والظاهر الثاني وإليه تشير الرواية الآتية.

**لا يبقى الخ** قال في 'تفسير سراج المير': قال عبد الله بن مسعود: يشفع سيكم <sup>رابع أربعة: جبريل، ثم</sup> إبراهيم، ثم موسى، وعيسى، ثم سيكم <sup>ثم الملائكة، ثم النبيون، ثم الصديقون، ثم الشهداء، ويبقى في جهنم يقال</sup> لهم: **ما سئلكم في سقر قاتوا الله ثم من المصلين** <sup>الله يضاعف</sup> **وكنّا نخوض مع الحائضين وكنّا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين** فما تنفعهم شفاعتنا شافعين (المذثر: ٤٨)، قال عبد الله بن مسعود: هؤلاء الدين في جهنم. لكن ورد بالصحيح مستفيضاً أنه <sup>أور شافع وأول مشفع، وأن السير مقدمون على الملائكة، ثم الأحاديث في باب الشفاعة وعدم حلول أهل الكافر، وتعذيب بعضهم بالنار متواترة، وإن كان تفاصيلها آحاداً أو مشاهير، قد رواها أصحاب الصحيح مطولاً ومختصراً، وقد ذكرها الجلال السيوطي في 'الدور السافرة في أحوال الآخرة' على ما قاله القاري، وهو معتقد أهل السنة والجماعة أن جماعة من فساق أهل الإيمان لابد لهم من عذاب البراب مدة من الزمان، ثم يدحون الحنان فلا يخلد في النار غير طوائف الكفار، وهذا كنه مستمد من قوله تعالى: **لَا يَسْتَأْذِنُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِّنْ دُونِ اللَّهِ أَن يُبْذِلُوا** (النساء: ٤٨) فدل على بطلان قول الخوارج والمعتزلة حيث يقولون بتحليل أهل الكافر في النار، وعلى فساد قول المرجئة: إن من قال: لا إله إلا الله لم يدخل النار وإن كان من الفساق والنجار، وبهذا تبيّن صحة اعتقاد إمامنا الأعظم، وبطلان قول من نسه إلى المرجئة على ما تقدم كذا قال القاري. أقول: وكذا طهر فساد من نسه إلى الاعتزال حتى جعله المعتزلة إمامهم ويغفونه في الفروع الفقهية وهو ظاهر.</sup>

**المصلين** المسلمين الذين عادتهم الصلاة والإطعام. **مخوض** شرع في الأقوال الباطنة.

**فما تنفعهم:** ليس لهم شفاعاة؛ لأنهم كفار.



٥١٢- أبو حنيفة عن أبي الزبير قال: قرأ على رسول الله ﷺ: **وَصَدَقَ** **بِالْحُسْنَى** قال: **"لا إله إلا الله"**.  
(اللين: ٦)

= هو السابع، نعم لا يتجاوز عن خمسمائة، وإلا فيلزم أن يكون ثمانية آلاف كما حققه شيخ مشايخنا السيوطي في رسالة 'الكشف في مجاورة هذه الأمة الألف'. أقول: أحبار الأحاد أمور طيبة ولا سيما ما ليس في الصحاح، وكذا تعيين أن هذا ألف سبع أو ثامن من بدو حق الدنيا، أو آدم - أمر تخميسي لم يثبت بالقواصع الحارمة، فلا يجرم بعدم المجاورة عن خمسمائة أيضاً كيف وهذا الذي نحن فيه قريب من هذا المقدار، ونحن لا نرى ما هو من الأشراف الكبرى أيضاً فضلاً أن نجزم بفناء الدنيا بالصور وثقلين بهذا المقدار.

**لا إله إلا الله** قال في 'سراج المير': واحتلف في 'الحسنى'، فقال ابن عباس: أي بـ **"لا إله إلا الله"**. والمعنى وأما من أعطى واتقى وصدق بالتوحيد والنسوة حصلت له الحسنى، وذلك؛ لأنه لا ينفع مع الكفر إعطاء ما، ولا اتقاء محارم، كذا في 'الكبير'، وههنا تفاسير أحرر للحسنى بمرائض العبادات، وبالإخلاص بوعود في قوله تعالى: **... مَنْ شَيْءٌ فِيهِ الْحُسْنَى** (سبا: ٣٩)، وبالثواب وبالجنة وبوعود الله، وكل خصلة حسنة، كذا نقل عن مجاهد وقتادة وعلقا وغيرهم، قال القاري في تفسير الحديث: واحتاره أبو عبد الرحمن السلمي والضحاك، وهي رواية عطية عن ابن عباس.

## كتاب الوصايا والفرائض

سازمان آمار و اقتصاد

٥١٣- (١) أبو حنيفة عن عطاء عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص قال: دخل

عليّ النبي يعود في مرض، فقلت: يا رسول الله! أوصي بما لي كله؟.....  
وفي نسخة: يعود في مرضي

**دحل عمي** **اح** كذا رواه محمد في "الآثار" عن الإمام. ورواه الحسن بن زياد ومحمد بن خالد الوهبي عنه،  
 وأخرون، ورواه الحارثي من طريق إسماعيل بن يحيى بن عبد الله وحمزة بن حبيب إريات عن الإمام، ومن طريق  
 أحمد بن حفص البخاري عن محمد بن الحسن عنه، ومن طريق حماد بن أبي حنيفة عن أبيه، ومن طريق عبد  
 العزيز بن خالد وأسد بن عمرو عن الإمام، ومن طريق سيمان بن داود الرهرابي عن أبي يوسف عنه، ومن طريق  
 عبد الله بن الربيع عنه، وراد فيه: إنك أن تدع أنهك خير خير من أن تدعهم عائلة يكفون الناس، ورواه طحفة  
 العدل من طريق عبد الرحمن بن واقد عن محمد بن الحسن عن الإمام، ورواه ابن حشرو من طريق محمد بن  
 شعاع عن الحسن بن زياد عنه.

ورواه الأشناني من طريق إسحاق بن المندر الكاهلي عن محمد بن الحسن عن الإمام، والحديث أخرجه الطحاوي من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن، قال: قال سعد فذكره، وعطاء بن السائب ثقة أخرج له البحاري مقروناً بغيره، وقال أبو ب: ثقة، وقال أحمد: من سمع منه قديماً فهو صحيح، وأقره بن معين، ولا مزية أن أنا حيفة ممن سمع قديماً، وأبو السائب كوفي ثقة، وأخرجه استة من صريق مالك ويونس وغيرهما عن الزهري عن عامر عن أبيه سعد نحوه في عام حجة الوداع، وعند الصحاوي عام الفتح، وللحديث طرق وألفاظ، وذهب ابن عباس إلى أنه يعني أن يقصر في الوصية عن ثلث؛ لأنه قال: إنه كثير، وإليه ذهب حميد بن عبد الرحمن الحميري وصائفة، وُجِبَ بأنه ينافيه قصة سعد، وإلا لأرشده إلى يقصر عن ثلث أيضاً ولو ديناً.

ويرده أيضاً ما رواه البيهقي في "سننه" من حديث بن عمر أنه سئل عن الوصية فقال: قال عمر: الثلث وسطر من المال لا عس ولا شطط [٢٦٩/٦، رقم: ١٢٣٥٢]، أخرجه البخاري من طريق سفيان بن عيينة عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص قال: جاء النبي ﷺ بعودي وأنا عكة وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها، قال: يا رسول الله! أوصني بماي كنه؟ قال: قلت: فالشطط؟ قال: لا، قلت: الثلث؟ قال: عشت واثت كثير بيت إن تدع ورثت أعباء -

وَمِنْ يَكِي لَهُ يَوْمُنْدِ لَا اِيَّة [رقم: ٢٧٤٢]، وَأُخْرِجَهُ فِي الْحَاثِرِ أَيْضًا، =

قال: "لا"، قلت: فنصفه؟ قال: "لا"، قلت: فثلثه؟ قال: "والثلث كثير لا تدع أهلك يتكفون الناس"، وفي رواية: أن رسول الله ﷺ دخل على سعد يعود قال: "أوصيت؟" قال: نعم أوصيت بمالي كله، فلم يزل رسول الله ﷺ يُناقضه حتى قال: "الثلث والثلث كثير"، وفي رواية: عن عطاء عن أبيه عن جده عن سعد قال: دخل رسول الله ﷺ يعودني، فقلت: يا رسول الله! أوصي بمالي كله؟ قال: "لا"، قلت: فبالنصف؟ قال: "لا"، قلت: فبالثلث؟ قال: "فبالثلث والثلث كثير، أن تدع أهلك بخير خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس".

٥١٤- أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر: أن رسول الله ﷺ قال: "لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته".

= قال في 'إرشاد الساري': وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في المغاري والدعوات واهجرة والطلب والفرائض والوصايا واللفقات، ومسلم في الوصايا، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

**قال لا الخ** في بعض الروايات الابتداء بكل اسم، ثم بالنصف، ثم بالثلث، وفي بعضها: بكنه، ثم ثلثيه، ثم بالنصف، ثم بالثلث، وفي بعضها: الابتداء بالثلثين، ثم بالنصف، ثم بالثلث، ورواه النسائي في الوصايا من طريق عطاء بن السائب شيخ الإمام ههنا عن أبي عبد الرحمن عن سعد بن أبي وقاص، وفيه: فقال: أوصيت؟ قلت: نعم، قال: بكم؟ قلت: بمالي كله في سبيل الله، قال: ما تركت بولدك؟ قال: هم أغنياء، قال: أوص بالعشر فما زال يقول، وأقول: حتى قال: أوص بالثلث والثلث كثير أو كثير، ومن طريق الزهري عن عامر عن أبيه سعد، ومن طريق سفيان عن سعد بن إبراهيم عن حاله عامر عن أبيه، ومن طريق مسعر عن سعد بن إبراهيم عن بعض آل سعد، ومن طريق بكير بن مسمار عن عامر عن أبيه، ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن سعد، وعن عائشة، ومن طريق يونس بن جابر عن محمد بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص، ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجة بألفاظ متنوعة، ومن ههنا ظهر أن الوصية لا تفقد إلا في الثلث فما تحته لا في أكثر منه وما فوقه، بل روي عن ابن عباس على ما في الصحاح قال: لو غصب الناس إلى الربع؛ لأن رسول الله ﷺ قال: **سبب يثبت كثير** . كثير [رقم: ٣٦٣١]. **لا يرث المسلم الخ**: روى البحاري من طريق علي بن الحسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد مرفوعاً: **لا يرث مسلم كافر ولا كافر مسلم** [رقم: ٢٧٦٤] . =

= وأخرجه نقيه أرباب الصحاح أصباً عن أسامة، ثم عقد البخاري باباً في ميراث العبد الصراري والمكاتب الصراري، وإثم من انتفى من وده ولم يذكر فيه حديثاً، ولعله لم يجد ما هو على شرصه، وقال في 'إرشاد الساري': ومذهب العلماء أن العبد الصراري إذا مات فماله لسيده بالرق: لأن مث العبد غير صحيح فيستحقه السيد لا بصريق الميراث. وأما مسألة تناوارث بين المسم والكافر، فالكافر لا يرث المسلم إجماعاً، وحتيف في أن المسم يرث الكافر أو لا، فمذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وغيرهم، ومهم الأئمة الأربعة أنه لا يرث وذهب معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومسروق إلى يرثه حديث لا يرثه. وهذا الحديث الصحيح وأمثله مما روي في الصحاح يرد عليهم، وليس في حديثهم ما يفيد مدعاهم بل فيه فصل الإسلام ولا يتعرض للإثـ

**لا يرث إلح** هكذا رواه البخاري من صريق في معاوية عن الإمام، وروي الإمام أيضاً عن حماد عن إبراهيم عن عمر، قال: المشركون بعضهم أولياء بعض لا يرثهم ولا يرثون كما رواه الحسن بن زياد عنه، ومحمد بن الحسن في 'الآثار'، وقال: به لأحد الكفر مئة واحدة يتوارثون عليها وإن احتسبت أدياها، وروي الإمام أيضاً عن حماد عن إبراهيم في الولد الصغير يموت واحد أبويه كافر والآخر مسلم أنه يرثه المسم أيهما كان، كذا رواه محمد عنه في 'الآثار'، والحديث أخرجه الستة [البخاري رقم: ٦٧٦٤، ومسم رقم: ١٦١٤، وأثرمذي رقم: ٢١٠٧، وأبو داود رقم: ٢٩٠٩، وابن ماجه رقم: ٢٧٢٩] من حديث أسامة بن زيد رفعه: لا يرث المسلم ولا المسلم المسلم. وأبو داود [رقم: ٢٩١١] والنسائي وابن ماجه [رقم: ٢٧٣١] من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه، بلفظ: لا يرث المسلم ولا المسلم، وأخرجه أثرمذي [رقم: ٢١٠٨] من حديث ابن أبي ليلى عن أبي الربيع عن جابر، وهذا إسناده الإمام والبيهقي من طريق ابن جريح عن أبي الربيع عن جابر بلفظ الإمام، ورواه عبد الرزاق من طريق ابن جريح موقوفاً على جابر، قال البيهقي: والموقوف أشبه.

قلت: بل الموقوف أشبه، لأن رافعه أبو حنيفة وابن أبي شيبي وابن جريح في روية، وهم أئمة الثقات عند المصنف المسلم، وأما أثر عمر فرواه مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب: أن عمر قال: لا يرث أهل الملل ولا يرثون، أخرجه البيهقي [٢١٩، ٦]، رقم: ١٢٠١٢، وهذا مذهب جمهور العلماء بهذه الأخبار والآثار الصحيحة، وهو قول عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وابن عباس، وجمهور التابعين بالحجاز والعراق، وأبي حنيفة، ومالك، وشافعي، وأحمد، وداود، وعامة العلماء، وقال معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان وابن المسيب ومسروق وإسحاق بن راهويه: يرث المسم الكافر، ولعل مناه حديث: الإسلام يعنو ولا يعلى، رواه اندارقطي [٢٥٢، ٣]، رقم: ٣٠، لكن هذه الصحاح السابقة الذكر حجح قاهرة عليهم، وقد يحتج عليهم بما رواه مالك عن الزهري عن رين العابدين عن ابن الحسير أنه ورث أبا طالب عقيل وطالب، ولم يرثه عبي هو كان الإثـ صحيحاً لمسلم لورثه علي وجعفر أيضاً، ونحن بسطنا الكلام فيه وفي حواشي 'الهداية'.



## [بيان أحكام الفرائض]

٥١٥ - أبو حنيفة عن طاوس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "ألحقوا

**طاوس:** رواه أحمد والشيخان والترمذي وأبو داود وابن ماجه عن طاوس عن ابن عباس.  
**ألحقوا** الح. كذا رواه الحارثي من طريق هلال بن عبي عن الإمام، قال أبو محمد الحارثي: سماع أبي حنيفة من طاوس صحيح متصل كتب إلي صالح بن رميح ثنا أبو حمزة خالد بن أنس الأنصاري عن والده أنس بن مالك، قال: سمعت عبد الله بن داود يقول: قلت لأبي حنيفة: من أدركت من الكبراء؟ قال: القاسم، وطاوساً، وعكرمة، ومكحولاً، وعبد الله بن دينار، والحسن البصري، وعمرو بن دينار، وثنا الربيع، وعطاء، وقتادة، وإبراهيم، والشعي، ونافعا، وأمثالهم.

قنا: مات طاوس بعد سنة ست ومائة، فكان سن الإمام إذ ذلك ستة وعشرين، فحصل السماع منه ظاهر، والحديث أخرجه الشيخان والترمذي والسنائي وابن ماجه والطحاوي من طريق ابن طاوس عن أبيه، ونصحاوي عنه طرق بعضها مراسيل، وذكر السنائي أن المرسل أشبه بالصواب، ولفظ العصبية أيضاً جاء كما قال الحافظ قد ورد في الصحيح من حديث أبي هريرة: أيا امرأة تترك مالا فديرته عصبية من كانوا، وأخرج اندرقي في 'سنه' من حديث ابن عباس رفعه: **ما من رجل منكم يترك ماله لغيره إلا كان له عصبية** [٧٠/٤، رقم: ١١]. وهما حديث هزيل بن شرحبيل: جاء رجل إلى سلمان بن ربيعة وأبي موسى الأشعري، فسألهما عن ابنة وابنة ابن وأخت لأب، فقالا: للابنة النصف، وللأخت النصف، ثم قال: أتت عبد الله فبانه سيتاعنا، فأتاه الرجل، فقال عبد الله: لقد ضللت إداً وما أنا من المهتدين، ولكن أقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ. للابنة النصف وللأخت النصف. [٢٨٩٠، رقم: ٢٨٩٠] والترمذي [٢٠٩٣، رقم: ٢٠٩٣] والسنائي وابن ماجه [٢٧٢١، رقم: ٢٧٢١] والطحاوي والحاكم، وليس عبد البحاري ذكر سيمان بن ربيعة، وهذه مسألة تعصيب الأحيات مع البنات، وهن عصبية مع غيره لا بنفسه ولا بغيره، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وعامة فقهاء الأمصار إلا ابن عباس أنقاهن أصحاب الفرائض.

**ألحقوا** الح. أخرجه البحاري من طرق عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس **ما من رجل منكم يترك ماله لغيره إلا كان له عصبية** [٦٧٣٥، رقم: ٦٧٣٥]، وكذا رواه بقية أصحاب الصحاح والسنن، وهذا مسألة توريث العصبية، والمراد بالفرائض: الأسهم المفروضة المقدرة في كتاب الله وسنة رسوله، أي أعطوا كل ذي فرض فرضه، و"أولى" مأخوذ من أولي يسكون اللام وهو القرب أي فما بقي فلا تقرب أقارب الميت إدا كان ذلك الأقرب رجلاً ذكراً، وقيل: الوصف بالذكر بالدكورة إشعار بأنها المعتر في العصبية لا الرجولية بمعنى البلوغ على ما كان عليه أهل الحاهية، وعن بعض العلماء أن 'ذكر' صفة أولى لا صفة رجل، والأولى بمعنى القريب الأقرب، =

## الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر.

٥١٦- أبو حنيفة عن الحكم عن عبد الله بن شداد: أن ابنة حمزة أعتقت مملوكاً فمات فترك ابنة فأعطى النبي ﷺ الابنة النصف، وأعطى ابنة حمزة النصف.

= فكأنه قال: هو لقريب الميت ذكر من جهة رجل وصب لا من جهة رحم وصب، فلاولى من حيث المعنى مضاف إلى الميت، ومن حيث اللفظ مضاف إلى رجل، وقد أشير بذكر الرجل إلى جهة الأولوية كما يقال: هو أحوث أحو الرحاء لا الشدة، والمقصود بهي الميراث عن الأول الذي هو من جهة الأم كالخال، فأفاد بوصف الأول - ذكر - بهي الميراث عن النساء بالعصوبة من الأوليين سميت من جهة النصف ذكره في 'المصباح' كذا قال في 'إرشاد لساري'، والفرائض المقدرة النصف ونصفه، والنصف والنصف، والثلاث ونصفه ونصفه، وتفصيل مسائل ذوي الفروض والعصبات وذوي الأرحام في كتابنا "عصبة الفرائض"، و"مختصر الفرائض"، والدلائل العقلية على الحصص لهم في كتابنا "فوز دلائل الفرائض".

**الفرائض** جمع فريضة بمعنى مفروضة، أي أوجوها لأهلها واحكموا بها. **فلاولى** أقرب رجل، مذكراً بالعا كان أو صبيها. **أعتقت** **إح** كذا رواه حسن بن زياد في 'مسند' عن الإمام، ومن طريقه رواه طلحة العدل، والحديث رواه السنائي وابن ماجه من حديث ابنة حمزة، وفي مسنده ابن أبي ليلى القاضي، وأعمه سنائي بالإرسال، وصحح المرسى هو والمدارقي، ورواه البيهقي من طريق شعبة عن أحمد بن محمد بن أبي بكر، قسم لها النصف، وأحرقه الطحاوي من طريق أنس بن نعلب عن الحكم، ومن طريق سفيان عن منصور بن حنبل كلاهما عن ابن شداد، قال البيهقي: وكذلك روي عن سلمة والشعبي عن عبد الله بن شداد.

وعند الله أحو ابنة حمزة لأهلها، فقد روى أبو داود في 'المراسيل' بسند صحيح عنه أنه قال: أتدرون ما ابنة حمزة مني؟ قال: كانت أختي لأمي، فطل ما قاله البيهقي: إنه أحوها من الرصاعة، قت: هؤلاء أحوات كثيرة بعضهم لأب وأم، وبعضهم لأب لئام ست أحوات أم عبد الله بن عباس، وميمونة ست أحوات أم المؤمنين، وأم زيد بن حارث، وأم عبد الله بن شداد كانت زوجاً لخمسة ثم لشداد، وأم يزيد بن الأصم وأم محمد بن أبي بكر ومحمد بن جعفر وعون بن جعفر وعبد الله بن جعفر ويحيى بن علي، وهي أسماء ست عميس الخثعمية روح جعفر، ثم أبي بكر، ثم عبي وعيرهن أحوات أخر أيضاً، وكس أكثر أرواحاً، وفي كل روح أكثر أولاداً ذكوراً وإناثاً كما كانت أمهن كذلك، فكأنهن أصل مصدق حاملات والذات مرصعات، وساء العرب أشد قوة وشقاً، وأسرع حملاً، وأطأ شباباً، فقد نقل السيوطي في 'الكز المدهون': أن العرية تحمل وتعلق من الرجل، وعمرها ستون سنة. ولا عرة عندهم تتفاوت عمري الزوجين، فتروح امرأة منهم من هو في عمر ابنها بن في عمر حفيدها، وتعمل منه إلى دهر ألا ترى أم أيمن تكحت زبداً ووددت لسه أسامة، وحديقة أم المؤمنين ولدت له، ولزوجين ها قله، =

٥١٧- أبو حنيفة عن الهيثم عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: ...

= وفاطمة بنت قيس من المهاجرات الأول بكحت أسماء، وأسماء بنت عميس بكحت علياً وولدت له يحيى، وأم سليم ولدت لأبي طلحة إسحاق بن أبي طلحة وغيره، وبقي لها حالة اشباب إلى سنة الوفاة السوية، وكانت من القديمات، وأسماء بنت أبي بكر ولدت بربيع عروة والمدر في أواخر عمرها، وفاطمة بنت المدر وكانت أكبر من روحها هشام ثلاث عشرة سنة، وأمثالها لا تحصى. ثم اعلم أنه روى الطحاوي عن عبد الله بن شداد: هل تدرون ما بيبي وبينها؟ أي ابنة حمزة، هي أختي من أُمِّي كانت أُمَّا أسماء بنت عميس الخثعمية. وعلى هذا تكون أرواح أسماء بنت عميس حمزة بن عبد المطلب وجعفر بن أبي طالب وأبا بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وشداد بن أهاد، لكن الظاهر أنه وهم، والصواب أن أم عبد الله هي سلمى بنت عميس بنت أسماء كانت تحت حمزة فولدت له عمارة، وقيل: فاطمة، وقتل يوم أحد، ثم تروحها شداد بن أهاد فولدت له عبد الله كما رواه ابن سعد في "الطبقات"، وابنة حمزة اسمها كما في "مستدرك الحاكم" عني ما نقله الحافظ، أو سمى كما في "مسند أحمد" من طريق قتادة، أو اسمها فاطمة، كما في "مصنف ابن أبي شيبة" و"معجم الطبراني". والحديث قد رواه الدارقطني من حديث حابر بن ريد عن ابن عباس: أن مولى حمزة توفي وترك ابنة واهبة حمزة فأعطى النبي ﷺ ابنته الصف واهبة حمزة الصف، وهذه الرواية مشيرة إلى أن معتقه حمزة لا انتها، وكذا نقله البيهقي والطحاوي وأبو داود في "مراسله" عن إبراهيم النخعي، ثم رده الطحاوي خطأ، وقال البيهقي: وهؤلاء الرواة أجمعوا على أن ابنة حمزة هي المعتقة، وهذه أدلة تعصيب مولى العتاقة، وأنه مقدم بالعصوبة على ذوي الأرحام غير العصبة السبي وهو قول أئمتنا الثلاثة، وروي مثله عن علي كما أخرجه الطحاوي عن الحكم عنه، لكن الحكم عنه مقطوع، ورواه عن سلمة بن كهيل من قوله.

**أعفت إلح.** رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن حسين بن عبي عن رائدة عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة شيخ الإمام ههنا عن عبد الله بن شداد عن بنت حمزة قال محمد: يعني ابن أبي ليلى وهي أخت ابن شداد لأُمِّه قال: مات مولاي وترك ابنة، فقسم رسول الله ﷺ ماله بيني وبين ابنته، فجعل لي الصف وها الصف [رقم: ٢٧٣٤]، وهذا وطريق الإمام صحيحان بلا امتراء، وهذا الحديث مشعر بوراثنة المعتق بالكسر من المعتق بالفتح، والولاء عصوبة متراحية عن عصوبة النسب يرث منها المعتق، وفي أمر الكاح والصلاة عليه، وأما حديث: "الولاء من أعتق" فكأن أن يكون متواتراً معنى رواه أصحاب الستة [البخاري رقم: ٤٥٦، ومسلم رقم: ١٥٠٤، وأترمذي رقم: ٢١١٢، وأبو داود رقم: ٢٩١٥، والنسائي رقم: ٢٦١٤، وابن ماجه رقم: ٢٠٧٦] وغيرهم في ضمن حديث بريرة وغيره، وكذا حق الولاء ثابت للنساء كما في حديثها وغيره نعم ليس من بطريق التورث عن المورث المعتق بل إنما يورث الولاء هناك لأبيه أو لاسه.

**أبو حنيفة إلح.** كذا رواه البخاري من طريق أبي تمام السكري عن أبيه عن الإمام، وراد: فسهل ذلك، وأحدث رواه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس بمعناه.



## كتاب القيامة وصفة الجنة

### [بيان أحوال القيامة]

٥١٩- أبو حنيفة عن إسماعيل عن أبي صالح عن أم هانئ عن رسول الله ﷺ قال: "إن يوم القيامة ذو حسرة وندامة".  
عن عبد الله بن مسعود  
 ذكره ابن سنان لم يثبت  
 ست أبي طالب أخت علي

٥٢٠- أبو حنيفة عن إسماعيل عن أبي صالح، عن أم هانئ عن رسول الله ﷺ قال: "إن القيامة ذو حسرة وندامة".

### [بيان صفة الجنة]

٥٢١- أبو حنيفة عن إسماعيل عن أبي صالح عن أم هانئ قالت: قال رسول الله ﷺ: "إن الله خلق من الجنة مدينة من مسك أذفر، مأوها السلسبيل، .....  
 أركبها الراحة

= ومن خاله عبد الله بن أبي أحمد قال: قال علي بن أبي طالب: حفظت عن رسول الله ﷺ لا سمعته حديثاً، ولا سمعته من غيره من [رقم: ٢٨٧٣]، واليتم بضم التحتانية وسكون التاء الموقافية: مصدر اليتم أي لا يبقى وصف اليتم في اليتم بعد الاحتلام والبلوغ، وإنما اليتم طفل غير بالغ مات أبوه.  
 دو حسرة وندامة: قد ورد في الصحاح كثيراً ما يؤدي مؤاده، ويصيد معناه، فلا حاجة إلى إدراجه، قال القاري: وهو مستفاد من قوله تعالى: **وَهُمْ فِيهَا ضَالِّينَ يَلْمِزُكَ فِيهَا وَلَمْ يُغْنِ عَنْهَا كُنُفَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ وَهُمْ فِيهَا ضَالِّينَ يَلْمِزُكَ فِيهَا وَلَمْ يُغْنِ عَنْهَا كُنُفَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ وَهُمْ فِيهَا ضَالِّينَ**، وقد ورد: **سَخِرَ مِنْهُمْ** هي حسرة يوم القيامة، لا على سعة قربهم وإنما على كثرة ذكركم فيها رواه الطبراني والبيهقي عن معاذ بن جبل. أقول: التحسر والتحزن يومئذ في الحقيقة إنما هو لكفار، وبعدهم لنساق الفجار على أفعالهم الشبيعة وأعمالهم الفظيعة، وأما لأهل الجنة فتحسر يسير صوري لا يبرن مرة أن يقارن من قبله يوم الحسرة، وبالنظر إليه يوم القيامة ذو حسرة وندامة. ثم اعلم أنه هكذا وقع في النسخة الموجودة عندما تكرر المتى والإسناد، ولذا بقينه بعينه، ولا يظهر الفرق إسداً ومتناً إلا في وجود لفظ يوم في الأول، وعدمه في الثاني، والإمام يلاحظ في الأحاديث التقديم والتأخير والترتيب في الألفاظ فصلاً عن الحروف فضلاً عن اللفظ كما ترى في هذا 'المسند' من أوله إلى آخره، وهذا أشد حامل لما على إبقاء هذا التكرير، وإلا كان مما ينبغي أن لا يقل ويحصى، ويؤيده أنه لا يوجد في نسخة امتن التي شرح عليها القاري مكرراً. **السلسبيل**. الدس الذي لا حشونة فيه، أو عين في الجنة.

**حور حسان** وسبعة الأخوين، حميدة ابو حه. **سعود دوانه** **أخ** في صفة الخور أخبار كثيرة، كحديث أس رفعة:  
**أخرجه ابن مردويه والحصب في تاريخه**، وحديث عائشة: **أخرجه الطبري في الكبير** [٢٠٠/٨، رقم: ٧٨١٣]. **من طيب ريعها أخ**: روى البخاري من حديث أم حارثة في باب صفة النار والجنة مرفوعاً: **ولو أن امرأة من ساء أهل الجنة صنعت إلى ما بينهما ومات ما بينهما ريحاً**، يعني لحرارة ريح الحمار **عند أبي سعيد بن عامر مرفوعاً**: **وقال في الإرشاد**: وعند ابن أبي الدنيا من حديث ابن عباس **ولو أخرجت صيفها كانت الشمس عند حسنها مثل لقمية من الشمس لا ضوء لها، ولو اطلعت وجهها لأضاء حسنها ما بين السماء والأرض، ولو أخرجت كفها لافتق الخلائق نخسها**.  
**تحت العرش** فإن عرش الرحمان سقف الجنة. **لأصاغت أهل المغرب** قال علي القاري شارح المسند: وقد روى الطبراني وأصحاب عن سعيد بن عامر مرفوعاً: **قال أبو بكر** **عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً**: **في رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتاه رجلان فأتاهما بغير إذنهما فقالا له: يا رسول الله! نحن نرى منك شيئاً لم ندر ما هو، فقال: هذا أشاوره صمض ضوء الشمس كما يطمض ضوء الشمس أجوه، وفي "منهاج العائدين" شعراي: لقد حكى أن بعض أصحاب سفيان الثوري كنموه فيما كانوا يرون منه من حوفه واحتاده ورثة حاله، فقالوا: يا أستاذ! لو نقصت من هذ الجهد ثبت مرادك أيضاً إن شاء الله تعالى، فقال سفيان:**

قال جامعہ الشیخ المحقق العلامة الفہامة مولانا الشیخ محمد عابد السندی الأنصاری: هذا آخر ما وجدته من رواية الخصكفي في مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان - ر - والحمد لله الذي عم نواله على العباد، والصلاة على رسوله محمد المصطفى، وعلى آله وأصحابه الأجداد فقط، نقله محمد حسن عفا الله عنه السنهدي موطناً، الإسرائيلي نسباً، الحنفي مذهباً، في اثنتين خلتا من الصفر سنة تسع وتسعين بعد الألف والمائتين من الهجرة النبوية - على صاحبها وآله ألوف من الصلوات والتسليمات والتحيات المباركات - في البلد المسمى بالسنبهله من نسخة مكتوبة بيده منقولة من النسخة القديمة العتيقة المملوكة للمولوي مظهر علي في المقام الموسوم بسيتابور في شهر شوال سنة ١٢٩٥ الهجرية.

- كيف لا أجتهد وقد يلعي أن أهل الجنة يكونون في مآرهم فينحني هم نور تضيء هم اجناس الثمان، فيصون أن دنت نور من جهة الرب سبحانه، فحرون ساحدين، فودوا أن رفعوا رؤوسكم. فليس ادي نضون إنما هو نور جارية تبسمت في وجه زوجها، فأنشأ يقول:

ما ضر من كانت الفردوس مسكنه      ماذا تحمل من بؤس وإقتار  
تراه يمشي كتيباً خائفاً وجللاً      إلى المساجد يسعى بين أطمار  
يا نفس مالك من صير على النار      قد حان أن تقبلي من بعد إدار

هذا تمام الكلام في حاشية 'مسند الإمام احمد الأعظم أبي حنيفة النعمان س ثات' برواية الخصكفي، جمعه على ترتيب السس والخوامع مولانا الشیخ محمد عابد السندی الأنصاری روح الله روحه ونور صرحه، وإنما حنما الكلام على نقل مقال القاري الشارح المقدم تقدماً من سبقه ونقدماً تبركاً وتيمناً وتوقيراً وتحليلاً وتفصيلاً وترجيلاً له عيباً، وهو وإن كان في هذا، اشرح قد تعجل ويسامح وتساهل، وكان الارم هو التؤدة والأداة على ما ورد في الصحاح، فلم يعم الطر في الرجال، ولم يفحص حق الفحص عن حال هم من الأحوال لاسيما في شيوخ الإمام بلا واسطة، وقد عقدنا هذا المهم ولغيره من المهمات مقدمة هذه الحاشية، وقد أحمل واحتصر في شرح الأحاديث وما ها من حقوقها وصحتها وسقمها وجرح رجائها وتوثيقهم إلى غير ذلك من الأمور الواحة، وعامة نظره في اشرح إلى الأسجاع والألفاظ المحشوة لكن مع كل ذلك الفصل بمنقده كما قيل: =



فمن قبل مكانها بكت صائفة      سعدى شغيت النفس قبل سده  
ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا      بكاهها فقلت الفضل للمتقدم

كيف لا وتصدي بعده على ما قيل لإشياء حاشية ناسمع وننظر، وهو أولي تنحر الموي أو من حجر لا يعرف  
لا من قصته، ولا يسري دث سرى لا بلالته، فنه دة، وأولي من رحمة يوم الأرفة ما يقبه شره، ويمنعه  
الصغير وحده وعداده وحده وأمه وحده، ثم بعد الفتن والفحص عنه حقيقة أن خارجة لأحداث المسد مأجود  
عما كان عنده من نسخة من نسخ 'جامع الصغير' بسيوحي، أو 'جمع الحوامع' به، وعامة استقصية نقاري في  
باب الحديث وبيان مخارجه إنما هي من هـ لبحر برحار ندي لا ساحل به، ومع ذلك قد سطو عليه هاجم  
فما يحافه في لرئي كرساته في إكفار الأبيوس لشرقيين رد عليه في رسائنه في إسلامهما

وأما الجامع - رحمه الله تعالى - فهو وإن هـ بأن جهداً في جمع الأحبار كن مع ذلك بقي كثير من الآثار  
والأحاديث الكثر من هـ المسد لإمام الأئمة لأررر، والكاف لها مقدمة هـ العبد اراحي لرحمة ربه العفار، واجر  
دعواياك الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد مرسين وانه وأصحابه أجمعين في يوم الدين.

### تَمَّتْ

قد حصل الفرق من إكثابه يوم الجمعة بالسبع من شهر ربيع الأول سنة ١٣١٦ الهجرية في سنة هـ.

## فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة	موضوع	صفحة
كتاب الإيمان والإسلام..		بيان الأمر بالسواك .....	٧٤
بيان أركان الإسلام ودم القدرية.....	١١	بيان كيفية الوضوء .....	٨٠
بيان سؤال جبريل عن شرائع الإسلام ..	١٣	بيان الوضوء ثلاثا ثلاثا .....	٨٩
بيان التوحيد والرسالة.....	١٩	بيان الوضوء مرة مرة.....	٨٩
بيان الوقف في ذراري المشركين .....	٢٢	بيان غسل الرجلين في الوضوء .....	٩٠
بيان أصل الإسلام الشهادة .....	٢٥	بيان مسح على الخفين .....	٩٣
بيان عدم كفر أهل الكبائر .....	٢٦	بيان توقفت المسح .....	١٠٤
بيان عدم خلود المؤمنين في النار .....	٣٢	بيان الغسل من احتابة .....	١٠٧
بيان وجوب الإيمان بالقدر .....	٣٣	بيان فرك يدي .....	١١٥
بيان الحث على العمل .....	٣٥	بيان طهارة الجلد بالديغ .....	١١٩
بيان ذم القدرية.....	٣٩	كتاب الصلاة	
بيان عدم خلود العصاة في النار .....	٤٤	بيان عورة الرجل .....	١٢٥
بيان الشفاعة .....	٥٥	بيان حوار الصلاة في ثوب واحد .....	١٢٦
		بيان فضيلة الصلاة ميقاتها .....	١٢٩
بيان فرصة طلب العلم.....	٥٨	بيان فضيلة الإسفار .....	١٣٠
بيان فضيلة استغفره .....	٦٠	بيان التعجيل بصلاة العصر .....	١٣٢
بيان فضيلة أهل الذكر .....	٦٠	بيان الأوقات المكروهة .....	١٣٥
بيان تعليق الكذب على رسول الله ﷺ	٦٢	بيان كلمات الأذان والإقامة .....	١٣٨
كتاب الطهارة		بيان إجابة المؤذن .....	١٤٤
بيان النهي عن البول في الماء الدائم ....	٦٨	بيان فضيلة ساء المساحد .....	١٤٥
بيان الوضوء من سور الهرة .....	٦٩	بيان النهي عن إنشاء الضالة في المسجد	١٤٧
بيان البول قائما .....	٧١	بيان مسألة رفع اليدين.....	١٤٨
بيان عدم الوضوء من اللس والنجم ....	٧٢	بيان التسليم من الجانبين .....	١٥٠

بيان حتمية الأوراعي وأي حصة . . . . .	١٥٥	بيان الوتر ثلاث ركعات . . . . .	٢٧١
بيان عدم إحهر نسمة . . . . .	١٨٣	بيان وقت الوتر . . . . .	٢٧٤
بيان كفاية قراءة الإمام بمأموم . . . . .	١٨٦	بيان سجدي السهو . . . . .	٢٧٤
بيان مسح تطليق . . . . .	٢١٣	بيان سجدة التلاوة . . . . .	٢٧٦
بيان كفاءة الإمام على التسميع . . . . .	٢١٤	بيان نسخ الكلام في الصلاة . . . . .	٢٧٦
بيان كيفية السجدة . . . . .	٢١٥	بيان في ما لا يقطع الصلاة شيء . . . . .	٢٧٨
بيان انهي عن لا فرائض في سجود . . . . .	٢٢١	بيان صلاة الكسوف . . . . .	٢٧٩
بيان عدم اقنوت في الفجر . . . . .	٢٢١	بيان صلاة الاستحارة . . . . .	٢٨٢
بيان هيئة صلاة نساء . . . . .	٢٢٧	بيان صلاة الصبحي . . . . .	٢٨٣
بيان التشهاد . . . . .	٢٢٨	بيان صلاة النبي ﷺ بالليل . . . . .	٢٨٥
بيان خفيف الصلاة . . . . .	٢٣٤	بيان ستة أفعال . . . . .	٢٨٧
بيان صلاة المريص . . . . .	٢٣٦	بيان ستة أعياد . . . . .	٢٩٢
بيان لإمامة . . . . .	٢٤١	بيان شفعة بطهر . . . . .	٢٩٣
بيان فضيلة صلاة جماعة . . . . .	٢٤١	بيان صلاة في الكعبة . . . . .	٢٩٣
بيان فضيلة وصل الصلوات . . . . .	٢٤٢	بيان شفاعته المرفوع لأبيه . . . . .	٢٩٥
بيان رحمة خروج نساء . . . . .	٢٤٣	بيان أحكام حائض . . . . .	٢٩٩
بيان تقديم عشاء على عشاء . . . . .	٢٤٤	بيان دعاء سب . . . . .	٣٠٢
بيان النهي عن ترك الجماعة . . . . .	٢٤٥	بيان اللحد والشق . . . . .	٣٠٣
بيان الاعتسار للجمعة . . . . .	٢٤٦	بيان السؤال في القبر . . . . .	٣٠٦
بيان محتويات الجمعة . . . . .	٢٤٩	بيان استئذان النبي ﷺ لشفاعته أمه . . . . .	٣٠٨
بيان صلاة العيدين . . . . .	٢٥٥	بيان الدعاء عند زيارة القبور . . . . .	٣١١
بيان عدم الصلاة قبل العيد وبعدها . . . . .	٢٥٦		
بيان القصر في السفر . . . . .	٢٥٧	بيان الركاز . . . . .	٣١٢
بيان الصلاة على الراحلة . . . . .	٢٥٩	بيان أن كل معروف فهو صدقة . . . . .	٣١٢
بيان وجوب الوتر . . . . .	٢٦٢	بيان كون لصدقة هدية لمعير . . . . .	٣١٣

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
بيان أفصية القران .....	٣٥٥	بيان فصيحة الصوم .....	٣١٥
بيان التقليد بالقوس .....	٣٦٧	بيان مسح الإفصار بالحمامة .....	٣١٨
بيان هيئة زيارة قبر النبي ﷺ .....	٣٦٧	بيان الإصباح جنباً في الصوم .....	٣٢٠
كتاب السكاح		بيان رخصة التقبيل في الصوم .....	٣٢٠
بيان حطئة السكاح .....	٣٦٨	بيان رخصة الإفطار في السفر .....	٣٢٢
بيان الأمر بالتزويج .....	٣٧٠	بيان النهي عن صوم الصمت والوصال .....	٣٢٣
بيان الحث على سكاح الأيكار .....	٣٧١	بيان النهي عن صيام أيام التشريق .....	٣٢٤
بيان التبريه عن السكاح بالعجائر .....	٣٧٣	بيان النهي عن صوم يوم الشك .....	٣٢٤
بيان شؤون المرأة .....	٣٧٧	بيان الاعتكاف والإيفاء بنذره .....	٣٢٥
بيان استئذان البكر والثيب .....	٣٨١	كتاب الحج	
بيان امتناع الجمع بين المرأة وعمتها .....	٣٨٦	بيان أن الحج العج والثلج .....	٣٢٦
بيان حرمة المتعة .....	٣٨٩	بيان محل الإحرام وميقات الناس .....	٣٢٧
بيان الاختلاف في تاريخ حرمة المتعة .....	٣٩٣	بيان لباس المحرم .....	٣٢٩
بيان العزل .....	٣٩٤	بيان حكم التطيب محرماً .....	٣٣٠
بيان موضع الجماع .....	٣٩٦	بيان التمتع .....	٣٣١
بيان انسب لصاحب الفراش .....	٤٠٤	بيان أكل المحرم صيد الحلال .....	٣٣٣
بيان الاستبراء .....	٤٠٦	بيان ما يجوز لمحرم قتله .....	٣٣٤
بيان الحرمة بسبب الرضاع .....	٤٠٨	بيان التزويج للمحرم .....	٣٣٥
بيان مساواة الرضاع والنسب .....	٤١١	بيان استلام الحجر والدعاء .....	٣٤٤
كتاب الطلاق		بيان السعي على الراحلة للمريض .....	٣٤٦
بيان اهرل في الطلاق .....	٤١٢	بيان الرمل .....	٣٤٧
بيان العدة .....	٤١٤	بيان الجمع بين الصلاتين .....	٣٤٨
بيان حكم اطلاق في الحيض .....	٤١٥	بيان الرمي ووقته .....	٣٥١
		بيان الركوب على بدنته .....	٣٥٣

الصفحة	المادة	الصفحة	المادة
٤٦٥	بيان قتل المسنم بالذمي قصاصا.....	٤١٨	بيان حرمة اللعب بالطلاق.....
	.....	٤١٩	بيان حكم طلاق المعتوه.....
٤٦٨	بيان النهي عن حياة نساء المخاهدين ..	٤٢١	بيان حكم الطلاق بمجرد التخيير.....
٤٦٩	بيان الوصية لبعث بالمهمات.....	٤٢٢	بيان خيار العتق وطلاق الأمة.....
٤٦٩	بيان النهي عن المثنة ..	٤٢٦	بيان النفقة والسكنى للمستوتة ..
٤٧٠	بيان قتل الكفار وسي اصغار ..	٤٣٠	بيان تعارض العدتين.....
٤٧٢	بيان النهي عن بيع الخمس ..	٤٣٤	بيان المهر للمفوضة مع وفات زوجها..
	.....	٤٣٦	بيان الإيلاء والخلع.....
٤٧٤	بيان الاجتناب عن الشبهات ..		.....
	.....	٤٣٩	بيان فصيلة الإنفاق ..
٤٧٥	بيان انعس على احمر واربا.....		.....
٤٧٧	بيان أقسام الربا ..	٤٤٠	بيان بيع المدير ..
٤٧٨	بيان الربا في الأشياء الستة بالفصل ....	٤٤٢	بيان الولاء ..
٤٨١	بيان اشتراء العددين بعد ..		.....
٤٨٢	بيان النهي عن بيع ما لا يقبض ..	٤٤٤	بيان النهي عن اليمين المفاجرة.....
٤٨٤	بيان النهي عن المراساة والمحاقة ..	٤٤٦	بيان انندر ..
٤٨٥	بيان النهي عن اشتراء اشمرة ..	٤٤٨	بيان يمين النعوى ..
٤٨٨	بيان الاشتراط من امشترى ..	٤٤٩	بيان بطلان اليمين بالاستثناء.....
٤٨٩	بيان النهي عن السوم على السوم.....		.....
٤٩١	بيان النهي عن البيع بإلقاء الحجر ..	٤٥١	بيان حرمة احمر واقمار وغيرهما.....
٤٩٢	بيان الرخصة في ثمن كلب الصيد.....	٤٥٣	بيان حد الشراب ..
٤٩٥	بيان النهي عن الصفقتين في بيع ..	٤٥٤	بيان حد السرقة ..
٥٠٠	بيان النظر عن امعسر ..	٤٥٦	بيان ما يقصع فيه اليد ..
٥٠٢	بيان النهي عن الغش في البيع والشراء..	٤٥٨	بيان درء الحدود ..
	.....	٤٥٩	بيان حد الزنا ..

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٥٥٦	بيان النهي عن حشاش الأرض .....		كتاب الرهن
٥٥٨	بيان حكم أكل الضب .....	٥٠٤	بيان الرهن .....
٥٦١	بيان صيد الكلاب المعلمة .....		كتاب الرهن
٥٦٣	بيان حكم اسمك .....	٥٠٦	بيان فيمن استحق الشفعة .....
٥٦٤	بيان حكم كل الحراد .....		كتاب الرهن
٥٦٦	بيان النهي عن المخثمة .....	٥١٧	بيان امرارة .....
٥٦٧	بيان حكم الدبح بالحجر وغيره .....		كتاب الرهن
٥٧٠	بيان حكم دبيعة امرأة .....	٥١٨	بيان فضائه .....
٥٧٠	بيان فضيلة عشر دي الحجة .....	٥٢٣	بيان فضائل الشبيحين .....
٥٧٢	بيان حكم دبيعة قل الصلاة .....	٥٢٤	بيان فضائل عمار وعبد الله <small>عليه السلام</small> .....
٥٧٣	بيان حكم ادجار لحوم الأضاحي .....	٥٢٦	بيان فضيلة عثمان <small>رضي الله عنه</small> .....
٥٧٤	بيان فضيلة الخل .....	٥٢٧	بيان فضائل علي <small>عليه السلام</small> .....
٥٧٥	بيان فرق المؤمن والكافر في الأكل .....	٥٣٠	بيان فضيلة حمزة <small>رضي الله عنه</small> .....
٥٧٦	بيان النهي عن الأكل متكئا .....	٥٣٠	بيان فضيلة ربيع .....
٥٧٧	بيان النهي عن الشرب في آنية الذهب .....	٥٣١	بيان فضائل عبد الله بن مسعود .....
٥٨٠	بيان الختم والمزفت والنقر والدباء ....	٥٣٦	بيان فضيلة حرمة .....
٥٨٢	بيان شرب السيد .....	٥٣٨	بيان فضيلة خديجة <small>رضي الله عنها</small> .....
٥٨٥	بيان حرمة أكل ثمن احمر .....	٥٤٢	بيان فضائل عائشة <small>رضي الله عنها</small> .....
		٥٤٧	بيان فضيلة الشعبي .....
٥٨٨	بيان قسوة النبي .....	٥٤٨	بيان فضائل إبراهيم وعلقمة وعبد الله ..
٥٨٨	بيان النهي عن السدل ولبس الحرير .....	٥٤٨	بيان فضيلة الإمام <small>عليه السلام</small> .....
٥٨٩	بيان النهي عن السر فيه ثماثيل .....	٥٤٩	بيان فضل أمته <small>عليه السلام</small> .....
٥٩٠	بيان الحصاب باحساء والكنم .....		كتاب الأطعمة والأشربة والضحايا
٥٩٢	بيان الأخذ بنواحي اللحية .....	٥٥٣	بيان النهي عن أكل كل ذي مخلب .....
		٥٥٤	بيان النهي عن أكل لحوم الحمر الأهلية

كتاب الأحكام	كتاب الطب وفصل المرض
٦٣١ ..... بيان أن الإمارة أمانة .....	٥٩٤ ..... بيان الطب وفضل المرض .....
٦٣٣ ..... بيان فضيلة الإمام العادل .....	٥٩٩ ..... بيان الدعوات .....
٦٣٤ ..... بيان أقسام القاضي .....	
٦٣٧ ..... بيان غير المكففين .....	٦٠٢ ..... بيان حق الوالدين .....
٦٣٨ ..... بيان النية واليمين .....	٦٠٤ ..... بيان دم الكبر .....
	٦٠٦ ..... بيان الحق بحسن .....
٦٤٧ ..... بيان أنواع الفتن .....	٦١١ ..... بيان النهي عن النظر في النجوم .....
	٦١٢ ..... بيان النهي عن دخول الحمام عريانا .....
	٦١٢ ..... بيان ذكر المتفرقات .....
	٦٢٢ ..... بيان النهي عن سب الدهر .....
	٦٢٣ ..... بيان النهي عن الشتمات .....
	٦٢٥ ..... بيان محتويات الرقاق .....
	كتاب الخفيات
	٦٢٧ ..... بيان فضيلة العفو .....
	٦٢٩ ..... بيان إمهال المحروح في القصاصي .....



## مسند إمام أعظم (فهرست افلاط)

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۱	۱	الہ	إله	۶۲	۱	لکم علی ما ما صدر منکم	لکم علی ما کان منکم ما صدر منکم
۲۶	۴	تُعَدُّون	تَعْدُونَ	۸۰	۶	أبو حنیفة	أبي حنیفة
۲۸	۱	یکسرون أغلاقنا	یکسرون أغلاقنا	۸۱	۳	دعا بماء قلب	دعا بماء طلب
۲۸	۱۸	أخرجہ ابن قبل	أخرجہ ابن قبل	۸۴	۳	ففعّل	فعل
۳۰	۶	رُغم	رُغم	۸۴	۱۰	بن یعقوب	عن یعقوب
۳۲	۴	معها، ثم انصرف من المناکیر والقبايح	معها، ثم انصرف من المناکیر والقبايح	۱۱۲/۱۱۱	۱	أن رسول . الله	أن رسول الله
۳۲	۶	عن أبي مالک سعيد بن طارق	عن أبي مالک سعيد بن طارق	۱۱۴	۲	عن عائشة قال	عن عائشة قالت
۳۸	۲	فکلُّ	فکلُّ	۱۳۸	۲۰	زید بن الأصم	زید بن العاصم
۳۸	۳	النار يُسرّ لعمل حق موت أهل النار	النار يُسرّ لعمل حق موت أهل النار	۱۴۷	۴	اطلع	أطلع
۳۹	۲	فیسروا	فیسرون	۱۴۷	۴	لا وجدت أن هذه	لا وجدت إن هذه
۴۴	۸	من النار (البقرة: ۱۶۷)	منها (المائدة: ۳۷)	۱۵۵	۳	إسفاره	أسفاره
۴۵	۱	إن الذين كفروا (البقرة: ۶)	إن الذين كفروا (المائدة: ۳۶)	۱۵۹	۲	رسول ﷺ	رسول الله ﷺ
۵۶	۲	قال: قال رسول الله	قال رسول الله	۱۹۵	۱	صلى بالناس	صلى رسول الله ﷺ بالناس
۵۸	۳	یحیی عن أبي سلمة بن کثیر	یحیی عن أبي سلمة بن کثیر	۲۳۱	۱	نقول السلام على الله	نقول: السلام على الله
۶۱	۲	لم أجعل حکمتي معرفة کتابي ولسه نبي	لم أجعل حکمتي معرفة کتابي ولسه نبي	۲۳۳	۸	آخر التشهد	آخر التشهد
				۲۳۳	۹	آخر الصلاة	آخر الصلاة
				۲۳۳	۱۲	علقمه	علقمة

صفحة	سطر	نقطة	صحیح	صفحة	سطر	نقطة	صحیح
٢٣٥	٥	أو قائما	وقائما	٥٠٦	٣	إلى	إلى
٢٤٥	٢	يريان الناس	يريان أن الناس	٥٣٥	بيدر	فضائل	فضائل
٢٤٥	٦	يكون حدث	يكون قد حدث	٥٣٥	٤	إلى	إلى
٢٥٣	٣	حبيب ابن سالم	حبيب بن سالم	٥٣٥	٥	حي	حي
٢٧٣	٧	قل هو الله أحد	قل هو الله أحد	٥٤٤	١	راه	راه
٢٧٣	٨	قل هو الله	قل هو الله أحد	٥٤٧	بيدر	الشعبي، إبراهيم، وعلقمة...	الشعبي وإبراهيم وعلقمة...
٢٧٥	٢	الصلاة أم نسي	الصلاة شيء أم نسي	٥٤٧	٢	الشعبي، إبراهيم، وعلقمة، عبد الله	الشعبي وإبراهيم وعلقمة وعبد الله
٢٧٩	٥	وأحمدوا	وأحمدوا	٥٩٠	٢	واقطع	واقطع
٢٨٠	٦	قسمناه	قسمناه	٥٩٦	٢	السام	السام
٢٨٧	٣	تواطينا	تواطينا	٦١٢	١	عريانا	عريانا
٢٩٨	٢	أدخل	أدخل	٦١٩	١	لا	حذف كرتا
٣٤٤	٣	والدعاء بينه وبين	والدعاء بينه وبين الركن	٦٣٢	١	لك	ذلك
٣٥٦	١	حاجاً	حاجاً	٦٣٢	٣	لك	ذلك
٤٣٤	٤	ولم يكن يدخلها	ولم يكن يدخلها	٦٣٧	٣	أن النبي	عن النبي
٤٥٣	١	صح	صح	٦٥٠	٣	أنا الله أعلم	أنا الله، والله أعلم
٤٥٤	٥	قال: ثم أنشأ	فقال: ثم أنشأ	٦٥٢	١	وما خلقتنا وما تين ذلك	وما خلقتنا وما تين
٤٥٥	٣	الشیطان	الشیاطين	٦٥٨/٦٥٧	٢/١	إلا بالحق ولا يزنون	إلا بالحق ولا يزنون
٤٥٥	٦	أني	أني	٦٦٠		محمد	محمد
٤٥٥	٧	صحي	صحا				
٤٨٣	١	الغرر	الغرر				
٤٩٥	١	بيان نهي	بيان النهي				

## من منشورات مكتبة البشري

الكتب المطبوعة	ستطيع قريباً بعون الله تعالى
----------------	------------------------------

### ملونة . مجلدة / كرتون مقوي

المقامات للحريري	قاموس البشري (عربي - اردو)
تفسير البيضاوي	كنز الدقائق
التبيان في علوم القرآن	نور الإيضاح
تفسير الجلالين (٣ مجلدات)	

### ملونة . مجلدة

صحيح مسلم (٧ مجلدات)	مشكاة المصابيح (٤ مجلدات)
الهداية (٨ مجلدات)	أصول الشاشي
نور الأنوار (مجلدين)	نفحة العرب
مختصر القدوري	شرح التهذيب
منتخب الحسامي	مختصر المعاني (مجلدين)

### ملونة . كرتون مقوي

متن العقيدة الطحاوية	زاد الطالبين
هداية النحو (مع العلامة والتمارين)	هداية النحو (المتداول)
المرفقات	الكافية
السراجي	شرح التهذيب
دروس البلاغة	شرح العقائد
إيسا غوجي	شرح عقود رسم المفتي
شرح مائة عامل	

### غير ملونة . مجلدة

هادي الأنام	فتح المفتي شرح كتاب الموطأ
-------------	----------------------------

### غير ملونة . كرتون مقوي

صلاة الرجل على طريق السنة والآثار	صلاة المرأة على طريق السنة والآثار
-----------------------------------	------------------------------------

# مطبوعات مکتبۃ البشرى

طبع شدہ	زیر طبع
---------	---------

## مجلد / کارڈ کور

جزاء الاعمال	حسن حصین
آداب معاشرت	تعلیم الدین
حیات المسلمین	تعلیم العقائد
	زاد السعید

## رنگین - مجلد

الحزب الأعظم (ایکہ مہینہ کی ترتیب پر)	لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
تعلیم الاسلام (مکمل)	خصائل نبوی شرح شاکل ترمذی
خطبات الاحکام لجمعۃ العام	بہشتی زیور (۳ حصے)
	تفسیر حنبلی

## رنگین - کارڈ کور

الجماعۃ (چھ نکات) (جدید ایڈیشن)	روضۃ الادب
علم الحق	الحزب الأعظم (مجموعی)
عربی کا معلم (اول، دوم)	تیسرے المنطق
خیر الاصول فی حدیث الرسول	علم الصرف (اولین، دواخترین)
عربی کا آسان قاعدہ	عربی صفوۃ المصادر
فوائد مکیدہ	تسبیل المبتدی
بہشتی گوہر	فارسی کا آسان قاعدہ
تاریخ اسلام	جمال القرآن
	سیر الصحابیات

## Books In English & Other Languages

### (Published Books)

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1,2,3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)
Al-Hizbul Azam (Large) (H.Binding)
Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)
Riyad us Saleheen (Spanish) (H.Binding)
Secrete of Salah (Card Cover)

### (To be Published Shortly Insha Allah)

Taleem-ul-Islam (Coloured)
Cupping Sunnah & Treatment (Coloured)
Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 3)

## سادہ - مجلد

فعاکل اعمال	منتخب احادیث
-------------	--------------

## سادہ - کارڈ کور

مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	اکرام مسلم
-----------------------------------	------------